

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمة النفض

النفض الحزائي

الحكم ٢٧٥ :	الحكم ٢٧١ : ٥ من ديسمبر ١٩٦٠
ظرف مشدد : إنذار ؛ سلاح ، إحرازه .	أ - دعوى مدنية : موضوعها ؛ مصاريفها ، أتعاب محاماة .
ص ٤٧١	
الحكم ٢٧٦ :	ب - دفع : باستعالة الرؤية ؛ رد ضمني .
تفتيش : إذن ، تنفيذه بمعرفة مأمور الضبط القضائي .	ص ٤٦٩
ص ٤٧١	
الحكم ٢٧٧ :	الحكم ٢٧٢ :
دفاع : موضوعي ، رد ضمني عليه .	تفتيش : إذن ؛ اختصاص مصدره ، أثارته أمام النقض .
ص ٤٧٢	ص ٤٦٩
الحكم ٢٧٨ :	الحكم ٢٧٣ : ٦ من ديسمبر ١٩٦٠
تزوير : محرر ؛ مضاهاة .	أ - إعلان : حكم غيابي .
ص ٤٧٢	
الحكم ٢٧٩ : ١٣ من ديسمبر ١٩٦٠	ب - معارضة : بدء ميعادها .
مسئولية : متبوع عن تابع .	ج - حكم : في معارضة ، إغفال العذر الحائل دون حضور المعارض .
ص ٤٧٢	ص ٤٧٠
الحكم ٢٨٠ :	الحكم ٢٧٤ : ١٢ من ديسمبر ١٩٦٠
صيدلي : مسئوليته عن جرح بحقنه .	أ - تفتيش : إذن .
ص ٤٧٣	
الحكم ٢٨١ : ١٩ من ديسمبر ١٩٦٠	ب - حكم : تسبيب ، رد ضمني .
شيك : سحب الرصيد ؛ قرار بتأجيل الديون .	ص ٤٧٠
ص ٤٧٤	

الحكم ٢٨٢ :

غش : علم به ، ركن الجريمة المعنوي . ص ٤٧٥

الحكم ٢٨٣ :

ا - دفع : جوهري ، اخلاص .

ب - دعوى : مدنية ؛ إحالتها إلى المحكمة المدنية
للفصل . ص ٤٧٧

الحكم ٢٨٤ :

حكم : تسببه ، إحالة إلى أقوال شاهد ؛ تدليل ،
إغفال تفصيلات تقريرى الصفة التشريعية
والمعاينة . ص ٤٧٨

الحكم ٢٨٥ : ٢٠ من ديسمبر ١٩٦٠

نشر : جرائمه ، سب وقذف ؛ إعادة النشر .

ص ٤٨٠

الحكم ٢٨٦ :

تفتيش : إذن ؛ ساعة إصداره ، صفة مصدره .

ص ٤٨٢

الحكم ٢٨٧ :

ا - جنح مرتبطة : بجناية ، فصلها عن الجناية ،
عقوبة الجنحة . ص ٤٨٣

الحكم ٢٨٨ : ٢٦ من ديسمبر ١٩٦٠

دعوى مدنية : حق توجيه التهمة للمتهم بالجلسة ؛
إقامتها أمام القضاء الجنائي بطلب في
الجلسة . ص ٤٨٤

الحكم ٢٨٩ :

ا - معاينة : فقد محضرها ؛ طلبها ، رد المحكمة
عليه ؛ إجراؤها في غيبة المتهم .

ب - ضرر : مالى ، منازعة فيه أمام النقض .

ص ٤٨٦

الحكم ٢٩٠ :

ا - شاهد : إثبات ؛ سماعه .

ب - دطارة : زوجة . ص ٤٨٧

الحكم ٢٩١ :

مواد مخدرة : قانون أصلح ، نقض . ص ٤٨٨

النقض المدنى

(هيئة عامة)

الحكم ٢٩٤ : ٢٤ من يونيو ١٩٦١

ا - طلب : إجراءاته ، الخصوم فيه .

ب - ترقية : أقدمية .

ج - أقدمية : المعينون من خارج السلك القضائى .

ص ٤٩٠

الحكم ٢٩٥ :

قاض : أقدميته . ص ٤٩١

الحكم ٢٩٢ : ٢٩ من أبريل ١٩٦١

قاض : استقالته ، طلبه السابق على قبولها بشأن
تخطيه فى الترقية .

ص ٤٨٩

الحكم ٢٩٣ :

ا - اختصاص : إحالة إلى محكمة أخرى .

ب - طلب : إجراءاته ، التقرير به .

ص ٤٨٩

الحكم ٢٩٦ :

خطبة : هدية ، محكمة مختصة بالفصل في ردها .

ص ٤٩١

الحكم ٢٩٧ :

هيئة عامة : للمواد المدنية بمحكمة النقض ؛

اختصاصها . ص ٤٩١

النقض المدني

الحكم ٢٩٨ : ٦ من أبريل ١٩٦١

جمرك : تهريب ، غرامة . ص ٤٩٢

الحكم ٢٩٩ :

١ - أموال عامة : صفتها ، حصاتها .

ب - حكم : تسييه . ص ٤٩٢

الحكم ٣٠٠ :

١ - ورقة تجارية : رهنها ، استيفاء قيمتها قبل
ميعاد الاستحقاق .

ب - عقد : توريد ، استرداد الثمن ، فسخ .

ج - تضامن : عودة إلى طلبه أمام الاستئناف
بعد التنازل عنه أمام أول درجة .

ص ٤٩٣

الحكم ٣٠١ : ١٣ من أبريل ١٩٦١

وقف : أعيانه ، سلطة ناظره في إبدالها .

ص ٤٩٥

الحكم ٣٠٢ :

موظف : مجلس بلدي وعمل ؛ سن التقاعد .

ص ٤٩٥

الحكم ٣٠٣ :

ضريبة : مهن تجارية ، غير تجارية ؛ أساس
التفرقة . ص ٤٩٦

الحكم ٣٠٤ : ٢٠ من أبريل ١٩٦١

١ - سورية : أثرها على الغير .

ب - نقض : طعن ، مصلحة فيه . ص ٤٩٧

الحكم ٣٠٥ :

١ - نقض : طعن ، إجراءاته ، تقريره ،
إعلانه .

ب - وكالة : انقضاؤها ؛ خصومة ، تأثيره
في سيرها . ص ٤٩٩

الحكم ٣٠٦ :

سند إذني : كتابته لاستيفاد منها تجديد الالتزام .
ص ٥٠٠

الحكم ٣٠٧ :

١ - نقض : طعن ، خصم .

ب - إثبات : جعية الشيء المقضي ؛ هيئة
تحكيم ، قرارها في منازعة عمل .

ص ٥٠٠

الحكم ٣٠٨ :

عمل : أجر ، إغاثة غلاء : مكافأة نهاية خدمة .

ص ٥٠٠

الحكم ٣٠٩ : ٢٧ من أبريل ١٩٦١

حكم : تدليل ، عيب ، استناد إلى قرينة لا تصلح
مصدراً للاستنباط . ص ٥٠١

الحكم ٣١٠ :

ا - عقوبة : حكم عسكري ؛ تنفيذها .

ب - مسئولية : تقصيرية ، توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر ؛ موضوعي .

ج - ورقة : طلب إلزام الخصم بتقديمها .
ص ٥٠٢

الحكم ٣١١ :

حكم : تدليل ، عيب ؛ استبعاد اتفاق ثم الاستناد إليه .
ص ٥٠٣

الحكم ٣١٢ :

حكم : تدليل ، عيب ، قصور ؛ دفاع جوهري ، رد
ص ٥٠٣

الحكم ٣١٣ :

نقض : طعن ، تقريره ، إعلانه ، بطلانه ، أثره في دعوى شفعة .
ص ٥٠٤

الحكم ٣١٤ :

ا - استئناف : صحيفته ، إعلانها إلى طائفي إشهار الإفلاس ، وإلى وكيل التفليسة ؛ الخصوم فيه ، أحوال عدم التجزئة .

ب - إعذار : شرطة .
ص ٥٠٤

الحكم ٣١٥ :

ا - أحوال شخصية : تشكيل محاكم لظرف قضاياها بما فيها الوقف ؛ تنظيم داخلي ؛ اختصاص نوعي .
ص ٥٠٥

المحكمات الإدارية العليا

الحكم ٣١٦ : ٣ من فبراير ١٩٦٢

جامعة : هيئة تدريس ؛ نقل ، تصفية . ص ٥٠٩

عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري

ص ٥١٠

تقديم الدعوى وتحضيرها

الحكم ٣١٩ : ٢١ من سبتمبر ١٩٦٠

تظلم : لجهة غير مختصة .
ص ٥١١

الحكم ٣٢٠ : ١٦ من يناير ١٩٦٠

تظلم : دعوى ، رفعها دون انتظار رد الإدارة أو انقضاء مواعيد الرد .
ص ٥١١

الحكم ٣١٧ : ١٤ من أبريل ١٩٥٩

دعوى : تقديمها ، شروطه .
ص ٥١٠

الحكم ٣١٨ : ٢٦ من نوفمبر ١٩٦١

تظلم : قبل رفع دعوى ؛ طلب استرداد مرتب عن فترة وقف .
ص ٥١١

الحكم ٣٢١ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠

تظلم : دعوى ؛ رفعها دون انتظار رد الإدارة
أو انقضاء مواعيد الرد . ص ٥١٢

الحكم ٣٢٢ : ٢٠ من نوفمبر ١٩٥٨

ميعاد : دعوى إلغاء ، مسافة . ص ٥١٣

الحكم ٣٢٣ : ٢١ من سبتمبر ١٩٦٠

ميعاد : دعوى إلغاء ، بدو . ص ٥١٣

الحكم ٣٢٤ : ٢١ من سبتمبر ١٩٦٠

ميعاد : دعوى إلغاء ، بدو . ص ٥١٤

الحكم ٣٢٥ : ٢١ من أكتوبر ١٩٥٨

ميعاد : بدو ، قرار استيلاء على عقار لزرع
ملكته . ص ٥١٥

الحكم ٣٢٦ : ٢٤ من يونيو ١٩٥٩

ميعاد : بدو بالنشر أو إعلان صاحب الشأن .
ص ٥١٥

الحكم ٣٢٧ : ٢٣ من يناير ١٩٦٠

ميعاد : تظلم ، دعوى إلغاء ، رفض ضمني .
ص ٥١٦

الحكم ٣٢٨ : ٩ من يونيو ١٩٥٩

ميعاد : انقطاعه بالالتجاء لمحكمة غير مختصة .
ص ٥١٧

الحكم ٣٢٩ : ١٥ من أبريل ١٩٥٩

ميعاد : اعتقال ، استمراره . ص ٥١٨

الحكم ٣٣٠ : ٣٠ من يونيو ١٩٥٩

ميعاد : قرار مستمر . ص ٥١٨

الحكم ٣٣١ : ٢١ من مايو ١٩٦٠

ميعاد : سقوط الانتفاع بدفع الاحتياطي للتأخر .
ص ٥١٨

الحكم ٣٣٢ : ٢٢ من مارس ١٩٥٩

ميعاد : استرداد الحكومة مبالغ مدفوعة لجمعية
تعاونية . ص ٥٢٠

الحكم ٣٣٣ : ١٢ من نوفمبر ١٩٦٠

ميعاد : طلب تعويض عن قرار إداري باطل .
ص ٥٢٠

الحكم ٣٣٤ : ١٩ من مايو ١٩٥٩

ميعاد : تقادم ، انقطاعه بالمطالبة الإدارية وباعتراف
الحكومة . ص ٥٢١

الحكم ٣٣٥ : ٩ من يونيو ١٩٥٩

صفة : مصلحة ؛ طلب إلغاء قرار تجنيد .
ص ٥٢٢

الحكم ٣٣٦ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠

صفة : مصلحة جمارك ، مصلحتها في الخصمة .
ص ٥٢٣

الحكم ٣٣٧ : ٣٠ من يونيو ١٩٥٩

صفة : وزير شئون اجتماعية ، إلغاء قرار لجنة عقود
التأمين الاجتماعي ونظام معاشات العمال .
ص ٥٢٣

الحكم ٣٣٨ و ٣٣٩ : ٦ من يونيو ١٩٥٩

صفة : مصلحة طرق وكباري ؛ اختصاص مديرها
بمفرده . ص ٥٢٤

الحكم ٣٤٠ : ٢ من مارس ١٩٥٩

صفة : وزير شئون بلدية وقروية ؛ دعوى تمثيل
مجلس بلدي فيها . ص ٥٢٤

الحكم ٣٤١ : ١٣ من يونيو ١٩٥٩

صفة : مجلس بلدي ، رئيسه ، منازعة إدارية .
ص ٥٢٥

الحكم ٣٤٢ : ٢ من يناير ١٩٦٠

صفة : مصاحبة حكومية بالاسكندرية ؛ تقاض أمام
محكمها . ص ٥٢٥

الحكم ٣٤٣ : ٦ من يناير ١٩٦٠

صفة : مجلس بلدى بورسعيد ، تمثيله فى دعوى .
ص ٥٢٥

الحكم ٣٤٤ : ١٦ من يناير ١٩٦١

صفة : وزير تربية وتعليم ، تقديم استئناف باسمه
عن حكم صادر ضد جامعة . ص ٥٢٦

الحكم ٣٤٥ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠

دعوى : تقديمها ، إيداع عريضتها . ص ٥٢٧

الحكم ٣٤٦ : ٢١ من مايو ١٩٦٠

دعوى : تقديمها ، عريضتها ، صدورها من محام
أمام مجلس الدولة . ص ٥٢٨

الحكم ٣٤٧ : ٩ من مايو ١٩٥٩

دعوى : تقديمها ، عريضتها ، توقيعها من محام
أمام مجلس الدولة . ص ٥٢٨

الحكم ٣٤٨ : ١٢ من نوفمبر ١٩٦٠

دعوى : تقديمها ؛ نقابة ، مصلحة جماعية ، منازعة
للدفاع عن المهنة . ص ٥٢٩

الحكم ٣٤٩ : ١٩ من نوفمبر ١٩٦٠

رسم : طلب ، أصلى ، احتياطى . ص ٥٣١

الحكم ٣٥٠ : ١٨ من يونيو ١٩٦٠

رسم : أداؤه عقب صدور الحكم . ص ٥٣١

الحكم ٣٥١ : ٣١ من ديسمبر ١٩٦٠

دعوى : وقفها . ص ٥٣٣

قضاء محاكم الاستئناف

الحكم ٣٥٢ : ٤ من فبراير ١٩٦٢

رسم : قائمة ؛ طعن ، مواعيده . ص ٥٣٥

الحكم ٣٥٣ : ٣١ من ديسمبر ١٩٥٧

بيع : ملك الغير . ص ٥٣٦

الحكم ٣٥٤ : ٥ من يناير ١٩٥٩

إيجار مسكن : حكم ، قابليته للطعن . ص ٥٣٦

الحكم ٣٥٥ : ٢٦ من فبراير ١٩٥٩

١ - دعوى استرداد : حجز تنفيذى ، تحفظى ؛
بيع ، وقفه .

ب - دعوى تثبيت ملكية منقولات : حجز
تحفظى ، رفعه .

الحكم ٣٥٦ : ٢٩ من ديسمبر ١٩٥٩

١ - عمل : عقد من نوع خاص .

ب - محكمة : ابتدائية ، اختصاص .

ج - عامل : وكيل ، تفرقة بينهما .

د - مسئولية تعاقدية : تعويض .

هـ - أمر تكليف : تأثيره فى التعويض .

ص ٥٣٩

الحكم ٣٥٧ : ١٢ من يناير ١٩٦٠

دعوى : مستعجلة ؛ بطلان أصلية . ص ٥٤٠

الحكم ٣٦١ :	الحكم ٣٥٨ : ١٢ من يناير ١٩٦٠ .
إخلاء : تنبيهه ، عمل قانوني من جانب واحد .	ملكية : اكتسابها ، تقادم ، حيازة . ص ٥٤١
ص ٥٤٤	الحكم ٣٥٩ :
الحكم ٣٦٢ : ٩ من فبراير ١٩٦٠	حكم : غير قابل للطعن .
١ — أمر أداء : معارضة ، مياعداها .	ص ٥٤٢
ب — استئناف : بدء مدته .	الحكم ٣٦٠ : ٢٦ من يناير ١٩٦٠
ج — محضر : واجبه لإيصال الاعلان .	١ — إيجار : محل تجاري ، تنازل عنه ؛ جعله في شكل عقد بيع جدد .
ص ٥٤٥	ب — قانون استثنائي : العبرة في اعتبار الحكم صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيقه .
	ص ٥٤٣

قضايا المحاكم الكلية

ب — أقباط ارتوذكس : طلاق ، ق سنة ١٩٣٨ .	الحكم ٣٦٣ : ١٥ من مارس ١٩٦٠
ص ٥٤٧	١ — زواج : زوج ، واجباته ، إخلال .

ثانياً - المقالات والبحوث

الحريق ، للدكتور سعد واصف المحامي .	ما هي النقابات المهنية ؟ ، للدكتور جمال مرسى
ص ٥٥٣	بدر المحامي .
عقود الزواج وإشهادات الطلاق ،	ص ٥٤٩
للاستاذ السيد كمال الشورى	« العيب » في الشيء المؤمن عليه في التأمين من
ص ٥٦١	

ثالثاً- التشريعات

القوانين

ضريبة : ق ١٤ باعادة النظر في المنازعات القائمة
بين مصلحة الضرائب والمولين .

ص ٤١٤

اختصاص : ق ١٥ بتعديل اختصاص محكمى القاهرة
والسويس الابتدائيتين . ص ٤١٨

اختصاص : ق ١٦ بتعديل اختصاص محكمى طنطا
وشبين الكوم الابتدائيتين . ص ٤٢٠

ضريبة : ق ١٨ بتعديل المرسوم بقانون ٧ لسنة
١٩٥٣ بشأن حصر الحاضمين للضرائب
على الثروة المنقولة المفردة بالقانون ١٤
لسنة ١٩٣٩ . ص ٤٢٢

ضريبة : ق ٢٢ بتعديل ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
ص ٤٢٤

ضريبة : ق ٢٣ بشأن الاعفاءات الضريبية .
ص ٤٢٦

حق سياسى : ق ٣٤ بوقف مباشرة الحقوق
السياسية بالنسبة لبعض الأشخاص .

ص ٤٣٠

مؤتمر وطنى : ق ٣٥ بتشكيله . ص ٤٣١

سنة ١٩٦١

أطباء وصيادلة : ق ١٨٣ بتكليفهم .

ص ٣٩٧

ضريبة : ق ١٨٤ بتعديل ق ٥٣ لسنة ١٩٣٥
الحاص بتقدير إيجار الأراضى الزراعية
لاتخاذها أساساً لتعديل ضرائب الأطنان .

ص ٤٠٠

إصلاح زراعى : ق ١٨٥ بتعديل ق ١٢٧
لسنة ١٩٦١ . ص ٤٠٣

ضريبة : ق ١٨٦ بتعديل ق ١١٣ لسنة ١٩٣٩
الحاص بضمريبة الأطنان . ص ٤٠٤

إصلاح زراعى : ق ١٨٧ بتعديل قانونه .

ص ٤٠٧

مسافرون للخارج : ق ١٩٠ بإلغاء الضريبة على
التحويلات والمبالغ المرخص بها لهم .

ص ٤٠٨

سنة ١٩٦٢

وفاة : ق ١ بصرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة
شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو
صاحب المعاش . ص ٤٠٩

إيجار أماكن : ق ١٢ بتعديل ق ١٢١ لسنة
١٩٤٧ . ص ٤١٢

قرارات رئيس الجمهورية

(سنة ١٩٦٢)

العمال في الشركات التابعة للمؤسسات
العامة الصناعة . ص ٤٣٥

عمال : قرار ٢٦٢ بتحديد حد أدنى لأجور

قرارات وزارية

(سنة ١٩٦١)

عدل (١٩٦١)

اختصاص : قرار بتعديل اختصاص محقق أدفو
وكوم ابو الجزئيتين ص ٤٦٣

مرافعة أمام المحاكم : قرار باضافة حكم إلى قرار
من يقبل لها أمام المحاكم ص ٤٦٤

اختصاص : قرار تقسيم محكمة شين الكوم
الجزئية إلى محكمتين جزئيتين ص ٤٦٥

موثقون : قرار بتعديل لأئحة المتدربين منهم .
ص ٤٦٦

مأذونون : قرار بتعديل لأئحتهم . ص ٤٦٧

نيابة : قرار بإنشاء نيابة تسمى : « نيابة القاهرة
الجزئية للجنح والمخالفات المستعجلة » .

ص ٤٦٩

نيابة : قرار بإنشاء نيابة تسمى « نيابة الاسكندرية
الجزئية للجنح والمخالفات المستعجلة » .

ص ٤٦٩

نيابة : قرار بإنشاء نيابة تسمى : « نيابة طنطا
الجزئية للجنح والمخالفات المستعجلة » .

ص ٤٧٠

مزايا (١٩٦١)

مناقصات ومزايا : قرار ٤٩ بتعديل لأئحتها .
ص ٤٣٧

(سنة ١٩٦٢)

ضريبة : قرار ١ بتفسير أحكام ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤
بشأن الضريبة على العقارات المبنية .

٤٤٢

واعلية (١٩٦١)

أحوال مدنية : قرار ٧٣ بالأئحة التنفيذية
للقانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأنها .

ص ٤٤٣

اقتصاد (١٩٦١)

نقد : قرار ١٤٩٣ بتعديل قرار ٥١ لسنة ١٩٤٧
بتنفيذ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة
على عملياته . ص ٤٦١

بنكوت : قرار ١٤٩٤ بالسماح باستيراد أوراق
البنكوت المصرى عن طريق المصارف .

ص ٤٦٢

نقد : قرار ١٤٩٥ بتعديل قرار ٥١ لسنة ١٩٤٧
بتنظيم الرقابة على عملياته . ص ٤٦٢

نيابة : قرار بإنشاء نيابة تسمى : « نيابة الجزيرة
الجزئية للجنح والمخالفات المستعجلة »

ص ٤٧١

عمل (١٩٦١)

أيام أعياد : قرار ١١ بتحديد أيام الأعياد التي
يحق للعامل أن يحصل فيها على إجازة
بأجر كامل . ص ٤٧١

نموذج (١٩٦١)

بطاقات وهمية : قرار ٢٧٣ بالاعفاء من عقوبات
قرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ص ٤٧٣

(١٩٦٢)

أرز : قرار ١٤ بتنظيم تداوله . ص ٤٧٣

زراعة (١٩٦١)

تقاوى : قرار ٥٥ بتعديل قرار ٣٩ لسنة ١٩٦١

تنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة لها ،
ونقلها وتداولها . ص ٤٧٥

قطن قرار ١ بتعيين مناطق زراعة أصنافه في
السنة ٦٢/٦١ . ص ٤٧٦

إصلاح زراعى وإصلاح أراضى (١٩٦١)

طرح النهر واكله : قرار ٣١ بتعديل قرار ١
لسنة ١٩٥٨ بالأتمتة التنفيذية ص ٤٨٧

الهيئة العامة للإصلاح الزراعى (١٩٦١)

إصلاح زراعى قرار ٣٥ بتفسير تشريعى لبعض
أحكامه . ص ٤٧٩

مصلحة الضريبة (١٩٦١)

لجنة طعن : بتعديل مكان ومواعيد لجنة طعن
ضرائب طنطا . ص ٤٧٩

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

قضاء محكمة النقض الجزائية

٢٧١

٥ من ديسمبر ١٩٦٠

١ — دعوى مدنية : موضوعها : مصاريفها ،
مقابل أتعاب المحاماة .

ب — دفع : باستحالة الرؤية ، ليس جوهرها ،
الرد عليه ضمناً .

المبادئ القانونية :

١ — تنص المادة ٣٢٠ من قانون
الإجراءات الجنائية على أنه إذا حكم بإدانة
المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للدعوى
بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها ، وتنص
المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات في المواد
المدنية والتجارية على أنه يجب على المحكمة
عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة
أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف
الدعوى ، كما تنص المادة ٣٥٧ من هذا القانون
على أنه يدخل في حساب المصاريف مقابل
أتعاب المحاماة ، ومن ثم فإن قضاء الحكم
بالإزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل

أتعاب المحاماة ، من غير أن يطلب المدعى
بالحقوق المدنية ذلك صراحة ، لا يعتبر
قضاء بمالم يطلبه الخصوم ، بل إعمالاً لحكم
القانون .

٢ — الدفع باستحالة الرؤية بسبب
الظلام ليس من الدفعات الجوهرية التي يتعين
على المحكمة أن ترد عاها استقلالاً — بل يكفي
أن يكون الرد عليها مستفاداً من الأدلة التي
استند إليها الحكم في الإدانة .

(القضية رقم ١٣٨٣ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة
ومحمد عطيه اسماعيل وعادل بونس ، وعبد الحبيب عدى
وحسن خالد المستشارين) .

٢٧٢

٥ من ديسمبر ١٩٦٠

١ — تفتيش : إذن ، اختصاص من أصدره ،
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ب — تفتيش : منزل متهم ، إذن ، شروط صحته .

المبادئ القانونية :

١ — الأصل في الإجراءات الصحة ،

على أصل الإعلان توقيع المخاطب معه ولا من تسلم الإعلان، فإنه يكرن باطلا طبقاً للمادة ٢٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية، وذلك لعدم استيفائه الشروط المبينة في الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من هذا القانون، وبطلان هذا الإعلان يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم الغيابي ولا يصح أن تبدأ به ميعاد المعارضة.

٢ — المرض عذر قهرى، وحق الدفاع مكفول بالقانون، فإذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جلسة المعارضة واعتذر عنه بحاميه وقدم شهادة مرضية تأييداً لهذا العذر، فإن على المحكمة إن لم تر وجهاً للتأجيل أن تعرض في حكمها للعذر وللشهادة المرضية وأن تبدى رأيها فيها. أما وهي لم تفعل، ولم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسماع دفاعه، لعل له وجهاً يبرر به تأخير في التقرير بالمعارضة، فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه.

(القضية رقم ١٠٢٣ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة).

٢٧٤

١٢ من ديسمبر ١٩٦٠

١ — تفتيش : إذن ، دفع ببطلانه ، رد المحكمة عليه .

٢ — حكم : تسيب ، رد المحكمة على شهود النقي والمتهم ، استفادته ضمناً .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الحكم قد رد على دفع المتهم

وأن يياشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه ، ولما كان ما أورده الطاعن في أسباب طعنه بشأن عدم اختصاص من أصدر الإذن بالتفتيش وبطلان تنفيذه ، مما يقتضى تحقيقاً موضوعياً عند إبدائه أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل من المتهم ما يثيره من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — استقر قضاء محكمة النقض على جواز صدور أمر النيابة بتفتيش منزل المتهم بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات مورات كفاية ما تضمنه لإصدار هذا الأمر .
(القضية رقم ١٤٠٠ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٣

٦ من ديسمبر ١٩٦٠

١ — إعلان : حكم غيابي ، خلوه من توقيع من تسلمه أو ما يثبت امتناعه وسببه ؛ معارضة ، بدء ميعادها .
ب — حكم : في معارضة ، إغفال التعرض للعذر المائل دون حضور المعارض .

المبادئ القانونية :

١ — توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات في فقرتها الخامسة أن يشتمل أصل الورقة المعلنة إما على توقيع متسلم الصورة ، وإما على إثبات واقعة امتناعه وسببه . لأن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتماً على امتناعه ، بل قد يرد إلى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجبه ، فإذا كان الثابت أن إعلان الحكم الغيابي قد ورد به أن المحكوم عليه قد أعلن مخاطباً مع شخصه ، ولا يوجد

الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٥٤ ؛ وهي التي تفرض عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، وهذه العقوبة تصل في حدها الأدنى إلى عقوبة السجن عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

ومن ثم يكون قضاء محكمة الموضوع بالحبس تطبيقاً للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر في فقرتها الثانية ، والمادة ١٧ من قانون العقوبات ، منطقياً على خطأ في تطبيق القانون ، متى صح قيام الظرف المشدد الذي أشار إليه الحكم . وهذا الخطأ كان يقتضي مع نقض الحكم تصحيحه ، لولا أن المحكمة لم تنبه لأثر الظرف المشدد ، ولم تنبه عليه محامي المتهم لتتمياً له فرصة إبداء دفاعه فيه ، مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة . (القضية رقم ١٤١٦ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٦

١٢ من ديسمبر ١٩٦٠

تفتيش : إذن ، تنفيذه بمعرفة مأمور الضبط القضائي .

المبدأ القانوني :

إذا كان النابت أن النيابة العامة أصدرت أمراً بتفتيش شخص ومن يتواجد معه في أثناء ذلك ، وأن الطاعن كان لدى الباب يحاول الهرب من منزل الشخص المأذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجل القوة ، وعندها دخل غرفة الشخص المذكور ، فإن

يطلق الإذن الصادر بتفتيشه على أساس خلو الدعوى من التحريات بقوله : « إن الضابط أثبت في محضره من الوقائع ما يوحى بصحة التحريات وجديتها ، وقد أخذت النيابة بتلك التحريات وأصدرت الإذن على أساسها وفي حدود سلطتها » ، فإن هذا يفيد أن المحكمة أقرت سلطة التحقيق على ما رآه من جدية هذه التحريات .

الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجرائه هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم رداً خاصاً ، بل يكفي أن يكون ارد عليه مستفاداً من الحكم ، من أن الاجراءات قد تعاقبت وأن التفتيش إنما وقع بعد صدور الإذن به من النيابة .

٢ - لا تلزم المحكمة بأن ترد على ما جاء بشهادة شهود نفي المتهم ، ولا على ما أبداه بشأن تلفيق التهمة ، مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها .

(القضية رقم ١٤١٠ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٥

١٢ من ديسمبر ١٩٦٠

ظرف مشدد : إنذار ؛ سلاح ، إحرازه .

المبدأ القانوني :

إنذار المتهم هو من الظروف المشددة التي يتغير بها وصف الجريمة المستندة إليه وهي إحرازه سلاحاً نارياً مششخناً بدون ترخيص . ويوجب أن تعمل المحكمة حكم

٢٧٨

١٢ من ديسمبر ١٩٦٠

تروير : محرر : مضاهاة .

المبدأ القانوني :

لم تنظم المضاهاة — سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية — في نصوص آمرة يترتب البطلان على مخالفتها ، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين استكتاب المجنى عليها الذي تم أمام الموثق القضائي بدولة أجنبية ، وبين التوقيع المنسوب إليها على الأوراق المزورة ، صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون ، مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من المجنى عليها أمام الموثق القضائي .

(القضية رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٩

١٣ من ديسمبر ١٩٦٠

مستولية : متبوع عن تابع ، علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة .

المبدأ القانوني :

يخرج عن نطاق مسئولية المتبوع ، ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن بينه وبين ما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ، ولم تكن هي ضرورة فيما وقع من خطأ ولا داعية إليه . فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه بمسئولية الطاعن على أن التابع وهو

هذا الذي أثبتته الحكم يوفر لدى الضابط الدلائل الكافية التي تجيز له القبض على الطاعن وتفتيشه طبقاً للمادتين ٣٤ و٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ولا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجوداً مع المأذون بتفتيشه ، كما لا يؤثر كذلك ما قاله الطاعن من خطأ الحكم في الإسناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالته عند ما شاهده أفراد القوة .

(القضية رقم ١٤١٧ لسنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٧

١٢ من ديسمبر ١٩٦٠

دفاع : موضوعي ، رد ضمني عليه .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن المتهم حين تقدم إلى المحكمة بطلب معانة وتجربة رؤية لمكان الحادث ، لم يقصد إلا إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة ، ولم ينازع في قوة إبصار شهود الرؤية ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أقوال الشهود الذين اطمأنت إليهم المحكمة .

(القضية رقم ١٤٢٨ لسنة ٣٠ ق برئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى كامل ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي وحسن خالد المستشارين) .

هي التي زيفت للتهمة أمر تدبير الجريمة على نحو ما حدث ، ومتى تقرر ذلك فإن الطاعن على ما أثبتته الحكم لا يكون مسئولاً عن التعويض المطالب به عن جريمة تابعه المتهم ويكون الحكم إذ قضى بالزامه التعويض قد أخطأ ويجب لذلك نقضه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليه .

(القضية رقم ١٢٤٢ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٠

١٣ من ديسمبر ١٩٦٠

أ - سيدلى : مسؤوليته من جرح أحدثه بحقنة أعطاها .

ب - علاقة السببية : بين فعل المتهم والواقعة الجنائية . مسألة موضوعية .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه ، يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ؛ وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقاً للقواعد والأوضاع التي نظمها القوانين واللوائح ؛ وهذه الاجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاومتها فعلاً ، وينبنى على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون ، أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه بالغير من الجروح وما إليها باعتباره معتدياً ، أى على أساس العمد ؛ ولا يعنى من العقاب إلا

عامل « فراش » بالصيدلية التي يملكها الطاعن ويعمل معه فيها المجنى عليه بصفة كونه صيدلياً قد استغل وظيفته وعمله بالصيدلية في الدخول على المجنى عليه بمسكنه بعد منتصف الليل ، وإنه لولا هذه العلاقة لما أنس إليه المجنى عليه وأفسح له صدره وفتح له باب مسكنه وأدخله هادئاً مطمئناً حين لجأ إليه في ذلك الوقت بحجة إسعافه من مغص مفاجيء ، وأن وظيفته كانت السبب المباشر في مساعدته على اتيان فعله الضار غير المشروع بغض النظر عن الباعث الذي دفعه وكونه غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة له بها .

فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم يخافى التطبيق الصحيح للقانون ، إذ يبين بما قاله الحكم أن المتهم لم يكن وقت ارتكابه الجريمة يؤدي عملاً من أعمال وظيفته ، وإنما وقعت الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير أدواتها ، فالجريمة على الصورة التي أثبتتها الحكم إنما وقعت بعيداً عن محيط الوظيفة فلا تلحقها مسئولية المتبوع ، لأنه وإن كان المتهم قد خالط المجنى عليه وتعرف دخائله وأحواله واستغل هذه المخالطة ، كما استغل ما آنسه فيه من الرفق به والعطف عليه ، وكان ذلك بمناسبة اشتغالها معاً في صيدلية واحدة ، غير أنه لا شأن لهذه العوامل والمشاغل بأعمال الوظيفة التي لا تربطها بجناية القتل للسرقه رابطة لولاها ما كان الفعل قد وقع ، إنما ظروف التعارف والصلة الشخصية . وهي ظروف طارئة ،

المبدأ القانوني :

سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء بالنقود سواء ، وتكون قيمة الشيك من حق المسحوب له ؛ لا يجوز للساحب أن يسترد ما من البنك أو يعمل على تأخير الوفاء بها لصاحبها . ومن ثم لا يجدى المتهم ما يثيره من الجدل عن الظروف التي أحاطت به وأدت إلى سحب الرصيد ، أو صدور قرار بتأجيل الديون .

المحكمة

«... وحيث إن . . الطاعن دفع بأنه عندما أصدر الشيك كان له رصيد قائم بالبنك وأنه اضطر في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ وقبل تاريخ حلول الوفاء في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، إلى الهجرة من الإسكندرية بسبب الاعتداء الثلاثي ، وسحب أمواله من البنك ، مما جعل عدم وجود مقابل الوفاء في تاريخ الاستحقاق راجعاً إلى الضرورة التي ألجأه إليها ظروف هذا العدوان بقصد وقاية نفسه من خطر جسيم عليها على وشك الوقوع لم يكن لإرادته دخل فيه . كما دفع بأن ظروف إصدار الشيك تجعل منه أداة إثبات لا أداه وفاء ، وأنه صدر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله بدليل كعرب الشيكات السابقة واللاحقة له ، ودفع أخيراً بأن الحكومة قد أصدرت مورتوريوم بتأجيل كافة الديون التي استحدثت في فترة العدوان الثلاثي — وقد دانه الحكم المطعون فيه دون أن يناقش هذه الأوجه من الدفاع أو يرد عليها .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه قوله : « إن قضاء القرض قد استقر على أن سوء النية يتحقق في جريمة إصدار الشيك

عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية . ومن ثم يكون سديداً في القانون ما قرره الحكم من أنه لا تغني شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلي بعملية الحقن ، عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب ، وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة إحدائه بالمجنى عليه جرحاً عمدياً ، ما دام أنه كان في مقدوره أن يمتنع عن حقن المجنى عليه بما تقتضي به حالة الضرورة .

٢ — علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية ، تبدأ بفعل المنسب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أناه عمداً ، أو خروجه فيما يرتكبه بخصته عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصور من أن يلحق عمله ضرراً بالغير ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية بحث ، لقاضي الموضوع تقديرها ، ومتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . فإذا كان الحكم قد دلت بأدلة مؤدية على اتصال فعل المتهم بمحصول الجرح بالمجنى عليه اتصال السبب بالمسبب ، فإنه لا يقبل من المتهم المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . (القضية رقم ١٢٦١ سنة ٣٠ بالهيئة السابقة) .

٢٨١

١٩ من ذي حبر ١٩٦٠

شيك : سحب الرصيد ، ظروفه ، صدور قرار بتأجيل الديون .

٢٨٢

١٩ من ديسمبر ١٩٦٠

١ - غش : قرينة افتراض العلم به ، القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ .

ب - غش : ركن الجريمة الغشوى ، ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

المبادئ القانونية :

١ - أورد الشارع بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية حين افتراض العلم بالغش أو بالفساد ، إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين . تلك القرينة التي رفع الشارع فيها غيب إثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة ، تحقيقاً للمصلحة العامة ، ومحافظة منه على مستوى الألبان على ما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية ، وهو ما ينعطف أثره لعموم النص على كل الأغذية والعقاقير الطبية والمحاصيل الزراعية أو الطبيعية المشار إليها بالمادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش .

٢ - قرينة القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ القابلة لإثبات العكس ، لم تمس الركن المعنوي في جنحة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، والذي يلزم توافره للعقاب عليها ، ولم تتل من سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ، ولم تشترط أدلة معينة لدخض تلك القرينة . فإذا كان الحكم قد أثبت على المنهم طرحه للبيع وملبئاً فاسداً لتحجره وعدم صلاحيته

بدون رصيد بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل وفاء للسحب . وقد قضى بأن مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب هو حماية هذه الورقة من التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجري مجرى النقود ، وإذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأميناً لدائنه ، مادامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون ، ومن ثم فلا عبرة بما ساقه الدفاع عن المتهم عن الباعث له على إصدار الشيك .

« وحيث إنه لما كان ما تقدم ، وكان الشارع قد وفر الحماية للشيك باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات وتستحق الأداء لدى الاطلاع دائماً ، ومق كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً ، فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من الطاعن الادعاء بأنه حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحملة ، لا كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفى شرائطه القانونية ، فإن ما يثيره الطاعن من أنه صدر كأداة ائتمان يكون عديم الجدوى ، كما لا يجديه ما يثيره من الجدل عن الظروف التي أحاطت به وأدت إلى سحب الرصيد أو صدور قرار بتأجيل الديون ، ذلك أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء ، كالوفاء بالنقود سواء . . . وتكون قيمة الشيك من حق المسحوب له ، لا يجوز للساحب أن يستردها من البنك أو يعمل على تأخير الوفاء بها لصاحبها . . . »

(القضية رقم ١٤٣٣ سنة ٣٠ بالهيئة السابقة) .

الساعة التي أوردتها إلى أن المطعون ضده لم يقع منه غش عن طريق قيامه بنفسه بفعل إيجابي معين من شأنه إحداث تغيير بالمادة المضبوطة لديه ، واستشفت حسن نيته وجهله بالتحجر الذي طرأ على تلك المادة من حصوله عليها داخل علب مغلقة واستبعدت بذلك قرينة العلم المفترض في حقه .

إلا أنه لما كانت المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ نصت على أنه : « تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات إذا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يقضى بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة » ، وكانت محكمة الموضوع مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، وكان هذا الإلزام يسرى على محكمة الدرجة الثانية وهي في معرض الفصل في الاستئناف المعروض عليها ، بأن تعطى الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي وصفها الصحيح ، وكل ما عليها من قيد في هذا الشأن ألا توجه أفملاً جديدة إلى المهم وألا تشدد عليه العقاب إذا كان هو المستأنف وحده . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون إذ أثبت على المطعون ضده طرحه للبيع الملبين موضوع الاتهام مع فساد له تحجيره وعدم صلاحيته للاستهلاك الآدمي فما كان يقتضي إزال حكم المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الواقعة ، طالما أنه ثبت لمحكمة حسن نية المطعون ضده . أما وهو لم يفعل ، فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه من هذه الناحية يكون في محله ، ويتمين لذلك نقض الحكم وتصحيحه ، واعتبار الواقعة مخالفة طبقاً للمادتين الثانية والسابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ومعاقبة المطعون ضده

للاستهلاك الآدمي ، واطمأنت المحكمة إلى أن المهم لم يقع منه غش عن طريق قيامه بنفسه بفعل إيجابي معين من شأنه إحداث تغيير بالمادة المضبوطة لديه ، واستشفت حسن نيته وجهله بالتحجر الذي طرأ على تلك المادة ، واستدل ذلك بالأدلة الساعفة التي أوردتها الحكم ؛ فإن ذلك كان يقتضي من المحكمة إزال حكم المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الواقعة ؛ أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون مخطئاً في القانون متعيناً نقضه وتصحيحه ، واعتبار الواقعة مخالفة طبقاً للمادتين الثانية والسابعة من قانون قمع التدليس والغش .

الحكم:

« . . لما كانت القرينة القانونية التي أوردتها الشارع بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، حين افترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين . . عو فظة منه على مستوى الألبان على ما أصبح عنه في مذكرته الإيضاحية للقانون المذكور . وهو ما ينعطف أثره على كل الأغذية والعقاقير الطبية والحاصلات الزراعية أو الطبيعية المشار إليها بالمادة الثانية منه لعموم النص ؛ وكانت هذه القرينة القابلة لإثبات العكس لم تمس الركن المعنوي في جنحة الغش المؤثمة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يلزم توافره للعقاب عليها ، ولم تدل من سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ، ولم تشرط أدلة معينة لدحض تلك القرينة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة

بإمكان سؤاله ، وإن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق ؛ إلا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل على ما يوجه إليه من الأسئلة وأنه يعنى ما يقول .

٢ — ما يقوله الطاعنان في شأن الدعوى المدنية من أن الحكم قد ابتنى على إجراءات باطلة ، ذلك بأنهما أنكرا صفة المدعين بالحقوق المدنية ، وقرر هؤلاء أنهم على استعداد لتقديم إعلام الوراثة إذا رأت المحكمة تأجيل الدعوى . مما كان يجب معه تأجيلها حتى يقدموا الإعلام ؛ وإلا فكان على المحكمة أن تحكم بعدم قبولها . ما يقوله الطاعنان في هذا الخصوص مردود بأن المحكمة لم تفصل في الدعوى المدنية ، وكل ما فعلته أنها استعملت حقها المخول لها في المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فأحالها بحالتها على المحكمة المدنية المختصة لما رأت من أن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق يعطل الفصل في الدعوى الجنائية .

الحكمة

« .. وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما يثيره الطاعنان في وجه الطعن بقوله : « إن ما أثاره الدفاع عن التهمين من النعى على شهادة المجنى عليه بأنه لا يمكنه أن يتكلم بتعقل عقب الحادث بسبب إصابته ، فردود بأن المجنى عليه قد مثل تفصيلا في محضر ضبط الواقعة وفي تحقيق النيابة وكانت إجاباته تتم عن وعى وإدراك تأمين لما يقول ولو لاحظت النيابة أنه كان يهذى أو لا يعنى ما يقول لأثبتت ذلك في محضرها ولما

بتفريعه مائة قرش بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها » .

(القضية رقم ١٤٥٠ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٢٨٣

١٩ من ديسمبر ١٩٦٠

أ — دفاع جوهرى : إخلال به ؛ طلب تعيين خير الامتناع عن قبوله .

ب — دعوى مدنية : إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها .

المبادئ القانونية :

١ — لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفني في مسألة فنية ؛ فإذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهمين على أقوال المجنى عليه ، التي أدلى بها في التحقيق الابتدائي بعد إصابته من العيار الناري الذي نشأ عنه إصابته بالإصابات الجسيمة التي أثبتها التقرير الطبي ، وكان الدفاع قد نازع في قدرة المجنى عليه على الكلام بتعقل عقب إصابته ، فانه كان يجب على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً ، وهو الطبيب الشرعى ؛ أما وهي لم تجب المتهمين إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما تقدم ، فان حكمها يكون معيباً للإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

ما أثبتته المحقق في محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن طبيب أول المستشفى أخبره

ب — حكم : تدليل ؛ إغفال تفصيلات تقريرى
العفة التشريعية والمعاينة .

المبادئ القانونية :

١ — لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ، ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم منها ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في تفصيلات معينة لم يوردها الحكم ، ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد ، وأن تطرح ماعداها وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحه لها .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها — من تقرير الصفة التشريعية ومحضر المعاينة — ما يكتفى لتسوية اقتناعها بالإدانة ، وما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها ، فإن إغفالها إيراد بعض تفصيلات معينة يعتبر إطرأحاً لها .

المحكمة

« .. وحيث إن .. الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكمة ضم أوراق علاج المجنى عليه بالمستشفى وإعلان طبيب الاستقبال وسؤاله لمعرفة مدى صدق شهادة الدكتور محمد سالم من أن المجنى عليه تحدث إليه بتعقل وأخبره باسم ضاربه ، كما طلب سماع شهود نفى على تلك الواقعة فضلاً عن طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين وسماعه في هذا الخصوص — إلا أن المحكمة رفضت هذه الطلبات وردت

واصلت التحقيق معه طوال تلك المدة ، وعلى ذلك فلا ترى المحكمة محلاً لإجابة طلب الدفاع باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في هذا الخصوص ، خاصة وأن وكيل النيابة المحقق قد أثبت قبل استجواب المجنى عليه أن طبيب أول المستشفى أخبره بإمكان سؤاله . »

وكان الثابت من الحكم أنه اعتمد في إدانة الطاعنين على أقوال المجنى عليه التي أدلى بها في التحقيق الابتدائي بعد إصابته من العيار الناري الذي نشأ عنه كسر الضلع الأيمن الأخير وتمزق السكبية اليمنى والأمعاء وما صحب ذلك من نزيف وصدمة عصبية ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحقق ما أبداه الطاعنان من دفاع جوهرى عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى . أما وهي لم تفعل فانها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية ، ولا يفتى في هذا الصدد ما أثبتته المحقق في محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن طبيب أول المستشفى أخبره بإمكان سؤاله ذلك أن هذا الإذن بالسؤال من جانب الطبيب وإن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق ، إلا أنه لا يبنى أن حاله الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل على ما يواجه إليه من الأسئلة وأنه يعنى ما يقول . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعنين إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما تقدم يكون قد أخل بحق دفاع المتهم بما يعنيه ويستوجب نقضه ، وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى . »

(القضية رقم ١٤٥٤ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٤

١٩ من ديسمبر ١٩٦٠

١ — حكم : تسببه ؛ شهادة لإحالة الحكم في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر .

على ذلك برد قاصر ، كما رفضت طلب الدفاع إحضار السكين المستعملة أو تقرير التحليل الخاص بها إن كانت أرسلت للتحليل .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لطلب سماع شهود النفي ورد عليه بقوله : « وقد أجابت المحكمة طلب الدفاع بتأجيل الدعوى لجلسة اليوم لإعلان شهود النفي — وبجلسة اليوم (٢٦ من مايو سنة ١٩٦٠) لم يعلن الدفاع عن المتهم شهود نفي وقال شفاها بشأنهم إنهم في فترة الامتحانات » . ثم قال « وحيث إنه عن طلب سماع شهود النفي فإن المتهم نفسه قد أشهد بعض شهود النفي على أنه لم يقارف الجريمة . . ولم يؤيدها بل خذلاه فيما أشهدهما عليه ، أما عن شهود النفي الآخرين الذين تعرض الدفاع لهم وقال عنهم إنهم لم يسمعوا بالتحقيقات ، فإن المحكمة أجابت الدفاع لطلبه ولم يحقق هو من ناحيته ذلك الطلب وقول الدفاع بأنهم في فترة امتحان ، فإنه لم يعلن أحداً منهم حتى يعتذر من يعلن بتخلله عن الحضور لأداء الشهادة للسبب الذي أبداه الدفاع ، وبذلك يكون الدفاع قد تقاعس من ناحيته عن إجابة طلبه وليس للمحكمة شأن في ذلك » . كما رد الحكم المطعون فيه عن طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين وضم أوراق علاج المجنى عليه وسماع شهود معينين بقصد تكذيب الدكتور محمد سالم فيما شهد به من أن المجنى عليه كله بتعقل وأخبره باسم ضاربه في قوله : « إن النيابة العمومية في صدد استيفاء التحقيق قد طلبت من الطبيب الشرعي . . الافادة بعد الاطلاع على التقرير الطبي الشرعي . . الخاص بالصفة التشريحية عما إذا كان المجنى عليه يمكنه أن يتحدث عقب إصابته من عدده والفترة التي يستغرقها ذلك إن كان في الإمكان حدوثه — وقد أجاب الطبيب

الشرعي الدكتور شارل حلمي . . ما يلي :
١ — إن الإصابات الموصوفة لا يوجد بها ما يتعارض ، وإمكان تكلم المجنى عليه بتعقل .
٢ — إنه ليس بهذه الإصابات ما يمنع أن تمتد حياة المصاب بعد وقوعها فترة يعتذر تحديدها بالضبط . . والمحكمة إزاء ماورد بتقرير الطبيب الشرعي شارل حلمي الذي تطمئن إليه سلامة ماورد به من حجج فنية لا ترى بعد ذلك استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لأخذ رأيه » .

« وحيث إنه لما . . كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال الدكتور محمد سالم التي تأيدت بما قرره الطبيب الشرعي شارل حلمي في شأن تكلم المجنى عليه بعد إصابته بتعقل ، فإنها غير ملزمة بتحقيق أوجه الدفاع الموضوعي للمتهم بالطريق الذي يطلبه . أما ما أناره الدفاع في شأن طلب ضم السكين المستعملة وتقرير تحليلها إن كانت قد أرسلت للتحليل فقد رد الحكم على ذلك في قوله « وحيث إنه بالنسبة لطلب تميز السكين وتحليل ما قد يوجد بها من آثار دماء على دماء القاتل ، فإن ذلك الطلب غير متبع في الدعوى والدليل على ذلك مايلي : ١ — استحالة تنفيذ ذلك الطلب لعدم وجود دماء للمجنى عليه يمكن إجراء عمل فصائل عليها ٢ — أن المتهم لم ينكر وجوده بمحل الحادث وتماسكه مع المجنى عليه ٣ — أن شهود الرؤية أجمعوا على أن المدم هو الذي طعن المجنى عليه بالسكين في جنبه الأيسر فأحدث به الإصابتين الموصوفتين بالتقرير الطبي الشرعي والالين أودتا بحياته » . وما كان ما قاله الحكم من ذلك سائماً وكافياً للرد على الطلبات التي تقدم بها الطاعن ومبرراً لرفضها ، فن ما يشير الطاعن في الوجه المتقدم لا يكون له محل ..

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد

أورد من تقرير الصفة التشريعية ومن المعاينة ما يكفي لتبرير اقتناعه بإدانة الطاعن عن الجريمة المسندة إليه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ذلك وإلى الأدلة التي استندت إليها ، فانها غير ملزمة بأن تورد في حكمها كل ما تضمنته التحقيقات من وقائع ، على أنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من إغفال الحكم وحوادث إصابات رضية بالجنى عليه ذلك أنه وقد اطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو الذى طعن الجنى عليه طعنتين في ظهره ، وهما على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى اللتان نشأت عنهما الوفاة ، فن الحكم يكون سديداً إذ دان الطاعن عن قتل الجنى عليه ، ولا يؤثر في مسؤوليته هذه مشاركة الغير في الاعتداء على الجنى عليه اعتداء ترك آثار إصابات رضية مادام أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر أمام محكمة الموضوع أن هذه الإصابات الأخيرة قد شاركت في إحداث وفاة الجنى عليه . كما أن ما حصلته من أقوال الدكتور محمد سالم عن إجابة الجنى عليه بتعقل وذكره اسم الطاعن باعتبار أنه هو الذى اعتدى عليه ، لا يتعارض مع حالة النزاع التى كان يعانيها الجنى عليه المذكور فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا . . .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه استظهر نية القتل لدى الطاعن في قوله : « وحيث إن نية القتل قد ثبتت قبل المتهم بدلالة الآلة التى استعمالها في الاعتداء ؛ وهى سكين ذات نصل حاد هى بذاتها آلة قاتلة إذا أصابت مقتلا ، وقد ثبت أن الإصابات قد تعددت بالجنى عليه ، وأن الإصابتين اللتين بظهره قد أحدثتا قطعاً غائراً بنسيج الرئة اليسرى وترتب على ذلك حصول نزيف ، وهاتان الإصابتان هما في مقتل بالنسبة لهما ، وقد قارف المتهم جريمته بطعن الجنى عليه بالسكين في ظهره

طعنتين بقصد إزهاق روحه » وهذا الذى استدل به الحكم على توافر نية القتل مانع وكاف للدليل على قيام هذه نية ، فضلا عن أن العقوبة المفضى بهامقررته لجريمة الضرب المفضى إلى الموت بمقتضى المادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات فيما لو استبعدت نية القتل ، فلا جدوى للطاعن مما يثيره في هذا الوجه .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً » .

(القضية رقم ١٥٤١ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبدالحليم البيطاش ومحمد اسماعيل المستشارين) .

٢٨٥

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٠

نشر : جرائمه ، سب وقذف ، إعادة النشر الجديد ، قصد جنائي خاص . ع . م . ١٩٧ .

المبدأ القانوني :

يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التى أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من إنشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التى تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء ، ولا يقبل من أحد للإفلات من المسؤولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن صحيفة أخرى ، إذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق لنشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوى على أى مخالفة للقانون ك مفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

المحكمة

« . وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه : « إن المدعى بالحق المدني (مورث الطاعنين) رفع دعواه مباشرة .. ضمنها أن التهم (المطعون ضده) بصفته المدير المسئول بالمجلة الأسبوعية .. ، نشر فيها نقلا عن جريدة أخرى مقالا تضمن عبارات تعد سببا في حقه ، بأن نسب إليه أنه يشتغل جاسوسا وألفاظا أخرى تعد سببا للمدعى بالحق المدني ، وقدم ترجمة للمقال .. فخواها أن الصحافة الديموقراطية لفي غيبة لأنها رأت زعما منشكيا يؤكد تأكيذا قاطعا أن الزعماء والتشجيعين الذين يشاركون الزعماء الجورجيين المعتربين نفس الحظ ، يقومون بنشاط تجسس ويتلقون المساعدات المالية من أمريكا ... » .

ثم استطرد الحكم إلى تقرير أن القصد الجنائي لا يتوفر ولا يفترض في جرائم النشر بمجرد نشر العبارات مع العلم بمعناها ، بل يجب على المحكمة أن تبحث جميع ظروف الدعوى لتقف على ما إذا كان قصد الناشر من نشر المقال هو خدمة المنفعة العامة أو مجرد الإضرار بشخص المحقق عليه ، وانتهى الحكم من ذلك إلى براءة التهم ورفض الدعوى المدنية قولا منه : « وتأسيسا على ما تقدم ، ومتى كان اثبات من ظروف هذه الدعوى أن التهم هدف فيما نشره إلى أن يوقف الرأي العام الأرمني على ما ينسب إلى المدعى بالحق المدني في بعض الصحف ، فقام بنقل المقال موضوع الاتهام في مجلته بعد أن نوه إلى ذلك ؛ وأن القصد الجنائي الخاص الذي يتطلبه القانون في جرائم النشر يكون متخفا لدى التهم بتوافر حسن النية لديه ، وبالتالي تكون النهمة المسندة إليه قد فقدت ركنا من أركانها ويكون الحكم

المستأنف إذ قضى بإدائته قد جانب وجه الحق » .

« وحيث إنه لما كان مقررا أن القصد الجنائي — بنصريه : قصد الإسناد وقصد الإذاعة ، في جريمة القذف أو السب ، إنما يتوافر متى نشر القاذف أو الساب العبارات الماسة بالشرف أو السمعة أو الاعتبار ، مع علمه بأنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره أو الخط من شرفه وكرامته ؛ ويستفاد هذا العلم من كون هذه العبارات شائعة بذاتها ، فالعبارات أو الألفاظ الماسة تحمل بنفسها الدليل الكافي على توفر القصد الجنائي . ولا يشترط القانون في هذه الجريمة سوى هذا القصد العام المشروط في سائر الجرائم العمدية ، ولا يتطلب قصداً خاصاً ، ولا عبرة بعد ذلك بحسن النية وادعاء القاذف حسن القصد وشرف الغاية وأنه لم يبتغ من وراء فعلته التشهير بالمحقق عليه والخط من كرامته ، كما لا يقبل منه التذرع باعتقاده صحة الأمور التي ينسبها إلى المقذوف ؛ لأن حسن النية غير مؤثر في المسؤولية عن القذف ، ولا يعتد به في قيام هذه الجريمة إلا في حالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . يستوى في كل ذلك أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من إنشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابات التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء ، ولا يقبل من أحد اللافلات من المسؤولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابات إنما نقلت عن صحف أخرى ، إذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوي على أية مخالفة للقانون ، وذلك كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون

إنما تكون بالواقع ، وإن تراخى ظهوره
الى وقت المحاكمة .

المحكمة

« . ولا كان الحكم المطعور فيه قد عرض لما
ينعاه الطاعن من وقوع خطأ في القانون ، حين
رفض الحكم الدفع بيطلان إذن التفتيش لعدم
ذكر الساعة التي صدر فيها ، وعدم اشتغاله على صفة
مصدره مكاناً يعرف مدى اختصاصه ، ورد على
هذا الدفع بشقيه في قوله : « إنه فضلاً عما ثبت
للمحكمة من الاطلاع على أصل الإذن ، ومن أقوال
ممثل النيابة الذي أصدره ، بحضور جلسة القضية
٢١٧٥ ج سنة ١٩٥٧ جنابات كمر الشيخ الخاصة
بإحراز السلاح ، أنه قد أثبت في الإذن تاريخ
وساعة صدوره وهو ١٩٥٨/٩/٢٧ الساعة ٩ و٤٠
مساء ، إنه فضلاً عن ذلك فقد نص الإذن على
حصول التفتيش مرة واحدة خلال أسبوع من
تاريخ إصداره ، وقد تم التفتيش حسباً هو ثابت
من محضر ضبط الواقعة يوم ١٩٥٨/٩/٢٨ الساعة
٢ صباحاً ، ومن ثم يكون التفتيش قد وقع صحيحاً
بعد صدور الإذن وقبل انتهاء مدته . . وإثبات
ساعة صدور الإذن ليس من الشروط الشكلية
لصحة الإذن وإنما تنحصر قيمته في إثبات أسبقية
صدور الإذن على حصول التفتيش » .

ثم استورد الحكم المطعون فيه قائلاً إنه :
« لا محل للاحتجاج بإغفال مساعد النيابة لدى
أصدر الإذن ذكر محل عمله ، لما قد ثبت للمحكمة
من التحقيقات أنه كان يعمل وقت إصدار الإذن
بنيابة كمر الزيات ، وقد تولى بنفسه تحقيق هذه
القضية فهو مختص والحالة هذه بإصدار هذا الإذن
لإقامة المتهم في دائرة مركز كمر الزيات ، ووقوع
منزله المطلوب تفتيشه في هذه الدائرة » .

العقوبات . ولا كانت المحكمة المطعون في حكمها
إذ حكمت بنفي ذلك وأقامت قضاءها برفض
الدعوى المدنية على انعدام الجريمة مع تسليحها
بأن العبارات التي نشرها المطعون ضده وأسندها
إلى مورث الطاعنين تضمنت قدفاً وسباً في حقّه ،
فإن حكمها يكون مبنياً على الخطأ في تطبيق
القانون وفي تأويله ويتعين لذلك نقضه . ولما
كان هذا الخطأ منها حجباً عن البحث في تقدير
التعويض الذي يستحقه الطاعنان فإنه يتعين إعادة
القضية للفصل فيها من جديد » .

(القضية رقم ١٠٢٧ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٦

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٠

تفتيش : إذن ، إغفال إثبات ساعة إصداره وصفة
مصدره .

المبدأ القانوني :

إثبات ساعة إصدار الإذن بالتفتيش
إنما يلزم عند حساب ميماده ، لمعرفة أن
تنفيذه كان خلال الأجل المصرح بإجرائه
فيه . ومادام أن الحكم قد أورد أن التفتيش
قد تم بعد صدور الإذن به ، وقبل نفاذ أجله
فلا يؤثر في صحة الإذن عدم اشتغاله على
ساعة صدوره .

وصفة مصدر الإذن ليست من البيانات
الجرموية اللازمة لصحة الإذن بالتفتيش ،
مادام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى
الإذن كان مختصاً بإصداره ، والعبرة في ذلك

إعادة عرض هذه الجنح على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنايات بقصر نظرها للجناية ؛ فإنه لم يكن هناك ما يمنع محكمة الجنح من الفصل في الجنح المسندة إلى المطعون ضدهم ، بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قضت فيها محكمة الجنايات ، وبين الجنح المسندة إلى المطعون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها خطأ في القانون ، مما يتعين معه نقضه ، وإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

٢ - ارتباط الجنحة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات ، يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن الجنحة ، إذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية المنطروحة أمام محكمة الجنايات ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، أو أنها لم ترتبط بها ، وحرّم عنها أمام تلك المحكمة .

المحكمة

« ... حيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم للمطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، ذلك أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدهم بجنح الضرب وفقاً للمادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، وقدمتهم لمحكمة الباجور الجزئية وقضت هذه المحكمة .

وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ويصح الاستناد إليه في رفض الدفع إذ أن إثبات ساعة إصدار الإذن لازمة فقط عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه قد تم بعد صدور الإذن وفي خلال الأجل المصرح بأجرائه فيه ، وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم في الساعة الثانية من صباح يوم ٢٨/٩/١٩٥٨ ، أي بعد صدور الإذن وقبل تقاذ أجله فلا يؤثر في صحة الإذن عدم اشتغاله على ساعة صدوره . . .

أما صفة مصدره فليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن مادام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصاً بإصداره ، ذلك بأن العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع ، وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة . . .

(القضية رقم ١٣٤٩ سنة ٣٠ بالهيئة السابقة) .

٢٨٧

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٠

أ - جنح مرتبطة : فصلها عن الجناية ، ج ٣٨٣ .

ب - جنحة مرتبطة بجناية : عقوبة الجنحة .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصوداً على تهمة الجناية المسندة إلى المتهم الأول فقط ، بعد أن تخلف لدى المجني عاها عامة مستديمة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنح المسندة إلى المطعون ضدهم ، إلا بحكم ارتباطها بواقعة الجناية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت

نظرها للجناية ؛ فانه لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنب المسندة إلى الطعون ضدّهم من محكمة الجلب بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص ، بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قضت فيها محكمة الجنابات وبين الجنب المسندة إلى الطعون ضدّهم . ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئا في القانون ويتمين نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الباجور الجزئية للفصل فيها بالنسبة إلى الطعون ضدّهم جميعا ، ومن بينهم الطعون ضدّهم الأول الذي من حقه ألا توقع عليه المحكمة الجزئية عقوبة عن الجنبه ، إذا تبين لها من التحقيق الذي تجريه أنها ارتبطت بالفعل السكون للجناية المطروحة أمام محكمة الجنابات ، ارتباطا لا يقبل التجزئة ، أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكمة .

(القضية رقم ١٤٥٥ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٨

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٠

١ — دعوى : مباشرة ، حق توجيه التهمة للمتهم بالجلسة .

ب — دعوى مدنية : لإقامتها أمام القضاء الجنائي بطلب في الجاسة المنظورة فيها الدعوى الجنائية ، اقتضاه على الدعوى المدنية الفرعية .

المبادئ القانونية :

١ — مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٢

من قانون الإجراءات الجنائية أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة

بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة لاتخاذ شئونها فيها استنادا إلى ما تبين لها من أن إصابات الجنب عليها . . تخلفت عنها عاهة مستديمة ، فأصبحت بذلك إحدى التهمتين المسندتين إلى الطعون ضدّهم الأول . . جنابة . وبعد أن أعادت النيابة تحقيق الواقعة قدمت الطعون ضدّهم إلى غرفة الاتهام بأحالتهم بدورها إلى محكمة الجنابات . غير أن هذه المحكمة قررت فصل الجنب المسندة إلى الطعون ضدّهم ، وإحالتهم إلى محكمة الجنب المختصة ، وقصرت نظر الدعوى أمامها على الجناية المسندة إلى الطعون ضدّهم الأول فقط ، ثم فصلت في هذه الجناية . ولما عرضت القضية بالنسبة للمتهمين في جرائم الجلب على محكمة الباجور الجزئية قضت . بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة . . وأسست طعناتها على أن المحكمة . . كان عليها بعد أن أعيدت إليها القضية من محكمة الجنابات بمقتضى السلطة المخولة لها بالمادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، أن تفصل في موضوعها .

ولما كان الحكم الصادر من محكمة جنح الباجور . . بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو حكم خاطئ . قانونا ، لأن الحكم السابق صدوره منها . . بعدم الاختصاص كان مقصورا على تهمة الجناية المسندة إلى التهم الأول فقط ، بعد أن تخلف لدى الجنب عليها . . عاهة مستديمة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنب المسندة إلى الطعون ضدّهم إلا بحكم ارتباطها بواقعة الجناية . ولما كان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرض هذه الجنب على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية المذكورة ، بعد صدور قرار محكمة الجنابات بقصر

مقصود على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية .

٢ - القانون إنما أجاز رفع الدعوى المدنية في الجلسة ، في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط ، أي مجرد الادعاء بحقوق مدنية عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية .

المحكمة

« . . . وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه ضرب المدعى بالحقوق المدنية عمداً فأحدث به الإصابة المبينة في التقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، وادعى المجنى عليه بحق مدني قبل الطاعن وطلب الحكم عليه بمبلغ ١٦ جنياً على سبيل التعويض المؤقت . وبجلسة . . . أمام المحكمة أول درجة وجه بلسان محاميه إلى الطاعن تهمة السب العاني ، وجعل التعويض المطالب به عن التهمين ، وقضت المحكمة المذكورة حضورياً بحبس الطاعن شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٢٠ جنياً عن تهمة الضرب ، وبحبسه شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٢٠ جنياً عن تهمة السب وألزمته بدفع ١٦ جنياً للمدعى بالحقوق المدنية . فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة إلى الدعوى الجنائية إلى حبسه شهراً واحداً مع الشغل عن التهمتين ، وتأيينه فيما قضى به في الدعوى المدنية . ويبين . . . أن المدعى بالحقوق المدنية قال بلسان محاميه بجلسة . . . : « إنني أوجه تهمة السب الماس بالعرض والشرف إلى التهم الأول « الطاعن » وفي مواجهته ، وأعدل طلبائي في الدعوى المدنية بالنسبة لتهمة الضرب وتهمة

السب طبقاً لنص المواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات » ، ويبين من محضر جلسة . . . أمام المحكمة الاستئنافية أن الطاعن اعترض بلسان محاميه على تحريك دعوى السب في مواجهته بها بغير طريق التكليف بالحضور ، وجاء الحكم المطعون فيه خلواً من الرد على هذا الدفاع .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية تجرى على أنه لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم اللعينة بها ومن بينها جريمة السب ، إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي ، ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ؛ وكان هذا الاشتراط في حقيقته قيداً وارداً على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية لا على المدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل التهم ، إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة وبدون أي شكوى سابقة في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون ، لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى ؛ وكانت المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها الأولى والثانية على أنه : « تحال الدعوى في الجناح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ، أو بناء على تكليف التهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية . ويجوز الاستغناء عن تكليف التهم بالحضور ، إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة . . . » .

فان النعى على الحكم للطعون فيه يكون في محله ، ولما كانت النيابة العامة قد حركت الدعوى قبل الطاعن عن تهمة ضربه للدعى بالحقوق المدنية وكان الخطأ القانونى السالف الذكر وما استتبعه من توقيع عقوبة الجريمة الأشد يحول دون اقتصار هذه المحكمة على القضاء بطلان الحكم للطعون فيه ، مما يتعين معه أن يكون مع النقص الإحالة ، فانه يتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة .

(القضية رقم ١٣٦٩ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٩

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٠

- أ - محضر معاينة : فقد ، سؤال المحكمة مجرى المعاينة ، ا.ج.م ٥٥٨ .
- ب - دفاع : طلب المعاينة ، رد المحكمة عليه .
- ج - معاينة : لإجراؤها في غيبة المتهم .
- د - ضرر : حالى مترتب على فعل التخريب ، المنازعة فيه لأول مرة أمام النقض .
- المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الثابت أن المحكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذى قام بإجراء المعاينة نظراً إلى فقد محضرها ، فإن المحكمة بذلك تكون قد استكملت النقص الذى نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذى ارتأته أخذ بما يجرى به نص المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - من المقرر أن طلب المعاينة متى كان لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة في الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً

ومؤدى ما تقدم أن حق توجيه التهمة إلى اللتهم بالجلسة عند قبول المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون للدعى بالحقوق المدنية . لما كان ذلك ، فان الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ، ودعواه المدنية الناجبة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة ، لا تنقد الخصومة بينه وبين المتهم وهو للدعى عليه فيهما ، إلا عن طريق تكليف بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً . وما لم تنقد الخصومة بالطريقة التى رسمها القانون فان الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من للدعى بالحقوق المدنية في الجلسة ، وذلك لأن القانون إنما أجاز رفع الدعوى المدنية في الجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط ، أى مجرد الادعاء بمحقوق مدنية عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية .

« ولما كان الحكم للطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة السب التى وجهها للدعى بالحقوق المدنية إليه بعد انقضاء الأجل المحدد قانوناً لتحريكها وبغير طريق التكليف بالحضور ، والتفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص على رغم أهميته وأثره على سلامة اتصال المحكمة بالدعوى ، فانه يكون معيباً . ولا يقدر في هذا النظر أن العقوبة للقضى بها على الطاعن مبررة بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات التى دين الطاعن بها ولا يجادل فيها في طعنه ، ذلك بأن الحكم قد أوقع على الطاعن هذه العقوبة على اعتبار أنها عقوبة الجريمة الأشد وهى السب التى لم تحرك فيها الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح فضلاً عن أن التعويض للقضى به ملحوظ فيه أنه عن التهمتين معاً . لما كان ما تقدم ،

٢٩٠

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٠

- ١ - شهود إثبات : التنازل عن سماعهم أمام أول درجة ، إغفال سماعهم أمام ثاني درجة .
ب - دعارة : زوجة ، ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ م ٨ ، ركن العادة .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت المحاكمة بدرجتها قد جرت في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تقضى على مقتضى الأوراق ، وهي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوماً لسماعهم ، فإنه لا يحق للمتهم أن ينعى بطلان إجراءات المحاكمة .

٢ - الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، يؤيد ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يدير منزلاً للدعارة ، إذا ما كانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه .

المحكمة

... وحيث إن المحاكمة بدرجتها قد جرت في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية للعدالة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات وبعد أن حيزت القضية للحكم وأعيدت للمرافعة لم يطلب الطاعن سماع أحد من

ولا تلتزم المحكمة بإجابته . فإذا كانت محكمة الموضوع قد أطمأنت إلى أقوال محقق الواقعة وخلصت منها - لأسباب سائغة - إلى إمكان مشاهدة شاهد الرؤية للمتهمين وقت مقارقتها الاعتداء على المجنى عليه ، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ، ولا محل للنعي عليها لعدم توليها إعادة المعاينة بمعرفتها .

٣ - المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق ، يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجباً ولا يطلها غياب المتهم وقت إجراءاتها ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب ، حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها ، كما هو الشأن في سائر الأوراق .

٤ - إذا كان الثابت أن المتهم أو المدافع عنه لم ينازع أيهما في قيمة الضرر المالي المترتب على فعل التخريب ، والذي طلبت النيابة العامة تطبيق المادة ٣٦١ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية بالنسبة إليه ، ودارت المرافعة على هذا الأساس ، فإنه لا يقبل منه أن يثير هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلق الأمر بسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى والفصل فيها .

(القضية رقم ١٤٦٦ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

يؤيد ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة اثامنة منه على من يدير منزلاً للدعارة إذا ما كانت له سلطة على ممن يمارسون الفجور أو الدعارة فيه ، مما يصدق في حق الطاعن باعتباره زوجاً لمن مارستا الدعارة بالمنزل . . .

(القضية رقم ١٤٧٣ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيق وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٢٩١

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٠

مواد مخدرة : قانون أصلح . نقض .

المبدأ القانوني :

المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى — فإذا كان الحكم لم يستظهر قصداً خاصاً لدى الطاعن من إحرازه المخدر ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للثمة بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتطبيق المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في خصوص العقوبة المقيدة للحرية .

(القضية رقم ١٤٨٣ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

الشهود مما يعتبر بمثابة تنازل ضمنى عن سماعتهم ، فلا يحق له أن يعيب على المحكمة أنها لم تسمع شهود الواقعة ، فضلاً عن أن محكمة ثانى درجة إنما تقضى على مقتضى الأوراق وهى لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوماً لسماعتهم وما دامت لم تجد بها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء فلا شيء يعيب حكمها . ولما كانت محكمة الموضوع لا تلتزم ببيان سبب توقيعها أقصى العقوبة ما دامت تمارس حقاً خوله لها القانون . . . ، وكان تقدير جدية التحريات وملغ كفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من اختصاص سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد أفرت النيابة بحق على ما رأت ، كما هو مستفاد من ردها على دفاع الطاعن بشأن عدم جدية هذه التحريات ، وكان ما يثيره الطاعن تدليلاً على عدم جدية التحريات هو من قبيل الجدل في تقدير محكمة الموضوع لمبلغ كفاية التحريات مما لا يقبل منه أمام هذه المحكمة ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

« لما كان ما تقدم ، وكان توفر ركن العادة في جريمة إدارة منزل للدعارة هو من الأمور الموضوعية التي تستقل المحكمة بالفصل فيها وقد دلت على توفره بأدلة سائغة مستقاة من أقوال النقيب . . . واعترافات المتهم الثانى والمنهتين الثالثة والرابعة المفصلة فيما أخذ به الحكم للطعون فيه من أسباب الحكم المستأنف .

لما كان كل ذلك ، وكانت الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ،

قضاء محكمة النقض المدنية

(هيئة عامة)

المختص دون أن يشترط فيها الاحتفاظ بحقه في الطعن ومما يترتب عليه من آثار فإن طعنه يكون غير مقبول ولذلك يتعين رفض الطلبين .

(ال قضيتان رقا ٥٤ سنة ٢٨ ق «رجال القضاء» و٧ سنة ٢٩ ق «رجال القضاء» رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفراني سالم وعبد الحسيب عدى ومحمود القاضي وفرج يوسف ومحمود اسماعيل وحسن خالد ومحمود توفيق لمستشارين) .

٢٩٣

٢٩ من أبريل ١٩٦١

١ - اختصاص : إحالة إلى محكمة أخرى .

ب - طلب : إجراءاته ، التقرير به .

المبادئ القانونية :

١ - بين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات ، والمذكرة التفسيرية للقانون المذكور ، أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى مةصورة على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ، ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص . فيها انتفاء الوظيفة القضائية ، إلا بنص خاص وعلى ذلك فإن إحالة الدعوى من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض ، تكون غير جائزة في القانون .

٢٩٢

٢٩ من أبريل ١٩٦١

قاض : استقالته ، أثرها .

المبدأ القانوني :

إذا قدم أحد رجال القضاء استقالته وقبلت من رئيسه المختص ، دون أن يشترط فيها الاحتفاظ بحقه في الطلب السابق رفعه بشأن تخطيه في الترقية ، فإن مؤدى ذلك اعتبار الطلب غير مقبول ، وذلك طبقاً لما جرى عليه قضاء محكمة النقض .

المحكمة

« من حيث إن الطالب رفع الطلب . . . يطمئن فيه على القرار . . . فيما تضمنه من تخطيه في الترقية . . . كما رفع الطالب الطلب . . . يطمئن فيه على القرار . . . فيما تضمنه من تخطيه في الترقية . . . ومن حيث قد . . . وجه الطالب خطاباً إلى السيد وزير العدل ضمنه رغبته في التخلي عن عمله في القضاء للاشتغال بالأعمال الحرة وطلب قبول هذه الاستقالة اعتباراً من ١/٢/١٩٦٠ ولم يشر في خطاب الاستقالة إلى أى تحفظ فيما يتعلق بحقه في السير في الطعنين الحاليين للرفوعين منه . وقد قبل السيد الوزير الاستقالة المذكورة . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه إذا قدم أحد رجال القضاء استقالته ثم قبلت من رئيسه

أن يكون للوزير الحق في اختيار آخرين لم ترد أسماؤهم في أحد الكشفيين ، وبشرط ألا يتجاوز عدد من يختارون من كشف الامتياز الثلث ، ولذلك فإن قصر الاختيار على من وردت أسماؤهم في كشف الأقدمية لا يخالف حكم القانون .

٣ — لا محل للتحدى بنص المادة ٢٤/٥ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ إذا كان الطالب حين عين قاضياً من الدرجة الثانية لم يكن من المعينين من خارج السلك القضائي وإنما كان وكيلًا للنائب العام قبل ذلك ، وكانت أقدمية السادة القضاة المتخرجين معه والذين يتظلم من سبقهم إياه قد تحددت على وجه صحيح وسابقة عليه ، مما يستتبع أن يكونوا سابقين عليه في الترقية إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى .

(القضاة أرقام ٩٩ سنة ٢٣ ق ، ١٣ سنة ٢٤ ق ، ٨١ سنة ٢٤ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٢٩٥

٢٤ من يونيو ١٩٦١

قاض : أدميته .

المبدأ القانوني :

جرى قضاء محكمة النقض على أن نص

المادة ٧/٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء بتحديد أقدمية من يعينون في وظائف القضاء من بين رجال مجلس الدولة ومحامي إدارة قضايا

٢ — متى كانت إحالة الدعوى من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض غير جائزة قانوناً ، وكان الطلب لم يقدم إلى محكمة النقض طبقاً للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء ، فإنه يتعين عدم قبول الطلب شكلاً .

(القضية رقم ١٦٠ سنة ٢٥ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٢٩٤

٢٤ من يونيو ١٩٦١

١ — طلب : إجراءاته ، الخصوم فيه .

ب — ترقية : على أساس كشف الأقدمية .

ج — أقدمية : المعينون من خارج السلك القضائي .

المبادئ القانونية :

١ — لما كان مجلس القضاء الأعلى لا شأن له بالخصومة القائمة بين الطالب والجهات الإدارية بشأن تخطيطه في الترقية وتحديد أقدميته ، وكانت الآراء التي يديها مجلس القضاء الأعلى ليست في حد ذاتها قرارات إدارية فإن إدخال رئيس مجلس القضاء الأعلى في هذه الخصومة يكون غير جائز مما يتعين معه عدم قبول الطلب بالنسبة له .

٢ — إن كل ما أوجبه القانون — وفقاً

لما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، هو قصر الترقية بالاختيار على من وردت أسماؤهم في كشف الأقدمية وكشف الامتياز ، دون

المبدأ القانوني :

تختص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض وفقاً للسلطة ٢١ من قانون السلطة القضائية ٥٦ سنة ١٩٥٩ بالفصل في الأمور التالية : (١) في الادعاء الواقع أثناء الدعوى أو من صدور الحكم ولو قطعياً بشأن عدم اختصاص محكمة مذهبية أو روحية برؤية الدعوى . (٢) في مخالفة الأحكام الصادرة عن المحاكم المذهبية أو الروحية لقواعد الأصول والقانون وفي قابليتها للتنفيذ. ومفهوم ذلك أن الشارع لم يقصر اختصاص الهيئة في مسائل الأحوال الشخصية على نظر النزاع السلي أو الإيجاني في الاختصاص بين مختلف محاكم الأحوال الشخصية بالأقليم الشمالي ، بل جعل لها ولاية الفصل في مخالفة الأحكام الصادرة من تلك المحاكم لقواعد الأصول والقانون ، وهي إذ تمارس هذه الولاية إنما تكون جهة طعن لا محكمة تنازع .

وتنقيد الهيئة العامة للواد المدنية بوصف كونها محكمة نقض منعقدة بهيئة عامة ، في نظر الطعون المقدمة لها ، بالقواعد التي وضعها القانون ٥٧ سنة ١٩٤٩ في بيان ما يجوز الطعن فيه من الأحكام وما لا يجوز ، ولما كان قانون السلطة القضائية لم يضمن أحكاماً خاصة في هذا الشأن تخرجه من نطاق القاعدة العامة كما فعل في شأن كيفية تقديم الطلب ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يصدر من محكمة استئنافية فهو لا يقبل الطعن بالنقض وفقاً للدالة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٤ سنة ٣٠ ق/٥٩٤ سنة ١٩٦٠)
« دعوى مذهبية » بالهيئة السابقة .

الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء التي يعينون فيها ، هو أمر جوازي تمارسه الجهة الإدارية في حدود المصلحة العامة . فتي كانت أقدمية الطالب قد حددت بين غالبية زملائه من داخل كادر القضاء ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مشوباً بمخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٢٥ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٢٩٦

٢٤ من يونيو ١٩٦١

خطبة : هدية ، المحكمة المختصة بالفصل في ردّها .

المبدأ القانوني :

الهدايا التي يقدمها أحد الخاطبين إلى الآخر إبان فترة الخطبة تعد من قبيل الهبات ، إذ أنها ليست ركساً من أركان الزواج ولا شرطاً من شروطه ، وينبني على ذلك أن القضاء بردها يخرج عن اختصاص المحاكم الروحية فإذا كانت المحكمة الروحية قد قضت في حكمها المطعون فيه بإلزام الطاعنة بأداء مبلغ معين في مقابل تلك الهدايا فإنها تكون قد فصلت في نزاع خارج عن ولايتها .

(القضية رقم ٥ سنة ٣٠ ق/١٣٩٣ سنة ١٩٥٩)
« دعوى مذهبية » بالهيئة السابقة .

٢٩٧

٢٤ من يونيو ١٩٦١

هيئة عامة : للواد المدنية بمحكمة النقض ، اختصاصها .

قضاء محكمة النقض المدنية

٢٩٨

٦ من أبريل ١٩٦١

جارك : تهريب ، قرينته ؛ غرامة جرمية ، أحوال وجوبها .

المبدأ القانوني :

الأصل أن تكون البضائع والطرود المفرغة طبقاً لبيانات المانيستو، وأن كل عجز في البضاعة المشحونة مفترض أن ربان السفينة قد هربه ، فيلتزم بالغرامة التي قررتها المادة ٣٧ من اللائحة الجرمية ، فضلاً عن الرسوم الجرمية ، وعملاً بالفقرة الرابعة من المادة ١٧ من هذه اللائحة أجاز الشارع للربان نفى هذه القرينة واستلزم لذلك أن يبرهن على أسباب النقص الحاصل ، كما إذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ ، أو فرغت في جهة غير الجهة المرسلة برسمها وأن يكون البرهان بواسطة مستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع ، بحيث إذا قدم هذه البراهين في الآجال المحددة بالفقرة السادسة من المادة ١٧ أعفى من الغرامة .

ولا يصح القول بأن المشرع إذ أوجب في الفقرة الخامسة من المادة ١٧ على ربان السفينة أو وكيله تقديم الدليل على دفع القيمة في حالة عدم وجود البضاعة يكون قد نفى مظنة التهريب مما يتمتع معه الحكم بالغرامة

إذ لو صح ذلك لانهارت أحكام الرقابة على التجارة الخارجية ، فضلاً عن أن هذه الفقرة تعالج علاقة خاصة بين الربان وصاحب الحق في المطالبة بقيمة البضاعة ، وهي علاقة مستقلة عن تلك التي تعالجها الفقرة الرابعة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن دفع قيمة البضاعة الناقصة إلى المرسل إليه يتمتع معه توقيع الغرامة ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٥٥٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وصبيح الصباغ ومحمد متولى عتلم وفرج يوسف ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

٢٩٩

٦ من أبريل ١٩٦١

١ — أموال عامة : صفاتها ، حصاتها .

٢ — حكم : تسببه ، قصور .

المبادئ القانونية :

١ — يعد من الأموال العامة ، بمجرد التخصيص بالفعل للمنفعة العامة : الأموال المملوكة للحكومة أو الهيئات العامة عملاً بالمادتين ٩ من القانون المدني الملغى ، و ٨٧ من القانون المدني الجديد .

أما الأموال المملوكة للأفراد، فلا تكتسب

٣٠٠

٦ من أبريل ١٩٦١

١ - ورقة تجارية : رهنا ، استيفاء قبعتها قبل ميعاد الاستحقاق .

ب - عقد : توريد قطن ؛ استرداد المشتري الثمن .
فسخ للعقد بفعله .

ج - تضامن : تنازل المدعى عن طلبه ، عودته للمطالبة به أمام الاستئناف .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الطاعن قد رهن سنداً إذنيّاً للبنك تأميناً لقرض ، وظهر السند المرهون على يياض ، ونص في عقد الرهن على تخويله حق تحصيل قيمته دون قيد أو شرط ، وكان البنك إعمالاً لنص المادة ٨٠ من القانون التجاري وممارسته لحقه المكفول في عقد القرض ، قد قام بإخطار المطعون عليه الأول (المدين) بتظهير السند إليه تأميناً للقرض ، فقام هذا الأخير بالوفاء بقيمة السند قبل ميعاد الاستحقاق . فإن هذا الوفاء يعتبر صحيحاً في القانون . ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد حذر البنك في اليوم السابق على الوفاء من تحصيل قيمة السند المرهون ، لأن رهن السند للبنك وتحويله حق تحصيل قيمته يفيد عدم تمسك الراهن بأجل الاستحقاق الذي كان مقرراً لمصلحته ، ولا يجدى الطاعن في هذه الحالة تمسكه بالمادتين ١٤٥ و ١٤٦ من القانون التجاري .

٢ - عقد توريد الأقطان عقد ملزم للجانبين ، وينبئ على ذلك أنه إذا استرد

صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للنفعة العامة ، إلا إذا انتقلت ملكيتها إلى الحكومة بإحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها في القانون ، ومنها وضع اليد المدة الطويلة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن ملكية الشارع محل النزاع قد انتقلت إلى الحكومة بتخصيصه ابتداء للنفعة العامة المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، ومن ثم فتسرى في شأنه أحكام الأموال العامة ؛ ولا تزول عنه صفة المال العام إلا بقانون أو مرسوم ، أو بانهاء الغرض الذي من أجله خصص للنفعة العامة ، على ما تنص به المادة ٨٨ من القانون المدني .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين دفاع الطاعنين وأشار إلى المستندات التي يعتمدان عليها في إثبات ملكيتهما للشارع موضوع النزاع ، قرر أن ما يدعيانه في هذا الخصوص مردود بأن طبيعة الشارع باعتباره من المنافع العامة ثابتة من مرور الترام به منذ عام ١٩١٢ إلى الآن ، نتيجة لاتفاق شركة الترام مع المالكين أصلاً للعقار الذي يقع ضمن الشارع على تسيير خط الترام به ، وما زال كذلك حتى اليوم ، وما استتبع ذلك من استطرافه بمعرفة الأهالي ومرور السيارات والعربات به بدون قيد ولا شرط تلك الفترة الطويلة ، فإنه لا يكون قد شابه قصوراً أو انطوى على إغفال وتشويه للمستندات .

(الفضية رقم ٥٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

السند في التاسع عشر من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، فإن هذا الوفاء السابق على ميعاد الاستحقاق يعتبر صحيحاً .

ولم يكن يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد حذر البنك في خطابه المؤرخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ من تحصيل قيمة السند ، طالما كان الطاعن قد فوض البنك بموجب عقد القرض في تحصيل قيمة السندات المرهونة دون قيد أو شرط . ولا جدوى من تمسك الطاعن بالمادتين ١٤٥ ، ١٦١ من القانون التجاري ، ذلك أن رهن الطاعن السند للبنك وتخويل حق تحصيل قيمته بغير قيد ولا شرط ، يفيد عدم تمسكه بهذا الأجل الذي كانت مقرراً لمصلحته . ومردود ثانياً بأنه متى كان الثابت من عقد توريد القطن المؤرخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أن المطمون عليه الأول تعهد بأن يورد للطاعن خمسة آلاف قنطار قطن ، وأن الطاعن دفع له من أصل الثمن عشرين ألف جنيه وحرر بهذا المبلغ السند الإذني السابقة الإشارة إليه ، وكان الطاعن قد رهن هذا السند بعد أن ظهره على يياض ، وكانت المادة ١٦١ من القانون المدني قد نصت على أنه : « في العقود الملتزمة للجانبين إذا كانت الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم التعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به » ، وكان عقد توريد القطن عقداً ملزماً للطاعن وللمطمون عليه الأول ، وكان الطاعن بفعله قد استرد ما دفع من الثمن ، فإنه يكون من حق المطمون عليه الأول أن يمتنع عن الوفاء بالتزامه المقابل وهو توريد القطن . وبذلك يكون العقد قد فسخ بفعل الطاعن ، ولا يغير من هذا النظر ما ذكره المطمون عليه الأول في خطابه الرقيم

المشتري ما دفعه من الثمن ، حق للمتعهد بالتوريد أن يمتنع عن الوفاء بالتزام المقابل وهو توريد القطن ، إعمالاً للمادة ١٦١ من القانون المدني ، وبذلك يكون العقد قد فسخ بفعل المشتري . ولا يغير من هذا النظر أن يكون المطمون عليه الأول (المتعهد بالتوريد) قد عرض استعداده لتوريد الأقطان باسمه وباعتباره مالكا لها لأن هذا العرض لا يعد عدولاً أو تنازلاً عن التمسك بالفسخ .

٣ — متى تنازل المدعى أمام محكمة أول درجة عن طلب التضامن ، فإنه لا يملك العودة إلى طلب التضامن في الاستئناف ، إذ يعد هذا الطلب طلباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وفقاً للمادة ١١١/١ من أفعات .

المحكمة

«... ومن حيث... إنه لما كان الثابت...»

أن الطاعن رهن السند الإذني المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ مع سندات أخرى إلى بنك مضر تأميناً لقرض ، وظهر السندات المرهونة على يياض ، ونص في عقد الرهن على تخويل البنك حق تحصيل هذه السندات وذلك دون قيد أو شرط ، وكانت المادة ٨٠ من القانون التجاري قد نصت على أن : « تحصيل قيمة الأوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتهن لها » ، وكان البنك ، إعمالاً لهذا النص وممارسة لحقه المكفول بعقد القرض ، قد قام بإخطار المطمون عليه الأول في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ بأن السند قد حول إليه تأميناً للقرض ، وكان المطمون عليه الأول قد سدّد قيمة

الغير ، بحيث إذا لحقته الإجازة من المالك الحقيقى أو صارت الملكية إلى البائع بعد صدوره انقلب العقد صحيحاً في حق المشتري (المادة ٢٦٤ من القانون المدنى الملقى ، والمادتان ٤٦٦ و ٤٦٧ من القانون المدنى الجديد) . وينبنى على ذلك أنه متى كان دفاع الطاعنين قد قام على أن عين الوقف الذى تم التبادل عليها آلت إلى ناظر الوقف ، تنفيذاً لقانون إنهاء الوقف على غير الخيرات رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يمتنع عليه التصرف طالما أنه يلتزم بالضمان ، وكان هذا الدفاع إن صح يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على عدم جدوى البحث فى هذا الدفاع تأسيساً على بطلان عقد البدل بطلاناً مطلقاً ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجباً عن تحقيق دفاع الطاعنين مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٤٢٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٢

١٣ من أبريل ١٩٦١

موظف : مجالس بلدية وعلمية ، سن التقاعد .

المبدأ القانونى :

تقضى المادة ٦٧ من القانون ٥ لسنة ١٩٥٩ ، بعدم سريان أحكامه إلا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، وعمال اليومية المربوطة ماهياتهم وأجورهم فى ميزانية الحكومة ، ومن ثم فلا تجرى أحكام هذا القانون على الموظفين

١١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، من استعداده لتوريد القطن . ذلك أنه شرط فى خطابه أن يكون التوريد باسمه باعتباره مالكا للقطن ، على خلاف ما جاء بالعقد من أن يكون التوريد باسم الطاعن ؛ ومن ثم فإن هذا العرض لا يعتبر منه عدولاً أو تنازلاً عن تمسكه بالنسخ ، ولما كان الحكم المطعون قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ..

« ومن حيث ... إنه يبين ... أنه بعد أن وجه الطاعن طلباته إلى المطعون عليهما متضامنين ، عاد فى مذكرته الختامية وطلب أصلياً إلزام المطعون عليه الأول بمبلغ ... واحتياطياً إلزام البنك بهذا المبلغ ، مما يفيد تنازله عن طلب التضامن . كما يبين : أن الطاعن إذ استأنف الحكم الابتدائى طلب الحكم بإلزام المطعون عليهما متضامنين بالمبلغ ، ولما كان الطاعن لا يملك العودة إلى طلب التضامن بعد أن تنازل عنه أمام لمحكمة أول درجة ، فإن الطلب يعتبر طلباً جديداً لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام لمحكمة الاستئناف عملاً بالمادة ١/٤١١ مرافعات .. »

(القضية رقم ٥٧٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠١

١٣ من أبريل ١٩٦١

وقف : أعيانه ، سلطة ناظره فى إبدالها .

المبدأ القانونى :

ناظر الوقف لا يملك إبدال أعيانه ، وإن كان مأذوناً بذلك فى حجة الوقف . وعقد البدل الذى يبرمه لا يخرج عن كونه تصرفاً فى بعض أعيان الوقف ، بمن لا يملك هذا التصرف ، وهو بذلك يأخذ حكم ملك

٣٠٣

١٣ من أبريل ١٩٦١

ضريبة : مهن تجارية ، مهن غير تجارية ، أساس
الفرقة ، تمثيل .

المبدأ القانوني :

المهن غير التجارية بحسب المتعارف عليه
في فقه القانون وحكم المادة ٧٢ من القانون
١٤ لسنة ١٩٣٩ ، هي المهن التي يباشرها
الممولون بصفة مستقلة ، والتي يكون العنصر
الأساسي فيها العمل ، ويقوم على الممارسة
الشخصية لبعض العلوم والفنون ، ولا يمنع
من اعتبارها كذلك أن يكون الربح فيها
مختلطاً ، ونتيجة استثمار رأس المال والعمل
متى كان العمل هو مصدره الأول والغالب .

المحكّم

« .. وحيث .. أنه يبين من الحكم المطعون
فيه ، أنه أقام قضاء بإخضاع أرباح مورث الطاعن
من مهنة التمثيل للضريبة على الأرباح التجارية على
أنه : « لمعرفة ما إذا كانت المهنة التي يباشرها
الممول هي من المهن الخاضعة لضريبة الأرباح
التجارية أو من المهن الخاضعة لضريبة المهن الغير
تجارية ، بخلاف المهن التي تعد تجارية بحكم القانون
التجاري ، فانه يجب النظر إلى الغرض من تلك
المهنة : فان كان الغرض منها مباشرة عمليات تتعلق
بأشياء مادية سواء كانت تلك العمليات ذات صبغة
مدنية أو غير مدنية ، فهي من المهن الخاضعة
لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فالمؤلف
انقصى الذي يدفع برواياته إلى المسرح ، والمؤلف
الذي يؤلف كتاباً ، والفنان الذي يبتكر قطعة
موسيقية ، والمثال الذي ينحت قطعة فنية ، ينتجون

والمستخدمين والعمال التابعين للمجالس البلدية
والمحلية لاستقلالها بميزانيتها عن ميزانية الدولة
ولأنما يخضع موظفو هذه المجالس للنصوص
القانونية واللوائح المنظمة لشئونهم ، ومنها
القرار الوزاري الصادر في ١٩١٥/٨/٢٨
بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس
المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم . وقد
نصت المادة الثامنة من هذا القرار على أن
تكون إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش في
سن الستين .

متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
قد بني قضاءه بمسألة الطاعنين : وزير الشئون
البلدية والقروية ورئيس المجلس البلدي ، عن
إنهاء خدمة المطعون عليه لبلوغه سن الستين
وبإلزامهما بالتعويض عن ذلك ، باعتباره
من الموظفين الحكوميين المؤقتين الذين
لا يجري عليهم حكم الاستقطاع ويسرى
عليهم قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ ،
بينما الثابت من الأوراق أن المطعون عليه
قد التحق بالخدمة في ظل القرار الوزاري
الصادر في ١٩١٥/٨/٢٨ ، وأن آخر وظيفة
شغلها وظيفة مدرجة بميزانية المجلس وذات
مرتب شهري وكان مشتركاً في صندوق
الادخار ومن مقتضى ذلك أن تكون إحالته
إلى المعاش عند بلوغه سن الستين ، عملاً
بالمادة الثامنة من القرار سالف الذكر ، ومن
ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف
القانون .

(القضية رقم ٤ سنة ٢٦ ق بالمهنة السابقة) .

اعتبارات غناء عن أن يتعرض لما أثاره الطاعن من دفاع بشأن قرار وزير المالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ والقيد العددي الوارد فيه ومشروعيته وصحته ؛ بينما هذا القرار هو نقطة الفصل في الدعوى وكان واجباً عليه أن يحسمها ، فانه بذلك ، وفي خصوص أرباح مورث الطاعن من مهنة التمثيل المسرحي ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٣ سنة ٢٦ في بالهيئة السابقة) .

٣٠٤

٢٠ من أبريل ١٩٦١

١ — سورية : أثر الصورية على الغير ، حق الغير حسن النية في التمسك بالمقد الظاهر المسجل . عدم جواز الاحتجاج عليه بورقة غير مسجلة تفيد التقابل من التعاقد ولو كان مؤشراً بضمونها على هامش تسجيل المقد الظاهر .

ب — قض : طعن ، مصلحة فيه ، مطالبة المشتري بضمن المبيع ، ليس لسلف البائع أن يتمسك بعدم سداد المشتري من خلفه بباقي الثمن ، ولا مصلحة له في ذلك .

المبادئ القانونية :

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن للغير حسن النية أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان هذا في مصلحته ، ولا يجوز أن يحاج بورقة غير مسجلة تفيد التقابل من الصفقة متى كان لا يعلم بصورية عقد تملك البائع له ، ولو كان مؤشراً بضمونها على هامش تسجيل العقد الظاهر المسجل ؛ لأن ذلك التأشير لا يؤدي إلا إلى إثبات تاريخها وإثبات التاريخ ليس فيه إشهار للورقة حتى يعترض به على

عملاً يعتبر بالنسبة لوضعه عملاً غير مادي ، إذ هو ثمرة قريحته ومواهبه ، فلا تعتبر أرباح هؤلاء من بيع ثمار قرائهم إلى الغير أرباحاً تجارية تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، ولكن هذه الثمار قد تتحول إلى أشياء مادية فيخصص القائمون بها لضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وقد تبين أن المرحوم .. كان يدير فرقة تمثيلية بمسرح .. ، وهي تحت إدارته قد أقامت حفلات بالأقاليم وبادار الأوبرا ، وكان بجانب ذلك يشتغل بالتمثيل السينمائي وإنتاج روايات لحسابه الخاص ثم يقوم بالتمثيل والإخراج نظير نسبة مئوية من الأرباح ، فكان نشاطه مختلطاً اقتصر في بعض نواحيه على العمل وحده وخرج في النواحي الأخرى عن النطاق الفني الخالص إلى دائرة المضاربة بعمل الغير ، واستغل المال والعمل معاً في تأليف الفرقة المسرحية واستئجار الممثلين وشراء القصص من المؤلفين والقيام على إخراجها والدعاية لها ، وهذا الذي تقدم بيانه ترى فيه هذه المحكمة غناء عن أن يتعرض بعده لما أثاره المستأنف بشأن القيد العددي الوارد في قرار وزير المالية وما فرعه على ذلك .

وهذا الذي أورده الحكم معيار غير منضبط للمهن غير التجارية .. ومق كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من المعيار الذي أورده وتطبيقه على واقعة الدعوى سبباً لتأييد قرار لجنة الطعن فيما انتهى إليه من إخضاع أرباح مورث الطاعن من تأليف الروايات التي يقوم بتمثيلها ومن التمثيل السينمائي لحساب الغير لضريبة على المهن غير التجارية ، وإخضاع باقي أرباحه من أوجه النشاط الأخرى ، ومنها مهنة التمثيل المسرحي ، لضريبة على الأرباح التجارية ، ورأى فيما أورده هو — لا الحكم الابتدائي ولا قرار اللجنة — من

الغير ، بل تعتبر كما كانت قبل التأشير بآقية في طى الكتبان والخفاء .

٢ — متى كان الحكم المطعون قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع المعقود بين المطعون عليها الأولى والمطعون عليه الثانى ، قبل أن يودع الأخير باقى الثمن خزاة المحكمة ، فإنه لا يكون للطاعن ثمت مصلحة فى النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون لهذا السبب ، إذ أن المطالبة بباقى الثمن من شأن البائع وحده .

الحكم

« . . . وحيث . . . يبين من الاطلاع على الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق أنه أقام قضاءه فى خصوص ما تنعاه الطاعنة على قوله : « إن ما تقرره المستأنفة — الطاعنة — مردود بأن التأشير بمضمون ورقة الضد على هامش العقد المسجل لا يؤدى إلا إلى إثبات تاريخها ، وإثبات التاريخ هذا ليس فيه إشهار للورقة حتى يعترض به على الغير ، بل تعتبر كما كانت قبل التأشير بآقية فى طى الكتبان والخفاء فلا تسرى على المشتري — المطعون عليه الثانى — متى كان حسن النية ، ولا تأثير لها على حقوقه المستمدة من العقد الظاهر المسجل ، وبذلك لا يصح التمسك بالورقة ضد أبو الفضل إن ثبتت حسن نيته ، ولا يمكن أن يضار باتفاق سرى لا يعلم به » .

وبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قال : « وحيث إنه وقد عجزت . . . المطعون عليها الأولى ، التى باعت للمستأنف عليه أبو الفضل إبراهيم عن إثبات علمه بالورقة المقدمة من السيدة فاطمة عوض عريان المهدى بصفتها ، والتى تقر فيها السيدة جليلة بصورية العقد الصادر لها من

المحجوز عليه ، إزاء هذا العجز لا يمكن مساءلة أبو الفضل بمقتضى هذه الورقة واعتبارها حجة عليه لأنه أجنبي عنها وحررت على فرض صحتها فى الخفاء بعيداً عنه ، ولم تثبت البائعة علمه بها قبل صدور البيع إليه ، ومن ثم يكون ما أثارته السيدة فاطمة والسيدة جليلة بشأن حجية هذه الورقة على أبو الفضل إبراهيم لاسند له من القانون » .

وهذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه صحيح فى القانون ، ذلك أنه متى كان الطاعن قد باع الأطلان موضوع النزاع إلى المطعون عليها الأولى بمقتضى عقد البيع المسجل فى ٣ من أغسطس سنة ١٩٤١ ، وكان المطعون عليه الثانى قد اشترى تلك الأطلان منها بعد أن اطمأن إلى ملكيتها لها ، فهو فى حكم الغير بالنسبة للصورية ؛ وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن للغير حسن النية أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان هذا فى مصلحته ، ولا يجوز أن يحاج بورقة غير مسجلة تفيد التقابل من الصفقة متى كان لا يعلم بصورية عقد تملك البائع له (نقض ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣) لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون . .

« وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث خطأه فى تطبيق القانون إذ قضى بصحة ونفاذ عقد البيع المعقود بين المطعون عليها الأولى والمطعون عليه الثانى قبل أن يودع المطعون عليه الثانى باقى الثمن خزاة المحكمة ، ولا يخير من هذا النظر قول الحكم إنه لا يمكن مؤاخذته عن عدم الوفاء بباقى الثمن إذ أنه قد استحال عليه الحصول من بنك الأراضى المصرى على الكشف الذى كلفته المحكمة بالحصول عليه وكان ذلك بفعل الطاعنة إذ أرسلت إذاراً إلى البنك نهت عليه فيه بعدم إعطاء المطعون عليه

الطعن ، فإنه يكون على علم بأن هذا الموطن هو المحل المختار لموكله توجه إليه فيه كل الأوراق المتعلقة بسير الطعن ، ومن بينها الإخبار بالجلسة المحددة لنظره أمام دائرة فحص الطعون . فإذا كان محامي الطاعن رغم تغيير موطنه المبين بتقرير الطعن ، قد قصر في إخطار قلم الكتاب بذلك ، وكان قلم الكتاب قد وجه إليه الإخبار في هذا الموطن فلم يسلم إليه ، وكان المشرع لم يأذن لقلم الكتاب في توجيه الإخبار إلى الطاعن ، فإن قلم الكتاب يكون قد قام بالإجراء الذي قرره القانون .

٢ - أزم الشارع الموكل أن يعلن عن انقضاء الوكالة وحمله مسئولية إغفال هذا الإجراء . فإذا انقضت الوكالة بالعزل أو الاعتزال ، ولم يعلن الموكل خصمه بذلك سارت الإجراءات صحيحة في مواجهة الوكيل . كذلك إذا انقضت الوكالة ب وفاة الوكيل أو بعزله أو باعتزاله ، فإن ذلك لا يقطع سير الخصومة ، ويجب على الموكل أن يتقدم إلى المحكمة لتمنحه أجلا مناسباً يتمكن فيه وكيله الجديد من مباشرة الدعوى ، فإن هو تخلف عن ذلك أعملت المحكمة الجزاء الذي رتبته القانون على غياب الخصم .

(القضية رقم ٤٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٦

٢٠ من أبريل ١٩٦١

سندات إدارية : تحريرها بعض الدين الوارد بقصد الاتفاق ، لا يستفاد منه تجديد الالتزام ، لا تعد الدعوى

اثني أي بيان ، وهذا الذي ذكره الحكم ما كان ليعنى المطعون عليه الثاني من إبداع باقي الهمم جميعه خزانة المحكمة على ذمة البائنة وبنك الأراضي .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لا مصلحة للطاعن فيه ولا جدوى له منه لأن المطالبة يباقي الثمن من شأن المطعون عليها الأولى وحدها » .
(القضية رقم ١٥٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٥

٢٠ من أبريل ١٩٦١

١ - قض : طعن ، إجراءاته ، تقريره ، إعلانه ، الإخبار بالجلسة المحددة لنظره .

ب - وكالة : انقضاؤها ، تأثيره في سير الخصومة .

المبادئ القانونية :

١ - على الطاعن إذا ما صدر قرار بإحالة الطعن بالنقض إلى الدائرة المختصة ، أن يعلن خصومه بصورة من تقرير الطعن مؤشراً عليها بقرار الإحالة خلال الخمسة عشر يوماً التالية لهذا القرار ، وإغفال هذا الإجراء ، وهو من الإجراءات الجوهرية التي يجب على الطاعن التزامها لتعلقه بميعاد حتمي ، يستوجب الحكم بعدم قبول الطعن .

ولا يجوز للطاعن بشخصه أن يقوم بإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي نصت عليها المواد ٤٢٩ و ٤٣١ مرافعات ، و ٧ و ٩ ق ٥٧ سنة ١٩٥٩ ، وإنما يقوم بها محاميه المقرر أمام محكمة النقض بوكالته عنه . فإذا ما عين محامي الطاعن موطنه في تقرير

المبادئ القانونية :

١ — لا تكون الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض إلا بين من كانوا طرفاً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، بحيث إذا اختصم في الطعن من لم يكن خصماً في النزاع أمام المحكمة التي أصدرته ، كان الطعن بالنسبة له غير مقبول شكلاً .

٢ — يشترط لقيام حجية الشيء المقضي ، التي لا تجيز معاودة النظر في نزاع سبق الفصل فيه ، أن تتحقق وحدة الموضوع والخصوم والسبب . فمضى كان قرار هيئة التحكيم السابق قد فصل في مزية السكن المجاني للعمال الذين كانوا قد حصلوا عليها فعلاً قبل صدوره وكان النزاع الحالي مطلوباً فيه أحقية من عدا هؤلاء العمال في التمتع بالسكن مجاناً في المساكن التي تنشئها الشركة لعمالها ، فإنه لا يتحقق بذلك شرط اتحاد الموضوع في النزاعين ، ويكون قضاء القرار المطعون فيه بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه غير صحيح في القانون .

(الفضية رقم ٣٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٨

٢٠ من أبريل ١٩٦١

عمل : أجر ، إعانة غلاء المديشة ، إضافتها للأجر الأصلي عند احتساب المكافأة . مكافأة نهاية الخدمة .

المبدأ القانوني :

الأجر وفقاً للمادة ٦٨٣/٢ من القانون المدني هو ما يتقاضاه العامل فعلاً من مرتب ،

من دعاوى السندات الإذنية . يرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق الإيداع .

المبدأ القانوني :

تجديد الالتزام وفقاً للمادة ٣٥٤ من القانون المدني لا يستفاد من كتابة سند بدين موجود قبل ذلك ، ولا مما يحدث في الالتزام من تغيير لا يتناول إلزامان الوفاء أو كيفيته . وينبغي على ذلك أنه متى كانت العلاقة بين طرفي النزاع تقوم بصفة أصلية على عقد اتفاق حررت به بعض الدين الوارد فيه سندات إذنية ، وتنازل الدائن عن باقيه مع حفظ حقه في الرجوع عن هذا التنازل إذا ما تخلف المدين عن الوفاء بأي سند منها ؛ فإن تحرير هذه السندات لا يعتبر تجديداً للدين ، والدعوى التي ترفع للمطالبة بقيمتها مع باقي الدين لا تعتبر من دعاوى السندات الإذنية التي قصدت إليها المادة ١١٨ من قانون المرافعات ؛ ومن ثم يجب عند استئناف الحكم الصادر فيها رفعه بطريق إيداع عريضة الاستئناف قلم الكتاب طبقاً للمادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ ، وإلا كان الاستئناف باطلاً .

(الفضية رقم ٣٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٧

٢٠ من أبريل ١٩٦١

١ — قرض : طعن اختصاص من لم يكن خصماً في النزاع أمام محكمة الموضوع .

ب — إثبات : حجية الشيء المقضي ؛ هيئة تحكيم ، قرارها في منازعة عمل .

ذلك أنه لم يقصد من تقديم الشكوى غير بيان مرض البائع لا تحديد تاريخه ، فإنه يكون قد خالف القانون .

الحكم

« .. ومن حيث .. إنه يبين من الشكوى الإدارية .. أن مقدمها .. الطاعن .. ذكر فيها : « أن شقيقه .. قد أصيب منذ سنة تقريباً بضعف في قواه العقلية وأنه يتوهم أن الغير يدبرون مؤامرة ضده .. وقد اضطر ذووه لإدخاله مستشفى الأمراض العصبية لعلاج . ومكث بها مدة شهر تقريباً ولكنه خرج دون أن يتم علاجه .. وبعد خروجه ساءت حالته كثيراً حتى أصبح خطراً على الغير خصوصاً وأنه يحمل سلاحاً » ، وانتهى الشاكي في شكواه إلى طلب إدخال شقيقه مستشفى الأمراض العقلية .

كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه أن مدلول الشكوى المقدمة من .. إقرار بقيام المرض العقلي بالبائع في تاريخ مقارب للتاريخ المعطى لعقد البيع ، فإن كان هذا التاريخ صحيحاً فإن الشكوى تكون اعترافاً بأن البيع صدر من البائع وهو في حالة الضعف العقلي ، أو هي قرينة قاطعة على أن العقد لم يكن موجوداً فعلاً يوم حررت الشكوى في نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، ولم يكن قد صدر حقيقة من البائع في التاريخ المعطى له وهو ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، وإلا لاحتاط .. عند تحرير شكواه ، ولاكتفى بتقرير حالة العته .. دون أن يرجعها سنة سابقة فيقدم بيده سند الطعن على عقده ، وأنه بتقرير هذا يكون قد ثبت للمحكمة بإقرار أخ المستأنف عليه — أخ الطاعن — في شكواه وبما تستخلصه منها أن العقد حرر من البائع وهو في حالة العته » . ودلالة هذا الذي أورده

بما في ذلك إعانة غلاء المعيشة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه . وإذن فتي كانت لائحة الشركة التي صدرت بعد صدور القانون المدني قد نهت على احتساب مكافأة العامل على أساس آخر أجر وصل إليه ، دون أن تتضمن نصاً صريحاً باستبعاد إعانة الغلاء عند احتساب المكافأة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باحتساب المكافأة على أساس الأجل الأصلي دون إضافة إعانة الغلاء يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٣٨٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٩

٢٧ من أبريل ١٩٦١

حكم : تدابير ، عيب الاستناد إلى قرينة لا تصلح مصدراً للاستنباط .

المبدأ القانوني :

القرينة هي استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة ، بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة يقرن فإنها لا تصلح مصدراً للاستنباط . فتي كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الصادر للطاعن من مورث المطعون عليها على ما جاء بشكوى إدارية من أن البائع قد أصيب منذ سنة تقريباً بضعف في قواه العقلية في تاريخ مقارب للتاريخ المعطى لعقد البيع ، بأن اتخذ من عبارة « منذ سنة تقريباً » قرينة على أن عقد البيع لم يكن موجوداً في تاريخ تحريرها ، وكانت دلالة

من سجون مصلحة الحدود ، حسباً تمليه الظروف . ويطبق على المحكوم عليه عند التنفيذ أحكام ولوائح السجن الذي تم التنفيذ فيه . فتمنى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن سجن مصلحة الحدود لم يكن موجوداً وقت صدور الحكم على الطاعن ، مما كان يتعين معه تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه بأحد السجون العامة ، فإنه بذلك يكون ، وفي حدود سلطة المحكمة التقديرية ، قد نفي ما عراه الطاعن إلى الحكومة من إساءة استعمال السلطة .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد نفي قيام الدليل على أن مرض الطاعن كان نتيجة لوضعه في خيمة بالعراء مدة حبسه احتياطياً ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض تصبح مجادلة في أمور موضوعية مما تستقل به محكمة الموضوع .

٣ — بينت المادة ٢٥٣ مرافعات على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أى ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده وهذه الحالات هي : (أ) إذا كان القانون يحيز مطالبته بتقديمها أو تسليمها . (ب) إذا كانت مشتركة بينه وبين خصمه وتعتبر الورقة مشتركة على الأخص إذا كانت محررة لمصلحة الخصمين أو كانت مثبتة لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة . (ج) إذا استند إليها خصمه في أية مرحلة من مراحل الدعوى . وإذن فتمنى كانت المذكرة أو المكاتبات

أخ الطاعن في شكواه أنه لم يكن يقصد من تقديمها غير بيان مرض أخيه ، ومدى خطورته ، وطلب تفادى عواقبه لتحديد تاريخه . وكان المقام لا يقتضيه الدقة في هذا التجديد . فإذا كان الحكم قد انتزع من عبارة « منذ سنة تقريباً » قرينة على أن العقود المطعون فيها لم تكن موجودة في تاريخ تحرير تلك الشكوى ، فإنه يكون قد خالف القانون . ذلك أن القرينة استنباط أمر مجهول من أمر ثابت معلوم ولما كانت واقعة تحديد المرض « بسنة تقريباً » واقعة محتملة وغير ثابتة بيقين ، فإنها مع هذا الاحتمال لاتصلح مصدراً للاستنباط الذي انتهى إليه الحكم . ومن ثم يتعين نقضه » .

(القضية رقم ٤٩٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد فؤاد جابر وإبراهيم عثمان يوسف وفرج يوسف وأحمد زكي محمد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

٣١٠

٢٧ من أبريل ١٩٦١

١ — عقوبة : حكم عسكري ، تنفيذها بأحد السجون العامة ، مسئولية الحكومة .

ب — مسئولية : تقصيرية ، توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من الأمور الموضوعية .

ج — ورقة : طلب إلزام الخصم بتقديمها ، حالات المادة ٢٥٣ مرافعات على سبيل الحصر .

المبادئ القانونية :

١ — لم يحدد الشارع سجونا معينة لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ، وللجهة المكلفة بتنفيذ تلك الأحكام تنفيذها في أحد السجون العامة ، أو في أى سجن

المبدأ القانوني :

متى كان دفاع الطاعنين في دعوى الحساب المرفوعة على مورثهم وآخر بصفة كونهما ناظرى وقف ، مؤداه أن مورثهم كان قد طلب من المحكمة الشرعية عزل الناظر الأصلي والانفراد هو بالنظر ، ولما قضى بتعيينه ناظراً منضماً لم يقبل ذلك الحكم ورفض تنفيذه ورفع استئنافاً عنه ، ولم يكن في مكنته أن يتخذ أى إجراء يمنع من بقاء غلة الوقف تحت يد الناظر الأصلي وحده قبل الفصل نهائياً في دعوى العزل ؛ وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم الاستئنافي المطعون فيه لم يعن بتحقيق دفاع الطاعنين رغم تمسكهم به ، لما كان ذلك وكان هذا الدفاع جوهرى يتغير به إن صح وجه الرأى في الدعوى ، فإن إغفال الرد عليه يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه .

المحكمة

« ... وحيث . . . إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن هذا الوجه من الدفاع الذى يشيره الطاعنون في سبب النعى ، قد أبدوه أمام محكمة الموضوع ، بأن تناولوه بمذكراتهم المقدمة إلى محكمة أول درجة والمودع صورة رسمية منها بملف الطعن فقالوا إن مورثهم طلب من المحكمة الابتدائية الشرعية عزل الناظر الأصلي والانفراد هو بالنظر ، ولكنها في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ عينته ناظراً منضماً إلى الناظر الأصلي فلم يقبل هذا الحكم ، ورفض تنفيذه واستأنفه ، متمسكاً بطلب الانفراد بالنظر ؛ وظل الاستئناف قائماً إلى سنة ١٩٣٥ ، وما كان له أن يتخذ أى إجراء أو يمنع على الناظر

الذى طلب الطاعن إلزام المطعون عليها بتقديمها لاتدرج تحت أى حالة من هذه الحالات ، فإن الحكم المطعون فيه إذا رفض إجابة طلب الطاعن لا يكون قد خالف القانون أو عاره قصور .

(القضية رقم ٥٥١ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم و ابراهيم عثمان يوسف وفرج يوسف وأحمد زكى محمد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

٣١١

٢٧ من أبريل ١٩٦١

حكم : تدليل ، عيوبه ؛ تناقض ، استبعاد اتفاق تم الاستناد إليه .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد ا طرح في أسبابه بداءة الاتفاق الذى عقد بين الطرفين أمام الخبير المنتدب في نزاع بينهما بشأن مقاوله من الباطن ، ثم عاد فجعل ذلك الاتفاق قوام قضائه في تحديد ثمن الأشياء محل المقاوله ، فإنه يكون مشوباً بالتناقض بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٦٦٣ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وصبحى الصباغ ومحمد متولى عتلم وفرج يوسف ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

٣١٢

٢٧ من أبريل ١٩٦١

حكم : تدليل : عيوبه ، قصور ، رد على دفاع جوهرى .

الأصيل بقاء الغلة تحت يده قبل الفصل استثنافياً في دعوى العزل .

إلا أن محكمة أول درجة قررت أن مورث الطاعنين عين ناظراً منضماً في نوفمبر سنة ١٩٣٣ ولم يتم بأي عمل أو إجراء قانوني يشير إلى أنه لم يقبل تعيينه ناظراً منضماً ، دون أن تعني بتحقيق دفاع الطاعنين السالف الذكر أو الرد عليه . وتابعها في هذا الموقف الحكم المطعون فيه رغم ما هو ثابت من إصرار الطاعنين على التمسك بهذا الدفاع بصحيفة الاستئناف والمذكرة المقدمة منهم إلى المحكمة الاستئنافية والمودع صورة رسمية من كل منهما بملف الطعن ؛ ولما كان دفاع الطاعنين على النحو المتقدم دفاعاً جوهرياً يتغير به ، إن صح وجه الرأي في الدعوى ، فإن إغفال الرد عليه يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(القضية رقم ١٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٣

٢٧ من أبريل ١٩٦١

أ — تقض : طعن ؛ تقريره ، لإعلانه لمن بلغ سن الرشد .

ب — تقض : طعن ، بطلانه ، أثره في دعوى شفعة .

المبادئ القانونية :

١ — على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة ، وإعلان الطعن إلى ورثة المحكوم عليه بعد وفاته واختصاص من يبلغ سن الرشد منهم ، دون من كان يمثلهم وهم قصر . فمتى كان الطاعن لم يعلن خصومه الذين بلغوا سن الرشد

بتقرير الطعن ، وهو من الإجراءات الجوهرية ، فإنه يترتب على إغفال هذا الإجراء بطلان الطعن .

٢ — يوجب القانون في دعوى الشفعة اختصاص جميع الباعين والمشتريين في مراحل التقاضي كافة ، بما فيها الطعن بالنقض ؛ وينبني على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة إلى بعضهم يترتب عليه عدم قبوله شكلاً بالنسبة لجميع الخصوم .

(القضية رقم ٢٩٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٤

٢٧ من أبريل ١٩٦١

أ — استئناف : صحيفته ، لإعلانها إلى طالب إشهار الإفلاس ، وإلى وكيل التفليسة .

ب — استئناف : الخصوم فيه في أحوال عدم التجزئة .

ج — إعدار : شرطه انعقاد الخصومة صحبة بين أطرافها .

المبادئ القانونية :

١ — لم يضع القانون التجاري قواعد خاصة لبيان من يوجه إليه الطعن في حكم إشهار الإفلاس ، مما يجب معه الرجوع إلى القواعد العامة في قانون المرافعات ، وهي توجب توجيه الطعن إلى المحكوم لهم . ومؤدى ذلك وجوب توجيه الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس إلى الدائنين طالبين إشهار الإفلاس ، لأنهم من المحكوم لهم بإشهار إفلاس مدينهم ، فضلاً عن توجيهه إلى وكيل التفليسة ، السنديك ، وإذن فمتى كانت الطاعنة

الشق الأخير من الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات يوجب في حالة الطعن في الحكم الصادر فيها اختصاص باقي المحكوم لصالحهم ولو بعد فوات الميعاد إذا كان الطعن قد وجه إلى واحد ممن يجب اختصاصهم في الطعن في الميعاد . وكانت الطاعة قد أعلنت المطعون عليه الأول بصحيفة الاستئناف في الميعاد . إلا أنها لم تختصم الدائنين الذين طلبوا إشهار إفلاسها في الاستئناف . ولا يجدى الطاعة ما ذكرته من أنها اختصمت هؤلاء الآخرين بالإعذار المعلن منها إليهم في ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٦ ، لأن الإجراء الذي اتخذته الطاعة لا يعد إعذاراً بالمعنى الذي قصدته المادتان ٩٥ و ٩٦ مرافعات ، إذ الإعذار بحكم هاتين المادتين لا يخرج عن أن يكون إخطاراً للخصم الذي سبق أن اختصم في الدعوى بإجراء صحيح بأنه إذا لم يحضر في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى فإن الحكم الذي يصدر فيها يعتبر بمثابة حكم حضوري ، أي أن الإعذار لا يصح ولا ينتج أثره القانوني إلا إذا كانت الخصومة قد انعقدت بين أطرافها وفق الإجراءات التي نص عليها القانون . وهو ما لم يحصل في خصوص هذه الدعوى ، كما أن الإجراء الذي اتخذته الطاعة بإعلان ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٦ ، لا يعد اختصاصاً مبتدأ في الاستئناف ، إذ لم تراع فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ولم يشتمل على بيان أسباب الاستئناف ، ومن ثم يكون باطلاً عملاً بالمادة ٤٠٥ مرافعات

(القضية رقم ٢٦٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٥

٢٧ من أبريل ١٩٦١

١ - أحوال شخصية : تشكيل محاكم لنظر قضاياها بما فيها الوقف ، تنظيم داخلي لا يتعلق بالاختصاص النوعي للمحاكم .

لم تعلن صحيفة استئنافها عن حكم إشهار الإفلاس إلى الدائنين طالبي الإشهار إعلاناً صحيحاً في الميعاد القانوني ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببطالان الاستئناف لا يكون قد خالف القانون .

٢ - متى رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد ؛ وجب اختصاص الباقي ولو بعد فوات ميعاد الطعن ، إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة (مرافعات م ٢/٣٨٤) وإذا كانت دعوى الإفلاس من الدعاوى التي لا تقبل التجزئة ، وكانت الطاعة لم تختصم الدائنين طالبي إشهار الإفلاس في استئنافها المرفوع عن حكم إشهار الإفلاس وذلك بصحيفة مشتملة على بيان لأسبابه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تطبيق حكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات ، وقضى ببطالان الاستئناف لا يكون قد خالف القانون .

٣ - الإعذار بالمعنى الذي قصدته المادتان ٩٥ و ٩٦ مرافعات ، لا يخرج عن كونه إخطاراً للخصم الذي سبق أن اختصم في الدعوى بإجراء صحيح ، بأنه لم يحضر في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى فإن الحكم الذي يصدر فيها يعتبر بمثابة حكم حضوري ، ومن ثم فإنه لا يصح الإعذار ولا ينتج أثره القانوني إلا إذا كانت الخصومة قد انعقدت بين أطرافها وفقاً للقانون .

المحكمة

« . . . وحيث . . . إنه وإن كانت دعوى الإفلاس من الدعاوى التي لا تقبل التجزئة ، وكان

البعض الآخر نظير مبلغ معين ، جائز شرعاً ولا يغير من ذلك أن تكون جهات الاختصاص بالاصلاح الزراعى قد شرعت فى الاستيلاء على الأطنان المتصالح عليها ، إذ أن إجراءات الاستيلاء التى تتخذ وفقاً لقانون الاصلاح الزراعى لا تفيد الاستحقاق بالمعنى المفهوم قانوناً .

٣ — الإقرار فى عقد الصلح باستحقاق المطعون عليها فى وقف ، لا يبطل الصلح ؛ ذلك أن الإقرار الذى يبطل وفقاً للمادة ٢٠ من قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، هو الإقرار باستحقاق ثابت لا باستحقاق متنازع فيه ، إذ أن تقرير هذا البطلان إنما دعت إليه الرغبة فى حماية المستحقين الذين يتخذون من الإقرار أو التنازل وسيلة لبيع استحقاقهم بضمن بخس بما يودى إلى تفويت غرض الواقف وانتفاع غير الموقوف عليهم ببيع الوقف وهذه العلة لا تتحقق إلا إذا كان الاستحقاق ثابتاً مؤكداً .

٤ — تكييف عقد الصلح واعتباره منشئاً للحق أو مقررأ له ، من حق المحكمة وحدها دون تدخل الخصوم . وإذن فتى كانت المحكمة قد حصلت من عقد الصلح أن أساس تملك الطاعنة الأطنان التى خصصت لها فى عقد الصلح هو ادعاؤها الاستحقاق فى الوقف ، وأن المطعون عليها قد تنازلتا عن إنكارهما استحقاقها وصالحتاها على مبلغ من المال مقابل حصة الطاعنة فى عين من أعيان الوقف ، فإن هذا الصلح يكون كاشفاً لحق

س - وقف : الاستحقاق فيه ، تصالح عنه .

ح - وقف : إقرار مبطل للصلح .

د - صلح : اعتباره منشئاً للحق أو مقررأ له سلطة محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية :

١ — أصبحت المحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم الشرعية والمالية هى صاحبة الولاية بالفصل فى المنازعات كافة فى المواد المدنية والتجارية ، والأحوال الشخصية والوقف ، والولاية عليه . (قانون ١٤٧ الخاص بنظام القضاء م ١٢) . ومن أجل ذلك نصت المادة الرابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية ، على تشكيل دوائر جزئية وابتدائية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المالية . وتشكيل هذه الدوائر يدخل فى نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة ، مما تختص به الجمعية العمومية بكل منها فى حدود ما تقدم ، ولا يتعلق ذلك بالاختصاص النوعى للمحاكم . فتى كانت دعوى الطاعنة بطلب استحقاق فى وقف قد رفعت إلى دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية لاختصاصها بها وفقاً لقواعد التنظيم الداخلى لدوائر المحكمة ، ودفع بعدم سماعها لسبق الصلح بين الطرفين فى ذات النزاع ، فإن ذلك لا يقيد اختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى والدفع المقدم منها أياً كانت طبيعته .

٢ — تصالح المستحق فى الوقف على أن يأخذ بعض ما يدعيه من أعيانه ، ويدع

عرض للحالة الشخصية للطاعة المتعلقة بادعائها البنوة من . . . قد ورد به ما يفيد إخراجها من نطاقه لتمسك كل من الطرفين بموقفه بشأنها . . . فقد جاء بعقد الصلح في هذا الخصوص : « إن الطاعة لم تزل تصر على أنها كريمة .. ، ولكن السيدة . . . عن نفسها وبالنيابة عن موكلها . . . لم تزل تنكر عليها هذه الأبوة وهذا النسب » . . . ولما كانت المادة ٥٥١ من القانون المدني تنص على جواز الصلح في المسائل المالية التي تترتب على الحالة الشخصية ، وكان عقد الصلح قد تضمن تنازل الطاعة عن ادعاء الاستحقاق في وقف . . . والتصلح على استحقاقها في وقف . . . مقابل بدل هو ثلث الموقوف من الأقطان الزراعية ومبلغ . . . كما تضمن تنازل الطاعة عن الدعويين المقامتين منها أمام المحاكم الشرعية بطلب استحقاقها في هذين الوقفين ، لما كان ذلك فإنه أياً كان سبب الاستحقاق الذي كانت تدعيه الطاعة في هذين الوقفين قبل الصلح ، وسواء كان أساسه البنوة . . . كما تدعى بالنسبة لوقف . . . أو كان أساسه الاستحقاق بالاسم كما جاء بوقف . . . فإن عقد الصلح لم يتعرض لهذه الأسباب ولم يتناول بالحل سوى المصالح المالية في الوقفين أما ادعاء الطاعة البنوة من . . . الذي يعد من مسائل الأحوال الشخصية ، فإن عقد الصلح لم يمسسه .

ومردود في وجهه الثالث بأن الطاعة وإن أقرت في عقد الصلح باستحقاق المطعون عليهما في وقف . . . ، إلا أن هذا الإقرار لا يبطل الصلح ، ذلك أن الإقرار الذي يبطل وفقاً للمادة ٢٠ من قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، هو الإقرار باستحقاق ثابت لا باستحقاق متنازع فيه كما هو في الدعوى الحالية ، إذ أن تقرير البطلان طبقاً للمادة ٢٠ السالفة الذكر دعت إليه الرغبة في

الطاعة في تلك الأقطان المبني على ادعائها الاستحقاق في الوقف لا ينشأ لذلك الحق . . . وتعد الطاعة في هذه الحالة مالكة لما خصص لها بعقد الصلح من وقت الاستحقاق المدعى به لوفاة من تلقى الاستحقاق عنه ، لا من تاريخ عقد الصلح .

المحكمة

« .. وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بما ورد بالحكم المطعون فيه من « أن الطاعة قد صالحت المطعون عليهما على أن تأخذ بعض ماتدعيه في أعيان الوقف وتترك البعض الآخر نظير مبلغ معين وهذا جائز شرعاً » ، ولا يغير من هذا الوضع أن تكون جهات الاختصاص بالإصلاح الزراعي قد شرعت في الاستيلاء على الأقطان التي صالحت عليها الطاعة ، وكان هذا الاستيلاء تنفيذاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي التي لا تجيز للشخص أن يملك أكثر من مائتي فدان من الأراضي الزراعية ، ذلك أنه لا يتأدى من إجراءات الاستيلاء التي تتخذ على هذا الأساس استحقاق الأقطان للغير ، وقد ضمن الحكم المطعون فيه هذا المعنى إذ قرر رداً على دفاع الطاعة في هذا الخصوص : « إنه لا محل للقول بأن بدل الصلح في الأقطان التي أخذتها الطاعة قد استحق للغير باستيلاء الإصلاح الزراعي عليها فيجوز لها شرعاً معاودة الخصومة ، ذلك أن هذا الاستيلاء لم يتم بصفة نهائية ، وما زال مجال المعارضة فيه قائماً للطاعة ، فضلاً عن أنه لا يعتبر استحقاقاً بالمعنى المفهوم قانوناً ، وبفرض تمامه فإن الطاعة ستعوز عن هذه الأقطان بثمنها من الإصلاح الزراعي وقد قبلت هي ذلك في ملحق عقد الصلح فلا يجوز لها الاعتراض عليه » .

ومردود في وجهه الثاني بأن عقد الصلح إذ

حماية المستحقين الذين يتخذون من الإقرار أو التنازل وسيلة لبيع استحقاقهم بضمن بنفس ، بما يؤدي إلى تفويت غرض الواقف وانتفاع غير الموقوف عليهم ببيع الوقف ، ولا تتحقق هذه العلة إلا إذا كان الاستحقاق ثابتاً مؤكداً .

ومردود في وجهه الرابع بما جاء بالحكم المطعون فيه من « أن تكييف عقد الصلح من حيث كونه منشأ للحق أو مقررأ له إنما هو من حق المحكمة وحدها دون دخل للخصوم فيه ، وأن ما أورده الخصوم بعقد الصلح من أن أساس تملك الطاعنة للأطيان التي خصصت لها وهو الصلح لا الإرث ولا الاستحقاق ليس من شأنه وحده أن يكسب الصلح صفة كونه منشأ للحق ، مادامت ظروفه وملابساته ومجموع عباراته تدل على غير ذلك » وما قرره الحكم بعد ذلك من أن أساس تملك الطاعنة للأطيان التي خصصت لها فيه هو ادعاؤها في الاستحقاق في حصة المرحوم . . في وقف والدته . وقد كان المطعون عليهما تنكران عليهما ذلك الاستحقاق ، ثم تنازلتا عن موقفهما في هذا الشأن وأقرتا لها بأحققتها لحصتها في الأطيان الموقوفة وصالحاتها على مبلغ من المال في مقابل حصتها في السراي على أساس ما تدعيه من أن اسمها وارد في حجة ذلك الوقف . وهذا ظاهر من عقد الصلح ومستفاد من اعترافهما . . بملكيتها لنفس الحصة التي كانت تدعيها في أطيان

الوقف المذكور وهي الثالث . ومادام الأمر كذلك فإن هذا الصلح يكون كاشفاً لحق الطاعنة في تلك الأطيان المبني على ادعائها الاستحقاق في الوقف . لا منشأً لذلك الحق ، وفي هذه الحالة تعد الطاعنة مالكة لما خصص لها بعقد الصلح من وقت الاستحقاق المدعى به أي من تاريخ وفاة . . لا من تاريخ عقد الصلح .

ومردود في وجهه الخامس بأن المحكمة الاستئنافية قد قررت في حدود تقديرها الموضوعي نفي الإكراه لعدم قيام الدليل عليه . ولا محل لما تثيره الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه وإن انتهى إلى اعتبار عقد الصلح صحيحاً ، إلا أنه لم يقض لها بملكية الأطيان المبينة به حتى تستطيع أن تواجه الإصلاح الزراعي بقضائه ، لا محل لذلك بعد أن انتهى الحكم في أسبابه المرتبطة بمنطوقه : « إلى أن ملكية الطاعنة للأطيان الزراعية الواردة بعقد الصلح بالبند الثالث منه ترجع إلى وقت الاستحقاق في وقف . . وهو تاريخ وفاة . . في ١٩٤٧/١/٢٤ لا من تاريخ عقد الصلح ، وأن النزاع بين الطاعنة والمطعون عليهما كان نزاعاً جدياً ، وأن الصلح الذي أبرم بين الطرفين تنعدم فيه شبهة العش أو التواطؤ » (القضية رقم ٢٦ سنة ٢٨ « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

قضاء المحكمة الادارية العليا

٣١٦

٣ فبراير من ١٩٦٢

جامعة : نقل هيئة التدريس ، نقلهم خارجها ، تصفيتهم
وغبرهم بجامعة ابراهيم ، توصية لجان التصفية .

المبدأ القانوني :

المستفاد من نصوص القانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٣ وروح التشريع البادية فيها ،
أن مهمة لجان التصفية تبدأ ببحث مؤهلات
القائمين بالتدريس وبفحص عملهم وإنتاجهم
العلمي والعمل ، وتنتهي بأن ترفع إلى مجلس
الوزراء بتوصياتها مسببة بمن ترى اللجنة
نقلهم من الجامعة لنقص في مؤهلاتهم ،
أو لعدم كفايتهم في العمل ، وبالجهات التي
تقترح النقل إليها ، وبعد موافقة هذه الجهات
يعرض الأمر على مجلس الوزراء لاعتماده .
ومن ثم فإن نفاذ توصية لجنة التصفية بنقل

الموظف إلى الجهة التي تقترحها خارج الجامعة
منوط بتوافر شرطين :

الأول : موافقة الجهة المقترح إليها .
والثاني موافقة مجلس الوزراء على هذا النقل
بحيث إذا ما تخلف أحد هذين الشرطين
لا تكتسب التوصية أى طابع تنفيذي .

وتأسيساً على ذلك تكون موافقة الجهة
الإدارية المقترح النقل إليها على توصية لجنة
التصفية عنصر لازم لنفاذ التوصية بالنقل
إلى خارج الجامعة ، ولم يرسم القانون شكلاً
معيناً أو صيغة محددة أو طريقاً معلوماً يجب
إفراغ هذه الموافقة الإدارية فيه . ومن ثم
يسوغ استخلاص هذه الموافقة من الظروف
والملازمات وواقع الحال .

(القضية رقم ٨٤٩ س ٥ ق عليا) .

مجلس الدولة

القضاء الإداري

عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري

متابعة لما نشر حتى أول يناير ١٩٦١

الاجراءات

قام بترتيب أحكام هذا الجزء ، والربط بينها والتعليق عليها

الدكتور مصطفى كمال وصفي

المستشار المساعد بمجلس الدولة

— ٣ —

ثالثاً — تقديم الدعوى وتحضيرها

١ — شروط تقديم الدعوى ، الطعن الموازي

قضائية أخرى ، بالفصل فيه بشرط أن يتوافر للطاعن أمامها مزايا قضاء الإلغاء وتتوافر فيه ضماناته ، وبشرط ألا يكون قضاء هذه الجهة القضائية الأخرى قضاء ولائياً لا يجد صاحب الشأن فيه موئلاً حصيناً تمحص لديه أوجه دفاعه .

(عمكة القضاء الإداري س ١٣ رقم ١٨٢ ص ١٨٩) .

٣١٧

١٤ من أبريل ١٩٥٩

دعوى : تقديمها . شروطه عدم وجود طعن مواز .

المبدأ القانوني :

الأصل في قبول الطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري ألا يكون ثمة طعن مقابل ومباشر بنص القانون على اختصاص جهة

تؤول نظرية الطعن المقابل أو الموازي recours parallèle في القضاء المصري إلى نظرية الاختصاص لا إلى نظرية القبول كما هو الحال في فرنسا . أنظر في هذا الشأن التعليق على هذا الحكم على البند . . الاختصاص الوظيفي .

٢ - التظلم قبل رفع الدعوى

المبدأ القانوني :
أنظر قبله الدعوى الإدارية بند ٣١٧ ص ٥١٠ .
(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة السادسة رقم ٣١ ص ٢١٠) .

٣١٨
٢٦ من نوفمبر ١٩٦١
تظلم قبل رفع الدعوى : طلب استرداد المرتب عن فترة الوقف . لا يشترط فيه التظلم قبل رفع الدعوى .

التظلم لجهة غير مختصة :

لهذه الجهة اتصال ما بالموضوع .
فإذا كان الثابت أن المدعى كان يتبع وزارة الداخلية باعتباره من رجال الشرطة فإنه كان على حق ، إذ قدم استدعاه إلى هذه الوزارة باعتبارها الجهة الرئاسية له دون أن يتخطاها ، فكان تصرفه متفقاً وما يقتضيه نظام التدرج الرئاسي ، وقد كان على وزارة الداخلية بعد ذلك أن تحيل استدعاه إلى الجهة المختصة (وهي وزارة الخزانة) .

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ١٢٩ صفحة ١٢٣٣) .

٣١٩
٢١ من سبتمبر ١٩٦٠
تظلم لجهة غير مختصة : أثره ، يقطع ميعاد رفع الدعوى .

المبدأ القانوني :
إن من المقرر قانوناً أن الميعاد ينقطع برفع الدعوى ولو إلى محكمة غير مختصة ، متى كان عدم الاختصاص غير متعلق بالوظيفة . وقياساً على هذا النظر ، فإن الاستدعاء (التظلم) يقطع الميعاد ولو قدم إلى جهة غير الجهة المختصة ، متى كان تمت

رفع الدعوى دوره انتظار مواعيد الرد على التظلم :

المبدأ القانوني :
إن الغرض من جعل التظلم وجوبياً طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع

٣٢٠
١٦ من يناير ١٩٦٠
تظلم : دعوى . رفعها دون انتظار رد الإدارة أو اقضاء مواعيد الرد . قبول .

٣٣١

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

تظلم : دعوى . رفعها دون انتظار رد الإدارة
أو انقضاء مواعيد الرد . قبول .

المبدأ القانوني :

لأن كان المدعيان قد أقاما دعواهما قبل
مضي مدة الشهر وقبل أن تجيب الإدارة عن
تظلمهما ، إلا أنه إذ مضى الشهر المذكور
خلال نظر الدعوى ، ولم تستجب الإدارة
لتظلم المدعين ، بل صرحت برفضه ، فإنه
بهذه المثابة يكون لرفع الدعوى محله ، ويكون
الدفع بعدم قبولها شكلاً على أساس رفعها
قبل فوات مدة الشهر على تقديم التظلم
مردوداً . وإنما يكون لهذا الدفع محله لو أن
الإدارة قد استجابت فرضاً لطلبات المدعين
قبل مضي الشهر سالف الذكر ، فتكون
إقامتهما لدعواهما عندئذ سابقة لأوانها ،
وكان يقضى عندئذ بإلزامهما بمصروفاتها .
أما وأن الإدارة أصرت على عدم إجابة
طلبهما ، بل رفضته صراحة ، فالخسومة
تكون — والحالة هذه — مازالت قائمة
ولها محل ، مما لا مندوحة معه من فصل
المحكمة فيها قضائياً .

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة
السنة الخامسة رقم ٧٨ من ٧٧٠) .

وتحقيق العدالة الإدارية بطريق أسير للناس
وإنهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى
إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظلمه ،
إن رفضته أو لم تبت فيه خلال الميعاد
المقرر ، فله أن يلجأ إلى طريق التماضي .
وأنه لو اوضح من ذلك أن المشرع ولئن استحدث
التظلم الوجوبي الذي لا مناص من استنفاده
قبل مراجعة القضاء للحكمة التي أشار إليها
بالمذكرة الإيضاحية ، أي أنه في صدد
المواعيد لم يخرج عما قرره في شأن التظلم
الاختياري . ولما كان انتظار المواعيد
مقصوداً به إفساح المجال أمام الإدارة لإعادة
النظر في قرارها فإن النتيجة الطبيعية لذلك
أن الغرض من قول الشارع وانتظار المواعيد
المقررة للبت في التظلم يكون قد تحقق إذا
عمدت الإدارة إلى البت في التظلم قبل انقضاء
فسحة الميعاد التي منحتها ، أو إذا بكر ذوو
الشأن بمراجعة القضاء وانقضى الميعاد أثناء
سير الدعوى دون أن تجيبهم الإدارة إلى
طلباتهم .

ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى
الحاضرة لمجرد أنها أقيمت قبل انقضاء
ستين يوماً على تقديم التظلم لا سند له من
القانون .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة
رقم ٢٥ من ٢٠٨) .

٣ — ميعاد رفع دعوى الإلغاء

مواعيد المسافة :

من المقرر أن يضاف إلى ميعاد رفع دعوى الإلغاء ميعاد للمسافة طبقاً لأحكام
قانون المرافعات .

٣٢٢

٢٠ من نوفمبر ١٩٥٨

ميعاد : دعوى إلغاء . مسافة . إضافة مواعيد المسافة .

المبدأ القانوني :

إذا كان المدعى وهو موظف مبعوث في الخارج قد أخطر بالقرار محل الطعن ، ولكنه لم يتظلم من هذا القرار خلال ميعاد

الستين يوما التالية لإخطاره ، مضافا إليها ميعاد المسافة المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، فإن دعواه تكون غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد .

(محكمة القضاء الإداري بمجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ١٣٩ ص ١٤٩) .

بريء اليمين : النشر والإخطار (عرض لقرارات تنشر في الجريدة الرسمية ويخطر بها ذوو الشأن في الوقت ذاته) .

استعرض القضاء جملة فروض لبدا الميعاد بالنشر والإخطار ، وبخاصة إذا كان القرار ينشر في الجريدة الرسمية ، ويخطر به صاحب الشأن في الوقت ذاته ، فقرر بصفة أساسية أن القرارات التنظيمية يبدأ ميعاد العلم بها بالنشر في الجريدة الرسمية ؛ ولو أخطر بها صاحب الشأن إخطاراً فردياً وأن ميعاد القرارات الفردية يبدأ بالإخطار ولو نشرت في الجريدة الرسمية . إلا إذا نص القانون على غير ذلك كقرار الاستيلاء على المقارط طبقاً للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للخدمة العامة والتحسين ، إذ نصت المادة ١٦ على أن يبدأ الميعاد بالنشر ، مما جعل المحكمة تقيد إخطار الفرد بوظيفة معينة وهو تحديد مهلة لإخلاء العقار .

وفيما يلي عرض لهذه الأحكام التي تناولت هذه الناحية الخاصة . وسنرى أن القاعدة أوضح في نظر المحكمة الإدارية العليا منها في نظر محكمة القضاء الإداري .

٣٢٣

٢١ من سبتمبر ١٩٦٠

ميعاد رفع دعوى الإلغاء : بدؤه بالنشر والإعلان . لا تحمل إحدى الطريقتين محل الأخرى . العلم بالقرارات التنظيمية يكون بالنشر والعلم بالقرارات الفردية يكون بالإعلان . تطبيق في القانون السوري .

المبدأ القانوني :

إن المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة تنص على أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق

بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية . أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به .

والمرشح إذ نص على طريقتي النشر والإعلان ، لم يقصد أن تحمل إحداها محل الأخرى بحيث يجرى ميعاد الطعن من أيهما بالنسبة لأي قرار فردياً كان أو عاماً ، وإنما قصد أن يفترض في صاحب الشأن أنه علم بالقرار من تاريخ نشره حيث يكون النشر

٣٢٤

٢١ من سبتمبر ١٩٦٠

ميعاد رفع دعوى الإلغاء : بدؤه بالنشر والإعلان .
لا تحل إحدى الطريقتين محل الأخرى . العلم بالقرارات
التنظيمية يكون بالنشر ، والعلم بالقرارات الفردية يكون
بالإعلان . تطبيق (في القانون السوري) .

المبدأ القانوني :

تنص المادة ٢٣ من قانون المحكمة العليا
السابقة بسوريا على أنه : يجب أن تقام دعوى
الإبطال في ميعاد شهر من اليوم الذي يفترض
فيه أن المستدعي قد عرف قانوناً بالقرار
أو بالمرسوم المطعون فيه إما بطريقة النشر
وإما بطريقة التبليغ أو بأية طريقة أخرى
تحت طائلة الرد .

والمرجع إذ نص على طريقتي النشر
والتبليغ لم يقصد أن تحل إحداها محل
الأخرى بحيث يجري ميعاد الطعن من أيهما
بالنسبة لأي قرار فردياً كان أو عاماً ، وإنما
قصد أن يفترض في صاحب الشأن أنه علم
بالقرار من تاريخ نشره حيث يكون النشر
هو الطريقة القانونية لافتراض حصول العلم ،
كما هي الحال في القرارات التنظيمية العامة التي
لا تخص فرداً بذاته وإنما الخطاب فيها موجه
إلى الكافة والعموم يمثل هذه القرارات بحكم
طبائع الأشياء لا يتأتى إلا افتراضاً عن طريق
النشر ومن ثم يجري ميعاد الطعن فيها من
تاريخ نشرها — أما القرارات الفردية فإن
الوسيلة الطبيعية لإعلام صاحب الشأن بها هو
تبليغها إليه ومن ثم فإن الأصل أن يجري
ميعاد الطعن فيها من تاريخ تبليغها ولو كانت
هذه القرارات مما يجب نشرها حتى تنفذ قانوناً .

هو الطريقة القانونية لافتراض حصول
العلم ، كما هي الحال في القرارات التنظيمية
العامة التي لا تخص فرداً بذاته وإنما الخطاب
فيها موجه إلى الكافة ، والعموم يمثل هذه
القرارات بحكم طبائع الأشياء لا يتأتى
إلا افتراضاً عن طريق النشر ، ومن ثم يجري
ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها ،
أما القرارات الفردية فإن الوسيلة الطبيعية
لإعلان صاحب الشأن بها هو تبليغها إليه ،
ومن ثم فإن الأصل أن يجري ميعاد الطعن
فيها من تاريخ تبليغها ، ولو كانت هذه
القرارات مما يجب نشرها حتى تنفذ قانوناً .
الأصل هو ما تقدم إلا إذا ثبت علم صاحب
الشأن بالقرار علماً حقيقياً لا ظنياً
ولا افتراضياً وشاملاً لمحتويات القرار بطريقة
أخرى ، فعندئذ يجري حساب الميعاد من
تاريخ هذا العلم باعتبار أنه قد تحقق بوسيلة
أخرى غير النشر والإعلان .

.. واستناداً إلى ما تقدم لا وجه لاعتبار
أن تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة
الرسمية — وهو قرار فردي — هو التاريخ
الذي يجري منه حساب ميعاد رفع الدعوى
مادام لم يقدم دليل من الأوراق على العلم بالقرار
المطعون فيه من تاريخ معين ، بحيث يمكن
حساب ميعاد رفع الدعوى منه .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة
رقم ١١٣ ص ١٢٥٩) .

الأصل هو ما تقدم إلا إذا ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علما حقيقيا لا ظنيا ولا افتراضا وشاملا لمحتويات القرار بطريقة أخرى فعندئذ يجرى حساب الميعاد من تاريخ هذا العلم باعتبار أنه قد تحقق بوسيلة أخرى غير النشر والتبليغ كما يجرى بذلك نص المادة المشار إليها .

.. وأما القرارات التي لها صفة شخصية فلا تصبح نافذة إلا بإبلاغها إلى أصحاب العلاقة بها - وإذا كان هذا هو الحكم بالنسبة لنفاذ القرارات الإدارية فهو من باب أولى بالنسبة لجريان ميعاد الطعن مما يقطع بأن المادة ٢٣ من قانون المحكمة العليا إذ نصت على أن الميعاد يجرى من تاريخ تبليغ القرار إنما عنت بذلك القرارات الفردية وإذ نصت على أن يجرى من ميعاد النشر إنما عنت بذلك لقرارات العامة .

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ١٣٣ ص ١٢٧٩) .

٣٢٥

٢١ من أكتوبر ١٩٥٨

ميعاد : بدؤه . قرار الاستيلاء على العقار لنزع ملكيته . نشره في الجريدة الرسمية لإخطار به . النص في القانون على بدء الميعاد بالنشر .

المبدأ القانوني :

إن مقتضى نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة والتحسين ، أن يبدأ سريان ميعاد رفع الدعوى بإلغاء قرار الاستيلاء من تاريخ نشره

في الجريدة الرسمية ، وهو الاجراء الذي قضى القانون باعتبار العقارات مخصصة للمنفعة العامة بمجرد حصوله ، ولا اعتداد بالقول بأن بدء سريان المدة يحسب ابتداء من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالكيفية المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ١٦ سالفه الذكر ، ذلك أن إخطار صاحب الشأن بهذا القرار مقصود به تحديد مهلة لإخلاء العقار المستولي عليه وليس لأعطائه فرصة للتظلم من القرار الذي خصص عقاره للمنفعة العامة ، لأن هذا التخصيص يتم بمجرد نشر القرار في الجريدة الرسمية بالتطبيق للجزء الأخير من الفقرة الثانية من المادة ١٦ المشار إليها .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ٣٤ ص ١٤٦) .

٣٢٦

٢٤ من يونيو ١٩٥٩

ميعاد : بدؤه بالنشر أو إعلان صاحب الشأن . معناه . لا ينطبق على توزيع الإدارة القرارات على إدارتها وفروعها المختلفة .

المبدأ القانوني :

إن ميعاد رفع الدعوى فيما يتعلق بطلب إلغاء القرار الإداري طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به .

والنشر المقصود الذي يسرى منه الميعاد

توزيع قراراتها على إداراتها وفروعها المختلفة، إذ هذا الإجراء لا يعتبر بمثابة النشر الذي يؤدي إلى العلم القانوني بالقرار، كما لا يعترف به القانون كوسيلة لتحقيق هذا الأثر القانوني، فضلاً عن أنه لا يقوم مقام الإعلان الذي نص عليه القانون، كما لا يفيد العلم بالقرار علماً يقينياً بمحتوياته ومشمولاته .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ٢١٠ ص ٢١٦) .

المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر هو النشر في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح، والتي صدر بتنظيمها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ تنفيذاً للمادة المذكورة إذ يفترض بهذا النشر أن صاحب الشأن قد علم بالقرار الذي يطعن فيه علماً قانونياً، وعلى ذلك لا يحدث هذا الأثر ما تقوم به بعض المصالح أو الوزارات من

مساب الميعاد في حالة الرفض الضمني :

٣٢٧

٢٣ من يناير ١٩٦٠

ميعاد : تظلم . رفض ضمني . دعوى إلغاء . بدء ميعادها .

المبدأ القانوني :

إن المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي يحكم هذه المنازعة قد نصت في بندها الثاني على أنه لا تقبل الطلبات التي يتقدم بها الموظفون إلى مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية بالتميين أو الترقية أو منع العلاوات أو بالإحالة إلى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل من غير الطريق التأديبي، وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم . وقد نصت هذه المادة على أن تبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس الوزراء . وخولت المادة ١٩ من القانون المشار إليه لكل ذي مصلحة أن

يتظلم من القرار الإداري قبل طلب إلغائه، وحددت ميعاد البت في التظلم وأثره على المواعيد . ونصت المادة ١٩ آتفة الذكر على أنه : « يجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسيئاً، ويعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه، ويكون ميعاد رفض الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة . ونصت المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه على أن : « يخصص في كل وزارة موظف أو أكثر لتلقي التظلمات وقيدها برقم مسلسل في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها، ومفاد هذه النصوص في مجموعها أن القانون حين أوجب التظلم الإداري في الحالات المنصوص عليها

فيه ، ورسم طريقه وبين إجراءاته قضى في نفس الوقت بوجوب البت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه ، واعتبر فوات الستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه وجعل ميعاد رفع الدعوى في الطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة ، أى افترض في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمناً باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة على التظلم . فالمرجع لم

يفغل بيان طريقة حساب ميعاد الطعن القضائي في حالة عدم الرد على التظلم . وضبطاً لهذه المواعيد وتنفيذاً لأحكام القانون في هذا الصدد ، قرر مجلس الوزراء في قراره آنف الذكر ، إنشاء سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديم التظلمات ، ومن ثم يتعين تحديد ميعاد الطعن على أساس حسابه من تاريخ تقديم التظلم وقيده برقم مسلسل في السجل الخاص ، لا من تاريخ تحريره أو من أى تاريخ آخر .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٣٠ ص ٢٤١) .

انقطاع الميعاد بالالتجاء لمحكمة غير مختصة :

٣٢٨

٩ من يونيو ١٩٥٩

ميعاد : انقطاعه بالالتجاء لمحكمة غير مختصة .

المبدأ القانوني :

دعوى الإلغاء التي يعتمد المدعى على رفعها

أولاً أمام المحاكم المدنية ، فيحكم بعدم اختصاصه ، ثم يلجأ بعدها إلى القضاء الإداري ولكن بعد ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم المدني ، تكون غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد .

(محكمة القضاء الإداري ص ١٣ رقم ٢٠٤ ص ٢١١) .

استمرار الميعاد (هل توجد قرارات إدارية مستمرة) :

أبدت محكمة القضاء الإداري نظرية جديدة — لم نثر على نظير لها من قبل — قررت فيها أن من القرارات الإدارية ما هو مستمر ، يستمر ميعاد الطعن فيه بالإلغاء ما استمر القرار المطعون فيه . وقد اتخذت هذه النظرية بعد أن أبدت قضاء أكثر سلامة فرقت فيه بين القرار وآثاره المستمرة . ونحن لا نقر نظرية القرار الإداري المستمر ، إذ أن استمرار الحالة التي أنشأها القرار لا تعنى أنه مستمر ، ولأن مواعيد الطعن فيه مستمرة . ولا إنهاء نظام المواعيد في الأحوال التي يكون فيها القرار شرطياً يدخل الفرد في نطاق تطبيق قانوني مستمر .

٣٢٩

١٥ من أبريل ١٩٥٩

ميعاد : استمرار أثر القرار .

المبدأ القانوني :

إن استمرار اعتقال المدعى ليس
إلا استمراراً لأثر القرار الصادر بذلك ،
وليس قراراً بالاعتقال يتجدد كل يوم من
أيام الاعتقال .

(محكمة القضاء الإداري س ١٣ رقم ١٨٥ س ١٩١) .

٣٣٠

٣٠ من يونيو ١٩٥٩

ميعاد : قرار مستمر . استمرار الميعاد . مثال .

المبدأ القانوني :

إذا كانت الحكومة قد دفعت بعدم قبول

الدعوى لرفعها بعد الميعاد على أساس أن
المدعى علم بالقرار الصادر برفض الترخيص
له بالصعود إلى البواخر وظل يتظلم منه حتى
مايو سنة ١٩٥٨ ولم يرفع دعواه إلا في
أكتوبر سنة ١٩٥٨ ، أي بعد فوات
مواعيد الطعن ، فإن هذا الدفع مردود بأن
المدعى يطعن على امتناع الجهة الإدارية عن
الترخيص له بالصعود إلى البواخر — وهذا
الامتناع هو قرار إداري مستمر ويتجدد عند
تقديم كل طلب بالترخيص ، ومن ثم يظل
ميعاد طلب الغائه مفتوحاً . وهذا ما أخذت
به المحكمة عند نظرها طلب وقف التنفيذ ،
ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتعين
رفضه .

(محكمة القضاء الإداري س ١٣ رقم ٢١٣ س ٢١٩) .

٤ — مواعيد دعاوى الاستحقاق

دعاوى الاستحقاق غير مقيدة بمواعيد كدعاوى الإلغاء ، بل يجوز رفعها طالما أن الحق المطالب
به لم يسقط ، ولم يتقادم .

وتعرض فيما يلي لبعض حالات السقوط والتقادم التي عرضت على القضاء في الفترة بين ٩ من مايو
١٩٥٩ وأول يناير ١٩٦١ .

مواعيد السقوط :

٣٣١

٢١ من مايو ١٩٦٠

ميعاد سقوط : الانتفاع بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٢٢
الخاص بدفع الاحتياطي المتأخر .

المبدأ القانوني :

إن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٢٢ ، الخاص بدفع الاحتياطي
المتأخر لمن تحسب مدة خدمتهم في المعاش قد
نصت على أنه : « يجب على الموظفين الذين

يرغبون فى الانتفاع بأحكام هذا القانون أن
أن يقدموا طلبهم بذلك كتابة ، وينبغى بالنسبة
لمن كانوا مقيدى فى سلك المستخدمين الدائمين
تسليمهم هذا الطلب إلى رئيس المصلحة
أو القسم التابع له الموظف أو المستخدم
فى ميعاد لا يزيد على ستة أشهر ابتداء من
تاريخ العمل بهذا القانون ، وبالنسبة لمن
يعينون فيما بعد فى ذلك السلك فى ميعاد
لا يزيد على ٢٨ يوما ابتداء من تاريخ ابلاغهم
تعيينهم ، ويجب أن يبين فى الطلب جليا
ما إذا كان صاحب الشأن يرغب فى احتساب
ثلاثى مدة خدمته فقط طبقا للمادة الثانية ،
أو مجموع مدة الخدمة طبقا للمادة الثالثة ،
وبعد انقضاء ميعاد الستة أشهر أو الثمانية
والعشرين يوما بحسب الأحوال ، لا يجوز
مطلقا ولاى علة أن يرجع فى خيارهم
الموظفون والمستخدمون الذين يكونون قد

اختاروا المعاملة بإحدى الطريقتين المنصوص
عليهما فى المادتين ٢ ، ٣ من هذا القانون .
أما الذين لا يختارون المعاملة بهذا القانون
فلا يجوز لهم بعد ذلك الاستفادة منه إلا إذا
كان الذى حال دون الاختيار قوة قاهرة ،
ولو زير المالية وحده تقدير ذلك .

فإذا كان الثابت أن المدعى عين فى سلك
المستخدمين الدائمين فى أول فبراير سنة
١٩٢٤ ، فكان يتعين عليه للانتفاع بأحكام
ذلك القانون أن يتقدم بذلك خلال ثمانية
وعشرين يوما من هذا التاريخ ، أما وهو لم
يفعل فيسكون حقه فى الاستفادة منه قد سقط —
ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ،
مما يتعين معه إلغاؤه فى هذا الشطر منه .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة
رقم ١٠٠ من ٩٨٧) .

التقادم :

من المقرر فى تقادم الديون فى مجال القانون الإدارى التفرقة بين تقادم الديون التى على الجهات
الإدارية ، والحقوق التى لها على الأفراد . فأما الأولى فتحكمها قواعد خاصة بها ، نظراً لضرورة
تصفية تامة بعد انقضائها ، وحذف اعتماداتها من الميزانية ؛ فلا تجوز المطالبة بها بعد ذلك ، ولذلك
فقد اعترف لهذا التقادم — خلافاً للقواعد العامة — بأنه من النظام العام ولا يتخلف عنه التزام
طبيعى . كما أنه ، من ناحية أخرى ؛ اعترف له بأسباب خاصة بانقطاعه ووقوفه ؛ وهى ترجع فى
أساسها إلى الاعتراف بأسباب المطالبة الإدارية والتنظيم للإدارة من جانب الأفراد كأسباب لهذا
الانقطاع . (انظر فى ذلك كتابنا : أصول إجراءات القضاء الإدارى ، صفحة ١٩١
بند ٢٠١ وما بعده) .

أما حقوق الإدارة قبل الأفراد فمن المقرر خضوعها للقواعد العامة المقررة فى القانون المدنى ،
وإن كنا سنرى فى العدد القادم (عند استعراضنا للأحكام بعد أول يناير ١٩٦١) أن القضاء عندنا
لم يسر على ذلك .

وفى إلى طائفة من الأحكام التي صدرت متعلقة بالتقادم ، في الفترة بين ٩ من مايو ١٩٥٩ وأول يناير ١٩٦١ .

مرد التقادم :

من المقرر أن القضاء يتقيد بصفة عامة بمدد التقادم المنصوص عليها في القانون المدني ، إلا أن القضاء يشد أحياناً عن ذلك لاعتبارات خاصة ، يجعل للتقادم الإداري مواعيد لا تتفق وما نص عليه القانون المدني .

٣٣٢

٢٢ من مارس ١٩٥٩

ميعاد : استرداد الحكومة المبالغ المدفوعة للجمعيات التعاونية لمكافحة الغلاء . خضوعة مدد التقادم المنصوص عليها في القانون المدني .

المبدأ القانوني :

إن المادة ١٨٧ من القانون المدني التي تستند إليها الجمعية في الدفع الذي أبدته خاصاً بسقوط حق الحكومة في المبلغ المطالب به بالتقادم — إنما وضعت لتحكم روابط القانون الخاص التي تختلف عن روابط القانون العام فلا إلزام على القضاء الإداري بتطبيقها كما

هي على روابط القانون العام ، مادام لا يوجد نص خاص يقضي بذلك . بيد أن من المسلم فقهاً وقضاءً أن للقضاء الإداري أن يقتبس من القواعد المدنية ما يتلاءم مع طبيعة روابط القانون العام ، كما له أن ينسجمها ويطورها وفقاً لاحتياجات سير المرافق العامة والتوفيق بين ذلك وبين حقوق الأفراد والهيئات . ولا ترى المحكمة ثمت مانعاً من تطبيق المادة المذكورة من مواد القانون المدني على روابط القانون العام أيضاً .

(محكمة القضاء الإداري س ١٣ رقم ١٧٣ ص ١٨١) .

تدور هذه المنازعة حول استرداد الحكومة مبالغ دفعتها للجمعية التعاونية لمكافحة الغلاء طبقاً لقرارات مجلس الوزراء في ٨ و ١٢ و ١٩ من مارس و ١٧ من مايو ١٩٥٠ . وهي تقتضي أن تباع الجمعيات التعاونية بعض السلع بأسعار التكلفة وتحصل على ما يلزمها من أموال من بنك التسليف ، كما تصرف لها إعانات معينة . وكان موضوع هذه المنازعة خلافاً — بين الحكومة والجمعية على أموال تقاضتها الجمعية بهذه المناسبة ، وتطلب الحكومة استردادها .

المبدأ القانوني :

إن ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة (١٩) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، والذي

٣٣٣

١٢ من نوفمبر ١٩٦٠

ميعاد : طلب تعويض عن قرار إداري باطل . لا يتقيد بميعاد الستين يوماً . أساس ذلك .

التعويض التي يجوز رفعها ، ما دام لم يسقط الحق في إقامتها طبقاً للأصول العامة . . وبخاصة أن طلب التعويض منوط بحصول الضرر لا بالإعلان .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة السادسة رقم ١٦ ص ٩٨) .

رددته المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، إن هذا الميعاد خاص بطلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات ، فلا يسرى على طلبات

سبق للمحكمة الإدارية العليا أن بينت أن طلب التعويض عن القرار الإداري الباطل الذي يصدر في حق الموظف ، يتقدم بالمدة التي يسقط فيها حقه في راتبه (خمس سنوات) لأن هذا الحق ليس أساسه العمل غير المشروع وإنما أساسه القانون . (حكمها في ٨ من ديسمبر ١٩٥٦ مجموعة السنة الثانية رقم ١٦ ص ١١٥) -- مجلة المحاماة .

وعلى الرغم مما رأيناه بالنسبة لهذا المبدأ (كتابنا في أصول إجراءات القضاء الإداري بند ٢٠٥ صفحة ٢٠٠) إلا أن هذه المدة أصح للموظف نظراً لأنها أطول من المدة التي نص عليها القانون للدنى لسقوط دعوى المسؤولية عن العمل غير المشروع .

انقطاع صدد التقادم الإداري :

٣٣٤

١٩ من مايو ١٩٥٩

ميراد : تقادم . انقطاعه بالمطالبة الإدارية وباعتراف الحكومة .

المبدأ القانوني :

من المقرر في قواعد القانون الإداري

أن التقادم في المجال الإداري - كما ينقطع بالمطالبة بالحق إدارياً - ينقطع أيضاً باعتراف الحكومة بهذا الحق .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة رقم ١١١ ص ١٢٨٦) .

يسير مجلس الدولة الفرنسي على أن اعتراف الحكومة بالدين لا يقطع التقادم (حكمه في ٢٧ من يوليو ١٩٥١ المجموعة صفحة ٤٣٥) وهو قضاء عجيب بالنسبة لأن القاعدة العامة التي يطبقها أن فعل الإدارة يقطع التقادم ، وإنما بشروط خاصة . ولذلك يعتبر قضاؤنا أكثر تقدماً من القضاء الفرنسي في هذا الصدد .

٥ - الصفة والمصلحة

لاشك أن في أغلب ما تثيره المنازعات الإدارية في بحوث الصفة ، إنما يتعلق بصفة الحكومة في هذه الدعاوى .

وفي المبادئ الآتية نعرض ما طرح على القضاء في هذا الشأن ، ونلاحظ أن صفة الفرد لم يثر إلا في دعوى واحدة .

كما نلاحظ اتجاه المجلس نحو التوسع في القبول وعدم الاصطدام بشرط الصفة كلما تيسر له ذلك ، كما يلاحظ في الحكم الخاص باعتبار تقديم الدعوى من جهة إدارية غير ذات صفة هو مجرد خطأ مادي ، وإجازة تصحيح الصفة في أثناء نظر الدعوى .

والواقع ، أنه بسبب أن إدارة قضايا الحكومة هي النائية عن جميع وزارات الحكومة ومصالحها ومعظم هيئاتها ومؤسساتها ، فإنه في داخل إطار هذه النيابة لا يتصور أن يكون إثبات تقديم المنازعة من جهة دون الأخرى إلا من قبيل الخطأ المادي الذي يلتبس فيه الأمر على هامي إدارة قضايا الحكومة ، أو يسهر فيه عن تحرير اسم ذى الصفة الحقيقي . أما في القضايا خارج هذا الإطار ، التي يرفعها الأفراد على الجهات الإدارية ذات الصفة ، أو التي تتعلق بجهات إدارية لا تنوب عنها إدارة قضايا الحكومة ، فإن تحرى الصفة يترتب عليه عدم القبول بلا شك طبقاً للقواعد العامة ، ولا يعود الأمر مجرد خطأ مادي ، وفيما يلي جملة هذه الأحكام :

مصلحة الوالد في دعوى تتعلق بولده الرشد وصفة :

٣٣٥

٩ من يونيو ١٩٥٩

صفة ومصلحة : طلب إلغاء قرار تجنيد . تقديمه من الوالد بصفته ولياً طبعياً على ابنه المجند البالغ الرشد . مصلحة تجعل للوالد صفة . قبول .

المبدأ القانوني :

إذا دفعت الحكومة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، استناداً إلى أن المدعى رفعها بصفته ولياً طبعياً على ابنه المجند ، في حين أن الأخير كان بالغاً من

الرشد وقت رفع الدعوى ، فإن هذا الدفع يكون في غير محله ، إذ أنه وإن صاع أن ابن المدعى قد بلغ سن الرشد وقت رفع الدعوى إلا أن للوالد مصلحة في أن تطبق القوانين على ابنه تطبيقاً صحيحاً ، وهذه المصلحة تكفي لجعله صاحب صفة في طلب إلغاء قرار التجنيد ، ومن ثم يتعين الحكم برفض الدفع .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ٢٠٥ من ٢١٣) .

على الرغم من أن نظرية الصفة متميزة في دعوى الإلغاء عن نظرية المصلحة ، لأن الأولى تنصب على قدرة الشخص على ادعاء الثانية بالضرر الذي يصيبه من جراء القرار المطعون فيه ، إلا أنه في هذه الدعوى اقترنت الصفة بالمصلحة حتى صارتا وجهاً واحداً لذات الوضع .

فيما بين فروع الادارة لتجرى على سنن القانون
دون المساس بمن تكون له الصفة في الخصومة
القضائية من بين جهات الادارة .

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة
السنة الخامسة رقم ٧٨ من ٧٧٠) .

٣٣٧

٣٠ من يونيو ١٩٥٩

صفة : وزير الشئون ، إلغاء قرار لجنة عقود التأمين
الاجتماعي ونظم معاشات العمال .

المبدأ القانوني :

يعتبر وزير الشئون الاجتماعية ذا صفة
إذ يختصم في الدعوى المرفوعة بطلب إلغاء
قرار اللجنة المنصوص عليها في المادة
(٣٦ / ثانياً - ب) من القانون رقم ٤١٩
لسنة ١٩٥٥ ، التي تختص يبحث أنظمة عقود
التأمين الاجتماعي ونظم معاشات العمال وتقرير
الاعفاء من الاشتراك في صندوق التأمين
والادخار الذي أنشأه القانون المذكور .

ولا يقدح في ذلك أن الوزير ليس هو
الرئيس الأعلى لمؤسسة التأمين والادخار ،
وأن قرارات هذه اللجنة نهائية لا تخضع
لتصديق الوزير ، فإن ذلك لا يكفي لجعل
من اللجنة المذكورة وحدة إدارية مستقلة
عن الوزارة .

فهذه اللجنة خاضعة لأشراف إدارة
التأمين والادخار التابعة لوزير الشئون
الاجتماعية . وتشترك الوزارة المذكورة

٣٣٦

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

صفة : مصلحة الجمارك ، مصلحتها في المخاصمة .

المبدأ القانوني :

إن ما تدفع به مصلحة الجمارك بعدم
قبول الدعوى شكلاً تأسيساً على أن المدعين
— مع اعترافهما بأن مدير الجمارك العام
وضع مشروع قرار تعيينهما في وظيفة
(رئيس مفرزة) ، وأن الرفض جاء من قبل
ديوان المحاسبات — قد رفعاً دعواهما ضد
مدير الجمارك وحده ، في حين أن المرسوم
التشريعي رقم ١٨٧ المؤرخ في ٢٧/١٢/١٩٥٢
بتعديل الفقرتين (ب ، ج) من المادة ١٨ من
قانون ديوان المحاسبات أجاز لمجلس الوزراء
بناء على اعتراض الإدارة صاحبة الشأن أن
يطلب من ديوان المحاسبات إعادة النظر في
قراره ، وفي هذه الحالة يعرض الأمر على
الهيئة العامة لديوان المحاسبات — هذا الدفع
في غير محله ، إذ أن مصلحة الجمارك هي الجهة
الادارية ذات الشأن ، وبهذه الصفة مارست
سلطانها وصلاحياتها طبقاً للقانون ، فأعلنت
عن المسابقة . وبهذه المثابة تكون صاحبة
الصفة في المخاصمة القضائية . ولا يغير من
ذلك أن يكون القانون قد جعل لديوان
المحاسبات صلاحية في مراجعة قرارات
الجهات الادارية ، وأن يكون للجهة الادارية
حق الطعن في مراجعة ديوان المحاسبات لدى
مجلس الوزراء ، فكل هذه تنظيمات داخلية

المبدأ القانوني :

لأن كانت مصلحة الطرق والكبارى لم تدفع بعدم قبول الدعوى استناداً إلى انعدام صفة مديرها في التقاضى إذ اختص بمفرده ، ولم توجه الدعوى إلى من له حق تمثيل المصلحة وصفة النيابة عنها قانوناً في التقاضى وكانت هيئة مفوضى الدولة لم تثر هذا الدفع ؛ إلا أن هذه المحكمة — وهى تنزل حكم القانون في المنازعة الادارية من حيث الشكل والموضوع معاً على الوجه الصحيح — تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء ذاتها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى بعد إذ فات الحكم ذلك ، مادامت قد تحققت لديها أسباب عدم القبول على النحو السالف لإيضاحه .

(المحكمة الادارية العليا مجموعة السنة الرابعة رقم ١٢٠ من ١٣٦٢) .

٣٤٠

٢ من مارس ١٩٥٩

صفة : وزير شئون بلدية وقروية ؛ دعوى تمثيل مجلس بلدى فيها .

المبدأ القانوني :

لا صفة لوزير الشئون البلدية والقروية في تمثيل المجالس البلدية في الدعاوى ، لأن سلطته هى مجرد وصاية إدارية على تلك الهيئات المستقلة ، ولا يثوب عنها ولا يختص

بأغلبية في اللجنة . ومن ثم تكون هذه الوزارة ذات صفة في الدفاع عن قرارات اللجنة باعتبارها جزءاً من الجهاز الادارى الذى تشرف عليه الوزارة (مع التصرف) .

(محكمة القضاء الإدارى « هيئة منازعات الأفراد » س ١٣ رقم ٢١٤ من ٢٢٠) .

٣٣٨

٦ من يونيو ١٩٥٩

صفة : مصلحة الطرق والكبارى ، اختصاص مديرها بمفرده .

المبدأ القانوني :

إن مصلحة الطرق والكبارى ليست شخصاً من الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل هى في تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفرع منها ليس لها استقلال ذاتى ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة عنها قانوناً وتمثيلها في التقاضى ؛ وإلا بما يمثلها في ذلك وزير المواصلات باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته وفروعها والهيئات التابعة لها التى من بينها هذه المصلحة .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة رقم ١٢٠ من ١٣٦٢) .

٣٣٩

٦ من يونيو ١٩٥٩

صفة : مصلحة الطرق والكبارى ؛ اختصاص مديرها بمفرده .

بأمر من أمورها فيما عدا ما يقتضيه الدستور
من تلك الوصاية .

(محكمة القضاء الإدارى س ١٣ رقم ١٦٥ من ١٧٢)

٣٤١

١٣ من يونيو ١٩٥٩

صفة : مجلس بلدى ، رئيسه ، منازعة إدارية .

المبدأ القانونى :

متى كان الثابت أن المدعى موظف بمجلس
معصرة ملوى البلدى ، وهذا المجلس شخص
إدارى عام له الشخصية المعنوية ، وله ميزانيته
المستقلة ، وله أهلية التقاضى ويمثله فى ذلك
رئيسه ؛ وبهذه المثابة يكون هو صاحب
الصفة فى المنازعة الادارية ، وهو الذى توجه
إليه الدعوى بحسبانه الجهة الادارية المختصة
بالمنازعة أى المتصلة بها موضوعاً ، وهو
بطبيعة الحال وبحكم قيامه على المرفق العام
يستطيع الرد على الدعوى وإعداد البيانات
وتقديم المستندات الخاصة بها ، وكذلك
تسوية المنازعات صلحاً أو تنفيذ الحكم فى
ميزانيته عند الاقتضاء ؛ وعلى مقتضى ما تقدم
فإن الدعوى ، إذ رفعت ضد وزارة الشئون
البلدية والقروية ، تكون قد رفعت على غير
ذى صفة ، ويتعين الحكم بعدم قبولها .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة
رقم ١٣١ من ١٥٣٣) .

٣٤٢

٢ من يناير ١٩٦٠

صفة : مصلحة حكومية بالاسكندرية ، تقاضى
أمام محكمتها .

المبدأ القانونى :

ينطوى اختصاص المحكمة الادارية
بمدينة الاسكندرية بنظر المنازعات المتصلة
موضوعها بالمصالح الحكومية ، فى تلك المدينة
على معنى الاقرار لها جميعاً بأهلية التقاضى ،
ولهذا اسندت لها صفة التقاضى فى مباشرة
هذه المنازعات امام محكمة الاسكندرية ،
وذلك استثناء من الأصل العام الذى لايسند
صفة التقاضى فى المنازعات الخاصة بالدولة
إلا إلى الوزير فيما يتعلق بوزارته ، أو إلى
المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية ،
أو إلى الهيئات التى جعل القانون لرئيسها
صفة التقاضى ولو لم تكن لها الشخصية
المعنوية (مع التصرف) .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة
رقم ١٧ من ١٢٢) .

٣٤٣

٦ من فبراير ١٩٦٠

صفة : مجلس بلدى بور سعيد ، تمثيله فى دعوى .

المبدأ القانونى :

إن التكييف القانونى الصحيح للدفع
المقدم من مجلس بلدى بور سعيد هو أنه دفع
بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ،

عليه بحضور المجلس البلدى فى جميع جلسات هذه الدعوى وإبداء دفاعه فيها من التاحيتين الشكلىة والموضوعية ، ومن ثم يكون الطعن فى هذا الشق منه غير قائم على أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٣٩ ص ٣٣٤) .

لا دفع بىطلان صحيفه الدعوى ، وبهذه المثابة فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى برفض الدفع بالبطلان ، صحيح فيما انتهى إليه من رفضه ، لأن المجلس البلدى قد مثل فى هذه الدعوى وأبدى دفاعه فيها بما لا يقبل معه أى دفع فى هذا الخصوص ، كما أن طعن هيئة المفوضين بعدم قبول الدعوى مردود

رفع المدعى (وهو من عمال المجلس البلدى ببور سعيد) دعواه أمام المحكمة الإدارية ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية طالباً تسوية حالته ، فدفع المجلس بىطلان صحيفه الدعوى لأنه غير ذى صفة . فحكمت المحكمة الإدارية برفض الدفع بىطلان الصحيفة وبصحبتها وأجابت المدعى لطلباته . طعن السيد رئيس مفوضى الدولة فى الحكم طالباً الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . ففصلت فيه المحكمة الإدارية العليا بالبداً المذكور أعلاه .

ولما كان تدخل المجلس البلدى فى أثناء نظر الدعوى قد صحح توجيه الإجراءات ، وجعل الخصومة دائرة فعلاً بين ذوى الصفة ، فإن الوجهة التى تولتها المحكمة الإدارية العليا قد صادفت محلها وأقامت للحقائق اعتبارها .

٣٤٤

١٦ من يناير ١٩٦١

صفة : وزير تربية وتعليم ، تقديم استئناف باسمه عن حكم صادر ضد جامعة .

المبدأ القانونى :

إذا كان الثابت من الأوراق أن جامعة عين شمس هى التى طلبت من إدارة قضايا الحكومة استئناف حكم المحكمة الادارية الصادر لمصلحة المدعى ، ولكن بدلاً من أن تقوم إدارة القضايا برفع هذا الاستئناف باسم مدير الجامعة رفعته باسم وزير التربية والتعليم بصفة كونه نائباً عن الحكومة المصرية وقد كانت جميع المكاتبات والمذكرات الخاصة بموضوع هذا الاستئناف متبادلة بين

إدارة القضايا والجامعة المذكورة بلا تدخل من وزير التربية والتعليم الذى تنازل المدعى عن مخاصمته منذ كانت الدعوى منظورة أمام المحكمة الادارية التى أثبتت هذا التنازل وأصدرت حكمها ضد مدير الجامعة دون سواه — إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإن الأمر ، والحالة هذه ، وبلا حاجة إلى بحث سلطة وزير التربية والتعليم باعتباره الرئيس الأعلى للجامعات ، لا يعدو أن يكون خطأ مادياً وقعت فيه إدارة قضايا الحكومة فى تقديم صحيفة الاستئناف باسم وزير التربية والتعليم بدلاً من مدير الجامعة ، ولا يترتب عليه بطلان صحيفة الاستئناف .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٢١ ص ١٥٧) .

٦ - تقديم عريضة الدعوى

استقر قضاء مجلس الدولة على أن رفع الدعوى يتم بمجرد إبداء عريضتها مسكرتارية المحكمة المرفوعة إليها الدعوى . وأن إعلان العريضة المدعى عليه إجراء تبعى لاحق لرفع الدعوى . ولذلك فلا تبطل عريضة الدعوى لعيوب الإعلان . بل يبطل الإعلان فى ذاته . كما يتخرج مجلس الدولة عن الحكم بىطلان عريضة الدعوى فيتعاشاه بمختلف الوسائل (أنظر حكم المحكمة الإدارية العليا المذشور قبله والصادر فى ٦ من فبراير ١٩٦٠ - مجموعة السنة الخامسة رقم ٣٩ صفحة ٣٣٤ ، هذا الباب . فى أن إعلان الدعوى إلى وزارة الشؤون القروية والبلدية ، وهى فى حقيقتها تخص مجلس بلدى بور سعيد لا يؤدى إلى بطلان عريضة الدعوى ، بل يؤدى إلى عدم القبول لرفع الدعوى من غير ذى صفة ، مما يصححه تدخل المجلس البلدى المذكور فى الدعوى) .

ولا يتقيد تقديم العريضة بشكل خاص ، إلا توقيمها من محام مقبول أمام المحكمة المقدمة إليها العريضة .

وفى ما يلى حكم عرض لطريقة خاصة لتقديم الدعاوى كان يسمح بها القانون السورى . ثم حكمان يتعلقان بفرضين آثارهما شرط توقيع المحامى على العريضة .

٣٤٥

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

تقديم الدعوى : إبداء العريضة . طريقة خاصة فى التشريع السورى .

المبدأ القانونى :

المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ (الصادر فى سورية) الخاص بالمحكمة العليا الذى رفعت الدعوى فى ظله تنص على أن يقدم الأفراد دعاوهم بعريضة يرفعونها إلى رئاسة المحكمة العليا أو يعيشون بها إليها بإحدى الطرق القانونية ، وقد استقر قضاء تلك المحكمة على أن تقديم الأفراد لطلبات إبطال القرارات الإدارية عن طريق المحاكم الأخرى من الطرق الجائز قانوناً أن يقدم بها الأفراد هذه الدعاوى ، كما أن الاستفادة

من نص المادتين الأولى والتاسعة عشرة من المرسوم التشريعى رقم ١٠٥ الصادر فى ١٠/٤/١٩٥٣ الخاص بالرسوم والتأمينات والنفقات القضائية والمادة ٩٦ من قانون أصول المحاكمات أن دفع رسم الدعوى يحفظ مواعيد رفعها ، ويوجب قيدها فى نفس اليوم فى دفتر خاص برقم مسلسل وفقاً لآسبعية تقديمه . ولما كان الثابت من أوراق الدعوى أن الشركة المدعية دفعت الرسم المقرر على هذه الدعوى فى ٢٠ من آب (أغسطس) سنة ١٩٥٨ وقيدت بديوان محكمة الاستئناف بحلب فى ذات اليوم ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر فى ١٩٥٨/٧/٢١ ، فإنه لكل ما تقدم تكون الدعوى قد رفعت وقتذاك فى الميعاد القانونى وفقاً لقانون المحكمة العليا

المشار إليه ، ومن ثم تكون مقبولة شكلاً .

(المحكمة الإدارية العليا « في دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ٧٩ ص ٧٨١) .

٣٤٦

٢١ من مايو ١٩٦٠

تقديم الدعوى : عريضة ، ثبوت صدورها من محام مقبول أمام مجلس الدولة .

المبدأ القانوني :

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة على أن : « كل طلب يرفع إلى مجلس الدولة يجب أن يقدم بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس » ، وتنص المادة ٧٦ في الباب الخامس تحت عنوان أحكام وقتية على أن : « يقبل أمام المحكمة الإدارية العليا المحامون المقبولون للرافعة أمام محكمة النقض ، ويقبل أمام محكمة القضاء الإداري المحامون المقبولون أمام محكمة الاستئناف ، ويقبل أمام المحاكم الإدارية المحامون المقبولون أمام المحاكم الابتدائية ، وذلك كله إلى أن ينظم جدول المحامين الخاص بمجلس الدولة » .

وإذا كانت المادة ٢٠ سالفه الذكر تقضي بوجوب أن تكون كل عريضة ترفع إلى مجلس الدولة موقعة من محام من جدول المحامين المقبولين أمام المجلس ، مما مفاده أن هذا الإجراء الجوهري يجب أن يستكمله شكل العريضة ، وإلا كانت باطلة ؛ إلا أن المقصود

من هذا النص هو أن تصدر العريضة من المحامي المقبول أمام المجلس ، وصدورها منه أو عدم صدورها مسألة واقع متروك ثبوتها والاطمئنان إلى دليل هذا الثبوت إلى المحكمة فإذا بان لها من إقرار المحامي المقبول أمام المحكمة أن العريضة صدرت منه حقاً ، واطمأنت المحكمة إلى ذلك ، كما هو الحال في خصوصية هذه الدعوى ، اعتبرت العريضة صادرة منه ، وبذلك تكون قد استوفت الشكل القانوني ومن ثم فيكون الدفع في غير محله متعيناً رفضه .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٩٩ ص ٩٧٩) .

٣٤٧

٩ من مايو ١٩٥٩

دعوى : تقديمها ، عريضتها ، توقيعها بختم محام مقبول أمام مجلس الدولة .

المبدأ القانوني :

لئن كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تقضي بوجوب أن تكون كل عريضة دعوى ترفع إلى مجلس الدولة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس ، مما مفاده أن هذا الإجراء الجوهري يجب أن يستكمله شكل العريضة وإلا كانت باطلة ، إلا أن التوقيع كما يكون بإمضاء الموقع وبخطه ، فإنه قد يكون بختمه غير المنكور منه .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة رقم ١٠٧ ص ١٢٣٦) .

٧ - الدعوى الجماعية

الدعوى الجماعية *des actions collectives* ظاهرة ملحوظة فى القضاء الإدارى ، نظراً لجوء النظامى الذى يحمل كثيرين من الأفراد فى مراكز تنظيمية متساوية متشابهة ، يواجهون فيها ذات السبب وذات الظروف وذات الأضرار ، فيرفعون دعاوى متماثلة ، أو دعوى جماعية تعبر عن رأى المجموع .

والدعاوى الجماعية على نوعين : إما أن تكون دعوى جماعية حقيقية ، فتكون دعوى واحدة ملكاً لشخص اعتبارى واحد ينتظم المدعين ويدافع عن مصالحهم ، كالنقابة أو الجمعية أو الشركة ، فتكون هذه الدعوى ملكاً لهذا الشخص الاعتبارى . وفى هذه الحالة إما أن يرفعها الشخص الاعتبارى ذاته بطريق تمثله القانونى *ut universitati* ، وهو مجلس الإدارة أو من يندبه لذلك أو من تندبه الجمعية العمومية حسب الأحوال ، وبخاصة إذا كانت الدعوى موجهة ضد مجلس الإدارة ، أو يعرفها أحد الأعضاء بمفرده *ut suiguli* ، مستعملاً حق الشخص الاعتبارى فى الدفاع عن مصالحه .

أو أن تكون دعوى جماعية فى ظاهرها فقط ، وفى حقيقتها تكون جملة دعاوى فردية ملكاً لرافعها ، وليست ملكاً لشخص اعتبارى . إذ قد يتجمع أشخاص عدة ظروفهم متماثلة فيرفعون دعاوئهم بواسطة وكيل واحد ويضمنون طلباتهم عريضة واحدة . وهذه الحالة هى مجرد تجمع *agregation* ولا تكون ثمة رابطة قانونية حقيقية بين هؤلاء المتعددين فى عريضة واحدة . ولذلك تعتبر دعوى كل منهم مستقلة عن الأخرى ويحصل عن كل طلب رسم مستقل عن الآخر . وتكون هذه الدعاوى هى جملة دعاوى فردية *actions individuelles* وإن جمعها عريضة واحدة .

والمهم فيما تقدم هو التفرقة بين دعوى الجماعة وحالة تجمع طلبات فردية فى عريضة واحدة . وهذه الحالة هى التى يتعرض لها الحكم الهام الذى نعرضه فيما بعد .

التي عساهما أن تكون فى ذمة أعضائها أو قبل الغير الذين يتعامل معهم . كذلك استقر الرأى فقهاً وقضاء على أن للنقابات أن ترفع الدعاوى المتعلقة بالمصلحة الجماعية أو المشتركة للدفاع عن مصالح المهنة . وجرى القضاء فى فرنسا على اعتبار أن للنقابة مصلحة جماعية إذا كان ثمة ضرر قد أصاب أعضائها بصفتهم أعضاء فى النقابة أو بسبب مباشرتهم للمهنة

٣٤٨

١٢ من نوفمبر ١٩٦٠

دعوى : تقديمها ، نقابة ، مصلحة جماعية ، منازعة للدفاع عن المهنة .

المبدأ القانونى :

من المسلم به أن للنقابات المنشأة وفقاً للقانون أن ترفع الدعاوى المتعلقة بحقوقها بصفة كونها شخصاً معنوياً عادياً ، كالحقوق

في العلاوة الاستثنائية المقررة بكتاب دورى إدارة البلديات . . ، فإنها لاقتصل بالمصلحة الشخصية المباشرة للنقابة التى رفعتها ، ولا بالمصلحة الجماعية المتصلة بمباشرة المهنة ، وإنما هى متعلقة بحقوق فردية لبعض أعضائها . فالدعوى المرفوعة من النقابة للبطالة بها تكون غير مقبولة .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة السادسة رقم ١٤ ص ٨٩) .

التى وجدت النقابة للدفاع عنها . غير أنه يجب التفرقة بين هذه المصالح الجماعية والمصالح الفردية لهؤلاء الأعضاء . فهذه المصالح الفردية هى ملك لأصحابها وهم أصحاب الحق فى المطالبة بها ورفع الدعاوى عنها ولا تقبل الدعوى بشأنها من النقابة .

وترتيباً على ما تقدم فإنه إذا كانت الدعوى المرفوعة من نقابة عمال ومستخدمى مجلس بلدى المنصورة ، تهدف إلى المطالبة بأحقيتهم

ألفت المحكمة الإدارية العليا بهذا الحكم ، حكماً أصدرته المحكمة الإدارية لوزارات الصحة والأوقاف والشئون البلدية والقروية فى ١٣ من ديسمبر ١٩٥٨ ، فى الدعوى رقم ٤٥٠ لسنة ٣ ، إذ رفضت المحكمة الدفع بعدم قبول الدعوى ، وبقبولها وبأحقية المدعى بصفته فى العلاوة المذكورة .

وقد فصلت المحكمة الادارية العليا فى أنواع من الدعاوى الجماعية هى :

١ - الدعوى التى يرفعها الشخص المعنوى للمطالبة بحقوقه التى تكون فى ذمة أعضائه ، أو قبل الغير الذين يتعامل معهم .

٢ - الدعاوى التى يرفعها الشخص المعنوى المنطقة بالمصالح الجماعية ، وضرب لها مثلاً الدفاع من مصالح المهنة بالنسبة للنقابة . ومن أمثلة ذلك طلب إلغاء قرار يشترط فى المحامين مؤهلاً إضافياً خلافاً لما يقتضيه القانون .

٣ - الدعاوى التى يرفعها الشخص الاعتبارى للدفاع عن ضرر أصاب أعضائها باعتبارهم أعضاء لا بصفة كونهم أفراداً عاديين . وضرب مثلاً بالنسبة للنقابات إذا أصابهم ضرر بسبب مباشرة الأعضاء للمهنة .

ونفى الحكم بذلك أن الضرر الذى يصيب جملة موظفين بعدم صرف علاوة مستحقة لهم ليس من الأضرار الجماعية ، بل هو ضرر فردى يصيب ذمة كل عضو على حدة بمقادير تقبل التفاوت فيما بينهم طبقاً لظروف كل منهم . ولم يكن للحكم المطعون فيه أبداً أن يحكم باستحقاق ممثل النقابة بصفة كونه رئيساً للنقابة لهذه العلاوة فالنقابة لم تعينه وترخص له فى تمثيلها ليحصل من وراء ذلك على علاوة تضاف إلى راتبه خاصة ، أو لراتب بعض الأعضاء المائلين له فى الظروف والذين توحدت فيهم شروط الاستحقاق دون الذين يستجدون مثلاً فى النقابة بعد بدء استحقاق هذه العلاوة .

وكان يجوز للنقابة أن تطلب إلغاء قرار إدارى يضر بالجموع . فهذه المهاجمة العينية مجردة للقرار

تختلف في صفاتها وآثارها عن المطالبة بحقوق مالية معينة لأفراد معينين . والحكم بالإلغاء المجرد يدفع الضرر المشترك عن المجموع ، ما لا تدفعه المطالبة المفيدة بآثار مالية معينة .

(أنظر كتابنا « أصول إجراءات القضاء الإداري » صفحة ٢٢٦ بند ٢٣١ وما بعدها) .

٨ - تقدير الرسوم

يخضع تقدير الرسوم في مجلس الدعوى لنصوص قانون المرافعات ، ولائحة الرسوم القضائية الصادر بها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر في ١٤ من أغسطس ١٩٤٦ بتعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بالدعاوى أمام محكمة القضاء الإداري ، والقرار الجمهوري رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ الذي نص على استمرار العمل بالرسوم المذكور .

فيكتفي بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل
الخبرة بأرجح الرسمين للخزانة .

وترتباً على ذلك فإنه إذا كان الطلب
الأصلي رسمه ثابت ومساو لرسم الطلب
الاحتياطي ، وقد سدد المدعى حين رفع
الدعوى بطلبه الأصلي ، ومن ثم فإن الحكم
المطعون فيه يكون مخالفاً للقانون فيما قضى به
من استبعاد الطلب الاحتياطي .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة السادسة
رقم ٢٥ من ١٩٦٢) .

٣٥٠

١٨ من يونيو ١٩٦٠

رسم : اداؤه عقب صدور الحكم .

المبدأ القانوني :

إنه ولئن كانت لائحة الرسوم القضائية
الصادر بها القانون رقم ٩٠ في ١٩ من يولية
سنة ١٩٤٤ - وهي نافذة في شأن القضايا

٣٤٩

١٩ من نوفمبر ١٩٦٠

رسم : طلب أصلي ، طلب احتياطي ، تساويهما في
القيمة ، رسم الطلب الأصلي يكفي .

المبدأ القانوني :

إن تقديم طلب أصلي وآخر احتياطي
لا يترتب عليه اعتبار الدعوى مشتملة على
طلبات متعددة يتعدد الرسم المستحق على كل
منها ، ذلك أن المدعى لا يطلب الحكم له
بالطلبين الأصلي والاحتياطي معاً ، وإنما
بطلب الحكم بواحد منهما فقط . واختيار
أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية
في حالة رفض الطلب الأصلي ، وقد نصت
الفقرة الرابعة من المادة السابعة من لائحة
الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد
المدنية الصادر بها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
على أنه في حالة وجود طلبات تبعية لبعض
الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين
للخزانة . كذلك يكون الحكم في حالة تقديم
بعض الطلبات للمحكمة على سبيل الخبرة ،

من المحكوم عليه ، ، ومؤدى ذلك أن رسوم الدعوى تصبح واجبة الأداء عقب صدور الحكم ولو استؤنفت ، ويلزم المدعى بأدائها كاملة ، ويجوز تحصيلها من المحكوم عليه بها إذا صار الحكم نهائياً . ومؤدى ذلك كله أن عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم ، وتصبح الرسوم المستحقة واجبة الأداء ، ويتخذ قلم الكتاب في شأن تحصيلها الإجراءات التي تنص عليها اللائحة ولا يكون هناك محل لاستبعاد القضية من جدول الجلسة ، بعد أن فصلت المحكمة في المنازعة .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ١١٧ من ١١١٨) .

التي تطرح على مجلس الدولة طبقاً للقانون —
توجب أداء الرسوم المستحقة على الدعوى قبل نظرها على الوجه المفصل في المادتين التاسعة والعاشر منها . وتنص في المادة الثالثة عشرة منها على أن : « تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها ، — إلا أن هذا الإجراء لا يكون له محل إذا فصلت المحكمة في النزاع المطروح عليها ، وذلك أن المادة ١٤ من اللائحة المشار إليها تنص على أن « يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي عقب صدور الحكم ولو استؤنفت ، ومع ذلك إذا صار الحكم نهائياً جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة

٩ — تحضير الدعوى

تعرضت المحكمة الإدارية العليا في حكمها الآتي لمسألة من أهم مسائل تحضير الدعوى ، وهي تسوية النزاع صلحاً بمعرفة المفوض ، طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

والمقرر أن رئيس المحكمة هو صاحب الولاية على جدولها ، ولذلك كان النص في القانون على أن للمفوض : « أن يعرض على الطرفين ، في المنازعات التي ترفع إلى محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية ، تسوية النزاع على أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا خلال أجل التسوية . فان تمت التسوية استبعدت القضية من الجدول لانتهاء النزاع » وقد أثار هذا النص إشكالين : أحدهما ، هل لمفوض المحكمة الإدارية العليا إجراء هذه التسوية في طعن مقدم للمحكمة الإدارية العليا ، وذلك بالنسبة لتخصيص النص « بالمنازعات التي ترفع إلى محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية » . والثاني من هو الذي يأمر باستبعاد القضية من الجدول ، هل هو رئيس المحكمة كالمفهوم أصلاً ، أم هو المفوض كما فهم من سياق النص .

وقد ثار النزاع في مجلس الدولة حول هاتين المسألتين حتى استحكم ، ونعرض فيما يلي حكماً من أهم الأحكام التي صدرت في هذه الفترة ، والتي حسمت هذا النزاع الذي ثار في داخل الجهاز الفني لمجلس الدولة ، وتنازعت فيه وجهات النظر .

٣٥١

٣١ من ديسمبر ١٩٦٠

دعوى : وقفها ، تعليق على دعوى أخرى فصل فيها
صلحا .

المبدأ القانوني :

إن اتفاق الطرفين على تسوية النزاع بينهما ودياً على أساس المبادئ التي ثبتت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا مؤداه انتهاء المنازعة قضائياً وتطبيق المبدأ القانوني وفقاً لما قضت به المحكمة العليا على الواقعة التي كانت موضوع الدعوى ، ولا تبقى بعد هذه التسوية منازعة تعمل فيها المحكمة سلطتها ، وينصب عليها قضاؤها . ومن ثم فإنه إذا كان النزاع السابق الذي كان موضوع الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣ القضائية قد انتهى باستبعاد هذا

الطعن من جدول المحكمة الإدارية العليا لقبول طرفي النزاع تسويته على مقتضى المبدأ الذي وضعته هذه المحكمة في الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢ القضائية فلا يكون هناك محل لوقف الدعوى موضوع الطعن الحالي ؛ إذ أن الوقف لحين الفصل في دعوى أخرى لا يكون له محل إلا إذا كان النزاع في الدعوى الأخرى لا زال قائماً ، أما إذا كان قد انتهى بصلح أو تسوية فلا يكون هناك محل لتعليق الدعوى الجديدة على الفصل في نزاع قد انتهى ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف الدعوى لحين الفصل في الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣ القضائية قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ويتعين إلغاؤه .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة السادسة رقم ٥٨ ص ٤٥١) .

ويتبين من وقائع هذا الحكم أن السيد . . الموظف بوزارة الشؤون البلدية والقروية كان قد رفع دعواه أمام المحكمة الإدارية المختصة بطلب تسوية حالته حسب قانون المعادلات ، فقضت له بطلانته مما ترتب عليه إرجاع أقدميته إلى تاريخ سابق . فطمنت الحكومة في ذلك الحكم بالطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣ ثم قام المفوض أمام المحكمة الإدارية العليا بتسوية النزاع صلحاً لمصلحة الموظف المطعون ضده على أساس المبادئ التي قررتها المحكمة العليا ، وبناء على ذلك أمر المفوض باستبعاد القضية من الجدول وانتهت المنازعة عند هذا الحد .

قام السيد . . ، بعد أن تأكد له استقرار وضعه في الحكم الأول القاضي بتسوية حالته حسب قانون المعادلات ورد أقدميته ، بالطعن في قرارات إدارية صدرت بتخطيه على أساس أقدميته التي حددها الحكم السابق الذي انتهى بتسوية النزاع صلحاً أمام مفوض المحكمة العليا . وعند ذلك وجدت المحكمة الإدارية في هذه الدعوى الجديدة (رقم ٢٤ لسنة ٦) الفرصة صالحة لاثارة المسألتين : هل لمفوض المحكمة الإدارية العليا سلطة استبعاد القضية من الجدول ؟ ، وهل تملك هيئة مفوضي الدولة استبعاد القضية من الجدول ؟

في ذلك أصدرت حكمها المطعون فيه بجملة ٢٧ من أبريل ١٩٥٩ .

وبالنسبة للنقطة الأولى أجابت المحكمة الإدارية أن سلطة تسوية النزاع صلحاً مقصورة على

مفوضى محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية ، دون مفوضى المحكمة الادارية العليا ، وذلك بسبب نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ السابق ذكره . كما قررت أنه « كذلك ليس من شأن هذه التسوية أن تؤدي إلى استبعاد الطعن من جدول المحكمة الادارية العليا ، لأن هيئة مفوضى الدولة متى حركت المنازعة بالطعن فى الحكم اعتبرت قائمة أمام المحكمة ، فلا تملك التصرف فيها لأنها ليست طرف ذا مصلحة شخصية فى المنازعة حتى تملك التصرف بهذه الصفة فى مصيرها » . وانتهت إلى أن الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣ عليا ما زال قائماً أمام المحكمة الادارية العليا لم يفصل فيه . وانتهت إلى إيقاف الفصل فى طلب الالغاء المقدم من المطعون ضده حتى تفصل المحكمة الادارية العليا فى طلب الأقدمية الذى استبعده المفوض من الجدول أى أن حكم المحكمة الادارية المذكور كان تحدياً للتسوية التى أجراها مفوض المحكمة الادارية العليا وتجاهلها ، الأمر الذى جعل هيئة مفوضى الدولة - بطبيعة الحال - تظعن فى هذا الحكم الأخير ، وكان القول الفصل فى هذه المنازعة التى لم تعد تدور فى الواقع بين السيد . وبين الجهة التى يعمل بها ، بل صارت تدور بين المحكمة الادارية ، وبين هيئة مفوضى الدولة أمام المحكمة العليا ، وانتهت هذه المنازعة الحقيقية بالحكم الذى نحن بصدده ، والذى أيد وجهة نظر هيئة مفوضى الدولة أمام المحكمة العليا على المحكمة الادارية .

والذى نراه فى ذلك هو سلامة ما ذهبت إليه المحكمة الادارية العليا . للأسباب السابق ذكرها فى المبدأ .

فتسوية المنازعة صلحاً عمل مركب acte complexe يقوم من ناحية باتفاق رضائى بين طرفى المنازعة ، يتراضيان فيه على التسوية . ويقوم من ناحية أخرى على عمل ذى صفتين من المفوض أحدهما وظيفة التوفيق وإثبات التسوية ، والثانى إصدار قرار ولائى بالاستبعاد . إلا أن هذا الاستبعاد تحصيل حاصل ، لأنه بعد أن اقتنع الطرفان بعدم جدوى السير فى المنازعة ، وانتهت فيها بتركها ، والاضمئان إلى النتيجة التى وصلوا إليها ، لم يعد للمحكمة الادارية العليا ما تجرّيه ، فلا تجد ما تفصل فيه بعدها . ولا مجال للتشبث بتأصيل نظرى بحث فى إجراءات طبيعتها السرعة والحسم والتزام الناحية العملية .

قضاء محاكم الاستئناف

المحكمة

« .. وبما أن الثابت من الاطلاع على قانون الرسوم العام ، وقانون الرسوم الخاص بالمحاكم الحسبية ودوائر الولاية على المال أن نص المادة ١٦ من القانون الأول تنص على أن « تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ، ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه هذا الرسم » . وأن نص المادة ١٧ من نفس القانون تنص على أنه : « يجوز لذوى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار اليه في المادة السابقة ، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ، ويحدد له المحضر في الإعلان أو قلم الكتاب في التقرير ، اليوم الذي تنظر فيه المعارضة » . وأن المادة ٤٩ المعدلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه : « تجرى على الرسوم المستعقة على مسائل الأحوال الشخصية الأحكام المقررة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ والأحكام التالية . . . » . وهذه الأحكام كلها خاصة بتقدير الرسم .

« وبما أن مفاد هذه النصوص أن المعارضة العادية والتظلم من الأوامر على العرائض محله قانون المرافعات نفسه ، في حين أن قائمة الرسوم قد رسم لها المشرع طريقاً ومواعيد خاصة في قوانين خاصة ورائد المشرع في ذلك أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقيد بقيد خاص ، وليس من شك أن

٣٥٢

محكمة استئناف المنصورة

٤ من فبراير ١٩٦٢

١ - ح - قائمة رسوم : طعن ؛ طرقه ، مواعيده .

المبادئ القانونية :

١ - رسم المشرع في قانون الرسوم للطعن في قائمة الرسوم طريقاً ومواعيد خاصة في قوانين خاصة غير قانون المرافعات وهذه الطرق وتلك المواعيد هي وحدها الواجبة الإعمال وإن كان الطعن في ذاته لا يعدو أن يكون طعناً في أمر صادر على عريضة ، بما تكلم عنه قانون المرافعات .

٢ - المادة ١٨ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم ، تنص فقط على جواز استئناف الحكم الصادر في المعارضة في قائمة الرسوم ، وهي بذلك تحول بين المتظلم من الرسم المقدّر ، وبين الالتجاء المباشر إلى محكمة الاستئناف قبل أن يسلك طريق المعارضة ، فالاستئناف لا يرد إلا على حكم أو قرار من هيئة بصفتها القضائية .

٣ - تصبح قائمة الرسوم نهائية بعدم الطعن عليها في الميعاد القانوني بالمعارضة ، ويصبح الاستئناف المرفوع في هذا الشأن غير مقبول .

٣٥٣

محكمة استئناف القاهرة

٣١ من ديسمبر ١٩٥٧

بيع ملك الغير : آثاره ، إبطاله من حق المشتري دون
البائع .

المبدأ القانوني :

عقد بيع ملك الغير وفقاً لنص المادة ٤٦٦ مدني — هو سند صحيح منتج لآثاره القانونية كافة ، فيما عدا نقل الملكية . وللمشتري وحده حق إبطال البيع دون البائع ، فإذا ما طالب المشتري البائع بنقل الملكية إليه أو بالتسليم ، لم يجوز للبائع أن يدفع هذه المطالبة بإعلان البيع ، لأنه هو الذي يجب أن يعرف هل يملك المبيع أو لا يملكه ، فإذا كان عالماً بعدم ملكيته فهو مخطئ . إذا في التزامه بيع ما لا يملك ، وكذلك إذا كان لا يعلم ، لأنه كان يجب عليه أن يعلم ، وعليه لا يجوز له في كلتا الحالتين أن يتخلص من التزامه بالاستناد إلى خطئه .

(استئناف رقم ١٠٨٣ سنة ٧٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد صدق ومحمد زكي شعيب
وعبد الوهاب محمد الطليباوي المستشارين) .

٣٥٤

محكمة استئناف القاهرة

٥ من يناير ١٩٥٩

إيجار مساكن : ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، حكم صادر
تطبيقاً له ، قابليته للطعن .

المبدأ القانوني :

الحكم الصادر في نزاع نشأ عن تطبيق

قيام نصوص خاصة بقوائم الرسوم إلى جانب قيام
نصوص قانون المرافعات العامة أمر يقتضي إعمال
النصوص الخاصة والالتفات عن النصوص العامة .

« وبما إنه تقريباً على هذا الأصل يحق القول
ابتداءً إن الطعن على قائمة الرسوم ، وإن كانت
تتضمن طعناً في أمر صادر على عريضة ، إلا أنه
يجب في شأنها إعمال ما نصت عليه القوانين الخاصة
بالرسوم ، وليس ما نصت عليه أحكام قانون
المرافعات العام ، سواء في ذلك ما تعلق بطرق
الطعن أو بمواعيده ، وهي طرق ومواعيد تختلف
عن تلك التي انتظمها أحكام قانون المرافعات ،
ومن ثم فلا محل للتشبيه بين المعارضة في قائمة الرسوم
وغيرها مما يقترب منها لفظاً أو معنى .

« وبما أن المادة ١٨ من القانون ٩٠ لسنة
١٩٤٤ إذ نصت فقط على جواز استئناف الحكم
الصادر في المعارضة في قائمة الرسوم ، فكأنها قد
حالت بذلك بين التظلم من الرسم القدر وبين
الالتجاء المباشر إلى محكمة الاستئناف قبل أن
يسلك طريق المعارضة ، ذلك أن الاستئناف لا يرد
إلا على حكم أو قرار من هيئة بصفته القضائية .

« وبما أن مؤدى ماسلف — والمستأنف
يلجأ إلى هذه المحكمة مباشرة بعد أن فوت
مواعيد المعارضة دون أن يعارض في قائمة الرسوم
— أن هذا الاستئناف غير مقبول لأن القائمة
أصبحت نهائية لعدم الطعن عليها في اليعاد
القانوني » .

(استئناف رقم ١٣ سنة ١٩٦١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد كامل الجهنساوي رئيس المحكمة
ومحمد شوقي حسن الجرزاوي وسيد محمد عرفه المستشارين) .

مرافعات المعدلة ، لأن النص العام يلغى ضمناً النص الوارد في قانون خاص .

(أنظر حكم محكمة النقض الصادر بجلسته ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٢ في القضية رقم ١٠٧ سنة ٢٠ ق المنشور بمجموعة الكتب الفنى لتبويب الأحكام السنة الثالثة العدد الثانى صفحة ٦٩٣) .

(استئناف رقم ٧١٣ سنة ٧٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد مجاهد سعيد سبع وزكى شعيب وحليم الضعيف المستشارين) .

٣٥٥

محكمة استئناف القاهرة

٢٦ من فبراير ١٩٥٩

أ - دعوى استرداد : حجز تنفيذى ؛ تحفظى ؛
يم ، وقفه .

ب - دعوى ، تثبيت ملكية منقولات : حجز
تحفظى ، رفعه .

ج - استئناف : بريضه .

المبادئ القانونية :

أ - إن ما يعتد به في تكييف الدعوى إنما هو حقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها ، وليست الألفاظ التى صيغت بها ، والمعول عليه هو إعمال القانون وتطبيقه على هدى الوقائع الثابتة ، وفي حدود طلبات الخصوم وسبب الدعوى ، ولا عبرة في ذلك بمشينة المتقاضين ، أو ما يسبغه الخصوم على دعواهم من تكييف لا يتفق والقاعدة القانونية .

وقد اختلف النظر فقهاً وقضاء في مدى

القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ غير قابل للطعن فيه ، ولو وقع بطلان في الحكم ، أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

المحكّم

الحكم الصادر في نزاع نشأ عن تطبيق القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، سواء صدر صحيحاً أو خاطئاً ، هو حكم غير قابل لأى طعن . . إذ نصت الفقرة الرابعة من المادة ١٥ منه على أن الحكم الذى يصدر في النزاع الناشئ عن تطبيق هذا القانون لا يكون قابلاً لأى طعن . وقد جاء هذا النص صريحاً مطلقاً ، ومن ثم فلا يجوز تقيده عن طريق الاجتهاد .

والقول بوقوع بطلان في الحكم لأن كاتب المحكمة لم يخبر النيابة كتابة لوجود قاصر بمجرد قيد الدعوى عملاً بالمادة ١٠٢ في قانون المرافعات وأنه لهذا يجوز استئناف الحكم طبقاً للمادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ؛ مردود بأن المادة ٣٩٦ مرافعات المعدلة وهى التى تنص على جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الجزئية أو من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . . غير مقبول الاحتجاج بها هنا ، ذلك أنه بفرض ما يدعيه المستأنف من وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، فإن هذا لا يمنع الحظر الوارد في الفقرة الرابعة في المادة ١٥ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ من حيث عدم قابلية الحكم لأى طعن . ذلك بأن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إنما هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ، فلا سبيل لإلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ، ولا يستفاد هذا المعنى من المادة ٣٩٦

باطلا وحكمت المحكمة بطلانه .

المحكمة

« . . . إن ما يعتد به في تكييف الدعوى إنما هو حقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها ، وليست الألفاظ التي صيغت بها هذه الطلبات ، وإن العول عليه في هذا التكييف إنما هو أعمال القانون وتطبيقه تطبيقاً صحيحاً على هدى الوقائع الثابتة وفي حدود طلبات الخصوم وسبب الدعوى ؛ ولا عبرة في ذلك بمشقة المتقاضين ، أو بما يسبغه الخصوم على دعواهم من تكييف لا يتفق والقاعدة القانونية النعني تطبيقها للفصل في طلباتهم ودفعهم .

« وحيث إنه وإن اختلف النظر فقهاً وقضاء في مدى أعمال النصوص الخاصة بدعوى الاسترداد بشأن الحجوز التنفيذية والتحفظية ، فذهب رأى إلى أنه إذ كان المقصود منها هو تلخيص الأشياء المحجوز عليها من الحجز المتوقع عليها ، فقد صح أن تقبل متى رفعت بعد توقيع الحجز وقبل البيع سواء أكان الحجز تحفظياً أو تنفيذياً . وذهب رأى إلى قصرها على الحجوز التنفيذية باعتبارها أداة قانونية لإثبات حق المسترد على المنقولات المحجوز عليها بغية إيقاف البيع .

كما عرفها دالوز في التعليقات الجديدة جزء ثالث عن المادة ٦٠٨ بقوله :

“L'action réelle par laquelle le propriétaire d'objets compris dans une saisie execution en réclame la propriété, et, par voie de consequence, demande que ces objets soient distraits de la saisie”.

فإن الصحيح في القانون هو ذلك النظر

إعمال النصوص الخاصة بدعوى الاسترداد ، بشأن الحجوز التنفيذية والتحفظية ، ويذهب رأى الراجح إلى قصرها على الحجوز التنفيذية باعتبارها أداة قانونية لإثبات حق المسترد على المنقولات المحجوز عليها بغية إيقاف البيع ، ذلك أن المستفاد صراحة من وضع النصوص الخاصة بدعوى الاسترداد ، هو أن المشرع قد أخرجها من دعاوى العادية فيما اختصها به من الأحكام والقواعد .

٢ - لا يصح التوسع في تطبيق تلك القواعد والأحكام الاستثنائية ، وتطبيقها على الحجوز التحفظية التي لا تقوم معها ضرورة للتوفيق بين مصلحة الحاجز في مواصلة إجراءات التنفيذ ، ويبيع المحجوزات لاستيفاء دينه ؛ وبين مصلحة المسترد في وقف المبيع واسترداد المحجوزات - فإذا كان النزاع خاصاً بدعوى عادية ، بتثبيت ملكية المنقولات في مواجهة الحاجز ، ورفع الحجز التحفظي المتوقع عليها خرج عن نطاق القواعد والأحكام الاستثنائية التي رسمها المشرع لدعوى الاسترداد ، وبالتالي عن نطاق الدعاوى المنصوص عليها بالمادة ١١٨ من قانون المرافعات اعتبر خاضعاً لما نص عنه بالفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ ، من رفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره ، وما نص عنه بالفقرة الأخيرة من تلك المادة من أنه إذا لم يحصل الاستئناف على هذا الوجه كان

للتوقع عليها، مما يخرجها عن نطاق القواعد والأحكام الاستثنائية التي رسمها المشرع لدعوى الاسترداد، وبالتالي عن نطاق الدعاوى المنصوص عليها بالمادة ١١٨ من قانون المرافعات، ويعتبره خاصاً لما نص عنه بالفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من القانون سالف الذكر، من رفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره. وما نص عنه بالفقرة الأخيرة من تلك المادة من أنه إذا لم يحصل الاستئناف على هذا الوجه كان باطلاً وحكمت المحكمة بإبطاله... »

(استئناف رقم ٣٧ سنة ٧٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة عطا الله محمد اسماعيل وزين العابدين جمعه وفرج يوسف المستشارين) .

٣٥٦

محكمة استئناف القاهرة

٢٩ من ديسمبر ١٩٥٩

- ١ - عمل : عقد اتفاق على العمل من نوع خاص .
- ب - محكمة ابتدائية : اختصاص .
- ج - عامل : وكيل ، تفرقة بينهما .
- د - مسئولية تعاقدية : تعويض .
- هـ - أمر تكليف : بعد فسخ العقد ، تأثيره في التعويض .

المبادئ القانونية :

- ١ - المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردي ، استثنت مادته الأولى ، الفقرة ح ، الأشخاص الذين يشتغلون في محال لا تدار بآلات ميكانيكية ، وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ، ولا تزيد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على

الأخير ، ذلك أن المستفاد صراحة من وضع النصوص الخاصة بدعوى الاسترداد ، والتي نظمها للواد . . ٥٣٧ إلى ٥٤٢ من قانون المرافعات ضمن النصوص الواردة في الباب الثاني الفصل الأول المنظمة لإجراءات التنفيذ بحجز النقول لدى الدين ويعه ، والمستفاد ضمناً مما نص عنه بالمادة ٦٠٥ مرافعات ، الواردة في الفصل الرابع الخاص بالحجز التحفظي على النقول ، من أن يتبع في ذلك الحجز القواعد والإجراءات المنصوص عليها في الفصل الأول من هذا الباب ، عدا ما تعلق منها بتحديد يوم البيع ؛ هو أن ما وضع من أحكام استثنائية لدعوى الاسترداد ، وقد أخرجها للمشرع من نطاق الدعاوى العادية فيما اختصها به من تلك الأحكام والقواعد لساسها بتنفيذ الأحكام والسندات الرسمية ، مرتباً على رفعها فيما نص عنه بالمادة ٥٣٧ من قانون المرافعات وقف البيع ، إلا إذا حكم قاضي الأمور المستعجلة باستمرار التنفيذ بشرط إبداع الثمن أو بدونه . وهادفاً بذلك إلى حماية المسترد الجاد في دعواه ، والدائن مباشر إجراءات التنفيذ ؛ إلا متى توافرت حكمة التقيد بها وهي إيقاف البيع .

وغنى عن البيان أنه لا يصح التوسع في تطبيق تلك القواعد والأحكام الاستثنائية وتطبيقها على المحجوز التحفظية التي لا تقوم معها ضرورة للتوفيق بين مصلحة الحاجز في مواصلة إجراءات التنفيذ وبيع المحجوزات لاستيفاء دينه . وبين مصلحة المسترد في وقف البيع واسترداد المحجوزات .

» وحيث إنه تأسيساً على ما ذكر يكون النزاع في كل من الدعويين المقضى فيهما بالحكم المستأنف خاصاً بدعوى غادية بتثبيت ملكية للنقولات في مواجهة الحاجز ورفع الحجز التحفظي

أصحابها حسب آخر تقدير على عشرين جنبها سنوياً .

٢ — تختص المحكمة الابتدائية نوعياً بنظر عقد غير خاضع لمرسوم عقد العمل الفردي .

٣ — معيار التفرقة بين العامل والوكيل هو أن يكون الأول تحت إدارة صاحب العمل وإشرافه ، ويكفي في ذلك مجرد الإشراف الإداري والأدبي . وبمعنى آخر أن يكون العامل تابعاً من الناحية القانونية لرب العمل . أما الوكيل فإنه وإن قيد بشروط الوكالة ، فإنه يتمتع بقسط من الحرية في مباشرة شؤنه المختلفة ، تبعده عن رابطة التبعية التي يتسم بها العامل قبل من استخدمه .

والتعهد بإدارة الصيدلية ملك الطرف الأول ، والإقرار بالمسئولية أمامه عن تسليمه الصيدلية ، وبعدم التصرف في رأس المال الثابت ، وعدم شراء أدوية بكميات ، واحتفاظ المالك رغم أنه غادر البلاد ، بسلطة الإشراف ، وتقدير مرتب شهري خلاف العمولة ، يزداد إلى خمسين جنبها من أول يناير إلى آخر مدة التعاقد ، كل هذا مما يدل على التبعية القانونية .

٤ — مجرد عدم انطباق عقد العمل الفردي على العقد ، لا يعنى من المسئولية التعاقدية المبنية على مبادئ الالتزام العامة ، المستمدة من شروط هذا التعاقد . ولما كان

المستأنف قد أنهى العقد قبل انتهاء مدته ، حينما عمد إلى إغلاق الصيدلية قبل نهاية العقد ، ودون أن ينذر المستأنف ضدها إنذاراً قانونياً ، قد أتى عملاً من أعمال العنف التي لا تسوغها طبيعة التعاقد بينه وبين المستأنف ضدها . ولو أن هذه الأخيرة قد تجاوزت شروط التعاقد وأخلت بأركانه ، لكان أجدى بالمستأنف أن يتخذ السبيل القانوني ، ولكنه سلك الطريق الوعر بفسخ العقد ، دون التوقف على رضا المستأنف ضدها أو حكم القضاء ، فعليه وحده تقع المسئولية المترتبة على مثل هذا اللد في الخصومة .

٥ — فسخ العقد قبل نهايته ، سبب ضرراً مادياً وأدياً للمستأنف ضدها ، قدرته إجمالاً بمبلغ . . ذلك أنه وإن ثبت أن المستأنف ضدها بعد أن فصلها المستأنف ، قد التحقت بمستشفى الحيات ، فإن التحاقها لم يكن متعلقاً بإرادتها ، بل كان بناء على أمر تكليف .

(استئناف رقم ٨٨٦ سنة ٧٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور حلمي مكرم عبيد ومحمد المهدي السيري ومحمد مصطفى موسى المستشارين) .

٣٥٧

محكمة استئناف القاهرة

١٢ من يناير ١٩٦٠

دعوى مستعجلة : دعوى بطلان أصلية ، أو مبتدأة .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم يبين أنه كان يتعين رفع الاستئناف طبقاً للقاعدة الأصلية التي رسمها القانون أى بعريضة إلى قلم الكتاب .
« وحيث إن المستأنف خالف نص القانون ورفع الاستئناف بتكليف بالحضور فاستئنافه باطل طبقاً لنص المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات . »

(استئناف رقم ١٠٦١ سنة ٧٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد مجاهد سعيد سبع وعبد زكي شبيب وحليم الضعيف المستشارين) .

٣٥٨

محكمة استئناف القاهرة

١٢ من يناير ١٩٦٠

ملكية : اكتساب ، تقادم ، حيازة .

المبدأ القانوني :

لاكتساب الملكية بالتقادم ، يجب أن تتوفر حيازة مستكملة لعنصرها : المادى ، والمعنوى .

والعنصر المعنوى ، هو عبارة عن نية الحائز فى الاستئثار بالحق الذى يباشره على الشيء .

أما العنصر المادى فهو عبارة عن المظهر الخارجى الذى يظهر به الحائز لإظهار هذه النية .

ولابد من اجتماع هذين العنصرين لوجود الحيازة ، فهى لا تنشأ إلا باجتماعهما ، ولا تبقى إلا ببقائهما ، بحيث يترتب على زوال أيهما زوال الحيازة كلية .

المبدأ القانوني :

الدعوى الواردة بالمادة ١١٨ مرافعات ، منصوص عليها على سبيل الحصر ، وليس من بينها دعوى البطلان الأصلية ، أو المبتدأة ، وقول المستأنف بأن دعوى البطلان الأصلية دعوى مستعجلة ، قول لا سند له من القانون . وقوله بأن الحكم صدر من دائرة الإيجارات ، وأن أحكام تلك الدائرة مستعجلة ، مردود بأن دوائر الإيجارات كغيرها من سائر الدوائر بالمحاكم الابتدائية ، تفصل فى جميع الدعاوى التى تخص المحاكم الابتدائية بنظرها قانوناً .

المحكمة

« ... وحيث إن المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات أوجبت أصلاً رفع الاستئناف بعريضة إلى قلم الكتاب واستثنى الشارع الدعوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات ونص على أن استئناف أحكامها يكون بتكليف بالحضور .

« وحيث إنه بالرجوع إلى المادة ١١٨ مرافعات يبين أن الدعوى المنصوص عليها فيها ذكرت على سبيل الحصر وليس من بينها «دعوى البطلان الأصلية أو المبتدأة ، وقول المستأنف بأن دعوى البطلان الأصلية دعوى مستعجلة قول لا سند له من القانون ، وقوله بأن الحكم صدر من دائرة الإيجارات وأن أحكام تلك الدائرة مستعجلة بنص القانون ، قوله هذا مردود بأن دوائر الإيجارات كغيرها من سائر الدوائر بالمحاكم الابتدائية تفصل فى جميع الدعاوى التى تخص المحاكم الابتدائية بنظرها قانوناً .

لديها من الاعتبارات والأوراق المقدمة إليها أن لا حاجة بها إلى هذا الإجراء ، وأنه لا حرج عليها إذا هي أقامت قضاءها في هذا الخصوص على ما استخلصته حتى من أقوال وردت في شكوى إدارية . (القواعد القانونية الجزء الأول ص ٥٥ وما بعدها) .

« وحيث إنه وقد استبان للمحكمة من الأوراق المقدمة أن حيازة مورث المستأنفة الأولى على المنزل كانت عارضة ، وبسبب غير أسباب التملك بل باعتبار أنه كان يشغل في عزبة والدة المدعيات فإنه وورثته من بعده لا يملكون العقار بمضى المدة مهما يطل الزمن ، وطالما أنه لم يحصل تغيير في هذا السبب يزيل عنه صفة الوقفية ، ومن ثم فلا ترى المحكمة محلاً للإحالة على التحقيق .

« وحيث إنه بالبناء على ما تقدم يكون وضع يد المستأنفة الأولى على المنزل بعد وفاة زوجها وانقضاء السبب الذي من أجله كانت تقيم فيه مع زوجها ، وهو اشتغاله في الدائرة ؛ يكون وضع يدها دون سبب ، بل مجرد غصب مادي وهكذا الحال بالنسبة للمستأنف الثاني الذي وضع يده بالاتفاق بينه وبينها ، ومن ثم يتعين القضاء بطردهما منه وبتسليمه للمستأنف عليهن . . . »

(استئناف رقم ٤٦٣ سنة ٧٦ في الهيئة السابقة) .

٣٥٩

محكمة استئناف القاهرة

١٢ من يناير ١٩٦٠

حكم : غير قابل للطعن .

المبدأ القانوني :

المادة ٢٩٦ مرافعات ، التي تنص على

جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة

والحيازة إذا فقدت عنصرها المعنوي فإنها تصبح حيازة عارضة ، لا تكسب الملك مهما يطل الزمن .

المحكمة

« . وحيث أنه لا كنساب شخص الملكية بالتقادم يجب أن تتوافر له على عقاره حيازة مستكملة لعنصرها المادي والمعنوي .

فأما العنصر المعنوي فهو عبارة عن نية الحائز في الاستئثار بالحق الذي يباشره على الشيء ، وأما العنصر المادي فهو عبارة عن الظاهر الخارجي الذي يظهر به الحائز لظهور هذه النية ، ولا بد من اجتماع هذين العنصرين لوجود الحيازة ، فهي لا تنشأ إلا باجتماعها ولا تبقى إلا ببقائهما ، بحيث يترتب على زوال أيهما زوال الحيازة كلية ، فإذا فقد عنصرها المعنوي ، فإنها تصبح حيازة عارضة لا تكسب الملك مهما طال الزمن وهي تكون عارضة إذا ما انتقل وضع اليد إلى غير الحائز بعشيته ، وكان واضح اليد لا ينكر حق الحائز ، إما لكونه مكلفاً من قبله أداء عمل معين متصل بالشيء موضوع الحيازة ، أو لكونه مرخصاً له في استعمال الشيء واستغلاله تنفيذاً لعقد بينه وبين الحائز . ويصدق هذا الوصف على المزارع والمستأجر والمتفع ، لانهم يستمدون حقوقهم من عقد يربطهم بالمالك ويضعون أيديهم على الشيء تنفيذاً لهذا العقد .

« وحيث إن قضاء المحكمة العليا قد استقر على أن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع اليد المدة الطويلة ليست حقاً لطايبها يتحتم على المحكمة إجابته إليها متى طلبها ، بل لها أن ترفض هذا الطلب إذا رأت أن أجابته غير متعبة ، وإن

اتتهائية من المحاكم الجزئية أو من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم ، أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ؛ لا تمنع الحظر الوارد في الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، من حيث عدم قابلية الحكم لأى طعن .

المحكمة

« .. وحيث إنه بمطالعة الأوراق يبين أن النزاع ناشئ عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ذلك أن الدعوى مؤسسة على طلب إخلاء دكان مؤجر لعدم قيام المستأجر بوفاء الأجرة المستحقة الأمر بالنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة الثانية من القانون المذكور وقد رفع النزاع إلى محكمة بنى سويف الابتدائية المختصة طبقاً للمادة ١٥ من هذا القانون وفصلت فيه وحكمها سواء أخطأت أم أصابت غير قابل لأى طعن ، إذ نصت الفقرة الرابعة من المادة ١٥ المذكورة على أن الحكم الذى يصدر في النزاع الناشئ عن تطبيق هذا القانون لا يكون قابلاً لأى طعن ؛ وقد جاء هذا النص صريحاً مطلقاً ومن ثم لا يجوز تقييده عن طريق الاجتهاد .

« وحيث إن المستأنف يقول بأن ورقة التكليف بالوفاء قد وقعت باطلة ؛ لأنها لم تصدر من اللوَجَرَتين أو من وكيلهما الرسمى بل صدرت من كاتب لا يحمل توكيلاً وأنه لهذا يكون قد وقع بطلان في الإجراءات ومن ثم يكون الاستئناف جائزاً طبقاً للمادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ .

« وحيث إن المادة ٣٩٦ مرافعات للمدلة وهي التي تنص على جواز استئناف الأحكام الصادرة

بصفة انتهائية من المحاكم الجزئية أو من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . هذه المادة التي يستند إليها المستأنف غير مقبولة الاحتجاج بها هنا ذلك أنه يفرض صحة ما يدعيه المستأنف من وقوع بطلان في الإجراءات فإن هذا لا يمنع الحظر الوارد في الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من حيث عدم قابلية الحكم لأى طعن ، ذلك أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إنما هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات فلا سبيل لإلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ولا يستعاد هذا المعنى من المادة ٣٩٦ مرافعات المعدلة ، ذلك أن النص العام لا يلغى ضمناً النص الوارد في قانون خاص » أنظر حكم محكمة النقض الصادر بجلسته ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٢ في القضية رقم ١٠٧ سنة ٢٠ ق والمنشور بمجموعة المكاتب الفنى لتبويب الأحكام السنة الثالثة العدد الثانى صفحة ٦٩٣ .

« وحيث إن قول المستأنف بأنه قام بوفاء الأجرة المستحقة قوله هذا دفاع في الموضوع لا تملك هذه المحكمة نظره لأن حكم المحكمة الابتدائية قائم ولا معقب عليه بقوة القانون .

« وحيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن في الحكم غير جائز قانوناً ويتعين القضاء بعدم جواز الاستئناف » .

(استئناف رقم ١٣٤٣ سنة ٧٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٠

محكمة استئناف القاهرة

٢٦ من يناير ١٩٦٠

١ - — لجار : تنازل عن لجار على تجارى وجهه في شكل عقد بيع جدد .

١ — قانون استثنائي : ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

المبادئ القانونية :

١ — تنازل المستأجر الأصلي عن عقد الإيجار إلى المستأنف ، وإعطاء هذا التنازل شكلاً آخر لكي يضمن عليه لوناً قانونياً ، ويجعله في شكل عقد بيع محل تجارى (جدك) ، دون توافر الشروط القانونية المنصوص عليها في المادة ٥٩٤ من القانون المدني ، لا يمنع من اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى باعتبار النزاع ناشئاً عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

٢ — العبرة في اعتبار الحكم صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون الاستثنائي ، أو غير ناشئة عن تطبيقه ، بما قضت به المحكمة في هذا الحكم ، لا بما طلبه الخصوم ، فإذا طبقت المحكمة القانون الاستثنائي على النزاع ، كان حكمها غير قابل لأي طعن في الموضوع .

المحكمة

« .. وبما أنه تبين مما تقدم أن الحكم صدر من محكمة ابتدائية في نزاع ناشئ عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ومن ثم فإن الطعن فيه يكون غير جائز وفقاً للمادة ٤/١٥ .. ، وهو ما جرى به قضاء محكمة النقض (راجع حكم النقض الصادر في ١٣/٦/١٩٥٢ والمنشور بمجموعة المكتب الفنى لتبويب الأحكام السنة الثالثة العدد الثالث ص ١١٩٧ قاعدة ١٨٩) .

« وبما أنه عن الدفع المقدم بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى فردود بأن النزاع ناشئ عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ طبقاً للواقع ، ولما قضت به المحكمة الابتدائية ، وجاء

حكمها سلباً فيما انتهت إليه في أسبابه من أن المستأجر الأصلي تنازل عن عقد الإيجار إلى المستأنف وأعطى هذا التنازل شكلاً آخر لكن يضمن عليه لوناً قانونياً ويجعله في شكل عقد بيع محل تجارى (جدك) دون توافر الشروط القانونية المنصوص عليها في المادة ٥٩٤ من القانون المدني ، وقضت بالإخلاء وفقاً لأحكام التشريع الاستثنائي .

« وبما أنه وقد وضع أن النزاع ناشئ عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وأن المحكمة الابتدائية المختصة بنظره قضت فيه طبقاً لأحكام ذلك القانون فيمنع على هذه المحكمة النظر في الموضوع باعتبار أن الحكم صادر من محكمة مختصة وفقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

« وبما أن العبرة في اعتبار الحكم صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون الاستثنائي أو غير ناشئة عن تطبيقه بما قضت به المحكمة في هذا الحكم لا بما طلبه الخصوم فإذا طبقت المحكمة القانون الاستثنائي على النزاع كان حكمها غير قابل لأي طعن في الموضوع (راجع شرح قانون إيجار الأماكن للدكتور سليمان مرقص طبعة ١٩٥٤ ص ٢٣٩ بند ١١١) .

(استئناف رقم ١٣٧١ سنة ٧٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦١

محكمة استئناف القاهرة

٢٦ من يناير ١٩٦٠

إخلاء : تنبيهه ، عمل قانوني من جانب واحد .

المبدأ القانوني :

الحكم لا يؤثر إلا على الخصومة ذاتها ، وعلى الآثار المترتبة عليها ، وأما التنبيه بالإخلاء فليس من الآثار المترتبة على

الحكم . فإذا أضيفت إلى تلك المدة مدة المعارضة وهي خمسة عشر يوماً ، يكون ما أثاره المستأنف ضده من أن المدة القانونية التي أباحها القانون للمستأنف هي خمسة وعشرون يوماً من يوم إعلانه ، مما يتعين معه استبعاد ما ذهب إليه المستأنف من أن المدة القانونية هي أربعون يوماً .

٢ - إذا كان إعلان أمر الأداء باطلاً ، فإن الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً يكون متعين الرفض ، لأن مدة الاستئناف لم تكن قد بدأت منذ إقامته .

٣ - على المحضر وفقاً لرأى محكمة النقض أن يعمل ما يستطيعه لإيصال الإعلان إلى أربابه ، وألا يترك في سبيل ذلك باباً مفتوحاً أمامه إلا ولجه .

المحضر

د .. وحيث إن المادة ٨٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ أجازت للمدين المعارضة في أمر الأداء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه وقد نصت هذه المادة على أن يكون الحكم في هذه المعارضة على وجه السرعة ، وعلى ذلك فلا معدى في الاستئناف من تطبيق المادة ٢/٤٠٢ من قانون المرافعات التي تنص على أن الميعاد هو عشرة أيام في المواد المستعجلة ، والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، أي كانت المحكمة التي أصدرت الحكم ، فإذا أضيفت إلى تلك المدة مدة المعارضة وهي خمسة عشر يوماً ، يكون ما أثاره المستأنف ضده من أن المدة القانونية التي أباحها القانون

الدعوى ، بل هو عمل قانوني من جانب واحد ، يتضمن رغبة صاحبه في إنهاء الإيجار ، وطالما أن صاحبه لم ينزل عنه فهو قائم .

ومادام مؤجر الأرض قد أظهر رغبته في عدم امتداد العقد ، بتنبيه يرسله للمستأجر ، فلا بد من أعمال مقتضاه ، طالما أنه لم يعدل عنه ، وحكم عدم الاختصاص لا يؤثر عليه .

(استئناف رقم ٢٩٢ سنة ٧٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٢

محكمة استئناف القاهرة

٩ من فبراير ١٩٦٠

١ - أمر أداء : معارضة ، ميعادها .

ب - استئناف : مدته لا تبدأ إلا بعد إعلان صحيح .

ج - محضر : واجبه لإيصال الإعلان .

المبادئ القانونية :

١ - المادة ٨٥٥ من قانون المرافعات ، المعدلة بالقانون ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ أجازت للمدين المعارضة في أمر الأداء ، وقد نصت هذه المادة على أن يكون الحكم في هذه المعارضة على وجه السرعة ، وعلى ذلك فلا معدى في الاستئناف من تطبيق المادة ٢/٤٠٢ من قانون المرافعات ، التي تقضى على أن الميعاد هو عشرة أيام في المواد المستعجلة والتي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة ، أي كانت المحكمة التي أصدرت

للمستأنف هي خمسة وعشرون يوماً من يوم إعلانه مما يتعين معه استبعاد ما ذهب إليه المستأنف عن أن المدة القانونية هي أربعون يوماً .

« وحيث إنه رغمًا من ذلك فإن المحور الصحيح لهذا الدفع ينحصر فيما إذا كان أمر الأداء قد أعلن إعلاناً صحيحاً للمستأنف وفي هذه الحالة يكون استئنافه غير مقبول شكلاً لمرور أربع وخمسين يوماً من تاريخ إعلان أمر الأداء في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ إلى يوم رفع الاستئناف في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٩ . أما إذا كان إعلان أمر الأداء في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ باطلاً فإن الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً يكون متعين الرفض ، لأن مدة الاستئناف لم تكن قد بدأت عند إقامته .

« وحيث إنه يبين من مطالعة المحضر الذي حرره المحضر لإعلان أمر الأداء في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ أنه أثبت انتقاله إلى محل إقامة الشركة الهندسية للتجارة التي يمثلها السيد / بديع اسكندر أبو السعد (المستأنف) بشارع القصر العيني رقم ٤٤ وقال على أثر ذلك ، سيعلن للقسم للعلق وقت الاعلان » ثم أضاف محضراً ، بتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٥٩ أنه ترك الاعلان للقسم « للعلق » وفي إشارة إضافية في أسفل المحضر الأول تاريخها ٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ قرر أن المعلن إليه « أخطر بخطاب موصى عليه » .

« وحيث إنه لما كان مثل هذا الإعلان يترتب عليه كسب حقوق أو إضاعة حقوق ، فإن على المحضر وفقاً لرأي محكمة النقض أن يعمل ما يستطيعه لإيصاله إلى أربابه وألا يترك في سبيل

ذلك باباً مفتوحاً أمامه إلا ولجه (يراجع الطعن رقم ٧٢ سنة ٨ ق) ، ويبين من عناصر هذه الدعوى أن المحضر لدى وجوده محل المستأنف مغلفاً أكتفى بإثبات تلك الواقعة دون أن يعاود الانتقال إلى ذلك المحل ليتسنى له إعلان المستأنف ، وقد جاء في محضره الأول أنه توجه إلى محل الشركة المستأنفة في الساعة ٢ و ٢٥ دقيقة من مساء ذلك اليوم ولا بد أنه كان يعلم أن تلك الساعة تغلق فيها مكاتب الشركات ومن ناحية أخرى فإن مجرد إثباته إرسال خطاب موصى عليه لا ينهض دليلاً على تنفيذ ما أثبتته ؛ سواء أكان ذلك بإرسال هذا الخطاب أو بوصوله إلى المرسل إليه فضلاً عن أنه لم يرفق بمحضره بإيصال البريد ، بتسلم الخطاب الموصى عليه من المحضر ، أو بتسليمه للمستأنف الذي قرر وألحف في القول بأن شيئاً من هذا لم يصله . وليس من شأن ذلك الطعن في نوايا المحضر ، غير أنه لما كان الأمر يتعلق به حقوق أحد المتقاضين فإن الدقة اللازمة يجب أن تتخذ في تعقب إجراءات مثل هذا الإعلان والتثبت من صحتها ، على أن يفسر أى شك في سلامة تلك الإجراءات لصالح المعلن إليه ولذا ترى المحكمة أن الإعلان المذكور مشوب بالبطالان ويعتبر الاستئناف أنه قد أقيم قبل أن تكون مدته القانونية قد بدأت ومن ثم يكون الدفع في غير موضعه ، ويتمين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً مع إبقاء الفصل في المصروفات » .

(استئناف رقم ١٥٩ سنة ٧٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور حلمي مكرم عبيد ومحمد المهدي المسيري ومحمد مصطفى موسى المستشارين) .

قضاء المحاكم الكنسية

٣٦٣

محكمة طنطا الابتدائية .

١٥ من مارس ١٩٦٠

١ - زواج : زوج ، واجباته . اخلال .

ب - اقباط أرثوذكس : طلاق ، ق ١٩٣٨

م ٥٦ .

المبادئ القانونية :

١ - اعوجاج الزوج ، ومحاولة إفساد

عفة الزوجة باصطحاب بعض رفقاء إلى منزل

الزوجية ، يشربون الخمر ويتعاطون المخدرات

وتركهم مع الزوجة بحجة قضاء بعض لوازمه ،

وعدم أخذه بنصح رجال الدين وأهل الخير

والوسطاء ، يجعل الزوجة في حل من ترك

منزل الزوجية والتحصن بمنزل ذويها ، وطلب

الانفصال .

٢ - إن ما قام به الزوج يهدم النظام

العام والآداب العامة ويتعارض مع واجبات

الزيجة المقدسة ، وهذا مستفاد من قول بولس

الرسول للعبرانيين الاصحاح ١٣ عدد ٤ :

« ليكن الزواج مكرما عند كل واحد ،

والمضجع غير نجس ، . وقوله في رسالته إلى

أهل تسالونيكي الاصحاح الرابع الاعداد

٣-٥ : « لأن هذه هي إرادة الله قداسكم ،

أن تمتنعوا عن الزنا ، أن يعرف كل واحد

منكم أن يقتنى إياه بقداسة وكرامة ،

لا في هوى شهوة الأمم الذين لا يعرفون الله . »

٣ - متى ثبت سوء سلوك الزوج ، وكان

بذلك غير أمين على عفة زوجته بتسهيله لها

الأسباب المهيئة للزنا ، فمن ثم تكون الدعوى

في محلها جريا على أحكام المادة ٥٦ من قانون

الاقباط الأرثوذكس الصادر في سنة ١٩٣٨ ،

ويتعين القضاء بطلاق المدعية من زوجها

المدعى عليه .

(القضية رقم ٥٣ سنة ١٩٥٩ ملى رئاسة السيد

الأستاذ فيكتور جرجس منصور رئيس المحكمة) .

ماهى النقابات المهنية ؟

للدكتور . محمد مرسى برر الحامى

عضو مجلس نقابة المحامين

ثار جدل طويل حول النقابات المهنية فى مناقشات المؤتمر الوطنى ومن قبله فى اللجنة التحضيرية ، وبين هذه وذلك فى الندوات والاجتماعات وفى الصحافة . وتشعبت الآراء فى شأن نقابات المهن ووضعها فى المجتمع الاشتراكى ، فمن مناد بإلغائها ، ومن مكثف بتنظيمها أو تطويرها ، ومن معتقد بأن تلك النقابات لا تتأثر أوضاعها الجوهرية ، وإن تأثرت بالطبع باتجاهات نشاطها العملى بتحول المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

وكمخرج من هذه البلبلة أجد أن من المفيد أن نبدأ بتحديد ماهية هذه النقابات قبل التفكير فى مصيرها ، ووسط هذا التساؤل العام عن الماهيات فى مجتمعنا الجديد ، وأهمها التساؤل عن : من هو العامل ، ومن هو الفلاح ، أرى أنه من المفيد أن نتساءل كذلك : ماهى النقابات المهنية ؟

إن النقابات المهنية تجمعات إجبارية فرضتها الدولة على أصحاب بعض المهن ، الغرض منها تنظيم المهنة ومراقبة نشاط المشتغلين بها ، ومراعاة التزامهم أحكام القانون وآداب المهنة ، وبحث المسائل المتعلقة بالمهنة وتقاليدها ورفع مستواها الفنى والثقافى ، ومتابعة نواحي تقدم المهنة وتيسير تقديم خدماتها للجمهور . وبعد هذا كله وفى المقام الأخير ، يأتى الدفاع عن أعضاء النقابة وتحسين حالتهم المادية والأدبية ، مما لا يخرج عن إطار التأمينات الاجتماعية التى هى إحدى دعائم الاشتراكية التى تستهدف المجتمعات الاشتراكية تحقيقها للشعب كله .

فالنقابة المهنية بهذا المفهوم هيئة ذات شخصية اعتبارية تزاوِل بعض خصائص السلطة العامة بالنسبة للمشتغلين بالمهنة ، إذ تطبق عليهم القوانين المنظمة لها ، وتحاكم تأديبياً من يخرج على أحكام تلك القوانين أو آداب المهنة ، وتفصل فيما قد يطرأ من خلاف بين المشتغلين بالمهنة وبين المتعاملين معهم بقرارات ذات صبغة قضائية ، إلى غير ذلك مما هو فى الأصل من خصائص الدولة ولكنها رأت أن تنزل عنه إلى تلك الهيئات لكونها أقدر من الدولة على ممارستها فى النطاق المحدود لكل هيئة منها . ولم تلجأ الدولة بالطبع إلى هذا التنظيم الإجبارى إلا بالنسبة لبعض المهن التى تمثل فى الواقع مرافق عامة ، كان الأصل أن تقوم بها الدولة كالعلاج والدفاع أمام القضاء ، ولهذا فرضت الدولة التنظيم النقابى المهنى على أصحاب تلك المهن ، وحظرت على غير المتظمين فى سلك النقابة الاشتغال بالمهنة ، ثم نزلت للنقابة عن بعض خصائص السلطة العامة .

أما نقابات العمال فهي على خلاف ذلك كله تجمعات اختيارية يشكلها العمال الراغبون في ذلك بمحض اختيارهم ، ولا يجبرون على الانتماء إليها كما لا يحظر على غير المنضمين إليها الاشتغال بذلك العمل . ثم إن الغرض من نقابات العمال هو الدفاع عن مصالح العمل في مواجهة مصالح رأس المال ، أى أن النقابة العمالية وليدة التناقض بين صالح العمل وصالح رأس المال في عملية الإنتاج ، وهذه الحصيصة منتفية تماماً في شأن النقابات المهنية ، إذ أن أعضاء تلك النقابات لا يعملون في عملية الإنتاج المادى بل يؤدون خدمات معنوية . وبالتالي فلا تناقض هناك بين صالح المشتغلين بالمهنة وصالح المتفعين بخدماتها .

وهذا الفارق الجوهرى قد تجلّى في تاريخ نشوء كل من هذين التنظيمين المختلفين في الطبيعة — وإن جمع بينهما في اصطلاحنا المفرد اسم « النقابة » — فثمت فوارق تاريخية بين هذين التنظيمين أهمها :

١ — ان نقابات المهن سابقة في الوجود على نضوج النظام الرأسمالى وعلى الثورة الصناعية لأنها في حقيقتها تنظيم لمرافق عامة ، بينما النقابات العمالية نشأت تحت ضغط ظروف الثورة الصناعية وطفان رأس المال ، وكانت سلاحاً للعمال في صراعهم مع الرأسماليين .

٢ — إن نقابات المهن فرضتها الدولة على المشتغلين ببعض المهن ، بينما نشأت نقابات العمال في الخفاء كجمعية سرية — في أول الأمر — كانت تحاربها الدولة كما كان يحاربها الرأسماليون .

لهذا كله لم يكن غريباً أن يناقش وضع النقابات العمالية في المجتمع الاشتراكي بعد أن زال التناقض بين العمل ورأس المال ، وأصبحت وسائل الإنتاج كلها تحت سيطرة الشعب ، وبذلك تغيرت ظروف الصراع التي أدت إلى نشأة نقابات العمال تغيراً أساسياً يصح معه التساؤل عن بقاء نقابات العمال ، أو على الأقل يجرى التفكير في تطويرها تطويراً جذرياً لكي تصبح أدوات إنتاج في المجتمع الاشتراكي ، بعد أن كانت أسلحة صراع في المجتمع الرأسمالى .

أما نقابات المهن — ومفهومها هو كما قدمنا تنظيم لمرافق عامة — فمن الغريب أن يستتبع لدى البعض تحول مجتمعا إلى الاشتراكية ، التفكير في إلغاء تلك النقابات ، أو في تغيير أوضاعها تغييراً يطمس معالمها ويقضى على وظيفتها الاجتماعية .

إن الوظيفة الاجتماعية لنقابات المهن لا تغير تغيراً جذرياً بتحول الدولة من النظام الرأسمالى إلى النظام الاشتراكي ، وليس أدل على ذلك وجود النقابات المهنية في أئد الدول الاشتراكية تطرفاً ، كما توجد في أكثر الدول تمسكاً بالرأسمالية .

لقد عمدت بعض الدول الشيوعية — لا كلها — إلى النيل من نقابات المهن ، ولكنها كانت تصدر في ذلك عن فلسفة غريبة عن مجتمعا ، هي فلسفة الحزب الواحد . فالنقابات في تلك الدول إنما حوربت بوصفها — في نظر قادة الحزب الواحد الحاكم — نقاط تجمع ومراكز قوة قد يخشى الحزب منافستها له ، ويفضل القضاء عليها تأكيداً لسلطانه المطلق ؛ أما عندنا فقد نبذنا في ميثاقنا الوطنى

فكرة الحزب الواحد ، ورفضنا احتكار العمل السياسى لمجموعة محدودة من الشعب ، بل جعلنا العمل السياسى من حق الشعب كله فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى ؛ ولذا فالنقابات المهنية عندنا ليست مراكن قوة منافسة لقوة الحزب الحاكم ، بل هى خلايا حية فى الجسم الاشتراكى السلمى المتكامل .

أما القول بأن النقابات المهنية هى تنظيمات طبقية ، فهو من أغرب الأوهام التى تدور فى أذهان البعض بصدد النقابات ، ويكفى لتبديد هذا الوهم تأمل الوظيفة الاجتماعية لنقابات المهن ، بل يكفى لتبديده ملاحظة الواقع المدوس وهو أن أعضاء تلك النقابات ينتمون بجدورهم إلى كل طبقات المجتمع الذى كان قائماً ، إذ يتمثل فى هؤلاء الأعضاء الهرم الاجتماعى القديم كله ، من القاعدة إلى القمة ، وبنسبة عددية توازى نسبة مساحة القاعدة إلى مساحة القمة ، بلا تفرقة ولا تمييز ؛ فلا طبقية إذن فى نقابات المهن ، لا بحكم وظيفتها الاجتماعية ولا بحكم تكوينها .

بل ان النقابات المهنية قامت بدور تاريخى هام فى إذابة الفوارق بين الطبقات فى مجتمعنا ، فقد كان الالتئام إلى نقابات المهن هو الطريق المبدى أمام السكادحين وانبائهم لتحطيم الحدود الطبقية ، إذ لم يكن تكوين رؤوس الأموال ولا تملك الأطيان والعقار بالأمر الميسور إلا لقلّة قليلة من السكادحين .

وما يلفت النظر أن النقابات المهنية حوربت فى بعض البلاد الرأسمالية كما حوربت فى بعض البلاد الشيوعية ، ولكنها على الجملة صمدت للتجربة وخرجت منها مرفوعة الرأس ؛ مما يدل على أن النقابات المهنية ليست مرتبطة بنظام اقتصادى معين ، ولا بايديولوجية سياسية معينة . ففى الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ، وهى معقل الرأسمالية تحولت معظم نقابات المحامين فى الولايات من جمعيات اختيارية — كما هو أصل نشأتها هناك — إلى تنظيمات إجبارية على النمط الأوروبى ، يتعين على كل مشغل بالمهنة أن ينضم إليها ويحظر على غير أعضائها الاشتغال بالمهنة . ولم يعجب هذا التحول بعض أصحاب المصالح الذين حاولوا تعويق التطور الذاتى لهذه النقابات ، فرفعوا دعوى أمام المحكمة العليا — عرفت باسم قضية « لا ثروب » ضد « دونهو » — زاعمين أن التنظيم النقابى المهنى الذى تم على هذا الوجه فى ولاية ويسكونسن سنة ١٩٥٧ ، باطل وغير دستورى ومخالف للحريات الأساسية للمواطنين الأمريكين ، ومنها حرية تكوين الجمعيات ؛ ولكن المحكمة العليا للولايات المتحدة رفضت هذه الدعوى ، وقضت بصحة تشكيل النقابات المهنية مقررة فى أسباب حكمها :

« أن الجانب الأعظم من نشاط نقابات المحامين فى الولايات يهدف من حيث أغراضه ومن حيث وسائل تنفيذه إلى رفع المستوى العلمى والاخلاقى للمهنة ، وذلك بقصد تحسين نوع الخدمة القانونية المتاحة لشعب الولاية ، دون أى تدخل فى العمل السياسى ؛ ولا يمكن لأحد أن ينكر أن هذا هدف مشروع من أهداف سياسة الولايات » .

وإذا كان هذا هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن روسيا السوفيتية كذلك تقر وجود النقابات المهنية ، وإذا اقتصرنا على نقابة المحامين وجدنا أن في روسيا نقابة لهم تسمى « مجمع المحامين » College of Advocates ، وهو هيئة مستقلة يديرها مجلس ينتخب أعضاؤه كل سنتين بالاقتراع السري ؛ وتسيطر النقابة على القيد في جدول المحامين ، على أن يكون لطالب القيد الذي يرفض مجلس النقابة طلبه أن يتظلم إلى وزارة العدل ، وتفحص الوزارة تظلمه وتبعث إلى النقابة بوجهة نظرها ؛ ولكن النقابة غير مقيدة بتوصيات الوزارة فلها الكلمة الأخيرة في قيد المحامين بالجدول كذلك تتولى نقابة المحامين في روسيا الفصل في الخلافات بين المحامين وموكليهم ، كما تتولى تأديب المحامين الذين يخالفون قوانين المهنة أو آدابها ؛ إلى غير ذلك من اختصاصات نقابات المحامين في الدول الأخرى .

وجملة القول إن التنظيم النقابي المهني ليس وليد الرأسمالية ، ولا وهو وليد الصراع بين العمل ورأس المال ، وأن للنقابات المهنية وظيفة اجتماعية لا تستغنى عنها المجتمعات بصرف النظر عن صبغتها المذهبية ونظمها الإقتصادية ، وأنه لمن الخير لمجتمعا الاشتراكي الجديد ألا يهدم نظاماً تحتاج إليه وتعترف به المجتمعات كلها ، بل الخير كل الخير هو في تقوية التنظيمات القايية المهنية وجعلها مراكز إشعاع وخدمة في المجتمع الاشتراكي الجديد .

تعليقات على الأمطام :

« العيب » في الشيء المؤمن عليه

في التأمين من الحريق

للدكتور سعد واصف

المحامى أمام النقض

أصدرت محكمة النقض حكماً حديثاً^(١) على جانب كبير من الخطورة أهدرت بموجبه شرطاً من شروط وثيقة التأمين مؤداه أن التأمين لا يغطي الفقد أو التلف الذى يحدث للأشياء المؤمن عليها بسبب تخرمها أو سخوتها الطبيعية أو احتراقها الذاتى .

Les pertes ou dommages occasionnés aux objets assurés par leur propre fermentation, leur echauffement naturel ou combustion spontanée.

وقد قررت محكمة النقض أن قابلية الشيء المؤمن عليه للاحتراق الذاتى ، يعتبر عيباً في الشيء المؤمن عليه ، وبالتالي يضمن المؤمن — طبقاً للمادة ٧٦٧ من القانون المدنى — تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه .

كما قررت أن الشرط الوارد بوثيقة التأمين باطل طبقاً للمادة ٧٥٣ من القانون المدنى التى تنص على أنه يقع باطلاً كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد .

وكانت الواقعة الثابتة في الدعوى أن حريقاً شب في بذرة القطن نتيجة لتكدسها فوق بعضها وارتفاع درجة حرارتها وتدرج هذه الحرارة في الارتفاع ، مع ما صاحب ذلك من عوامل طبيعية هي الشمس والرطوبة ، حتى اشتعلت فيها النار نتيجة للاحتراق الذاتى .

وجاء في مبيّنات حكم محكمة النقض :

« وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على التفرقة بين حالتين : حالة التأمين على الشيء حسب ظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون العيوب التى به واضحة للمعاقدين . وحالة التأمين على

(١) حكم محكمة النقض ١٨٩ فبراير سنة ١٩٦٠ في القضية رقم ٤٢٧/٢٥ ق منشور في المجلد الثالث من مجلة المحاماة السنة الحادية والأربعون نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

الشيء الذى له طبيعة معينة هي في حد ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه للحريق معلومة للعاقدين . ففي الحالة الأولى يكون المؤمن مسئولاً عن ضمان أضرار الحريق باعتباره خطراً مؤمناً ضده بصرف النظر عن العيوب الخفية في ذات الشيء التي أدت إلى الحريق أو ساعدت عليه . أما في الحالة الثانية وهي التأمين على الشيء الذى له طبيعة خاصة معروفة فنياً لدى العاقدين والتي تعتبر في حد ذاتها مصدر خطر للشيء نفسه ، فإنه نظراً لاحتمال حصول الحريق من ذات الشيء المؤمن عليه تبعاً لطبيعة تكوينه مستقلاً من أى عامل آخر خارجي فإن المؤمن أن يستثنى حالات معينة تؤدي إلى الخطر المؤمن ضده كحالة التخمر والفوران والاشتعال الذاتي لأنها حالات متوقعة ومعروفة فنياً وتنجم عن طبيعة الشيء ويعتبر كل منها خطراً مستقلاً في حد ذاته له أثره في تحديد قسط التأمين ولذا يحق للمؤمن أن يستثنى من التأمين مثل هذه الحالات للحد من عبء ضمانه — فإذا ما كان الحريق راجعاً إلى السبب الذى كان محلاً للاستثناء فلا يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عنه، أما إذا كان مرجعه عاملاً خارجياً وجب الضمان على أساس أن الشيء نفسه لم يكن سبباً مباشراً للخطر .

« وحيث إن هذا الذى قرره الحكم غير صحيح في القانون . ذلك أن هذه التفرقة التي أوردها الحكم المطعون فيه نقلاً عن الفقه الفرنسي لا محل لها في التشريع المصري ، الذى نحا في شأن التأمين على الحريق منحنى آخر ، ذلك أنه كان قد ورد في المادة ١١١٢ من مشروع القانون المدني نص على أنه « لا يكون المؤمن مسئولاً عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه » إلا أن هذا النص عدل في لجنة المراجعة ووضع قاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مدني التي نصت على أنه يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ، ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه . ومتى كان ذلك وكان هذا النص مطلقاً يتناول كل عيب في الشيء المؤمن عليه أياً كان هذا العيب ، وسواء كان ناجماً عن طبيعة الشيء أو عرضياً وكان القانون في المادة ٧٥٣ مدني صريحاً في بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد ، فإنه يتأدى من هذا أن البند الخامس من وثيقة التأمين والذي ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الحسائر والأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب تخمرها أو سخونها الطبيعية أو احتراقها الذاتي قد وقع باطلاً ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا جرى حكم هذا الشرط الوارد في عقد التأمين قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث السبب الثاني من أسباب الطعن » ومؤدى المبدأ الوارد بالحكم أن محكمة النقض اعتبرت أن الصفة الطبيعية في الشيء كالتقابلية للاحتراق الذاتي عيب فيه ، وأن التأمين من الحريق يغطي ضرر الحريق ولو نشأ الحريق عن عيب من هذه العيوب .

وفي تقديرنا أن محكمة النقض قد جانبها الصواب في هذا الحكم ، وسوت بين العيب في الشيء والصفة الطبيعية فيه .

والسؤال بعد ذلك :

ما هو المقصود بالعيب في الشيء المؤمن عليه ؟

عرض الأستاذان ييكار وبيسون للتعريف بالعيب في الشيء المؤمن عليه ، فذكرا أنه :
« الحلل في الشيء أو سوء تكوينه ، أو الخطأ في تركيبه وبنائه بحيث لا يوجد هذا العيب إلا فيه ولا يوجد في مثل نوعه^(١) » .

“Les défauts particuliers d’une chose, sa mauvaise composition ou conformation, défauts qui n’existent pas pour les autres choses du même genre”.

وأضاف الأستاذان إلى ذلك أنه ينبغي بالتالي أن يتوافر في العيب أن يكون عرضياً accidentels غير عادي anormali خاصاً بالشيء particulières à certaines choses لا يمكن توقعه imprevisible وأخيراً مجهولاً للمتعاقدinconnus des parties .
وضربا مثالا تقليدياً لذلك بالفرجة أي الحلل نتيجة سوء الصنع في الآلة . Paille dans l’acier d’une machine

ومن هذا التعريف نخلص إلى أن ، ما يعتبر صفة طبيعية في الشيء تستوى فيها جميع الأشياء التي من صفته أو نوعه ، نخرج عن أن يكون عيباً فيه .

ومثال الصفات الطبيعية قابلية البنزين للاشتعال الذاتي في ظروف ثابتة inflammation spontanée أو قابلية المواد العطرية للتبخر coulage ordinaire بنسبة معينة في الزمان والمكان ، أو قابلية بعض العناقير للتعلل dessication ... الخ ..

وكل هذه لا تعتبر عيوباً في الشيء ، وإنما هي صفات طبيعية فيه ، تشمل النوع كله أو الصنف كله ، والأخطار التي تنجم عن هذه الصفات لا تعتبر أخطاراً ناجمة عن عيب في هذه الأشياء vice propre de la chose assurée ، وإنما هي أخطار تنجم عن طبيعة الشيء Risques inhérents à la nature des choses.

والمؤمن في حل من تغطية هذه الأخطار ، فاذا قبل تغطيتها . فإن هذا يكون في مقابل قسط أكبر^(٢) .

ويعرف الفقه المصري^(٣) « العيب » في الشيء المؤمن عليه بأنه :

« القص الخاص في الشيء أو سوء تركيبه أو تكوينه أي العيب الذي لا يوجد في غيره من الأشياء التي من نفس النوع والمثال التقليدي هو الفرجة Paille في معدن الآلة فإن الآلة في هذه الحالة

(١) ييكار وبيسون طبعة ١٩٥٠ من ٢٧٨ فقرة ١٨٧ .

(٢) وانظر أيضاً في التعريف بالعيب في الفقه الفرنسي بول سمان من ٥٨ فقرة ٨٨ .

(٣) الدكتور كامل مرسى فقرة ١٨٩ من ١٩٢ شرح عقد التأمين الجزء الثالث من العقود المسماة .

يكون فيها عيب خاص من حين أن الآلات التي من نفس النموذج لا يوجد فيها هذا النقص » .

ويعرف الفقه البلجيكي^(١) « العيب » في الشيء بأنه التكوين المعيب له *Conformation vicieuse* والذي يحمل في طياته خطأ في الصناعة أو البناء أو عيباً داخلياً . ويعتبر عيباً كذلك ما أسماه مونيت وفيليه واندرية بالعاهة الطبيعية في الشيء *l'infirmité naturelle* كשיط الحريز والمنسوجات بسبب عيب في الصناعة يتمثل في زيادة المواد الدهنية بها .

* * *

وفي تقديرنا أن الحكم الاستثنائي^(٢) الذي تقضته محكمة النقض قد وقع على الموقع الصحيح من القانون حين فرق بين حالتين :

الحالة الأولى ، حالة التأمين على الشيء حسب ظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون العيوب التي به واضحة للعاقدين .

والحالة الثانية ، حالة التأمين على الشيء الذي له طبيعة معينة هي في حد ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه للحريق معلومة للعاقدين .

ففي الحالة الأولى — وهذه هي حيثيات الحكم الاستثنائي — يكون المؤمن مسئولاً عن ضمان إضرار الحريق باعتباره خطراً مؤمناً ضده بصرف النظر عن العيوب الخفية في ذات الشيء التي أدت إلى الحريق أو ساعدت عليه .

أما في الحالة الثانية وهي حالة التأمين على الشيء الذي له طبيعة خاصة معروفة فنياً لدى العاقدين والتي تعتبر في حد ذاتها مصدر خطر للشيء نفسه فانه نظراً لاحتمال حصول الحريق من ذات الشيء المؤمن عليه تبعاً لطبيعة تكوينه مستقلاً من أى عامل خارجي ، فللؤمن أن يستثنى حالات معينة تؤدي إلى الخطر المؤمن ضده ، كحالة التخمر والعوارق والاشتعال الذاتي ، لأنها حالات متوقعة ومعروفة فنياً وتنجم عن طبيعة الشيء ويعتبر كل منها خطراً مستقلاً في حد ذاته ، له أثره في تحديد قسط التأمين . ولذا يحق للمؤمن أن يستثنى من التأمين مثل هذه الحالات للحد من عبء ضمانه ، فاذا ما كان الحريق راجعاً إلى السبب الذي كان محلاً للاستثناء ، فلا يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عنه ، أما إذا كان مرجعه عاملاً خارجياً وجب الضمان على أساس أن الشيء نفسه لم يكن سبباً مباشراً للخطر .

وبهذا الحكم تكون محكمة الاستئناف قد فرقت بين ما يعتبر عيباً في الشيء سواء كان هذا العيب ظاهراً أو خفياً ، وبين ما يعتبر صفة طبيعية فيه ، وأعملت حكم المادة ٧٦٧ من القانون المدني إعمالاً

(١) مونيت وفيليه واندرية ص ٤١٤ فقرة ٣٠٢ .

(٢) حكم محكمة الاستئناف في القضية رقم ٩/٢٤٤ ق في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ وهو الحكم المطعون فيه . دائرة المستشارين ابراهيم زكي وعبد الحسين العيسوي ونمر شنودة .

صحیحاً . ولم تعتبر أن الصفة الطبيعية في الشيء إذا كانت في ذاتها مصدر خطر للشيء نفسه ، بعيب فيه . ورتبت على ذلك أنه إذا اتفق التعاقدان على عدم تغطية خطر الحريق ، إذا كان بسبب صفة طبيعية فيه هي قابليته للاحتراق الذاتي ، فإن هذا الاتفاق واجب الأعمال ، دون الاحتجاج بالنص الأمر للمادة ٧٦٧ من القانون المدني الذي يلزم بتغطية ضرر الحريق بسبب عيب في الشيء المؤمن عليه . وذلك لأن المحكمة أدركت في حسامية كاملة الفارق بين ما يعتبر عيباً في الشيء وما يعتبر صفة طبيعية فيه .

حكم القانون الفرنسي :

وقد دفعنا إلى أن نورد حكم القانون الفرنسي في هذا الصدد ، ما أشار إليه حكم محكمة النقض في في حيثياته حين ذكر :

« وحيث إن هذا الذي قرره الحكم الاستثنائي غير صحيح في القانون ، ذلك أن هذه الفقرة التي أودها الحكم المطعون فيه نقلاً عن الفقه الفرنسي لا محل لها في التشريع المصري الذي نحا في شأن التأمين على الحريق منحي آخر . ذلك أنه كان قد ورد في المادة ١١١٢ من مشروع القانون المدني نص على أنه : « لا يكون المؤمن مسئولاً عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه » إلا أن هذا النص عدل في لجنة المراجعة ووضع قاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مدني التي نصت على أنه « يضمن المؤمن تغطية الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه » .

والذي يستوقفنا هنا ما ذكرته محكمة النقض من أن التشريع المصري نحا في التأمين من الحريق منحي آخر غير ذلك الذي نحا إليه التشريع الفرنسي . وهذا غير صحيح ، ذلك أن المادة ٣٣ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ الفرنسي نصت على أنه :

« لا يضمن المؤمن فقد أو هلاك أو تلف الشيء المؤمن عليه بسبب عيب فيه بالاتفاق خاص :

“Les déchets, diminutions et pertes subis par la chose assurée et qui proviennent de son vice propre, ne sont pas à la charge de l'assureur, sauf convention contraire.

ثم عاد القانون الفرنسي في المادة ٤٤ وأورد استثناءاً بالنسبة للتأمين من الحريق بالذات فنص على أنه :

« لا يضمن المؤمن وطبقاً للمادة ٣٣ من القانون الفقد أو التلف بسبب عيب في الشيء ولكن يضمن أخطار الحريق إذا كان الحريق بسبب عيب في الشيء ، مالم يطلب إبطال العقد استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة ٢١ من هذا القانون ^(١) .

(١) الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ خاصة بإبطال العقد بسبب السكوت والإخبارات الكاذبة العمدية .

“L'assureur, conformément à l'article 33 de la présente loi ne répond pas des pertes et détériorations de la chose assurée provenant du vice propre, mais il garantit les dommages d'incendie qui en sont la suite, à moins qu'il ne soit fondé à demander la nullité du contrat d'assurance par application de l'article 21, premier alinea de la présente loi.

هذا ولا تعتبر المادة ٤٤ من القانون الفرنسى من المواد المفسرة لإرادة المتعاقدين ، وإنما هي من المواد الآمرة ، ذلك أن المادة ٢ من القانون الفرنسى اعتبرت أن أحكام هذا القانون أحكام آمرة لا يجوز الاتفاق على عكسها واستثنت من ذلك مواد فى القانون عددها ٢٣ مادة وليس من بينها المادة ٤٤ . وبذلك تكون هذه المادة ، وبما أوردت من حكم من القواعد الآمرة التى لا يجوز الاتفاق على عكسها طبقاً للقواعد العامة الواردة فى صدد المادة ٢ من القانون .

والخاصة فى التشريع الفرنسى :

أولاً : إن المؤمن لا يضمن الهلاك أو التلف للشيء المؤمن عليه بسبب عيب فيه إلا إذا اتفق على ذلك صراحة .

ثانياً : إن المؤمن يضمن أخطار الحريق التى تلحق بالشيء المؤمن عليه ولو كان هذا الحريق بسبب عيب فى الشيء .

ثالثاً : إن الحكم بالنسبة إلى الحريق لا يجوز الاتفاق على عكسه .

ولم يفعل التشريع المصرى ١ كثر مما فعل التشريع الفرنسى فى التأمين من الحريق ، فنصت المادة ٧٦٧ على أنه :

« يضمن المؤمن لتعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب فى الشيء المؤمن عليه » .

وبذلك لا يكون هناك خلاف بين القانون المصرى والقانون الفرنسى فيما يتعلق بنطاق الضمان بالنسبة للتأمين من الحريق ، وشمول هذا النطاق للأضرار التى تكون نتيجة لسبب فى الشيء المؤمن عليه .

كما أنه لا خلاف بين القانونين فى أن كلا الحكيمين الواردين بهما لا يجوز الاتفاق على عكسهما وبذلك يكون ما أورده حكم محكمة النقض فى جدياته من أن :

« المادة ١١١٢ من مشروع القانون المدنى تنص على أن المؤمن لا يكون مسئولاً عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه » قد عدلتها لجنة المراجعة ووضعت بدلها قاعدة أخرى ضمنها المادة ٧٦٧ التى تنص على أن المؤمن يضمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب فى الشيء المؤمن عليه » .

نقول إن ما أورده الحكم بقصد إيجاد خلاف بين القانون المصرى والقانون الفرنسى غير صحيح بالمرّة لأن المادة ١١١٢ من المشروع كان قد جرى نصها على أنه :

« لا يكون المؤمن مسئولاً عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه ، ولكنه يضمن تعويض الأضرار التى يسببها الحريق للشيء عن هذا العيب » .

وهذه المادة في فقرتها الأولى تقابل المادة ٣٣ من القانون الفرنسى الواردة في باب التأمين من الاضرار Des assurance de dommages . وتقابل في فقرتها الثانية المادة ٤٤ من القانون الفرنسى الواردة في باب التأمين من الحريق Des assurance contre l'incendie .

وعند ما وضع القانون في صيغته النهائية لم يكن هناك محل لوضع الفقرة الأولى من المادة ١١١٢ تحت باب التأمين من الحريق ، وفي الوقت نفسه لم ينظم القانون التأمين من الأضرار بصفة عامة فحذفت هذه الفقرة . وبقيت الفقرة الثانية حيث موضعها في التأمين من الحريق .

وعلى ذلك ، ليس صحيحاً ما ذهبت إليه محكمة القضا من أن لجنة المراجعة قد استبدلت بالقاعدة التي كانت قد تضمنتها المادة ١١١٢ قاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مخالفة في ذلك أحكام القانون الفرنسى والصحيح أن المادة ١١١٢ كانت في فقرتها الأولى والثانية تقابل المادتين ٣٣ ، ٤٤ من القانون الفرنسى ، وكانت الفقرة الأولى تورد حكماً عاماً في حالة الهلاك والتلف ، وكانت الفقرة الثانية تورد حكماً خاصاً في حالة الحريق . ولما نظم القانون في وضعه النهائي التأمين من الحريق فقط ، اكتفى بالفقرة الثانية التي تقابل المادة ٤٤ الفرنسية وضمها المادة ٧٦٧ .

وإذا كان المشرع لم يضمن تشريعه نصاً مماثلاً للفقرة الأولى من المادة ١١١٢ التي تقابل المادة ٣٣ الفرنسية ، فليس معنى هذا أنه يخالف القانون الفرنسى في هذه الجزئية ، إذ أن حكم القانون الفرنسى فيها ، لا يتعارض مع القواعد العامة في القانون المصرى ، هذا إلى جانب أن اختصاص المشرع للتأمين من الحريق بحكم خاص ، يعنى بمفهوم المخالفة أن الهلاك أو التلف بغير الحريق لا يخضع لهذا الحكم وبالتالي يجوز الاتفاق على استبعاد ضمان المؤمن للتلف أو الهلاك إذا كان ذلك بسبب عيب في الشيء .

فإذا انتهينا من هذا إلى أنه لا خلاف بين القانون المصرى والقانون الفرنسى ، وأن القانون المصرى ينحى نحواً مخالفاً للقانون الفرنسى ، فإننا نستطيع بعد ذلك أن ندرك الخطأ الذى وقع فيه حكم المحكمة العليا حين بنى قضاؤه على مقدمة غير صحيحة .

والخلاصة :

١ — إنه — وعلى خلاف ما ذهبت إليه محكمة النقض — لا خلاف بين القانون المصرى والقانون الفرنسى فيما يتعلق بضمان التعويض في حالة الحريق بسبب العيب في الشيء ، ففي كلا القانونين يلتزم المؤمن بتغطية ضرر الحريق حتى لو كان الحريق بسبب عيب في الشيء .

٢ — لم تفرق محكمة النقض بين الصفة الطبيعية في الشيء والصفة اللازمة له وبين العيب في الشيء ، وكان ينبغى للمحكمة أن تضع تعريفاً للعيب في الشيء ، يتضمن مياراً للفرقة بين ما يعتبر عيباً في الشيء ، وما يعتبر صفة طبيعية فيه أو لازمة له . ولا تكفى بمجرد القول بأن العيب يشمل العيب الطبيعى دون أن تبين كيف يكون طبيعياً وفي نفس الوقت عيباً .

٣ — قابلية الشيء للاشتعال الذاتى قد تكون بحسب الشيء صفة طبيعية فيه أو لازمة له كما في

البنزين وقد تكون عيياً كما في بعض المنسوجات بسبب زيادة في المادة الدهنية نتيجة لخطأ في الصناعة .

٤ — من المفروغ منه ، أنه إذا كانت القابلية للاشتعال الذاتي صفة طبيعية في الشيء وخرجت عن أن تكون محلاً لضمان المؤمن ، فإن المؤمن يغطي الضرر إذا كان الحريق بسبب خارجي أو فعل فاعل كس كهربائي أو لقاء مادة ملتهبة .

٥ — الاتفاق على أن المؤمن لا يغطي خطر الحريق بسبب صفة طبيعية في الشيء هي في ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء اتفاق صحيح . كما أن الاتفاق على تحمل هذه الاخطار اتفاق صحيح ويجرى عادة مقابل زيادة في القسط .

عقود الزواج وإشهادات الطلاق

مدى اختصاص مكاتب التوثيق بتوثيقها

للمستأذ السبر كمال الشورى

على المشرع المصري ، عقب إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، بتحديد الجهات التي تختص بتوثيق المحررات ؛ فنصت المادة ٣ من القانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ على أن : « تلغى أقلام التوثيق بالمحاكم الشرعية كما تلغى عملية التوثيق بالمجالس المالية وتحال إلى مكتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها » .

وحددت المادة الأولى من هذا القانون اختصاص مكاتب التوثيق في هذا الخصوص بالآتي : « تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات ، وذلك فيما عدا عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك ، الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة . ويتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثقون منتدبون يعينون بقرار من وزير العدل » .

وبتطبيق المادة الأولى من القانون للتقدم يتضح أن مكاتب التوثيق هي صاحبة الولاية العامة في توثيق جميع المحررات ، فالنص صريح على أن الأصل هو اختصاص هذه المكاتب بتوثيق المحررات ، والاستثناء هو عدم اختصاصها في حالتين لا ثالث لهما هما :

(١) إذا كان الزوجان مصريين مسلمين . (ب) أو كانا مصريين غير مسلمين متحدى الطائفة والملة ، ففي الحالة الأخيرة يكون الاختصاص للموثق المنتدب الذي يعينه وزير العدل ، وفي الحالة الأولى يكون الاختصاص للمأذون الشرعى .

وبالرجوع إلى المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر بالنشرة التشريعية عدد ديسمبر سنة ١٩٥٥ ص ٣٦٨٦ و ٣٦٨٧ ، نجد نية المشرع واضحة في منح مكاتب التوثيق الولاية العامة في توثيق المحررات بالإستثناءين المذكورين آنفا . فقد جاء فيها . « كما عهد إلى مكاتب التوثيق بتحرير جميع الإشهادات الأخرى التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ، عدا الإشهادات التي ينص القانون على جعلها من اختصاص المحكمة . ويستتبع ذلك تعديل المادة ٣ من قانون التوثيق بجعل الاختصاص لهذه المكاتب يتناول جميع المحررات عدا عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمصريين المسلمين ، فهذه يستمر المأذونون في توثيقها . كما نص على أن توثيق عقود الزواج والطلاق فيما يتعلق بالمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة يقوم به موثقون منتدبون بقرار من وزير العدل . . » .

ويهمنى أن أشير إلى أن المقصود بالاستثناء الأخير هو أن يكون كل من طرفي العقد غير مسلم ، وآية ذلك أن المشرع قصد بتميره « طائفة وملة » في النص المذكور معنيين مختلفين تكفل بتفسيرهما كتاب « الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية من المصريين » للمؤلفين محمد محمود نمر وألfi بقطر حبشى القاضيين ، طبعة سنة ١٩٥٧ ص ٤٧ فقد جاء فيه أن : الطائفة Communauté مجموعة من الناس تؤمن بديانة معينة ، وتستخلص من شريعة تلك الديانة عقيدة تقول بها ، ومثال ذلك المسيحيون ثلاث طوائف هي طائفة الكاثوليك وطائفة الأرثوذكس وطائفة البروتستانت . أما الملة rite ؛ فإنها طريقة ممارسة مجموعة من طائفة للمذهب الذى تعتقه . والمذهب Confession هو العقيدة التى تقول بها الطائفة .

ولا يتأتى كل من لفظى الطائفة أو الملة إلا بالنسبة لغير المسلمين ، لما هو معلوم من أنه لا طوائف ولا ملل فى الإسلام ، الأمر الذى يبين منه أن فصل التفرقة بين اختصاص الموثق بالشهر العقارى ، والموثق المنتدب بالنسبة للمصريين غير المسلمين فيما يتعلق بتوثيق عقود زواجهم وإشهادات طلاقهم هو الطائفة والملة . فإن اتعد الزوجان فيهما اختصاص الموثق المنتدب ، وإن اختلفا فى ذلك اختصاص الموثق بالشهر العقارى ، على أن يكون كلا الزوجين غير مسلم كما تقدم .

هل لطالب التوثيق أنه تنظر فى صحة عقود الزواج وإشهادات الطلاق المقدمة لها ؟

مما لا شك فيه أن المشرع ليس من حقه التدخل فى صحة زواج تمت إجراءاته الدينية بالطرق التى حددتها الكنيسة ، كما أن توثيق هذه العقود فى الحالات التى ذكرتها المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بمعرفة مكاتب التوثيق بالشهر العقارى ليس شرطاً لصحة هذه العقود ، وإنما قصد منه تنظيم عقود الزواج وإشهادات الطلاق بحيث تكون الدولة على علم تام بتلك العقود عن طريق إثباتها فى سجلات رسمية يحررها موظفون عموميون مختصون من قبلها ، كما أن إجراءات التوثيق هذا يجب ألا يمس الإجراءات الدينية للزواج .

ومن المسلم به أن المشرع الوضعى لا يجوز له أن يتدخل فى الشروط اللازمة لصحة انعقاد الزواج ، مهما تكن ديانة الزوجين ، لأن الزواج عقد قرره الأحكام الدينية تنظيها لأمر طبيعى لا يحصى عنه وهو الضرورة الدافعة لتلاقى الذكر بالأنثى ، والتى يستحيل معها أى شارع سياسى أن يمس أصل حلية الزواج لأى ذكر وأنثى غير محرمين ، وعلى ذلك فإن الشروط اللازمة لصحة الزواج يرجع فيها دائماً إلى ديانة الزوجين وما تقضى به الشرائع السابوية فى شأنها .

فإذا أيسح للشرائع الوضعية أن تتدخل فى هذه الشروط ، فكأنها بذلك تبيح ما تحرمه ديانة طرفى الزواج ، أو تحرم ما تبيحه دياتهما فتجعل الإتصال الجنسى الحلال لهما ديانة فعلاً حراماً ،

وهذا ما لا يمكن قبوله أو استساغته ، ولذلك فإن الشرع الوضعى عندما يرى ضرورة صحية أو اجتماعية ، تتطلب إدخال بعض القيود — التى لم ينص عليها الدين — على الزواج ، فإنه لا يجعل الجزاء على مخالفتها بطلان عقد الزواج ، وإنما يتخلى عن الزوجين المخالفين لهذه العقود فلا يتقدم لحماية أحدهما من الآخر عندما يثور بينهما خلاف ، أو ينفذ يده من الإجراءات الرسمية لهذا الزواج إذا كانت الدولة هى التى تتولى هذه الإجراءات .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن تكليف الأطباء والصيدلة وأطباء الأسنان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — على كل من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان أن يقدم خلال شهر من تاريخ إعلان نتيجة الامتحان النهائي إلى وكيل وزارة الصحة إقراراً باسمه وعنوانه والجهات التي يرغب العمل بها مرتبة بحسب رغبته وذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

وعلى مسجلى هذه الكليات أن يقدموا لوكيل الوزارة خلال هذا الميعاد بياناً بأسماء هؤلاء الخريجين وعناوينهم والتقدير العام لكل منهم في النجاح .

ويسرى هذا الحكم بالنسبة إلى الخريجين منهم خلال السنة السابقة على العمل بهذا القانون وعليهم وعلى مسجلى الكليات المذكورة تقديم ذات البيانات خلال شهر من تاريخ العمل به .

مادة ٢ — تشكل لجنة بوزارة الصحة العمومية برئاسة وكيل وزارة الصحة العمومية وعضوية وكيل كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والإدارة المحلية واللواصلات والحرية والترية والتعليم والتعليم العالي ووكلاء وزارة الصحة للمساعدين ووكلاء الجامعات والوزارات الأخرى التي تطلب تعيين من تنطبق عليهم أحكام هذا القانون — هذه اللجنة تتولى ترشيح الخريجين الذين تدعو الحاجة إلى إلحاقهم بوظائف الوزارات والجامعات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات التعاونية وذلك من واقع البيانات والقرارات المقدمة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨٤ الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦١

وترفع اللجنة توصياتها إلى وزير الصحة العمومية خلال أسبوع على الأكثر ، ويتولى وزير الصحة الترشيع لهذه الجهات بالاتفاق مع الوزير المختص أو ممثل المؤسسة العامة .

مادة ٣ — يصدر الوزير المختص أو من ينييه أمر تكليف إلى من يرشحهم وزير الصحة العمومية للعمل في الوظائف التي اتفق عليها مع الوزير المختص أو ممثل المؤسسة العامة ، وتكون مدة التكليف سنتين قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة .

ويعتبر المكلف موظفا عاما تسرى عليه جميع قواعد التوظيف المنصوص عليها في قوانين التوظيف .

مادة ٤ — يجوز لكل من صدر الأمر بتكليفه أو بتجديد مدته أن يعارض فيه خلال أسبوع من تاريخ إخطاره به وذلك بطلب يقدم إلى الوزير الأمر بالتكليف ويفصل في هذه المعارضة بصفة نهائية بقرار مسبب ولا يترتب على هذه المعارضة وقف تنفيذ أمر التكليف أو تجديده .

مادة ٥ — يحظر على الأطباء والصيدالة وأطباء الأسنان الذين تنطبق عليهم أحكام هذا القانون الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ، وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فإنها تعتبر كأن لم تكن .

مادة ٦ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالعقوبات المقررة لمزاولة المهنة بدون ترخيص المنصوص عليها في قوانين تنظيم مزاولة هذه المهن .

مادة ٧ — يلغى القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠ وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٨ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٦ ديسمبر سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

كان قرار مجلس الوزراء في ٩ يونية سنة ١٩٤٢ المعدل بالقرار الصادر في ١٨ يولية سنة ١٩٤٤ والذي استمر العمل به طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ الذي قضى باستمرار العمل ببعض التدابير السابق تقريرها صوتاً للصحة العامة — قد نظم أمر تكليف الأطباء والصيدالة .

وقد عانت وزارة الصحة صعوبات كبيرة في تشغيل بعض وحداتها الطبية في مناطق معينة من الريف ، وخصوصاً النائية منها بسبب عزوف الأطباء عن العمل بها مما أدى إلى حرمان هذه المناطق من الخدمة الصحية والطبية في حين يتجه الأطباء إلى التكدس بالقاهرة والاسكندرية حتى تبلغ نسبة الأطباء بهما ما يزيد عن ٦٥ ٪ من مجموع عدد الأطباء .

وفي إحصاء حديث بلغ عدد الأطباء الذين رفضوا استلام العمل بعد ترشيحهم ٥١٧ طبيباً وعدد الأطباء الذين استقالوا من خدمة الوزارة ٤٧٩ طبيباً وذلك في السنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٠ .

وقد صدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠ في ١٨ مارس سنة ١٩٦٠ عاجل موضوع خدمة الأطباء في الريف والمناطق البعيدة عن العمران نص في مادته الأولى على ألا يرخص لمن يتخرجون في كليات الطب والأسنان والصيدلة بعد العمل بهذا القانون في مزاولة مهنتهم داخل حدود المناطق التي يصدر بتحديداتها سنوياً قرار من وزير الصحة المختص أو خارج حدود الجمهورية إلا إذا زاولوا مهنتهم في الريف لمدة سنتين على الأقل وحصلوا على شهادة بذلك من وزارة الصحة وقد تبين للوزارة — في صدد التطبيق العملي لنصوص هذا القانون — بعض العقبات والصعوبات مما ترى معه العدول عن تطبيق هذا القانون وأن يستبدل به مشروع القانون المرافق الذي يتيح للوزارة المرونة الكافية في توزيع الأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة على مختلف الوحدات الطبية بحيث يمكن توفير الرعاية الطبية والصحية الواجبة في مختلف القطاعات .

ولذلك نص في مادته الأولى على إلزام خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان الذين تخرجوا خلال السنة السابقة لتاريخ صدور هذا القانون ومن يتخرج منهم بعد نفاذ هذا القانون بالإخطار عن تخريجهم ورغباتهم كما ألزم مسجلى الكليات المشار إليها بهذا الإخطار وبذلك يكون تحت نظر الوزارة الإحصائيات الوافية عن العدد الكافي من أعضاء هذه المهن الطبية اللازمين للخدمات الطبية والصحية بها وبالجهات الأخرى .

وقد نص في المادة الثانية من مشروع القانون المرافق على تشكيل لجنة من وزارة الصحة والوزارات الأخرى المعنية بالخدمات الطبية تقوم يبحث الإقرارات والرغبات وتقديم توصياتها إلى السيد وزير الصحة العمومية الذي يتولى بالاتفاق مع الوزير المختص أو ممثل المؤسسة العامة لترشيح الخريجين من الأطباء والصيدلة وأطباء الأسنان — ممن تدعو حاجة العمل إليهم بوزارة الصحة وغيرها من الوزارات وكذا المؤسسات العامة والهيئات والشركات والجمعيات التعاونية . على أن يصدر الوزير المختص أو من ينييه أمر تكليف إلى الخريجين الذين رشحهم وزير الصحة العمومية في الوظائف التي ترغب هذه الجهات شغلها ويعتبرون موظفين عموميين تنطبق عليهم جميع أحكام قوانين التوظيف على أن تكون مدة التكليف سنتين قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة لضمان الاستقرار في أداء هذه الخدمات الطبية والصحية في الوحدات المختلفة . وقد حرص المشروع المقترح على إتاحة فرصة للمعارضة في أوامر التكليف فنص في مادته الرابعة على أن يجوز لكل من صدر الأمر بتكليفه أو بتجديد مدته أن يعارض في قرار التكليف أو تجديده خلال أسبوع من تاريخ إخطاره به إلى الوزير الأمر بالتكليف . وذلك تحقيقاً للعدالة وضماناً للفصل في هذه المعارضة عن غير طريق اللجنة ومن سلطة أعلى .

وقد حظر على هؤلاء الأطباء والصيدلة وأطباء الأسنان المكلفين الامتناع عن تأدية أعمال

وظائفهم أو الاستقالة منها ما لم تنته خدمتهم لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فيما عدا الاستقالة وهو ما نص عليه في المادة الخامسة من المشروع .

وقد رأى أن يكون جزاء مخالفة أحكام هذا القانون العقوبة المقررة لمزاولة المهنة بدون ترخيص المنصوص عليها في قوانين تنظيم مزاولة هذه المهن وهو ما نص عليه في المادة السادسة .

وتتشرف وزارة الصحة برفع مشروع القانون المرافق مفرغاً في الصيغة القانونية التي وافق عليها مجلس الدولة في ٣٠ / ٥ / ١٩٦١ .

رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥
الحاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذها أساساً
لتعديل ضرائب الأطنان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٠ من الدستور للوقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الحاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذها أساساً
لتعديل ضرائب الأطنان والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المشار إليه
النص الآتي :

« مادة ٧ — يجوز للممول أن يستأنف هذه التقديرات خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨٨ الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

الإعلان في الوقائع المصرية وذلك بطلب يسلم للمحافظة بإيصال أو بكتاب موصى عليه يرسل إلى المحافظة مصحوباً بقسيمة دالة على أداء رسم قدره خمسمائة مليم عن كل فدان أو كسور الفدان على ألا يزيد الرسم على عشرين جنيهاً .

كما يجوز للحكومة استئناف هذه التقديرات في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا رأت أن تقديرات إيجار أطيان بعض الحياض أو قسم أو جزء منها أقل من قيمته وذلك بمذكرة يقدمها إلى المحافظة مدير القسم المالي بها .

وتفصل في الاستئناف لجنة تشكل في كل محافظة من مدير عام مصلحة الأموال المقررة أو من ينييه عنه رئيساً ومن قاض تنتدبه الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة وممثل لكل من وزارتي الخزانة والزراعة يختاره الوزير المختص وثلاثة من ممولى الضريبة يختارهم مجلس المحافظة من أعضائه ممن لا يكون لهم أطيان بالجهة التى سيباشرون العمل فيها .

ولا يكون عمل اللجنة صحيحاً إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس وأحد أعضاء مجلس المحافظة .

وتفصل في طلبات الاستئناف التى تقدم من ممولى الضريبة فى محافظات مطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر لجنة المحافظة التى تكون عاصمتها أقرب إلى إحدى المحافظات المشار إليها .

وعلى اللجنة أن تقوم بمعاينة الأرض محل الطعن وتبحث حالتها ويصدر قرارها بأغلبية الآراء فان تساوت الأصوات رجح الجانب الذى فيه الرئيس وتكون قرارات اللجنة نهائية .

ويرد الرسم كاملاً للممول إذا قررت اللجنة خفض التقديرات التى طعن فيها .

أما إذا صدر قرارها بالخفض بالنسبة إلى جزء من المساحة محل الطعن فلا يرد من الرسم إلا ما يقابل هذا الجزء .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ رجب سنة ١٣٨١ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

تنص الفقرة الثالثة من المادة السابعة من الرسوم بقانون ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضى الزراعية لاتخاذ أساساً لتعديل ضرائب الأطيان على أن :

« تفصل فى الاستئناف لجنة تشكل فى كل مديرية من مدير عام مصلحة الأموال المقررة أو من ينييه عنه رئيساً ومفتش الزراعة أو من ينوب عنه وقاض تنتدبه الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية

بدائرة المديرية ومفتش تعديل الضرائب وثلاثة من أعضاء مجلس المديرية ينتخبهم هذا المجلس ممن لا تكون لهم أطيان بالجهة التي سيباشرون العمل فيها بصفة أعضاء . ولا يكون عمل اللجنة صحيحاً إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس وأحد أعضاء مجلس المديرية .

وكان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ « بانتخاب أعضاء مجالس المديريات » ينص في مادته الثالثة على أنه يشترط في عضو مجلس المديرية . . .

(رابعاً) أن يكون مالكا في المديرية التي يرشح نفسه في إحدى دوائرها الانتخابية لأطيان مفروض عليها ضريبة عقارية للحكومة قدرها ٣٠ جنيهاً مصرياً في السنة على الأقل .

ويبين من ذلك أن الغرض الذي من أجله رأى المشرع اختيار أعضاء لجان الاستئناف من مكلفي ضريبة الأطيان هو سلامة الفصل في طعون الضريبة وهو أمر تقتضيه مصلحة الممول ومصلحة الخزنة معاً حيث أن المكلفين بالضريبة يحيطون بأحكامها أكثر من سواهم وهم أولى بالفصل فيما اختلف فيه من تقدير وعاء الضريبة .

فلما صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية نصت مادته الخامسة على إلغاء بعض القوانين ومن بينها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ « بوضع نظام لمجالس المديريات » والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ المشار إليه .

كما نص القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه في المادة ١٣ منه على أنه يشترط فيمن يكون عضواً بمجلس المحافظة من بين الأعضاء المنتخبين أربعة شروط ليس من بينها ما كان يشترط في عضو مجلس المديرية من ملكية أطيان في المحافظة التي يرشح نفسه فيها .

لذلك رأى استبدال عبارة « وثلاثة من ممولى الضريبة يختارهم مجلس المحافظة من أعضائه ممن لا يكون لهم أطيان بالجهة التي سيباشرون العمل فيها » بعبارة « وثلاثة أعضاء من مجلس المديرية ينتخبهم هذا المجلس ممن لا تكون لهم أطيان بالجهة التي سيباشرون العمل فيها » وذلك تحقيقاً لسلامة عمل اللجنة .

ولما كانت الفقرة الخامسة من المادة (٧) المشار إليها تنص على أن تختص بأراضى المحافظات والصحارى لجنة المحافظة التي تكون عاصمتها أقرب إلى هذه الأراضى .

وحيث قد صدر القرار الجمهورى رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ — ونصت المادة الأولى منه على أن يضاف إلى المحافظات المبينة بالمادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ « الخاص بتقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى » — المحافظات الآتية :

(٢٢) محافظة مطروح .

(٢٣) محافظة الوادى الجديد .

(٢٤) محافظة البحر الأحمر .

وحيث إنه لا يوجد للمصلحة أقسام مالية في تلك الجهات لقلة مساحة الأقطان الزراعية الخاضعة للضريبة بها .

لذلك رؤى أن يكون نص الفقرة الخامسة من المادة (٧) على النحو التالي :

« وتفصل في طلبات الاستئناف التي تقدم من ممولى الضريبة في محافظات مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر — لجنة المحافظة التي تكون — عاصمتها أقرب إلى إحدى المحافظات المشار إليها » .

ويتشرف نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة بعرض مشروع القانون الخاص بذلك التعديل بعد مراجعته بمعرفة مجلس الدولة وإفراغة في الصيغة القانونية — رجاء التفضل بالموافقة عليه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة السادسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :

« يتعين على واضع اليد على الأراضي المستولى عليها طبقاً لأحكام هذا القانون سواء أكان هو المستولى لديه أو غيره ، أن يستمر في وضع يده عليها ويعتبر مكلفاً بزراعتها مقابل سبعة أمثال

(١) نمر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨٨ الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦١

الضريبة يدفعها سنوياً إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي اعتباراً من أول السنة الزراعية ١٩٦٢/١٩٦١ حتى تتسلمها فعلاً الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ رجب سنة ١٣٨١ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

نظراً لأنه لن يقيس للهيئة العامة للإصلاح الزراعي استلام جميع الأراضي الخاضعة للاستيلاء طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بصفة فعلية قبل بداية السنة الزراعية ١٩٦٢/٦١ لاستغلالها بزراعتها على الذمة أو بتأجيرها . . لهذا كان لازماً أن يستمر واضعو اليد على هذه الأراضي في زراعتها حرصاً على مصلحة الإنتاج القومي .

لذلك فقد نصت المادة الأولى من مشروع القانون المرافق على اعتبار واضع اليد على الأراضي المستولى عليها تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه سواء كان هو المالك المستولى لديه أو غيره مكلفاً بزراعتها مقابل أداء سبعة أمثال الضريبة سنوياً إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وذلك اعتباراً من أول السنة الزراعية ١٩٦٢/٦١ حتى يتم استلامها منه فعلاً بعرفة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

ويتشرف وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي بعرض مشروع القانون المرافق ومذكرته الإيضاحية على السيد رئيس الجمهورية في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، . . رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨٨ الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ فى شأن زيادة أجرة الأرض الزراعية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — استثناء من حكم المادة ٢ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه يستمر العمل بالتقدير المعمول به حالياً للأطيان الزراعية التى زادت قيمتها الإيجارية فى التقدير العام الجديد وذلك لمدة سنة تنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦٢ ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ رجب سنة ١٣٨١ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

يقضى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان فى المادة الثانية منه بإعادة تقدير القيمة الإيجارية للأطيان الزراعية إعادة عامة كل عشر سنوات على أن يشرع فى إجراءات التقدير قبل نهاية كل فترة بمدة سنة على الأقل .

وتنفيذاً لهذا الحكم تم فى ديسمبر سنة ١٩٥٨ تقدير القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية للعمل بها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٩ ، غير أنه نظراً لما تبين من أن التنفيذ على أساس التقديرات الجديدة سىترتب عليه زيادة فى الضريبة حالة أن الأقطان وهى المحصول الرئيسى قد هبطت أسعارها فى تلك السنة عنها فى السنة التى اتخذت أساساً للتقدير (١٩٥٦/١٩٥٥) ، ولأن هذه الزيادة سيكون لها أثرها بحكم قانون الإصلاح الزراعى فى العلاقة بين المالك والمستأجر .

لذلك صدر القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ بتأجيل العمل بالتقديرات الجديدة (١٩٥٨/١٩٥٦) لمدة سنتين تنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ وذلك اتباعاً لسياسة الحكومة فى تخفيف العبء عن جميع المواطنين سواء أكانوا ملاكاً أم مستأجرين .

ولما انتهى أجل العمل بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر كانت الأسباب التى صدر من أجلها هذا القانون لا زالت قائمة ، لذلك صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ بتأجيل العمل بالتقديرات الجديدة (١٩٥٨/١٩٥٦) سنة أخرى تنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ .

ولما كان الهدف الرئيسى من القانونين رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر

هو رعاية مزار المزارعين وتجنبيهم تحمل الأعباء التي ستترتب نتيجة للعمل بالتقديرات الجديدة في الوقت الذي هبطت فيه أسعار المحصولات وخاصة القطن .

ولما كانت أسعار الأقطان لا تزال في نفس المستوى ، وبالإضافة إلى ذلك فإن المحصولات الصيفية وفي مقدمتها القطن وهو المحصول الرئيسي قد أصيب هذا العام بالآفات وفي مقدمتها دودة القطن فضلاً عن غرق بعضها بسبب ارتفاع منسوب الفيضان مما ترتب عليه عجز المزارعين عن الوفاء بالتزاماتهم . ولما كانت الحكومة قد رأت نتيجة لذلك تأجيل القروض، الممنوحة من بنك التسليف الزراعي والتعاوني للمزارعين عن الزراعات الصيفية والنيلية وتقسيتها على ثلاث سنوات اعتباراً من سنة ١٩٦٢ كما قررت صرف إعانة لحائزي زراعة القطن في حدود أربعة جنيهات عن فدان القطن بشرط ألا تزيد جملة ما يصرف على أربعين جنيهاً لكل حائز .

ولما كانت نسبة الزيادة في حالة التنفيذ على أساس التقديرات الجديدة تبلغ ٢٤,٦٪ وكان موعد العمل بالتقديرات الجديدة يحل في عام ١٩٦٢ وهو ذات الميعاد الذي تقرر فيه حلول أول قسط من القروض المؤجلة .

فإن تنفيذ تعديل الضرائب اعتباراً من عام ١٩٦٢ سيزيد من عبء المزارعين .

لذلك رؤى تمشياً مع سياسة الحكومة التي تهدف إلى التخفيف عن أعباء المزارعين إعداد مشروع القانون المرافق بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان ويقضى في مادته الأولى بأنه « استثناء من حكم المادة ٢ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه يستمر العمل بالتقدير المعمول به حالياً للأطنان الزراعية التي زادت قيمتها الإيجارية في التقدير العام الجديد وذلك لمدة سنة تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ » .

وطبقاً لهذا الحكم فإن العمل بالتقديرات الحالية سوف يستمر لمدة سنة بالنسبة إلى الأطنان التي زادت قيمتها الإيجارية في التقدير العام الجديد . أما الأطنان التي خفضت قيمتها الإيجارية عن سابقتها وكذا الأطنان التي قدرت لها قيمة إيجارية بصفر « بدون قيمة » وكان مقرراً لها قيمة إيجارية قبل التقديرات الجديدة ، فسوف تسرى في شأنها التقديرات الجديدة ، ومن ثم يكون هذا الوضع محققاً للعدالة لأن تلك التقديرات تتفق وحالة الأطنان الفعلية فلا يضار أصحابها والمتفعون بها من استمرار العمل بالتقديرات السابقة التي لا تتفق الآن وحالة الأطنان .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القانون المذكور على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف فقرة جديدة إلى نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه نصها الآتى :

« وتعد الهيئة العامة للإصلاح الزراعى نموذجاً خاصاً لاستثمارات بحث حالة الراغبين فى الانتفاع بالتوزيع تحرر بياناتها من واقع أقوالهم أو إقراراتهم ويوقع عليها منهم ، وتشهد بصحة هذه البيانات لجنة فى كل قرية من ناظر الزراعة المختص بالإصلاح الزراعى والعمدة والشيخ والمأذون والصراف » .

مادة ٢ — تضاف إلى المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتى :

« وكذلك يعاقب بالحبس مالك الأرض المستولى عليها أو وكيله الرسمى إذا قدم إلى لجنة الاستيلاء المختصة ببيانات غير صحيحة عن أسماء المستأجرين واضعياً اليد على الأرض المستولى عليها فى تاريخ الاستيلاء » .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ رجب سنة ١٣٨١ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٨٨ الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي على توزيع الأراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين بشروط معينة أوردتها النص المذكور .

ولما كانت المادة المشار إليها قد نصت بأن تكون الأولوية في التوزيع لمن كان يزرع الأرض فعلاً مستأجراً أو مزارعاً ، وكان المالك أو وكيله الرسمي هو الذي يحدد أسماء المستأجرين ويجري التوزيع طبقاً لهذا التحديد .

ولما كان تغيير الحقيقة في أسماء هؤلاء المستأجرين يترتب عليه حرمان المستأجر الحقيقي من التوزيع .

لهذا أعد مشروع القانون المرافق ، وقد نص في مادته الأولى على أن تعد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي استمارات لبحث حالة المنتفعين تحرر بياناتها من واقع أفوالهم أو إقراراتهم ويوقع عليها منهم ، وتشهد لجنة قروية بصحة هذه البيانات . . وبهذا تصبح هذه الورقة رسمية بحيث يصبح تغيير الحقيقة فيها تزويراً في أوراق رسمية وموجباً للمسئولية الجنائية ، . . كما نصت المادة الثانية من المشروع على إضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٧ وبموجبها يعاقب المالك أو وكيله الرسمي بالحبس إذا قدم إلى لجنة الاستيلاء بيانات غير صحيحة عن أسماء المستأجرين واضعياً اليد على الأرض المستولى عليها .

ويتشرف وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي بعرض مشروع القانون المرافق ومذكرته الإيضاحية على السيد رئيس الجمهورية في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، . . رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن إلغاء الضريبة على التحويلات والمبالغ المرخص بها للمسافرين إلى الخارج

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التحويلات والمبالغ المرخص فيها للمسافرين إلى الخارج ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٠٠ الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٢ بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يلغى المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٣٨١ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦١)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢^(١)

بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف
أو المستخدم أو صاحب المعاش

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وكسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة وضريبة التركات ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد الأول الصادر في أول يناير سنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لأئحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن منح المكافآت والمعاشات الاستثنائية ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعملها الدائمين ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — في حالة وفاة أحد للعاملين بقوانين المعاشات المشار إليها وهو بالخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافي المرتب أو الأجر الشهري الذي كان يصرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد المقررة لصرف المرتبات أو الأجور خصماً على البند الذي كان يتحمل بالمرتب أو الأجر أو من وفورات ميزانية تلك الجهات ويتم هذا الصرف إلى شخص واحد يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل فإذا لم يعين أحداً صرف إلى الأرملة إن وجدت فإن تعدد ينقسم بينهم بالتساوي ومع ذلك في حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الأرملة يستحقون ما كان يستحق لوالدهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق إلى الولي الشرعي أو المتولي شئونهم .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يكون في الخدمة من موظفي ومستخدمي وعمال الدولة المدنيين من غير المتفعين بقوانين المعاشات المشار إليها .

مادة ٢ — في حالة وفاة صاحب معاش تستمر الجهة التي كانت تصرف معاشه في صرف صافي المعاش الشهري الذي كان يصرف إليه بافتراض عدم وفاته وفقاً لحكم المادة السابقة .

مادة ٣ — تعتبر المبالغ المشار إليها في المادتين السابقتين منحة لا يجوز استردادها من المعاشات أو المكافآت المستحقة للمستفيدين عن الموظف أو المستخدم أو العامل أو صاحب المعاش وتعفى هذه المنحة من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها كما لا يجوز حجز عليها إطلاقاً .

مادة ٤ — تسوى مكافآت أو معاشات المستحقين عن الموظف أو المستخدم أو العامل أو صاحب المعاش طبقاً لأحكام قوانين المعاشات للممول بها وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الوفاة .

مادة ٥ — يصرف بالكامل إلى من صرفت إليهم المبالغ المشار إليها في المادتين ١ ، ٢ ما يكون قد تجمد من مبالغ استحققت للتوفي قبل وفاته ولم تصرف إليه خلال حياته ولا تعتبر تلك المبالغ تركة .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره . ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ رجب سنة ١٣٨١ (أول يناير سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

تهدف الدولة في بنائها للمجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني إلى تأمين الفرد بحيث يطمئن على مستقبله ومستقبل أسرته من بعده ومن بين ما اتبعته الدولة في هذا السبيل التوسع في تطبيق نظام التأمين والمعاشات بحيث يصبح نظاماً عاماً يسرى على جميع الموظفين والمستخدمين والعمال .

ونعشياً مع هذه السياسة وحفظاً لكيان الأسرة بعد وفاة عائلها ، ونظراً ما تستلزمه تسوية معاشات أو مكافآت المستحقين من تقديم مستندات معينة وما يتطلبه ذلك من وقت وإجراءات قضائية وغيرها ، وإلى أن تعيد الأسرة ترتيب حياتها على أساس وضعها الجديد بعد وفاة عائلها لذلك فقد أعدت وزارة الخزانة مشروع القانون المرافق الذي نصت المادتان الأولى والثانية منه على أن يستمر صرف صافي المرتب أو الأجر أو المعاش الشهري الذي كان يصرف للموظف أو المستخدم أو العامل أو صاحب المعاش بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له . ويتم هذا الصرف إلى شخص واحد يعينه صاحب الشأن قبل وفاته فإذا لم يعين أحداً يتم الصرف إلى أرملته أو أرامله إن تعددن بالتساوي فيما بينهن ومع ذلك ففي حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الأرملة يستحقون ما كان يستحق لو ألدهم فيها لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق إلى الولي الشرعي أو المتولي شئونهم .

وقد روعي في ذلك إتاحة الفرصة لصاحب الشأن في تعيين من يطمئن إليه ويثق في حسن تصرفه في تولى شئون الأسرة من بعده ، وذلك إلى أن تسوى حقوق المستفيدين في المعاش أو المكافأة فإذا لم يعين أحداً فقد أوضحت النصوص من تصرف إليهم هذه المبالغ .

وتحقيقاً لأهداف هذا القانون فقد رؤى أن يطبق حكم المادة الأولى منه على موظفي ومستخدمى وعمال الدولة للدينين ممن عينوا أو يعينون على الاعتمادات المخصصة للتعيين بمكافأة شاملة ولم يتقرر انتفاعهم بأحكام قوانين المعاشات للعمول بها .

ورغبة في تسهيل وسرعة صرف هذه المبالغ في المواعيد المقررة لصرف المرتبات والأجور والمعاشات وبنفس النظام ، فقد نص على أن يكون الصرف خصماً على نفس البنود المخصصة لذلك أو من وفورات الميزانية . وتعتبر هذه المبالغ منحة لا يجوز استردادها وتعني هذه المنحة من أية ضرائب أو

رسوم كما لا يجوز الحجز عليها اطلاقاً . وقد أخذ في الاعتبار عند وضع مشروع هذا القانون أنه يمكن للجهات المختصة إتمام إجراءات تسوية المعاش أو المكافأة للمستحقين عن المتوفى وفقاً لنظم المعاشات المعمول بها وذلك خلال الفترة التي تصرف فيها تلك المبالغ كما يتسنى خلالها أيضاً للمستحقين أنفسهم أن يجمعوا ويقدموا المستندات اللازمة لصرف استحقاقهم . كما أخذ في الاعتبار أنه خلال الفترة التي تصرف فيها تلك المبالغ ، يكون قد تيسر للجهات المختصة إتمام إجراء تسوية المعاش أو المكافأة للمستحقين عن المتوفى وفقاً لنظم المعاشات المعمول بها كما يتسنى خلالها للمستحقين أنفسهم تجميع وتقديم المستندات اللازمة لصرف استحقاقهم .

ونصت المادة الخامسة على تيسير صرف ما يكون قد تجمد للمتوفى من مبالغ حالت ظروف صاحبها دون صرفها حال حياته فيتم صرف تلك المبالغ لمن حدده المشروع دون أية إجراءات ودون اعتبارها تركة .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض المشروع المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن
إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف فقرة جديدة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصها الآتي :

يعاقب بالعقوبة المشار إليها في الفقرة الأولى كل مؤجر يتقاضى أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار « كخلو الرجل أو ما يماثله » من المستأجر مباشرة أو عن طريق وسيط في الإيجار وفي الحالة الأخيرة تطبق العقوبة ذاتها على الوسيط .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧ الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٦٢ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

صدرت في عهد الثورة القوانين أرقام ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بإضافة أحكام جديدة إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قضت بتخفيض إيجار الأماكن .

إلا أن بعض المؤجرين ما زالوا يحصلون على مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الإيجار كخلو الرجل تحايلا منهم على تلك القوانين التي قصد منها حماية المستأجر من مغالة المؤجرين في تقدير الإيجار .

ولو أن المادة السادسة من هذا القانون تقضي بالزام المؤجر برد أية مبالغ يحصل عليها من المستأجر خارج نطاق عقد الإيجار سواء حصل عليها مباشرة أو عن طريق وسيط في الإيجار وهذه المبالغ هي ما يعرف اصطلاحاً بخلو الرجل أو أى مبالغ أخرى يحصل عليها المؤجر دون سبب مشروع والغرض من تقرير هذا الحكم هو حماية الآثار التي استهدفها المشرع من تحديد الإيجار لصالح المستأجرين .

إلا أن القانون لم يضع جزاءاً جنائياً على مخالفة هذه المادة ضمن العقوبات التي نص عليها في المادة ١٦ منه عن مخالفة بعض أحكامه الأخرى وهي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

لذلك يقتضى الأمر إدراج هذه المخالفة ضمن المخالفات الأخرى التي تستوجب الجزاء الجنائي الوارد بهذه المادة وتطبيقها على المؤجر أو وسيط الإيجار في حالة الحصول على هذه المبالغ الإضافية .

وقد أعد مشروع القرار بقانون المرافق بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لتحقيق هذا الغرض .

ويتشرف وزير الإسكان والمرافق بعرض مشروع القرار المرافق — رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة

الضرائب والممولين

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر بتقرير رسم دمغة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على إجمالى التركات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يجوز لمصلحة الضرائب إعادة النظر في جميع المنازعات القائمة بينها وبين الممولين والمعرضة أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية وذلك إذا لم تكن مشوبة بعيب شكلى متعلق بالنظام العام .

كما يجوز لمصلحة الضرائب إعادة النظر أيضاً فى الدعاوى المعرضة أمام محكمة النقض فى الحالات التى تتلاقى فيها وجهات نظر المصلحة والممول على تفسير القانون أو تأويله .

وتسرى أحكام الفقرتين السابقتين على الدعاوى المقيدة أمام المحاكم المذكورة حتى تاريخ العمل

بهذا القانون .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧ الصادر فى ٨ يناير سنة ١٩٦٢ .

مادة ٢ — تتولى إجراءات إعادة النظر في المنازعات التي تبلغ فيها قيمة وعاء الضريبة طبقاً لتقدير مصلحة الضرائب مائة ألف جنيه فأقل لجان تؤلف كل منها من ثلاثة من الموظفين الفنيين بمصلحة الضرائب ويصدر بتشكيلها قرار من مدير عام المصلحة .

وفي الحالات التي تزيد فيها قيمة وعاء الضريبة على هذا الحد تتولى إعادة النظر فيها لجان يصدر بتشكيلها قرار من مدير عام المصلحة ويكون برئاسة عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل يندبه رئيس المجلس وعضوية اثنين من الموظفين الفنيين بمصلحة الضرائب .

مادة ٣ — يحدد مدير عام مصلحة الضرائب مقر كل لجنة من اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة وعددها ودائرة اختصاصها ، على أن يكون ذلك بالاتفاق مع رئيس مجلس الدولة بالنسبة إلى اللجان المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

مادة ٤ — توقف الدعوى بقرار من المحكمة المختصة بناء على إخطار من مصلحة الضرائب إلى قلم الكتاب بكتاب موصى عليه معصوب بعلم وصول بعرض الموضوع على لجان إعادة النظر وتظل الدعوى موقوفة لمدة ثمانية عشر شهراً تبدأ من تاريخ صدور قرار الوقف .

مادة ٥ — إذا أسفرت إجراءات إعادة النظر عن الاتفاق بين اللجنة والممول بشأن أوجه النزاع القائمة بينهما يثبت ذلك في محضر يوقعه الطرفان ويعتبر هذا المحضر بعد اعتماده من مدير عام مصلحة الضرائب أو من ينييه بمثابة سند رسمي ، وتخطر به المحكمة المعروض أمامها النزاع ويترتب على هذا الإخطار اعتبار الدعوى منتبهة بحكم القانون .

مادة ٦ — إذا لم تسفر إجراءات إعادة النظر عن اتفاق حتى انتهاء مدة وقف الدعوى ودون أن تخطر المحكمة المعروض أمامها النزاع بذلك يتجدد الوقف تلقائياً لمدة أخرى تبدأ من تاريخ انقضاء مدة الوقف الأولى .

أما إذا أخطرت مصلحة المحكمة المختصة بأن إجراءات إعادة النظر لم تسفر عن اتفاق أو انقضت مدة الوقف الثانية دون الوصول إلى نتيجة فتعود الدعوى بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف .

مادة ٧ — يصدر وزير الخزانة قراراً بالإجراءات التي تتبعها لجان إعادة النظر في المنازعات .

مادة ٨ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره وعلى وزيرى الخزانة والعدل ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

صدر برياضة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

قامت مصلحة الضرائب بتطبيق أحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بينها وبين الممولين مستهدفة به القضاء على ظاهرة التضخم في الدعاوى المنظورة أمام القضاء ، حسبما أشارت إليه مذكرته الإيضاحية وبمقتضى هذا القانون تمكنت المصلحة من حسم النزاع في العديد من القضايا التي توافرت فيها شروط تطبيقه .

ولما كان النطاق الزمني لتطبيق القانون المشار إليه قد تحدد بحيث لا يمتدسريانه على الدعاوى التي تكون قد قيدت أمام المحاكم — التي عناها — بعد تاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، فقد حدث في الفترة التي تلت صدور القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ — وهي تروى على الخمس سنوات — أن أخذت تلوح في الأفق نفس الظاهرة التي من أجلها استصدرت المصلحة القانون المذكور — ولم يجد فيها الالتجاء إلى طريق الصلح العادي فتراكت القضايا الضريبية بصورة دعت المصلحة إلى تلمس الحل الذي سبق أن قضت به على مشكلة تضخم الدعاوى وذلك باتباع سياسة إنهاء المنازعات صلحاً وفقاً لقانون تصدره في هذا الشأن .

لذلك أعدت وزارة الخزانة مشروع القرار المرافق لكي تتدارك المصلحة بمقتضاء هذه الحالة وخاصة إذا ما روى العدول عن نظام الضرائب النوعية والأخذ بنظام الضريبة الموحدة ، مما يستلزم ضرورة تصفية المنازعات القائمة بين المصلحة والممولين قبل تطبيق نظام الضريبة الموحدة .

والمشروع المقدم إنما يشارك في جوهره القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ مع تداركه للعقبات وتذليله للصعوبات التي كانت قد بدت للمصلحة إبان تطبيق القانون المذكور .

وقد روى بصفة عامة جعل نطاق تطبيق القانون قاصراً على الدعاوى المنظورة حالياً أمام المحاكم المعنية حتى تستقر مراكز الممولين في أسرع وقت ممكن ، إذ مما لا شك فيه أن امتداد سلطان القانون على غير الدعاوى التي تكون مقيدة أو تقيد بعد العمل به يحمل في طياته معنى الحصر على الاختصاص لاكتساب الحق في إعادة النظر كما وأن التصالح الذي يعنيه هذا القانون إنما يكون بصدد نزاع معين ومحدد وقائم فعلاً مما يثبت جدية الطلب المقدم بشأنه ، وعلى هذا النظر صيغت المادة الأولى من مشروع القانون المقدم .

وقد روى فيما يتعلق بتجديد القضايا والمنازعات المقيدة التي يجوز إعادة النظر فيها الأخذ بما ورد في القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ بحيث يشمل الدعاوى الابتدائية والاستئنافية ، وبالنسبة للدعاوى المعروضة أمام محكمة النقض والتي خرجت على نطاق تطبيق القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ ، فقد روى إجازة إعادة النظر فيها في الحالات التي يسلم الممول فيها بتفسير القانون أو تأويله كما تمسك به المصلحة أو إذا قبلته ، وعلى أساس ذلك صيغت المادة الأولى من مشروع القانون المقدم .

كما وأن المادة الأولى قد صيغت بحيث تكفل تذليل ومعالجة عقبة الدفوع الشككية التي كانت قد

اعترضت تطبيق القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ ، فقد نص في مشروع القانون على جواز إعادة النظر في المنازعات ولو كانت الدعوى معيبة بعيب شكلي غير متعلق بالنظام العام .

وقد صيغت المادتان الثانية والثالثة من المشروع كما وردتا في القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ .

ونصت المادة الرابعة على جعل مدة الوقف ثمانية عشرة شهراً لتكون هناك فسحة كافية من الوقت تكفل الوصول إلى رأى بعد تبادل وجهات النظر التي تستغرق عادة وقتاً غير قصير ، ورؤى كذلك أن يبدأ الوقف من تاريخ صدور قرار من المحكمة المختصة بوقف الدعوى بناء على إخطار من مصلحة الضرائب إلى قلم كتاب المحكمة بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بعرض الخلاف على اللجان الخاصة بإعادة النظر ، وذلك حتى يكون حساب مدة الوقف مرتبطاً بواقعة معلومة .

وقد نظمت المادة الخامسة الإجراء الذي يتبع في حالة الوصول إلى اتفاق فنصت على إثبات ذلك بمحضر يوقع عليه من طرفي الخصومة ، واعتبرت أن هذا المحضر لا يعد بمثابة سند رسمي إلا بعد اعتماده من مدير عام مصلحة الضرائب أو ممن ينييه وأن إخطار المحكمة به يترتب عليه اعتبار الدعوى منتهية بحكم القانون .

هذا ، وقد أتاح المشروع في مادته السادسة الفرصة للطرفين للوصول إلى اتفاق إذا ما استغرقت إجراءات التصالح مدة الثمانية عشرة شهراً ولم تنسج للاتهاء منه ، فنص على امتداد مدة الوقف لمدة أخرى تلقائياً إذا لم تتم المصلحة بإخطار المحكمة المعروضة أمامها النزاع برفض التصالح ، وذلك لكي تعطى اللجنة المختصة فرصة أخرى تتمكن خلالها من إنهاء النزاع صلحاً .

أما إذا تم الإخطار برفض التصالح أو انقضت مدة الوقف الثانية دون إتمامه فتعود الدعوى بقوة القانون إلى القضاء بحالتها التي كانت عليها قبل الوقف وبحيث يجوز لأي من طرفي الخصومة التمسك بسائر الدفوع التي تعيب الدعوى حتى تنتفي مظنة التنازل عن هذه الدفوع بالدخول في مفاوضات الصلح .

وقد نصت المادة السابعة من مشروع القرار بقانون على أن يصدر وزير الخزانة قراراً بالإجراءات التي تتبع أمام لجان إعادة النظر في المنازعات .

ويتشرف وزير الخزانة بعرض مشروع القرار بقانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة (بكتابه رقم ٢٥٣٦ بتاريخ ١٢/١١/١٩٦١) . رجاء التفضل بالمواقعة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل دائرة اختصاص محكمة القاهرة والسويس الابتدائيتين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة ابتدائية بمدينة السويس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تفصل مأمورية الطور القضائية من دائرة اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية وتضاف إلى دائرة اختصاص محكمة السويس الابتدائية .

مادة ٢ — جميع الدعاوى والتحقيقات التي أصبحت بمقتضى حكم المادة السابقة من اختصاص محكمة السويس الابتدائية ، تحال بالحالة التي هي عليها إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها محكمة القاهرة الابتدائية لجلسات محددة وبغير مصروفات وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في مواعيد محددة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧ الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٦٢ .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

منذ أن أنشئت مأمورية الطور القضائية بالقرار الوزاري الصادر بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، وهي تابعة لمحكمة السويس الجزئية التي كانت تابعة لمحكمة القاهرة الابتدائية .

وبتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٦ صدر القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود ، وكان من بين ما ألحق بدائرة اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية المناطق المبينة بالمادة الثانية منه تحت أولاً ب ، (٢) و (٣) و (٤) وهي البلاد التابعة للمأمورية الطور فيما عدا بلدة « أم بحمة » وتنفيذاً لذلك أصدر وزير العدل قراراً بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بأن يشمل اختصاص هذه المأمورية المناطق السالفة الذكر .

ثم صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ونص في مادته الأولى على أن تقسم الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى وأن يحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية .

وبتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى ، وتحديد نطاق المحافظات ، متناولاً بالتحديد نطاق محافظة السويس وعلى ضوء ذلك صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة ابتدائية بمدينة السويس يشمل اختصاصها محافظة السويس على أساس هذا التحديد مع فصل الجهات التي أصبحت تتبعها من اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية .

ولما كان من الصالح العام أن يقوم التناسق بين الاختصاص القضائي والاختصاص الإداري .

ولما كانت تبعية مأمورية الطور القضائية لمحكمة القاهرة الابتدائية إنما تقوم أساساً على تبعية محكمة السويس الجزئية لمحكمة القاهرة الابتدائية وباتهاء هذه التبعية وانتقالها إلى محكمة السويس الابتدائية ، وفقاً للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦١ ، فقد أصبح من اللازم تعديل الاختصاص بأن تحال إلى محكمة السويس الابتدائية القضايا المنظورة أمام محكمة القاهرة الابتدائية والتي أصبحت بمقتضى هذا التعديل من اختصاص محكمة السويس الابتدائية على أن يستثنى من ذلك القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

ولما كانت أداة تعديل دائرة اختصاص المحاكم الابتدائية هي القانون وفقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية .

لذلك فقد أعدت وزارة العدل مشروع القرار بقانون المرافق وتتشرف بعرضه على السيد/رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل دائرة اختصاص محكمى طنطا وشبين الكوم الابتدائيتين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تفصل من دائرة اختصاص محكمة طنطا الابتدائية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة شبين الكوم الابتدائية القرى الآتية .

(١) هورين	(٢) كفر هورين	(٣) كفر نقره البحرى
(٤) كفر الشيخ طعيمة	(٥) ابجول	(٦) الحلامشة
(٧) كلابشو	(٨) أبو مشهور	(٩) كفر هلال
(١٠) كفر الجادية .		

مادة ٢ — جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة طنطا الابتدائية والتي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة شبين الكوم الابتدائية تحال بالحالة التي هي عليها إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها محكمة طنطا الابتدائية لجلسة محددة وبغير مصروفات ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المحددة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧ الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٦٢

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برباسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ونص في المادة الأولى منه على أن تقسم الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى وأن يحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية .

وبتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة ، إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ، وقد أصبحت النواحي الآتية بمقتضى هذا القرار من قرى محافظة المنوفية وتابعة لها إدارياً وهي :

هورين ، كفرهورين ، كفرنفره البحري ، كفر الشيخ طعيمة ، ابجول ، الحلامشه ، كلابشو ، أبو مشهور ، كفر هلال ، كفر الحمادية .

ولما كان بقاء هذه القرى تابعة قضائياً لمحكمة طنطا الابتدائية لا يتماشى مع هذا الوضع الجديد ، فقد رؤى فصلها من دائرة اختصاص محكمة طنطا الابتدائية وإلحاقها بدائرة اختصاص محكمة شبين الكوم الابتدائية ليتسق الاختصاص القضائي والاختصاص الإداري اتساقاً أقرب إلى تحقيق المصلحة العامة .

ولما كان من الملائم ، نتيجة تعديل الاختصاص على هذا الوجه ، أن تحال إلى محكمة شبين الكوم الابتدائية القضايا المنظورة أمام محكمة طنطا الابتدائية والتي أصبحت بمقتضى هذا التعديل من اختصاص محكمة شبين الكوم الابتدائية على أن يستثنى من ذلك القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

ولما كانت أداة تعديل دائرة اختصاص المحاكم الابتدائية وفقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، هي القانون .

لذلك فقد أعدت وزارة العدل مشروع القانون المرافق وتتشرف بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه واتخاذ اجراءات استصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين
الحاضمين للضرائب على الثروة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية
والصناعية وعلى كسب العمل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى
الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الحاضمين للضرائب على الثروة
المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه
النص الآتي :

« مادة ٢ — على كل مالك أو منتفع به بمقتار مخصص كله أو بعضه لتجارة أو صناعة أو مهنة تجارية
أو غير تجارية أو يكون به مركز أو فرع أو مكتب لأية شركة أو منشأة تجارية أو صناعية مصرية
أو أجنبية أن يقدم إلى مصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون إخطاراً مبيناً به
الأماكن المستغلة في الأغراض المتقدمة ونوع التجارة أو الصناعة أو المهنة التي يزاولها شاغل المكان
أو الأمكنة المذكورة وإسم المستغل سواء كان المالك أو المستأجر .

ويقدم الإخطار بالنسبة إلى الأمكنة التي يتم شغلها أو تأجيرها بعد العمل بهذا القانون خلال
شهرين من هذا التاريخ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧ الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٦٢ .

كما يقدم الإخطار كذلك خلال شهرين من تاريخ النزول عن الإيجار أو إنهائه ويقع عبء الإخطار على المالك والمستأجر معاً إذا كان من يزاول النشاط مستأجراً من الباطن .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير سنة ١٩٦٢)

مذكرة إيضاحية

نص المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ على إلزام المولين بتقديم إخطارات بوجودهم سواء أكانوا من الأفراد أم الشركات أم الهيئات أو الجماعات وكذلك على إلزام أصحاب العقارات المبنية والمستأجرين لهذه العقارات أو لجزء منها بتقديم إخطارات عن مستأجريهم الحاضمين للضرائب حق تتمكن المصلحة بعد تحقيق البيانات الواردة من جهتين مختلفتين ومطابقتها الوصول إلى حصر دقيق للمولين يهدف إلى المحافظة على كامل حقوق الخزانة .

وقد نص في المرسوم على إلزام أصحاب العقارات المبنية ومستأجريها بالإخطار عن مستأجريهم الحاضمين للضرائب أول مرة خلال شهرين من بدء تنفيذ المرسوم بقانون المشار إليه ودورياً خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من شهر أكتوبر من كل عام .

ولما كان الهدف من الإخطارات هو التعرف على المولين الشاغلين للعقارات حفظاً على حقوق الخزانة العامة فإنه لو اقتصر المالك والمستأجر على التبليغ عن هؤلاء المولين خلال فترة قصيرة من تاريخ إبرام عقود الإيجار الجديدة ومن تاريخ النزول عنها أو إنهائها لأمكن في هذه الحالة تحقيق الهدف المقصود .

لذلك رؤى تحقيقاً لهذه الأهداف إعداد التشريع المقترح بتعديل نص المادة الثانية من المرسوم بقانون سالف الذكر .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القرار بقانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة على السيد رئيس الجمهورية — رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢

بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩^(١)بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح
التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى
الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى البند (ثالثاً) من المادة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ،
فقرة جديدة نصها الآتي :« ولا تسرى الضريبة على الفوائد المستحقة على الأرصدة الدائنة للحسابات التي تفتح تنفيذاً
لاتفاقيات الدفع وذلك بشرط المعاملة بالمثل » .« ويجوز بقرار من وزير الخزانة أن تعفى من الضريبة فوائد اقروض والتسهيلات الائتمانية التي
حصلت عليها الحكومة أو الهيئات العامة والمؤسسات العامة ، أو تحصل عليها في المستقبل من مصادر
خارج الجمهورية العربية المتحدة بموجب اتفاقيات التعاون الاقتصادي أو الفنى أو غيرها من الاتفاقيات
المماثلة » .مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦١
ولو وزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير سنة ١٩٦٢)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧ الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٦٢ .

مذكرة إيضاحية

لما كانت البلاد تلجأ في سبيل تنفيذ مشروعاتها الانتاجية إلى عقد مختلف اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والنفى مع بلاد الشرق والغرب للحصول على التسهيلات الائتمانية والقروض، بأفضل الشروط كما تقوم بعقد اتفاقيات تجارة ودفع مع كثير من الدول الأجنبية لتنفيذ سياستها الخاصة بالتجارة الخارجية التي تقوم على أساس تنوع الصادرات وتشجيعها وفتح الأسواق الجديدة أمام المنتجات المحلية وتوفير السلع التموينية، والتوسع في استيراد السلع الانتاجية والمواد الخام اللازمة للتنمية الاقتصادية.

ولما كانت بعض الدول التي عقدت معها الحكومة قروضاً أو أبرمت معها مثل هذه الاتفاقيات قد طالبت بإعفاء فوائد قروضها وحساباتها الدائنة، بناء على العرف الدولي المطرد في شأن إعفاء الفوائد المستحقة للحكومات الأجنبية من الضريبة كما أن بعض الهيئات والمؤسسات الأجنبية اعترضت على فرض الضريبة بحجة أن أسعار الفائدة المتفق عليها منخفضة بحيث أنها إذا تحملت بعد ذلك بعبء الضريبة يقل معدلها عن المعدلات الدولية لسعر الفائدة.

ولقد ترتب على تمسك بعض الدول والهيئات بعدم تحميل فوائد قروضها بالضريبة المستحقة عليها أن قامت الحكومة بأداء تلك الضريبة إلى مصلحة الضرائب.

ونظراً لأهمية رؤوس الأموال الأجنبية في مرحلة التنمية الاقتصادية ولانعدام الفائدة العملية من تحمل الحكومة للضريبة على فوائد القروض الأجنبية وسدادها لمصلحة الضرائب وتغادياً لرفع سعر الفائدة على ما تعقده الحكومة والهيئات من قروض لهذا روى إعفاء هذه الفوائد من الضريبة بشروط معينة جرياً على سياسة الحكومة في دعم الاقتصاد القومى والسير قدماً في تنفيذ خطة التنمية.

وقد اقتضى ذلك إضافة فقرة جديدة إلى البند (ثالثاً) من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

ويتضمن النص الجديد التفرقة بين حالتين:

١ — الفوائد المستحقة على الأرصدة الدائنة لحسابات اتفاقيات الدفع التي تبرمها الحكومة وفي هذه الحالة لا تخضع الفوائد للضريبة بشرط المعاملة بالمثل، وذلك أخذاً برأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ من أن اتفاقيات الدفع بصفة عامة — إذ تبرمها الدولة — تقوم فيها بوظيفة من وظائفها الأساسية وتبعاً لذلك تتمتع الدولة الأجنبية وهي تمارس هذا العمل بحصانة من الخضوع للضرائب الوطنية وذلك بشرط المعاملة بالمثل.

٢ — فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية خارج نطاق اتفاقيات الدفع ويقضى الأمر في هذه الحالة أن يكون الإعفاء بقرار من وزير الخزانة على ضوء الظروف الخاصة بكل حالة على حدة.

وقد أعدت الوزارة بذلك قرار بمشروع القانون المرافق وتشرف بعرضه مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالظر والموافقة.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن بعض الاعفاءات الضريبية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وعلى كسب العمل ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تعفى من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المنصوص عليها في الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، الفرق بين القيمة الأسمية للأسهم وحصص التأسيس للبنوك والشركات والمنشآت التي تؤول ملكيتها إلى الدولة أو تساهم فيها بمقتضى القانون ، وبين قيمة السندات التي تعطى في مقابلها . ويعفى هذا الفرق كذلك من الضريبة العاملة على الإيراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٢ — تعفى البنوك والشركات والمنشآت التي تؤول ملكيتها إلى الدولة بمقتضى القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، المستحقة بسبب انتقال ملكيتها إلى الدولة .

ولا يشمل هذا الإعفاء الأرباح الناتجة من مزاوله هذه البنوك أو الشركات أو المنشآت لنشاطها المعتاد سواء قبل تاريخ انتقال ملكيتها إلى الدولة أو بعده .

مادة ٣ — تعفى من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، الفروق التي تنشأ نتيجة لتحويل الشركات أو المنشآت إلى شركات مساهمة عربية بمقتضى القانون .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧ الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٦٢ .

مادة ٤ — تعفى القروض والاعتمادات التي تعطىها البنوك وشركات التأمين التي انتقلت ملكيتها إلى الدولة بمقتضى القانون من رسوم الدمغة التدريجية المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

في ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الأهلي المصرى إلى الدولة ، وقد نص في هذين القانونين على اعتبار كل من البنكين مؤسسة عامة ونقل ملكيتهما إلى الدولة ، كما نص فيهما على أن تحول أسهم البنكين إلى سندات على الدولة لمدة اثنى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥ ٪ ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب إقفال بورصة القاهرة في يوم ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

وفي أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك البلجيكي والدولى بمصر إلى الدولة ناصراً على اعتبار هذا البنك مؤسسة عامة وانتقال ملكيته إلى الدولة ، وعلى أن تحول أسهم البنك إلى سندات إسمية على الدولة لمدة اثنى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥ ٪ سنوياً ، وتحديد قيمة كل سند على أساس قيمة التصفية التي تحددها لجنة خاصة ، على ألا تتجاوز قيمة التصفية سعر السهم حسب إقفال بورصة القاهرة في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

كما صدر القرار بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ بتصفية شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحاحات عين شمس وإنشاء مؤسسة عامة لإضاحية مصر الجديدة ونص فيه على أن تحول أسهم هذه الشركة وحصصها إلى سندات على الدولة لمدة اثنى عشرة سنة وبفائدة خمسة في المائة سنوياً ويحدد سعر كل سند بسعر السهم أو الحصة حسب إقفال بورصة القاهرة في اليوم السابق على صدور هذا القانون وتعتبر هذه السندات قابلة للتداول من تاريخ العمل بهذا القانون .

وفي ٩ من يوليو سنة ١٩٦١ صدر القرار بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن انتقال ملكية منشآت كبس القطن إلى الدولة ونص فيه على أن تحول أسهم هذه المنشآت إلى سندات إسمية على الدولة لمدة خمسة عشرة سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً وتحديد قيمة كل سند على أساس قيمة التصفية التي تحددها لجنة خاصة ولا يجوز أن تتجاوز قيمة التصفية سعر السهم حسب إقفال بورصة القاهرة في ٨ يولية سنة ١٩٦١ .

وبتاريخ ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ صدرت القرارات بالقوانين الاشتراكية الأساسية الثلاث

وهى القرار بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت والقرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة وبموجب هذه القوانين تم تحويل كل أو بعض أسهم وحصر الشركات المذكورة إلى سندات إسمية على الدولة لمدة خمسة عشرة سنة بفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة وتحدد قيمة الأسهم التي آلت ملكيتها إلى الدولة بسعر إقفال آخر يوم فيه تعامل في بورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذه القوانين فإذا كانت الأسهم غير متداولة بالبورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل فيها مدة تزيد عن ستة أشهر فتقوم بتحديد سعرها لجان خاصة .

كما صدر القرار بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن في الإقليم الجنوبي ونص فيه على أن تتخذ كل منشأة تزاوول تجارة تصدير القطن في الإقليم الجنوبي شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأسمالها عن مائتي ألف جنيه وأن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال ، وأن يتولى تقويم الحصة التي تساهم بها الحكومة في رأس المال لجان من ثلاثة أعضاء ، وأن تؤدي الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها في رأس المال بموجب سندات إسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنوياً لمدة خمس عشرة سنة ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة .

ولما كان الفرق بين القيمة الإسمية للأسهم وسعر السندات البديلة الذي حدد طبقاً للأسس المنصوص عليها في القوانين المذكورة يعتبر ناتجاً للأسهم يخضع للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وفقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم يخضع للضريبة العامة على الإيراد المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

ورعاية للمساهمين وعدم انتقاص حقوقهم بمقدار الضرائب الناشئة عن تحويل الأسهم إلى سندات على الدولة ، رؤى إعفاء الفرق بين القيمة الإسمية للأسهم وقيمة السندات البديلة عن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والضريبة العامة على الإيراد ، وعلى أن يكون هذا الإعفاء عاماً وأن يشمل أيضاً الحالات التي صدرت في شأنها القوانين المذكورة .

وإذ يترتب على واقعة تأميم البنوك والشركات والمنشآت وأيلولتها كاملة إلى الدولة استحقاق الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ونزولاً على الاعتبارات المتقدمة ، رؤى إعفاء هذه البنوك والشركات والمنشآت من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي قد تستحق بسبب عملية الانتقال ذاتها إلى الدولة ، وبحيث لا يمتد الإعفاء إلى نشاطها السابق أو اللاحق للتأميم .

ولما كان القرار بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١

في شأن تنظيم منشآت تصدير الأقطان في الإقليم الجنوبي قد قضى بضرورة اتخاذ هذه المنشآت شكل شركات مساهمة عربية ، لذلك رؤى — للاعتبارات سالفة الذكر — إعفاء تلك المنشآت من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي قد تستحق بسبب تحويلها إلى شركات مساهمة عربية ، على أن يكون الإعفاء شاملاً للحالات الماثلة التي تقررها القوانين الصادرة في هذا الشأن .

وإذ صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري ، وقضى بأن تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « البنك المركزي المصري » تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزي المنصوص عليها في قانون البنوك والائتمان الصادر به القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، كما قضى أيضاً بأن يزول البنك الأهلي المصري دون قيد جميع العمليات المصرفية العادية وذلك بالشروط والحدود ذاتها التي تخضع لها البنوك التجارية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

ولما كان تحويل بنك مصر والبنك الأهلي المصري والبنك المركزي والبنك البلجيكي والدولي بمصر والذي استبدل باسمه بنك بورسعيد إلى مؤسسات عامة بمقتضى القوانين رقم ٣٩ ، ٤٠ ، ٢٥٠ ، ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ ، وكذا انتقال ملكية بعض البنوك وشركات التأمين بموجب القرار بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، إلى الدولة ، يؤدي إلى إخضاع المبالغ التي تصرف من أموالها لرسم الدمغة التدريجي وذلك بالتطبيق لحكم المادتين (١) و (٢) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة ، ورغبة في التخفيف على المقرضين من البنوك وشركات التأمين عامة وعدم إثقال كاهلهم بأعباء مالية جديدة نشأت بسبب انتقال ملكيتها إلى الدولة ، لذلك رؤى إعفاء القروض والاهتمادات التي تصرفها البنوك وشركات التأمين من رسوم الدمغة التدريجية على صرفيات الحكومة والهيئات العامة بمقتضى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ولما كان من مقاصد هذا التشريع أن تمتد الإعفاءات المنصوص عليها فيه على جميع الشركات والبنوك والمنشآت التي آلت أو تؤول إلى الدولة أو تلك التي ساهمت فيها وذلك من تاريخ العمل بالقوانين الصادرة في هذا الشأن وأولها القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة المعمول به اعتباراً من ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ لذلك رؤى أن ينص في التشريع المقترح على اتخاذ هذا التاريخ بدءاً لسريانه وهو ما يحقق الأثر الرجعي بنص صريح .

وتحقيقاً للأغراض المتقدمة أعدت الوزارة مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المرافق ، وتشرف بعرضه على السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بكتابه المؤرخ ١٧/١٠/١٩٦١ . رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢^(١)

بوقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الأشخاص

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تقف مباشرة الحقوق السياسية وكافة الحقوق الانتخابية سواء كانت بالنسبة إلى النقابات أو الجمعيات على اختلاف أنواعها أو المجالس أو الهيئات مدة عشر سنوات بالنسبة إلى الأشخاص الآتي ذكرهم :

(١) الذين أجاز وضعهم تحت التحفظ الإداري بمقتضى القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة في ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٦ .

(٢) الذين اتخذت قبلهم إحدى التدابير للشار إليها في البندين ٧٠٦ من المادة ٣ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية أو في البندين ٤٠١ من المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه خلال الفترة ما بين ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٦ وتاريخ العمل بهذا القانون .

(٣) الذين حددت ملكيتهم الزراعية استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤ الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ .

(٤) الذين تحدت ملكيتهم الزراعية استناداً إلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ويستثنى من هؤلاء من يصدر بتحديد أسمائهم قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ — يجوز لرئيس الجمهورية أن يستثنى بعض الأشخاص من حكم المادة السابقة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ شعبان سنة ١٣٨١ (١٦ يناير سنة ١٩٦٢)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتشكيل المؤتمر الوطني

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٧٨٩ لسنة ١٩٦١ بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ؛

وعلى توصيات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يشكل المؤتمر الوطني للقوى الشعبية من :

(١) ١٥٠٠ عضو يمثلون القطاعات المختلفة للمواطنين يتم انتخابهم وفق القواعد الواردة في الملحق المرافق لهذا القانون .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦ الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٦٢

(ب) أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الصادر بهم القرار الجمهورى رقم ١٧٨٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٢ — يعرض على المؤتمر مشروع الميثاق الوطنى لدراسته وإقراره .

مادة ٣ — على كل مواطن مقيد اسمه فى إحدى الوحدات المذكورة فى الملحق المرافق لهذا القانون أن يؤدى واجبه الانتخابى على النحو وبالشروط المبينة فى هذا الملحق .

ولا يجوز أن يرشح عن الوحدة الانتخابية شخص غير مقيد اسمه فيها .

مادة ٤ — يشترط فى المرشح أن يكون بالغاً من العمر ثمانى عشرة سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب ، على أنه يجوز ترشيح من يبلغ من السادسة عشرة من الطلبة .

مادة ٥ — يحرم من مباشرة عمليات انتخاب المؤتمر الوطنى أو الترشيح له الأشخاص المحرومون من مباشرة الحقوق السياسية أو الموقوف حقهم فى مباشرتها بمقتضى أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليهما .

مادة ٦ — لا يجوز ترشيح رجال القضاء والنيابة العمومية ومجلس الدولة وإداره قضايا الحكومة والنيابة الإدارية ورجال القوات المسلحة وهيئة الشرطة والعمد والمشاغ .

ويعفى هؤلاء من الالتزام بأداء واجبهم الانتخابى .

مادة ٧ — على كل وحدة من الوحدات الانتخابية المشار إليها فى الملحق المرافق أن تعرض أسماء المواطنين الذين لهم حق الانتخاب فى هذه الوحدة بطريقة واضحة ميسرة للاطلاع خلال أسبوع من نشر هذا القانون ، وذلك لمدة يومين .

ولكل من أهمل قيد اسمه بغير وجه حق أن يطلب قيده .

ولكل ناخب مقيد اسمه أن يطلب قيد اسم من أهمل بغير وجه حق أو حذف اسم من قيد من غير حق .

ويجب تقديم هذه الطلبات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة أيام تبدأ من تاريخ عرض أسماء كل وحدة .

مادة ٨ — تفصل فى الطلبات المشار إليها فى المادة السابقة لجان يتم تأليفها بقرار من وزير الداخلية ، وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمها ، وتبلغ قراراتها إلى ذوى الشأن خلال ٢٤ ساعة من إصدارها .

وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن .

مادة ٩ — يدعى الناخبون وتحدد مواعيد انتخاب فئات القوى الشعبية بقرار من رئيس الجمهورية ينشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١٠ — يعين عدد اللجان العامة والفرعية التي تجرى فيها عملية الانتخاب وكذلك مقارها بقرار من وزير الداخلية أو من ينييه .

وتشكل كل من هذه اللجان من رئيس وسكرتير وثلاثة أعضاء .

ويصدر بتعيين الرؤساء والسكرتيرين قرار من وزير الداخلية أو من ينييه .

ويختار رئيس اللجنة الأعضاء الثلاثة من بين الناخبين الحاضرين « غير المرشحين » الذين يعرفون القراءة والكتابة .

مادة ١١ — إذا لم يتقدم للترشيح أكثر من العدد المطلوب قانوناً يملن انتخاب المرشحين بلا حاجة إلى اتباع إجراءات الانتخاب .

مادة ١٢ — يكون إبداء الرأى فى اختيار المرشحين على البطاقة المعدة لذلك وفقاً للأحكام التى تتضمنها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٣ — يتم الانتخاب بالاقتراع السرى .

مادة ١٤ — يملن رئيس اللجنة ختام عملية الانتخاب متى حان الوقت المين لذلك ، ويجب ختم صناديق الانتخاب ، وتشكل لجان الفرز وتحدد إجراءاته فى اللائحة التنفيذية .

مادة ١٥ — ينتخب الأعضاء بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت فى الانتخاب .

وفى حالة التساوى بين مرشحين أو أكثر يتم الاختيار بطريق القرعة .

وإذا خلا محل أحد الأعضاء لأى سبب من الأسباب حل محله من يليه فى عدد الأصوات .

مادة ١٦ — يملن رئيس لجنة الفرز نتيجة الانتخاب .

مادة ١٧ — إذا انتخب أحد المرشحين عن أكثر من وحدة انتخابية فعليه اختيار الوحدة التى يريد أن يمثلها خلال ٤٨ ساعة من إعلان نتيجة الانتخاب ، وإلا اعتبر أنه اختار تمثيل الوحدة التى أجرى انتخابها فى التاريخ اللاحق على انتخاب الوحدة الأولى .

مادة ١٨ — يصدر رئيس الجمهورية قراراً باعتماد نتيجة الانتخاب .

مادة ١٩ — يختص المؤتمر بالفصل في صحة عضوية أعضائه .

مادة ٢٠ — يصدر وزير الداخلية لائحة تنفيذية متضمنة كيفية تقديم طلبات الترشيح وشروطه والأحكام الخاصة بكشوف المرشحين وإجراءات الطعن ، وكافة الإجراءات والقواعد اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٢١ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون واللائحة التنفيذية له يعاقب عليها بالمقوبات المنصوص عليها في ائقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٢٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ شعبان سنة ١٣٨١ (١٧ يناير سنة ١٩٦٢) .

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢^(١)

بشأن تحديد حد أدنى لأجور العمال في الشركات
التابعة للمؤسسات العامة الصناعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بشأن المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

قرر :

مادة ١ — يكون الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل الذي تجاوز سنه ثمانية عشرة سنة من أجر يومية شامل في الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصناعية خمسة وعشرين قرشاً .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٦٢ .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير سنة ١٩٦٢) .

قرار رقم ٥١٣ لسنة ١٩٦٢^(٢)

بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وطى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل المؤتمر الوطني ؛

قرر :

مادة ١ — الناخبون المقيدة أسماؤهم في كشوف الانتخاب بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه مدعوون للاجتماع في مقار لجان الانتخاب المختصة وذلك لانتخاب أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١ الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٦٢ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٥ الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٦٢ .

مادة ٢ — تجرى عمليات الانتخاب للقطاعات التي يتكون منها المؤتمر في المواعيد الآتية :

(أولاً) يوم الاثنين الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ لانتخابات الدرجة الواحدة لعمال الحكومة والمصانع والشركات والمؤسسات وأعضاء النقابة العامة للعمال الزراعيين والنقابات الفرعية بها ، وأعضاء روابط العمال الزراعيين العاملين في القطاع الحكومي ، وصيادي الأسماك .

(ثانياً) يوم الأربعاء الموافق ٧ فبراير سنة ١٩٦٢ للرحلة الأولى من انتخابات العمال ذات الدرجتين .

(ثالثاً) يوم السبت الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٦٢ لانتخابات المرحلة الثانية للعمال المشار إليهم .

(رابعاً) يوم الاثنين الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ لانتخابات النقابات المهنية ، وعضوات الاتحاد القومي ، والنشاط النسائي .

(خامساً) يوم الأربعاء الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٦٢ لانتخابات الفلاحين .

(سادساً) يوم السبت الموافق ١٧ فبراير سنة ١٩٦٢ لانتخابات الرأسمالية الوطنية .

(سابعاً) يوم الاثنين الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٦٢ لانتخابات هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ، والأعضاء القائمين بالبحوث الفنية وأعضاء اللجان الفنية ، وموظفي الحكومة .

(ثامناً) يوم الأربعاء الموافق ٢١ فبراير سنة ١٩٦٢ لانتخابات المرحلة الأولى للمعاهد العليا وطلبة المدارس الثانوية ذات الدرجتين .

(تاسعاً) يوم السبت الموافق ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٢ لانتخابات طلبة الجامعات والمعاهد العليا ذات الدرجة الواحدة .

(عاشراً) يوم السبت الموافق ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٢ لانتخابات المرحلة الثانية للمعاهد العليا وطلبة المدارس الثانوية .

مادة ٣ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨١ (٢٧ يناير سنة ١٩٦٢) .

قرارات وزارية

وزارة الخزانة

قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام لائحة المناقصات والمزايدات

نائب رئيس الجمهورية

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم للمناقصات والمزايدات والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار لائحة المناقصات والمزايدات
والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ بقصر أعمال مقاولات الحكومة والمؤسسات
العامة والشركات شبه الحكومية على الشركات التي تساهم فيها الحكومة والمؤسسات العامة بنسبة
لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٣ و ٥ و ١٤ ققرة أولى و ١٨ و ٣٧ و ٤٨ ققرة أولى و ٥١ و ٥٣
فقرة أولى و ٧٥ و ٧٦ ققرة أولى و ٨٣ و ٩٧ ققرة أخيرة و ١١٩ و ١٥٠ بند (١) من القرار رقم
٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ٣ — المناقصة المحدودة ، هي نوع من المناقصات العامة يقصر الاشتراك فيها على بيوت
مالية أو مؤسسات معتمدة أسماؤها في كشوف وسجلات تقرها الجهة المختصة بالوزارة أو المصلحة
أو الإدارة بعد التعرى عنها لامتيازها وكفايتها في النواحي المالية والفنية سواء أ كانت في الجمهورية
العربية المتحدة أم في الخارج .

ويقصر الاشتراك فيها بالنسبة إلى الأصناف والمهمات المستوردة من الخارج على الشركات الحكومية
المتخصصة في استيرادها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٦ الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

وبالنسبة إلى مقاولات الأعمال يكون الاشتراك فيها مقصوراً على الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بما لا يقل عن ٥٠٪ من رأس المال .

وتسرى على المناقصات المحدودة سائر الأحكام المنظمة للمناقصات العامة .

ويدعى المتناقصون إلى الاشتراك فيها بموجب كتب موصى عليها كما يجوز النشر عنها وفقاً للقواعد المبينة بالمادة ٢٣ .

« مادة ٥ — يكون التعاقد في حالة الضرورة بأمر مباشر مع متعهد أو مقاول معين إذا لم تزد القيمة المالية على مائتي جنيه في المشتريات العادية ومقاولات النقل وخمسمائة جنيه في مقاولات الأعمال وألفي جنيه في شراء الأصناف المحتكرة من شركات في الخارج ليس ولها وكلاء في الجمهورية العربية المتحدة .

ويكون التعاقد بأمر مباشر على شراء الأصناف والمهمات التي تستورد من الخارج مهما كانت قيمتها مع الشركات الحكومية المتخصصة في استيرادها إذا كانت هي المستوردة الوحيدة » .

« مادة ١٤ (فقرة أولى) — مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١) مكرراً من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه — يراعى عند شراء أصناف من مصانع أو من متعهدين في الخارج ليس لهم وكلاء في الجمهورية العربية المتحدة أن يتم ذلك عن طريق الهيئات الحكومية المختصة بذلك في الخارج أو اللجان التي تكلف بهذه المهنة » .

« مادة ١٨ — يجب قبل طرح توريد الأصناف أو مقاولات الأعمال في المناقصات العامة أن تقوم لجنة ذات خبرة بالأصناف المطلوب توريدها أو بالأعمال اللازمة ؛ بوضع مواصفات تفصيلية وافية البيان عن كل صنف أو عمل على أن تتجنب الإشارة إلى النوع أو الوصف أو الرقم الوارد في قوائم الشركات أو ذكر علامات معينة أو وضع مواصفات مما تنطبق على نماذج خاصة أو مميزة .

وعلى اللجنة أن تراعى أن تكون هذه المواصفات متلائمة مع طبيعة الإنتاج المحلي كلما أمكن ذلك ، وأن تكون مواصفات الآلات والمعدات مطابقة لإنتاج الهيئة العامة للمصانع الحربية ومواصفات وزارة الصناعة .

ويجوز الاستعانة في وضع المواصفات بالفنيين من الجهات الإدارية الأخرى .

أما المواصفات الخاصة بالحبوب والعليق فتكون طبقاً للمواصفات التي تضعها الجهة الفنية المختصة . وفي الأصناف التي يلزم توريدها داخل عبوات يجب بيان نوع هذه العبوات وسعتها ومواصفاتها .

ويجب أن تحرر محاضر تدون بها هذه المواصفات تثبت في سجل يعد لهذا الغرض .

ويراعى عند النشر عن المناقصات التي وضعت لها مواصفات تلائم الإنتاج المحلي سواء في التوريدات

أو مقارلات الأعمال أن ينص في الإعلان وفي شروط المناقصة على أن تكون الأصناف من المنتجات المحلية .

« مادة ٣٧ — على مقدمى العطاءات عن مقاولات الأعمال أن يبينوا في كتاب مستقل يرافق العطاء ما يأتي :

(أ) قيمة الأعمال ونوعها وتاريخها — التي قاموا بها للمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال . فإذا كان لم يسبق لهم القيام بأعمال من هذا القبيل فعليهم أن يقدموا للوزارة أو المصلحة أو الإدارة ما يثبت قيامهم في عهد قريية بأعمال تشبه في نوعها الأعمال المطروحة في المناقصة مع بيان مواقعها ومجموع قيمتها وتواريخ إنعامها وعليهم عمل التسهيلات اللازمة لمندوبى الوزارة أو المصلحة أو الإدارة لمعاينة تلك الأعمال .

(ب) ما إذا كانوا بعطائهم يجاوزون الحدود المالية الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، في السنة المالية المطروحة فيها المناقصة . وتعفى من هذا البيان الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بما لا يقل عن ٥٠٪ من رأس المال .

ويترتب على عدم صحة هذه البيانات كلها أو بعضها إلغاء التعاقد مع مصادرة التأمين المدفوع علاوة على حرمان المقاول من التعامل مع الجهات الحكومية .

« مادة ٤٨ (فقرة أولى) — يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين مؤقت لا يقل عن ١٪ من مجموع قيمة العطاء في مقاولات الأعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطاء فيما عدا ذلك ، ولا يلتفت إلى العطاءات غير المصحوبة بتأمين مؤقت كامل ، ويعفى من ذلك التأمين الهيثات والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم الحكومة في رأس مالها .

« مادة ٥١ — يجب على صاحب العطاء القبول أن يودع في فترة لا تجاوز عشرة أيام تبدأ من تاريخ اليوم التالى لإخطاره بكتاب موصى عليه بقبول عطائه تأميناً يساوى ٥٪ من قيمة مقاولات الأعمال التي رست عليه ، ١٠٪ من قيمة ما رسا عليه فيما عداها ، أو أن يكمل التأمين المؤقت إلى ما يساوى التأمين المشار إليه ، وبالنسبة إلى العقود التي تبرم في الخارج يكون إبداء هذا التأمين في فترة لا تجاوز عشرين يوماً وذلك لضمان تنفيذ العقد .

ويعفى من التأمين الهيثات والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم الحكومة في رأس مالها .

وفيما عدا مقاولات الأعمال يجوز بموافقة وكيل الوزارة المختص خفض التأمين النهائى في حدود ٢٥٪ من قيمته ، وإذا دعت المصلحة العامة إلى خفض التأمين النهائى إلى أكثر من ٢٥٪ فيكون ذلك بموافقة الوزير المختص بحيث لا يزيد الحفض على ٥٠٪ من قيمة التأمين النهائى وذلك بشرط أن يتضمن الإعلان عن المناقصة بيان نسبة التأمين الذى يؤدي .

على أنه في الطاءات الخاصة بأعمال الصيانة والترميمات السنوية الخاصة بالمباني الحكومية يؤدي التأمين النهائي عنها بنسبة ٥٪ فقط من القيمة التقديرية لمجموع تلك الأعمال خلال السنة .

ولا يحصل التأمين النهائي إذا قام صاحب العطاء المقبول بتوريد جميع الأصناف التي رسا عليه توريدها وقبلتها الجهة المتعاقدة نهائياً خلال العشرة الأيام المحددة لأداء التأمين النهائي أو خلال المهلة الإضافية التي تمنح له طبقاً لحكم المادة ٧٦ .

أما إذا كان التوريد المقبول عن جزء من الأصناف المشار إليها وكان ثمنه يكفي لتغطية قيمة التأمين النهائي فيخضع من ثمن الجزء المورد ما يعادل قيمة هذا التأمين من مجموع قيمة العطاء ويحتفظ به لدى الجهة المتعاقدة بمثابة تأمين نهائي حتى تمام تنفيذ العقد .

مادة ٥٣ (فقرة أولى) — مع مراعاة أحكام المادة ٧٦ — إذا لم يتم صاحب العطاء المقبول بأداء التأمين النهائي في المدة المحددة له فيجوز للجهة المتعاقدة بموجب إخطار بسيط بكتاب موصى عليه ودون حاجة لاتخاذ أية إجراءات أخرى أو الالتجاء إلى القضاء أن تلغى العقد وتصادر التأمين المؤقت أو أن تنفذه كله أو بعضه على حساب صاحبه بمعرفة تلك الجهة أو بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية لعطائه أو بالممارسة أو بمناقصة عامة أو محلية .

« مادة ٧٥ — على رئيس القسم المختص أو مدير المخازن المختص أن يخطر المتعهدين والمقاولين الذين قبلت عطاءاتهم بنتيجة المناقصة وذلك خلال أسبوع واحد على الأكثر من تاريخ اعتماد المناقصة ما لم يكن مقدم العطاء قد حدد في عطائه مدة أكثر فيكون الإخطار قبل انتهاء بوقت كاف ويجب أن يطلب في الإخطار ذاته إيداع التأمين النهائي خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٥١ وكذلك الحضور لتوقيع العقود . وترافق العقود صورة طبق الأصل من هذه الإخطارات .

« مادة ٧٦ (فقرة أولى) — إذا تأخر المتعهد أو المقاول في إيداع التأمين النهائي خلال المدة المحددة له في الإخطار المذكور بالمادة السابقة فيجوز لرئيس المصلحة الواقعة على قبوله منه إذا قام بدفعه خلال خمسة أيام بعد انتهاء المدة المذكورة فإذا تأخر فتطبق عليه أحكام المادة ٥٣ ما لم يقرر وكيل الوزارة إطالة المهلة خمسة أيام أخرى وتكون الإطالة فيما زاد على ذلك بقرار من الوزير المختص .

« مادة ٨٣ — لا يجوز للمتعهد أو المقاول النزول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها إلا بعد أخذ موافقة الجهة المتعاقدة كتابة ، ويجب أن يكون مصدقاً على التوقيعات الواردة به من مكتب التوثيق المختص ويجوز في مقاولات الأعمال أن يتم النزول عن المبالغ لأحد البنوك بغير تصديق على التوقيعات ، ويبقى المتعهد أو المقاول مسئولاً بطريق التضامن مع المتنازل إليه عن تنفيذ العقد ، ولا يخل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للمصلحة قبله من حقوق .

« مادة ٩٧ (فقرة أخيرة) — وبعد آتمام التسليم المؤقت يرد للمقاول — إذا لم توجد قبله مطالبات للجهة المتعاقدة أو لأية مصلحة حكومية — ما زاد من قيمة التأمين النهائي على النسبة

المحددة بالمادة (٥١) من قيمة الأعمال التي تمت فعلاً وتحتفظ الجهة المتعاقدة بهذه النسبة لحين انتهاء مدة الضمان وإتمام التسليم النهائي .

« مادة ١١٩ - فيما عدا الأصناف والمهمات التي تستورد من الخارج عن طريق الشركات الحكومية المتخصصة في استيرادها ، يجوز شراء الأصناف أو الاتفاق على تنفيذ الأعمال عن طريق الممارسة في الأحوال الآتية :

- (١) الأشياء المحترق صنعها أو استيرادها .
- (٢) الأشياء التي لا توجد إلا لدى شخص بذاته .
- (٣) الأشياء التي لا يمكن تحديدها بمواصفات دقيقة .
- (٤) الأعمال الفنية المرغوب إجراؤها بمعرفة فنيين أو إخصائيين معينين .
- (٥) الحيوانات والطيور والدواجن على اختلاف أنواعها ، المطلوبة لأغراض غير التغذية .
- (٦) التوريدات ومقاولات الأعمال والنقل التي تقضى حالة الاستعجال الطارئة أو الظروف غير المنظورة ، بعدم إمكان تحمل إجراء المناقصات .
- (٧) المهمات والبضائع التي تقضى طبيعتها أو الغرض المرغوب الحصول عليها من أجله بأن يكون اختيارها وشراؤها من أماكن إنتاجها .
- (٨) التوريدات ومقاولات الأعمال والنقل إذا كانت المصلحة العامة تقضى بأن تتم بطريقة سرية . ويجب في هذه الحالة الحصول على ترخيص من الوزير المختص .
- (٩) التوريدات ومقاولات الأعمال والنقل التي لم تقدم عنها أية عطاءات في المناقصات أو قدمت عنها عطاءات بأسعار غير مقبولة وكانت الحاجة إليها لا تسمح بإعادة طرحها في المناقصة .

« مادة ١٥٠ - بند (١) - أن يدفع المتزايدون نقداً أو بشيكات طبقاً لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٩ قبل الدخول في المزاد العلاني أو بمظاريف مغلقة مبلغاً معيناً ، يقدره رئيس المصلحة أو الإدارة حسب أهمية الصفقات المعروضة للبيع وذلك بموجب إيصال مؤقت يوقعه المستلم ويتمده رئيس لجنة البيع ويجب أن يكمل بالطريقة ذاتها التأمين المدفوع إلى ٢٠٪ من ثمن البضاعة وذلك بمجرد رسو المزاد وفي هذه الحالة تحرر قسيمة تحصيل بقيمة التأمين بأكمله بعد سحب الإيصال المؤقت »

مادة ٢ - تضاف مادة برقم ٦ مكرراً وفقرة جديدة تأتي بعد الفقرة الثانية من المادة (٤٩) ومادة برقم ١١٨ مكرراً إلى القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه بالنص الآتي :

« مادة ٦ مكرراً - لا يجوز إلا بقرار من رئيس الجمهورية للحكومة والمؤسسات العامة أن تعهد بأعمال المقاولات والأشغال العامة إلا إلى الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأسمالها .

ولا يسرى هذا الحظر بالنسبة للأعمال التي لا تزيد قيمتها على ٣٠.٠٠٠ جنيه بشرط عدم تجزئة العمليات وعلى أن لا يزيد مجموع ما يعهد به من هذه العمليات إلى مقاول واحد في السنة على ما قيمته ٣٠.٠٠٠ جنيه سواء عهد إليه بها من جهة واحدة أو أكثر من الجهات المذكورة في الفقرة الأولى من المادة « ١ » من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

« مادة ٤٩ (فقرة ثالثة) — ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء قبول الشيكات العادية دون أن تكون مصرفية أو معتمدة من البنوك المسحوبة عليها إذا تبين وجود ضمانات كافية . »

« مادة ١١٨ مكرراً — الأصناف والمهمات التي تستورد من الخارج يكون شراؤها بدون مناقصة من الشركة الحكومية المتخصصة وحدها في استيردها من الخارج وذلك بموافقة السلطات الآتية :

الرئيس المحلي أو مدير المخازن	لغاية ٢٠٠ جنيه
رئيس للمنطقة أو الفرع	لغاية ٥٠٠ جنيه
رئيس المصلحة أو مدير الإدارة	لغاية ١٠.٠٠٠ جنيه
رئيس هيئة الامداد والتأمين	لغاية ٢٠.٠٠٠ جنيه
رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية أو البحرية	لغاية ٤٠.٠٠٠ جنيه
وكيل الوزارة	لغاية ٥٠.٠٠٠ جنيه

الوزير فيما زاد على ذلك .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٢١ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

قرار رقم ١ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن تفسير بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤

بشأن الضريبة على العقارات المبنية

اللجنة العليا لتفسير قانون الضريبة على العقارات المبنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ، والمعدل بالقوانين رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ ورقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ « بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء » ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٠١ مكرر الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

قررت :

مادة ١ — يقصد بالقيمة الإيجارية المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وبالإيجار المنصوص عليه في القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه — الإيجار المدون بدفاتر الحصر والتقدير والذي اتخذ أساساً لفرض الضريبة على العقارات المبنية قبل استبعاد الـ ٢٠٪ (عشرين في المائة) مقابل المصروفات التي يتكبدها المالك . وذلك لحساب متوسط إيجار الحجرة في الوحدة السكنية .

مادة ٢ — يقصد بالإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ — بالنسبة إلى العقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية — الإعفاء من الضرائب الإضافية التي يقع عبؤها على المستأجر وذلك في الحدود المبينة في ذلك القانون .

مادة ٣ — تعتبر الفيلا وحدة سكنية واحدة أو أكثر طبقاً للوصف الوارد في دفاتر الحصر والتقدير . ويحدد عدد حجرات الفيلا طبقاً لهذا الوصف .

مادة ٤ — تعتبر المباني المنشأة أصلاً لتكون فنادق مباني غير سكنية مادامت مستعملة في هذا الغرض . وتعامل المساكن المستعملة بنسبونات معاملة الوحدات السكنية .

مادة ٥ — تعامل الغرف المخصصة للخدم بالبدروومات أو بأعلى المباني طبقاً للوصف الوارد في دفاتر الحصر والتقدير .

وتعتبر الجراجات وحدات غير سكنية .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٧ رجب سنة ١٣٨١ (٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

وزارة الداخلية

قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١^(١)

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية

نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد الأول مكرر الصادر في أول يناير سنة ١٩٦٢ .

قرر :

الفصل الأول

في تشكيل مصلحة الأحوال المدنية

مادة ١ — يرأس مصلحة الأحوال المدنية مدير عام يكون مسئولاً عن إدارتها وعن حسن سير العمل فيها ، وله في سبيل ذلك إصدار التعليمات والمنشورات والكتب الدورية المتعلقة بتطبيق قانون وأنظمة الأحوال المدنية والإشراف على توزيع العمل بين الموظفين ، وله بصفة عامة جميع السلطات والصلاحيات المقررة لرؤساء المصالح والمديرين العامين .

مادة ٢ — يعاون المدير العام وكيل يقوم بالأعمال التي يعهد إليه بها ويحل محله عند غيابه .

مادة ٣ — تتكون المصلحة من :

(أ) المركز الرئيسي .

(ب) دوائر الأحوال المدنية في المحافظات .

(ج) مكاتب السجل المدني .

مادة ٤ — يتكون المركز الرئيسي من الإدارات والأقسام التالية :

أولاً — إدارة التفتيش والبحوث :

وتتكون من قسم التفتيش وقسم البحوث القانونية .

(أ) قسم التفتيش :

ويقوم بالتفتيش على أقسام المصلحة ودوائر الأحوال المدنية في المحافظات ومكاتب السجل المدني لملاحظة تنفيذ القانون واللوائح والقرارات والتعليمات التي تصدر في شأن الأحوال المدنية وكتابة التقارير بنتيجة التفتيش وعرضها على المدير العام مقرونة بالملاحظات والاقتراحات اللازمة لضمان حسن سير العمل .

كما يتولى القيام بما يكلف به من تحقيقات فيما ينسب إلى موظفي المصلحة .

(ب) قسم البحوث القانونية :

ويقوم يبحث المنازعات والطعون المتعلقة بأعمال المصلحة والتدخل في الدعاوى ، كما يقوم يبحث الأمور المتعلقة بواقعات الأحوال المدنية غير المسجلة وغيرها ، وإعداد البحوث القانونية التي يتطلبها تنفيذ القانون .

ثانياً — إدارة البطاقات :

وتتكون من قسم البطاقات وقسم الإحصاء وقسم المحفوظات .

(١) قسم البطاقات :

ويقوم بالإشراف على كل ما يتعلق بإصدار وتحرير البطاقات ، إصدار الفهارس الهجائية .

(ب) قسم الإحصاء :

ويقوم بإعداد الإحصائيات المطلوبة عن أوجه نشاط المصلحة .

(ج) قسم المحفوظات :

ويقوم بحفظ ما يطلب إليه حفظه من الوثائق والمستندات .

ثالثاً — قسم السكرتارية والقيودات :

ويقوم بأعمال السكرتارية وقيد المكاتبات الواردة إليها والصادرة منها وإنشاء الملفات وحفظها .

رابعاً — قسم الميزانية والحسابات :

ويقوم بإعداد ميزانية المصلحة وإجراء المناقصات والممارسات لشراء احتياجاتها والإشراف على طبع وتوريد ما يلزمها من مطبوعات وأدوات وأثاثات وغير ذلك من الشئون المالية وأعمال المخازن .

خامساً — قسم المباحث :

ويقوم بالتحريات عن مخالفات الأحوال المدنية ، وبما يعهد إليه من تحريات أخرى .

مادة ٥ — يرأس دائرة الأحوال المدنية في المحافظة مفتش يعاونه عدد كاف من الموظفين ويختص بالإشراف على حسن سير العمل في مكاتب السجل المدني التابعة له والتفتيش على السجلات والتحقق من سلامة القيد ودقة العمل بها ، وكتابة التقارير عن نتيجة التفتيش ، والتحقيق فيما يسفر عنه التفتيش من ملاحظات وفيما ينسب إلى موظفي الدائرة من مخالفات .

مادة ٦ — يرأس مكتب السجل المدني أمين يكون مسئولاً عن أعمال المكتب والإشراف على الموظفين وتنفيذ التعليمات التي تصدر بشأن تنظيم العمل .

ويكون تحديد عدد المساعدين وتوزيع العمل بينهم وبين الأمين طبقاً لما تقرره المصلحة وذلك بناء على الاقتراح المقدم من مفتش الأحوال المدنية في المحافظة .

وفي حالة تعدد المساعدين في المكتب الواحد يحل المساعد الأقدم درجة محل الأمين عند غيابه . فإذا غاب الأمين والمساعد معاً يندب المفتش من يقوم بالعمل .

مادة ٧ — مدير المصلحة بقرار منه أن ينظم دورات تدريبية يحدد مدتها ويضع برامجها ويعين من يلحق بها من الموظفين وذلك بالاتفاق مع الجهات المختصة ولا يباشر أحد من هؤلاء الموظفين عمله إلا بعد أن يجتاز دورة التدريب المقررة .

الفصل الثاني

في سجلات ووثائق الأحوال المدنية

مادة ٨ — يعد السجل المدني طبقاً للنموذج المرافق ويخصص لقيد المواطنين الذين يشملهم اختصاص كل مكتب ، وتسجل فيه واقعات الأحوال المدنية نقلاً عن سجلات الواقعات .

مادة ٩ — تعد سجلات الواقعات طبقاً للنماذج المرافقة وهي :

- (١) سجل واقعات الميلاد ، وتسجل فيه واقعات الولادة .
- (٢) سجل واقعات الوفاة ، وتسجل فيه واقعات الوفيات .
- (٣) سجل واقعات الزواج ، وتسجل فيه واقعات الزواج .
- (٤) سجل واقعات الطلاق ، وتسجل فيه واقعات الطلاق .
- (٥) سجل نقل القيد ، وتسجل فيه معاملات نقل القيد من سجل مدني إلى سجل مدني آخر .
- (٦) سجل تصحيح أو تثبيت أو إبطال القيد ، وتسجل فيه الأحكام والوثائق الموجبة لتصحيح أو تثبيت أو إبطال قيود واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها .
- (٧) سجل الجنسية ، ويسجل فيه من يمنحون جنسية الجمهورية العربية المتحدة ومن يستردونها ومن ترد إليهم ومن تسقط عنهم ومن تسحب منهم .

مادة ١٠ — تعد سجلات البطاقات طبقاً للنماذج المرافقة وهي :

- (١) سجل البطاقات الشخصية ، وتسجل فيه البطاقات الشخصية .
- (٢) سجل البطاقات العائلية ، وتسجل فيه البطاقات العائلية .

مادة ١١ — ينشأ سجل لنماذج التوقيعات والأختام ، ويسجل فيه نماذج توقيعات أمناء السجل والمساعدين ومن يقرر تسجيل نماذج لتوقيعاتهم من باقي الموظفين — وتسجيل الأختام المستعملة في المصلحة ومكاتبها .

مادة ١٢ — تكون نماذج الوثائق والشهادات والمحركات التي يتطلبها تنفيذ القانون طبقاً للنماذج المرافقة وهي :

- (١) شهادة ميلاد .
- (٢) شهادة وفاة .

- (٣) صورة قيد ميلاد ، (الصورة المستخرجة من سجل واقعات الميلاد) .
- (٤) صورة قيد وفاة ، (الصورة المستخرجة من سجل واقعات الوفاة) .
- (٥) صورة قيد زواج ، (الصورة المستخرجة من سجل واقعات الزواج) .
- (٦) صورة قيد طلاق ، (الصورة المستخرجة من سجل واقعات الطلاق) .
- (٧) صورة قيد نقل قيد ، (الصورة المستخرجة من سجل واقعات نقل القيد) .
- (٨) صورة قيد تصحيح أو تثبيت أو إبطال قيد ، (الصورة المستخرجة من سجل واقعات تصحيح أو تثبيت أو إبطال قيد) .
- (٩) صورة قيد فردى من السجل المدنى .
- (١٠) صورة قيد عائلى من السجل المدنى .
- (١١) صورة وثيقة أو مستند .
- (١٢) طلب قيد ميلاد ساقط قيد .
- (١٣) طلب قيد وفاة ساقط قيد .
- (١٤) طلب نقل قيد .
- (١٥) إخطار أسبوعى لمكتب الصحة عن واقعات الميلاد .
- (١٦) إخطار أسبوعى من مكتب الصحة عن واقعات الوفاة .
- (١٧) إخطار من الطبيب أو القابلة عن ولادة .
- (١٨) تبليغ عن ولادة .
- (١٩) تبليغ عن وفاة .
- (٢٠) إخطار من قلم كتاب المحاكم عن حكم .
- (٢١) إخطار عن تغيير بيان بالبطاقة .
- (٢٢) طلب الحصول على صورة (قيد أو وثيقة أو مستند) .

الفصل الثالث

فى نظام القيد

مادة ١٣ — ترقم كل ورقة من سجلات الأحوال المدنية برقم متسلسل ويبين فى أول صفحة وآخر صفحة عدد الأوراق بموجب محضر يوقع عليه من قبل رئيس المصلحة أو من يندبه لذلك وتختتم كل صفحة بخاتم المصلحة .

مادة ١٤ — يبدأ القيد فى السجل المدنى برقم متسلسل خاص بكل قرية من قرى المركز وبكل شياخة من شياخات القسم أو البندر التى تتكون منها دائرة اختصاص مكتب السجل المدنى .

وتخصص لكل أسرة صفحة بالسجل المدني تسجل فيها بيانات رب الأسرة وأفراد أسرته وما يطرأ عليهم من واقعات . ويعطى هذا القيد رقماً متسلسلاً ، ويجوز أن يمتد قيد الأسرة لأكثر من صفحة إذا زاد عدد أفرادها .

وإذا توفي رب الأسرة يظل قيد أفراد أسرته بصفحة مالم تنفرع إلى أكثر من أسرة وفي هذه الحالة قيد كل أسرة منها بصفحة خاصة بمكتب السجل المدني الذي يختاره رب الأسرة الجديد .

مادة ١٥ — يكون إثبات البيانات في السجلات متتالياً ودون ترك مسافات بيضاء وتحظر الإضافة والكشط والمحو في السجلات والشهادات والوثائق أو في هوامشها وذلك مع مراعاة قواعد التصحيح المنصوص عليها في المادة (٣٦) من القانون ولا تقبل أية شهادة أو وثيقة أو مستند تتضمن تصحيحاً إلا بعد التوقيع عليه من محرره ومن الموقعين عليه باعتماد التصحيح .

مادة ١٦ — ينتهى القيد في سجل الواقعات في نهاية كل سنة ميلادية ويبدأ القيد بأرقام متسلسلة جديدة في أول السنة التالية ويحرر محضر بإقفال السجل في نهاية العام بوقع عليه أمين السجل ، كما يحضر بإقفال كل سجل ينتهى العمل فيه ويجوز استعمال السجل لسنة ميلادية أو أكثر . ويراعى أن يكون القيد في جميع السجلات بالمداد المعد لذلك .

مادة ١٧ — يكون تسجيل واقعات الأحوال المدنية التى تقع للمواطن المقيم في الخارج لدى قنصلية الجمهورية العربية المتحدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعها . وإذا كان المواطن مقيماً في غير البلد التى تقع فيه القنصلية أو تعذر عليه الانتقال إلى مقرها فعليه إخطار القنصلية بطريق البريد المسجل خلال المدة ذاتها مع تقديم ما يبرر تعذر الانتقال .

وتقوم القنصلية بعد تسجيل الواقعة بإرسال بيان عنها إلى مصلحة الأحوال المدنية التى تحيله بدورها إلى أمين السجل المدني الموجود لديه قيد المواطن .

وفي حالة عدم وجود قنصلية يخطر المواطن مصلحة الأحوال المدنية مباشرة بطريق البريد المسجل خلال المدة المشار إليها وتقوم المصلحة في هذه الحالة بتسجيل الواقعة بسجل الواقعات بمكتب سجل مدنى المركز الرئيسى ، وعلى أمين سجل هذا المكتب إخطار أمين السجل المدني الذى لديه قيد المواطن .

وفي جميع الأحوال يجب على المواطن عند إخطاره بالواقعة أن يرفق بإخطاره المستندات الدالة على صحتها .

الفصل الرابع

في استخراج صور القيود والوثائق

مادة ١٨ — يقدم طلب استخراج صورة قيد ميلاد أو وفاة أو أية صورة من القيود الأخرى أو صورة من وثيقة أو مستند يكون محفوظاً لدى مصلحة الأحوال المدنية أو مكاتبها إلى مكتب السجل المدني الذي به القيد أو الوثيقة أو المستند ، ويقدم هذا الطلب مرفقاً به النموذج المعد للصورة المطلوبة .

وتقيد هذه الطلبات في دفتر خاص وتعرض على أمين السجل أو رئيس قسم المحفوظات بالمصلحة للتحقق من توافر الشروط القانونية في الطالب والتأشير على الطلب بالقبول أو الرفض وفي حالة القبول تحرر الصورة المطلوبة على النموذج المقدم من الطالب وتسلم إليه — أما في حالة الرفض فيعلن الطالب بقرار الرفض مبيناً به أسبابه ويعاد إليه النموذج المقدم منه . وفي كلتا الحالتين يحفظ الطلب في ملف خاص .

مادة ١٩ — يحصل رسم مقداره مائة مليم للحصول على إحدى الصور المشار إليها ، وذلك مع مراعاة ما تقضى به القوانين واللوائح المالية في شأن الرسوم الأخرى .

وتتعدد الرسوم بتعدد الصور المطلوبة — ولا تستحق أية رسوم عن الطلبات المقدمة من السلطات العامة متى كان الطلب للصالح العام .

مادة ٢٠ — يجوز تقديم الطلب المشار إليه مرفقاً به نموذج الصورة المطلوبة إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم الطالب بدائرتة . ويسلم إليه إيصال عنه ، ثم يرسل الطلب والنموذج إلى الجهة المختصة لاتباع الإجراءات سالفة الذكر .

الفصل الخامس

في ماقطى القيد

مادة ٢١ — تقدم طلبات قيد الميلاد التي لم يبلغ عنها خلال المدة التي حددها القانون على النموذج المعد لذلك بعد أداء رسم الدفعة المقرر إلى مكتب السجل المدني وقعت الولادة في دائرته . وتقيد هذه الطلبات بأرقام متسلسلة في دفتر خاص طبقاً لتاريخ ورودها ويسلم مقدمها إيصالاً يبين فيه تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٢٢ — يجب أن يشتمل الطلب على البيانات اللازمة للقيد المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون وأن يرافقه شهادة ممن أجرى الولادة أو شهادة إدارية بصحة الواقعة ومحل الميلاد وتاريخه .

مادة ٢٣ — يجب على أمين السجل المدني الاستعانة بتحريرات الجهة الإدارية لإثبات صحة الواقعة ومحل الميلاد إذا لم يرفق بالطلب إحدى الشهادتين المبينتين بالمادة السابقة

وفي جميع الأحوال يعرض ساقط القيد على الجهة الطبية المختصة لتقدير سنه . ثم يرسل أمين السجل الأوراق المستوفاة مشفوعة برأيه إلى مفتش دائرة الأحوال المدنية بالمحافظة .

مادة ٢٤ — على مفتش الأحوال المدنية بالمحافظة إبداء رأيه في الطلبات المقدمة لتسجيل ساقط قيد ميلاد الذين لم تمض طي ولادتهم أكثر من سنة وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ وصول الأوراق إليه باعتماد القيد أو رفضه ويخطر أمين السجل بقراره .

وعليه تحويل باقي الطلبات المقدمة عن واقعات قيد ميلاد من مضت على ولادتهم مدة تزيد على سنة إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤١) من القانون .

وعلى أمين السجل أن يخطر مقدم الطلب بالقرار الذي صدر في شأن طلبه .

مادة ٢٥ — تقدم طلبات قيد الوفاة التي لم يبلغ عنها خلال المدة التي حددها القانون على النموذج المعد لذلك بعد أداء رسم الدمغة المقرر إلى مكتب السجل المدني الذي وقعت الوفاة بدأثرته وتفيد هذه الطلبات بأرقام متسلسلة في دفتر يعد لذلك طبقاً لتاريخ ورودها ويسلم مقدمها إيصالاً يبين فيه تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٢٦ — تحول الطلبات المشار إليها في المادة السابقة فور قيدها إلى مكتب الصحة المختص لاتخاذ الإجراءات الصحية والإدارية اللازمة للتحقيق من صحة الواقعة وتاريخ ومحل وقوعها وبعد استيفاء هذه الإجراءات تعاد لأمين مكتب السجل المدني المختص الذي عليه أن يرسل الأوراق إلى مفتش دائرة الأحوال المدنية مشفوعة برأيه لاتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٤) .

مادة ٢٧ — يجوز تقديم طلبات قيد الميلاد والوفاة التقدم ذكرها إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم مقدم الطلب في دائرته وعلى أمين السجل المدني إعطاء مقدم الطلب إيصالاً يبين فيه تاريخ تقديم الطلب واستيفاء الأوراق ثم إحالة الطلب إلى مكتب السجل المدني المختص بالواقعة لقيدته بالدفتر الخاص وإتمام باقي الإجراءات .

مادة ٢٨ — يجب على أمين السجل المدني في جميع الأحوال إخطار الشرطة لاتخاذ اللازم قانوناً نحو المسئول عن عدم التبليغ عن الواقعة في الميعاد المحدد بالقانون .

مادة ٢٩ — تجتمع اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤١) من القانون في المواعيد التي يحددها رئيسها ، وللجنة أن تستدعي صاحب الشأن أو مقدم الطلب أو من ترى لزوم استدعائه ، كما يجوز لها أن تجري تحقيقاً تكميلاً في حالة عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالطلب . ولها أن تندب لذلك أحد أعضائها أو تكلف الجهة الإدارية بإجرائه .

مادة ٣٠ — إذا رأت اللجنة أن الطلب صالح للقيد تكلف الطالب بنشر إعلان بالصيغة التي

تقررها في إحدى الصحف اليومية على نفقته وتلصق صورة من هذا الإعلان بمعرفة الجهة الإدارية على مقر الشرطة أو دار العمدة في الجهة التي حدثت فيها الولادة أو الوفاة .

مادة ٣١ — إذا لم تقدم معارضة خلال الخمسة عشر يوماً التالية لنشر الاعلان وتعليقه أو إذا قدمت معارضة ورات اللجنة رفضها أصدرت قراراً بصحة الواقعة وقيدتها بالسجلات .

مادة ٣٢ — يقوم مفتش الأحوال المدنية بالمحافظة بإبلاغ قرارات اللجنة إلى مكاتب السجل المدني لتقيد الواقعة وإخطار مكتب الصحة المختص وإعلانها للطالب .

الفصل السادس

في تصحيح قيود الأحوال المدنية

مادة ٣٣ — يسجل كل مايجب إجراؤه من تصحيح أن تثبت أو إبطال اقيود واقعات الأحوال المدنية أو البيانات المتفرعة عنها بسجل تصحيح وتثبت القيد بمكتب السجل المدني المختص بالواقعة التي سيتناول التصحيح بياناتها مع إثبات ماخص الحكم أو الوثيقة التي بني عليها ذلك الإجراء .

ويصحح أمين السجل البيان بسجل الواقعات مع الإشارة بهذا السجل إلى رقم قيد واقعة التصحيح .

وعليه أن ينقل بيانات واقعة التصحيح وتاريخها إلى السجل المدني إذا كان لديه قيد من لحق التصحيح بيانه وإجراء التصحيح بالسجل المدني أو أن يخطر عنه أمين السجل المختص لإجراء ذلك ، كما عليه عند تصحيح بيان بسجل الواقعات أو بالسجل المدني أن يضع البيان القديم بين قوسين يتبعهما بكلمة (صح) ويسجل البيان الجديد فوقه .

الفصل السابع

في نقل القيد

مادة ٣٤ — على رب الأسرة الذي يرغب في نقل قيده من سجل مدني إلى سجل مدني آخر أن يقدم طلباً بذلك إلى مكتب السجل المدني الذي به قيده وذلك على النموذج المرافق بعد أداء رسم مقداره ٢٠٠ لليم وذلك مع مراعاة ما تقضى به القوانين والأوامر المالية في شأن الرسوم الأخرى .

مادة ٣٥ — يحتفظ أمين السجل المدني بطلب نقل القيد لديه ويعطى مقدمه إيصالاً عنه ثم يسجل الطلب بسجل نقل القيد ثم ينقل واقعة طلب نقل القيد إلى صفحة رب الأسرة بالسجل المدني ويحرر بياناً عن واقعة نقل القيد وآخر عن بيانات رب الأسرة وأفرادها ويرسلهما إلى أمين السجل المطلوب نقل القيد إليه .

مادة ٣٦ — يقوم أمين السجل المدني المنقول إليه القيد بتسجيل بيانات نقل القيد في سجل نقل القيد وتسجيل بيانات رب الأسرة وأفرادها بالسجل المدني ثم يؤشر بسجل نقل القيد برقم قيد الأسرة الجديد بالسجل المدني ويخطر بهذا الرقم أمين السجل المنقول منه القيد للتأشير بذلك في سجل نقل

القيد وفي السجل المدني قرين القيد القديم ، كما يخطر برقم القيد الجديد أمين مكتب السجل المدني الذي يقيم المواطن بدائره .

مادة ٣٧ — يجوز تقديم طلب نقل القيد إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم رب الأسرة بدائره أو إلى المكتب الذي يرغب في نقل القيد إليه وفي هذه الحالة يقوم أمين السجل بعد التحقق من شخصية الطالب بقيد الطلب في دفتر الوارد وإعطاء مقدمه إيصالاً عنه ثم يحوله إلى مكتب السجل المدني الذي به قيد الطالب وتتبع في شأن الطلب الإجراءات السابقة .

الفصل الثامن

في القيد في سجل الجنسية

مادة ٣٨ — على مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أن توافي مصلحة الأحوال المدنية ببيان شامل عن كل شخص يمنح جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو يستردها أو ترد إليه أو تسقط عنه أو تسحب منه .

وتفيد هذه البيانات بدفتر خاص بمصلحة الأحوال المدنية ثم يرسل هذا البيان إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم الشخص بدائره .

وعلى أمين السجل المدني قيد هذا البيان بسجل الجنسية .

وفي حالة سقوط الجنسية أو سحبها يقوم أمين السجل المدني بسحب البطاقة من صاحبها والتأشير بالغائها وإرسالها مع أوراقها إلى قسم البطاقات بالمصلحة وإخطار إدارة التفتيش ومكتب التجنيد بذلك — وعليه أيضاً أن ينقل قيد الواقعة إلى السجل المدني إذا كان قيد المواطن لديه أو يخطر عنها أمين السجل المدني المختص لإجراء اللازم .

ويجب على كل من يمنح جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو يستردها أو ترد إليه أن يتقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلانه بالقرار الذي صدر في شأنه إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائره أو الذي يختاره لقيد بياناته وبيانات من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من أفراد أسرته وللحصول على البطاقة الشخصية أو العائلية على حسب الأحوال .

الفصل التاسع

في البطاقات الشخصية والعائلية

مادة ٣٩ — تكون البطاقة الشخصية والعائلية طبقاً للنموذجين المرفقين .

مادة ٤٠ — يحدد رسم مقداره ٥٠ ملياً للحصول على البطاقة الشخصية أو العائلية أو تجديد أى منهما ، كما يحدد رسم مقداره مائة ملياً للحصول على بدل التالف أو الفاقد منهما .

مادة ٤١ — على كل شخص من مواطني الجمهورية العربية المتحدة أن يتقدم شخصياً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إكماله السادسة عشرة من عمره إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته بطلب للحصول على بطاقة شخصية ومعه النموذج المرافق المكون من :

استمارة من صورتين إحداهما مدموغة لبيانات البطاقة .

استمارة لبيانات التعبئة .

استمارة لبيانات التجنيد .

وعليه تحرير بيانات هذه الاستمارات بخط واضح بالمداد ويرفق بهما ما يأتي :

(١) ثلاث صور شمسية أمامية حديثة له وهو عارى الرأس مقاس ٣ X ٥ سم عن أن يتضمن أسفل الصورة فراغاً أبيض مقداره ١,٥ سم .

وبالنسبة إلى رجال الدين والانات يجوز أن تكون الصورة بلباس الرأس على أن يكون الوجه جميعه ظاهراً كما يجوز لمن اعتاد استعمال النظارات الطبية التصوير بها إذا كان زجاجها غير ملون — ويجوز للضباط والصف والجنود العاملين بالقوات المسلحة أو الشرطة التصوير بملابسهم الرسمية دون غطاء الرأس .

(ب) شهادة ميلاد الطالب أو صورة من قيده .

ويتعين على الطالب أن يحصل على إقرار بصحة البيانات الواردة بطلبه وإقرار على ظهر الصورة بانها له شخصياً وذلك من :

(١) اثنين من موظفي الحكومة تصدق على توقيعهما الجهة التابعين لها .

(٢) أو عمدة وشيخ حصة الناحية تصدق على توقيعهما الجهة الإدارية التابعين لها .

(٣) أو اثنين ممن يحملون بطاقات عائلية أو شخصية طبقاً للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ على أن يكون توقيعهما أمام الموظف المختص بمكتب السجل المدني وأن يقرن توقيعهما بإثبات رقم بطاقة كل منهما وتاريخ وجهة صدورهما ويعتمد الموظف المختص توقيعهما .

وبالنسبة إلى موظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وطلبة الجامعات والمعاهد والمدارس الحكومية تصدق الجهات التي يتبعونها على البيانات الواردة بطلباتهم وعلى صورهم الشمسية وفي هذه الحالة لا يشترط تقديم شهادة الميلاد أو صورة القيد .

مادة ٤٢ — يتسلم الموظف المختص الطلب بعد التحقق من شخصية الطالب ومن استيفاء أوراقه وبياناتها طبقاً للمادة السابقة ثم يقوم بما يأتي :

(١) يأخذ بصمة سبابة يد الطالب اليسرى على الاستمارة المدموغة وصورتها ويثبت إحدى صور

الطالب على كل منهما مع ختمها بختم المكتب بحيث يكون نصف الختم على الصورة والنصف الآخر على الاستمارة .

(ب) يقيد البطاقة بسجل البطاقات الشخصية برقم متسلسل ويدون هذا الرقم على استمارات الطلب الأربع ويحرر لها كارت هجئي يحفظ هجائياً للبطاقات الشخصية .

(ج) تثبت صورة الطالب في مكانها بالبطاقة الشخصية بالعروة المعدنية الخاصة ويأخذ عليها بصمة سبابة صاحبها اليسرى بحيث يكون نصف البصمة على الصورة ونصفها الثاني على البطاقة — ويحرر بيانات البطاقة بالمداد المعد لهذا الغرض .

وعلى الموظف ألا يقرن اسم صاحبها بأية رتبة عسكرية أو لقب علمي أو غير ذلك ثم يوقع على البطاقة .

(د) تعرض البطاقة بعد تحريرها مع استماراتها على أمين السجل المدني الذي عليه بعد مراجعتها التوقيع على الاستمارات بالمراجعة واعتماد البطاقة وختم الصورة والبطاقة في المكان المخصص بختم المكتب البارز .

ويسلم الموظف المختص البطاقة لصاحبها بعد توقيعه بتسلمها على كل من الاستمارة المدموغة وصورتها ثم يرسل استمارة التعبئة والاستمارة المدموغة والمستندات التي قدمها الطالب إلى قسم البطاقات بالمصلحة ويسلم استمارة التجنيد لمكتب التجنيد الذي يقع في دائرته ويحفظ استمارة الطالب غير المدموغة بالمحافظة الخاصة .

مادة ٤٣ — إذا أصبح المواطن رب أسرة وجب عليه أن يتقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صيرورته كذلك بطلب إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرته أو الذي يختاره لقيد بيانات أسرته بالسجل المدني للحصول على بطاقة عائلية طبقاً للنموذج المرافق والمكون من :

(١) استمارة مدموغة وصورة منها للقيد في السجل المدني وللحصول على بطاقة عائلية .

(٢) استمارة غير مدموغة لبيانات التعبئة .

وعليه أن يحضر بيانات الطلب بخط واضح بالمداد ويرفق به ما يأتي :

(١) بطاقته الشخصية — ولا يشترط في هذه الحالة تقديم شهادة الميلاد والتصديق على بيانات الطلب .

ومن لم يسبق له الحصول على البطاقة الشخصية وجب عليه أن يحضر مع طلبه استمارة التجنيد ويمكن الحصول عليها بالهجان من مكاتب السجل المدني مع استيفاء طلبه والتصديق على بياناته طبقاً للإجراءات المشار إليها في المادة (٤١) .

(ب) ثلاث صور شمسية حديثة للطلب طبقاً لما اشترطته المادة ٤١ .

(ج) المستندات الرسمية التي تثبت أنه قد أصبح رب أسرة كوثيقة زواج أو شهادة وفاة أو صورة قيد وفاة رب الأسرة التي أصبح هو عائلها .

(د) المستندات الرسمية المؤيدة لبيانه عن أفراد أسرته ما لم يكن قد سبق قيدهم بالسجل المدني أو كانوا يحملون بطاقات شخصية .

مادة ٤٤ — إذا اختار المواطن لقيد بياناته وبيانات أسرته مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائره وجب على الموظف أن يتبع في شأنك الطلب ما يأتي :

(١) أن يتحقق من شخصية الطالب واستيفاء أوراقه وبياناتها طبقاً للمادة السابقة . ثم يأخذ بصمة سبابه اليسرى على استمارة الطلب المدموغة وصورتها ويلصق على كل منهما إحدى صورته ويختتمها بختم المكتب طبقاً للمادة (٤٢) .

(ب) أن يسجل بيانات المواطن وأسرته في الجزء الخاص من السجل المدني ويثبت رقم القيد وجهته على استمارات الطلب .

(ج) أن يثبت رقم قيد الأسرة الجديد بالحانة المختصة لبيان جهة النقل قرين قيد أفرادها السابق بالسجل المدني إن كان القيد لديه أو يخطر عه مكتب السجل المدني المختص لإجراء ذلك .

(د) أن يسجل البطاقة بسجل البطاقات العائلية برقم متسلسل ويدون هذا الرقم على استمارات الطلب ويحمر البطاقة العائلية وتسلم لصاحبها ويحمر لها كارت يحفظ هجائياً للبطاقات العائلية طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة (٤٢) .

(هـ) أن يؤشر برقم وتاريخ البطاقة العائلية في السجل المدني وسجل البطاقات الشخصية أو دفتر تغيير محل الإقامة ويؤشر بالبطاقة الشخصية بالإلغاء ويرققها مع أوراقها بالمستندات التي قدسها المواطن ويحذف كارتها الهجائي .

(و) أن يرسل استمارة التبثنة واستمارة الطلب المدموغة وأوراقها إلى قسم البطاقات بالمصلحة ويحفظ صورة الطلب بالمحافظة الخاصة بالبطاقات العائلية ، كما يرسل اختاراً على النموذج المرافق لمكتب التجديد المختص برقم البطاقة الجديدة وتاريخها إن لم يكن المواطن قد حرر الاستمارة الخاصة بالتجديد .

أما إذا اختار المواطن لقيد مكتب سجل مدني غير الذي يقيم بدائره وجب عليه أن يتقدم بطلبه إلى المكتب الذي اختار القيد فيه ، وعلى الموظف المختص بهذا المكتب أن يتبع ما جاء بالبنود « أ » ، « ب » ، « ج » من هذه المادة ويحمر كارت يحفظ هجائياً لغير المقيمين بدائرة المكتب من المقيدين في سجله — ويرسل الطلب ومستنداته إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم المواطن في دائرته ، كما عليه أن يثبت رقم وجهة القيد بالسجل على بطاقة المواطن الشخصية ويسلمها لصاحبها الذي عليه أن يتقدم بالحصول على بطاقته العائلية من مكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته — وعلى الموظف المختص بهذا المكتب أن يتسلم من المواطن بطاقته الشخصية ويرجع إلى طلبه الذي ورد إليه من مكتب القيد ثم يقوم بالإجراءات

المشار إليها في البنود « د ، ه ، و » من هذه المادة ثم يرسل إخطاراً لمكتب القيد برقم وتاريخ إصدار البطاقة العائلية للتأشير بذلك في السجل المدني ويحفظ الإخطار بحفظ خاصة .

مادة ٤٥ — تظل كل من البطاقة الشخصية والعائلية تحمل الرقم المتسلسل الذي رقت به من جهة صدورهما حتى تنتهي مدتها . وإذا طرأ ما يدعو إلى تغيير أى بيان في بياناتها وجب على صاحبها أن يتقدم بها خلال المدة المحددة بالقانون إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائره مرافقاً لها إخطار وفقاً للنموذج المرافق مع مراعاة ما يأتي :

(أ) التغيير الذي يتناول محل الإقامة — يجب على الطالب أن يقدم إقراراً بصحة البيان الجديد موقماً عليه من عمدة محل الإقامة الجديد أو من اثنين ممن يحملون بطاقة شخصية أو عائلية مع التصديق على الإقرار بالكيفية المشار إليها في المادة (٤١) .

(ب) التغيير الذي يتناول المهنة — يجب على الطالب أن يقدم إقراراً بصحة البيان الجديد مصدقاً عليه من الجهة التي يعمل بها أو من اثنين ممن يحملون بطاقة شخصية أو عائلية بالكيفية المشار إليها في المادة (٤١) .

(ج) التغيير الذي يتناول بيانات أخرى بالبطاقة العائلية — يقوم الموظف المختص بمراجعة بيانات الإخطار طبقاً لما هو مقيد بسجلات المكتب أو ما قد يقدمه الطالب من المستندات الرسمية المؤيدة لطلبه .

وعلى الموظف المختص وبعد التحقيق من استيفاء بيانات الإخطار أن يثبت بالبطاقة التعديل وتاريخه ويعرضه على أمين السجل لاعتماده وختمه بختم المكتب ثم يرفق إخطار التغيير بأوراق المواطن المحفوظة بالمكتب .

إذا تناول التغيير بياناً يستدعى تصحيح بيان بالسجل المدني فعلى أمين السجل اتباع الاجراءات المشار إليها في المادة (٣٣) . وإذا تناول التغيير بياناً لم يقيد بالسجل المدني فعلى أمين السجل إخطار جهة الواقعة برقم قيد الأسرة بالسجل المدني لتنفيذ ما جاء بالمادة (١٣) من القانون .

وفي حالة انتقال المواطن للإقامة في دائرة مكتب سجل مدني آخر تدون بياناته بدفتر تغيير محل الإقامة برقم متسلسل يثبت على طلبه وعلى كارت يحفظ له هجائياً ثم يخطر المكتب الذي قدم منه المواطن للتأشير بذلك في سجل البطاقات أو بدفتر تغيير محل الإقامة وحذف كارتته الهجائي وإرسال أوراقه إلى المكتب الجديد لإرفاقها بالطلب .

وعلى مكتب السجل المدني الذي أجرى تغيير بيانات البطاقة أن يخطر عنه قسم المحفوظات بالصلحة وإدارة النعثة ومكتب التجديد الذي يقع بدائره .

مادة ٤٦ — إذا طرأ على بيانات البطاقة العائلية أو الشخصية تغيير يستوجب إصدار بطاقة جديدة وجب على المواطن أن يتقدم بطلب للحصول على بطاقة بالبيانات الجديدة ويرفق به بطاقته القديمة

وصورتين حديثتين إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرتة وذلك خلال أسبوعين من تاريخ حدوث التغيير للحصول على بطاقة جديدة بعد أداء رسم مقداره ٥٠ ملياً .

مادة ٤٧ — يجب على المواطن بعد انتهاء مدة سريان بطاقته أن يتقدم بها شخصياً خلال المدة المحددة بالقانون إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرتة للحصول على بطاقة جديدة . ويقدم الطلب على النموذج المرافق مصحوباً بصورتين شمسيّتين حديثتين للطالب على أن يتوافر في الطلب والصورة ما نصبت عليه المادة (٤١) وعلى الموظف المختص إجراء ما يأتي :

(١) أن يراجع بيانات طلب التجديد على أوراق المواطن المحفوظة بالمكتب ثم يسجله بسجل البطاقات برقم متسلسل جديد وتحرر البطاقة بهذا الرقم وتسلم لصاحبها مع اتباع الإجراءات المشار إليها في المادة (٤٢) .

(ب) أن يثبت رقم وتاريخ البطاقة الجديدة باستمارة الطلب وقرين قيد بطاقته القديمة بسجل البطاقات أو بدفتر تغيير محل الإقامة وبالكارت الهجائي كما يثبت هذا الرقم فوق رقم البطاقة السابق بالسجل المدني إن كان قيد المواطن لديه وإلا فيخطر به أمين السجل المختص لإجراء ذلك .

(ج) أن يخطر إدارة التبعة ومكتب التجديد برقم وتاريخ البطاقة الجديدة كما يرسل إخطاراً عنها إلى قسم البطاقات بالمصلحة يرفق به البطاقة المنتهية بعد التأشير عليها بالإلغاء .

(د) أن يرفق أوراق البطاقة المنتهية بطلب الحصول على البطاقة الجديدة ويحفظها وفق الرقم المتسلسل الجديد .

مادة ٤٨ — يجب على المواطن في حالة فقد بطاقته أو تلفها أن يتقدم شخصياً خلال المدة المحددة بالقانون إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرتة للاخطار عن ذلك والحصول على البطاقة البدل ويقدم الطلب على النموذج المرافق مصحوباً ببطاقته النالفة وصورتين شمسيّتين حديثتين للطلاب وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة (٤١) بالنسبة إلى الطلب والصورتين .

وعلى الموظف المختص أن يراجع الطلب طبقاً لما لديه من بيانات وبعد التحقق من صحتها يقيد الطلب بالدفتر المعد لذلك ويحرر للطلاب بطاقة تحمل نفس رقم البطاقة الفاقدة أو النالفة وتاريخ انتهاء العمل بها — على أن يقرن تاريخ صدورها بعبارة « بدل تالف » أو « بدل فقد » على حسب الأحوال ، ثم يرفق الطلب بأوراق المواطن المحفوظة لديه ويرسل عن ذلك إخطاراً إلى قسم البطاقات يرفق به البطاقة النالفة .

مادة ٤٩ — يتقدم المواطنون المقيمون في الخارج إلى قنصليات الجمهورية العربية المتحدة بطلبات الحصول على البطاقة الشخصية أو العائلية وطلبات تجديدها أو استخراج بدل التالف أو الفاقد منها وبالإخطار عن كل تغيير يلحق بياناً من بياناتها وذلك على النماذج المعدة لذلك ويمكن الحصول عليها من القنصليات بعد أداء الرسوم المقررة .

وبعد التحقق من شخصية الطالب وجنسيته يختم الموظف المختص بالقنصلية الصورة الشمسية والطلبات بخاتم القنصلية وترسل إلى مصلحة الأحوال المدنية لتحرير البطاقات .

وتقوم القنصلية بالتأشير على البطاقات الشخصية أو العائلية بما يطرأ من تغييرات على بياناتها وذلك طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة مع إخطار مصلحة الأحوال المدنية عن كل تغيير تحدثه بالبطاقات .

وبالنسبة إلى المواطنين المقيمين بجهات ليست بها قنصليات فعليهم أن يرسلوا طلباتهم في شأن البطاقات إلى مصلحة الأحوال المدنية مباشرة بطريق البريد المسجل وأن يرفقوا بطلباتهم المستندات الدالة على صحة الطلب ، كما يجب إرفاق البطاقات بالتأشير عليها بالبيانات الجديدة .

مادة ٥٠ .— يتلقى مكتب السجل المدني بالمركز الرئيسي ما ترسله قنصليات الجمهورية العربية المتحدة من طلبات بشأن الحصول على بطاقات شخصية أو عائلية أو تجديد لها أو بدل الفاقد والتالف منها والإخطارات عن تغيير بياناتها كما يتلقى مباشرة الطلبات الماثلة التي ترد من المواطنين المقيمين بجهات ليست بها قنصليات ويتخذ في شأنها ما يأتي :

(أ) تراجع الطلبات للتأكد من استيفائها وفقاً لما نص عليه في هذا القرار .

(ب) بالنسبة إلى الطلبات التي ترد مباشرة من مواطنين مقيمين بجهات ليست بها قنصليات يجب الرجوع في شأنها إلى جهات رسمية للتأكد من صحة بيانات الطلب ومن أن صاحبه يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

(ج) بالنسبة إلى طلب القيد بالسجل المدني والحصول على البطاقة العائلية يرسل مكتب السجل المدني بالمركز الرئيسي أوراق الطلب إلى مكتب السجل المدني الذي اختاره المواطن القيد به لتسجيله بالجزء الخاص من السجل المدني والتأشير على استمارتي الطلب برقم وجهة القيد وإعادة الأوراق لمكتب السجل المدني بالمركز الرئيسي لقيد الطلب بسجل البطاقات العائلية .

(د) يحضر مكتب السجل المدني بالمركز الرئيسي البطاقات ويرسلها إلى القنصليات المختصة لتسليمها لأصحابها بعد أخذ بصمة سبابتهم اليسرى عليها .

ويجوز للمواطن الذي يقيم بجهة ليست بها قنصلية أن يحمل بطاقته دون أخذ بصمته عليها على أن يتقدم بعد عودته من الخارج إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرتة لتغيير بيان محل إقامته بالبطاقة خلال المدة المحددة بالقانون ولأخذ بصمته .

مادة ٥١ — على رب الأسرة في حالة طلب الحصول على البطاقة العائلية أن يقصر بيانات طلبه عليه وعلى أفراد أسرته .

ويعتبر المذكورون بعد من أرباب الأسر :

الزوج — ويعتبر رب أسرة بالنسبة إلى الزوجة وإن تعددت .

الأب — ويعتبر رب أسرة بالنسبة إلى غير أرباب الأسر أو للتزوجين من أبنائه .

الأم — ولها أن تعتبر رب أسرة بالنسبة إلى غير أرباب الأسر أو للتزوجين من أبنائها بعد وفاة والدهم ما لم تزوج بغيره .

القريب — ويعتبر رب أسرة بالنسبة إلى من يعيش معه من أقاربه الذين يعولهم أو يرعاهم بعد قدرب أسرتهم إن لم يكن قد سبق قيدهم بالسجل المدني .

الفصل العاشر

في الإجراءات الانتقالية

مادة ٥٢ — تحدد مدة أقصاها عامان من تاريخ العمل بهذا القرار لقياد أحوال المواطنين بالسجل المدني وتستبدل خلال هذه المدة بالبطاقات الشخصية الصادرة طبقاً للقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ بطاقات أخرى شخصية أو عائلية وفق أحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٥٣ — يجب على كل رب أسرة أو من يصبح كذلك خلال المدة المشار إليها بالمادة السابقة أن يتقدم في دوره عند نشر هذا القرار إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرتة أو الذي يرغب قيده فيه ببياناته وبيانات أسرته لقيدها بالسجل المدني والحصول على بطاقة عائلية .

مادة ٥٤ — لا يسجل في السجل المدني ما يتم قيده بالسجلات من واقعات تطرأ خلال المدة المنصوص عليها في المادة (٥٢) ما لم تكن بيانات الأسرة قد سجلت بالسجل المدني وإلى أن يتم ذلك يجب أن يحتفظ رب الأسرة بمستندات الواقعة حتى يتقدم في دوره للقيده بالسجل المدني .

مادة ٥٥ — تشكل في كل قرية لجنة من :

(١) العمدة أو نائبه .

(٢) أحد مشايخ القرية يختاره مأمور المركز .

(٣) المأذون .

وتقوم هذه اللجنة بالاشراف على استيفاء المطلوب من المواطنين من مستندات وترتيب حضورهم مع مستنداتهم إلى مكتب السجل المدني في المدة المحددة لتسجيل أحوال مواطني القرية بالسجل المدني والحصول على بطاقاتهم .

ويحدد مفتش دائرة الأحوال المدنية بالاتفاق مع مأمور المركز تاريخ بدء تسجيل أحوال المواطنين

بالقرية وتاريخ الانتهاء من ذلك وعدد من ينبغي حضورهم من مواطنيها لمكتب السجل المدني يومياً .

وبالنسبة إلى شياخات المراكز والأقسام والبنادر يكون حضور المواطنين لمكتب السجل المدني طبقاً لترتيب أرقام بطاقتهم الشخصية التي يحملونها .

ويحدث مفتش دائرة الأحوال المدنية بالاتفاق مع مأمور المركز أو القسم أو البندر عدد المطلوب منهم يومياً لمكتب السجل المدني لتسجيل أحوالهم المدنية والحصول على بطاقتهم .

وعلى مأموري المراكز والأقسام والبنادر ومفتشى دوائر الأحوال المدنية اتخاذ جميع التدابير لإعلام المواطنين بمواعيد حضورهم إلى مكاتب السجل المدني وتعريفهم بمقارها .

مادة ٥٦ — على مديري الأمن اختيار أصلح المشايخ بالقرى التي ألغيت وظيفة العمدية بها أو بشياخات الأقسام التي تقع خارج نطاق المدن التي بها مكاتب السجل المدني للقيام بواجبات العمد المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وفي هذا القرار .

مادة ٥٧ — تختص مكاتب السجل المدني ومصلحة الأحوال المدنية بتسليم ذوى الشأن صوراً من قيودها عن الواقعات المسجلة لديها تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ كما تسلم الصور المستخرجة من الوثائق والمستندات التي تحتفظ بها تنفيذاً لأحكام القانون .

وبالنسبة إلى واقعات الولادة والزواج والطلاق والوفاة التي تمت قبل تنفيذ هذا القانون تظل الجهات الحالية هي المختصة بتسليم الصور المطلوبة منها .
ويراعى في جميع الأحوال ما تقضى به المادة (٤٦) من القانون .

مادة ٥٨ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٦ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧
بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم (٨٠)
لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقرارات الوزارية المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة (٦) من القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه
بالنص التالي :

« مادة ٦ — لكل قادم إلى الجمهورية العربية المتحدة أن يحمل معه — دون ترخيص —
نقداً أجنبياً وحالات وشيكات مصرفية وخطابات اعتماد وشيكات سياحية بالغة قيمتها ما بلغت .
ولكل مغادر للجمهورية العربية المتحدة أن يحمل معه — دون ترخيص — بنكنوت أجنبي ،
أو أوراق نقد أجنبي ، أو شيكات سياحية بما لا يزيد مجموعه عما يعادل عشرين جنيهاً مصرياً .
ويجوز للأجانب غير المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة أن يحمل كل منهم معه — دون ترخيص —
عند مغادرته كل أو بعض أوراق النقد الأجنبي والحالات والشيكات المصرفية وخطابات الاعتماد
وشيكات السياحة التي كان يحوزها أو يحملها معه عند دخوله والتي بينها في الإقرار الذي قدمه للسلطات
الجمركية عند قدومه طبقاً لحكم المادة التالية .
ويحظر على القادمين إلى الجمهورية العربية المتحدة أو المسافرين منها أن يحملوا معهم أوراق
نقد — أو بنكنوت مصري — .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٣ رجب سنة ١٣٨١ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٣ (مكرر ١) الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

قرار رقم ١٤٩٤ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن السماح باستيراد أوراق البنكنوت المصرى
عن طريق المصارف

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له
والقرارات الوزارية المنفذة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزارى
رقم (٥١) لسنة ١٩٤٧ المعدل ؛

قرر :

مادة ١ — يسمح باستيراد أوراق البنكنوت المصرى حتى أول فبراير سنة ١٩٦٢ عن طريق
المصارف المعتمدة ويجوز إيداع ما يرد منها لحساب الأجانب غير المقيمين في حسابات غير مقيمة
تستخدم في سداد قيمة صادرات أو لمقابلة مدفوعات محلية وفقاً للشروط والأوضاع التى تقررها
الإدارة العامة للنقد .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٣ رجب سنة ١٣٨١ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١)

قرار رقم ١٤٩٥ لسنة ١٩٦١^(٢)

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧
بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
بتنظيم الرقابة على عمليات النقد

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقرارات الوزارية المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة (١١) من القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه النص التالي :

«مادة ١١ — يجب على كل من يرغب في تصدير بضاعة أن يوضع على الاستمارة (ت . ص) الملحقة بهذا القرار جميع البيانات المطلوبة وتقديمها مع المستندات المتعلقة بالعملية إلى الادارة العامة للنقد عن طريق أحد المصارف المرخص لها ولا يعطى عند التصدير الترخيص المنصوص عليه في المادة الرابعة من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٩ إلا بعد استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٣ رجب سنة ١٣٨١ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

وزارة العدل

قرار

بتعديل دائرة اختصاص محكمة ادفو وكوم امبو الجزئيتين^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى ، وتحديد نطاق المحافظات ؛

وعلى قرار وزير الداخلية التنفيذي الصادر بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٦١ بفصل قرى : سلوه بحري وسلوه قبلي والكاجوج من مركز أدفو وإلحاقها بمركز كوم امبو محافظة أسوان ؛ وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تفصل الأعمال القضائية لقرية « الكاجوج » من دائرة اختصاص محكمة ادفو الجزئية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة كوم امبو الجزئية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٨ الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة ادفو الجزئية ، والتي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة كوم امبو الجزئية ، تحال بالحالة التي هي عليها إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها محكمة ادفو الجزئية لجلسات محددة وبغير مصروفات ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المحددة .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة ، وأجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

قرار

بإضافة حكم إلى القرار الصادر من وزير العدل بشأن من يقبل
عن الهيئات للمرافعة أمام المحاكم^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم ؛
وعلى القرار الصادر من وزير العدل بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ في شأن من يقبل عن
الهيئات للمرافعة أمام المحاكم ؛

وبعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يضاف إلى الهيئات المنصوص عليها في القرار الصادر من وزير العدل بتاريخ ٢١ من
مايو سنة ١٩٥٧ المشار إليه « صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ومؤسسة النصر » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢ رجب سنة ١٣٨١ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٢ الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

قرار

بتقسيم محكمة شبين الكوم الجزئية إلى محكمتين جزئيتين^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛
وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم
١٥١ لسنة ١٩٦١ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بالألحقة التنفيذية لقانون
نظام الإدارة المحلية ؛
وعلى موافقة مجلس محافظة المنوفية بتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١ على تقسيم محكمة شبين الكوم
الجزئية إلى محكمتين جزئيتين ، تختص احدهما بقضايا البندر ، والأخرى بقضايا المركز ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تقسم محكمة شبين الكوم الجزئية إلى محكمتين جزئيتين إحداهما محكمة بندر شبين
الكوم الجزئية ويشمل اختصاصها بندر شبين الكوم ، والأخرى محكمة مركز شبين الكوم الجزئية
ويشمل اختصاصها النواحي المكونة لمركز شبين الكوم .
مادة ٢ — القضايا المنظورة أمام محكمة شبين الكوم الجزئية والتي أصبحت من اختصاص أى
من المحكمتين بمقتضى المادة السابقة تحال إليها بالحالة التى هى عليها بأوامر تصدرها المحكمة لجلسات محددة
وبغير مصروفات وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر ، مع تكليفه بالحضور فى المواعيد المحددة
ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التى تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق
بالحكم فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢ رجب سنة ١٣٨١ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٢ الصادر فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

قرار

بتعديل لائحة الموثقين للتدبين^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ؛

وعلى لائحة الموثقين المتدبين الصادرة بالقرار المؤرخ في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ والقرارات المعدلة لها ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تستبدل بالواد ٢٧ و ٢٠ و ٣٤ من لائحة الموثقين المتدبين المشار إليها النصوص الآتية :

« مادة ٢٠ — على الموثق المتدب أن يحضر الوثيقة في نفس المجلس ويكون ذلك من أصل وثلاث صور يسلم لكل من الزوجين صورة والثالثة لأمين السجل المدني ويبقى الأصل محفوظا بالدفتري وعليه أن يقدم ما يبرمه من الوثائق والإشهادات إلى أمين السجل الذي حدثت بدائثرته الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبرامها وذلك لقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد .

ولا يسلم الموثق المتدب إلى الزوجين الصورتين الخاصتين بهما إلا بعد تمام هذه الإجراءات ، ويجب أن يأخذ بالتسليم إيصالا على الأصل الباقي في الدفتري .

وإذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به في يوم استرداد الوثائق من مكتب السجل المدني وجب على الموثق المتدب أن يرسل هذه الصورة في اليوم التالي على الأكثر إلى المحكمة لترسلها إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إن كان يقيم في الجمهورية العربية المتحدة أو بوساطة وزارة الخارجية إن كان يقيم في بلد أجنبي .

« مادة ٢٧ — على الموثق المتدب قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية الزوجة بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية وإن لم يكن للزوجة بطاقة يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمسند رسمي أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية ، وأن يعتمد على ما تضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية ، ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج وجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى الزوجة إن كانت لها بطاقة . وعليه إثبات جهة ورقم قيد كل من الزوجين بالسجل المدني إن كان ذلك معلوما لهما .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٢ الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

« مادة ٣٤ - في الأحوال التي تسمح بها شريعة الجهة الدينية التي يتبعها الموثق بإجراء الطلاق على الموثق المتدب أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وإذا كان الطالب زوجة لا بطاقة لها يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمي أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يثبت بالإشهاد رقم بطاقة المطلق وجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى المطلقة الحاضرة إن كان لها بطاقة ، ويقيد الطلاق بنفس الألفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .
وإذا كان الطلاق على الإبراء وجب على الموثق المتدب أن يدون بالإشهاد كل ما اتفق عليه أمامه في شأن الموضع عن الطلاق » .

مادة ٢ - تستبدل بعبارة « أصل وصورتى الوثيقة » الواردة في المادة ٢١ من اللائحة المذكورة عبارة « أصل وصور الوثائق » .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٤ رجب سنة ١٣٨١ (١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

قرار

بتعديل لائحة المأذونين^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ؛
وعلى لائحة المأذونين الصادرة بالقرار المؤرخ في ٤ يناير سنة ١٩٥٥ والقرارات المعدلة له ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تستبدل بالمواد ٢٤ و ٣٣ و ٣٩ من لائحة المأذونين المشار إليها النصوص الآتية :
« مادة ٢٤ - على المأذون أن يحضر وثائق الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والمصادقة عليها في نفس المجلس ، ويكون ذلك من أصل وثلاث صور يسلم لكل من الزوجين صورة والثالثة لأمين السجل المدني ، ويبقى الأصل محفوظاً بالدقتر .
وعليه أن يقدم ما يبرمه من وثائق إلى أمين السجل الذي حدثت بدائرتة الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبرامها وذلك لتقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٢ الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

ولا يسلم المأذون إلى الزوجين الصورتين الخاصتين بهما إلا بعد تمام هذه الإجراءات ، ويجب أن يأخذ بالتسليم إيصالا على الأصل الباقي في الدفتر .

وإذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به في يوم استرداد الوثائق من مكتب السجل المدني وجب على المأذون أن يرسل هذه الصورة في اليوم التالي على الأكثر إلى المحكمة لترسلها إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إن كان يقيم في الجمهورية العربية المتحدة أو بوساطة وزارة الخارجية إن كان يقيم في بلد أجنبي .

« مادة ٣٣ — على المأذون قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية الزوجين بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وإن لم يكن للزوجة بطاقة يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمسند رسمي أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية وأن يعتمد على ماتضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية ، ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج وجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى الزوجة إن كانت لها بطاقة . وعليه إثبات جهة ورقم قيد كل من الزوجين بالسجل المدني إن كان ذلك معلوما لهما .

« مادة ٣٩ — على المأذون أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية وإذا كان الطالب زوجة لا بطاقة لها يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمسند رسمي أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يثبت بالإشهاد رقم بطاقة المطلق وجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى المطلقة الحاضرة إن كانت لها بطاقة ، ويقيد الطلاق بنفس الألفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .

وإذا كان الطلاق على الإبراء وجب على المأذون أن يدون بالإشهاد كل ما اتفق عليه أمامه في شأن العوض عن الطلاق .

مادة ٢ — تستبدل بعبارة « أصل وصورتى الوثيقة » الواردة في المادة ٢٥ من اللائحة المذكورة عبارة « أصل وصور الوثائق » .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٤ رجب سنة ١٣٨١ (١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

قرار^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة القاهرة الجزئية للجنح والمخالفات المستعجلة ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ بمدينة القاهرة نيابة تسمى « نيابة القاهرة الجزئية للجنح والمخالفات المستعجلة » تشكل من عدد كاف من أعضاء النيابة ويكون مقرها مبنى محكمة عابدين الجزئية وتلحق بنيابة جنوب القاهرة .

مادة ٢ — تختص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنح والمخالفات المحددة بالقرار الصادر بإنشاء المحكمة المشار إليها .

مادة ٣ — يعين للعمل بهذه النيابة كل من السادة :

أحمد صبرى محمد البيلى ، وكيل النيابة من الفئة الممتازة .
مصطفى محمد على موسى ، وكيل النيابة .

محمد جلال صالح محمد راجح ، معاون النيابة .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ .
تحريراً فى ٢٣ رجب سنة ١٣٨١ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١)

قرار^(٢)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة اسكندرية الجزئية للجنح والمخالفات المستعجلة ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ بمدينة الاسكندرية نيابة تسمى « نيابة اسكندرية الجزئية للجنح والمخالفات

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٣ الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٣ (مكرر) الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

المستعجلة « تشكل من عدد كاف من أعضاء النيابة ويكون مقرها مبنى محكمة اسكندرية الكاية بميدان أحمد عرابي .

مادة ٢ — تختص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنح والمخالفات المحددة بالقرار الصادر بإنشاء المحكمة المشار إليها .

مادة ٣ — يعين للعمل بهذه النيابة كل من السنين :

عبد القادر عبد الحميد عبد الرحمن ، وكيل النيابة .

على حسن على عشاوى ، معاون النيابة .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

تحريراً في ٢٣ رجب سنة ١٣٨١ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١)

قرار^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة طنطا الجزئية للجنح والمخالفات المستعجلة ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ بمدينة طنطا نيابة تسمى « نيابة طنطا الجزئية للجنح والمخالفات المستعجلة » تشكل من عدد كاف من أعضاء النيابة ويكون مقرها مبنى محكمة بندر طنطا قسم ثان .

مادة ٢ — تختص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنح والمخالفات المحددة بالقرار الصادر بإنشاء المحكمة المشار إليها .

مادة ٣ — يعين للعمل بهذه النيابة كل من السنين :

محمد صلاح الدين السيد محمد مطر ، وكيل النيابة من الفئة الممتازة .

وصفي ناشد بسطوروس ، معاون النيابة .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

تحريراً في ٢٣ رجب سنة ١٣٨١ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٣ (مكرر) الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

قرار^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة الجيزة الجزئية للجنح والمخالفات المستعجلة ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ بمدينة الجيزة نيابة تسمى « نيابة الجيزة الجزئية للجنح والمخالفات المستعجلة » تشكل من عدد كاف من أعضاء النيابة ويكون مقرها مبنى محكمة بندر الجيزة قسم أول شارع الناصر بالجيزة .

مادة ٢ — تختص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنح والمخالفات المحددة بالقرار الصادر بإنشاء المحكمة المشار إليها .

مادة ٣ — يعين للعمل بهذه النيابة كل من السدين :

صلاح الدين بصير سيد أحمد زايد ، وكيل النيابة .

عبد المنعم يوسف اسماعيل الشريف ، معاون النيابة .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

تحريراً في ٢٣ رجب سنة ١٣٨١ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١)

وزارة العمل

قرار رقم ١١ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٦١

في شأن تحديد أيام الأعياد التي يحق للعامل فيها أن يحصل على إجازة بأجر كامل

وزير العمل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل والقوانين والقرارات المكملة له ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٣ مكرر الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٧ الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦١

وعلى القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦١ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العمل بمنح كل عامل إجازة بأجر كامل فى الأعياد التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير العمل على الأتزيد على عشرة أيام فى السنة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٧ الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٠ فى شأن تحديد أيام الأعياد التى تعتبر إجازة إجبارية يتقاضى عنها العمال أجراً ،

قرر:

مادة ١ — يستبدل نص المادة الأولى من القرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ بالنص الآتى :
يعتبر إجازة فى حكم الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أيام الأعياد الآتية .

(١) اليوم الأول والثانى من أيام عيد الفطر .

(٢) يوم شم النسيم .

(٣) يوم الوقوف بعرفات (وقفة عيد الأضحى) .

(٤) اليوم الأول والثانى من أيام عيد الأضحى .

(٥) يوم رأس السنة الهجرية .

(٦) يوم ١٨ يونيو (عيد الجلاء) .

(٧) يوم ٢٣ يوليه (عيد الثورة) .

(٨) يوم المولد النبوى الشريف .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الوقائع المصرية .

وزارة التعمير .

قرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١^(١)

بالإعفاء من بعض العقوبات المنصوص عليها فى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

وزير التعمير

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التعمير والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٧ الصادر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — استثناء من أحكام المادتين ٤ و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه يعفى من العقوبات الواردة في المادة ٥٤ من القرار المذكور كل تاجر تجزئة أو جمعية تعاونية ثبتت من المراجعة الفعلية التي يقوم بها مكتب التكوين المختص أنه قد ربط عليه عدد من البطاقات الوهمية كما يعفى من هذه العقوبة أيضا كل تاجر تجزئة أو جمعية تعاونية يطلب حذف البطاقات الوهمية التي تكون لديه ويكتفى بتعديل الربط في الحاليتين.

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦١)

قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن تنظيم تداول الأرز الشعير والأرز الأبيض

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشئون التكوين ؛

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد ؛

وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم تداول الأرز الشعير والأرز الأبيض ،

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا بجلستها المنعقدة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — على بنك التسليف الزراعى والتعاونى وبنك مصر وبنك الاسكندرية شراء جميع ما يعرض عليهم من الأرز الشعير لحساب وزارة التكوين بالفئات والشروط التي قررتها الوزارة في شأن تنظيم عمليات تسليم الأرز الشعير والتي سبق أن أخطرت بها البنوك .

مادة ٢ — لا يجوز للمضارب والفراكات أن تتصرف في أية كمية من كميات الأرز التي تقوم

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣ مكرر الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٦٢ .

بانتاجها إلا بترخيص من وزارة التموين يبيعها للتجار الذين تعينهم مراقبات التموين وبالكميات التي تقررها الوزارة وفي حدود الخصاص لكل منهم .

مادة ٣ — على المضارب والفراكات مسك سجلات خاصة يثبت فيها مقادير الأرز الشعير الوارد إليها ونوع الأرز وتاريخ ورودها والكميات المستخدمة في التشغيل ومقدار الناتج منها ومقدار ما تبيعه وتاريخ البيع وأسماء التجار المشترين وتراخيص البيع لهم وفقاً للمادة السابقة .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه يجب على المضارب والفراكات أن ترسل بكتاب موصى عليه إلى إدارة الجبوب والبقول وصياتها بوزارة التموين بياناً كل خمسة عشر يوماً بما يكون متبقياً لديها في اليوم السابق على إرسال البيان عن كميات الأرز الشعير والأرز الأبيض وكسره ورجيع الكون والكميات الواردة من الأرز الشعير والكميات المستخدمة في التشغيل والكميات الناتجة من الأرز الأبيض والكميات المباعة من كل صنف من الأصناف المذكورة وتاريخ البيع أو الاستخدام وأسماء التجار المشترين ومقدار المبيع لكل منهم والجهة التي صدر إليها الأرز ويرسل هذا البيان دورياً في موعد لا يتجاوز اليوم الثامن عشر من الشهر واليوم الثالث من الشهر التالي .

مادة ٥ — مع مراعاة أحكام المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً . ويعاقب على مخالفة حكم المادة ٢ من هذا القرار بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٦ — يلغى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢ شعبان سنة ١٣٨١ (٨ يناير سنة ١٩٦٢)

وزارة الزراعة

قرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٢ أكتوبر

سنة ١٩٦١ بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر

سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٣ و ١٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها ؛

وعلى القانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتعميم تقاوى القطن المنتقا ؛

وعلى القرار رقم ٤ الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٦١ بتحديد المناطق المخصصة لتعميم تقاوى القطن المنتقا في سنة ١٩٦١ ؛

وعلى القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ بتعديل المادة الرابعة من القرار الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ المشار اليه ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنصوص الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ من القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه النصوص الآتية :

ثانياً — تملج أقطان جيزة ٤٥ الأهالي الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز لاستخراج البذرة النجاري .

ثالثاً — تملج أقطان الكرنك الأهالي الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز لاستخراج البذرة التجاري .

رابعاً — تملج أقطان النوفي الأهالي الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز لاستخراج البذرة التجاري .

خامساً — تملج أقطان جيزة ٤٧ الأهالي الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز لاستخراج التقاوى من رتبة فولى جود فير توجد لما فوق زهر .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

سادساً — تحلج أقطان بهتيم ١٨٥ الأهالي الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز لاستخراج البذرة التجارى .

ثامناً — تحلج أقطان الأشمونى الأهالي الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز لاستخراج التقاوى من رتبة جود فما فوق زهر .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٣ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعيين مناطق زراعة أصناف القطن فى السنة ١٩٦١ / ١٩٦٢

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٧ بتعيين مناطق زراعة أصناف القطن ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ فى شأن إنتاج بذرة تقاوى قطن الاكثر والمحافظة على نقاوتها ، المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى قرار اللجنة الوزارية المركزية للشئون الاقتصادية بمجلسها المنعقدة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — لا يجوز أن تزرع فى سنة ١٩٦١ / ١٩٦٢ الزراعية أصناف من القطن تخالف الأصناف المحددة لكل منطقة وفقاً للجدول المرافق .

مادة ٢ — لا تسرى أحكام هذا القرار على مزارع وزارة الزراعة والحقول التى تجرى فيها تجاربها والأراضى المخصصة لها أصناف أخرى تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٣ رجب سنة ١٣٨١ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤ الصادر فى ١١ يناير سنة ١٩٦٢ .

جدول

بتعيين أصناف القطن في المناطق المختلفة في سنة ١٩٦١ / ١٩٦٢ الزراعية

أولاً — لا تجوز زراعة صنف القطن جيزة ٤٥ في غير المناطق الآتية :

(أ) مركز المحمودية وأبو حمص بمحافظة البحيرة .

(ب) مركز دسوق بمحافظة كفر الشيخ .

ثانياً — لا تجوز زراعة صنف القطن الكرنك في غير المناطق الآتية :

(أ) محافظة دمياط بأكملها .

(ب) مراكز المنزلة وشربين وبلقاس بمحافظة الدقهلية .

(ج) مراكز البرلس ويلا وكفر الشيخ وسيدى سالم وفوه بمحافظة كفر الشيخ .

(د) مركز رشيد وكفر الدوار بمحافظة البحيرة .

(هـ) محافظة الاسكندرية بأكملها .

ثالثاً — لا تجوز زراعة صنف القطن المنوفى في غير المناطق الآتية :

(أ) مراكز الحسينية وفاقوس وكفر صقر وأبو كبير وهيا ودير بنجم بمحافظة الشرقية .

(ب) مراكز دكرنس والمنصورة والسنبلاوين وأجا وميت غمر وطلخا بمحافظة الدقهلية .

(ج) مركز قلين بمحافظة كفر الشيخ .

(د) محافظة الغربية بأكملها .

(هـ) مراكز شبراخيت وإيتاى البارود وكوم حمادة ودمنهور والدلتجات وحوش عيسى وأبو

المطامير بمحافظة البحيرة .

رابعاً — لا تجوز زراعة صنف القطن جيزة ٣٠ في غير مركز بلبيس بمحافظة الشرقية .

خامساً — لا تجوز زراعة صنف القطن جيزة ٤٧ في غير المناطق الآتية :

(أ) محافظة المنوفية بأكملها .

(ب) محافظة القليوبية بأكملها .

(ج) مركز منيا القمح بمحافظة الشرقية .

(د) قسم المطرية بمحافظة القاهرة .

سادساً — لا تجوز زراعة صنف القطن بهيم ١٨٥ في غير المناطق الآتية :

(أ) مركز أبو حماد والزقازيق بمحافظة الشرقية .

(ب) محافظة الإسماعيلية بأكملها .

سابعاً — لا تجوز زراعة صنف القطن الدندرة في غير المناطق الآتية :

(أ) مراكز سوهاج وأخميم والمنشأة وجرجا والبلينا وأولاد طوق شرق بمحافظة سوهاج .

(ب) محافظتي قنا وأسوان بأكملهما .

ثامناً — لا تجوز زراعة صنف القطن الأشموني في غير المناطق الآتية :

(أ) قسم المسادي بمحافظة القاهرة .

(ب) محافظات الجيزة وبني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط بأكملها .

(ج) مراكز طما وطهطا والمراغة وساقلة بمحافظة سوهاج .

وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي

قرار رقم ٣١ لسنة ١٩٦١^(١) .

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله

وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨

في شأن طرح النهر وأكله ، والقرارات المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (١٠) مكرراً من القرار رقم (١) لسنة ١٩٥٨ للشار إليه النص الآتي :

« ومع ذلك فانه بالنسبة للطلبات التي قدمت في شهر يناير من سنوات ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ بعد ميعاد الاستيفاء حتى نهاية شهر ديسمبر من سنة ١٩٦٢ — وتحفظ جميع الطلبات التي لا يتم استيفاؤها حتى هذا التاريخ » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٢ رجب ٢ سنة ١٣٨١ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد الأول الصادر في أول يناير سنة ١٩٦٢ .

الهيئة العامة للإصلاح الزراعى

قرار متفرق رقم ٣٥ بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١^(١)

بإصدار قرار التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦١
لبعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى

مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للإصلاح الزراعى ،

وعلى المادة رقم ١٢ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — لا يجوز أن يزيد مجموع ما يحوزه الشخص وزوجته وأولاده القصر من الأراضى الزراعية وما فى حكمها غير المملوكة لهم على خمسين فداناً سواء أكانت هذه الحيازة عن طريق الإيجار أو المزارعة أو الوكالة فى الإدارة أو الاستغلال ، ويستنزل من هذا القدر ما يعادل ملكية أى منهم من تلك الأراضى أيا كان سند الملكية حق ولو كان عقد غير مسجل .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

معلمة الضمائم

قرار^(٢)

المدير العام

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم الصادر فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ بتوزيع الاختصاصات على الوزارات والمصالح ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ .

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠١ الصادر فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٢ الصادر فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

- وعلى القانون رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٣ .
- وعلى القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ .
- وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٤ بتحويلنا إجراء التعديلات في تحديد مقر واختصاص لجان الطعن ومواعيد انعقاد جلساتها وكذا استبدال رؤساء وأعضاء هذه اللجان .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٩ بشأن التفويض في الاختصاصات .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦١ المتضمن إنشاء لجنة طعن ضرائب طنطا الثانية .
- وعلى القرارات الوزارية وكذا قرارات مصلحة الضرائب الصادرة تباعا بإنشاء وإلغاء وإعادة تشكيل لجان الطعن وتعديل اختصاصها ،
- وعلى كتاب المراقبة العامة للجان الطعن رقم ٩٨٧ المؤرخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ .

قرر :

- ١ — تعديل الفقرة ٤ من المادة ٥ من القرار الوزاري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦١ بشأن مكان ومواعيد انعقاد لجنة طعن ضرائب طنطا الثانية على الوجه الآتي :
- تعقد اللجنة في الأسبوع الأخير من كل شهر ثلاث جلسات بمقر مأمورية ضرائب بنها لنظر طعون هذه المأمورية على أن يحدد رئيس اللجنة تواريخ انعقاد الجلسات وتخطر المراقبة العامة للجان الطعن ببرنامج انعقاد الجلسات شهريا ومقدما .
- كما تعقد اللجنة جلساتها بمقرها بمدينة طنطا في أيام الأحد والثلاثاء والخميس من بقية أيام الشهر لنظر طعون ممولى مأموريات ضرائب المحلة الكبرى وكفر الشيخ وشبين الكوم .

٢ — يعدل بهذا القرار اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

٣ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ٨ رجب سنة ١٣٨١ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٦١)

الجريدة العشرية

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً — الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً — الاشتراكات :

لغير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً — ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ — السنة الحادية والأربعون	: ٢٠ قرشاً
٢ — السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ — السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤

سيادة النقيب (رقم خاص)

٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥

النقابة والنادى

٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢

غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥

غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨

غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨٩٤٣٢٢

غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية

المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةِ شَهْرِيَّةِ

تَفْصِيْلُهُ نَقَابَةُ الْمَحَامِلِ

قَالَ رَبِّ أَحْيِكُمْ بِالْحَيَاتِ
وَرَبَّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ
”قَارَأْتُ كَذِبًا“

امتيازات نقابية

(١) مستشفى النقابات المهنية (بابا يوانو)

تخفيض أجر السرير لأعضاء نقابة المحامين ، من ١٥٠ قرشاً إلى ٦٥ قرشاً في اليوم . ويخفض رسم حجرة العمليات من ٣٠٠ قرش إلى ٢٥٠ قرشاً .

أما العمليات الجراحية فتتراوح أتعاب العملية الواحدة بين ٢٠ جنيهاً للعملية الكبرى وثلاثة جنيهات للعملية الصغرى .

وتفصيل العلاج بأسعار مخفضة ، مبين بكتاب المستشفى الذي يوزع مجاناً على السادة المشتركين .

الطُّبَاءُ المعالجون : واتفقت النقابة مع عدد من الأطباء — ومعظمهم من أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب — على أن يخصموا ٥٠ ٪ من رسم الكشف ، فيصبح خمسين قرشاً بالعيادة ، ومائة قرش بالنازل ، وهم من كبار الإخصائيين في الجراحة . والأمراض الباطنية ، وأمراض العيون ، وجراحة العظام ، والأنف والأذن والحنجرة ، والمسالك البولية ، والأمراض الجلدية ، وجراحة الصدر والقلب ، وأمراض النساء والولادة ، وجراحة الفم والاسنان ، والاطفال ، والتخدير .

بطاقات العلاج : تقدم بدار النقابة : ٥١ شارع رمسيس بطاقات العلاج لمستشفى بابا يوانو بالدقي ، نظير عشرة قروش مع رجاء إحضار ثلاث صور مقاس ٣ × ٤

(٢) الجمعية التعاونية للبترول

أولاً : بمجرد تقديم البطاقة الشخصية للسادة المحامين لأي محطة إو وكيل ، من محطات ووكلاء الجمعية التعاونية للبترول ، يعامل السيد المحامي معاملة العضو ، فيكون له الحق في شراء البنزين بالسعر الرسمي لمنطقة التسليم ، مع خصم قدره ٢٠ ملية للصفحة .

ثانياً : يكون للسادة المحامين اختيار أحد النظم التالية في التعامل :

(أ) أن يشتري بالنقد ويدفع الثمن فوراً ثم يتسلم فاتورة ، ويقدم ما يتجمع لديه منها آخر كل شهر لإدارة الجمعية ويسترد الخصم المقرر حسب الموضع بعاليه .

(ب) أن يشتري دفتر بونات بنزين بالنقد في المحطات أو في الجمعية فئة ١٠ جالونات و ٢٠ جالوناً و ٤٠ جالوناً يدفع ثمنها نقداً ويستعملها في سحب البنزين من أى محطة أو توكيل ويقدم في آخر كل شهر كموب الدفاتر للجمعية أو لأي محطة أو توكيل لاسترداد الخصم المقرر وفقاً لما تقدم .

(ح) أن يطلب دفتر بونات بنزين إجمالى ، وعند إرسال كشف الحساب إلى عضو النقابة يقوم العضو بالسداد وذلك بالتفاهم المباشر بينه وبين الجمعية على طريقة السداد وضمانها .

ثالثاً : تصرف الجمعية للنقابة عائداً عن حيلة مسحوبات السادة الأعضاء بنسبة تقريرها للجمعية العمومية سنوياً . ولا تقل حالياً عن ٢ ٪ .

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمة النقض

النقض الحزائي

لإقامة الدعوى الجنائية . ص ٥٦٧

الحكم ٣٦٨ : ٣ من يناير ١٩٦١

دعوى مدنية : مسئولية عن عمل الغير المتبوع عن التابع ، علاقة سببية بين خطأ ووظيفة .

ص ٥٦٧

الحكم ٣٦٩ : ٩ من يناير ١٩٦١

١ - تفتيش : إذن به ، تحويل رئيس النيابة طلبه إلى وكيل النيابة .

ب - تحقيق : تفتيش ، إذن به للأمر ضبط قضائي ومعاونيه ، شموله للرءوسين وغيرهم . ص ٥٦٨

الحكم ٣٧٠ :

١ - تحقيق : نيابة عامة ، صفة اختيار المحقق كالشاهد .

ب - نيابة عامة : إثبات ، شهادة ، الجائز سماع شهادتهم .

٢ - إثبات : محرر ؛ تحقيق ، ماهية محضرة . ص ٥٦٨

الحكم ٣٦٤ : ٢ من يناير ١٩٦١

١ - دفاع : طلب تأجيل دعوى لنظرها مع أخرى مرتبطة ، مدى التزام المحكمة بإجابته .

ب - محاكمة : إجراءاتها ، بدؤها بالفصل في واقعة متأخرة في الترتيب الزمني .

٢ - دفاع : طلب تحقيق ، رد المحكمة عليه .

د - محاكمة : إجراء تحقيق ، سقوط حق التمسك به أمام النقض . ص ٥٦٥

الحكم ٣٦٥ :

١ - نقض : طعن ، قبوله شكلاً ، انصبابه على حكم في معارضة التهم .

ب - استئناف : حكم قابل لمعارضة التهم ، نقض حكم الاستئناف بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة . ص ٥٦٦

الحكم ٣٦٦ :

اشتباه : جريمة ، عود إليها . ص ٥٦٦

الحكم ٣٦٧ :

دعوى مدنية : طعن المضرورة في الأمر بأن لا وجه

الحكم ٣٧١ :

أ - تزوير : مادی ، طرقه .

ب - ضرر : تزوير ، وضوحه .

ج - استعمال : محرر مزور ، ماهيته ص ٥٦٩

الحكم ٣٧٢ : ١٠ من يناير ١٩٦١

تبديد : ناظر وقف ، أماته على أمواله ووكالته
عن المستحقين . ص ٥٦٩

الحكم ٣٧٣ :

جمرک : تهريب ؛ مأمور ضبط قضائي ذو اختصاص
خاص . ص ٥٧٠

الحكم ٣٧٤ :

أ - محاكمة : إجراءاتها ، شفويتها ؛ طلب تحقيق ،
مدى التزام المحكمة الاستثنائية إجابته .

ب - شاهد : تلاوة أقواله .

ج - إثبات : متهم ، إقراره ؛ حكم ، تسببه ؛
استئناف ، تحقيق أمام محكمته .

ص ٥٧٠

الحكم ٣٧٥ : ١٦ من يناير ١٩٦١

دفاع : طلب معانة ؛ نقض ؛ طعن ، الحكم فيه ؛
سلطة محكمة الإعادة . ص ٥٧١

الحكم ٣٧٦ :

قتل : عمد ، نية إزهاق الروح . ص ٥٧١

الحكم ٣٧٧ :

إصابة : حكم ، بيان نوع الآلة . ص ٥٧١

الحكم ٣٧٨ : ١٧ من يناير ١٩٦١

قذف : قصد جنائي ، إسناد تشكيكي . ص ٥٧٢

الحكم ٣٧٩ :

أ - إخفاء أشياء مسروقة : تملك الجاني المسروق
مع علمه بسرقة ، نية التملك .

ب - سلاح : إحرازه بدون ترخيص ، باعث .
ص ٥٧٣

الحكم ٣٨٠ :

اختلاس : أموال أميرية ، نوع الشيء المختلس ،
مال هيئة قناة السويس ، أملاك الدولة
الخاصة وأموالها العامة . ص ٥٧٣

الحكم ٣٨١ :

استئناف : نيابة ؛ مناط جوارزه ، متى تعتبر قد
طلبت الحكم بمرامة تجاوز خمسة جنيهات .
ص ٥٧٤

الحكم ٣٨٢ :

نقض : طعن ، خطأ في القانون ؛ إلغاء الحكم
في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة
المتهم لعدم ثبوت الواقعة ، إجماع آراء
القضاة على الحكم بالتعويض . ص ٥٧٤

الحكم ٣٨٣ : ٢٣ من يناير ١٩٦١

أ - اشتباه : عود إلى حالته .

ب - أمر بالألاوجه : آثاره على عود إلى حالة
اشتباه . ص ٥٧٥

الحكم ٣٨٤ : ٢٤ من يناير ١٩٦١

أ - محاكمة : إجراءاتها ؛ دفاع ، إخلال بحقه ؛
شاهد ، طلب صماعة ، رفضه .

ب - ضوء : طلب تجربة للقطع بكفاية الرؤية .
ص ٥٧٥

الحكم ٣٨٥ : ٣٠ من يناير ١٩٦١

١ - قتل خطأ : خطأ ، تقديره ؛ حارس مجاز سكة الحديد .

ب - صندوق : تأمين ومعاش ، فعل صار ، جمع بين التعويض والتأمين .

ج - معاش استثنائي : جمع بينه وبين تعويض كامل عن حادث . ص ٥٧٧

الحكم ٣٨٦ :

تحقيق : تفتيش ، إذن نيابة عامة ، اختصاص وكلاء نيابة عامة بإصداره ؛ تفويض مفروض . ص ٥٧٨

الحكم ٣٨٧ :

١ - تجمهر : توافر جريمته بغير اتفاق سابق .

ب - مسئولية : مشتركين في تجمهر غير مشروع عن جرائم وقعت .

ج - قتل : نيته ، توافرها في حق مشترك في تجمهر غير مشروع . ص ٥٧٩

الحكم ٣٨٨ :

١ - ارتباط : رفع الدعوى برمتها بالطريق المباشر لمحكمة جنابات ، دون إحالة بعض متهمين لفرقة اتهام .

ب - اغتصاب : اثنى ؛ شروع .

ج - اشتراك : شريك ، مسئوليته عن نتائج محتملة ؛ محكمة نقض ، رقابتها .

د - دفاع : دليل ، إثارة شبهة فيه بطلب معانة .

ص ٥٨١

النقض المدني

الحكم ٣٩٢ :

حكم : صدوره باسم الأمة . ص ٥٨٩

الحكم ٣٩٣ : ١١ من مايو ١٩٦١

١ - عمل تجارى : عقد بيع قطن تحت القطع ، نقل سعر القطع لاستحقاق تال ولو لم يكن البائع تاجراً .

ب - إثبات : قرآن قضائية ، الاثبات بها في

المسائل التجارية . ص ٥٨٩

الحكم ٣٩٤ :

موظف : سلطة فصله . ص ٥٩٠

الحكم ٣٩٥ :

التزام : عقد ، نظرية حوادث طارئة . ص ٥٩٠

الحكم ٣٨٩ : ٤ من مايو ١٩٦١

١ - موظف : معاش ، جمع بينه وبين مرتب ؛ نظام عام .

ب - إثبات : إقرار ضمني .

ج - تقادم : دفع ما لا يجب ؛ دعوى استرداد ما دفع من المعاش بغير حق ، سقوطها .

ص ٥٨٨

الحكم ٣٩٠ :

عقد : تفسيره ؛ التزام ، انقضاؤه . ص ٥٨٨

الحكم ٣٩١ :

عمل : تحكيم في منازعاته ؛ حكم ، قصور .

ص ٥٨٩

الحكم ٣٩٦ :

ا - استئناف : إجراءات نظره ، تقرير تلخيص .

ب - وكالة : وكيل ، وكالته للغير . ص ٥٩١

الحكم ٣٩٧ :

ا - نقض : طعن ؛ إعلانه ، خصوم فيه .

ب - رسم بلدية : ضريبة ملاه ، عبء الالتزام به .

ج - ضريبة ملاه : وعاءها ، تحصلها .

ص ٥٩١

الحكم ٣٩٨ : ١٨ من مايو ١٩٦١

إثبات : بالبينة فيما كان يجب إثباته كتابة ، حالة فقد السند الكتابي لسبب أجنبي .

ص ٥٩٢

الحكم ٣٩٩ :

ا - شركة : تضامن ، التزام الشركاء المتضامنين بتعهد أحدهم بمفرده ، شرطه .

ب - إفلاس : توقف عن الدفع ، رقابة النقض على عناصره .

ج - حكم : تسبيب ، تدليل ، عيب ، فسغ ، استخلاص عكسي مؤدى المستند .

د - حكم : تسبيب ، تدليل ، عيب ، فساد الاستدلال ، عدم اتفاق مقدمات مع نتائجها . ص ٥٩٣

الحكم ٤٠٠ :

ا - نقض : خصوم .

ب - عمل : إضافي ، حساب ساعاته .

ص ٥٩٤

الحكم ٤٠١ :

جerk : غرامة . ص ٥٩٥

الحكم ٤٠٢ :

ا - نقض : طعن ، إعلانه ، خصوم فيه .

ب - إعلانه : أوراق محضرين ، بطلانه .

ص ٥٩٥

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٤٠٦ :

تعليم حر : فناء المدرسة ، سلطة الوزير باعفاء المدرسة من شرط سخته . ص ٥٩٨

الحكم ٤٠٧ : ١١ من مارس ١٩٦٢

موظف : ترقية ، تقدير كفايته توطئه لاجراء الترقيات . ص ٥٩٨

الحكم ٤٠٨ : ١٧ من مارس ١٩٦٢

عقد إداري : الشراء على حساب المتعاقد المقصر . ص ٥٩٩

الحكم ٤٠٣ : ٢٤ من مارس ١٩٦٢

ا - عامل : حكومي دائم ، فصله مع صدور الحكم الجنائي عليه مقروناً بوقف تنفيذ العقوبة .

ب - كادر : عمال ؛ لجنة فنية ، رأيها عند فصل عامل تأديبياً . ص ٥٩٦

الحكم ٤٠٤ : ٢٥ من مارس ١٩٦٢

تظلم : وجوبي ، موظف . ص ٥٩٦

الحكم ٤٠٥ : ٣ من مارس ١٩٦٢

موظف : فصله لسوء السلوك . ص ٥٩٧

عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري

ص ٦٠٠

الدعوى أمام القضاء

الحكم ٤١٤ : ١٨ من يونيو ١٩٦٠
لجنة شئون موظفين : ترقية ؛ سلطاتها في اختيار
الأصلح . ص ٦٠٤

الحكم ٤١٥ : ١٩ من نوفمبر ١٩٥٨
لجنة شئون موظفين : ترقية ، تخط ، سوء
استعمال سلطة . ص ٦٠٥

الحكم ٤١٦ : ٢ من يوليو ١٩٦١
موظف : تقرير سنوي سري ، المختص بتقديمه .
ص ٦٠٥

الحكم ٤١٧ : ١٢ من نوفمبر ١٩٦٠
امتحان : دخول الخدمة ؛ شهادة لاحقة من
موظفين غير مختصين . ص ٦٠٦

الحكم ٤٠٩ : ٢١ من مايو ١٩٦٠
وقف تنفيذ : قرار لا يقبل طلب إلغائه قبل التنظيم
منه . ص ٦٠١

الحكم ٤١٠ : ٣٠ من يناير ١٩٦٠
تدخل : أمام المحكمة الإدارية العليا لأول مرة :
ص ٦٠١

الحكم ٤١١ : ٢٤ من ديسمبر ١٩٦٠
عمدية : إثبات ملكية المرشح لها . ص ٦٠٣

الحكم ٤١٢ : ٢١ من سبتمبر ١٩٦٠
دعوى تأديبية : حجية الحكم الجنائي . ص ٦٠٣

الحكم ٤١٣ : ٢٧ من يونيو ١٩٥٩
حرية شخصية : إثبات أمور فنية ذات تقدير
موضوعي ؛ مرض عقلي . ص ٦٠٤

قضاء مجازم الاستئناف

الحكم ٤٢٠ : ٣ من مارس ١٩٦٢
أ - حمل : مدته الدنيا .
ب - نسب : ثبوته .
ج - ملاعنة : شرطها ، وقتها . ص ٦١١

الحكم ٤٢١ : ٢٥ من أبريل ١٩٦٢
اختصاص : محكمة الابتدائية ؛ وثائق تأمين عدة ،
مصدرها سبب واحد ، تقدير جملتها .
ص ٦١٣

الحكم ٤١٨ : ١٥ من أبريل ١٩٦١
أ - التزام : إخلال ؛ فسخ تعاقد .
ب - إعدار : ما يقوم مقام الإنذار .
ص ٦٠٧

الحكم ٤١٩ : ٥ من نوفمبر ١٩٦١
رهن : شطبه ، قيده ؛ الوارث المشتري ، سريان
الرهن عليه ؛ خلف عام . ص ٦٠٩

قضاء المحاكم البحرينية

الحكم ٤٢٧ : ٧ من فبراير ١٩٦٠	الحكم ٤٢٢ : ٦ من ديسمبر ١٩٥٩
فوائد : تأخير ، مدني م ٢٢٦ . ص ٦١٨	أ — تضامن : افتراضه .
الحكم ٤٢٨ : ٢٨ من فبراير ١٩٦٠	ب — تركة : مسئوليتها عن الدين . ص ٦١٤
خصومة : قواعدها الاجرائية ؛ وارث .	الحكم ٤٢٣ : ١٥ من ديسمبر ١٩٥٩
ص ٦١٩	أ — عقد إداري : عقد بيع ألبان تنتجها وزارة الزراعة .
الحكم ٤٢٩ :	ب — دعوى : تحديد قيمتها . ص ٦١٥
نزاع ملكية : هلاك مبيع . ص ٦٢٠	الحكم ٤٢٤ : ٧ من يناير ١٩٦٠
الحكم ٤٣٠ : ١٠ من أبريل ١٩٦٠	أ — شفعة : تقايل في البيع .
أ — اختصاص : رى وصرف ، لجنة ، تعويض .	ب — حكم : شفعة ؛ سند للملكية الشفيع .
ب — جسر مصرف : تعويض عن سوء حالته ،	ص ٦١٧
مصلحة رى ، مسئوليتها . ص ٦٢١	الحكم ٤٢٥ : ٢٤ من يناير ١٩٦٠
الحكم ٤٣١ : ٢ من أبريل ١٩٦٠	أ — إعلان : حضور وكيل شركة وجه الاعلان لمديرها .
رسم دفعة : استحقاقه . ص ٦٢٣	ب — حارس : مسئوليته . ص ٦١٧
الحكم ٤٣٢ : ١١ من مارس ١٩٦٠	الحكم ٤٢٦ : ٣١ من يناير ١٩٦٠
أ — دعوى : شكلها ، مصححة .	أ — خصومة : انقطاع سيرها .
ب — خصم : اسمه ، صفته .	ب — حلول : قانوني ؛ اتفاق ؛ شركة تأمين ،
ج — إعلان : اسم المصلحة أو الوزارة ، اسم ممثلها . ص ٦٢٣	فوائد قانونية . ص ٦١٨

ثانياً - المقالات والبحوث

العميد الدكتور عز الدين عبد الله .	المحاضرة بين الماضي والحاضر ؛ للدكتور أبو اليزيد
ص ٦٣٤	على التيت . ص ٦٢٨
التقرير الاحصائي القضائي عن سنة ١٩٦٠ .	أبحاث في القانون الدولي الخاص القارن ؛ للأستاذ
ص ٦٣٨	

ثالثا- التشريعات

القوانين

(سنة ١٩٦٢)

رسوم : ق ٤٨ بتعديل ق ١١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية . ص ٥١٠	تأمين ومساهمة : ق ٤٢ باضافة شركات ومنشآت إلى الجدولين المرافقين للقانون ١١٧ بتأمين بعض الشركات والمنشآت ، والقانون ١١٨ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت . ص ٤٨١
مدة خدمة سابقة : ق ٥١ بتعديل ق ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحسابها في المعاش . ص ٥١١	حجز مرتبات : ق ٤٣ بتعديل ق ١١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتها إلا في أحوال خاصة . ص ٤٩٣
معاشات مدنية : ق ٥٢ بتعديل ق ٣٧ لسنة ١٩٢٩ . ص ٥١٤	أعيان تديرها الأوقاف : ق ٤٤ بتسليمها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية . ص ٤٩٤
ملاحة داخلية : ق ٥٧ بتعديل ق ١٠ لسنة ١٩٥٦ . ص ٥١٥	مبان : ق ٤٥ بشأن تنظيمها . ص ٥٠٠
خدمة عسكرية : ق ٦١ بتعديل ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٩ . ص ٥١٩	إيجار أماكن : ق ٤٦ بتعديده . ص ٥٠٥
سفن تجارية : ق ٦٤ باضافة حكم جديد إلى ق ٦٠ لسنة ١٩٦١ في أن الربانية وضباط الملاحة والمهندسين البحريين . ص ٥٢٤	تليفزيون : ق ٤٧ بتعديل ق ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن أجهزة استقبال إذاعته . ص ٥٠٨
ضريبة : ق ٦٥ بزيادة ضريبة الأطياف في تحديد الإيراد الخاضع للضريبة العامة على الإيراد . ص ٥٢٥	

قرارات رئيس الجمهورية

تأمين ومعاشات : قرار ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئتها العامة . ص ٥٢٦	إصلاح زراعي : قرار ٦٩١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل مرسوم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . ص ٥٢٩
---	---

لسنة ١٩٦٢ بتعديل أحكام لائحتهم .
ص ٥٣٠

: قرار ١٠٨١ لسنة ١٩٦٢ . ص ٥٣٤

مدة خدمة سابقة : قرار ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ ينطبق
قرار ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على من لم يتقدم
بطلب ضمها في الميعاد . ص ٥٢٩
موظفو وعمال مؤسسات عامة : قرار ١٠٨٠

قرارات وزارية

إنشاء مأموريات للتفتيش على مصالح
حكومة . ص ٥٣٨

ضريبة : قرار ١٣ باللائحة التنفيذية للقانون ١٤
لسنة ١٩٦٢ . ص ٥٤٠

عمل (١٩٦٢)

مرافعة : قرار باضافة حكم إلى قرار قبول مجالس
أقلام قضايا بعض جهات للمرافعة عنها
أمام المحكمة . ص ٥٤٢
و ص ٥٤٣

صح (١٩٦٢)

مخدر : قرار ١٣٠ باضافة جوهر مخدر إلى جدول
ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ص ٥٤٣

اقتصاد (١٩٦٢)

نقد : قرار ١٠١ بتعديل قرار ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠
بإصدار لائحة الرقابة عليه . ص ٥٣٥

برصة : قرار ٢٢٤ بتعديل اللائحة الداخلية لبرصة
البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن
(برصة مينا البصل) . ص ٥٣٦

مزارعة (١٩٦٢)

ضريبة : قرار ١٢ بتعديل اللائحة التنفيذية
للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقرار وزير
المالية والاقتصاد ١٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن

المحكمة

مجلد قضائى شمسى

قضاء محكمة النقض الجزائرية

٣٦٤

٢ من يناير ١٩٦١

١ - دفاع : ارتباط ، طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة ، مدى التزام المحكمة بإجابته .

ب - محاكمة : إجراءاتها ، بدء المحاكمة بالفصل فى الواقعة المتأخرة فى الترتيب الزمنى .

ج - دفاع : طلب تحقيق ، متى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ؟

د - محاكمة : إجراء تحقيق ؛ سقوط حق التمسك بطلانه أمام النقض .

المبادئ القانونية :

١ - مجرد طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة بغير بيان وجه الارتباط ودون الدفع بانطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو بما لا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . فإذا أجابت المحكمة الدفاع إلى ما طلب من تأجيل القضية لنظرها مع قضية أخرى ، فإن ذلك لا يفيد حتما قيام ارتباط بينهما كالذى أشارت إليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ولا يدل بيقين عن اقتناع المحكمة بتوافره .

٢ - بدء المحكمة بالفصل فى الواقعة المتأخرة فى الترتيب الزمنى لا يعيب الإجراءات ولا يفوت على المتهم حقاً .

٣ - الطب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الصريح ، ولا يغنى عن ذلك ما جاء بمرافعة الدفاع من طلب معرفة سبب إصابة المتهم ورجال الشرطة .

٤ - عدم اعتراض محامى المتهم على إجراء التجربة التى تمت بحضوره بحافظة أحد الحاضرين بالجلسة وليس بالمحفوظة المضبوطة - يسقط حقه فى التمسك بالبطلان الذى يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة المشار إليها فى المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١٥١٣ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي ونوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٣٦٥

٢ من يناير ١٩٦١

١ — نقض : طعن ، قبوله شكلاً إذا كان الظاهر من عبارة التقرير به أنه طعن في الحكم الاستثنائي ، وإن انصب على الحكم الصادر في معارضة المتهم باعتبارها كأن لم تكن .

ب — استئناف : حكم قابل لمعارضة المتهم ، نقض حكم الاستئناف بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الطعن المقدم من النيابة العامة ، وإن نصب على الحكم الصادر في معارضة المتهم باعتبارها كأن لم تكن ، إلا أن الظاهر من عبارة التقرير بالطعن ومن الأسباب المقدمة منها أنها طعن في الحكم الغيابي الاستثنائي الذي ما كانت تستطيع الطعن فيه قبل أن يفصل في المعارضة ؛ فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً .

٢ — لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة ما دام الحكم المستأنف مازال قابلاً للمعارضة بالنسبة للمتهم لأن سلطة المحكمة في هذه الحالة تكون معلقة على مصير تلك المعارضة ، أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف . فإذا كان الثابت أن المتهم قد أعلن بالحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة فعارض فيه ، وكان ذلك الإعلان والتقرير بالمعارضة حاصلًا بعد الحكم الاستثنائي ، فإن المحكمة الاستئنافية ما كان لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الغيابي الابتدائي ما دام المتهم قد عارض

فيه ولم يفصل في هذه المعارضة بعد . أما وقد فصلت في هذا الاستئناف وتابعت السير في الدعوى بعد الحكم الاستثنائي الغيابي ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وكان لزاماً عليها إيقاف النظر في الاستئناف حتى تثبت بما تم في شأن الحكم الغيابي الابتدائي الصادر ضد المتهم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة ضد المتهم ، حتى يفصل في المعارضة المقدمة منه أمام محكمة أول درجة . (القضية رقم ١٥١٧ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٦

٢ من يناير ١٩٦١

اشتباه : جريمة العود إليه .

المبدأ الثانوي :

تتحقق جريمة العود لحالة الاشتباه إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه — فإذا كان الحكم قد بني قضاءه بالبراءة على مجرد مضي فترة زمنية تحسن خلالها سلوك المتهم — دون أن يناقش الأثر المترتب على الحكم عليه لارتكابه جريمة سرقة ، ولم يستظهر أيضاً مدى جدية الاتهام المسند للمتهم في جنائية السرقة یا كراه ، وهل يؤدي أيهما أو كلاهما إلى تأييد حالة الاشتباه وتأكيده خطر المتهم ، فإن الحكم يكون منطقياً على خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(القضية رقم ١٥٣٦ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي وحسن خالد المستشارين) .

٣٦٧

٢ من يناير ١٩٦١

دعوى مدنية : طعن المضرور في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية .

المبدأ القانوني :

نظم القانون إجراءات الادعاء بالحقوق المدنية أمام القضاء الجنائي بحيث لا يكتسب المضرور أو من انتقل إليه حقه هذا المركز القانوني بما يترتب عليه من حقوق وآثار إلا إذا باشر الادعاء بحقوق مدنية وفقاً لما هو مرسوم قانوناً ، ولما كانت واقعة الادعاء بحقوق مدنية هي التي تسبغ على صاحبها الصفة في استئناف الأمر الصادر من النيابة العامة ومن غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، تعين لزماً توافر هذه الصفة قبل رفعه . ومتى كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أجازت هي الأخرى المجنى عليه وللهي بالحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قد قصرت هذا الحق على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، فإن الطعن المقدم من والد وأخ المجنى عليهما في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهما عن أمر رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل المجنى عليهما ؛ دون أن يسبق لهما الادعاء في التحقيق بحقوق مدنية يكون غير مقبول لتقديمه من لا صفة له فيه .

(القضية رقم ١٥٣٨ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٨

٣ من يناير ١٩٦١

دعوى مدنية : مسئولية عن عمل الغير ، المتبوع عن التابع ، أساسها ، علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة . أساس مسئولية المتبوع .

المبادئ القانونية :

١ - يكفي لتحقيق مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق استغلالها . ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ؛ كما يستوى أن يكون التابع بارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية قد قصد خدمة متبوعة أو جر نفع لنفسه . يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة .

٢ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من

القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما عهد إليه بالعمل عنده ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، ويكفي في ذلك تحقق الرقابة من الناحية الإدارية ، كما لا ينبغي أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدي عملاً مشتركاً لهم .

(القضية رقم ١٤٥١ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

ب — نيابة عامة : إثبات ، شهادة ، من يجوز سماعه كشاهد في الدعوى .

ج — إثبات : محرر ، تحقيق ، ماهية محضره .

المبادئ القانونية :

١ — النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية خول الشارع أعضائها من بين ماخوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية وبين الأحكام الخاصة بالتحقيق بمعرفة في الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ، والتحقيق الذي يباشرونه إنما يجرونه بمقتضى وظائفهم ، وهو عمل قضائي ، ولا يصح اعتبارهم في قيامهم بهذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه ، وذلك لأن أساس قيامهم بهذه الأعمال ملحوظ فيه صفتهم كموظفين عموميين .

٢ — ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهوداً في القضايا التي لهم عمل فيها ، إلا أن استدعاء أي منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلاً لذلك فإذا كان المتهم وإن أشار في صدر دفاعه إلى أن وكيل النيابة المحقق يعتبر شاهداً في الدعوى ، إلا أن المحكمة لم ترمسوغاً لمسيرة المتهم فيما أشار إليه واطمأنت إلى ما أثبتته في محضره ، وكان للمحكمة أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعته من الشهود أمامها بما ورد في التحقيقات الابتدائية والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة ما دام كل ذلك كان معروضاً على بساط البحث متاحاً للدفاع أن يناقشه ، فإن ما يعيبه

٣٦٩

٩ من يناير ١٩٦١

١ — تفتيش : إذن به ، تحويل رئيس النيابة طلبه إلى وكيل النيابة .

ب — تحقيق . تفتيش : إذن به لأمر الضبط القضائي ومعاونيه ، يشمل المرءوسين وغيرهم .

المبادئ القانونية :

١ — إشارة رئيس النيابة بإحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة الكلية بدلاً من إصدار الإذن بنفسه ، هي إحالة صحيحة مادام لرئيس النيابة أن يكلف وكيلًا من وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه أي عمل من أعمال التحقيق ؛ كما أن له هو أن يقوم به ؛ وهو لا يلتزم في ذلك ببيان المسوغ الذي اقتضى إحالة طلب التفتيش إلى من أحاله إليه ، مادام ذلك يدخل في سلطته .

٢ — إذا كانت عبارة الإذن غير مقصورة على انتداب الضابط وحده ، وإنما جاءت شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائي ، فإنه لا محل لحمل هؤلاء الأعوان على المرءوسين وحدهم .

(القضية رقم ١٥٤٩ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٣٧٠

٩ من يناير ١٩٦١

١ — تحقيق : نيابة عامة ، لا يصح اعتبار المحقق كالشاهد بالمعنى الخاص المتعارف عليه .

المنسوب إلى الصراف ، والمبلغ الذي كان مدرجا بها أصلا .

٢ - لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة ، بل يستوى في توافر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه ، أو أنه متقن ، مادام أن تغيير الحقيقة في كلاله الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد .

٣ - استعمال المحرر له معنى عام يندرج فيه كل فعل إيجابي يستخدم به المحرر المزور والاستناد إلى ما دون فيه - يستوى في ذلك أن يكون هذا الاستعمال قد بوشر مع جهة رسمية أو مع موظف عام أو كان حاصلًا في معاملات الأفراد .

(القضية رقم ١٥٥٢ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٢

١٠ من يناير ١٩٦١

تبديد : ناظر الوقف ، أمانته على أمواله ووكالته عن المستحقين .

المبدأ القانوني :

تتحقق جريمة التبديد بحصول العبث بملكية الشيء المسلم إلى الجاني بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ومن بين هذه العقود عقد الوكالة سواء كانت بأجر أو مجانا .

ناظر الوقف الذي يتسلم أعيانه وفلته

المتهم على الحكم من استناده إلى ما أثبتته وكيل النيابة في محضره دون سماعه لا يستند إلى أساس .

٣ - المحاضر التي يحررها أعضاء النيابة العامة لإثبات التحقيق الذي يباشرونه هي محاضرة رسمية لصدورها من موظف مختص بتحريرها ، وهي بهذا الاعتبار حجة بما ثبت فيها ، إن كانت حجيتها لا تحول بين المتهمين وبين إبداء دفاعهم على الوجه الذي يروونه مهما كان متعارضاً مع ما أثبت فيها .

(القضية رقم ١٥٥١ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧١

٩ من يناير ١٩٦١

١ - تزوير : مادي ، طرقة ، تغيير الحقيقة في بيانات المحرر تغييراً مادياً ، محرر رسمي .

٢ - ضرر : تزوير ؛ وضوحه .

٣ - استعمال : محرر مزور ، ماهيته .

المبادئ القانونية :

١ - يكفي لتوافر جريمة تزوير المحرر الرسمي أن تكون الورقة صادرة من موظف عمومي مختص بتحريرها ، ولا يغير من هذا النظر أن القسيمة كانت عن دفع مستخرج رسمي من مديرية معينة ، والتزوير الذي طرأ عليها يتصل بنشاط المنطقة التعليمية بها ، أو أن هذا المحرر يختلف عن القسائم التي تحصل بها المصروفات المدرسية ، مادام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة في بياناتها تغييراً مادياً شمل تاريخها ، والإمضاء

إنما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذى عينه ناظرا أو يأذن القاضى الذى ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال ، ويعتبر شرعا وكلا عن الواقف فى حياته وفى منصب الوصى بعد موته . وفى الحالين هو محاسب عن ذلك المال الذى يقبضه فإذا بدده ففعله خيانة يستوى أن يكون المال مرصودا على أفراد مستحقين أو على جهات البر . وقد حسم المشرع الخلاف بشأن التكليف القانونى لنظارة الوقف بما نص عليه فى المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف من أن الناظر يعتبر أمينا على مال الوقف ووكيلا عن المستحقين ، كما نص فى المادة ٥٦ منه على سريان أحكامه - فيما عدا ما استثنى منها - على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به وليس حكم المادة ٥٠ المذكورة من بين ما استثناه الشارع .

(القضية رقم ١٣٠٠ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٣

١٠ من يناير ١٩٦١

جرك : تهريب ؛ مأمورو الضبط القضائى ذوو الاختصاص الخاص .

المبدأ القانونى :

ما ورد فى المادتين السادسة والسابعة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجرمى لا يفيد إلغاء ما نصت عليه المادة الأولى من القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من استبعاد صفة مأمورى الضبط القضائى على

ضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها فى الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد ، وذلك لعدم وجود أى تعارض بين القانونين فى هذا الخصوص ، بل إن صياغة المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تقيد بجلاء أن ذكر الفئتين المنصوص عليهما فيها لم يرد على سبيل الحصر وإنما قصد الشارع أن تثبت هذه الصفة لفئات أخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين أخرى فى شأن جرائم التهريب أيضا ، الأمر الذى ينتهى معه التفسير الصحيح إلى أن المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تكمل نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

(القضية رقم ١٥٦٧ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبدالحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٣٧٤

١٠ من يناير ١٩٦١

أ - محاكمة : إجراءاتها ، شفويتها ، الإخلال بها ؛ طلب تحقيق ، مدى التزام المحكمة الاستثنائية بإجابته .

ب - شاهد : تلاوة أقواله .

ج - إثبات : متهم ، إقراره ؛ حكم ؛ تسببه ؛ استئناف ، تحقيق أمام المحكمة الاستثنائية .

المبادئ القانونية :

١ - محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى

المعائنة ، لا يلزم محكمة الإعادة بأن تجرى المعائنة التي طلبها الدفاع ، ما دامت لم تر لزوما لها وسوغت رفض طلبها بأسباب سائغة .

(القضية رقم ١٥٨٩ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيق وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٣٧٦

١٦ من يناير ١٩٦١

قتل عمد : نية لإزهاق الروح .

المبدأ القانوني :

قول بعض شهود الاثبات إنهم لا يعرفون قصد المتهم من إطلاق النار على المجنى عليهما وقول البعض الآخر إنه لم يكن يقصد قتلا ، لا يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها .

(القضية رقم ١٥٩٨ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٣٧٧

١٦ من يناير ١٩٦١

إصابة : حكم ، بيان نوع الآلة .

المبدأ القانوني :

لا تلزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء ، متى استيقنت أن المتهم هو الذي أحدث إصابة المجنى عليه .

(القضية رقم ١٦٠٠ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه : فإذا هي لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الإثبات الذين طلب المتهم منها سماعهم بعد أن كان قد اكتفى أمام محكمة أول درجة بطلب سماع شاهدي النفي ، مما يعتبر بمثابة تنازل عن سماع شهود الاثبات ، فإن ما ينعاه المتهم على المحكمة الاستئنافية إخلالها بشفوية المرافعة لا يكون مقبولا .

٢ - تلاوة أقوال الشهود الغائبين هي من الاجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو الدفاع عنه .

٣ - لا تلزم المحكمة ببيان السبب في عدم إجراء التحقيق ، ما دام المتهم قد تنازل دلالة أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاثبات ، ومن ثم لا يكون خطأ المحكمة في تسمية إقرار المتهم اعترافا وقضائها في الدعوى بناء عليه - مؤثرا في منطق الحكم أو في نتيجته .

(القضية رقم ١٧٤٣ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٥

١٦ من يناير ١٩٦١

دفاع : طلب المعائنة ؛ نقض ، الحكم في الطعن ، سلطة محكمة الإعادة .

المبدأ القانوني :

نقض الحكم لقصوره في الرد على طلب

٣٧٨

١٧ من يناير ١٩٦١

قذف : قصد جنائي ، الاسناد بصفة تشكيكية ؛
عقوبات م م ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٧ .

المبدأ القانوني :

متى كانت العبارة المذمومة . كما يكشف
عنوانها وألفاظها . دالة على أن الناشر إنما
رمى إلى إسناد وقائع مهيمنة إلى المدعى بالحق
المدني . هي أنه يشتغل بالجاسوسية . فإن
إيراد هذه العبارة بما اشتملت عليه من وقائع
تتضمن بذاتها الدليل على توافر القصد الجنائي
ولا يعني المتهم أن تكون هذه العبارة منقولة
عن جريدة أخرى أجنبية . فإن الإسناد في
القذف يتحقق ولو كان بصفة تشكيكية متى
كان من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة ولو
وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيين في صحة
الأمور المدعاة .

المحكمة

« .. وحيث إن .. الحكم المطعون فيه ..
استند في القضاء ببراءة المطعون ضدها ورفض
الدعوى المدنية قبلهما ، إلى أنهما حينما قاما بنشر
المقال موضوع الاتهام نقلاه عن جريدة أراوات
الصادرة في بيروت ، ونقلته الأخيرة عن جريدة
روسية ، مما تستنتج منه المحكمة أن المطعون ضدها
كانا حسن النية فيما نشراه ولم يقصدا إلى الإساءة
أو القذف في حق المدعى بالحق المدني . ثم قال
الحكم إنه متى كان الثابت من ظروف هذه الدعوى
أن المتهمين (المطعون ضدهما) قد هدفوا فيما نشراه
إلى أن يوفقا الرأي العام الأرمني على ما ينسب
إلى المدعى بالحق المدني في بعض الصحف ، متوخين

في ذلك الصالح العام ومن ثم يكون القصد الجنائي
الحاص الذي يتطلبه القانون في جرائم النشر قد
تخلف لدى المتهمين ، وبالتالي تكون التهمة
المستندة إليهما قد فقدت ركنا من أركانها . لما
كان ذلك ، وكان المقال موضوع الاتهام يقوم على
أن الطعون ضدهما قد نشرتا بحريتهما بتاريخ
١٩٥٥/١/٥ أنهما سينشران بتاريخ ١٩٥٥/١/٧
(إفشاءات مثيرة للشعور للمهاجر السياسي ..
بخصوص نشاط جاسوسية .. ثم نشرتا بالتاريخ
الأخير مقالا نقلاه عن جريدة أراوات تضمن أن
.. ذكر ما يأتي (اقترح علينا الأمريكان أن ننظم
الجماعات الجاسوسية في البلاد المتأخمة للقوقاز
والقبرية منها ونحصل على معلومات سلبية من البلاد
القوقازية وندرس ميول السكان لتحقيق هذه
المهمة الصعبة باستنارة المهاجرين الجورجيين ، ثم
جاء في المقال بأن .. ذكر) في فرصة أخرى في
سنة ١٩٥٢ قابلت .. وعرفنا الأول أن درو
تضم خلية جاسوسية في بيروت التي تتصل مباشرة
برئيس شبكة الجاسوسية في الخارج ، وأن خلايا
الجاسوسية يعملون في إيران والعراق وسوريا
وتركيا ، في حين أني سألت .. هل سلطات هذه
الأقطار راضية بأن ينشئوا وينظموا خلايا من
هذا النوع فأجاب بأن أمريكا لا تضمن بأي سعي
من هذه الجهة ولا يوقف أمامها أية عراقيل) .
ولما كانت هذه المقالة قد نشرت باللغة الأرمنية
فقد نازع المطعون ضدهما في ترجمة عبارتها وقالا
بأن عبارة (أفاق) التي أسندها إليهما المدعون
بالحق المدني ليست ترجمة صحيحة لما ورد في المقال
ولأن الترجمة الصحيحة (الغامر) كما ذكر المطعون
ضدهما بأن وصف نشاط .. بأنه نشاط تجسس
مناهض للسوفييت هو نقد للسياسة التي اختطها
لنفسه . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة مراقبة

٣٧٩

١٧ من يناير ١٩٦١

١ - إخفاء أشياء مسروقة : تسلم الجاني المسروق مع علمه بسرقة ، نية التملك .

ب - سلاح : إحرازه بدون ترخيص ، باعث .

المبادئ القانونية :

١ - يتحقق فعل الإخفاء ، وفق تعريفه القانوني ، بكل اتصال فعلي بالمال المسروق مهما يكن سببه أو الغرض منه ، ومهما تكن ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله ، فمجرد تسلم الجاني للشيء المسروق ، مع علمه بسرقة ، يكفي لتوافر عنصر الإخفاء ، ولا يشترط في ذلك أن تكون الحيازة بنية التملك .

٢ - المقصود بالاحراز في جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص ، مجرد الاستيلاء على السلاح أيا كان الباعث عليه ، ولو كان لأمور عارض ، لأن الإحراز في هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك .

(القضية رقم ١٣٨٩ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٠

١٧ من يناير ١٩٦١

اختلاس : أموال أميرية ، نوع الشيء المختلس ، أموال هيئة قناة السويس . أملاك الدولة الخاصة وأموالها العامة .

المبدأ القانوني :

لما كان القانون ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ قد نص صراحة على أن جميع ممتلكات الشركة

صحة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم ، كان لها في جرائم النشر أن تستظهر مرامي العبارات لتعرف ما إذا كانت هذه العبارات تكون جريمة أو لا ، ومتى كانت العبارة المنشورة كما يكشف عنوانها وألفاظها دالة على أن الناشر إنما رعى إلى إسناد وقائع مهينة إلى المدعى بالحق المدني (مورث الطاعنين) ، هي أنه يشتغل بالجاسوسية ، فإن إبراد هذه العبارة بما اشتملت عليه من وقائع تتضمن بذاتها الدليل على توافر القصد الجنائي . ولا يعني المنهم أن تكون هذه العبارة منقولة عن جريدة أخرى أجنبية فإن الإسناد في القذف يتحقق ولو كان بصفة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيين في صحة الأمور المدعاة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذا بني قضاءه بانعدام الخطأ المستوجب للتعويض على عدم توافر أركان الجريمة ، قد أخطأ تطبيق القانون ، وكان الطاعنون قد أصابهم ضرر من نشر المقال موضوع الدعوى المطروحة فيكون القضاء برفض الدعوى عن التعويض في غير محله . لما كان ما تقدم ، وكان لمحكمة النقض إعمالا للرخصة المخولة لها بإزالة التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فانه يتمين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم الابتدائي^(١) المستأنف وإلزام المطعون ضدتهما بالمصروفات » .

(القضية رقم ١٠٢٨ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

(١) كانت المحكمة الجزئية قد قضت بنفي التهمين عشرين جنيتها ، مع إلزامها متضامين بأن يدفع المدعى بالحقوق المدنية مائة جنيه والمصاريف وثلاثمائة قرش أتعاب محاماة .

المبدأ القانوني :

إذا كانت النيابة العامة قد طلبت معاقبة المتهم بالمادتين ١٣ و ١٩ من القانون ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري ، فإنها تعتبر بذلك أنها طلبت الحكم عليه على الأقل بعقوبة الغرامة في حدها الأدنى المنصوص عليه في المادة ١٩ وهو عشرة جنيهات ، ويكون استئنافها حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة جائزاً طبقاً للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية .

(القضية رقم ١٣٠٣ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيق وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش وحسن خالد المستشارين) .

٣٨٢

١٧ من يناير ١٩٦١

نقض : طعن ، خطأ في القانون ؛ استئناف ، إلغاء الحكم في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة ، لإجماع آراء القضاة على الحكم بالتعويض .

المبدأ القانوني :

لا يجوز إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم — لعدم ثبوت الواقعة — والقضاء فيها استئنافياً بالتعويض ، إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن في الدعوى الجنائية ، على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، نظراً للتبعية بين الدعويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة

العالمية لقناة السويس قد أصبحت ملكاً خالصاً للدولة من تاريخ صدور هذا القانون في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، وظلت الدولة تباشر إدارة هذا المرفق العام من تاريخ صدور قانون التأميم حتى عهدت بذلك إلى الهيئة العامة لقناة السويس ، التي أنشئت بمقتضى القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ ، وهي من الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة التي تقوم على إدارة مرفق عام ، لما كان ذلك فإن ما يقول به الطاعن من أن أموال هذه الهيئة ليست أموالاً عامة مستنداً في ذلك إلى ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ من أن أموال هذه الهيئة تعتبر أموالاً خاصة ، هذا القول غير سديد لأن الشارع إذ وصف أموال الهيئة بأنها أموال خاصة إنما قصد به الأموال

الخاصة للدولة *Domaine privé de l'état* تمييزاً لها من الأموال العامة للدولة *Domaine public de l'état* وهي في الحالتين من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بما نص عليه في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص باختلاس الأموال الأميرية والغدر .

(القضية رقم ١٣٩٦ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨١

١٧ من يناير ١٩٦١

استئناف : نيابة ، مناط جواز استئنافها ، متى تعتبر قد طلبت الحكم بغرامة تجاوز الخمسة جنيهات .

وهو ما يغير المعنى المستفاد من حالة العود للاشتباه التي تستشف من تمحيص مركز المتهم في الواقعة التي نسبت إليه . إذ قد يدل اتهامه في الدعوى على أنه مازال خطراً على الأمن .
(القضية رقم ١٧٦٠ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٤

٢٤ من يناير ١٩٦١

- أ - محاكمة : لإجراءاتها : دفاع ، إخلال بحقه ، شاهد ، طلب سماعه ، رفضه دون تنبيه على ما تحويه الأوراق من إجابات متعارضة .
ب - ضوء : طلب عمل تجربة للقطع بكفاية الرؤية .

المبادئ القانونية :

١ - وجود إجابتين متضاربتين على الورقتين المحررتين في تاريخ واحد ، إحداهما تدل على وجود الشاهد المطلوب إعلانه ، والثانية تقول بعدم الاهتداء إليه ، كان يقتضى من المحكمة أن تنعم النظر في هذا الموقف فلا تنتظر إلى الإجابة الأخيرة الواردة على إعلان الشاهد للجلسة والمتضمنة عدم وجوده ، بمثل هذه النظرة العابرة ، فتأخذ بما ذكرته النيابة من عدم الاهتداء إليه ، وهي إذ لم تفعل فقد دل هذا على أنها لم تنبه على ما حوته الأوراق . فضلاً عن أن هذا الشاهد هو من مستخدمي المستشفيات العمومية ، وقد لا يتعذر الاهتداء إليه ببذل شيء من العناية . فإذا كانت المحكمة قد أخذت بأقواله في الادانة

أخرى . فإذا كان الحكم لم ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، فانه يكون مخطئاً في تطبيق القانون ، ويجب لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية .

(القضية رقم ١٤١٣ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٣

٢٣ من يناير ١٩٦١

- أ - اشتباه : عود إلى حالته أمر بالأوجه . آثاره .
ب - بأمر بالأوجه : آثاره على عود إلى حالة اشتباه .

المبادئ القانونية :

١ - تتحقق جريمة العود للاشتباه إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ، بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه إليه ، وليس بلام أن ينتهى الاتهام بهذا الفعل إلى حكم بالإدانة .
٢ - التقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ليس من شأنه أن يمنع المحكمة وهي تنظر جريمة العود للاشتباه من أن تقدر جدية الاتهام الموجه إلى المتهم العائد لحالة الاشتباه ، غير مقيدة في ذلك بالقرار الذي أصدرته سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لعدم كفاية الأدلة . إذ معناه أنها لم تر ما يسوغ رفع الدعوى العمومية عليه ،

وعلمت عليها أهمية استمدتها من كفاية الضوء في فناء المستشفى، حيث شاهد أحد الجناة، ومن ظروفه التي رأها أكثر ملاءمة للرؤية، فقد كان ألزم لسلامة الاجراءات أن تناقش المحكمة هذا الشاهد. لا في إمكان الرؤية لحسب، بل فيما اختلف فيه مع نفسه بما أبداه الدفاع ولم يحجده الحكم.

لا يغنى عن سماع الشاهد قول الحكم إن هذا الشاهد يشهد عن واقعة يشهد بها غيره، ذلك بأنه شاهد أساسي في الدعوى تناولت شهادته وقائع بالغة الأهمية كان لها تأثيرها في عقيدة المحكمة، فكان من حق الدفاع أن يناقشها. فإذا كانت المحكمة قد غضت الطرف عن طلب الدفاع سماع هذا الشاهد، ولم يثبت أنه امتنع عليها سماعاً، فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع.

٢ — الضوء وكفايته؛ وإن كانا من الأمور الموضوعية، إلا أنه لا يمكن التعويل في تحقيقهما على شهادة الشهود عندما تكون شهادتهم هي محل الطعن الذي طلبت التجربة للقطع بحقيقة الأمر فيه.

والتقويم، وإن صلح أساساً لتعرف حالة القمر وأوقات شروقه وغروبه ومدى اكتماله وتوافر ضوءه، إلا أن وجود البدر مكتملاً شيء، وواقع الأمر بالنسبة إلى نفاذ ضوءه إلى مكان بعينه شيء آخر، فهو لا يؤخذ فيه بالتقويم، لاحتمال أن تحيط بهذا المكان أوضاع تحجب الضوء. فإذا

كان الحكم الذي بين أن الضوء ينفذ من نافذة بحرية وباب شرقية لم يبين، ولا يستطيع يبين أن يبين استناداً إلى التقويم وحده؛ هل كان شعاع القمر هو الذي امتد إلى داخل المبنى فأناره. أم أن ضوءه كان يشرف من الخارج على المكان. ولكل من الحالين حكمه، ولم يبين كذلك هل كانت الشرفة الغربية مكشوفة بحيث لا تحجب الأشعة أو الضوء، أم أنها مسقوفة بحيث يمكن أن تؤثر في الموقف، وكل هذا لا يغنى فيه عن الواقع شيء وكان ما اعتنقه الحكم في موضع من أن تلاصق سريري الشاهد والقتيل من شأنه أن يمهّد للرؤية وأن يدفع عن الشاهد المظنة. لم يثبت فيه على رأي بحيث يجب قلب النظر فيه. بل ذهب في حديثه عن تجربة النيابة إلى أن احتجاب ضوء القمر عن المكان عند إجرائها لم يكن يمكن الشاهد أو غيره من تمييز الجناة. فجعل بذلك للضوء المقام الأول ولم يدع لتلاصق السريرين من قيمة تسقط بها الحاجة إلى التجربة المطلوبة، فإن المحكمة إذا ثبت أن تجري التجربة المطلوبة لأسباب لا تكفي لرفض الطلب، تكون قد أخلت بحق الدفاع. مما يتعين معه نقض الحكم.

(القضية رقم ١٤٦٤ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٣٨٥

٣٠ من يناير ١٩٦١

أ - قتل خطأ : خطأ تقديره ؟ حوادث السكك الحديدية ، خطأ حارس المجاز .

ب - سكة حديدية : مجاز ، لائحة تحريم اجتيازها .

ج - صندوق : تأمين ومعاشر ؟ فعل ضار ، الجمع بين التعويض عنه وبين مبلغ التأمين .

د - معاش استثنائي ؟ الجمع بينه وبين التعويض الكامل عن الحادث .

المبادئ القانونية :

أ - لا تقبل المجادلة أمام محكمة النقض في تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا ، لأن تقديره مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحتها من الأدلة السائغة التي أوردتها أن الخفير المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على المجاز قد أخطأ إذ لم يبادر إلى تحذير المارة في الوقت المناسب ، وتنبيههم على قرب مرور القطار ، وتراخي في إغلاق المجاز من ضلفتيه ولم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير وفقا لما تفرضه عليه التعليمات ، وذلك في الوقت الذي ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة قيادة المجنى عليه مع استطاعته إقفالها ، وأن هذا الأخير كان معذورا في اعتقاده خلو المجاز وعبوره ، فوقع الحادث نتيجة لهذا الخطأ .

٢ - لا محل للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه ، أو التحدى بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز

خطوط السكة الحديدية بالمجازات السطحية (المزلقانات) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القاطرات أو عربات المصلحة ؛ لا محل لذلك متى كانت الواقعة لا تقيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليها قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر ؛ ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته ، ولا يغير من هذا النظر تغيب الحارس المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن مقر حراسته أو وجوده به ، ذلك أن مرد الأمر ليس إلى وجود الحارس في مقر عمله أو غيابه عنه ، بل قيامه بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على إدراكها ، والتي تتمثل في إقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازها وهو ما قصر الحارس في القيام به ، كما دلت عليه الحكم تدليلا سائغا ، وهو ما يكون الجريمتين المنصوص عليهما بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس ويستتبع مسئولية الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على ما قرره المادة ١٧٢ من القانون المدني .

٣ - يبين من استقراء نصوص المواد

١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٣٨ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، أن العلاقة بين صندوق التأمين وبين الموظف ، هي علاقة

٣٨٦

٣٠ من يناير ١٩٦١

تحقيق: تفتيش ؛ إذن نيابة عامة ، اختصاص وكلاء
النيابة الكلية باصداره ؛ تفويض مفروض .

المبدأ القانوني :

اختصاص وكالة النيابة الكلية بالقيام
بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة
الكلية التي هم تابعون لها ، إنما أساسه تفويض
من رئيس النيابة اقتضاه نظام العمل فأصبح
في حكم المفروض ، كما جرى عليه قضاء محكمة
النقض ؛ ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى
تقرير هذا المبدأ بالنص عليه ، أما ما ورد في
الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون استقلال
القضاء المقابلة للمادة ١٢٨ من قانون السلطة
القضائية في فقرتها الأخيرة ، فمقصود به قاعدة
أخرى تتصل بتنظيم العمل عندما يحيل رئيس
النيابة أعمال نيابة جزئية إلى وكيل نيابة جزئية
أخرى ، وذلك عند الضرورة ، ليقابل هذا
الحق حق النائب العام المخول له في الفقرة
الثانية من المادة ٧٥ في الأحوال العادية ؛ ومتى
تقرر ذلك فإن الحق المخول لوكالة النيابة الكلية
في مباشرة التحقيق في جميع الحوادث التي
تقع في دائرة المحكمة ، سواء كان ذلك تحقيقاً
كاملاً لتلك الحوادث ، أم القيام بإجراء
أو أكثر من هذا التحقيق ، هذا الحق لا يتعارض
مع النطاق الذي يجرى فيه تطبيق الفقرة
الأخيرة من المادة ٧٥ .

(القضية رقم ١٧٨٠ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة
والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم
البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين) .

بين مؤمن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور
الذي يرتب التزامات وحقوقاً لكل منهما قبل
الآخر ، وأن المبالغ التي تؤدي تنفيذ الأحكامه
هي تأمين في مقابل الأقساط التي تستقطع
من مرتب الموظف في حال حياته . أما مبلغ
التعويض المقضى به فصدره الفعل الضار
الذي أثبت الحكم وقوعه من التابع في أثناء
تأدية وظيفته ، ورتب عليه مسئولية المتبوع
وبذلك لا يكون الحكم قد أخطأ إذ هو
لم يلتفت إلى حصول المدعى بالحقوق المدنية
بصفته على مبلغ التأمين ، ولم يلق إليهما بالا
وهو بصدد تقدير التعويض المقضى به ، ولا
يقدر في ذلك القول بأن المضرور يكون
بذلك قد جمع بين تعويضين عن ضرر واحد
لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر ، ومتى
تقرر ذلك فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد
على ما تنهاه المسئولة عن الحقوق المدنية في
هذا الخصوص لظهور بطلانه .

٤ — إذا كان الثابت أن المعاش المستحق
لابن المجنى عليها القاصر قد سوى طبقاً لأحكام
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، ولم يكن من
قبيل المعاشات الاستثنائية التي يتعين التصدي
لها عند تقدير التعويض عن الفعل الضار
فإنه لا يقبل النعي على الحكم عدم خصمه
المعاش من مبلغ التعويض .

(القضية رقم ١٢٥١ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣ - تدليل الحكم على توافر نية القتل في حق أحد المشتركين في التجمع غير المشروع كما هي معرفة به في القانون مما ينمط حكمه على كل من اشترك في هذا التجمع مع عليه بالغرض منه بصرف النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته - ما دام الحكم قد دلت تدليلاً سليماً على توافر أركان التجمع في حق المتجمعين جميعاً .

الحكم

« . . . وحيث إن . . . فهم خليل حنا عمدة بلدة طنان مركز قلوب السابق ، استقل . . . يوم الحادث سيارة خاصة مملوكة لابنه أنطون فهم قاصداً المطرية ، وقادها ابنه الآخر محي الدين فهم ، وهو غير مرخص له بالقيادة ، وكان يرافقه أخوه نصيف خليل وأحمد علام دنيا والطفل صلاح أحمد صالح ابن ضابط النقطة . وبينما كانت السيارة تخرق أحد شوارع بلدة طنان صدمت الغلام علام محمد العرابي على مقربة من نقطة الشرطة فسقط تحتها وأصيب ببعض الإصابات البسيطة ، فتجمع الأهالي حول السيارة وأخذوا يتحرشون بركابها ويهددونهم ويضربون على هيكلها بأيديهم ، وكان أحدهم يحمل فأساً ، وعندئذ انطلقت السيارة بمن فيها خوفاً من الاعتداء عليها فتبعها المتجمعون . . . ولما لم يلحقوا بها استقلوا سيارة عامة . . . كانت متجهة في الاتجاه نفسه ولحقوا بالسيارة الهاربة لتعطلها عن السير لحلل أصابها على بعد كيلو متر خارج البلدة ، فأرغم المتجمعون ركبها على مغادرتها والعودة معهم إلى البلدة في سيارة نقل محملة بالطوب ونظراً إلى ما عرّفه فهم من اتواء المتجمعين

٣٨٧

٣٠ من مايو ١٩٦١

١ - تجمهر : توافر جريمته عرضاً بغير اتفاق سابق .
ب - مسئولية : المشتركين في تجمع غير مشروع عن جرائم وقعت .

ج - قتل : نيته ، توافرها في حق أحد المشتركين في تجمع غير مشروع مما ينمط حكمه على الباقيين .

المبادئ القانونية :

١ - لا يشترط لقيام جريمة التجمع المؤتم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمعين ، ذلك أن التجمع وإن كان بريئاً في بدء تكوينه إلا أنه قد يطرأ عليه ما يجعله معاقباً عليه عند ما تتجه نية المشتركين فيه إلى تحقيق الغرض الإجرامي الذي يهدفون إليه مع عليهم بذلك .

٢ - إذا دلت الحكم تدليلاً سليماً على اشتراك المتهمين في التجمع غير المشروع الذي يزيد أفراده على خمسة أشخاص واتجاه غرضهم إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض وقد جمعتهم نية الاعتداء وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور؛ وكانت تلك الجرائم نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمعين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعها حال التجمع ، فإن هذا البيان تتوافر به جريمة التجمع المؤتم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ .

التعدى عليهم رجا السائق ألا يمكنهم منهم وألا يسلمهم إلا في نقطة الشرطة ، وقد ركب معهم المتجمهرون وهم يتصايحون بأنهم أحضروا فهم . ولما وصلت السيارة إلى مكان المصادمة حاول بعض المتجمهرين إيقافها للاعتداء على من فيها ولكن السائق استمر في سيره حتى وصل إلى نقطة الشرطة غير أنه فوجيء بتجمهر كبير بعضه ممن رافق الغلام المصاب عند نقله إلى النقطة ، والبعض الآخر من الحاقدين على فهم خليل ممن ينتمون إلى منافسيه في وظيفة العمودية ، ووجدوها فرصة سانحة لشفاء ما في نفوسهم من حقد عليه لانتصاره عليهم ، إذ قضى مجلس الدولة باعادته إلى وظيفة العمودية التي سبق أن فصل منها إداريا . ولذلك ما أن شاهد المتجمهرون في سيارة النقل حق أنزلوه منها بالقوة ثم انهالوا عليه ضربا بالعصى وقذفا بقوالب الطوب التي كانت في السيارة فأصابوه بإصابات بالغة وسحبوه من يديه ورجليه وألقوه في مدخل النقطة فأسرع إليه أخوه نصيف الذي كان قد غادر السيارة الخاصة عقب المصادمة وتوجه إلى النقطة فحمله بمساعدة بعض أتباعه إلى داخل النقطة ، ولكن المتجمهرين لم يكتفوا بذلك بل حاولوا اقتحام باب النقطة لمواصلة الاعتداء ، وعندئذ أطلق نصيف بعض الطلقات النارية من مسدسه فأصاب أمين عبد الله وأرداه قتيلًا كما أصاب أيضا هانم هندومه ؛ فما كان من حسن عبد الله (الطاعن الأول) أخى أمين إلا أن ضرب نصيف بعضا أسقط منه المسدس ثم التقطه وأفرغه فيه انتقاما لمقتل أخيه ، ثم انهال المتجمهرون عليه بالضرب بالعصى والقذف بالقوالب فأصابوه بإصابات بليغة ، وقد كان الطاعنون الستة من بين المتجمهرين ولما عجز رجال الشرطة عن فض التجمهر أطلقوا جملة أعيرة نارية وجرى

الأمباشى الصاوى عبده زايد وراء الطاعن الأول لانتزاع المسدس منه ، ولكنه ألقاه إلى زوجته التي هربت منه قبض الأمباشى عليه وأدخله النقطة ، وقد توجه بعض المتجمهرين بعد انصرافهم من أمام النقطة إلى حيث كانت السيارة المغطاة وأشعلوا فيها النيران حتى أتلفوها نهائيا ، وقد توفي فيهم خليل حنا ونصيف أخيه متأثرين بإصاباتهما ، وضبطت الشرطة المسدس الذي أخفته زوجة الطاعن الأول ووجدته مطلقا حديثا وبه ظرفان فارغان ، وتبين من الكشف الطبي أن إصابة أمين عبد الله ونصيف خليل وهانم هندومه تحدث من مثل هذا المسدس . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من شهادة الشهود ، ومن المعاينة ، ومن الكشف الطبي وتقارير الصفة التشريحية ، ومن تقرير مفتشى السيارات ، ومن فحص المسدس المضبوط ، ومن أقوال زوجة الطاعن الأول ، وهى أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعنون بها وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر في حدود سلطة المحكمة في تقدير عناصر الدعوى وأدلتها بما لا معقب عليها فيه أن نية الاعتداء الذي وقع على المجنى عليهم كانت ظاهرة لدى المتجمهرين من أول الأمر وأن هذه النية ظلت ملازمة لهم حينما طاردوا السيارة عقب مصادمة الطفل وعادوا بركابهم ، وحين أرادوا إيقاف سيارة النقل التي أركبهم فيها بعيدا عن النقطة ، وحين قارفوا الاعتداء أمامها ، وأنهم قصدوا القصاص بأنفسهم من المجنى عليه فهم ، لعدم ثقتهم في ضابط النقطة الذي يقيم في منزل هذا الأخير ويؤا كله .

ودل الحكم تدليلا سليما على اشتراك الطاعنين في هذا التجمهر غير المشروع الذي يزيد أفرادهم

ما يعطى حكمه على كل من اشترك في هذا التجمع مع علمه بالغرض منه بصرف النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته ما دام الحكم قد دلل تدليلاً سليماً على توافر أركان التجمع على الوجه سالف البيان في حق الطاعنين جميعاً . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه لا يكون سديداً » .

(القضية رقم ١٧٩١ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٣٨٨

٣٠ من يناير ١٩٦١

١ - ارتباط : رفع الدعوى برمتها بالطريق المباشر إلى محكمة الجنايات دون إحالة بعض المتهمين إلى غرفة الاتهام .

ب - اغتصاب اثني : شروع .

ج - اشتراك : شريك مسئولته عن نتائج محتملة ، محكمة النقض ، رقابتها .

د - دفاع : دليل ، إثارة الشبهة فيه بطلب معاينة .

المبادئ القانونية :

١ - الارتباط الذي قصده الشارع في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية . هو الارتباط بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

٢ - إذا كان الثابت بما أورده الحكم أن المتهمين دفعا المجنى عليها كرها عنها للركوب معهما بالسيارة بقصد مواقعتها ، ثم انطلقا بها وسط المزارع التي تقع على جانبي الطريق حتى إذا ما اطمأنا إلى أنهما قد صارا بأمان عن أعين

على خمسة أشخاص ، واتجاه غرضهم إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض ، وقد جمعتهم نية الاعتداء وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وكانت تلك الجرائم نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، ولم تكن جرائم مستقل بها أحد المتهمين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعها حال التجمع ، فإن هذا البيان توافره جريمة التجمع المؤتم بالمادتين ٢ و ٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ التي لا تشترط لقيامها وجوب قيام اتفاق سابق بين المتهمين .

ذلك أن التجمع وإن كان بريئاً في بدء تكوينه إلا أنه قد يطرأ عليه ما يجعله معاقباً عليه عندما تتجه نية المشتركين فيه إلى تحقيق الغرض الإجرامي الذي يهدفون إليه مع علمهم بذلك ، وهو ما أثبتته الحكم على الطاعنين . . . وكان لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم ، وكان ما ينعاه الطاعنون على الحكم من قالة الخطأ في خصوص ما ذكره من انصراف نيتهم إلى الاعتداء على المجنى عليه فهم خليل في مكان إصابة الطفل بفرض حصوله ، لا يعيب الحكم ، لأن هذه الواقعة لم يكن لها أثر في منطقة من حيث النتيجة السليمة التي خلص إليها . لما كان ذلك ، وكان لاجدوى للطاعنين من المنازعة في توافر نية القتل لديهم طالما أن العقوبة المقررة بها مبررة في نطاق جنابة الضرب المفضي إلى الموت المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر هذه النية في حق الطاعن الأول كما هي معرفة به في القانون ، وهو

في المادة ٤٣ من قانون العقوبات .

والمادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن وردت في باب الاشتراك ، إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية ؛ فدل الشارع بذلك وبعبارتها الصحيحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة هي أن تحديد مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات ؛ وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المجرى العادى للأمور .

ومن المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاشتراك في جريمة أخرى هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام حكمها يسير التطبيق المنطقي السليم ، فإذا كان الحكم قد أورد في تحصيله للواقعة أن إطلاق الطاعن الأول النار على الخفيين إنما كان على إثر مقاومة المجنى عليها واستغاثتها لتحول دون اغتصاب الطاعنين إياها ، مما دفع الطاعن الأول — التماساً للخلاص من الفضيحة — إلى إطلاق النار ، وهو ما يبين منه تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة أخراها بأولها ، فإن الحكم يكون سديداً إذ أخذ الطاعن الثاني بجناية القتل والشروع في القتل على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها وفقاً للمجرى العادى للأمور ، إذ أنه بما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحاً نارياً إنما يتوقع منه إذا ما أتى

الرقباء ، وأن المجنى عليها صارت في متناول أيديهما شرعاً في اغتصابها دون أن يحفلاً بعدم رضاها عن ذلك ، ودون أن يؤديا لها الأجر الذي عرضاه عليها في أول الأمر أو الذي طلبته هي على حد قولها ، معتمدين في ذلك على المسدس الذي كان يحمله أحدهما والذي استعمله في تهديد المجنى عليها ليحملها على الرضوخ لمشيئتهما ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستغيث حتى سمع استغاثتها الخفيران فبادرا بمطاردة السيارة ، وحين أوشكا على اللحاق بها أطلق عليهما المتهم الأول النار من مسدسه ، فقتل على أحدهما وأصاب الآخر؛ فإن ما انتهى إليه الحكم من توافر أركان جريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها التي دان المتهمين بها استناداً إلى الأسباب السانعة التي أوردتها ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

٣ — الأصل أن الجاني لا يسأل إلا عن الجريمة التي ارتكبها أو اشترك فيها بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات ؛ إلا أن الشارع إذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة لذاتها ، وإنما تقع نتيجة محتملة للمساهمة في الجريمة الأصلية المقصودة ابتداء وفقاً للمجرى العادى للأمور قد خرج عن ذلك الأصل ، وجعل المتهم مسئولاً أيضاً عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حدوثها ، على أساس افتراض أن إرادة الجاني لا بد أن تكون قد توجهت نحو الجرم الأصلي ونتائجه الطبيعية ، وهو ما نص عليه

الأخرى المرتبطة بها ، جاز للنيابة العامة تقديمها جميعاً لمحكمة الجنايات مباشرة دون عرضها على غرفة الاتهام . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٤ فقرة ثالثة من قانون الإجراءات الجنائية تنطبق أيضاً في حالة وقوع إحدى الجريمتين من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي تكون حالة الارتباط فإنه يجوز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بالطريق المباشر ، دون تجزئة الدعوى وإحالة أحد المتهمين إلى محكمة الجنايات بالطريق المباشر ، والباقي إلى غرفة الاتهام ، وذلك لوحدة الواقعة وقيام الارتباط بين الجميع ، وتأميناً لحسن سير العدالة ؛ وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن جنایات القتل والشروع فيه وكذلك الشروع في واقعة الأذى بغير رضاها التي دين بها الطاعنان مرتبطة ارتباطاً منطبقاً على المادة ٣٢ من قانون العقوبات بجناية إحراز السلاح الناري والدخيرة التي دين بها الطاعن الأول ، وهي من الجنایات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ المشار إليها ؛ فإن النيابة العامة إذ رفعت الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات مباشرة بطريق تكليف الطاعنين بالحضور أمامها تكون قد تصرفت في حدود حقها المقرر لها في القانون . .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله « إنها تحصل في أنه حصل . . أن خرج حسن . . الطاعن الثاني سائق سيارة الاتحاد التعاوني بالجيزة بسيارة الاتحاد ومعه فاروق . . الطاعن الأول الموظف بالاتحاد واتجه بالسيارة إلى شارع الهرم وفي أثناء مرورهما تحت النفق في حوالي الساعة السابعة مساءً شاهد المدعوة أم إبراهيم . . قادمة . . وسرعان ما طرأت عليهما فكرة اصطحابها معهما في السيارة لارتكاب

جريمة وأحس بانكشاف أمره ومحاولة من الغير لضبطه أن يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الذي يحمله .

٤ - طلب المعاينة لبيان عرض الطريق الذي سلكه المتهمان في هربهما بالسيارة بعد الحادث ، هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الأفعال المكونة للجرائم التي اقترفها المتهمان ، أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التي رواها شهود الإثبات ، بل إن المقصود منه في واقع الأمر هو إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأن إليه المحكمة .

المحكمة

« . . وحيث إنه لما كان الشارع قد أجاز للنيابة العامة في الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن ترفع الدعوى الجنائية في الجنایات المنصوص عليها فيها ، وعمّا يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى ، إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة وذلك استثناء من الأصل العام للبين في الفقرة الثانية من هذه المادة ، لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام ؛ وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الارتباط الذي قصده المشرع في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الارتباط بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، مما مؤداه أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، أو وقعت عدة جرائم مرتبطة ببعضها ارتباطاً غير متجزئ لغرض واحد ، وكانت إحدى تلك الجرائم من الجنایات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ المشار إليها أيا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم

الفاحشة معها لأنهما كان يعرفان أنها سيئة السيرة، فاستوقفاها وعرضا عليها الفكرة على أن يعطيها خمسين قرشاً، ولكنها رفضت فدفعها إلى داخل السيارة حتى لا يلتفتا أنظار المارة وهي لم تمنع بادئ الأمر على أساس إتمام الاتفاق بداخل السيارة، ولكنهما استأنفا سيرهما ثم عرجا بالسيارة إلى طريق جانبي يتفرع من الجهة اليمنى لشارع الحرم بين المزارع فأوجست أم إبراهيم منهما خيفة خصوصاً وأن الطريق مظلم ليس فيه نور فزاد تمنعها عليهما، بينما وجد فاروق والسائق الفرصة سانحة لاغتصابها دون مقابل بعد أن صارت في قبضة يدهما بداخل السيارة وشجعهما على ذلك أن فاروق كان يحمل معه مسدساً محشوا فأخرجه من جيبه وهددها بالقتل إن هي امتنعت أو استغاثت، وأخذ يحاول مواقعتها فكشف ملابسها ومزق سروالها وألقاه من نافذة السيارة ورقد فوقها وحاول أن يولج قضيبه في فرجها ولكنه أمنى على ملابسها قبل أن ينال غرضه وفي تلك الأثناء أحست أم إبراهيم بأنهم على مقربة من بعض الأهالي فوجدتها فرصة للخلاص، وعندئذ أخذت تستغيث وفي سكون الليل سرت استغاثتها فسمعها الحفيران النظاميان عبد الحميد محمد رمان ومحمد عبد القادر إبراهيم اللذان كان يمران في دركهما لحراسة الأسلاك التلفونية، وكان سائق السيارة قد توقف عن السير قليلاً ريثما يتمكن فاروق من النزول من المقعد الخلفي لكي يجلس على عجلة القيادة ليقود هو السيارة حتى يقضى وطره في أم إبراهيم، وما أن جلس بجوارها واحتضنها وبدأ فاروق قيادة السيارة حتى كاد الحفيران أن يلحقا بالسيارة وكانت أم إبراهيم لا تزال تستغيث وعندئذ أسرع فاروق بالسيارة خشية افتضاح أمرهما وزادت أم إبراهيم في امتناعها وعلا صوتها

بالاستغاثة، فخشى حسن العاقبة خصوصاً وأن فاروق لا يجيد القيادة. فطلب منه أن يقف لكي يتولى هو القيادة وفعلاً وقفت السيارة وكان الحفيران لا يزالان في مطاردتهما للسيارة وأوشكا على اللحاق بهما، وعندئذ لم يجد المتهمان سيلاً للخلاص من تلك الفضيحة سوى إطلاق النار على الحفيرين والقضاء عليهما فصوب فاروق عليهما مسدسه وأطلق منه عدة طلقات أصابت إحداها الحفير عبد الحميد في رقبته كما أصابت أخرى زميله محمد عبد القادر في صدره وأسفل ساعده الأيسر فسقط على الأرض . . . »

ثم عرض الحكم بعد ذلك لما يشيره الطاعنان من رضا المجنى عليها بالواقعة بقوله « إن الصحيح في هذه الواقعة هو ما قرره المجنى عليها من أنهما قابلاها تحت النفق ودفعها كرها في السيارة، ومما يدل على صدق هذه الرواية ما قرره نفس المتهم الثاني من أن المجنى عليها رفضت الخمسين قرشاً وصمدت على أن تأخذ ستين قرشاً قبل أن يقترب أحدهما وإنيهما اعتذرا لها بأنه ليس معهما سوى مبلغ الخمسين قرشاً، وبعد أن ركبت السيارة طلبت النقود أولاً .

ويؤخذ من كل ما تقدم أن المتهمين اختلفا مع المجنى عليها على قيمة المبلغ من بادئ الأمر، وقد ثبت قطعاً من شهادة الحفير محمد عبد القادر أن المجنى عليها كانت تستغيث، وأن هذه الاستغاثة هي السبب في مطاردته هو وزميله للسيارة فلو أن المجنى عليها قد قبلت الواقعة لما كان هناك داع لهذه الاستغاثة خصوصاً وأنه ثبت أيضاً من نفس أقوال المتهمين أن نور السيارة الداخلي كان مطفأً ولا يمكن رؤية ما يجري بها، مما يقطع بأن المجنى عليها صمدت على أخذ المقابل أولاً وهو على كل حال يزيد على المبلغ الذي عرضه المتهمان عليها،

في اغتصاب الأثني بقوله « أما عن قول الدفاع بأن التهم الثاني ليس مسئولاً عن جريمة القتل والشروع فيه ، لأنه لم يكن يتوقعها ، فلا يمكن الأخذ به . ذلك لأن التهم الذي كان يعرف أن التهم الأول يحمل السدس وقد رآه معه عندما هدد به المجنى عليها أم إبراهيم وشرع في مواقعتها كرهاً بغير رضاها ، ومن غير شك لا بد أن يتوقع أن يستعمل التهم الأول سلاحه هذا لتنفيذ غرضه ضد المجنى عليها في حالة امتناعها عليهما . فهو مسئول حتماً في هذه الحالة عن جريمة القتل والشروع فيه لأنها ماثلة أمامه محتملة الحدوث . . »

« ولما كان من المسلم به أن المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن جاءت على خلاف الأصل في المسؤولية الجنائية من أن الجاني لا يسأل إلا عن الجريمة التي ارتكبها أو اشترك فيها بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات ، إلا أن الشارع إذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة لذاتها ، وإنما تقع نتيجة محتملة للمساهمة في الجريمة الأصلية المقصودة ابتداءً وفقاً للمجرى العادي للأمر ، قد خرج عن ذلك الأصل ، وجعل التهم مسئولاً أيضاً عن النتائج المحتملة لجريمتيه الأصلية متى كان في مقدوره إذ كان من واجبه أن يتوقع حدوثها ، على أساس افتراض أن إرادة الجاني لا بد أن تكون قد توجهت نحو الجرم الأصلي ونتائج الطبيعية ، وهو مانص عليه في المادة ٤٣ من قانون العقوبات . وهذه المادة وإن كانت قد وردت في باب الاشتراك ، إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية ، فدل الشارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة على أنها إنما تقرر قاعدة عامة هي أن مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة

غير أنهما رغم ممانعتها لم يحفلا بعدم رضائهما وصمما على مواقعتها كرهاً عنها ، معتمدين في ذلك على أنها أصبحت في حيازتهما في السيارة ولديهما السلاح الذي يمكنهما بواسطته إعدام مقاومتها ، ألا وهو السدس الذي كان يعملهما أولهما ويهددها به ، ومن الطبيعي أن ترضخ لإرادتهما تحت هذا التهديد المباشر .

ولما كان الثابت مما أورده الحكم فيما تقدم أن الطاعنين دفعا المجنى عليها كرهاً عنها للركوب معهما بالسيارة بقصد مواقعتها ثم انطلقا بها وسط المزارع التي تقع على جانبي شارع الهرم حتى إذا ما اطمأنا إلى أنهما قد صارا بئامن من أعين الرقباء وأن المجنى عليها صارت في متناول أيديهما ، شرعا في اغتصابها دون أن يحفلا بعدم رضائهما عن ذلك ، ودون أن يؤديا لها الأجر الذي عرضاه عليها في أول الأمر ، أو الذي طلبته هي على حد قولهما ، معتمدين في ذلك على السدس الذي كان يحملها أحدهما والذي استعمله في تهديد المجنى عليها ليحملها على الرضوخ لشيئتهما . ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستغيث حتى سمع استغاثتها الحفيان المجنى عليهما فبادرا بمطاردة السيارة وحين أوشكا على اللحاق بها أطلق عليهما الطاعن الأول النار من مسدسه فمضى على أحدهما وأصاب الآخر .

لما كان ذلك ، وكان الحكم فيما قرره من انعدام رضا المجنى عليها وقت أن شرع الطاعنان في اغتصابها على النحو الذي سبق إيضاحه ، قد استند إلى أسباب صحيحة سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه من توافر أركان جريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها التي دان الطاعنين بها . .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما يثيره الطاعن الثاني بشأن مساءلته عن جرمي القتل والشروع فيه كنتيجة محتملة لجريمة الشروع

الفاعل أولاً وبالذات ، وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المجرى العادى للأمر . .

« لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضاً أن اعتبار جريمة معينة محتملة للاشتراك في جريمة أخرى هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها يسير التطبيق المنطقي السليم لحكم القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته من الأسباب الساتعة التي تبرر أخذ الطاعن الثاني بحكم المادة ٣٤ المشار إليها بالنسبة للجريمة القتل والشروع فيه ، إذ أورد الحكم في تحصيله للواقعة أن إطلاق الطاعن الأول النار على الحفيين إنما كان على إثر مقاومة الحفي عليها واستغاثتها لتحويل دون اغتصاب الطاعنين إياها ، مما دفع الطاعن الأول ، التماساً للخلاص من الفضيحة ، إلى إطلاق النار ، وهو ما يبين منه تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها بأولها . ومن ثم يكون الحكم سديداً إذ أخذ الطاعن الثاني بجناية القتل والشروع في القتل على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة الشروع في اغتصاب الحفي عليها وفقاً للمجرى العادى للأمر ؛ إذ أنه مما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحاً نارياً إنما يتوقع منه إذا ما أتى جريمة وأحس بانكشاف أمره ومحاولة من الغير لضبطه أن ياجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الناري الذي يحمله . .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الدفاع الخاص بإجراء معاناة مكان الحادث ولما أثاره بشأن عدم سماع الشهود لاستغاثته الحفي عليها بقوله . « أما عن طلب الدفاع إعادة المعاناة وطعنهما على معاناة النيابة بأنها لم تصف الطريق الضيق الذي سارت عليه السيارة بعد الحادث ،

فإن المحكمة لا تلتفت إلى هذا الطلب ، ذلك أن إعادة المعاناة بعد مضي أكثر من شهر من يوم وقوع الحادث غير ممكن ولا مفيد لجواز تغيير معاملة بإحداث فجوات فيه أو وضع أثرية عليه تمنع مرور السيارات عليه بقصد إثبات حالة أخرى غير تلك التي كان عليها الطريق وقت الحادث ، خصوصاً وأنه طريق جانبي غير محروس ولا مراقب . ومع ذلك فإن معاناة النيابة واقعية صريحة في عدم جدية هذا الطلب وأنه قصد به تعطيل الفصل في القضية . ذلك أنه ثابت منها أن الطريق يبلغ عرضه ثلاثة أمتار تقريباً وأن وكيل النيابة قد مر عليه فعلاً بسيارة المركز ، ومعنى ذلك أنه يتسع لمرور السيارات الكبيرة والصغيرة . . أما قول الدفاع بأن استغاثته الحفي عليها لا يمكن أن تسمع من الخارج لأن زجاج نوافذ السيارة كان مغلقة فهو قول غير صحيح ذلك لأنه ثابت من أقوال الحفي عليها أن نافذة السيارة كانت مفتوحة وأن المتهم ألقى منه سروالها ، كما أن نفس المتهم الأول أقر في التحقيقات أنه نزل من السيارة ليتبادل مع حسن أمكتهم ، وقرر أن حسن نزل مرة أخرى مع الحفي عليها لإزالة ضرورة وكل هذه الوقائع تدل على أن نوافذ السيارة لم تكن مغلقة أثناء ارتكاب الحادث علاوة على ذلك فإن الوقت كان ليلاً وأن الاستغاثته تسرى إلى مسافات بعيدة . . »

« وحيث إنه لما كان ما أورده الحكم فيما تقدم تسويغاً لرفض طلب الطاعنين إعادة المعاناة ، وتقييداً لدفاعهما الموضوعي هو رد سائق ومقبول فضلاً عن أن طلب المعاناة لبيان عرض الطريق الذي سلكه الطاعنان في هربهما بالسيارة بعد الحادث هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الأفعال المكونة للجرائم التي اقترفتها الطاعنان ، أو استعالة

حصول الحادث بالكيفية التي رواها شهود الإثبات، بل إن المقصود منه في واقع الأمر هو إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة .

لما كان ذلك وكان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول أو المدافع عنه أثار شيئاً خاصاً بقيام حالة الدفاع الشرعى كما أن واقعة الدعوى كما حصلها الحكم لا ترشح لقيامها وكان لا يعيب الحكم عدم تناوله لما قاله الدفاع عرضاً في مرافقته من أن الطاعن المشار إليه أعفى من الخدمة العسكرية لعدم استطاعته إطلاق النار دون أن يطلب إلى المحكمة إجراء تحقيق فيما يدعيه ، هذا فضلاً عما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعى استقلالاً بل يكفي أن يكون فيما أورده الحكم من أدلة الثبوت

ما يفيد إطراحها لهذا الدفاع . لما كان ماتقدم وكان ما يشير الطاعنان في هذا الوجه من طعنهما لا يمدو كونه جدلاً موضوعياً حول تقدير الدليل في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لدى محكمة النقض . ولما كان الحكم قد قضى بعقوبة واحدة هي عقوبة القتل المقترن بوصفها العقوبة الأشد ، وكان الحكم فيها أشار إليه في صدد المادة ١٧ من قانون العقوبات لم يقصد إلا توقيع العقوبة للنصوص عليها فيها ، ولا يفهم منه أنه أراد تخفيف العقوبة بانزالها إلى الحد الأدنى ومناد ذلك أن المحكمة قدرت تناسب العقوبة المقضى بها مع الأفعال الجنائية التي ثبتت لديها ، لما كان كل ما تقدم فإن ما جاء بهذا الوجه لا يكون مقبولا . . . » .

(القضية رقم ١٩٧٣ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقَضِ الْمَدَنِيِّ

٣٨٩

٤ من مايو ١٩٦١

١ — موظف : معاش ، عدم جواز الجمع بين مرتبه والمعاش الذي كان مقرراً له . تعلق ذلك بالنظام العام .
ب — إثبات : إقرار ، عدم منازعة الخصم في بعض وقائع الدعوى . جواز اعتباره إقراراً ضمياً بها .
ج — تقادم : دفع ما لا يجب ، دعوى استرداد ما دفع من المعاش بغير حق ، سقوطها .

المبادئ القانونية :

١ — لا يحق للموظف الجمع بين مرتبه والمعاش الذي كان مرتباً له ، وذلك إعمالاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٩ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، التي تقضى صراحةً بوجوب قطع معاش الأبناء والبنات والأخوة والأخوات المستخدمين بماهية في مصالح الحكومة ، وحكمها في ذلك أمر ومتعلق بالنظام العام . فتى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أصبح موظفاً تابعاً لوزارة التربية والتعليم (بعد ضم المدرسة التي كان يعمل بها إلى الوزارة) ، وأنه يتقاضى مرتبه من ميزانيتها فإنه يكون صحيحاً ما انتهى إليه من عدم أحقية الطاعن في الجمع بين مرتبه والمعاش الذي كان مرتباً له بعد وفاة والده .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه برد ما دفع من المعاش بغير حق على

أن الطاعن لم ينازع في صرفه المعاش المقرر له ، وكانت الدعوى قد تناولت جملة وقائع نازع الطاعن في بعضها ولم ينازع في بعضها الآخر ، فإنه يجوز للمحكمة أن تعتبر عدم منازعته بمثابة التسليم والإقرار الضمني بها .

٣ — متى كانت مبالغ المعاش التي استولى عليها الطاعن قد دفعت ونشأ الحق في استردادها في ظل القانون المدني الملغى ، واستمر هذا الحق قائماً إلى تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد ، فإن الدعوى باستردادها لا تسقط إلا بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، أو بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق ، أي المدتين أقصر .

(القضية رقم ٥٣٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وصباحي الصباغ وإبراهيم عثمان يوسف وفرج يوسف وأحمد زكي محمد المستشارين) .

٣٩٠

٤ من مايو ١٩٦١

عقد : تفسيره . الانحراف عن المعنى الظاهر لعبارة العقد . مسخ : التزام ، انقضاؤه بانتهاء الأجل المحدد له .

المبدأ القانوني :

إذا كان المدلول الظاهر للاتفاق المبرم

منه هذا الذي أقامت عليه قضاءها ،
فإن قرارها المطعون فيه يكون قاصر البيان مما
يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢١٧ لسنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٢

٤ من مايو ١٩٦١

حكم : صدوره باسم الأمة .

المبدأ القانوني :

تنص المادة ٦٣ من الدستور المؤقت
المؤرخ ٥ / ٣ / ١٩٥٨ على أن تصدر الأحكام
وتنفذ باسم الأمة ، فإذا كان الحكم المطعون
فيه قد صدر بعد العمل بالدستور المؤقت ولم
يدون به ما يفيد أنه صدر باسم الأمة طبقاً
للقانون ، فإنه يكون باطلاً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ١٩ لسنة ٢٨ ق « أحوال شخصية »
بالهيئة السابقة) .

٣٩٣

١١ من مايو ١٩٦١

١ — عمل تجارى : عقد بيع الأقطان تحت القطع ،
قل سعر القطع لاستحقاق نال ولو لم يكن البائع تاجراً .
ب — إنبات : قرائن قضائية ، الإنبات بها في المسائل
التجارية .

المبادئ القانونية :

١ — عقد بيع الأقطان تحت القطع هو
عقد من نوع خاص ينظم آثاره اتفاق الطرفين
وما جرى عليه عرف هذه التجارة . ولما
كان البائع في هذا العقد يقصد في الأصل الإفادة
من بيع قطنه بالثمن الذي تسفر عنه الأسعار

بين الطرفين هو التزام الطاعن باستغلال سينما
لحساب المطعون عليه إلى أن يجد هو أو
المطعون عليه خلال أجل محدد مستغلاً لها ،
وعندئذ يتعمد الطاعن بدفع نصف الإيجار
الذي يقدمه المستغل الجديد ، فإن مؤدى
ذلك أن هذا الالتزام مقيد بشرط وجود هذا
المستغل خلال الأجل المتفق عليه بحيث
يتمشى بانقضاء ذلك الأجل . وإذن فتى
كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإلزام
الطاعن بنصف الإيجار عن المدة التالية لانتها
الأجل استناداً إلى عقد الاتفاق سالف
الذكر ، يكون قد انحرف في تفسير الاتفاق عن
المعنى الظاهر له ومسّخه مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٦٥٣ لسنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩١

٤ من مايو ١٩٦١

عمل : تحكيم في منازعاته ؛ حكم ، قصور .

المبدأ القانوني :

يشترط لالتزام رب العمل بتوفير العلاج
الشامل لعماله حسباً تقتضيه المادة ٢٨ / ٢ من
المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٨ أن يزيد
عدد هم على خمسمائة . فإذا كانت الطاعنة قد
تمسكت أمام هيئة التحكيم بأن موظفيها وعمالها
يقولون في مجموعهم عن هذا العدد ، وكانت هيئة
التحكيم لم تستبين حقيقة النزاع الدائر حول
عدد العمال مع أنها مقطع الخصومة ،
وانتهت في قرارها إلى أن عددهم يربو على
خمسمائة دون أن تبين المصدر الذي استقت

الموظفين المقيدین بصفة دائمة ، وبأن لهم وخدم الحق في المعاش. أما الموظفون المعینون بمقتضى عقود تخول لهم مزايا خاصة، والمعینون بصفة وقتية أو إلى أجل مسمى ، فلا يجوز الاستقطاع من مرتباتهم للمعاش (القانون سالف الذكر م ٤) . وإذ نصت المادة ٣٩ من قانون المالية على أن جميع الموظفين الذين ليس لهم حق في المعاش لا يجوز إحالتهم إلى مجلس التأديب، فإن مجلس التأديب يختص بتوقيع العقوبات على الموظفين الدائمين، دون الموظفين المعینين بصفة وقتية أو إلى أجل مسمى الخارجين عن هيئة العمال، فيختص بتأديبهم وتوقيع العقوبات عليهم ، ومنها الفصل ، رؤساء المصالح التي يتبعونها .

(القضية رقم ١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٥

١١ من مايو ١٩٦١

التزام : عقد ، نظرية الحوادث الطارئة .

المبدأ القانوني :

تنص المادة ١٤٧ / ٢ من القانون المدني على أنه إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للبلدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ؛ ومناط تطبيق هذا النص أن يكون الالتزام الذي حصل الاتفاق عليه بين

بالبرصة وكان — بعد أن تحدت الأسعار في الأجل المعين للقطع — قد عمد إلى نقل سعر القطع لاستحقاق تال طامعاً فيما قد يعود عليه من زيادة يتوقعها ومتحملاً ما قد يتمخض عنه النقل من خسارة ، فإنه يكون قد قصد إلى المضاربة بالثمن . وعملية المضاربة هذه التي تأتي تالية لإبرام العقد وتقوم على ما يجريه التاجر المشتري ببرصة العقود من عمليات متعلقة بها ، لها ذاتيتها وتعد عملاً تجارياً ، ولا يغير من ذلك أن يكون طالب نقل سعر القطع مزارعاً لأنه ليس في القانون ما يمنعه من مزاولة الأعمال التجارية .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عملية نقل سعر القطع عملية تجارية ، فإنه لا ثريب عليه إذ أخذ في معرض الإثبات بالقرائن متى كانت القرائن التي عول عليها تؤدي إلى ما انتهى إليه من استنتاج سائع .

(القضية رقم ٩٢ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف وفرج يوسف وأحمد زكي محمد وعمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

٣٩٤

١١ من يناير ١٩٦١

موظف : سلطة فصله .

المبدأ القانوني :

تنص المادة الثانية من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ باستقطاع المعاش من

من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات فإنه لم يكن على محكمة الاستئناف أن تضع تقرير تلخيص عنها .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من مستندات الدعوى أن الطاعن لم يكن موظفاً بالوقف، بل كان وكيلاً عن وكيل ناظر الوقف، وبني قضاءه في ذلك على أن الطاعن قد عين ليقوم بمن كان وكيلاً بالوقف مكلفين به تنفيذاً لوكالتهما عن الناظر الذي أجاز لهما إنابة الغير في تنفيذ الوكالة، مع تحميلهما أجره دون مساءلة الوقف عن ذلك؛ فإن هذا الاستخلاص سائع يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

(القضية رقم ٤٤٣ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٧

١١ من مايو ١٩٦١

- أ - نقض : طعن ؛ إعلانه ، المصوم فيه .
ب - رسم بلدية : عبء الالتزام به ، ضريبة الملامى .
ج - ضريبة ملامى : وعاءها ، تحصيلها .

المبادئ القانونية :

١ - قصد الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم إنما هو إعلام ذوى الشأن فى الطعن بمن رفعه من خصومهم فى الدعوى وصفته ومحلها علماً كافياً فكل بيان من شأنه أن يبنى بذلك ، يتحقق به غرض الشارع . وإذن فتنى كان إعلان الطعن إلى المطعون عليه قد

المتعاقدين قائماً ، وأن تنفيذه بالشروط المتفق عليها بينهما يصبح مرهقاً للمدين بسبب الحادث الطارىء . أما إذا كان الالتزام الأصيل قد تغير فإنه يمتنع تطبيقه . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن تغير المواصفات الخاصة بنسبة الدسم والمواد الصلبة فى الألبان نتيجة القرار الوزارى الصادر فى هذا الشأن بعد إبرام العقد وتنفيذه جزئياً يقتضى تعديل السعر المتفق عليه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شاب به قصور .

(القضية رقم ٥٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عباد نائب رئيس المحكمة ومحمد متولى عظم وإبراهيم عثمان يوسف وأحمد زكى محمد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

٣٩٦

١١ من مايو ١٩٦١

- أ - استئناف : إجراءات نظره ، تقرير التلخيص .
ب - وكالة : وكيل ، وكالته للغير .

المبادئ القانونية :

١ - لم يوجب الشارع فى المواد من ٤٠٥ - ٤٠٨ من قانون المرافعات وضع تقرير تلخيص مكتوب وتلاوته فى الجلسة ، إلا فى الدعاوى الاستئنافية التى ترفع بعريضة تودع قلم الكتاب . أما الدعاوى التى ترفع بطريق التكليف بالحضور فلا يتطلب القانون فيها هذا الإجراء ، ولما كانت دعوى الطاعة قد رفعت على اعتبار أنها من الدعاوى المتعلقة بعقد العمل التى يفصل فيها بوجه السرعة ، وهى

دخوله الملهى ؛ ومن ثم فإذا قام المستغل بتحصيل الرسم البلدى المقرر مع ثمن تذاكر السينما من جمهور الرواد ، فإن هذا الرسم يعتبر من أجرة الدخول وتسرى عليه ضريبة الملاهى .

لمصلحة الأموال المقررة أن تطالب المستغل بما لم يتم تحصيله من ضريبة الملاهى (ق ٨٥ سنة ١٩٣٣ م ١٢) . ولا يمنع من ذلك سبق اعتماد المصلحة المذكورة لتذاكر الدخول مشتملة على الثمن مضافا إليه الرسم البلدى المقرر ؛ إذ أن خطأها فى ذلك لا يكسب المستغل حقا ولا يمنع من المطالبة بفرق الضريبة المستحقة وهو ما أوجبه المادة ١٢ سالفه الذكر ؛ فضلا عن أنه لا يصح الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون .

(القضية رقم ٥٠٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٨

١٨ من مايو ١٩٦١

إثبات : بالبيئة فيما كان يجب إثباته بالكتابة فى حالة فقد الدائن السند الكتابى لسبب أجنبى .

المبدأ القانونى :

أجازت المادة ٣٠٤/٢ من القانون المدنى الإثبات بالبيئة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا فقد الدائن سنده الكتابى لسبب أجنبى لا يدل عليه ، ولا يرجع إلى فعل الدائن أو إهماله ، كأن يكون فقد السند نتيجة لإهمال حامى الدائن أو موظفى مكتبه فى المحافظة عليه .

تم بورقة من أوراق المحضرين ذكرت فيها صفة الطاعن مطابقة للصفة التى اختصم بها فى الدعوى ورفع بها الطعن ، فإن ذكر اسم الوزارة التى يمثلها فى ورقة الإعلان على أنها وزارة المالية بدلا من وزارة الخزانة التى أنشئت بعد ذلك ، ليس من شأنه أن يجهل المطعون عليها بشخصية الطاعن وصفته ، وبالتالي فإن الدفع بطلان الطعن لبطلان ورقة الإعلان لهذا السبب يكون على غير أساس من القانون .

٢ — عبء الالتزام بالرسوم البلدية على الملاهى يقع على أصحابها ومستغليها لا على روادها من الجمهور ، شأنها فى ذلك شأن سائر رسوم البلدية على المحال العامة وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمحال الصناعية والتجارية بعكس الحال بالنسبة لضريبة الملاهى فإن عبء الالتزام بها يقع على الجمهور لصراحة نصوص القانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ فى الدلالة على ذلك ، فضلا عن أن الرسم البلدى يختلف عن ضريبة الملاهى فى طبيعة التكليف المالى المفروض فى كليهما ، ويستقل الرسم البلدى عن ضريبة الملاهى فلا يعد تابعا لها ولا يأخذ حكمها .

٣ — وعاء ضريبة الملاهى هو — على ما تقضى به المادة الأولى من المرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ — أجرة الدخول بحيث تشمل جميع ما يدفعه الجمهور نظير

عن هذه السندات ؛ فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تسجل في حدود سلطتها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع ؛ إلا أن التكييف القانوني لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبار أن التوقف عن الدفع هو أحد الشروط التي يتطلبها القانون لشهر الإفلاس ؛ ومن حق محكمة النقض أن تراقب جميع عناصره . ومتى كان التوقف عن الدفع بمعناه القانوني لا يتحقق إذا كان دين طالب الإفلاس متنازعا في وجوده فإن القضاء بإشهار الإفلاس مع قيام هذا النزاع يكون مخالفا للقانون .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه - وهو بصدد البحث في توقف الشركة الطاعنة عن الدفع - قد استخلص من تقرير وكيل التفليسة (السنديك) أن البضاعة التي اشتراها الشريك المتضامن بالمبالغ موضوع سندات طالبي الإفلاس كانت لحساب الشركة وقيدت بدفاترها ، بينما الثابت من التقرير المذكور أنه ليس بالدفاتر المذكورة ما يدل على شراء تلك البضائع لحساب الشركة الطاعنة أو تسديدها ثمنها لها ؛ فإنه يكون قد مسخ التقرير سالف الذكر واستخلص منه عكس ما يؤدي إليه .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات ما ادعاه طالبو الإفلاس من دخول البضاعة التي اشتراها الشريك المتضامن بالمبلغ

وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات فقد السند المبرىء لذمة المطعون عليه استنادا إلى أن هذا السند كان موجوداً وسلمه إلى محاميه ليقدمه في الدعوى التي أقامها الطاعن وقد ياهمال موظفي مكتب المحامى ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٩٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٩

١٨ من مايو ١٩٦١

١ - شركات ، تضامن ، التزام الشركاء المتضامنين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم بمفرده ، شرطه .

ب - إفلاس : توقف عن الدفع ، رقابة محكمة النقض على عناصره .

ج - حكم : تسبيب ، عيوب التدليل . مسخ ، استخلاص عكس ما يؤدي إليه المستند المقدم في الدعوى .

د - حكم : تسبيب ، عيوب التدليل ، فساد الاستدلال ، عدم اتفاق المقدمات التي أوردها الحكم مع النتائج التي انتهى إليها .

المبادئ القانونية :

١ - تشترط المادة ٢٢ من القانون التجاري لالتزام الشركاء المتضامنين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم أن يكون توقيعهم بعنوان الشركة . فمتى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن توقيع أحد الشركاء المتضامنين على السندات لم يكن بعنوان الشركة المبين في عقد تأسيسها المنشهر قانونا ، وأن هذا العنوان لم يتغير بسبب وفاة أحد الشركاء المديرين ؛ وقضى الحكم بقيام مسئولية الشركة

إذ قد أباحت أولاهما للدعى عليهم في الطعن أن يدخلوا أى خصم في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يعلن بالطعن من رافعه ، وأباحت الثانية لكل من كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يعلنه رافع الطعن بطعنه أن يتدخل فيه طالبا رفضه ، فلا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع .

٢ - الأجر ، على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال ، أيا كان نوعه ، مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما تكن التسمية المعطاة له ؛ ومن ثم فهو يشمل إعانة غلاء المعيشة . فعبارة الأجر العادي في حكم المرسوم بقانون ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ والقانون ٧٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن تحديد ساعات العمل ، تنصرف إلى ما يتقاضاه العامل من أجر عن ساعات العمل الأصلية بما فيه علاوة غلاء المعيشة ، وإذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس وجوب إضافة إعانة غلاء المعيشة للأجر عند احتساب أجور الساعات الإضافية ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٢٦٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وصبحي الصباغ و ابراهيم عثمان يوسف وفرج يوسف ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

موضوع سنداتهم ، التي لا تحمل عنوان الشركة أو توقيع أحد من ممثليها ، ضمن أموالها واستفادة الشركاء منها ، على عجز الطاعن الأول عن نفي ذلك ، مع أن هذا الاستدلال ينطوي على قلب لعب الإثبات الذي يقع على طالبي الإفلاس لادعائهم خلاف الظاهر وكان قد استدلل على قيام صفة الشريك المتضامن في تمثيل الشركة الطاعنة من تقرير مرتب له يقابل عمله الفني بالشركة ، ومن توقيعه على احتجاجات عدم الدفع ، مع أنه ليس من شأنه تقرير مرتب لأحد الشركاء المتضامين أو توقيعه على احتجاجات لم توجه إلى الشركة أو أحد ممثليها ؛ اعتباره نائبا عن الشركة أو ذا صفة في التوقيع عنها ؛ إذا كان ذلك فإن استدلال الحكم يكون فاسدا بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٨٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم و ابراهيم عثمان يوسف وفرج يوسف وأحمد زكي محمد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

٤٠٠

١٨ من مايو ١٩٦١

١ - نقض : خصوم فيه .

٢ - عمل : إضافي ؛ حساب ساعاته .

المبادئ القانونية :

١ - لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه عملا بمفهوم المخالفة للبادتين ٤٣٤ و ٤٣٥ مرافعات ،

حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم وذلك بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية .

٢ - لا يجوز وفقاً للمادة ١٢ مرافعات تسليم ورقة الإعلان لجهة الإدارة إلا بعد التحقق من عدم وجود الشخص المراد إعلانه هو وغيره ممن يصح تسليم الصورة إليهم ومن أجل ذلك أوجبت المادة ١٢ مرافعات على المحضر أن يبين في أصل ورقة الإعلان وصورتها بالتفصيل في حينه كل ما يتخذه من خطوات سابقة على تسليم الصورة إلى جهة الإدارة بحيث يترتب على إغفال تلك الإجراءات بطلان الإعلان (م ٢٤ مرافعات) وإذن فتمى كان المحضر لم يثبت في محضره من الإجراءات السابقة على تسليم الصورة لجهة الإدارة سوى قوله إنه انتقل إلى موطن المطلوب إعلانه فلم يجدده وأنه لذلك سيقوم بإعلانه لجهة الإدارة وليس في هذا البيان ما يفيد تحقق المحضر من عدم وجود أشخاص آخرين ممن يصح تسليم الصورة إليهم حتى يقوم بتسليمها لجهة الإدارة فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا .

(القضية رقم ٥٢١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠١

١٨ من مايو ١٩٦١

جارك : غرامة جركية .

المبدأ القانوني :

جرى قضاء محكمة النقض على أن ميعاد المعارضة في قرار اللجنة الجركية ، وفقاً للمادة ٣٣ من اللائحة الجركية ، هو خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها المحكوم عليه ، ولا يلزم لسريان هذا الميعاد إعلان المحكوم عليه بالقرار الصادر ضده . وإذن فتمى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن المقصود بإرسال صورة قرار اللجنة الجركية إلى السلطة التي ينتمى إليها المحكوم عليه ، هو قيام هذه السلطة بإعلانه إلى المحكوم عليه ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٣١٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٢

١٨ من مايو ١٩٦١

١ - نقض : طعن لإعلانه ، خصوم فيه .

٢ - إعلان : أوراق محضرين ، بطلانه .

المبادئ القانونية :

١ - توجب المادة ١١ من قانون

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٤٠٣

٢٤ من مارس ١٩٦٢

١ — عامل : حكوى دائم ؛ فصله مع صدور الحكم الجنائى عليه مقروناً بوقف تنفيذ العقوبة .

ب — كادر العمال : اللجنة الفنية ، رأيها عند فصل العامل تأديبياً .

المبادئ القانونية :

١ — إن ما يصدق بالنسبة إلى قانون التوظيف فيما يتعلق بموظفى الدولة ومستخدميها ، يصدق بالقياس كذلك لاتحاد العلة بالنسبة إلى كادر العمال وتعليمات المالية المكمل له ، فيما يتعلق بعمال الحكومة الدائمين . فلا يجوز تعطيل أحكام هذه الأخيرة فى مجال تطبيقها متى قام موجبها واستوفت أوضاعها وشرائطها ؛ بمعنى أن الحكم بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة إلى العامل المتهم بجرم ، على أن يكون الوقف شاملاً لجميع الآثار القانونية المترتبة على الحكم ، لا يقف حائلاً بين الجهة الإدارية وبين حقها فى فصل العامل المذكور من الخدمة لارتكابه جريمة مخلة بالشرف ، وفقاً للأوضاع المرسومة ما دام قد تحقق هذا الموجب .

٢ — قرار الفصل المبني على حكم الإدارة فى هذا الجرم لا يعدو أن يكون مجرد إجراء تنفيذى لحكم المادة الخامسة فى تعليمات المالية

رقم ٨ ولا ترخص للإدارة فى هذا الشأن ولا تقدير ولا خيرة . فإن العلة فى عرض الأمر على اللجنة الفنية المنصوص عليها فى كادر العمال عند فصل العامل بسبب تأديبي لاخذ رأيها قبل إصدار قرار فصله من الخدمة تكون منتفية ، لسقوط الحكمة القائمة عليها ، وعدم الجدوى من العوض فى هذه الحالة ؛ فلا يعيب القرار صدوره من الرئيس المختص مباشرة دون عرض الأمر على اللجنة المذكورة .

(القضية رقم ٦١٣ سنة ٦ قى عليا) .

٤٠٤

٢٥ من مارس ١٩٦٢

تظلم : وجوبى ، موطف .

المبدأ القانونى :

العبرة بالتظلم الذى يقدمه صاحب الشأن بعد صدور القرار المتظلم منه وليس بالطلب السابق على القرار .

المحكمة

« . . القانون ٦٥ لسنة ١٩٥٥ جعل التظلم من القرار الأول واجباً لقبول طلب الإلغاء عند الطعن فى بعض القرارات الإدارية ، ومنها القرارات المشار إليها فى البند ثالثاً من المادة ٨

منه ، لا يمكن أن يعتبر تظلاً لأنه لا يمكن افتتاح خصومة بشأن قرار لم يصدر بعد .

« ومن حيث إنه تأييداً لهذا النظر فإن قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ٦ / ٤ / ١٩٥٥ والذي أشارت إليه المادة ١٢ آتفة الذكر ، يقضى بأن يقدم التظلم من القرار الإداري إلى الوزير المختص وذلك بطلب مقدم إليه مقابل إيصال ، وأن يكون الطلب مشتملاً على بيانات منها إسم للتظلم وتاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ نشره وموضوع العنوان والأسباب التي بني عليها . فالعبرة بالتظلم الذي يقدمه صاحب الشأن بعد صدور القرار المتظلم منه ، وليس بالطلب السابق على القرار ولا يقدر في ذلك القول بأن الجهة الإدارية عند إصدارها القرار كان أمامها طلب صاحب الشأن قبل إصداره ، فلا حاجة به إلى أن يقدم إليها تظلاً بعد إصدار القرار إذ قد يكون لدى الجهة الإدارية من الأسباب التي يقوم عليها القرار ما ليس عنده .

« ومن حيث إنه يبين مما سبق ذكره أن التظلم بالنسبة للموظفين إجباري ومتعين عليهم سلوكه قبل الالتجاء إلى القضاء وإلا كان الطلب غير مقبول .

(القضية رقم ١٠٠٦ سنة ٦ ق عليا) .

٤٠٥

٣ من مارس ١٩٦٢

جزاء : فصل موظف لسوء السلوك .

المبدأ القانوني :

وإن كانت النيابة قد قررت عدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة

من ذلك القانون . وهي القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح علاوة ، وأشار المشرع إلى حكمة هذا الإجراء في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون وتتلخص في . . . تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الإدارية بطريق أيسر للناس بانتهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظلمه ، فلا يستقيم بعد تلك الأسباب الصريحة القول بأنه لم يكن هناك لزوم لتقديم تظلم عن القرار المطعون فيه اكتفاء بالطلب الذي سبق أن تقدم به المدعي إلى الجهة المختصة يلتمس فيه ترقية إلى الدرجة الحالية قبل صدور القرار بترقية غيره عليها ، لاغناء في هذا القول لسببين : الأول صراحة النص . . . وقد نصت المادة ١٢ من القانون ٦٥ لسنة ١٩٥٥ على عدم قبول طلبات الإلغاء في مثل هذه القرارات قبل التظلم منها وانتظار مواعيد البت في التظلم . . . والثاني — حكمة النص . . . فالطلبات التي لا تقبل راساً بل يتعين التظلم منها أولاً وانتظار مواعيد البت في التظلم إنما هي القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وخامساً من المادة ٨ من ذلك القانون ، وهي طلبات كلها متعلقة بشئون الموظفين تعييناً وترقية وفصلاً ، فرأى المشرع وجوب البت بالتظلم منها قبل التقاضي بشأنها بحسبان أن التظلم يعتبر في هذه الحالة مرحلة أولى في افتتاح الخصومة بين الموظف والجهة الإدارية التي أصدرت القرار المشكومه ، فأوجب القانون على المدعي الالتجاء إلى ذلك الطريق في بادئ الأمر لافتتاح الخصومة ، نظراً لما تتم به من يسر ولين ، بدلاً من الخوض راساً في لد الخصومة أمام القضاء . ومتى كان الأمر كذلك فإن أي إجراء يتخذه الموظف قبل صدور القرار المشكوه

الفاعل ، وإن كانت محكمة جنح مصر الجديدة قد قضت ببراءة المدعى مما نسب إليه في جنحة أخرى ، إلا أن التماثل بين التهمة المنسوبة إلى المدعى في إحدى الجنحتين ، وبين التهمة المنسوبة إليه في الجنحة الأخرى ، أمر يستوقف النظر ، ومن شأنه في المجال الإدارى ألا يرفع الشبهة عن المدعى نهائياً ، ويمكن أن يودى إلى إدانة سلوكه الوظيفى لا سيما إذا اقترن ذلك باشتهاره بسوء السمعة والاشتهار وعدم الانتاج ، وهو اشتهار له أسبابه المقبولة ، وما حفل به ملف خدمته من جزاءات وتحقيقات مختلفة ، وكل أولئك يقيم ركز السبب المسوغ للنتيجة التى انتهى إليها القرار المطعون فيه وهى الفصل لسوء السلوك .

(القضية رقم ٧٣١ سنة ٥ ق) .

٤٠٧

١١ من مارس ١٩٦٢

ترقية ؛ موظف : تقدير كفاية الموظفين بطريقة أخرى توطئة لإجراء الترقيات طبقاً لأحكام قانون الموظفين الذى لم ينص على تعطيل الترقيات حتى تتوافر الأوضاع التى نطلبها .

المبدأ القانونى :

تنص المادة ٤٠ من قانون موظفى الدولة على أن الجهة الإدارية لإجراء الترقيات وفقاً للاوضاع الواردة فيها ، تحتاج إلى فترة من الزمن تطول إلى ثلاثة سنوات ، إذ الأمر يتعلق بتخطى الضعيف فى الترقية فى منطقة الأقدمية حتى تتوافر بذلك التقارير الثلاثة التى أشارت إليها تلك المادة ، وتمتد إلى سنتين

(القضية رقم ١٩٩٤ لسنة ٦ ق) .

٤٠٦

٣ من مارس ١٩٦٢

تعليم حر : فناء المدرسة ، القرار الوزارى ٥١٢ لسنة ١٩٥٦ ، سلطة الوزارة باعفاء المدرسة من شرط صفته .

المبدأ القانونى :

القرار الوزارى ٥١٢ لسنة ١٩٥٦ إذا ولى الوزارة سلطة الترخيص فى الاعفاء أو عدم الإعفاء من شرط سعة فناء المدرسة ، فإن مناط هذا الإعفاء أو عدمه متروك زمامه لتقديرها فى كل حالة على حدها بحسب ظروف الأحوال ، بما لا وجه معه لفرض

المبدأ القانوني :

نص البند التاسع من الشروط العامة للعقود الخارجية والمحلية لسكة الحديد ، على أن تكون الأصناف المشتراه على حساب المتعهد المقصر ، مطابقة لمواصفات الأصناف المتعاقد عليها ، ليس التزاما على الإدارة لمصلحة المتعهد بحيث لا يصح الشراء إلا إذا راعته ، وإنما هي حق الإدارة لمصلحة المرفق العام ، ومن ثم فإنها تملك التنازل عن هذا الحق إذا كان ذلك التنازل لمصلحة المرفق العام ، كأن يمتنع العثور في السوق على أصناف مطابقة لمواصفات الأصناف المتعاقد عليها وكانت الأصناف الأقل جودة في السوق صالحة ويمكن أن تسد حاجة المرفق العام ، ففي مثل هذه الحالة تملك الإدارة التنازل عن حقها في اقتضاء المطابقة في المواصفات ويصح لها الشراء على حساب المتعهد المقصر من الأصناف الأقل جودة ، إذ أن تسيير المرفق العام في أية صورة خير من تعطيله .

(القضية رقم ١٩٨٧ سنة ٦ ق ع) .

إذا كان الأمر يتعلق بالترقية في منطقة الاختيار حتى يتوافر له تقريران بدرجة جيد ، وأى من المدين المذكورتين لم يكن قد مضت عند إجراء حركة الترقيات المطعون فيها .

ولما كان قانون الموظفين المعمول به منذ أول يولية سنة ١٩٥٢ لم ينص صراحة ولا ضمنا على تعطيل الترقيات حتى تتوافر الاوضاع التي نظمها في نصوصه ، فلم تكن هناك مندوحة من التماس طريقة أخرى لتقدير كفاية الموظفين توطئة لإجراء الترقيات طبقا لأحكام ذلك القانون . وهو ما لجأت اليه بحق وزارة التربية والتعليم في صدد إجراء الحركة المطعون فيها .

(القضية رقم ٣٢٩ سنة ٤ ق) .

٤٠٨

١٧ من مارس ١٩٦٢

عقد إداري : الشراء على حساب المتعاقد المقصر وسيلة للضغط ، وهو جزاء لا يتقيد بقواعد القانون المدني .

مجلس الدولة

القضاء الإداري

عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري

متابعة لما نشر حتى أول يناير ١٩٦١

الاجراءات

قام بترتيب أحكام هذا الجزء ، والربط بينها والتعليق عليها

الدكتور مصطفى كمال وصفي

المستشار المساعد بمجلس الدولة

— ٤ —

رابعاً — الدعوى أمام القضاء

١ — الاستعجال

للاستعجال أهمية خاصة أمام القضاء الإداري ، لأن اجراءات هذا القضاء بطبيعتها سريعة عاجلة .

وسبله المعتادة هي :

١ — تعجيل نظر الدعوى بتقصير المواعيد طبقاً لقانون مجلس الدولة .

٢ — طلب وقف التنفيذ .

٣ — طلب صرف الراتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة في الأحوال التي عينها القانون رقم ٥٥

لسنة ١٩٥٩ .

٤ — الفصل في المسائل المستعجلة بطبيعتها دون مساس بأصل الحق طبقاً للقواعد العامة ،

وتكون بصفة خاصة في مسائل الأحقية أو القضاء الكامل . (أنظر تفصيل ذلك في كتابنا : أصول الإجراءات) .

ولقد كان القضاء ضئيلاً في هذه الفترة بأحكام الاستعجال ، فلم يهنا سوى الحكم المنشور بعد في خصوصية لم تشذ عما سبقها في وقف التنفيذ .

٤٠٩

٢١ من مايو ١٩٦٠

وقف تنفيذ : قرار لا يقبل الغاؤه قبل التظلم منه ؛
طلب وقف تنفيذه ؛ ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ١٢ .

المبدأ القانوني :

لئن كانت المحكمة لم تفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وكان يجب بحكم طبائع الأشياء الفصل فيه قبل الفصل في دعوى الالغاء ، واستندت المحكمة في قرارها التي تأخر الفصل في هذا الطلب حتى تاريخ الفصل في دعوى الالغاء ، بما يغني الفصل فيها عن الفصل في طلب وقف التنفيذ

الأنه كان يجب الحكم بعدم قبول هذا الطلب طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص على أن « القرارات التي لا يقبل طلب إلغائها قبل التظلم منها إدارياً ، لا يجوز طلب وقف تنفيذها » . ولا نزاع في أن القرار المطلوب وقف تنفيذه في هذه الدعوى هو من بين القرارات التي لا تقبل الطلبات المقدمة رأساً بالغاؤها قبل التظلم منها طبقاً للمادة ١٢ من القانون المذكور .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٩٩ ص ٩٧٩) .

٢ - الدفوع والطلبات والتدخل

التدخل أمام المحكمة الإدارية العليا لأول مرة :

٤١٠

٣٠ من يناير ١٩٦٠

تدخل : أمام المحكمة الإدارية العليا لأول مرة ،
جوازه .

المبدأ القانوني :

إذا كان المطعون في ترقيته قد طلب تدخله خصماً ثالثاً في الدعوى منضماً إلى الحكومة في طلب رفضها فإن المحكمة لا ترى

مانعاً من ذلك ما دامت له مصلحة في المنازعة باعتباره المطعون في ترقيته بالرغم من أنه لم يختصم ولم يتدخل أمام محكمة القضاء الإداري ، إذ يجوز التدخل في درجات التقاضي الأعلى ممن يطلب الانضمام إلى أحد الخصام أو ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها ، وليس من شك في أن الحكم

الذى سيصدر فى هذه المنازعة سيتعدى أثره إلى طالب التدخل ويعتبر حجة عليه ، ومن ثم ترى المحكمة قبوله خصماً منضماً إلى الحكومة

فى طلب رفض الدعوى .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٣٥ ص ٢٠١) .

طعن السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى القضية المقامة من السيد / عبد الحميد الدمرداش ضد وزارة الصحة والقاضى باعتبار أقدمية المدعى فى الدرجة الرابعة راجعة إلى ٣١ من مارس ١٩٥٠ وما يترتب على ذلك من آثار . وفى الجلسة أمام المحكمة الإدارية العليا طلب السيد الدكتور أبو بكر محمد على تدخله فى الدعوى لأول مرة خصماً ثالثاً فى الدعوى فقبلت المحكمة تدخله بالمبدأ المذكور أعلاه .

والتدخل أمام القضاء الإدارى يخضع بصفة عامة للقواعد العامة فى قانون المرافعات . ونظراً لتعلق المازعات الإدارية بالمصلحة العامة فإن قبول التدخل لا يكون إلا فى أضيق الحدود ، منعاً من تعرض الدعوى للتعطيل . ولذلك جرى القضاء الفرنسى على عدم قبول التدخل الأسمى ، والاقتصار على قبول التدخل الانضمامى فى حدود ضيقة ، وإن كان الشراح لا يمنعون التدخل الأسمى فى الدعاوى الإدارية ، كما أن قضاءنا لا يمانع فيه .

٣ - الإثبات أمام القضاء الإدارى

كما أن نظرية الإثبات تتشكل فى القانون من فرع لآخر حسب ظروف العلاقات التى يحكمها ذلك القانون ، فكذلك فلها خصائصها فى القانون الإدارى . (أنظر تفصيل ذلك فى كتابنا : أصول الاجراءات) .

ومن بين هذه الخصائص ، تمتع الإدارة بامتيازات خاصة فى مجال نشاطها . وتفيد الإثبات الإدارى أحياناً بطرائق شكلية معينة يقتضها القانون .

وفى نسج الأحكام الآتية ، تقدم حكماً يشهد باستقلال الإثبات الإدارى عن الإثبات المدنى فى خصوصية إثبات الملكية . ثم نشفع ذلك بحكم آخر عن مجال الاحتجاج بحكم جنائى أمام القضاء الإدارى . ونستشهد على تأثير امتيازات الإدارة فى الإثبات بحكم ثالث ، وأخيراً نعرض طائفة من أحكام إثبات كفاية الموظفين تبين تفاعل اقتناع القاضى مع شكلية طريقة الإثبات فى هذا المجال .

استفهامات الربابات فى القانون الإدارى :

٤١١

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٠

إثبات : ملكية المرشح للعمدية . يكفى فيه أن تقوم
دلائل ظاهرة دون اشتراط التسجيل .

إثبات : حجبة الأحكام المدنية أمام القضاء الإدارى .
مبداها

المبدأ القانونى :

إن بحث ملكية المرشح للعمدية وغيرها
من المناصب التى يشترط فيها توافر نصاب
مالى ، يختلف عن بحث الملكية أمام المحاكم
المدنية . فليس من شأن القضاء الإدارى أن
يفصل فى موضوع هذه الملكية ولا تحوز
أحكامه قوة الشئ المحكوم به فى هذا الصدد
وحسب المحكمة استظهار الأدلة والقرائن
والتعديل على ما تستخلصه منها ، ويكفى أن
تقوم دلائل ظاهرة على الملكية وان العقود
وإن كانت غير مسجلة تصلح لإقامة هذا
الدليل الظاهر متى كانت جدية واقرنت
بالحيازة ودفع المال .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة السادسة
رقم ٥٣ س ٣٧٩) .

٤١٢

٢١ من سبتمبر ١٩٦٠

إثبات : حجبة الحكم الجنائى فى الدعوى التأديبية .
حدودها . حكم بالبراءة . لا يمنع من التأديب لاختفاء
وظيفية أخرى تعرض لها الحكم السابق .

المبدأ القانونى :

لأنه وإن كان لا يجوز للمجلس التأديبى
أن يعود للمجادلة فى إثبات واقعة بذاتها

سبق لحكم جنائى حاز قوة الأمر المقضى أن
نقى وقوعها ، فلا يجوز للمجلس التأديبى أن
يصدر قرارا بالإدانة على أساسها ، إلا أنه
يبين من مراجعة القرار التأديبى المطعون
فيه أنه قام على أمرين ، أولهما ثبوت واقعة
الرشوة فى حق المدعى وثانيهما ارتكابه
أخطاء مسلكية أخرى . فإذا كان لا يجز
للقرار التأديبى أن يعيد النظر فيما قام عليه
الحكم الجنائى الذى قضى ببراءة المدعى من
تهمة الرشوة .. وإلا كان فى ذلك مساس بقوة
الأمر المقضى وهو ما لا يجوز ، إلا أن هذا
لا يمنع المجلس التأديبى من محاكمة الموظف
تأديبياً عن الأخطاء المسلكية الأخرى عند
ثبوتها ما دام ليس ثمة تعارض بين الإدانة
فى تلك الأخطاء وبين الحكم الجنائى القاضى
بالبراءة فيما أقام عليه قضاءه .

فإذا كان الثابت ان القرار التأديبى
المطعون فيه قد نسب إلى المدعى ارتكاب
أخطاء مسلكية وصرح بأن ارتكابه هذه
الأخطاء كما هى موضحة فى الاضبارة تكفى
وحدها لمجازاته بالتسريح التأديبى إن لم يكن
الطرد ، وذلك بصرف النظر عن براءته
من تهمة الرشوة . ونوه القرار المذكور
بأن هذه المخالفات المسلكية أوضحتها
الافادات المثبتة فى الاضبارة وأقوال المتهم
نفسه ، ولو صح هذا لاسقام القرار التأديبى
على سبيله المبرر له قانونا .

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة
السنة الخامسة رقم ١٢٨ س ١٢٢٢) .

تأثير امتيازات الإدارة في الإثبات :

٤١٣

٢٧ من يونيو ١٩٥٩

إثبات : الأمور الفنية ذات التقدير الموضوعي .
لا يجوز التعقيب عليها إلا عند إساءة استعمال السلطة .
حدود ذلك عند تعلق الأمر بحرية شخصية . *

إثبات : دعوى تهينة دليل . جوازها تبعاً لطلب
الإلغاء ، لا قبل ذلك .

المبدأ القانوني :

لئن كانت سلطة مجلس مراقبة الأمراض
العقلية ، مشكلاً على النحو المنصوص عليه
في المادة الثانية من القانون ١٤١ لسنة ١٩٤٤
بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية ، في

أنظر القسم الثاني في تحليل الأحكام .

إثبات كفاية الموظف واعتباره العامل :

٤١٤

١٨ من يونيو ١٩٦٠

لجنة شئون موظفين : ترقية ؛ سلطتها في اختيار
الأصلح .

المبدأ القانوني :

إن التعديل الذي أورده القرار بقانون
رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على الفقرة الثانية من
المادة ٤٠ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١، إنما استهدف بإطلاقه سلطة التقدير
التي خولها لجنة شئون الموظفين في مجال الترقية
بالاختيار إحلال اللجنة المذكورة من التقيد
بترتيب الأقدمية بين المرشحين عند تساوى

تقرير هل كان شخص مصاباً بمرض عقلي
أم لا ، هي في الأصل سلطة تقديرية باعتبارها
من الأمور الفنية ذات التقدير الموضوعي ،
بحيث ما كان يجوز التعقيب عليها إلا عند
إساءة استعمال السلطة ، إلا أنه لما كان الأمر
يتعلق بالحرية الشخصية فإنه يجوز للقضاء
الإداري ، من حيث المبدأ ، اتخاذ ما يلزم
للتحقق من ذلك إذا قدم إليه طلب الإلغاء ،
وليس قبل ذلك بدعوى إثبات حالة استقلال .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة
رقم ١٣٦ ص ١٦٢٣) .

الكفاية ، دون أن يخل بها عند إعمال هذه
الترقية من وجوب التزام الحدود ومراعاة
الضوابط التي رسمها لذلك ، والتي قصد بها
الحد من هذا الإطلاق حتى لا يساء استعمال
الحق فيه ، ضماناً لتوازن الأوضاع وسلامة
التقدير بالبعد به عن الإسراف أو الزلل .

ولذلك فإن هذا الإطلاق الذي قصد به
الشارع تحقيق المصلحة العامة على أمثل وجه
في عرفة بتمكين لجنة شئون الموظفين من
الوصول إلى اختيار الأكثر امتيازاً من بين
العناصر الممتازة ، لا يعني منح اللجنة سلطة
تحكيمية ، ولا يمكن أن ينقلب أداة لإهدار

٤١٦

٢ من يوليو ١٩٦١

تقرير سنوي سرى : المختص بتقديمه .

المبدأ القانوني :

إذا كان المطعون عليه كان يعمل سكرتيراً خاصاً للسيد وكيل وزارة التجارة المساعد لشئون الشركات ، كما أوضحت مصلحة الضرائب بكتابها المؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١١٥٩ أنه كان يعمل رئيساً لمكتب السيد وكيل الوزارة المذكور ، وبهذه المثابة يكون سيادته هو المختص بعمل التقرير السري عنه ، وقد قام بذلك فعلاً بصفته الرئيس المباشر والمدير المحلي ورئيس المصلحة ، لأنه كان سكرتيراً خاصاً له ورئيساً لمكتبه كما سلف لإيضاحه ، ولذلك فلا وجه لما تطلبه الحكم المطعون فيه من ضرورة استيفاء التدرج الذي نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة وقد كان هذا النص قبل تعديله بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ كما يأتي : « يقدم التقرير السنوي السري عن الموظف من رئيسه المباشر ، ثم يعرض على المدير المحلي للإدارة فرئيس المصلحة لإبداء ملاحظاتها ، ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتسجيل التقدير ، إذا لم تؤثر الملاحظات في الدرجة العامة لتقدير الكفاية ، وإلا فيكون للجنة تقدير الكفاية التي يستحقها الموظف ويكون تقديرها نهائياً .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة

رقم ١٢٥ من ١١٨٩) .

الغاية التي استهدفها به الشارع ، بحجة تمتع اللجنة بحرية تامة وسلطة تقديرية مطلقة لا رقابة عليها ولا تعقيب . إذ أن هذه السلطة تجرد حدها الطبيعي في الحكمة التي شرعت من أجلها ، وهي عدم التقيد بالأقدمية إذا ما قامت عناصر إيجابية أخرى مرجحة تبرر إطراح هذه الأقدمية ، وتسوغ تمييز الأحداث على الأقدم عند تساويهما في مرتبة الكفاية . وإعمال هذه السلطة منوط بتغيب المصلحة العامة والتجرد عن التحكم أو الهوى . كما أنها بوصفها سلطة تقديرية يرد عليها قيد عدم الانحراف ، وتنبسط عليها رقابة القضاء الإداري إذا ما أسىء استعمالها .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة

رقم ١١٦ من ١١٠٦) .

٤١٥

١٩ من نوفمبر ١٩٥٨

لجنة شئون موظفين : ترقية ، تخط ، سوء استعمال سلطة .

المبدأ القانوني :

لجنة شئون الموظفين ، خفضها لدرجة كفاية الموظف دون إبداء أسباب ، مع خلو ملف خدمته مما يستبين منه طروء ما يؤثر على كفايته ، دليل على الانحراف . إلغاء قرار التخطي لسوء استعمال السلطة .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة

رقم ١٣٨ من ١٤٨) .

٤١٧

١٢ من نوفمبر ١٩٦٠

امتحان : دخول الخدمة ؛ شهادة لاحقة من موظفين
غير مختصين .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت أنه لا دليل في الأوراق
على تأدية المدعى امتحاناً فنياً ما عند بدء
دخول الخدمة ونجاحه في هذا الامتحان .
ولا تقوم شهادة موظفي المصلحة السابقين
المحررة في سنة ١٩٤٨ ، أى بعد تعيينه بزهاء
أربعة عشر عاماً ، بأنه نال تمريناً كافياً بعمل
الصناعات الزراعية بجعله جديراً بالمساعدة

مقام هذا الامتحان ، إذ فضلاً عن أنها
لم تتضمن معنى اختباره عند التعيين أو في
تاريخ لاحق ، فإن التمرين الذي تشير إليه
لم يكن بطبيعة الحال يتوفر له عند بدء تعيينه
بل اكتسبه - إن صح - بعد مضي وقت
من هذا التعيين ، وما دامت الأوراق خلوا
من دليل كاف مقبول مثبت لأداء المدعى
امتحاناً عند التحاقه بالخدمة ونجاحه في هذا
الامتحان . فإن الشهادة اللاحقة الصادرة من
موظفين سابقين غير مختصين ولا مسئولين
بالمصلحة لا تقبل في إثبات شيء من ذلك .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة السادسة
رقم ١٨ من ١١٨) .

قضاء محاكم الاستئناف

٤١٨

محكمة استئناف القاهرة

١٥ من أبريل ١٩٦١

١ - التزام : لإخلال ، فسخ التعاقد .

ب - إعدار . ما يقوم مقام الانذار .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت الشركة قد ربطت وفاءها بالتزامها من دفع مبالغ التأمين على قيام المستأنف بتنفيذ التزاماته ، ومن بينها تقديم كشوف أجور ، والمرتببات الخاصة بالعمال والمستخدمين الذين يعملون في خدمته المباشرة ، فإخلال المستأنف بتنفيذ هذه الالتزامات يجعل للشركة المستأنف عليها الحق في فسخ التعاقد والمطالبة بالتعويض طبقاً لل مادة ١/١٥٧ من القانون المدنى .

٢ - الأصل في الاعذار أن يتم بانذار المدين في ورقة رسمية من أوراق المحضرين ، يبين فيها الدائن مطالبة المدين بتنفيذ التزامه . ويقوم مقام الانذار كل ورقة رسمية يظهر فيها بجلاء تمسك الدائن بأن يقوم المدين بتنفيذ التزامه ، ومن ذلك صحيفة الدعوى ولو رفعت أمام محكمة غير مختصة .

المحكمة

« ... وحيث .. أن المستأنف هو الذى خالف

شروط التعاقد ، إذ أن الثابت من عقدى التأمين : « أن الشركة تلزم بدفع تعويض للمؤمن له عن كافة المبالغ التى يكون مسئولاً عنها ، بسبب إصابة حامل يكون فى خدمته المباشرة بجروح أثناء تأدية عمله أو بسببه ، كما تلزم بدفع التعويض فى حالة مرض أصاب العامل أو المستخدم أو العامل تحت التمرين الذى يعمل فى خدمة المؤمن له مباشرة » ، مما يدل دلالة واضحة على أنه يشترط لإلزام التعويض أن يكون عن إصابة أو مرض عامل يكون فى خدمة المستأنف بصفة كونه مؤمناً له . والحال فى هذه الدعوى أن هذا الأخير لم يقوم بعملية المقابلة بنفسه ، بل عهد بها إلى مقاول آخر من الباطن . . إذ قرر صراحة أنه تنازل عن المقابلة التى نيط بها إلى مقاول من الباطن ، وأنه لم يشأ إخطار الشركة بهذا الأمر خشية فسخ عقد التأمين . كما أثبت هذا الإقرار أيضاً فى صحيفة استئنافه ، وفى المذكرات التى تقدم بها إلى هذه المحكمة ، فضلاً عن أن البند السادس من الشروط العامة لعقدى التأمين تنص على أن . « يقدر قيمة القسط الأول وأقساط كل تجديد على أساس مجموع الأجور والمرتبات ، وأى كشف آخر يدفع من المؤمن له لعملائه ومستخدمين أو العمال تحت التمرين خلال فترة التأمين ، ويجب أن يدرج فى سجل خاص بإسم كل عامل أو مستخدم أو عامل تحت التمرين ، ومقدار الأجور والمرتبات وأى كسب آخر ويجب على المؤمن أن يسمح للشركة فى أى وقت بمراجعة هذا السجل ، وأن يقدم لها

كشفا صحيحا عن جميع الأجور والمرتبات وأى كسب آخر يكون قد صرف خلال مدة التأمين . وهذا الكشف يجب أن يقدم فى خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء مدة التأمين .

ويستخلص من ذلك أن المستأنف يجب عليه أن يحسب سجلا خاصاً يثبت فيه أجور كل عامل أو مستخدم أو عامل تحت التمرين يكون فى خدمته وأن يقدم هذا الكشف خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء مدة التأمين ، فليس بصحيح إذا ما أناره المستأنف من أن الشركة المستأنف عليها هى التى يجب عليها أن تطالب بتقديم الكشف المذكور خلال المدة الواردة بالعقد ، بل إن هذا الالتزام منصب عليه فيجب أن يقدم الكشف خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء مدة التأمين . والثابت .. أن المستأنف أقر .. أنه لم يحسب دفاتر أو سجلات لإثبات أجور العمال ، وأنه عهد بالعمل إلى مقاول من الباطن الأمر الذى رأت معه المحكمة أنه لا جدوى من إجابة الشركة المستأنف عليها إلى تعيين خير للاطلاع على دفاتر الأجور التى يحسبها المستأنف وانتهى إلى أن الحالة المراد إثباتها معدومة الوجود ماديا وأن المستأنف عليها وشأنها فى الالتجاء إلى محكمة الموضوع لإثبات حقها ولذلك قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى — أما الخطابان المرسلان من الشركة المستأنف عليها للمستأنف بطلب كشف الأجور .. فلا يعتبران سوى توجيه والقات من الشركة المستأنف عليها للمستأنف إلى تأخيره فى تنفيذ شروط التعاقد بتقديم هذه الكشف لها ، والتى لها أهمية بالغة فى الاتفاق العقود بينهما ، إذ نص فى البند الثامن من الشروط العامة لعقد التأمين على أن : « يتوقف وفاء الشركة بالتزامها بدفع أى مبلغ تعهدت به بموجب هذه الوثيقة على مراعاة

الغرض له وتنفيذه لنصوص وأحكام وشروط هذا العقد وملاحقه ، وكل ما يفرض من القيام بعمل أو الامتناع عنه ، وكذلك على حجة البيانات والاقترارات الواردة فى طلب التأمين » . فهى بهذا الشرط ربطت وفاءها بالتزامها من دفع مبالغ التأمين على قيام المستأنف بدوره بتنفيذ التزاماته ، ومن بينهما تقديم كشف أجور والمرتبات الخاصة بالعمال والمستخدمين الذين يعملون فى خدمته المباشرة ؛ فأخلل المستأنف بتنفيذ هذه الالتزامات يجعل للشركة المستأنف عليها الحق فى فسخ التعاقد والمطالبة بالتعويض طبقاً للمادة ١/١٥٧ من القانون المدنى .

« وحيث إنه عن السبب الثانى من أسباب الاستشاف الخاص بما يثيره المستأنف من عدم إعداده قبل رفع دعوى الشركة بالمطالبة بالتعويض ، ودفعه بعدم قبول هذه الدعوى لرفعها قبل الأوان لعدم إعداده ، فإنه يرد على ذلك بأن القصد من الإعذار هو وضع المدين فى حالة التأخير فى تنفيذ

التزامه Mise en demeure, mora, retard إذ أن مجرد حلول أجل الالتزام لا يكفى لوضعه فى هذا الموضع ، بل لا بد من إعداده حتى لا يحمل السكوت محل التسامح والرضاء ضمناً بعد الأجل . والأصل فى الإعذار أن يتم بإذار المدين Sommaton فى ورقة رسمية من أوراق المحضر ، يبين فيها الدائن مطالبة المدين بتنفيذ التزامه ؛ وتقوم مقام الإذار كل ورقة رسمية يظهر فيها بجلاء تمسك الدائن بأن يقوم المدين بتنفيذ التزامه ، ومن ذلك صحيفة الدعوى ولو رفعت أمام محكمة غير مختصة . والثابت من الأوراق أن الشركة المستأنفة أظهرت رغبتها بجلاء فى صحيفة دعوى إثبات الحالة ، إذا أوضحت ظروف التعاقد وملابساته وما اشترط فى البند السادس

الحق بعد انقضائها نافذاً للغير . ويترتب على إجراء القيد حفظ مرتبة الحق .

٢ - الوارث المشتري ليس من الغير المقصودين بالمادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، فإذا كان الوارث قد اشترى فوق نصيبه نصيباً من أنصبة الورثة من العقار المرهون ، فإن قيد الرهن ليس شرطاً من شروط سريان الرهن في مواجهته .

٣ - التزام الضمان الواقع على عاتق المورث ، ينتقل إلى الوارث ، لأنه إنما يستمد حقوقه من عقد صادر له بعد وفاة المورث ، وينصب على جزء في تركته . وبهذا لا تخرج الأعيان التي اشتراها في التركة .

٤ - الفقه والقضاء في مصر استقرا على بعض حالات لا ينصرف فيها أثر العقد إلى الخلف العام مع بقاءه خافئاً ، كما لو اتفق العاقدان على ذلك ، أو كان هناك نص في القانون يقضي بالانصراف أثر العقد إلى الخلف العام ، أو إذا كانت طبيعة الحق أو الالتزام الناشئ من العقد تأبى أن ينتقل من المتعاقد إلى خلفه العام ، كما أن هناك حالات لا ينصرف فيها أثر العقد إلى الخلف العام باعتباره من الغير وكلها تدور حول حماية الوارث من تصرفات مورثه الضارة به ، وقد نص عليها القانون في مواضع مختلفة ، كالقيود التي ترد على حق المورث في الإيضاء ،

من العقد في ضرورة تحرير المستأنف للكشوف والسجلات الخاصة بالأجور والمرتبات التي صرفت للعمال خلال مدة التأمين ، وأنه تأخر في تقديمها مع أنها تستند إليها في تسوية الأقساط وتحديد حسابه على ضوئه ، وأنها لهذا السبب تطلب ندب خبير حسابي للاطلاع على دفاتره الحسابة وإثبات ماهو مدون بها من عدد عمال وأجور ومرتبات ، وقد أعلنت هذه الصحيفة للمستأنف . . قبل رفع الدعوى الحالية الخاصة بالفسخ ورد ما دفع . . وما دام أن الإعذار قد تم فاللشركة المستأنف عليها أن تطالب بفسخ التعاقد للاخلال بتنفيذ الالتزام ، ويعاد الطرفان إلى الحالة التي كان عليها قبل العقد فإذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعويض إعمالاً لحكم المادة ١٦٠ من القانون المدني . . » .

(استئناف رقم ٤٦٠ سنة ٧٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أنور رومان ومحمد عبدالحيد وعبدالباق دكروري المستشارين) .

٤١٩

محكمة استئناف أسيوط

٥ من نوفمبر ١٩٦١

رهن : شطبه ، قيده ، ق ١١٤ سنة ١٩٤٦ م ٥٨ ؛ الوارث المشتري . سريان الرهن عليه ، خلف عام .

المبادئ القانونية :

١ - حفظ مرتبة الحقوق المشهورة يترتب على قيد الرهن خلال عشر سنوات من تاريخ تسجيل العقود المرتبة لها ، أو خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أي المدتين أطول . فإذا لم يتم القيد لا يكون

أو التحكم في حظوظ الورثة تحكماً ياباه
النظام العام .

المحكمة

«... وبما أن محكمة أول درجة... أقامت
قضاءها على أن المادة ٥٨ من القانون
رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ قد رتبّت على إجراء القيد
حفظ مرتبة الحقوق المشهورة من تاريخ تسجيل
العقود المرتبة لها ، فإذا لم يتم القيد في خلال المدة
التي نصت عليها المادة ٥٨ من القانون سالف
الذكر ، والمعدلة بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٤٧ ،
لا ينفذ الحق بعد انقضاءها بالنسبة للغير وأنه
يقصد بالغير الدائنون المرتهنون أو الممتازون
المهددون بحق التقدم ، والحائزون للعقار
المهددون بحق التقدم ، وكذلك الدائنون
العاديون . وأنه لا يغني عن القيد علم الغير بحصول
الرهن ، ثم انتهت المحكمة إلى أن الدعوى صحيحة
استناداً إلى تخلف المدعى عليها من إجراء القيد
وفق المادة ٥٨ من القانون ١١٤ سنة ١٩٤٦ . .
وخروج العقار من ذمة الراهن المالية وذلك
بالباع إلى المدعى الذي سجل عقده

« وبما أن السيدة أمّنه سيد طلبه — المدعى
عليها أصلاً — أقامت معارضة في الحكم القیابی
سالف الذكر تأسيساً على أنه لا يعتبر من الغير
في حكم المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤
سنة ١٩٤٦ الراهن وورثته ولما كان المعارض ضده
(المدعى أصلاً) هو أحد ورثة الراهن كما أنه قد
اشترى فوق نصيبه في نصيب بقية الورثة فإن قيد
الرهن ليس شرطاً من شروط سريان الرهن في
مواجهته . .

« وبما أن محكمة أول درجة قضت في موضع
هذه المعارضة بإلغاء الحكم المعارض فيه

ورفض دعوى المعارض ضده . . وقد استندت
المحكمة في قضائها إلى أن المعارض ضده لا يمكن
اعتباره من الغير بالنسبة لعدم قيد الرهن لأنه من
بين ورثة المدين الراهن ولم يقدم ما يدل على أنه
قد قبل الشركة بشرط الجرد ، كما أن البائعين له
هم بدورهم من بين ورثة المدين الراهن كما يتضح
من الاعلام الشرعي المقدم . كما قررت أنه متى
اعتبر المعارض ضده خلفاً عاماً للمورث (المدين
الراهن) فإن التزام الضمان الواقع على عاتق
مورثه ينتقل إليه لأنه إنما يستمد حقوقه
من عقد صادر له بعد وفاة المورث ، وينصب على
جزء من تركته ، وبهذا لا تخرج الأعيان التي
اشتراها من التركة .

« وبما أن المعارض ضده لم يرفض هذا
الحكم فأقام عنه استئنافاً بالاستناد إلى أنه قد فات
محكمة أول درجة أنه قد يكون للشخص صفة ،
وتعدد الصفات لا يصلح سبباً لتغليب صفة على
أخرى في غير موضع هذا التغليب ، وما دام
المستأنف قد أقام الدعوى بوصفه مشترياً لقدر
معين من العين المرهونة فلا يجوز إهدار صفته
كحائز بمجرد أنه وارث للمدين ، إذ لا يزال نصيب
المستأنف في العين المرهونة مستقلاً بالرهن ولم
يكن هذا النصيب جزءاً من الحق المطالب به —
أما القدر الذي اشتراه المستأنف فقد جعله القانون
حائزاً له ، والحائز يعتبر من الغير بالنسبة للرهن
حتى لو كان يعلم به .

« وبما أن المستأنف ضدها تقدمت بمذكرة
عقبت فيها على ما أثاره المستأنف في أسباب
استئنافه ، وقالت إن صفة الوراثة التي لصقت
بالمستأنف هي صفة ممتزجة بشخصه فلا يمكنه أن
يتحلل منها ، لأنها صفة طبيعية فيه ، بخلاف الصفة
المكتسبة كالوصى والوكيل وناظر الوقف التي

الوارث من تصرفات مورثه الضارة به وقد نص عليها القانون في مواضع مختلفة كالقيود التي ترد على حق المورث في الإيصاء أو التحكم في حظوظ الورثة تحكماً يأباه النظام العام — وظاهر أن جميع هذه الحالات لا تشمل الحالة محل النزاع .

« وبما أنه بالبناء على ما تقدم . . . يخرج المستأنف من طبقة الغير التي عنها الشرع في المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ ، ومن ثم يجوز له الاحتجاج بعدم قيد الرهن الذي عقده مورثه مع المستأنف عليها . . »

(استئناف رقم ٢٢٦ مدني سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد كامل البهنساوي رئيس المحكمة وسامي ناصر ومحمد نور الدين عويس المستشارين) .

٤٢٠

محكمة استئناف المنصورة

٣ من مارس ١٩٦٢

أ — حمل : مدته الدنيا .

ب — نسب : ثبوته .

ج — ملاعنه : شرطها ، وقتها .

المبادئ القانونية :

١ — أقل مدة للحمل هي ستة شهور .

٢ — إذا تزوج الرجل امرأة فجاءت

بولد لأقل من ستة شهور منذ تزوجها ، لم يثبت نسبه منه ، وإن جاءت به لستة أشهر فصاعداً يثبت نسبه اعترف به الزوج أو سكت .

ولشرط إلحاق نسب الولد المولود

لأقل من ستة شهور من حين العقد لوالده ،

يمكن فصلها عن شخصية الشخص ، وما دام المستأنف وارثاً لأخيه فهو خلف له يسرى في حقه رهن المستأنف عليها بمجرد انعقاده بغض النظر عن تسجيله ، إذ أنه ضامن تقاذ الرهن ، ومن عليه الضمان فليس له التعرض ، ولا يمكن أن يستفيد المستأنف من أنه استكتب بعض إخوته الوارثين معه عقداً صورياً يبيع أنصبتهم في العقار المرهون للمستأنف عليها فيعتبر نفسه من الغير ويتحلل من شخصيته كوارث . كما أن التزام الضمان الواقع على عاتق المورث وورثته من بعده ، ومنهم المستأنف ، لا يقبل انقسام ولو كان البيع قابلاً للتجزئة .

« وبما أن وجه الاستئناف مردود بما

ذكرته المستأنف ضدها من أن صفة الوارث لاصقة بالمستأنف لا يزيلها عنه أن يقيم الدعوى بوصفه مشترياً لجزء من التركة التي خلفها مورثه والتي انتقلت إليه مع باقي الورثة بما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، وبما أن الوارث هو خلف عام للمورث ولا يعتبر من الغير بالنسبة للعقد الذي عقده المورث مع المستأنف عليها ، ومن ثم فإن هذا الالتزام الذي أنشأه المورث ينتقل إليه فيلتزم به بدوره ويجب عليه تنفيذه .

« وبما أن الفقه والقضاء في مصر قد استقرا

على بعض حالات لا ينصرف فيها أثر العقد إلى الخلف العام مع بقاء خلفاء ، كما لو اتفق العاقدان على ذلك ، أو كان هناك نص في القانون يقضي بالألا ينصرف أثر العقد إلى الخلف العام ، أو إذا كانت طبيعة الحق أو الالتزام الناشئ من العقد تأبي أن ينتقل من المتعاقد إلى خلفه العام ، كما أن هناك حالات لا ينصرف فيها أثر العقد إلى الخلف العام باعتباره من الغير ، وكلها تدور حول حماية

أن يدعيه الزوج ولا يصرح أنه من الزنا ، فإن ادعاه مصرحاً إنه ولده من الزنا لا ينسب إليه .

٣ - يشترط لإجراء الملاءنة علاوة على قيام الزوجية ، أن يأتي المولود تمام ستة أشهر في القليل من تاريخ عقد النكاح . ووقت الملاءنة هو وقت الولادة ، أو عند شراء أدواتها .

المحكم

« . . وبما أن الإجماع على أن أقل مدة للحمل هي ستة شهور ، وتأصيل ذلك من قوله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » وقوله تعالى : « وفصاله في عامين » فإسقاط مدة الفصال الواردة في الآية الأخيرة ، عن مدة الحمل والفصال الوارد في الآية الأولى ، يبقى للحمل ستة أشهر ، وعلى هذا جرى فقه الاحناف وبالراجح من مذهبهم وهو الواجب التطبيق بنص المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، فقد ورد في مجموعة الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لقدرى باشا أنه إذا ولدت الزوجة لأقل من ستة أشهر من تاريخ الزواج لا يثبت النسب ، إذ جاء في فتاوى قاضيخان ص ٣٧١ جزء أول بهامش الفتاوى الهندية : « رجل زنا بامرأة فحملت منه ، فلما استبان حملها تزوجها الزاني . فإن جاءت بولد أقل من ستة أشهر من وقت النكاح (العقد) جاز النكاح ويثبت النسب ، وإن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه إلى أن يقول هذا الولد مني ، ولم يقل إنه من الزنا » .

وقد ورد في كتاب فتح القدير جزء ٦

ص ٣٠٨ أنه : « إذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه ، وإن جاءت به لستة أشهر فصاعداً يثبت نسبه منه ، اعترف به الزوج أو سكت .

« وبما . . أن المدة بين تاريخ عقد الزواج . وتاريخ الوضع . . لا تزيد عن أربعة شهور ، . . ولا محل لأن يقال بأن المستأنف قد تراخى في نفس نسب الولد حتى أقيمت عليه دعوى النفقة ولم ينقه إلا . . بعد ميلاده ستة شهور ولم يبادر برفع دعوى نفى النسب هذه عند الوضع ، بل تراخى في رفعها . . إذا ما كان من المقرر أن دعوى نفى النسب لا يشترط أن تكون فقط في صورة دعوى مبتدأة ، بل يجوز أن ينتفى النسب في صورة دفع ، فالدفع دعوى يدفع به صاحبه دعوى مرفوعة ضده ، ولم يثبت للمحكمة من الأوراق سبق اتصال علم المستأنف بنسبة هذا الولد إليه قبل رفع دعوى النفقة .

« وبما أن المستأنف لم يدع الولد فلا يمكن نسبه إليه مطلقاً ، إذ شرط الحاق نسب الولد المولود بأقل من ستة شهور من حين العقد لوالده أمران ، أن يدعيه الزوج ولا يصرح أنه من الزنا ، فإن ادعاه مصرحاً أنه ولد من الزنا لا ينسب إليه إعمالاً للحديث « الولد للفراش » « أي » فراش الزوجة الصحيحة ، وللعاهر الحجر (أي أن ولد الزنا لا يثبت نسبه لأن ماء الزنا ماء مهدر) ؛ ومن ثم فلا محل للاحتجاج بأن المستأنف عند ما عقد قرانه على المستأنف ضدها كانت بادية الحمل ، وأن ذلك يعتبر قرينة على أن الحمل منه من وطء سابق على العقد . .

« وبما . . أن تاريخ الوضع لا يزد عن تاريخ العقد بستة أشهر . ولما كان . . المستأنف قد نفى

٤٢١

محكمة استئناف القاهرة

٢٥ من أبريل ١٩٦٢

اختصاص : محكمة ابتدائية ؛ وثائق تأمين عدة ،
مصدرها سبب واحد ، تقدير جملتها .

المبدأ القانوني :

إذا كانت الدعوى ناشئة عن عشر
وثائق تأمين ، قيمة كل منهما تقل عن ٢٥٠ جنياً ،
فإن المحكمة الابتدائية تختص بنظرها ، لأن
المادة (٤) من قانون المرافعات قد نصت على
أنه إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة
ناشئة عن سبب قانوني واحد ، كان التقدير
باعتبار قيمتها جملة .

والثابت أن وثائق التأمين مصدرها سبب
قانوني واحد ، وهو عقد التأمين عن الرسائل
المصدرة إلى المستأنف ضده ، وأنه وإن
تعددت الوثائق فإن كل وثيقة خاصة برسالة ،
ولكن هذا لا ينفى أن الوثائق الخمس مصدرها
عقد التأمين ، وهو سبب واحد .

(استئناف رقم ١٠٤٣ سنة ٧٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أنور رومان ومحمد عبد الحفيد وعبد الباقي
ذكروري المستشارين) .

النسب عند مطالبته بنفقة الولد ولم يثبت اتصال
علم المستأنف بوجود الولد قبل هذه المطالبة
لحصول الطلاق أثر العقد بعشرة أيام . فليس
هناك ما يبرر ضرورة الملائعة ؛ حيث يشترط
لإجراء الملائعة ، علاوة على قيام الزوجية ، أن
يأتى المولود لتام ستة أشهر في القليل من تاريخ
عقد النكاح ، ورائد المحكمة في هذا النظر
هو مفهوم المادة ٣٣٤ من الأحكام الشرعية
للأحوال الشخصية ونصها :

« إذا نفى الزوج الولد المولود له لتام ستة
أشهر عند عقد النكاح ، فلا ينتفى إلا إذا نفاه
في الأوقات المقررة وتلاعن مع المرأة لدى
المحاكم ، وفرق بينهما » . ووقت الملائعة هو وقت
الولادة ، أو عند شراء أدواتها .

« وبما أن المستأنف لم يدع هذا الولد ، كما
أن المستأنف ضدها لم تدع أنها جاءت به على فراش
شرعى سابق على عقد زواجها بالمستأنف . .
وقيد الصغير في دفاتر المواليد منسوباً إلى المستأنف
عمل قامت به المستأنف ضدها في غيبة
المستأنف ، وشهادة قيد المواليد لم تعد لإثبات
النسب . . . »

(القضية رقم ٤٧ كلى سنة ١٩٦٠ « أحوال
شخصية » بالهيئة السابقة) .

قضايا المحاكم الجزئية

٤٢٢

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ — تضامن : لا يفترض .

ب — تركة : مسئوليتها عن الدين في كل أحوالها .

المبادئ القانونية :

١ — التضامن لا يفترض ، وإنما يكون بناء على اتفاق أو نص في القانون .

والتضامن يستلزم وجود مدينين متعددين والدين لا ينتقل إلى ورثة المدين في القانون المصري ، حيث تقضى مبادئ الشريعة الإسلامية بأن لا تركة إلا بعد سداد الديون وعلى ذلك فإن المدين هو التركة ، وهي مدين واحد .

٢ — التركة مسئولة عن الدين كله في كل أموالها ، وفي أي يد كانت ، ولا يتصور قيام التضامن بين الورثة لأنهم ليسوا مدينين في الواقع ، وإنما هم نائبون عن التركة .

المحكمة

.. التضامن لا يفترض ، وإنما يكون بناء على اتفاق أو نص في القانون (مدنى م ٢٧٩) ، ولا نص هنا ولا اتفاق ؛ فضلا عن أن التضامن يستلزم بداهة وجود مدينين متعددين ، والدين لا ينتقل إلى ورثة المدين في القانون المصري حيث تقضى مبادئ الشريعة الإسلامية بأن لا تركة

إلا بعد سداد الديون . ولقد كانت المادة ٤٠٨ من المشروع التمهيدي للقانون المدنى وتقابل المادة ٢٨٤ من القانون ، تنص في فقرتها الثانية على أنه « لا يحول التضامن دون انقسام الدين بين ورثة أحد المدينين المتضامين ، إلا إذا كان الدين غير قابل للانقسام » ، فرؤى في لجنة المراجعة حذف هذه الفقرة لأنها لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية التي لا تبيح انتقال الدين من طريق الميراث ؛ وعلى ذلك فإن المدين هو التركة ، وهي مدين واحد ، وهي مسئولة عن الدين كله في كل أموالها ، وفي أي يد كانت هذه الأموال ، ولا يتصور قيام التضامن بين الورثة لأنهم ليسوا مدينين في الواقع ، وإنما هم نائبون عن التركة ، ولا تضامن بين النائبين ، أو هم ممثلون لشخصية المورث المفترض امتدادها إلى أن يتم الوفاء بالديون من التركة ، وبعد ذلك يؤول ما بقى من أموالها إلى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعى (مدنى م ٨٩٩) .

على أنه ليس معنى عدم قيام التضامن بين ورثة المدين انقسام الدين بينهم ، فالدين لا ينقسم في الواقع بل يسأل كل منهم عن دفع حق الدائن في كل ما تحت يده من أموال التركة ، ومرجع عدم الانقسام إلى القاعدة الشرعية : « لا تركة إلا بعد سداد الديون » ، وذلك دون حاجة إلى أن يكون الدين نفسه غير قابل للانقسام بنص خاص أو بطبيعته ، أو بحكم الاتفاق . (. . مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجزء الثالث ص ٦٣ ، ص ٦٦ ، والوسيط

إذا كان المطلوب جزءاً من حق ، وكان الحق كله متنازعا فيه ، ولم يكن الجزء المطلوب هو الباقي منه ، فيكون التقدير باعتبار قيمة الحق بأكمله : م ٤٣ مرافعات .

المحكمة

القضاء الإداري مستقر في فرنسا وفي مصر على وجوب توافر العناصر الآتية في العقد لكي يعتبر عقداً إدارياً : (١) أن يكون شخص معنوي عام طرفاً فيه . (٢) أن يتعلق إبرام العقد بتسيير مرفق عام ، سواء تعلق العقد بتنظيم المرفق العام أو باستغلاله أو بالمعاونة في تسييره عن طريق توريد مواد أو تقديم خدمات أو استخدام المرفق ذاته أو باشتراك التعاقد مع الإدارة مباشرة في تسيير ذلك المرفق العام . (٣) أن تختار الوزارة وسائل القانون العام ، ويستفاد ذلك من اشتغال العقد على شروط غير مألوفة في القانون الخاص... كأن تشترط الإدارة لنفسها شروطاً تخل بمبدأ المساواة بين الطرفين : كحق الفسخ دون خطأ في جانب التعاقد الآخر ؛ أو أن تشترك التعاقد معها في استعمال وسائل القانون العام ، كتخويله حق استعمال وسائل الإكراه ضد الغير ؛ أو أن تنص على اختصاص المحاكم الإدارية بالنزاع (راجع كتاب مبادئ القانون الإداري للدكتور سليمان الطماوى ص ٩٥٧ ، ٤٤٣ وما بعدها ، وحكم مجلس الدولة ، في ١٩٥٢/١٢/٣ ، مجموعة المجلس السنة السابعة ص ٧٦) .

عقد بيع ألبان ناتجة في محطة تربية الحيوان التابعة لوزارة الزراعة خلال مدة معينة ، إذا كانت محطة تربية الحيوان المذكورة في إدارات الوزارة القائمة على مرفق عام هو صيانة الثروة

في الالتزامات للدكتور السهوري الجزء الثالث ص ٣٠٦ ، ١٩٣ وقد أشار في هامش ص ٣٠٦ إلى الحكم الاستثنائي المختلط في ٣ يونيو سنة ١٩٤٣ ، ويراجع أيضاً نقض ١٩٣٦/٢/٦ في الطعن رقم ١٢ لسنة ٥ قضائية ، ونقض ١٩٥٥/٥/٥ في الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٢ قضائية ، وملخصها منشور بمجموعة الخمسة والعشرين عاماً الجزء الأول مدني ص ٢٧٧ بند ١١٧ ، ١١٨) .

(القضية رقم ١٢١٥ سنة ١٩٥٧ ق رئاسة السيد الأستاذ عثمان حسين القاضي) .

٤٢٣

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

١٥ ديسمبر ١٩٥٩

أ - عقد إداري : عناصره ، ألبان تنتجها وزارة الزراعة ، عقد بيعها .

ب - دعوى : تحديد قيمتها .

المبادئ القانونية :

١ - للعقد الإداري عناصر ثلاثة : أولاً : أن يكون شخص معنوي طرفاً فيه . ثانياً : أن يتعلق إبرام العقد بتسيير مرفق عام . ثالثاً : أن تختار الإدارة وسائل القانون العام ، ويستفاد ذلك من اشتغال العقد على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . فعقد بيع ألبان ناتجة من محطة تربية الحيوان التابعة لوزارة الزراعة ، لا يعتبر عقداً مقصوداً به تسيير مرفق عام .

٢ - إنه وإن كان الأصل أن قيمة الدعوى تتحدد بطلبات المدعى فيها ، إلا أنه

الحيوانية وتحسينها ، فإن بيع ما تستغنى عنه هذه الإدارة من التاج سواء في الحيوان أو في الألبان أو في غيرها ، لا يعتبر عقداً مقصوداً به تسير ذلك المرفق العام أو تنظيمه أو إشراك التعاقد مع الإدارة في إدارته وتشغيله بقصد تحقيق المصلحة العامة ، بل إن تخلف التعاقد عن استلام الألبان أو عن دفع ثمنها للوزارة أو إخلاله بأى وجه بشروط عقد البيع ، ليس من شأنه بأى حال من الأحوال تعطيل سير ذلك المرفق العام أو المساس بالمصلحة العامة التى يضطلع بتحقيقها . هذا ومن ناحية أخرى فإن العقد قد تضمن النص على أن يتسلم المشتري الألبان من المحطة يومياً في مواعيد معينة مقابل دفع الثمن كل أسبوع ، فاذا تأخر عن الاستلام في المواعيد المذكورة أو عن دفع الثمن وفقاً لما اتفق عليه أو أخل بأى شرط آخر من شروط العقد كان لمحطة تربية الحيوان (التابعة لوزارة الزراعة) حق التصرف في الألبان بأى ثمن طبقاً لشروط الاتفاق . وهذا شرط مألوف في عقود القانون الخاص وله مثيل في حالة التنفيذ على حساب التعاقد المتخلف ، بل هو شرط يمل به طبيعة المبيع (وهو اللبن) ووجوب تسليم كمياته المطلوبة أولاً بأول وإلا دب إليها الفساد السريع دون أن تملى مثل ذلك الشرط طبيعة العقد القانونية ، أو يكون له أثر فيها .

أما حق الوزارة في إلغاء العقد بدون تنبيه أو إنذار مع فقد حق الطرف الآخر في التأمين في حالة الإخلال بشروط العقد — كما هو ثابت في العقد — فإن من المألوف في عقود الأفراد أن يتفق على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى إنذار أو حكم ، كما أن في أحكام التعويض الاتفاقي (الشرط الجزائي وغيرها متسماً لمثل ما اشترط في استيلاء الإدارة على مبلغ

التأمين عند إخلال التعاقد (المشتري) بأحكام العقد ، وكذلك فإن النص في أحد بنود العقد على حق الوزارة في الامتناع عن تسليم اللبن في حالة ظهور أمراض وبائية بشرط مألوف ، بل هو في بعض الحالات تطبيق اتفاق لنظرية القوة القاهرة ، وإذا كانت الإدارة قد وضعت في شروط المزايدة الضمانات التى من شأنها أن تحقق مصلحتها فإن شأنها في ذلك شأن أى طرف قوى في عقد من عقود القانون الخاص دون أن يكون في شأن تلك الضمانات المألوفة أن تنقل العقد إلى حظيرة العقد الإدارية .

وإن كان الأصل أن قيمة الدعوى تتحدد بطلبات المدعى فيها وأنها لا تتأثر بوسائل دفاع المدعى عليه إذ قاضى الموضوع هو قاضى الدفوع ، إلا أنه يستثنى من ذلك حالة ما إذا كان المطلوب جزءاً في حق ، وكان الحق كله متنازعا فيه ، ولم يكن الجزء المطلوب هو الباقي منه ، فيكون التقدير باعتبار قيمة الحق بأكمله (مادة ٤٣ مرافعات) .

والراجع أن المشرع قد قصد بالنص الأخير وضع قاعدة عامة مؤداها أنه كلما ثار في الدعوى نزاع جدى على كل ، يعتبر المطلوب جزءاً منه ، فإن هذا النزاع يصبح هو موضوع الخصومة الأصلية وتتحدد به ، لا بالطلبات وحدها ، قيمة الدعوى ، وذلك بشرط أن يكون الحكم في الدعوى مؤثراً في حقوق الخصوم بالنسبة إلى الموضوع كله ، أى أن يحوز الحكم حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى الحق بأكمله ، بأن يعتمد الفصل بالنسبة للجزء المطلوب على قضاء يحوز الحجية بالنسبة إلى الكل المتنازع فيه . (راجع بهذا الشأن قواعد المرافعات للاستاذ العشماوى الجزء الأول ١٩٥٠ ص ٤٤٩

٤٢٥

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

٢٤ من يناير ١٩٦٠

١ - إعلان : حضور وكيل الشركة التي وجه الإعلان إلى مديرها .

ب - حارس : مسئولته .

المبادئ القانونية :

١ - حضور وكيل الشركة التي وجه الاعلان إلى مديرها ، وليس إلى رئيس مجلس إدارتها ، من شأنه تصحيح الاعلان .

٢ - مالك الشيء هو حارسه ، ما لم يثبت غير ذلك ، وإن أفلت عنه ، ما دام لم يتخل عنه أو يسرق منه .

المحكمة

« . . . وحيث إن المحكمة ترى أن الشركة المدعى عليها هي المالكة للسيارة التي ارتكب بها الحادث والمفروض أن مالك الشيء هو الحارس له ما لم يثبت غير ذلك ، ولم تثبت الشركة المالكة أن الحراسة خرجت من يدها وقت وقوع الحادث فهي لم تتخل عن تلك الحراسة ولم يقدم دليل على أن المدعى عليه الأول قد سرق السيارة إذ ورد بمحضرى الضبط للرفقين بقضية الجنحة المضمومة والمؤرخين ٢٥ / ١ / ١٩٥٥ ، ٢٨ / ١ / ١٩٥٥ أن المدعى عليه الأول قال إنه رأى السيارة المعهود بها إلى أخيه واقفة بالشارع فأخذها ليودعها الجراج بالحلية ، وقال شقيقه السائق محمد محمود حسن السرجاني أنه تركها ريثما يتناول طعامه فأخذها أخوه إلى الجراج ثم عاد فقال إنه كان بها خلل مفاجئ فتركها في الطريق ليخطر الشركة فجاء شقيقه وقادها وكان سكران ولا يعرف

وما بعدها . والمرافعات للدكتور الشرفاوى ص ٣٨٧ وما بعدها . والمرافعات للدكتور أحمد أبو الوفا ، ص ١٩٥٦ ص ٣٤٣ وما بعدها . (قضية السيد أحمد عبد الوهاب ضد السيد وزير الزراعة برئاسة السيد الأستاذ عثمان حسين عبدالله القاضي) .

٤٢٤

محكمة بندر دمنهور الجزئية

٧ من يناير ١٩٦٠

١ - شفعة : تقايل في البيع .

ب - حكم الشفعة : سند للملكية الشفيع .

المبادئ القانونية :

١ - التقايل يؤدي إلى اعتبار البيع كأن لم يكن .

الاقالة لا تحدث أثرها في مواجهة الشفيع إلا إذا تمت قبل رفع دعوى الشفعة ، فلا ينفذ الاتفاق على الاقالة من البيع بعد رفع دعوى الشفعة ؛ إذ يجب أن تستقر هذه المراكز كأساس للدعوى ، بحيث لا يجوز تغييرها إلا باتفاق كل أطراف الخصومة ومنهم الشفيع . إذ قد تعلق حقه بالمبيع ، فإذا صحت الاقالة بين طرفيها لولايتها على نفسيهما ، فإنها لا تحدث أثرها في حق الشفيع الذي أصبح طرفاً ثالثاً في الخصومة القائمة ، فلا يجبر على تركها .

٢ - الحكم بالشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع ، ومن آثار هذه الملكية وجوب تسليم العقار المبيع (م ١٤٤ مدني) . (القضية رقم ٥٨٠ سنة ١٩٥٩ مدني رئاسة السيد الأستاذ عادل صدق القاضي) .

٢ - رجوع شركة التأمين على المستول
عن الحادث لا سند له في أحكام الحلول
القانوني إلا في حالة الحريق فقط (المادة
٧٧١ مدني) . دون باقي أنواع التأمين .

فإذا تضمن عقد التأمين شرطاً بأن تباشر
شركة التأمين دعاوى التعويض باسم المؤمن
لديها (المضروب) يجعل للشركة حق إقامة
دعوى التعويض لا على أساس أن للشركة
دعوى مباشرة قبل المستول ، فالدعوى
المذكورة إنما تقر بنص القانون . ولا نص
هنا ؛ وإنما على أساس أن الشرط المذكور
هو بمثابة الحلول الاتفاقي - وهو لا يتطلب
لصحته أو نفاذه موافقة المدين (مدني
م ٣٢٧) .

(القضية رقم ١٣٦٠ سنة ١٩٥٦ بالهيئة السابقة) .

٤٢٧

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

٧ من فبراير ١٩٦٠

فوائد التأخير : مدني م ٢٢٦ .

المبدأ القانوني :

التعويض المحكوم به عن عمل غير
مشروع لا فوائد عليه ، إلا أنه ليس هناك
ما يمنع من القضاء للمدعي بالفوائد من وقت
صدور الحكم حتى تاريخ السداد .

الحكمة

« . . . وحيث إن المبلغ المحكوم به تعويض

القيادة . ومن ذلك ترى المحكمة أن الذي حدث
من جانب المدعي عليه الأول هو عبث بالسيارة
لا سرقة لها ، إذ لم يقدّم الدليل على توافر أركان
السرقة من الاختلاس والقصد الجنائي . ومؤدى
ذلك أن الشركة لم تفقد الحراسة على السيارة
بوصف كونها مالكة لها ، والمقرر أن المالك يبقى
حارساً على الشيء حتى لو أفلت منه ، ما دام لم
يتخل عنه أو يسرق منه (الوسيط للدكتور
السنهوري ١٠٨٧ من ١٠٨٧) ومن أجل ذلك فإن
الشركة تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذي
أصاب المدعين عملاً بحكم المادة ١٧٨ من القانون
المدني ، كما أن المدعي عليه الأول مسئول عن
تعويض الضرر الناشئ عن خطئه ، ذلك أن
الخطأ ثابت بمقتضى الحكم الجنائي . . . »

(القضية رقم ٥٩٨ سنة ١٩٥٨ ق رئاسة السيد
الأستاذ عثمان حسين القاضي) .

٤٢٦

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

٣١ من يناير ١٩٦٠

١ - خصومة : انقطاع سيرها .

ب - حلول : قانوني واتفاقي ، شركة تأمين ،
فوائد قانونية .

المبادئ القانونية :

١ - انقطاع سير الخصومة يوقف جميع
مواعيد المرافعات ، ولا تبدأ مدة سقوط
الخصومة في حالة الانقطاع إلا من وقت
إعلان ورثة المتوفى ، أو من قام مقام فاقد
الاهلية ، أو من زالت صفته ، بوجود
الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي (مرافعات
م ٣٠٢) .

القانونية إبتداء من تاريخ المطالبة القضائية ، على أنه ليس ثمة ما يمنع ، وقد تحدد مبلغ التعويض بالحكم من القضاء للمدعى بالفوائد القانونية التي طلبها إبتداء من وقت صدور الحكم حتى تاريخ السداد ، عملاً بحكم المادة ٢٢٦ مدني . (راجع الوسيط للدكتور السهوري ج ١ هامش صفحة ٩٦٣) . » .

(القضية رقم ١٢٧٠ سنة ١٩٥٩ بالهيئة السابقة) .

٤٢٨

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

٢٨ من فبراير ١٩٦٠

خصومة : قواعد الاجرائية ، وارث .

المبدأ القانوني :

الوارث خصم له ذاتيته واستقلاله من حيث قواعد المرافعات ، فتكون له الرعاية التي أوجبها القانون للمدعى عليه من حيث مقاضاته أمام المحكمة التابع لها موطنه (مرافعات م ٥٥) ، وحقه في المعارضة في حكم صادر في غيابه ، ولو لم يكن للورثة حق المعارضة فيه .

المحكمة

« . . إن الوارث الذي حل محل مورثه في الدعوى بعد وفاته ، وإن كانت شخصيته امتداداً لشخصية مورثه من حيث الحق موضوع الدعوى ، إلا أنه خصم له ذاتيته واستقلاله من حيث القواعد الإجرائية التي تحكم سير الخصومة ؛ فتسرى بشأنه على استقلال الأحكام المتعلقة بانقضاء الخصومة ، وأحكام الاعلان ، والحضور والغياب ،

عن عمل غير مشروع ، ولا ترى المحكمة جواز الحكم بالفوائد القانونية . ، لأن شرط سريان فوائد التأخير بموجب المادة ٢٢٦ من القانون المدني أن يكون محل الالتزام الذي تأخر للدين في الوفاء به مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، وواضح من تقرير لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ أن المقصود من اشتراط أن يكون الالتزام معلوم المقدار هو منع سريان الفوائد على المبالغ التي يطالب بها الدائن على سبيل التعويض عن عمل غير مشروع . (مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجزء الثاني ص ٥٨٠) . وقد بان من ذلك التقرير أن المشرع إنما استبعد التعويض من نطاق استحقاق الفوائد التأخيرية لأن تقدير التعويض عامة قد يكون بطبيعته غير ميسور إلا بعد إجراءات طويلة ، فلا يكون للدين يد في هذا التأخير ، ولا يكون الحق في التعويض معلوم المقدار لمجرد أن الضرر قد حدد في صحيفة دعواه مبلغاً معيناً يطلب إلزام المسئول به ، إذ أن ذلك التحديد خاضع لتقدير القاضي . وسلطته في ذلك واسعة المدى لا تقتصر على مجرد تقديم الضرر بل تمتد إلى مراعاة الظروف الملابسة . (مدني م ١٧٠) مما يجعل من العسير قبل صدور الحكم التنبؤ بمقدار التعويض الذي سيلزم به المسئول . وفي هذا يختلف الالتزام بالتعويض الناشئ عن العمل غير المشروع عن غيره من الالتزامات ذوات المصادر الأخرى (نقض ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣ ، مجموعة أحكام النقض السنة الرابعة ص ١٢٠١ ، ص ١٢٣٦ ، وأحكام الالتزام للدكتور إسماعيل غانم ١٩٥٦ ص ١٦٥ ؛ وأحكام الالتزام للدكتور سليمان مرقص سنة ١٩٥٧ ص ١٥٨ ؛ والدكتور أنور سلطان سنة ١٩٥٧ ص ٨٨) . وبناء على ذلك فإنه يتعين رفض طلب الفوائد

فإذا حدث بعد التسليم كان الهلاك على المشتري ، ولو حدث ذلك الهلاك قبل تسجيل البيع العقاري .

المحكمة

« . . . وحيث إنه فيما يتعلق بطلبات المدعى قبل المدعى عليها الأولى ، فإن مبناها أنه يريد أن يحملها تبعه نزع ملكية العقار للمنافع العامة ، وهو بمثابة هلاك المبيع حكماً ، لسبب لا يد للبائع فيه . والقاعدة أن البيع يفسخ في هذه الحالة ، ويسترد المشتري الثمن إذا كان الهلاك المذكور قد حصل قبل التسليم (مدنى م ٤٣٧) حينئذ ينقض الالتزام بالتسليم والالتزام المقابل له بدفع الثمن ، وينفسخ العقد بقوة القانون لاستحالة تنفيذه تطبيقاً للقاعدة العامة المقررة بالمادتين ١٥٩، ٣٧٣ مدنى .

أما بعد أن يتم تسليم المبيع ، فإن تبعه الهلاك تكون على المشتري ، ولو حدث ذلك الهلاك قبل تسجيل البيع العقاري ، فالشرع المصرى لم يربط تبعه الهلاك بانتقال الملكية ، وإنما ربطها بتنفيذ الالتزام بالتسليم وهذا هو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى (مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٤ ص ٧٥) ، وما قضت به قبل محكمة النقض ٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ . مجموعة الفوائد القانونية للاستاذ محمود عمر ج ١ رقم ٨١ ص ١٩٥٢ ، (عقد البيع للدكتور عبد المنعم البدر اوى ، سنة ١٩٥٨ ص ٤٢٩ ، ٤٢٣) . (القضية رقم ٦٨ سنة ١٩٥٨ بالهيئة السابقة) .

ومن ذلك أنه لا يؤثر حضور المورث في الدعوى قبل انقطاعها على حق الورثة في المعارضة في الحكم الذى يصدر فيها في غيابهم (نقض ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ المحاماة ٣٦ ص ٧٠٤) . وبناء على ذلك فإن الوارث يعامل بأحكام الاختصاص بوصفه خصماً جديداً في الدعوى له كيانه القائم بذاته من حيث الإجراءات ، وبهذه المثابة تنبغى له الرعاية التى أوجبها القانون للمدعى عليه حيث جعل مقاضاته أمام المحكمة التابع لها موطنه . (مادة ٥٥ مرافعات) ، ولا سند لحرمان الوارث وهو خصم جديد في الدعوى من هذه الرعاية القانونية . . . ولا يرد على ذلك بأن تغير الموطن في أثناء سير الخصومة لا يؤثر في الاختصاص المحلى ، فإن هذه القاعدة مبناها ألا يكون المدعى تحت رحمة المدعى عليه يحرمه من اختصاص المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، بأن يغير محل إقامته في أثناء نظرها ؛ وهذه الحكمة لا تصدر بالنسبة إلى حالة انقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى عليه ، إذا تبين أن موطن وارثه يختلف عن موطنه ، فذلك اختلاف مرجعه إلى اختلاف الخصمين ، ولا تقوم في هذه الحالة مظنة الاحتيال ، من جانب المدعى عليه على أحكام الاختصاص . . . »

(القضية رقم ١٤١٤ سنة ١٩٥٧ بالهيئة السابقة) .

٤٢٩

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

٢٨ من فبراير ١٩٦٠

نزع ملكية : هلاك المبيع .

المبدأ القانونى :

نزع الملكية هو بمثابة الهلاك الحسمى ،

٣ - المادة ٨٩٠ من القانون المدنى تقضى بأنه : « إذا أصاب الأرض ضرر من مسقاة أو مصرف يمر بها ، سواء كان ذلك ناشئاً عن عدم التطهير ، أو عن سوء حالة الجسور ، فإن لمالك الأرض أن يطلب تعويضاً كافياً عما أصابه من ضرر ، وقانون الرى والصرف لم يعدل من هذه المادة ، ولم يخصص عموميتها .

المحكمة

« . . . وحيث إنه لما كان الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية فى ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٩ بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى لم يعرض لمسألة اختصاص جهة أخرى بنظر النزاع هى اللجنة المنصوص عليها فى قانون الرى والصرف ، فإن هذه المحكمة تعرض للدفع بعدم الاختصاص من هذه الناحية ، فيلاحظ أن المادة ٧٧ من قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن (فى جميع الأحوال التى يقضى فيها هذا القانون بإداء تعويض تقدر قيمته عند عدم الاتفاق عليه وديا لجنة تشكل برئاسة مفتش الرى أو من ينيه وعضوية مفتش المساحة وعمدة البلد ، ويصدر قرارها بأغلبية الآراء ويكون نهائياً) .

وواضح من ذلك النص أن اللجنة المشكلة بمقتضاءها إنما تختص بتحديد التعويض فى الأحوال التى ينص فيها قانون الرى والصرف على وجوب أداء تعويض ، ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٦ مثلاً من أن لمصلحة الرى أن تأخذ أتربة من الأراضى المحصورة بين جسور النيل أو الترع والمصارف العامة بشرط تعويض أصحاب هذه

٤٣٠

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

١٠ من أبريل ١٩٦٠

- ١ - اختصاص : رى وصرف ، لجنة ، تعويض .
ب - جسور مصارف : تعويض عن سوء حالتها وعدم تطهيرها ، مصلحة الرى ، مسئوليتها .

المبادئ القانونية :

١ - تختص اللجنة المشكلة بمقتضى قانون الرى والصرف بتحديد التعويض فى الأحوال التى ينص فيها قانون الرى والصرف على وجوب أداء تعويض عنها .

وطلب التعويض عما أصاب الأراضى الزراعية والمحصولات نتيجة خطأ معين منسوب إلى مصلحة الرى ، لا سند لاختصاص اللجنة الإدارية المذكورة بنظره .

٢ - أحكام قانون الرى والصرف التى تخول المصلحة السلطة التقديرية فى شأن تنظيم الصرف وتطهير المصارف ، ليس فيها ولا فى غيرها ما يسمح للمصلحة أن تنحرف فى استعمال سلطتها ، فتخرج عن السلوك العادى المألوف بما ينشأ عنه الأضرار بمصالح الأفراد .

ومستولية الدولة عن أعمالها المادية إنما تتحقق على النحو الذى تتحقق به مسئولية الأفراد الخاصة ، فتدخل الأفضية فى اختصاص القضاء العادى ، ولم يمتد اختصاص القضاء الإدارى بعد إلى مسئولية الإدارة عن أعمالها المادية .

أعمال مصلحة الري أو موازنتها (مادة ٧) .

وهذه الأحكام إذا كانت تخول المصلحة السلطة التقديرية في شأن تنظيم الصرف وتطهير المصارف بحسب ما ترى أن المصلحة العامة تقتضيه . وتدرأ عنها المسؤولية عن الاضرار التي قد تنشأ للأفراد من تغيير منسوب المياه بسبب ما تستلزمه الأعمال العادية لتنظيم الري والصرف أو بصفة عامة من استعمال المصلحة لسلطتها التقديرية لاستعمال المتفق مع مقتضيات المصلحة العامة والمقترون بالتزام العناية الواجبة ، إلا أنه ليس في تلك الأحكام ولا في غيرها ما يخول المصلحة أن تنحرف في استعمال سلطتها فتخرج عن السلوك العادي المألوف وتقتصر عن العناية العادية ، أو أن ترتكب خطأ بعدم المحافظة على المصرف العام وبالتهاون في صيائه وتطهيره بما ينشأ عنه الاضرار بمصالح الأفراد ، فهذا ما لا يمكن أن تغطيه السلطة التقديرية ولا أن يدخل في نطاقها ، ولا شك في أنه إذا انشأت الإدارة مرفقاً عاماً فإنها تلزم بتعمده وبالإشراف على صيائه وتنظيمه بدرجة معقولة ، وإخلالها بذلك الالتزام يؤدي إلى مسؤوليتها وفقاً للمعيار العام في المسؤولية (يراجع بهذا الشأن كتاب القضاء الإداري ورقابته لأعمال الإدارة للدكتور سليمان الطماوى سنة ١٩٥٦ ص ٧١٨) .

ومضى كان ذلك فانه لا صحة لما قضت به محكمة الاسكندرية الابتدائية . . « من عدم مسؤولية الحكومة عن الضرر الناشئ عن عدم تطهير إحدى الترع العمومية من الطمي والحشائش حتى تعذر الري منها ، ولو كان ذلك نتيجة لاهمال تفتيش الري باعتبار أن التطهير من أعمال السلطة الادارية وحدها ونفقات التطهير تابعة لما تسمح به ميزانية هذه السلطة » .

الأراضى ، وإنها تعوضهم كذلك عن القاء ناتج التطهير فيها ، وما نصت عليه المادة ١٦ من وجوب أداء تعويض مناسب عن التصريح الشخصى بإنشاء مسقاة أو مصرف فى أرض الغير أو باستعمال مسقاة الغير أو مصرفه . . إلى غير ذلك من الحالات التي أوجب قانون الري والصرف فيها أداء تعويض . . فتختص بتقدير قيمة ذلك التعويض اللجنة الادارية السالف ذكرها .

وأما طلب التعويض عما أصاب الاراضى الزراعية والمحصولات نتيجة لخطأ معين منسوب إلى مصلحة الري فلا سند للأقول باختصاص اللجنة الادارية المذكورة بنظره وإنما هى دعوى تعويض عادية تحكمها القواعد العامة فى الاختصاص القضائى وتنطبق عليها الفقرة ج من المادة ٤٦ من قانون المرافعات فتدخل فى اختصاص المحكمة الجزئية دون المحكمة الابتدائية وذلك حسبما انتهت اليه من قبل محكمة القاهرة الابتدائية ، ومن أجل ذلك يتعين رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً والقضاء باختصاصها بنظر الدعوى .

« وحيث إن الدفع بعدم جواز سماع الدعوى هو فى حقيقته دفاع فى الموضوع قوامه أن المصلحة المهيمنة على شئون الري والصرف لها أن تطهر ما ترى ضرورة لتطهيره من المصارف العامة فى الأوقات وبالكيفية التى تراها (مادة ٣١ من قانون الري والصرف) وأنه لا يجوز مطالبة الحكومة بتعويض عن أى ضرر ينشأ من استعمال تلك السلطات المخولة للمصلحة المذكورة (مادة ٣٢ من القانون السالف ذكره) وأنه لا مسؤولية على المصلحة عما يحدث من ضرر لأراضى الافراد أو منشآتهم الواقعة فى مجرى المصرف العام إذا كان منسوب المياه عرضة للتغيير بسبب ما تستلزمه

المبدأ القانوني :

مناطق استحقاق رسم التبعة على صور الأوراق عامة هو توقيعها ، فكل صورة موقعة تعتبر بمثابة الأصل في خصوص استحقاق رسم التبعة عليها . م ١١ ق ٢٢٤ سنة ١٩٥١ .

لا يشترط لاستحقاق الرسم استعمال الورقة أو التمسك بها ، وصورة الإيصال ورقة حررت ووقعت لإثبات تصرف وشأنها في ذلك شأن الأصل ، فيستحق عنها الرسم الذي يخضع له الأصل .

(القضية رقم ١٠٧٧ سنة ١٩٥٩ بالهيئة السابقة) .

٤٣٢

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

١١ من مارس ١٩٦٠

١ - دعوى : تصحيح شكلها .

ب - خصوم ، اسماؤهم وصفاتهم .

ج - إعلان : اسم المصلحة أو الوزارة ، اسم ممثلها .

المبادئ القانونية :

١ - تصحيح شكل الدعوى يجعل صحيفتها منتجة لآثارها من تاريخ إعلانها ، لا من تاريخ تصحيحها .

٢ - الغرض من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ، إنما هو إعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن علماً كافياً .

٣ - يكفي أن يذكر في الإعلان اسم

هذا وجديد بالذكر أن المادة ٨١٠ من القانون المدني تقضى بأنه :

« إذا أصاب الأرض ضرر من مسقاة أو مصرف يمر بها سواء أكان ذلك ناشئاً عن عدم التطهير أو عن سوء حالة الجسور ، فإن لمالك الأرض أن يطلب تعويضاً كافياً عما أصابه من ضرر » . وقانون الري والصرف لم يعدل من هذه المادة ولم ينحصر عمومها .

« وحيث إن مسؤولية الدولة عن أعمالها العادية إنما تتحقق في الاقليم المصرى على النحو الذى تتحقق به مسؤولية الافراد والهيئات الخاصة فقواعد المسؤولية التقصيرية واحدة للفريقين ذلك أن الاقضية التى تقوم على هذه المسؤولية بالنسبة اليهما تدخل جميعا في اختصاص القضاء العادى ولم يمتد اختصاص القضاء الادارى بعد إلى مسؤولية الإدارة عن أعمالها المسادية ومن أجل ذلك فلا محل للأخذ بالمبادئ المقررة في فرنسا من التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى (المرفقى) ومساءلة الادارة عن الخطأ الأخير وحده واشترط أن تتوافر له درجة معينة من الجسامه وإنما يحكم مسؤولية الادارة في مصر ما يحكم مسؤولية الافراد من قواعد القانون المدني المنصوص عليها في المواد ١٦٣ وما بعدها (الوسيط للدكتور السهورى ج ١ ص ٨٠٨ والقضاء الإدارى للدكتور الطماوى ص ٦٧٦) » .

(القضية رقم ١٤٨٢ سنة ١٩٥٩ بالهيئة السابقة) .

٤٣١

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

٢ من أبريل ١٩٦٠

رسم الدفعة : استحقاقه ، ق ٢٢٤ سنة ١٩٥١ .

المصلحة أو الوزارة ، ولو لم يذكر مثل
المصلحة أو الوزارة .

المحكمة

.. لما كان القانون ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر لتتولى إدارة مرفق النقل بالسكك الحديدية ينص في مادته الخامسة على أن وزير المواصلات يمثل الهيئة المذكورة في التقاضى ؛ وكان المدعى قد اختصم .. مدير مصلحة السكك الحديدية المصرية ، إلا أنه عاد بعد ذلك وفي أثناء نظر الدعوى فوجهها إلى وزير المواصلات (رئيس الهيئة) فصحح بذلك ما شاب الصحيفة الأولى ، فأصبحت منتجة لآثارها من تاريخ إعلانها لا من تاريخ التصحيح .. وقد عرضت لمحكمة النقض حالة رفعت فيها الدعوى من ناقص الأهلية ثم تدخل وصيه بعد ذلك في الدعوى في أثناء سيرها ، ودفع الخصم بعدم القبول ، حكمت المحكمة بأنه : « لا يجوز لأحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية ، متى كان العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية قد زال ، إذ بزواله تصبح إجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لآثارها في حق الخصمين على السواء منذ بدايتها ، وتنطبق كل مصلحة في الطعن عليها » . (نقض مدنى ١٦ / ٦ / ١٩٥٥ ، الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٢ قضائية ، مجموعة الخمسة وعشرين عاما ص ٦٢٣) وجريا على المبدأ ذاته في شأن تكاليف بالحضور شابه وجه من وجوه البطلان ثم صحح بحضور الخصم المعلن إليه — حكمت المحكمة بأن : « الإجراء القابل للإبطال متى كان من الجائز قانونا أن تلحقه الصحة ، فإن زوال هذا البطلان يجعل الإجراء معتبرا صحيحا

من وقت صدوره » . (نقض مدنى ١٩٥٣/٣/٥ الطعن رقم ٥ لسنة ٢٢ قضائية مجموعة الخمسة والعشرين عاما ص ٢٣٥) .

هذا وينبغى الإشارة إلى أن القاعدة التى تقرر أن العبرة بوقت رفع الدعوى لمعرفة ما إذا كانت الدعوى مقبولة أو غير مقبولة ، هى قاعدة مقررة لمصلحة المدعى ، لأن الحكم الذى يصدر فيها له أثره من يوم رفع الدعوى ، إذ يجب ألا يضار المدعى من تأخير الإجراءات القضائية أو من العوامل التى قد تؤثر في مدى قبول الدعوى أمام المحكمة ، وعلى هذا الاعتبار يجب ألا يضار المدعى من تلك القاعدة التى هى مقررة في الأصل لحمايته فلا يحتج بها عليه . (المرافعات للدكتور أحمد أبو الوفا سنة ١٩٥٦ ص ٤٤٠) . ومن أجل ذلك فإنه ينبغى الحكم بقبول الدعوى مع الإشارة إلى أنه لو أسند ذلك القبول إلى وقت إجراء التصحيح ، لكان معنى ذلك الإضرار بالمدعى وتحميله نتيجة طول الإجراءات القضائية ، وهو ما يرجع إلى أسباب لا دخل له فيه .

« وحيث إنه يضاف إلى ما تقدم أن الصحيفة الأصلية لم توقع المدعى عليه في شك أو جهالة ولم تلحق به ضرراً ، فقد كان واضحاً منها أن المقصود بالخصومة إنما هو المصلحة أن المرفق العام القائم على إدارة السكك الحديدية ، وقد مثلته أمام محكمة القاهرة الابتدائية إدارة قضايا الحكومة في جلسات عدة — دون أن تدعى وقوع شك في شأن تحديد صفة المدعى عليه وفي أن المختصم في الحقيقة هو المرفق المذكور ، ولقد حكمت محكمة النقض بأن : « الغرض من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم إنما هو إعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن علماً كافياً ، وكل تبيان من شأنه أن يعنى بذلك يتحقق به هذا الغرض متى

كانت عبارة الطعن تتم عن صفة المختصم بها ، أو كان مشاراً في أسباب الطعن إلى موضوع النزاع أو صرح الطاعن بهذه الصفة في مذكرته الشارحة . وعلى ذلك فإذا تبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن كان ماثلاً في الدعويين الابتدائية والاستئنافية ، باعتباره ممثلاً للشركة المسماة باسمه وشركاه ، وبصفة كونه مديراً لها وقد وكل محامياً في الطعن أو أشار في التقرير إلى موضوع النزاع ، فإن في ذلك ما يكشف عن قصده الطعن في الحكم الصادر عليه بصفته المذكورة ، ويجعل هذا البيان كافياً لتحقيق الغرض الذي قصده الشارع وإن كان الطعن مرفوعاً منه بصفته مديراً للسينما المملوكة للشركة السالف ذكرها ، ومن أجل ذلك فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرقعه من غير ذي صفة يكون على غير أساس ويتعين رفضه . (تقض ١٩/٦/١٩٥٨ الطعن رقم ١٩٤

لسنة ٢٤ قضائية ، مجموعة المكتب الفني السنة التاسعة العدد الثاني ص ٥٧٩) . كما سبق لمحكمة النقض أن حكمت — في حالة كانت الحكومة فيها خصماً — بأنه يكفي أن يذكر في الاعلان اسم المصلحة أو الوزارة ولو لم يذكر ممثل المصلحة أو الوزارة . (تقض مدنى ٣٠/١٢/١٩٣٧ ، منشور بمدونة المرافعات ج ١ ص ٣٧٠ رقم ٢٨٩ ، ويراجع كتاب قواعد المرافعات للاستاذ العشماوى ج ١ ص ٦٧٢) . وفضلاً عن ذلك فإن من المقرر إمكان التسامح في شأن البيانات المتعلقة بالعلن إليه بالذات ، لأن طالب الإعلان قد يجهل حقيقة البيانات الخاصة بخصمه . (العشماوى ص ٦٧٦) .

« وحيث إنه — بالبناء على ما تقدم — فإن المحكمة تنتهى إلى قبول الدعوى وإلى رفض الدفع بسقوط الحق في إقامتها بالتقادم الثلاثى وذلك لرقعها قبل اكتمال مدة التقادم المذكور . . » . (القضية رقم ٣٣٠ سنة ١٩٥٩ بالهيئة السابقة) .

المحاماة بين الماضي والحاضر

للككتور أبو البرزير على المتبت

الحامى بإدارة قضايا الحكومة

المحاماة منطق العدالة والتعير عن الحق والحرية فى المجتمعات الديمقراطية ، لأنها توأم لها ولا تزدهر إلا بوجودها . وإن كانت المحاماة تعتمد على المنطق القانونى . فهذا المنطق القانونى ليس إلا صدى للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع .

وليست المحاماة بالمهنة النظرية بل هى من أكثر للمهن الحرة إرتباطاً بالجمهور على اختلاف طبقاته وأهوائه . فالمحامى يعمل بوحى من ضميره حماية لأرواح وأموال من أعطوه الثقة ، سواء بالمرافعة أمام القضاء ، أو بتحرير عقودهم ، أو بإجراء الصلح مع خصومهم فضاءً للنزاعات التى قد تستغرق وقتاً طويلاً وتعود بالأضرار على كلا الطرفين المتنازعين .

وحق نعرف تاريخ المحاماة لا بد أن نرجع إلى التطورات التى مر بها القانون الرومانى ، وخاصة بعد وضع قانون الألواح الأثنى عشر Lex duodecim tabularum الذى ساوى بين الأشراف والشعب فى الحقوق والواجبات .

أولاً — المحاماة فى أول نشأتها :

بالرجوع إلى عصور القانون الرومانى يتبين لنا أنها تنقسم بانقسام العصور السياسية فى الأمبراطورية التى بدأت بنشأة روما على نهر التير فى القرن الثامن قبل الميلاد ، وانتهت بالفتح الإسلامى فى القرن السابع بعد الميلاد .

وهذه العصور هى العصر الملكى ، الذى أعقبه العصر الجمهورى حتى سنة ١٤ بعد الميلاد ؛ وعصر الامبراطورية العليا ، أو بمعنى آخر العصر العلمى حتى سنة ٢٨٤ بعد الميلاد ؛ ثم أخيراً عصر الامبراطورية السفلى أو العصر البيزنطى والذى ابتداء بالامبراطور Diocletien وانتهى بوفاة جستنيان .

فبالرجوع إلى عصور القانون الرومانى يتبين لنا أن قانون الألواح الأثنى عشر La loi des douze tables قد وضع للمساواة بين الأشراف والعامّة سنة ٤٥٠ قبل الميلاد تقريباً La lutte entamée par les plébeiens, en vue d'obtenir l'égalité avec les patriciens.

وطى أثر ذلك بدأت تظهر آراء الفقهاء ، كما ظهرت فكرة الدفاع عن وجهات النظر المختلفة فى تفسير القانون وشرحه ، وهذا الاتجاه يرجع إلى أن قانون الألواح الأثنى عشر قضى على الانتقام الفردى الذى كان يلجأ إليه المجنى عليه ليحصل على حقه من الجانى ، كما قضى على الالتجاء إلى التحكيم اختيارياً L'arbitrage facultatif وجعل الالتجاء إلى القضاء إجبارياً ما عدا فى حالة التلبس

بالجرمة *flagrant délit* (manifestum) وفي حالة الدفاع الشرعى *légitime défense* (راجع مونييه في الوسيط في القانون الرومانى — الجزء الأول طبعة ١٩٤٧ ص ١٢٨ وما بعدها) فهذا الاتجاه الجديد في طرق رفع الدعاوى وخضوع القضاء وتنظيماته للسلطة العامة ، أدى إلى ظهور المدافعين عن وجهات النظر المختلفة أمام القضاء .

وكذلك الحال في أثينا المدينة المجاورة لروما في ذلك العصر وقيل نشأة الامبراطورية الاغريقية التي أخضعت لها مصر من سنة ٣٣٢ قبل الميلاد حتى ٣٠ قبل الميلاد ، كان النظام القضائى الملكى بها يبيح للخصوم إما إبداء وجهة نظرهم بأنفسهم أمام القضاء أو توكيل محام لذلك . ولكن كانت الأغلبية تفضل توكيل محام لإلزامه بالإجراءات والشكايات والقوانين الملكية ، ولذلك كان يطلق على المحامى إسم صاحب الحجج *logographe* ، (راجع تاريخ العدالة للأستاذ مارسيل روسليه — طبعة ١٩٤٨ ص ١٧) .

وحينما عرضت دعوى الفيلسوف الكبير سقراط سنة ٣٩٩ قبل الميلاد لعدم خضوعه إلى آلة الدولة ، ترفع عن نفسه وأثار ثائرة الملك والقضاة الأمر الذى أسفر عن الحكم باعدامه . بينما لو كان هذا الفيلسوف الكبير استعان بأحد المحامين في ذلك العصر ، لأبدى وجهة النظر القانونية التي قد تسفر عن براءة أو تخفيف العقوبة الصادرة ضده .

ولكن لم تأخذ مهنة المحاماة طابعها بالشكل المعروف لنا في العصر الحديث إلا في عصر الامبراطورية السفلى (العصر البيزنطى) ، لأن المدافعين قبل العصر البيزنطى كانوا يلتزمون باتخاذ الإجراءات الشكلية كافة التي ترجع إلى العرف ، في أثناء عرض النزاع أمام البريتور (الحاكم القضائى) والذى كان عليه أن يحيل النزاع ، بعد استيفاء الشكايات كافة ، إلى أحد القضاة للفصل في الموضوع . وكان من المتبع ألا تعقد جلسات المحاكم في أثناء دورة الألعاب الرياضية أو الحصاد ، وعلى ذلك كانت السنة القضائية تعقد على فترتين : أحدهما في الحريف بعد الألعاب الرياضية ، والثانية في الربيع بعد الحصاد (مونييه — المرجع السابق ص ١٣٩) .

هذا ولم تكن هناك طرق معينة للاثبات ، فلكل خصم أن يلجأ إلى الوسائل كافة لاثبات صحة ما يدعيه .

وظلت الاجراءات الشكلية عقبة في طريق التقدم القانونى حتى سنة ١٤٠ قبل الميلاد ، حيث استحدثت البريتور تعديلات قضائية هامة تحقيقاً للعدالة وحماية للحقوق التي قد تضيع بسبب هذه الإجراءات ، فوضع قانون أبوتيا *Les aebutia* ، الذى يبيح سماع الخصوم دون إجراءات رسمية *Per legem aebutiam et duas julias subtatae sunt istae legis actiones, effectumque est ut per concepta verba, id est per formulas, litigemus.* (مونييه — المرجع السابق ص ١٥٤) .

وفي عصر الإمبراطورية السفلى أصبح التقاضى جائزاً طوال أيام السنة إلى أن تولى الامبراطور

قسطنطين الحكم سنة ٣١٤ ميلادية ، وطبق القانون الجريجورى الذى وضع التقويم بالسنة الميلادية (سنة ٢٩١ ميلادية) ، ومنع التقاضى يوم الأحد وأيام العطلات المسيحية ، وعلى ذلك اقتضرت أيام العمل الرسمية على ٢٤٠ يوماً فى السنة ، أى ثمانية أشهر تقريباً .

وفى عصر جستنيان (من سنة ٥٢٧ إلى سنة ٥٦٥ ميلادية) حيث ازدهرت الحياة القانونية وانتشرت مدارس القانون واستقر التنظيم القضائى ، كان لزاماً على المحامى *oratore* قبل مزاولته المهنة أن يقسم على الانجيل بأن يراعى العدالة ويؤدى واجبه بأمانة ، وعلى محامى المدعى أن يشرح دعواه مبنية على أسس قانونية *Postulatio simplex* وعلى محامى المدعى عليه إن لم يقر المدعى على طلباته أن يبرر عدم صحة إدعاءاته *contradictio* .

* * *

مما تقدم يتبين أن المحاماة أخذت طابعها الحقيقى منذ القرن الثانى قبل الميلاد ، وظلت دائمة الازدهار حتى وصلت الذروة فى عهد جستنيان . ويبدو لنا أن من أهم أسباب هذا الازدهار ، فضلاً عن إلغاء الشكليات العرفية والاكتفاء بالإجراءات التى مبعثها القانون ، هو اتساع رقعة الامبراطورية الرومانية مما أثار الكثير من المنازعات بين الأفراد وخاصة فى تنازع القوانين والتبادل التجارى بين الرومان والأجانب ، مما يسر عليهم معرفة الكثير من قوانين الفراعنة وبابل والأمر الذى أدى إلى ضرورة توافر ركن الرضاء *consensus* فى بعض العقود *contractus* وخاصة عقد البيع والإيجار والوكالة والشركة (أنظر فى تفصيل ذلك محاضرات الأستاذ مایه فى القانون الرومانى ص ٨٤ — الجزء الثانى طبعة ١٩٥١ بجرينوبل ، ومحاضرات الأستاذة مارجريت سوتيل بجامعة نانسى سنة ١٩٥٤) ، فاشتراط الرضاء فى العقود بدلا من الشكليات هو الذى أدى إلى تضارب وجهات النظر بين المتخاصمين ، والرجوع إلى المحامين للدفاع عن الحقوق المتنازع عليها .

ففى عصر جستنيان كانت مهمة المحامى غاية فى الأهمية ، وتحددت طرق الإثبات بالكتابة بشهادة الشهود وباليمين وبالإعتراف وبالقرينة ، أى هى نفس طرق الإثبات التى لا تزال متبعة فى العصر الحديث ، وهذا يرجع إلى أن جستنيان استفاد من جميع الأنظمة والقوانين التى كانت فى شتى بلدان الامبراطورية ، فتنافست مدرسة استنبول للحقوق ، مع مدرسة بيروت التى أنشئت فى أوائل القرن الثالث الميلادى ، وأصبحت مدرسة الاسكندرية منبراً للعلوم السياسية والأنظمة الاقتصادية (يراجع فى تفصيل ذلك (Albertario, Introduzione storica, I, 1935, p. 81 suiv.)) فالنصارى التى مرت على تاريخ الامبراطورية الرومانية الطويل هى التى أكدت لجستنيان بأن القانون هو الأساس لتنظيم شئون الدولة ولتحقيق الديمقراطية وللتقدم الاقتصادى ، فاستعان فى فترة حكمه ، من سنة ٥٢٧ إلى سنة ٥٦٥ ميلادية ، بأراء أساتذة القانون بمدرسة بيروت ورجال المحاماة فى استنبول وبيروت (مونييه — المرجع السابق ص ١٢٠) ، وجمع القوانين وأحكام المحاكم فى مجموعات تحقيقاً لبدأ المساواة بين جميع المتقاضين ، ولنح الجمهور ثقة بالقضاء وأعوانه ، كما أنشأ اتحاداً للمحامين لمراقبة أعمالهم ولبعث مشاكلهم والعمل على تحقيق مصالحهم (مطولة المرافعات

المدنية للأستاذ موريل طبعة ١٩٤٩ ص ١٦٩ رقم ١٨٥) وهذا المجهود الضخم الذي بذله جستنيان في توحيد القوانين وتنظيم الإدارات الحكومية والقواعد التأسيسية في الدولة هو الذي اقتبس منه نابليون في أوائل القرن التاسع عشر مجموعات قوانينه المشهورة والتي قال عنها : إنها أبقى على الزمن من معاركه الحربية .

معنى ذلك أن المحاماة في عصر جستنيان أصبحت مهنة لها كيانها في الدولة ، لا يستطيع أن يعمل بها إلا ذوو الكفاءات العليا ، لأنها تتطلب الإلمام التام بشق نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهذا ما دفع الكثيرين من طلبة مدرسة بيروت للحقوق بعد إتمام السنوات الأربع المخصصة لدراسة القانون ، إلى الالتحاق بالمدرسة سنة خامسة لدراسة دساتير الإمبراطورية وآراء كبار رجال الفقه القانوني .

* * *

وظل الحال كذلك في مصر ، التي كانت تعتبر جزءاً من الإمبراطورية حتى الفتح الإسلامي سنة ٦٤١ ميلادية ، فالنبي عمر بن الخطاب سير السنوات القضائية بالتاريخ الميلادي وجعلها بالتاريخ الهجري (شايخان ، رسالة دكتوراه ، باريس ١٩٣٤ عن تاريخ القانون العام الإسلامي في العصور الأولى ص ١٦ وما بعدها) كما لم يأخذ بالنظام القضائي الذي كان متبعاً في الإمبراطورية الرومانية واكتفى بنظام التحكم ؛ إلا أن اختلاف البيئة في البلاد الجديدة اضطره إلى تنظيمات جديدة في القضاء وفصله عن السلطة الإدارية ، (الرجع السابق ص ٩٥) . وطى ذلك أصبحت الشئون الإدارية والحربية من اختصاص الوالي ، وما عدا ذلك من اختصاص القاضي . (راجع الدكتور حسين هيكل في كتابه « الفاروق عمر » الجزء الثاني طبعة ١٣٦٤ هجرية - ١٩٤٥ - ص ٢٢٤) .

وعلى الرغم من النهضة العلمية والفنية والأدبية التي اشتهر بها العصر العباسي ، واتساع رقعة البلاد الإسلامية وظهور المحاماة ، إلا أنها لم تعد إلى ما كانت عليه طوال العصور الرومانية وخاصة عصر جستنيان . ولم تكن الأزمة التي انتابت مهنة المحاماة متصورة على البلاد الإسلامية ، بل كانت عامة في جميع الدول الأوربية حتى تلك التي كانت تتبع الإمبراطورية الرومانية كالولايات الإيطالية وفرنسا وخاصة في العصور الوسطى التي اشتهرت بالإقطاع . (راجع الأستاذان بير تيسيه وبول أورلياك في تاريخ القانون الفرنسي طبعة ١٩٤٩ ص ١٣٠ وما بعدها) .

* * *

وفي العصر الحديث بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ضد الإقطاع ، نادى جماهير الشعوب بحقوقها التي اغتصبها الاقطاعيون ، وظهر على مسرح السياسة الكثيرون من رجال القانون الفرنسي ينادون بالحرية والمساواة والإخاء ، أي بالديمقراطية ، وبدأت المحاماة تحتل مكانها الطبيعي .

وعلى الرغم من العراقيل العديدة التي أثارها نابليون في بدء حكمه في وجه رجال القانون ؛ (راجع موريل في مطولة قانون المرافعات - طبعة ١٩٤٩ ص ١٦٩ رقم ١٨٥) إلا أنه أيقن بعد ذلك أن

القانون هو النافذة التي يدخل منها نور الحرية والعدل ، فأمر بتجميع القوانين وتنظيم القضاء واستقلاله عن سائر السلطات الأخرى ، كما أمر بإعادة اتحاد المحامين الذي حلتته الثورة الفرنسية ، وأخذت المحاماة معبراها الطبيعي في نصرة الحق وإزهاق الباطل .

وبالرجوع إلى القانون الفرنسي الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٨١٠ الخاص بشروط التعيين في السلك القضائي ، يتبين لنا أنه كان لا بد من توافر شرطين :

(١) الحصول على ليسانس في القانون .

(٢) وأن يكون المتقدم قضي في المحاماة سنتين تحت التمرين .

معنى ذلك أنه عقب الثورة الفرنسية حيث ازدهرت العلوم والفنون والآداب وتجمع رجال الفكر الأوربي في باريس ، ارتأت فرنسا وهي في أبهر عهودها أن خير قاض لا بد أن يتمرن سنتين على الأقل في المحاماة قبل تعيينه ، لأن المحاماة هي التي تخلق رجال القانون .

لم تبتكر فرنسا القانون أو المحاماة بل استفادت من دروس الماضي ، استفادت من الأحداث التي مر بها المجتمع الإنساني في كفاحه الطويل ، وأيقنت بأن القانون بدون المحاماة عدم . ولذلك وضعت قانون المحاماة الجديد في ٢٦ من يونيو ١٩٤١ ، منظماً العمل بها ، وموضعا الوسائل التي تساعد على خلق جيل من المحامين الأكفاء . فاستلزم تأدية امتحان في المواد القانونية لكل من يريد من الحاصلين على ليسانس الحقوق قيد اسمه في جدول المحامين ، كما جعل الحد الأدنى لفترة التمرين ثلاث سنوات يلتزم خلالها المحامي تحت التمرين سماع عدد من المحاضرات القانونية وحضور الجلسات ، وإلقاء المحاضرات ، والمرافعة في بعض القضايا أمام لجنة من نقابة المحامين .

ثانياً : المحاماة في العصر الحديث :

المحاماة في مصر كما في غيرها من البلاد الأخرى مهنة تيسح للمحامى أن يطلع على الكثير من أسرار موكله ، فهو أمين عليها بوحى من ضميره واحتراماً للعدالة التي ينادى بها .

يستقبل المحامى موكله في مكتبه ويلتقى بزملائه في المحكمة وبالقضاة في قاعة الجلسة ، وهذه الحالات كلها تستلزم منه واجبات إزاء كل منهم .

ونكتفى هنا بالكلام عن المحامى في المحكمة ، أو بمعنى آخر المحامى في علاقته بالقانون ورجال القانون . فالمحاماة تحتاج إلى سعة الاطلاع والاقتراس من أقوال الفقهاء وأحكام القضاء والقدرة على الاستقراء induction والقياس analogie ومفهوم المخالفة opposition فهذه هي العناصر الأساسية التي تميز المحامى عن غيره كالخطباء une plaidoirie utile est toujours préférable . à une plaidoirie éloquente.

فالمحامى يهدف إلى الإقناع بالطريق العلى وبالمنطق القانونى ، وهذا على عكس الخطيب الذى يختار الكلمات الأكثر تأثيراً على المستمع .

يستمتع المحامى إلى كل ما يثار من حوله ويزن الأمور ويقدر الظروف التى تحيط بالدعوى حق يستطيع الرد على كل ما يتعارض مع وجهة نظره . فعليه إذن : أن يوضح موضوع النزاع أمام المحكمة ويشعر القاضى بأهمية الموضوع ثم عليه أن يقنعه بصحة ما ذهب إليه Il faut exercer sur le juge une véritable emprise

فلايضاح موضوع النزاع la clarté ، ليست العبرة بالإطالة أو بالاختصار لأن لكل دعوى ظروفها ولكن خير إيضاح هو الوصول إلى الغرض المقصود من الدعوى . وما يقوله الكاتب الفرنسى Stendhal ، وهو أحد معاصرى الثورة الفرنسية ومن كبار أدباء القرن التاسع عشر ، عن فن الكتابة يمكن قوله عن المرافعة : Mettre le mot qui exprime le plus exactement possible son idée, voilà en quoi consiste tout l'art d'écrire.

فالمحامى يوضح النقط الرئيسية التى يبنى عليها مرافعته ، وبعد ذلك له الإسهاب أو الإيجاز حسبما يترأى له ، ولذلك يجب عليه أن يكون ملماً بملف الدعوى وجميع الأوراق والمستندات المودعة به . أما كيفية التأثير على القاضى ، فلا تأتى إلا بإيجاز الفكرة التى عرض النزاع من أجلها أمام القضاء . ويقول Liouville وهو أحد علماء الرياضيات فى القرن التاسع عشر : La brieveté est la sœur jumelle de la clarté

فعلى المحامى أن يوجز فكرة النزاع من الناحية القانونية دون أن يتعرض لشخصية زميله الذى يحضر عن الخصم أو إلى ثقافته أو إلى معلوماته ، لأن مثل هذه التصرفات لا تسيء إلى الخصم فحسب ، بل إلى المهنة نفسها أمام الجمهور ، الذى يتأثر كثيراً بمثل هذه التصرفات ويقلل من ثقته برجال القانون .

فمهمة المحامى أمام المحكمة هى استغلال مواهبه ومعلوماته وخبرته . ويقول رجل الطبيعيات والفيلسوف الفرنسى Pascal فى هذا الصدد La vraie éloquence se moque de de l'éloquence فهوؤلاء الذين لا يبحثون إلا عن البريق والظهور أمام الجمهور وهم يعبرون عبارات صاخبة ، لا يدومون طويلاً ولا يستطيعون الصمود أمام أئمة القانون ، لأنهم نسوا أهم ركن فى مهنة المحاماة وهو « علم القانون » .

وكسب الدعوى وخسراتها لا علاقة له فى معظم الحالات بمعلومات المحامى القانونية وخبرته ، إذ قد يكون ذلك نتيجة لعوامل كثيرة خارجة عن إرادته .

إذن عبقرية المحامى ليست فى كسبه للدعوى وإنما فيما يأتى به من جديد ، فعليه ألا يقلد الغير أو يكرر ما سمعه فى نفس الجلسة أو ما سبق قوله أمام نفس الهيئة . ويقول مارمونتيل أحد قادة الأدب الفرنسى قبيل ، وأثناء الثورة الفرنسية : Le comble de l'éloquence est de dire

ce que personne n'avait pensé avant de l'entendre et ce que tout le monde pense après l'avoir entendu.

ومن جهة أخرى ، يجب على المحامي أن يميز بين المحاكم التي يقف أمامها ، فالدفاع أمام المحكمة المدنية يختلف عن الدفاع أمام المحكمة الجنائية ، والدفاع أمام المحكمة الابتدائية يختلف عنه أمام المحكمة الاستئنافية . كما عليه أن يراعى طبيعة النزاع : هل هو قانوني أو موضوعي ، وهل يحتاج إلى مستندات أو إلى بحث ، أم أن القضاء قد استقر فيه على وجهة نظر معينة . لذلك يقول La Bruyère وهو من كبار رجال الفكر الفرنسي في القرن السابع عشر :

L'orateur doit être probe .

فعلى حين معظم القضايا المدنية تحتاج إلى مستندات ومذكرات ، فإن معظم القضايا الجنائية تحتاج إلى سرعة بديهية وإلمام بعلم الإجرام ونفسية المجرمين ومقدرة على مناقشة الشهود والاستنتاج السريع . وأهم ما يعاون المحامي في أداء مهمته هو الاستناد إلى أحدث ما وصل إليه الفقه وما قضت به المحاكم وخاصة محكمة النقض ، فهذا ييسر عليه سرعة إقناع المحكمة بوجهة نظره .

وإن كنا لسنا بصدد الكلام عن طريقة الدفاع أمام المحاكم ، إلا أننا تعرضنا لذلك بهذه النبرة القصيرة حتى لا تفقد المحاماة مجدها الرموق ، وحتى تظل عالية كما كانت في أزهى عصورها رمزاً للعدالة والأخلاق .

يخلص من كل ما تقدم أن المحاماة توأم للديمقراطية ، لأن الديمقراطية تربط القانون بالأخلاق ، والمحاماة هي التي تعبر عن هذه الأخلاق أمام السلطة القضائية والرأى العام .

تعريف بالمقالات الهامة التي تنشرها المجلات القانونية :

أبحاث في القانون الدولي الخاص المقارن^(١)

للاستاذ العميد الدكتور عز الدين عبد الله

تكلم الأستاذ العميد عن الاتجاهات العامة في القانون الدولي الخاص. وعن أثر كل من الاتجاهين الدولي والوطني فيه ، والوضع الحالي للفقهاء في تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي .

ثم تناول المقال قواعد الاختصاص القضائي الدولي : فضبط بعض المصطلحات ، وتحدث عن هذه القواعد في القانون الفرنسي ، وعن مدى تقدير الفقه الفرنسي أياها ، وقواعد الاختصاص القضائي في مشروع تنقيح القانون المدني الفرنسي ، واستطرد المقال إلى الكلام في قواعد الاختصاص القضائي الدولي في القانون الإيطالي ، ثم تكلم عن هذه القواعد في قانون الجمهورية العربية المتحدة : في قانوني المرافعات المصري والسوري ، فتناول الاختصاص في مواد الأحوال العينية ، وكيف أن جنسية الجمهورية العربية المتحدة لدى المدعى لا تكفي وحدها أساساً لعقد الاختصاص لمحاكم الجمهورية ، وهي لدى المدعى عليه تكفي وحدها ، وموطن المدعى عليه الأجنبي في الجمهورية أو محل إقامته فيها يكفي أساساً لعقد الاختصاص لمحاكم الجمهورية ، وضوابط اختصاص محاكم الجمهورية بالمدعى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو مكان في الجمهورية .

وتكلم عن الاختصاص في مواد الأحوال الشخصية ، وأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة لدى المدعى (أو كون موطنه في الجمهورية) لا تكفي وحدها لعقد الاختصاص لمحاكم الجمهورية ، ولكن تكفي لعقده استثناء إذا اقترنت بظروف أخرى .

وان جنسية الجمهورية العربية المتحدة لدى المدعى عليه تكفي وحدها لعقد الاختصاص لمحاكم الجمهورية .

وضوابط اختصاص محاكم الجمهورية ، إذا كان المدعى عليه أجنبياً ، وعن قبول اختصاص محاكم الجمهورية ، ثم تناول المقال ضوابط الاختصاص الدولي المسئلة وضوابطه المختلف عليها .

واختتم المقال وهو يقع في أكثر من مائة صفحة ، بالملخص التالي :

أولاً - أن الأصل في ولاية القضاء هو الإقليمية . والأصل في وظيفة الدولة هو أداء العدالة على إقليمها ، وليس مجرد أدائها لوطنها . ولكن يمكن أن تشمل تلك الولاية الوطنيين ولو كانوا

(١) مجلة العلوم القانونية والاقتصادية . السنة الثالثة ، العددان الأول والثاني ؛ يناير ويوليو ١٩٦١ .

متوطنين خارج إقليم الدولة . كما يمكن أن تتجه الدولة بوظيفة أداء العدالة نحو حماية وطنيها فتعقد الاختصاص لها كما ناظرة إلى كون المدعى من وطنيها .

ثانياً — أن رسم حدود ولاية القضاء يقوم في الغالب على ضوابط إقليمية ، أكثرها موضوعي (محل نشوء الالتزام ومحل تنفيذه وموقع المال) ، وأحدها شخصي ، وهو موطن المدعى عليه ، ينشأ عليه الاختصاص ليس إعمالاً لقاعدة المدعى يتبع المدعى عليه المقررة في الاختصاص المحلي الداخلي ، وإنما بوصفه ضابطاً إقليمياً يصل ما بين المنازعة وولاية القضاء ، ومراعاة لاعتبارات العدالة وحاجة المعاملات الدولية التي تقتضي توفير الرعاية للمدعى عليه بمقاضاته أمام محكمة موطنه ، وهو عادة مركز نشاطه القانوني . وتكون هذه الضوابط هي الأصل في تحديد ولاية القضاء . ويضاف إليها ضابط جنسية المدعى عليه ، وهو ضابط شخصي وغير إقليمي ، ويصفه الشراح بأنه ضابط سياسي (ما دامت الجنسية رابطة سياسته بين الفرد والدولة) يضعف أمام الضوابط الأخرى .

أما ضابط جنسية المدعى فهو ضابط لا ترحب به القوانين الوضعية ، وليست له أهمية من الناحية العملية ما دام الحكم الذي يستصدره المدعى من محاكم دولته قلما يرى التنفيذ في دولة موطن المدعى عليه أو في الدولة التي بها موقع مأواه ، كما أنه لا يجدي في الدفاع عنه من الناحية النظرية ما يقوله بعض الفقهاء الفرنسيين من أنه واجب على الدولة نحو وطنيها أن تؤدي لهم العدالة ، وأنها لا تستطيع أن ترد وطنياً على طلب القضاء لدى محاكمها ، خاصة وأن الوطني قد لا يجد خارج دولته محكمة تحسن ولاية القضاء وأداء العدالة . ذلك لأن هذا الغرض هو استثنائي محض لا يبرر اتخاذ جنسية المدعى أساساً عاماً لتعقد الاختصاص لمحاكم دولته ، كما هو الشأن في حكم المادة ١٤ مدني فرنسي . وإذا كان هذا الغرض الاستثنائي يستحق المواجهة بنص تشريعي ، فليكن ذلك على أن يحدد الحالة التي تكون فيها جنسية المدعى أساساً للاختصاص على وجه يجعل فيه استثناء محدود التطبيق وليست قاعدة عامة . ولا شك أن الضوابط الإقليمية غالباً ما يتحقق معها مبدأ قوة النفاذ السائد في القانون الإنجليزي وتتفق مع الفكرة في أن وظيفة الدولة هي أداء العدالة على إقليمها . هذا ويلاحظ أن المشرع عندما يقيد بجنسية المدعى ، فهو غالباً ما يستلزم بجانبه ضابطاً آخر ، كجهالة موطن المدعى عليه أو كون القانون الواجب التطبيق هو القانون الوطني . وهو ما جرى عليه المشرع في قانون المرافعات المصري والسوري ، على ما بيناه .

ثالثاً — أنه عندما تحمل رعاية الخصوم محل الاعتبار في تحديد اختصاص محاكم الدولة ، فالأصل أن الأولى بالرعاية هو المدعى عليه ، فيتعقد الاختصاص لمحكمة موطنه . ولكن المشرع يخرج عن هذا الأصل إذا ما وجد المدعى أولى بالرعاية مثل ما فعله المشرع في قانوني المرافعات السوري والمصري بالنسبة لبعض حالات الاختصاص في مواد الأحوال الشخصية . وهو لم يفعله بالنسبة للاختصاص في مواد الأحوال العينية على ما بيناه .

رابعاً — أن الإرادة تصلح ضابطاً لاختصاص محاكم الدولة بدعوى ليست مختصة بها حسب

قانونها ، ولكنها لا تصلح أداة لإخراج دعوى من اختصاصها لصالح محكمة أجنبية . وينطبق هذان الأمران في مواد الأحوال العينية ومواد الأحوال الشخصية . على أنه قد يجيز المشرع لمحاكم الدولة أن تتخلى عن نظر دعوى داخلة في اختصاصها بشرط أن لا يكون من شأن ذلك إنكار العدالة . وقد أخذ المشرع في قانون المرافعات المصرى بهذه الوجهة من النظر ، على ما ذكرناه .

خامساً — أن اختصاص محاكم الدولة يمكن أن يمتد ليشمل المسائل الأولية والطلبات العارضة التي تثار أثناء نظر دعوى داخلة في اختصاصها ؛ كما يمكن أن يشمل الدعوى المرتبطة بدعوى قائمة أمامها وداخلة في اختصاصها . ومن الناحية الأخرى لا يمكن سلب اختصاص محاكم الدولة بدعوى على اعتبار أنها تعتبر مسألة أولية أو طلباً عارضاً في دعوى قائمة أمام محكمة أجنبية ، كما لا يمكن الدفع أمام محاكم الدولة بالإحالة للارتباط أو لقيام ذات الدعوى أمام محكمة أجنبية .

وكل ذلك ينطبق في مواد الأحوال العينية ومواد الأحوال الشخصية .

وفي الجزء الثانى من المقال تكلم العميد الدكتور عز الدين عبد الله في آثار الأحكام الأجنبية ، والاعتبارات التي تحيط بالآثار الدولية للأحكام ، والمقصود بالحكم ، ومتى يكون الحكم أجنبياً ، ووجوب أن يكون الحكم صادراً في مواد القانون الخاص .

ثم تكلم في آثار الحكم الأجنبي ، فقام بدراسة مقارنة في القانون الوضعى ، وبين قواعد آثار الأحكام الأجنبية في القانون الفرنسى ، وفي القانون الإيطالى ، وفي القانون الألمانى ، وفي قوانين البلاد الأنجلو أمريكية ، وأخيراً آثار الأحكام الأجنبية في القانون الوطنى التي عالجها الشارع بالمواد ٤٩١ — ٤٩٧ من تقنين المرافعات التي يضمها الفصل السادس من الباب الأول من الكتاب الثانى بعنوان : « في الأمر بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية .

وشرح العميد قوة التنفيذ من نواحي الإجراء الذي يطلب منه الأمر بالتنفيذ — المحكمة المختصة . الشروط الخارجية الواجبة توافرها في الحكم أو الأمر الأجنبي والشروط الواجب توافرها في حكم المحكمين الأجنبي ، وأثر الحكم الصادر بالأمر بالتنفيذ ، ثم حجية الأمر المقضى .

وتناول خلاصة الدراسة المقارنة في القانون الوضعى ، قواعد آثار الأحكام الأجنبية المشتركة وقواعدها المختلف عليها فيما بين مختلف النظم القانونية .

وانتهى بأنه يخلص مما تقدم :

١ — أن الحكم الأجنبي لا تترتب له في الدولة بهذا الوصف آثار الحكم الوطنى .

٢ — أنه لكي يترتب الحكم الأجنبي هذه الآثار يتعين اتخاذ إجراء معين لدى محاكم الدولة التي يراد التمسك بها فيها . وقد يكون من شأن هذا الإجراء الإبقاء على وصف الأجنبيية للحكم (الأمر بالتنفيذ ، مثل فرنسا) وقد يكون من شأنه إنكار هذا الوصف عليه (رفع دعوى جديدة بناء على

الحكم الأجنبي واعتباره دليلاً فيها لا يقبل إثبات العكس ، مثل إنجلترا) . وقد يصل الحال في بعض البلاد إلى « عدم الاعتراف بالحكم الأجنبي وإلى عدم كفالة آثاره في أية صورة ، بحيث يجب رفع دعوى جديدة يقوم هذا الحكم دليلاً فيها ، ويكون قابلاً لإثبات العكس (مثل البلاد السكندنافية) » .

٣ — ان البلاد التي تكفل للحكم الأجنبي آثاره في أية صورة وبأى إجراء كان (الأمر بالتنفيذ أو الدعوى الجديدة) تفرض عليه قدرأ من الرقابة تتجسم في شروط يجب توافرها . والغاية منها هي مراعاة العدالة (كون الحكم صدر بناء على إجراء تمكن المدعى عليه من إبداء دفاعه) وكفالة عدم العدوان على الاختصاص القضائي ، وأحياناً على الاختصاص التشريعي للدولة التي يراد التمسك فيها بآثاره (كون الحكم صدر من محكمة مختصة دولياً وكونه طبق فيه القانون الواجب التطبيق) وعدم العدوان على النظام العام فيها . وهذه الشروط لا تعدو مراقبة الحكم من الجهة الخارجية . وقد توجب الدولة فوق هذا أن تكون محاكم البلد الذي أصدر الحكم قد أحسن القضاء (مراجعة الحكم) .

وأخيراً فإنا رأينا فيما تقدم أن الفقه والقضاء في فرنسا وكذلك في إيطاليا يقران بالحكم الأجنبي بقوة الإثبات ، وليس ذلك بوصفه عملاً قضائياً ، وإنما بوصفه سنداً (محرراً) صاراً من موظف عام .

التقرير الإحصائي القضائي

عن سنة ١٩٦٠

أصدرت إدارة الإحصاء القضائي بوزارة العدل ، الإحصاء القضائي السنوي عن أعمال النيابة العامة والمحاكم ، وأعمال مصلحي الطب الشرعي ، والشهر العقاري والتوثيق .
وقد تضمن التقرير بيانات نافعة رأينا اقتباس أهمها ونشره بمجلة المحاماة ، مع تقريب بعض الأرقام ، ليستطيع القارئ تكوين فكرة سريعة عن الحالة القضائية في البلاد .

أولا — أعمال النيابة العمومية

كانت البلاغات الباقية بجميع النيابة الجزئية حتى نهاية ١٩٥٩ ، ٣٠ ألف بلاغ ، وورد إليها ٢٤٥٦٠٠٠ بلاغ في عام ١٩٦٠ ؛ فتكون جملة البلاغات التي كانت مطروحة أمام النيابة المذكورة ٢٤٨٧٠٠٠ بلاغ ، تصرف في ٢٤٥٧٠٠٠ بلاغ وبقي لديها ٣٠ ألف بلاغ .
ويلاحظ أن الجملة العامة لجرائم الجنح الحقيقية ازدادت بمقدار ٢٧٧ ألف جريمة عن العام الماضي ، (كانت الزيادة في العام الماضي ١١٩ ألف عن العام الذي قبله) .

وأهم الجرائم التي ازدادت هي : الجنح الأخرى بمقدار ٢٢٨ ألف ؛ والنصب وخيانة الأمانة ٢٠ ألف ، والضرب والجرح ٨ آلاف ؛ والسرقا ٨ آلاف ؛ والقاء القاذورات ٤ آلاف ، والتشريد ٤ آلاف ؛ وسكة الحديد ألفتان ؛ والإصابة الخطأ ألفتان ؛ والسيارات ألفتان ؛ والتنظيم ٨٠٠ ؛ والقتل الخطأ ٣٠٠ ؛ والهرب من المراقبة ١٠٠ ؛ والقذف والسب ١٠٠ ، والضرائب ١٩ ؛ وشهادة الزور ٥ .

كما نقصت الجملة العامة لجرائم المخالفات الجزئية الحقيقية والمحفوطة مؤقتاً أو التي أصدرت فيها النيابة أوامر جنائية لم يعترض عليها ١٨٦ ألف مخالفة ؛ إذ بلغت ١٢٥١٠٠٠ مخالفة ، وكانت في السنة التي قبلها ١٢٣٧٠٠٠ مخالفة .

المواد المخدرة : نقصت جملة جنائنها الحقيقية بمقدار ٤٣ جناية عن العام الماضي ؛ إذ بلغت ٥٤٢٩ وكانت ٥٤٧١ .

أما المحافظات التي زادت فيها زيادة ملحوظة فهي كفر الشيخ والدقهلية والمنوفية وبنى سويف ؛ ونقصت في القاهرة ٢٧٩ وفي البحيرة ٢٨ وفي الفيوم ٢٦ ؛ وتساوى عددها القرية ، إذ كان في العام السابق ٣٣٨ وهو في هذا العام ٣٣٨ أيضاً ، كما تساوى في دمياط إذ كان ٧٨ وبنى كها هو :

الأصداق : بلغت جملة البلاغات ٣٠٧٠٠ بلاغ ؛ حفظ منها قطعياً نحو ألف بلاغ ، ولم يستمر في ٣٥٠٠ بلاغ ، والباقي اعتبرته النيابة جرائم حقيقية ، وتفصيلها كآتي :

١٣٩ جنابة و ٢٥٤٠٠ جنحة ، و ٧٠٠ مخالفة .

ثانياً - أعمال المحاكم

١ - القضايا الجنائية

(١) غرفة الاتهام

كانت جملة القضايا المتأخرة أمام غرفة الاتهام ١٢٥٠ قضية ، وورد إليها ٨ آلاف قضية جديدة ، وتبقى لديها ١٢٤٠ قضية في نهاية العام .

(ب) المحاكم الجزئية

زاد عدد الأوامر الجنائية في الجرح فبلغ ٣٦٠ ألفاً وكان في العام السابق ١٥٠ ألفاً ، وفي العام الأسبق ١١٣ ألفاً .

ولم يبلغ في المخالفات ٤٦ ألفاً ؛ مع أنه كان في العام السابق ٦٢٥ ألفاً ، وكان في سنة ١٩٥٥ مليوناً وثمانية آلاف !

(ج) المحاكم الابتدائية بصفة كونها محاكم استئنافية

في القضايا الجنائية

بلغ جملة قضايا الجنايات الممنوعة المستأنفة التي كانت مطروحة أمام المحاكم الابتدائية نحو ألف قضية حكمت في ٣٦٥ .

وبلغ جملة قضايا الجرح المستأنفة ٨٦ ألفاً ، حكمت في نحو ٧٨ ألف قضية .

وبلغ جملة قضايا المخالفات المستأنفة ٤٨٠٠ قضية ؛ حكمت في نحو ٣٧٠٠ قضية .

(د) محاكم الجنايات

مدة الفصل في القضايا :

ظهر أن متوسط الزمن الفاصل بين تاريخ وقوع الجريمة وتاريخ الحكم النهائي فيها بجميع محاكم جنايات القطر ، بلغ هذا العام ٤٦٨ يوماً ، وكان ٤٧٥ يوماً في العام السابق .

أما متوسط الزمن الفاصل بين تاريخ ارتكاب الجريمة الممنوعة وتاريخ الحكم النهائي بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية ، فقد بلغ سنة و ١٠ أشهر و ٢١ يوماً ؛ وبلغ بالنسبة للأحكام الصادرة من المحكمة الاستئنافية ٢ سنة و ١٠ أشهر و ٢٦ يوماً .

وبلغ متوسط المدة الفاصلة بين تاريخ ارتكاب الجريمة المجنحة وتاريخ الحكم النهائي ، بالنسبة للأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية والمحكمة الاستئنافية ٢ سنة و ٤ أشهر ١٤ يوماً .

عدد الجنايات وعدد المحكوم عليهم والمبرئين :

وقد بلغ عدد الجنايات المحكوم فيها ١٥ ألف جريمة ، حكم بالبراءة في أربعين جريمة منها .

وبلغ عدد المبرئين ٤٨٠٠ شخص منهم ١٦٦ امرأة ، ولم يبرأ أي حدث .

وبلغ جملة عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالعقوبة ١٥٥٠٠ شخص ، منهم ٣٢٤ امرأة و ١٠ أحداث فيهم اثني واحدة .

العقوبات :

وحكم بالإعدام على ٢٥ رجلاً ، وامرأة واحدة ؛ أما في العام السابق فقد حكم بالإعدام على ٢٣ رجلاً وامرأتين . وحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على ٦٧٠ رجلاً و ٢١ امرأة ؛ وبالأشغال الشاقة المؤقتة على نحو ألفي رجل و ٤٠ امرأة ؛ وبالسجن على ٢٦٠٠ و ٦٠ امرأة ؛ وبالحبس مع الشغل على ٩ آلاف رجل و ٢٠٠ امرأة .

الحبس الاحتياطي :

بلغ عدد الذين حبسوا احتياطياً ولم يحالوا إلى المحاكمة الجزئية أو محاكم الجنايات ١٧٧ شخصاً منهم ١٠٧ أشخاص لغاية أسبوعين ، و ١٦ لغاية شهر ، و ٤ لغاية شهرين ، ومثلهم لغاية ٤ أشهر ؛ أما الذين حبسوا أكثر من ذلك فسبعة أشخاص . وكان جملة عدد هؤلاء في العام السابق ٦٦ شخصاً فقط .

أما الذين حبسوا احتياطياً وأحيلوا إلى المحاكمة الجزئية فبلغوا نحو ١٢٤٠٠ ؛ وكانوا نحو ١١ ألف في العام السابق . وقد حكم على أكثر من ١٢ ألف منهم بالعقوبة ؛ وبريء نحو ٣٠٠ شخص ، وكان عدد هؤلاء ٢٠٠ شخص في العام الماضي .

كما بلغ عدد الذين حبسوا احتياطياً وأحيلوا إلى محاكم الجنايات نحو ٤٣٠٠ شخص ، مقابل ٦٠٠٠ في العام السابق ؛ وقد حكم ببراءة ١٢٢٨ منهم بعد أن قضى بعضهم سنتين في الحبس الاحتياطي . وقضى منهم نحو ١٢٠٠ مدداً تتراوح بين شهر وستة أشهر .

(هـ) محكمة النقض — أعمالها في الطعون الجنائية

تلقت محكمة النقض نحو ٢٥٠٠ طعن جديد في أحكام محاكم الجنايات ، فبلغ مجموع ما لديها من الطعون نحو ٣ آلاف طعن ، فصلت في نحو ٢٨٠٠ . على حين فصلت في العام السابق في ٢٤٠٠ طعن من ٢٩٠٠ .

٢ - القضايا المدنية

(١) للمحاكم الجزئية

زادت جملة القضايا المدنية الجزئية التي كانت مطروحة أمام المحاكم الجزئية على ٣٦٢ ألف قضية ، حكمت في ١٩٥ ألفاً ، وبقى نحو ٦٧ ألفاً .

وبلغ عدد القضايا التي صدرت فيها أحكام نهائية وفرعية نحو ٤٥ ألف قضية ؛ وعدد الأحكام الصادرة في معارضات ٣٧٠٠ حكم .

وبلغ جملة القضايا التي قدمت للجلسات بجميع محاكم الإقليم الجنوبي ٦٠٨ ألف قضية ، حكم فيها في نحو ٥٩٠ ألف قضية .

أوامر الاداء : نشرت أرقامها مع أعمال المحاكم الابتدائية

التنفيذ على العقار : نشرت أرقامه مع أعمال المحكمة الابتدائية

(ب) محاكم الأمور المستعجلة

بلغ عدد القضايا المنظورة أمام هذه المحاكم نحو ٢٩ ألف قضية ، حكم في نحو ٢٦ ألف منها ، وكانت في العام السابق ٢٦ ألف قضية ، حكم في ٢١ ألف منها .

٣ - المحاكم الابتدائية

(١) القضايا الجزئية المستأنفة

بلغ جملة عدد القضايا الجزئية المدنية المستأنفة التي كانت مطروحة نحو ١٧ ألف قضية حكم في ١٠ آلاف قضية : منها نحو ٧ آلاف فصل فيها بأحكام في الموضوع حضوريا ، بأن أيدت نحو ٥ آلاف قضية ، وعدلت ٨٠٠ ، وألغت ١٨٠٠ ؛ وتم الصالح في نحو ٣٠٠ قضية ؛ وحكم بالشطب وعدم الاختصاص وسقوط الخصومة في ١٥٠٠ قضية ؛ وبالإيقاف وانقطاع الخصومة في ٩٠٠ قضية

(ب) القضايا المدنية الابتدائية

بلغ جملة القضايا المدنية الابتدائية التي كانت مرفوعة أمام المحاكم الابتدائية نحو ٨٧ ألف قضية ؛ حكمت في نحو ٣٢ ألفاً ؛ وبقى نحو ٥٤ ألف قضية : منها ١٩ ألف حكم حضوري وألف حكم غيابي صدر في الموضوع ؛ وتم الصلح في ٢٤٠٠ ؛ وحكم بالشطب وعدم الاختصاص وسقوط الخصومة في نحو ٤٧٠٠ ؛ وحكم بالإيقاف وانقطاع الخصومة في نحو ٥ آلاف قضية .

(ج) أوامر أداء ديون ثابتة بالكتابة

أمام المحاكم الجزئية والابتدائية

في ٢٨ من مايو ١٩٥٣ صدر القانون ٢٦٥ الذي أوجب على الدائن بدين من النقود ثابت

بالكتابة ان يكلف مدينه سداد الدين في ظرف ثلاثة أيام ، وإن لم يدفع جاز له استصدار أمر أداء من قاضى المحكمة المختص ، يكون بمثابة حكم قضائى حصرى واجب التنفيذ ، إن لم يحصل فيه معارضة . وقد بلغت جملة الأوامر الصادرة التى قبلت ، بجميع المحاكم الجزئية نحو ١٤٦ ألف أمر ؛ عورض فى نحو ١٢ ألفا ، أى بنسبة ٨,١٪ ؛ وكانت النسبة فى العام السابق ٨,٣٪ .

وقد حكم بالتعديل أو الإلغاء فى ٣ آلاف معارضة ، أى بنسبة ٢,٦٪ من الأوامر التى عورض فيها ، وكانت النسبة ٢,٧٪ فى العام الماضى .

أما نسبة المعارضات التى حكم فيها بالتعديل أو الإلغاء ، إلى مجموع الأوامر وقدره نحو ١٤٦ ألف أمر فهو ٢٪ ، وكانت هذه النسبة ٢,١٪ فى العام السابق .

(د) شهر إفلاس التجار

حكم بشهر إفلاس ٢٨٠ تاجراً ، مقابل ٢٥٤ فى العام السابق ؛ ورفض شهر ٤٠٠ تاجر ، مقابل ٢٨٠ فى العام الماضى .

وبلغ عدد البروتستات بدوائر المحاكم الابتدائية أكثر من ١٣٠ ألفا ؛ وكان ٩٨ ألفا فى العام السابق .

(هـ) التنفيذ على العقار

صدر من المحاكم الابتدائية ٢٩٢ حكماً بإيقاع البيع مقابل ٢٣٩ حكماً فى العام السابق . كما صدر من المحاكم الجزئية ٢٥٩ حكماً ، مقابل ٢٢٦ حكماً فى العام السابق .

(و) قضايا الضرائب

بلغت جملة قضايا الضرائب التى كانت مطروحة أمام المحاكم الابتدائية ٢٨ ألف قضية ، حكمت فى ٤ آلاف ، منها : نحو ٣ آلاف بأحكام فى الموضوع حضورياً ؛ و ١٠٠ بالصلح ؛ و ٣٠٠ بالشطب وعدم الاختصاص وسقوط الخصومة ؛ وألف بالإيقاف وانقطاع الخصومة .

٣ - محاكم الاستئناف المدنية

بلغت جملة القضايا التى كانت مطروحة أمام هذه المحاكم نحو ١٣ ألف قضية ، حكمت فى نحو ٧ آلاف منها ، وقد زادت نسبة الفصل فبلغت ٥٢,٤٪ ، بعد أن كانت ٤٣٪ فى العام السابق (وصلت نسبة الفصل إلى ٥٥,٤٪ فى سنة ١٩٥٥) .

وقد أيدت محاكم الاستئناف الحكم فى ٣ آلاف قضية ؛ وعدلته فى ٦٠٠ ؛ وألغته فى ألف .

(١) قضايا التحضير

بلغ مجموع قضايا التحضير أمام محاكم الاستئناف ٥ آلاف قضية ، مقابل ٣٤٠٠ فى العام السابق ؛

أحيل منها إلى المرافعة ٢٧٠٠ قضية ، وبقي نحو ألفي قضية ؛ وقد بلغ مجموع الغرامات المحكوم بها للخزانة نحو ٧٠٠ ألف جنيه ، حصل منها ٤٠٠ ألف ؛ وكان الرقمان في العام السابق : ١٠٠ ألفا و ٨٥ ألفا على التوالي .

٤ — محكمة النقض في الطعون المدنية

بلغت جملة الطعون المدنية والتجارية والأحوال الشخصية التي كان معروضه أمام محكمة النقض ٢٧٠٠ طعن ، أصدرت أحكامها في ٥٦٠ منها .

٥ — الأحوال الشخصية

(أ) قضايا الولاية على النفس الجزئية

للمسلمين : بلغ جملة القضايا الخاصة بهم التي كانت مطروحة أمام المحاكم الجزئية ، ١١١ ألف قضية ؛ حكم منها في ١٠٠ ألف قضية .

للمسيحيين : ٤ آلاف قضية ؛ حكم منها في ٣ آلاف قضية .

(ب) مواد تحقيق الوفاة والوراثة

للمسلمين : بلغت جملة المواد التي كانت مطروحة ٣٤ ألف مادة ، حكمت في ٣٠ ألف مادة منها .

للمسيحيين : بلغت ١٦٠٠ مادة ، حكمت في ١٣٠٠ .

(ج) عقود الزواج وإشهادات الطلاق

للمسلمين : بلغ عدد عقود الزواج ٢٤٧ ألف ؛ وإشهادات الطلاق ٦٤ ألف إشهاد .

للمسيحيين : ٦٥ ألف عقد زواج .

(د) قضايا الحبس للمسلمين

كانت جملة القضايا المطروحة ٢٨ ألف قضية ، حكم في ٢٤ ألف منها .

(هـ) قضايا الولاية على النفس

§ ١ — الجزئية المستأنفة

للمسلمين : نحو ١٢ ألف قضية حكم في نحو ٧ آلاف .

للمسيحيين : ٧٠٠ قضية ، حكم في نحو ٤٠٠ منها .

§ ٢ — الابتدائية

للمسلمين : ٥٥٠٠ قضية ، حكم في ٤٣٠٠ منها .

للمسيحيين : ٧٠٠ حكم في ٥٠٠ منها .

§ ٣ - أمام محاكم الاستئناف

للمسلمين : ٥٠٠ قضية ، حكم في ٣٠٠ منها .

للمسيحيين : ٢٠٠ قضية ؛ حكم في ١٠٠ منها .

وقد تناول تقرير الإحصاء موضوعات أخرى متنوعة :

الخبراء : بلغ عدد المأموريات المحالة إليهم ٢٣ ألف مأمورية ، انجر منها نحو ١٢ ألفا .

الشهر العقاري والتوثيق : بلغت المحررات الموثقة نحو ٤٧ ألف محرر ، والمحررات المصدق على التوقيعات منها ١٩١ ألف ؛ والى أثبت تاريخها ٣٧ ألف ؛ والتأشير على الدفاتر التجارية ٨ آلاف . كما بلغ عدد عقود الزواج واشهادات الطلاق التي أجريت بمكاتب التوثيق للمسلمين من غير المصريين ؛ وللمسيحيين غير المصريين ؛ وللمسيحيين المصريين غير متعدي الطائفة والملة ١٢٠٠ و ١٥٠٠ على التوالي .

وقد زادت إيرادات مصلحة الشهر العقاري على مصروفاتها بما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات .

مصلحة الطب الشرعي : وقد قام قسم أبحاث التزييف والتزوير في القاهرة بفحص ٣٥٠٠ قضية ؛ تم التصرف في ٢٣٠٠ قضية ؛ ومن هذه القضايا التي تم التصرف فيها : ١٣٠ قضية أمن دولة ؛ ٢٤٠ تهديد ؛ ٨٧٠ مضاهاة ؛ ٨٨٠ تزوير ؛ ٢٤٨ تزييف .

كما قام قسم أبحاث التزييف والتزوير في الاسكندرية . وأسيوط بفحص ٦٠٠ و ٨٠٠ قضية .

السادة المحامون : بلغ عدد المقدمين أمام محكمة النقض ٤٩٤ محامياً منهم ٦ محاميات ؛ وأمام محاكم الاستئناف ١٨٥٢ منهم ٩ محاميات ؛ وأمام المحاكم الابتدائية ١٧٤٩ محامياً منهم ٢٦ محامية ؛ وأمام المحاكم الجزئية ٤٦٥٨ محامياً منهم ٢٥٣ محامية .

ويكون مجموع المحامين المشتغلين ٨٧٥٣ منهم ٢٩٤ محامية أما غير المشتغلين فعدد ٥٥٢ محامياً ، ليس بينهم محامية واحدة .

وبلغت جملة المحامين المشتغلين وغير المشتغلين ١٤,٢٧٣ وكانوا ١٣,٧١٥ في العام السابق ، أى أن عددهم قد زاد ٥٥٨ محامياً في عام واحد .

ولا يسعنا إلا الثناء على همه القائمين بإعداد هذا الإحصاء النافع ، وأن نتوه بأهمية الاطلاع عليه .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢^(١)

بإضافة شركات ومنشآت إلى الجدولين المرافقين للقانونين

رقمى ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الشركات والمنشآت المبينة في الجدول رقم (١) المرافق .

مادة ٢ - تضاف إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الشركات والمنشآت المبينة في الجدول رقم (٢) المرافق .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ شعبان سنة ١٣٨١ (٣٠ يناير سنة ١٩٦٢)

الجدول رقم ١

الشركة المصرية لتخزين المواد المقاومة للانهاب (ش . م . م) .

شركة النقل والتصدير والتأمين « فاروس » (ش . م . م) .

شركة المستودعات المصرية العامة بالأسكندرية (ش . م . م) .

شركة المخازن المصرية نظام إيداع « حمصى » (ش . م . م)

الشركة الشرقية للإيداع بيور سعيد (ش . م . م) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٠ الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٦٢ .

الجدول رقم ٢

مطاحن السلندرات والحجارة بالمحافظات الآتية :

محافظة القاهرة :

- مطاحن دياب غانم ، بقسم مصر القديمة .
- مطاحن أحمد سباق ، بقسم مصر القديمة .
- شركة مطاحن قم الخليج ، بقسم مصر القديمة .
- مطاحن محمد السيد مجيع ، بقسم مصر القديمة .
- مطاحن حندوق (محمود أبو الملا حندوق) ، بقسم مصر القديمة .
- مطاحن كمال محمد علي ، بقسم مصر القديمة (دار السلام) .
- مطاحن أولاد يفي كافر اس ، بقسم السيدة زينب .
- مطاحن محمد عباس الرمالى ، بقسم السيدة زينب .
- مطاحن عبد الحميد الرمالى ، بقسم السيدة زينب .
- مطاحن ورثة الجبلاوى ، بقسم السيدة زينب .
- مطاحن الجباك ، بقسم روض الفرج .
- مطاحن عبد الرحمن سلمان (شركة مطاحن عامر) بقسم روض الفرج .
- مطاحن قنديل ، بقسم روض الفرج .
- مطاحن السقارى ، بقسم روض الفرج .
- مطاحن عبد الحميد سيد أحمد ، بقسم روض الفرج .
- مطاحن سعودى ، بقسم روض الفرج .
- شركة مطاحن فؤاد (رشاد) ، بمهشة بالشراية .
- مطاحن محمد صالح ، بالوايلى الكبير .
- مطاحن أحمد عانوس ، بالجمالية .
- شركة إخوان صالح ، بيولاى .
- مطاحن وادى الليل (دياب غانم) ، بالزيتون .
- مطاحن نجيب حنا ، بمحاذق القبة .
- مطاحن جاب الله عبد المسح ، بالمطرية .
- مطاحن ورثة هانم حسن ، بمحلوان .

محافظة القلوية :

- شركة الصوة إخوان (مطاحن ومصنع مكرونة) ، بشبرا البلد .

- مطحن مسعد ، بشبرا البلد .
- مطحن غريب عبد العظيم سرج ، بينها .
- ميخائيل عبد الملك ، بينها .
- عجيب فهمي مدره ، بقلوب .

محافظة الشرقية :

- محمد السيد شعبان ، بالقازيق .
- الشركة الشرقية لصناعة الطحن (عمار) ، بالقازيق .
- مطحن أحمد محمد صالح ، بيندر القازيق ،
- شمس الدين عمران ، بيندر القازيق .
- عبد العزيز الزاهد ، يلبيس .

محافظة الدقهلية :

- مطاحن القاضي . بالمنصورة .
- مطحن أحمد يوسف الطويل ، بالمنصورة .
- شركة مطاحن ميت غمر ، ميت غمر .

محافظة المنوفية :

- مطحن جورجيت جورجى سليمان (نظير نسيم) ، بشبين الكوم .
- عبد الفتاح عبد الحميد عمر ، بمنوف .
- عند الحميد سيد أحمد ، بسرس اللبان .

محافظة الغربية :

- مطاحن شركة الاعتماد ، بطنطا .
- مطاحن الفقى وعيد ، بطنطا .
- مطحن أحمد الحلاوى ، بطنطا .
- مطاحن محمد توفيق حجازى ، بالمحلة الكبرى .

محافظة كفر الشيخ :

- مطحن قشعمى ، بدسوق .

محافظة البحيرة :

- مطحن إبراهيم على فطيم ، بدمهور .
- مطحن فتحى فطيم ، بدمهور .

مطحن عبد الفتاح الشامي ، بدمهور .

محافظة بور سعيد :

مطحن سلندرات (بنوار جيروس وشركاه) ، بيور سعيد .

محافظة الاسكندرية :

مطحن أ . أ . اترينوس ، براغب باشا .

مطحن خلفاء نوفل ، بكرموز .

مطحن غالى مجلع ، محرم بك .

شركة مطاحن الممودية ، بشارع الترة الممودية .

شركة مطاحن الكمال (الكيك) ، بغيظ الغنب .

مطاحن محمد عبد الجواد ، بقسم اللبان ومينا البصل .

مطاحن السويحي ، بالقبارى ومينا البصل .

مطحن أنجال السيد عبد الجواد ، بمينا البصل .

مطحن حجارة القبارى ، بمينا البصل .

مطحن الملاح ، بغيظ الغنب .

مطحن عوض محمد ، بكرموز .

مطحن إبراهيم عوض محمد وأولاده ، بمحرم بك .

مطحن فكري يوسف عبد الوهاب ، بمينا البصل .

مطحن إيزاك شماع ، بكرموز .

محافظة الجيزة :

شركة جبريل والسويحي ، ساقية مكي .

مطحن تاج الدول ، بامبابية .

مطحن غراب ، بأوسيم .

محافظة الفيوم :

ياكوفوسكلو ، بالفيوم .

ورثة سليم حنا ، بالفيوم .

محافظة بنى سويف :

مطحن محمد عبد اللطيف وشركاه ، ببني سويف .

مطحن أولاد نامق ، ببني سويف .

- مطحن ياكو فوسكلو ، ، بينى سوييف .
- مطحن اسلام ، بينى سوييف .

محافظة المنيا :

- مطحن فتوح حافظ ابراهيم ، بغاغة .
- مطحن محمد كامل الحزاعى ، بينى مزار .
- مطحن بنيامين ديمترى ، بيندر المنيا .
- مطحن أنور قسطندى ، بيندر المنيا .
- مطحن انسيموس وفرج ، بملوى .

محافظة أسيوط :

- مطحن ابراهيم رمضان وشركاه ، بدىروط .
- مطحن فوزى مقار وشركاه ، بيندر أسيوط .
- مطحن مسعد مسعد وحنان ثابت ، بيندر أسيوط .
- مطحن ليون ونسيم عازر بشرى ، بيندر أسيوط .
- مطحن شكرى عجيب شنودة ، بيندر أسيوط .

محافظة سوهاج :

- مطحن حليم جندى أبو سيف ، بطا .
- مطحن عز الدين النظامى ، بطهطا .
- مطاحن لعى ونصرى الجيار ، بيندر طهطا والساحل .
- مطحن عبد الله عبد الآخر ، بطهطا .
- مطحن لبيب ارمانوس ، بيندر سوهاج .
- مطاحن محمد محمد خليل ، بيندر سوهاج .
- مطحن يوسف ميخائيل ابراهيم ، بالعيرات .
- مطحن زكى جرجس عبيد ، بجرجا .

محافظة قنا :

- مطحن رعمسيس ، بيندر قنا .
- مطحن فهم محروس ، بقوص .
- مطحن طوبيا بقطر بشارة ، بقوص .
- مطحن هنرى عزيز أبادير بالأقصر .

محافظة أسوان :

مطحن بدوى محمد على ، بادفو .

مضارب الآرز بالمحافظات الآتية :

محافظة الاسكندرية :

- مضارب أرز القبارى (إدارة شركة مضارب الآرز التجارية م . أ . تيرانس وشركاه) .
- مضارب الآرز بالدلتا المصرى (بالمودس) .
- مضرب فتحى إبراهيم الزيأت (سموحة) .

محافظة البحيرة :

- مضرب السيد مرزوق وأولاده برشيد .
- شركة مضارب الآرز التجارية (م . أ . تيرانس) بكفر الدوار .
- شركة مضارب الآرز البحرية بدمنهور (عبد البارى وشويل وشركاه) .
- شركة دمنهور التجارية — محمود الوكيل وشركاه بدمنهور .
- مضرب صبحى متولى الطيبانى برشيد .
- مضرب محمد عبد الحافظ ونصر الطيبانى برشيد .
- شركة مضارب أرز عجمية (محمد وعبد السلام وعبد العزيز عجمية سابقاً برشيد) .
- مضرب نجل ليون كوهين بالمحمودية .
- شركة مضارب الآرز الحديثة برشيد .
- مضرب الآرز سعد عبد الله زين الدين وشركاه برشيد .
- مضرب أرز مصطفى يوسف دومه وشركاه برشيد .

محافظة كفر الشيخ :

- مضرب أبناء أمين أبو يوسف بدسوق .
- مضرب أحمد مغازى السيد على بكفر الجرايدة .
- مضرب أرز أبو رخا وشركاه بببلا .
- مضرب شركة النصر بدسوق .
- مضرب الليثى محمد يوسف بببلا .
- مضرب حسن على سالم (الحارس محمد على سالم) بببلا .
- مضرب شركة دسوق للثلج والطعن وضرب الآرز بدسوق .

- مضرب عبد السلام على بدر بفوه .
- مضرب عبد الفتاح رجب بكفر الشيخ .
- مضرب محمد أحمد خواصك بمنية المرشد .
- مضرب محمد محمد الجندى بكفر الشيخ .
- مضرب محمود حسنين عثمان بفوه .

محافظة الغربية :

- مضارب الأرز الحديثة (أحمد وعاطف نور الدين) بالهلة الكبرى .
- مضارب أرز الهلة الكبرى (شركة النصر) بالهلة الكبرى .
- مضرب الشركة المصرية لضرب الأرز بالهلة الكبرى (استئجار عباس أبو حسين والسيد أحمد الرمى) .

- مضرب شركة مطاحن ومضارب الهلة بالهلة الكبرى (مضرب السيد غبده إمام وشركاه) .
- مضرب الشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان بزفقى (هـ . كوبر وشركاه) .
- مضرب الحاج محمد أحمد البنا وأولاده بطنطا .

محافظة الدقهلية :

- مضرب محمد أحمد الحناوى بدمشلت دكرنس .
- مضرب إبراهيم سويلم بالرياض .
- مضرب شركة أحمد رشاد البدرى بالمنصورة .
- مضرب أحمد محمد برعى بميت غمر .
- مضرب إخوان أبو الحسن يلقاس .
- مضرب إخوان أبو الحسن بدمشلت دكرنس .
- مضرب إخوان أبو الحسن الشناوى سابقاً بالمنصورة .
- مضرب إخوان أبو الفتوح يلقاس .
- مضرب إخوان شلباية (أ) بالمنزلة .
- مضرب إخوان شلباية (ب) بالمنزلة .
- مضرب أرز الدلتا (استئجار أحمد محمد برعى) بالمنصورة .
- مضرب أرز شربين بشربين .
- مضارب الأرز الحديثة (محمد سعيد الجيار) بالطرية .
- مضارب القاضى بالمنصورة .
- مضارب أرز ومصانع الثلج (السيد منصور) بالمنصورة (استئجار أحمد محمد برعى) .

- مضرب النجاج بكفر الصلحات .
- مضارب أرز أولاد عبد الوهاب الرئيس بالمطرية .
- مضارب حال بالمتزلة .
- مضرب عادل برسوم بصدقا .
- مضرب محمد السعيد وهبه (استئجار حسن سليمان) باسنبلوين .
- مضرب محمد نجيب الأتوني بالمنصورة .
- مضرب يحيى البدرأوى (استئجار أحمد محمد برعى) بطلمخا كفر بهوت .
- مضرب أحمد حسن أبو الفتوح يلقاس .

محافظة دمياط :

- الشركة العربية لضرب الأرز وطحن الفلال بالزرقا .
- مضرب حسين محمد البدرى بدمياط (استئجار السيد زكريا حسين البدرى) .

محافظة الشرقية :

- مضرب أرز الابراهيمية محمد حلمى بليغ بالابراهيمية .
- مضرب الشركة الشرقية للتجارة والصناعة بالزقازيق .
- مضرب عبد الرحمن رشوان بالزقازيق .
- مضرب عبد العزيز الزاهد يلبيس .
- مضرب عبد المنعم أحمد الشوربجى بأولاد صقر .

محافظة المنوفية :

- مضرب السيد عبد الحميد سيد أحمد شعاعه بسرس اللبان .

محافظة القليوبية :

- فراكه عبد الكريم ابراهيم طه يلقس .
- فراكه حسن حسين خضر بقها .
- فراكه ميخائيل حلمى بالقناطر الخيرية .

محافظة الفيوم :

- مضرب أرز نهضة مصر بالفيوم .
- مضارب شركة الأرز المتحدة بالفيوم (الدكتور صادق جرجس عبد السيد الزاهب) .

محافظة المنيا :

مضرب حسين حسين عبد الرازق (استئجار عباس أحمد على) بالمودة .
فراكة أحمد على أحمد بنى مزار .

المخازن البلدية بالمحافظات الآتية :

محافظة القاهرة :

قسم السيدة زينب

- مخبز عز الدين صالح حسونه ، شارع كمال رقم ١ .
- مخبز على عفيفى الغرباوى ، سكة المدبح .
- مخبز صديق محمد أحمد ، شارع البرنس عزيز .
- مخبز عبد الحميد الفيشاوى ، شارع الملك الناصر .
- مخبز سيد محمد شرف ، شارع البغال .
- مخبز محمد عبد المنعم على عبد المعطى ، شارع النصرىة .
- مخبز محمد السيد حجاج ، حارة قواوير .
- مخبز عبد الرحمن محمد توفيق وعبد الرحمن أحمد جمعه ، حارة أبو طبق رقم ٧ .
- مخبز عبد الحميد الرمالى ، شارع السد .

قسم مصر القديمة

- مخازن دياب غانم ، شارع حسن الأنور وشارع بنى كعب .
- مخبز مصطفى عفيفى الغرباوى ، شارع ابن سيفين .
- مخازن محمود عفيفى الغرباوى ، شارع أثر النبى وشارع القبوة .

قسم حلوان

- مخازن ورثة إبراهيم شرف الدين ، بحلوان .
- مخازن محمود شرف الدين ، بحلوان .

قسم المعادى

- مخبز شكرى إبراهيم منى ، بالمعادى .

قسم بولاق

- مخبز عبد المنعم ابراهيم الرملى ، شارع الخطيرى رقم ٥٣ .
- مخبز عبد الرحيم القرايلى ، درب الشيخ فراج رقم ٦٤ .
- مخبز حسن حسن أبو عليوه ، درب الشيخ فراج رقم ٦٧ .

قسم الخليفة

- مخبز أحمد إبراهيم الشرقاوى ، بالسيدة عائشة .
- مخبز ابراهيم السيد الشباسى ، بقسم الخليفة .
- مخبز بكر صديق محمد ، بقسم الخليفة .

قسم الدرب الأحمر

- مخبز عبد الفتاح محمد الجداوى ، حارة الحنا .
- مخبز أحمد شمس الدين على ، بقسم الدرب الأحمر .
- مخبز محمد فوزى عبد الوهاب ، زقاق كنانة رقم ٣ .
- مخبز أحمد حسن أحمد ، حارة الروم .

قسم الوايلى

- مخبز إبراهيم هاشم ، شارع بين الجنائين .
- مخبز محمد حسن عطيه ، عزبة العبيد بمنشية الصدر .
- مخبز محمد محمود بنحيت ، دير الملاك .
- مخبز أحمد محمد جرد ، شارع الشيخ قمر .
- مخبز عبد العظيم عبد العال الكيلانى ، شارع الخليج المصرى رقم ٧٧ .
- مخبز عبد الوهاب على مراد ، شارع عبد الحميد رقم ٦ .
- مخبز عباس حسان البربرى ، شارع ١٧ بمحذائق القبة .
- مخبز محمد محمد عبده (حلمى) ، شارع الشيخ قمر حارة الدجوى .
- مخبز محمد حسن محمد بكر ، شارع ذهبى رقم ٢٠ بالعباسية .

قسم روض الفرج

- مخبز سيد محمد الرملى ، شارع حسن رفعت رقم ٨ .
- مخبز عبد الرحيم مصطفى ، شارع ابن الرشيد بحارة خليفة .
- مخبز ورثة أحمد خليل ، شارع السكركى رقم ٣١ بحزيرة بدران .
- مخبز ابراهيم حسن عبد البر ، شارع راتب باشا رقم ١٨ .

قسم الجمالية

- مخبز إسماعيل محمد إسماعيل (مجاهد) وعبد المسيح فرج ، بيت القاضي .
- مخبز عشاوى على معروف ، سكة العطوف .
- مخبز نصيف أحمد عlish ، بقصر الشوق .
- مخبز فهمى عانوس ، بالحسنية .
- مخبز زكى حبيب عامر ، شارع الشعراى الجوانى رقم ١٠ و ١١ .
- مخبز عيد معروف محمد ، شارع الجمالية عطفة الجوانية رقم ٤ .

قسم شبرا

- مخبز إبراهيم حسن المياوى ، شارع حكيم بالشرابية .
- مخبز يحيى أحمد قاسم ، شارع النادى بالترعة البولاقية .
- مخبز عباس إحسان البربرى ، ميدان حلمى بالشماثرجى .
- مخبز فوزى غطاس منصور ، شارع الترعة البولاقية رقم ١٦٥١ .
- مخبز عبد العزيز محمد حجازى ، شارع الفرات رقم ٣ .
- مخبز شركة الشعب العربى ، شارع رياض غالى رقم ٣ .
- مخبز شركة محمد أحمد همام ، شارع شحاته سعد رقم ٢٤ .
- مخبز على أحمد بهلول (محمود يونس) ، شارع الألابى رقم ١٠ .
- مخبز محمد محمد خليل ، شارع جلال بالطار رقم ٤٨ .

قسم مصر الجديدة

- مخبز عيد وعطيه حماد عبد الكريم إخوان ، شارع إبراهيم رقم ١٠ .
- مخبز على أحمد بهلول (محمود يونس) ، شارع بليس رقم ١٢ .
- مخبز صلاح الدين عبد العزيز على ، شارع هارون الرشيد رقم ٣٧ .
- مخبز محمد محمود على الحولى ، شارع النهضة رقم ١٢٨ .
- مخبز عبد الحميد أحمد موسى ، شارع الشيارى متفرع من شارع سليم .
- مخبز سعيد عبد الحليم ، شارع النهضة رقم ١٢٨ .

قسم الموسيقى

- مخبز عبد العظيم أحمد مسلم ، شارع الأمير فوسك .

قسم عابدين

- شركة مخبز قواديس (محمد طه سليمان الحارونى) حارة قواديس رقم ١٠ .

- مخبز عبد الجواد ، حارة السقاين رقم ٣٧ .
مخبز عبد الغنى سليمان ، شارع السيد صالح .

قسم الأزبكية

- مخبز سيف طى حسن ، حارة الحدره رقم ٤ يباب البحر .
مخبز عبد الرحمن على ، شارع القللى رقم ٢ .
مخبز محمود سيد عبد السلام ترك ، شارع جنينة مفتاح رقم ٢٣ .
مخبز سيد محمد الرملى ، شارع القللى .

قسم باب الشعريه

- مخبز عزوز عبد المجيد ، حارة الجامع الأحمر ٩ بميدان الواسعة .
مخبز محمود ثابت الركب ، ٨ شارع درب السماكين .
مخبز أحمد محمود على ؛ عطفة الروبى يباب البحر .
مخبز عبود عبد اللالك ، شارع باب البحر رقم ٧٨ وشارع الخليج المصرى رقم ٥٧٦ .
مخبز محروس حماد ، عطفة القرن رقم ٤ .

بندر الجزيرة أول :

- مخبز محمود ومحمد على الخراط ، بيندر الجزيرة أول .
مخبز أحمد محمد على ؛ بشارع المحطة .

بندر الجزيرة ثان :

- مخبز محمد صديق محمد الشهير بالطايط ، بيندر الجزيرة ثانى .
مخبز إبراهيم صدقة ، شارع دابر الناحية رقم ١٢ .
مخبز فرغلى ، شارع التحرير .

بندر امبابه :

- مخابز أحمد عبد الجليل ، بيندر امبابه .

المحلات التجارية الآتية :

- محلات الطرايشى الكبرى .
محلات الصالون الأخضر وفروعها .
شركة أولاد اسلام وفروعها .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن
عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين
أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائلها إلا في أحوال خاصة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين
والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائلها إلا في أحوال خاصة ، المعدل بالقانون رقم ٣٢٤
لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية ؛

وعلى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :

« لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة والمصالح العامة
ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة للموظف أو للعامل مدنياً كان
أو عسكرياً بصفة مرتب أو أجر أو راتب إضافي أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو
أي رصيد من هذه المبالغ إلا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣١ الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٦٢.

لأداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف أو العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف إليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية وعند التراجع تكون الأولوية لدين النفقة .

ومع ذلك تجوز الحوالة دون الحجز فيما لا يجاوز ربع الباقي بعد الربع الجائز الحجز عليه طبقاً لفقرة السابقة لأداء ما يكون مطلوباً للهيئات المذكورة أو للجمعيات التعاونية أو المحال التجارية المرخص لها في البيع للموظفين والعمال بالأجل ثمناً لمشتريات تتصل بشئون المعيشة الضرورية للموظف أو للعامل أو ما يستحق على أى منهما من رسوم ومصروفات دراسية أو أقساط تأمين على الحياة أو رسم اشتراك في جمعية تعاونية منشأة طبقاً للقانون أو ناد للموظفين أو للعمال أو جمعية أو مؤسسة خاصة منشأة طبقاً للقانون أو للوفاء بالقروض التي تمنحها هذه الهيئات أو أقساط الاكتاب في أسهم الشركات المنشأة طبقاً للقانون ويشترط لصحة الحوالة أن يصدر بها إقرار مكتوب من الموظف أو العامل وأن تقبلها الجهة التابع لها المحيل أو التي تتولى الصرف .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة
للاصلاح الزراعي والمجالس المحلية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على

جهات البر والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣١ الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي انتهى فيها الوقف ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٢ الخاص بنقص المرتبات والنفقات التي تدفع لمستحق الأوقاف الأهلية التي تديرها وزارة الأوقاف من استحقاقهم ؛

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الججز الإداري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون المدني ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تتبع بالنسبة للأعيان التابعة للأوقاف الخيرية المشمولة بنظر وزارة الأوقاف والأعيان التي انتهى فيها الوقف والمشمولة بحراستها الأحكام الآتية :

أولا — الأطنان الزراعية الموقوفة على جهات البر الخاصة

مادة ٢ — تستبدل الأراضي الزراعية الواقعة خارج نطاق المدن والموقوفة على جهات البر الخاصة وتسلم هذه الأراضي إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وذلك لتوزيعها وفقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٣ — تؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إلى وزارة الأوقاف سندات تساوي قيمة الأراضي الزراعية والمنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار المستبدلة مقدرة وفقا لقانون الإصلاح الزراعي .

وتؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قيمة ما يستهلك من السندات إلى وزارة الأوقاف كما تؤدي إليها مقابل ريع هذه السندات بواقع ٤ ٪ سنويا وبكون استهلاك هذه السندات خلال ثلاثين سنة الأكثر .

وتتحمل الخزانة العامة الفرق بين قيمة السندات المشار إليها ومقابل ريعها وبين ثمن تلك الأراضي وفوائد السندات مقدرة وفقا للقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ .

مادة ٤ — استثناء من أحكام المادتين السابقتين تستمر لجنة شؤون الأوقاف في نظر مواد استبدال الأطنان التي رسي مزاها استبدالها قبل العمل بهذا القانون فإذا وافقت اللجنة على الاستبدال تولت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تسليم الأرض إلى المستبدل ، أما إذا رفضت اللجنة الاستبدال

فتتبع بشأن القدر الراسى به الزاد أحكام المادتين السابقتين وفى حالة موافقة لجنة شئون الأوقاف على الاستبدال تستحق وزارة الأوقاف قيمة الاستبدال تقدا .

مادة ٥ — يراعى عند توزيع الأراضى المشار إليها تفضيل من تنطبق عليه أحكام قانون الإصلاح الزراعى من أسرة الواقف على غيرهم .

مادة ٦ — تتولى وزارة الأوقاف صرف ما تنسله من ريع السندات وفقا لشروط الواقفين ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه كما تتولى استثمار أموال البذل التى تؤدى إليها عما يستهلك من هذه السندات .

مادة ٧ — تسرى الأحكام المتقدمة على الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر الخاصة التى لم تنسلهما وزارة الأوقاف حتى تاريخ العمل بهذا القانون كما تسرى هذه الأحكام على الأراضى الزراعية التى يؤول حق النظر عليها لوزارة الأوقاف بعد العمل بهذا القانون .

ثانياً — المباني والأراضى الفضاء التابعة للأوقاف الخيرية

مادة ٨ — تسلم إلى المجالس المحلية المباني الاستغلالية والأراضى الفضاء والأراضى الزراعية التى تقع داخل نطاق المدن والتابعة للأوقاف الخيرية المشمولة بنظر وزارة الأوقاف والتى تقع فى دائرة اختصاص كل منها .

وتتولى المجالس المحلية بالنيابة عن وزارة الأوقاف إدارة هذه الأعيان واستغلالها والنصرف فيها واستثمار أموال البذل الخاصة بها طبقاً للقوانين المتعلقة بالوقف وهذا القانون . وعليها المحافظة عليها وإدارتها واستغلالها على أسس اقتصادية لتنمية إيراداتها باعتبارها أموالاً خاصة لها طبيعتها وأوجه الصرف الخاصة بها .

وتؤول إلى مجالس المحافظات كل فى دائرة اختصاصه الاختصاصات المحولة للجنة شئون الأوقاف بمقتضى القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ويضم إلى عضوية كل مجلس رئيس المحكمة الابتدائية المختصة عند مباشرة المجلس لتلك الاختصاصات .

مادة ٩ — على المجالس المحلية أن تؤدى لوزارة الأوقاف صافى ريع الأعيان المشار إليها فى المادة الثامنة من هذا القانون لصرفه وفقاً لشروط الواقفين ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ١٠ — لا يجوز تأجير اعيان الوقف بإيجار إسمى إلا لإنشاء المساجد أو المعاهد الدينية أو مدارس تحفيظ القرآن الكريم .

على أنه يجوز تأجير أو استبدال الأراضى الفضاء بنصف أجرة المثل أو نصف قيمتها فى حالة استخدامها فى مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والترويحية .

وعلى المستأجر أو المستبدل في هذه الحالات أن يلتزم الغرض الذي أجرت له العين أو استبدلت من أجله وإلا استرد المجلس المحلى الخصى العين بالطريق الإدارى .

مادة ١١ — تنقضى المجالس المحلية ١٠٪ من إجمالى إيرادات الأعيان المشار إليها في المادة الثامنة من هذا القانون وذلك نظير إدارتها وصيانتها .

مادة ١٣ — على المجالس المحلية أن تنشئ حسابات خاصة بأموال الأوقاف الخيرية لكل مما يأتى :

(أ) مال البدل .

(ب) الربح .

(ج) الأمانات والعهد .

ثالثاً — الأراضى الزراعية التى انتهى فيها الوقف

مادة ١٣ — تسلم إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الأراضى الزراعية التى انتهى فيها الوقف طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه والمشمولة بحراسة وزارة الأوقاف والتى تقع خارج نطاق المدن وذلك لإدارتها نيابة عن وزارة الأوقاف .

مادة ١٤ — يجوز للهيئة العامة للإصلاح الزراعى أن تؤجر هذه الأراضى كلها أو بعضها في حدود سبعة أمثال الضريبة الأصلية إلى صغار الزراع الذين تقل ملكية كل منهم عن خمسة أفدنة وذلك وفقاً للقواعد التى يحددها وزير الإصلاح الزراعى ، على أن تؤدى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى إيجار هذه الأراضى إلى وزارة الأوقاف بعد خصم ١٠٪ منه نظير مصروفات الإدارة كما يجوز للهيئة العامة للإصلاح الزراعى إلغاء عقود الإيجار المخالفة للقواعد المشار إليها وينفذ هذا الإلغاء بالطريق الإدارى ولا يجوز الطعن فيه .

مادة ١٥ — تقوم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بإجراء الإصلاحات اللازمة لهذه الأراضى والمنشآت والآلات الملحقة بها بعد الاتفاق على ذلك مع وزارة الأوقاف وتخصم قيمة هذه الإصلاحات من مقابل الإيجار المستحق لوزارة الأوقاف .

مادة ١٦ — يجوز لوزارة الأوقاف أن تستبدل لحساب الأوقاف الخيرية المشمولة بنظرها أنصبة أصحاب الأراضى النصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من هذا القانون وذلك على أساس ثلاثين ضعفاً للمرتب السنوى الذى يصرف اليهم طبقاً لأحكام هذا القانون على أن يتم هذا الاستبدال بالتدريج في حدود مال البدل الذى تحصل عليه سنوياً من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى نتيجة لاستهلاك السندات الخاصة باستبدال الأطياف الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة والخاصة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وهذا القانون .

رابعاً — المباني والأراضي الفضاء التي انتهى فيها الوقف

مادة ١٧ — تسلم إلى المجالس المحلية المباني والأراضي الفضاء والأراضي الزراعية الداخلة في نطاق المدن والتي انتهى فيها الوقف طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه والمشمولة بحراسة وزارة الأوقاف وتتولى المجالس المذكورة نيابة عن وزارة الأوقاف إدارة هذه الأعيان واستغلالها طبقاً لأحكام القوانين المشار إليها وهذا القانون .

مادة ١٨ — على المجالس المحلية أن تؤدي لوزارة الأوقاف صافي ريع الأعيان المشار إليها في المادة السابقة وعلى وزارة الأوقاف أن تودع هذا الريع في حساب مستقل .

مادة ١٩ — يجوز للمحافظات أن تشتري لحسابها أو لحساب الأوقاف الخيرية أنصبة المستحقين ويقدر نصيب كل مستحق على أساس ٤٠ ضعفاً للمرتب السنوي الذي يتقاضاه من وزارة الأوقاف عند الشراء على أن يتم ذلك بالتدريج في حدود ما تحصل عليه المحافظة من مال بدل مقابل استبدالها لأعيان الأوقاف الخيرية التي تديرها .

مادة ٢٠ — تتقاضى المجالس المحلية نظير إدارتها للأعيان المنصوص عليها في المادة السابعة عشرة ١٠ ٪ من أصل إيراداتها ويؤخذ علاوة على ذلك ٥ ٪ من قيمة تكاليف الأعمال الفنية التي تنفذ في هذه الأعيان .

ويكون تقدير قيمة هذه التكاليف بقرار يصدر من المحافظ في هذا الشأن ويكون قراره نهائياً .

مادة ٢١ — يحجز من صافي ريع المباني مبلغ سنوي يعادل ١٥ ٪ يخصص لصيانتها وعمارتها فإذا اقتضى الحال حجز ما يزيد على هذه النسبة استؤذن في ذلك وزير الأوقاف بعد موافقة لجنة شئون الأوقاف .

ويكون للمحافظات استثمار هذه الأموال بالكيفية التي تقررها لجنة شئون الأوقاف .

مادة ٢٢ — يقوم كل مجلس محلي بعمل حساب سنوي لسكل وقف من الأوقاف المنتهية التي تديرها .

أحكام عامة

مادة ٢٣ — تلتزم وزارة الأوقاف بأن تدفع إلى أصحاب الأعيان التي انتهى فيها الوقف والتي سلمت إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو المحافظات مرتباً شهرياً بحسب على أساس متوسط ما يستحقه كل منهم في المدة من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٨ المالية طبقاً لما هو ثابت في سجلات وزارة الأوقاف ويوزع فائض الريع — إن وجد — على المستحقين جميعاً بنسبة ما يحصل عليه كل منهم على أساس المتوسط المشار إليه منسوباً إلى إجمالي الريع وتسرى في هذا الشأن أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٢ المشار إليه .

مادة ٢٤ — لا يجوز بعد انقضاء شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون تقديم طلبات للجان القسم المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه لقسمه الأعيان التي انتهى فيها الوقف والتي سلمت إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو المجالس المحلية طبقاً لأحكام هذا القانون وتستمر المحاكم ولجان القسم في نظر المواد المنظورة أمامها إلى أن يصدر فيها حكم نهائي وتتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو المجالس المحلية بحسب الأحوال تنفيذ ما يصدر من أحكام في هذا الشأن وتسلم الأعيان التي قضى بقسمتها إلى أصحابها وعندئذ توقف صرف المرتب المقرر .

أما الأعيان التي لم ترفع دعوى أو يقدم طلب للجان القسم بطلب قسمتها فتستمر وزارة الأوقاف في أداء المرتب الشهري لاستحقاقها ولخلفائهم من بعدهم سواء كان خلفاء خاصاً أو عاماً .

مادة ٢٥ — تقوم وزارة الأوقاف بمحصر الأوقاف المفيدة بسجلاتها باعتبارها أوقافاً أهلية لها مستحقون غير معلومين وتعد الوزارة كشوفاً بهذه الأوقاف يوضح بها اسم الوقف وأعيانه ومقرها ومساحتها وحدودها وذلك من واقع سجلات الوزارة وتنشر هذه الكشوف في جريدتين يوميتين كما تلصق لمدة ثلاثة أشهر على الباب الرئيسي لقر ديوان عام وزارة الأوقاف وبمقر الشرطة أو العمدة في المدينة أو القرية التي توجد بدائرتها أعيان الوقف — ويكون لكل ذي شأن أن يطالب باستحقاقه في هذه الأوقاف وذلك بموجب طلب يقدم لوزارة الأوقاف خلال ستة أشهر من تاريخ النشر — وإذا مضت هذه المدة دون أن يتقدم ذوو الشأن بهذا الطلب اعتبر نصيب كل من لم يتقدم وفقاً خبيراً .

مادة ٢٦ — تتولى فحص الطلبات المقدمة من ذوي الشأن طبقاً لأحكام المادة السابقة لجنة أو أكثر يرأسها قاض تعينه وزارة العدل ويصدر بتشكيلها وتحديد مكان انعقادها قرار من وزير الأوقاف وتكون قرارات هذه اللجان نهائية ولا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن .

ويصدر وزير الأوقاف قراراً بإجراءات تقديم الطلبات المشار إليها ونظام العمل باللجان المذكورة .

مادة ٢٧ — تضمن الحكومة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في أداء قيمة ما يستهلك من السندات وفي أداء مقابل الإيجار وفقاً لحكم المادتين ٣ ، ١٤ من هذا القانون .

مادة ٢٨ — إذا تداخلت أعيان الوقف في دائرة أكثر من مجلس محلي فيحدد وزير الأوقاف المجالس المحلية التي تتبعها الأعيان المذكورة .

مادة ٢٩ — على المجالس المحلية أن تخطر وزارة الأوقاف بجميع القرارات التي تصدر في شأن الأعيان التي تسلم إليها طبقاً لأحكام هذا القانون . ولو وزير الأوقاف حق رفض هذه القرارات أو تعديلها خلال ستين يوماً من تاريخ ورودها للوزارة فإذا مضت هذه المدة دون حصول ذلك اعتبر القرار نافذاً .

مادة ٣٠ — ينقل إلى المجالس المحلية كل في دائرة اختصاصها موظفو وزارة الأوقاف الذين يعملون في إدارة الأعيان التي سلمت إليها وذلك وفقا لما يقرره وزير الأوقاف ويكون نقل هؤلاء الموظفين بدرجاتهم كما ينقل إلى ميزانية المجالس المحلية الاعتمادات المالية المدرجة في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٦١ / ١٩٦٢ للصرف منها على هذه الأعيان .

أما موظفو وزارة الأوقاف الزائدون عن حاجة العمل بها نتيجة انسليم الأراضي الزراعية إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طبقا لأحكام هذا القانون فينقلون إلى الوزارات الأخرى وأؤسسات العامة .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الأوقاف وموافقة الوزير المختص بنقل هؤلاء الموظفين وتنظيم الأحكام المترتبة على هذا النقل .

مادة ٣١ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣٢ -- ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير الأوقاف إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن تنظيم المباني

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء أو يقيم أعمالا أو يوسعها أو يعلبها أو يعدل فيها أو يدمها أو يهدمها كما لا يجوز تغطية واجهات المباني القائمة بالبياض وخلافه إلا بعد الحصول على

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣١ الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٦٢ .

ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أو إخطارها بذلك حسب الأحوال ووفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية .

مادة ٢ — يقدم طلب الحصول على الترخيص مرفقاً به الرسومات والبيانات التي تحدد بقرار من وزير الإسكان والمرافق على أن تكون الرسومات موقعاً عليها من مهندس تقابى وعلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أن تعطى طالب الترخيص إيصالاً باستلام الطلب ومرفقاته وأن تبت في طلب الترخيص خلال مدة لا تزيد على أربعين يوماً من تاريخ تقديمه وتحدد اللائحة التنفيذية الأحوال التي يجب فيها على الجهة المذكورة أن تبت في الطلب خلال مدة تقل عن ذلك .

فإذارات وجوب عمل تعديلات أو تصحيحات في الرسومات المقدمة أعلنت الطالب بها بكتاب موصى عليه خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب . على أن يبت في طلب الترخيص خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الرسومات المعدلة .

ويعتبر الترخيص ممنوحاً إذا لم يصدر خلال المدة المحددة للبت في طلب الترخيص ، قرار مسبب برفضه أو بوجوب عمل تعديلات أو تصحيحات في الرسوم المقدمة .

ويلزم بالنسبة للترخيص في أعمال الهدم أن يكون الطلب موقعاً عليه من المالك أو وكيله .

مادة ٣ — يصرف الترخيص متى ثبت أن مشروع البناء أو الأعمال المطلوب إقامتها أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها مطابقة للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون — والقرارات المنفذة له ومتفقاً من حيث الواجبات الخارجية مع القواعد التي يضعها المجلس المحلى المختص ويصدر بها قرار من المحافظ ويحدد في الترخيص خط التنظيم أو حد الطريق أو خط البناء الذي يجب على المرخص له اتباعه — ومع ذلك يجوز في المناطق أو الشوارع التي يصدر قرار من مجلس المحافظة المختص بإعادة تخطيطها أن يرفض الترخيص المطلوب حتى يتم التخطيط في ميعاد لا يتجاوز عاماً من تاريخ نشر قرار إعادة التخطيط في الجريدة الرسمية ويكون الترخيص في هذه الحالة وثقاً للتخطيط الجديد . ويجوز مد هذه المدة بقرار من مجلس المحافظة المختص لمدة أخرى لا تتجاوز عاماً واحداً فقط .

مادة ٤ — إذا مضى أكثر من سنة واحدة على منح الترخيص دون أن يشرع صاحب الشأن في تنفيذ الأعمال المرخص بها وجب عليه تجديد الترخيص ويتبع في تقديم طلب التجديد والبت فيه أحكام المادة الثانية .

ولا تعتبر إتمام أعمال الحفر الخاصة بالأساسات شروعا في أعمال البناء بالمعنى المقصود في هذه المادة .

مادة ٥ — لا يترتب على منح الترخيص أو تجديده أى مساس بحقوق ذوى الشأن المتملكة بالأرض المبينة في الترخيص ، كما لا يترتب عليه أية مسئولية على الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في شأن تنظيم الأعمال موضوع الترخيص .

مادة ٦ - يحدد مجلس المحافظة المختص الرسوم المستحقة عن فحص الرسومات والبيانات المقدمة من طالب الترخيص بشرط ألا تتجاوز خمسة جنيهات كما يحدد الرسوم المستحقة عن منح الترخيص وعن تجديده بشرط ألا تتجاوز مائة جنيه ويصدر في هذا الشأن قرار من المحافظ المختص .

مادة ٧ - لا يجوز للمرخص له أن يشرع في العمل إلا بعد إخطاره الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بكتاب موصى عليه وقيام المهندس المختص بتحديد خط التنظيم في الشوارع المقرر لها خطوط تنظيم أو حد الطريق في الشوارع غير المقرر لها خطوط تنظيم على أن يتم هذا التحديد خلال عشرة أيام من تاريخ الإخطار ويثبت تاريخ إتمام التحديد على الرخصة فإذا انقضت هذه المدة دون أن يتم التحديد جاز للمرخص له أن يقوم بهذا التحديد طبقاً للبيانات المدونة بالرخصة وتحت مسؤوليته .

وعلى المرخص له إخطار الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بكتاب موصى عليه بعد الارتفاع بالبناء بمقدار متر واحد على الأكثر من منسوب سطح الطريق وذلك للتحقق من اتباع خط التنظيم أو حد الطريق - ويحرر بذلك محضر معاينة تسلم صورة منه للمرخص له - وذلك على أن تتم المعاينة خلال عشرة أيام من تاريخ الإخطار المذكور وإلا كان للمرخص له الاستمرار في العمل تحت مسؤوليته .

مادة ٨ - يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال طبقاً للرسومات والمستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص .

ولا يجوز إدخال أى تعديل أو تغيير جوهري في الرسومات المعتمدة يمس تخطيط البناء أو مطابقته لاشتراطات هذا القانون أو لأئحته التنفيذية إلا بعد الحصول على ترخيص في هذا التعديل من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وذلك وفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية .

مادة ٩ - إذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للمجلس المختص أن يسحب الرخصة الممنوحة أو أن يعدلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء شرع المرخص له في القيام بالأعمال المرخص بها أو لم يشرع وذلك بشرط تعويضه تعويضاً عادلاً .

مادة ١٠ - يجوز النظم من القرارات التي تصدرها الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم إلى لجنة تشكل في مقر مجلس المحافظة التي يقع في دائرتها المقار من :

(١) رئيس محكمة بالمحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة ، رئيساً .

(٢) ممثل وزارة الإسكان والمرافق بمجلس المحافظة أو من ينوب عنه .

(٣) عضو من مجلس المحافظة يختاره المجلس .

(٤) اثنان من المهندسين من غير موظفي المجلس الذي تتبعه الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أحدهما معماري والآخر إنشائي يختارهما المحافظ لمدة سنتين ويجوز تجديدها لمدة أخرى .

ويستدعى أمام اللجنة مندوب الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم كما يستدعى صاحب التظلم المقدم أو من ينوب عنه لإبداء وجهة النظر أمام اللجنة ويكون قرار اللجنة نهائياً .
ويعتبر التظلم مقبولا إذا لم يصدر قرار اللجنة خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه .

مادة ١١ - لا يجوز إقامة بناء إلا إذا كان مطابقاً للأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تبين بقرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ١٢ - يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المختص .
ومع عدم الإخلال بأحكام قانون نزع الملكية يحظر من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم ويعرض أصحاب الشأن تعريضاً عادلاً . أما أعمال التدعيم لإزالة الجلل وأعمال البياض فيجوز القيام بها .

مادة ١٣ - يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاماً كان أو خاصاً أن يكون طبقاً للشروط والأوضاع المحددة في القرارات التنفيذية لهذا القانون التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق وأن يكون متفقاً من حيث الواجهات الخارجية مع القواعد التي يضعها المجلس المحلي المختص ويصدر بها قرار من المحافظ .

مادة ١٤ - إذا اتخذت إجراءات جنائية عن مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له توقف الأعمال موضوع المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ويعلن إلى ذوى الشأن بالطريق الإداري فإذا لم يتيسر إعلانهم بسبب غيبتهم أو عدم الاستدلال عليهم أو على محال إقامتهم أو امتناعهم عن تسلم الإعلان تلصق نسخة من قرار الوقف في موقع البناء موضوع القرار وكذلك في مقر الشرطة الواقع في دائرته البناء المذكور أو مقر عمدة الناحية .

ويعرض موضوع المخالفة على لجنة محلية في مقر المجلس المحلي المختص تشكل بقرار من المحافظ لتقرير هدم أو تصحيح الأعمال المخالفة كما لها أن تقرر استئناف أعمال البناء ويصدر هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إيقاف الأعمال .

ويعلن قرار اللجنة إلى ذوى الشأن بالطريق الإداري المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة كما يعلن إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ويكون لكل منهما الحق في الاعتراض على قرار الهدم أو التصحيح أو استئناف الأعمال خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه وإلا أصبح نهائياً .

ويعرض الاعتراض على لجنة تشكل بمقر مجلس المحافظة على النحو الآتي :

- (١) قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة ، رئيساً .
- (٢) ممثل وزارة الإسكان والمرافق بمجلس المحافظة أو من ينوب عنه .
- (٣) عضو من مجلس المحافظة يندبه المحافظ .

وتبت اللجنة في الاعتراض المقدم خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم طلب الاعتراض ويجب أن يسبق قرار اللجنة سماع رأى مقدم الاعتراض أو من ينوب عنه على أن يثبت ذلك في محضر اللجنة ، ويكون قرار اللجنة في شأن الاعتراض نهائياً .

وفي حالة امتناع ذوى الشأن عن تنفيذ القرار الصادر بالهدم أو بتصحيح الأعمال تقوم الجهة الإدارية المختصة بتنفيذه على نفقة المخالف وتحصل المصاريف إدارياً .

مادة ١٥ — يكون للجنة الحماية المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة سلطة التجاوز عن بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة وأمن السكان والمارة والجيران وذلك في الحدود الآتية :

- ١٠ ٪ من أبعاد الأفنية بشرط ألا تقل المساحة عن ٩٠ ٪ من المساحة الواجب توافرها .
 - ٥ ٪ من الارتفاعات المقررة للارتفاع الكلى للبناء بالنسبة إلى عرض الطريق وارتفاع الأدوار .
 - ٥ ٪ من البروزات للسماح بها لواجهات البناء المطلّة على الطريق والأفنية .
 - ٥ ٪ من الطول الظاهر لدرج السلم .
- وفي حالة إقرار التجاوز للشار إليه تقرر اللجنة السالفة ذكرها مقابل الانتفاع الذي يلزم به للمخالف نظير هذا التجاوز ويسدد لحساب المجلس الواقع في دائرته العقار .

مادة ١٦ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيهاً ويجب الحكم فيها فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة فيما لم يصدر في شأنه قرار من اللجنة المحلية المشار إليها في المادة (١٤) .

كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص — كما يحكم ببناء على طلب الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بتقديم الرسومات المنصوص عليها في القرارات المنفذة لهذا القانون في المدة التي يحددها الحكم، فإذا لم يتم المخالف بتقديمها في المدة المحددة كان للجهة الإدارية المذكورة إعدادها على نفقته نظير مقابل قدره ١ ٪ من قيمة تكاليف الأعمال وبحد أدنى قدره خمسة جنيهات ، وتحصل هذه المصاريف بالطريق الإداري .

مادة ١٧ — إذا لم يتم ذوى الشأن بتنفيذ الحكم أو القرار الصادر بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة في المدة التي تحددها له الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم جاز لها إزالة أسباب المخالفة على نفقتهم .

مادة ١٨ — تسرى أحكام هذا القانون في المدن كما تسرى في القرى والجهات التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق — ويجوز إعفاء المدينة أو القرية أو الجهة أو أية منطقة منها أو أى

أبنية بذاتها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وذلك بقرار يصدر من وزير الإسكان والمرافق بناء على اقتراح المجلس المحلي المختص ويحدد فيه ما قد يرى اتباعه من شروط يجب توافرها .

مادة ١٩ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات تسرى أحكام هذا القانون على المباني المرخص في إقامتها قبل العمل به فيما لا يتعارض مع شروط الترخيص .

مادة ٢٠ — يلغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني .

مادة ٢١ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، ولوزير الإسكان والمرافق إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتحديد إيجار الأماكن

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل التحسين على العقارات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ،

وعلى القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأماكن ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تحدد إيجارات الأماكن المدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، وفقاً لما يأتي :

(أ) صافي فائدة استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني .

(ب) ٣ ٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة .

ومع مراعاة الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يضاف إلى القيمة الإيجارية المحددة وفقاً لما تقدم ، ما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية المستحقة .

وتسرى أحكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٢ — تقدر قيمة الأرض وفقاً لثمن المثل وقت البناء وتقدر قيمة المباني وفقاً لسعر السوق لمواد البناء وقت الإنشاء .

وتحسب كامل قيمة الأرض والمباني والأساسات والتوصيلات الخارجية المرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع المسموح به وطبقاً للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام قوانين تنظيم البناء وغيرها من اللوائح والقوانين .

أما في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها مع عدم استكمال البناء إلى الحد الأقصى المسموح به فتحسب كل قيمة المباني المنشأة ، كما تحسب قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقام فعلاً من أدوار إلى العدد الكلي للأدوار الكاملة التي تسمح بها قيود الارتفاع المشار إليها .

ويجوز في بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق وصقع الموقع وذلك حسباً تراه لجان التقدير والمراجعة المنصوص عليها في هذا القانون .

وإذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الأرض المسموح بالبناء عليها فلا يحسب في تقدير الإيجار من قيمة الأرض إلا القدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر بفواصل ثابتة وإلا فلا تحسب سوى المساحة المبنى عليها بالفعل .

وفي حالة المساكن المستقلة أو للمباني ذات الصبغة الخاصة كالفيلات فيؤخذ في الاعتبار عند تحديد

قيمة إيجار هذه الأبنية — علاوة على قيمة المباني — قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بأكملها وبصرف النظر عن الحد الأقصى المسموح به لارتفاع البناء . على أنه إذا جد أى تغيير فى الوضع الذى بنى التقدير على أساسه ، فيعاد التقدير وفقاً للوضع الجديد .

مادة ٣ — يعاد تقدير قيمة الأرض عند تحديد الإيجار فى حالة تملية البناء وذلك إذا تمت التملية بعد خمس سنوات على الأقل من تاريخ إنشاء المبنى الأصلية أو فى حالة ما إذا طرأ على العقار ما يستوجب تطبيق القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه وفى هذه الأحوال تكون إعادة تقدير قيمة الأرض بقصد تحديد إيجار المباني المستجدة فقط .

مادة ٤ — تختص لجان تقدير القيمة الإيجارية المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه بتحديد إيجار المباني الخاضعة لهذا القانون وتوزيعها على الوحدات ، على أن يعدل تشكيلها بأن يضم إلى عضويتها اثنان من مهندسى الإدارات الهندسية المحلية بالمحافظة يصدر باختيارهما قرار من المحافظ وتكون رئاسة اللجنة للموظف الأعلى درجة من الأعضاء أو الأقدم عند تساوى الدرجة .

ويجب على مالك المقار قبيل إعدادة للاستعمال أن يخطر اللجنة التى يقع فى دائرتها العقار بذلك لتقوم بتحديد الإيجار وتوزيعه ، وللمالك أن يقدم إلى اللجنة المستندات المثبتة لقيمة الأرض والمباني لتستعين بها اللجنة عند التقدير كما أنه أن يتقدم إليها بمقترحاته عن كيفية توزيع الإيجار على وحدات البناء ويجوز للمالك قبل صدور قرار اللجنة بتحديد الإيجار وتوزيعه أن يؤثر للبنى كله أو بعضه على أن يسرى القرار المشار إليه بأثر رجعى من وقت إبرام عقد الإيجار .

مادة ٥ — يجوز للمالك أو المستأجر أن يتظلم من قرار لجنة التقدير أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه فى المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه على أن يعدل تشكيله بحيث يكون برئاسة قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة ، ويضم إلى عضوية المجلس اثنان من مهندسى الإدارات الهندسية المحلية بالمحافظة يصدر بتعيينهما قرار من المحافظ .

ويجب تقديم التظلم إلى المجلس خلال ستين يوماً تسرى بالنسبة للمالك من تاريخ إخطاره بقرار اللجنة بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول وبالنسبة للمستأجر من تاريخ إخطاره على النحو السابق أو من تاريخ إبرام عقد الإيجار بالنسبة للمستأجر الأول .

ويكون قرار المجلس غير قابل لأى طريق من طرق الطعن ، ولا يترتب على الطعن فى قرارات اللجان وقف تنفيذها .

ولا يجوز لأى مستأجر آخر المنازعة فى أجرة الوحدة السكنية متى صار تحديدها نهائياً .

مادة ٦ — تباشر اللجان والمجالس المشار إليها فى المادتين ٤ و ٥ أعمالها فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون ، وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

وتقوم هذه اللجان بتوزيع القيم المحسوبة وفقا للمادتين الثانية والثالثة ، على وحدات المبنى المختلفة على أساس نسبة مساحتها إلى المساحة الكلية لهذه الوحدات ، ومع مراعاة ظروف وصقع كل وحدة والغرض من استعمالها .

مادة ٧ — يعاقب المؤجر الذي يخالف قرار تحديد الإيجار وتوزيعه بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨ — ينشر هذا القرار بقانون بالجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الإسكان والمرافق القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠
في شأن أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١ وبالمادتين ٢ و ٦ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه الصوص الآتية :

« مادة ١ (فقرة ٢) — ويستحق الرسم السنوي كاملا إذا تمت حيازة الجهاز خلال النصف الأول من السنة ، وينخفض الرسم إلى النصف إذا تمت حيازة الجهاز خلال النصف الثاني من السنة .
على أن يطبق هذا الحفض على الذين حازوا أجهزة بعد يوليو سنة ١٩٦١

وعلى الجهات المرخص لها في البيع أن تقوم بتحصيل الرسم المستحق لأول مرة عند تسليم الجهاز

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ .

للمشتري وتوريده لهيئة الإذاعة خلال أسبوع من تاريخ التسليم وإلا التزمت بأداء ضعف الرسم .
« مادة ١ (فقرة ٣) — أما من يحوز الجهاز عن غير طريق الجهات المذكورة فيلتزم بأداء الرسم المستحق طبقاً للفقرة السابقة خلال شهر من تاريخ حيازة الجهاز . »

« مادة ٢ — يجوز بقرار من الوزير المختص بشئون الإذاعة إعفاء الأجهزة التي تحوزها الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والشركات أو الأفراد الذين يؤدون خدمة للإعلام أو السياحة من أداء الرسم المقرر بالمادة السابقة إذا اقتضت طبيعة العمل بها استعمال هذه الأجهزة . »

كما تعفى الأجهزة التي تحوزها بعثات التمثيل الدبلوماسية والتقنلى وأعضاؤها من أداء الرسم كله أو بعضه على أساس المعاملة بالمثل وذلك بشرط أن يتقدم طالب الإعفاء بشهادة من وزارة الخارجية بتوافر شروط الإعفاء ومداه في شأنه .

ويجوز بقرار من الوزير المختص بشئون الإذاعة تقسيط الرسم المقرر .

مادة ٦ — يجب على المرخص لهم في بيع الأجهزة أو إصلاحها إمساك دفتر خاص مرقم تعده هيئة الإذاعة ، لتسجيل الأجهزة التي ترد إليهم مع بيان مصدرها وأنواعها وأرقامها كلها وتاريخ ورودها وخروجها وسائر البيانات المشار إليها في المادة الرابعة . وعليهم كذلك تحرير كشف من أصل وصورة من واقع هذه الدفاتر مبين فيه جميع معاملاتهم وإرساله بكتاب مسجل باسم مدير الهيئة في الأسبوع الأول من كل شهر .

مادة ٢ — تضاف إلى كل من المادتين ٤ و ١٢ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فقرة جديدة نصها كالآتي :

« مادة ٤ — كما يجب الإخطار بكتاب مسجل عن كل تغيير في محل استخدام الجهاز . »

« مادة ١٢ — ويعاقب بذات العقوبة كل من المتع عن إرسال الكشف المشار إليها في المادة السادسة أو تأخر في إرسالها عن الميعاد المنصوص عليه في المادة المذكورة . »

مادة ٣ — يضاف إلى القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه حكم وقفي بالمادة ١٣ مكرراً نصها كالآتي :

« مادة ١٣ مكرراً — استثناء من حكم المادة السابعة يعفى حائزو الأجهزة الليفيزيونية مما لم يحصل من الغرامات المستحقة بسبب التأخير في أداء الرسم خلال الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون . »

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠
في شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى محافظات
ومدن وقرى ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١ ونص المادة ١٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار
إليه النصان الآتيان :

« مادة ١ — يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائي عن كل وحدة كيلوات ساعة من
التيار الكهربائي المستهلك على الوجه الآتي :

٢ (مليون) في دائرة كل من محافظتي القاهرة والاسكندرية ومدينة الجيزة .

١ (مليون) في سائر أنحاء الجمهورية الأخرى .

ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائي بمعرفة الجهات التي تقوم بتحصيله ويؤدي إلى هيئة
الإذاعة كل ستة شهور في شهرى يناير ويوليو من كل عام .

وتعفى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستهلكة في القوى المحركة .

كما تعفى بمئات التمثيل الدبلوماسي والفنصلى الأجنبية وأعضاؤها من أداء الرسم كله أو بعضه
بشرط المعاملة بالمثل على أن تقوم وزارة الخارجية بإخطار جهات التحصيل عمن يتوافر فيه شرط
الإعفاء المذكور » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ .

« مادة ١٠ — على الجهات المنصوص عليها في المادة الثالثة القيام بتركيب العدادات المشار اليها فيها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وإلا استحق الرسم على كامل الطاقة الكهربائية المستهلكة .

ويقدر الرسم على الجهات المذكورة التي ركبت العدادات خلال الاجل القانوني عن المدة السابقة على تركيبها على متوسط الاستهلاك الكهربائي الذي تسجله العدادات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التركيب ولو كان قد تم محاسبتها . »

مادة ٢ — تلغى السادتان (٥) و (٧) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه مع إعفاء ملاك أجهزة الاستقبال التي تعمل بالبطاريات السائلة من الرسوم الاصلية والإضافية المتأخرة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩

بحساب مدد العمل السابقة في المعاش

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن حساب مدد المحاماة في المعاش ؛

على القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط وصف ضباط بالقوات المسلحة ؛

وعلى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المعاش ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ١ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه النص الآتي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ .

« مادة ١ — تحسب في المعاش بالنسبة إلى الموظفين الذين تسرى عليهم أحكام القوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها مدد العمل السابقة التي يقرر ضمها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ أو طبقاً لأية قوانين أو قرارات أخرى والتي قضيت في غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

كما تحسب في المعاش مدد الخدمة التي قضيت في الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بدون أجر أو التي قضيت في خدمة قوات الاحتياط قبل التعيين في وظائف الحكومة .

ويشترط لحساب المدد المشار إليها أو أى جزء منها في المعاش أن يطلب الموظف ذلك من الجهة التابع لها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ التحاقه بالخدمة بحسب الحال .

ويجوز لمن لم يطلب الانتفاع بقرار رئيس الجمهورية المشار إليه في الموعد المحدد أن يطلب حساب مدد العمل المشار إليها في هذا القرار كلها أو بعضها في المعاش وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

كما يجوز لمن كانت تنطبق عليه أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه ولم يطلب حسابها في الموعد المحدد من المادة ٢ منه أن يطلب حسابها في المعاش طبقاً لأحكام هذا القانون على أن يبدى رغبته في ذلك خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة » .

مادة ٢ — يستبدل بالمادة ٣ (فقرة أولى) من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٣ (فقرة أولى) — يؤدي الموظف عن مدة العمل السابقة التي تحسب في المعاش مبالغ تحدد بإحدى الطرق الآتية :

(أولاً) دفعة واحدة تؤدي في موعد لا يتجاوز تسعة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو التحاقه بالخدمة بحسب الحال . وتشمل المبلغ الذي يحدد وفقاً للقسم (١) من الجدول المرافق مضافاً إليه فائدة بمعدل ٢,٥ ٪ سنوياً من تاريخ الانحاق بالخدمة حتى تاريخ انتهاء مدة التسعة أشهر المشار إليها . وفي حساب المدة تحذف كسور الشهر .

(ثانياً) على أقساط شهرية تحدد وفقاً للقسم (ب) من الجدول المرافق .

وتحصل هذه الأقساط ابتداء من ماهية الشهر التالي لانتهاء مدة التسعة أشهر المنصوص عليها في البند السابق حتى بلوغ الموظف سن الستين .

(ثالثاً) دفعة واحدة تؤدي بطريق الاستبدال وفقاً للجدول المرفق بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مع الإعفاء من الكشف الطبي وكافة إجراءات الاستبدال وشروطه متى كانت مدة العمل

السابقة بالإضافة إلى المدة الفعلية المحسوبة في المعاش حتى انتهاء فترة التسعة أشهر المشار إليها تخوله الحق في معاش .

وتحصل أقساط الاستبدال ابتداء من ماهية الشهر التالي لإبداء الرغبة في إجراء هذا الاستبدال . وفي تحديد السن يؤخذ بسن الطالب في نهاية الشهر المذكور .

مادة ٣ — يؤدي الموظفون الذين كانوا موجودين بالخدمة وقت العمل بأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ولهم مدد خدمة بالتعليم الحر تقرر ضمنها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة نصف المبالغ المطلوبة لحساب تلك المدد في المعاش . وتلتزم الخزانة العامة أداء النصف الآخر إلى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه إما نقداً أو بصكوك مسحوبة عليها بفائدة ٤,٥ ٪ سنوياً وذلك بالنسبة للمستفيدين بالقانون الأخير .

وإذا لم يشترك الموظف عن مدة خدمته بالتعليم الحر وفقاً لحكم الفقرة السابقة فتدخل هذه المدة في تسوية معاشه باعتبار جزء واحد من مائة جزء من مرتبه الأخير أو متوسط المرتبات وفقاً لأحكام قانون المعاشات العامل به بحسب الحال وذلك عن كل سنة من سنوات هذه المدة فإذا استحق مكافأة حسب نصف المدة في تقدير مكافأته .

مادة ٤ — يقف خصم الأقساط التي تقتطع طبقاً للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وتستنزى مجموع الأقساط المؤداة من المبالغ المستحقة دفعة واحدة في تاريخ الأداء وفقاً لأحكام هذا القانون ويؤدي الباقي إما نقداً أو على أقساط شهرية حتى سن الستين أو بطريق الاستبدال .

ولا يجوز لمن اشترك عن مدة عمله السابقة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه أن يعدل عن هذا الاشتراك وإنما يجوز له تعديل رغبته في طريقة الأداء من التقسيط حتى سن الستين إلى الأداء بطريق الاستبدال أو دفعة واحدة نقداً .

مادة ٥ — يعتبر الموظفون الذين اشتركوا عن مدة عملهم السابقة بطريق التقسيط وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه واستمروا في أداء هذه الأقساط حتى تاريخ العمل بهذا القانون مشتركين عن مدة عملهم السابقة في الفترة من تاريخ العمل بهذا القانون حتى تاريخ بدء الاقنطاع .

ومع مراعاة أحكام المادة الثالثة من هذا القانون إذا توفي الموظف أو فصل من الخدمة بسبب عدم لياقته الصحية خلال الفترة المشار إليها في الفقرة السابقة تحصل قيمة الأقساط المستحقة عليه اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون حتى تاريخ الوفاة أو الفصل مقدرة وفقاً للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وذلك من مبلغ التعويض أو المعاش المستحق له ولورثته .

مادة ٦ — مع مراعاة حكم المادة الثالثة من هذا القانون يجوز لمن ترك الخدمة من الموظفين الوارد ذكرهم في المادة الأولى اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ حساب مدة عمله السابقة في المعاش

بشرط أن يبدى رغبته وأن يؤدي المبالغ المطلوبة إما دفعة واحدة أو بطريق الاستبدال طبقاً لحكم المادة ٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه في ميعاد لا يجاوز تسعة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

فإذا كان قد حصل على مكافأة عند تركه الخدمة ويترتب على حساب مدة عمله السابقة في المعاش استحقاقه معاشاً وجب لحساب هذه المدة ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش — علاوة على الأحكام المنصوص عليها في الفقرة السابقة — رد المكافأة التي قبضها وذلك خلال مدة التسعة أشهر سالفة الذكر . مضافاً عليها فائدة بمعدل ٥ ٪ سنوياً من تاريخ الحصول عليها حتى تاريخ ردها ومخصوصاً منها ما يكون مستحقاً له من متجمد معاش نتيجة حساب المدة المذكورة في المعاش .

مادة ٧ — مع مراعاة أحكام المادة الثالثة من هذا القانون يجوز للمستحقين عمن توفي ممن ترك الخدمة من الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة الانتفاع بأحكامها بشرط أن يبدوا رغبته في ذلك وأن يؤديوا المبالغ المستحقة دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ الوفاة أيهما أطول مخصصاً منها ما يكون مستحقاً له أو لهم من متجمد المعاش .

مادة ٨ — يستبدل بالجدول المرافق للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه الجدول المرافق (١) .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول الشهر الثاني لتاريخ نشره .

صدر برياضة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٢ (٢)

بتعديل الفقرة الأولى من المادة ١٤ من الرسوم بقانون رقم ٣٧

لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ ص ٣٢٥ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأولى من المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه النص الآتي :

« لا يجوز مد خدمة الموظف بعد سن الستين إلا في حالة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية »

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦
في شأن الملاحة الداخلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون النقل المائي الداخلي بالإقليم المصري ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنصوص البند (ثانياً) من المادة ٢ واللوازم ٣ ، ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ٢ — (ثانياً) السفن المسجلة بمصلحة الموانئ والنأر إذا كانت تحمل شهادة التسجيل وترخيص ملاحه نافذ المفعول من إدارة التفتيش البحري بتلك المصلحة » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ .

« مادة ٣ — تختص الهيئة العامة لشئون النقل للمأى الداخلى باعطاء الترخيص المنصوص عليه في المادة (١)

وتستثنى من ذلك المراكب التي تعمل فقط في حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فتختص هذه المجالس باعطاء الترخيص عنها .

ويقدم طلب الترخيص على نموذج خاص يصدر بالبيانات التي يتضمنها قرار من وزير المواصلات أو من الوزير المختص حسب الأحوال ، ويجب أن يكون الطلب مصحوبا بالمستندات المثبتة لأداء الرسوم المقررة في المادة ٨ ، وفي حالة تقديم الطلب إلى أحد مجالس المحافظات أو المدن يتعين عليه إحالته فوراً إلى الهيئة المذكورة لإجراء الفحص وفقاً للمادة التالية وتضاف رسومه إلى حساب الهيئة . ويجب أن يتوافر في طالب الترخيص الشروط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص وله كذلك أن يقرر أداء تأمين لا يتجاوز عشرين جنيهاً عند الترخيص ، ويبين القرار مقدار التأمين وشروطه وأوضاعه » .

« مادة ٥ — يكون الترخيص نافذ المفعول لمدة قابلة للتجديد قدرها سنتان بالنسبة إلى مراكب نقل الركاب والزهرة والذهبيات والعوامات والمعديات . وقدرها ثلاث سنوات بالنسبة إلى غيرها من المراكب .

ويجب توافر جميع الشروط المفروضة في هذا القانون طوال مدة سريان الترخيص » .

« مادة ٨ — يصدر وزير المواصلات قراراً بتحديد شروط السلامة والصلاحيات للملاحة ، وصلاحيات المراحل والآلات المسيرة وتحديد خطوط الشحن وتنظيم سير المراكب .

أما المراكب التي تعمل فقط داخل حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فيصدر بتنظيم سيرها قرار من الوزير المختص . فإذا كانت من مراكب نقل الركاب والزهرة وجب أن تتوافر فيها الشروط المشار إليها في الفقرة السابقة ، وكذلك الشروط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص وتحديد تعريف الزهرة ونقل الركاب على تلك المراكب بقرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

ويعين وزير المواصلات بقرار منه رسوم الفحص بحيث لا تتجاوز الحدود الآتية :

(أولاً) عن فحص جسم المركب وجميع معداته وتقدير حمولته وتحديد خطوط الشحن ٤ :

أربعائة مليم إذا كان المركب غير آلي .

جنيه ونصف إذا كان المركب آلياً .

(ثانياً) عن فحص المراحل :

خمسائة مليم عن كل متر أو جزء من المتر من العرض الداخلى للأفران بالنسبة إلى المراحل الرئيسية .

ومائتان وخمسون ملياً عن كل متر أو جزء من المتر من العرض الداخلى للأفران
بالنسبة إلى الراجل الإضافية .

(ثانياً) عن فحص الآلات :

ثلاثة جنيهات .

ونحصل الرسوم السابقة أيضاً عند إعادة الفحص .

» مادة ٩ — علاوة على الرسوم المنصوص عليها في المادة السابقة يؤدي إلى الهيئة العامة لشئون
النقل المائى الداخلى رسم حمولة سنوياً عن المراكب التى رخص فيها ، ويعلن هذا الرسم بقرار من
وزير المواصلات بحيث لا يجاوز الحدود الآتية :

(أولاً) عن المركب غير الآلى :

سبعون ملياً عن كل طن من الحمولة المقررة في الترخيص بالنسبة إلى الصنادل المقطورة آ لياً .

وثلاثون ملياً عن كل طن من الحمولة المقررة في الترخيص بالنسبة إلى المراكب الأخرى .

ويعفى من رسم الحمولة المراكب التى لا تزيد حمولتها على ١٠ طن .

ولا يجوز أن يقل الرسم في هاتين الحالتين عن مائتى مليم .

(ثانياً) عن المركب الآلى :

سبعون ملياً عن كل طن من الحمولة المقررة في الترخيص مضافاً إليها جنيهان وخمسون ملياً
عن كل حصان من القوة الفعلية للآلات المسيرة . وإذا كان المركب لا يستعمل إلا للفطر فيؤدى
الرسم عن قوة الآلات المسيرة فقط .

ويؤدى إلى مجالس المدن رسم حمولة سنوياً عن العوامات والدهيات ومراكب النزهة ومراكب
الصيد التى تعمل فقط في حدود اختصاص هذه المجالس ويعين رسم الحمولة المقررة في هذه الفقرة
بقرار من الوزير المختص بشرط ألا يجاوز الحدود المقررة في هذه المادة .

ويؤدى رسم الحمولة مقدماً عند إعطاء الترخيص عن المدة الباقية من السنة المالية ويؤدى الرسم
عن السنة التالية على قسطين متساويين أحدهما في شهر أكتوبر والثانى في شهر أبريل .

ويجوز لمالك المركب طلب وقف تسييره مدة لا تقل عن ستة أشهر وإعفاؤه مؤقتاً من أداء
ما يستحق من رسوم عن هذه المدة ، ويشترط أن يبين في طلبه الأسباب المبررة للوقف وأن يكون
مصحوباً بالترخيص المعطى عن المركب ، فإذا ثبت تسييره خلال مدة الوقف حكم على مالكه علاوة
على العقوبات المقررة بمبلغ مساو لضعف الرسم المستحق ويؤدى إلى الجهة صاحبة الحق فيه .

وتعفى المراكب المملوكة للحكومة أو للأشخاص الاعتبارية العامة المدة لخدمتها من الرسوم المقررة في هذه المادة .

« مادة ١٢ — مع مراعاة ما جاء في المادة (١) ، لا يجوز استعمال مراكب للتنذية العامة أو الخاصة لنقل الركاب أو البضائع أو الحيوانات من شاطئ إلى آخر أو استعمال مراكب في خطوط منتظمة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك وتحصل إتاوة عن الترخيص بالمعديات العامة أو مراكب نقل الركاب في خطوط منتظمة ، تحدد عن طريق مزايمة عامة .

وتختص الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى بأجراء المزايدة وإعطاء الترخيص المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك فيما عدا المعديات التى تعمل داخل حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فيختص المجلس بأجراء المزايدة وإعطاء الترخيص وتحصيل الإتاوة عنها .
ويصدر بشروط الترخيص وتنظيم كيفية إعطائه وإجراءات المزايدة قرار من وزير المواصلات أو من الوزير المختص حسب الأحوال .

« مادة ١٣ — لا يجوز لأى شخص أن يقود مركبا لنقل الركاب أو البضائع أو يعمل عليه إلا بترخيص من الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى .

ويقدم طلب الترخيص على النموذج المعد لذلك مصحوبا بما يثبت أداء الرسم المقرر ولا يعطى الترخيص إلا لمن أدى امتحانا أثبت كفايته العملية وبشرط ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنابة أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ويصدر وزير المواصلات قرارا ببيانات النموذج وبشروط الامتحان المشار اليهما ومدة الترخيص .

وإذا كان طلب الترخيص خاصا بقيادة مركب لنقل الركاب أو النزهة أو بالعمل عليه ، في حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن وجب أن تتوافر في الطالب علاوة على الشروط المشار إليها في الفقرة السابقة الشروط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ٢ — تضاف فقرة جديدة إلى المادة ١٤ ومادة جديدة برقم (٢٠ مكررا) وقرة جديدة إلى المادة ٢١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنص الآتى :

« مادة ١٤ (فقرة جديدة) — ويماقب بالعقوبة ذاتها كل من استخدم أو سمح باستخدام مركب معد لنقل الركاب أو النزهة في غرض مناف للآداب ، ويجوز في هذه الحالة الحكم بمصادرة المركب وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

« مادة ٢٠ مكررا — للهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى وللمجالس المحافظات أو المدن فيما يختص بتحصيل جميع الرسوم والإتاوات المقررة بهذا القانون حق الامتياز على إيراد المراكب في أية يد كانت ، وعلى المركب ذاته إذا لم يكف إيراده للوفاء بالمستحق من تلك الرسوم والإتاوات .

وتستوفى هذه المبالغ قبل أى حق ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى عدا المصروفات القضائية .

« مادة ٢١ (فقرة جديدة) — ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون » .

مادة ٣ — يلغى البند (أولا) من المادة ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية .

صدر برباسة الجمهورية فى ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢^(١)

فى شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٢ وبالبند (أولا) من المادة ٤ وبالمادتين ٦ و ٨ مكرراً والفقرة الأولى من المادة ١٠ والمواد ١٦ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٦ و ٧٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية النصوص الآتية :

« مادة ٢ الفقرة الأخيرة — على أنه لا يجوز أن يؤدى أحد الأفراد المنصوص عليهم فى البندين (أولا) و (ثانياً) من المادة ٤ خدمته فى إحدى الجهات المذكورة فى البند (ب) المشار إليه » .

« مادة ٤ — (أولا) : تخفيض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية إلى سنة واحدة لخريجي كليات الجامعات والمعاهد العليا فى داخل الجمهورية أو ما يعادلها فى الخارج ويستثنى من ذلك خريجو المعاهد

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٥٨ الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٦٢ .

العليا للتربية الرياضية للمعلمين الذين أمضوا بنجاح معسكرات التدريب الصيفية المقررة فتخفف مدة الخدمة إلى ثمانية أشهر بالنسبة إليهم .

كما تخفف هذه المدة إلى سنة ونصف للحاصلين على الشهادة الثانوية العامة على الأقل أو على شهادة أخرى تعتبرها وزارة التربية والتعليم معادلة لها طبقاً للقوانين واللوائح .

وتعتبر معاملة الفرد من جهة هذا التخفيض على أساس مؤهله عند بدء خدمته الإلزامية .

وينظم وزير الحرية بقرار منه الطريقة التي يؤدي بها هؤلاء الأشخاص الخدمة العسكرية الإلزامية » .

« مادة ٦ — يستثنى من حكم المادة (١) :

(أولاً) المينون برتبة ضابط للخدمة في القوات المسلحة أو في الشرطة أو في إحدى الهيئات الحكومية ذات النظام العسكري .

(ثانياً) طلبة الكليات والمعاهد المدة لتخريج ضباط القوات المسلحة أو ضباط المصالح أو الهيئات الحكومية ذات النظام العسكري وذلك بشرط أن يستمر الطالب في دراسته إلى حين التخرج فإذا لم يتم دراسته حسب له المدة التي قضاها في الكلية أو المعهد من مدة الخدمة العسكرية بقسمها .

(ثالثاً) المتمتعون بحسنية الجمهورية العربية المتحدة الذين أدوا الخدمة العسكرية في جيش دولة أجنبية إذا كانوا قد أقاموا إقامة عادية في هذه الدولة والتزموا بمقتضى قانونها بأداء هذه الخدمة .

(رابعاً) الذي يصدر باستثنائهم قرار من وزير الحرية بناء على طلب القائد العام للقوات المسلحة إذا اقتضت المصلحة العامة أو مقتضيات أمن الدولة ذلك .

وعلى الطلبة النصوص عليهم في البند ثانياً إبلاغ منطقة التجنيد المختصة بزوال سبب الاستثناء بكتاب موصى عليه بعلم وصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ زوال هذا السبب وعلى مديري الكليات والمعاهد ومن في حكمهم إبلاغ منطقة التجنيد المختصة عن كل طالب لم يتم دراسته بالكلية أو المعهد لأي سبب » .

« مادة ٨ مكرراً — يجوز بقرار من وزير الحرية تأجيل الخدمة الإلزامية المدد التي يراها للأفراد الآتي يانهم :

أولاً — (١) الحاصلون على الشهادات النهائية المشار إليها في المادة ٨ إذا حتمت طبيعة شهاداتهم قضاء فترة دراسية أو تمرين بعد الحصول على تلك الشهادات .

(ب) كل من اقتضت الأعمال بأحد المرافق العامة بقاءه أو استخدامه بها أو قضاء فترة دراسية تكميلية تؤهله للاستخدام بها وذلك بناء على طلب الوزير المختص وبشرط ألا يكون الشخص متخلفاً عن الفحص أو التجنيد دون عذر مقبول .

وفي هاتين الحالتين يشترط ألا تزيد سن الفرد خلال فترة التأجيل على ثمان وعشرين سنة فإذا زادت على ذلك تحتم طلبه للتجنيد .

(ثانياً) خريجو الجامعات والمعاهد العليا بالجمهورية الذين توفدهم الدولة في بعثات إلى الخارج على أن يعودوا إلى أرض الوطن قبل إتمامهم سن الثلاثين بثلاثة أشهر على الأقل وعلى أن يسجلوا أنفسهم قبل السفر .

وعلى المؤجل تجنيدهم في الأحوال السابقة التقدم من تلقاء أنفسهم إلى مناطق التجنيد التي يتبعونها عند زوال سبب التأجيل وذلك في المواعيد التي يحددها وزير الحرية لتسجيل أسمائهم أو تجنيدهم .

وعلى مديري الجهات التي يتبعونها إبلاغ منطقة التجنيد المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ زوال سبب التأجيل أو بلوغهم السن المحددة في البنود السابقة .

« مادة ١٠ — الفقرة الأولى :

تفصل مناطق التجنيد في طلبات الإعفاء النهائي والاستثناء المنصوص عليه في البندين أولاً وثانياً من المادة ٦ إذا ما توافرت الشروط في أي وقت فور استخراج الشخص بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية .

« مادة ١٦ — يكون لكل مواطن بلغ سن الإلزام بالخدمة بطاقة تسمى (بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية) .

ويتعين عليه حملها بصفة دائمة بمجرد تسلمه لها ولا يجوز له أن يحصل على أكثر من بطاقة واحدة .

وعليه في حالة فقدانها أو تلفها إخطار منطقة التجنيد المختصة خلال سبعة أيام من تاريخ الفقد أو التلف لاتخاذ إجراءات استخراج بطاقة أخرى .

ويحدد شكل البطاقة والبيانات الواجب إثباتها والجهة التي تصدرها ومدة صلاحيتها وإجراءات استخراجها وكذلك الكشوف والسجلات المنظمة لعملية التجنيد بقرار من وزير الحرية . كما يحدد هذا القرار مقدار الرسوم التي تؤدي لاستخراج البطاقة على ألا تتجاوز مائة مليم . وتكون منطقة التجنيد المختصة هي المنطقة التي يشمل اختصاصها الجهة الإدارية التي استخرجت منها بطاقة الخدمة العسكرية لأول مرة كما تعتبر منطقة تجنيد القاهرة هي المنطقة المختصة بالنسبة إلى من استخرج بطاقة إثبات الشخصية من قنصليات الجمهورية العربية المتحدة بالخارج .

« مادة ٥٦ — لا يجوز الترخيص لأي فرد من رعايا الجمهورية العربية المتحدة فيما بين الثامنة عشرة والثلاثين من عمره في مغادرة البلاد ما لم يحصل على إذن من وزير الحرية أو يقدم إحدى المسوغات الآتية :

(١) بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية موضعاً فيها ما يفيد حضوره المرحلة الأولى للتجنيد (الفحص) وذلك بالنسبة إلى الأفراد الذين يرغبون في السفر خلال العام القدي يبلغون فيه التاسعة عشرة من عمرهم ولم يتجاوزوا العشرين .

(ب) شهادة الإعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقاً للمادة ٦ .

(ج) شهادة الإعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقاً للمادة ٧ .

(د) شهادة بأن الشخص لم يصبه الدور للتجنيد طبقاً للمادة ٣ .

(هـ) شهادة أداء الخدمة العسكرية والوطنية وذلك بعد موافقة هيئة الإدارة المختصة بالقوات المسلحة .

(و) شهادة الانتهاء من خدمة الاحتياط أو الإعفاء منها .

(ز) أنموذج تأجيل الخدمة الإلزامية طبقاً للمادة ٨ للطلبة المقيدين بإحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس خارج الجمهورية .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على من غادر البلاد بقصد الهجرة قبل بلوغه سن العشرين وفي حالة عودته نهائياً من الهجرة يسرى في شأنه حكم هذه الفقرة .

« مادة ٥٧ — لا يجوز أن يلتحق أى طالب بإحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس بالجمهورية أو ينتسب إليها أو يبقى فيها بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره ما لم يكن حاملاً بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية .

ولا يجوز أن يبقى أى طالب بالكليات أو المعاهد أو المدارس المذكورة فيما بين العشرين والثلاثين من عمره ما لم يكن لديه إحدى الشهادات أو النماذج المنصوص عليها في المادة ٦٤ .

ولا يجوز قيد أى طالب ملتحقاً أو منتسباً في أولى مراحل الدراسة بإحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس أو مراكز التدريب التي يكون الالتحاق بها بشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها إذا تجاوزت سنه ٢٢ عاماً أول سبتمبر من العام الذي يلتحق أو ينتسب فيه . كما لا يجوز قيد أى منهم ملتحقاً أو منتسباً في أولى مراحل الدراسة إذا تجاوزت سنه ٢٤ عاماً بالنسبة إلى كليات ومعاهد الجامع الأزهر وذلك ما لم يقدم إحدى الشهادات أو النماذج المنصوص عليها في المادة ٦٤ عدا أنموذج تأجيل الخدمة الإلزامية طبقاً لأحكام المادة ٨ .

وتسرى أحكام هذه المادة على الطلبة الذين يلتحقون بالكليات أو المعاهد الموجودة في الخارج عند النظر في تأجيل تجنيدهم طبقاً لأحكام المادة « ٨ » .

ويجوز قيد المجندين والمتطوعين كمتسبين بالكليات أو المعاهد أو المدارس المشار إليها إذا قدموا ترخيصاً من هيئة الإدارة المختصة بالموافقة على انقسابهم .

« مادة ٦٦ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة

لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف الأحكام الواردة في هذا القانون وكل متخلف عن الفحص أو التجنيد جاوزت سنة الثلاثين .

« مادة ٧٢ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة «٥٣» يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتي جنيه كل فرد ملزم بالخدمة العسكرية تخلص أو حاول التخلص من الخدمة بطريق الغش .

ويجوز تجنيده فور تنفيذ العقوبة بناء على طلب منطقة التجنيد المختصة ما لم يكن قد جاوز سن الثلاثين وتزاد مدة الخدمة سنة بالنسبة إليه .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات كل فرد ملزم بالخدمة الإلزامية إذا ارتكب جريمة التلف المنصوص عليها في الفقرة الأولى وترتب على ذلك عدم لياقته كلية للخدمة .

مادة ٢ - تضاف فقرة جديدة إلى كل من المادتين ٧ و ٢٩ نصها الآتي :

« مادة ٧ فقرة (رابعاً) - يعفى الفرد من الخدمة العسكرية والوطنية إذا تبين أنه يتمتع بهذا الاعفاء قبل إتمام مدة الخدمة الإلزامية بسبب سن الأب مع مراعاة سن الاخوة » .

« مادة ٢٩ فقرة أخيرة - وتبدأ مدة الخدمة العسكرية والوطنية بالنسبة إلى هؤلاء الأفراد من تاريخ موافقة مدير منطقة التجنيد المختصة أو من يقوم مقامه على إلحاقهم بها » .

مادة ٣ - يلغى البند (ز) من الفقرة الأولى من المادة ٦٤ كما تلغى المادة ٧٣ .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره فيما عدا البند أولاً من المادة ٤ فيعمل به من أول سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٢^(١)

بإضافة حكم جديد إلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ في شأن
الربابنة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين في السفن التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ في شأن الربابنة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين في
السفن التجارية ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون
العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية والقوانين المعدلة له ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة السادسة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليه فقرة جديدة
نصها الآتي :

« مادة ٦ فقره ثالثة — ولصلحة الموانئ والمناظر أن تنشئ فصولا دراسية لتدريس المواد التي
تؤهل للحصول على تلك الشهادات ، ويصدر قرار من وزير الحرية بتنظيم الدراسة في هذه الفصول
وبالمواد التي تدرس فيها وبالرسوم التي تحصل من الطلبة على ألا تتجاوز خمسة وثلاثين جنيها » .

مادة ٢ — تعدد بقرار من وزير الحرية المكافآت التي تمنح لمن يقوم بالتدريس دون التقيد
بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٥٨ الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٦٢ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٢^(١)في شأن أثر زيادة ضريبة الأتبان في تحديد الإيراد الخاضع
للضريبة العامة على الإيراد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأتبان والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ في شأن زيادة أجرة الأرض الزراعية ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يعتد بالزيادة الناتجة عن إعادة تقدير الإيجار السنوي للأتبان الزراعية وفقاً لأحكام
القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه في تحديد إيراد الأراضي الزراعية الخاضع للضريبة العامة على
الإيراد وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٥٨ الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٦٢ .

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن بعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ؛
وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦١ في شأن تعديل اسم « مصلحة التأمين والمعاشات » إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يستبدل بالمواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ٦ — يشكل مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات على الوجه الآتي :

وزير الخزانة رئيساً

أعضاء	{	مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة
		وكيل دوان الموظفين
		وكيل وزارة الخزانة المساعد المختص
		وكيل محافظ البنك المركزي
		مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
		مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية

وينعقد المجلس بدعوة من رئيسه ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا إذا حضر الاجتماع أربعة أعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٣ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٦٢ .

ويحدد بدل حضور جلسات المجلس بمقدار عشرة جنيهات للجلسة بحد أقصى قدره مائة جنيه في السنة .

ويجب أن يتعد المجلس أربع مرات كل سنة على الأقل .

والموظفين الرئيسيين بالهيئة بناء على طلب مدير عام الهيئة وموافقة رئيس مجلس الإدارة حضور الجلسات والاشتراك في المداولات دون أن يكون لهم صوت معدود فيها .

« مادة ٧ -- تعتبر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ، ومجلس الإدارة هو السلطة العليا في إدارة شئونها ، وله على الأخص ما يأتي :

(أولاً) وضع خطة استثمار أموال صناديق التأمين والمعاشات وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة .

(ثانياً) تقرير اقتراض مبالغ في حدود عشرة ملايين من الجنيهات لتمويل العمليات الاستثمارية .

(ثالثاً) وضع النظم الكفيلة بقيام صناديق التأمين والمعاشات بالأعمال التي تؤديها وتحقيق الأغراض المرجوة منها .

(رابعاً) إقرار مشروع الميزانية السنوية للهيئة .

(خامساً) اعتماد الحسابات الختامية قبل رفعها إلى الجهات المختصة

(سادساً) إصدار اللوائح الداخلية للهيئة وتتناول على الأخص القواعد التي تتبع في الحسابات والشئون المالية والإدارية وشئون الموظفين والعمال .

(سابعاً) اقتراح مشروعات القوانين الخاصة بالتأمين والمعاشات وإبداء الرأي في مشروعات القوانين التي تعدها الدولة في هذا الشأن .

(ثامناً) تعيين الخبراء وتحديد مكافآتهم دون التقيد بالقواعد الموضوعة لموظفي الحكومة .

(تاسعاً) وضع القواعد الخاصة بمنح المكافآت لموظفي الهيئة وغيرهم نظير ما يقومون به من أعمال وتفويض مدير عام الهيئة في منحها .

(عاشراً) النظر في التقارير التي تقدم إلى المجلس عن الحالة المالية للصناديق أو عن أي شيء آخر يتعلق بعملها .

(حادى عشر) النظر في المسائل التي يعرضها عليه رئيس المجلس .

« مادة ٨ — تشكل من بين أعضاء مجلس الإدارة لجنة تسمى « لجنة الاستثمار » على الوجه الآتي :

ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات ، وعند التساوى يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

(١) اقتراح السياسة الاستثمارية لأموال صناديق التأمين والمعاشات .

(٣) إصدار أوامر الشراء والبيع الخاصة الأوراق المالية وللجنة أن تفوض المدير العام في إصدار تلك الأوامر في حدود السياسة المرسومة .

(٤) اتخاذ قرارات في شئون الاستثمار التي تتطلب إجراء سريعاً وذلك في الحدود والسياسة التي يقرها مجلس الإدارة.

ويجوز للجنة الاستعانة بالخبراء المختصين دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢) .

قرار رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٢^(١)

بشأن تعديل المادة ٢٧ من المرسوم بشأن اللائحة التنفيذية
للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى لائحته التنفيذية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
الفقرة الآتية :

« وفي الاعتراضات التي لم تعرض على اللجنة المذكورة يحضر طرفا المنازعة في هذه الاعتراضات
في اليوم المحدد لنظرها أمام رئيس اللجنة أو من يندبه من أعضائها التحضير تلك الاعتراضات ويكون
للمضو المنوط به التحضير كافة اختصاصات اللجنة اللازمة لإعداد الفصل في هذه الاعتراضات وذلك
قبل إحالتها إلى جلسة يحددها أمام اللجنة لنظرها والفصل فيها » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

قرار رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢^(٢)

في شأن تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨
على من لم يتقدم بطلب ضم مدد العمل السابقة في الميعاد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٣ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٦٢ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٥٦ الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٦٢ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يجوز لمن لم يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه في الموعد المحدد ، أن يطلب حساب مدد العمل السابقة بالتطبيق لتلك الأحكام ووفقا للشروط والأوضاع الواردة به ، وذلك في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار وإلا سقط الحق في حساب هذه المدد .

مادة ٢ — لا يسرى حكم المادة السابقة إلا على الموظفين الموجودين في الخدمة في تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٣ — لا يترتب على تطبيق هذا القرار صرف فروق مالية عن الفترة السابقة لتاريخ العمل به .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢)

قرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٣٣ من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النصوص الآتية :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧٤ الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٦٢ .

« مادة ٤ -- يكون التعيين لأول مرة في أدنى الدرجات ، ومع ذلك يجوز للافادة من ذوى الخبرة والكفاءة الخاصة التعيين في غير أدنى الدرجات وذلك وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية . »

« مادة ١٦ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الأعلى للمؤسسات العامة منح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل . ويشمل هذا البدل على وجه الخصوص بدلات الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش . »

« مادة ١٧ — يكون منح بدل التمثيل لوظيفة رئيس مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية ويكون لعداها من الوظائف الرئيسية في المؤسسة وفقاً للشروط والأوضاع المقررة بالنسبة لما يقابلها من الوظائف الحكومية . »

« مادة ١٨ — يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يمنح مكافآت تشجيعية لمن يؤدي خدمات ممتازة من الموظفين والمستخدمين والعمال وذلك وفقاً للقواعد المقررة بالنسبة لموظفي الدولة وعملها . »

كما يجوز لمجلس الإدارة أن يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال منح إنتاج لا يتجاوز مرتب شهرين في السنة وذلك بشرط أن يقرر وزير التخطيط أن المؤسسة حققت الأهداف المقررة لها .

« مادة ٣٣ — يمنح الموظفون الذين يتقاضون مرتباً يزيد على آخر مربوط الدرجة التي وضعوا فيها ، مرتبهم الذي يتقاضونه فعلاً بصفة شخصية ، على أن تستهلك الزيادة من العلاوات الدورية أو علاوات الترقية أو من البدلات المختلفة . »

مادة ٢ — تلغى جميع القرارات التي أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة بالمخالفة لأحكام المادتين ١٦ و ١٧ المشار إليهما .

مادة ٣ — يستبدل بمجدول الدرجات والمرتبات والوظائف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الجدول الآتي :

جدول الدرجات والوظائف

أولا — الوظائف العليا (انتوجيهية) :

الوظيفة	المرتب
	١٤٠٠
	١٥٠٠
رئيس مجلس إدارة	١٦٠٠
	١٨٠٠
	٢٠٠٠

الدرجة المقابلة	الوظيفة
مدير عام (رئيس مصلحة)	مدير المؤسسة .
مدير عام أولى	نائب المدير أو مدير التنفيذ .

ثانياً — وظائف التنفيذ (الكادرين الإداري الفني العالي) :

الدرجة المقابلة	الوظيفة
أولى	مدير إدارة (أ) .
ثانية	مدير إدارة (ب) .
ثالثة	رئيس قسم (ب) .
رابعة	رئيس قسم (ب) .
خامسة	وحدة عمل .
سادسة	وحدة عمل .

ثالثاً — الوظائف الفنية المتوسطة .

الوظيفة	الدرجة المقابلة
رئيس فرع (أ) .	ثالثة
رئيس فرع (ب) .	رابعة
ملاحظ (أ) .	خامسة
ملاحظ (ب) .	سادسة
فنى (أ) .	سابعة
فنى (ب) .	ثامنة

رابعاً — الوظائف الكتابية :

الوظيفة	الدرجة المقابلة
رئيس مكتب (أ) .	الثالثة
رئيس مكتب (ب) .	الرابعة
رئيس كتبة (أ) .	الخامسة
رئيس كتبة (ب) .	السادسة
كاتب (أ) .	السابعة
كاتب (ب) .	الثامنة

القواعد

(١) تسرى فيما يتعلق بتحديد المراتب ومدة الترقية والعلاوات وفتاتها جميع الأحكام والقواعد المقررة أو التي تقرر في شأن موظفي الدولة .

(٢) يبدأ على مستوى الوظائف العليا في المؤسسات من وظيفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة .

(٣) يكون مرتب رئيس مجلس إدارة المؤسسة هو الرأس الهرمى لقاعدة تسلسل الوظائف العليا فيها .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شوال سنة ١٣٨١ (٢٥ مارس سنة ١٩٦٢) .

قرار رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام لائحة نظام موظفي وعمال الشركات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف مادة جديدة برقم ١٠ مكرراً إلى نظام موظفي وعمال الشركات الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه نصها كالآتي :

« مادة ١٠ مكرراً — لا يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة في وظائف الشركات التي تساهم فيها الدولة بمرتبات تجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة مضافاً إليه ٥٠ ٪ منها وذلك إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم للخدمة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شوال سنة ١٣٨١ (٢٥ مارس سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧٤ الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٦٢ .

قرارات وزارية

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٨٩٣

لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له والقرارات الوزارية المنفذة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد والقرارات الوزارية المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه .

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٧٩ من لائحة الرقابة على عمليات النقد الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ النص التالي :

« مادة ١٧٩ — لكل قادم إلى الجمهورية العربية المتحدة أن يحمل معه — دون ترخيص — نقداً أجنبياً وحالات وشيكات مصرفية وخطابات اعتماد وشيكات سياحية بالغة قيمتها ما بلغت .

ولكل مغادر للجمهورية العربية المتحدة أن يحمل معه — دون ترخيص — بنكنوت أجنبي ، أو أوراق نقد أجنبي ، أو شيكات سياحية بما لا يزيد مجموعه عما يعادل عشرين جنيهاً مصرياً .

ويجوز للأجانب غير المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة أن يحمل كل منهم معه — دون ترخيص عند مغادرته كل أو بعض أوراق النقد الأجنبي والحالات والشيكات المصرفية وخطابات الاعتماد وشيكات السياحة التي كان يحوزها أو يحملها معه عند دخوله والتي بينها في الإقرار الذي قدمه للسلطات الجمركية عند قدومه طبقاً لحكم المادة التالية .

ويحظر على القادمين إلى الجمهورية العربية المتحدة أو المسافرين منها أن يحملوا معهم أوراق نقد أو بنكنوت مصري » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٨ شعبان سنة ١٣٨١ (٢٤ يناير سنة ١٩٦٠)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ الصادر في أول فبراير سنة ١٩٦٢ .

قرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة
للاقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل)

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة
للاقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) وما ورد عليه من تعديلات .

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان
وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) والقرارات المعدلة له ؛

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة المساعد لشئون القطن ،

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٣٨ و ٥٣ و ٨٩ و ٩٢ و ١٣٠ من اللائحة الداخلية لبورصة
البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٥
لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ٣٨ — كل عملية خبرة تجرى في مكاتب بورصة مينا البصل يحصل عنها مبلغ ٤٥ قرشا
عن كل لوط ليوزع على الخبراء المعيّنين لإجراء الخبرة بالتساوي ، ويؤول نصيب الخبير الحكومي
إلى وزارة الاقتصاد . كما يحصل مبلغ ٧٠ قرشا لصالح صندوق البورصة .
ويتحمل الطرفان أداء المبلغين مناصفة بينهما .

وتضاعف هذه المبالغ إذا أجريت أعمال الخبرة خارج مكاتب بورصة مينا البصل » .

« مادة ٥٣ — لكل من الطرفين صاحبي الشأن طلب إعادة النظر في قرار لجنة الاستئناف من
حيث الرتبة أو نوع التيلة أو كليهما وذلك بطلب كتابي يقدم إلى رئيس لجنة القطن خلال يومى العمل
التاليين لليوم الذى صدر فيه قرار لجنة الاستئناف وإلا سقط الحق فيه .

ولا يقبل طلب إعادة النظر إلا بعد أداء مبلغ ٥٠٠ قرش لصندوق البورصة عن كل لوط أياً كان
عدد بالاته ويوزع كالاتى :

٩٠ قرشاً توزع بالتساوي بين الخبراء الخمسة .

٣٠ قرشاً للعضو المنتدب لأخذ عينات اللوط والأقسام المقدم طلب إعادة النظر بشأنها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٨ الصادر في أول مارس سنة ١٩٦٢ .

٣٨٠ قرشاً لصندوق البورصة على أن يؤول خزانة الدولة منها مائتي قرش .

وفي حالة ما إذا طلب أحد الطرفين إعادة النظر من حيث الرتبة والطرف الآخر من حيث نوع التيلة تحمل الطرفان المصاريف منصفة » .

« مادة ٨٩ — تقوم بعملية سحب العينات لجنة تشكل من :

مندوب من مراقبة أصناف القطن ومنع الخلط يختاره رئيس لجنة البورصة من قائمة تعدها مصلحة القطن ، وتكون له رئاسة اللجنة .

موظف فني من لجنة البورصة يمينه رئيس اللجنة المذكورة .

أحد الخبراء الخزنجية يختاره رئيس لجنة البورصة من قائمة الخبراء الخزنجية .

وتؤدي خزانة البورصة لكل من مندوب مصلحة القطن والخبير الخزنجي مبلغ عشرة قروش على أن يؤول نصيب مندوب مصلحة القطن إلى وزارة الاقتصاد .

وتتولى هذه اللجنة سحب العينات للخبرة والاستئناف في آن واحد .

وتسحب عينة فرش وعينة ظهر وتوضع كل عينة في صرة على حدة .

وتحمل الصرر بطاقة يبين فيها رقم لوط الريف وعدد البالات والصنف وكذلك الرقم المسلسل للجنة بورصة ميناء البصل الذي سجل في سجلاتها .

وتختتم هذه الصرر بالرصاص بمعرفة رئيس لجنة سحب العينات .

وتوضع عينات الفرش والظهر في كيس خاص مزود ببطاقة يبين فيها نفس البيانات المذكورة ويختتم أيضاً هذا الكيس بالرصاص بمعرفة رئيس لجنة سحب العينات .

ويسلم رئيس لجنة سحب العينات هذا الكيس للموظف المختص بالسيارة التي تعدها لجنة بورصة ميناء البصل لنقل هذه العينات .

وطى الموظف المشار إليه أن يسلم بدوره أكياس العينات إلى موظف مسئول بلجنة البورصة مكلف بمراجعة الرصاص وتقديم العينات للخبراء » .

« مادة ٩٢ — يؤدي طالب الشهادة إلى خزانة البورصة علاوة على المبالغ المستحقة عن الخبرة والاستئناف مبلغ ١٠ قروش » .

« مادة ١٣٠ — يستحق على أعمال الخبرة التي تجري في مكاتب بورصة ميناء البصل مبلغ ٤٥ قرشاً عن كل لوط يوزع على الخبراء المعيّنين لهذا العمل بالتساوي ويؤدي علاوة على ذلك لصندوق البورصة مبلغ ٧٠ قرشاً .

ويضاعف هذان المبلغان إذا أجريت أعمال الخبرة خارج مكاتب البورصة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٣ رمضان سنة ١٣٨١ (١٨ فبراير سنة ١٩٦٢) .

وزارة الخزانة

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال للنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وتعديل قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مأموريات للتفتيش على المصالح الحكومية

نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ بتوزيع الاختصاصات في الوزارات والمصالح ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال للنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة للنقولة ؛

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال للنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ؛

وعلى قرار وزير المالية الصادر بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ بإنشاء مأموريات الضرائب ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية بمصلحة الضرائب (قسم الضرائب للنقولة) ؛

وعلى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤ بتوزيع اختصاص إدارة الشركات المساهمة بمصلحة الضرائب ؛

وعلى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء الإدارة المحلية بمصلحة الضرائب ؛

وعلى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٤ ببيان الفروع التي تتكون منها الإدارة العامة لمصلحة الضرائب ؛

وعلى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مراقبة عامة للشئون التنفيذية

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٩ الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٦٢ .

ومأموريات للتفتيش على المصالح الحكومية ومأمورية للدمغة في كل من مدينتي القاهرة والإسكندرية وإلغاء المراقبة العامة للربط بمصلحة الضرائب ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٤ من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، النص الآتي :

مادة ٤ — يعهد إلى مأموريات تلحق بمناطق الضرائب الإقليمية وتسمى مأموريات التفتيش على المصالح الحكومية بالتفتيش على الوزارات والمصالح الحكومية ووزارة الأوقاف ومجالس الحكم المحلي بأنواعها والمؤسسات العامة فيما يتعلق بتطبيق الضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وفوائد الديون والودائع والتأمينات والمرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات وكذلك فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ حكم المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

ويجوز أن تقوم بهذا التفتيش منطقة الضرائب الإقليمية ذاتها وفقاً لمقتضيات العمل .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة ٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، النص الآتي :

« مادة ٥ — يقصد بمصلحة الضرائب في المواد ٩ و ١٠ و ١١ من القانون مأمور الضرائب الكائن في دائرة اختصاصه مركز إدارة الشركة أو المنشأة أو مقر محلها الرئيسي .
ومع ذلك يقصد بمصلحة الضرائب بالنسبة إلى الهيئات المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون مأمورية التفتيش على المصالح الحكومية أو منطقة الضرائب الإقليمية المختصة حسب الأحوال » .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٩ رمضان سنة ١٣٨١ (٢٤ فبراير سنة ١٩٦٢) .

قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢^(١)

باللائحة التنفيذية القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن إعادة
النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والمولين

نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين
مصلحة الضرائب والمولين ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — على كل محول يرغب في إعادة النظر في المنازعات المنصوص عليها في المادة (١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه أن يقدم إلى منطقة الضرائب المختصة طلباً من نسختين موقعتين منه أو بمن ينييه عنه مشتملا على اسمه ولقبه وعنوان المنشأة والمحكمة المعروض أمامها النزاع وتاريخ قيد الدعوى ورقم قيدها بالجدول وتاريخ آخر جلسة نظرت فيها وأوجه النزاع والأسس التي يقترحها لإنهائه على أن يرفق بطلبه مستخرجاً رسمياً من المحكمة بالحالة التي تكون عليها الدعوى وآخر مرحلة وصلت إليها .

وترسل نسختا الطلب بكتاب موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو تسلم باليد مقابل إيصال إلى منطقة الضرائب المختصة .

مادة ٢ — يجوز للمأموريات الضرائب أن ترسل إلى الإدارة العامة للضرائب على الإيرادات بمصلحة الضرائب طلباً من نسختين لإعادة النظر في أية دعوى مرفوعة من المصلحة في المنازعات المنصوص عليها في المادة (١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه يتضمن كافة البيانات الواردة في المادة السابقة ، وتقوم الإدارة العامة للضرائب على الإيرادات بدورها بإحالة إلى منطقة الضرائب المختصة إن رأت عملاً لذلك مع احتفاظها بنسخة الطلب الثانية .

مادة ٣ — على منطقة الضرائب المختصة إحالة الطلبات المنصوص عليها في المادتين السابقتين في ميعاد لا يجاوز أسبوعاً من تاريخ وصولها أو تسلمها إلى لجنة إعادة النظر المختصة وتخطر بذلك الإدارة العامة للضرائب على الإيرادات مع موافقتها بالنسخة الثانية لهذه الطلبات .

مادة ٤ — يمد بالإدارة العامة للضرائب على الإيرادات ، وفي كل منطقة ضرائب وكذلك في كل

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٠ الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩٦٢ .

لجنة سجل تفيد فيه الطلبات حسب تواريخ ورودها بأرقام سلسلة ويبين بهذا السجل الجهة الوارد منها الطلب ومأمورية الضرائب المختصة واسم الممول والمحكمة المروض أمامها النزاع ورقم وتاريخ قيد الدعوى وتاريخ إخطار اللجنة للمحكمة بوقف الدعوى وسنوات الخلاف وتقديرات الأرباح في كل سنة منها بمعرفة كل من المأمورية ولجنة الطعن والمحاكم بدرجاتها المختلفة وتاريخ ورود الملف من قلم كتاب المحكمة والنتيجة التي أسفرت عنها إعادة النظر في الخلاف بمعرفة اللجنة .

مادة ٥ — تخطر اللجنة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، بطلب إصدار قرار بوقف الدعوى طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه في أول جلسة تعقب وصول هذا الإخطار مع طلب موافاتها بملف الدعوى كما تقوم اللجنة بإخطار الممول بصورة من كتابها في هذا الشأن .

مادة ٦ — بمجرد وصول الملف إلى اللجنة من قلم كتاب المحكمة يحدد رئيس اللجنة جلسة انظر الخلاف .

وتخطر اللجنة كلا من الممول ومنطقة ومأمورية الضرائب المختصين بميعاد الجلسة قبل انعقادها بخمسة أيام على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

واللجنة أن تطلب من كل من المأمورية والممول تقديم ما تراه ضرورياً من البيانات والأوراق .
وللممول الحضور أمام اللجنة إما بنفسه أو بوكيل عنه ممن لهم حق الحضور أمام لجان الطعن .

مادة ٧ — إذا تكررت تأخير الممول أو وكيله عن حضور جلسات اللجنة التي يخطر بها دون ابداء عذر مقبول كان للجنة إحالة الموضوع بعد موافقة مدير عام مصلحة للضرائب إلى المحكمة المروضة أمامها الدعوى لتستأنف نظرها بالحالة التي كانت عليها قبل وقفها .

مادة ٨ — يكون للممول أو وكيله كما يكون للمأمورية الحق في الاطلاع على ملف الموضوع بمقر اللجنة قبل الجلسة ويوقع المطلع بما يهيد ذلك .

مادة ٩ — تثبت اللجان أعمالها في محاضر يوقعها الرئيس والكتاب ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات .

مادة ١٠ — إذا أسفرت إجراءات إعادة النظر عن الاتفاق بين اللجنة والممول بشأن أوجه النزاع القائمة بينهما يثبت ذلك في محضر يوقعه جميع أعضاء اللجنة والممول أو وكيله ويعتبر هذا المحضر بعد اعتياده من مدير عام مصلحة الضرائب أو من ينييه في ذلك بمثابة سند رسمي .

مادة ١١ — يحفظ محضر الاتفاق المعتمد في ملف الموضوع وتحضر منه عدة نسخ يوقعها الممول أو وكيله ورئيس وأعضاء اللجنة وتختتم بخاتم الجمهورية وتودع إحداها في الملف الفردي للممول الذي يرسل إلى المأمورية المختصة وتسلم نسخة أخرى إلى الممول كما تخطر اللجنة كلا من المحكمة وإدارة قضايا الحكومة والإدارة العامة للضرائب على الإيرادات بنسخة من محضر الاتفاق .

مادة ١٢ — على مأمورية الضرائب المختصة تعديل ربط للضريبة وتسويتها وفقاً لما تم عليه الاتفاق بين اللجنة والممول .

مادة ١٣ — إذا لم تسفر إجراءات إعادة النظر عن اتفاق بين اللجنة والممول لإنهاء أوجه النزاع فتخطر اللجنة بذلك كلاً من المحكمة المروض عليها النزاع والإدارة العامة للضرائب على الإيرادات ومنطقة ومأمورية الضرائب المختصتين .

مادة ١٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٤ رمضان سنة ١٣٨١ (أول مارس سنة ١٩٦٢) .

وزارة العدل

قرار^(١)

بإضافة حكم إلى القرار الصادر من وزير العدل بشأن قبول
محامى أقلام قضايا بعض الجهات للمرافعة أمام المحاكم عن هذه الجهات

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى القرار الصادر من وزير العدل بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ في شأن من يقبل عن
بعض الجهات للمرافعة أمام المحاكم عن هذا الجهات ؛

وبعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف إلى الهيئات المنصوص عليها في القرار الصادر من وزير العدل بتاريخ ٢١ من
مايو سنة ١٩٥٧ المشار إليه « شركة النصر لصناعة السيارات » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٩ رمضان سنة ١٣٨١ (٢٤ فبراير سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٩ الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٦٢ .

قرار^(١)

بإضافة حكم إلى القرار الصادر من وزير العدل بشأن قبول
محامى أقلام قضايا بعض الجهات للمرافعة أمام المحاكم عن هذه الجهات

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ؛
وعلى القرار الصادر من وزير العدل بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ بشأن من يقبل عن
بعض الجهات للمرافعة أمام المحاكم عن هذه الجهات ؛
وبعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف إلى الهيئات المنصوص عليها في القرار الصادر من وزير العدل بتاريخ ٢١ من
مايو سنة ١٩٥٧ المشار إليه « شركة القاهرة للتأمين » .
مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً فى ١٩ رمضان سنة ١٣٨١ (٢٤ فبراير سنة ١٩٦٢) .

وزارة الصحة

قرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٢^(٢)

بإضافة جوهر مخدر إلى الجدول رقم (١) من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٩ الصادر فى ٥ مارس سنة ١٩٦٢ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ .

قرار :

مادة ١ — يضاف إلى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه بعد
بند البند (٦٠) الجوهر الآتي :

(٦١) نورا سيميثادول (ألفا — ديكترا — ٣ — استوكسي — ٦ — ميثيل أمينو — ٤ —
— داي فينيل هيبين) .

Noracymethadol (α -d 1-3-acetoxy-6 methylamino-4, 4-diphe-
nyl heptare).

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢ رمضان سنة ١٣٨١ (٧ فبراير سنة ١٩٦٢) .

الجُزْءُ العَشرُ

الأول: ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني: ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث: ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

لغير المحامين والطلبة : ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين : ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق : ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنة الحادية والأربعون : ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قروش

التليفونات

وزير الصعا

٥٤٧٤٤

سبب (رقم خاص)

بعد الاد

استعمالها وا

٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥

سادى

٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢

مدين بمحكمة القاهرة

وعلى

٥٠٨٣٥

بن بمحكمة النقض والاستئناف

(١)

٨٠٣١٩٨

بن بمجلس الدولة

(٢)

٨٩٤٣٢٢

بن بمحكمة الجيزة الكلية

المحكمة

مجلد قضائى شهري

نقد هانقابه المحامين

إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ
قرآن كريم

امتيازات نقابية

(١) مستشفى النقابات المهنية (بابا يوانو)

تخفيض أجر السرير لأعضاء نقابة المحامين ، من ١٥٠ قرشاً إلى ٦٥ قرشاً في اليوم . ويخفيض رسم حجرة العمليات من ٣٠٠ قرش إلى ٢٥٠ قرشاً .

أما العمليات الجراحية فتتراوح أتعاب العملية الواحدة بين ٢٠ جنيهاً للعملية الكبرى وثلاثة جنيهات للعملية الصغرى .

وتفصيل العلاج بأسعار مخفضة ، مبين بكتاب المستشفى الذى يوزع مجاناً على السادة المشتركين .

الطُّبَاءُ المعالجون : واتفقت النقابة مع عدد من الأطباء — ومعظمهم من أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب — على أن يخصموا ٥٠ ٪ من رسم الكشف ، فيصبح خمسين قرشاً بالعيادة ، ومائة قرش بالمنزل ، وهم من كبار الإخصائيين فى الجراحة . والأمراض الباطنية ، وأمراض العيون ، وجراحة العظام ، والأنف والأذن والحنجرة ، والمسالك البولية ، والأمراض الجلدية ، وجراحة الصدر والقلب ، وأمراض النساء والولادة ، وجراحة الفم والاسنان ، والاطفال ، والتخدير .

بطاقات العلاج : تقدم بدار النقابة : ٥١ شارع رمسيس بطاقات العلاج لمستشفى بابا يوانو بالدقي ، نظير عشرة قروش مع رجاء إحضار ثلاث صور مقاس ٣ × ٤

(٢) الجمعية التعاونية للبترول

أولاً : بمجرد تقديم البطاقة الشخصية للسادة المحامين لأى محطة إو وكيل ، من محطات ووكلاء الجمعية التعاونية للبترول ، يعامل السيد المحامى معاملة العضو ، فيكون له الحق فى شراء البنزين بالسعر الرسمى لمنطقة التسليم ، مع خصم قدره ٢٠ ملياً للصفحة .

ثانياً : يكون للسادة المحامين اختيار أحد النظم التالية فى التعامل :

(أ) أن يشتري بالنقد ويدفع الثمن فوراً ثم يتسلم فاتورة ، ويقدم ما يتجمع لديه منها آخر كل شهر لإدارة الجمعية ويسترد الخصم المقرر حسب الموضع بعاليه .

(ب) أن يشتري دفتر بونات بنزين بالنقد فى المحطات أو فى الجمعية فئة ١٠ جالونات و ٢٠ جالوناً و ٤٠ جالوناً يدفع ثمنها نقداً ويستعملها فى سحب البنزين من أى محطة أو وكيل ويقدم فى آخر كل شهر كموب الدفاتر للجمعية أو لأى محطة أو وكيل لاسترداد الخصم المقرر وفقاً لما تقدم .

(ح) أن يطلب دفتر بونات بنزين إجمالى ، وعند إرسال كشف الحساب إلى عضو النقابة يقوم العضو بالسداد وذلك بالتفاهم المباشر بينه وبين الجمعية على طريقة السداد وضمانها .

ثالثاً : تصرف الجمعية للنقابة عائداً عن جملة مسحوبات السادة الأعضاء بنسبة تقررها الجمعية العمومية سنوياً . ولا تقل حالياً عن ٢ ٪ .

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمة النفض

النفض الحزائي

الحكم ٤٣٧ : ١٣ من فبراير ١٩٦١	الحكم ٤٣٣ : ٦ من فبراير ١٩٦١
تنظيم : مبان على أملاك عامة . ص ٦٥٠	أ - تلبس : إجراء مشروع يتمخض عنه .
الحكم ٤٣٨ :	ب - أمر بعدم التحرك : قبض ، استيقاف .
أ - محاكمة : إجراءاتها ، استجواب ، استيفاح	ص ٦٤٥
للتهم عما ورد في صحيفته الجنائية .	
ب - دفاع : وصف التهمة ، تنبيه على تعديلها .	الحكم ٤٣٤ :
ص ٦٥٠	أ - ارتباط الجرائم : أثر قيامه بالنسبة لبعض
الحكم ٤٣٩ :	التهمين ، إحالة مباشرة من النيابة العامة .
أ - عود : مجرم حدث ، سن .	ب - قتل عمد : ترصد في مكان خاص بالجاني .
ب - ملاح : ظرف مشدد ، عود . ص ٦٥١	ص ٦٤٥
الحكم ٤٤٠ :	الحكم ٤٣٥ :
أ - منزل : جريمة دخوله لارتكاب جريمة .	أ - جرمك : خط جمارك ، منطقة مراقبة .
ب - شكوى زوج : اشتراطها في حالة تمام	ب - تهريب : جرمك . صفة مأمور الضبط
جريمة الزنا ؛ دعوى جنائية ، تحريكها .	القضائي .
ص ٦٥١	أ - دائرة جرمية : تفتيش . ص ٦٤٧
الحكم ٤٤١ :	الحكم ٤٣٦ :
تفتيش : إذن ، اختصاص بإصداره ؛ اسم المطلوب	اختلاس : أموال أميرية .
ص ٦٥٢	ص ٦٤٩

الحكم ٤٤٢ : ١٤ من فبراير ١٩٦١

سلاح : مصادرة . ص ٦٥٣

الحكم ٤٤٣ :

١ - إتلاف : أوراق حكومية ، قصد جنائي .

ب - قانون : جهل به .

ح - دفاع : ظاهر البطلان ، ردّ عليه .

ص ٦٥٣

الحكم ٤٤٤ :

عقوبة : ارتباط ؛ تأمين وإدخار ، التحاق

بمؤسسة ، سداد اشتراكها . ص ٦٥٤

الحكم ٤٤٥ :

تفتيش : استيقاف . ص ٦٥٤

الحكم ٤٤٦ : ٢٠ من فبراير ١٩٦١

١ - تزوير : دفتر توزيع أراضي طرح البحر .

ب - رشوة : علم الشهود بأنهم يدفعون مالا يجب

عليهم أدائه . ص ٦٥٥

الحكم ٤٤٧ :

تحقيق : تفتيش ، إذن به ، محضر جمع

الاستدلالات . ص ٦٥٥

الحكم ٤٤٨ :

حكم : تسببه ، بياناته ؛ بقعة وقوع الجريمة .

ص ٦٥٥

الحكم ٤٤٩ :

١ - رشوة : إخلال بواجب تبليغ عن جريمة علم

بها الموظف .

ب - اختصاص : مكافئ ؛ واجب التبليغ عن

الجرائم .

ح - رشوة : امتناع عن أداء واجب الوظيفة

أو إخلال بها ، عطاء سابق أو معاصر

أو لاحق . ص ٦٥٦

الحكم ٤٥٠ :

١ - مسئولية : جنائية ؛ ضرب ، عاهة ، رفض

المجنى عليه إجراء جراحة .

ب - دفاع : رد ضمني . ص ٦٥٧

الحكم ٤٥١ :

حكم : بياناته ، تاريخ صدوره . ص ٦٥٧

الحكم ٤٥٢ :

١ - تأجيل : طلبه للطعن بالتزوير ، إجابته .

خير ، رأيه .

ب - دفاع : ضم أوراق .

ح - تحقيق : اطلاع على أوراق في غيبة المتهم .

د - اختلاس : أموال أميرية ، صفة مأمور

التحصيل . ص ٦٥٧

الحكم ٤٥٣ :

استئناف : النيابة للحكم الغيابي ، سقوطه ؛ وقف

تنفيذ العقوبة . ص ٦٥٨

الحكم ٤٥٤ : ٢١ من فبراير ١٩٦١

دعوى مدنية : اختصاص محكمة جنائية ؛ مدعى

عليه فيها . ص ٦٥٩

الحكم ٤٥٥ :

حكم : بياناته ، توقيعه . ص ٦٦٠

الحكم ٤٥٦ : ٢٧ من فبراير ١٩٦١

١ - حكم : تسببه ؛ شيوعية .

ب - نقض : الحكم أيضاً بالنسبة لمن لم يقدم أسباباً لطعنه . ص ٦٦١

الحكم ٤٥٧ :

قانون أصلح : مخدر ؛ نقض ؛ استفادة من لم يقدم أسباباً لطعنه . ص ٦٦١

الحكم ٤٥٨ :

تلبس : مظاهره الخارجية ، سقوط المخدر تلقائياً ، تعتمد إسقاطه . ص ٦٦٢

الحكم ٤٥٩ :

إخفاء أشياء : متحصلة من جريمة ، حيازة الشيء مهما يكن سببها . ص ٦٦٢

الحكم ٤٦٠ : ٢٨ من فبراير ١٩٦١

دفاع : خير ، طلب نديه للترجيح ، اكتفاء المحكمة بمناقشة الطبيب للشرح . ص ٦٦٣

النقض المدني

الحكم ٤٦١ : أول يونيو ١٩٦١

أ - جمرك : رسم ؛ ريلات « ماريا تريزا » .

ب - مسئولية : تعويض ، إفراج عن ريلات بدون رسم . ص ٦٦٤

الحكم ٤٦٢ :

أ - ضريبة : وعاؤها ؛ ربط نهائي ، طعن للمول ، وحده .

ب - نقض : دفاع يخالطه واقع ، إثارة لأول مرة . ص ٦٦٧

الحكم ٤٦٣ :

عمل : مكافأة نهاية خدمة ، الجمع بينها وبين خصيلة صندوق ادخار . ص ٦٦٨

الحكم ٤٦٤ :

أ - حكم : بياناته ؛ أحوال شخصية ، اسم عضو النيابة .

ب - نقض : طعن ، إعلان ؛ بطلان ، تمسك به .

ج - إعلان : أوراق المحضرين ، بياناتها ؛ أصله ، صورته ، مطابقتهما . ص ٦٦٩

الحكم ٤٦٥ : ٨ من يونيو ١٩٦١

أ - محاماة : نقابتها ، مجلسها ، طلب تقدير أتعاب المحامي ، خصومة قضائية .

ب - تقادم : قطعه ، تقديم طلب تقدير أتعاب المجلس نقابة المحامين . ص ٦٦٩

الحكم ٤٦٦ :

أ - نقض : طعن ؛ تقريره ، توقيع موظف مختص ؛ إعلانه ، إسم المحامي .

ب - غرفة تجارية : مؤسسة عامة ؛ عمل ، هيئة تحكيم سلطتها . ص ٦٧٥

الحكم ٤٦٧ : ١٥ من يونيو ١٩٦١

أ - دعوى : صفة ، جمعية تعاونية .

ب - وكالة . جمعية ، مجلس إدارتها ، سلطته في إنابة رئيس الجمعية في رفع دعوى تعويض .

ج - حكم : تدليل ، عيبه ، قصور . ص ٦٧٥

الحكم ٤٦٨ : ٢٢ من يونيو ١٩٦١

نقل بحري : ناقل ، مسئوليته ، تحديداتها ، معاهدة سندات شحن . ص ٦٧٦

ب — فوائد : تأخير ، مدنى م ٢١٩ . ص ٦٧٧

الحكم ٤٦٩ :

الحكم ٤٧٠ :

١ — وكالة : ثبوت استغلال الوكيل ؛ حكم تدليل

ص ٦٨٠

جرمك : غرامة .

عيب ، قصور .

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٤٧٣ :

حانوتى : تربي . إعادة تعيينه بعد رد اعتباره .

ص ٦٨٧

الحكم ٤٧٤ : ١٥ من أبريل ١٩٦٢

طامل : استقالة حكيم ؛ انتهاء صلتها بالحكومة

لتغيبه بغير عذر مقبول . ص ٦٨٨

الحكم ٤٧١ : أول أبريل ١٩٦٢

موظف : ترقيته بالاقتدار : ص ٦٨٢

الحكم ٤٧٢ : ٧ من أبريل ١٩٦٢

طمن : أمام المحكمة الإدارية العليا ؛ اتصاله بالنظام

العام ، التصدى له . ص ٦٨٣

عرض موضوعى لإحكام القضاء الإدارى

ص ٦٩٠

الحكم ٤٧٩ : ٢ من فبراير ١٩٦٠

محكمة إدارية عليا : تصد بها للحكم برمته .

ص ٦٩٢

الحكم ٤٨٠ : ٢٣ من يناير ١٩٦٠

محكمة إدارية عليا : إلغاء الحكم وإعادة الدعوى

للمحكمة الإدارية للفصل فى موضوعها ،

إذا كانت اللجنة القضائية لم تصد له .

ص ٦٩٣

الحكم ٤٨١ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠

محكمة إدارية عليا : تقرير بالطعن أمامها ، طريقته

ص ٦٩٣

الحكم ٤٧٥ : ١٥ من أكتوبر ١٩٦٠

حكم : بطلانه ، سبق افتاء أحد مستشارى المحكمة

فى النزاع . ص ٦٩١

الحكم ٤٧٦ : ١٣ من يونيو ١٩٥٩

دعوى : خصم ، حكم على شخص غير ممثل

ص ٦٩١

الحكم ٤٧٧ : ٩ من مايو ١٩٥٩

دعوى : مصروفاتها ، الملزم بها . ص ٦٩١

الحكم ٤٧٨ : ٣٠ من مايو ١٩٥٩

دعوى : مصروفاتها ، الملزم بها . ص ٦٩٢

الحكم ٤٨٧ : ٢٦ من نوفمبر ١٩٦٠
حكم : إلغاء ، أثره . ص ٦٩٨

الحكم ٤٨٨ : ٣٠ من مايو ١٩٥٩
حكم : إلغاء ، أثره ، مصروفاته . ص ٦٩٩

الحكم ٤٨٩ : ١٩ من نوفمبر ١٩٦٠
حكم : تسوية ؛ أثره ؛ حيازته لقوة الشيء المقضي به ، مداها . ص ٧٠٠

الحكم ٤٩٠ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠
حكم : إلغاء فصل موظف ؛ تنفيذه كاملا . ص ٧٠١

الحكم ٤٩١ : ٢ من يوليو ١٩٦٠
حكم : إلغاء تخط ؛ تنفيذه . ص ٧٠٣

الحكم ٤٨٢ : ١٠ من ديسمبر ١٩٦٠
محكمة إدارية عليا : طعن ؛ قضاء بعدم جواز نظره لسابقة الفصل في موضوع الدعوى . ص ٦٩٤

الحكم ٤٨٣ : ٥ من مارس ١٩٦٠
التماس إعادة نظر : محكمة إدارية عليا ؛ غش : ص ٦٩٤

الحكم ٤٨٤ : ٢ من يوليو ١٩٦٠
حكم : محكمة إدارية عليا ، حجية ، منطوقه وأسبابه . ص ٦٩٥

الحكم ٤٨٥ : ٢٣ من يناير ١٩٦٠
حكم : بعدم الاختصاص ؛ حجته . ص ٦٩٧

الحكم ٤٨٦ : ٢٤ من ديسمبر ١٩٦٠
حكم : حجته ، وقف تنفيذ . ص ٦٩٧

قضاء محاكم الاستئناف

بالحضور ، مرافعات م ٤٠٥ .
ب — يمين حاسمة : تعسف في ترجيحها . ص ٧٠٧

الحكم ٤٩٥ : ١٤ من مارس ١٩٦١
ا — قرض : مدير الشركة حقه في عقده .
ب — تنفيذ : المال المخصص للوفاء في حكمه ق مرافعات م ٤٠٩ . ص ٧٠٩

الحكم ٤٩٦ : ٢١ من مارس ١٩٦١
إثبات : بينة ؛ قرائن ؛ مسائل تجارية . ص ٧١٢

الحكم ٤٩٢ : ١٣ من مارس ١٩٦١
امر أداء : ميعاد استئناف حكم ، معارضة فيه . ص ٧٠٥

الحكم ٤٩٣ : ١٤ من مارس ١٩٦١
ا — دعوى : تقديرها بقيمة سدين .
ب — توقيع : صك دين ؛ مديونية الشريك غير الموقع .
ج — دعوى : صفة المدعى عليه . ص ٧٠٥

الحكم ٤٩٤ : ١٤ من مارس ١٩٦١
ا — سند إذني : استئناف ، مطالبة به ، تكليف

الحكم ٤٩٧ : إجابته . ص ٧١٦

الحكم ٥٠١ :

إفلاس : تطهير بعض سندات الدين مع عدم إعادة تطهيرها إلى المظهرين . ص ٧١٧

الحكم ٥٠٢ : ٤ من أبريل ١٩٦١

أمر أداء : وقف تقاذه ، استئناف حكم صادر برفضه . ص ٧١٨

الحكم ٥٠٣ : ٢٧ من يونيو ١٩٦١

إفلاس : مدين مماتل قادر على الوفاء ص ٧١٩

الحكم ٤٩٧ :

أ - إغفال : إغفال الرقم الصحيح للدائرة .

ب - خطاب ضمان : صرف قيمته عند الطلب .

ص ٧١٢

الحكم ٤٩٨ : ٢٨ من مارس ١٩٦١

إعلان : طعن . محل مختار . ص ٧١٤

الحكم ٤٩٩ :

يمين حاسمة : توجبها ، متى يكون تعسفياً .

ص ٧١٥

الحكم ٥٠٠ :

أ - وقف تنفيذ : طلبه ؛ ميعاد رفعه ، شرط

قضاء المحاكم الكلية

الحكم ٥٠٥ : ٢٧ من فبراير ١٩٦٠

أ - وكيل بالعمولة : تعريفه ق تجارى م ٨١ .

ب - إفلاس : شرطاه ، ق تجارى م ١٩٥ .

ص ٧٢٠

الحكم ٥٠٤ : ٣٠ من يناير ١٩٦٠

أ - نقل بحرى : تقادم ، ق تجارى م ١٠٤ ؛

ق بحرى م ٢٧١ .

ب - ناقل بحرى : التزاماته ؛ مسئولية عقدية ،

تقصيرية ، ق تجارى م ٩١ و ٩٢ و ٩٧ .

ص ٧٢٠

قضاء المحاكم الجزئية

أو نصيبه . ص ٧٢٤

الحكم ٥٠٨ : ١٥ من نوفمبر ١٩٦٠

دعوى : استرداد محجوزات ؛ المدعى فيها

ص ٧٢٦

الحكم ٥٠٦ : ٢٥ من نوفمبر ١٩٥٨

مستأجر : اتفاق على تحميله الضرائب . ص ٧٢٣

الحكم ٥٠٧ : ٨ من مارس ١٩٦٠

أ - مستأجرون : تراحمهم .

ب - شريك مشتاع : انفراد بتأجير كل العين

ثانياً - المِقالابُ والبُحُوثُ

مساكن : قانون ايجار المساكن ، هل هو تشريع استثنائي ؛ للاستاذ عبد الرحمن جنيدى . ص ٧٢٧	أتى : جريمة التعرض لها ؛ للاستاذ عبد اللطيف الحسيني المحامى . ص ٧٣٥ سندات تجارية : بدء تقادمها ؛ للاستاذ الدكتور فرنان بالي المحامى . ص ٧٤١
--	--

ثالثاً - التَّشْرِيعَاتُ

القَوَانِينُ

(سنة ١٩٦٢)

مذكرات ايضاحية

حجز مرتبات : ق ٤٣ بشأن عدم توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالها ؛ المذكرة الايضاحية . ص ٥٤٥	تلفزيون : ق ٤٧ بشأن أجهزة استقبال إذاعته ؛ المذكرة الايضاحية . ص ٥٥٥
أعيان تديرها الأوقاف : ق ٤٤ بتسليمها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية ؛ المذكرة الايضاحية . ص ٥٤٦	رسوم : ق ٤٨ بتعديل رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية ؛ المذكرة الايضاحية . ص ٥٥٧
مبان : ق ٥٥ بشأن تنظيمها ؛ للمذكرة الايضاحية . ص ٥٤٨	مدة خدمة سابقة : ق ٥١ بحسابها فى المعاش ؛ المذكرة الايضاحية . ص ٥٥٨
إيجار أماكن : ق ٤٦ بتحديدده ؛ المذكرة الايضاحية . ص ٥٥٢	معاشات مدنية : ق ٥٢ ؛ المذكرة الايضاحية . ص ٥٦١
	ملاحة داخلية : ق ٥٧ ؛ المذكرة الايضاحية . ص ٥٦٢

قرارات وزارة

بشأن إصدار لأئحة الرقابة على عملياته .

ص ٥٧٥

نقد : قرار ٣٩٧ بتعديل قرار ٥١ لسنة ٤٧

ص ٥٧٦

إسكان ومرافق (١٩٦٢)

مبان : قرار ١٦٩ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون

الخاص بتنظيمها . ص ٥٦٥

اقتصاد (١٩٦٢)

نقد : قرار ٣٥٦ بتعديل قرار ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠

المحكمة

مجلد قضائية شهرية

قضاء محكمة النقض الجزائرية

٤٣٣

٦ من فبراير ١٩٦١

١ - تلبس : إجراء مشروع ، تخفضه عنه ،
مطالبة شخص بتقديم بطاقته الشخصية ، ق ١٨١
لسنة ١٩٥٥ م ٧ ، ظهور مخدر عالى بالبطاقة .

ب - أمر بعدم التحرك : ماهيته ؛ قبض ، استيقاف .

المبادئ القانونية :

١ - فرض القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥
في المادة السابعة منه على صاحب البطاقة أن
يقدمها إلى مندوب السلطات العامة كلما طلب
إليه ذلك - فإذا كان الحكم قد أثبت
أنه عند تقديم المتهم ببطاقته للضابط وجد
عالقاً بها قطعة من الحشيش فإنه يصبح عندئذ
في حالة تلبس بجريمة كشف عنها إجراء
مشروع هو مطالبة المتهم بتقديم بطاقته
الشخصية ، وينبنى على ذلك أن يقع القبض
عليه وتفتيشه على إثر قيام هذه الحالة صحيحاً ،
ويصح الاستدلال بالدليل المستمد من
تفتيش المتهم ووجود قطعتين أخريين من
مخدر الحشيش بحجبه الذي كانت به البطاقة .

٢ - الأمر بعدم التحرك الذي صدر من
الضابط أو من الكونستابل الذي كان يرافقه ،
إجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان
الذي دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التي
حضر من أجلها ، والتي كانت - في واقعة
الدعوى - تفقد حالة الأمن والبحث عن
المحكوم عليهم والمشبوهين .

(القضية رقم ١٩٥٥ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة
ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى
وحسن خالد المستشارين) .

٤٣٤

٦ من فبراير ١٩٦١

١ - ارتباط الجرائم : جنابات ا ج م ٣/٢١٤
المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وما ارتبط بها من
جرائم أخرى . معنى كلمة الارتباط المشار إليها في النص .
أثر قيام الارتباط بالنسبة لبعض المتهمين ، لإحالة مباشرة
من النيابة العامة .

ب - قتل عمد . ترصد في مكان خاص بالجاني .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كون الفعل الواحد جرائم

لسنة ١٩٥٧ ، لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام استثناء من الأصل العام للبين في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، حكماً آخر — فأجاز للنيابة العامة رفع الجنايات المنصوص عليها في هذه المادة وعمما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى شملها التحقيق بأمر تكليف واحد أمام محكمة الجنايات رأساً . والقاعدة العامة أنه متى كانت عبارة النص عامة واضحة لا خفاء فيها ، وجب عدم صرفها عن ظاهرها والعمل بمدلول عبارة النص ، وبما يكون النص دليلاً وحجة عليه ، فإن كان النص عاماً مطلقاً فإنه يجب حمله على عمومته وإطلاقه حتى يقوم على تخصيصه وتقييده دليل ، ولما كان التعبير بكلمة « الارتباط » وإيراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمعام مقام تطبيق قانون الجنائي ، لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي قصده الشارع وأرشد عنه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ولم تشر المذكرة الإيضاحية بكلمة ما يمكن أن تجعل لها معنى جديداً يخالف المعنى الذي يتلاءم مع هذه القاعدة العامة ؛ مما مفاده أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ..

« وحيث إنه .. فيما يتعلق بظرف الترصد فإن الدليل يقوم عليه من تربص المتهمين بالجاني عليه أثناء وجوده في حقله وعلى مقربة منه ثم تتبع خطواته بعد مغادرة حقله لكي يظفروا به إذا أتاحت الظروف لهم ذلك وقد ظفروا به وقتلوه » ولما كان هذا القول من الحكم سائغاً وكافياً في التدليل على قيام ظرفي سبق الإصرار والترصد كما هو معرف بهما في المادتين ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات وكان ترصد الطاعنين للجاني عليه في زراعتهم لا ينفي قيام هذا الظرف

متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد ، وكانت إحدى تلك الجرائم جنائية داخلية في الجنايات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة ، أيا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى ، جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم الحضور أمامها مباشرة ، ويستوى الحال لو وقعت إحدى الجريمتين من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة الارتباط ، فإنه يجوز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بالطريق المباشر دون تجزئة الدعوى وإحالة أحد المتهمين إلى محكمة الجنايات مباشرة والباقيين إلى غرفة الاتهام ؛ وذلك لو حدة الواقعة ، وقيام الارتباط بين الجميع ، وتأميناً لحسن سير العدالة .

٢ — العبرة في قيام الترصد هي بتربص الجاني وترقبه للجاني عليه فترة من الزمن طال أم قصرت ، في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد في مكان خاص بالجاني نفسه .

المحكمة

« .. وحيث إن الشارع قد استحدث فيما أورده في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون ١١٣

٢ - أسبغ القانون ٩ لسنة ١٩٠٥ في شأن منع تهريب البضائع صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وعمالها في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، وبقيت لهم هذه الصفة إعمالاً لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، كما أيد القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجرمي هذه الصفة بالنسبة إلى موظفي الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد ، وأضافها القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على الضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد .

٣ - أخضع الشارع الدائرة الجرمية - نظراً إلى طبيعة التهريب الجرمي - لإجراءات وقود معلومة - منها تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إليها أو يخرجون منها أو يمرون بها بصرف النظر عن رضا هذه الأشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به .

وتفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجرمية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب ، استهدف الشارع به مصلحة الخزانة ، ويجريه عمال الجمارك وحراسه ، الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط

إذ العبرة في قيامه هي بتربص الجاني وترقبه للمعنى عليه فترة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون التردد في مكان خاص بالجاني نفسه . . . » .

(القضية رقم ١٩٥٧ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش وعمود اسماعيل المستشارين) .

٤٣٥

٦ من فبراير ١٩٦١

١ - جرم : خط جمارك ؛ منطقة مراقبة .
ب - تهريب : جرمي ؛ صفة مأمور الضبط القضائي .
ج - دائرة جرمية : تفتيش ، رضا ، قيود في الاجراءات الجنائية ، شبهة توافر التهريب الجرمي .

المبادئ القانونية :

١ - يبين من استقراء نصوص اللائحة الجرمية والقوانين المعدلة لها وما أصدرته مصلحة الجمارك من تعليمات في خصوص تطبيق أحكام هذه اللائحة ، أن سواحل البحر المالخ ، والحدود الفاصلة بين القطر المصري والبلاد المجاورة له تعتبر خطأ للجمارك ؛ أما منطقة المراقبة فهي دائرة معينة حددها القانون لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة ، وهي دائرة مغلقة ، وأكد إغلاقها القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجرمية بالمطارات والموانئ ، الذي حظر دخولها بغير إذن من وزير الحرية أو من ينييه أو بمقتضى جواز سفر مستوف .

القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ،
لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون
بمنطقة المراقبة ، دون أن يتطلب الشارع
توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون
الإجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص
المراد تفتيشه في إحدى الحالات المسوغة
له في نطاق الفهم القانوني للبادئ المقررة
في هذا القانون . وقد أفصح الشارع عن
مراده بما نص عليه في المادة الثانية من اللائحة
الجمركية المعدلة أخيراً بالقانون ٦٥
لسنة ١٩٥٩ ، والمادتين ٧ و ٣٥ في بنودها
الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والمادة
٤١ من اللائحة المذكورة المعدلة بالقانون ٨٩
لسنة ١٩٣٣ . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة
هو أن حق عمال الجمارك وحراسه في
الكشف والتفتيش في حدود دائرة المراقبة
الجمركية أمر يقره القانون — على أن هذا
الحق في خصوص تفتيش الأشخاص ليس
مطلقاً بل يجب أن يمارسه المخاطبون به في
ما يصادفهم من حالات تتم عن شبهة في توافر
التهريب الجمركي فيها — في الحدود المعرف
بها قانوناً طبقاً لما نص عليه أخيراً القانون
٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي —
ولا يقدح في هذا النظر زوال الصفة المدنية
لأفعال التهريب في ظل خضوعها لأحكام
اللائحة الجمركية حين ألحقت بجرائم القانون
العام عملاً بالقانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ وما
يترتب على ذلك من إخضاع هذه الجرائم
للأحكام المقررة في قانون الإجراءات

الجنائية من حيث التحقيق وما يندرج تحته
من قبض وتفتيش ؛ ذلك بأن أفعال التهريب
الجمركي وإن أدخلت في زمرة الجرائم ،
إلا أنها لا تزال تحمل في طياتها طابعاً خاصاً
يميزها عن سائر الجرائم ، وهو ما أشار
إليه الشارع في المذكرة الإيضاحية المصاحبة
للقانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ، وتمشياً مع هذا
الاتجاه اختط الشارع خطة التوسع في
تجريم أفعال التهريب الجمركي إلى ما يسبق
نطاق الشروع في الجريمة ، وهذا الاتجاه من
الشارع من تناول مجرد محاولة التهريب
بالعقاب ، وهي مرحلة دون الشروع تقع
بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ ،
يدل بذاته على الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم .
ويؤكد خضوعها لحالات مغايرة للمفاهيم
المتواضع عليها بالنسبة إلى باقي الجرائم .
ومن الواضح أن إلغاء أحكام التهريب
المنصوص عليها في اللائحة الجمركية وكل
ما يخالف نصوص القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ،
لا يشمل الأحكام الإجرائية الخاصة
بالكشف عنها .

والشبهة في توافر التهريب الجمركي حالة
ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين
الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة
التهريب من شخص موجود في حدود دائرة
المراقبة الجمركية ، ومتى أقرت محكمة
الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم
من اعتبارات أدت الاشتباه في الشخص محل
التفتيش — في حدود دائرة المراقبة

الجرمكية — على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها في ذلك .

(القضية رقم ١٩٥٨ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

{ ٣٦

٦ من فبراير ١٩٦١

اختلاس : أموال أميرية : تسهيل الاستيلاء عليها .
مال الدولة موضوع الجريمة . قيمة الفرق بين ما ورد بالفعل وبين ما التزم المتهم بتوريده للدولة .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت أن المال المستولى عليه بغير حق هو قيمة الفرق بين ما ورده المتهم الثالث بالفعل وبين ما التزم بتوريده للدولة ، فإن ما يثيره المتهم الثاني بشأن ملكية هذا المال للمتهم الثالث غير سديد ، لا سيما وقد أثبت الحكم استيلاء المتهم الثالث على قيمة المبيع كاملاً من مال الدولة ، وهو لا يستحق سوى قيمة ما ورده بالفعل منه ؛ ويكون الفرق مالا خالصاً لها سهل المتهم الثاني للمتهم الثالث الاستيلاء عليه بغير حق بما تتوافر معه جريمة تسهيل الاستيلاء على مال الدولة ، وهي مرادفة لجريمة الاستيلاء التي دين المتهم الثاني على أساسها في التجريم والعقاب بنص المادة ١١٣ من قانون العقوبات .

المحكمة

» .. حيث .. إنه خلال الفترة .. اشترت مديرية الجيزة من .. (المتهم الثالث) ١٢٠ أردبا

من الشعر اتشوينه لحول المديرية وذلك في مناقصة عامة رست على المذكور بواقع ٣٣٨ قرشا سعراً للأردب الواحد ، فتواطأ كل من الجاويش .. (الطاعن الأول) والأباشي .. (الطاعن الثاني) تطواطأ مع المتهم الثالث على أن يورد ما مقداره مائة أردب شعر فقط بدلاً من ١٢٠ أردبا المنفق على توريدها ، واستوليا على ثمن العشرين أردبا الباقية ومقداره ٦٧ جنياً . في إدانة الطاعنين إلى أقوال المتهم الثالث وشهادة الشهود الذين سمعوا منه أقواله في سرد تفصيل الواقعة وشهادة أعضاء لجنة استلام الشعر بأن الطاعن الأول هو الذي قام باستلام الشعر وحرر محضر الاستلام دون أن يتحرى أحد حقيقة عدد الأجوالة أو مقدار الشعر ووزنه ، وما ثبت من تقارير اللجان الإدارية التي جردت مقدار الشعر بعد كشف الحادث وتبين أن المقدار الذي تم توريده هو مائة أردب فقط — وخلص الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعنين الأول والثاني كلنا الطاعن الثالث بالآ يورد إلا مائة أردب فقط وأن يدفع لهما ثمن المقدار الناقص وقدره ٦٧ جنياً ، وقد اتفق معهما وساعدهما على اقرار الجريمة .. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت الجريمة التي دان الطاعن الثاني بها ، وبين أن المال المستولى عليه هو مال الدولة وأن الاستيلاء عليه كان بغير حق ، وكان هذا المال هو قيمة الفرق بين ما ورد بالفعل وبين ما التزم المتهم بتوريده للدولة ؛ فإن ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الخصوص يكون على غير أساس ، سيما وقد أثبت الحكم استيلاء المتهم الثالث (الطاعن الثالث) على قيمة الشعر كاملاً من مال الدولة وهو لا يستحق سوى قيمة ما ورده بالفعل ، ويكون الفرق مالا خالصاً للدولة ، ويكون الطاعن الثاني قد سهل للطاعن الثالث الاستيلاء عليه بغير

يكون فيها مالك الأرض هو نفسه صاحب البناء الذي يطلب عنه الترخيص .

(القضية رقم ٢٣٢٣ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٤٣٨

١٣ من فبراير ١٩٦١

أ — إجراءات المحاكمة : استجواب التهم ، استيضاحه عما ورد في صحيفة حالته الجنائية .

ب — دفاع : وصف التهمة ، تنبيه على تعديلها .

المبادئ القانونية :

١ — ما توجهه المحكمة إلى المتهم من أسئلة عن سوابقه لا يعد استجواباً بالمعنى الذي قصده الشارع في المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ؛ وإنما هو استعلام عما ورد في صحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف الدعوى .

٢ — ما طلبته النيابة العامة من تعديل لوصف التهمة بالجلاسة في مواجهة المتهم ، وسؤال المحكمة له عن سوابقه التي بنى عليها هذا التعديل ، وتناول الدفاع للوصف الجديد الذي دارت المرافعة على أساسه ، فيه ما يكتفى لاعتبار التنبيه قائماً ومنتجاً أثره . ذلك أن لفت نظر الدفاع إلى تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المحاكمة ، لا يتطلب شكلاً خاصاً .

(القضية رقم ٢٣٣١ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) ..

حق بما تتوافر معه جريمة تسهيل الاستيلاء على مال الدولة وهي مرادفة لجريمة الاستيلاء القديين الطاعن الثاني على أساسها في التجريم وفي العقاب بنص المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، أما ما يشير به الطاعن في شأن اقتصار حق الدولة على الحصول على ما لم يورده الطاعن الثالث من الشعر ، فردود بأن هذا لا ينفي ملكية الدولة للمال المستولى عليه ، ولا يؤثر في قيام الجريمة التي دين الطاعن بها الزام الطاعن الثالث برد ما لم يورده أو قيامه بالرد فعلاً . . . » .

(القضية رقم ١٩٧٧ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٤٣٧

١٣ من فبراير ١٩٦١

تنظيم : مبان على أملاك عامة .

المبدأ القانوني :

جاء نص المادة الأولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ، مطلقاً من كل قيد ؛ وليس فيه ما يفيد قصر الرخصة على الأبنية التي تقام على الأملاك الخاصة دون العامة ، ما دام الشارع قد أوجب في هذه المادة الحصول على ترخيص لكل بناء يراد إقامته أو تعديله أو هدمه أو غير ذلك من الأعمال التي أشار إليها النص . أما المادة الثالثة من القانون فليس في صيغتها ما يفيد تخصيص عموم الحكم الوارد في المادة الأولى ، إذ أن الشارع إنما قصد بهذه المادة بيان حكم للأحوال الغالبة في أعمال التنظيم ، وهي التي

المبادئ القانونية :

١ - تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ، ولو عيئت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها .

٢ - وإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لم تقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

المحكمة

« ... وحيث إن ... المجنى عليه سمع ليلة الحادث صوتاً في منزله فخرج وشاهد المطعون ضده عارياً من الملابس فيما عدا قميصاً داخلياً وبغير سروال ، وكان يمسك بالجدار ، فقبض عليه وأوثقه وسله إلى الشرطي . وبسؤاله قرر أنه دخل المنزل لأنه كان على موعد مع زوجة المجنى عليه ، وعندما أراد أن يهبها فاجأه الزوج وقبض عليه وأوثقه وأحضره بردة زاعماً أنه شرع في سرقتها ، وأردف أنه اعتاد الذهاب إلى منزل المجنى عليه لأنه ابن عمته .

وكانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده بوصف أنه شرع في سرقة الملابس المبينة بالتحقيقات للمجنى عليه من مسكنه ، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبس بها ؛ وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٢/٣١٧ - ٤ و ٣٢١ من قانون العقوبات ؛ فقضت محكمة أول درجة غيباً ببراءته ، ونوه الحكم في أسبابه بأن المحكمة ظنت أن توجه إليه تهمة دخول منزل بقصد ارتكاب

٤٣٩

١٣ من فبراير ١٩٦١

أ - عود : مجرمون أحداث ، سن .

ب - سلاح : ظرف مشدد ؛ عود .

المبادئ القانونية :

١ - ما يثيره الطاعن من أنه كان حدثاً وقت الحكم عليه في جنحة السرقة ، مما لا يجوز معه تطبيق أحكام العود عليه ؛ في غير محله ، لأن الأصل في تطبيق أحكام العود هو بالوقت الذي يجري فيه تطبيقه بالنسبة إلى الجريمة الأخيرة التي تجرى المحاكمة بشأنها ، لا بوقت صدور الحكم في الجريمة المتخذة أساساً للعود .

٢ - تطبيق العقوبة المشددة وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر لا يستند إلى أحكام العود ، بل هو قائم على حالة خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقاً للفقرة ج من المادة السابقة من القانون آنف الذكر .

(الفضية رقم ٢٣٣٤ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٤٤٠

١٣ من فبراير ١٩٦١

أ - منزل : جريمة دخوله لارتكاب جريمة .

ب - شكوى الزوج : اشتراطها في حالة تمام جريمة الزنا ؛ دعوى جنائية ، تهريبها .

تمام جريمة الزنا ، ومن ثم يكون ما تنمناه الطاعة على الحكم في محله .

« وحيث إن الواقعة كما صار إثباتها في الحكم تتوافر بها العناصر القانونية كافة لجريمة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه ، الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ، مما ترى معه هذه المحكمة نقض الحكم المطعون فيه وإزالة العقاب بالمطعون ضده في حدود ما نصت عليه هذه المادة ومما قبلته بالحبس لمدة ثلاثة شهور مع الشغل » .

(القضية رقم ٢٣٣٩ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤١

١٣ من فبراير ١٩٦١

تفتيش : إذن ، اختصاص بإصداره ، اسم المطلوب تفتيشه .

المبدأ القانوني :

إغفال ذكر اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه اكتفاء بتعيين مسكنه ، لا يبنى عليه بطلانه ، متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذي تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في منطق سائق سليم أن مسكن الطاعة هو ذات المسكن المقصود في أمر التفتيش الذي وصف في الأمر بأنه المسكن الملاصق لمسكن المتهم الآخر الذي يشغله بعض أفراد أسرته ، مما مؤداه أن أمر التفتيش قد انصب على الطاعة باعتبارها إحدى قريباته ، وأن التحريات دلت على أنها تشاركه في حيازة الجواهر المخدرة ؛ فإنه

جريمة فيه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، وأمرت المحكمة الاستئنافية بتعديل وصف التهمة إلى دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة وقفا للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ، وقضت غايبا برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف .

وأسس الحكم قضاءه على قوله : « إن محكمة أول درجة وقد استخلصت استخلاصا سائعا أن المتهم كان على موعد مع زوجة المجنى عليه لارتكاب الفحشاء معها ، واطمأنت إلى أقواله في هذا الصدد وأنه قصد الزنا بزوجة المجنى عليه ، كما قرر المتهم ذلك ؛ فهذا الذي ذهبت إليه محكمة أول درجة وتأخذ به هذه المحكمة يؤدي إلى أن جريمة الدخول في منزل الوارد ذكرها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ، تتحقق كلما كان غرض الجاني من دخول المنزل ، هو ارتكاب جريمة فيه سواء تعينت الجريمة التي كانت نيته منصرفة إلى ارتكابها أو لم تتعين . فإذا كانت الجريمة قد تعينت في الدعوى الماثلة وهي جريمة الزنا ، فإنه يتمتع فيها رفع الدعوى العمومية على المتهم بتهمة دخول المنزل ، لأن البحث في ركن القصد في هذه التهمة يتناول حتما الحوض في بحث فعل الزنا ، وهو ما لا يصح رفع الدعوى العمومية به إلا بناء على طلب الزوج » . وخلص الحكم إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المطعون ضده .

لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم من ذلك غير سديد في القانون ، لأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتحقق ولو عينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها ؛ وإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما توقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج إلا في حالة

٤٤٣

١٤ من فبراير ١٩٦١

١ - إتلاف : أوراق حكومية ، قصد جنائي .

ب - قانون : جهل به .

ح - دفاع : ظاهر البطلان ، رد .

المبادئ القانونية :

١ - محضر الحجز في يد المندوب لتوقيعه ، يعد من الأوراق المكلف بحفظها والمشار إليها في المادة ١٥١ من قانون العقوبات .

ولا يشترط القانون لقيام جريمة إتلاف الأوراق الحكومية أو اختلاسها أن يكون الجاني عالماً بشخص الحافظ وأنه مأمور بحفظها ، لأن مراد الشارع من العقاب على هذه الجريمة هو حماية هذه الأوراق في ذاتها وهي مودعة في المخازن العمومية ، أو بين يدي الأمين للمأمور بحفظها .

٢ - الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررة لها ، ولا يعتد بالاعتذار بالجهل بأحكامه .

٣ - لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(القضية رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

لا حاجة عندئذ لاستصدار إذن من القاضي بتفتيش مسكنها .

(القضية رقم ٢٣٤٠ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٢

١٤ من فبراير ١٩٦١

سلاح : مصادرة .

المبدأ القانوني :

الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل ، وإنما يجوز الترخيص لبعض الأفراد بحملها أو إحرازها إذا توافرت فيهم شروط خاصة .

المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة للناس كافة بمن في ذلك المالك والحائز سواء ؛ أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو شريكاً في الجريمة ، فإنه لا يصح قانوناً أن يحكم بمصادرة ما يملكه ما دام مرخصاً له قانوناً فيه . ذلك أنه يجب تفسير نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضي بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال ، على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير الحسن النية .

(القضية رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش وحسن خالد المستشارين) .

على المتهم بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هاتين الجريمتين .

(القضية رقم ١٥٨٦ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٤٤٥

١٤ من فبراير ١٩٦١

تفتيش : استيقاف .

المبدأ القانوني :

إذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الريية عندما حاول الهرب لمجرد سماعه المخبرين وهما يفصحان عن شخصيتهما لغيره ، وأنهما حاولا استيقافه لذلك وعندئذ أقر لها بإحرازه المخدر ، ثم تبينا انتفاخا بجيبه . فإن لازم هذا الاقرار تحقيق ما أقر به والتثبت من صحته ، ويكون للمخبرين أن يقتاداه إلى مأمور الضبط القضائي الذي تلقى منه المخدر الذي كان يحمله ، ويكون الدفع بطلان إجراء التفتيش على غير أساس .

(القضية رقم ٢٣٢١ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٤٤٦

٢٠ من فبراير ١٩٦١

١ — تزوير : دفتر توزيع أراضي طرح البحر ، إغفال المتهم التعليمات بشأن طريقة التصحيح المسموح به .

٤٤٤

١٤ من فبراير ١٩٦١

عقوبة : ارتباط ، تأمين وادخار ، التحاق بمؤسسة ، سداد اشتراكها .

المبدأ القانوني :

يتضح مما نصت عليه المواد ١ و ٣ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٣٦ من القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار ، للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي ، أن الاشتراك في المؤسسة هو أمر فرضه الشارع على كل صاحب عمل وعامل يخضع لأحكام القانون : فينشأ في ذمة صاحب العمل التزام بتأدية المبالغ المستحقة عليه لحساب العمال ، وتوريد المبالغ المقطوعة من أجورهم ، وعند التخلف عن أداء هذه الحصص كلها أو بعضها تتحقق المخالفة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون ضد صاحب العمل المستول عن السداد عن نفسه وعن عماله . ويكون عدم سداد الاشتراكات للمؤسسة متضمنا في ذاته عدم الالتحاق بها ، وبالتالي فإن الفعلين اللذين وقعا من المتهم وقدم من أجلهما إلى المحاكمة ، وهما عدم سداد الاشتراكات للمؤسسة وعدم الاشتراك فيها ، يجمعهما غرض جنائي واحد هو عدم الاشتراك في المؤسسة بعدم سداد الاشتراكات بالمخالفة لنصوص القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، والارتباط بينهما واضح غير متجزئ ، ومن الواجب الحكم

المبدأ القانوني :

يشترط القانون لإجراء التحقيق من السلطة التي تباشره استصحاب كاتب لتدوينه ، فإذا كان المحضر الذي حرره مأمور الضبط القضائي بانتداب من النيابة العامة ينقصه هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقا ، فإن هذا المحضر لا يفقد مع ذلك كل قيمة له في الاستدلال . وإنما يؤول أمره إلى اعتباره محضر جمع استدالات . ومتى تقرر ذلك وكان من المسلم أن القانون لا يستلزم للاذن بالتفتيش أن يكون مسبقا بتحقيق باشرته سلطة التحقيق ، بل يصح الاستناد في إصداره إلى ما تضمنه محضر جمع الاستدالات ، فانه لا جدوى من تمسك الطاعن بطلان المحضر الذي حرره الضابط المتدب للتحقيق .

(القضية رقم ٢٣٥٣ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٤٤٨

٢٠ من فبراير ١٩٦١

حكم : نسييه ، بياناته ؛ بقعة وقوع الجريمة .

المبدأ القانوني :

لا تلتزم المحكمة ، التي لم ينازع المتهم في اختصاصها المكاني بنظر الدعوى ، بتحديد بقعة وقوع الجريمة ، ما دامت ليست عنصرا من عناصرها ، ولم يرتب القانون أثرا على

ب - رشوة : علم الشهود بأنهم يدفعون ما لا يجب عليهم أدائه .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الثابت من الحكم أن ما حدث لا يعد تصحيحا بالمعنى الذي تجيزه التعليمات - إنما هو تغيير أساسي مستقل به المتهم بعد انتهاء مهمة اللجنة المشكلة لتوزيع أراضي طرح البحر على مستحقيها ، وترتبت عليه نتائج ، وكان إغفال المتهم للتعليمات عن طريقة التصحيح المسموح به ليس يرجع إلى مجرد التراخي في تنفيذ هذه التعليمات ، بل كان مبعثه انفراد بالامر على غير علم من اللجنة تحقيقا للأهداف التي رعى إليها وهي تعديل التوزيع الذي تم ، فيكون غير شديد ما ينعاه المتهم على الحكم من خطأ في القانون إذ دانه بجريمة التزوير في محرر رسمي .

٢ - علم الشهود بأنهم يدفعون للمتهم أموالا غير واجبة الأداء ، لا يعفيه من المسؤولية ، بل هو بما تحقق به جريمة الرشوة ما دام العطاء لم يكن إلا لحمله على الإخلال بواجبات وظيفته .

(القضية رقم ١٥٥٣ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي ونوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٤٤٧

٢٠ من فبراير ١٩٦١

تحقيق : تفتيش ، إذن به ، محضر جمع استدالات .

مكان مقارفتها باعتباره ظرفاً مشدداً للعقاب.
(القضية رقم ٢٣٥٤ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٩

٢٠ من فبراير ١٩٦١

١ — رشوة : الإخلال بواجب التبليغ عن جريمة علم بها الموظف في أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته .
ب — اختصاص مكان : واجب التبليغ عن الجرائم .

ح — رشوة : امتناع عن أداء واجبات الوظيفة أو إخلال بها بناء على اتفاق سابق ؛ عطاء سابق أو معاصر أو لاحق .

المبادئ القانونية :

١ — عدلت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة ، وجاء نصها مطلقاً من كل قيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث بمس الأعمال التي يقوم بها الموظف ، وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ، ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل دائماً أن تجري على سنن قويم . ومتى تقرر ذلك وكان الامتناع عن أداء واجب التبليغ عن جريمة السرقة يعتبر إخلالاً خطيراً بواجبات الوظيفة ، التي تفرض على المتهم بمقتضى المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته ، ويستوى أمرها في حكم القانون مع امتناع الموظف أو المستخدم العام عن أى عمل من أعمال وظيفته . وكان حكم القانون

لا يتغير ولو كان الإخلال بالواجب جريمة في ذاته ، وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات ، فانه إذا تقاضى الموظف جعلاً مقابل هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، ويكون من عرض الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقوبة .

٢ — عدم الاختصاص المكان لا شأن له بالإخلال بالواجب العام للتبليغ عن الجرائم .

٣ — نصت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على عقاب الموظف إذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك . يستوى الحال أن يكون العطاء سابقاً أو معاصراً للامتناع أو الإخلال أو أن يكون لاحقاً عليه ، ما دام الامتناع أو الإخلال كان تنفيذاً لاتفاق سابق ، إذ أن نية الإتيان بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الإخلال بواجباتها ، فإذا كان الحكم قد ربط بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الإخلال بواجب التبليغ عن السرقة مما يفيد أن عرض الرشوة إنما كان متفقاً عليه من قبل ، فإن ما يثيره المتهم من أن تحرير السند بمبلغ الرشوة لاحق على الإخلال بواجبات الوظيفة الموجب لعرض الرشوة يكون عديم الجدوى .

(القضية رقم ٢٣٧٢ سنة ٣٠ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيف وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

الاستئنافي إذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها باطلا أيضا لاستناده إلى أسباب حكم باطل .
(القضية رقم ٢٤١٢ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٢

٢٠ من فبراير ١٩٦١

١ - تأجيل : طلبه للطعن بالتزوير ، إجابته .
رأى الخير . المحكمة من الخير الأعلى . نطاق هذا المبدأ .
طلب التأجيل : متى لا يعاب على المحكمة الالتفات عنه ؟

ب - دفاع : ضم أوراق . لاستحالة تحقيق طلبه ،
إدانة التهم عند كفاية الأدلة القائمة في الدعوى .
ج - تحقيق : اطلاع على أوراقه في غيبة التهم .
د - اختلاس أموال أميرية : صفة مأمور التحصيل .

المبادئ القانونية :

١ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها ، على ما يبين من المذكرة الإيضاحية المصاحبة لمشروع قانون الإجراءات الجنائية عن الفصل الخاص بدعوى التزوير الفرعية ، هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلزم بإجابته ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخير يخضع رأيه لتقديرها ، مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي

٤٥٠

٢٠ من فبراير ١٩٦١

١ - مسئولية : جنائية : ضرب ، عامة ، رفض الجنى عليه لإجراء جراحة .
ب - دفاع : رد ضمنى .

المبادئ القانونية :

١ - رفض الجنى عليه لإجراء الجراحة لما قدره من خطرها على حياته ، هو من خالص حقه ، وإذا انتفى عنه سوء القصد فقد تعيذت مساءلة المتهم عن العاهة باعتبارها من نتيجة عمله .

٢ - ما أثاره المتهم في دفاعه من أن إصابة الجنى عليه كانت سابقة على الحادث وما ساقه من قرائن على ذلك إنما هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، وهو باعتباره دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استقلالا ، اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .

(القضية رقم ٢٤١١ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥١

٢٠ من فبراير ١٩٦١

حكم : بياناته ، تاريخ صدوره .

المبدأ القانوني :

تاريخ صدور الحكم هو من بياناته الجوهرية ، وخلق الحكم الابتدائي من هذا البيان يؤدي إلى بطلانه ، ويكون الحكم

المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل .

(القضية رقم ٢٤١٣ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطية اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٤٥٣

٣٠ من فبراير ١٩٦١

استئناف : النيابة للحكم الغيابي ، سقوطه ؛ وقف تنفيذ العقوبة .

المبدأ القانوني :

يسقط استئناف النيابة للحكم الغيابي ، بصدور الحكم في المعارضة بتخفيف العقوبة المقضى بها غيباً بإيقاف تنفيذها ، لأن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة وله أثر في كيانها .

المحكم

« . . . وحيث إنه . . . حكم غيباً بحبس المتهم (الطاعن) أسبوعين مع الشغل مع كفالة قدرها ١٠٠ قرش ؛ فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . . . وعارض الطاعن فيه . . . ونظرت المعارضة وقضى فيها بقبولها شكلاً ، وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه ، وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً . وقد استأنف المتهم هذا الحكم . . . ولم تستأنفه النيابة العامة ، . . . صدر الحكم المطعون فيه وهو يقضى حضورياً بقبول استئناف الطاعن واستئناف النيابة شكلاً ، وفي الموضوع باجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ .

لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . فتمت قدرت أن المتهم هو الذى كتب القسائم التى أنكرها ، فإنها تكون بذلك قد فصلت فى أمر موضوعى لا إشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع فى شأن تمكين المتهم من الطعن بالتزوير فى القسائم المذكورة أن يكون طلباً للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة بالاستجابة إليه ، وما دام أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه ، فلا يصح أن يعاب عليها التفاتها عنه .

٢ - استحالة تحقيق ما طلبه المتهم بأشأن ضم بعض الأوراق ، لا تمنع من إدانته ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى تكفى لها .

٣ - يجوز للنيابة أن تقوم بالاطلاع على الأوراق فى مرحلة التحقيق فى غيبة المتهم إذا هى رأت لذلك موجباً ، ولا يبطل غياب المتهم هذا الإجراء ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقدره المحكمة وهى على بينة من أمره ، كما هو الشأن فى سائر الأدلة .

٤ - لا يشترط لى يعتبر الشخص من مأمورى التحصيل المشار اليهم فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابى ، بل يكفى عند توزيع الأعمال فى

المبادئ القانونية :

١ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ؛ وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدهوى الجنائية ، أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة . فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن هذه الإجازة مبناها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ؛ ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية .

٢ - المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يجوز رفع الدعوى المدنية أيضاً على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم ، وإذ جاء بفقرتها الأخيرة : « ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية ، ؛ فقد دلت على أنها قصدت بالمسؤولين مدنياً الأشخاص المسؤولين قانوناً عن عمل غيرهم كالذين تناولتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدني . وأساس مسئولية هؤلاء ما افترضه

« ... وحيث إنه لما ... كان الاستئناف المرفوع من النيابة العامة ... عن الحكم الغيابي قد سقط بصدور الحكم في المارضة الذي قضى بتخفيف العقوبة المقضى بها غاياباً بإيقاف تنفيذها ، وكانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم الأخير ، فإن الحكم المطعون فيه إذ شدد العقوبة على المتهم على أساس أن استئناف النيابة للحكم الغيابي قائم ، بمقولة إن وقف التنفيذ لم يغير من العقوبة المحكوم بها ، وأنه رخصة حولها المشرع للمحكمة في المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات تستعملها إذا توافرت شروط هاتين المادتين ، وأن ذلك أمر موضوعي متروك لتقدير المحكمة ؛ إذ قالت المحكمة ذلك فإنها تكون قد أخطأت : لأن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة ، وله أثر في كمالها وينبئ على ذلك عدم الاعتداد بالاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الحكم الغيابي ، والحكم في الدعوى في حدود الاستئناف المرفوع من المتهم تطبيقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية » .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة » .

(القضية رقم ١٩٢ سنة ٣١ ن رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيق وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش وعمود اسماعيل المستشارين) .

٤٥٤

٢١ من فبراير ١٩٦١

أ - دعوى مدنية : اختصاص محكمة جنائية ، رابطة الصببية المباشرة بين الجريمة والضرر ، نظام عام .
ب - مدعى عليه : دعوى مدنية .

هذا الخصوص هو تحويل المضرور حق مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض ، دون حاجة إلى استعمال حق مدينه في الرجوع عليها - على أن يكون رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة أصلاً ، وهي المحكمة المدنية - فإذا كان الحكم قد قضى باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على شركة التأمين باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية على أساس من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكانت الدعوى على هذا الوجه محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتمين لذلك نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبل شركة التأمين .

(القضية رقم ١٩٧٢ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٥

٢١ من فبراير ١٩٦١

حكم : ياناته ، التوقيع عليه .

المبدأ القانوني :

إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه كان موقعا تحت كلمة القاضي بتوقيع بالقلم ، الكويا ، وأن آثاره لازالت ظاهرة ، وقد تماثل لون رصاص القلم الموقع به على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم الابتدائي مع لون آثار القلم الموجودة تحت كلمة القاضي بالحكم الابتدائي ، بما يقطع بأن

القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتابعيهم ، أو تقصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء ؛ ذلك بأن مسئوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقد معها ، أما الفعل الضار فهو لا يعتبر في هذه الصورة سببا مباشراً لمطالبة الشركة . فالمضرور لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار ، بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين ؛ وإذن فكل نزاع يقوم حول هذا العقد هو نزاع يتعلق بالمسئولية العقدية ، ومثله لا اختصاص للمحاكم الجنائية بنظره إذ أن محله المحاكم المدنية .

ولا يرد على ذلك ما أورده القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، من وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوِل عمليات التأمين في مصر عن مدة الترخيص ، وما جاء به القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري ، من النص على حق المضرور المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائياً ؛ لأن ما أورده هذه النصوص لم يغير من أساس المسئولية العقدية لشركة التأمين ، وهو لم يمس اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة لدعوى التعويض ، بل ظل هذا الاختصاص في حدوده السابقة ، وكل ما جد من أمر في

في تحقيقها الأمر الواجب توافره للعقاب على جرمي الانضمام إلى أي جمعية ترمي إلى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة؛ والترويج لأي مذهب يهدف إلى ذلك، اللتين دين بهما الطاعن الثاني؛ ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعية إليه لأن ذكر هذا الاصطلاح - الذي لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفاً، لا يغني عن بيان العناصر التي تتألف منها الجرائم التي استند إليها الحكم في الادانة كما هي معرفة به في القانون.

٢ - إذا كان هذا القصور الذي شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذي لم يقدم أسباباً لطعنه، فإنه يتعين نقض الحكم للطاعنين معاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

(القضية رقم ٢٣٧٩ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٧.

٢٧ من فبراير ١٩٦١

قانون أصالح : مواد مخدرة ؛ قفس ؛ استفادة من لم يقدم أسباباً لطعنه .

المبدأ القانوني :

المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى، فإذا كانت

توقيع القاضي كان موجوداً بالحكم . وفضلاً عن ذلك فلو صح ما يقوله الطاعن من أن الحكم الابتدائي كان خالياً من توقيع القاضي لبادر بإثارة ذلك أمام المحكمة الاستئنافية، ويكون ما ينعاه الطاعن من عدم توقيع القاضي على الحكم الابتدائي وبالتالي بطلانه وبطلان الحكم الاستئنائي الذي أيده لأسبابه يكون على غير أساس .

(القضية رقم ٢٣٦٣ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٤٥٦

٢٧ من فبراير ١٩٦١

أ - حكم : تسببه ؛ شيوعية ، بيان عناصر جرمي الانضمام إلى جمعية ترمي إلى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة والترويج لأي مذهب يهدف إلى ذلك .

ب - نقض : حكم أيضاً بالنسبة لمن لم يقدم أسباباً لطعنه .

المبادئ القانونية :

إذا كان الحكم وإن أورد في بيانه لمضمون الأوراق والكتيب المضبوطة بعض الأغراض المنشودة، فإنه لم يوضح مدى مطابقتها للأهداف المؤتممة في القانون - فهو لم يستظهر من واقع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعوى وأقوال الشهود التي حصلها أن الالتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو إلى أية وسيلة أخرى غير مشروعة كان ملحوظاً

٤٥٩

٢٧ من فبراير ١٩٦١

إخفاء أشياء : متحصلة من جنابة أو جنحة ؛ حيازة الشيء مهما يكن سببه .

المبدأ القانوني :

يكفي للعقاب على إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة أن تثبت الحيازة مهما يكن سببها ولا يشترط فيها توافر نية التملك .

المكرر

« . . . وحيث إن المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ التي تحكم الواقعة تنص على أن « كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جنابة أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل لمدة لا تزيد على سنتين . وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة » ، لما كان ذلك ، وكانت التهمة المسندة إلى الطاعن هي أنه أخفى بندقية مملوكة للقوات المسلحة مع علمه بأنها متحصلة من جنابة الاختلاس التي ثبتت في حق الطاعن الأول ، فإن القضاء فيها بالإدانة يكون صحيحاً في القانون لما هو واضح من أن النص المعدل للمادة ٤٤ مكرراً يأخذ بالعقاب من يخفي الأشياء المسروقة والأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة على السواء ، ومن ثم فقد انتفت الحاجة إلى بحث ما أثاره الطاعن من اعتبار الواقعة جنحة أو خيانة أمانة بالنسبة إلى الطاعن الأول وما رتبته على ذلك من نتائج — على أساس أن المحكمة قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً فضلاً عن

الواقعة كما أثبتتها المحكمة تفيد أن الطاعن وزميله كانا يتجران في المواد المخدرة المضبوطة وكان القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للجريمة . ولما كان هذا الوجه يتصل بالمتهم الثاني الذي لم يقدم أسباباً لطعنه ، فإن ذلك يقتضي أن يكون نقض الحكم بالنسبة إليه أيضاً .

(القضية رقم ٢٣٨٧ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٨

٢٧ من فبراير ١٩٦١

تلبس : مظاهره الخارجية ، سقوط المادة المخدرة من الشخص تلقائياً ، تعمد إسقاطها .

المبدأ القانوني :

حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة ، والتي تنبئ بوقوعها ، يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو أن يكون هو الذي تعمد إسقاطها ، ما دام انفصالها عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح لأمور الضبط القضائي أن يلتقطها ، ومن ثم فإن ما يقوله المتهم من أنه لم يسقط المخدر وإنما سقط منه ، يفرض صحته ، لا يؤثر في سلامة إجراءات الضبط .

(القضية رقم ٢٣٩١ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع، كما أن نذب خير في الدعوى لا يسلبها سلطتها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت، وكذلك فلها وهي تقضى في الدعوى أن ترجح بين أقوال الخبراء المتعارضة، وقد سلكت المحكمة في سبيل تحقيق ما أبداه الدفاع استيضاح الطبيب الشرعي الذي أجرى الصفة التشريحية، واستندت إلى رأيه للأسباب الفنية التي أبداهها، وهو من حقها ما دام أن تكييف الواقع الذي شهد به الخير وترتيب آثاره في الدعوى هو من خصائص قاضي الموضوع الذي له أن يسلك إليه ما يراه مؤدياً إلى فهم الواقع، ومتى تم له ذلك فلا يصح قانوناً أن يصادر في اقتناعه وعقيدته بطلب مزيد من التحقيقات في الدعوى. لما كان ذلك، فإن ما يقوله الطاعن من إخلال الحكم المطعون فيه بحقه في الدفاع لعدم إجابة طلبه الخاص بدعوة كبير الأطباء الشرعيين ليقوم بالترجيح بين التقرير الطبي الشرعي والتقرير الاستشاري لا يكون له أساس.

(القضية رقم ١٤٧١ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

أن العقوبة التي أوقعتها على الطاعن هي المقررة لجريمة إحراز السلاح الناري المشخن بغير ترخيص بعد إعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات، لما كان ما تقدم، وكان لا وجه لما يعترض به الطاعن من أن المحكمة أدخلت خطأ في اعتبارها قيام جريمة الإخفاء فلم تنزل بالعقوبة إلى حددها الأدنى ما دام تطبيق المحكمة للقانون كان صحيحاً كما سبق القول، ولما كان يكفي للعقاب على إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية الاختلاس أن تثبت الحيازة مهما كان سببها ولا يشترط فيها توفر نية التملك كما أنه يكفي لتحقيق جريمة إحراز السلاح الناري بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية أيا كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض فإن الطعن يكون على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٢٣٩٤ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٠

٢٨ من فبراير ١٩٦١

دفاع : خير ، طلب نذبه للترجيح ، اكتفاء المحكمة بمناقشة الطبيب المشرح .

المبدأ القانوني :

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى

قضاء محكمات النقص المدني

٤٦١

أول يونيه ١٩٦١

١ — جرك : رسم ، ريلات « ماريا تريزا » .

ب — مسئولية : تعويض ، إفراج عن ريلات بدون رسم .

المبادئ القانونية :

١ — إدخال ريلات « ماريا تريزا » المستوردة من السودان إلى القطر المصري كعملة محظور قطعياً وفقاً لنصوص قانون الجمارك ؛ وإن كان ذلك جائزاً بعد تشويهاها ؛ إذ تنزل في هذه الحالة منزلة السبائك الفضية ويستحق عليها رسم جمركي بالفئة لمقررة في القانون

٢ — ولا يقبل من جانب المستوردين أو الوسطاء الدفع بالجهل بما أوجبه القوانين الجمركية في هذا الصدد ، وبالتالي تأسيس دعوى التعويض قبل مصلحة الجمارك على أن الإفراج عن البضاعة المستوردة دون تحصيل الرسم المستحق عليها ينطوي على خطأ موجب للتعويض . وإذن متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن إغفال مصلحة الجمارك تحصيل الرسم المستحق على البضاعة المستوردة لا يعلو إلى مرتبة الخطأ الموجب لتعويض المستوردين ، إذ أن

تقصير موظفي المصلحة في اقتضاء الرسم المستحق إنما يكون قد أضرب بحق الخزانة العامة وحدها ، فإنه لا يكون قد فرق بين التقصير الجسم والتقصير اليسير ، بل نفى عن واقعة عدم تحصيل الرسوم مظنة اعتبارها خطأ أو تقصيراً في حق الطاعنين .

المحكمة

.. استورد الطاعنون من السودان وبطريق البريد عدة طرود بها سبائك فضية وريالات ماريا تريزا وقد أفرجت عنها المصلحة دون تحصيل رسوم جمركية عليها بمظنة أن الريالات ليس لها سعر قانوني في أي بلد من بلاد العالم ، وأن السبائك الفضية من منتجات السودان ، وإذ تبينت فيما بعد أن هذه الريالات لها سعر قانوني في بلاد الحبشة ، وأن السبائك لم تكن من مشغولات السودان ، فقد طلبت إلزامهم بهذه الرسوم . رفع الطاعنون دعوى فرعية بطلب إلزام المصلحة — في حالة الحكم لها بطلانها — بأن تدفع لهم نفس المبلغ المطالب به وفوائده . . وقالوا . . إن إفراج المصلحة عن الريالات والسبائك المستوردة دون تحصيل رسوم جمركية عليها يقوم مقام الإعفاء من هذه الرسوم ؛ بحيث لا يجوز للمصلحة العدول عنه ، وعلى فرض أن لها حق العدول فإنها تكون قد أضرت بهم إذ جعلتهم يعتقدون أنها معفاة من الرسوم فباعوها على هذا الأساس ولم يدخلوا في حسابهم وفي تحديد أرباحهم

وقبل الفصل في موضوع الاستئناف الفرعى بنذب مكتب الخبراء المحاسبين بوزارة العدل . .

« وحيث إن الطعن يقوم على سببين (أولهما) إن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ أقام قضاءه برفض الدعوى على أن إغفال مصلحة الجمارك تحصيل الرسم الجمركى رغم استحقاقه لا يملو إلى مرتبه الخطأ الموجب لتعويض الطاعنين وبذلك يكون قد جعل الخطأ درجات ، مع أن المادة ١٦٣ مدنى صريحة فى أن كل خطأ نشأ عنه ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض وهى لا تفرق بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير ؛ هذا إلى أن الخطأ هنا جسيم لأنه تحديد الرسوم الجمركية وتحصيلها هو المهمة الأساسية لمصلحة الجمارك وهى تعلم أن أسعار السلع تحدد على أساس نفقات استيرادها ومنها الرسوم الجمركية . وما أضافه الحكم بعد ذلك من أن الضرر الذى يتمسك به الطاعنون بسبب تقصير المصلحة فى اقتضاء الرسوم ضرر مزعوم ولم يكن ناشئاً وبطريق مباشر عن إساءة استعمال حق أو انحراف فى تطبيق قانون ؛ قصور ومخالفة للثابت فى الأوراق ، لأن تقصير المصلحة فى اقتضاء الرسوم هو الخطأ بعينه ولم يكن الضرر الناشئ عن هذا التقصير مزعوماً كما ذهب إليه الحكم ، بل هو ضرر فعلى حقيقته محكمة الاستئناف وأثبتته مكتب الخبراء ، ولولا تقصير المصلحة وإفراجها عن البضاعة على أساس عدم استحقاق رسوم جمركية عليها لأضاف الطاعنون هذه الرسوم ضمن التكاليف ، ولما تكبدوا أية خسارة . فالضرر هنا ناشئ عن تقصير المصلحة وهذا التقصير ما هو إلا صورة من صور الانحراف فى تطبيق القانون ، لمحكمة النقض حق الرقابة على محكمة الموضوع فيما تقرره بشأنه .

قيمة تلك الرسوم . . حكمت المحكمة حضورياً برفض الدعويين الأصلية والفرعية وإلزام كل مدعى بمصاريف دعواه وللخاصة فى أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى الأصلية والحكم لها بطلباتها . . كما استأنفه الطاعنون طالبين الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوائهم الفرعية والحكم لهم بطلباتهم . . حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفى الموضوع بالنسبة للاستئناف الأصلى إلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهم . . بأن يدفعوا للمستأنفة مبلغ . . والفوائد . . وفى الاستئناف الفرعى تأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين فرعياً بالمصاريف .

وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض طالبين قبول الطعن شكلاً وفى الموضوع نقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم الابتدائى الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية الوطنية بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ مع إلزام المطعون عليها بالمصروفات عن درجات التقاضى وأتعاب المحاماة وقيد هذا الطعن برقم ١٨١ سنة ١٨ قضائية . وفى ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فى خصوص الوجه الثالث وأحالت القضية فى هذا الخصوص إلى محكمة استئناف القاهرة ورفضت ما عدا ذلك من أوجه الطعن ، وألزمت المطعون عليها بالمصروفات وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ عجل الطاعنون استئنافهم الفرعى . . وفى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة حضورياً

(وثانيهما) أن محكمة الاستئناف . . قضت برفض دعوى الطاعنين استناداً إلى أنهم كانوا على علم بما تفرضه لأئحة الجمارك من رسوم على السبائك الفضية إذ كانوا يطلبون كسر هذه الريالات قبل الإفراج عنها ؛ ورأت محكمة النقض . . أن الفصل في الدعوى يقتضى البحث فيما إذا كان الطاعنون يعلمون بأن الريالات المستوردة دخلت إلى السودان وقت الإعفاء بدون أن يحصل عنها رسم أم كانوا لا يعلمون بذلك ، وأن استدلال الحكم على علمهم بمنع دخول ريالات ماريا تريزا إلى القطر المصري كعملة ما لم تكسر أو تشوه ، وبذلك تصبح في حكم السبائك ، لا يفيد بذاته علمهم بعدم سبق تحصيل رسوم عنها ؛ وإذ خلا الحكم من هذا البحث مع لزومه للفصل في الدعوى فإنه يكون باطلاً للقصور .

وبعد إحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف أصدرت حكمتين تمهيدتين لتحقيق عدة مسائل تتصل بهذا العلم وقدم مكتب الخبراء تقريرين أثبت فيهما انتفاء علم الطاعنين بدخول الريالات إلى السودان بدون سداد رسوم جمركية عليها ، ورغم اجتماع هذه العناصر قضى الحكم المطعون فيه برفض الدعوى استناداً إلى أن ريالات ماريا تريزا عملة رسمية في بلاد الحبشة ولا تزيد قيمتها الفعلية عن القيمة الرسمية المضروبة عليها . وأنها وفقاً لقانون الجمارك السودانية معافاة من أى رسم جمركي عند إدخالها إلى السودان وبذلك يكون علم الطاعنين بأن الريالات المستوردة دخلت إلى السودان دون أن يحصل عنها رسم موقوراً وحققاً ؛ إذ لا يقبل الدفع بالجهل بالقانون ، وأن إدخال تلك الريالات كعملة للقطر المصري محظور ؛ وأما إدخالها بعد تشوينها فجائز وتنزل في هذه الحالة منزلة السبائك الفضية ويستحق عليها رسم جمركي .

ومن ثم لا يكون مقبولا الدفع من جانب الطاعنين بالجهل بما أوجبه القوانين الجمركية المصرية ، وتأسيس دعوى التعويض على أن إفراج المصلحة عن البضاعة دون تحصيل الرسم المستحق عليها انطوى على خطأ موجب للتعويض . وما عول عليه الحكم من ذلك رجوع إلى الحكم الاستئنافي الأول ، ومخالفة لحكم محكمة النقض ، وخطأ في تطبيق القانون . لأن العلم بلائحة الجمارك المصرية ليس من شأنه أن يؤدي إلى العلم باستحقاق رسوم جمركية في مصر على الريالات المستوردة من السودان ، واقتراض علم الطاعنين بقانون الجمارك السودانية ، خطأ ، ومخالفة للقانون ، لأن القوانين التي يفترض العلم بها هي القوانين المصرية لا القوانين الأجنبية ، ولأن النظام الجمركي السوداني عبارة عن مجموعة من اللوائح والتعليمات عرضة للتغيير في كل وقت ولا تعد قانوناً بالمعنى الصحيح ، وهذا النظام يفرق بين الريالات التي تستورد بمقتضى ترخيص من السكرتير المالي وتعفى من الرسوم الجمركية ، وبين غيرها مما تستورد من غير ترخيص وهي لا تستفيد من الإعفاء . وعلى ذلك فإن العلم بالنظام الجمركي السوداني لا يكفي وحده لمعرفة ما اتباع في الجمارك السودانية عند دخول ريالات ماريا تريزا إلى السودان ، وإنما يجب العلم أيضاً بظروف دخولها وهل كان بتصريح من السكرتير المالي أو بدون تصريح ، وهل لهذه الريالات سعر رسمي في الحبشة لا يزيد عن القيمة المضروبة عليها أم لا . والوضع هنا يتعلق بنظام أجنبي فضلاً عن تعلقه بوقائع ، فلا سبيل لاقتراض العلم به ، لأنه متى كانت المسألة خليطاً مركباً من الجهل بالواقع وعدم العلم بحكم من أحكام القانون ، وجب اعتبارها في جملتها جهلاً بالواقع .

وهو بذلك لم يفرق بين التقصير الجسيم والتقصير اليسير كما ذهب إليه الطاعنون ، ولكنه نفى عن واقعة عدم تحصيل الرسوم من جانب مصلحة الجمارك مظنة اعتبارها خطأ أو تقصيراً في حق الطاعنين ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون . ومردود في الشق الثاني بأنه متى انتفى الخطأ من جانب المصلحة ، أصبح غير مجد البحث فيما إذا كان الطاعنون يعلمون بأن الريالات المستوردة دخلت إلى السودان وقت الإعفاء دون أن يحصل عنها رسم ، أم كانوا لا يعلمون بذلك .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن » .

(القضية رقم ٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف وفرج يوسف وأحمد زكي محمد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

٢٦٢

أول يونيه ١٩٦١

١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ؛ وعاؤها ؛ ربط نهائي ، طعن الممول وحده ، قاعدة أن الطاعن لا يضار بطلعه .

٢ - نقض : دفاع يخالطه واقع ، لإثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالربط النهائي في حكم المادة الثانية من المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ ، هو الربط الذي لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أي جهة من جهات الاختصاص ، سواء في ذلك

ولقد أغفل الحكم العناصر المختلفة التي تثبت جهل الطاعنين بواقعة دخول الريالات إلى السودان بدون رسم ، ومنها ما أثبتته مكتب الخبراء من أن الطاعنين لم يسبق لهم استيراد ريالات فضية وطولبوا برسوم جمركية عنها ، وأن ما حصله الطاعنون من ربح في هذه الصفقة يدل على أنهم لم يدخلوا في الاعتبار احتمال مطالبتهم برسوم جمركية ، وإغفال الحكم الرد على هذه الأدلة قصور يعيبه .

« وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أن : « إغفال مصلحة الجمارك تحصيل الرسم الجمركي على البضاعة المستوردة بالرغم من استحقاقه وفقاً للقوانين واللوائح ، لا يعالج إلى مرتبة الخطأ الموجب لتعويض ما لإخوان ليسع المستوردين له ، إذ أن تقصير موظفي المصلحة في اقتضاء الرسم المستحق إنما يكون قد أضرب بحق الخزانة العامة وحدها » وأنه متى كان الثابت من نصوص قانون الجمارك المصرية حسبما حصله الحكم الاستثنائي في الدعوى الأصلية وأقرته عليه محكمة النقض ، أن إدخال تلك الريالات كعملة للقطر المصري محظور قطعياً ، وأن إدخالها بعد تشويها جائز وتنزل في هذه الحالة منزلة السبائك الفضية ويستحق عليها رسم جمركي بالفئة المقررة في القانون ، فانه لا يكون مقبولا أيضاً لا من جانب المستوردين ولا من جانب الوسطاء في تصريف هذه البضاعة المستوردة ، الدفع بالجهل بما أوجبه القوانين الجمركية المصرية ، وبالتالي تأسيس دعوى بتعويض قبل مصلحة الجمارك بمقولة إن الإفراج من جانبها عن البضاعة دون تحصيل الرسم المستحق عليها قد انطوى على خطأ موجب لتعويض الضرر عنه .

لجان الطعن، أم المحاكم على اختلاف درجاتها. ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح، ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن أى من الطرفين.

٢ — لا عبرة في تطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ التي تقضى باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عن السنوات التالية، بتغير نوع المنشأة من شركة تضامن إلى شركة توصية بسيطة — متى كان نشاط الشركة الثانية امتداداً لنشاط الشركة الأولى. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، وكان الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بتغير نوع الشركة الممولة فإن هذا الدفاع الذي يخالطه واقع لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(القضية رقم ٥١٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وصبحي الصباغ ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف ومحمود توفيق إسماعيل المستشارين) .

٤٦٣

أول يونيه ١٩٦١

عمل : مكافأة نهاية الخدمة . الجمع بينها وبين حصة صندوق الادخار .

المبدأ القانوني :

تنص المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٣١٧

سنة ١٩٥٢ ، على أنه إذا وجد في منشأة صندوق ادخار للعامل ، وكانت لأئحة الصندوق تنص على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق لحساب العامل هو مقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة ، وكان مساوياً لما يستحقه من مكافأة طبقاً لأحكام هذا القانون أو يزيد عليه ، وجب أداء هذا المبلغ للعامل بدلاً من المكافأة وإلا استحققت المكافأة . فإذا لم تنص لأئحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قصده أن يكون مقابلاً لالتزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة ، كان للعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار والمكافأة القانونية . ومؤدى ذلك أنه يشترط لكي تقوم المبالغ التي يؤديها صاحب العمل بصندوق الادخار مقام مكافأة نهاية الخدمة توافر شرطين : أولهما أن تكون لأئحة الصندوق متضمنة نصاً يفيد ذلك ، وثانيهما أن يكون ما أداه صاحب العمل مساوياً لما يستحقه العامل من مكافأة عن مدة خدمته أو يزيد عليه ، فإذا توافر هذان الشرطان كان الجميع بين حصة صندوق الادخار وما يستحقه من مكافأة عن مدة خدمته غير صحيح في القانون .

(القضية رقم ٢٢١ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٤

أول يونيه ١٩٦١

١ — حكم : بياناته ؛ أحوال شخصية ، اسم عضو النيابة القى أبدى الرأي .

بإمضائه ، فإن يتحقق بذلك ما قصدت إليه المادة ١٠ من قانون المرافعات ، ولو كان خط المحضر أو توقيعه غير واضح وضوحاً كافياً ؛ ما دام المطعون عليه لم يدع أن من قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين .

٤ - إذا كان الثابت بتقرير الطعن أن الطاعنين قد أوردوا به بيان محل إقامتهم مشتملاً على اسم البلدة والشارع ، فإن هذا البيان يكون رافياً بالغرض المقصود منه ولا يغير من ذلك أن تكون صورة تقرير الطعن المعلقة إلى المطعون عليهما (بعد صدور قرار الإحالة) قد خلت من ذكر اسم البلدة واسم الشارع ، لأن هذا الإغفال ليس من شأنه أن يجعل لدى المطعون عليهما موطن الطاعنين .

(القضية رقم ٨ سنة ٢٨ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٤٦٥

٨ من يونيو ١٩٦١

١ - محاماة : نقابة المحامين ، مجلسها ؛ طلب تقدير أتعاب المحامي ، خصومة قضائية .

ب - تقادم : قطعه ؛ تقديم طلب تقدير الأتعاب إلى مجلس نقابة المحامين .

المبادئ القانونية :

١ - ناط المشرع ، في القانون ٩٨ سنة ١٩٤٤ ، بمجلس نقابة المحامين تقدير أتعاب المحامي عند الخلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها ، وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل . وتقدير مجلس

ب - نقض : طعن ، إعلانه ؛ بطلان ، تمسك به .

ج - إعلان : أوراق المحضرين ، بياناتها .

د - إعلان : أصله ، صورته ، مطابقتها .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ٣٤٩ مرافعات في الفقرة الأولى منها على أنه : يجب أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان . وتنص في الفقرة الثانية على أن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ، وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان الحكم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية ، ولم يرد به ما يدل على أن عضو النيابة الذي ذكر اسمه في دياجعة الحكم هو صاحب هذا الرأي ، فإنه يكون باطلاً .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه

وإن كان إغفال المحضر إثبات غيبة المطعون عليه ، وإقامة من تسلم ورقة الإعلان ، مما يترتب عليه بطلان الإعلان عملاً بالمادتين ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات ، إلا أنه متى كان إعلان تقرير الطعن قد تم في الميعاد ، وكان المطعون عليه قد قدم دفاعه في الميعاد القانوني ، فإنه لا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به .

٣ - إذا أثبت المحضر في أصل ورقة الإعلان وصورتها اسمه ، ووقع عليها

النقابة للأتعاب في هذه الحالة يعد فصلا في خصومة ، إذ أن الالتجاء إلى المجلس جائز لأيهما عند الخلاف على قيمة الأتعاب ، مع إخطار المطلوب التقدير ضده بصورة طلب التقدير والجلسة المحددة لنظره بخطاب موصى عليه . ومفاد ذلك أن تقديم الطلب إلى مجلس النقابة من المحامى أو الموكل تنعقده الخصومة القضائية بينهما مما يضى على مجلس النقابة ولاية الفصل في النزاع .

وخلو القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ من النص على اعتبار مجلس النقابة — عند تقدير أتعاب المحامى — من الهيئات القضائية أو الإدارية ذات الاختصاص القضائى ، ومن أن نقيب المحامين يمثل النقابة أمام تلك الهيئات ؛ لا يمنع من أن يكون المشرع قد أضفى على مجلس النقابة ولاية القضاء في هذا الخصوص .

٢ — متى كان تقديم طلب تقدير الأتعاب إلى مجلس النقابة من المحامى أو الموكل إعلانا بخصومة فإنه ترتب عليه آثار المطالبة القضائية ومنها قطع التقادم في مفهوم المادة ٣٨٣ من القانون المدنى .

الحكمة

« .. وحيث إن .. الطاعن تقدم .. إلى نقابة المحامين الوطنيين بطلب تقدير مبلغ عشرة آلاف من الجنيهات أتعاباً له قبل المطعون عليهم مقابل قيامه بمباشرة بعض القضايا لهم لم يتفق معهم على أجرها ، فقد ر له مجلس النقابة مبلغ ٢٥٠٠

جنيه يخضم منه مبلغ ٢٠٠ جنيه كان قد قبضه . تظلم الطرفان من هذا التقدير أمام محكمة القاهرة الابتدائية التى قضت .. بقبول التظلمين شكلاً ورفض الدفع بسقوط الحق فى المطالبة بالأتعاب بالتقادم الخمسى ، وفى الموضوع بتعديل الأمر المتظلم منه إلى مبلغ ١٥٦٩ جنيهاً .. استأنف المطعون عليهم الحكم .. وطلبوا الحكم أصلياً بسقوط حق الطاعن فى المطالبة بالأتعاب بالتقادم الخمسى ، واحتياطياً برفض الدعوى كما استأنف الطاعن الحكم استئنافاً فرعياً .. طلب فيه تعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ٢٣٠٠ جنيه . ضمت المحكمة الاستئناف وحكمت .. بسقوط حق الطاعن فى المطالبة بأتعابه بالتقادم الخمسى ، وبإلغاء الحكم المستأنف .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة خص الطعون التى قررت .. إحالته إلى هذه الدائرة ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة صممت فيها على طلب نقض الحكم ..

« .. وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الطلب الذى قدمه الطاعن لمجلس نقابة المحامين وفقاً للمواد ٤٤ وما بعدها من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، لا يقطع التقادم ، لأنه لا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية بالمعنى المقصود فى المادة ٣٨٣ من القانون المدنى . إذ أن نقابة المحامين ليست هيئة إدارية ذات اختصاص قضائى كما وصفها الحكم الابتدائى ، بل هى منظمة مهنية لا تمتد هيمنتها إلى غير أعضائها ، مستدلاً فى ذلك بنحو القانونين ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ ، ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، من النص على اعتبار النقابة هيئة قضائية أو إدارية ذات اختصاص قضائى ، وبأن المادة ٧٠ من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٦٩ من القانون ٩٨

الإخطار لا تتعقد به خصومة بين المحامي وموكله أمام مجلس النقابة ، لأن المجلس يباشر تقدير الأتعاب بالتشكيل ذاته الذي يباشر به اختصاصاته الأخرى . وقد قصد المشرع بهذا الإخطار وحضور الموكل وإبداء ملاحظاته تمكين مجلس النقابة من الإحاطة بالعناصر المؤدية إلى سلامة التقدير . ثم انتهى الحكم إلى القول بأن أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة لا يمكن أن يكون له من الأثر أكثر من الأمر الصادر من القاضي على عريضة ، وتقديم الطلب إلى القاضي في هذا الخصوص لا يقطع التقادم ، كما لا يقطع صدور أمر القاضي على العريضة أو إعلانه لمن صدر ضده . ولا سبيل كذلك لقياس سلطة مجلس النقابة على أنواع أخرى من الأقضية الخاصة ، كتلك التي تفصل فيها لجان الضرائب ، أو اللجان الجبركية ، لأن القوانين الخاصة التي استحدثت تلك اللجان هي التي حولتها صراحة سلطة قضائية للفصل في المنازعات المذكورة على خلاف قانون المحاماة .

وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون للأسباب الآتية :

أولاً : إن قوانين المحاماة المتعاقبة إذ مكنت للدولة الإشراف على المحامين بواسطة نقاباتهم ولجانها ، وأضفت على النقابة نوعاً من السلطة العامة ، وخولتها حقوقاً من النوع الذي تختص به الجهات الإدارية العامة ، قد جعلت النقابة بذلك هيئة إدارية وجعلت لقرارات لجانها ومجالسها صفه القرارات الإدارية .

ثانياً : إن كلا من القانونين ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ و ٩٨ لسنة ١٩٤٤ خول مجلس النقابة سلطة تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي بأمر يكون نافذاً إذا لم يطعن عليه بالطريق الذي رسمه القانون كما حولت المحامي أخذ اختصاص على عقارات موكله

لسنة ١٩٤٤ نصت على أن تقيب المحامين يقوم بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية ، مما يفيد أنها ليست واحدة منها . وأضاف الحكم أنه متى بان أن مجلس النقابة لا يملك بسط سلطانه على غير أعضائها ، فإنه لا يتصور أن تكون له وظيفة قضائية لمجرد أن الشارع خوله في المادة ٨٠ فقرة سادسة من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تقدير الأتعاب عند الاختلاف عليها لأن عمل مجلس النقابة في هذا الشأن ليس إلا مجرد وساطة بين المحامين وموكليهم ، ومن ثم تكون مهمته منقطعة الصلة بالعضاء بين المتخاصمين ، ومقصورة على مجرد تقويم جهد المحامي بصفة مبدئية ، تقويم خبير ووسيط خير ، وإلا كان البت فيه للقضاء إذا لم يقبله أحد الطرفين . وليس أدل على ذلك من أن أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة لا يعلن إلى الموكل إلا بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة ، عملاً بالمادة ٤٤ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ . وأنه لا يغير من طبيعة تقدير مجلس النقابة لأتعاب المحامي صيرورة أمر التقدير نافذاً بعد فوات مواعيد التظلم منه ، لأن المشرع اتخذ من فوات هذا الميعاد قرينة على قبول الطرفين لقرار مجلس النقابة بالتقدير ، وأنزله منزلة أمر التقدير الذي يصدر من القاضي والذي لم يزعم أحد أن له صفة الأحكام . كما لا يغير من طبيعته كذلك أن المادة ٤٨ من القانون المشار إليه أجازت أخذ اختصاص بأمر التقدير ، إذ لو كان هذا الأمر حكماً لما كانت هناك حاجة لهذا النص ، يضاف إلى ذلك أن المادة ٤٤ السالفة الذكر إذ أوجبت إخطار المطلوب التقدير ضده بصورة من الطلب وبالجلسة التي تحدد لنظره بخطاب موصى عليه ، للحضور أو لإبداء ملاحظاته كتابة في المدة التي يحددها مجلس النقابة ، فإن هذا

ومن ثم تكون النقابة في هذا الخصوص جهة إدارية ذات اختصاص قضائي .

ثالثاً : إن عدم النص في القانون على اعتبار النقابة هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي لا يغير من الوضع شيئاً ، إذ العبرة بطبيعة السلطة المخولة لها كما لا يضيره النص على تمثيل النقيب للنقابة لدى الهيئات الإدارية والقضائية ، إذ ليس من شأن هذا النص استبعاد النقابة من نطاق الهيئات التي تشاركها هذا الوصف .

رابعاً : أنه غير صحيح أن مهمة مجلس النقابة مقصورة بنص المادة ٨٠/٦ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ على الوساطة بين المحامي وموكله ، وتقديره للأتعاب تقدير خبرة ووساطة خير ، لأن هذه المادة جعلت أيضاً من اختصاص مجلس النقابة تقدير الأتعاب عند الاختلاف على قيمتها ، كما أن نص المواد ٤٤ وما بعدها من ذات القانون تفيد أن هذا التقدير قضائي وحاصل في خصومة ذلك أنه لا يكون إلا عند الخلاف ، وبناء على طلب أحد الطرفين ، وبعد إخطار الطرف الآخر بالحضور وإبداء دفاعه كتابة ، ويطعن على هذا التقدير في مواعيد مقررّة ، ويصبح نهائياً واجب النفاذ إذا لم يطعن عليه في الميعاد ، ويجوز للمحامي أخذ اختصاص بموجبه على عقارات موكله قبل صيرورته نهائياً ، شأنه في ذلك شأن الأحكام الغيابية غير المشمولة بالنفاذ عملاً بالمادة ٥٩٥ من القانون المدني القديم . هذا فضلاً عن أن هذا هو المستفاد من المناقشات البرلمانية في خصوص القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، لأن مؤدى هذه المناقشات ومنهوماً أن مجلس النقابة في تقديره للأتعاب إنما يقوم بوظيفة قضائية ، وأن أمر التقدير الذي يصدره يشبه الحكم الغيابي في الوجوه كافة .

خامساً : إن القول بأن نفاذ أمر التقدير بعد فوات ميعاد التظلم منه يعتبر قرينة على قبول الطرفين لهذا التقدير لا أكثر ، مردود بأن قبول التقدير غير الملزم لا يترتب عليه نفاذه دون حكم قضائي ، أما نفاذ أمر التقدير بالقبول فشأنه شأن قبول الحكم الابتدائي الذي يجعل هذا القبول في مقام التنازل عن الطعن فيه . وأما أن أمر التقدير لا يعنى الموكل إلا من وضع الصيغة التنفيذية عليه ، فهذا معناه أنه حكم ، لأن الصيغة التنفيذية لا توضع إلا على الأحكام . وكذلك القول بأن أمر التقدير يشبه الأمر الذي يصدر من القاضي على عريضة ، مردودة بأن أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة إنما هو قضاء فصل في خصومة بخلاف الأمر الذي يصدره القاضي على عريضة ، والصحيح أنه يشبه أمر الأداء الذي نظمته المادة ٨٥١ مرافعات وما بعدها ، وهو بصريح نص المادة ٨٥٥ بمثابة حكم غيابي ، إذ يصبح حكماً حضورياً عند عدم الطعن فيه في الميعاد . وأما النص على أخذ اختصاص على عقارات الموكل بموجب أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة ، فمعناه اعتبار هذا الأمر حكماً ، لأن حق الاختصاص لا يترتب إلا على الأحكام . أما ما ذكره الحكم من أن مجلس النقابة عند نظر طلب تقدير الأتعاب لا يفصل في خصومة لأنه يتولى هذا التقدير بنفس تشكيله الذي يباشر به اختصاصاته الأخرى ، فردود بأن العبرة ليست بتشكيل المجلس بل بطبيعة اختصاصاته . وأخيراً فإنه لا فرق بين مجلس النقابة وغيره من الهيئات الإدارية الأخرى ذات الاختصاص القضائي ، كـ لجان الضرائب ولجان الجمارك وغيرها ، في قيامها بما نيظت به من اختصاصات قضائية ، وبذات تشكيلها الذي تباشر به باقي مهامها الأخرى .

الأحكام الصادرة في التظلم بكافة أوجه الطعن العادية وغير العادية ماعدا المعارضة .. » . كما تنص المادة ٤٨ على أنه : « للمحامي الذي يیده أمر تقدير بأتمابه أو محضر صلح مصدق عليه من المجلس أو المحكمة أو حكم صادر في التظلم أن يحصل على اختصاص بعقارات من صدر أمر التقدير أو الحكم أو محضر الصلح ضده » .

ومؤدى هذه النصوص جميعاً أن المشرع ناط بمجلس نقابة المحامين تقدير أتعاب المحامي عند الاختلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها بناء على طلب المحامي أو الموكل، وتقدير مجلس النقابة للأتعاب في هذه الحالة يعد فصلاً في خصومة بدليل أن اللجوء إلى المجلس لا يكون إلا عند الخلاف على قيمة الأتعاب في حالة عدم وجود اتفاق كتابي بشأنها ، وبدليل أن المشرع أباح لكل من المحامي والموكل على السواء اللجوء إلى مجلس النقابة في هذه الحالة . ومما يؤكد أن المشرع اعتبر مجلس النقابة هيئة ذات اختصاص قضائي في خصوص تقدير الأتعاب ، أنه أوجب على مجلس النقابة إخطار المطلوب التقدير ضده بصورة من الطلب وبالجلسة التي تحدد لنظره نظره بخطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدّم أو ليقدّم ملاحظاته كتابة في المدة التي يحددها المجلس ، مما مفاده أن تقديم الطلب إلى مجلس النقابة من المحامي أو الموكل تنعقد به الخصومة بينهما . كما أن المشرع دلّ بمارسه في طريق التظلم من أمر التقدير وبيان طرق الطعن في الحكم الصادر في التظلم ، على أنه يعتبر فصل مجلس النقابة في تقدير الأتعاب فصلاً في خصومة يضاف إلى ذلك أن حق المحامي في الحصول على اختصاص بعقارات من صدر ضده الأمر الذي يؤكد أن المشرع اعتبر الأمر في هذه الصورة بمثابة حكم .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في المطالبة بالأتعاب على أن الطلب الذي تقدم به إلى مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعابه لا يقطع التقادم إذ أنه لا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية بالمعنى المقصود في المادة ٣٨٣ من القانون المدني ، لأن مجلس النقابة ليس هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي في خصوص تقدير الأتعاب ، بل هو هيئة مهنية لا تمتد هيئته إلى غير المحامين .

« وحيث إن المادة ٦/٨٠ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على أن : « مجلس النقابة يختص بالوساطة بين المحامين وموكليهم في المنازعات التي تقوم بينهم ، متى طلب منه ذلك ، وكذلك تقدير الأتعاب عند الاختلاف على قيمتها وفقاً لأحكام هذا القانون » كما تنص المادة ٤٤ من ذلك القانون على أنه : « عند عدم وجود اتفاق كتابي تقدر أتعاب المحامي بناء على طلبه أو طلب الموكل بمعرفة مجلس النقابة ، ويجب أن تخطر النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالجلسة التي تحدد لنظره بخطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدّم ملاحظاته كتابة في المدة التي يحددها المجلس ، وعلى المحامي أن يعلن موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامة المحامي حسب الأحوال .. » . وتنص المادة ٤٥ على أنه : « للمحامي وللموكل حق التظلم من أمر التقدير في خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بالأمر وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة للقيم بدائلها للمحامي كلية كانت أو جزئية حسب قيمة الطلب » وتنص المادة ٤٦ على أنه : « يجوز الطعن في

ولما كان المشرع لم يحرم على المحامي أو الموكل في حالة عدم وجود اتفاق كتابي على الأتعاب الالتجاء إلى القضاء ابتداء ، فإن مؤدى ذلك أنه رسم لهما طريقين في خصوص طلب تقدير الأتعاب هما : اللجوء إلى مجلس النقابة ، والقضاء ، إلا أنه إذا اختار أحدهما طريقاً من هذين ابتداء ، فلا يحق له العودة إلى الطريق الآخر بدعوى مبتدأة وبذلك يكون المشرع قد سوى بين الطريقين في طلب تقدير الأتعاب ، واعتبر اللجوء إلى أيهما مطالبة بالحق في مواجهة الخصم بما تنعقد به الخصومة القضائية ، وبما يضمن على مجلس النقابة عند الالتجاء إليه ولاية الفصل في هذا النزاع . ومن ثم يكون تقديم طلب تقدير الأتعاب إلى مجلس النقابة من المحامي أو الموكل ، إعلاناً بخصومة تترتب عليه آثار المطالبة القضائية في قطع التقادم في مفهوم المادة ٣٨٣ من القانون المدني ؛ ويكون الحكم المطعون فيه إذا انحرف عن هذا النظر قد خالف القانون .

أما ما أورده الحكم تأييداً لوجهة النظر التي انتهى إليها من خلو القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ من النص على اعتبار النقابة هيئة قضائية أو إدارية ذات اختصاص قضائي ومن أن تقيب المحامين يمثل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية مما مؤداه أن مجلس النقابة ليس من بين هذه الهيئات وأن مجلس النقابة في خصوص تقدير الأتعاب ليس إلا وسيطاً بين المحامي وموكله يقوم بتقويم الأتعاب بصفته خبيراً فنياً ، بدليل أن أمر التقدير لا يعلن إلى الموكل إلا بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي حسب الأحوال ، وأن صيرورة أمر التقدير نهائياً وملزماً بفوات مواعيد التظلم لا يضمن عليه صفة الأحكام ، لأن المشرع اتخذ من فوات الميعاد قرينة

على قبول الطرفين لقرار مجلس النقابة وأن المشرع إذ أباح للمحامي الحصول على اختصاص بعقارات من صورة الأمر ضده فقد دل بذلك على أن الأمر لا يعد حكماً ، لأنه لو اعتبر كذلك لما كان المشرع في حاجة إلى النص على ذلك . وأن ما استلزمه المشرع من وجوب إخطار المطلوب إصدار أمر التقدير ضده بصورة من الطلب وبالجلسة التي تحدد لنظره لا يؤدي إلى أن هذا الطلب تنعقد به خصومة ، لأن مجلس النقابة يباشر تقدير الأتعاب بنفس تشكيله الذي يباشر به اختصاصاته الأخرى . كل هذا الذي أورده الحكم مردود بأن خلو القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ من النص على اعتبار مجلس النقابة في خصوص تقدير الأتعاب هيئة قضائية أو إدارية ذات اختصاص قضائي ، ومن أن تقيب المحامين يمثل النقابة أمام تلك الهيئات ، لا يمنع من أن يكون المشرع قد أضفى على مجلس النقابة ولاية القضاء في خصوص تقدير الأتعاب بما أورده في المادة ٤٤ من ذلك القانون ، ولم يكن يتعمد أن ينص القانون على اعتبار هيئة ما ذات اختصاص قضائي ما دام أنه قد نص صراحة على إضفاء اختصاص قضائي على هذه الهيئة ، كما أن تمثيل تقيب المحامين للنقابة أمام الهيئات القضائية والإدارية لا ينفي عن مجلس النقابة ولاية الفصل في تقدير الأتعاب المختلف عليها . ثم إن مجلس النقابة حسبها هو واضح من نص المادة ٤٤ السالفة الذكر يختص لا بالوساطة بين المحامي وموكله فحسب ، بل بتقدير الأتعاب عند الاختلاف عليها . ولما كان ذلك ، وكان الثابت من قرارات الحكم للطعون فيه أن وكالة الطاعن عن الطعون عليهم انتهت في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ لمناسبة تعيينه في القضاء ، وأن الطاعن تقدم إلى مجلس نقابة المحامين بطلب تقدير أتعابه في ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ ، فإن هذا الطلب الذي

قدم قبل انقضاء خمس سنين ميلادية على انتهاء التوكيل يكون قاطعاً للتقدم ، ويكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من سقوط حق الطاعن في المطالبة بأتعابه بمضى المدة قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه .

(القضية رقم ٥١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٦

٨ من يونيه ١٩٦١

١ - نقض : طعن ؛ تقريره ، توقيع الموظف المختص ؛ لإعلانه ، اسم المحامى .

ب - غرفة تجارية : مؤسسة عامة ؛ عمل ، هيئة تحكيم ، سلطتها .

المبادئ القانونية :

١ - ليس فى نصوص القانون ما يوجب توقيع الموظف الذى حصل تقرير الطعن بالنقض أمامه على الصورة الرسمية المطابقة للأصل ، أو الصورة المعلنة منه ؛ شأنها فى ذلك شأن سائر صور الأوراق الرسمية .

وإغفال اسم محامى الطاعن فى الصورة المعلنة من تقرير الطعن ، لا يترتب عليه البطلان متى كان موقفاً عليها منه ، إذ أن فى ذلك ما يكفى للتعريف به .

٢ - الغرف التجارية مؤسسات عامة خولها القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥١ اختصاصات معينة ، من ذلك إدارة الأسواق بإذن من وزارة التجارة والصناعة : وإذن فتى كانت الغرفة التجارية قد خولت إدارة سوق

للتعامل بالجملة طبقاً للقانون ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، فإن علاقتها بالوزانين (القبانية) تعد علاقة تنظيمية تلتزم فيها الغرفة بقرارات التنفيذية ، ومن ثم فإذا كان قرار هيئة التحكيم فى قضائه بتثبيت التعاقد المبرم بين الوزانين والغرفة ، قد أغفل أحكام القرار الوزارى ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر بلائحة سوق الجملة ، المنوط بالغرفة إدارته ، وذلك فيما تضمنه من تحديد أنصبتهم من حصيلة الوزن ؛ فإن يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٤ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٧

١٥ من يونيه ١٩٦١

١ - دعوى : صفة ، جمعية تعاونية .

ب - وكالة : جمعية ، مجلس إدارتها ، سلطته فى إنابة رئيس الجمعية فى رفع دعوى تعويض .

ج - حكم : تدليل ، عيه ، قصور .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت الجمعية التعاونية (المطعون عليها) - فى سبيل اضطلاعها بالأغراض التى كونت من أجلها ، ومن بينها خدمة مصالح أعضائها وتحسين حالتهم من الوجهة المادية فى مسائل الإنتاج والشراء والبيع (ق ٥٨ لسنة ١٩٤٤م ١٩٥١م) ؛ قد طلبت من وزارة الزراعة (الطاعنة) تسليمها التقاوى اللازمة لبعض أعضائها ، ثم قامت بسداد الثمن ، فلما تبينت خسارة الأعضاء من جراء زراعة تلك التقاوى أقامت دعوى التعويض

المبدأ القانوني :

تقضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن ، الصادر بها المرسوم بقانون المؤرخ ٣١ / ١ / ١٩٤٤ ، بأنه « لا يلزم الناقل أو السفينة في أى حال من الأحوال ، بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها ، بمبلغ يزيد على مائة جنيه إنجليزي عن كل طرد أو وحدة أو ما يعادل هذه القيمة . . » ، ومؤدى ذلك أنه يدخل في نطاق التحديد القانوني للمسئولية المقرر بهذا النص ، كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة خطأ غير عمدى أيا كانت درجته . ولا يخرج عن هذا النطاق إلا ما يكون ناشئاً عن غش الناقل شخصياً ، إذ أن هذه الصورة هي التي يفترض أن الشارع قد استبعدتها من هذا المجال . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعول في قضائه على هذا التحديد القانوني لمسئولية الطاعنة ، وعلى ما جاء في سند الشحن من تحديد اتفاق للمسئولية على وجه مماثل لذلك التحديد القانوني ، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

« . . . وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه وقد قضى بعدم إعمال شرط تحديد مسئوليتها بما لا يزيد عن مائة جنيه استرليني استناداً إلى أن فقد محتويات الصندوق كان نتيجة خطأ جسيم ، يكون قد أهدر أحكام الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل

باسمها ولحسابهم ؛ فإنها تكون قد مارست حقاً خوله لها القانون .

٢ — ليس في القانون ما يمتنع معه على مجلس إدارة الجمعية التعاونية ممارسة حق تقرر القواعد العامة — وهو جواز الوكالة في كل الأعمال القانونية — بالرغم مما نصت عليه المادة ٥٩ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٥٤ من أن مجلس الإدارة هو الذى يمثل الجمعية أمام القضاء إذ لم يقصد به سوى عدم انفراد رئيس الجمعية بأعمالها . ومن ثم فإذا أناب أعضاء مجلس الإدارة رئيس الجمعية بتفويض منهم في اتخاذ الإجراءات القانونية المؤدية للحصول على تعويض ، فإن الدعوى التى يرفعها باعتباره نائباً عن الجمعية وممثلاً لها تكون مقبولة .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية وزارة الزراعة (الطاعنة) عن التعويض لمصلحة الجمعية التعاونية على أساسين ، هما : رداءة صنف التقاوى محل التعاقد بينهما ، وعدم إمداد الطاعنة الزراع بالإرشادات الفنية ، دون أن يبين وجه إلزام الوزارة بإمداد الزراع بها من واقع التعاقد الذى يحكم العلاقة بين الطرفين ، فإن يكون مشوباً بالقصور .

(القضية رقم ٥٣٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٨

٢٢ من يونيو ١٩٦١

نقل بحرى : ناقل ، مسئوليته ، تحديدها ، معاهدة سندات الشحن .

المبرمة في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ بشأن توحيد بعض قواعد سندات الشحن وهي القانون الواجب التطبيق ، وتتضمن تحديداً قانونياً لمسئولية الناقل البحري في جميع أحوال هلاك البضاعة أو تلفها بمبلغ مائة جنيه استرليني ، أو بما يعادل هذه القيمة من العملات الأخرى عن كل طرد أو وحدة ما لم يبين الشاحن جنسها وقيمتها في سند الشحن ومن الخطأ في القانون استثناء حالة الخطأ الجسيم من نطاق هذا التحديد .

« وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وقد انضمت مصر إلى معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن بمقتضى القانون ١٨ لسنة ١٩٤٠ وصدر بها مرسوم في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ نص في المادة الأولى منه على أنه يعمل بها ابتداء من ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ ، فإن ما تضمنته هذه المعاهدة من أحكام خاصة بالتحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري تكون هي القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، بصرف النظر عما هو مقرر في القانون من أحكام مغايرة ، ومتى كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من المعاهدة قد نصت على أنه « لا يلزم الناقل أو السفينة في أى حال من الأحوال بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه إنجليزي عن كل طرد أو وحدة أو على ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى ما لم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن وكان هذا البيان قد دون في سند الشحن » وجرى قضاء هذه المحكمة على أنه يدخل في نطاق التحديد القانوني للمسئولية المقرر بهذه الفقرة كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة

خطأ غير عمدى أيا كانت درجة هذا الخطأ ولا يخرج عن هذا النطاق إلا ما يكون ناشئاً عن غش الناقل شخصياً إذ أن هذه الصورة هي التي يفترض أن الشارع قد استبعدتها من هذا المجال ، وكان سند الشحن قد تضمن حكماً بمائلا هو مانص عليه في البند اثناني عشر من أنه : « لا يسأل أصحاب السفينة عن أى فقد أو عجز أو تلف أيا كان سببه فيما يزيد عن مبلغ مائة جنيه استرليني عن الطرد الواحد » . فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى للمطعون عليها بالتعويض كاملاً ولم يعول على هذا التحديد القانوني والاتفاقي لمسئولية الطاعة يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

« وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم وطبقاً للفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة سندات الشحن ولأن سند الشحن لم تدون فيه قيمة البضاعة المشحونة فإن التعويض المستحق عن فقدائها يجب أن لا يتعدى مبلغ مائة جنيه استرليني تساوى بالجنيهاً المصرية مبلغ ٩٧ ج و ٥٠٠ م وهو ما يتعين القضاء به للشركة المطعون عليها وتعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس » .

(القضية رقم ٥٦٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٩

٢٢ من يوفيه ١٩٦١

- ١ - وكالة : ثبوت استغلال الوكيل ؛ حكم ، تدليل ، عيب ، قصور .
- ب - فوائده : تأخير ؛ مدني م ٢٣١ ؛ حكم ، تدليل ، عيب ، قصور .

المبادئ القانونية :

١ — نصت المادة ٥٢٦ من القانون المدني الملغى على أن « الوكيل ملزم بفوائد المبالغ المقبوضة من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه » . ومؤدى ذلك أن استغلال الوكيل لأموال موكله أمر لا يفترض ، بل يجب توافر الدليل عليه ، وعلى تاريخ حصوله ، ومن ثم فإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يعدو أن يكون عرضاً لصور بماطلة الوكيل في الوفاء ، ولا يحمل الدليل على ما انتهى إليه من ثبوت استغلال الوكيل لما حصله من أموال الموكل ، فإنه يكون قاصر البيان .

٢ — تأخير المدين في الوفاء بالدين لا يستوجب أكثر من إلزامه بالفائدة القانونية ، ما لم يثبت أن هذا التأخير كان بسوء نية المدين وترتب عليه إلحاق ضرر استثنائي بالدائن وذلك وفقاً لمادة ٢٣١ من القانون المدني ، التي جاءت تطبيقاً للقواعد العامة ، وتقنيناً لما جرى عليه القضاء في ظل القانون الملغى ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه ألزم الطاعنة بالدين على أساس سعر الدولار يوم الاستحقاق وبالفارق بين السعر يوم الاستحقاق والسعر يوم صدور الحكم الابتدائي علاوة على فوائد التأخير بمثابة تعويض عن التأخير في الوفاء دون أن يستظهر سوء نية الطاعن فإنه يكون مشوباً بالقصور .

المحكم

« .. ومن حيث .. إن الطاعنة أرسلت

إلى المطعون عليها خطاباً تاريخه ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ذكرت فيه أنه لا يمكنها أن تدفع لها شيئاً قبل حصولها على دفاتر فرعها بالقدس وحيثما وخص حساباتها ثم أرسلت خطاباً آخر إلى البنك العثماني بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قالت فيه إن فرعها بالقدس صرف تذكر سفر على طائرات المطعون عليها قيمتها ١٦,١٠٥٨ دولاراً . وأن هذه الأخيرة توالى مطالبتها بالتمن منذ سنتين على أن يكون الوفاء تطبيقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥٠ وأنها — أي الطاعنة — تطلب إلى البنك الرأي فيما يمكن أن تجيب به على المطعون عليها — كما بين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالدين أقام قضاءه على ما يخلص في أن الخطاب المؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قد تضمن اعتراف الطاعنة بالدين ، وأن ما تدعيه الطاعنة من أنها غير مسئولة عن أعمال فرعها بالقدس بمقولة إنه بمسك حسابات خاصة به مردود بأن هذا الفرع تابع لها وحساباته جزء من حساباتها ، فهي مسئولة عنه ؛ ولما كانت عبارات الخطاب المؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه وكان ما قرره من مساءلة الطاعنة عن أعمال فرعها بالقدس يتضمن الرد على ما جاء بخطابها المؤرخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ الذي أرادت به أن تنصل من تبعه أعمال فرعها ، فإن الحكم يكون قد أقيم على أسباب سائغة كافية لحل ما خلص إليه من ثبوت الدين في ذمة الطاعنة ومن ثم لا يكون هناك محل لتعيبه بالقصور في هذا الصدد .

« ومن حيث إن الطاعنة تنعى في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه قصور أسبابه وخطئه في تأويل القانون ، ونقول في بيان ذلك : إن حالة حرب فلسطين كانت سائدة في وقت

استحقاق الدين وقبل أن تعلن الحرب في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وقد أدت إلى فرض الحراسة على جميع أموال فرع الشركة الطاعة بالقدس فاستحال عليها استغلال ما كان لدى هذا الفرع من مال . وأن الحكم إذ قضى بإلزام الطاعة بالفوائد من اليوم التالي لتاريخ الاستحقاق الحاصل في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ استند إلى المادة ٥٢٦ من التقنين المدني الملغى ، ولكنه لم يبين وجه ثبوت استعمال الطاعة لما قبضته من مال المطعمون عليها لمنفعة نفسها ، بل أقام قضاءه على ما افترضه من استغلالها لهذا المال ، ومن ثم جاء مشوبا بالقصور . كذلك فانه قد أخطأ تأويل القانون إذ قضى للمطعمون عليها بتعويضين عن فعل واحد هو التأخير في الوفاء ، وأحد التعويضين هو ما قضى به من إلزام الطاعة بالفرق بين سعر الدولار يوم الاستحقاق وسعره يوم صدور الحكم الابتدائي ، والآخر هو الفوائد المقتضى بها من تاريخ الاستحقاق .

« ومن حيث إن هذا النعي في شقه الأول صحيح ، ذلك أن الحكم أورد في خصوص استغلال الطاعة لأموال المطعمون عليها ما يلي : « إن المطعمون عليها تقول إنها كمؤكلة تعتبر دائنة للطاعة في ثمن الذباكر ، وهذا الثمن استحق في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ ، وأن الطاعة اعترفت بقيمة هذا الدين بالدولار . . . ومن حقها الحصول على فوائد التأخير من يوم الاستحقاق لا من يوم المطالبة الرسمية . . . ، في حين أن الطاعة تنكر المديونية وتقول إن الحالة قد اضطربت في فلسطين ووضع فرعها بالقدس تحت الحراسة الإسرائيلية .

« ومن حيث إن العلاقة بين الطرفين تحكمها المادة ٥٢٦ من القانون المدني القديم ، وأن الوكالة

كانت بأجر . . . ، وقد ثبت أن الطاعة اعترفت بقبض مبلغ ١١٠٥٨,١٦ دولارا وقد اعتمدت المطعمون عليها هذا الحساب وأخذت تطالب به دون جدوى حتى اضطرت إلى الاحتكام إلى القضاء وأخذت الطاعة تنازع في المبلغ تارة في مقداره وتارة في أحقيته ومرة ثالثة متذرة بوجود قيود على النقد . هذا غير دفعها بعدم وجود الصفة مما يدل على العنت وعدم الرغبة في السداد وما لا يتفق مع شركة كبيرة في معاملتها مع مثلها ذات مركز دولي . كما لم يثبت أن الشركة الطاعة كانت قد اتخذت أى إجراء نحو هذا المبلغ فيه صالح للشركة المطعمون عليها مما يقطع ويؤكد أنها ، أى الشركة الطاعة ، كانت تستغل المبلغ في شئونها الخاصة . . . وهذا يقتضى تعديل تاريخ استحقاق الفوائد عن المبلغ المستحق في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ اعتباراً من هذا التاريخ . ولما كانت المادة ٥٢٦ من التقنين المدني الملغى قد نصت على أن : « الوكيل ملزم بفوائد المبالغ المقبوضة من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه » ، وكان مؤدى هذا النص أن استغلال الوكيل لأموال موكله أمر لا يفترض بل يجب أن يتوافر الدليل عليه وعلى تاريخ حصوله . وكان ما أورده الحكم لا يعدو أن يكون عرضاً لصور مماثلة للطاعة في الوفاء . . . وعدم جدية دفاعها ولا يحمل الدليل على ما انتهى إليه من ثبوت استغلال الطاعة لما حصلته من أموال المطعمون عليها ، فانه يكون قاصر البيان .

« ومن حيث إن الشق الثاني صحيح أيضاً ذلك أنه يبين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه إذ ألزم الطاعة بالدين حسبه على أساس سعر الدولار يوم الاستحقاق فبلغت قيمته ٢٦٧٦ جنيتها و ٧٤ ملياً ، كما يبين من الحكم المطعمون فيه أنه أخذ بهذا النظر إلا أنه قضى للمطعمون عليها

لما جرى عليه القضاء في ظل القانون المدني الملغى فان الحكم اذ قضي بالفرق المشار اليه علاوة على الفائدة على أساس أنه تعويض ودون أن يستظهر سوء نية الطاعنة يكون مشوباً بالقصور .

(القضية رقم ١٠٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٠

٢٢ من يونيو ١٩٦١

جرك : غرامة جركية .

المبدأ القانوني :

نص المادة ٣٨ من اللائحة الجركية ينطبق على كل عجز يظهر في مشمول الطرود ، وينتج عنه نقص في وزنها مما يستوجب توقيع الغرامة عند تجاوز حد الإعفاء؛ والقول بعدم جواز فرض الغرامة في حالة العجز في مشمول الطرود مخالف للقانون .

المحكمة

« . . . وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون لمخالفته أحكام اللائحة الجركية ، وهذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما أورده في أسبابه من أنه : « لما كانت البضاعة التي ظهر فيها العجز قد شحنت طروداً ولم يظهر عجز في وحداتها ، بل ظهر العجز في مشمول بعضها ؛ فإنه لا يجوز بحال إخضاع العجز في وزنها لحكم المادة ٣٧ لائحة ، مهما كان مقداره ، أما الاعتداد بالوزن فيكون في حالة البضائع التي تشحن وزناً ، وليس في طرود ؛ إذ العبرة هنا هي بعدد الطرود كما يستفاد ذلك من المادة ١٧ لائحة ، إذ نصت في فقرتها السادسة على ما يأتي :

بتعويض قدره ١٠٩٠ جنيهاً و ١١٤ ملياً ، هو الفرق بين سعر الدولار يوم الاستحقاق وسعره يوم صدور الحكم الابتدائي ، كما قضى لها بالفوائد عن أصل الدين من تاريخ الاستحقاق ، وبها أصل الدين مع التعويض من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . وأقام قضاءه على قوله « إن للشركة المطعون عليها الحق في مطالبة الطاعنة بما لحقها من خسارة بسبب حرمانها من مبلغها وبسبب ارتفاع سعر الدولار . . . وهذا يستدعي الحكم للمطعون عليها بفرق السعر (سعر الدولار يوم الاستحقاق وسعره يوم الحكم الابتدائي) وقدره ١٠٩٠ جنيهاً و ١١٤ ملياً غير الثمن الأصلي الذي حصلته الطاعنة واستحق في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ ويتعين تعديل الحكم المستأنف وإضافة هذا الفرق بمثابة تعويض ليكون الحكم الواجب القضاء به هو مبلغ ٣٧٦٦ جنيهاً و ١٨٨ ملياً أما بالنسبة للفوائد فإنه يتعين تعديل تاريخ استحقاقها بالنسبة للمبلغ المستحق في تاريخ استحقاقه الأصلي وهو ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ ، أي يتعين جمل الفائدة بواقع ٠ ٪ بالنسبة لمبلغ ٢٦٧٦ جنيهاً و ٧٤ ملياً من أول مايو سنة ١٩٤٨ حتى ٨ يولييه سنة ١٩٥٣ ، ثم بالنسبة للمبلغ المحكوم به من هذه المحكمة وقدره ٣٧٦٦ جنيهاً و ١٨٨ ملياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٩ يولييه سنة ١٩٥٣ حتى السداد » . ويبين من ذلك أن الحكم قد حدد قيمة الدين بالنقد المصري على أساس سعر الدولار يوم الاستحقاق ، ولما كان تأخير المدين في الوفاء بالدين لا يستوجب أكثر من التزامه بالفائدة القانونية ، إلا أن يثبت أن هذا التأخير كان بسوء نية المدين وترتب عليه إلحاق ضرر استثنائي بالدائن وفقاً للمادة ٢٣١ من القانون المدني ، التي جاءت تطبيقاً للقواعد العامة ومقتنة

فاذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود أقل مما هو مبين بالمانيفستو . . الخ ، ونصت المادة ٣٧ لأئحة في فقرتها الثانية على أن : « كل طرد لم يقدم طبقاً للمادة ١٧ لأئحة . . » ولم تذكر شيئاً عن العجز والزيادة في مشمول الطرود . والقول باحتساب العجز وزناً لا عدداً يؤدي إلى إعفاء الطرود الفاقدة مهما كان عددها ، إذا كانت محتوياتها تدخل في حدود نسبة الإعفاء المقررة في المادة ٣٧ ، وهو ما لا يستقيم مع نص المادة المذكورة. ومن ثم فلا مناص من احتساب العجز إما وزناً وإما عدداً ، وذلك بحسب نوع البضاعة المشحونة ؛ فاذا كانت طروداً احتسب العجز عدداً مهما كان مقدار العجز في مشمولها، والمشرع وشأنه في معالجة ما ينتج عن هذه الحالة . وما ذهب إليه الحكم من أن العجز في مشمول الطرود لا يستوجب توقيع الغرامة ما دام عدد الطرود كاملاً ، غير صحيح في القانون ؛ ذلك أنه إذا كانت المادة ٣٧ من اللائحة

الجزائية لم تتحدث إلا عن العجز الذي يحصل في عدد الطرود ، فإن المادة ٣٨ من هذه اللائحة نصت على أنه : « فيما يختص باختلاف المقادير والأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف ، تحصل غرامة لا تنقص عن عشر رسوم الجمر ولا تزيد عنها . وأما إذا لم يتجاوز اختلافات المقادير والأوزان خمسة في المائة فلا موجب لتقرير أية غرامة » ، وهذا النص ينطبق على كل عجز يظهر في مشمول الطرود وينتج عنه نقص في وزنها ، ولما كان الثابت من الوقائع السالف بيانها أنه تبين وجود عجز في محتويات بعض الطرود المشحونة في سفينة المطعون عليها نتج عنه عجز في وزن الشحنة يتجاوز حد الإعفاء المقرر في ٣٨ من اللائحة الجزائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذا غفل حكم هذه المادة على واقعة الدعوى وقال بعدم جواز فرض الغرامة في هذه الحالة يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٤٧٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٤٧١

١ من أبريل ١٩٦٢

موظف : ترقية بالاختيار ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفي الدولة . م ٤٠٠ معدلة بالقانون رقم ٧٣
لسنة ١٩٥٧ .

المبدأ القانوني :

لجنة شئون الموظفين غير ملزمة مراعاة
الأقدمية فيما بين الموظفين المرشحين للترقية
بالاختيار ، فإن أخلت بهذا الترتيب فلا
تكون بذلك قد خالفت القانون ، ولا يجوز
الطعن في قراراتها في هذه الحالة إلا بعب
إساءة استعمال السلطة .

والموظف صاحب الخدمة الطويلة قد
يكون في كثير من الصور أولى بالترقية
بالاختيار من الموظف صاحب الخدمة
القصيرة ، ولو كان أقدم في الدرجة ؛ وذلك
تعويضاً له عن طول مدة خدمته وتقديراً لما
اكتسبه خلالها من خبرة وتمرس بالعمل .

المحكمة

«... ومن حيث إن .. الرجوع بالفقرة الثانية
من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن موظفي الدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٣
لسنة ١٩٥٧ .. كان نصها :

« أما بالنسبة المخصصة للترقية بالاختيار فلا

يرقى إليها إلا الحائزون على درجة جيد في العامين
الآخرين من مدة وجودهم في الدرجة التي يرقون
منها وتكون ترقيتهم بالأقدمية فيما بينهم » . ومن
هذا النص يبين أنه إذا كانت الدرجات المخصصة
للترقية بالاختيار تقل عن عدد المرشحين ذوي
الكفاية فلامناس عند الترقية من اتباع ترتيب
الأقدمية فيما بينهم ، ثم جاء المشرع بالقانون رقم
٧٣ لسنة ١٩٥٧ وعدل نص تلك الفقرة على
الوجه الآتي : « أما النسبة المخصصة للترقية
بالاختيار فتكون خاضعة لتقدير لجنة شئون
الموظفين دون التقيد بترتيب الأقدمية في ذات
مرتبة الكفاية على أن يكون الاختيار أولاً من
الحائزين على مرتبة ممتاز .. الخ » وقد جاء في
المذكرة الإيضاحية تعليقا على النص الجديد أنه
رؤى جعل مرد التقدير في هذه الترقيات إلى
لجنة شئون الموظفين تجزئته دون قيد عليها من
الأقدمية فيما بين المرشحين .. وغنى عن البيان
أن الاختيار في هذه المنطقة أيضا لا يتقيد بقيود
الأقدمية بين المرشحين .

والذي تستخلصه المحكمة في ضوء النص
الجديد أن لجنة شئون الموظفين لا إلزام عليها
بمراعاة ترتيب الأقدمية فيما بين المرشحين للترقية
بالاختيار فإن أخذت بهذا الترتيب فلا تكون
بذلك قد خالفت القانون فلا يجوز النص عليها
بهذا الوجه من وجوه الطعن . والمشرع إذ وسع
في سلطة لجنة شئون الموظفين في هذا الشأن إنما

هدف إلى رعاية اعتبارات مشروعة تقع في حس تلك اللجنة وقد لا تنطبق بها الأرقام وإلا لو ثبت غير هذا لاتسعت قرارات اللجنة في هذا الصدد بعيب إساءة استعمال السلطة وخضعت لرقابة مجلس الدولة .

وينبني على ذلك القول بأن الأصل أن لجنة شؤون الموظفين ليست ملزمة أصلاً بأن تضع لها قاعدة أو معياراً تلتزمه عند إجراء الترقية بالاختيار اكفاءً بفحص كل حالة على حدة وعندئذ لا يجوز النص عليها بأنها لم تلتزم في قراراتها ترتيب الأقدمية فيما بين المرشحين إذ في ذلك إضافة لقيد رخص لها القانون صراحة في النحل منه ولا يجوز الطعن في قراراتها في هذه الحالة بعيب مخالفة القانون ويمكن الطعن عليها بعيب إساءة استعمال السلطة إذا قام الدليل على ذلك . فإذا ما جاءت اللجنة ووضعت قاعدة تنظيمية عامة لاتباعها عند الترقية بالاختيار فلا جناح عليها في ذلك طالما أن تلك القاعدة تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة وإلا وقعت في عيب الانحراف وخضعت القاعدة نفسها لرقابة مجلس الدولة .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه ردد في أسبابه ما ساقه المطعون ضده من دفاع تتلخص في أن القرار محل الطعن صدر وليد قاعدة مخالفة للقانون إذ استهدف ترقية قدامى الموظفين وهم حملة دبلوم الزراعة المتوسطة على حساب حملة دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العليا ومثل هذا التمييز الطائفي لا يستهدف تحقيق مصلحة عامة لأن لجنة شؤون الموظفين استكثرت على حملة دبلوم الزراعة التكميلية أن يرقوا إلى الدرجة السادسة طبقاً لقانون المعادلات ، وبذلك يستقر فيه القدامى من الموظفين . »

وترى المحكمة أن هذا دفاع نافل إذ له لو صح هذا القول لما كان في ذلك خروج عن فكرة الصالح العام . فالموظف صاحب الخدمة الطويلة قد يكون في كثير من الصور أولى بالترقية بالاختيار من الموظف صاحب الخدمة القصيرة ولو كان أقدم في الدرجة وذلك تعويضاً له عن طول مدة خدمته وما اكتسبه خلالها من خبرة وتمرس بالعمل ولا يقدح في ذلك أن هؤلاء الموظفين يحملون مؤهلاً أقل مما يحمله غيرهم مادامت الوظيفة التي يشغلونها لا تحتاج إلى مؤهل أعلى ، كل ذلك على أن يكون شرط الكفاية متوافراً والعبرة في تقدير الكفاية إنما هي تقارير الموظفين وما ثبت فيها على النحو المبين في المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الدولة .

« ومن حيث إنه لم تثبت مخالفة للقانون في القرار محل الطعن كما لم يقدّم دليل على إساءة استعمال السلطة فيكون الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ومن ثم حق العاؤه ورفض دعوى المطعون ضده بعد أن تبين أنها على غير أساس من القانون . »
(القضية رقم ١٢٦٠ لسنة ٦ ق ع ليا) .

٤٧٢

٧ من أبريل ١٩٦٢

طعن : أمام المحكمة الإدارية العليا ، اتصاله بالنظام العام ، التصدى له .

المبدأ القانوني :

لمن القواعد الأساسية في التشريع أنه لا يجوز اتساع طرق الطعن إلا في الأحوال التي نص عليها المشرع وهذه القاعدة

من أحكام ، يتعين الرجوع في ذلك إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ما دام قانون مجلس الدولة لم يتعرض لذلك واقتصر على بيان الأحوال التي يجوز الطعن فيها على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية .

أما تقسيم الأحكام من حيث الحجية المترتبة عليها ، إلى قطعية وغير قطعية ومن حيث قابليتها للطعن فيها إلى أحكام ابتدائية وانهائية وحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه وبأنه ومن حيث صدورها في مواجهة المحكوم عليه أو في غيبته إلى حضورية وغيبية ، ومن حيث قابليتها للطعن المباشر إلى أحكام يجوز الطعن فيها فور صدورها وأحكام لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم في موضوع الدعوى فإن الرد في ذلك كله وفي مجال المنازعة الإدارية إلى أحكام قانون المرافعات بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

« ومن حيث . . إن الحكم المطعون فيه إنما هو حكم تمهيدى صادر قبل الفصل في الموضوع بنذب خبير هندسى لمعاينة الأعمال التي قام بها المدعى ولتقدير تكاليف تلك الأعمال . وإذا أريد تكليف حكم ما ، وجب أولا فهم القضاء الوارد به . ويكون استخلاص هذا الفهم بالرجوع إلى منطوق الحكم ، لأن القاضى في المنطوق يعبر عما حكم به من الفاظ صريحة واضحة . فالعبرة بمنطوق الحكم . أما أسبابه فالتقصود منها — في الأصل — بيان الحجج التي أقنعت القاضى بما قضى به وجعلته يسلك في فهم الدعوى السبيل الذى ارتاح إليه . فهى تشمل الحجج القانونية والأدلة الواقعية التي بنى عليها الحكم ، والحكم الذى يأمر في منطوقه

من النظام العام . وإذا قرر الشارع أن رفع الطعن في ميعاده من النظام العام حتى تستقر الحقوق لدى أصحابها ، فمن باب أولى يكون جواز الالتجاء إلى محكمة الطعن أو عدم جوازه من الأمور التي يتعين أن تتحقق المحكمة منها من تلقاء نفسها . فعلى محكمة الطعن إذن أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله كلما تخلف شرط الصفة أو المصلحة ، أو كان الطعن مرفوعا من قبل الحكم ، أو مرفوعا على من تنازل عنه . كذلك على محكمة الطعن أن تقضى بعدم جوازه إذا تخلف شرط من شروطه ، كما إذا رفع الاستئناف عن حكم يمنع المشرع استئنافه استثناء . أو كما إذا وقع طعن بالنقض أو بالتماس إعادة النظر ولم يتوافر سبب من أسباب الطعن في الحكم بهذا الطريق أو بذاك .

ومن القواعد الأساسية في التشريع كذلك أن الخصومة في الطعن هي حالة استثنائية وإن المشرع ما أجاز التظلم من الحكم إلا على سبيل الاستثناء ، ومن ثم يكون اختصاص محكمة الطعن بنظره من النظام العام . فجواز أو عدم جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، هو أمر يتصل ولاشك بالنظام العام مما يتعين معه التصدي له حتى ولو لم يتعرض له أى من ذوى الشأن.

المحكم

« . . ومن حيث إنه لتحديد ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه أمام هذه المحكمة الإدارية العليا

بإجراء اثبات معين يمد تهديداً فقط ولو ناقش في أسبابه العقد المبرم بين طرفي الخصوم وحدد طبيعته .
والحكم التمهيدى يشف عن اتجاه رأى المحكمة في موضوع النزاع ، وكان قانون المرافعات القديم — الصادر سنة ١٨٨٣ — يحيز في المادة « ٣٦١ » منه استئناف الحكم التمهيدى — دون التحضورى — قبل صدور الحكم فى الموضوع ، كما أجاز استئنافه مع الحكم فى الموضوع وقد جرت هذه المسادة بالآتى :

« أما الأحكام التمهيدية التى يؤخذ منها ما يدل على ماتحكم به المحكمة فى أصل الدعوى والأحكام الصادرة بأجراء أمور مؤقتة فيجوز استئنافها فى الحال ، كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم فى أصل الدعوى بدون أن يترتب على التأخير فى ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الأحكام برضاؤه . ومما قيل فى تبرير استئناف الحكم التمهيدى فوراً وعلى استقلال وقبل صدور الحكم فى الموضوع أنه يشتمل على الأمر بتنظيم سير الدعوى وإعدادها للفصل فيها أو تهئية سبيل إثباتها . وهذا لا يسبب ضرراً لأحد الخصوم كما يبين وجهة نظر المحكمة فى موضوع الدعوى فهو إذن تهديد خطير للخصوم كاف لتبرير الطعن فيه فوراً على الرغم من أن تأثيره على نتيجة المدعى ليس كاملاً . لأن المحكمة تملك العدول عن مجرد الرأى ما دامت لم تثبته قضاء إلا أنه فى الواقع تأثير كبير . وقد جاء فى المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات تعليقاً على جواز الطعن فى الأحكام التمهيدية دون غيرها وفور صدورها (. . .) وفى الحق أنه لسرف وجزاف أن يبلغ الطعن بالاستئناف أو المعارضة على أساس مجرد اتجاه القاضى قبل أن ينطق بقضائه ويعرف حكمه وأن تعلق أهمية قانونية على ما يعتبره الخصوم

أوهاصاً بالحكم فى الموضوع . ويجعل من هذا الارهاص فصل التميز بين بعض الأحكام المتعلقة بالتحقيق وبعضها الآخر مع أنها كلها متفقة فى الطبيعة والغاية وفى أنها كلها لا تقطع فى نزاع ولا تحدد مركز الخصوم تحديداً مؤقتاً أو نهائياً ، بل ترمى إلى إعداد القضية للحكم فى موضوعها . وبسبب هذه التفرقة وما يترتب عليها من قواعد تعطى الفصل فى الخصومات وتعقد إجراءات التقاضى مع ما يترتب على هذا من زيادة مصاريف الدعوى فضلاً عن أنه كثيراً ما يقصد من استئناف هذه الأحكام مجرد المشاكسة حق يسكل صاحب الحق فى الاستمرار فى دعواه وليس أدل على ما تسببه تلك القواعد الخاصة من تعقيد الدعوى وإجراءاتها من أنه قد يستأنف الحكم التمهيدى وحده ويظعن فيه بالنقض — طبقاً للرأى السائد فى فرنسا والذى يحيز الطعن بالنقض فى الأحكام التمهيدية قبل الحكم فى الموضوع — ومع ذلك تبقى الدعوى الأصلية أمام قاضى الدرجة الأولى . وقد يصدر الحكم فى الموضوع ، قبل إتمام النظر فى الاستئناف المرفوع عن الحكم التمهيدى . ويجب فى الأمر أن الاحتفال بدلالة الحكم عن اتجاه المحكمة يتضاءل حتى لينعدم عندما ينفذ الحكم التمهيدى . فان المحكمة لا تقيد بنتيجته ولها ألا تأخذ بما أسفر عنه التحقيق فى قليل أو كثير . ففى ظل المادة « ٣٦١ » من قانون المرافعات القديم لا توجد إلا مصلحة نفسية فقط تبرر ذلك الطعن إذ أن الحكم التمهيدى لا يمس فى الواقع حقوق الخصم ، ولا يسبب ضرراً وإنما هو تصور فقط فى ذهن الخصم المحكوم عليه أن المحكمة قد تأخذ بوجهة نظر خصمه فى الدعوى .

« ومن حيث إن التشريعات الحديثة فى علم المرافعات قد اتجهت بالنظر إلى ما تقدم من أسباب

إلى إلغاء هذه التفرقة فبعضها لا يجيز الطعن في جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا مع الطعن في الحكم في الموضوع كما هي الحال في التشريع الأناي والإيطالي وبعضها يبيح الطعن فيها فوراً كما فعل التشريع الفرنسي الحديث الذي أبطل العارق بين الحكم التمهيدى والحكم التحضيري فلم يذكر هذين النوعين من الأحكام بأسميهما وأجاز الطعن بالاستئناف مباشرة في جميع الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع « المادة ٤٥١ وما بعدها من قانون المرافعات الفرنسي الحديث » أما القانون الانجليزي فإنه لا يعرف الحكم التمهيدى كما يعرفه تشريعنا إذ يعتبر كل حكم لا يفصل في طلبات الخصوم المتعلقة بالموضوع تمهيدياً ويصدر إما قبل الحكم في الموضوع لمجرد تنظيم إجراءات الدعوى دون أن يفصل قطعياً في المسائل المتنازع عليها ، وإما بعد الحكم في الموضوع فيبين فقط كيفية تنفيذه للحصول على الحقوق التي قررها الحكم . والحكم القطعى هو الذى يفصل في موضوع الدعوى ويضع حداً لها بتقرير أن المدعى على حق أو ليس على حق في دعواه . وقد اختار المشرع المصرى الحديث مذهباً وسطاً في القانون رقم « ٧٧ » لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية فأستحدث في المادة « ٣٧٨ » منه قاعدة عامة من مقتضاه أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء أكانت تلك قطعية كالحكم برفض دفع شكلى أو الحكم في مسألة فرعية . أم كانت متعلقة بالإثبات كالحكم بسماع الشهود أو بنذب خير أم متعلقة بسير الإجراءات كالحكم بضم قضية إلى قضية أخرى . أما الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمام المحكمة كالحكم بعدم

اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدعوى فيجوز الطعن في مثل هذه الأحكام على استقلال . وعلى أساس ما تقدم صيغت المادة « ٣٧٨ » مرافعات فيجوز نصها بأن « الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء أكانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات . إنما يجوز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى ، وفي الأحكام الوقتية والمستعجلة قبل الحكم في الموضوع » وتقول المذكرة التفسيرية في تقرير هذا الاتجاه التشريعى المستحدث « إن المقصود منها هو تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضى مع احتمال أن يفضى آخر الأمر في أصل الحق للخصم الذى أخفق في النزاع الفرعى . ذلك الطعن في الحكم الصادر عليه قبل الفصل في الموضوع على أن المشرع قد استثنى من هذه القاعدة الأحكام التي تصدر بوقف الدعوى وكذلك الأحكام الوقتية والأحكام المستعجلة » وقد أجمع الشراح والتفت أحكام القضاء على أن نص المادة « ٣٧٨ » مرافعات هي مادة ذات حكم عام ينتظم كل طرق الطعن في الأحكام بدليل أن المشرع قد أوردها في الفصل الخاص بالأحكام العامة التي تنتظم سائر طرق الطعن . وإن مناط عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم محل الطعن صادراً قبل الفصل في الموضوع .

« ومن حيث إنه على هدى ما تقدم يكون الطعن على استقلال وفور صدور الحكم التمهيدى قبل الفصل في الموضوع بنذب خير هندسى لمعاينة

ذات الوظيفة التي سبق أن فصل منها تأديبياً إعمالاً لحكم المادة ٢٥ من لائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية بمدينة القاهرة ، التي تقضى بأن : « كل حانوتى أو تربي يرتكب ما يخل بأداب المهنة يحرم بقرار من اللجنة التأديبية وتسحب رخصته » ولا يسلب الجهة الادارية سلطتها التقديرية في اختيار الأصالح من بين المرشحين لهذه المهنة ، أو يقيد من حريتها في الترشيح والمفاضلة بين المتقدمين لها تبعاً لما تأنس فيه تحقيق المصلحة العامة التي هي قوامه على رعايتها بإيثار من كانت صحيفه ماضية يضاء . . . ولا يسلبها هذا الحق أو يحد منه كون المدعى قد رد اليه اعتباره جنائياً ، مادام اقتناعها بعدم صلاحيته الوظيفية للعودة إلى المهنة لما تقدم من أسباب ، ولما بدء منه بعد فصله وأبان تعيين نجله محمد أحمد بدوى المفصول كذلك من تصرفات تدبى مسلكه قد قام على أسباب ووقائع صحيحة لها أصل ثابت في الأوراق يؤدى مادياً وقانوناً إلى النتيجة التي انتهت اليها في شأنه والتي استخلصتها من حقيقة الواقع استخلاصاً سائماً سليماً ، وما دام موقفها هذا منه قد استهدف غاية مشروعة وتغياً وجه الصالح العام وخلا من مخالفة القانون ومن اساءة استعمال السلطة .

ولا وجه بعد ذلك لما يثيره المدعى من حقه في أولوية التعيين بوصفه والد التربي المفصول ، ذلك أن هذه الأولوية منوطة بشرط أساسى هو طهارة الماضى والصلاحية للمهنة ، ورهينة بتوافر هذا الشرط وهو ما أنكرته عليه اللجنة بحق ، هذا إلى أن المادة ٢٨ من لائحة الحانوتية والتربية قد جعلت مراعاة الأولوية بالنسبة إلى الأولاد أو الأقرباء رخصة جوازية ، وتوجيهها للجنة لا إلزاماً عليها ، وقرنته بوجوب توافر شروط الانتخاب

الأعمال التي قام بها المدعى في الوحدة حرف «ج» يكون الطعن في هذا الحكم على هذا النحو . أغفل ما استحدثه قانون المرافعات من أصول وأوضاع في هذا الشأن ، وفاته الغرض الذي سعى للشرع إلى تحقيقه من الاتجاه الواضح الذي قدمنا أسبابه ومن المسلم أن الطعن لا يعتد به أو يعول عليه ولا ينتج أى أثر ما لم يكن قد رفع صحيحاً التطبيق السليم لأحكام القانون .

(القضية رقم ٣٠٨ سنة ٥ ق عيا) .

٤٧٣

٧ من أبريل ١٩٦٢

حانوتى : تربي . إعادة تعيينه بعد رد اعتباره ؛
لائحة الحانوتية والتربية م ٢٨ .

المبدأ القانونى :

إن أولوية تعيين أولاد أو أقرباء التربية والحانوتية منوطة بشرط أساسى هو طهارة الماضى والصلاحية للمهنة ، رهينة بتوافر هذا الشرط . ولجنة اختيار التربية غير مقيدة بتعيين أولاد التربية إذا لم تتوافر فيهم شروط الانتخاب .

المحكمة

« . . من حيث إن استبعاد لجنة اختيار وتعيين التربية . . لطلب المدعى ترشيح نفسه لوظيفة التربي الحالية ، قد قام على سببه المبرر له قانوناً بعد إذرات في ماضيه وفيما ارتكبه وعوقب من أجله جنائياً ، مما يعد إخلالاً بأداب المهنة وانهاكا لحرمت القبور ، ما يحملها على عدم الاطمئنان إلى ائتمانه على المصلحة العامة الموكولة إلى من عهد إليه بهذه المهنة ، وعدم الثقة بصلاحيته للعودة إلى

بلدية القاهرة الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ تظل صحيحة سليمة منتجة لآثارها ما دامت قد صدرت من اللجنة المذكورة مشكلة تشكيلا صحيحا مطابقا للقانون في حدود اختصاصها وقت أن كانت تملك هذا الحق وأن تغير تشكيلها بعد ذلك وقت التصديق على توصياتها أو تغيرت السلطة المنوط بها اعتماد هذه التوصيات بناء على التعديل اللاحق لصدورها ، إذ أن هذا التعديل — وهو غير ذي أثر رجعي لا يبطل الإجراءات التمهيدية للتعين التي تمت صحيحة وفقا لأحكام اللائحة النافذة وقت تمامها ، ولا يسرى أثره الحال إلا بالنسبة إلى ما يجد من إجراءات تتخذ في ظل سريان أحكامه

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ٢ من يناير سنة ١٩٦٠ من المدير العام لبلدية القاهرة بتعيين محمود محمد يوسف تريباً بجبانه باب الوزير سليما مطابقا للقانون ، ويكون حكم المحكمة الإدارية المطعون فيه ، إذ قضى بإلغاء هذا القرار ، قد جانب الصواب ، ويتعين القضاء بإلغائه ورفض الدعوى مع الزام المدعى بمصروفاتها » .

(القضية رقم ٨٨٧ لسنة ٧ ق عليا) .

٤٧٤

١٥ من أبريل ١٩٦٢

عامل : استقالة حكيم ، انتهاء صلتها بالحكومة لتغيبه بغير عذر مقبول (الفقرة ١٤ من تعليمات المسالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢) .

المبدأ القانوني :

لا يجوز للعامل أن يتغيب عن عمله بدون

فيهم ، إذ نصت على أنه : « إذا خلا محل خانوتي أو تربى فـللجنة عند تعيين بدله أن تراعى الأولوية لأولاده أو أقربائه متى توافرت فيهم شروط الانتخاب » . كما أن ما نصت عليه المادة ٩ من قرار الهيئة الإدارية التي حلت محل المجلس البلدى لمدينة القاهرة الصادر بـمجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ بتعديل بعد أحكام لائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة مهنة الخانوتية والترية ، وهو الذى جاء ترديدا لما كانت تقضى به المادة ٢٣ من اللغاة من اللائحة المذكورة من جواز إعادة التربى الذى صدر قرار من اللجنة التأديبية بحرمانه من المهنة بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل ، متى توافرت فيه الشروط التي تتطلبها اللائحة لمزاولة المهنة لم يكن من سبيل الأعمال فى حق المدعى لكونه حكما مقصورا على حالة الحرمان بسبب التقصير أو مخالفة أحكام اللائحة ، لا يتعداه إلى إلى حالة انتقاد التربى المفصول لشرط التمتع بحسن السمعة وتقاء السيرة بسبب ارتكابه جريمة من جرائم القانون العام كما يتضح من ماضيه وسجل حياته ، فضلا عن كون الاعادة فى هذه الحالة — وإن توافرت شروطها — أمراً جوازيا محضاً للإدارة ترخص فيه بسلطتها التقديرية وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بما لا يعقب عليها فى ذلك مادام قرارها قد برىء من عيب اساءة استعمال السلطة .

« ومن حيث إن توصيات لجنة اختيار وتعيين الخانوتية والترية التي صدرت بـمجلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٨ صحيحة مستوفية للشكل والأوضاع القانونية المقررة وقتذاك فى ظل لائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة مهنة الخانوتية والترية بمدينة القاهرة قبل تعديلها بقرار الهيئة الإدارية

معقب عليه متى برىء من اساءة استعمال السلطة .

البت في انتهاء خدمته يكون لرئيسه دون
تطلب الرجوع في ذلك إلى وكيل الوزارة أو
إلى اللجنة الفنية .

(القضية رقم ٢٣٤ لسنة ٥ ق عليا) .

إذن سابق من رئيسه ، وإذا تغيب بدون إذن
ألا يجاوز غيابه عشرة أيام . فاذا زاد على
ذلك فلا يشفع له في استئناف عمله بهـ هذا
الانقطاع إلا إثبات القوة القاهرة .

وتقدير هذا العذر لرئيسه المباشر بما لا

مجلس الدولة

القضاء الإداري

عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري

متابعة لما نشر حتى أول يناير ١٩٦١

الاجراءات

قام بترتيب أحكام هذا الجزء ، والربط بينها والتعليق عليها

الدكتور مصطفى كال وصفي

المستشار المساعد بمجلس الدولة

— ٥ —

خامسا — الأحكام التي يصدرها

القضاء الإداري

إصدارها . الطعن فيها . آثارها . تنفيذها

قرارات اللجان الوزارية ذات الاختصاص القضائي :

تعتبر هذه القرارات بمثابة أحكام من حيث ما يكون لها من حجية نهائية (أنظر بعده باب تنفيذ

الأحكام) .

١ - إصدار الأحكام

يخضع إصدار الأحكام لنصوص قانون المرافعات ، إلا ما تناكر منها وتنظيم القضاء الإداري .

٤٧٦

١٣ من يونيو ١٩٥٩

دعوى : خصم ، الحكم على شخص غير ممثل .

المبدأ القانوني :

متى وضع أن المحكمة من تلقاء نفسها هي التي أرزمت مجلس معصرة ملوى البلدى لمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة دون أن يكون ذلك المجلس ممثلاً في الدعوى ، الأمر الذي ما كان يجوز إلا بصحيفة تعل إلى ذلك المجلس ، فإن ذلك يعيب الحكم ويؤدي إلى بطلانه .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة رقم ١٣١ من ١٥٢٣) .

٤٧٧

٩ من مايو ١٩٥٩

دعوى : مصروفاتها ، المزم بها .

المبدأ القانوني :

إذا كان طلب المدعى إلغاء القرار المطعون فيه ، له ما يبرره عند تقديم طلب الإلغاء ، ثم زال سببه خلال نظر الدعوى نتيجة لتعديل التشريع في أثناء نظر الدعوى فإن الحكومة هي التي تلزم مصروفات الدعوى .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة رقم ١٠٨ من ١٢٤٢) .

٤٧٥

١٥ من أكتوبر ١٩٦٠

حكم : بطلانه ، سبق افتاء أحد مستشاري المحكمة في النزاع .

المبدأ القانوني :

إن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات الواجبة التطبيق بمقتضى المادة ٧٤ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه ويكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في الأحوال الآتية . . . (خامساً) إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء . . . كما تنص المادة ٣١٤ على ما يأتي :

عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا . . .

وإذا كان الأمر كذلك فإن اشتراك أحد مستشاري محكمة القضاء الإداري في نظر الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وبالرغم من سبق إفتائه في هذا الشأن ، وقت أن كان مستشاراً في القسم الاستشاري للفتوى والتشريع لما يصبح معه الحكم باطلا .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة السادسة رقم ٢٠٩ من ١٩٦٠) .

أثناء نظر الدعوى ، فإنها تتحمل مصروفات
طلب تنفيذ حكم الإلغاء .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة
رقم ١١٧ ص ١٣٢٨) .

٤٧٨

٣٠ من مايو ١٩٥٩

دعوى : مصروفاتها ، للزم بها .

المبدأ القانوني :

إذا كانت الإدارة قد قامت بالتنفيذ في

(أنظر بعده باب تنفيذ أحكام الإلغاء) .

٢ — طرق الطعن في أحكام القضاء الإداري

تنحصر طرق الطعن في أحكام القضاء الإداري في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، والتماس إعادة
النظر ، وذلك إلى جانب وسائل تصحيح الأحكام وتفسيرها التي لا تعتبر من طرق الطعن في الأحكام .

وقد عنيت المحكمة الإدارية العليا في طائفة سابقة من أحكامها ببيان وظيفة المحكمة الإدارية العليا
ومدى اختلافها عن محكمة النقض . وكان عنيت به في ذلك بيان رقابتها للموضوع والوقائع ، وتصديها
للموضوع متى أخطأ الحكم المطعون فيه وحكم بعدم القبول مثلاً ولم يتعرض للموضوع .

ونعرض فيما يلي حكمين يمثلان قضاء المحكمة العليا في ذلك . ثم حكمين عن طريقة الطعن أمام
المحكمة العليا وخصه . ثم حكمين في التماس إعادة النظر في أحكام القضاء الإداري .

وظيفة المحكمة الإدارية العليا :

٤٧٩

٢٠ من فبراير ١٩٦٠

محكمة إدارية عليا : تصديها للحكم برمته .

المبدأ القانوني :

إنه ولئن كان طعن السيد رئيس هيئة
مفوضي الدولة قد أقر الحكم المطعون فيه
الصادر من المحكمة الإدارية فيما قضى به من
تسوية حالة المدعى باعتباره في مهنة محولجى
في الدرجة (١٤٠ / ٣٠٠ مليم) من بدء التعيين
مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وانحصرت
مخالفته له في تحديد تاريخ استحقاق الفروق

المالية الناتجة عن هذه التسوية ، والتي لم يلحقها
التقادم الخمسى ؛ إلا أن الطعن ، وقد قام أمام
هذه المحكمة ، يفتح أمامها الباب لوزن الحكم
المطعون فيه برمته فيما تناوله قضاؤه ، وإنزال
حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة
الإدارية المطروحة باعتبارها وحدة مرتبطة
غير قابلة للتجزئة . إذ أن استحقاق الفروق
المالية هو نتيجة تترتب على أصل يتعين ثبوت
تحققه أولاً ، وهو صحة التسوية التي قضى بها
الحكم . ومن ثم وجب التصدى لبحث ما إذا
كان المدعى يستحق تسوية حالته في المهنة

المبدأ القانوني :

إن المحكمة الإدارية إذ حكمت بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفضل فيها ، وكانت اللجنة القضائية قد حكمت في الطلبات ذاتها بعدم الاختصاص ، لا تكون قد استنفدت ولايتها في الفصل في موضوع الطلبات ، ويتعين على المحكمة الإدارية العليا إلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى للمحكمة الإدارية للفصل في موضوعها مادام لم يسبق للجنة القضائية أن تصدت لموضوعها .
(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٤٦ صفحة ٤٠٤) .

والدرجة اللتين قررهما له هذا الحكم ، وبالأجر الذي حدده له أم لا ، لمعرفة ما إذا كان يستحق أو لا يستحق فروقا مالية تبعاً لذلك ، والمدة التي يستحق عنها هذه الفروق إن كان له وجه حق فيها .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٤٦ صفحة ٤٠٤) .

٤٨٠

٢٣ من يناير ١٩٦٠

حكمة إدارية عليا : إلغاء الحكم وإعادة الدعوى للمحكمة الإدارية للفصل في موضوعها إذا كانت اللجنة القضائية لم تتصد له .

من الملاحظ أن المحكمة الإدارية العليا تنص في أحياناً للفصل في موضوع الدعوى بعد إلغاء أحكام عدم القبول ، وأنها تعتمد عادة إلى إعادة الموضوع للمحكمة إذا ألفت الحكم بعدم الاختصاص .
(أنظر كتابنا في أصول إجراءات القضاء الإداري بند ٣١٩ ص ٢٩٩) .

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا :

٤٨١

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

حكمة إدارية عليا : تقرير بالطعن أمامها ، طريقته .

المبدأ القانوني :

إن المادة ١٦ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة تنص على أن : « يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين أمامها ، ويجب أن يشمل التقرير - علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه ، وبيان

الأسباب التي بني عليها الطعن ، وطلبات الطاعن . فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه ، ويبين من ذلك أن المادة المذكورة لم ترسم طريقاً معيناً لإيداع التقرير بالطعن يجب التزامه وإلا كان الطعن باطلاً ، وإنما يكفي لكي يتم الطعن صحيحاً أن يتم إيداع التقرير في قلم كتاب المحكمة في الميعاد الذي حدده القانون ، وبعد استيفاء البيانات التي نص عليها في تلك المادة ، سواء أكان ذلك بحضور الطاعن شخصياً أو وكيله .

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ٨٥ ص ٨٦٥) .

٤٨٢

١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

محكمة إدارية عليا : طعن ، قضاء بعدم جواز نظره ،
لسابقة الفصل في موضوع الدعوى .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت أن هيئة مفوضي الدولة
قد طعنت بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٥٩
استقلالاً في ذات الحكم الصادر من المحكمة
الإدارية لوزارة المواصلات بجلسة ١١ من
فبراير سنة ١٩٥٩ في الدعوى رقم ١٦٦ لسنة
هـ القضائية المرفوعة من عبد السلام إبراهيم
حسن وآخرين وقيد طعن هيئة المفوضين
بسجل المحكمة برقم ٦٣٠ لسنة هـ القضائية
وقد نظر بجلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٠ أمام

دائرة فحص الطعون التي قضت بتلك الجلسة
يقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً ، فإنه
يستفاد من ذلك أن الطعنين هما عن منازعة
اتحد فيها الخصوم والمرضوع والسبب ، ومن
ثم فإن حكم دائرة فحص الطعون الصادر
بجلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٠ قد أنهى
الخصومة على أساس رفض الطعن ، فلا يحيص
وقد حاز هذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ،
من القضاء بعدم جواز نظر الطعن الحالي
المقدم من إدارة قضايا الحكومة برقم ٦٤٨
لسنة هـ القضائية نيابة عن مدير عام الهيئة
العامة لسكك حديد الإقليم الجنوبي لسابقة
الفصل في موضوع الدعوى .

(المحكمة الإدارية العليا : مجموعة السنة السادسة
رقم ٣٨ من ٢٦٥) .

التماس إعادة النظر :

أنظر حكم محكمة القضاء الإداري في ٢٢ من مارس ١٩٥٩ — مجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ١٧٤
صفحة ١٨١ السابق ذكره في باب الاختصاص — اختصاص كل محكمة من محاكم مجلس الدولة —
اختصاص المحكمة بالتماس إعادة النظر ولو تغيرت قواعد الاختصاص بعد صدور الحكم الملتبس فيه .

٤٨٣

٥ من مارس ١٩٦٠

التماس إعادة نظر : محكمة إدارية عليا ؛ غش .

المبدأ القانوني :

إن الغش الذي يحيز التماس إعادة النظر
في الأحكام هو كل أعمال التدليس والمفاجآت
الكاذبة وكذلك كل عمل احتيالي يعتمد إليه
الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر بذلك في
اعتقادها ، ومن المتفق عليه أن مجرد إنكار

الخصم وجود مستند ما في حوزته أو عدم
تقديمه هذا المستند — لو صح أن إنكاره
أو عدم تقديمه كان مؤثراً في الحكم — لا يعد
في صحيح الرأي عملاً احتيالياً مكوناً للغش
الذي يحيز التماس إعادة النظر في الأحكام .
وهذا واضح من أن المادة ١٧٤ من قانون
المرافعات التي حددت أوجه التماس قد جعلت
حصول الملتبس بعد صدور الحكم على
أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال

الدعوى لتغير وجه الحكم فيها ، وأن يكون الخصم هو الذي حال دون تقديمها إلى المحكمة ، وأن يكون الملتزم جاهلاً بوجود تلك الورقة تحت يد خصمه - أما إذا كان عالماً بوجودها ولم يطلب إلزامه بتقديمها وفقاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فلا يقبل منه الطعن بالالتماس .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة
رقم ٥٧ ص ٥٢٣) .

٤٨٤

٢ من يوليو ١٩٦٠

حكم : محكمة إدارية عليا ؛ حجية منطوقه وأسبابه

المبدأ القانوني :

إن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة لما فصلت فيه بحيث لا تجوز المجادلة في الحجية متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب ، بل يعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما قضى . والذي يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذا الأسباب الجوهرية المكمل له . فقد يحدث أن تحتوى أسباب الحكم على قضاء يكمل ما ورد بالمنطوق ويرتبط معه ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يمكن فصله عنه ، وهذا النوع من الأسباب يكتسب حجية الأمر المقضي . فإذا لم يشتمل الحكم في منطوقه على القضاء بترتيب أقدمية المدعى بالنسبة لأقرانه ، ولكن الأسباب تناولت البحث في هذه الأقدميات وترتيبها وبنت على ذلك النتيجة التي انتهت إليها في المنطوق ،

دون تقديمها ، سلباً مستقلاً من الأسباب التي تجيز التماس . وطبعاً أنها ما كانت لتنص على هذه الحالة لو أن حيلولة الخصم دون تقديم أوراق قاطعة في الدعوى كانت من قبيل الغش المنصوص عليه في الفقرة الأولى منها ، وفضلاً عن ذلك فإن القانون قد رسم في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات وما بعدها الإجراءات التي تتبع لإلزام خصم تقديم ورقة تحت يده مما يقطع بأن عدم تقديم خصم لورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده لا يعتبر من قبيل الغش الذي قصده المادة ٤١٧ مرافعات في فقرتها الأولى ، والذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام ، وذلك بمراعاة أن الحكومة كما ظهر من الأوراق لم تكلف تقديم أوراق تلك التحقيقات حتى يمكن القول بأنها امتنعت عن تقديمها أو حالت دون ذلك .

أما استناد المدعى في التماسه إلى أن الوزارة حبست أوراق التحقيق بالجزء الموقع عليه ، في حين أن هذه الأوراق لو قدمت لكان لها أثر في الدعوى ، وإلى ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات والتي تقضي بأنه : إذا حصل الملتزم بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها ، فردود بأنه لا يمكن قبول التماس إعادة النظر في الحكم طبقاً لهذا الوجه يجب أن تكون الأوراق المحجوزة قاطعة في الدعوى ، بحيث أنها لو كانت قدمت للمحكمة قبل الفصل في

قوة الأمر المقضى لا بالنسبة إلى النتيجة التي انتهى إليها فحسب ، بل بالنسبة إلى ما قرره من أن المدعى أسبقهم جميعاً في ترتيب الأقدمية بحيث يعتبر الحكم في هذا الشأن عنواناً للحقيقة فيما قضى به ، ولا يجوز العود بعد ذلك للجدالة فيه .

(المحكمة الإدارية العليا بمجموعة السنة الخامسة رقم ١٢١ من ١١٤٥) .

حازت هذه الأسباب حجية الأمر المقضى كذلك .

فإذا بان من أسباب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٤٧ لسنة ٧ ق بجلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٥ أنه قام في إلغاء قرارات ترك المدعى في الترقيات على أنه كان يسبق من شملتهم الترقية فيكون أولى بها منهم جميعاً . وليس من شك في أن الحكم يكون قد حاز

٣ - آثار الأحكام

تنحصر آثار الأحكام القضائية بصفة عامة في حسم المنازعة التي قامت بمناسبة الدعوى المحكوم فيها ، حسبما يمنع من العودة إلى آثاره من جديد بأي كيفية كانت ، وبناء المراكز القانونية بين ذوى الشأن على أساس الحكم الصادر في الدعوى .

وإذا كانت القاعدة العامة هي أن آثار الأحكام تكون نسبية بين أطراف المنازعة ولا تتعداهم إلى الغير ، فإنه في مجال أحكام القضاء الإداري يجب التفرقة بين نوعين من الأحكام :

الأحكام الصادرة في المنازعات الموضوعية ، وهي التي يدافع فيها المدعى عن مركز موضوعي ، أي مركز ناشئ عن القانون أو قاعدة تنظيمية عامة ، إما مباشرة أو عن طريق قرار شرطي acte condition ، فإن الحكم في هذه الدعوى يكون له خصائص السند الموضوعي الذي نشأ عنه مركز المحكوم له .

ولما كان السند الموضوعي (أي القانون أو القاعدة التنظيمية) هو سنداً عاماً في مواجهة الناس كافة ، فإن الحكم في هذه الحالة أيضاً يكون في مواجهة الناس كافة erga omnes . ويندرج في هذا النوع دعاوى الإلغاء فيما تتضمنه من آثارها العينية ، وليس في آثارها المالية الخاصة بالمحكوم له . وكذلك طلبات تسوية حالة الموظف ، فيما تتضمنه من تعديل مركزه القانوني وتطبيق القانون على حالته كإرجاع أقدميته ؛ وليس فيما تتضمنه من استحقاقه للآثار المالية ، ولا ما يتعلق بطلب استحقاق مالي لسبب مؤقت كالمكافآت التشجيعية أو الإضافية أو بدل السفر أو نحوه .

ونعرض فيما يلي أحكاماً تتعلق بآثار أحكام منوعه ، أولها حكم صادر بعدم الاختصاص ، ثم حكم صادر بوقف التنفيذ . ثم أحكام صادرة بالإلغاء ، لتراقب خلالها تطبيق ما أوجبلناه من قول .

مهمة المحكم بعدم الاختصاص :

٤٨٥

٢٣ من يناير ١٩٦٠

حكم : بعدم الاختصاص ، حجته .

المبدأ القانونى :

إذا كانت الدعوى التى أقامها المدعى أمام المحكمة الإدارية فى ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هى دعوى مبتدأة للطالبة بأصل الحق بدعوى مبتدأة مستقلة عن التظلم الذى كان مرفوعا أمام اللجنة القضائية والذى أصدرت اللجنة قرارها فيه بعدم اختصاصها بنظره ، ولم تكن طعنا فى قرار اللجنة المذكور ، وكان موضوع الدعوى مما يدخل فى اختصاص المحكمة الإدارية وكانت

الدعوى فى ذاتها مقبولة شكلا ، فإن حكم المحكمة الإدارية المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ، ويتعين القضاء بالغائه وبجواز نظر الدعوى وبإعادتها إلى المحكمة الإدارية للفصل فيها ما دام لم يسبق للجنة القضائية أن تصدر لموضوعها بالفصل فيه ، بل اقتصر بحثها على مسألة الاختصاص منتها إلى التسلب منه ، دون التعرض لموضوع المنازعة ، ومن ثم لم يكتسب قرارها قوة الأمر المقضى فى هذا الخصوص .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٢٩ ص ٢٣٧) .

جاء فى الوقائع أن قرار اللجنة القضائية التى قضى بعدم اختصاصه بنظر التظلم لأنه يتضمن إصدار أمر إلى جهة الإدارة بالقيام بعمل معين . وأن الطلب الجديد للمقدم للمحكمة الإدارية قد تضمن عين الطلبات السابق التقدم بها إلى اللجنة القضائية . وعلى الرغم من أن الأصل أن أحكام عدم الاختصاص لا تحوز حجية تمنع من عودة النظر فيها ، فإن حكم الاختصاص قد فصل فى الحالة المعروضة فى موضوع الدعوى إذ وصفه بأنه مما لا يجوز للقضاء الإدارى نظره ، فأخرجه بذلك من ولاية ذلك القضاء عامة ، وكانت عودة المحاكم للتعرض للنزاع من جديد قد تودى إلى نفي ما أثبتته الحكم الأول . فدفع عدم الاختصاص أمام القضاء الإدارى قد تكون من الدفع الموضوعية وتكون بذلك حاسمة للموضوع ومساوية تماما لرفضه كما فى الحالة المعروضة . (أنظر كتابنا فى أصول إجراءات القضاء الإدارى ، الكتاب الأول فى التداعى بند ٣٢١ ص ٣٠٠) .

مهمة المحكم بوقف التنفيذ :

٤٨٦

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٠

حكم : حجته ، وقف تنفيذ .

المبدأ القانونى :

إذا كانت محكمة القضاء الإدارى قد قضت فى الموضوع بجلسة ٨ من نوفمبر ستة

الصادر في طلب وقف التنفيذ بالتطبيق للمادة ٢١ من القانون المشار إليه هو حكم واجب التنفيذ بنص المادة ١٥ منه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون باجماع الآراء بغير ذلك — وقد أمرت بوقف تنفيذه فعلا بجلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٠ وأحالت الطعن إلى المحكمة العليا للفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ، فانه تكون ثمت — والحالة هذه — مصلحة قائمة في الفصل في موضوع هذا الطلب وموجب قانوني لذلك .

(المحكمة الإدارية العليا بمجموعة السنة السادسة رقم ٥١ من ٣٥٧) .

١٩٦٠ ، بإلغاء القرار الصادر بتكليف المدعى مغادرة البلاد هو وعائلته خلال مدة تنتهي في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ ، وكان هذا الحكم غير جائز تنفيذه قبل فوات ميعاد الطعن فيه وفقا لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، إلا أنه نظراً إلى عدم انقضاء هذا الميعاد حتى الآن وعدم قيام دليل على رفع طعن من جانب الحكومة في هذا الحكم الموضوعي يمكن أن يترتب عليه وقف تنفيذه . ولما كان الحكم

صحية الحكم الصادر من هيئة فحص الطعون :

أنظر حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ١٠ من ديسمبر ١٩٦٠ — مجموعة السنة السادسة رقم ٣٨ صفحة ٢٦٥ ، المنشور قبله في باب أحكام القضاء الإداري . الفصل الخاص بطرق الطعن في أحكام القضاء الإداري — الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا .

صحية الأوامر الهائية بإلغاء :

٤٨٧

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٠

حكم : إلغاء . أنره .

المبدأ القانوني :

إن حجية الأحكام الصادرة بالإنهاء وفقاً لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة التي رددتها المادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة التي

تنص على أنه « تسرى في شأن الأحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به على أن الأحكام الصادرة بالإنهاء تكون حجة على الكافة ، هي حجة عينية كنتيجة طبيعية لإعدام القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته ، إلا أن مدى الإلغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملاً لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإلغاء الكامل ، وقد يقتصر الإلغاء على جزء منه دون باقيه وهذا هو الإلغاء الجزئي ، كأن يجري الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من

يوصف أنه من السكافة وتكون الإدارة على صواب في تطبيقه في شأنه ، ذلك لأن دعوى الإلغاء أشبه بدعوى الحسبة يمثل فيها الفرد مصلحة المجموع .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة السادسة رقم ٣٠ من ٢٠٣) .

٤٨٨

٣٠ من مايو ١٩٥٩

حكم : إلغاء . أثره ، مصروفاته .

المبدأ القانوني :

متى كان الثابت أن القرار المطعون فيه الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بالترقيات إلى الدرجة الخامسة قد حكم بإلغائه من محكمة القضاء الإداري في دعاوى عديدة سابقة ، وأصبح القرار المذكور معدوما قانونا هو وما ترتب عليه من آثار نتيجة لأحكام الإلغاء ، وقد نفذت الإدارة مقتضى هذه الأحكام ، فأصدرت قرارها بإلغاء القرار المذكور والقرارات اللاحقة المترتبة عليه واعتبارها كأن لم تكن وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وأجرت الترقيات على أساس المبادئ التي رسمتها أحكام القضاء الإداري الصادرة بالإلغاء - متى كان الثابت هو ما تقدم ، فإن دعوى المدعى بالطعن في القرار ذاته تكون قد أصبحت - والحالة هذه - غير ذات موضوع ، وأصبحت الخصومة بشأنه منتهية ، ما دام قد حكم بإلغائه بتلك الأحكام ، ونفذ ذلك فعلا ، وأعيدت الحالة

تخطى المدعى في الترقية . وغنى عن البيان أن مدى الإلغاء أمر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهي إليه المحكمة في قضائها . فإذا صدر الحكم بالإلغاء كليا أو جزئيا فإنه يكون حجة على السكافة ، وعلة ذلك أن الخصومة الحقيقية في الطعن بالإلغاء تنصب على القرار الإداري ذاته وتستند على أوجه عامة حددها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة في المادة الثامنة منه بأنها « عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وكل وجه منها له من العموم في حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه باطلا لا بالنسبة للطاعن وحده ، بل بالنسبة للسكافة ، فهو بطلان مطلق .

وما من شك في أن المساواة بين الأفراد والجماعات في تطبيق القواعد العامة المستفادة من حكم الإلغاء تقتضي وجوبا أن يكون حكم الإلغاء حجة على السكافة حتى يتقيد الجميع بآثاره .

وينبني على ما تقدم أنه إذا ألغى مجلس الدولة قرارا إداريا ثم أقام طاعن آخر دعوى أخرى أمام مجلس الدولة بإلغاء ذات القرار كانت الدعوى الثانية غير ذات موضوع ، باعتبار ذلك إحدى نتائج الحجية المطلقة للشيء المقضى به في حكم الإلغاء ، وكذلك من لم يختصم في الدعوى تصيبه آثار الحكم بالإلغاء

تحقق مطلوبه ، وهو إلغاء القرار المطعون فيه بتلك الأحكام الأخرى . وذلك خلال نظر الدعوى . والمدعى وشأنه في الطعن في الترقيات التي أجرتها الوزارة بعد ذلك إن كان له وجه حق .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة رقم ١١٧ ص ١٣٢٨) .

إلى ما كانت عليه قبل صدوره ، وصدر قرار بالترقيات على أساس المبادئ التي رسمتها تلك الأحكام ، ومن ثم يتعين الحكم باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة له ، ولكن مع إلزام الإدارة مصروفات الدعوى ، مادام المدعى كان على حق عند رفعها ، وغاية الأمر أنه

الجدير بالملاحظة في هذا الحكم أن حكم الإلغاء لا يترتب أثره تلقائياً بإعدام القرار المقتضى بإلغائه ، بل لابد من تنفيذ الإدارة للحكم بأن تقوم بإلغاء القرار نتيجة للحكم . وهذا ما يجعل تنفيذ الحكم بإلغاء يتم بقرار إداري وليس بمجرد عمل تنفيذي ، ومن ثم فإن الطعن بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي بالإلغاء هو من طلبات الإلغاء ولا يكون مثلاً من طلبات التسوية بالنسبة للموظفين . (أنظر قبله التفرقة بين طلبات الإلغاء وطلبات التسوية . وفي القرارات الإدارية الذي ينشر بعده أنظر الفرق بين القرار الإداري والعمل التنفيذي .

أثر الحكم الصادر في دعوى استحقاق :

٤٨٩

١٩ من نوفمبر ١٩٦٠

حكم : تسوية ، أثره ، حيازته لحجية الشيء المقضي به . مداها .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية ومن قرار اللجنة القضائية الذي صدر في شأنه هذا الحكم أن الواقعة التي كانت مطروحة أمام اللجنة وكذا أمام المحكمة هي مدى استحقاق المدعى ماهية تعادل ما كان يتقاضاه من أجر يومي طبقاً لأحكام كادر العمال وذلك عند نقله إلى سلك الدرجات في أول فبراير سنة ١٩٥٠ وهل يستحق ماهية تعادل هذا الأجر أم يستحق أول مربوط

الدرجة التي عين فيها ، ولم تمتد المنازعة إلى مقدار ما يستحقه المدعى من أجر يومي وهل هو ١٨٠ مليماً كما صدر بذلك الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية أم ٢٤٠ مليماً كما يدعى المدعى في الدعوى الحالية ، فإن محل هذه الدعوى يختلف في حقيقته عن محل الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية إذ لم يثر المدعى ولا الحكومة نزاعاً حول مطابقة هذا الأجر الفعلي لما يستحقه المدعى طبقاً للقانون ، بل كان أجره عند نقله إلى سلك الدرجات أمراً مسلماً استمدته المحكمة من ملف خدمته ولم يثر المدعى نزاعاً في شأنه ، وبالتالي لا يعتبر ما حكمت به المحكمة في هذا الخصوص حاسماً للنزاع إذا ما تبين للمدعى بعد ذلك أن الحكومة عند ما قامت بتسوية

الموضوع لم يسبق عرضه أمام القضاء ولم يقطع فيه بحكم، بعد بحثه وتحقيقه فإنها والحالة هذه تكون قائمة على أسباب جديدة ووقائع جديدة لم يسبق عرضها على القضاء .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة السادسة رقم ٢٠ من ١٣٣) .

حالته في سنة ١٩٥٦ لم تحسب مدة خدمته منذ سنة ١٩٣٤ كما كان يظن بل حسبته من سنة ١٩٤١ إذ اعتبرته مفصولاً من عمله قبل هذا التاريخ في حين أنه يقول إنه كان موقوفاً عن عمله وليس مفصولاً منه ، ومن ثم فإذا كانت الدعوى الحالية شاملة لنزاع في هذا

٤ - تنفيذ الأحكام

تنفيذ الأوامر يكونه بقرار إداري :

أنظر حكم المحكمة الإدارية العليا في ٣٠ من مايو ١٩٥٩ مجموعة السنة الرابعة رقم ١١٧ صفحة ١٣٢٨ ، المنشور قبله في باب آثار الأحكام .

تنفيذ أوامر إلغاء فصل الموظف :

٤٩٠

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

حكم : إلغاء فصل موظف ، تنفيذه كاملاً .

المبادئ القانونية :

١- إن مقتضى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي الذي قضى بإلغاء القرار المطعون فيه ، هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدة التي حددها الحكم ، فإن كان القرار الملغى صادراً بالتسريح - كما هو الشأن في خصوصية هذه الدعوى - استتبع الغاؤه قضائياً بحكم اللزوم إعادة المدعى كما كان في وظيفته التي كان يشغلها عند تسريحه بمرتبتها ودرجتها كما لو لم يصدر قرار بالتسريح . ذلك أن مقتضى اعتبار قرار التسريح كأن لم يكن هو وجوب

اعتبار الوظيفة وكأنها لم تشغر قانوناً بمن الموظف المسرح ، مما يستتبع وجوب إعادته فيها وتبعاً لذلك تنحية من شغلها بعد قرار التسريح بقرار ما كان من المقدور قانوناً إصداره لولا أنه بني على خلو تم بقرار التسريح الباطل قانوناً ، فكان لزاماً اعتباره باطلاً كذلك ، إذ أن ما بني على الباطل باطل . وما كان الموظف المسرح بالقرار الباطل ليعتبر أن صلته بالوظيفة قد انقطعت قانوناً حتى يجوز أن تشغل وظيفته بغيره . ومن ثم فلا يصادف تعيين هذا الغير محلاً صحيحاً . هذا ، وغنى عن القول إن إعادة الموظف إلى وظيفته كما كان بمرتبتها ودرجتها هي من مقتضى حكم الإلغاء بحكم اللزوم القانوني . ومن هنا يسقط التحدي بأن قانون

المحكمة العليا الذي وقع النزاع في ظله لم يتضمن نصاً صريحاً يلزم بتنفيذ الحكم على هذا الوجه ، كما يسقط التحدى كذلك بأن الحكم الصادر من المحكمة المذكورة بإلغاء قرار تسريح المدعى لم ينص في منطوقه صراحة على هذه الإعادة . إذ أن تنفيذ الحكم المشار إليه يجب أن يكون كاملاً غير منقوص على الأساس الذي أقام عليه قضاؤه ، وفي الخصوص الذي عناه وبالمدى وفي النطاق الذي حدده ، ومن هنا كان لازماً أن يكون هذا التنفيذ موزوناً بميزان القانون في تلك النواحي والآثار كافة ، حتى يعاد وضع الأمور في نصابها القانوني الصحيح ، وحتى لا تمس حقوق ذوى الشأن ومراكزهم القانونية ، ومن ثم فلا يكفي أن يقتصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف إلى الخدمة ، ولكن في مرتبة أدنى ودرجة أقل ، وإلا لكان مؤدى هذا الحكم لم ينفذ في حقه تنفيذاً كاملاً بل نفذ تنفيذاً مبتوراً منقوصاً ، ولكان هذا بمثابة تنزيل له في مرتبة الوظيفة أو في درجتها ، وهو جزاء تأديبي مقنع . ولا يجدى في تبرير مثل هذا التنفيذ المنقوص أن تكون الإدارة قد جازفت بعد إصدارها قرارها المعيب بشغل وظيفة المدعى ، سواء بالتعيين فيها ابتداءً أو بالترفع إليها ، فأقامت بتصرفها هذا صعوبة قوامها عدم وجود وظيفة شاغرة بالملك من نوع تلك التي كان يشغلها المدعى قبل تسريحه ليتمكن إعادته إليها ، ما دامت الإدارة هي التي تسببت

بتصرفها غير السليم في إيجاد هذه الصعوبة ، وخلق الوضع غير القانوني الذي كان مثار دعوى الإلغاء ، فلا يجوز لها أن تتحدى بخطئها في إيجاد هذا الوضع الذي لا ذنب للمدعى فيه ، إذ لا يجوز أن يضار المدعى بذلك فيكون ضحية هذا الخطأ . ولا مندوحة للإدارة — والحالة هذه — من تدبير الوسائل الكفيلة بإعادة الحق في نصابه نزولاً على حكم الإلغاء ومقتضاه ، وإزالة العوائق التي تحول دون ذلك ، إما بتخلية الوظيفة التي كان قد فصل منها المدعى بقرار التسريح الملغى وتعيينه فيها ذاتها ، أو بتعيين المدعى في وظيفة أخرى شاغرة من نفس المرتبة والدرجة ، واعتباره فيها قانوناً منذ تسريحه الأول ، لو أرادت الإدارة الإبقاء على الموظف الشاغل لوظيفة المدعى الأصلية . ذلك أن الأصل في الإلغاء أنه يترتب عليه زعزعة جميع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت على القرار الملغى ، ويصبح من المتعين في تنفيذ الحكم الذي قضى بإلغائه أن يعاد تنظيم المراكز القانونية على مقتضى حكم الإلغاء ، حتى ينال كل موظف ما كان يستحقه بصورة عادية فيما لو لم يرتكب المخالفة في القرار الملغى .

٢ — إذا كان الثابت أن الإدارة — بعد

إذ نفذت حكم المحكمة العليا بدمشق الذي قضى بإبطال قرار تسريح المدعى تنفيذاً مبتوراً بوضعه في مرتبة أدنى لم تقف عند هذا الحد ،

السوري من الدرجة الثانية، بل يبدو أن هذا القرار وكأنه كان رداً على دعواه المذكورة، فانطوى بذلك على تحد لحكم المحكمة العليا السابق الذي حاز قوة الأمر المقضي والذي يعتبر عنواناً للحقيقة فيما قضى به في منطوقه، وما قام عليه في أسبابه الجوهرية المتصلة بهذا المنطوق ومقتضاه، دون إمكان العودة إلى إثارة النزاع في هذا كله، فوجب احترامه والنزول على حكمه ومقتضاه، وإلا كان تصرف الإدارة بغير ذلك مخالفاً للقانون ومشوباً بإساءة استعمال السلطة واجباً إلغاؤه.

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ٧٥ من ٧٣٠) .

بل أنها بعد إذ رفع دعواه طالباً بإعادته كما كان في وظيفته ذاتها بمرتبتها ودرجتها وراتبها - بادرت إلى إصدار قرارها بتسريحه من الخدمة مرة أخرى مستندة في هذا التسريح إلى أسباب لا تخرج عن مضمونها عن الأسباب التي استندت إليها في قرارها الأول بتسريحه من الخدمة، وهو الذي يقضى بإبطاله بحكم المحكمة العليا بدمشق، ولما يمس على إعادته إلى الخدمة، تلك الإعادة التي كانت محل الطعن من جانبه، وقد بدر فيه منه ما يبرر فصله بقرار جديد يقوم على عناصر جديدة مستقاة من سلوكه الوظيفي في تلك الفترة التي يقرر أنه اقترح فيها منحه وسام الاستحقاق

تنفيذ حكم بإلغاء التخطي :

٤٩١

٢ من يوليو ١٩٦٠

حكم : إلغاء تخطي، تنفيذه .

المبدأ القانوني :

إن مقتضى التنفيذ الصحيح للحكم، في ضوء الأسباب التي قام عليها وجوب التزام الوضع الذي رسمه لوزارة الخارجية في شأن رد أقدمية المدعى بالنسبة لأقرانه الذين شملتهم بالترقية القرارات التي تظلم منها ثم طعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري لمخالفتها لأحكام القانون، ونعى عليها ما أصابها من عيب الانحراف . وإذ قضى الحكم بإلغاء

الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من ترك المدعى في الترقية إلى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية، فيكون مفاد ذلك التزام الوزارة باعتبار المدعى مرقى إلى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية من تاريخ صدور حركة ترقية الوزراء المفوضين من الدرجة الثالثة إلى وزراء مفوضين من الدرجة الثانية، أي من يوم ٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ . وإذ قضى الحكم كذلك بإلغاء الأمر الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من ترك المدعى في الترقية إلى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الأولى وما يترتب على ذلك من آثار،

فيكون مفاد ذلك التزام الوزارة باعتبار المدعى مرقى إلى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الأولى من يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ .

هذا ولا صحة للنعي على تنفيذ الحكم على هذا الوجه بأن الدرجات التي تخطت فيها القرارات المطعون فيها المدعى ، هي درجات اختيار ، لا صحة لذلك في خصوصية هذه المنازعة ، مادام من المسلم أن كفاية المدعى

لم تكن محل مجادلة ، ولم تكن المفاضلة بين المرشحين هي أساس الحركات المطعون عليها بل كان ترتيب الأقدمية بينهم هو المعول عليه بافتراض أنهم من ناحية الكفاية صالحون جميعاً وقد اقتصر دفاع الوزارة على أنها جعلت الأقدمية وحدها مناط الترقية إلى وظيفة سفير في المرسوم محل الطعن .

(المحكمة الإدارية العليا بمجموعة السنة الخامسة رقم ١٢١ من ١١٤٥) .

قضاء محاكم الاستئناف

٤٩٣

محكمة استئناف القاهرة

١٤ من مارس ١٩٦١

- ١ - دعوى : تقديرها بقيمة سدين .
 ب - توقيع : صك دين ، مديونية الشريك غير الموقع .
 ج - دعوى : صفة المدعى عليه .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان السندان اللذان رفعت بهما الدعوى ، قد حررا في تاريخ واحد ، عن دين واحد ، هو ثمن بضاعة للصيدلية محل الشركة ، وكانا بمبلغين متساويين تقريبا ، فإن المعاملة تعتبر عن صفقة واحدة ، ويعتبر السندان قد حررا لسبب قانوني واحد ، مما يتعين معه تقدير الدعوى بقيمة السدين معاً ، عملاً بالمادة ٤١ مرافعات .

٢ - إذا كان أحد الشريكين المتضامنين قد وقع وحده على السدين ، مع أن عقد الشركة قد نص على أن الإدارة وحق التوقيع للشريكين مجتمعين ، فإن الدين لا يكون ملزماً للشركة . غير أنه إذا كان المحضر الذي أعلن احتجاجاً عدم الدفع (بروتستو عدم الوفاء فكرة عدم الوفاء) قد خاطب الشريك الذي لم يوقع السدين ، وأنه كتب عليه عبارة :

٤٩٢

محكمة استئناف القاهرة

١٣ من مارس ١٩٦١

أمر أداء : ميعاد استئناف حكم معارضة فيها .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المستأنف قد صدر في معارضة في أمر أداء ، وكان القانون يوجب الفصل فيها على وجه السرعة ، فإن بمقتضى نص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات ، يجب أن يرفع الاستئناف في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم .

ذلك بأن المادة ٨٥٥ من قانون المرافعات تقضى بأن يحكم على وجه السرعة في المعارضة في أمر الأداء ، كما أن المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا لم ينص القانون على خلاف ذلك يكون ميعاد الاستئناف عشرين يوماً لأحكام المواد الجزئية وأربعين يوماً لأحكام المحاكم الابتدائية ، وينقص هذا الميعاد إلى النصف في مواد الأوراق التجارية ، ويكون الميعاد عشرة أيام في المواد المستعجلة ، أو المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، أي كانت المحكمة التي أصدرت الحكم .

(استئناف رقم ٤٢ تجارى سنة ٧٧٧ ق رئاسة وعضوية
 السادة الأساتذة محمد رضوان حجازى وكامل سيدم
 ويوسف راشد المستشارين) .

« طلبنا من الشركة الدائنة التأجيل ووافقت على ذلك ، فإنه يكون بذلك قد أجاز تصرف زميله ، واعتمد توقيعه على السندين .

٣ — إذا كانت الدعوى قد رفعت على شخص بصفة كونه مديراً لشركة ، فإنها تكون قد أقيمت على الشركة ممثلة فيه ، وما دامت الدعوى لم ترفع عليه بصفته الشخصية ، أو بصفة كونه شريكاً متضامناً ، بل بصفة كونه مديراً ، فلا محل لإدخاله بعد ذلك في الدعوى .

المحكمة

« . . . وحيث إن . . . اثبات من ظروف الدعوى ومن تحرير السندين في تاريخ واحد عن دين واحد ، هو ثمن بضاعة للصيدلية محل الشركة ، بمبلغين متساويين تقريباً ؛ أن المعاملة كانت عن صفقة واحدة ، وأن السندين قد حررا لسبب قانوني واحد ، مما يتعين معه تقدير الدعوى بقيمة السندين معاً عملاً بالمادة ٤١ مرافعات ، ولا يغير من هذا النظر أن تاريخي استحقاق السندين مختلفان وأن أحدهما بمبلغ يزيد على الآخر بضعة مليات ، إذ أن مثل هذا الاختلاف لا ينفي ما استخلصته المحكمة من أن الدين الثابت بالسندين ناشئ عن سبب قانوني واحد . . .

« وحيث إنه لا يبقى بعد ذلك إلا دفاع المستأنف الأساسي من أن الدكتور كمال نجيب قد وقع على صدى المديونية وحده باعتباره مديراً لأجزاء الموصى ، في حين أن عقد الشركة قد نص صراحة على أن الإدارة وحق التوقيع للشريكين التضامنين مجتمعين غير منفردين ، أي للمستأنف والدكتور كمال نجيب معاً ، وبالتالي

يكون التوقيع الأخير وحده على السندين الإذنيين موضوع الدعوى غير ملزم للشركة ، ويكون تصرف الدكتور كمال نجيب غير نافذ في حقهما . غير أن المحكمة ترى أن هذا الدفاع وإن كان صحيحاً من حيث تقرير المبدأ القانوني ، إلا أنه مردود في خصوص هذه الدعوى بأن الدكتور كمال نجيب قد وقع على صدى المديونية باعتباره مديراً للشركة (أجزاء الموصى) ، فلما تأخرت في السداد أعلنها البنك المستأنف ضده — بعد أن حول بالدين — باحتجاجي عدم الدفع . . . وتبين من الاطلاع عليهما أن المحضر خاطب المستأنف شخصياً منها عليه بالدفع فأجاب بعبارة « طلبنا من الشركة الدائنة التأجيل ووافقت على ذلك » . . . وواضح من هذه العبارة بجلاء أن المستأنف قد أجاز تصرف زميله الدكتور كمال نجيب ، واعتمد توقيعه على السندين ، وبمعنى آخر قد أقر بمديونية الشركة التي يديرها هو والدكتور كمال نجيب بالمبلغ المطالب به ، فليس له بعد ذلك أن يتنصل من هذه المديونية بحجة عدم توقيعه على السندين وقت تحريرهما عند نشوء الدين .

« وحيث إنه لا محل لما ينعيه المستأنف على المستأنف ضده من أنه لم يدخل الدكتور كمال نجيب في الدعوى واكتفى بتوجيهها إليه بصفة كونه مديراً للشركة ؛ ذلك أن البنك المستأنف ضده قد أقام الدعوى قبله بصفته المذكورة أي أنه أقامها ضد الشركة ممثلة في شخصه فلا مصلحة له في التمسك بإدخال شريكه في هذه الدعوى طالما أنها لم ترفع عليه بصفته الشخصية ، أو باعتباره شريكاً متضامناً في الشركة » . . .

(استئناف رقم ٢٦٢ تجاري سنة ١٩٧٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٤

محكمة استئناف القاهرة

١٤ من مارس ١٩٦١

١ - سند إذنى : استئناف مطالبة به ، تكليف بالحضور ، م ٤٠٥ .

ب - يمين حاسمة : تصسف في توجيهها .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت الدعوى المستأنفة مطالبة بقيمة سند إذنى ، وجب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور ، تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى ، وليس بعريضة تقدم لقلم كتاب المحكمة .

٢ - إذا كان المستأنف الأول ، لم يرفع الدعوى ابتداء ، ولم يذكر شيئاً عن دينه الذى طلب توجيه اليمين الحاسمة إثباتاً له ، وبدا للمحكمة أنه لم يكن يداين المستأنف ضده بغير المبلغ المرفوعة به الدعوى أصلاً ، فإن توجيه اليمين الحاسمة يجعلها مجرد أداة للكيد ، فضلاً عن أن صيغة اليمين تنطوى على تجهيل أصل جوهرى متعلق بنشوء الدين .

الحكمة

« . . . وحيث إن الحاضر عن المستأنف ضده دفع في جلسة المرافعة وفي الذكرة المقدمة منه ببطان الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانونى المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات ، وقال شرحاً لهذا الدفع إن الدعوى المستأنف حكمها كانت مطالبة بقيمة سند إذنى ومن ثم كان يتعين رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها

بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى أما وأن هذا الاستئناف قد رفع بعريضة قدمت لقلم كتاب هذه المحكمة ، فإنه بذلك يكون قد رفع بغير الطريق الرسوم له قانوناً ومن ثم يسكون باطلاً ، ولا ينال من هذا الدفع كون المستأنفين قد عدلا طلباتهما على نحو ما تقدم بيانه ، ذلك أن هذه الطلبات العادلة قد تفرعت عن الأصل فهى تابعة له وتأخذ حكمه .

« وحيث إنه يبين . . . أن طلبات المستأنفين أمام محكمة أول درجة قد انقسمت أخيراً إلى شطرين : أولاً - الشطر الأول ومحتواه المطالبة بالفوائد القانونية عن مبلغ الثمانية آلاف جنيه بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد . . . وبالمصاريف القضائية بما في ذلك مقابل أتعاب المحاماة المستحقة عن مبلغ الثمانية آلاف جنيه وبمبلغ عشرة جنيهات قيمة للمصاريف التى قبضها بنك الاسكندرية مقابل قيامه بتحويل المبلغ المذكور . ثانياً - الشطر الثانى ومحتواه المطالبة بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً من يوم المطالبة القضائية حتى تمام السداد والمصروفات .

« وحيث إنه واضح أن الطلبات موضوع الشطر الأول تعتبر من ملحقات الطلب الأسمى الخاص بمبلغ الثمانية آلاف جنيه ، ومن ثم تسرى عليها أحكام التقاضى المنطبقة على ذلك الطلب ؛ ولما كانت دعوى المطالبة بالمبلغ المذكور قائمة على سند إذنى مأخوذة إلى المستأنف ضده لمصلحة المستأنف الأول ، وكان المستأنفان قد عدلا طلباتهما على النحو آنف البيان ، وكان الحكم المستأنف قد صدر برفض الدعوى مع « إلزام المدعى بصفته المصروفات وبمبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة » وكان هذا القضاء بالرفض

آلاف ومائتي جنيه من الدعاوى التي تستأنف الأحكام الصادرة فيها بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف ، وكان المستأنفان قد سلكا هذا الطريق في رفع الاستئناف عن حكم محكمة أول درجة الذي قضى برفض الدعوى المذكورة ، فانهما بذلك يكونان قد اتبعنا الطريق القانوني السليم ، ويكون الدفع بادی الذكر في غير محله بالنسبة لهذا الشرط من الاستئناف .

« وحيث إن الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة أول درجة بالنسبة لما قضى به من رفض دعوى المطالبة بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه قد حاز الأوضاع المقررة قانونا .

« وحيث إن المستأنف ضده ينكر في الذكرة المقدمة منه ما زعمه المستأنفان أن مبلغ الثمانية آلاف جنيه المحرر به السند الإذني إنما يمثل حصة المستأنف الأول في رأس مال المصنع المملوك له ، ويقول — أي المستأنف ضده — إن هذا المبلغ دين عادي حرر به سند إذني مستحق السداد في تاريخ معين ، ويضيف أن توجيه اليمين الحاسمة إليه ينطوي على تعسف من جانب المستأنفين .

« وحيث إن المستأنفين — وقد أعوزهما الدليل على صحة ما يزعمان بشأن مديونية المستأنف ضده بالمبلغ سالف الذكر ، فانهما لذلك يلجآن إلى اليمين الحاسمة يطلبان توجيهها إلى المستأنف ضده بالصيغة المبينة آنفا ، وترى هذه المحكمة أن هذا الطلب ينطوي على تعسف ظاهر وأنه لا محل للاستجابة إليه وذلك للأسباب الآتية :

أولا — أن المستأنف الأول وهو صاحب الشأن والدائن بالمبلغ المذكور لم يرفع به الدعوى ابتداء ، ولم يذكر عنه شيئا في الطلب الذي اختصم فيه المستأنف ضده ، وعلى النقيض من ذلك فإن

شاملا الدعوى وملحقاتها ، من فوائد ومصرفات قضائية وغير قضائية ؛ فإنه كان يتعين على المستأنفين إذا لم يرتضيا هذا القضاء فيما يتعلق بملحقات الطلب الأصلي ، أن يتخذوا طريق التكليف بالحضور في رفع الاستئناف عنه بغية الوصول إلى إلغائه بالنسبة لهذه الملحقات ، وذلك إعمالا لحكم المادة ١١٨ من قانون المرافعات والفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من ذات القانون .

ولما كان المستأنفان لم يسلكا هذا الطريق الذي رسمه القانون في هذه الحالة ، بل رفعوا استئنافهما بعريضة قدماها إلى قلم كتاب المحكمة ، فإن هذا الاستئناف يكون بذلك قد رفع بغير الطريق القانوني وذلك بالنسبة للملحقات الطلب الأصلي المبينة في البنود الثلاثة الأول من طلبات المستأنفين التي تضمنتها عريضة استئنافهما ، ويكون الدفع الذي أبداه الحاضر عن المستأنف ضده في محله فيما يتعلق بهذا الشرط فقط ، ويتمين لذلك القضاء ببطالان الاستئناف بالنسبة للطلبات المبينة في البنود الثلاثة المذكورة عملا بحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات .

« وحيث إنه فيما يتعلق بالطلب موضوع الشرط الثاني ، فإنه من الواضح أنه طلب أصلي قائم بذاته ويقوم — كما يزعم المستأنفان — على أساس حق المستأنف الأول في أرباح المصنع المملوك للمستأنف ضده بنسبة حصته في رأس مال المصنع والتزام المستأنف ضده بدفع نصيبه من هذه الأرباح له ، فهو لذلك ليس طلبا متفرعا عن الالتزام بدفع مبلغ الثمانية آلاف جنيه المحرر به السند الإذني سالف البيان ، ذلك أن اختلاف سبب الالتزام في كل من الحالتين يجعل كلا من الطلبين مستقلا عن الآخر ، وتسرى على كل منهما أحكام التقاضي الرسومة له قانونا ؛ ولما كانت دعوى المطالبة بمبلغ الثلاثة

هنا يرد على أصل جوهرى يتعلق بنشوء الدين المطالب به ، الأمر الذى لا يستقيم معه توجيه اليمين الحاسمة لإثبات مثل هذا الدين .. » .

(استئناف رقم ٣٨٥ تجارى سنة ٧٧٧ ق. الهيئة السابقة .)

٤٩٥

محكمة استئناف القاهرة

١٤ من مارس ١٩٦١

١ - قرص : مدير الشركة ، حقه فى عقده .

ب - تنفيذ : المال المخصص للوفاء فى حكم المادة ٤٨٩ من قانون المرافعات .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان عقد تكوين الشركة قد نص على إعطاء حق الإدارة للشريك المتضامن ، وعلى أن له حق عقد القرض بقرار من الجمعية العمومية بنسبة معينة ؛ وكان هذا النص الأخير لم يشهر ، فلا يحتج به ، ويعتبر القرض الذى عقده المدير خارجاً عن حدود سلطته ، ما دام القرض ليس فى الحدود اللازمة لتصرف شئون الشركة ، أى فى حدود مبالغ صغيرة لمدة قصيرة بما يتفق مع العرف والضروريات ، وإلا اعتبر القرض خروجاً عن أعمال الإدارة ، ولا تلتزم به الشركة إلا فى حدود الفضالة ، والإثراء بلا سبب ، ولا يجوز التنفيذ به عليها من أجله عملاً بنص المادة ٤٥٩ مرافعات ، وإلا وقع التنفيذ باطلاً لأن أصل الحق ليس محقق الوجود بالنسبة للشركة .

٢ - لا يجوز اتخاذ إجراءات التنفيذ

الذى يبدو من استقراء هذا الطلب أن المستأنف الأول لم يكن يدين المستأنف ضده بمبالغ أخرى غير مبلغ الثمانية آلاف جنيه المحرر به السند الإذنى ، ولو كان صحيحاً ما يزعمه بشأن مبلغ الثلاثة آلاف ومائتى جنيه لبادر إلى اتخاذ إجراءات الخصامة لتقرير حقه فى هذه المديونية ، ولكنه لم يفعل ولما اتضح سداد مبلغ الثمانية آلاف جنيه ، وتدخل المستأنف الثانى بصفته فى الدعوى ، رأياً اصطناع المديونية بالمبلغ محل النزاع وإذ لم يجد دليلاً يظاهرها ، طلباً توجيه اليمين الحاسمة إلى المستأنف ضده ؛ فالتعسف فى توجيه هذه اليمين ظاهر واضح .

ثانياً - أن المستأنفين كانا فى حيرة من أمرهما بشأن إيضاح سبب مديونية المستأنف ضده بمبلغ الثلاثة آلاف ومائتى جنيه . . ولا جدال فى أن توجيه اليمين الحاسمة إلى المستأنف ضده مع قيام هذه الظروف ، يخرج بهذه الوسيلة من الإثبات عن الغرض المقصود منها باعتبارها مظهرآ من مظاهر الاحتكام إلى ذمة المستأنف ضده ، ويجعلها مجرد أداة للكيد به ، الأمر الذى لا تقره هذه المحكمة .

ثالثاً - أن العبارات الواردة بصيغة اليمين المطلوب توجيهها إلى المستأنف ضده تدل على مدى الاضطراب فى بيان كيفية نشوء الدين فى ذمة المستأنف ضده ، ذلك أن المطلوب إلى هذا الأخير أن يحلف بأنه لم يعرض أو لم يتفق شخصياً أو بواسطة أحد مديرى مصنعه مع المستأنف الأول على أن يدفع له مبلغ الثلاثة آلاف ومائتى جنيه ؛ ومفاد هذا أن المستأنف الأول لا يعرف إن كان العرض أو الاتفاق قد حصل من جانب المستأنف ضده ، أو أحد مديرى مصنعه ، والتجهيل

وله في سبيل ذلك : أن يباشر كافة الأعمال التي يقتضيها تحقيق أغراض الشركة . ونص البند ٢٦ على أن يكون عقد القرض بقرار من الجمعية العمومية بنسبة معينة .

على أنه لا يجوز أن يحتاج البنك بهذا النص الأخير لعدم شهر ماتضمنه وفقاً للمواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ من قانون التجارة ، كما هو ثابت من الاطلاع على مستخرج السجل التجاري ، وملخص العقد المسجل . . . بقلم كتاب محكمة القاهرة . . . وترتيباً على ذلك لا يحتج على البنك إلا بنص البند التاسع سالف الذكر ، الذي تم اشتهاره ضمن ملخص العقد ، وهو نص عام يبيح للسيد . . . كونه مديراً وشريكا متضامناً أن يباشر الأعمال التي يقتضيها تحقيق أغراض الشركة .

وترى المحكمة من ظاهر هذا النص ، وفي نطاق ما يقتضيه الفصل في التظلم من إجراءات التنفيذ ، ودون المساس بالموضوع وأصل الحق ، أن القرض الذي عقده السيد . . . المستأنف يخرج عن حدود سلطته كمدير لشركة ناقلات مصر ، لأن هذه المحكمة تدين بالبدا القائل بأنه في حالة إغفال تنظيم سلطات المدير في عقد الشركة أو تدوينها بعبارة عامة فإن هذه السلطات تتحدد بالقرض الذي قامت الشركة من أجله ، فيكون المدير أن يقوم بالأعمال التي تدخل في هذا القرض كافة والتي يستوجبها وجود الشركة وممارسة نشاطها ومنها الاقتراض في الحدود اللازمة لتصريف شئون الشركة فقط ؛ أي الاقتراض في حدود مبالغ صغيرة لمدد قصيرة بما يتفق مع العرف والضرويات والا اعتبر القرض خروجاً عن أعمال الإدارة ، ولا تلتزم به الشركة إلا في نطاق قواعد الفضالة أو الإثراء بلا سبب . ولما كان القرض موضوع هذا النزاع بمبلغ خمسين ألف جنيه خلاف

على سفينة لم تخصص لوفاء الدين تطبيقاً لأحكام المادة ٤٨٩ مرافعات . ولا محل للقول بأن المقصود بالمال المخصص للوفاء في حكم هذه المادة هو التأمينات العينية ، لأن نصها عام يشمل كل ما خصص للوفاء بالدين .

المحكمة .

« . . . وحيث إن الثابت من الاطلاع على العقد الرسمي بفتح الاعتمادين المحرر بين البنك المستأنف والسيد . . . بصفة كونه ممثلاً لشركة ناقلات مصر ، وبصفته الشخصية ، أنه يتضمن عقدين : أولهما عقد فتح الاعتمادين بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه لمصلحة الشركة ، وقد وقعه السيد حسن عزت بصفته مديراً وممثلاً لها ؛ والثاني عقد رهن السفينة بطل الجلاء وفاء لهذا المبلغ ، وقد وقعه السيد حسن عزت بصفته الشخصية وباعتباره المالك لهذه السفينة ، ومن ثم فلا يجوز التحدي بأن عقد تكوين الشركة لا يغول السيد . . . حق الرهن ، لأنه لم يرهن شيئاً مملوكاً للشركة وإنما رهن مالا مملوكاً له شخصياً باعتباره كفيلاً عينياً للشركة المدينة ، أما عقد فتح الاعتمادين فما لاشك فيه أنه يعتبر قرضاً . وجوهر البحث يدور حول ما إذا كان عقد تكوين شركة ناقلات مصر يبيح لمديرها السيد . . . حق الاقتراض أم لا ، وهل القرض الذي عقده مع بنك الجمهورية بموجب فتح الاعتمادين بالحساب الجاري بمبلغ خمسين ألف جنيه وملحقاته يدخل في سلطته كمدير وممثل لشركة ناقلات مصر وينفذ تبعاً لذلك في حق الشركة ، أم أنه يخرج عن حدود سلطته ووكالته فلا تلتزم به الشركة . . . وللإجابة . . . يتمين الرجوع إلى . . . عقد تكوين الشركة وقد . . . نص (البند التاسع) على اعطاء حق الادارة للسيد . . . الشريك المتضامن ،

هذه المادة هو التأمينات العينية ، ذلك أن نص المادة عام ولم يقتصر على التأمينات العينية وحدها بل يشمل كل « ما خصص للوفاء » بالدين ، وقد أقر البنك المستأنف .. بأن الحوالة لم تنعقد للوفاء بالدين ، وإنما انعقدت كضمان وعلى سبيل الرهن لسداد مطلوب البنك ، واستدل على ذلك بما ورد بمجموعة الأعمال التحضيرية من أنه قد يقصد من الحوالة مجرد إنشاء تأمين خاص وفي هذه الحالة تنشئ للمحال له رهناً .. » ولعل في هذا الاقرار ما يقطع السبيل على البنك فيما ذهب إليه من أن هذه الحوالة لا تعتبر ضمن الضمانات المخصصة للوفاء في حكم المادة ٤٨٩ مرافعات سالفة الذكر ، كما تسقط تبعاً لذلك حجة البنك من أنه كان في غنى عن الاستعانة بهذه المادة ، وأنه كان في استطاعته التنفيذ بسنده الرسمي على أموال الشركة المستأنف ضدها مباشرة ، تأسيساً على أن الضمان العيني الوارد بالعقد لم يقدم من الشركة المدينة ، وإنما قدم من السيد .. بصفته الشخصية ، وإن حوالة الدين التي عقدتها الشركة معه لا تعتبر — في رأيه — مما يجوز تخصيصه للوفاء بدينه حتى يقف نص المادة ٤٨٩ مرافعات حائلاً دون التنفيذ على غير ما خصص للوفاء بهذا الدين ..

« وحيث إن .. هذه المحكمة لاتجاري الحكم المستأنف فيما جنح إليه من أسبابه من عدم سريان عقد فتح الاعتمادين ، المضمون برهن السفينة المحرر في صورة عقد رسمي في حق شركة ناقلات مصر لعدم صدور توكيل رسمي بذلك إلى السيد .. الذي وقع بصفته كونه مديراً للشركة ، خلافاً لما تقضى به المادة ٧٠٠ مدني ، ومن أن الحساب بين الطرفين لم يصف إلى رصيد مقبول نهائي وهو محل منازعة من المستأنف ضده ، ومن أن رصيد الدين قد تجزأ إلى دين مضمون برهن ، وآخر غير مضمون ،

المصاريف الاحتمالية التي قدرت بخمسة آلاف جنيه ، وبالتالي يكون مساوياً لرأس مال الشركة أو يزيد عليه ، فإن مثل هذا القرض الجسيم يخرج بلا شك عن حدود سلطة المدير ، ويصبح الدين تبعاً لذلك متنازعا فيه جدياً من ناحية وجوده واستحقاقه ، بحيث لا يجوز للحجز التنفيذي من أجله عملاً بالمادة ٤٥٩ مرافعات التي نصت على أنه : لا يجوز التنفيذ اقتضاء لحق غير محقق الوجود أو غير معين المقدار أو غير حال الأداء »

ولا يغير من هذا النظر أن العقد المنفذ به هو عقد رسمي بفتح الاعتماد ، إذ يسرى التنفيذ صحيحاً لو تم ضد السيد .. بصفته الشخصية لعدم المنازعة في توقيعه على العقد بهذه الصفة ، أما وقد وجه التنفيذ .. إلى الشركة التي لا يملك التوقيع عنها فيما تضمنه هذا العقد ، فإن التنفيذ يقع باطلاً حتماً تأسيساً على أن أصل الحق المنفذ اقتضاء له غير محقق الوجود بالنسبة للشركة المنفذ على أموالها وبالتالي يصبح الأمر الصادر بتقدير الدين والتنفيذ على السفينة بطل الاستقلال المملوكة للشركة لا محل له ..

« وحيث إنه إلى جانب ما تقدم — وبفرض صحة الدين وعدم المنازعة فيه جدياً ، فإن الثابت من عقد فتح الاعتمادين ومن العقد الرسمي برهن السفينة ، أن الدين الثابت بهما وقدره خمسون ألف جنيه وملحقاته ، قد خصص للوفاء به قيمة عملية نقل البترول لشركة آبار الزيوت التي تم تحويلها إلى البنك ، وقيمة السفينة « بطل الجلاء » التي رهنت له . ولا شك أن مجموع القيمتين كاف للوفاء بالدين ، فلا يجوز إذن اتخاذ إجراءات التنفيذ على السفينة « بطل الاستقلال » ، التي لم تخصص للوفاء بهذا الدين ، تطبيقاً لأحكام المادة ٤٨٩ مرافعات . ولا محل للقول بأن المقصود بالمال المخصص للوفاء في حكم

المبدأ القانوني :

الأصل في المواد التجارية هو حرية الإثبات ، فيجوز الإثبات بالبينة والقرائن . ولهذا أخرجت المادة ٤٠٠ من القانون المدني المسائل التجارية من نطاق حكمها . فالبينة تجوز في إثبات المسائل التجارية أما إذا كانت قيمة الالتزام ، والقاعدتان اللتان تحكمان الإثبات بالكتابة لا تسريان على المواد التجارية ، فيجوز الإثبات بالبينة في هذه المواد وإن زادت قيمة الالتزام على عشرة جنيهات . كما يجوز إثبات ما يخالف الكتابة أو يجاوزها بالبينة ، فيجوز إثبات قيام المستأنف ضده بتنفيذ التزامه بشأن تسليم المستأنفين كمية الحرير الباقية دون تسليم ، بالبينة ، ولا يقدح في هذا النظر قول المستأنفين إن المعاملة بينهما وبين المستأنف ضده قد جرت كتابة ، وأن تسليم الكمية الأولى قد دون كتابة في الفاتورة المثبتة للتعاهد . ذلك أنه وإن كان هذا كله قد أثبت كتابة فإن تسليم الكمية الباقية من الحرير واقعة مستقلة عنه ، ويجوز إثباتها بالبينة بالنسبة للمواد التجارية .

(استئناف رقم ٣١٩ تجارى سنة ٧٧ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٧

محكمة استئناف القاهرة

٢١ من مارس ١٩٦١

١ — إعداز : إغفال الرقم الصحيح للدائرة .

ب — خطاب ضمان : صرف لبيتها عند الطلب .

ويكون ما أثاره المستأنف ضده من وجوب خصم مدفوعاته من الدين الاشد كلفة وهو المضمون بالرهن محل منازعة جدية في الدين حرية بالاعتبار لا تجارى هذه المحكمة الحكم المستأنف في ذلك ، لأن العقد إنما حرر بصفة رسمية لتضمنه رهن السفينة بطل الجلاء المملوكة للسيد . . . خاصة ، ولا شأن للشركة التي يمثلها في ذلك ؛ أما العقد الخاص بالشركة فهو عقد فتح الاعتماد ، ولا يستلزم القانون تحريره في ورقة رسمية ، وبالتالي لا موجب لصدور توكيل رسمي بذلك من الشركة إلى مديرها بالتطبيق لأحكام المادة ٧٠٠ مدنى ؛ كما أنه لا تقبل المنازعة في الدين على أساس أن الحساب بين الطرفين لم يصف إلى رصيد مقبول نهائى ، لأن الحساب الجارى المصر فى ينتهى دائماً إلى رصيد دائن أو مدين ، وقد التزم البنك في التنفيذ برصيده الدائن ، بموجب عقد فتح الاعتمادين الرسمى ، شروط المادة ٦٠ مرافعات ، وهذا لا ينفي قيام المنازعة الجدية في صحة العقد لخروج مدير شركة ناقلات مصر عن حدود سلطته في عقد القروض وفقاً لما تقدم تفصيله ، كما أنه من المقرر أن الحساب الجارى وحدة غير قابلة للتجزئة ، والرصيد ناشئ عن سبب واحد فلا يصح القول باحقية المستأنف ضده في خصم ما دفع منه من أصل الدين المضمون بالرهن المنفذ من أجله ، استناداً إلى المادتين ٣٤٤ و ٣٤٥ مدنى إذ لا يسرى حكمهما في مثل هذه الحالة . . .

(استئناف رقم ٢٩٢ تجارى سنة ٧٧ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٦

محكمة استئناف القاهرة

٢١ من مارس ١٩٦١

إثبات : بينة ، قرائن ؛ مسائل تجارية .

المبادئ القانونية :

١ - إغفال الرقم الصحيح للدائرة التي تنظر أمامها الدعوى بعد تعديل الدوائر وجعله الدائرة التاسعة والعشرين بدل الدائرة الثانية ، لا يبطل الإعذار ، لأن المادة ٧٩ مرافعات لا توجب ذكر رقم الدائرة فوق أن الإعذار في هذه الحالة ليس وجوياً ، لأن المدعى عليه ليس متعدداً ، وكان للاستئناف أن يطعن بالمعارضة ، أما وقد لجأ إلى الاستئناف ، فإنه يعد نازلاً عن المعارضة .

٢ - خطابات الضمان أوراق مصرفية ذات طابع خاص ، تصرف قيمتها لمن حررت لمصلحته عند أول طلب ، دون أى منازعة من محررها أو من المضمون ، وهي بمثابة نقود تحت يد المستفيد منها على ما يستحق له قبل المضمون في العقد المفتوح عنه في هذا الضمان .

المحكمة

.. المحكمة لا ترى أن هناك بطلاناً قد شاب الإعذار ، ولا يقدح في هذا النظر كون التكليف بالحضور قد أغفل الرقم الصحيح للدائرة التي تنظر أمامها الدعوى بعد تعديل الدوائر وجعله الدائرة التاسعة والعشرين ، ذلك أن المادة ٧٩ من قانون المرافعات لا توجب ذكر رقم الدائرة التي تنظر أمامها الدعوى بالمحكمة ، وليس من شأنه أن يجهل بالمحكمة ، الأمر الذي يترتب عليه البطلان .

« ومن حيث إنه .. على فرض صحة ما يدعيه المستئناف من وقوع بطلان في ورقة الإعذار ، فإن هذا البطلان لا يمتد إلى ورقة التكليف

بالحضور ؛ وكل ما كان يترتب على هذا البطلان المزعوم في الإعذار أن يصدر الحكم غيائياً لتخلف المدعى عليه عن الحضور بدلا من أن يوصف الحكم بأنه حضوري اعتبارياً ، لأن الإعذار في هذه الحالة ليس وجوياً ، لأن المدعى عليه في الدعوى واحد وليس متعدداً حضر البعض وغاب البعض الآخر ، ومؤدى هذا أنه كان للاستئناف أن يطعن على هذا الحكم بطريق المعارضة إذا اعتبره حكماً غيائياً وصف خطأً بأنه حضوري اعتبارياً ، أما وأنه لجأ إلى الطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف ، فإنه بذلك يعد نازلاً عن الطعن فيه بطريق المعارضة عملاً بالمادة ٣٨٧ مرافعات ، ومن ثم يتعين الحكم برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف .

« ومن حيث .. إن خطابات الضمان هي في حقيقتها وكما جرى عليه العرف التجاري أوراق مصرفية لها طابع خاص ، تصرف قيمتها لمن حررت لمصلحته عند أول طلب دون أى منازعة من محررها أو من المضمون ، وهي بمثابة نقود تحت يد المستفيد منها ليحصل منها على ما قد يستحق له قبل المضمون في العقد المفتوح عنه هذا الضمان ، وهي بهذه الصفة تسهل التعاقد مع الأشخاص غير المليئين ، الذين يخشى إخلالهم بالتزاماتهم ، وعدم وجود مال لديهم للرجوع عليهم بما يستحق في ذمتهم ، فتكون قيمة خطاب الضمان التي يحدد بها المستفيد منها هي المشجع له على التعاقد حتى يجد مالا محققاً خالياً من النزاع يحصل عليه بمجرد الطلب للوفاء بمطلوبه قبل المضمون ، ولا شك أنه إذا أبيضت المنازعة في صرف قيمة خطاب الضمان عند الطلب لعقدت هذه الخطابات أهميتها العملية ولشلت حركة المعاملات التجارية ..

و .. يمكن أن يكون الدفع بالتجريد ، وادعاء تخلف

في الوطن المختار في الأحوال التي يبينها القانون .
ولما كان المستأنف عليه . . قد اتخذ مكتب الأستاذ
. . محلاً مختاراً له في جميع الأدوار التي مرت بها
الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ، ومنحه توكيلاً
عاماً للحضور نيابة عنه في جميع القضايا ، وقد حضر
الأستاذ . . في جلسة المرافعة وأثبت طلبات موكله
فيها ؛ ولما كان الأصل في إعلان الأوراق القضائية
بما في ذلك إعلان الطعن أن يكون الإعلان للمعلن
إليه في محله الأصلي ، ولا يصح أن يكون في المحل
المختار ، إلا إذا كان هذا المحل قد عينه الشخص
نفسه ليعلن فيه ، أو عينه القانون لهذا الغرض .
ونظراً لأن المستأنف عليه قد اتخذ مكتب محاميه
. . محلاً مختاراً له لإعلانه بكل ما يتعلق بدعواه ،
فلا جناح على المستأنف أن يعلنه في هذا المحل مادام
قد عينه ليعلن فيه . (راجع مجموعة القواعد القانونية
لأحكام النقض صحيفة ٢٢٩ الطعن رقم ٣٠ س
٧ قضائية) .

فضلاً عن أنه من المقرر قانوناً أن بطلان
أوراق التكليف بالحضور الناشئة عن عيب في
الإعلان ، كإعلان الخصم في محله المختار بدلاً من
موطنه الأصلي ، يزول بحضور المعلن إليه ، إعمالاً
لحكم المادة ١٤٠ من قانون المرافعات ، وبهذا
استقر الفقه والقضاء . (راجع نقض رقم ٦٥ سنة
٢ ق ، ونقض ٨٠ سنة ١٧ ق ، المنشورين في
مجموعة القواعد القانونية الجزء الأول صفحة
٢٣٥) . فإذا أضيف إلى كل ما تقدم أن الاستئناف
للموضوعي قد أعلن للمستأنف عليه شخصياً ، وأن
طلب وقف النفاذ المرفوع به الاستئناف الآخر
يجوز إبداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى طبقاً
للمادة ٧٢ من قانون المرافعات ، فإن الدفع ببطلان
الاستئناف لإعلان المستأنف عليه في المحل المختار

الترتيب الذي حتمه القانون إعمالاً لنص المادة
٧٨٨ من القانون المدني ؛ هذا الدفع الذي أبداه
المستأنف لا يكون له محل في واقعة هذا النزاع ،
لأن المطالبة تقوم على خطاب ضمان ، لا تصح فيه
المنازعة عند طلب صرفه . .

(استئناف رقم ٤٨٢ تجارى سنة ٧٦ ق بالهيئة
السابقة) .

٤٩٨

محكمة استئناف القاهرة

٢٨ من مارس ١٩٦١

إعلان : طعن ، محل مختار .

المبدأ القانوني :

ما دام المستأنف عليه قد اتخذ مكتب
محاميه محلاً مختاراً له لإعلانه بكل ما يتعلق
بدعواه ، فلا جناح على المستأنف أن يعلنه
في هذا المحل ما دام قد عينه ليعلن فيه . فضلاً
عن أن بطلان أوراق التكليف بالحضور
الناشئة عن عيب في الإعلان ، يزول بحضور
المعلن إليه .

المحكمة

. . أوضحت المادة ٣٨٠ مرافعات الإجراءات
التي تتبع في إعلان الطعن والأحكام ، فذكرت بأن
إعلان الطعن يكون لنفس الخصم ، أو في موطنه
الأصلي ، أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ،
وهي بهذا تحيل إلى ما أورده المادة ١١ مرافعات
في شأن إعلان الأوراق القضائية ، فقد ذكرت هذه
المادة الأخيرة أن الأوراق المطلوب إعلانها تسلم
إلى الشخص نفسه ، أو في موطنه ، ويجوز تسليمها

بدلاً من الوطن الأصلي يكون في غير محله متعينا
رفضه . .

(استئناف رقم ٢٠٥ و ٢١٦ سنة ٧٧ ق رئاسة
و عضوية السادة الأساتذة أنور رومان ومحمد عبد المجيد
ومحمد تحسين المستشارين) .

٤٩٩

محكمة استئناف القاهرة

٢٨ من مارس ١٩٦١

يمين حاسمة : توجيهها ، متى يكون تعسفياً .

المبدأ القانوني :

للخصم أن يوجه لخصمه اليمين الحاسمة
متى توافرت شروطها ، مهما تكن قيمة
النزاع ، ولو كان الغرض منها إثبات ما يخالف
عقداً مكتوباً ولو رسمياً ؛ إلا فيما لا يجوز
الطعن فيه إلا بالتزوير ، وعلى القاضي أن
يستجيب إلى طلب توجيهها متى توافرت
شروطها ، إلا إذا بان له أن طالبها متعسف
في هذا الطلب .

المحكمة :

« . . . وحيث إن . . . المستأنف يقول إنه لم
يستد بمحضته في شركة الطوب وقدرها ١٠٠٠
جنيه ، وإنه ليس مقبولا أن يكون المستأنف
عليه دائماً بمبلغ ٢٢٥٠ جنيه ومع ذلك يدفع
للمستأنف مبلغ ألف جنيه ، وطلب المستأنف
تدليلاً على ما ادعاه من أنه لم يستد بمبلغ الألف
جنيه توجيه اليمين الحاسمة إلى المستأنف عليه
بالصيغة الآتية : « أقسم بالله العظيم أن الدكتور
تسلم مني مبلغ الألف جنيه مقابل تنازله لي عن
حصته . . » وقد اعترض المستأنف عليه على توجيه

اليمين واستند في اعتراضه إلى أن شركة الطوب
قد فسخ عقدها بمقتضى عقد . . يقول فيه
المستأنف إنه قبض كافة حقوقه في الشركة ،
ويقول إن توقيع المتعاقدين على هذا العقد يعتبر
بمثابة مخالصة تامة ونهائية عن جميع حقوقهم في
رأس مال الشركة وفي أرباحها وفي موجوداتها
وما لها وما عليها ، بحيث لا يجوز لأحدهم المطالبة
أو الرجوع على أي واحد من الباقيين بشيء ما
يتعلق بهذه الشركة ، واعتبر المستأنف عليه أن
ما جاء بهذا العقد يجعل طلب توجيه اليمين
طلباً تعسفياً .

« وحيث إن اليمين الحاسمة ملك للخصم
لا للقاضي ، فلا خصم أن يوجه لخصمه اليمين الحاسمة
متى توافرت شروطها مهما تكن قيمة النزاع
ولو كان الغرض منها إثبات ما يخالف عقداً
مكتوباً ولو رسمياً ، إلا فيما لا يجوز الطعن فيه
إلا بالتزوير . وعلى القاضي أن يستجيب إلى
طلب توجيه اليمين الحاسمة متى توافرت شروطها
إلا إذا بان له أن طالبها متعسف في هذا الطلب ،
ولا يعتبر تعسفاً في طلب توجيه اليمين أن المعاملة
بين الطرفين تجري بالكتابة ، وأن اليمين تتعارض
مع الكتابة ، لأن هذا وذاك لا يفيد بذاته أن
طالب اليمين متعسف في توجيهها .

« وحيث إنه بعد استبعاد مظنة التعسف
في توجيه اليمين لا يبقى إلا النظر في شروطها .

« وحيث إن توجيه اليمين بالصيغة التي طلبها
المستأنف منتجة في الدعوى وحاسمة فيها » .

(استئناف رقم ٣٨٠ سنة ٧٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أنور رومان ومحمد عبد المجيد وعبد الباقي
دكروري المستشارين) .

٥٠٠

محكمة استئناف القاهرة

٢٨ من مارس ١٩٦١

١ - وقف تنفيذ : ميعاد رفع طلبه .

ب - وقف تنفيذ : شرط إجابة طلبه .

المبادئ القانونية :

١ - التقدم إلى محكمة الاستئناف بطلب

وقف نفاذ الحكم المطعون فيه ، ليس له ميعاد بل يرفع في أثناء نظر الاستئناف ، والقول بوجوب رفعه في ميعاد الاستئناف لا سند له من القانون .

٢ - انقضاء تسعة أشهر على صدور

الحكم ، ثلاثة على تنفيذه ، بغير اعتراض المستأنفين على ما قضى به من وجوب نفاذه بشرط الكفالة ، مع عدم تقدمهما بأي دفاع أو مستند ، يجعل شرط انطباق المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات غير متوافرة .

المحكم

« ... وحيث إن ... نص المادة ٤٧٢ مرافعات ... يجرى بالآتي : » يجوز للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف أو المعارضة في جميع الأحوال متى رأت أن أسباب الطعن في الحكم يرجع معها الغاؤه ، أن تأمر بوقف النفاذ المعجل إذا كان يخشى منه وقوع ضرر جسيم .

ومفهوم هذا النص أنه يجوز للمستأنف الذي استأنف الحكم الابتدائي في الميعاد القانوني ، أن يتقدم إلى محكمة الاستئناف بطلب وقف نفاذ الحكم الابتدائي إذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من إجراء التنفيذ ، ولا خلاف بين الشراح على

ذلك ؛ والإجماع على أن التقدم إلى محكمة الاستئناف بطلب وقف نفاذ الحكم المطعون فيه إذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ ليس له ميعاد ، بل يرفع أثناء نظر الاستئناف ، ومن ثم يكون قول صاحب الدفع بأن طلب وقف النفاذ يجب أن يرفع في ميعاد الاستئناف لا سند له من القانون . .

« وحيث إنه فيما يخص بطلب وقف النفاذ ، فإن الحاضر عن المستأنف ضدها طلب رفضه بمقولة ... إنه قد انقضى على الحكم منذ صدوره ما يزيد على التسعة شهور ، وعلى تنفيذه ثلاثة شهور ، كل ذلك والمستأنفان لا يحركان ما كنا ولا يعترضان على ما قضى به الحكم من وجوب نفاذه بشرط الكفالة ، فضلا عن أنهما لم يتقدما بأي دفاع أو مستند طوال مدة تحضيرها ، وأن المستندات التي تقدمت منهما أخيرا بعد الجلسة التي طلب فيها وقف نفاذ الحكم ؛ واستطرد قائلا إن شروط انطباق المادة ٤٧٢ مرافعات غير متوافرة ، إذ أن شرط وقوع الضرر الجسيم من التنفيذ منتف ، لأن تنفيذ الحكم يجرى ، بشرط الكفالة ، وقد اختار المستأنف عليهما الطريق القانوني بعد إعلان المستأنفين به وعدم الاعتراض عليه ، وهو إيداع المنحصل من بيع المحجوزات خزانة المحكمة حتى يفصل في الموضوع نهائياً ، ومن ثم فلا ضرر يصيب المستأنفين من جراء ذلك ، بل إن الذي يضار بهذا التأخير هو المستأنف ضدهما اللذان حرما من رأس مالهما منذ سنة ١٩٥٤ حتى الآن ، وإلى أن يفصل في الاستئناف ، حالة أن المبلغ المحكوم به هو عبارة عن رأس مالهما الذي يتعيشان منه ، وقد أراد المستأنفان حبسه عنهما بدون وجه حق ، الأمر الذي ترى معه المحكمة أن طلب وقف النفاذ في

وارتباك أعمالها التجارية ، وعدم قدرتها على الوفاء بديونها مما تنهار معه الثقة في ائتمانها ، ويعرض حقوق الدائنين إلى خطر الضياع ، ويتعين لذلك الحكم بإفلاسها .

ولا يقدح في ذلك ما جئحت إليه محكمة أول درجة من أن بعض سندات الدين قد ظهر تظهيراً كاملاً إلى الغير ، ولم يعد تظهيره إلى المظهرين ، وإن المدعى (المستأنف الأول) وافق في إحدى الجلسات على التأجيل للصالح ، مما يفيد في نظرها عدم انهيار الثقة الائتمانية في الدينين المطلوب إشهار إفلاسهم ؛ ذلك أولاً ؛ لأن المستأنف عليهم لم ينازعوا في دين المستأنفين بل أقروا به بدليل طلبهم تأجيل الدعوى أكثر من مرة للصالح والسداد ، فلا محل إذن لما تبرع به الحكم المستأنف من خلق منازعة في جزء من الدين ، بالقول بأن بعض السندات الإذنية قد ظهر تظهيراً كاملاً إلى الغير ولم يؤثر عليها بإعادة تظهيرها إلى الدائنين الأصليين ، طالما أن الدينين أنفسهم لم يثيروا شيئاً في هذا الشأن . وثانياً -- لأن اثبات من الاطلاع على السندات الإذنية جميعها أنها حررت لأمر للمستأنفين بصفتهما - فاذا ظهرت بعضها إلى الغير ثم ردت إلى المظهرين باعتبارهما الدائنين الأصليين ، دل ذلك بدهاء على إلغاء التظهير دون حاجة إلى التأشير بذلك على ظاهر السندات ، إذ أن وجودها في حيازة الدائنين قريبة قاطعة على تنازل المظهر اليهم عن التظهير بإعادة هذه السندات إلى المحيلين ، لا سيما أن الدينين لم يتمسكوا بضرورة إعادة التظهير للمحيلين ، ولم ينازعوا في الدين أو في جزء منه كما تقدم . وثالثاً -- أن موافقة الدين على التأجيل للصالح لا يدل في ذاته على عدم انهيار الثقة الائتمانية في الدين ، بل تدل على مجرد فسح

غير محله وعلى غير أساس من القانون .

(استئناف رقم ٤٠٢ سنة ٧٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠١

محكمة استئناف القاهرة

٢٨ من مارس ١٩٦١

إفلاس : تظهير بعض سندات الدين مع عدم إعادة تظهيرها إلى المظهرين .

المبدأ القانوني :

إذا كانت بعض سندات الدين قد ظهرت تظهيراً كاملاً إلى الغير ، ولم يعد تظهيره إلى المظهرين ، وكان المستأنف عليه الأول قد وافق في إحدى الجلسات على التأجيل للصالح ، فإن هذا لا يغني عن المدين الذي توقف عن سداد ديونه التجارية في مواعيد استحقاقها ، رغم احتجاجات عدم الدفع التي أعلن بها ، واستئجاله الدعوى أمام محكمة أول درجة للصالح والسداد دون الوفاء بديونه أو بجزء منها .

المحكمة

« . . . وحيث إن التوقف عن الدفع ثابت في حق الشركة المدينة - وهي تاجرة - من عدم سداد ديونها التجارية في مواعيد استحقاقها ، ومن تعدد احتجاجات عدم الدفع التي أعلنت بها ، ومن استئجالها الدعوى أمام محكمة أول درجة مراراً للصالح والسداد دون الوفاء بهذه الديون أو بجزء منها إلى الآن ، الأمر الذي يدل دلالة قاطعة على أن التوقف عن الدفع إنما كان نتيجة عجز حقيقي مستمر ينبئ عن اضطراب حالة الشركة المالية ،

محكمة أول درجة لهذا الطلب استناداً إلى المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات، ومحل النظر هو ما إذا كان من الجائز استئناف هذا الحكم .

« وحيث إن المادة ٤٧٢ مرافعات نصت على أنه يجوز للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف أو المعارضة في جميع الأحوال ، متى رأت أن أسباب الطعن في الحكم يرجع معها العاؤه ، أن تأمر بوقف النفاذ للمجمل إذا كان يخشى منه وقوع ضرر جسيم ، وهذا النص مستحدث في قانون المرافعات الحالي لم يكن له مقابل في قانون المرافعات السابق وهذا النص يفتقر في سببه عن التظلم المنصوص عليه في المادة ٤٧١ ، ولا يتصور تقديم طلب وقف النفاذ قبل المعارضة أو الاستئناف الحاصل عن الحكم نفسه .

« وحيث إنه تفرعاً على هذا ، وعلى أن محكمة أول درجة قد اقتضت في قضائها على النظر في وقف النفاذ دون أن تتعرض للموضوع الذي لم يزل قيد نظرها ، فمن ثم لا يكون هناك استئناف عن حكم الموضوع نفسه ، الأمر الذي لا يتأتى معه جواز استئناف الحكم الصادر بطلب وقف التنفيذ .

« وحيث إنه من جهة أخرى فالحكم الصادر برفض طلب وقف التنفيذ ليس منهيّاً للخصومة حتى يجوز استئنافه استقلالاً ، فمضى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على رفض طلب وقف التنفيذ دون التصدي لموضوع النزاع ، فانه لا يعتبر منهيّاً للخصومة كلها أو بعضها ، ولا يجوز الطعن فيه استقلالاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات (النقض في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ راجع مجلة المحاماة السنة السابعة والثلاثين ص ٦٧ رقم ٦٩) .

الأجل له لاحتمال استطاعته سداد الدين أو جزء منه ، أما إذا عجز عن ذلك كما حدث في هذه الدعوى فيعتبر هذا دليلاً قاطعاً على التوقف عن الدفع نتيجة عجز حقيقي مستمر ، وليس بسبب أزمة طارئة عارضة ..

(استئناف رقم ٨ سنة ٧٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد رضوان حجازي وكامل سيدم ويوسف راشد المستشارين) .

٥٠٢

محكمة استئناف القاهرة

٤ من أبريل ١٩٦١

أمر أداء : وقف نفاذه ؛ استئناف الحكم الصادر برفضه .

المبدأ القانوني :

إذا كانت محكمة أول درجة قد اقتضت في قضائها على النظر في وقف النفاذ دون أن تتعرض للموضوع الذي لم يزل قيد نظرها ، فمن ثم لا يكون هناك استئناف عن حكم الموضوع نفسه ، الأمر الذي لا يتأتى معه جواز استئناف الحكم الصادر بطلب وقف التنفيذ .

فضلاً عن أن الحكم الصادر برفض طلب وقف التنفيذ ليس منهيّاً للخصومة ، حتى يجوز استئنافه استقلالاً ، مادام لم يتصد لموضوع النزاع .

المحكمة

« . . . وحيث إن وضع الدعوى مقصور على طلب وقف نفاذ أمر الأداء ، وعدم استجابته

« وحيث إنه تأسيساً على هذا يكون الاستئناف غير جائز ويكون الدفع بذلك في محله » .

(استئناف رقم ١٨ سنة ٧٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أنور رومان ويوسف راشد وعبدالباق دكروري المستشارين) .

٥٠٣

محكمة استئناف القاهرة

٢٧ من يونيو ١٩٦١

إفلاس : مدين بمأطل قادر على الوفاء .

المبدأ القانوني :

إذا ترك الدائن إجراءات التنفيذ التي كان متهيئاً للسير فيها ، بعد رفض إشكالات المدين واسترداداته ، وبإدراك دعاوى الإفلاس

فإن قيام الدليل على أن المدين ليس عاجزاً عن الدفع يتنافى مع دعاوى الإفلاس ، وما كان على الدائن إلا متابعة التنفيذ على أموال المدين حتى يسد دينه ، فإن اعترضه المدين بالاستردادات والإشكالات ، كان للدائن أن يرجع عليه بالتعويض الذي كلفه له القانون . ويكون الحكم الصادر بإفلاس المستأنف على غير أساس ، وقد تبين من قيام المستأنف بسداد الدين أنه لم يكن عاجزاً عن الدفع ، وإن كان بمأطلا فيه ، ولكن المطلب لا يرتب الإفلاس .

(القضية رقم ١٧٥ سنة ٧٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أنور رومان وعبدالحجيد وعبدالباق دكروري المستشارين) .

قضاء المحاكم الكلية

البحرى ، إلا أنها تسرى على الناقل البحرى
بنص المادة ١٠١ من التقنين التجارى .

(القضية رقم ٦٠ سنة ١٩٥٨ ت.ك رئاسة السيد
الأستاذ محمد صادق محمد القاضى) .

٥٠٥

محكمة بورسعيد الابتدائية

٢٧ من فبراير ١٩٦٠

١ — وكيل بالعمولة : تعريفه ، ق التجارة م ٨١ .

ب — إفلاس : ق التجارة م ١٩٥ ، شرطه .

المبادئ القانونية :

١ — إن الذى اعتاد أن يتولى إبرام
عقود التأمين نيابة عن شركة ، مقابل عمولة
ويتخذ من هذا العمل حرفة له ، يعتبر
تاجراً .

٢ — شرطاً لإشهار الإفلاس أن يكون
المدين تاجراً ، وأن يكون متوقفاً عن دفع
ديونه ، عجزاً عن الوفاء بها لسوء حالته المالية .
أما إذا كان امتناعه فاتجماً عن ارتباك وقى ،
فليس للمحكمة أن تشهر إفلاسه .

يجب أن يكون الدين الذى يطالب به
التاجر واجب الأداء حالا ، وأن يكون ديناً
تجارياً .

٥٠٤

محكمة بورسعيد الابتدائية

٣٠ من يناير ١٩٦٠

١ — نقل بحرى ، تقادم ، ق تجارى م ١٠٤ ،
ق بحرى م ٢٢١ .

ب — ناقل بحرى ، التزامات ، مسئولية ، عقدية ،
نقصية ، ق تجارى م م ٩١ و ٩٢ و ٩٧ .

المبادئ القانونية :

١ — المادة ١٠٤ من القانون التجارى
التي تنص على سقوط الحق فى رفع الدعوى
بعد ١٨٠ يوماً من تاريخ الشحن ، تنطبق على
النقل البرى ، أما النقل البحرى فيخضع
للمادة ٢٧١ من التقنين البحرى ، ويسقط
الحق فى رفع الدعوى بمقتضاها بمضى سنة على
وصول السفينة .

٢ — الناقل البحرى يلتزم بمقتضى عقد
النقل البحرى بوضع السفينة تحت تصرف
الشاحن ورص البضاعة وتوزيعها وترتيبها ،
والربان مسئول إذا لم يتخذ الاحتياطات
وهلكت البضاعة أو تلفت بسبب عيب
الرص .

٣ — الشارع البحرى أغفل تنظيم
مسئولية الناقل البحرى ، ولذا يجب تطبيق
المواد ٩١ و ٩٢ و ٩٧ من التقنين التجارى ،
وهذه الأحكام وإن كانت خاصة بالناقل

المحكمة

« . وحيث إنه يبين من مستندات المدعى أن العلاقة بين الطرفين هي وكالة بالعمولة ، إذ نصت المادة ٨١ من قانون التجارة على أن الوكيل بالعمولة هو الذي يعمل عملاً باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل على ذمته في مقابل أجره أو عمولة . ذلك أن المدعى عليه يعمل وكيلاً بالعمولة للشركة المدعية بمدينة بورسعيد ، فيتولى إبرام عقود التأمين مع التأمينين نيابة عن الشركة المدعية مقابل عمولة متفق عليها ٣٥,٥ ٪ من قيمة بوالص التأمين ، ولما كانت هذه المعاملات قد تكررت وتعددت حتى أصبحت حرفة معتادة للمدعى عليه ، فيعتبر المدعى عليه تاجراً عملاً بالمادة الأولى من قانون التجارة ، إذ أنه يعتبر تاجراً هؤلاء الذين يقومون بأعمال تجارية بحكم مهنتهم العادية ، بشرط الاستمرار في ممارسة تلك الأعمال وتكرارها .

« وحيث إن المادة ١٩٥ من قانون التجارة تجرى على أن كل تاجر توقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة إفلاس ، ويلزم إشهار إفلاسه بحكم يصدر بذلك . ويؤخذ من نص هذه المادة أنه يجب توافر شرطين لإمكان الحكم بإشهار الإفلاس وهما : أولاً : أن يكون المدين تاجراً . ثانياً : أن يكون متوقفاً عن دفع ديونه . أي أنه يجب فيمن يطلب إشهار إفلاسه أن تكون قد توافرت فيه الشروط التي بدونها لا يعتبر تاجراً ، فمن لا يحترف التجارة لا يمكن إشهار إفلاسه . وتوقف التاجر عن دفع ديونه ليس معناه مجرد امتناعه عن الدفع لسبب يراه أو لغير سبب ، ولكن معناه تهمد تجارتته وانهايار الثقة فيه ووقوعه في ضيق عام ، أو بعبارة أخرى عجزه

عجزاً حقيقياً عن الوفاء بديونه لعدم قدرته عليها ، ولو كان راغباً في الدفع مهتماً به . فلو ثبت من الحوادث والظروف التي يستتبع منها أن المدين عاجز حقيقة عن الوفاء بديونه لسوء حاله المالية وإنه من المستحيل عليه أن يدفعها ولو جاهد ، يجب اعتباره متوقفاً عن الدفع . أما إذا تبين أن امتناعه عن الدفع ناتج من ارتباك وقى لا يلبث أن يزول ، أو من أزمة طارئة يستطيع أن يتغلب عليها فيؤدي ما عليه ، فليس للمحكمة أن تشهر إفلاسه .

وعدم قيام المدين بدفع ديونه هو العلاقة المادية الظاهرة على عجزه عن الدفع ، وهو أمر يسهل التحقق منه لظهوره ، ويلجأ التجار غالباً في إثبات عجز مدينهم عن الدفع إلى تقديم اعلانات الاحتجاجات التي يوجهونها إليه بسبب عدم دفعه قيمة الأوراق التجارية المضاة منه ، ولا تمتنع المحاكم عن اعتبار هذه الاحتجاجات دليلاً على توقف التاجر ووجوب إشهار إفلاسه إذا تبين لها من مجموع الظروف التي حصل فيها ، أو من الاحتجاج وحده وعند اللزوم ، أن عدم دفع قيمة الورقة التجارية ناتج من سوء حالة المدين التجارية وعجزه فعلاً عن دفعها . وليس من الضروري أن تعدد الاحتجاجات ، بل يمكن أن يكون الاحتجاج الواحد دليلاً على التوقف إذا كانت الظروف التي حصل فيها تدل على ذلك .

« وحيث إنه من البادئ المقررة إنه من الخطأ اعتبار التاجر متوقفاً عن دفع ديونه بمجرد امتناعه عن الدفع لسبب يراه ، وإلا لأصبحت التجارة مورداً عظيماً للشراء على حساب التجار : يكفي أن يدعى شخص على تاجر ديناً ويمتنع التاجر عن الدفع ، فيعمد الطالب إلى مضايقته بطلبه

إشهار إفلاسه ، فيحاول التاجر إسكاته بإرضائه .
ولذلك لا يجوز أن يعتبر التاجر متوقفاً عن الدفع
إلا إذا كانت الديون التي يطالب بها واجب عليه
قانوناً أن يؤديها حالا . هذا من جهة ومن جهة
أخرى يجب أن تكون الديون التي يترتب على
توقفه عن دفعها تفليسة ، متصلة بتجارته أو ناشئة
عنها . فيجب إذن : أولاً — أن يكون الدين
واجب الأداء حالا . ويعتبر الدين واجب الأداء
حالا إذا كان يستحق الدفع عند طلبه ، وكان
ثابتاً في ذمة المدين ، ومعلوم المقدار ، خالياً من
النزاع ، وغير مؤجل إلى أجل . فإذا كان
الدين غير معين المقدار ، بأن كان الدين
ينازع منازعة جدية في مقداره ، فيصعب
على التاجر أن يعرف كم يدفع قبل أن يعين مقدار
الدين بالطرق القانونية ، ولذلك لا يؤخذ من
امتناعه قبل تعيين مقداره دليل على عجزه عن
دفعه . وإذا كان الدين متنازعا عليه فالمتنازع فيه
موجب لتأجيل مطالبة المدين بالدفع إلى أن يفصل
فيه ، ولا فرق بين أن يكون النزاع واقعاً على
وجود الدين ، أو على سقوطه بمضى المدة ، أو
بالأداء ، أو بغير ذلك من طرق انقضاء التعهدات ،
وبين أن يكون واقعاً على مقداره وعلى شروطه
أو غير ذلك مما يتصل به ، ولكن يشترط في
المنازعة من جانب المدين أن تكون جدية وليس
مقصوداً منها التحايل لكسب الوقت .

ثانياً — أن يكون الدين تجارياً ، وقد استقر
القضاء والفقه في مصر على أن التوقف عن دفع
الديون التجارية وحدها هو الذي يوجب إشهار
إفلاس المدين .

« وحيث إن المدعى استند إلى ... مستندات ..
لا تتضمن دينا معين المقدار حال الأداء .. إذ أن
التسوية أو المحاسبة لم تشمل باقي العمليات التي
أرجئت تسويتها والمحاسبة عنها لحين استطلاع رأى
العملاء في بوالص تأمينهم ، كما أن كشوف الحساب
الأخرى قد تحفظ المدعى عليه عند الواقعة عليها
بمراجعتها ، وقد تنكشف هذه المراجعة عن أخطاء
فيها لأنها من صنع المدعى وحده ، كما أنها لم
تتضمن تجديد الدين الذي ظهر في ذمة المدعى
عليه .

« وحيث إن المدعى عندما وجه احتجاجا
للمدعى عليه طالبه بوفاء مبلغ ٩٤٣ مليون و ٣٨٧٥ جنيه
فأجاب المدعى عليه بعدم مديونيته بشيء للمدعى ،
ولم يستند المدعى في مطالبة المدعى عليه بهذا
المبلغ إلى سند مثبت لهذا الدين ، وأن هذا الدين
معين المقدار وحال الأداء ، ومن ثم تكون
منازعة المدعى عليه في مقدار الدين منازعة
جدية على أساس سليم لعدم تصفية الحساب بين
الطرفين ..

(القضية رقم ٣ سنة ١٩٦٠ إفلاس بالهيئة السابقة) .

قضاء المحاكم الجزئية

٥٠٦

محكمة عابدين الجزئية

٢٥ من نوفمبر ١٩٥٨

مستأجر : اتفاق على تحميله الضرائب .

المبدأ القانوني :

الاتفاق سلفاً على تحميل المستأجر

الضرائب التي تربط على العقار محل الإيجار ،
اتفاق باطل عملاً بالمادة ١٣٥ من القانون
المدني . أما مجال أعمال المادة ٥٦٧ فقرة
رابعة من القانون المدني ، حالة ما إذا تم
الاتفاق على أن يدفع المستأجر ضريبة معينة
بعد سريان القانون المنشئ لها ، لا قبل ذلك .

المحكمة

.. لما كان النص في العقد سلفاً على تحميل
المدعي عليه الضرائب التي تربط بعد تحريره
والعمل به ، فضلاً عن أنه لا يصادف المحل الذي
ينبغي أن يرد عليه كل التزام صحيح ، فانه يتضمن
تحلل الممول الأصلي من عبء الضريبة بالقائها على
عائق أجنبي عنها لم يقصد المشرع إلى إلزامه بها
أصلاً ، لنأيه عن الاعتبارات التي كانت مناط
تكليف الممول الأصلي ، كما يتضمن استبعاداً لقاعدة
قانونية تتعلق بمصلحة عامة عليا ، الأمر الذي
يخالف النظام العام ، شأنه تماماً كشأن اتفاق
شخصين على أن يتحمل أحدهما العقاب الجنائي
عن الآخر . ويستتبع ذلك بطلان الالتزام بطلانا
مطلقاً عملاً بالمادة ١٣٥ من التقنين المدني (الوسيط
— الجزء الاول صفحة ٤٠٧ ، نظرية الالتزام في

القانون المصري للدكتور أحمد حشمت أبو سنيت
ص ١٦٣) .

« وحيث إن . . المدعين قد سلموا . . بأن
عمارتهم التي يقطن المدعى عليه إحدى شققها
قد شيدت عام ١٩٥٥ ، وبهذه المثابة وإعمالاً لنص
الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ٢٧٧
لسنة ١٩٥٦ والتي تجرى على أنه : « بالنسبة
للعقارات المبنية قبل أول يناير سنة ١٩٤٤
والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧
تقع عبء ضريبة الدفاع على المستأجر أو الشاغل
للسكن ، وعلى أنه فيما عدا ذلك تقع عبء الضريبة
على الممول الأصلي . ورائد المشرع في تحميل
مستأجري العقارات المبنية قبل أول يناير
سنة ١٩٤٤ بهذه الضريبة ، هو دون شك أن
هؤلاء المستأجرين قد غنموا مساكنهم لقاء أجور
معتدلة ، أو زهيدة بحيث ينبغي تحقيقاً للتوازن
الاقتصادي بين طرفي العقد أن يتحملوا هم دون
الملاك هذا العبء .

« وحيث إنه إزاء ما تقدم يكون المدعون هم
الملتزمين الأصليين بضريبة الدفاع .

« وحيث إنه متى كان الأمر كذلك فإنه
لا يكون جائزاً لهم كأصل لا معدى عنه التخفيف
من هذه الضريبة ، وإلقاء عبئها على المستأجر .
ولا يجديهم في هذا الخصوص التحدى بنص المادة
٥٦٧ مدني التي بعد أن نصت في فقرتها الثالثة على
تحميل المؤجر التكاليف المستحقة على العين المؤجرة
(ومنها ما يربط عليها من الضرائب بطبيعة الحال)

يعتبر صادراً من غير ذي صفة ، ولا يسرى في مواجهة باقى الشركاء أصحاب الأغلبية ، إلا إذا أجازوه ، ولو اقتصر الشريك على تأجير نصيبه .

المحكمة

.. لا محل لتطبيق المادة ٥٧٣ من القانون المدنى التى تقضى بأنه : « إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم إلى وضع يده عليها دون غش ، فإذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل أن يضع مستأجر آخر يده على العقار المؤجر ، أو قبل أن يتجدد عقد إيجاره ، فإنه هو الذى يفضل . فإذا لم يوجد سبب لتفضيل أحد المستأجرين ، فليس لهم فيما تعارضت فيه حقوقهم إلا طلب التعويض » .

إلا فى حالات تراحم المستأجرين من نفس المالك أو من نائبه أما إذا كان أحد المستأجرين المنازعين قد استأجر العقار ممن يملك حق تأجيره دون الباقين ، ففي هذه الحالة يفضل المستأجر من المالك أو من له حق التأجير على المستأجر الآخر من شخص لا حق له فى التأجير ، تأسيساً على أن إيجار ملك الغير أو الحاصل ممن لا يملك حق التأجير ، لا يسرى فى مواجهة المالك أو صاحب الحق فى التأجير إلا بإجازته ، ما لم يكن الإيجار الصادر من الوارث الظاهر . ويشترط أن يكون المستأجر منه حسن النية ، ففي هذه الحالة تسرى الإجازة فى مواجهة المالك الحقيقى أو من له الحق فى التأجير .

« وحيث إنه من المقرر فقها وقضاء وفقاً للمادة ٨٢٧ مدنى أن « تكون إدارة المال الشائع من حق الشركاء مجتمعين ، ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك » ، تأسيساً على أن لكل مالك على

حالت فى فقرتها الرابعة والاختيرة تنص على استثناء الحالات التى يجرى فيها الاتفاق لغير ذلك من الحكم المتقدم — لا يجدى المدعين التحدى بنص هذه الفقرة الأخيرة ، التى يقتصر مجال إعمالها .. على حالة ما إذا تم الاتفاق على أن يدفع المستأجر ضريبة معينة بعد سريان القانون المنشئ لها لا قبل ذلك ، إذ فى صورة الاتفاق اللاحق وحدها يتعين محل الالتزام ، وتنحصر عنه الجهة التى كما تفتنى مظنة الاخلال بالنظام العام ، ولا يخرج هذا الاتفاق عن كونه توكيلاً للمستأجر فى دفع هذه الضريبة نيابة عن المؤجر ؛ هذا إلى أن هذه الضريبة تكون قد وصلت فى حساب القانون عند تقدير الأجرة واعتبرت كجزء لا يتجزأ منها ؛ الأمر الذى يستتبع انقاصها إلى الأجرة القانونية أن تجاوزت هذا الحد بسبب إضافة الضريبة إليها ..

(القضية رقم ١٧٠٢ سنة ١٩٥٨ عابدين رئاسة السيد الأستاذ حسن مهران القاضى) .

٥٠٧

محكمة بندر طنطا الجزئية

٨ مارس سنة ١٩٦٠

١ - مستأجرون : تراحمهم .

ب — شريك مشتاع : انفراده بتأجير كل العين أو نصيبه .

المبادئ القانونية :

١ — لا محل لتطبيق المادة ٥٧٣ مدنى

إلا فى حالات تراحم المستأجرين من نفس المالك ، أو من نائبه .

٢ — انفراد أحد الشركاء على الشيوع

بإيجار العين كلها دون إجازة باقى الشركاء ،

الشركاء في أعمال الإدارة المعتادة يكون ملزماً للجميع كما أن للأغلبية أن تختار مديراً وأنه إذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عدوكيلاً عنهم ، وفي غير هاتين الحالتين فإن القاعدة العامة هي أن إيجار الشريك المشاع لأي جزء من المال الشائع لا يسرى في مواجهة باقي الشركاء أصحاب الأغلبية إلا بإجازتهم له ولو اقتصر الشريك على تأجير نصيبه . (راجع حق الملكية للدكتور عرفه ص ٣٨٧ ، وعقد الإيجار للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي ص ٤٧) . ويؤيد هذا النظر الذي تأخذ به المحكمة ما نصت عليه المادة ١/٨٢٦ مدني من أن لكل شريك على الشيوع أن يتصرف في حصته وأن يستولي على ثمارها وأن يستعملها بحيث لا يباحق الضرر بحقوق سائر الشركاء . .

وقد ثبت لدى المحكمة أن المدعى عليه الأخير ليس شريكاً صاحب أغلبية الانصباء ، ولم يتول إدارة المال الشائع منفرداً وعلى ذلك فالتأجير الصادر منه يكون صادراً ممن ليس له حق في التأجير ، ولا ينفذ في حق الشريك الآخر المدعى عليه في الدعوى الأصلية ، وهو صاحب أغلبية الانصباء في المال الشائع ، ومن ثم فلم يدعى عليه في الدعوى الأصلية أن يخرج المستأجر من الشريك الآخر ، وبالتالي فلا يكون للمدعى عليه الثالث . من حق على الشقة محل النزاع لعدم تقاض عقد إيجاره في حق المدعى عليه في الدعوى الأصلية ، ويكون للمدعى وهو يستعمل حقوق مدينه المدعى عليه في الدعوى الأصلية ، أن يتمسك بعدم تقاض عقد الإيجار الصادر للمدعى عليه الثالث في دعوى الضمان قبله . (مدني م ٢٣٥ و ٢٣٦) ويكون للمدعى عليه الثالث قبل المؤجر له حق الرجوع

الشيوع حق الملكية في كل ذرة من العقار المشاع ، ويؤدي ذلك إلى أنه ليس للشريك أن يفرد كقاعدة عامة بإيجار العين كلها أو بمقدار نصيبه إلا برضاء بقية الشركاء ، فإذا انفرد أحد الشركاء بإيجار العين كلها دون إجازة الآخرين ، فإن الإيجار يعتبر صادراً من غير ذي صفة ، ويجوز للشريك الآخر أن يخرج المستأجر من العين كلها لعدم نفاذ الإيجار في حقه ، لا بالنسبة إلى نصيبه في المشاع فقط ، بل بالنسبة لكل العين .

أما إذا أجر الشريك على الشيوع نصيبه ووضع المستأجر يده على جزء من الأرض المشاعة معادلاً لهذا النصيب ، فقد اختلف بشأن سريان الإجارة في هذه الحالة على الشريك الآخر ، إذ قضت محكمة النقض بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٤٠ بأنه في هذه الحالة لا يقبل من الشريك الآخر أن يدعى حصول تعرض له من المستأجر في وضع يده وأن أساس النزاع في هذه الحالة هو طريقة الانتفاع ، ومحل ذلك دعوى محاسبة أو دعوى قسمة . (نقض ١٩٤٠/٣/٧ ، محاماه سنة ٢٠ ص ١٣٤٤) .

إلا أن هذا الرأي لم يأخذ به الفقه والقضاء بعد صدور قانون المدني الجديد ووجود نص م ٨٢٧ مدني سالف الذكر ، وذلك على اعتبار أن الضرورات العملية التي دفعت محكمة النقض إلى تقرير صحة الإجارة الصادرة من أحد الشركاء في حدود نصيبه الشائع ، وتقرير نفاذها في مواجهة الشركاء الآخرين رغم اعتراضهم عليها وذلك بحرماتهم من حق الالتجاء إلى دعوى منع التعرض أو استرداد الحيابة للإحولة دون تنفيذ هذه الإجازة في حقهم ، وهذه الاعتبارات قد تكفل بها المشرع في القانون المدني الجديد بما نص عليه في المادة ٨٢٨ من أن ما يستقر عليه رأي أغلبية

٥٠٨

محكمة ميناء بورسعيد الجزئية

١٥ من نوفمبر ١٩٦٠

دعوى استرداد محجوزات : المدعى فيها .

المبدأ القانوني :

دعوى الاسترداد ، دعوى موضوعية

تقام من الغير ولا تقبل من المدين .

الحكمة

.. دعوى الاسترداد دعوى موضوعية تقام من

الغير الذي يدعى حقاً خاصاً على الأشياء المحجوزة

توصلاً إلى عدم تمكين الدائن في بيعها . أما المدين

ذاته فلا تقبل منه مثل هذه الدعوى ، لأن الفرض

منها هو إثبات ملكية رافعها للأشياء المحجوزة

وليس المدين بحاجة إلى إقامة هذا الدليل لأن

المفروض أن الحجز لا يتم إلا على ما هو مملوك

له فعلاً . فإذا وقع الحجز على منقولاته ، فليس

السبيل إلى التخلص من هذا الحجز إقامة دعوى

الاسترداد ، بل إن القانون قد رسم طرقاً أخرى

في هذا الشأن .

(القضية رقم ٣٣٧ سنة ١٩٥٩ رئاسة السيد

الأستاذ أحمد طاهر خليل القاضي) .

عليه بالضمان سواء أكان حسن النية أم سوء النية
خصوصاً وأن القرائن التي ساقها المدعى عليه
الأخير بشأن ادعائه صورية عقد الايجار الصادر
من المدعى عليه في الدعوى الأصلية للمدعى ،
لا يؤدي الى صورية العقد لأنها قرائن محتملة
الصحة وغير محتملة إذ يجب أن يستند الادعاء
بالصورية الى أدلة مقنعة جامعة (يراجع استئناف
اسكندرية ٢٨/١/١٩٤٧ مـج رسمية س ٤٨
ص ٥٤٧) .

« وحيث إنه بالبناء على ما تقدم ولما كان من
آثار عقد الايجار الزام المؤجر أن يسلم المستأجر
العين المؤجرة وفقاً لعقد الايجار (مدنى م ٥٦٤)،
فانه يتعين الحكم قبل المدعى عليهم بتمكين المدعى
من استلام الشقة الموضحة بصحيفة الدعوى ووضع
يده عليها ..

(القضية رقم ١١٣٤ سنة ١٩٥٩ ق رئاسة السيد
الأستاذ فتحي عبد الصبور القاضي) .

قانون إيجار المساكن

هل هو تشريع استثنائي ؟

للاستاذ عبد الرحمن منبى

مدير الشؤون القانونية بمخاطفة بور سعيد

تعليق على حكم محكمة النقض في ٦ من مارس ١٩٥٢
(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٠ القضائية)

المبدأ :

إن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع استثنائي ، فلا يجوز التوسع في تفسير نصوصه (١) .

التعليق :

تضمن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ضريبتين من الأحكام : الأولى موضوعية خاصة بتعديل بعض أحكام عقد إيجار الأماكن المبنية ، والثانية إجرائية خاصة بنظام خاص للتقاضى في شأن المنازعات الإيجارية . وتعليقنا مقصور على الأحكام الموضوعية التي تضمنها التشريع محل البحث ، دون الأحكام الإجرائية .

الأعمال التحضيرية : أشار النائب عزيز مشرقى في المذكرة التفسيرية للاقتراح بقانون المقدم منه والذي انتهى بصدر القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أشار إلى أن «ترك العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين تحكمها القواعد العامة لا يلائم الحالة التي لازالت قائمة في البلاد » . أما لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب فقد جاء في تقريرها الأول عن مشروع القانون ، وهو التقرير الذى عرض على المجلس في ١٨ مارس سنة ١٩٤٧ أن : دعت حالة الحرب وما طرأ على البلاد بسببها من ظروف استثنائية إلى تدخل سلطة الأحكام العرفية في تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، فأصدرت أوامر عسكرية منها الأمر رقم ٣١٥ لسنة ١٩٤٢ الذى عدل فيما بعد بالأمر العسكرى رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، وظل هذا الأخير سارياً حتى إلغاء الأحكام العرفية ، حيث صدر للرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٥ متضمناً بعض التعديل للأحكام الواردة بالأمر العسكرى سالف الذكر ، ومنصوصاً فيه على انتهاء مدة العمل به في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ مع جواز العمل به سنة أخرى ، ورغم هذا النص فقد

(١) مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في خمسة وعشرين عاماً الدائرة المدنية جزء أول

عمدت السلطة التنفيذية بعد فض الدورة البرلمانية إلى إصدار للرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ الذي عدل في أحكام الرسوم بقانون الذي سبقه . فلما عرض الأمر على اللجنة رأت أن إصدار الرسوم بقانون الجديد مخالف للمبادئ القانونية التي جرى عليها العمل في مجلس البرلمان، لكنها رأت في الوقت نفسه أن تترتب في عرض رأيها على المجلس بعدم إقراره نظراً لما يترتب على هذا من فوضى واضطراب في العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، وحلا للاشكال تقدم حضرة النائب المحترم عزيز مشرق بهذا الاقتراح بقانون ليعمل به بعد موافقة المجلسين ، بدلا من الرسوم بقانون السالف الذكر وقد بحثته اللجنة .. وقد رأت اللجنة عدم تحديد مدة ينفذ فيها هذا القانون ، وتركت الأمر للحكومة حين ترجع الأمور إلى الحالة العادية فتقدم بمشروع قانون لإبطال العمل به (١) .

أما مجلس الشيوخ فقد دارت به مناقشات بمناسبة بحث هذا القانون نورد بعضها هنا ، لما هو معلوم من أن مجلس الشيوخ كان — بحكم طبيعة عضويته — يمثل الإقطاع وكبار الملاك (٢) .
حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا — الأصل في الملكية حرية الانتفاع ولا يكون التضييق إلا بقدر .

الرئيس — أحب أن ألفت النظر عند مناقشة هذا القانون أن مدى نفاذه سنة .

حضرة الشيخ المحترم محمد بدير باشا — حق ولو كان سريانه لمدة سنة واحدة ، أفلا يكفي أن يضار الملاك طول الحرب على يد السادة الحكام العسكريين ؟

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا — سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون يعني السنة الآتية .
إن المالك منذ سبع سنوات وهو يزرع تحت هذا الظلم .

المقرر — ان ذلك لضرورة اجتماعية .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا — الضرورة الاجتماعية تعالجها الحكومة ، ولا تعالجها عن طريق فريق من الملاك .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا — الواقع أن هذا قانون اجتماعي أريد به تنظيم حالة شاذة ، فلا يصح أن يستند لا لحرية في الملك أو في الشروط ولا إلى كل الوسائل التي تريح الملاك . ولكن مشروع هذا القانون إنما صدر بعد بحث أجرته لجنة قضايا الحكومة عندما كانت تناقش هذا الموضوع بناء على شكاوى ارتفعت من الملاك .

يجب أن نقدر أن الأغلبية الساحقة من المستأجرين هم من الموظفين الصغار الذين لم تزد علاوة الحرب لهم على عشرة أو خمسة عشر في المائة . والسألة إذن مسألة لها خطورتها ، ويجب ألا تعالج بهذه الروح ، لأن هذا القانون نوع من التنظيم الاجتماعي الموقوت الذي هو وشيك الزوال بعد فترة معينة .

(١) شرح قانون ايجار الأماكن للدكتور سليمان مرقس طبعة ٢ صفحة ٢٧٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٧٧ .

حضرة الشيخ المحترم احمد رمزي بك — ان المناقشة في هذا القانون غير مجدية الآن ، لأننا في وسط كله من طائفة الملاك .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى — اننى أناشد حضراتكم أن تنظروا إلى المسألة بعين الرحمة . كما أناشد سعادة رئيس المجلس أن يؤجل النظر في مشروع هذا القانون حتى نستطيع أن نؤيد هذه النظريات الاجتماعية العادلة .

وقد أجل مجلس الشيوخ بحث المشروع وأعادته إلى لجنة المدل فبحثته من جديد ووضعت في شأنه تقريراً ثانياً (١) عرض على المجلس بجلسته ٢٤ يونية سنة ١٩٤٧ جاء به : « وقد ضحى القانون للمالك لمصلحة المستأجر أولاً بعدم السماح بزيادة الأجرة أكثر من .. مع أن تكاليف الحياة قد زادت أكثر من ٣٠٠ ٪ أو ٤٠٠ ٪ وذلك نظراً لاحتياج الناس للمباني للسكن وغيره ، وعدم قدرة أغلبهم على دفع الأجور الحقيقية لها فيما لو تركت ترتفع إلى المستوى الطبيعى لتكاليف الحياة في الوقت الحاضر ، كما حرم على المؤجر أن يخرج الساكن حتى ولو انقضت مدة الإيجار . ولذلك وجب أن تلقى على المستأجر واجبات شديدة تضمن من جهة قيامه بسداد هذه الأجرة المنخفضة في ميعادها ، ومن جهة أخرى المحافظة على أن يكون شغله للمحل بهذه الأجرة ناشئاً عن ضرورة حقيقية دون أن يتخذ وسيلة للاستغلال والربح بأن يؤجره من باطنه ، والغالب أن يكون هذا التأجير بإيجار مرتفع ارتفاعاً فاحشاً يثرى به على حساب المالك . . . » .

الفقه : ويرى الدكتور سليمان مرقس (٢) أن التفتين المدنى هو الشريعة العامة التى تنطبق في جميع الأحوال ، مالم تطرأ ظروف خاصة يرى المشرع معها ضرورة تعطيل بعض أحكامها أو استبدال غيرها بها ، وذلك بتشريع خاص يصدره لهذا الغرض . وقد لجأ المشرع المصرى إلى ذلك مراراً في الثلاثين عاما الأخيرة ، حيث تدخل لأول مرة في هذا الأمر في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية لما وقفت حركة البناء وعز وجود السكن وارتفاع الأسعار وخشية المشرع من تفاقم أزمة المساكن ، وأضاف أنه لا نزاع في أن هذه التشريعات الاستثنائية قد حققت إلى حد كبير الغرض منها فكفلت السكن لجمهور المستأجرين مقابل أجرة تكاد لا تتجاوز أجرة ما قبل الحرب ، ومنعت بذلك أزمة المساكن من أن تصبح مشكلة اجتماعية واقتصادية عويصة . غير أنه يلاحظ أن تحقيق ذلك كان على حساب ذوى الأملاك المبنية ، بل أنه قد ألحق بهم ظملاً فادحاً . وأن الانصاف كان يقتضى علاج أزمة المساكن بغير هذا العلاج الذى يلقي كل الثمن على طبقة مالكي الأملاك المبنية للسكن ، وليس يسع كل منصف — ولو كان هو من المستأجرين الذين أفادوا من هذه التشريعات — إلا أن ينظر بعين الارتياح إلى زوال الظروف التى دعت إلى إصدارها ، وأن يقب بفارغ الصبر يوم إلغائها ؟

وينتهى — إلى أنه يبين مما تقدم أن هذه التشريعات ان هى إلا تشريعات استثنائية مؤقتة خرج

(١) المرجع السابق ص ٢٨١ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٣، ٢، ١ .

بها المشرع على الأحكام العامة لعقد الإيجار ووضع بها أحكاماً خاصة قصد بها إلى الحد من حرية المؤجر ، فلا يجوز التوسع في تفسيرها ولا القياس عليها ، بل يجب تطبيقها في أضيق الحدود وفي نطاق الأغراض التي وضعت لها من غير توسع في التفسير أو التطبيق .

ويؤيد الدكتور عبد المنعم البدر اوى^(١) هذا حيث يقول إنه إلى جانب التنظيم العادي لعقد الإيجار نجد تشريعاً هاماً هو القانون رقم ١٢١ الصادر في ١٤ يولية ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن المبنية وأهم ما جاء بهذا القانون من أحكام استثنائية تقيد حق المؤجر . وقد ترتب على صدور هذا التشريع الاستثنائي تعطيل بعض الأحكام العامة الواردة في المجموعة المدنية .

أما الدكتور محمد لبيب شنب^(٢) فيرى أن قانون إيجار الأماكن فقد صدر لمعالجة أزمة المساكن وسائر الأماكن المبنية وهي الأزمة التي صاحبت قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ واستمرت بعدها ، والتي أدت إليها ركود حركة البناء . . . والمميز الأساسي لهذا التشريع هو إخلاؤه بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين إخلالاً جسيماً بالمساس بحرية التعاقد نفسها بما تفرض على المتعاقدين من أحكام وقيود آمرة .

القضاء : أما القضاء فقد حكم في العديد من القضايا بالمبدأ الذي توجه حكم محكمة النقض موضوع هذا التعليق^(٣) . ويقول في هذا القاضي الأستاذ كامل بدوى أن المشرع أراد معالجة حالة طارئة تصل بالصالح العام ، وما كان أمامه من سبيل إلا الخروج على أحكام القانون المدني فيما يختص بالإيجار حتى لا يترك المستأجر تحت رحمة المؤجر ليطيع به أو يرهقه من أمره عسراً بزيادة الإيجار . . . وإذا كان المشرع قد خرج بالقانون ١٢١ لسنة ٤٧ وما أضيف إليه عن أحكام القانون العام فيجب أن يكون تفسيره في أضيق الحدود ، شأنه شأن أى قانون استثنائي آخر ، فيلتزم القاضي النص روحاً ولفظاً ، ضارباً عرض الحائط بأي اعتبار آخر . فهو قبل كل شيء خادم للقانون ، فلا تأخذه شفقة تخرج به عن حكمه ، فالقانون الاستثنائي يتصف بالجود دائماً ويطبق في حدوده دون قياس ودون توسع^(٤) .

رأينا : نظر مجلس النواب القانون المدني من ١٧ من ديسمبر ١٩٤٥ حتى ٢٧ من مايو ١٩٤٦ . كما نظره مجلس الشيوخ من يونية سنة ٤٦ حتى يونية ١٩٤٨ ؛ فالمشرع درس القانون المدني قبل وأثناء وبعد سن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، الذي نظره مجلس النواب في ١٨ من مارس و ٣ من يوليو سنة ١٩٤٧ ونظره مجلس الشيوخ في ٢٢ من أبريل و ٢٤ ، ٢٥ من يونية سنة ١٩٤٧ .

(١) ملخص دروس عقد الإيجار للدكتور عبد المنعم البدر اوى طبعة ٥٥ - ١٩٥٦ ص ١ .

(٢) شرح أحكام الإيجار للدكتور محمد لبيب شنب طبعة سنة ١٩٦٠ ص ٤ .

(٣) مراجع الأحكام المشار إليها في هامش صفحة ٦ من كتاب الدكتور سليمان مرقس سالف الذكر .

(٤) المرجع في قانون إيجار الأماكن الطبعة الأولى سنة ١٩٥٩ للاستاذ كامل بدوى .

ومن قواعد التفسير تقريب النصوص المتعلقة بموضوع واحد بعضها من البعض ، وتقريب نصوص القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من أحكام القانون المدني لانجدها استثناء من نظرياته ، بل العكس هو الصحيح فهي تتماشى مع مذهبه الاجتماعي^(١) وتتحد في حكمها مع ما ذكره المشرع في المذكرة التفسيرية للقانون المدني من أن : « الاتجاه الرئيسي الأخير أن المشروع من ناحية ما يقوم عليه من أسس اجتماعية واقتصادية إنما يجارى نزعات عصره فلا يقف من الديمقراطية عند معناها القديم ، بل يماشى ما لحق بها من تطورات عميقة ستكون الآن بعد أن وضعت الحرب أوزارها أبعد مدى وأبلغ أثراً . فالمشروع لا يقدس حرية الفرد إلى حد أن يضحي من أجلها مصلحة الجماعة ، ولا يحمل من سلطان الأفراد المحور الذي تدور عليه كل الروابط القانونية ، بل هو يوفق ما بين حرية الفرد ومصلحة الجماعة . ثم هو بين الفرد والفرد لا يترك القوى يصرع الضعيف بدعوى وجوب احترام الحرية الشخصية ، فليس الفرد حراً في أن يتخذ مما هيأته له النظم الاجتماعية والاقتصادية من قوة تكفه ليتعسف ويتحكم . لذلك يقف المشروع إلى جانب الضعيف فيحميه . . . وهو إلى كل هذا وقبل كل هذا يضع مبدأ عاماً ينهى فيه عن التعسف في استعمال الحق . ويبدو المشروع كذلك ظاهر الفرق بالمدين فهو يقيد من حق الدائن في التنفيذ . . . ويقيد المشروع أخيراً من حق الملكية فيجمل لهذا الحق وظيفة اجتماعية لا يجوز أن ينصرف عنها المالك ، فهو في أول نص يعرف فيه الملكية يقرر أن لمالك الشيء ما دام ملتزماً حدود القانون أن يستعمله وأن ينتفع به وأن يتصرف فيه دون أى تدخل من جانب الغير بشرط أن يكون ذلك متفقاً مع ما لحق الملكية من وظيفة اجتماعية .

« ثم يورد بعد ذلك من التطبيقات ما يؤكد هذا المعنى ويقويه : فالمالك لا يجوز له أن يغلو في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار ، بل يحجز المشروع أن يتدخل الغير في انتفاع المالك بملكه إذا كان هذا التدخل ضرورياً لتوقي ضرر هو أشد كثيراً من الضرر الذى يصيب المالك ، ما دام هذا يحصل على التعويض الكافى . بحيث يتعارض حق المالك مع مصلحة عامة ، بل مع مصلحة خاصة هي أولى بالحماية ، فالمشروع يقيد من حق الملكية رعاية للمصالح المشروعة وتحقيقاً لمبدأ التضامن الاجتماعى ، كل هذا دون غلو ولا إسراف . فلا تزال حرية الفرد ، وسلطان الإرادة ، وحقوق الدائنين ، واحترام الملكية محلاً لنصوص كثيرة في المشروع ، تلح فيها أثراً ظاهراً للتوفيق بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة ، وبذلك يكون المشروع قد سجل بامانة ما تمخض عنه القرن العشرون من مبادئ مقررّة في العدل الاجتماعى ، فهو يحمل طابعاً قوياً من حضارة العصر ومدنية الجيل^(٢) .

كما جاء في موضع آخر من هذه المذكرة عند حديثها على حق الملكية ما نصه^(٣) : « لم يخلع

(١) الوسيط ، للدكتور السهنورى في شرح القانون المدني نظرية الالتزام — المصادر ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٢) راجع القانون المدني والمذكرة التفسيرية نشر المجموعة الدائمة للقوانين والقرارات المصرية

ص ١٧٣ — ١٧٤ .

(٣) ص ٢٢٧ — المرجع السالف الذكر .

المشروع على حق الملكية هذه الصفة المطلقة التي نص عليها في التقنين الحالي ، بل نبذها إلى فكرة أخرى هي الآن الفكرة المتغلبة في التقنينات الجديدة . وهي التي تمثل النزعة الحديثة في تطور حق الملكية ، فليس هذا الحق مطلقاً لا حد له ، بل هو وظيفة اجتماعية يطلب إلى المالك أن يقوم بها ، يحميه القانون ما دام يفعل ، أما إذا خرج على هذه الحدود فلا يعتبره القانون مستحقاً للحماية . ويترب ذلك نتیجتان :

(١) حيث يتعارض حق الملكية مع مصلحة عامة ، فالمصلحة العامة هي التي تقدم فما ينبغي أن تقف الملكية حجر عثرة في سبيل تحقيق المصلحة العامة ، ولا يدخل هذا في وظيفتها الاجتماعية . .

(ب) حيث يتعارض حق المالك مع مصلحة خاصة هي أولى بالرعاية من حق المالك ، فان هذه المصلحة الخاصة هي التي تقدم بعد أن يعرض المالك تعويضاً عادلاً ، وهنا نجد القيد الذي يرد على حق الملكية قد تقرر لا للمصلحة العامة بل للمصلحة الخاصة وهذه النزعة الحديثة التي جاراها المشروع . »

فالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ليس قيماً على حق الملكية ، بل هو تطبيق لمذهب المشرع في تقييد حق الملكية بالصالح العام والصالح الخاص ، فالقانون ١٢١ ليس تشريعاً استثنائياً على أحكام القانون المدني كما أجمع على ذلك الفقه والقضاء .

وإذا ثارت شك حول هذا الذي نقول في عهد ما قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، فان ثورتنا الديمقراطية الاشتراكية التعاونية خطت خطوات جبارة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية ، والقضاء على الاستغلال والفوارق بين الطبقات ، وكفالة وسيلة العيش لغالبية المواطنين ، فسارعت الثورة إلى إصدار القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ بتخفيض أجور الأماكن ، والذي جاء في مذكرته الإيضاحية : « ولما لوحظ من أن أجرة هذه الأماكن مرتفعة بالنسبة لأجرة المباني المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ وقد اقتضى العدل أن تخفض أجرتها بما يقرب الفوارق بينهما ، وبما يكفل حماية المستأجرين وذلك مع عدم إغفال حالة الملاك . . »

كما أصدرت القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والذي جاء بمذكرته الإيضاحية : « صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وقد تناول القانون المذكور أجور الأماكن التي أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ فوضع لها قيوداً راعى فيها مصلحة المستأجرين ومصلحة الملاك على السواء ، أما الأماكن المنشأة بعد هذا التاريخ فقد استثنائها التشريع من الخضوع لهذه القيود رغبة في تشجيع إقامة المباني الجديدة ، وعملاً على تفريج أزمة المساكن ، ولكن تبين أن هذا الاستثناء وترك الحرية للملاك فرض الاجور التي يرغبونها ، جعل بعض هؤلاء يغالون في تقدير أجور هذه الأماكن مما أضر بالمستأجرين فصدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ لعلاج هذه الحالة . . ولا كانت الأماكن التي أنشئت بعد نفاذ القانون رقم ١٩٩ لسنة

١٩٥٢ لم يشملها أى تنظيم وبقي تقدير أجرتها متروكا لإرادة الملاك وحدهم ، ولوحظ فيها المغالاة التى جاوزت حد التخفيض الذى سبق إقراره بالنسبة إلى المبنى التى خضعت لأحكام القانون رقم ١٩٩ لسنة ٥٢ مما كان مثارا للشكوى ، لذلك رأى إصدار القانون المرافق لتنظيم أجور تلك الأماكن وذلك بتقرير جفض أجرتها الحالية بنسبة ٢٠ ٪ .

هذا والمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه : « صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٢ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وقد تناول القانون المذكور تنظيم أجور الأماكن التى أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ فوضع لها قيودا راعى فيها مصلحة المستأجرين ومصلحة الملاك على السواء - أما الأماكن المنشأة بعد هذا التاريخ فلم تخضع لتلك القيود رغبة فى تشجيع إقامة المباني الجديدة ، وعملا على تفريج أزمة المساكن ، ولكن تبين أن هذا الوضع وترك الحرية للملاك فى فرض الأجور التى يرغبونها ، جعل بعض هؤلاء الملاك يغالون فى تقدير أجور هذه الأماكن مما أضر بالمستأجرين . وعلاجا لهذه الحالة صدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ بخفض أجور الأماكن التى أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ ولم تشملها القيود الواردة فى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ثم أعقبه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذى قضى أيضا بتخفيض أجور الأماكن التى أنشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، ولما كانت الأماكن التى أنشئت بعد نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ لم يشملها أى تنظيم وبقي تقدير أجورها متروكا لإرادة الملاك وحدهم ، ولوحظ فيها المغالاة التى اضرت بالمستأجرين مما كان مثارا للشكوى وبخاصة من الطبقات ذات الدخل المتوسطة والصغيرة . ولما كان من الأهداف الاشتراكية للدولة تخفيف أعباء تكاليف الحياة المعيشية للمواطنين وتهيئة حياة كريمة لهم على أساس من العدالة الاجتماعية ينأى بهم عن أن يكونوا هدفا لاستغلال أصحاب رؤوس الأموال . وتحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرصة بين مستأجرى المباني التى أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وبين المستأجرين الذين أفادوا من قوانين خفض الإيجارات السابقة . فقد أعد مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المرافق فى شأن خفض إيجار الأماكن . وتقضى المادة الأولى منه بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تقضى بخفض الأجور الحالية للأماكن التى أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٠ ٪ وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالى لتاريخ العمل بالقانون الجديد » :

وأخيراً فالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن تنص على أنه . « صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، ثم صدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ الذى قضى بخفض أجرة المباني المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ بواقع ١٥ ٪ . ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذى قضى بتخفيض الأجرة بنسبة ٢٠ ٪ للأماكن التى أنشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر يوليو سنة ١٩٥٨ ، وتلاه القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ الذى قضى أيضا بتخفيض

الأجرة للأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالي لصدور ذلك القانون .

ولما كان إطلاق يد الملاك في تحديد الإيجارات أمراً يترتب عليه مغالاتهم في تقدير الأجرة والتحايل على القانون بشتى الطرق لتوقعهم صدور التشريعات التي تقضى بالتخفيض مما يهدد العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بعدم الاستقرار المستمر ، وتنظيماً للعلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بصفة دائمة فقد رأى وضع تشريع يحقق ذلك الغرض ويهدف إلى تشجيع المواطنين على استثمار أموالهم في البناء استثماراً عادلاً مجزياً ، وتحقيقاً في نفس الوقت خدمة محدودى الدخل من المستأجرين ، وذلك بوضع تنظيم ثابت للعلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بما يضمن استقرار تلك العلاقة ويغنى عن صدور التشريعات المتوالية في هذا الشأن . . . هـ .

المفصلة : وخلاصة ما سبق أن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ليس استثناءً من أحكام القانون المدني ولم يتجه المشرع إلى تأقيته ، ولم ينصح عن رغبته في إلغائه ؛ بل على العكس من ذلك أكد أحكامه بالتعديلات المتعاقبة التي أدخلها عليه ليوسع من نطاق تطبيقه ، والتي انتهت إلى وضع تشريع دائم لتحديد القيمة الإيجارية التي كانت الباعث على إصدار القانون ١٢١ ، الأمر الذي يؤكد التكيف الاشتراكي للقانون الذي نذهب إليه ، من أنه مجرد تطبيق لأحكام القانون المدني في الوظيفة الاجتماعية للملكية وليس استثناء منها .

وبناء على ما تقدم لا يكون هناك تمت مبرر لبقاء هذا التشريع منفصلاً عن التقنين المدني ، لذلك نقترح إدماجه هو والمواد من ٣١ حتى ٣٦ و ٣٩ مكرر ومكرراً (١) من قانون الإصلاح الزراعي في القانون المدني .

وليس هناك شذوذ في هذا الاقتراح ، ذلك أن عقد الإيجار في القانون المدني يتضمن بعض أنواع عقود الإيجار الخاصة كإيجار الأماكن المبنية أو الأراضي ، وإيجار الوقف ، كما أن عقد التأمين يتضمن بعض أنواع التأمين كالتأمين على الحياة والتأمين من الحريق .

جريمة التعرض لأذى

الأستاذ عبد اللطيف الحسيني المحامي

نصت المادة ٣٠٦ مكرراً من قانون العقوبات . المصادرة في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ والتي
ضيفت بالقانون ٩١٧ لسنة ١٩٥٣ على ما يأتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام كل من تعرض لأذى على وجه يخلد حياءها .
بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق .

فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مرة
أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تزيد على
سنة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً .

وجريمة التعرض لأذى جريمة جديدة مستحدثة لم يكن يعرفها الشارع على وجه التخصيص قبل
تاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ . وكان يقوم مقامها في الماضي نص المادة ٣٠٦ عقوبات ، وقد
جرى هذا النص على الآتي :

« كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشاً للشرف
والاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على
مائة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين » .

والمادة ١٧١ عقوبات هي الخاصة ببيان وسائل العلانية في الفعل المعاقب عليه وقد
حددتها كالآتي :

« كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جنابة أو جنحة بقول أو صياح جهر به علناً أو بفعل
أو إيماء صدر منه علناً أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو صور أو رموز أو أية طريقة أخرى
من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكاً في فعلها ويعاقب
بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجنابة أو الجنحة بالفعل .

أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب
على الشروع .

ويعتبر القول أو الصياح علنياً إذا حصل الجهر به أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية في محفل
عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه

من كان في مثل ذلك الطريق أو للكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكي أو أية طريقة أخرى .
ويكون الفعل أو الإيحاء علنياً إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أي مكان آخر مطروق
أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .
وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا
ما وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق
العام أو أي مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان » .

وهكذا نرى أن نص المادة ٣٠٦ القديم لم يكن يسعف في الحالات الجديدة إذ تخصص بالسب
حين أن كل تعرض لا يعتبر سباً ، بل السب جزء من هذا الكل . فلتعرض مجموعة صور يدخل
من ضمنها فعل السب ويتفرع عنها ولا يجمعها .

وقد أدى هذا القصور إلى إفلات حالات مؤذية كثيرة نشمّر منها ولا نسيطر عليها لأن نصوص
التشريع تقصر عنها ولا تمتد لها . لهذا كان طبعياً في مجتمعنا الجديد الذي تغيرت نظراته إلى القواعد
والعلاقات أن يذهب إلى أكثر مدى لحماية هذا المجتمع ، وأن يعيد النظر في شيء من الدقة . إلى
مختلف القواعد والأحكام ، فترك جانب السب جانباً ، ونزع إلى لفظ « التعرض » المستحدث .
وسنعتقد في النهاية مقارنة بين النصين . ويتضح مما تقدم طبقاً لنص المادة ٣٠٦ مكرراً إنه يشترط
للعقاب ما يأتي :

١ — فعل التعرض :

أي أن يقع تعرض بالفعل للأثني . والتعرض معناه في اللغة التعدي والتحدى والتصدى والمواجهة
والاندفاع نحو الأثني ، سواء كان ذلك كما ذكر النص « بالقول أو بالفعل » أو بالإشارة ، وهي
جزء من الفعل . والقول قد يكون وصفاً ، أي مغازلة مثل قول الجاني يا حلوة يا جميلة أو يا وحشة
أو يا رذيلة . وقد يصل لدرجة السب . وتنطبق المادة ٣٠٦ الأصلية ، إذا توافرت باقي الأركان .
وقد يصل لدرجة التحريض على الفجور والدعارة إذا توافرت أركان المادة الأولى من القانون ١٠
لسنة ١٩٦١ (المادة ٢٧٠ ، ٢٧١ سابقاً) . والفعل قد يكون بالدفع أو اللمس . وطبعاً في غير
مواضع العرض وإلا توافرت أركان المادة ٢٦٨ وما بعدها في هتك العرض ، أو المادة ٢٤٠ وما
بعدها في الضرب . ومن صور التعرض بالفعل أيضاً الإشارة . كأن يشير الجاني للمجنى عليها بأية
إشارة تخدش حياءها . وكانت قبلاً كما ذكرنا تدخل في باب السب إذا توافرت باقي الشروط .
فكل هذه الأفعال هي من قبيل التعرض .

٢ — أنه يحدس التعرضه حياء المجنى عليها :

ذكرنا أنه يشترط للعقاب في جريمة التعرض للأثني حصول هذا التعرض . والشرط الثاني أن

يكون هذا التعرض من شأنه أن يجرح حياة المجنى عليها بالذات . ويجب توافر الشرطين معاً .
وهنا وجه النظر والتأمل .

فالنص يقول « يعاقب كل من تعرض لأذى على وجه . . . » فيتضح بجلاء أن التعرض في حد ذاته — طبقاً للنص ، التعرض غير ممنوع وغير معاقب عليه . على سبيل الاطلاق . بل بالشروط التي أوجدها ذات نص العقاب . فقد خصص النص بهذا العقاب لحسب التعرض الذي يكون على وجه يחדش حياته ، هكذا يتأكد أن العقاب هنا مقيد ومحدد ومشروط . وليس مطلقاً . وعاماً أو بلا شروط .

هذا بالنسبة لخصوص التعرض .

أما عن أثر التعرض فهو موضوع البيان .

يقول النص : « . . على وجه يחדش حياته » .

وإذن فالعقاب هو على خدش حياة المجنى عليها بالذات . أى أن المسألة شخصية ، وليست عمومية ، ونسبية وليست إطلاقية ، وخاصة بحماية حياة المجنى عليها ذاتها ، وليس حياة المجتمع أو الحياء الكلى أو الحياء العمومى غير المرتبط بإرادة وشعور شخص من الأشخاص بالتحديد . بمعنى أنه يشترط للعقاب أن يكون التعرض سواء بالقول أو بالفعل أو الإشارة مחדشاً لحياء المجنى عليها بالذات وليس حيائى أو حياءك أو حيائه أو حياء الآخرين . بل كما يقول النص بحرفيته : «حياءها» ولا جريمة إلا بناء على نص . ولا يمكننا أن نذهب لأكثر من ذلك ، ولا يمكننا أن نفسر أسوأ من ذلك ، لأن التفسير لا يكون إلا لمصلحة المتهم .

ولا يمكن التوسع في التفسير إلا أن يكون ذلك أيضاً لمصلحة المتهم .

ومن هنا تتبين أهمية سماع المجنى عليها بالذات ومناقشتها ، لأن سماعها ومناقشتها ركن جوهري من أركان هذه الجريمة وجواهرها .

أى أن الأمر يقتضى سماع أقوالها في المحضر ، وسماع أقوالها أمام المحكمة التي تتبين قيام الجريمة من عدمها على أساس تحقيقها الذي تجر به أمامها .

وأهمية سماع المجنى عليها غير مستمدة من النص فحسب ، بل من الواقع الذي يقتضى استجلاء خدش حياتها من العدم . إذ قد يكون عمل التعرض سواء بالقول أو بالفعل أو الإشارة مما يصادف هوى في نفسها ، أو يطر بها أو يطر بها ، رغم أنه قد يחדش حياة الآخرين ، مالم يصل إلى حد الفعل الفاضح المعاقب عليه بالمادة ٢٧٨ وحتى هنا أيضاً فالعقاب كما هو ظاهر على الفعل وليس القول ، الذي يتعلق بإرادتها وحدها كما في المادة ٢٧٩ التي تعاقب على الفعل الفاضح غير العلنى . وقد جرى العمل توخياً للسرعة والاختصار والاقتصار أن رجال الشرطة لا يسمعون المجنى عليها غالباً وقد

لا يعتذرون عن ذلك ، أو يتذرعون بعدم إحراجها أو برفضها الحضور للقسم . وكله لا يكفي لأنه كما قدمنا فإن الأمر متعلق بركن من أركان الجريمة يرتبط بها مستقبل وحرية ومسئولية متهم . وسبق أن قلنا إن المحافظة على حياة المجنى عليها الذي يرر اعفاءها من الشهادة . هذا الاعتبار لا يرر تسويء مركز المتهم أو إهدار حقه في الدفاع . ويجب هذا التحقيق من تلقاء ذات المحكمة ولو لم يطلبه المتهم أو يتمسك به ، بل أبعد من هذا لو تنازل عنه .

فالنص على هذا المثال وهذه الأحوال غير محقق لإرادة الشارع وغير متمش مع حكمته . وقد يكون مقصوداً على أنه خطوة أولى تدريجية من عدم العقاب على التعرض مطلقاً عند نص المادة ٣٠٦ القديم الذي يعاقب على السب فحسب دون أن يعرف التعرض ، وما نريده من التقييد الشديد الذي نتحدث عنه بعد . فالنص الحالي عبارة عن خطوة تدريجية أو حل وسط .

صفوة القول إنه بعد التطبيق الحاصل من ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ فقد جد في هذا التشريع قصور وقعود بالنسبة للتطور الكبير في هذا المجتمع الناهض الصاعد الجديد ، الذي يحتاج كلما تقدم الزمن إلى القدر الأكثر من الحماية والتنظيم . وقد سبق أن طالبنا بضرورة إدراكه بالتعديل فيكون النص المقترح بالتعديل هكذا :

« كل من تعرض لأذى على وجه يخلدش الحياء » . فهنا لن يكون إفلات أو تضييع لأقل الاعتبارات أو المستويات أو الأخلاق . وهنا فقط يمكن أن نستغنى بارتياح عن أقوال المجنى عليها . وأن نقض النظر عن طلبها وسؤالها . ويمكن أن نقول بحفظ اعتبارها وكرامتها وعدم الزج بها في تحقيقات ومحاضر وأقسام ومحاكم . إذ سيكفي هنا سماع أقوال رجل الشرطة أو أى مبلغ . وسيكفي تقدير المحاكم وحدها ، لأن الحياء أو الشرف الذي نريده أن يسلم من الأذى لن يتعلق بالمجنى عليها أو حياتها بل بالمجتمع وبالناحية العامة . ولم نعد بعد في حاجة إلى استجلائها لتبيان خدش حياتها . فما على المحكمة إلا أن تنظر القول أو الفعل في جميع الصور فتقدر ما إذا كان يمس الحياء فتتزل العقاب أو تقضى بالبراءة . وليس هذا الذي نريده لتنظيم العقاب وحماية المجنى عليها فحسب بل أبعد من ذلك لحماية عموم المجتمع لا المجنى عليها بالذات التي تتوقف الجريمة حالياً بحسب قصور التشريع على رأيها وادعتها ومزاجها وميلها فحسب .

٣ — أنه يكون التعرض في طريق عام أو مكان مطروق :

الشرط الثالث لشروط العقاب على جريمة التعرض لأذى طبقاً للمادة ٣٠٦ مكرراً بالإضافة إلى فعل التعرض ، وأن يخلدش هذا التعرض حياة المجنى عليها بالذات . الشرط الثالث أن يكون هذا التعرض في طريق عام أو مكان مطروق ، وهذا هو ركن العلانية في الجريمة ، وهو وجه شديد ، لأن الحماية للمجنى عليها في الطريق العام أو في المكان المطروق ، وأما الأمكنة الخاصة وغير المطروقة ، فلا يشملها النص بطبيعة الحال لأنها مفروض أنها إما كن مأمونة تحمي المجنى عليها بطبيعتها دون احتياج

لتدخل الشارع في هذه المسائل الخاصة ، ولعدم التدخل في شئون الناس ولعدم احتمال أى عدوان أو سيئة في هذا المجال .

مقارنة بين جريمة التعرض وجريمة الفعل الفاضح :

قد يقال إن جريمة التعرض جريمة خاصة رأى فيها الشارع الميل إلى حماية المجنى عليها بالذات بغض النظر عن الناحية العمومية في حماية المجتمع حتى أنه نص على عقاب : « كل من تعرض لأذى على وجه يخلد حياءها » .

وأما الحياء العام فتحميه القواعد الواردة في المواد ٢٧٨ ، ٢٧٩ ونصهما كالآتي :

م ٢٧٨ « كل من فعل علانية فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً » .

م ٢٧٩ « يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمراً مخلاً بالحياء ولو في غير علانية » .

ويرد على ذلك بالآتي :

١ — أن جريمة التعرض لأذى تنصب على القول أو الفعل . أما جريمة الفعل الفاضح العلني أو غير العلني فتتصب على الفعل فحسب ، فهي تقصر عن عقاب القول الفاضح وقد يكون أبلغ في الإساءة ، قرب عبارة أبلغ من إشارة . فكل فعل فاضح يعتبر تعريضاً ، وليس كل تعرض فعلاً فاضحاً . فجريمة التعرض أشمل من جريمة الفعل الفاضح من حيث العمل .

٢ — التعرض وإن اشترط فيه أن يكون في طريق عام أو مكان مطروق ، فلا يشترط فيه للعقاب أن يكون علناً ، كذلك الحال بالنسبة للفعل الفاضح فيستوى لعقابه أن يكون في علانية أو غير علانية بمعنى أن التعرض في غير الطريق العام أو المكان المطروق فلا عقاب عليه ، كما لو حصل هذا التعرض في مسكن خاص ، وهنا تكون جريمة الفعل الواضح أوسع رحاباً في التطبيق من حيث ظروف هذا العمل .

٣ — أن جريمة التعرض مخالفة في الابتداء ، وجنحة وجوبية الحبس في الانتهاء . بينما جريمة الفعل الفاضح جنحة منذ الابتداء ، والحبس فيها غير وجوبي ، مما يتبين أن الشارع رأى فيها رأياً خاصاً وأنه قصد منها تكملة ما لا تدركه مواد الفعل الفاضح من الاعتداء على الحياء بالقول . وبما أن المشرع هكذا قد أكد قصده في تكملة النقص الذي لا تصل إليه مواد الفعل الفاضح هذه ، فتمشياً مع حكمته في حماية الحياء العام الذي ورد في المواد ٢٧٨ ، ٢٧٩ يجب أن تنسق حكمة التشريع في المادة ٣٠٦ مكرراً ، بتوسيع مشمول العقاب على التعرض الذي يخلد حياء المجنى عليها ، وكذلك التعرض الذي يخلد حياء غيرها ولو لم يخلد حياءها . وذلك بتوحيد موضوع هذه النصوص المراد حمايته وهو الحياء العام . ولا يتأتى في ذلك كما ذكرنا إلا بتعديل نص المادة ٣٠٦ مكرراً بحمله هكذا : « كل من

تعرض لأنثى على وجه يחדش الحياء . وإلغاء ضمير المؤنث وعلامة التأنيث « ها » فى « حياؤها » من النص الحالى .

مقارنة بين نص المادة ٣٠٦ أصلى و ٣٠٦ مكرراً :

- ١ — أن المادة ٣٠٦ خاصة بالسب ، و ٣٠٦ مكرراً خاصة بالتعرض غير السب .
 - ٢ — أن العقاب فى المادة ٣٠٦ هو على السب الذى يחדش « الشرف والاعتبار » بصفة عامة ، بينما هو فى المادة ٣٠٦ مكرراً على التعرض الذى يחדش حياء المجنى عليها لا الحياء العام .
 - ٣ — أن السب يحصل بالقول والفعل ، وكذلك التعرض أيضاً .
 - ٤ — أن ركن العلنية يشترط فى النصين .
 - ٥ — أن عقاب السب مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تزيد عن مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، أما عقاب التعرض فهو الحبس سبعة أيام فى أول الأمر ، وعند العود فى خلال سنة فتكون العقوبة هى الحبس ستة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً . أى أن السب هو جنحة دائماً أما التعرض فهو فى أوله مخالفة وفى آخره جنحة ، والحبس فيه وجوبى بينما فى السب جوازى فعقاب التعرض عند الشارع أبلغ .
- وأهم ملاحظة تخرج بها من هذه المقارنة أن الشارع الذى عدل مادة السب إلى مادة التعرض الجديدة ، كان ينظر إلى السب على أنه خدش للشرف والاعتبار بصفة عامة ، وأما التعرض فهو خدش لحياء المجنى عليها . فإذا لم يكن الأمر اختلافاً فى الألفاظ عند الصياغة فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، فإنه يجب أن يكون تطوراً فى التشريع فى سنة ١٩٦٢ ، بتعديل عقاب خدش حياء المجنى عليها الخاص ، إلى عقاب خدش الحياء العام كله ، لتطوير وتجديد حماية المجتمع الناهض الصاعد الجديد إلى الأفضل والمزيد .

بدء تقادم السندات التجارية

المستحقة الوفاء لدى الاطلاع^(١)

للرؤساء الركفور فرنان بالي المحامي

نصت الفقرة الأولى من المادة ٥٠٠ من قانون التجارة السوري على أنه : « تسقط بالتقادم كل دعوى ناشئة عن السفتجة تجاه قابليها بمضى ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق » . كما نصت المادة ٤١٠ من القانون ذاته ، على أن الأحكام المتعلقة بالسفتجة فيما يختص باستحقاقها وتقادمها تتبع جميعها في السند لأمر .

فالقاعدة إذن ، هي أن سريان التقادم في السندات التجارية يبدأ من تاريخ استحقاقها وهي القاعدة العامة في انقضاء الالتزامات لعلة التقادم ، الواردة في المادة ٣٧٨ من القانون المدني السوري ، التي نصت على ألا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص ، إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء .

والمعلوم أن كيفية استحقاق السندات التجارية قد حددها المشرع في المادة ٥٠٠ تجاري ، إذ قال : « إنه يجوز أن يكون السند مستحق الأداء ، إما لدى الاطلاع عليه ، وإما بعد مضي مدة من الاطلاع عليه ، وإما يوم معين ، مع الإشارة إلى أن السندات الحالية من تاريخ الاستحقاق تعتبر بمنزلة السندات لدى الاطلاع ، بحسب صراحة الفقرة (١) من المادة ٤١١ تجاري المتعلقة بالسفتجة ، والفقرة (١) من المادة ٥٠٩ تجاري الخاصة بالسند لأمر^(٢) .

(١) المواد المشار إليها في هذا المقال هي من مواد القانون التجاري السوري وسوف نورد في آخره جدولاً بالمواد المقابلة في القوانين التجارية اللبنانية والمصرية والعراقية والفرنسية .

(٢) ولا بد من الملاحظة هنا أن محكمة التمييز السورية كانت قد استثنت السندات لأمر ، الحالية من تاريخ الاستحقاق ، من التقادم العرفي ، وذلك بقرارها الصادر في ١٣/٩/١٩٥٦ برقم ١٨٣ ، الذي جاء فيه : « لما كان السند المؤرخ في ١٩٤٩/١٢/٥ محرراً لحين الطلب ، ولم يبين فيه تاريخ الاستحقاق ، فلم يتوفر أحد الشروط المنصوص عليها في المادة ٥٠٨ من قانون التجارة ولذلك لا يسرى عليه حكم التقادم التجاري » (القانون لعام ١٩٥٦ من ٦٠٣) ، ان هذا الاجتهاد جاء ، ولا شك مخالفاً للنصوص القانونية ؛ ما دامت المادة ٥٠٩ فقرة ١ قد اعتبرت السند الحالي من تاريخ الاستحقاق مستحق الأداء لدى الاطلاع وما دامت المادة ٥٠٠ بدلالة المادة ٥١٠ الخاصة بالتقادم العرفي قد وردت عامة شاملة لجميع السندات على تنوع كيفية استحقاقها ، وتجدر الإشارة إليه هنا أن هذا القرار فردي isolé على ما نعتقد ، نظراً لعدم عثورنا على اجتهاد آخر يؤيده ، (عكس رأي محكمة التمييز ، بداية دمشق رقم ١٥٧ في ١٩ كانون الأول ١٩٥٠ ، مجلة نقابة محامي دمشق لعام ١٩٥١ ، ص ٣٧) .

ومقالنا هذا يقتصر على نقطة واحدة من موضوع التقادم الصرفي ، وهي بدء سريان التقادم في السندات المستحقة الوفاء لدى الاطلاع ، أو لحين الطلب ، كما هو شائع في الاصطلاح التجاري .

وقد ثار الجدل ، وتضاربت الآراء ، واختلفت الحلول ، في الفقه والقضاء حول هذه النقطة ، مما يضفي على المسألة أهمية خاصة تفرض على المتبحرين من رجال القانون واجب مناقشة الموضوع لإظهار الحل الذي يتلائم ونصوص القانون .

والباث لهذا الجدل والتضارب في الاجتهادين الفقهي والقضائي ، مرده المادة ٥١ من قانون التجارة التي نصت على أن السفتجة المستحقة الأداء لدى الاطلاع تكون واجبة الدفع عند تقديمها ، (فقرة ١) وأنه يجب أن تقدم للوفاء في خلال سنة من تاريخ انشائها (فقرة ٢) مع الإشارة إلى أنه يحق للساحب أن يشترط تقصير هذه المدة أو مدها (فقرة ٣) أو أن يشترط إذا شاء ، عدم تقديم السفتجة للوفاء قبل مضي أجل معين ، وفي هذه الحالة تحسب مدة التقديم ابتداء من هذا الأجل (فقرة ٥) كما يحق للمظهرين أن يشترطوا تقصير مدة تقديم السفتجة للوفاء ، دون مدها (فقرة ٤) علماً بأن المادة ٥١ المذكورة بجميع فقراتها ، وإن كانت خاصة بالسفتجة (سندات السحب) إلا أنها تسرى على السندات لأمر بحسب صراحة المادة ٥١٠ تجاري ، كما أشرنا إلى ذلك في مطلع هذا المقال .

فعلى ضوء ما تقدم ، يقتضى معرفة بداية سريان التقادم الصرفي ، هل أن هذا التقادم يسرى ابتداء من تاريخ انشاء السند ، أم من تاريخ تقديمه للوفاء ، أم من تاريخ نهاية المدة المعينة للتقديم قانونية كانت أم اتفاقية .

للجواب على ذلك ، نرى ، لتحقيق الوضوح ، أن نفترض الافتراضين التاليين :

الافتراض الأول — تقديم السند للوفاء في الميعاد :

الافتراض الثاني -- عدم تقديم السند للوفاء في الميعاد ، أو تقديمه للوفاء بعد فوات هذا الميعاد :

الافتراض الأول : تقديم السند للوفاء في الميعاد .

سواء أكان الميعاد قانونياً أو اتفاقياً ، إن تقديم السند للوفاء في خلال هذا الميعاد يجعل التقادم الصرفي سارياً من تاريخ التقديم ، الواجب اثباته بتوجيه الاحتجاج لعدم الدفع إلى المدين وفقاً لأحكام المادة ٤٦٨ من قانون التجارة السوري ، وبالأوضاع والشروط المبينة في المادة ٤٧٨ منه .

أما إذا اشتمل السند على الاعفاء من الاحتجاج ، كشرط الرجوع بلا مصاريف أو أى عبارة أخرى تفيد الإعفاء ، فإن التقادم يسرى — في هذه الحالة — ابتداء من تاريخ التقديم للوفاء .

هذا ، إذا كان المسعوب عليه من السفتجة شخصاً واحداً .

أما إذا كان الساحب قد سحب السفتجة على جملة أشخاص ، وهذا افتراض جائز بشريطة أن يوجه الأمر بالوفاء إليهم جميعاً دون أن يكون للعامل حق الخيار بينهم (Canstein صفحة ١٥٥

فقرة ١١ — Grunhut صفحة ١٠٤ فقرة ٤٥ — Quassouski et Albrecht ص ٣٥ —
Bonelli رقم ٦٩ — Vivante الجزء الثالث رقم ١٠٨٥ ص ٢٢٩ — Staub-Strang ص
٧٠ — Mossa ص ٣٣٦ رقم ٢٩١ ، Lenhoff ص ٥٩ — Angeloni رقم ٤ — Navarrini
ص ٥٩ — محسن شفيق — الأوراق التجارية طبعة ١٩٥٤ ، ص ٥٣٧ ، فقد قيل إنه يقتضى
تقديم السند إلى جميع المسحوب عليهم فى يوم واحد ، وإلا فلا يمكن اعتبار السند قد قدم للوفاء .

ولكن لما كان التقديم للوفاء يحصل فى المكان المعين للدفع ، وكان يحق للساحب — فى حال
تعدد المسحوب عليهم — أن يعين محلاً للدفع لكل منهم ، Lescot et Robbot الجزء الأول ص
١٩٨ فتجدر معرفة بدء التقادم الصرفى ، إذ قد يصعب على الحامل تقديم السند لجميع المسحوب عليهم
فى يوم واحد ، وبخاصة إذا كان هؤلاء مقيمين فى أماكن بعيدة بعضها عن بعض ، بحيث يتعذر معه
على الحامل الوصول إليهم فى يوم واحد ، وفى هذا الاقتراض ، وبالرغم من أن القضاء لم يبت بعد فى
مثل هذا الاحتمال ، يقول الاملاتان Lescot et Robbot الجزء الثانى ص ٦١٣ / ٦١٤ بأنه من
المستحسن الأخذ بما نص عليه المشرع الايطالى فى المادة ٢ فقرة ٥ ، وجعل الاستحقاق واقعا بتاريخ
تقديم السند إلى أحد المسحوب عليهم .

وحرى بالملاحظة هنا ، أن الاجماع معقود بين الفقهاء على سريان التقادم منذ تاريخ تقديم السند
للفاء ، فى حال تقديمه فعلا ضمن الميعاد القانونى أو الاتفاقى ، ولم نثر على أى رأى فقهى أو اجتهاد
قضائى يخالف هذا الاجماع .

الافتراض الثانى : عدم تقديم السند للوفاء فى الميعاد أو تقديمه بعد الميعاد :

ثار الجدل ، ضمن هذا الاقتراض ، إذ انقسم الفقهاء إلى فئتين ، ضمت بكل منهما أعلام القانون ،
كما اختلفت المحاكم فى قضائها فى الموضوع .

وقد نشأت عن هذا الانقسام فى الرأى والتعارض فى الاجتهاد القضائى ، نظريتان معاكستان
متضادتان ، الأولى تقول يبدأ سريان التقادم ابتداء من تاريخ إنشاء السند ، والثانية تأخذ بسريان
هذا التقادم منذ اليوم الأول من انقضاء ميعاد تقديم السند للوفاء .

هذا ، ونظراً لجدية المسألة ، سوف نتعرض فيما يلى ، إلى كلتا النظريتين بشئ من التفصيل ،
وختاماً للبحث ، سوف نتخذ موقفاً معيناً منهما بأبداء رأينا الشخصى فى الموضوع .

النظرية الأولى : يزعم أصحاب هذه النظرية إلى القول بوجوب احتساب مدة التقادم الصرفى
ابتداء من تاريخ إنشاء السند . وحجتهم فى ذلك تلخص فى أن السند المستحق الأداء لدى الاطلاع
صالح للطالبة يبدله منذ صدوره عن المدين ، وأن الحامل الذى يتقاعس عن تقديم السند للوفاء فى
خلال المهلة القانونية أو الاتفاقية ، يعتبر حاملاً مهملًا لا يجوز له الاستفادة من إهماله بإطالة مدة التقادم .

ويميز بعض أنصار هذه النظرية رأيهم وحيثيتهم بما جاء فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٧٨ من

القانون المدنى الذى نصت على أنه إذا كان تحديد ميعاد الوفاء متوقفاً على إرادة الدائن ، سرى التقادم من الوقت الذى يتمكن فيه الدائن من إعلان ارادته . كما يؤيدون رأيهم وبما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون المدنى المصرى ، حول المادة ٣٨١ القابلة للمادة ٣٧٨ الآتية الذكر . والى ورد فيها أنه : « إذا كان الأجل متوقفاً على إرادة الدائن -- كما هو الشأن فى سند مستحق الوفاء عند الاطلاع -- بدأ سريان التقادم من اليوم الذى تمكن فيه الدائن من الإفصاح عن هذه الإرادة . أى من يوم إنشاء الالتزام ، ما لم يعم الدليل على أنه لم يكن فى استطاعته أن يطالب بالدين إلا فى تاريخ لاحق » (جمال الدين العطينى ، التقنين المدنى المصرى ، الجزء الثانى ، ص ٣٧٥) .

ونذكر من الفقهاء العرب المؤيدين لهذه النظرية :

محمد صالح ، رقم ٣٦٤ ؛ محمد على راتب ، رقم ٦١٨ ؛ الدكتور على البارودى ، ص ٦٢٨ ؛
الدكتور محسن شفيق : الأوراق التجارية طبعة ١٩٥٤ ، ص ٩٤٩ رقم ١٠٠٠ ، على العريف :
الأوراق التجارية ، طبعة ١٩٥٧ ص ٥٤٠ .

ومن الفقهاء الأجانب : Pothier رقم ١٩٨ ؛ Bravard et Demangeat ص ٥٥٦ ؛
Lyon-Caen et Renault ، الجزء الرابع ، رقم ٤٣٣ ؛ Thaller et Percerou رقم ١٥٥٧ .

وما تجدر الإشارة إليه هنا فى هذا الصدد ، أن الدكتور محسن شفيق كان ينادى برأى مما كس لهذه النظرية فى كتابه « الوسيط فى القانون التجارى المصرى ، الجزء الثانى ، طبعة ٩٥٢ ص ٢٩٦ ثم أنه أخذ يميل ، بعد صدور القانون المدنى المصرى ، إلى تأييد رأى زملائه الفقهاء الذين ينادون بالنظرية الأولى ، بحجة أنه لا مناص من إعمال نص المادة ٣٨١ مدنى مصرى (٣٧٨ سورى) . فى مجال التقادم المصرى ، مادام لم يرد فى القانون التجارى نصوص خاصة يمكن تغليبها على النصوص العامة الواردة فى القانون المدنى .

أما القضاء ، فنبادر إلى الملاحظة بأن القضاء الفرنسى لم يأخذ إطلاقاً على كافة درجات محاكمه برأى هؤلاء الفقهاء ، إذ لم نعتز ، رغم التحرى الدقيق فى المجالات الحقوقية والمؤلفات التجارية ، على أية إشارة إلى حكم أو قرار يؤيد النظرية القائلة بوجوب احتساب مدة التقادم منذ يوم إنشاء السند .

أما فى مصر ولبنان وسورية ، فقد عثرنا على بعض الاجتهادات التى تبنت رأى القائلين بهذه النظرية .

ومن اجتهاد القضاء المصرى بذكر : استئناف مصر فى ٢١ من نوفمبر ٩٣٩ ، المحاماه السنة ٢٠ ص ٤٦٦ ؛ محكمة مصر التجارية الجزئية الوطنية فى ٢ من أبريل سنة ٩٤٠ ، المحاماه السنة ٢١ ص ٧٨٠ ؛ محكمة القاهرة التجارية الجزئية فى ٢ من مارس ١٩٥٠ المحاماه السنة ٣٠ ص ٣٨٦ .

ومن اجتهاد القضاء اللبناني ، نذكر : بداية جبل لبنان المدنية فى ٩٤٠/٦/٣٠ ، المحاماه السنة

١٣ القسم الثاني ، ص ٥٩ ؛ استئناف لبنان الشمالي رقم ٢٨٩ — ١٧/٤/٩٥٧ ، الذميرة القضائية اللبنانية لعام ١٩٥٨ ص ٧٥٩ .

ومن اجتهاد القضاء السوري ، نذكر : تمييز سوري برقم ٨٢ في ٣ من شباط ٩٤١ ، الجريدة الحقوقية لصاحبها زاغاني ، السنة ١٨ ص ٢٤ ؛ بدية دمشق برقم ١٥٧ في ١٩ من كانون الأول ١٩٥٠ مجلة نقابة محامي دمشق لعام ٩٥١ ، ص ٣٨ ، تمييز سوري برقم ٤٤٧٦ في ١٥/١٢/١٩٥٥ ، القانون لعام ١٩٥٦ ص ٢٢٨ .

ونكتفي هنا بسرد قرار محكمة التمييز السورية الجلية الأخيرة المؤرخ في ١٥/١٢/٩٥٥ برقم ٤٤٧٦ ، بالنظر لأهمية الحثيات الواردة فيه :

« لما كانت الفقرة (T) من المادة ٥٠٩ من قانون التجارة جعلت سند الأمر الخالي من ذكر تاريخ الاستحقاق مستحق الأداء لدى الاطلاع عليه ، وكانت عبارة (غب الطلب) الواردة في السند المدعى به تفيد حكم عبارة (لدى الاطلاع) لأنها من العبارات التي تؤدي إلى دفع السند بمجرد تقديمه للمدين . (يزانسون في ٨/١٢/١٩٥٧ دالوز ١٨٩٩ جزء ٢ ص ٤٢١) .

ولما كان مبدأ تاريخ الاستحقاق في حالة التمسك بسقوط الحق بالمطالبة بقيمة السند المستحق الدفع وقت الاطلاع ، أو غب الطلب ، يبدأ من اليوم الثاني لتحرير السند الذي يعتبر تاريخ الاستحقاق مندجاً فيه ، ما دام لا يوجد مانع من المطالبة به غداة يوم تحريره ، بحيث تسري مدة التقادم اعتباراً من هذا التاريخ الذي يمكن للدائن إعلان إرادته به (فقرة ٢ من المادة ٣٧٨ مدني) ، ولما كانت المادة ٥١٠ من القانون التجاري، المنضمة اتباع الأحكام المتعلقة بالسفتجة فيما يعود للتقادم وأمور أخرى عدتها المادة المذكورة وإن كانت سارية على سند الأمر ، إنما اشترطت لذلك أن تكون غير متعارضة مع ماهيته ، ولما كان وجوب تقديم السفتجة الملق تاريخ استحقاقه على الاطلاع خلال مدة سنة برسم الوفاء على ما في المادة ٤٥١ من القانون التجاري المذكور هو لعل جواز إيداع قيمتها من قبل كل مدين خزانة المحكوم التابع لها بلد الوفاء تخلصاً من المصاريف ، على ما في المادة ٤٥٩ من هذا القانون ، وكان ليس في سند الأمر ما يستلزم ذلك ، الأمر الذي يتعارض مع ماهيته ولا يطبق عليه ، وإذ كانت مدة التقادم للسفتجة وهي ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق (م ٥٠٠ تجاري) وهي نفسها سارية على سندات الأمر بحكم المادة ٥١٠ الآتفة الذكر ، كان السير على فصل الفضية على غير هذا الوجه مدعاة للنقض » (القانون لعام ٩٥٦ ص ٢٨٨) .

النظرية الثانية : هناك نظرية ثانية ، على نقيض الأولى ، قالت بها فئة أخرى من الفقهاء وتبنتها الأغلبية العظمى من قرارات المحاكم ، ملخصها أن مدة التقادم الصرفي ، في حال عدم تقديم الدائن السند المستحق الأداء لدى الاطلاع في الميعاد القانوني أو الاتفاق ، أو في حال تقديم السند المذكور إلى المدين بعد فوات هذا الميعاد ، تسري ابتداء من انقضاء الميعاد المذكور .

وحجة القائلين بهذه النظرية ترتكز على أن المشرع قد أعطى الدائن مدة للمطالبة بوفاء السند قدرها سنة ، مدة أجاز القانون للساحب مدها أو تقصيرها بشرط أن يدرجه في متن السند ، كما بينا أعلاه ، وأن للدائن حق الإفادة من هذه المدة بمطالبة المدين بالوفاء حتى نهايتها .

ومن الفقهاء العرب الآخذين بهذه النظرية ، نذكر : رزق الله أنطاكي ، ونهاد السباعي : الموسوعة التجارية الجزء الرابع ص ٣٧٧ ؛ أمين بدر رقم ٥٧٨ وما يليها ؛ أكنم الحولي بند ١٨٨ ص ٣١٢ ؛ صفا وفايا ، شرح القانون التجاري اللبناني ، على المادة ٣٩٨ بند ١٠ .

ومن الفقهاء الأجانب : Nougier الجزء الثاني رقم ٢١٦١ ؛ Alauzet الجزء الرابع رقم ١٥٥٣ ، Lacour et Bouteron الجزء الثاني ص ١٣٩ ؛ Lescot et Roblot الجزء الثاني ص ١٨٢ .

أما الاجتهادات القضائية التي تشاطر الفقهاء المولماً إليهم رأيهم فهي عديدة منها :

في فرنسا : نقض في ١ من تموز ١٨٤٥ ، دالوز ١٨٤٥ — ١ — ٢٨٦ ؛ استئناف ايكس في ٢٣ من تشرين الأول ١٨٩٥ ، مجلة القانون ، العدد ٢٩ ؛ استئناف كولمار في ١٨ آذار ١٩٣٧ جريدة العدلية ١٩٣٧ — ١ — ٨١ .

علماً بأن القضاء الفرنسي ثابت ومستقر ولم يصدر عنه أي اجتهاد عكسي يتم عن تبني النظرية الأولى :

في العراق : انتهى الخلاف والجدل بين أصحاب الرأي الأول وأصحاب الرأي الثاني بفوز هذا الأخير ، إذ عرضت المسألة على الهيئة العامة لمحكمة التمييز العراقية ، التي أصدرت ، بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٩ قراراً برقم ١٨٢٧ ص ٤٩ تبنت فيه اجتهاد زميلتها محكمة التمييز الفرنسية .

وقد جاء في حثيات القرار التمييزي العراقي المشار إليه ما يلي :

« لدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة العامة لمحكمة التمييز ، ظهر أن النقطة الواجبة الحق في هذه القضية تتعلق في مبدأ جريان مرور الزمن بالنسبة لسندات الكميالة المحررة لحين الطلب ، وما إذا كانت مدة مرور الزمن تبدأ من تاريخ تحريرها أو من تاريخ انتهاء السنة المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ من قانون التجارة ، فقد تداولت الهيئة العامة في الموضوع ووجدت أن مدة السنة المنصوص عليها في المادة المذكورة ، وإن وضعت لفرض التقديم والأداء ، فهي بمثابة الأجل ، وبهذا الاعتبار يصبح آخر يوم من السنة المنوّه بها في هذه المدة مبدأ لجريان مدة مرور الزمن المنصوص عليه في المادة ٤٥٦ من قانون التجارة » . (سلمان يات — القضاء التجاري العراقي ، الجزء الثاني ، ص ١٥٧) .

وبهذا المعنى أيضاً : القرار التمييزي المراقى برقم ٢١٠٦ ص ٤٩ الصادر في ١١/٢٢/٩٤٩ — المرجع المتقدم الذكر ، ص ١٥٧ .

في مصر : استئناف مخلط — ٢٧ مارس ١٩٣٧ ، المجموعة سنة ٤٩ ص ١٦٢ .

في لبنان : تبنت المحاكم المختلطة الرأي اثنائي منذ عام ١٩٣٥ (قرار رقم ١٨١٩ في ٢١/١/٩٣٥ ، موسوعة اجتهادات المحاكم المختلطة ص ٣٤٦) وتبعتها بعض المحاكم الوطنية (استئناف بيروت المدنية ، رقم ٤٧٧ — ١٦ آذار ٩٥١ ؛ حاتم ، مجموعة الاجتهادات العدد ١٠ ص ٤٧ ؛ استئناف بيروت برقم ٢١٩ — ٣١ كانون الثاني ٩٦١ ؛ النشرة القضائية اللبنانية لعام ١٩٦١ ص ١٢٣) .

والقرار الاستئنافي الصادر عن محكمة استئناف بيروت — ٣١ كانون الثاني ٩٦١ المشار إليه ، يعتبر أحدث اجتهاد في الموضوع ، لاسيما في البلاد العربية ، وهو إذ تبني النظرية الثانية القائمة بوجوب احتساب مدة التقادم الصافي من اليوم التالي لانقضاء ميعاد تقديم السند للوفاء ، فذلك يدل على الاتجاه الأخير للقضاء اللبناني ، الذي كانت بعض محاكمه قد اعتنقت النظرية الأولى المعاكسة كما بيناه أعلاه .

وفيما يلي ، حيثيات القرار الاستئنافي اللبناني الحديث :

« وحيث إن هذه السندات هي سندات للأمر لأنها تحتوي على جميع العناصر المينة في المادة ٤٠٣ وما يليها من قانون التجارة .

وحيث إن كلمة (غيب مرور لحين الطلب) في هذه السندات تغني في المرف النجاري (لدى الاطلاع) .
حيث إن هذه السندات ليست إذن سندات عادية بل سندات تجارية .

« وحيث إن المادة ٤٠٥ تجارة تنص على أن المواد المتعلقة بالاستحقاق وبعمر الزمن المينة في فصل سند السحب تطلق على السند لأمر .

« وحيث إن المادة ٣٤٩ تنص على أن سند السحب لدى الاطلاع قابل الابقاء عند تقديمه ، ويجب وأن يقدم للاستيفاء في خلال سنة تبتدى من تاريخه .

« وحيث إن هذا النص يطبق على السند لأمر كما سبق بيانه (م ٤٠٥) .

« وحيث إنه كان على المستأنص أن يقدم السندات لأمر للاستيفاء على أبعد حد خلال سنة من تاريخ كل منها .

« وحيث إن هذه السندات تعتبر مستحقة بعد مرور هذه السنة ، كما استمر على ذلك الاجتهاد ،، .
(النشرة القضائية اللبنانية لعام ٩٦١ ، ص ١٢٣) .

في سورية . لم نعر في المجلات الحقوقية السورية على اجتهاد صادر عن أية محكمة مؤداة اعتناق النظرية الثانية .

رأينا الشخصي :

حيال هذا الاختلاف في الرأي بين الفقهاء ، وإزاء هذا التضارب في الاجتهاد القضائي ، لابد لنا ، مادامنا قد آثرنا دراسة الموضوع ، من اتخاذ موقف واضح من النظريتين المتضادتين المتعارضتين ونقول بصراحة ، بأن رأينا يميل إلى تغليب وجهة نظر القائلين بالنظرية الثانية التي ترى وجوب احتساب مدة التقادم الصرفي ابتداء من تاريخ انقضاء مدة تقديم السند للوفاء ، قانونية كانت هذه المدة أم اتفاقية ، على وجهة نظر القائلين بالنظرية الأولى .

وتبريراً لموقفنا هذا ، نسترعى الانتباه إلى الاعتبارات التالية :

١ - جاء التقدّم المصرفي في التقنين التجاري ، الأمر الذي يستتبع ، بالضرورة ، معالجة موضوعه على هدى النصوص الواردة في قانون التجارة والنصوص المذكورة قد حددت موعد استحقاق السندات التجارية بأنواعها الكافة ، فنصت فيما نصت عليه ، على أن السند المستحق الاداء لدى الاطلاع يكون واجب الدفع عند تقديمه (م ٤٥١ فقرة آ) ، وأنه يجب تقديمه للدفع في خلال سنة (فقرة ٢) ما لم يكن الساحب قد حدد ، ميعاداً للتقديم أقصر منه أو أطول (فقرة ٣) .

ولا شك ، أن هذه الفقرات الثلاث التي وردت في مادة واحدة ، متصلة ومكاملة ومتعمة بعضها ببعض ، لا يجوز تفسيرها إلا معا وإنعام النظر فيها ، يبدو جلياً ، أن المشرع حدد للحامل ، للأفصاح عن إرادته ، ميعادا أقصاه سنة ، إلى جانب أجازته للساحب باطالة هذا الميعاد أو تقصيره ونهاية هذا الميعاد هي ، في الحقيقة وواقع الامر ، تاريخ استحقاق السند .

أما قول أصحاب الرأى الأول المعاكس بأن المادة ٣٧٨ مدنى قد جاءت بنص عام ، لا يعارضها فى التفنين التجارى نص خاص ، إنما هو قول لا يجدى نفعا على اعتبار أن هذا التعارض واقع بالفعل وبشكل صريح ، بين المادتين ٣٧٨ مدنى و ٥١ تجارى ، نظراً لأن المادة ٣٧٨ مدنى وردت عامة فى حين أن المادة ٥١ تجارى بفقراتها الثلاث تضمنت قيداً ألزمت به الدائن بتقديم السند للوفاء فى ميعاد معين ، أضف إلى ذلك ، أن المادة ٢ من قانون التجارة السورى ، المستمدة أحكامها من القواعد العامة السائدة فى تطبيق القوانين ، فقد نصت فى فقرتها الأولى ، بأنه قد انتهى النص فى القانون التجارى ، تطبق على المواد التجارية أحكام القانون المدنى ، ومن الواضح أن المادة (٥١ تجارى) قد جاءت بنص خاص فيما يتعلق باستحقاق السندات المحررة أو المسحوبة لدى الاطلاع ، مما يحملنا على القول بأن محاولة الرجوع إلى أحكام القانون المدنى تعتبر محاولة غير مجدية .

٢ — أما عن حجة الاستاذ محسن شفيق في كتابه « الأوراق التجارية » طبعة ١٩٥٤ ، صفحة ٩٤٩ التي أخذ يرر فيها ميله إلى تغليب وجهة نظر القائلين بالنظرية الأولى على وجهة نظر القائلين بالنظرية الثانية ، تلك الحجة المستمدة من الفقرة ٣ من المادة ٣٨١ مدني مصري — ٢٧٨ مدني سوري ، وذلك خلافا للرأي الذي كان أبدأ في موسوعته التجارية الجزء الثاني طبعة ١٩٥٢ ، فانا لا نرى أن هذه الحجة مقنعة ، على اعتبار أن ماورد في المادة ٣٧٨ مدني لم يكن شيئاً جديداً استحدثه

واضع التقنين المدني ، إذ ما جاء في المادة المذكورة إنما كان سائداً في الاجتهاد ، في الوقت الذي نادى فيه الاستاذ محسن شفيق بالنظرية الثانية — Guillaouard التقادم ص ١١٧ رقم ١٣٣ ؛ Leroux de Bretagne رقم ٦٧٤ وما بعد ، Baudry-Lacantinerie الجزء ٢٥ ، ص ٤٠٥ بند ٣٩٠ .

٣ — من تدقيق أحكام المواد المتعلقة باستحقاق السندات التجارية لابد من ملاحظة أن المادة ٤٥٢ التي تبحث بالسندات المستحقة الاداء بعد مضي مدة معينة من الاطلاع ، تتضمن ما يؤيد وجهة نظر القائلين بالنظرية الثانية ، إذ تنص على أنه إذا لم يقدم الاحتجاج لعدم القبول ، عد القبول الخالي من التاريخ حاصلًا بالنسبة للقابل في اليوم الأخير من المدة المعينة للتقديم للقبول .

مؤدى ذلك ، أن العبرة في إقامة الدليل على تاريخ التقديم للقبول ، هي في الأصل للاحتجاج الواجب توجيهه وفق الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٤٧٨ تجارى ، لإثبات الامتناع عن القبول . ولكن يجوز اثبات التقديم بالقبول الذي يدونه الدين (القابل) في السند ، شريطة أن يكون هذا القبول مؤرخاً .

أما إذا كان القبول غير مؤرخ فقد اعتبره المشرع ، في الفقرة ٢ من المادة ٢٤٥ كأنه حاصل في اليوم الأخير من المدة المعينة للتقديم للقبول .

٤ — تقوم حجة أصحاب النظرية الأولى على أن الحامل الذي يترك مدة التقديم تنقضى بدون أن يبادر إلى المطالبة بوفاء السند يعتبر حاملاً مهنلاً ، لا يجوز السماح له بالاستفادة من إهماله .

إن هذه الحجة لا تركز على أساس سليم ، نظراً لأنه لا يجوز اعتبار الحامل مهنلاً مادام القانون قد منحه مدة للتقديم ، ونظراً لأن الإهمال وما يترتب عليه من جزاء السقوط ، لا يرتبط بعدم تقديم السند للوفاء خلال المدة المعينة ، وإنما يرتبط بانقضاء المدة .

ودلينا على ذلك مانصت عليه الفقرة (آ) من المادة ٤٧٦ تجارى من أنه يسقط ما لحامل السفتجة من حقوق قبل مظهريها وساحبها وغيرهم من الملتزمين ، ماعدا قابليها بمعد المواعيد المعينة لتقديم السفاتج المستحقة الدفع لدى الاطلاع . . ومن هنا يستخلص أن الحامل لا يعتبر مهنلاً ابتداء من تاريخ إنشاء السند ، وإنما من تاريخ انقضاء المهلة القانونية ، فصلا عن أنه لا يجوز فرض جزاء على الحامل لم يفرضه القانون عليه ، وبذلك تنهار حجة القائلين بالنظرية الأولى .

٥ — إن موقف أصحاب النظرية الأولى يؤدي إلى التشويش في العلاقات التجارية ، وإلى فرض حكيتين مختلفتين لمفهوم الاستحقاق ، في حين أن التقادم يقتضى أن يتسوده أحكام ثابتة مستقرة يعامل الناس بموجبها معاملة واحدة بدون تمييز .

فكيف يمكن للمنطق أن يتقبل سريان التقادم بالنسبة لسند مسحوب لدى الاطلاع بتاريخ أول كانون الثانى ٩٦٠ ، ابتداء من تاريخ ٣٠ من كانون الأول ١٩٦٠ ، في حال تقديمه للدفع بهذا

التاريخ ، (أى قبل نهاية مدة التقديم بيوم واحد) ، وابتداء من تاريخ انشائه (أى فى أول كانون الثانى ١٩٦٠) إذا لم يقدم السند للوفاء فى خلال الميعاد القانونى ؟

وكيف يمكن للنطق أن يقبل أن يكون السند غير مستحق الأداء طيلة مدة اثنى عشر شهراً إلا يوماً واحداً ، فى الافتراض الأول ، وأن ينسحب استحقاقه بأثر رجعى إلى تاريخ الإنشاء فى الافتراض الثانى .

إن التقادم يسرى ابتداء من تاريخ الاستحقاق ، وهذا الاستحقاق عينه القانون يوم التقديم ، وقد منح المشرع الحامل مدة سنة للقيام بهذا الإجراء بمعنى أن للحامل أن يستفيد من هذه المدة إذا شاء ، إذ هى من حقه المطلق ، غير المقيّد ، وفى هذه الحال يتعد يوم الاستحقاق بآخر يوم المدة .

أما إذا شاء الحامل التنازل عن حق الافادة من مدة التقديم ، ورغب فى مطالبة المدين بالوفاء فى خلالها ، وفى هذه الحال ، يتعد تاريخ الاستحقاق بتاريخ التقديم ، ومن الطبيعى أن يسرى التقادم ابتداء من هذا التاريخ إذا امتنع المدين عن الوفاء ، وأثبت الدائن هذا الامتناع بوثيقة الاحتجاج .

نص إلى ماتقدم ، أن المنطق يقضى بأن يعامل الحامل الذى يتمهل فى تقديم السند للاداء معاملة أفضل من تلك التى يستحقها الحامل الذى يسارع إلى مطالبة المدين بالوفاء (Lescot et Roblot الجزء الثانى ، ص ١٨٢) .

وختاماً ، نرجو رجال القانون أن يتفضلوا . بمعالجة الموضوع ونشر ماقد يتوصلون إليه من حلول ، عسى أن ينبعث من هذه الدراسات الحل الصحيح الذى يتلائم وحاجة البلاد إلى الاستقرار فى الميدان التجارى ، آمليين أن يتوحد الاجتهاد القضائى فى هذا الموضوع فى جميع البلاد العربية نظراً لتشابه مصالح شعوب هذه البلاد وضرورة توحيد الأصول التجارية فيها .

جدول

بالمواد المقابلة في القوانين التجارية السورية واللبنانية والمصرية والعراقية والفرنسية .

ق. ت. فرنسي	ق. ت. عراقي	ق. ت. مصر	ق. ت. لبناني	ق. ت. سوري
١١٠	٣٨٨	—	٣١٦	٤١١
١٣١	٤١٩	١٢٧	٣٤٨	٤٥٠
١٣٢	٤٢٠	١٦٠ و ١٢٨	٣٤٩	٤٥١
١٣٣	٤٢١	١٢٩	٣٥٠	٤٥٢
١٤٨	٤٣٠	١٦٢	٣٦٦	٤٦٨
١٥٦	٤٣٩	١٦٩	٣٧٥ و ٣٧٤	٤٧٦
٣٩٨	٥ قانون كتاب العدل رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩	١٧٤	٣٧٧	٤٧٨
١٧٩	٤٥٦	١٩٤	٣٩٨	٥٠٠
١٨٤	٤٦٥	—	٤٠٤	٥٠٩
١٨٥	٤٦٦	١٨٩	٤٠٥	٥١٠

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ (١)

لما كان نص المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائلهم إلا في أحوال خاصة لا ينطبق على عمال اليومية الأمر الذي لم يعد يتفق وظروف الحال الحاضرة بعد أن صدرت في السنوات الأخيرة عدة تشريعات بإنشاء كثير من النقابات والجمعيات والمؤسسات يساهم فيها العمال بجزء من أجورهم كما أصبح وضعهم في مختلف الوزارات والمصالح الحكومية يقارب إلى حد كبير وضع الموظفين إذ أن أجور غالبيتهم تصرف مشاهرة كما وأنهم يشتركون في صناديق التأمين والمعاشات .

لذلك اقتضى الأمر تعديل المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ٥١ المشار إليه حتى تنطبق أيضاً على العمال أسوة بالموظفين مدنيين كانوا أو عسكريين .

ولما كانت المؤسسات العامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة وتسرى على موظفيها الأحكام المقررة بالنسبة إلى موظفي الإدارة الحكومية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة وذلك طبقاً لأحكام قانون المؤسسات العامة .

ولما كان في التزام المؤسسات العامة الالتجاء إلى القضاء للحصول على حكم ضد الموظف أو العامل بالمسئولية والمديونية فيه إطالة للأجراءات بغير مقتضى فضلاً عن تكبيد الموظف أو العامل بما حكم عليه من مصروفات التقاضي وهي الحكمة التي من أجلها خولت الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية سلطة إجراء الخصم من المرتبات والأجور في الأحوال الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه دون الالتجاء إلى القضاء لذلك تضمن المشروع النص على سريانه على المؤسسات العامة .

ولما كان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية لم يتضمن أية نصوص خاصة بالحجز على المرتبات كما خلت لائحته التنفيذية من هذه النصوص فقد روعي في المشروع سريان أحكامه على موظفي وعمال الهيئات الواردة به .

كما روعي أيضاً أن تمتد أحكام المشروع إلى موظفي ومستخدمي وعمال الجمعيات والمؤسسات

الخاصة المنشأة طبقاً للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ تيسيراً عليهم في معاملاتهم مع هذه الهيئات وحماية لهم من الاقتراض بشروط مجعنة ورغبة في التيسير على الموظفين والمستخدمين والعمال وتشجيعاً لهم على استغلال مدخراتهم في الاكتتاب في أسهم الشركات روعى إدخال التعديل على القانون بما يحقق للمساهمين المساهمة في رأس مال هذه الشركات وبناء على ذلك اقترحت وزارة الخزانة إجازة الحوالة بالوفاء بقيمة الأسهم المكتتب فيها .

وأنشرف برفع مشروع القانون المرافق إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .

رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢^(١)

بمناسبة إعادة تنظيم وزارة الأوقاف وتنظيم أجهزتها حتى تسير أهداف السياسة العامة من حيث الأخذ بنظام اللامركزية وتطبيق نظام الإدارة المحلية ، وحتى تفرغ أجهزتها للقيام بمسئولياتها الأصلية في مجال إقامة المساجد ورعايتها ونشر الدعوة الإسلامية ونحصيل الأموال التي تخصص للبر والخيرات والقيام على توزيعها في مصارفها طبقاً لأسس وقواعد محكمة .

ونظراً لأن وزارة الأوقاف تتولى حالياً بحكم نظارتها على الأوقاف الخيرية إدارة الأعيان التابعة للأوقاف الخيرية والمعمولة بنظرها ، كما تتولى إدارة الأعيان التي انتهى فيها الوقف طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ، سواء كانت هذه الأعيان أرضاً زراعية أو عقارات مبنية أو أراضي فضاء .

ومن حيث أن قيام الوزارة بإدارة الأعيان المشار إليها يباعد بينها وبين أهدافها الأصلية ويخرجها عن مجال رسالتها في الوقت الذي تقوم فيه أجهزة متخصصة في الدولة بمباشرة هذه الاختصاصات .

وقد أثبت سير العمل في هذه الناحية أنها تقتضي من الوزارة مصاريف إدارية باهظة لا تتكافأ وحسن استغلال هذه الأعيان على نحو اقتصادي سليم مما أثر على الحصيلة المخصصة للتوزيع على المستحقين وعلى جهات البر ، فضلاً عما تستلزمه من جهد يحول دون تفرغ الوزارة لمسئولياتها الأصلية .

لذلك ، فقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق نص فيه على ما يأتي :

(أولاً) تسليم الأراضي الزراعية التي انتهى فيها الوقف والمشمولة بحراسة وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإدارتها نيابة عن وزارة الأوقاف .

(ثانياً) استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر الخاصة .

(ثالثاً) تسليم المباني والأراضى الفضاء التابعة للأوقاف الخيرية المشمولة بنظر وزارة الأوقاف إلى المحافظات لاستغلالها والتصرف فيها لحساب وزارة الأوقاف .

(رابعاً) تسليم المباني والأراضى الفضاء التى انتهى فيها الوقف إلى المحافظات لإدارتها واستغلالها نيابة عن وزارة الأوقاف .

وقد روعى فى هذا المشروع :

١ - أن تؤدى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى إلى وزارة الأوقاف ٤ ٪ من قيمة الأراضى التى تسلم لها مقدرة وفقاً لقانون الإصلاح الزراعى بضمان الحكومة .

٢ - تفضيل أسرة الواقف على غيرها عند توزيع الأراضى الموقوفة على جهات البر الخاصة طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى .

٣ - أن تؤدى المحافظات إلى وزارة الأوقاف صافى ريع الأعيان التى تتسلمها بعد خصم مصروفات الإدارة وقيمة تكاليف الأعمال الفنية التى تقوم بها المحافظات وتكاليف الصيانة والعمارة وذلك كله فى حدود النسب المشار إليها فى المشروع .

٤ - أن تلتزم وزارة الأوقاف بأن تؤدى إلى أصحاب الأطلان والمباني التى انتهى فيها الوقف مرتباً شهرياً يحسب على أساس متوسط ما كان يحصل عليه كل منهم فى مدة خمس سنوات اعتباراً من سنة ١٩٥٤ وتوزع الزيادة فى الربيع على المستحقين جميعاً بنسبة ما يحصل عليه كل منهم .

٥ - أن تشتري وزارة الأوقاف والمحافظات بحسب الأحوال أنصبة المستحقين فى الأعيان التى انتهى فيها الوقف ، وبقدر نصيب كل مستحق على أساس ٣٠ ضعفاً للمرتب السنوى الناتج من الأطلان الزراعية ، و ٤٠ ضعفاً لهذا المرتب إذا كان ناتجاً عن مباني أو أراض فضاء ، على أن تدفع لمن تشتري حصته كامل الثمن من الأموال التى تجمع لديها نتيجة استبدال الأعيان الموقوفة على جهات بر عامة أو خاصة .

٦ - أن تقوم وزارة الأوقاف بالنشر عن الأوقاف الأهلية التى لها مستحقون غير معلومين ليتقدم كل ذى شأن بالمطالبة باستحقاقه فيها خلال مدة ستة أشهر وإلا اعتبر هذا النصيب وقفاً خيرياً .

٧ - أن تمنح المحافظات حق تجديد المباني وإقامة مبان جديدة على الأراضى الفضاء المسلمة إليها .

٨ - أن يقتصر تأجير الأعيان التابعة للأوقاف الخيرية بإيجار اسمى على ما يخصص لإنشاء المساجد والمعاهد الدينية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم ، وإيجار لا يقل عن نصف أجر المثل لمشروعات رعاية الشباب والترية الرياضية .

٩ - أن ينقل موظفو الأوقاف الذين يعملون فى إدارة الأعيان التى تسلم للمحافظات إليها وفقاً

لما يقرره وزير الاوقاف ، أما موظفو الاوقاف الزائدون عن حاجة العمل نتيجة لتسليم الاطيان الزراعية إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فينتقلون إلى الوزارات الاخرى والمؤسسات العامة ، ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بنقلهم والاحكام للترتبة على هذا النقل .

ومرافق لهذا مشروع القانون المشار اليه بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة بكتايه رقمي ٧٤٨ ، ٧٤٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٦١ ، رجاء التفصل بالموافقة عليه واصداره .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢^(١)

صدر القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ليعالج القصور والصعوبات التي لمستها السلطة القائمة على أعمال التنظيم عند تنفيذها لأحكام القانون السابق له — وليتمشى مع التطور العمراني والاقتصادي للبلاد .

وقد تبين لوزارة الإسكان والمرافق أن هذا القانون بدوره قاصر عن مسايرة قوة الدفع الثوري وما يتطلبه من تبسيط للاجراءات المتعلقة باستخراج تراخيص البناء مما يعرقل حركة النعمير ، كما لاحظت ان جميع الاشتراطات الفنية والهندسية التي يلزم ان تتوافر في المباني قد وردت في القانون الأمر الذي لا يتواءم مع التطور السريع في هندسة العمارة والانشاءات وتباين المستويات العمرانية في مختلف مدن وقرى الجمهورية بما يستتبع إيرادها اللائحة والقرارات المنفذة للقانون .

وقد لمست الوزارة أيضا الحاجة إلى ضرورة مسايرة أحكام القانون للاعتبارات العملية في التنفيذ ولنظام الإدارة المحلية ، بأن يسند إلى المحافظات أعمال تشكيل اللجان المنصوص عليها في القانون واستصدار بعض القرارات المحلية لتحقيق اللامركزية التي توخاها نظام الإدارة المحلية وأن يكون لمجالس المحافظات المختصة شأن في الرقابة والأعمال التنفيذية لهذا القانون .

كما تبين من تنفيذ حكم المادة العاشرة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ — والتي تقضى بعدم تزويد المباني المخالفة بالمرافق العامة إنه ينتج عن ذلك حرمان مباني مشغولة بالسكان من الانتفاع بهذه المرافق الأمر الذي أصبح له أثر بالغ على صحة وراحة ومكان المتفعين بالمبنى في حين أن بعض المخالفات قد لا يكون لها أثر مباشر — في حالة إزالتها — على أعمال المرافق .

ولذلك أعد مشروع القانون المرافق على ضوء الاعتبارات المتقدمة مع ضمان عدم المساس بالقواعد الأساسية والأصول الفنية والصحة اللازم توافرها .

(١) نشر القانون بالعدد السابع من ٥٠٠ .

فقطرت المادة ١ من المشروع إنشاء أى بناء أو إقامة أعمال (كالأسوار — والسيارات والنصب وما شابهها) أو توسيعها أو تعديلها أو تعديلها إلا بترخيص فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم — وشمل الحظر أعمال التدعيم وهى تقوية البانى القائمة وإزالة الخلل بها باستعمال مواد البناء كالطوب والحرسانة والحديد والأخشاب وما شابهها لما تحتاجه هذه العملية من رقابة ومواصفات فنية . ويسرى الحظر أيضاً على أعمال الهدم للمنشآت القائمة سواء كانت سليمة أو آيلة للسقوط وبها خلل يخطى منه لأن هذه العملية تحتاج لرقابة فنية ولا تأخذ احتياطات معينة لوقاية البانى المجاورة والمارة والسكان والجيران وأما كهم وما قد يكون فى باطن الأرض أو الشوارع من أجهزة ومنشآت المرافق — كما يسرى الحظر على أعمال تغطية واجهات الأبنية القائمة بالبياض وخلافه مثل أعمال التغطية بالرخام وغيره من المواد لما فى ذلك من أثر على جمال وتنسيق الواجهات .

ولم تتطلب المادة ٢ تقديم طلب الترخيص وتوقيعه من المالك توفيراً للوقت الذى يندل فى اثبات الملكية خصوصاً وأن الترخيص يصرف تحت مسئولية مقدمه دون أن يترتب عليه أى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بالأرض المبينة فى الترخيص — واستثنى من ذلك — طلب الترخيص فى أعمال الهدم فأوجب المادة تقديمه موقعا عليه من المالك أو وكيله درءاً لإهدار حقوق الملكية التى تتأثر إلى حد بعيد بأعمال الهدم والإزالة — كما حددت هذه المادة أيضاً المواعيد الواجب صرف الترخيص خلالها .

وأوجب المادة ٣ صرف الترخيص متى ثبت أن مشروع البناء أو الأعمال المطلوب إقامتها أو توسيعها أو تعديلها أو تعديلها أو تدعيمها مطابق للشروط المنصوص عليها فى القانون والقرارات المنفذة له ومتفقاً من حيث الواجهات الخارجية مع القواعد التى يضعها المجلس المحلى المختص والتى يصدر بها قرار من المحافظ .

ولما كان بكل مدينة من المدن بعض المناطق القديمة المكتظة بالسكان والتى هى فى حاجة إلى إعادة تخطيطها فقد أجازت المادة ٣ رفض التراخيص فى أعمال البناء المطلوبة فى المناطق يصدر قرار من مجلس المحافظة بإعادة تخطيطها وذلك إلى أن تتم إعادة تخطيط هذه المناطق وأوجب المادة على أن يتم التخطيط فى ميعاد لا يجاوز عام من تاريخ نشر قرار إعادة التخطيط فى الجريدة الرسمية غير أنها أجازت امتداد هذه المدة لعام آخر بموجب قرار يصدر من مجلس المحافظة .

وقضت المادة ٤ بالزام صاحب الشأن بتجديد الترخيص فيما إذا مضت سنة من تاريخ منح الترخيص دون أن يشرع فى تنفيذ الأعمال المرخص فيها وفى تطبيق حكمها أوضحت المادة أن أعمال الحفر الخاصة بالأساسات لا تعتبر شروعا فى أعمال البناء .

وبينت المادة ٥ أن منح الترخيص أو تجديده لا يترتب عليه أى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بالأرض المبينة فى الترخيص . كما قررت عدم مسئولية الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم

عن تنفيذ الأعمال موضوع الترخيص والقصود بحكم هذه المادة هو تأكيده ما تقتضيه القواعد العامة من عدم مسؤولية الإدارة عن التراخيص التي تصدرها .

وخولت المادة ٦ مجلس المحافظة المختص بتحديد الرسوم المستحقة عن فحص الرسومات والبيانات المقدمة من طالب الترخيص . على أن يكون ذلك بمقدار أقصى قدره مائة جنيه عن صرف الرخصة وبمقدار أقصى خمسة جنيهات عن فحص الرسومات والبيانات وبذلك يكون قد أوكل لكل مجلس محافظة تحديد الرسوم بما يتناسب مع حالة أهالي المدن والقرى المختلفة .

واشترطت المادة ٧ قيام مهندس التنظيم بتحديد خط التنظيم أو حد الطريق في الطبيعة وذلك ضماناً لسلامة هذا التحديد وأوجبت أن يتم هذا التحديد خلال عشرة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ، وضماناً لاتباع خطوط التنظيم ألزمت هذه المادة صاحب الشأن بإخطار الجهة الإدارية المذكورة بعد الارتفاع بالبناء بمقدار متر واحد على الأقل من منسوب سطح الطريق للتحقق من اتباع خط التنظيم أو حد الطريق ويحرر بذلك محضر معاينة بواسطة مهندس التنظيم وتسلم صورة منه للمرخص له . وقد أوجبت المادة أن تتم هذه المعاينة خلال عشرة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن للجهة الإدارية .

ونصت المادة ٨ على وجوب إتمام تنفيذ البناء أو الأعمال طبقاً للرسومات والمستندات والبيانات التي منح الترخيص على أساسها — وحظرت إدخال تعديل أو تغيير جوهري في الرسومات المعتمدة بمس تخطيط البناء أو مطابقته لاشتراطات هذا القانون أو لائحته التنفيذية إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم — أما التعديلات البسيطة التي تقتضيها ظروف التنفيذ مثل انحراف مواقع الفتحات أو اختلاف أبعادها وما مائل ذلك والتي لا تؤثر على جوهر التصميم للمرخص به أو للاشتراطات المنصوص عليها في القانون أو لائحته التنفيذية فيمكن التجاوز عنها دون إلزام المرخص له في الحصول على موافقة سابقة بها .

وأجازت المادة ٩ للمجلس المختص أن يسحب الرخصة الممنوحة إذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم أو أن يعدل الرخصة بما يتفق مع خط التنظيم الجديد .

وأجازت المادة ١٠ التظلم من القرارات التي تصدرها الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم إلى لجنة تشكل في مقر مجلس المحافظة . وحددت المادة للجنة ميخاء يجب أن يصدر فيه قرارها الذي يكون نهائياً .

وحظرت المادة ١١ إقامة بناء إلا إذا كان مطابقاً للأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تبين بقرار من وزير الإسكان والمراقق .

وتبسيطاً لإجراءات واعتماد خطوط التنظيم وتعديلاتها وسرعة إنهاء هذه الإجراءات ، فقد خولت المادة ١٢ المحافظ المختص السلطة في اعتماد هذه الخطوط بعد موافقة المجلس المختص ، كما حظرت

هذه المادة على أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم .

وبينما رخصت في إجراء أعمال التدعيم لإزالة الحلل وأعمال البياض حماية لحقوق الأفراد فقد نص على إلزام الإدارة بتعويض أولى الشأن في حالة الحظر تعويضاً عادلاً .

وخولت المادة ١٣ وزير الإسكان والمرافق إصدار قرار ببيان الشروط والأوضاع التي تقام المباني وفقاً لها — كما أوجبت أن تتفق الواجهات الخارجية مع القواعد التي يضعها المجلس المحلي المختص على أن يصدر بها قرار من المحافظ .

ولما لمسته الجهات الإدارية للشفرة على تنفيذ أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ من قصور أحكام المواد الخاصة بإيقاف الأعمال المخالفة الأمر الذي كان من شأنه أن أقيمت مباني كلفت مبالغ طائلة ثم صدر بشأنها أحكام الإزالة وفي تنفيذ هذه الأحكام ضياع لجزء من الثروة القومية وتشريد لعدد كبير من السكان — هذا فضلاً عن صعوبة تصحيح إزالة الأجزاء المخالفة من الناحية الفنية بعد استكمالها — فقد تطلب الأمر علاجاً لهذه الحالة أن توقف الأعمال المخالفة لمجرد وقوعها بالطريق الإداري وأن تعرض المخالفة في الوقت ذاته على لجنة محلية مختصة للنظر في هدم أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف الأعمال . وتحققاً لذلك عاجلت المادة ١٤ من مشروع القانون إجراءات وقف الأعمال المخالفة إدارياً وطريقة إعلان ذوى الشأن بها مع ضرورة عرض موضوع المخالفة على لجنة مشكلة في مقر المجلس المحلي المختص بقرار من المحافظ — وخولت هذه المادة للجنة المذكورة سلطة تقرير هدم أو تصحيح الأعمال المخالفة ، كما خولت لها سلطة تقرير استئناف أعمال البناء على أن يصدر قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيقاف الأعمال ، وفي الوقت نفسه خولت للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ولذوى الشأن حق الاعتراض على القرارات الصادرة من اللجنة المشار إليها بالهدم أو بالتصحيح أو باستئناف الأعمال أمام لجنة تشكل في مقر مجلس المحافظة وتبت في الاعتراض المقدم إليها خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه ويكون قرارها نهائياً وفي حالة امتناع ذوى الشأن عن تنفيذ القرار الصادر بهدم أو تصحيح الأعمال خولت هذه المادة للجهة الإدارية المختصة القيام بتنفيذ القرار على نفقة المخالف وتحصيل المصاريف إدارياً . وبذلك يتحقق ضمان عدم استئناف الأعمال المخالفة وتصحيحها أو إزالتها في مرحلتها البدائية بما يتضمن احترام القانون .

ونظراً لأن بعض المخالفات ليس بذات أثر مباشر على مقتضيات الصحة العامة والأمن للمستفيدين بالبناء أو المسارة أو الجيران . وقد يكون حدوثه بطريقة غير مقصود نتيجة لسوء التنفيذ . كما أنه من شأن إزالة المخالفة على بساطتها أو تعديلها احتمال وقوع ضرر مباشر على سلامة البناء لا يتناسب مع الضرر الذي يعود على شاغلي البناء من بقاء المخالفة . فقد خولت المادة ١٥ اللجنة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤ سلطة التجاوز عن بعض هذه المخالفات في حدود نسب معينة مع فرض تعويض مالي تقدره اللجنة المذكورة يدفعه المخالف للمجلس المختص مقابل انتفاعه ببقاء هذه المخالفة .

وبينت المادة ١٦ العقوبات المترتبة على مخالفة أحكام القانون وعالجت المادة ١٧ حالة عدم قيام المالك بتنفيذ الحكم الصادر ضده فاجازت إزالة أسباب المخالفة بمعرفة الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم على ثقة ذوى الشأن وتحت مسئوليتهم .

أما المادة ١٨ فقد حددت نطاق سريان القانون فقصرته على المدن - وبالنسبة للقرى والجهات الأخرى أجازت سريانه عليها بقرار من وزير الاسكان والمرافق كما أجازت إعفاء المدينة أو القرية أو الجهة أو أى منطقة منها أو أى أبنية بذاتها من تطبيق بعض أحكام القانون أو القرارات المنفذة له - وذلك بموجب قرار يصدر من وزير الاسكان والمرافق بناء على اقتراح المجلس المحلى المختص ولاعتبارات يملها الصالح العام على أن يحدد في هذا القرار ما قد يرى اتباعه من شروط يجب توافرها .

ونظراً لوجود بعض المباني المرخص في إقامتها قبل صدور هذا القانون ويلزم سريان أحكام هذا القانون عليها فيما لا يتعارض مع الشروط الفنية والهندسية للترخيص فقد قضت المادة ١٩ بذلك . ويتشرف وزير الاسكان والمرافق بعرض مشروع هذا القانون في الصيغة التى أقرها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه واستصداره .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢^(١)

صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، ثم صدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ الذى قضى بخفض أجرة المباني المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ بواقع ١٥ ٪ ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذى قضى بتخفيض الأجرة بنسبة ٢٠ ٪ للاماكن التى أنشأت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر يوليو سنة ١٩٥٨ ، وتلاه القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ الذى قضى أيضاً بتخفيض الأجرة للاماكن التى أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالى لصدور ذلك القانون .

ولما كان إطلاق يد الملاك في تحديد الايجارات أمر يترتب عليه مغالاتهم في تقدير الأجرة والتعاضل على القانون بشق الطرق لتوقعهم صدور التشريعات التى تقضى بالتخفيض مما يهدد العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بعدم الاستقرار المستمر وتنظيماً للعلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بصفة دائمة فقد رأى وضع تشريع يحقق ذلك الغرض ويهدف إلى تشجيع المواطنين على استثمار أموالهم في البناء استثماراً عادلاً مجزياً ، ويحقق في نفس الوقت خدمة محدودى الدخل من المستأجرين ، وذلك

(١) نشر القانون بالعدد السابع من ٥٥٥ .

بوضع تنظيم ثابت للعلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بما يضمن استقرار تلك العلاقة وينبغي عن صدور التشريعات المتوالية في هذا الشأن .

وتنفيذاً لما تقدم فقد قضت المادة الأولى بأن تسرى أحكام هذا المشروع على الأماكن المدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه كما تسرى أحكام المشروع أيضاً على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل به . وتضمنت هذه المادة بيان كيفية تحديد إيجارات العقارات الخاضعة لأحكامه وذلك على النحو الآتي :

(أ) صافي فائدة استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني ، أى بزيادة قدرها (١ ٪) عن متوسط استثمار الأموال السائلة المستغلة في السندات .

(ب) مقابل المصروفات والصيانة والإدارة واستهلاك رأس المال بواقع ٣ ٪ من قيمة المباني . ومن مجموع هاتين النسبتين تتحدد القيمة التجارية للعقار .

وقد نصت المادة الأولى من المشروع على أن تراعى في شأن تلك القيمة الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية على العقارات المبنية وخفض الإيجار بقدر الضريبة . كما يضاف إلى تلك القيمة ما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية المستحقة في غير حالات الإعفاء .

وإذا أوجب نص المادة الأولى من المشروع ، مراعاة الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ فليس مفاد ذلك أنه — في تطبيق أحكام هذا المشروع — تسرى القواعد التي نص عليها القانون المشار إليه والتي تقضى بخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء ، وذلك لأن الإيجار وفقاً للمشروع محدد بنص القانون ولا محل لافتراض المغالاة فيه . وإنما تكون مراعاة الإعفاءات المشار إليها متحققة بالنسبة للمباني الخاضعة للمشروع ، بمجرد عدم تعلية الضريبة على القيمة التجارية بالنسبة للعقارات التي تتوافر فيها شروط الإعفاء وفقاً للقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

وإعمال نص المادة الأولى من المشروع وتحديد كيفية تطبيقها وبيان المقصود منها ، يقتضى التمييز بين الفروض الآتية :

الفرض الأول :

إذا اتضح بعد اعتماد لجان التقدير المنصوص عليها في المادة (٤) من المشروع للقيمة التجارية المحددة وفقاً للبندين (١) و (ب) من المادة الأولى من المشروع وتوزيعها على الوحدات السكنية ، أن متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية لا يتجاوز ٣ جنيهات أعفيت تلك الوحدة السكنية من الضريبة الأصلية على العقارات المبنية والضرائب الإضافية المتعلقة بها إعفاء كاملاً عملاً بأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . ومن ثم لا تضاف إلى القيمة التجارية التي خصت تلك الوحدة السكنية بمقتضى قرار لجان التقدير ، أية ضرائب أصلية أو إضافية .

الفرصة الثاني :

أما إذا ظهر بعد اعتماد تلك القيمة وتوزيعها وفقاً لما تقدم ، أن متوسط الأيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية يزيد على ٣ جنيهات ولا يجاوز ٥ جنيهات فإن تلك الوحدة تعفى من الضرائب الأصلية إعفاء كاملاً عملاً بأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ولا يضاف إلى القيمة التجارية التي سبق أن اعتمدتها لجان التقدير للوحدة السكنية المشار إليها إلا ما يخص تلك الوحدة من الضرائب الإضافية دون غيرها .

الفرصة الثالث :

أما إذا تبين — بعد اعتماد القيمة التجارية وتوزيعها على وحدات العقار — أن متوسط الأيجار الشهري للحجرة الواحدة بالوحدة السكنية يجاوز ٥ جنيهات فلا تتمتع تلك الوحدة بأى إعفاء عملاً بأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ويضاف إلى القيمة التجارية المعتمدة لها ، ما يخصها من الضرائب الأصلية والإضافية على السواء .

ونصت المادة (٢) على تقدير قيمة الأرض وفقاً لثمن المثل وقت البناء كما تقدر قيمة المباني وفقاً لسعر السوق لمواد البناء وقت الإنشاء . كما تناولت كيفية توزيع قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للرافق العامة على وحدات السكن التي يشتمل عليها البناء وذلك في حالة استكمال البناء إلى الحد الأقصى المسموح به وفقاً لأحكام القوانين واللوائح وغيرها من القيود المفروضة على البناء وكذلك في حالة عدم استكمال البناء للحد المشار إليه كما أوضحت أسس التقدير إذا كان البناء لا يشمل كل المساحة المسموح بالبناء عليها كما بينت طريقة التقدير بالنسبة للسكان ذات الطابع الخاص كالفيلات وما في حكمها . ونصت على ضرورة إعادة التقدير متى تغير الوضع الأول الذي تم التقدير بآدء الأمر على أساسه .

وقد نصت المادة (٣) على أن يعاد تقدير قيمة الأرض عند التعليق وبشرط أن يكون قد مضى على إنشاء المباني السابقة مدة لا تقل عن خمس سنوات أو إذا طرأ عليها تحسين يستوجب تطبيق القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن مقابل التحسين .

ونصت المادة (٤) على أن يحدد الأيجار بمعرفة لجان التقدير المنصوص عليها في المادة (١٣) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ مع ضم عضوين من المهندسين إليها حتى يمثل فيها العضو الهندسى ليكون التقدير على أسس فنية سليمة وذلك مع الاسترشاد بالمستندات المبينة لقيمة الأرض والمباني التي يقدمها المالك والمقترحات التي يتقدم بها لتوزيع الأيجار على وحدات البناء .

كما نظمت المادة الخامسة حق المالك والمستأجر في التظلم من قرار التقدير إلى مجلس المراجعة المنصوص عليه في المادة (١٦) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أن يكون المجلس برئاسة قاض

ومع ضم عضوين من المهندسين إليه وكل ذلك ضماناً لعدالة التقدير ودقته — حيث أن قرار المجلس نهائى ولا يجوز الطعن فيه أمام القضاء .

وقد رأى أن تقوم اللجان المختصة بتقدير الضريبة العقارية وفقاً للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، بتحديد الإيجار حتى لا يقوم أى تعارض بين تقدير القيمة الإيجارية بواسطة تلك اللجان عند ربط الضريبة وبين تحديد الإيجار طبقاً لذلك القانون إذا ما عهد بذلك إلى لجان أخرى خلاف تلك اللجان .

وطبقاً للمادة السادسة ستباشر تلك اللجان أعمالها فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق . كما تضمنت المادة (٧) بيان العقوبة التى يحكم بها على المالك الذى يخالف قرارات تحديد الإيجار وتوزيعه الصادرة وفقاً لهذا القانون .

ويتشرف وزير الإسكان والمرافق برفع مشروع القانون المرفق بعد مراجعته ووضعها فى الصيغة القانونية .

رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢^(١)

صدر القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية ونصت مادته الأولى فى فقرتها الثانية على أن يضاعف الرسم إذا أعد الجهاز لمشاهدة الجمهور سواء بأجر أو بالجان ، ونصت الفقرة الثالثة على أن يستحق الرسم كاملاً ولو تمت حيازة الجهاز فى أى وقت من السنة ، ويؤدى الرسم فى هذه الحالة خلال شهر من تاريخ حيازته .

ورغبة فى التخفيف على المواطنين ، وتشجيعاً للجماعات والهيئات والأماكن التى يؤمها الجمهور على اقتناء أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية لذلك رأى العدول عن الحكم الخاص بمضاعفة الرسم على الأجهزة المعدة لمشاهدة الجمهور بحيث يطبق فى شأنها ذات الأحكام التى تسرى بالنسبة إلى الأجهزة التى يحوزها الأفراد . فنصت المادة الأولى من المشروع على أن يستبدل بنص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (١) من القانون المشار إليه فقرتان جديدتان تنص أولاهما على استحقاق الرسم السنوى كاملاً إذا تمت حيازة الجهاز خلال النصف الأول من السنة ، ويخفض الرسم إلى النصف إذا تمت

(١) نشر القانون بالعدد السابع م ٥٠٨ .

الحيازة خلال النصف الثاني من السنة ، وأن يكون تحصيل الرسم المستحق على هذا النحو لأول مرة بواسطة الجهات المرخص لها في البيع من المشتري عند تسليمه الجهاز وتقوم بتوريده خلال أسبوع من تاريخ التسليم وإلا التزمت بأداء الرسم مضاعفا ، وذلك رغبة في الحد من حالات التخلف عن أداء الرسم . وتنص ثانيتهما على أن من يحوز الجهاز عن غير طريق الجهات المذكورة فإنه يلتزم بأداء الرسم المستحق طبقاً للفقرة السابقة — أى سواء استحق الرسم كاملاً لتنام الحيازة في النصف الأول من السنة أو استحق نصفه فقط إذا نصت الحيازة في النصف الثاني منها — وذلك خلال شهر من تاريخ حيازته للجهاز .

ولما كانت المؤسسات والهيئات العامة في مجتمعنا الاشتراكي تعتبر من أجهزة الدولة المنوط بها تحقيق الخير والصالح العام للشعب شأنها في ذلك شأن الوزارات الحكومية ومصالحها لذلك رؤى في تعديل المادة الثانية من القانون إضافة المؤسسات والهيئات العامة لتأخذ حكم الجمعيات الحكومية من حيث الإعفاء .

ومراعاة لقواعد المجاملات الدولية وأخذاً بمبدأ المعاملة بالمثل فقد أضيفت إلى المادة المذكورة فقرة جديدة تنص على إعفاء الأجهزة التي تحوزها بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وأعضاؤها من أداء الرسم كله أو بعضه على أساس المعاملة بالمثل ، وذلك بشرط أن يتقدم طالب الاعفاء سواء كان رئيس البعثة باعتباره ممثلاً لها أو كان أحد أعضاؤها بشهادة من وزارة الخارجية العربية بإثبات صفته ويمدئ الإعفاء من الرسوم في دولته بالنسبة لبعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي العربي وأعضائها حتى يتمتع بذات الاعفاء إعمالاً لمبدأ المعاملة بالمثل .

ولضمان تنظيم وتنسيق البيانات الواجب تسجيلها في الدفتر الخاص المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون عدلت هذه المادة بحيث يكون الدفتر المشار إليه معداً بمعرفة هيئة الاذاعة فتختص بوضعه وإعداده كما أضيفت إلى هذه المادة فقرة جديدة بإلزام المرخص لهم في بيع الأجهزة أو إصلاحها بإخطار الهيئة في الأسبوع الأول من كل شهر بكشف من أصل وصورة من واقع الدفاتر المذكورة .

ونصت المادة الثانية من المشروع على إضافة فقرتين جديدتين إلى كل من المادتين ٤ و ١٢ من القانون تنص أولاهما على إلزام ملاك الأجهزة بالإخطار بكتاب مسجل عن كل تغيير في محل استخدام الجهاز حتى يتسنى متابعتهم وتحصيل الرسم منهم

وتنص ثانيتهما على أن يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون كل من امتنع عن إرسال الكشف المشار إليها أو تأخر في إرسالها عن الميعاد المنصوص عليه في المادة السادسة .

ونمسياً مع مبدأ التخفيف والتيسير على المواطنين نصت المادة الثالثة من المشروع على إضافة حكم وفقى بالمادة ١٣ مكرراً من القانون تنص على إعفائهم من الغرامات المتأخرة التي استحققت عليهم

بسبب التأخير في أداء الرسم والتي لم يتم تحصيلها بعد ذلك من الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون بعد إصداره .

ويتشرف وزير الدولة برفع مشروع القرار بقانون المرافق مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .
رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢^(١)

صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٦٠ في شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية على أن يعمل به اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٠ .

وقد حقق القانون أغراضه من تبسيط في الإجراءات بالنسبة لهيئة الإذاعة أو المواطنين الذين يسر لهم أداء الرسم على دفعات بقدر إمكانياتهم ، بيد أنه صادف في التطبيق العملي بعض الصعوبات .
وقد رؤى إدخال بعض تعديلات على أحكام هذا القانون غايتها تذليل هذه الصعوبات وإقامة العدالة بين المواطنين .

فما لبثت المادة الأولى ما أثير من جدل حول عدم استحقاق الرسم على مستهلكي التيار الكهربائي في الجهات الغير داخلية في دوائر المجالس البلدية وذلك بنصه على سريان هذا الرسم بصفة ملزم واحد في سائر أنحاء الجمهورية فيما عدا دائرة محظى القاهرة والاسكندرية ومدينة الجيزة التي يجرى عليها الرسم بصفة ملزمين .

وحرصاً على مراعاة قواعد المجاملات الدولية التي تقوم على أساس المعاملة بالمثل تضمن النص إعفاء بعثات التمثيل الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية وأعضائها من أداء كل أو بعض الرسم بشرط المعاملة بالمثل .

وأناط المشروع بوزارة الخارجية مهمة إخطار جهة التحصيل بمن يتوافر فيهم شرط الإعفاء .

كما تدارك المشروع تصحيح الخطأ المادى الوارد بالمادة العاشرة من القانون المشار إليه والتي كانت تنص بأنه « على الجهات المنصوص عليها في المادة الثانية — وصحتها المادة الثالثة — ... الخ » .
واستهدف كذلك التيسير على الجهات الملزمة بتركيب العدادات المنصوص عليها في المادة الثالثة ،
فقد الأجل المحدد بالمادة العاشرة ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون الجديد فضلاً عن الفترة السابقة على العمل به حتى يتسنى الحصول على العدادات وتركيبها .

(١) نشر القانون بالعدد السابع ص ٥١٠ .

كما عالج النص الجديد طريقة أداء الرسم المستحق عن الفترة السابقة على تركيب العدادات بطريقة عادلة بشرط أن تكون قد ركبت خلال الأجل المتعين تركيبها خلاله .

ونظراً لأن البطاريات الجافة قد تستعمل في أغراض أخرى غير أجهزة استقبال الإذاعة . كما أن البطاريات السائلة في طريقها إلى الاندثار ، فضلاً عما يتطلبه تنفيذ القانون بشأنها من إجراءات تستلزم مصاريف قد تزيد عن الرسوم التي تحصل منها .. لهذا نصت المادة الثانية من المشروع على إلغاء المادتين (٥) و (٧) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مع إعفاء ملاك أجهزة الاستقبال التي تعمل بالبطاريات السائلة من الرسوم الأصلية والإضافية المتأخرة .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض المشروع على السيد رئيس الجمهورية للتفضل بالنظر والموافقة .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢^(١)

في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة التي قضيت في غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة في المعاش وعمل به اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، وسرت أحكامه على الموظفين العاملين بقوانين المعاشات أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ الذي حل محله المانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، الموجودين في الخدمة في تاريخ العمل به مقابل أداء مبالغ إما دفعة واحدة أو بطريق التسيط تقدر وفقاً للجدول الملحق بالقانون ، وقد روعي في تقدير تلك المبالغ ، أن يتحمل الموظف تكاليف حساب هذه المدد في المعاش دون تحمل الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة أي جزء منها سوى فروق الفوائد من ٤,٥ ٪ إلى ٢,٥ ٪ .

وقد تقدم كثير من الموظفين الراغبين في الاستفادة من أحكام القانون المذكور بحساب مدد عملهم السابقة في المعاش بشكاوى عدة أبدوا فيها صعوبة تحملهم الأقساط المستحقة نظير حساب هذه المدد إما لطول المدة المراد حسابها أو لقصر مدة التسيط .

وقد تبين من دراسة هذه الشكاوى أن لموظفي وزارة التربية والتعليم الذين لهم مدد خدمة سابقة في التعليم الحر ظروف خاصة تختلف عن ظروف غيرهم من طوائف المتفيعين بالقانون المذكور ذلك أنهم خدموا مرققا واحدا هو مرفق التعليم اتصلت مدة عملهم السابقة فيه بمدة خدمتهم الحالية ، وكانت الرسالة التي قاموا بها بمدارس التعليم الحر هي نفس الرسالة التي أداها زملاؤهم بمدارس الحكومة . كما وأن الميدان الذي عملوا به والأهداف التي حققوها كانت واحدة ، وأن الدولة

(١) نشر القانون بالعدد السابع من ٥١١ .

قد ضمت هذه المدارس بموظفيها إليها وذلك بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ سبتمبر ١٩٥٠ مع حساب كامل مدة خدمتهم في تقدير الدرجة والرتب وأقدمية الدرجة وذلك على قدم المساواة مع زملائهم الموجودين بخدمة الوزارة .

وقد طلبت وزارة التربية والتعليم وقتئذ مساواة هؤلاء الموظفين بزملائهم موظفي الحكومة من حيث اعتبار مدة خدمتهم بالتعليم الحر خدمة حكومية فيما يختص باستحقاقهم للمعاش أو المكافأة عن هذه المدد ، وقد أرجىء هذا الطلب حين صدور قانون المعاشات الذي كان معداً في ذلك الوقت . وصدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المعاش خلوا من النص على ذلك الحكم .

وتصحيحاً لهذا الوضع فقد رأى تعديل القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بحيث تتحمل الخزانة العامة نصف تكاليف حساب مدد العمل بالتعليم الحر في المعاش ويتحمل الموظف النصف الآخر إذا رغب في حساب تلك المدد من ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش .

وتيسيراً على المتقاعين بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بصفة عامة فقد رأى تعديل هذا القانون بحيث تتضمن المبادئ الآتية :

أولاً -- جواز حساب جزء من مدد العمل السابقة دون اشتراط حساب المدد كلها .

ثانياً — جواز حساب مدد الخدمة التي قضيت في وظائف الحكومة بدون أجر دون التقيد بضرورة حسابها في تقدير الدرجة والرتب وأقدمية الدرجة وكذلك الحال بالنسبة لمدد الخدمة التي قضيت في خدمة قوات الاحتياط قبل التعيين في وظائف الحكومة .

ثالثاً — حساب مدد المحاماة التي كان يجوز حسابها طبقاً للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن حساب مدد المحاماة في المعاش وذلك بالنسبة لمن لم يطلب حسابها في الميعاد المحدد بذلك القانون ، على أن تؤدي عن هذه المدد المبالغ المحددة في القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بأحدى الطرق المنصوص عليها .

رابعاً — إعادة فتح باب الاختيار من جديد أمام جميع الموظفين الذين تنطبق عليهم أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه للاستفادة من المميزات التي استحدثها التعديل ، فحدد ثلاثة أشهر لإبداء الرغبة ، وتسعة أشهر للأداء دفعة واحدة ، ويحسب كل من هذين الميعادين اعتباراً من تاريخ العمل بالتعديل المقترح .

خامساً — جواز الأداء بطريق الاستبدال طبقاً للجدول المرفق بقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ سواء لعشر سنوات أو لعشرين سنة أو لدى الحياة مع الإعفاء من الكشف الطبي ودون التقيد بإجراءات الاستبدال وشروطه والقيود الواردة عليه سواء تلك المنصوص عليها في القانون المذكور أو في لائحة الاستبدال ، فيما عدا شرطاً واحداً هو

ضرورة أن تكون مدة العمل السابقة للموظف بالإضافة إلى مدة خدمته الفعلية المحسوبة في المعاش تخوله الحق في معاش .

سادسا — تحمل الخزانة العامة نصف المبالغ المستحقة على الموظفين الذين لهم مدد خدمة سابقة قضيت في التعليم الحر ويؤدي إلى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ إما نقدا أو بموجب صكوك مسحوبة عليها بفائدة ٤,٥ ٪ سنويا وذلك بالنسبة للمتقاعين بأحكام قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

فإذا لم يؤد هؤلاء الموظفون النصف الآخر من هذه المبالغ حسبت لهم هذه المدة في تسوية معاشهم باعتبار جزء واحد من مائة جزء من مرتبه الأخير للموظف أو متوسط المرتبات بحسب الحال وفقا لأحكام قانون المعاشات المعامل به وذلك عن كل سنة من سنوات هذه المدة فإذا استحق مكافأة حسب نصف المدة في تقدير مكافأته .

سابعا — وقف خصم الأقساط الواجب اقتطاعها طبقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ واستزال هذه الأقساط من المبالغ المستحقة دفعة واحدة ويؤدي الموظف الباقي بإحدى الطرق المنصوص عليها في الشروع ، وسوف يترتب على وقف خصم الأقساط وجود فترة انتقال تستمر حتى تاريخ بدء اقتطاع الأقساط من جديد وفقا لأحكام الشروع ، لذلك روعي النص على أن من يتوفى أو يفصل بسبب عدم اللياقة الصحية في هذه الفترة يعتبر مشتركا عن مدة عمله السابقة .

ثامنا — تخويل الموظفين الذين تركوا الخدمة اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ الحق في الاستفادة من المزايا الواردة في الشروع المقترح متى كانت مدة العمل السابقة بالإضافة إلى المدة المحسوبة في المعاش تخول الحق في معاش وذلك بالشروط والأوضاع الآتية :

١ — أن يبدوا رغبتهم في حساب مدد عملهم السابقة في المعاش وأن يؤدوا المبالغ المطلوبة إما دفعة واحدة أو بطريق الاستبدال وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ العمل بمشروع القانون المرافق .

٢ — أن يؤدوا المبالغ المستحقة التي اختاروا أداءها دفعة واحدة في ميعاد لا يتجاوز مدة التسعة الأشهر المشار إليه .

٣ — أن ترد المكافأة التي حصل عليها الموظف دفعة واحدة محسوبا عليها فائدة بواقع ٤,٥ ٪ سنويا من تاريخ الحصول عليها حتى تاريخ ردها وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ العمل بالتعديل المقترح وخصوصا منها ما يكون مستحقا له من متجمد معاش نتيجة لحساب مدة العمل السابقة . وذلك مع مراعاة الأحكام المتقدمة .

تاسعا — تخول ورثة من توفي من الموظفين الوارد ذكرهم في البند ثامنا الحق في الاستفادة من الأحكام المشار إليها فيه بشرط أن يبدوا رغبتهم في ذلك وأن يؤدوا المبالغ المستحقة على مورثهم دفعة

واحدة خلال سنة من تاريخ العمل بالتعديل المقترح أو من تاريخ الوفاة أيهما أطول مخصوصا منها ما يكون مستحقا لمورثهم أو لهم من متجمد معاش .

ومن المقرر أن الاشتراك عن مدة العمل السابقة في المعاش سوف يفتح آثاره اعتبارا من تاريخ ترك الموظف للخدمة بمعنى أن يستحق معاشه عن مدة خدمته كاملة اعتبارا من ذلك التاريخ ، وإذا كان قد رغب في السداد بطريق الاستبدال وفقا لأحكام القانون المقترح فيؤخذ في الاعتبار سنة وقت تركه الخدمة وينخصم من متجمد المعاش المستحق له متجمد أقساط الاستبدال من ذلك التاريخ .

عاشرا - أظهر التطبيق العملي للقسم (ب) من الجدول المرفق بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه والذي تقدر على أساسه الأقساط المستحقة على الموظف بعض الفروق في الأقساط الشهرية وخاصة بالنسبة للأعمار الكبيرة حيث تزيد الأقساط المقنطرة عن المستحق فعلا ونتج ذلك عن تقريب سن الموظف على أساس اعتبار كسور السنة سنة كاملة ولذلك فقد رؤى إعداد جدول جديد للقسم (ب) المنوه عنه فنصت المادة الثامنة من المشروع على أن يستبدل بالجدول المرافق للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ الجدول المرافق للمشروع .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة وبعد عرضه على مجلس إدارة صناديق التأمين والمعاشات .

رجاء الموافقة عليه وإصداره .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٢^(١)

كانت الفقرة الأولى من المادة ١٤ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ تنص على أنه « متى بلغت سن الموظف أو المستخدم ستين سنة وجبت إحالته إلى المعاش ما لم يصدر قرار خاص من مجلس الوزراء بإبقائه في الخدمة لمدة معينة ولا يجوز إبقاء أى موظف أو مستخدم في الخدمة بعد سن السبعين » .

وقد عدلت تلك الفقرة بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ فأصبح نصها :

« متى بلغت سن الموظف أو المستخدم ستين سنة وجبت إحالته إلى المعاش ما لم يصدر قرار خاص من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الخزانة بإبقائه في الخدمة لمدة لا تزيد على سنتين فيما عدا موظفي التمثيل السياسى من درجة سفراء » .

(١) نشر القانون بالمدد السابع ص ٥١٤ .

وبذلك أصبح نصها متمشيا مع نص المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المعدلة بذات القانون المذكور .

وحيث إن المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليها قد عدلت بموجب القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٩ وأصبح نصها كآتي :

« لا يجوز مد خدمة الموظف بعد بلوغه السن المقررة إلا في حالة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية » .

فقد أصبح من المتعين تعديل الفقرة الأولى من المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ مألغة الذكر حتى يصبح نصها متفقا ونص المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ للمعدة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٩ .

وتحقيقا لذلك أعدت وزارة الخزانة مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المرافق بتعديل الفقرة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ، وتشرف بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة في ١٨/٦/١٩٦٠ برقم ١٤٣١ رجاء الموافقة عليه وإصداره .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢^(١)

بمناسبة صدور قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة عامة للنقل المائي الداخلي بالإقليم المصري وضم إدارة الملاحة الداخلية إلى هذه الهيئة وماترتب على ذلك من التوسع في اختصاصاتها ، رؤى إدخال بعض التعديلات في أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية ولذلك أعد المشروع المرافق .

تعديلت المادة ٢ بأن ألغى البند الأول منها وكان يقضى بأن تعفى من الترخيص المراكب المملوكة للحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة والمعدة لخدمتها الخاصة . وقصد بهذا الإلغاء تعميم إشراف الهيئة وخاصة من الناحية الفنية على جميع الوحدات المائية التي تعمل في المياه الداخلية وزيادة في ضمان سلامة الوحدات والأشخاص . كما عدل البند الثاني من المادة ٢ المذكورة بما يوجب على السفن المسجلة بمصلحة الموانئ والنأثر أن تحمل شهادة تسجيل .

وعديلت المادة ٣ بحيث تنص على تعميم اختصاص مجالس المحافظات أو المدن في صرف تراخيص للوحدات التي تعمل فقط داخل حدود هذه المجالس وإصدار قرار من الوزير المختص بالشروط

(١) نشر القانون بالعدد السابع م ٥١٥ .

الواجب توافرها في مراكب الركاب ومراكب التزهة التي تعمل في حدود اختصاص مجالس هذه المدن .

كما أضيف إلى هذه المادة نص يقضى بإضافة رسوم الفحص إلى حساب هيئة النقل المائي الداخلى ونص آخر بجواز تأدية تأمين عند الترخيص لا يجاوز عشرين جنيها يصدر بتحديدده وشروطه وأوضاعه قرار من الوزير المختص .

وعُدلت المادة ٥ بحيث تنص على أن يكون الترخيص نافذ المفعول لمدة سنتين قابلة للتجديد بالنسبة إلى مراكب نقل الركاب والتزهة والمعديات والذهبيات (بدلا من ثلاث سنوات) وذلك لاحكام الرقابة على هذا النوع من الوحدات المائية والتأكد من صلاحيتها للملاحة بصفة مستمرة ضمانا لسلامة الأرواح — أما بالنسبة لغيرها من المراكب فبقيت مدة الترخيص ثلاث سنوات .

وعُدلت المادة ٨ بإضافة نص يقضى بأنه يجب أن تتوافر في مراكب نقل الركاب والتزهة التي تعمل في حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فضلا على الشروط المفروضة بقرار من وزير المواصلات ، الشروط الأخرى التي يصدر بها قرار من الوزير المختص وذلك لإمكان تنظيم حركة استخدام هذه الوحدات بما يتفق مع الأغراض الصحية والآداب العامة وتجميل الشواطئ وصيانتها . كما أضيفت فقرة أخرى تنص على أن تحدد تعريفه التزهة ونقل الركاب على تلك المراكب بقرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

وأضيفت إلى المادة ٩ فقرة جديدة في البند أولا بإعفاء المراكب التي لا تزيد حمولتها عن ١٠ طن من الرسوم الجمركية . وكذلك أضيفت لنفس المادة فقرة أخرى تنص على إعفاء المراكب المملوكة للحكومة أو للأشخاص الاعتبارية العامة المعدة لخدمتها الخاصة من رسم الحموله المقررة في هذه المادة .

وعُدلت المادة ١٢ بحيث تنص على أن المعديات التي تعمل داخل حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن تختص هذه المجالس بإجراء الزايدات العامة لاستغلالها وبإعطاء الترخيص وتحصيل الاتاوة عنها مما يؤدي إلى زيادة موارد تلك المجالس .

وأضيفت إلى المادة ١٣ فقرة تنص على أن طلب الترخيص بقيادة مركب لنقل الركاب أو للتزهة أو العمل عليها في دوائر اختصاص مجالس المحافظات أو المدن يجب أن تنوافر فيه فضلا على الشروط المفروضة بقرار من وزير المواصلات ، الشروط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص وذلك حماية للآداب العامة .

وأضيفت إلى المادة ١٤ فقرة تنص على تطبيق العقوبة الواردة فيها على كل من استخدم أو سمح باستخدام مركب معد لنقل الركاب أو التزهة في غرض منافي للآداب مع جواز الحكم بمصادرة المركب دون الإخلال بأي عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

واستحدثت مادة أخرى برقم ٢٠ مكررا تنص على أن للهيئة العامة لشئون النقل المائي الداخلى

ومجالس المدن فيما يختص بتحصيل كافة الرسوم والاتاوات المقررة طبقاً لأحكام هذا القانون حق الامتياز على إبراد المركب في أية يد وجدت وعلى المركب ذاته إذا لم يكف إبراده للوفاء بالمستحق من تلك الرسوم والاتاوات . وتستوفي هذه المبالغ قبل أى حق آخر ولو كان ممتازاً أو مضموناً برهن رسمى عدا المصروفات القضائية وذلك ضماناً لتحصيل الرسوم والاتاوات في مواعيد استحقاقها .

كما أضيفت إلى المادة ٢١ ققرة تنص على إلغاء كل حكم يخالف أحكام هذا القانون ولإمكان تطبيقه فيما يختص بإشراف الهيئة على الوحدات التى تعمل داخل البحيرات وكانت تشرف عليها مصلحة السواحل .

وتحقيقاً لهذه الأغراض أعد مشروع القانون المرافق ووافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى .

ويتشرف وزير المواصلات بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرارات وزارية

وزارة الإسكان والمرافق :

قرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن اللائحة التنفيذية للقانون الخاص بتنظيم المباني

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يجب أن يكون طلب الحصول على الترخيص في إجراء الأعمال المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه موقفاً من الطالب إلا في حالة طلب الترخيص في أعمال الهدم فيلزم أن يوقع عليه من المالك أو وكيله على أن يبين بالطلب اسم ولقب كل من الطالب والمالك وصناعته ومحل إقامته ومرفقاً به :

(أ) الإيصال الدال على أداء الرسم المستحق .

(ب) رسم عام للموقع المطلوب البناء فيه بمقياس لا يقل عن ١ / ١٠٠٠ مبيناً عليه المبني المراد إنشاؤه بالنسبة إلى هذا الموقع والشوارع التي يطل عليها .

(ج) ثلاث صور من رسومات المساقط الأفقية للأدوار المختلفة بمقياس لا يقل عن ١ / ١٠٠

(د) ثلاث صور من رسومات الواجهات واقطاعات الرأسية اللازمة للمشروع بمقياس لا يقل عن ١ / ١٠٠ .

(هـ) ثلاث صور من الرسومات الإنشائية الخاصة بأساسات المبني بمقياس لا يقل عن ١ / ١٠٠ مبيناً عليها الأحمال ونوع الأساسات ومن رسومات سقف أحد أدوار المبني وكمراته ، وبالنسبة إلى الأسقف الجملونية تقدم تفصيلات الجمالون والأعمدة أو الحوائط الحاملة لها .

(و) ثلاث صور من رسومات الأعمال الصحية وتوصيلات المجارى — وفي حالة عدم اتصال المبني بالمجارى تقدم ثلاث صور من الرسومات التفصيلية لأعمال الصرف .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٤ الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٢ .

على أنه بالنسبة إلى أعمال الهدم أو تغطية الواجهات القائمة باليباض وغير ذلك فيكتفى بتقديم الإيصال الدال على إداء الرسم المستحق وبيان واف عن الموقع .

كما أنه بالنسبة لطلبات الترخيص بتعديل الرسومات التي منح على أساسها الترخيص فيكتفى بتقديم رسم من ثلاث صور للجزء المطلوب تعديله موضحاً عليه هذا التعديل أما التعديلات البسيطة التي تقتضيها ظروف التنفيذ مثل انحراف مواضع الفتحات واختلاف أبعاد بعض مرافق البناء وتحويل بعض الحوائط بشرط أن لا يؤثر ذلك على جوهر التصميم المرخص به أو على مطابقة المبنى لاشتراطات القانون أو التصميم الإنشائي فيكتفى بتقديم رسم الترخيص للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم لإثبات التعديل عليه وعلى رسومات الترخيص المحفوظة لديها .

ويجب على الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أن تبت في طلب الترخيص خلال مدة الأربعين يوماً المحددة بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ على أنه بالنسبة لأعمال اليباض والتدعيم وتعديل المباني القائمة بما لا يتناول توسيعها أو زيادة مساحتها ، وتجديد الترخيص وتعديل الرسومات التي منح على أساسها الترخيص فيلزم أن يبت في طلب الترخيص خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه .

ويجوز الحصول على موافقة مبدئية من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم على مشروع البناء من حيث مطابقة تصميمه لأحكام واشتراطات قانون تنظيم المباني وقراراته التنفيذية وذلك بقصد إعداد المشروع التنفيذي للبناء على أساسه .

ويقدم طلب الموافقة المبدئية من الطالب مرفقاً به الإيصال الدال على أداء الرسم المستحق والرسومات النصوص عليها في البنود (ب) ، (ج) ، (د) بمقياس لا يقل عن ١ : ٢٠٠

ولا تعتبر هذه الموافقة ترخيصاً في إقامة البناء على الوضع المحدد في هذا المشروع .

مادة ٢ — يبين في الترخيص عرض الشوارع والناسيب المقررة لها أمام واجهات البناء .

مادة ٣ — لا يجوز إجراء أى عمل من أعمال البناء بين غروب الشمس وشروقها إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

وعلى أى حال لا يجوز دق خوازيق الأساسات أو عمل أو وضع الحرسانة فيما بين غروب الشمس وشروقها .

وعلى من يقوم بأعمال الهدم أو البناء أو إنشاء الأساسات اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة الجيران وأملأهم ولوقاية العمال والمارة والشوارع وما قد يكون في باطن الأرض من أجهزة ومنشآت المرافق العامة .

وطى المرخص له في حالة إيقاف العمل مدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يخطر الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم باستئناف العمل وذلك بخطاب موصى عليه .

مادة ٤ - لا يجوز إقامة بناء إلا إذا كان واقعاً على جانب طريق عام أو خاص ويعتبر طريقاً خاصاً في تطبيق أحكام هذه المادة كل فضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر إلى الطريق العام إذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام .

على أنه يجوز بموافقة الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم اعتبار الفضاء المخصص كفضاء طريقاً خاصاً إذا كان عرضه لا يقل عن الحد الأدنى المحدد في المادة (٧) من هذه اللائحة وكانت المباني المطلة عليه تطابق أحكام هذه اللائحة باعتباره طريقاً .

مادة ٥ - يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاماً كان أو خاصاً ألا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء المقامة على حد الطريق على مثل ونصف مثل البعد ما بين حديه إذا كانا متوازيين وبشرط ألا يزيد ارتفاع الواجهة على ٣٥ متراً وتقاس الارتفاعات المذكورة أمام منتصف واجهة البناء لكل واجهة مقاساً من منسوب سطح الرصيف إن وجد وإلا فمن منسوب سطح محور الطريق .

على أنه يجوز أن يصل ارتفاع الواجهة على خط البناء إلى عشرة أمتار إذا كان عرض الطريق لا يسمح بهذا الارتفاع مع مراعاة تطبيق أحكام المادة (٧) من هذه اللائحة .

وإذا كان حدا الطريق غير متوازيين - كان مدى الارتفاع مثل ونصف مثل المسافة المتوسطة بين حدى الطريق أمام واجهة البناء وعمودياً عليها .

ويجوز لزيادة الارتفاع داخل مستوى وهمي يكون زاوية ميلها ٣ - رأسى إلى ٢ - أفقى مع المستوى الأفقى المار بالنهاية القصوى للارتفاع المسموح به بالنسبة إلى عرض الطريق ومبتدئاً من خط تقابل هذا المستوى مع المستوى الرأسى المار بواجهة البناء على الصامت وذلك في حدود ارتفاع إضافي قدره ٧ أمتار فقط ثم داخل مستوى وهمي ثان يكون زاوية ميلها ١ - رأسى إلى ٢ - أفقى مع المستوى الأفقى المار بنهاية الارتفاع الإضافي ومبتدئاً من خط تقابل هذا المستوى الرأسى المار بواجهة الارتداد السالف .

مادة ٦ - إذا كان البناء يقع عند تلاقي طريقين متعامدين يختلف عرضهما جاز أن يصل الارتفاع في الواجهة المطلة على أقل الطريقين عرضاً إلى أقصى الارتفاع المسموح به بالنسبة إلى أكبر الطريقين عرضاً وذلك في حدود طول من الواجهة منساو لعرض الطريق الأوسع مقاساً من رأس الزاوية عند تقابل أقل الطريقين عرضاً مع الخط المقرر للبناء على الطريق الأوسع ، وبشرط ألا يزيد على ثلاثين متراً وألا تقل المسافة بين محور الطريق الأصغر وبين حد البناء عن ثمن ارتفاع أعلا واجهة البناء المطلة عليه فإذا قلت المسافة المذكورة عن هذا القدر - جاز الارتداد بمبنى الواجهة بمقدار

الفرق على أن يبدأ هذا الارتداد بعد الارتفاع القانوني المسموح به بالنسبة إلى عرض الطريق الأصغر طبقاً لنص المادة السابقة ويعني من الارتداد المشار إليه ناصية البناء على الطريق الأصغر بطول ١٢ متراً مقاساً من رأس الزاوية عند تقابل أقل الطريقين عرضاً مع الخط المقرر للبناء على الطريق الأوسع .

وإذا كان البناء يقع على طريقين غير متقابلين عند موقع البناء أو على طريقين متقابلين عند موقع البناء وكانا غير متعامدين جاز أن يصل الارتفاع في الواجهة المطة على الطريق الأقل عرضاً إلى أقصى الارتفاع المسموح به بالنسبة إلى الطريق الأوسع إذا كانت في حدود عمق من الواجهة المطة على الطريق الأوسع مساو لعرضه وطبقاً للاشتراطات المشار إليها في الفقرة السابقة — على أنه إذا زاد عمق البناء عن عرض الطريق الأوسع يحدد ارتفاع المباني طبقاً للمادة السابقة مع افتراض وجود مستوى رأسي في حدود عمق مساو لعرض الطريق الأوسع مقاساً من ذلك الطريق لتتلاقى عنده مستويات الارتداد على الطريقين .

وإذا كان البناء يقع على طريق عام يختلف عرضه عند البناء عن العرض الوارد في المرسوم أو القرار المقرر لخطوط تنظيمه وجب حساب الارتفاع على أساس خطوط التنظيم المقررة متى كان قد بدىء في اتخاذ إجراءات تنفيذ القرار المعدل لخطوط التنظيم وإلا فيكون الحساب على أساس عرض الطريق القائم .

مادة ٧ — لا يجوز إقامة أى بناء على طريق عام كان أو خاصاً يقل عرضه عن ستة أمتار إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم وبين الستة أمتار على أن يحدد ارتفاع واجهة البناء والبروزات المسموح بها في هذه الواجهة باعتبارها واقعة على طريق بعرض ستة أمتار ولا يسمح بإقامة أية منشآت على مساحة الارتداد المشار إليه .

مادة ٨ — يجوز لمجلس المحافظة المختص بقرار يصدر منه أن يقسم أى مدينة من حيث ارتفاع المباني بها كما يلي :

الفئة الأولى : لا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء فيها على مثل ونصف مثل من البعد ما بين حدى الطريق .

الفئة الثانية : لا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء فيها على مثل وربع مثل من البعد ما بين حدى الطريق .

الفئة الثالثة : لا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء فيها على البعد ما بين حدى الطريق .

وفي جميع هذه الحالات يجب ألا يتجاوز ارتفاع واجهة البناء على الصامت ٣٥ متراً مع السماح بالارتداد طبقاً لما هو مشار إليه في المادة الخامسة .

مادة ٩ — لمجلس المحافظة المختص بقرار يصدره أن يسمع في شوارع معينة أو مناطق محددة

في أى مدينة يتجاوز حد الارتفاع الأقصى للبناء المشار إليه في المادة الخامسة وفي حدود الارتفاع المسموح به بالنسبة إلى عرض الطريق وبشرط ألا يتجاوز مكعب المباني في مختلف الأدوار محسوبا من سطح الطريق وعلى أساس الوحدات المترية ما يلي :

(١) واحد وعشرين مثلاً لسطح قطعة الأرض المخصصة لإقامة البناء عليها في مناطق الفئة الأولى المشار إليها في المادة السابقة .

(ب) أربعة عشر مثلاً لسطح قطعة الأرض المخصصة لإقامة البناء عليها في مناطق الفئة الثانية المشار إليها في المادة السابقة .

(ج) سبعة أمثال لسطح قطعة الأرض المخصصة لإقامة البناء عليها في مناطق الفئة الثالثة المشار إليها في المادة السابقة .

مادة ١٠ — يصرح بتجاوز الارتفاعات المقررة في المواد السابقة بالنسبة لآبار السلام أو غرف آلات المصاعد أو خزانات المياه أو أجهزة تكييف الهواء بمقدار خمسة أمتار وبمقدار متر واحد للدراوى والأغراض الزخرفية على أن يقتصر الاستعمال على هذه الأغراض

ويصرح في دور العبادة والمباني الحكومية ومباني المجالس المحلية العامة بتجاوز الارتفاعات المذكورة للقباب والأبراج الزخرفية والمآذن وذلك بعد موافقة المجلس المحلى المختص .

مادة ١١ — يجب في جميع المباني السكنية ألا يقل الارتفاع الداخلى الحاصل مقبسا بين الأرضية والسقف عن ٢,٧٠ م ويجوز أن يكون هذا الارتفاع ٢,٣٠ م لدخلات المدافئ أو ما في حكمها ، الدهاليز ، المداخل ، الجراجات ، غرف الغسيل بالسطوح وغرف مستخدمى الحراسة والخدمة وبشرط ألا تشكل في تكوينها وحدة أو وحدات سكنية مستقلة .

كما يجوز أن يكون هذا الارتفاع ٢,١٠ متراً للحمامات والمراحيض .

مادة ١٢ — يجب أن يكون لكل مرفق من مرافق البناء فتحات تهوية والإبارة تطل على طريق أو على فناء مستوف للشروط المبينة في هذا القرار ولا يجوز أن يقل مسطح الفتحة عما يأتى :

(١) ٨ ٪ من مسطح الأرضية للغرف المخصصة للسكنى أو المسكن ولبئر السلم — على أنه بالنسبة لبئر السلم يلزم توفير فتحات تهوية وإبارة في كل دور ابتداء في الدور الأول فوق الأرضى .

(ب) ١٠ ٪ من مسطح الأرضية للطابخ والحمامات والمراحيض بشرط ألا تقل عن نصف متر مربع .

ويحتسب مسطح الفتحة على أساس المسافة المقاسة فيما بين الأوجه الظاهرة للحلوق الحشبية أو المعدنية الثابتة .

ويجوز عمل الفتحات سالفة الذكر بذات النسب المنصوص عليها في السقف بشرط أن تكون متصلة بالهواء الخارجى .

على أنه بالنسبة لآبار السلام فيلزم في هذه الحالة أن يتوفر بين قلبات السلام فضاء مساو للمسطح المطلوب على أن تحتسب مساحة بئر السلم على أساس مسطح أرضيته مضروباً في عدد الأدوار التي يوصل إليها .

وإذا كان مرفق البناء غير مخصص للسكنى وتمنر اتصاله اتصالاً مباشراً بالهواء الخارجى جازت تهويته وإنارته بطريقة صناعية بشرط موافقة الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم عليها .

مادة ١٣ — يجب أن تكون الأبنية المخصصة لإنارة مرافق البناء في حالة إنشاء المباني أو تعليتها مطابقة للاشتراطات الآتية :

أولاً — إذا كان الفناء داخلياً ومتصلاً بالهواء الخارجى من أعلا ومحاطاً بالحوائط من جميع الجهات أو محاطاً بالحوائط من بعض الجهات والبعض الآخر على الصامت ومخصصاً لإنارة وتهوية غرف معدة للسكنى أو للمكاتب لا يجوز أن يقل مسطحة عن مربع خمس ارتفاع أعلا واجهة للبناء مطلة عليه كما لا يجوز أن يقل أصغر أبعاده عن ربع ارتفاع أعلا واجهة مطلة عليه بشرط ألا يقل عن ٢,٥٠ متراً ولا يقل مسطحة عن ١٠,٠ متراً مربعاً .

ثانياً — إذا كان الفناء خارجياً وهو ما كان متصلاً بالهواء الخارجى من أعلاه ومن جانب واحد أو أكثر على إحدى الواجهات غير الصامته ومخصصاً للتهوية وإنارة غرف معدة للسكنى أو للمكاتب لا يجوز أن يقل أصغر أبعاده عن ربع ارتفاع أعلا واجهة للبناء مطلة عليه وبشرط أن يكون متصلاً بالطريق بكامل عرض الفناء الواجب توافره ولا يجوز أن يقل أصغر بعد في الفناء عن ٢,٥٠ متراً .

أما الأبنية المخصصة لتهوية وإنارة مرافق البناء غير المخصصة للسكنى كالمطابخ والحمامات والمراحيض وآبار السلام فلا يجوز أن يقل أصغر أبعادها عن ٢,٥٠ متراً ولا يقل مسطحتها عن سبعة أمتار ونصف مربعة إذا كان ارتفاع أعلا واجهات البناء المطلة عليه لا تزيد على عشرة أمتار أو أن يقل عن عشرة أمتار مربعة إذا كان ارتفاع أعلا واجهات البناء المطلة عليه لا تزيد على عشرين متراً أو أن يقل عن اثني عشر متراً ونصف متر مربع إذا زاد ارتفاع أعلا الواجهات على عشرين متراً .

على أنه يجوز في حالة الفنادق والمستشفيات والمباني العامة أن يكون الفناء المخصص لتهوية الحمامات والمراحيض الملحقه بالغرف بمسطح ١,٥٠ متراً مربعاً ولا يقل أقل بعدها عن متر واحد .

وتقاس الأبعاد السابق ذكرها من سطح الحائط البنائى إلى سطح الحائط المواجه له عند منسوب متر واحد أعلا من أرضية الدور لأية نافذة من نوافذ المرافق المنتفعة بالفناء والمطلة عليه وعند منتصف فتحة النافذة في المسقط الأفقى .

مادة ١٤ — تدخل في حكم الأبنية الخارجية المسافات المتروكة ملاصقة للجيران وبشرط أن تكون متصلة بالهواء الخارجى من جانب أو أكثر إذا كانت مطلة عليها غرف مخصصة للسكنى وليس لها نوافذ أخرى مطلة على طريق أو فناء مستوف للأبعاد القانونية، وفي حالة ما إذا توافرت

للغرف المخصصة للسكنى أو لأى مرفق من مرافق البناء أكثر من نافذة واحدة في أكثر من حائط واحد وجب أن تكون إحدى النوافذ مطلة على طريق أو على فناء مستوف للاشتراطات السابقة .

ويجوز فى كل حالة من الحالات السابقة عمل ارتدادات (داخلات) فى واجهات البناء المطلة على الطرق عامة كانت أو خاصة بقصد إنارة وتهوية غرف معدة للسكنى أو مرفق آخر من مرافق البناء لا يتيسر فتح نافذة له على الطريق أو الفناء ويشترط فى هذه الحالة ألا يتجاوز عمق الارتداد نصف أدنى عرضه وأن تكون النافذة فى الجانب المواجهة للطريق أو الفناء مباشرة ، ويجوز عمل بلكونات مكشوفة بالارتداد فى حدود نصف عرضه الأدنى فقط .

ولا يجوز تغطية أى فناء من الأفنية بأى طريقة ما ويجوز عمل نوافذ بلكون فى الأفنية الداخلية والخارجية بشرط ألا يتجاوز بروزها ٣٠ سم. كما يجوز عمل بلكونات مكشوفة أو فراندات مفتوحة أمام الفتحات المطلة على الأفنية أو الطريق خارج المسطح الواجب استيفاءه للفناء وبشرط ألا يزيد عمقها على الارتفاع من الأرضية للسقف وألا يقل مسطح الفتحة للغرفة الواقعة أمامها عن المسطح اللازم لغرفة مساحتها توازى مجموع مساحتي الغرفة والفراندة أو البلكون .

كما لا يجوز إقامة سلام ثانوية أو مصاعد أو أية إنشاءات يكون من شأنها تقليل كمية الضوء أو التهوية فى الأفنية أو إنقاص أبعادها أو مساحتها عن الحدود الدنيا المنصوص عليها فى المادة ١٣ .

ويجوز زيادة ارتفاع واجهات البناء المطلة على الأفنية الداخلية والخارجية عن القدر الذى تسمح به مساحة وأبعاد هذه الأفنية طبقاً للقاعدة المنصوص عنها فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة .

كما يجوز تجاوز ارتفاع واجهات البناء المطلة على الأفنية الداخلية والخارجية الذى تسمح به مساحة وأبعاد هذه الأفنية بالقدر المسموح به فى الفقرة الأولى من المادة العاشرة .

مادة ١٥ — لأصحاب الأملاك المتلاصقة أن يتفقوا على إنشاء أفنية مشتركة تتوافر فيها الشروط المنصوص عنها فى المادة (١٣) ولا يجوز فصل هذه الأفنية المشتركة إلا بحاجز لا يمنع الضوء والهواء وبشرط ألا يزيد ارتفاعه على ثلاثة أمتار داخلية ارتفاع الحائط الذى يقام عليه الحاجز الذى لا يجوز أن يزيد ارتفاعه عن ١٫٨٠ متراً ويجب على المالك تسجيل هذا الاتفاق .

وفى حالة إنشاء أفنية مشتركة بين أكثر من بناء واحد ومملوكة لمالك واحد أو فى حالة تخصيص جزء من قطعة أرض مجاورة لمملوكة لنفس المالك كفناء لمنفعة مرافق البناء يجب تسجيل هذه الأفنية لمنفعة المبنى المطلة عليها .

مادة ٦ — لا يصح فى واجهات المباني القائمة على حافة الطريق علماً كان أو خاصاً عمل بروزات إلا طبقاً للشروط والأوضاع الآتية :

(١) يجوز فى المباني القائمة على خط تنظيم فى الطرق المعتمدة وعلى خط البناء فى الطرق الخاصة أو غير المقرر لها خطوط تنظيم أن يبرز عن هذا الخط سفل أو اكتاف أى مبنى بمقدار لا يزيد على

٧ سم بشرط ألا يتجاوز ارتفاع السفل أو الأكفاف أربعة أمتار من منسوب سطح الرصيف .

(ب) يجوز عمل كورنيش أو بروز نافذة بلكون في الدور الأرضي بشرط أن يقام على ارتفاع لا يقل عن مترين وربيع من منسوب سطح الرصيف ولا يزيد بروزه عن صامت الواجهة على ١٠ سم في الشوارع التي عرضها من ٦ إلى ١٠ أمتار وعلى ٢٠ سم في الشوارع التي يزيد عرضها على عشرة أمتار .

(ج) يجب في المباني القائمة على حد الطريق ألا يقل الارتفاع بين أسفل جزء من البلكونات أو الأبراج وأعلى سطح طرفية الرصيف أو منسوب محور الشارع في حالة عدم وجود رصيف عن أربعة أمتار .

(د) لا يجوز أن يتعدى أقصى بروز البلكونات المكشوفة ١٠٪ والأبراج ٥٪ من عرض الطريق ولا يتجاوز البروز في الحالتين ١,٣٥ متراً كما يجب أن يترك ١,٥٠ م من حدود المباني المتجاورة بدون أي بروز للبلكونات المكشوفة أو الأبراج فيها ، وإذا كانت الزاوية الخارجية بين واجهتي مبنيين متجاورين تقل عن ١٨٠ درجة فيلزم أن يترك متر ونصف من منتصف الزاوية بين الواجهتين دون عمل بروز بها وبشرط ألا يتجاوز طول الأبراج نصف طول الواجهة .

(هـ) يجب أن تكون نهاية ارتفاع الأبراج أو البلكونات داخل امتداد المستوى الوهمي الشارع إليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة إلى جهة الطريق .

ويجوز البروز بكرانيش أو عناصر زخرفية بمقدار ٢٥ سم زيادة على البروز المسموح به بالنسبة إلى عرض الطريق طبقاً لنص الفقرة (د) من هذه المادة أو من صامت الواجهة في الأجزاء غير المسموح بعمل بلكونات أو أبراج بها وفي الواجهات المطلّة على أفنية خارجية .

مادة ١٧ - في حالة إنشاء دكاكين بالدور الأرضي من البناء يجب تهيئة دورة مياه ليستعملها أصحاب وعمال هذه الدكاكين .

مادة ١٨ - كل بناء يشتمل على ٢٠ غرفة سكنية أو أكثر يلزم تهيئة مكان به لسكنى حارس البناء يكون مزوداً بدورة مياه مستقلة تشتمل على مرحاض وحوض لغسيل الأيدي وتعتبر الصالة في حكم الغرفة السكنية .

وكل بناء يشتمل على ٢٠ مسكناً مستقلاً أو أكثر يجب تزويده بالوسائل الصحية اللازمة لتجميع القمامة والتخلص منها بطريقة توافق عليها الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

مادة ١٩ - يجب في المباني التي يزيد ارتفاع أرضية أعلا دور فيها على ١٨ متراً من منسوب الشارع أن ييسر لسكنى ساكن الخروج إلى الطريق العام بواسطة سلين مستقلين ، وكل بناء يزيد ارتفاع أرضية أعلا دور فيه عن ٢٧ متراً يلزم تزويده بمسورة غير متصلة بمصدر المياه بقطر لا يقل

عن ٢ بوصة بكامل ارتفاع البناء ولها محابس بلاكور في كل دور ويسهل الوصول اليها وذلك لاستعمالها في حالة اطفاء الحريق وطبقاً للمواصفات التي تضعها لذلك الجهة المختصة .

مادة ٢٠ — يجب أن يراعى في حالة إنشاء خزانات مياه علوية أعلا البناء لتزويده بمياه الشرب مراعاة الاشتراطات الآتية :

- (أ) ألا يقل ارتفاع أرضية الخزان عن ٣ أمتار من أعلا سطح للوحدات السكنية .
- (ب) أن يكون الخزان منشأً من مواد معدنية غير قابلة للصدأ أو أن يكون من البناء ، أو من خرسانة لا تسمح برشح المياه وأن تغطي أرضيته وحوائطه الداخلية بالقيشاني الأبيض .
- (ج) أن يكون للخزان غطاء مقفل محكم بحيث لا يسمح بتلوث المياه وبشرط أن تكون أجهزته ومحابسه بحالة جيدة صالحة للاستعمال دوماً .

مادة ٢١ — يجب أن يزود كل مسكن مستقل بمحاض لا تقل أبعاده عن ٨٠ سم × ١٢٠ متراً وبحوض لغسيل الأيدي — كما يجب في المباني غير المتصلة بالمجاري العامة تهيئة وسائل الصرف اللازمة بطريقة صحيحة توافق عليها الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

مادة ٢٢ — لا يجوز وضع أجهز صحية في بدروم لا تسمح أرضيته بالصرف بالانحدار الطبيعي إلى المجارى العمومية ما لم تستعمل وسائل آتية لرفع التخلّفات توافق عليها الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

مادة ٢٣ — يجب أن يتوفر في السلام ما يأتى :

- (أ) أن يكون درج السلام العامة من مادة غير قابلة للاحتراق .
- (ب) ألا يقل الطول الظاهر للدرج عن ٦٥ سم في المساكن الخاصة وهى التى تعد لسكن أسرة واحدة وأن يكون كل دور متمماً في الاستعمال للأدوار الأخرى ، وعن متر واحد في العمارات السكنية وعن ٦٠ سم للسلام الثانوية .

ويقصد بالطول الظاهر في حكم هذه المادة هو طول الدرجة الخالص بين الحائط والوجه الخارجى لحاجز السلم .

(ج) ألا يزيد ميل درج السلم الرئيسى على ٤ إلى ٥ وارتفاع الدرجة عن ١٩ سم وألا يزيد ميل درج السلم الثانوى على ١ إلى ١ وارتفاع الدرجة عن ٢٠ سم .

(د) ألا يزيد عدد الدرجات المتوالية على ١٤ درجة يليها صدفة لا يقل عرضها عن عرض ثلاث درجات . أما في السلام الدائرية فيجب أن تتوافر فيها المواصفات المنصوص عليها في البنود (أ ، ب ، ج) ويقاس الميل على بعد ٤٥ سم من طرف الدرجة عند المنحنى الداخلى .

وتستثنى من القواعد المتقدمة السلام التي تستعمل لأغراض صناعية خاصة وسلام المآذن والأبراج

مادة ٢٤ — يجوز الترخيص في إقامة مبان مؤقتة لاستخدامها لفترة محدودة وانعوض معين ويرخص في إقامتها لمدة لا تزيد عن عام واحد .

ويجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم تجديد هذه المدة إذا قدم طالب لذلك قبل انتهائها شهرين على الأقل . ويجب إعلان الطالب بكتاب موصى عليه بقبول طلب التجديد أو رفضه خلال شهر من تاريخ تقديمه وإلا اعتبر طلب التجديد مقبولا .

ويكون إنشاء وطريقة بناء هذه المباني المؤقتة طبقاً للاشتراطات والمواصفات وفي المواقع التي يصدر بها قرار من مجلس المحافظة المختص .

مادة ٢٥ — على كل من يقوم بإنشاء مبان أن ينشئ لمن يستخدمه من العمال دورات مياه مؤقتة طبقاً للشروط الصحية المعتمدة ويجب أن يكون عدد هذه الدورات متناسباً مع عدد العمال بحيث يخصص مرحاض لكل ٥٠ عاملاً .

مادة ٢٦ — لمجلس المحافظة المختص في شوارع أو مناطق يحددها وبقرارات يصدرها أن :

- (١) يحدد طابعاً خاصاً أو لوناً مميّناً أو مادة خاصة بمظهر البناء أو بإنشائه .
- (٢) يشترط ما يرى تخصيصه من المباني للسكن أو للصناعات أو للتجارة أو لغير ذلك .
- (٣) يحدد مسافات للارتداد بالبناء خلف خطوط التنظيم المعتمدة .
- (٤) يحدد مسافات ترك بين البناء وحدود الأرض بالتقدير الذي يراه .
- (٥) يلزم طالبي البناء بإنشاء أماكن مخصصة لإيواء السيارات تتناسب مساحتها مع الفرض من المبنى المطلوب الترخيص بإقامته .
- (٦) يلزم طالبي البناء بإنشاء بواكي أو عمرات مسقوفة مفتوحة للمارة داخل حدود الطريق أو داخل حدود أملاكهم بالدور الأرضي بالشروط والمواصفات التي تحدّد في القرار ويكون عرض الطريق الذي يحدد على أساسه الحد الأقصى لارتفاع البناء في حالة إنشاء بواكي أو عمرات مسقوفة داخل حدود الطريق هو البعد بين الواجهتين الخارجيتين للبواكي أو للعمرات .
- (٧) يلزم طالبي البناء بمراعاة ارتفاع معين للبدروم ولكل دور من أدوار البناء .
- (٨) يحدد حداً أدنى لأطوال واجهات قطع الأراضي التي يرخص في البناء عليها .
- (٩) يحدد مسافات ثابتة للبروزات أو يحظر عمل بروزات في واجهات البناء .
- (١٠) أن يضع حداً أقصى لارتفاعات المباني التي تقام في هذه المناطق أو الشوارع .

وله أيضاً بقرارات يصدرها أن :

(أ) يحدد المباني التي يجب أن تشتمل على مكان يصلح أن يكون مخبأً لوقاية السكان من الغارات الجوية وأن يفرض اشتراطات ومواصفات خاصة لإعداد تلك الأماكن .

(ب) يحدد المباني التي يعد بها مكاناً بالدور الأرضي لإقامه تركيبات كهربائية عامة طبقاً للأبعاد والمواصفات التي تحددها الجهة الإدارية القائمة على مرفق توزيع التيار الكهربائي أو المشرفة عليه مقابل تعويض عادل يؤدي للمالك طوال مدة استعمال المكان .

مادة ٢٧ — يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ نفاذ القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠
بشأن إصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٧ ؛ وعلى القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ الخاص بإصدار لائحة الرقابة على النقد ؛

قرر :

مادة ١ — يحذف بموجب هذا اسم « ذى بنك أوف طوكيو » من قائمة البنوك المرخص له بمزاولة عمليات النقد الأجنبي المنوه عنها بالمادة الخامسة من لائحة الرقابة على عمليات النقد الصادرة بمقتضى القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٣٠ شوال سنة ١٣٨١ (٥ أبريل سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٩ الصادر في ١٢ أبريل سنة ١٩٦٢ .

قرار رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل نص المادة ٩ من القرار الوزاري رقم ٥١
لسنة ١٩٤٧ بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون
رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد وعلى القوانين
المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٧ المشار إليه ، والقرارات الوزارية المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف المادة التالية إلى القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه :

« مادة (٩ مكرر) — على كل شخص فرداً كان أو شخصاً معنوياً يملك أو يحوز بأية صفة في
مصر أو في الخارج من تاريخ ١٥ يولييه سنة ١٩٤٧ عملة استراينية سواء في صورة أوراق نقد أو غير
ذلك من وسائل الدفع أو في صورة ديون أو اعتمادات أن يعرضها للبيع على وزارة الاقتصاد بسعر
الضرف الرسمي ويقدم الطلب إلى الإدارة العامة للنقد عن طريق أحد المصارف المرخص لها بمزاولة
عمليات النقد الأجنبي وذلك في مدى شهر من تاريخ نشر هذا القرار في الوقائع المصرية » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

تحريراً في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨١ (١٢ أبريل سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣١ الصادر في ١٩ أبريل سنة ١٩٦٢ .

الجريدة العشرية

الأول: ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني: ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث: ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنة الحادية والأربعون	: ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤

سيادة النقيب (رقم خاص)

٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥

النقابة والنادى

٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢

غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥

غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨

غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨٩٤٣٢٢

غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية

الطبعة العالمية ١٧٠١٦ شاي صريح سعد الفاجرة

الحكمة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

نَسَبُهَا نَقَابَةُ الْحَامِينَ

قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِيُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ
قُرْآنُكَرِيمٌ

الطبعة الثانية ١٧٠١٦ طبع في مطبعته الخاصة

فهرس أولاً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النقض الجزائي

إلى جهة معينة ؛ قرار إداري ، استئناف
أمام غرفة اتهام .

ب - غرفة اتهام : قرار برفض طعن مرفوع
إليها طبقاً للقانون ؛ طعن بطريق النقض .

ص ٧٥٦

الحكم ٥١٤ :

أ - إقرار : متهم ، شروط صحته .

ب - استجواب : متهم ، حصوله في حضور
الضابط .

ص ٧٥٦

الحكم ٥١٥ :

أ - وصف التهمة : تقيد بحكمة الموضوع بها .

ب - جريمتان : فعل مادي مكون لهما ، وحدته
فيهما ؛ إقامة بناء بدون ترخيص ، إقامة
على أرض غير مقسمة ؛ تعديل وصف
التهمة .

ص ٧٥٧

الحكم ٥١٦ : ٧ من مارس ١٩٦١

أ - محكمة استئنافية : واقعة مرفوعة بها الدعوى ،
تقيدها بها .

الحكم ٥٠٩ : ٦ من مارس ١٩٦١

نقض : طعن ؛ حكم قابل للمعارضة من المتهم ؛
دعوى مدنية .

ص ٧٥٣

الحكم ٥١٠ :

رشوة : شروع ، أركانه ؛ اختصاص الموظف
المرتشي .

ص ٧٥٣

الحكم ٥١١ :

حكم : تسبيب ، قصور ؛ دفع بقيام حالة دفاع
شرعي ، مناقشته أو الرد عليه .

ص ٧٥٥

الحكم ٥١٢ :

أ - محاكمة : إجراءاتها ؛ مرافعة ، شفوئيتها ؛
شهود ، تعذر سماعهم .

ب - دفاع : شاهد ، طلب سماعه ، رفضه .

ص ٧٥٥

الحكم ٥١٣ :

أ - نيابة عامة : أمرها بتسليم أعيان مؤجرة

ب - معارض : لا يضار بمعارضته ، انصباب
للبدأ على النطوق دون الأسباب .

ص ٧٥٧

الحكم ٥١٧ :

ا - حكم : تسبيبه ، إحالة إلى أقوال شاهد آخر
متفقة معها .

ب - إثبات : شهادة ، إفشاء ؛ اعتراف ، تقدير
صحته وقيمه .

ص ٧٥٩

الحكم ٥١٨ : ١٣ من مارس ١٩٦١

ا - موانع العقاب : ضرورة .

ب - تفتيش : دفع بطلانه ، صفة .

ج - ارتباط : عرض رشوة ؛ إخفاء مسروقات .

ص ٧٦٠

الحكم ٥١٩ :

إثبات : اقتناع القاضي الجنائي ، حجية الأوراق
الرسمية أمامه .

ص ٧٦٠

الحكم ٥٢٠ :

ا - تزوير : محرر رسمي ؛ اشتراك ، اقتران
التحريض بالاتفاق والمساعدة .

ب - حكم : تسبيبه ، رد ضمني ؛ محضر صلح ،
النفات المحكمة عما تضمنه .

ج - حكم غيابي : تسبيبه عند إعادة المحاكمة أمام
الجنایات .

ص ٧٦١

الحكم ٥٢١ :

فاعل أصلي : قتل عمد ، مراقبة الطريق وحراسة
الآخرين .

ص ٧٦٢

الحكم ٥٢٢ :

ا - محاكمة : إجراءاتها ؛ دفاع ، إخلال بحقه ،

قبول التهم الاستغناء عن سماع الشهود .

ب - مرافعة : طلب فتح بابها ؛ إجابته .

ص ٧٦٢

الحكم ٥٢٣ : ١٤ من مارس ١٩٦١

تزوير : محرر رسمي ؛ ماهيته .

ص ٧٦٢

الحكم ٥٢٤ :

ا - حكم : تسبيبه ، ذكر الجزء الذي يبدو فيه
اقتناع القاضي دون غيره . إيراد الحكم .
أقوال شهود النفي على خلاف مؤداها .
القضاء بالادانة رد ضمني على شهود النفي .

ب - تفتيش : ندب ضابط لأجرائه هو ومن
يندبه ، حصول التفتيش منهما مجتمعين .

ج - دفاع : قبض ، دفع بطلانه ؛ معانة . طلب
إجرائها ؛ رد المحكمة .

د - قانون أصلح : نقض ، مواد مخدرة ، عقوبة ،
إيداع اللدمن مصعة .

ص ٧٦٤

الحكم ٥٢٥ : ٢٧ من مارس ١٩٦١

إثبات : أدلة ، تساندها في تكوين عقيدة القاضي .

ص ٧٦٦

الحكم ٥٢٦ : ٢٨ من مارس ١٩٦١

تفتيش : إذن ، اختصاص مصدره ؛ اختصاصه

المكاني ، ذكره .

ص ٧٦٦

الحكم ٥٢٧ :

نقض : طعن ، توكيل به ، توكيل المحامي كاتبه .

ص ٧٦٦

الحكم ٥٢٨ :

دفاع : طلب التحقيق ، التزام المحكمة إجابته .

ص ٧٦٧

النقض المدني

(الهيئة العامة)

الحكم ٥٢٩ : ٢٥ من نوفمبر ١٩٦١	الحكم ٥٣٠ :
رجال قضاء : تفتيش قضائي ، تقديره .	رجال قضاء : طلب ، إجراءاته ، ميعاد رفعه .
ص ٧٦٨	ص ٧٦٨

النقض المدني

الحكم ٥٣١ : ٢١ من أكتوبر ١٩٦١	الحكم ٥٣٦ : ٢٦ من أكتوبر ١٩٦١
ضريبة : أرباح استثنائية ، استهلاك استثنائي .	١ - مؤلف : حقه ، تشريع خاص .
ص ٧٧٠	ب - مصنف : اعتداء على حق مؤلفه في
الحكم ٥٣٢ :	استغلاله مالياً ، مسئولية تقصيرية .
ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها ؛ ربط	ص ٧٧٢
نهاي .	الحكم ٥٣٧ :
ص ٧٧٠	١ - شهر عقاري : طلب شهر المحرر مؤقتاً .
الحكم ٥٣٣ :	ب - استئناف : قرار بإبقاء الرقم الوقتي للمحرر
١ - عمل : مكافأة نهاية خدمة .	أو بإلغائه ؛ تظلم منه ، طعن في الحكم
ب - حكم : تدليل ، عيب ، تناقض ، قصور .	الصادر في التظلم .
ص ٧٧٠	ص ٧٧٢
الحكم ٥٣٤ :	الحكم ٥٣٨ :
١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ؛ تشريع	١ - تقادم مكسب : التزام الضمان في البيع .
مستحدث ، سريانه .	ب - إعلان : أوراق المحضرين ، إغفال المحضر
ب - ضريبة : مهن غير تجارية ، كاتب عمومي .	إثبات عدم وجود المطلوب لإعلانه .
ص ٧٧١	ص ٧٧٣
الحكم ٥٣٥ :	الحكم ٥٣٩ :
ضريبة : أرباح تجارية ، وعاؤها ؛ اتخاذ أرباح	شفعة : إيداع الثمن قبل رفع الدعوى ، ميعاده .
سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة .	ص ٧٧٣
ص ٧٧١	

الحكم ٥٤٠ :

إعلان : في مواجهة النيابة ؛ نقض ، طعن ،
إعلانه . ص ٧٧٤

الحكم ٥٤١ : أول نوفمبر ١٩٦١

نقض : طعن ، إعلان تقريره ، بيان صفة من
تسلم صورته ؛ خصوم فيه . ص ٧٧٤

الحكم ٥٤٢ :

ضريبة : دعوى مستأنفة ، وقف السير فيها باتفاق
الطرفين ؛ عدم تمسك المستأنف بأن
الوقف كان تطبيقاً للقانون ٦٩٠ لسنة
١٩٥٤ ، التحدى بذلك أمام النقض .

ص ٧٧٥

الحكم ٥٤٣ : ٢ من نوفمبر ١٩٦١

نقض : طعن ، إعلانه ، إيداع أصل ورقته .

ص ٧٧٥

الحكم ٥٤٤ :

١ - استئناف : حكم جائز استئنافه ، قبول مانع
من الطعن .

ب - ورقة تجارية : سند إذني ، عمل تجاري ؛

حكم ، تدليل ، عيب ، قصور ، إغفال

الرد على ما تمسك به المدين الموقع على

السند من أنه تاجر . ص ٧٧٦

الحكم ٥٤٥ :

جبرك : غرامة ، وجوبها . ص ٧٧٦

الحكم ٥٤٦ :

جبرك : مخالفة ، غرامة ، إعفاء . ص ٧٧٧

الحكم ٥٤٧ : ٨ من نوفمبر ١٩٦١

١ - نقض : طعن ، خصوم .

ب - عمل : تهكيم في منازعاته ، قرار هيئة

إثبات الرأي المخالف . ص ٧٧٧

الحكم ٥٤٨ :

١ - اختصاص : قاضي أمور مستعجلة ، قيام حالة

الاستعجال ، إجراء وقفي لا يمس أصل

الحق .

ب - نقض : طعن ، أسباب سلطة قاضي

أمور مستعجلة في تقدير جدية المنازعة التي

يثيرها المستأجر في دعوى الطرد ، المجادلة

فيها أمام النقض . ص ٧٧٧

الحكم ٥٤٩ :

حكم : بياناته ، اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه

في القضية ، أحوال شخصية ، نظام عام .

ص ٧٧٨

الحكم ٥٥٠ : ٩ من نوفمبر ١٩٦١

١ - إثبات : طريقه ، يمين حاسمة ، نكول .

ب - استئناف : حكم غير جائز استئنافه .

ص ٧٧٩

الحكم ٥٥١ :

١ - نقض : طعن ، خصوم فيه .

ب - حوالة : انعقاد ، رضا ، إقرار ؛ دفع

يطلانها أمام الاستئناف .

ج - استئناف : طلب جديد ، دفع يطلان حوالة ؛

خصوم فيه ؛ عدم التجزئة ، أحوالها .

ص ٧٧٩

الحكم ٥٥٢ :

نقل بحري : مسؤوليته ؛ معايدات سندات الشحن

(معاهدة بروكسل) ص ٧٨٠

الحكم ٥٥٣ : ١٥ من نوفمبر ١٩٦١

ا - نقض : طعن ، إعلان تقريره .

ب - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها .

ص ٧٨١

الحكم ٥٥٤ : ١٦ من نوفمبر ١٩٦١

ا - موظف : عمل إضافي ، مكافأء عنه .

ب - نقض : أسباب واقعية ؛ إثبات ، مانع أدبي .

ص ٧٨٢

الحكم ٥٥٥ : ٢٢ من نوفمبر ١٩٦١

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها ، لجان التقدير .

ص ٧٨٤

الحكم ٥٥٦ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها ، تقدير حكيم .

ص ٧٨٥

الحكم ٥٥٧ :

نقض : طعن ، إجراءاته ، خصوم فيه ؛ حكم ، حجيته .

الزام : مرفق عام ، إسقاطه ؛ حكم ، حجيته ، سريانه على المرفق العام بعد إسقاط الزامه .

ص ٧٨٥

الحكم ٥٥٨ :

استئناف : طريقة رفعه ؛ أمر أداء ، معارضة فيه .

ص ٧٨٦

الحكم ٥٥٩ :

ا - حكم : بياناته ، اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ؛ أحوال شخصية ، نظام عام ، نيابة عامة .

ب - وقف : واقف ، تغييره مصارف الربح .

ص ٧٨٧

الحكم ٥٦٠ : ٢٣ من نوفمبر ١٩٦١

حكم : تدليل ، عيب ، قصور ، دفع جوهري ، رد ؛

قطن ، رهنة ، عملية تغطيه .

ص ٧٨٧

الحكم ٥٦١ :

ا - نقض : طعن ، إجراءاته ، إعلانه تقريره ، بياناته .

ب - وكالة : مسترة ، اسم مستعار ، آثاره .

ج - هبة : صفقة ، تنازل صوري عن ثمنها .

ص ٧٨٨

الحكم ٥٦٢ : ٢٩ من نوفمبر ١٩٦١

دعوى : وقف السير في تعجيلها ، استئناف .

ص ٧٨٩

الحكم ٥٦٣ :

ا - إعلان : أوراق محضرين ؛ نقض ، طعن إعلانه .

ب - حكم : تدليل ، عيب ، تناقض ؛ فصل غير

تعمفي ، تعويض .

ص ٧٨٩

الحكم ٥٦٤ : ٣٠ من نوفمبر ١٩٦١

ا - تحكيم : محكم ، سلطته ؛ عقد ، تفسيره .

ب - تحكيم : حكم المحكم ، ميعاده صدوره ؛

مشاركة تحكيم ، تعديلها ، النتائج التي

أثبتها المحكم للحكمة ، حجة على الخصم ؛ طعن

بالتزوير .

ص ٧٩٠

الحكم ٥٦٥ :

نقص : طعن ، إجراءاته : تقريره ، إعلانه .

ص ٧٩١

الحكم ٥٦٦ :

موظف : مجلس بلدى ، سن تقاعد : مسئولية .

ص ٧٩١

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٥٦٧ : ٥ : من مايو ١٩٦٢

اختصاص : قضاء إدارى بمنازعات عمال للعاش
بتفويض من مجلس إدارة موسى والجيزة .

ص ٧٩٢

الحكم ٥٦٨ : ١٩ : من مايو ١٩٦٢

عامل : يومية : عقوبة تأديبية .

ص ٧٩٤

عرض موضوعى لأحكام القضاء الإدارى

الحكم ٥٦٩ : ٢١ : من نوفمبر ١٩٥٩

قرار إدارى : ركن النية ، عدم توافره .

ص ٧٩٨

الحكم ٥٧٣ : ١٠ : من مارس ١٩٥٩

قرار إدارى : صدوره من هيئة أجنبية ، لا يختص
القضاء الإدارى به .

ص ٨٠١

الحكم ٥٧٠ : ٢١ : من سبتمبر ١٩٦٠

قرار إدارى : عمل تمهيدى : تفرقة بينهما ،
(قرارات المجالس الانضباطية فى سوريا) .

ص ٧٩٩

الحكم ٥٧٤ : ٢٦ : من أبريل ١٩٦٠

قرار إدارى : ذو طبيعة قضائية .

ص ٨٠٢

الحكم ٥٧٥ : ٤ : من أغسطس ١٩٥٩

قرار إدارى : ذو طبيعة إدارية .

ص ٨٠٣

الحكم ٥٧١ : ٢٣ : من أبريل ١٩٦٠

قرار إدارى : عمل تنفيذى ، فرقهما : قرار
تسوية ، ليس قراراً إدارياً ، بل تنفيذاً
لحكم القانون .

ص ٨٠٠

الحكم ٥٧٦ : ٣٠ : من يونيو ١٩٥٩

قرار إدارى : فوري ، مستمر .

ص ٨٠٣

الحكم ٥٧٧ : ١٤ : من أبريل ١٩٥٩

قرار إدارى : بالاعتقال ، المركز القانونى الذى
يحده ، طبيعته .

ص ٨٠٣

الحكم ٥٧٢ : ١٠ : من مارس ١٩٥٩

قرار إدارى : صدوره عن سلطة عامة ، ضرورته ؛
قبول تنازل عن تليفون ، صدوره عن
الإدارة كشخص معنوى .

ص ٨٠١

الحكم ٥٧٨ : ٢٦ : من أبريل ١٩٦٠

قرار إدارى : ركن الشكل : متى يودى لانعدام

القرار، متى يؤدي إلى بطلانه .

ص ٨٠٥

الحكم ٥٧٩ : ٢٧ من يونيو ١٩٥٩

قرار إداري : موضوعه منعدم . ص ٨٠٦

الحكم ٥٨٠ : ٢١ من سبتمبر ١٩٦٠

قرار إداري : انعدام الوسيلة التي تمكنه من إحداث أثر . ص ٨٠٧

الحكم ٥٨١ : ٢١ من مايو ١٩٦٠

قرار إداري : إجراء جوهري ، اغفاله ؛ عيب في الشكل . ص ٨٠٧

الحكم ٥٨٢ : ٢١ من مايو ١٩٦٠

قرار إداري : (تقرير سرى عن موظف) مخالفة الشكل ، أثر . ص ٨٠٨

الحكم ٥٨٣ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠

قرار إداري : تسببيه ، مدى التزام الإدارة به . ص ٨٠٨

الحكم ٥٨٤ : ٢٣ من يناير ١٩٦٠

قرار إداري : تسببيه ؛ قدره . ص ٨٠٨

الحكم ٥٨٥ : ٩ من أبريل ١٩٦٠

قرار إداري : مشروعيته ؛ رقابة القضاء الإداري عليها ، مداها ؛ ملامه ، نطاقها . ص ٨٠٨

الحكم ٥٨٦ : ٢٦ من مارس ١٩٦٠

قرار إداري : مخالفة القانون ، معناها . ص ٨٠٩

الحكم ٥٨٧ : ٢ من يوليو ١٩٦٠

قرار إداري : رقابة المشروعية ؛ لا تشمل الملامات . ص ٨١٠

الحكم ٥٨٨ : ٢٢ من يوليو ١٩٦٠

قرار إداري : رقابة المشروعية ، لا تشمل الملامات . ص ٨١٠

الحكم ٥٨٩ : ٢ من ديسمبر ١٩٥٨

قرار إداري : مخالفة القانون ؛ بطلان لا انعدام . ص ٨١٠

الحكم ٥٩٠ : ٦ من يونيو ١٩٥٩

قرار إداري : موظف ، مرضه ، هل يصلح سبباً لامتناع عن ترقيته . ص ٨١١

الحكم ٥٩١ : ٢٧ من يونيو ١٩٥٩

قرار إداري : سبب امتناع الوزير عن اعتماد تعيين عمدة ، وجوب قيامه على أسس صحيحة . ص ٨١١

الحكم ٥٩٢ : ١٥ من أبريل ١٩٥٩

قرار إداري : فصل غير مسبب . ص ٨١١

الحكم ٥٩٣ : ٢٧ من فبراير ١٩٦٠

قرار إداري : ملامته . ص ٨١٢

الحكم ٥٩٤ : ٦ من يونيو ١٩٥٩

قرار إداري : جريمة تأديبية ؛ تردد مدرس على زميلاته . ص ٨١٢

الحكم ٥٩٥ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠

قنب إداري : يسوغ التأديب . ص ٨١٣

الحكم ٥٩٩ : ١٤ من أبريل ١٩٥٩
قرار تأديبي : استناده إلى وقائع ثابتة . ص ٨١٥

الحكم ٦٠٠ : ٣٠ من يونيو ١٩٤٩
قرار تأديبي : استناده إلى أصل في الأوراق .
ص ٨١٥

الحكم ٦٠١ : ١٩ من نوفمبر ١٩٥٨
موظف : كفايته ؛ خفض درجتها دون إبداء
أسباب . ص ٨١٥

الحكم ٥٩٦ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠
قرار تأديبي : سبب يسوغه . ص ٨١٣

الحكم ٥٩٧ : ٢١ من سبتمبر ١٩٦٠
قرار تأديبي : مخالفته لحكم جنائي . ص ٨١٤

الحكم ٥٩٨ : ٢١ من سبتمبر ١٩٦٠
قرار تأديبي : معاقبته على ذنب إداري مرتين .
ص ٨١٤

قضاء محاكم الاستئناف

الحكم ٦٠٦ : ٢٤ من مارس ١٩٦٠
ضريبة : خسارة ، تغطيتها من الربح ، مرسوم ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ . ص ٨٢٠

الحكم ٦٠٧ : ٢٨ من يناير ١٩٦٠
أ - ضريبة : منشأة ، كيان مادي .
ب - نشاط : ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٣٢ .
ج - عملية فردية : ربح ، ركن الاعتياد .
ص ٨٢١

الحكم ٦٠٨ : ٦ من مارس ١٩٦١
ضريبة : إعلان الممول ، خطاب موصى عليه ،
رفض تسلمه . ص ٨٢٤

الحكم ٦٠٩ : ٢٩ من مارس ١٩٦١
ضريبة . تركات : بدء استحقاقها ص ٨٢٥

الحكم ٦٠٢ : ٧ من فبراير ١٩٥٧
ضريبة : ربطها ، طعن ؛ محمول ، إعلائته .
ص ٨١٧

الحكم ٦٠٣ : ٥ من يونيو ١٩٥٨
ضريبة : ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، سريانه من أول
يناير ١٩٤٩ . ص ٨١٧

الحكم ٦٠٤ : ٨ و ٧ من مايو ١٩٥٨
ضريبة : دفاتر منظمة ، إخطار . ص ٨١٨

الحكم ٦٠٥ : ٢٩ من مايو ١٩٥٨
ضريبة : دعوى ، وقفها باتفاق الطرفين .
ص ٨١٨

قضاء المحاكم الجزائية

الحكم ٦١٠ : ٢٦ من يناير ١٩٥٨
 أ - سفينة : رجال خدمة عامة ، عقد عملهم ، عزلمهم ، تعويضهم ، خضوعه للقانون اللدنى .
 ب - عمل : عقده : فصل تمسقى ، شروطه .
 ص ٨٢٩

الحكم ٦١٤ : ٧ من مارس ١٩٦٠
 أ - دعوى : طلب ، تعديله ، إعلانه : مراهنات .
 ب - وكيل : مسئولته ، اختصاصه بصفته ، اختصاص لموكله .
 ج - بائع : مسئولته عن تعويض عجز أو تلف بضاعة مشحونة .
 ص ٨٣٨

الحكم ٦١٥ : ٢٤ من ديسمبر ١٩٥٩
 أ - إيجار : مساكن ، إخلاء ، تنبيه : ضرورة ، انتفاؤها .
 ص ٨٤٠

الحكم ٦١٦ : ٢٧ من أبريل ١٩٦٠
 أ - عمل : فسخ عقده : عامل ، خضوعه لرب العمل .
 ص ٨٤٢

الحكم ٦١١ : ٢٣ من فبراير ١٩٥٩
 أ - مقاول : تفريغ ، تعريفه ، مسئولته .
 ب - تلف : تقديره .
 ص ٨٢٩

الحكم ٦١٧ : ٢٣ من نوفمبر ١٩٥٩
 أ - ناقل بحرى : مسئولية التأخير .
 ب - بضاعة : عيبها الدائى .
 ص ٨٣٢

الحكم ٦١٣ : ٢٧ من أكتوبر ١٩٥٩
 ضريبة : مهن حرة : ربطها ، العمل به عن سنتين

قضاء المحاكم الجزائية

الحكم ٦١٨ : ٢٤ من نوفمبر ١٩٥٩
 عمل : قرار الفصل ، وقفه ، شروطه . ص ٤٤

الحكم ٦١٧ : ٢٠ من نوفمبر ١٩٥٨
 أ - سريانة : مسئولته عن شحن البضاعة وتشويها .

ثانياً- المقالات والبحوث

طبعة الديون المسوغة شهر الاقلاس ؛ للأستاذ
الدكتور فرنان بالي . ص ٨٤٧
تنازل الموهوب لها عن هبة في عقد رسمي لم يشهر ،
كيف يتم هذا التنازل ؛ للأستاذ السيد
كمال الشورى . ص ٨٦١

ثالثاً- التشريعات

القوانين

(سنة ١٩٦٢)

ديون : ق ٨١ مدة أجل أداء ديون الشركات والمنشآت والتزاماتها ، التي تسرى عليها أحكام القانونين ١١٨ و ١١٧ لسنة ١٩٦١ . ص ٥٧٧	مرتب : ق ٨٩ بتعديل ق ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة ، بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر ، إلا بقرار من رئيس الجمهورية . ص ٥٩٠
نيابة إدارية : ق ٨٢ بتعديل ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية . ص ٥٧٩	عمل : ق ٩٠ بتعديل ق ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بتنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية . ص ٥٩١
حيازة زراعية : ق ٨٤ بتنظيم بطاقتها . ص ٥٨١	تأميم : ق ٩١ بإضافة شركات ومنشآت جديدة إلى الجدول المرافق للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . ص ٥٩٢
إصلاح زراعى : ق ٨٥ بتعديل ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٨ . ص ٥٨٤	بجامعيون : ق ٩٢ ، بتعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . ص ٥٩٣
مصارف حقلية : ق ٨٧ بتعديل ق ٨٢ لسنة ١٩٥٦ بشأنها . ص ٥٨٦	قطن : ق ٨٨ بشأن محصوله . ص ٥٨٧

والتوصية بالاسهم وذات المسؤولية المحدودة .

ص ٥٩٨

حلج قطن : ق ٩٧ بتعديل ق ١٧ لسنة ١٩٥٥

بفرض رسم عليه . ص ٥٩٩

عمل : ق ٩٤ ، بتعديل ق ٩١ لسنة ١٩٥٩

باصدار قانونه . ص ٥٩٥

شركات : ق ٩٦ باضافة حكم جديد لقانون ٢٦

لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة

قرارات وزارية

مأمورو ضبطية قضائية : قرار ٢٤ من مايو ١٩٦٢

بتحويل بعض موظفي مؤسسة التأمينات

الاجتماعية صفتهم . ص ٦٠٢

العمل

تحصيل : قرار ٢٤ في ٣١ من مايو بكيفية تحصيل

مستحقات المؤسسة العامة المصرية

للتأمينات الاجتماعية . ص ٦٠٣

(١٩٦٢)

العمل

مأمورية قضائية : قرار ٢٨ من مارس بانشاءها

بيندر المطرية . ص ٦٠١

مأمورو ضبطية قضائية : قرار ١٠ من أبريل

بتحويل بعض موظفي وزارة الخزانة

صفتهم . ص ٦٠٢

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

قضاء محكمة النقض الجزائية

٥٠٩

٦ من مارس ١٩٦١

نقض : طعن ؛ حكم قابل للمعارضة من المتهم ؛ دعوى مدنية .

المبدأ القانوني :

الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً ونهائياً بالنسبة إلى الطاعن ، فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدر ذلك الحكم ؛ فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابياً . إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه في حالات ما إذا كان الحكم قد صدر غيابياً بالنسبة إلى المتهم ، وحضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها . فإنه يكون ذلك الحكم قابلاً للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة إلى المتهم وبمقتضاها يعاد طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث - وقد يؤدي ذلك إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه ؛ وهو ما ينبئ عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى

المدنية ، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع ، بما كان يقتضي انتظار استنفاد هذا السبيل قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض الذي هو طريق غير عادي للطعن في الأحكام . ومتى كان ذلك فإن طعن المستول عن الحقوق المدنية على الحكم المذكور لا يكون جائزاً .

(القضية رقم ٢٤٠٧ سنة ٣٠ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل ومحمد عطية اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي وحسن خالد المستشارين) .

٥١٠

٦ من مارس ١٩٦١

أ - رشوة : شروع ، أركانه ، اختصاص الموظف المرئى .

ب - مرتش : دخول العمل في اختصاصه القانوني .

المبادئ القانونية :

١ - لا صحة لما تضمنه الطعن من أنه لا يشترط للعقاب اختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة في حالة الشروع في

من شرط الاختصاص ، فلا جريمة إذن كلما كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم هذا الأخير أنه من اختصاصه .

لما كان ذلك ، وكان ما قيل من أنه لا يشترط لاعتبار الموظف مختصاً بالعمل أن يكون اختصاصه شاملاً للعمل كله ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب ؛ فإنه مع التسليم به ، إلا أنه يشترط في هذا العمل أن يدخل كلياً أو جزئياً في الاختصاص القانوني للوظيفة ، إما لأن القوانين أو اللوائح تخول الموظف سلطة مباشرة ، وإما لأنه من أعمال الخدمة العامة التي يكلف بها من رؤسائه تكليفاً صحيحاً . أما حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل أو بنصيب منه في الحدود السابقة فلا جريمة .

لما كان ما تقدم وكانت المحكمة قد استظهرت في حدود سلطتها التقديرية أن العمل الذي طلب من العسكري أدائه لم يكن داخلاً في اختصاصه ولا كان في استطاعته فعله ، وكان تقديرها في ذلك سائغاً لحمل النتيجة القانونية التي انتهت إليها ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشير في هذا الشأن . أما قول الطاعنة بأن الحارس يستطيع فتح الباب بطريقة أو بأخرى فإن هذا لا يضاف عليه اختصاصاً ولا يجعل له في الاختصاص نصيباً ، كما أن صلته بحامل مفتاح الحجز وإمكان الحصول على هذا المفتاح من حامله تسامحاً ، فهو ضرب من ضروب الصلات الخاصة ولا شأن له بالاختصاص الوظيفي الذي رتب عليه الشارع مسئولية الموظف جنائياً .

لما كان كل ذلك ، وكان الحكم قد خلص من استعراض وقائع الدعوى إلى القول « بأن المحكمة ترى مع افتراض صحة الواقعة المسندة لتهمة أنه

الرشوة ، لأن الشروع هو بدء في تنفيذ الجريمة بأركانها المعروفة بها في القانون ، وما دام الاختصاص أو الزعم به شرطاً في الجريمة التامة ، فالأمر لا يختلف في حالة الشروع . وهذا المعنى مستفاد من إحالة المادة ١٠٩ مكرراً من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على المادة ١٠٣ منه بما تضمنته من شرط الاختصاص .

٢ — إنه مع التسليم بأنه لا يشترط لاعتبار الموظف مختصاً بالعمل أن يكون اختصاصه شاملاً للعمل كله ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب ، إلا أنه يشترط في هذا العمل أن يدخل كلياً أو جزئياً في الاختصاص القانوني للوظيفة ، إما لأن القوانين أو اللوائح تخول الموظف سلطة مباشرة وإما لأنه من أعمال الخدمة العامة التي يكلف بها من رؤسائه تكليفاً صحيحاً . أما حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل أو بنصيب منه في الحدود السابقة فلا جريمة .

المحكمة

« .. وحيث إنه لا صحة لما تضمنه الطعن من أنه لا يشترط للعقاب اختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة في حالة الشروع في الرشوة ، لأن الشروع هو بدء في تنفيذ الجريمة بأركانها المعروفة بها في القانون ، وما دام الاختصاص أو الزعم به شرطاً في الجريمة التامة ، فالأمر لا يختلف في حالة الشروع . وهذا المعنى مستفاد من إحالة المادة ١٠٩ مكرراً من القانون سالف الذكر في بيان المقصود من الرشوة على المادة ١٠٣ منه بما تضمنته

المطعون فيه قضى بإداتهما دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، مع أنه من الدفع الجوهرية التي ينبغي على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه .

(القضية رقم ٢٤١٩ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى كمال ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٥١٢

٦ من مارس ١٩٦١

١ - عاكمة : لإجرائاتها : مرافعة ، شفوياتها ، شهود تعذر سماعهم .

٢ - دفاع : شاهد ، طلب سماعه ، رفضه .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل في الأحكام أن تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة ، وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشهود في التحقيق الابتدائي إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب ، أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

٢ - إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الشاهدين كاشفاً المحكمة بعذرهما في التخلف عن الحضور لأداء الشهادة ، وأن الدفاع قد طلب التأجيل حتى يحضر هذان الشاهدان ويتمكن من مناقشتهما . فرفضت المحكمة هذا الطلب ، بما أحاط محامي المتهم بالخرج الذي يجعله معذوراً إن هو لم يتمسك بطلبه

لا عقاب عليه في هذه الحالة ، إذ يشترط لكي تكون جريمة الرشوة معاقباً عليها أن يكون العطاء قد قدم للموظف ليؤدي عملاً من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً ، أو ليمتنع عن عمل من الأعمال المذكورة . فإذا ما ثبت من التحقيقات .. بالجلسة أن العسكري المذكور كانت مأموريته مقصورة على حراسة باب الحجز من الخارج وليس من اختصاصه ولا في استطاعته فتح هذا الباب إذ أن مفتاحه مودع لدى الأمباشي .. وهو المنوب في تلك الليلة والمنوط به القيام بهذه المأمورية ، إذا ما ثبت ذلك وأقدم المتهم على إعطاء العسكري المذكور مبلغاً من المال وطلب منه لقاء ذلك فتح باب الحجز ، على فرض صحة هذه الواقعة ، فإن ما فعله المتهم لا يقع تحت طائلة العقاب .. . وكانت المحكمة قد أصابت بذلك الذي قالته وجه التطبيق الصحيح للقانون حين انتهت إلى نفي مسئولية المتهم . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٢٤١٥ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٥١١

٦ من مارس ١٩٦١

حكم : تسبيب ، قصور : دفع بقيام حالة دفاع شرعي ، مناقشته أو الرد عليه .

المبدأ القانوني :

متى كان الدفاع عن المتهمين قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ، غير أن الحكم

فإذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الأعيان المؤجرة إلى البلدية — وهو إجراء إدارى — عدل فيه وضع اليد الذى رآه وكيل النيابة الجزئية ، فإن هذا القرار يكون غير جائز استئنافه كما قضى بذلك القرار المطعون فيه .

٢ — لا تجيز المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن بطريق النقض فى أوامر غرفة الاتهام ، إلا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقاً للقانون .

(القضية رقم ٢٤٢٧ سنة ٣٠ بالهيئة السابقة) .

٥١٤

٦ من مارس ١٩٦١

أ — إقرار المتهم : شروط صحته .

ب — استجواب المتهم : حصوله فى حضور الضابط .

المبادئ القانونية :

١ — تفريط المتهم فى مكنون سرها والإفشاء بذات نفسها لا يعتبر وجهاً للطعن على الدليل المستمد من إقرارها طواعية واختياراً . ولا تأثير لخوف المتهم فى صحة إقرارها مادام هذا الخوف لم يكن وليد أمر غير مشروع .

٢ — ليس فى حضور الضابط استجواب النيابة للتهمة ما يعيب هذا الإجراء أو يبطله ، فى وقت كان مكفولاً لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكل الضمانات .

(القضية رقم ٢٤٣٠ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

بعد تقرير رفضه والإصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطراً لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود ، فإن سير إجراءات المحاكمة على هذا النحو لا يتحقق به المعنى الذى قصد إليه الشارع فى المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد لآى سبب من الأسباب ، أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويكون الحكم مشوباً بعيب الإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٤٢١ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفى وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحام البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٥١٣

٦ من مارس ١٩٦١

أ — نيابة عامة : أمرها بتسليم الأعيان المؤجرة إلى جهة معينة ، قرار إدارى . استئنافه أمام غرفة الاتهام .

ب — غرفة اتهام : قرارها برفض طعن مرفوع لها طبقاً للقانون ، طعن بطريق النقض .

المبادئ القانونية :

١ — لا يجوز الطعن عملاً بالمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إلا فى الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، فهذا الأمر هو الذى يكون للمجنى عليه وللدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف .

يصدر مرسوم بتقسيمها ، وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى ، غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو ، إقامة البناء ، سواء تم على أرض غير مقسمة أم أقيم عليها بدون ترخيص . وهو عنصر مشترك بين الأوصاف القانونية كافة التى يمكن أن تعطى للواقعة ، والتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ، ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذى تم مخالفا للقانون .

ويكون تعديل المحكمة الاستئنافية للوصف - على ذلك الأساس - ليس فيه إضافة لواقعة جديدة ، كما أنه ليس فيه تهويت لإحدى درجات التقاضى .

(القضية رقم ٢٤٣٣ سنة ٣٠ بالهيئة السابقة) .

٥١٦

٧ من مارس ١٩٦١

١ - محكمة استئنافية مقيدة واقعة : مرفوعة بها الدعوى ، تقيد المحكمة الاستئنافية بها .

ب - معارض : لا يضار بمعارضته ، انصباب المبدأ على المنطوق دون الأسباب .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن سلطة المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى تقيد بالواقعة المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها

٥١٥

٦ من مارس ١٩٦١

١ - وصف التهمة : يقيد محكمة الموضوع بها .

ب - جريمتان : فعل مادى مكون لهما ، وحدته فيهما ؛ إقامة بناء بدون ترخيص ، إقامته على أرض غير مقسمة ؛ تعديل وصف التهمة .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ، ومن واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، غير مقيدة بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها . ولا يرد على ذلك بأن لسلطة الاتهام أو التحقيق حقوقاً واختصاصات فى شأن التصرف فى الدعوى ، لأن ذلك محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر ، لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لآى تجزئة .

وحق المحكمة فى تعديل التهمة فى أثناء المحاكمة ، يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو أن تبين للتهمة التهمة المعدلة ، وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً .

٢ - لما كانت جريمة إقامة بناء دون ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض لم

فعارض المطعون ضده في هذا الحكم الأخير وقضى في معارضته برفضها؛ فاستأنف، وقضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف غيائياً، فعارض في هذا الحكم الأخير وقضت المحكمة الاستئنافية... بتعديل الحكم بالنسبة إلى تهمة التعدي. وبتغريم المطعون ضده خمسة جنهات.

لما كان ذلك، وكان الأصل أن سلطة المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى تنقيد الواقعة المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة أول درجة؛ غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد، مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير، وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وبشرط أن لا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده. ولا تكون المحكمة التي تنظر في المعارضة مطالبة قانوناً بمراعاة مصلحة المعارض من معارضته إلا في حدود ما يجيء في المنطوق فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها فقط، فكل ما تجرّيه في هذه الحدود من تصحيح للحكم الغيائي سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون، لا يصح عده مخالفاً لما تقتضيه المعارضة، مادامت لم تتغير في العقوبة بما يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وانقلبت وبالا عليه.

المحكمة

وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير. وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية، وبشرط أن لا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده.

٢ — لا تكون المحكمة التي تنظر في المعارضة مطالبة قانوناً بمراعاة مصلحة المعارض من معارضته إلا في حدود ما يجيء في المنطوق فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها فقط؛ فكل ما تجرّيه في هذه الحدود من تصحيح للحكم الغيائي سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون لا يصح عده مخالفاً لما تقتضيه المعارضة، مادامت لم تتغير في العقوبة بما يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وانقلبت وبالا عليه.

« .. ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده لأنه أولاً: ركب قطار السكة الحديد بدون تذكرة. وثانياً: لأنه تعدى على موظف عمومي هو الكساري.. وقاومه بالقوة والعنف وذلك أثناء وبسبب تأدية وظيفته؛ وطلبت معاقبته بالمادتين ١٣٦ و ١٧٠ مكرراً من قانون العقوبات. ومحكمة أول درجة قضت بتغريمه مائة قرش عن التهمة الأولى، وبحبسه خمسة عشر يوماً وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ عملاً بمواد الانهام.

لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في صدد التهمة الثانية المنسوبة إلى الطاعن بتغريمه خمسة جنهات، وكانت المادة ١٣٧ مكرراً من قانون العقوبات التي تنطبق على الواقعة تنص

من يشهد ضده قريباً أو زوجاً له ، وإنما أعفى من أداء الشهادة إذا أراد ذلك . أما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات فانه يمنع أحد الزوجين من أن يفشى بغير رضا الآخر ما عساه يكون أبلغه به في أثناء قيام الزوجة ولو بعد انقضائها إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر ، وإذا كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة الطاعن لم يبلغ إليها من زوجها ، بل شهدت بما وقع عليه بصرها واتصل بسمعتها ، فان شهادتها تكون بمنأى عن البطلان ويصح في القانون استناد الحكم إلى قولها .

٣ - الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . اما ما يثيره الطاعن من بطلان ذلك الاعتراف بسبب مخالفته المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فانه لا جدوى له من إثارته . ذلك بأن المخاطب بهذا النص ، بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضى التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للأجراءات ، وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم ، وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع .

(القضية رقم ١٩٧٠ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

على عقوبة الحبس أو الغرامة التي لا يجوز أن تقل عن عشرة جنيهات إذا كان المجنى عليه موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمات عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ، ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات ، وهو ما ينطبق على المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل عقوبة الحبس المقضى بها في الحكم الغيابي الاستثنائي بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهات ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين لذلك نقض الحكم نقضاً جزئياً يجعل العقوبة المحكوم بها عن التهمة الثانية الحبس مع الشغل لمدة خمسة عشر يوماً ، وذلك بغير حاجة إلى الإحالة مادامت هذه العقوبة تدخل في نطاق المادة ١٣٦ من قانون العقوبات التي دارت عليها المحاكمة .

(القضية رقم ١٩٦٣ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٧

٧ من مارس ١٩٦١

١ - حكم : تسببه ، إحالة إلى أقوال شاهد آخر متفقة معها .

ب - لإثبات : شهادة ، إنشاء .

ج - لإثبات : اعتراف ، تقدير صحته وقيمته .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ، ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها .

٢ - مؤدى نص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها ولو كان

٥١٨

١٣ من مارس ١٩٦١

١ — مواعيد العقاب : ضرورة .

ب — تفتيش : دفع بطلانه ، صفة .

ج — ارتباط : عرض رشوة ؛ إخفاء مسروقات .

المبادئ القانونية :

١ — حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية ، هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ، ولم يكن لإرادته دخل في حله . ومن المسلم أنه ليس للإنسان أن يرتكب أمراً محرماً ، ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة بما أحدثه يده . ولما كان الثابت من الحكم أن الطاعن إنما قدم الرشوة ليتخلص من جريمة الإخفاء التي ارتكبها ، فإن الدفاع الذي يستند إليه الطاعن من أنه كان في حالة ضرورة ألجأته إلى دفع الرشوة تخلصاً من خطر القبض عليه ، هو دفاع قانوني ظاهر البطلان لا يستأهل رداً .

٢ — من المقرر أنه لا يقبل الدفع ببطلان التفتيش ممن لم يقع التفتيش عليه أو على سكنه .

٣ — لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان الواقعة يتحقق فيه معنى الارتباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، لأن الجريمة وقعتا لغرض واحد ، وكانتا مرتبطتين مع بعضهما

ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، مما يقتضي وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، لما كان ذلك وكان الحكم قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين للطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٢٦١٢ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي وحسن خالد المستشارين) .

٥١٩

١٣ من مارس ١٩٦١

إثبات : اقتناع القاضي الجنائي ، حجية الأوراق الرسمية أمامه .

المبدأ القانوني :

العبارة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كل عناصرها المعروضة على بساط البحث ، ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون غيره . فتمت اقتناع القاضي من الأدلة المطروحة أمامه بالصورة التي ارتسمت في وجدانه وخلص إلى ارتكاب المتهم إياها ، وجب عليه أن ينزل به العقاب طبقاً للقانون .

ودفاتر الأحوال شأنها شأن نوازل جمع الاستدلالات التي يجريها مأمور الضبط القضائي ، هي عناصر إثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة . ومن المقرر في المواد الجنائية أن القاضي في حل من هدم الأخذ

الإعلان إليه وعلاقتها بمن يصح قانوناً إعلانها مخاطباً معه فيه ، فإن جريمة التزوير في المحرر الرسمي ، تتوافر بذلك عناصرها ، وحيث أن يكون المحضر هو الفاعل الأصلي ، فإذا انعدم القصد الجنائي لديه حقت مساءلة الشريك وحده عن فعل الاشتراك في هذا التزوير في المحرر الرسمي ، إذ تكتسب صحيفة افتتاح الدعوى صفة الرسمية باتخاذ إجراءات الإعلان على يد المحضر المكلف بهذه المأمورية .

وليس بلازم للعقاب أن يقترن التحريض بوسيلتي الاتفاق والمساعدة ، ما دام أنهما تكونان فعلي الاشتراك طبقاً للمادة ٤٠ من قانون العقوبات .

٣ - أخذ الحكم بالصلح الذي تم بين المجنى عليها وبين المتهم في مقام تخفيف العقوبة والتفاته عنه في معرض نفي التهمة عنه لا يعيبه ، ذلك أنه بفرض صحة ما أورده المتهم من هذا الصلح فإنه لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليها يتضمن عدولها عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطانها في تجزئة الدليل ، ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذا أخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى إطراح الصلح المذكور .

٣ - لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائباً من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها

بالدليل المستمد من أية ورقة رسمية ، ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة . أما ما جاء في القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها فحله في الإجراءات المدنية والتجارية ، حيث عينت الأدلة ووضعت قواعدها التي يلتزم القاضي بأن يجري في قضاؤه على مقتضاها .

(القضية رقم ٢٦١٧ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٠

١٣ من مارس ١٩٦١

أ - تزوير : محرر رسمي ؛ اشتراك ، اقتران التحريض بالاتفاق والمساعدة .

ب - حكم : تسببه ، رد ضمني ؛ محضر صلح ، التفات المحكمة عما تضمنه .

ج - حكم غيابي : تسببه عند إعادة المحاكمة أمام الجنايات .

المبادئ القانونية :

١ - البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه ، وإن كان في الأصل لا يعدو أن يكون خبراً يحتمل الصدق أو الكذب ، يصدر عن طرف واحد ومن غير موظف مختص ؛ إلا أنه إذا جاوز الأمر هذا النطاق بتدخل المحضر ، وهو الموظف المنوط به عملية الإعلان ، بتأييد البيان المغاير للحقيقة عن علم أو بحسن نية ، بأن يثبت ما يخالف الواقع من حيث إقامة المعلن إليها بالمحل الذي يوجه

الحكم الغيابي الساقط قانوناً أسباباً لحكمها،
ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها
بالإدانة .

(القضية رقم ٢٦٢٠ سنة ٣٠ بالهيئة السابقة) .

٥٢١

١٣ من مارس ١٩٦١

فاعل أصلي : قتل عمد ، مراقبة الطريق وحراسة
الآخرين .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن
قد اتفق مع المتهمين الآخرين فيتوا النية فيما
بينهم على قتل المجنى عليه انتقاماً منه لسابقة
اتهامه في قتل شقيق المتهمين وخال الطاعن
منذ ثمانية شهور سابقة على الحادث ، فأعدوا
لذلك سلاحين ناريتين تسليح بهما هذا المتهمان
ثم ذهبا إلى مقهى المجنى عليه يرافقه الطاعن
لمراقبة الطريق وحراستهما حتى يتمكننا بذلك
من مقارنة الجريمة المتفق عليها بينهم . ولما
كان الحكم قد أثبت فيما تقدم وجود الطاعن
على مسرح الجريمة لشدة أزر زميله وقت
إطلاقهما النار على المجنى عليهم تنفيذاً لمقصدهم
المشترك ، فإن ما ذهب إليه الحكم من اعتبار
الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة القتل العمد
والشروع فيه مع سبق الإصرار يكون صحيحاً
في القانون طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية
من المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ٢٦٢١ سنة ٣٠ بالهيئة السابقة) .

٥٢٢

١٣ من مارس ١٩٦١

محكمة : لإجرائاتها ؛ دفاع ، إخلال بحقه ، قبول
المتهم الاستغناء عن سماع شهود .
ب — طلب فتح باب المرافعة ، لإجابه .

المبدأ القانوني :

لما كانت الطاعنة لم تطلب من المحكمة
سماع أقوال المجنى عليها على الرغم من حضور
هذه بجلسة المحكمة الاستئنافية . وكان للمحكمة
أن تستغنى عن سماع الشهود إذا قبل المتهم
أو المدافع عنه ذلك . ويستوى في ذلك أن
يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم
أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كانت
المحكمة بعد سماع الدعوى وإقفال باب المرافعة
فيها وحجز القضية لإصدار الحكم ، غير ملزمة
بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد
لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن
مسألة يريد تحقيقها بالجلسة ، فإن ما تثيره
الطاعنة في هذا النعى من الإخلال بحقها في
الدفاع يكون غير مديد .

(القضية رقم ٢٦٣١ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي
وتوفيق أحمد الحشن وعبدالحليم البيطاش ومحمود اسماعيل
المستشارين) .

٥٢٣

١٤ من مارس ١٩٦١

تروير : محرر رسمي ؛ ماهيته .

المبدأ القانوني :

من المقرر أنه يدخل في حكم المحررات الرسمية ، فيما يتعلق بجريمة التزوير ، المحررات المصطنعة التي تنسب زوراً إلى موظف عمومي مختص وتعطى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه ، ويلحق بها الأوراق المزورة التي تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتذيل بتوقيعات لأشخاص لم يكونوا فعلاً من الموظفين العموميين ، متى كان الجاني قد قصد أن يوهم بذلك ، وكانت الورقة بالصورة التي اتخذتها يمكن أن ينخدع بها الناس وخصوصاً من أريد خدعه .

المحكمة

« . . . وحيث إن المطعون ضده اتهم بأنه في الزمان والمكان الواردين بوصف التهمة « ارتكب تزويراً في ورقة رسمية بطريق الاصطناع إذ حرر خطاباً أعطاه مظهر وشكل الأوراق الرسمية التي تصدر من بلدية بورسعيد بان طبع عليه عبارة — « بلدية بورسعيد — هيئة الإسكان » — ورقم الصادر ورقم الملف وختم عليه بخاتم ووقع عليه بامضاء مزور منسوب إلى من حرره فاكتملت للمحرر بذلك شكل الورقة الرسمية ثم ضمنه على غير الحقيقة إقراراً من البلدية بوصول حوالة بريدية رقم ١٢٠ بورسعيد بمبلغ جنيهين و ١١٠ مليات لحساب استمارة الإسكان الخاصة بابراهيم ابراهيم الصغير ، وأن هذه الحوالة ستعرض على اللجنة العليا للإسكان ؛ مع أن استمارة الإسكان لم تقدم والحوالة البريدية لم تصل . كما اتهم بأنه استعمل الورقة المزورة سالقة الذكر وهو يعلم بتزويرها » . لما كان

ذلك ، وكانت البيانات الواردة بوصف التهمة تطابق ما جاء بالورقة المطعون فيها للمراقبة للمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لأوجه الطعن ، وكان الحكم مع تسليمه بذلك قد بنى قوله بعدم قيام جريمة التزوير وانتفاء الاستعمال تبعاً لذلك على أنه « لا يمكن نسبة هذا الخطاب بحالته إلى موظف عمومي مختص بتحرير أمثاله وذلك لعدم وجود هيئة باسم هيئة الإسكان ببلدية بورسعيد ، يمكن بالتالي أن ينسب إلى موظف عمومي بها تحرير هذا الخطاب حسبما شهد بذلك وكيل إيرادات بلدية بورسعيد ومفتش التحصيل بها ، وكذلك لا يوجد ببلدية بورسعيد أوراق أميرية أو مطبوعات مماثلة حتى يمكن أن يقال إنه اصطنع ورقة رسمية مشابهة ، كما أن الدائرة البيضاء التي تمثل خاتم البلدية لا تحوى أى بيانات أو عبارة ولا يمكن بالتالي أن ينخدع الجمهور بهذه الدائرة البيضاء الخاوية ، ولا مجال لمقارنتها بخاتم بلدية بورسعيد وهو عبارة عن خاتم دائري داخله عبارة بورسعيد بخط واضح . . . هذا فضلاً عن أن الخطاب بحالته لا يمكن أن ينخدع به الشخص العادي حسبما قرر مفتش التحصيل بالبلدية وشهد بالجلسة للأسباب التي أبدتها » . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه يدخل في حكم المحررات الرسمية فيما يتعلق بجريمة التزوير المحررات المصطنعة التي تنسب زوراً إلى موظف عمومي مختص وتعطى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه ، ويلحق بها الأوراق المزورة التي تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتذيل بتوقيعات لأشخاص لم يكونوا فعلاً من الموظفين العموميين متى كان الجاني قد قصد أن يوهم بذلك ؛ ولما كانت الورقة المزورة موضوع المحاكمة . . . قد اتخذت مظهر الأوراق الرسمية وذيلت بتوقيعات لأشخاص وإن لم يكونوا فعلاً

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد معتقدها من كل العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ، وأن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، ومتى تقرر ذلك ، وكان الحكم قد عول في الإدانة على أقوال شهود الإثبات الذين أورد مؤدى شهادتهم ؛ فإنه لا يضير الحكم أن يشير وهو في معرض تحصيله لواقعة الدعوى إلى أنه تبين هذه الواقعة من أوراق الدعوى وسماع الشهود إثباتا ونقيا وبما دار بالجلسة .

ولا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذهب وهو في معرض تسويغ اطراحه أقوال شهود النفي إلى القول — على خلاف مؤداها — بأن روايتهم لا تتصل بواقعة ضبط المخدر مع المتهم ، مادام قد أبدى عدم اطمئنانه إلى أقوالهم ، ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت إليها .

وللمحكمة حرية تكوين عقيدتها بما ترتاح إليه من أقوال الشهود ، ومن ثم فهي لا تلتزم إلا بإيراد مؤدى الأدلة التي تستند إليها في الإدانة حتى يتضح وجه استدلال الحكم بها — أما أقوال شهود النفي الذين لا تأخذ بهم فلا يلزم أن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بها أو الرد على ما شهدوا به ، ويكفى أن يكون مستفادا من الحكم أنها لم تجد في

من الموظفين العموميين إلا أن التهم قصد أن يومم بذلك كما وضعت عليها بصمة ختم طى أنه للبلدية استكمالاً لمظهر الرسمية ، فضلا عن أن هيئة الإسكان كان لها وجود سابق وكانت تتبع وزارة التعمير ثم انتقل اختصاصها إلى قسم الإسكان التابع لبلدية بور سعيد ، ولما كانت الورقة بالصورة التي اتخذتها يمكن أن ينخدع بها الناس وخصوصاً من أريد خدعه . . . وكان ما ذكره الحكم نقلاً عن مفتش التحصيل من أن الورقة لا ينخدع بها الشخص العادى لا يتفق وعموم المعنى المستفاد من أقوال هذا الشاهد الذى صرح في التحقيقات بأن الأمر في ذلك تقديرى ، فإن جريمة التزوير في ورقة رسمية تكون متوافرة الأركان وتقوم تبعاً لها جريمة استعمال الورقة المزورة مع العلم بتزويرها ، ولا يطمئن في ذلك أى اعتبار من الاعتبار الواردة بالحكم المطعون فيه . لما كان كل ذلك فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم ومعاينة المطعون ضده طبقاً للمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ١٤٠٣ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٤

١٤ من مارس ١٩٦١

١ — حكم : تسيبه ، ذكر الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره . لإيراد الحكم أقوال شهود النفي على خلاف مؤداها . القضاء بالإدانة رد ضمنى على شهادة شهود النفي .

ب — تفتيش : ندب ضابط لإجرائه هو ومن يندبه ، حصول التفتيش منهما مجتمعين .

ج — دفاع : قبض ، دفع بيطلانه ؛ معاينة ، طلب لإجرائها ؛ رد المحكمة .

د — قانون أصلح : نقض ، مواد مخدرة ، عقوبة ، إبداع المدمن مصحة .

أقوالهم ما تطمئن إلى صحته - بل إن القضاء بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وأنها لم تطمئن لأقوالهم فاطرحتها .

٢ - المعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه في إذن التفتيش، وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين ؛ بل يصح أن يتولاه أولهما أو من يندبه من مأمورى الضبط ، طالما أن عبارة الإذن لا تحتم على ذلك المأذون بالتفتيش قيامه بشخصه بإجرائه ، أو ضم من يرى ندبه إليه في هذا الإجراء .

٣ - إذا كان الثابت أن الدفاع لم يتقدم للمحكمة بدفع صريح يبطلان القبض لحصوله من المخبرين في غير إشراف الضابط المأذون بالتفتيش ، بل ساق التصوير الذى رواه الضابط في شأن حصول القبض في حضوره وتوليه التفتيش بنفسه ، وهو ما اطمأنت إليه المحكمة وأخذت به ؛ ثم عرض للتصوير الذى رواه المتهم والذى التفتت عنه المحكمة لما لها من سلطة وزن عناصر الدعوى ورد الحادث إلى صورته الحقيقية حسبما يرسم في وجدانها ؛ فإن مثل هذا الدفاع يعد دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا ، بل الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى أخذت بها المحكمة والتي مؤداها سلامة إجراءات القبض والتفتيش .

ولا تلزم المحكمة بالرد على طلب المعاينة الذى لم يتقدم به الدفاع عن المتهم في صورة الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ؛ بل صاغه في صيغة رجاء .

إن ما تمسك به الدفاع من إجراء المعاينة للتدليل على إمكان المتهم رؤية من بالكمين، لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، وإذا كان المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة طبقا للتصوير الذى أخذت به ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أقوال هؤلاء الشهود .

٤ - ما نصت عليه المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في فقرتها الثالثة ، ليس عقوبة مفروضة للجريمة بقدر ما هي تدبير يجوز للمحكمة توقيعه لمناسبة ارتكابها ، تيسيراً على مدمنى المخدرات بوضعهم تحت العلاج في إحدى المصحات . ولما كانت العقوبة بحسب طبيعتها هي جزاء يقابل الجريمة ، حدد الشارع نوعها بأن تكون من العقوبات البدنية أو السالبة للحرية أو المقيدة لها أو المالية ، وهي العقوبات الأصلية التى فرضها القانون وحددها وأوجب على القاضى توقيعها عند ثبوت التهمة ، وكانت محكمة الموضوع قد التزمت هذا الأصل في توقيع العقوبة السالبة للحرية المقررة في

المبدأ القانوني :

العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الإذن إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

وليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .

(القضية رقم ١٧٧٦ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيف ، وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٥٢٧

٢٨ من مارس ١٩٦١

نقض : طعن ، توكيل به ؛ توكيل المحامي كاتبه .

المبدأ القانوني :

لا يقبل الطعن شكلا إذا كان التقرير به في قلم الكتاب حاصلًا من كاتب المحامي بناء على توكيل صادر له من المحامي الموكل أصلا في هذا الطعن ، يخول له فيه الطعن في الحكم الصادر ضد الموكل ؛ ومثل هذا التوكيل باطل لما فيه من إسباغ ولاية من المحامي على كاتبه في أمر قضائي بحث هو الطعن في الحكم ، مما لا يملك المحامي أن ينبذ عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .

(القضية رقم ١٧٨٧ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

القانون الذي كان معمولًا به وقت ارتكاب الجريمة ، وترى محكمة النقض لما تقدم أن تقرها عليه ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة المذكورة لا يكون مقبولا .

(القضية رقم ١٧٤٢ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطية اسماعيل وعادل بونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٥٢٥

٢٧ من مارس ١٩٦١

إثبات : أدلة ، تساندها في تكوين عقيدة القاضي .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ، ومنتجة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه إلى ما انتهى إليه . فلا يقبل من الطاعن أن يأتي بكل عنصر من هذه العناصر ليناقش دلالة على حدة .

(القضية رقم ٢٧٥٩ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد زعفراني سالم وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٥٢٦

٢٨ من مارس ١٩٦١

تفتيش : إذن ، اختصاص من أصدره ؛ اختصاصه المكاني ، ذكره .

٥٢٨

٢٨ من مارس ١٩٦١

دفاع : طلب التحقيق . التزام المحكمة لإجابته .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت أن الدعوى حمزت
للحكم لجلسة معينة مع الإذن للتهم بتقديم
مذكرة بدفاعه ، ولم يسبق هذا الحكم استيفاء
دفاع المتهم شفهيًا . وفي الأجل المحدد قدم
مذكرة بدفاعه انتهى فيها إلى طلب ندب خير
لمعرفة عمل العمال المشار إليهم في موضوع
التهمة ، ولتحديد نوع الملابس الواقية التي

يمكن أن تصرف لهم ، وهل تكفي الملابس
التي تصرفها الشركة فعلا للوقاية من
عدمه ؛ غير أن المحكمة الاستئنافية قضت
بالإدانة دون أن ترد على هذا الطلب ، مع
أنه من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة
بإجابتها أو الرد عليها بما يسوغ رفضها ، فلن
إغفال هذا الرد يجعل الحكم مشوباً بالقصور
مستوجباً للنقض .

(الفضية رقم ٢٣٣٨ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى كامل ومحمد عطية اسماعيل
وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد
المستشارين) .

قضاء محكمات النقص المدني

الهيئة العامة

٥٢٩

٢٥ من نوفمبر ١٩٦١

رجال قضاء : تفتيش قضائي ، تقديره .

المبدأ القانوني :

لم يورد قانون استقلال القضاء تعريفاً لدرجة الأهلية التي تتخذ أساساً للترقية إلى وظائف القضاء ، فيما عدا وظائف القضاة من الدرجة الثانية ووظائف النيابة من الدرجة الأولى (م ٢/٢١ م ق ١٨٨ سنة ١٩٥٢) ؛ ومن ثم كان للجهات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد تلزمها عند تقدير أهلية القاضي ، على أن يكون التزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاة جميعاً وغير مخالف للقانون ، ولما كان مجلس القضاء قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية لدرجة وكيل محكمة إلا من يكون حاصلًا على تقريرين متوالين استقرت حالته فيهما في درجة « فوق المتوسط » ، فإن القرار المطعون فيه إذ ألزم هذه القاعدة لا يكون قد خالف القانون .

وليس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل كل حركة قضائية . وإذا كانت

المادة السادسة من قرار وزارة العدل المؤرخ ١٧ / ٤ / ١٩٥٢ قد نصت على أن ينتقل المفتشون القضائيون بناء على طلب رئيس التفتيش مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضي ، فإنه ليس هناك ما يمنع في حالة عدم تحقق ذلك من أن يكون ما في ملف القاضي من تقارير وبيانات وأوراق كافياً لتقدير درجة أهليته تقديرًا يطمئن إليه ، ويمكن معه مقارنة درجة أهليته بدرجة أهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح .

(القضية رقم ٤٤ سنة ٢٨ ق « رجال القضاء » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عبد الرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة وأحمد زكي كامل ومحمد زعفراني سالم ومحمود القاضي وفرج يوسف وحسن خالد وأحمد زكي محمد وأحمد الشامي وأحمد شمس الدين علي ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٥٣٠

٢٥ من نوفمبر ١٩٦١

رجال قضاء : طلب ، إجراءاته ، ميعاد رفعه .

المبدأ القانوني :

تنص المادة ٩٢/٢ من القانون ٥٦ سنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية على أن : « يرفع الطلب (المتعلق بشأن من شئون

وعلم الطاعن بصدوره موفور على وجه التحقيق منذ أن صرف مرتبه الشهرى على الاساس الذى لا يرتضيه عقب صدور القرار سالف الذكر ، فإنه يكون قد جاوز ميعاد الثلاثين يوماً المحددة للطعن قانوناً ويكون الطعن غير مقبول شكلاً .

(القضية رقم ٤٨ سنة ٢٩ ق « رجال القضاء »
بالهيئة السابقة) .

القضاة) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية ، أو إعلان صاحب الشأن به . فإذا كان الطاعن لم يتقدم لوزارة العدل بتظلمه من القرار الخاص باستحقاقه لعلاوة دورية إلا بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٧ ، وبطلب الطعن فى القرار المذكور أمام الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض إلا بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٩ ، مع أن القرار المطعون فيه قد صدر فى ٣٠/١/١٩٥٢

قضاء محكمة النقض المدنية

٥٣١

٢١ من أكتوبر ١٩٦١

ضريبة : أرباح استثنائية . استهلاك استثنائي .

المبدأ القانوني :

الاستهلاك الاستثنائي — وفقاً للمادة ٧ من القانون ٦٠ سنة ١٩٤١ ، يربطه رابطان هما : قيمة الأصول نفسها التي يجوز استهلاكها وما يوازي ٥٠ ٪ من الربح الاستثنائي ؛ ومن ثم فإن إجراء الاستهلاك الاستثنائي يقتضي أن يكون هناك ربح استثنائي ، وبيان للإنشاءات الجديدة بياناً توضح فيه الأصول المستحدثة أصلاً ، مع ذكر نوعها ووصفها وميزاتها وتاريخ شراء كل منها وقيمتها .

(القضية رقم ٢٨٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرح يوسف وأحمد زكي وأحمد الشاوي ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

٥٣٢

٢١ من أكتوبر ١٩٦١

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية . وعأوها ؛ ربط نهائي .

المبدأ القانوني :

متى كان المشرع قد رسم ، بمقتضى المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ . قاعدة تقدير وعاء

الضريبة باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية ، فإن هذه القاعدة تكون هي الواجبة الاتباع ويجب على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمالها من وقت سريانها على كل الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائياً . والمقصود بالربط النهائي هو الذي لم يعد قابلاً للطعن أمام أى جهة من جهات الاختصاص ، ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة « أن الطاعن لا يضار بطعنه » . ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الذي طعن في قرار تحديد الأرباح ، ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين .

(القضية رقم ١٨٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٣

٢١ من أكتوبر ١٩٦١

١ — عمل : مكافأة نهاية الخدمة .

ب — حكم : تدليل ، عيب ، تناقض ، قصور .

المبادئ القانونية :

١ — لا يرتب القانون ٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي ، خلافاً لقانون العمل الموحد (م ٧ ق ٩١ سنة ١٩٥٩) ، لصاحب العقد المحدد المدة حقاً في المكافأة عند انتهاء مدته .

ذلك أن رخصة القياس على المهن سالفة الذكر مقصورة على وزير المالية الذي خول وحده حق إضافة مهن أخرى . وإذن فتى كانت مهنة الكاتب العمومي ليست من المهن المنصوص عليها بالمادة ٧٢ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عكس ذلك ؛ فإنه يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٥

٢١ من أكتوبر ١٩٦١

ضريبة : أرباح تجارية ، وعاؤها ؛ اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة .

المبدأ القانوني :

تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم في السنوات التالية ، ولو كانت حساباتهم في تلك السنوات منتظمة . ولا يمنع من ذلك أن يكون تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ محل نزاع لم ينحسم أمام القضاء ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير ؛ وطالما أنه صدر قرار من لجنة التقدير بربط الضريبة بطريق التقدير في تلك السنة ، فإنه يتعين التزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر حكم على خلافه (م ٥٣ و ١٠١ ق ١٤ سنة ١٩٣٩) .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد نفى وصف التعسف عن صاحب العمل في ممارسة حقه في فصل العامل — وهو تقدير موضوعي — واستبعد معه حق الطاعن في التعويض ثم أورد مسوغات هذا الفصل وذلك لما اتخذته من إجراءات غير لائقة في حق رؤسائه ، وهي مسوغات سائغة كافية لحمله ، فإنه ينتفى تعيب الحكم بالتناقض وقصر البيان .

(القضية رقم ٥٣٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٤

٢١ من أكتوبر ١٩٦١

١ — ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ؛ تشريع مستحدث ، سريانه .

ب — ضريبة : مهن غير تجارية ، كاتب عمومي .

المبادئ القانونية .

١ — ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠) هي ضريبة القانون العام إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذا القانون على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها .

٢ — تنص المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ (قبل تعديلها) على سريان أحكام ضريبة المهن غير التجارية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمعماري والمحاسب والخير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية . ومودى

٥٣٦

٢٦ من أكتوبر ١٩٦١

- ١ — مؤلف : حقه ، تشريع خاص .
ب — مصنف : الاعتداء على حق المؤلف في استغلاله مالياً ، مسئولية تقصيرية .
ج — دعوى : أساسها ، الأسس التي ركن إليها المدعى .

المبادئ القانونية :

١ — إذ نص الشارع في المادة ١٢ من القانون المدني القديم على أن « يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته على حسب القانون المنصوص بذلك » ، وإذ جاء في قانون العقوبات الصادر بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بنصوص في المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ لحماية هذه الحقوق عن طريق فرض عقوبات جنائية على من يعتدى عليها ؛ فإن ذلك يدل على أنه قد اعترف بحق المؤلف على مصنفاته ووصف هذا الحق بأنه حق ملكية ، مع ما في هذا الوصف من تجاوز ؛ وإذ كان التشريع الخاص بتنظيم حماية هذا الحق والذي أشارت إليه النصوص المتقدمة لم يصدر إلا في سنة ١٩٥٤ بالقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ مما أدى إلى تعطيل نصوص قانون العقوبات في هذا الشأن ، فإن ذلك لا ينفي اعتراف الشارع بحق المؤلف ، وكل ما في الأمر أنه ترك تنظيمه للتشريع الذي وعد بإصداره وذلك على ما قصده النص الفرنسي للمادة ١٢ من القانون المدني الملغى .

٢ — للمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه مالياً بالطريقة التي يراها فلا يجوز لغيره

مباشرة هذا الحق بغير إذن منه ، وإلا كان عمله عدواناً على الحق الذي اعترف به الشارع للمؤلف وإخلالاً به وبالتالي عملاً غير مشروع وخطأ يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر الناشئ عنه طبقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني القديم .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر القاعدة القانونية الصحيحة المنطبقة على الواقعة قد أقام مسئولية المطعون ضده عن الاعتداء على حق المؤلف على أساس من المسئولية التقصيرية ، فلا تريب عليه إن أغفل مناقشة نظرية الإثراء بلا سبب التي جعلها الطاعن من بين الأسس التي أقام عليها طلب التعويض .

(القضية رقم ٤٧١ لسنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود القاضي وحسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين على ومحمد عبداللطيف مرسى المستشارين) .

٥٣٧

٢٦ من أكتوبر ١٩٦١

- ١ — شهر عقارى : طلب شهر المحرر مؤقتاً .
ب — استئناف : قرار بإبقاء الرقم الوقفي للمحرر أو بإلغائه ؛ نظم منه ، طعن في الحكم الصادر في النظم .

المبادئ القانونية :

١ — مفاد نص المادة ٣٥ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتنظيم الشهر العقارى ، أن المشرع لم يرتب لصاحب الشأن حقاً في الطعن المباشر في القرارات التي تصدرها

ب - إعلان : أوراق المحضرين ، إغفال المحضر
إثبات عدم وجود المطلوب لإعلانه .

المبادئ القانونية :

١ - إن الأساس التشريعي للملك بمضى
المدة الطويلة هو قيام قرينة قانونية قاطعة على
توافر سبب مشروع للملك لدى واضع اليد .
وليس في القانون ما يمنع البائع من كسب
ملكية العين المبيعة بوضع اليد المدة الطويلة
بعد البيع ، إذا ما توافرت لديه الشروط
القانونية لهذا التملك ، وهو ما يتحقق به قيام
السبب المشروع . ومن ثم فإن القول بأن
تمسك ورثة البائع بهذه الملكية يعتبر تعرضاً
من جانبهم لا يتفق وواجب الضمان المفروض
عليهم قانوناً هو قول مخالف للقانون .

٢ - الأصل في إعلان أوراق المحضرين
وفقاً للمادتين ١١ و ١٢ مرافعات أن تسلم
الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه
أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص
المطلوب لإعلانه في موطنه جاز أن تسلم
الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون
ساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه ، فإذا أغفل
المحضر إثبات عدم وجود المطلوب لإعلانه
فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان
طبقاً للمادة ٢٤ مرافعات .

(القضية رقم ١٢٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٩

٢٦ من أكتوبر ١٩٦١

شفعة : لإيداع الثمن قبل رفع الدعوى ، ميعاده .

مأموريات الشهر العقاري باستيفاء بيان
أو استحضار مستند يتعلق بطلب الشهر ،
بل جعل من القضاء مرجعاً للتظلم منها عن
طريق غير مباشر وذلك بطلب شهر المحرر
شهرأ مؤقتاً إلى أن يقول قاضي الأمور الوقتية
كلمته فيه بإبقاء الرقم الوقتي أو بإلغائه .

٢ - لا يعتبر القرار الصادر من قاضي
الأمور الوقتية بإبقاء الرقم الوقتي أو بإلغائه
استناداً للمادة ٣٥ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٧
من قبيل الأوامر على العرائض ، التي يصدرها
قاضي الأمور الوقتية طبقاً للمادتين ٢٦٩ و ٢٧٠
من قانون المرافعات بل هو قرار يحسم به
قاضي الأمور الوقتية جميع أوجه الخلاف
القائمة بين صاحب الشأن وبين مصلحة الشهر
العقاري بخصوص شهر المحرر . وهذا القرار
لا يقبل الطعن بأي طريق كان ومن ثم فلا يصح
إعادة طرح النزاع من جديد على أي وجه
من الوجوه . وإذا كان الحكم الابتدائي قد
خالف هذا النظر بقبول التظلم من القرار
سالف الذكر والقضاء في موضوعه ، جاز
الطعن فيه بطريق الاستئناف أمام محكمة
الاستئناف طبقاً للقواعد العامة باعتبار أنه
صادر من قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة
الابتدائية .

(القضية رقم ٩٣ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٨

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦١

١ - تقادم مكسب : التزام الضمان في البيع .

المبدأ القانوني :

تضمن نص المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدني شرطين ؛ أولهما : أن يودع الشفيع الثمن الحقيقي خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة . والثاني : أن يكون هذا الإيداع سابقاً على رفع الدعوى . وقد هدف المشرع من حصول هذا الإيداع قبل رفع الدعوى إلى ضمان الجدية في طلب الشفاعة ولم يحدد فاصلاً زمنياً معيناً بين الإيداع ورفع الدعوى ؛ فاشتراط حصول الإيداع في اليوم السابق هو قيد آخر لا يحتمله النص ولا يتفق مع فكرة التيسير في الميعاد التي أخذ بها الشارع . أما التحدى بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات فردود بأن القانون قد شرط ميعادين : أحدهما يحدد بالأيام له بداية ونهاية ، والثاني غير محدد بالأيام وإنما بفاصل زمني غير محدد وهو مجرد الأسبقية أو القبلية على رفع الدعوى ، مما لا محل معه لإعمال حكم تلك المادة .

(القضية رقم ١٩٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٠

٢٦ من أكتوبر ١٩٦١

إعلان : في مواجهة النيابة ؛ نقض ، طعن ، إعلانه .

المبدأ القانوني :

إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الإعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه ، إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء .

ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الدقيقة الكافية التي تلزم كل باحث مجد حسن النية للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه ، وأثبت أنه رغم ما قام به من البحث والتحري لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه . ولا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي . وإذن فتي كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم يقيمون في محل آخر غير الذي وجه لهم في الإعلان ولم يبين الطاعن سبب اعتراضه عن توجيه الإعلان إليهم فيه وليس في الأوراق ما يدل على أنهم تركوه ، فإن إعلانهم بالطعن في النيابة يكون قد وقع باطلا .

(القضية رقم ١١٣ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤١

أول نوفمبر ١٩٦١

أ : نقض : طعن ، إعلان تقريره ، بيان صفة من تسلم صورته .

ب — نقض : طعن ، خصوم فيه .

المبادئ القانونية :

١ — بيان صفة من تسلم صورة إعلان تقرير الطعن ، إجراء جوهري أوجبه القانون يترتب على إغفاله بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات ؛ ومن ثم فيكون الطعن باطلا .

٢ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من أكانوا طرفاً في النزاع الذي حسمه الحكم المطعون فيه ،

مفسر له والنعي المبني على هذا السبب يكون عارياً عن الدليل .

(القضية رقم ٢٨٥ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٣

٢ من نوفمبر ١٩٦١

نقض : طعن ، لإعلانه ، لإبداء أصل ورقته .

المبدأ القانوني :

توجب المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على الطاعن إذا ما صدر قرار من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة ، وذلك في خمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة ، كما توجب أيضاً أن يودع خلال خمسة أيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ، ومن ثم فإذا تخلف الطاعن عن القيام بهذين الإجراءين الجوهريين أو أيهما فإن ذلك يستتبع بطلان الطعن .

(القضية رقم ٢١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود القاضي وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٥٤٤

٢ من نوفمبر ١٩٦١

١ - استئناف : حكم جائز استئنافه ، قبول مانع من الطعن .

بحيث إذا اختصم في الطعن من لم يكن خصماً في النزاع أمام المحكمة التي أصدرته ، كان الطعن بالنقض بالنسبة له غير مقبول شكلاً .

(القضية رقم ٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

٥٤٢

أول نوفمبر ١٩٦١

ضريبة : دعوى مستأنفة ، وقف السير فيها باتفاق الطرفين ، عدم تمسك المستأنف بأن الوقف كان تطبيقاً للقانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ ، التحدى بذلك أمام محكمة النقض .

المبدأ القانوني :

متى كان وقف السير في الاستئناف المرفوع من الطاعن ضد مصلحة الضرائب قد تم باتفاق الطرفين ، وفي أول جلسة تحدت لنظر الاستئناف بعد التعجيل دفعت مصلحة الضرائب باعتبار الطاعن تاركاً استئنافه لعدم تعجيله في مدة الثمانية أيام التالية لانهاء مدة الوقف ، وذلك طبقاً للمادة ٢٩٢ فقرة ٢ من قانون المرافعات . وكان الطاعن لم يبد دفاعاً أو يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن الوقف إنما كان تطبيقاً لأحكام القانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ ، فإنه لا يكون هناك وجه للتحدى أمام محكمة النقض بأحكام القانون المذكور أو القانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ بافتراض أنه

بالسقوط بالتقادم الخمسى على أساس أن الدين المطالب به لم يذشأ عن عملية تجارية ، بل هو قرض مدنى ولم يحفل بالرد على ماتمسك به الطاعن لدى محكمة الاستئناف من أنه وهو المدين الموقع على السندين تاجر ، وهو دفاع جوهورى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الحكم فى الدعوى ، فإن إغفال الرد على هذا الدفاع يجعله معيبا بالقصور .

(القضية رقم ٢٣٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٥

٢ من نوفمبر ١٩٦١

جرمك : غرامة ، وجوبها .

المبدأ القانونى :

إذا لم يظهر عجز فى عدد طرود البضائع المشحونة وإنما تبين وجود نقص فى وزنها ومحتوياتها بما لا يتجاوز ٥ ٪ ، فإنه لا يسرى عليها حكم المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية ، وإنما ينطبق عليها حكم المادة ٣٨/٢ من اللائحة المذكورة التى تقضى بأنه : « فيما يختص باختلافات الأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف تحصل غرامة لا تنقص عن عشر رسوم الجرمك ولا تزيد عنه . أما إذا لم تتجاوز اختلافات المقادير والأوزان ٥ ٪ فلا وجوب لتقرير أى غرامة ، ، ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أساس هذه المادة فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

(القضية رقم ٢٤٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

ب — ورقة تجارية : سند إذنى ، عمل تجارى ؛ حكم ، تدليل ، عيب ، قصور ، إغفال الرد على ماتمسك به المدين الموقع على السند من أنه تاجر .

المبادئ القانونية :

١ — إن إحالة حكم القضية من الدائرة المدنية إلى الدائرة التجارية ولو كان قد تضمن قضاء قطعياً فى خصوص تجارية الدين ، وكان لذلك مما يجوز الطعن فيه استقلالا ، إلا أن هذا لا يحول دون استئنائه مع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى مادام ميعاد الطعن فيه لا زال قائماً ، ولم يقبله المحكوم عليه قبولاً مانعاً من الطعن فيه ، أى دالا على ترك الحق فى الطعن دلالة لا تحتل الشك . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتبر موافقة المطعون عليه على الإحالة إلى الدائرة التجارية ، بعد أن طال أمد التقاضى وظلت القضية حائرة بين الدائرتين ، قبولاً مانعاً من الطعن ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ولا سيما أن تقسيم العمل بين الدوائر المدنية والدوائر التجارية هو مجرد تنظيم داخلى لا يتحدد به اختصاص نوعى لهذه الدوائر .

٢ — يعتبر السند الإذنى ، طبقاً لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة ، عملاً تجارياً متى كان موقعا عليه من تاجر ، سواء كان مترتباً على معاملة تجارية أو مدنية ، ويعتبر كذلك عملاً تجارياً إذا كان موقعه غير تاجر بشرط أن يكون مترتباً على معاملة تجارية . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض الدفع

بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على هيئة التحكيم قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين الحاضرين عن صاحب العمل أو الغرفة الصناعية وعن النقابة أو العمال أو رأى من يحضر منهما ، فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما ، وجب إثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به . ومفاد ذلك أنه متى كان رأى المندوبين الحاضرين أو أحدهما مخالفاً لقرار هيئة التحكيم وجب عليها إثبات هذا الرأى فى القرار وبيان أسباب عدم الأخذ به . وإذن فمضى كان القرار المطعون فيه خلواً من إثبات رأى مندوب الغرفة الصناعية المخالف للقرار ، ومن يبان أسباب عدم الأخذ به رغم وجوبه لكى يتسنى للهيئة أن تصدر قرارها وهى على بينة من ذلك الرأى المخالف وإيضاح سبب مخالفته ، فإنه يكون معيياً ومخالفاً للقانون .

(القضية رقم ٢٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكى محمد وأحمد أحمد الشاوى ومحمد عبد الحميد السكرى المستشارين) .

٥٤٨

٨ من نوفمبر ١٩٦١

١ - اختصاص : فاضى أمور مستعجلة ، قيام حالة الاستعجال ، لإجراء وفاق لا يعس أصل الحق .
٢ - مختص : طعن ، أسباب ، سلطة فاضى الأمور المستعجلة فى تقدير جدية المنازعة التى يثيرها المستأجر فى دعوى الطرد . الحاجة فيها أمام النقض .

٥٤٦

٢ من نوفمبر ١٩٦١

مركب : مخالف ، غرامة ، إعفاء .

المبدأ القانونى :

نص المادة ٣٧ / ٤ من اللائحة الجزائية ، مقطوع الصلة بنص الفقرتين الأولى والثانية اللتين تتحدثان عن البضائع المشحونة فى طرود . وقد أراد المشرع بالفقرة الرابعة المذكورة أن يقتصر الإعفاء الوارد بها على البضائع المشحونة صبا المنوه عنها فى الفقرة السابقة عليها ، وهى الفقرة الثالثة ، دون البضائع المشحونة فى طرود المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية . وقد كشف المشرع عن مراده هذا بالقانون ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ الذى صدر بحسب ما يفهم من مذكرته الإيضاحية ، تفسيراً للمادة ٣٧ / ٤ سالف ذكر لا منشئاً لحكم جديد .

(القضية رقم ٥٠٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٧

٨ من نوفمبر ١٩٦١

١ - قض : طعن ، خصوم .

٢ - عمل : تحكيم فى منازعته ، قرار هيئة ، إثبات الرأى المخالف .

المبادئ القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز أن يحتصم أمام هذه المحكمة من يمكن خصما فى النزاع أمام محكمة الموضوع .
٢ - أوجب المادة ١٦ من المرسوم

اختصاص ولا يصلح سبياً للطعن في الحكم
بطريق النقض .

(القضية رقم ١٢٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٩

٨ من نوفمبر ١٩٦١

حكم : بياناته ، اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في
القضية ، أحوال شخصية ، نظام عام .

المبدأ القانوني :

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩
مرافعات على أنه : « يجب أنه يبين في الحكم ..
أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا
في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة
الذي أبدى رأيه في القضية إن كان ، ونصت
الفقرة الثانية على أن : « . . . عدم بيان أسماء
القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة
الذي أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان
الحكم ، ، فقد دللنا بذلك على أن بيان اسم
عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية هو
بيان جوهري من بيانات الحكم ، أسوة بأسماء
القضاة الذين أصدروه وعلى منزلة سواء .

لا يغني عنه ذكر اسم عضو النيابة الذي حضر
المرافعة أو تلاوة الحكم ، لأن هذا البيان في
ديباجة الحكم لا يدل بذاته على أن هذا العضو
هو الذي أبدى الرأي في القضية ما لم يفصح
الحكم عن ذلك . وينبغي على إغفاله بطلان
الحكم ، وهو بطلان من النظام العام يستصحب
الحكم ويلزمه ويجوز الدفع به في أي حالة
كانت عليها الدعوى ، وفي أي وقت أمام

المبادئ القانونية :

١ — يتحقق اختصاص قاضي الأمور
المستعجلة بالحكم في المسائل التي يخشى عليها
من فوات الوقت وفقاً للمادة ٤٩ من قانون
المرافعات بتوافر شرطين : الأول قيام حالة
استعجال يخشى معها من طول الوقت الذي
تستلزمه إجراءات التقاضي لدى محكمة الموضوع ،
فإذا أسفر الخلاف بين الخصوم عن قيام منازعة
في أصل الحق المقصود حمايته بالإجراء
المطلوب ، كان للقاضي أن يتناول مؤقتاً وفي
نطاق حاجة الدعوى المستعجلة تقدير مبالغ
الجد في المنازعة ، وأياً كان وجه الصواب
أو الخطأ في تقديره هذا فإن ذلك ليس من
شأنه أن يحسم النزاع بين الخصمين في أصل
الحق ، إذ هو تقدير وقفي عاجل يتحسس به
القاضي المستعجل ما يبدو للنظرة الأولى أن
يكون هو وجه الصواب في خصوص الإجراء
المطلوب ، مع بقاء أصل الحق سليماً يناضل
فيه ذوو الشأن لدى محكمة الموضوع . والثاني
أن يكون المطلوب إجراء وقتياً لا فصلاً في
أصل الحق .

٢ — متى كان ما أورده الحكم المطعون
فيه لا يعدو أن يكون مجرد إجراء وقفي بناء
على ما استشفه القاضي المستعجل من تقديره
لعدم جدية المنازعة التي أثارها الطاعن
(المستأجر في دعوى الطرد) ، وليس من
شأن هذا الإجراء الذي انتهى إليه المساس
بأصل الحق أياً كان وجه الخطأ أو الصواب
في هذا التقدير ، فهو لا يعتبر خطأ في مسألة

محكمة النقض ، وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ولا يصححه إثبات طلبات النيابة في الاستئناف ، إذ أن هذا البيان لا يفي بمقصود الشارع ولا تتحقق به حكمة المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

(القضية رقم ٦ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٥٥٠

٩ من نوفمبر ١٩٦١

- أ - إثبات : طرقه ، يمين حاسمة ، نكول .
ب - استئناف : حكم غير جائز استئنافه .

المبادئ القانونية :

١ - إذا صدر الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة في غيبة المكلف بالحلف وجب وفقاً للسادتين ١٧٧ و ١٧٨ مرافعات تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمين بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته ، بحيث إذا حضر وامتنع عن حلف اليمين ولم يردّها ولم ينازع ، أو تغيب بغير عذر من حضور الجلسة المحددة للحلف ؛ اعتبر ناكلاً . ومن ثم فيجب في حالة صدور حكم اليمين في غيبة المكلف بالحلف ، أن يعلن بالجلسة المحددة للحلف على يد محضر إعلاناً صحيحاً ، أما إذا لم يتم إعلانه بتلك الجلسة فإنه لا يصح الحكم عليه على اعتبار أنه ناكل عن اليمين ، إذا نازع الخصم في اليمين الموجهة ، إليه بأن الواقعة المنطبق عليها اليمين لا تتعلق بشخصه ، فإنه يجب على المحكمة أن تفصل

في منازعته وأن توجه إليه اليمين على مقتضى ما تنتهي إليه ، وأن تحدد له جلسة لحلفها إن رأت توجيهها إليه ؛ ولا يجوز اعتباره ناكلاً قبل الفصل في هذه المنازعة .

٢ - مناط عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة ، أن يكون الخصم الموجهة إليه قد حلفها أو نكل عنها طبقاً للقانون .

(القضية رقم ١٤١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود القاضي وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين علي ومحمد عبداللطيف مرسى المستشارين) .

٥٥١

٩ من نوفمبر ١٩٦١

- أ - نقض : طعن ، خصوم فيه .
ب - حوالة : انعقاد ، رضا ، إقرار .
ج - حوالة : دفع بيطلائها أمام محكمة الاستئناف .
د - استئناف : طلب جديد ؛ دفع بيطلان حوالة .
هـ - استئناف : خصوم فيه ؛ عدم التجزئة ، أحوالها .

المبادئ القانونية :

١ - الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً في النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه .
٢ - تشترط المادة ٣٤٩ من القانون المدني القديم لانعقاد حوالة الحق رضا المدين بها ، وتوجب في إثبات هذا الرضاء الكتابة أو اليمين ؛ ويثبت الرضاء أيضاً

التي لم يطعن أمامها بطلان الحوالة ، لا يعتبر تنازلاً عن التمسك به .

٤ - الدفع يبطلان الحوالة لعدم رضا المدين بها ، والتمسك بعدم جواز إثبات هذا الرضاء بغير الكتابة ، لا يعتبر طلباً جديداً بما تنهى المادة ٤٠١ من قانون المرافعات عن تقديمه لأول مرة في الاستئناف ، بل هو دفع موضوعي يجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

٥ - لا يفيد من الطعن طبقاً للمادة ٢٨٤/٣ مرافعات إلا من رفعه ، فإذا كان الاستئناف قد رفع من بعض ورثة المدين المحكوم عليهم دون البعض الآخر ، عن حكم صادر بإجراء المقاصة بين دين المورث ودين عليه ، وكان ليس ثمة ما يمنع بعض الورثة المحكوم عليهم من ارتضاء الحوالة ، دون الآخرين ، بالنسبة لحصتهم في الدين ؛ فإن قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائي كله وبالنسبة لمن لم يستأنفه من المحكوم عليهما ، يكون مخالفاً للقانون في هذا الخصوص .

(القضية رقم ١١٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٥٥٢

٩ من نوفمبر ١٩٦١

نقل بحرى : مسئولته ؛ معاهدات مستندات الشجن
(معاهدة بروكسل) .

المبدأ القانوني :

تنص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة

بإقرار المدين رغم عدم النص عليه ، لأن الإقرار أقوى من اليمين في الإثبات . والأصل في الإقرار أن يكون صريحاً ، وأن الاقتضاء فيه استثناء من حكم هذا الأصل ؛ فلا يجوز قبول الإقرار الضمني في هذه الحالة ما لم يقدم دليل يقيني على وجوده وممراته . ولا يعد إقراراً ما يسلم به الخصم على سبيل الاحتياط من طلبات خصمه ؛ فإذا رفع المحال له دعوى على المدين يطلب إجراء المقاصة بين الدين المحال ودين آخر للمدين ، فطلب المدين في هذه الدعوى أصلياً رفض طلب المقاصة ، واحتياطياً أن تكون المقاصة في حدود مبلغ معين ؛ فإن هذا الطلب الاحتياطي لا يعتبر منه إقراراً خالصاً برضائه بالحوالة . كذلك لا يعد دفع المدين تلك الدعوى بتقادم الدين المحال بمضى المدة الطويلة إقراراً منه برضائه بالحوالة ، إذ أن هذا الدفع لا يفيد هذا الإقرار بطريق يقيني ، فقد يلجأ المدين رغم عدم رضائه بالحوالة إلى المبادرة بهذا الدفع لمجرد الوصول إلى إنهاء الدعوى من أيسر الطرق في اعتقاده .

٣ - متى كان المدين لم يدفع يبطلان الحوالة لعدم رضائه بها كتابة إلا أمام محكمة الاستئناف ؛ فإنه يكون طبيعياً أن يكون تمسكه بضرورة تقديم الدليل الكتابي على حصول هذا الرضاء أمام تلك المحكمة ، ولما كان الدفع بعدم جواز إثبات الرضاء بالحوالة بغير الكتابة لا يحىء إلا بعد الطعن يبطلانها ؛ فإن عدم إبداء هذا الدفع أمام المحكمة الابتدائية

وإنما نسبة إلى عمالها وقضى بالرغم عن ذلك عليها بالتعويض كاملاً من غير تقيد بالتحديد القانوني للمسئولية الواردة في تلك المادة فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٦١٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٥٣

١٥ نوفمبر ١٩٦١

١ - نقض : طعن ، إعلان تقريره .

ب - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤه .

المبادئ القانونية :

١ - قصد الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في الطعن هو إعلام ذوي الشأن إعلاماً كافياً بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم ومواطن كل منهم ، وإن كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغرض الذي يقصده القانون . فإذا كان الثابت من إعلان الطعن أنه تم بناء على طالب وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب ، بينما كانت هذه المصلحة في تاريخ الإعلان تابعة لوزارة الخزانة ، فإن إعلان تقرير الطعن بالوصف المشار إليه يكفي للدلالة على أن مصلحة الضرائب هي الطاعنة .

٢ - متى كان المشرع بمقتضى القانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قد وضع قاعدة تقدير وعاء الضريبة باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية فإنه يجب إعمال

من معاهدة بروكسل الدولية المبرمة في ١٩٢٤/٨/٢٥ في شأن توحيد القواعد المتعلقة بمسئوليات الشحن والتي وافقت عليها مصر بالقانون ١٨ لسنة ١٩٤٠ ، وأصدرت بها مرسوم بقانون في ١٩٤١/١/٣١ ، على أنه لا يلزم الناقل أو السفينة بأي حال من الأحوال بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه استرليني عن كل طرد أو وجدة ، أو على ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى ، ما لم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن ، ودون هذا البيان في سند الشحن . وعبارة « في أي حال من الأحوال » الواردة بهذا النص عامة ومطلقة لا تترك مجالاً لأي استثناء ، فهي بذلك تشمل كل صور المسئولية أيّاً كان نوع الخطأ الذي ارتكبه الناقل أو أحد تابعيه ، حتى ولو كان من قبيل الخطأ الجسيم ولا يستثنى من هذا النطاق سوى الغش الذي يقع من الناقل شخصياً إذ أن هذه الصورة وحدها هي التي يفترض أن الشارع قد استبعد ما في هذا المجال فيفقد الناقل حقه في تحديد المسئولية ويخضع لأحكام القواعد العامة فيها .

وإذن متى كان الشاحن لم يبين قيمة البضاعة في سند الشحن وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن فقد محتويات صندوقين من البضاعة كان نتيجة فعل غير مشروع وهو حصول سرقة أثناء الرحلة البحرية ولم ينسب الغش أو السرقة إلى الشركة الناقلة شخصياً

هذه القاعدة من وقت سريانه على كل الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائياً . والمقصود بالربط النهائي هو الربط الذي لم يعد قابلاً للطعن أمام أى جهة من جهات الاختصاص ، سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها ، وسواء أكان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة ، ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه . ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الذي طعن في قرار تحديد الأرباح إذ يكفي لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين .

(القضية رقم ٥٢٨ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد السكرى ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٥٥٤

١٦ من نوفمبر ١٩٦١

١ — موظف : عمل إضافي . مكافأة عنه .

ب — تقص : أسباب واقعية ؛ إثبات ، مانع أدبي .

المبادئ القانونية :

١ — يجوز تكليف الموظف ، سواء في ظل التشريعات السابقة على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو في ظل هذا القانون ، بتأدية أعمال إضافية ، ولو استلزمت تأديتها أن يعمل في غير أوقات العمل الرسمية ، متى اقتضت المصلحة

العامة ذلك دون أن يكون للموظف الحق في مطالبة الدولة بأى مكافأة عن هذه الأعمال وإن كان الشارع قد أجاز للدولة أن تمنح هذه المكافأة إن رأت وجهاً لها . إلا أن هذا الحق جوازي لها متروك لمشيئتها فلها أن تستعمله أو لا تستعمله ، وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وبني قضاءه على أن من حق الحكومة أن تلتفت بالموظف الذي يعمل لديها في أى مجال ترى فيه مواهبه صالحة للاستفادة منه في مجال المصلحة العامة ، وأن تكليفه ببحوث تتصل بالدراسة التي اختص بها والتي أهلتة للوظيفة التي يشغلها لا يخوله المطالبة بمقابل ما أعده من هذه البحوث ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — التحدى بقيام المانع الأدبي لتسويق عدم الحصول على الدليل الكتابي في الأحوال التي يوجبها القانون لإثبات العقد من المسائل الواقعية التي يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

« .. وحيث إن هذا السبب في وجهه الأول مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يشترط لانقضاء العقد أن يكون التعبير عن إرادتي المتعاقدين صريحاً ، بل إنه إذ قال : « ولم يستطع المدعى أن يزعم أن عقداً أو اتفاقاً تم بينه وبين رئيس الوزراء بخصوص إعداد هذا البحث ، وإنه بمقابل وزاد على ذلك أنه ما كان في مقدوره ولا كانت الظروف وقتئذ تسمح بأن

تسكن لتسمع لهذا الأخير بالاشتراط مقدما لأنه ليس من أرباب المهن التجارية أو المقاولات . هذه العبارات لا تقيد تمسك الطاعن بقيام المانع الأدبي الذي يحول دون حصوله على الدليل الكتابي اللازم لإثبات العقد ، وإنما كل ما تفيد هو تبرير عدم اشتراطه على رئيس الحكومة أجراً نظير البحث الذي يدعى أنه كلف به . لما كان ذلك فإنه لا يقبل من الطاعن التمسك لأول مرة أمام هذه المحكمة بقيام ذلك المانع . على أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية الطاعن في المطالبة بأي أجر على البحث الذي أعده عن المسألة السودانية حتى يفرض ثبوت تكليفه من رئيس الوزراء بأعداد هذا البحث ، فإنه يكون غير مجد بعد ذلك الطعن على الحكم لعدم إجازته لإثبات هذا التكليف بغير الكتابة .

« . . . وحيث إن . . . قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولييه سنة ١٩٣٦ ينص على أن الموظف مطالب بأن يضع في الحدود المعقولة وقته وخبرته فيما يتعلق بمهام وظيفته تحت تصرف الحكومة ، ولا محل للكفاة عن الأعمال الإضافية وإن اقتضت تأديتها الاشتغال في غير أوقات العمل الرسمية . وفي الأحوال القليلة التي ترى وزارة المالية أن هناك ظروفًا قوية تبرر صرف مكافأة ، يجب على الوزارات المختصة قبل أن ترتبط بأي ارتباط مالي أن تطلب الترخيص من وزارة المالية ، ولم يغير القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة شيئاً من هذه القواعد ، بل إنه قد أكدها إذ نص في المادة ٧٣ على أن : « على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته ، ويجوز تسكيف الموظفين بالعمل في

يطلب من رئيس الوزراء مقابلاً لبحثه ، بل كل ما اشترطه عليه أن يكون مستقلاً في إعداد هذا البحث » . وإذا قال الحكم بعد ذلك وحيث إنه من المعلوم أن مصدر الالتزام إما القانون وإما العقد وقد رأينا أن عقداً لم ينعقد بين المدعى وبين رئيس الحكومة ، ولذلك يطلب المدعى تعويضاً أساسه ما تكلفه في إعداد البحث من نفقات » . إذا قال الحكم هذا وذاك ، فإنه يكون قد نفى قيام تعاقد أصلا بين الطاعن وبين رئيس الوزراء بشأن إعداد البحث بمقابل .

أما ما يقوله الطاعن من أنه إذا وجد المانع الأدبي بين طرفي العقد فلا تشترط الكتابة لانعقاده فإن هذا القول ينطوي على خلط بين انعقاد العقد وطريقة إثباته ، فالعقد ينعقد بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن إرادتين متطابقتين ، وقد يكون هذا التعبير صريحاً أو ضمناً ، أما الكتابة فقد تكون لازمة في بعض الأحوال لإثبات العقد لا لانعقاده ، والتحدى بقيام المانع الأدبي يكون لتبرير عدم الحصول على الدليل الكتابي في الأحوال التي يوجبها القانون لإثبات العقد ، ويجب التمسك بقيام هذا المانع أمام محكمة الموضوع لأنه من المسائل الواقعية ، ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه خلواً مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام هذا المانع ، وكانت العبارات الواردة في صحيفة الاستئناف المقدمة صورتها لهذه المحكمة والتي يستدل بها الطاعن على تمسكه بقيام المانع الأدبي ونصها : « وهذا الذي تقوله المحكمة لا يمنع من وجود عقد ضمني أو عقد غير مكتوب خصوصاً وإن ظروف القضية الوطنية ومركز صاحب التكليف ، رئيس الحكومة ، ومركز المستأنف الأدبي لم

غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » ونص في المادة ٤٥ بعد تعديلها بالقانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ على أنه يجوز أن : « يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال التي يطلب إليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية ، ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافآت » ومؤدى هذا كله أنه سواء في ظل التشريعات السابقة على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أو في ظل هذا القانون يجوز تكليف الموظف بتأدية أعمال إضافية ولو استلزمت تأديتها أن يعمل في غير أوقات العمل الرسمية ، متى اقتضت المصلحة العامة ذلك دون أن يكون الموظف الحق في مطالبة الدولة بأية مكافأة عن هذه الأعمال ؛ وقد أجاز القانون للدولة أن تمنح هذه المكافأة إذا رأت وجها لها وهذا حق جوازي للدولة متروك لمشيئتها فلها أن تستعمله أو لا تستعمله .

لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد التزم هذا النظر وقال في أسبابه إنه لو صح أن رئيس الحكومة قد كلف الطاعن بإعداد بحث عن المسألة السودانية فقد كلفه على اعتباره أنه مختص في التاريخ ، وموظف لدى الحكومة المصرية ، ومن حقها أن تنتفع به في أي مجال ترى فيه مواهبه صالحة للاستفادة منها في مجال المصلحة العامة . ولا يرد على ذلك بأنه ليس من شأن الوظيفة التي كان يشغلها المدعى إعداد مثل هذا البحث ، لأن المقام كان مقام مسألة وطنية يساهم فيها الجميع بمجهودهم ، فكيف الأمر بموظف متخصص في التاريخ ويتقاضى مرتبا من الحكومة المصرية ، فمن حقها عليه أن تكافئه بما ترى تكافئه به من بحوث في الدراسة التي اختص بها ، وليس له أن يطالبها بمقابل ما أعده ؛ لأن العلامة القائمة بينهما مفادها

تكريس كل وقته لشئون الوظيفة التي عين فيها ، وما يتصل بها من أعمال . ولا شك أن تخصصه في التاريخ هو الذي أهله لأن يكون مديراً لدار الكتب بالنيابة ، فمن حق الدولة عليه أن تكلفه بما شاءت من بحوث في الفن الذي تخصص له ، وذلك كله في حدود المصلحة العامة ؛ إذ قال الحكم ذلك فإنه لا يكون مخالفاً للقانون . .

(القضية رقم ٦٥٤ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد متولى عتلم وحسن خالد وعمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٥٥٥

٢٢ من نوفمبر ١٩٦١

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاءوه ، لجان التقدير .

المبدأ القانوني :

لجان التقدير هي الهيئة المختصة أصلاً بتقدير أرباح الشركات غير المساهمة والأفراد تستقيها من واقع إقرارات الممول ودقائره ومستنداته وملاحظات مصلحة الضرائب عليها أو من واقع تقديرات المصلحة الابتدأة في حالة عدم تقديم الإقرارات غير مقيدة بشيء منها وتتولى تحقيقها بمختلف الوسائل المتعارف عليها ومنها مناقشة الخصوم واستجوابهم وسماع أقوالهم وأوجه دفاعهم ودفعهم فيما هو معروض عليها من نزاع ومن ثم فإنه لا يعيب حكمها أو يبطله أن تعيد ملف الموضوع إلى مأمورية الضرائب لتصحيح ما عساها أن تكون قد وقعت فيه

حساباته في تلك السنوات منتظمة . ولا يستثنى من قاعدة التقدير الحكيم إلا الممولين الذين يمكنهم حسابات منتظمة في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، وذلك طبقاً للقانون ٢٠٦ سنة ١٩٥٥ .

(القضية رقم ١٩٥ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٥٧

٢٢ من نوفمبر ١٩٦١

قضى : طعن ، إجراءاته ، خصوم في الطعن ؛ حكم ، حججته ؛ التزام المرافق العامة .

التزام : مرفق عام ، إسقاطه ؛ حكم ، حججته ، سريانه على المرفق العام بعد إسقاط التزامه ؛ قض ، طعن ، إجراءاته ، خصوم فيه .

المبدأ القانوني :

الحكم الصادر ضد ملتزم المرفق العام ، والحراسة الإدارية التي كانت مفروضة عليه لا ينسحب أثره إلى المرفق ذاته بعد إسقاط الالتزام إذ أن إسقاط الالتزام يضع حداً فاصلاً بين إدارة الملتزم والحراسة الإدارية ، وبين إدارة المرفق ، ومن ثم فإن الطعن المرفوع من الإدارة الحكومية للمرفق على الحكم المذكور يكون غير منتج متعيناً رفضه .

الحكم :

« وحيث . . أن مجلس الوزراء قرر بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ وضع مرفق النقل الذي تديره شركة سبك حديد الدلتا تحت الحراسة لمدة ثلاثة أشهر وتعيين المدير العام لمصلحة السبك الحديد حارساً على هذا المرفق ليتولى إدارته لحساب

من أخطائه أو لإستدراك مافاتهما وجلاء ما ترى اللجنة استجلاءه من عناصر الأرباح في ضوء ما تسفر عنه هذه المناقشات .

(القضية رقم ١٣١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشاوي ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

٥٥٦

٢٢ من نوفمبر ١٩٦١

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاءه ، تقدير حكيم .

المبدأ القانوني :

استن الشارح بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هي وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية ، وذلك بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . وقد استهدف بذلك تصفية قضايا الممولين المتراكمة قبل صدوره ، بما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزانة وفقاً لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ، ومن ثم فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو من ناحية مصلحة الضرائب ، وهذه القاعدة التي وضعها المشرع تسرى باطراد كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من ١٩٤٨ لغاية ١٩٥١ ، وكان الممول خاضعاً لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ ، حتى ولو كانت

للشركة ، ويسأل معها بالتضامن . ثم انتهت في منطوقه إلى تأييد الحكم المستأنف القاضي بإلزام الشركة والحراسة متضامنين وحدهما . ولما كان يبين أن الطاعن طعن على هذا الحكم في خصوص ما تصوره من مساءلة المرفق بالتضامن مع الحراسة والشركة باعتباره خافاً للشركة ، وكان الحكم المطعون فيه بتأييده الحكم المستأنف لم يقض بمساءلة المرفق بشيء ما ، وأن مناقشة الحكم لدفاع المرفق — أيأ كان الرأي في تقدير هذا الدفاع — يكون مجرد جدل خارج عن نطاق الخصومة ولا يتصل بمنطوق الحكم ولا يمكن أن ينسحب أثر هذا المنطوق إلى المرفق ، لأن إسقاط الالتزام قد وضع حداً فاصلاً بين إدارة الشركة أو الحراسة وبين إدارة المرفق ؛ ومن ثم فإن الطعن من إدارة المرفق على الحكم المطعون فيه يكون غير منتج ويتمين رفضه

(القضية رقم ٣٦٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٥٥٨

٢٢ من نوفمبر ١٩٦١

استئناف : طريقة رفعه ؛ أمر أداء ، معارضة فيه .

المبدأ القانوني :

المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقاً للمادة ٨٥٥ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإنه يسرى على الحكم الصادر فيها ما يسرى على الدعاوى المبينة في المادة ١١٨ من قانون المرافعات ، من حيث وجوب استئنائه بطريق التكليف بالحضور ، عملاً بالفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات . ومن ثم فإن

الشركة ونحمت مسئوليتها — وفي ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مددة وضع المرفق تحت الحراسة ثلاثة أشهر ثم وافق في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ على مددة ستة شهور أخرى (انتهى في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣) — وفي ٣ يونيو سنة ١٩٥٣ قرر المجلس إسقاط التزام الشركة الممنوح لها ومصادرة التأمين المدفوع منها . وبتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على اعتبار الحراسة منتهية وأن تقوم مصلحة السكك الحديدية بإدارة المرفق . ولما كانت إدارة الحراسة قد فصلت المطعون عليه الأول بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٢ فأقام الدعوى ضد الشركة والحراسة بطلب إلزامهما متضامنين بأن يدفعاً له المبالغ التي طلبها ، وحكمت المحكمة بإلزام الشركة والحراسة متضامنين بما قضت به ؛ ثم استأنف الحارس السابق السيد أحمد رزق ومعه السيد جمال الدين بدوى حمدي واستقل هذا الأخير بالخصومة وقرر أنه أصبح يمثل المرفق بعد إسقاط الالتزام وعودة إدارة ذلك المرفق إلى الحكومة ، وأن الحكم الصادر ضد الحراسة والشركة لا يمكن أن ينسحب أثره إلى إدارة المرفق لاختلافهما ، ولأن الإدارة الحكومية (المرفق) ليست امتداداً للشركة أو الحراسة ، ولا تعتبر رب عمل تلقى الحق عن الشركة .

وقد ناقشت المحكمة الاستئنافية هذا الدفاع في أسباب حكمها وذكرت أن محل البحث هو هل تسأل الإدارة الحكومية التي تولت إدارة المرفق بعد انتهاء الحراسة الإدارية وإسقاط الالتزام بالتضامن مع الشركة عن الوفاء بجميع الالتزامات الخاصة بعقود استخدام عمال المنشأة ، على أساس أن الإدارة الحكومية للمرفق هي خلف للشركة التي أسقطت التزامها ، أو لا تسأل عن ذلك . وخلصت من ذلك في أسباب حكمها إلى اعتبار المرفق خلفاً

استئناف الحكم الصادر في المعارضه في أمر الأداء وقد رفع بتكليف بالحضور يكون مستكملاً لأوضاعه القانونية وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بطلان الاستئناف يكون مخالفاً للقانون .

(القضية رقم ٥٢٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٥٥٩

٢٢ من نوفمبر ١٩٦١

١ - حكم : بياناته ، اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . أحوال شخصية . نظام عام . نيابة عامة .

ب - وقف : الواقف ، تغييره ، مصارف الربح .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية والوقف ، هو بيان جوهري يتعلق بالنظام العام ولازم لصحة الحكم بحيث يترتب على إغفاله البطلان وفقاً للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات ، إلا أنه متى كان هذا العيب قد لحق بالحكم الابتدائي ، وكانت محكمة الاستئناف لم تعرض لهذا البطلان ولم تنبه عليه و انتهت إلى تأييد الحكم الابتدائي بأسباب مستقلة دون أن تقضي بطلان الحكم الابتدائي مع الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد ، فإن النعي على حكمها بالبطلان يكون في غير محله ، إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية بحته لا يعتد بها بعد أن حققت المحكمة الاستئنافية بحكمها على هذه الصورة غرض الشارع .

٢ - إذا نص الواقف في إشهاد وقفه الأصلي على أنه يكون من بعده وفقاً مقسماً إلى ٢٤ قيراطاً وزعها على مستحقيها المبينين بالإشهاد المذكور ، و شرط في وقفه هذا شروطاً أكد العمل بها منها أن يبدأ من ربيع كامل الوقف بإصلاح عينه وما فيه البقاء لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته ، ومنها أن يصرف من ربيع هذا الوقف مبالغ في وجوه الخير ، فقد دل بذلك على أن هذه المصارف تخرج من عموم الربيع مقدمة على الاستحقاق . ومن ثم فإذا كان التغيير الذي أحدثه الواقف قد انصب على إنشاء الوقف وأيلولة الاستحقاق لمن عينهم وحصر الاستحقاق فيهم ، دون أن يتناول بالتعديل شيئاً من هذه المصارف ، فإن الحكم المطعون فيه إذا التزم هذا النظر لا يكون قد خالف القانون أو غرض الواقف .

(القضية رقم ٢٧ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٥٦٠

٢٣ من نوفمبر ١٩٦١

حكم : تدليل ، عيب ، قصور ، دفع جوهري ، قصور ؛ رد ؛ قطن ، رهنة . تنطية .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عملية « التغطية » قد تمت فعلاً ، وأن شروط العقد المبرم بين طرفي النزاع تخول للمطعون عليها القيام بها دون أن يكون للطاعن

ومن ثم فكلما تحقق أن الإعلان قد تم في ميعاده على هذا النحو واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب استيفؤها طبقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات ، فإنه يكون صحيحاً ولا يبطله خلو الصورة المسلسلة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن بقلم الكاتب أو وقوع خطأ فيه إذ أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التي يوجبها القانون في ورقة الإعلان .

٢ — ليس من يعبر اسمه إلا وكلاء عن أعاره ، فيمتنع عليه قانوناً أن يستأثر لنفسه بشيء ، وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله ؛ ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة ، فكان الشأن شأنه في الظاهر مع أنه في الواقع شأن الموكل . وإذن فتمى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المطعون عليها لم تكن في إبرامها عقد الشراء مع آخر إلا إسماً مستعاراً لزوجها الطاعن ، فإن مقتضى ذلك اعتبار أن الصفقة فيما بين الزوجين قد تمت لمصلحة الموكل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا تكسب المطعون عليها منها شيئاً . ويكون كل ما دفع باسمها من الثمن ورسوم التسجيل قد دفع من الطاعن . إلا أن يثبت أنها قد دفعته له من مالها الخاص ، فيحق لها استرداده منه طبقاً لأحكام الوكالة ، باعتباره من النفقات المعقولة التي أنفقها في تنفيذ الوكالة .

٣ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام

(الراهن) الحق في الاعتراض عليها وعلى نتائجها ، وكان الطاعن قد أنكر على المطعون عليها أمام محكمة الاستئناف قيامها بالعملية المذكورة مطالباً إياها بتقديم الدليل على وجودها فعلاً . فإن الحكم المطعون فيه إذ افترض بغير دليل وجود عملية التغطية ، والتفت عن دفاع الطاعن ولم يعن بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الحكم في الدعوى ، يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد متولى عتلم وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد على شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٥٦١

٢٣ من نوفمبر ١٩٦١

١ — نقض : طعن ، إجراءاته ؛ إعلان تقريره ، بياناته .

ب — وكالة : مستترة ، اسم مستعار ، آثاره .

ح — حبة : صفقة ، نازل صوري عن ثمنها .

المبادئ القانونية :

١ — إن كل ما تشترطه المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لصحة إعلان الطعن ، أن يعلن تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن ، وأن يكون هذا الإعلان في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة ؛

مواعيد المرافعات ، وبالتالي تبرر عدم إجراء التعجيل في الميعاد .

(القضية رقم ١٢١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

٥٦٣

٢٩ من نوفمبر ١٩٦١

١ - إعلان : أوراق محضرين ؛ نقض ، طعن ، إعلانه .

ب - حكم : تدليل ، عيب ، تناقض ؛ فصل غير تعسفي ، تعويض .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل في إعلان أوراق المحضرين حسبما تقضى به المادة ١١ من قانون المرافعات ، أنه يجب أن يتم تسليم الورقة المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ؛ فإن لم يجده المحضر في هذا الموطن جاز له ، عملاً بالمادة ١٢ من قانون المرافعات ، أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكناً معه من أقاربه وأصحابه . وإذن فإذا كان المحضر الذي باشر الإعلان لم يثبت عدم وجود المعلن إليه ، وإقامة من تسلم صورة الإعلان معه وصفته في الاستلام ؛ فإن إغفال هذه البيانات الجوهرية يؤدي إلى بطلان الإعلان .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه ، بعد أن نقي عن الطاعنة التعسف في فصلها المطعون عليهم ، قد قضى لهم مع ذلك بالتعويضات

ضاهه على اعتبار أن تنازل الطاعن (الموكل) إلى زوجته المطعون عليها (الوكيل المستعار اسمه) عن ثمن الصفقة التي أبرمتها لصالحه يعد هبة صحيحة ثم قبولها من المطعون عليها ، فلا يحق الرجوع فيها ؛ وكان ذلك التنازل صورياً اقتضاءه التعامل بالاسم المستعار ، وإخفاء هذا التعامل عن الغير ، ولا يفيد معنى الهبة قانوناً ؛ فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٣٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود القاضي وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٥٦٢

٢٩ من نوفمبر ١٩٦١

دعوى : وقف السير في تعجيلها ، استئناف .

المبدأ القانوني :

مؤدى أحكام الوقف الاتفاقى الذى تحكمه المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات أن الشارع وإن أعطى الخصوم رخصة الاتفاق على وقف الدعوى مدة لا تزيد على ستة أشهر ، إلا أنه مع ذلك أوجب تعجيلها خلال الثمانية الأيام التالية لانتها هذه المدة ، ورتب على عدم تعجيلها في هذا الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه . ولا يمنع من إعمال هذا الجزاء قيام مفاوضات الصلح بين طرفي النزاع ، إذ لا تعد هذه المفاوضات من قبيل القوة القاهرة التى تمنع من جريان

مشارطة التحكيم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - إذا كان الطرفان قد حددا في مشارطة التحكيم موضوع النزاع القائم بينهما بشأن تنفيذ عقد مقاوله ، ونصاً على تحكيم المحكم لحسم هذا النزاع وحددا مأموريته بمعاينة الأعمال التي قام بها المقاول لمعرفة مدى مطابقتها للواصفات والأصول الفنية من عدمه وتقدير قيمة الصحيح من الأعمال ، كما نصاً في المشارطة على تفويض المحكم في الحكم والصلح ، وكان ذلك التفويض بصيغة عامة لا تخصيص فيها ، فإن المحكم إذ أصدر حكمه في الخلاف وحدد في منظوقه ما يستحقه المقاول عن الأعمال التي قام بها جميعها حتى تاريخ الحكم بمبلغ معين ، فإنه لا يكون قد خرج عن حدود المشارطة أو قضى بغير ما طلبه الخصوم .

٣ - مقتضى خلو مشارطة التحكيم من تحديد ميعاد للحكم الذي يصدره المحكم أن يكون الميعاد هو ما حددته المادة ٧١٣ من قانون المرافعات (القديم) في حالة هدم اشتراط ميعاد للحكم وهو ثلاثة أشهر من تاريخ تعيين المحكم ، ولا يجوز تعديل مشارطة التحكيم إلا باتفاق الطرفين المحتكمين .

٤ - التاريخ الذي يثبت المحكم لحكمه يعتبر حجة على الخصم ولا يستطيع جحده إلا باتخاذ طريق الطعن بالزور في الحكم ، لأن حكم المحكم يعتبر ورقة رسمية شأنه في ذلك

التي قدرتها الشركة الطاعنة في الإخطارات الموجهة إليهم منها مع سبق تقرير الحكم أن هذه الإخطارات إنما تضمنت بيان ما يستحقه المطعون عليهم قبل الشركة من مقابل عن مهلة الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة ، وهي تختلف في أساسها القانوني عن التعويض عن الفصل التعسفي ، فإن الحكم يكون مشوباً بالتناقض مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٥٨ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٦٤

٣٠ من نوفمبر ١٩٦١

١ ، ب - تحكيم : محكم ، سلطته ؛ عقد ، تفسيره .

ج - تحكيم : حكم المحكم ، ميعاد صدوره ؛ مشارطة تحكيم ، تعديلها .

د - تحكيم : التاريخ الذي أثبت المحكم لحكمه حجة على الخصم ؛ طعن بالزور .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام

قضائه على أنه إذا كان المحكم لم يعاين بعض الأعمال التي قام بها المطعون عليه الأول ، باعتبار أنها من الأعمال غير الظاهرة التي أعفته مشارطة التحكيم من معاينتها ، وكان تقرير ما إذا كانت هذه الأعمال ظاهرة أو غير ظاهرة تقريراً موضوعياً ، فإن الحكم وقد انتهى في أسباب سائغة ودون أن يخرج على المعنى الظاهر لنصوص المشارطة إلى أن المحكم قد ألزم في عمله الحدود المرسومة له في

شأن الأحكام التي يصدرها القضاء .

(القضية رقم ٥٨٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد متولى عتلم وعبد السلام بليغ وحسن
خالد ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد اللطيف مرسى
المستشارين) .

٥٦٥

٣٠ من نوفمبر ١٩٦١

نقض : طعن ، اجراءاته ، إعلان تقريره .

المبدأ القانوني :

على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصومه
من وفاة أو تغيير في الصفة قبل إجراء الإعلان
ليعلن بالطعن من يجب إعلانه به قانوناً ،
فإذا كان المطعون عليه قد توفي قبل إعلان
تقرير الطعن ، فإن على الطاعن أن يقوم
بالتحرى عن وفاته وأن يوجه الإعلان إلى
ورثته في الميعاد . وإذن فتسنى كان الطاعن
لم يتخذ أى إجراء لإعلان هؤلاء الورثة
طبقاً للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات ، وكان
إعلان الطعن في الميعاد إجراء حتمياً يترتب
على إغفاله البطلان الذي لا يزول بحضور
ورثة المطعون عليه وإيداعهم مذكرة تمسكوا
فيها بهذا البطلان على ما جرى عليه قضاء

محكمة النقض . فإن الطعن يكون غير مقبول
شكلاً .

(القضية رقم ٦٥٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٦٦

٣٠ من نوفمبر ١٩٦١

موظف : مجلس بلدى ، من تقاعد ؟ مسئولية .

المبدأ القانوني :

تقضى المادة ٦٧ من القانون ٥ سنة ١٩٥٩
بعدم سريان أحكامه إلا على الموظفين
والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة
العمال وعمال اليومية المربوطة ماهياتهم
وأجورهم في ميزانية الحكومة ؛ ومن ثم فلا
تجرى أحكام هذا القانون على الموظفين
والمستخدمين والعمال التابعين للمجالس البلدية
والمحلية لاستقلالها بميزانيتها عن ميزانية
الدولة ، وإنما يخضع موظفو هذه المجالس
لنصوص القانونية واللوائح المنظمة لشئونهم
ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨/٨/١٩١٥
بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية
وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم . وقد نصت
المادة الثامنة من هذا القرار صراحة على أن
تكون إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش في
سن الستين .

(القضية رقم ٣ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٥٦٧

٥ من مايو ١٩٦٢

اختصاص : قضاء إدارى بمنازعات عمال المعاش
بتفاتيش سخا ومحله موسى والجيزة .

المبدأ القانونى :

يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى
بنظر المنازعات التى تنشأ بين عمال المعاش
بتفاتيش سخا ومحله موسى والجيزة ، ووجهة
الإدارة ، بمناسبة مباشرتهم خدمة ذلك
المرفق العام .

المحكمة

« . . ومن حيث أنه ليس فى التشريعات أو
اللوائح فى مصر ، نص يعرف الموظف العمومى ،
وإن كان الكثير من القوانين للصربية استعملت
عبارة « الموظفين العموميين » أو « المستخدمين
العموميين » دون تفرقة بين العبارتين ودون
تحديد فئة الموظفين العموميين بالذات . نجد ذلك
فى مختلف التشريعات الصادرة منذ سنة ١٨٨٣
بشأن الموظفين بل وفى التشريعات الحديثة أيضاً ،
فالقانون المدنى أشار فى المادة ١٦٧ منه إلى عبارة
« الموظف العام » ، وفى المادة ٦٠٩ منه « الموظف
أو المستخدم » ؛ وقانون المرافعات المدنية والتجارية
يشير فى المادة ٢٠٦ منه إلى « الموظفين أو

المستخدمين المكلفين بخدمة عامة » . كذلك
قانون العقوبات فى مختلف موادده ينص على
الموظفين والمستخدمين دون تمييز بين النوعين .
ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفى الدولة يقسم موظفى الدولة إلى فئتين:
الموظفين الداخلين فى الهيئة ، سواء أ كانوا مثبتين
أو غير مثبتين (وتسرى عليهم أحكام الباب الأول
من القانون) ؛ ثم المستخدمين الخارجيين عن
الهيئة (وتسرى عليهم أحكام الباب الثانى) فيز
الشارع لأول مرة بين الفئتين وأخضع كل فئة
منها لأحكام خاصة . ولا يمكن اعتبار ما نصت
عليه المادة الأولى من قانون نظام موظفى الدولة
تعريفاً للوظيفة العامة . أو تعريفاً للموظف العمومى
إذ أنه اقتصر فقط على بيان أولئك الذين تنطبق
عليهم أحكام هذا القانون . ولئن كانت أحكام
هذا القانون تسرى على الغالبية الكبرى من
موظفى الدولة ومستخدميها ، إلا أنها مع ذلك
لا تسرى على فئات أخرى منها طوائف الموظفين
الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة . وهناك
بعض عمال الدولة لا تنطبق عليهم أحكام هذا
القانون ويعتبرون مع ذلك من الموظفين العموميين
كالعمد والمشايخ والمأذون . وقد تلاقى القضاء
الإدارى على عناصر أساسية للوظيفة العامة ولا اعتبار
الشخص موظفاً عمومياً يتعين مراعاة قيام العناصر
الآتية : —

١ — أن يساهم فى العمل فى مرفق عام
تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر . وفى

ويلاحظ أن الموظفين العموميين لا يقتصرون على موظفي الحكومة المركزية ، بل يدخل فيهم موظفو اللامركزية الإقليمية، والسلطات اللامركزية الثانوية ، أى المنشآت العامة ، حتى ولو كانوا لا يخضعون لجميع أحكام قانون موظفي الدولة .

وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه : « لى يعتبر الشخص موظفاً خاضعاً لأحكام الوظيفة العامة التى مردها إلى القوانين واللوائح ، يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر ، أو بالخضوع لإشرافها ، وليست علاقة عارضة تعتبر فى حقيقتها عقد عمل يندرج فى مجالات القانون الخاص » .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم ، وإذا كان الثابت من الأوراق ومن ملف خدمة المطعون عليها أن نظام معاملة عامل المعاش ، يقوم على أن يقدم العمدة أو شيخ الناحية عمال المعاش اللازمين وفقاً لحاجة العمل بتفتيش سخا التابع لوزارة الزراعة ، فيستخدمون فى مختلف الأعمال الزراعية بمقتضى عقد خاص وبأجر يتناسب والدرجة المعين عليها كل منهم ، فضلاً عن ميزات عينية أخرى مقابل تشغيلهم فى أعمال الفلاحة بالتفتيش الحكومى ، ويستمر عملهم طوال العام بدون انقطاع حتى لو قل العمل الزراعى . وفضلاً عن الأجر اليوى المقرر مقدماً فى اللائحة فإن عامل المعاش يمنح مساحة أرض زراعية فى التفتيش متفاوت وفقاً لدرجته بقيمة إيجارية مخفضة عما حدده قانون الإصلاح الزراعى كقيمة إيجارية ، ومقرر لهؤلاء العمال نظام أجازات بأنواعه اللائحية المختلفة ، وعامل المعاش فى كل ذلك يعمل تحت إشراف وتوجيه الجهة الإدارية التابعة لوزارة الزراعة .

مصر يعتبرون موظفين عموميين عمال المرافق العامة ، سواء كانت إدارية أم اقتصادية ، مادامت هذه المرافق تدار بأسلوب الاستغلال المباشر .

٢ — أن تكون المساهمة فى إدارة المرافق العامة عن طريق التعيين أساساً . وقرار إسناد الوظيفة يكون عن طريق عمل فردى أو مجموعى يصدر من جانب السلطة العامة ، ويجب أن تقابله موافقة من جانب صاحب الشأن . فالموظف العمومى يساهم فى إدارة المرافق العامة مساهمة إرادية يقبلها دون قسر أو إرغام . أما الالتحاق جبراً فى خدمة مرفق عام فلا تطبق عليه أحكام الوظيفة العامة .

٣ — أن يشغل وظيفة دائمة ، وأن يكون شغله لهذه الوظيفة بطريقة مستمرة لا عرضية ، وغنى عن القول أن هذه العناصر لا يمكن اعتبارها عناصر قاطعة نهائية للحكم على عامل من عمال الإدارة بأنه موظف أو غير موظف ، إلا أنها عناصر أساسية يجب مراعاتها فى هذا الصدد وهناك عناصر أخرى يمتنع استبعادها ولم يعول عليها القضاء ، فمن ذلك المعيار فى اعتبار الموظفين ، ليس نوع العمل الذى يسند إليهم أو أهمية العمل ، أو كونهم مثبتين أو غير مثبتين ، يستقطع منهم معاش أم لا يستقطع ، أو فى منحهم مرتبات نقدية أو عينية ، أو فى عدم منحهم مرتبات . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على اعتبار العمد والمشايخ من الموظفين العموميين إذ أن : « الراتب الذى يجرى عليه حكم الاستقطاع ليس شرطاً أساسياً لاعتبار الشخص موظفاً عمومياً » . وكذلك الحال فيما يتعلق بالمأذون ، فلا يؤثر فى هذا النظر أن لا يتقاضى راتباً من خزانة الدولة ، لأن الراتب ليس من الخصائص اللازمة للوظيفة العامة ، أو شرطاً من الشروط الواجبة فى اعتبارها ،

فلا جدال إذن والحالة هذه في أن علاقة عامل المعاش بوزارة الزراعة إنما هي علاقة عمل دائم ، وليست علاقة عرفية أو مؤقتة ، ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر المنازعات التى تنشأ بين عامل المعاش وجهة الإدارة بمناسبة مباشرته لخدمة ذلك المرفق العام . ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الإدارية بنظر الدعوى ، ويكون الطعن فى هذا الشق منه قد قام على غير سند سليم من القانون خليقاً بالرفض .

(القضية رقم ٦٤٢ لسنة ٦ ق عليا) .

٥٦٨

١٩ من مايو ١٩٦٢

عامل : يومية ، عقوبة تأديبية .

المبدأ القانونى :

الجزاءات التأديبية لعمال اليومية لم ترد على سبيل الحصر والتحديد ، لذلك يجوز توقيع مختلف العقوبات التأديبية التى يجازى بها الموظفون والمستخدمون الخارجون على الهيئة ، على عمال اليومية التى لم يرد بها نص فى قواعد كادر العمال ، كالإنذار أو خصم أيام معدودات من الأجر .

المحكمة

« ومن حيث إنه ، وإن كان من المسلم أن أحكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والسارى المفعول من أول يونيو سنة ١٩٥٢ ينصرف تطبيقها ، ولا شك ، إلى الموظفين الداخلين فى الهيئة سواء أكانوا مثبتين

أو غير مثبتون — وهم الذين نص عليهم فى الباب الأول فى المواد من ١ إلى ١١٦ ، كما ينصرف إلى المستخدمين الخارجين عن الهيئة — وهم الذين تناولهم فى الباب الثانى من القانون المواد من ١١٧ إلى ١٣٠ — وذلك دون عمال اليومية الذين يخضعون فى نظام تعيينهم وترقيتهم وعلاواتهم وتأديبهم لأحكام كادر عمال اليومية الصادر به قرار مجلس الوزراء فى ٢٣/١١/١٩٤٤ وما لحق به من كتب دورية ومذكرات تكميلية وكشوف ، وكل أولئك دون أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، إلا أن هذا لا يعنى حظر توقيع العقوبات التأديبية التى لم يرد بها نص فى قواعد كادر العمال كالإنذار أو خصم أيام معدودات من الأجر ، على عمال اليومية بمقولة أن هذا الكادر لم ينص على عقوبة تأجيل العلاوة لمدة ستة أشهر أو أكثر ، التى أسند توقيعها إلى رئيس المصلحة ، وعقوبى الحرمان من العلاوة أصلاً والفصل من الخدمة بقرار من وكيل الوزارة بمد أخذ رأى اللجنة الفنية .

وصحيح فهم القانون هو أن مجرد الإشارة فى أحكام كادر العمال إلى بعض من تلك الجزاءات : تارة تحت بند العلاوات وأخرى تحت بند (الفصل من الخدمة) ، وكل منها جاء تحت عبارة (كيفية تطبيق هذه القواعد) وكل أولئك وارد بالمذكرة التفسيرية لكادر العمال والتى وافق عليها مجلس الوزراء فى ٢٣/١١/١٩٤٤ قاطع فى الدلالة على أن مثل تلك الجزاءات التأديبية لعمال اليومية لم ترد على سبيل الحصر والتحديد ، وكان من أثر ذلك أن جرى العمل منذ صدور كادر العمال وتطبيق قواعده وأحكامه واستقرت الأصول فى مختلف الجهات الحكومية من وزارات ومصالح ومؤسسات عامة وغيرها على أنه ليس فى القانون

والعمل ما يمنع من توقيع مختلف العقوبات التأديبية التي يجازى بها الموظفون والمستخدمون الخارجون عن الهيئة على عمال اليومية أيضاً ، مادام الكادر المتعلق بهم قد جاء خلواً من حصر تنظيم منطقي تدريجي للجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها كلما بدر منهم ما يستوجب المؤاخذة التأديبية يؤكد هذا النظر مانصت عليه صراحة المذكرة الإيضاحية لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٠ بشأن قواعد تأديب عمال اليومية الحكوميين ، وقد نصت المادة الأولى من القرار على ما يأتي :

« مادة ١ — تضاف إلى قواعد الكادر المشار إليه الأحكام الآتية :

الجزاءات : الإنذار ، الخصم على ألا يتجاوز أجر ١٥ يوماً في المرة الواحدة ولا ٤٥ يوماً في السنة الواحدة ، تأجيل العلاوة ، الحرمان من العلاوة ، خفض الأجر ، خفض الدرجة ، خفض الأجر والدرجة معاً ، الفصل .. » .

جاء في المذكرة الإيضاحية : « لا يعرض كادر العمال لأحكام التعيينات والترقيات والعلاوات والأجازات التي تطبق على العمال الحكوميين ، ولم يتعرض للجزاءات التي يمكن توقيعها على سبيل الحصر ، بل ورد منها في ثنايا الكادر تأجيل العلاوة لمدة ستة أشهر أو أكثر بقرار من رئيس المصلحة ، والحرمان من العلاوة ، وكذلك الفصل بقرار من وكيل الوزارة بعد أخذ رأي اللجنة الفنية .. » .

(القضية رقم ٢٢٢٤ سنة ٦ ق ع ليا) .

مجلس الدولة

القضاء الإداري

عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري

متابعة لما نشر حتى أول يناير ١٩٦١

القرارات الإدارية

قام بترتيب أحكام هذا الجزء ، والربط بينها والتعليق عليها
للكاتب مصطفى كال وصفي والأستاذ أحمد كال الدين موسى
المفوضين بمجلس الدولة

أولا — تحديد القرار الإداري

١ — القرار الإداري كتصرف قانوني :

(أ) توافر ركن النية .

(ب) التفرقة ما بين القرار الإداري والعمل التمهيدى .

(ج) التفرقة ما بين القرار الإداري والعمل التنفيذي .

٢ — القرار الإداري كعمل من أعمال السلطة :

(أ) العمل الإداري الصادر من غير سلطة عامة .

(ب) اشتراط صدور القرار عن سلطة وطنية .

٣ - أنواع القرارات الإدارية :

- (١) القرارات الإدارية ذات الطبيعة القضائية .
- (ب) القرارات الإدارية ذات الطبيعة الإدارية .
- (ج) القرارات الإدارية الثورية والمستمرة .

ثانياً - أركان القرار الإداري وشروطه

- ١ - تحديد الأركان والشروط .
- ٢ - آثار العيوب التي تعتور أركان القرار الإداري وشروطه .
- § ١ - انهيار الأركان وجزاؤه الانعدام .
 - (١) ركن النية .
 - (ب) ركن الشكل .
 - (ج) ركن المحل .
- § ٢ - اختلال الشروط وجزاؤه البطلان .
 - (١) شرط الشكل .
 - (ب) مطابقة القرار للقانون .

أولاً — تحديد القرار الإداري

١ — القرار الإداري كتصرف قانوني

سبق للقضاء الإداري أن تعرض لتعريف القرار الإداري في كثير من أحكامه . وانتهى إلى أنه : « إفصاح جهة الإدارة المختصة عن إرادتها الملزمة لها في الشكل الذي ينص عليه القانون ، بإنشاء مركز قانوني متى كان ذلك جائزاً وممكناً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة » .

والقرار الإداري بمعناه السالف الذكر ، لا يخرج عن أن يكون تصرفاً من التصرفات القانونية . وهو بذلك ، كأي تصرف قانوني آخر ، لابد أن يستتبع نية الإدارة في إنشاء مركز قانوني .

فإذا فقد القرار نية الإنشاء ، بأن عدمها بتاتاً ، أو اتجهت نية الإدارة لغير الإنشاء ، بأن قصدت إلى مجرد التهديد والبحث والتحريض قبل الإنشاء ، أو كان عملها مجرد تنفيذ لما أنشأه القانون ، فإن التصرف يخرج عن مفهوم القرار الإداري إلى غيره من المفاهيم .

وفيما يلي طائفة من الأحكام تبلور هذا النظر . فأما أحدها فهو يعرض حالة افتقد فيها التصرف ركن النية من أساسها . وأما الأخرى ، فهي تعرض حالات تتطلب التمييز بين القرار الإداري وكل من العملين التهديد والتنفيذ .

(١) توافر ركن النية في القرار :

٥٦٩

٢١ من نوفمبر ١٩٥٩

قرار إداري : ركن النية . عدم توافرها . يؤدي إلى الانعدام .

المبدأ القانوني :

افتقار القرار الإداري لركن النية ، يتحدد بالقرار إلى درجة الانعدام ، فلا يكتسب أية حصانة ولو فات الميعاد المحدد للطعن بالإلغاء أو السحب .

فإذا كان وزير التربية والتعليم قد حدد

من قبل نيته فيمن تنجه إليه هذه النية بإحداث الأثر القانوني ، فاشتراط في المرقى أن ترجع أقدميته في الدرجة الثامنة إلى ٦ من فبراير سنة ١٩٤٤ ، أو بعبارة أخرى يكون تحديد النية من قبل يحسب هذا الشرط هو الأساس لإصدار القرار بتعيين أشخاص المرقين بذواتهم — فلا يعدو القرار الأخير والحالة هذه أن يكون إجراء تطبيقاً لنية من قبل . ومن ثم فإذا رقى شخص بدون حق على فهم أنه يتوافر فيه شرط الأقدمية ، بينما هو

بالإلغاء أو السحب ، بل يجوز الرجوع فيه
والغاؤه في أى وقت .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة
رقم ١٠ من ٦٠) .

فاقده ، فإن قرار الترقية بالنسبة إليه يكون في
الواقع من الأمر قد فقد ركن النية على وجه
ينحدر به إلى درجة الانعدام ، فلا يكتسب
أية حصانة ولو فات الميعاد المحدد للطعن

(ب) التفرقة ما بين القرار الإداري والعمل التمهيدى :

القرار النهائي في المسألة ، وكذا يرفع هذا
الرأى إلى الأمر مصحوباً بالاضبارة كاملة
للتمكن من دراسة الموضوع وإصدار القرار
النهائى فيه . وللأمر بالتشكيل سلطة إلغاء رأى
المجلس أو التصديق عليه ، ومن ثم يكون
القرار النهائي هو "قرار الذى يصدره الأمر
بالتشكيل ، وهو الذى يجب التظلم منه ، مادام
الرأى الأول يقبل التعديل والإلغاء . وعلى
هذا الأساس يجرى حساب الميعاد .

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة
السنة الخامسة رقم ١٣٤ من ١٢٩٥) .

٥٧٠

٢١ من سبتمبر ١٩٦٠

قرار إدارى . عمل تمهيدى . تفرقة بينهما (قرارات
المجالس الانضباطية في سوريا) .

المبدأ القانونى :

يبين من المرسوم رقم ٢٦٤ الصادر فى ٨
فبراير سنة ١٩٥٠ بسوريا ، بنظام المجالس
الانضباطية ، أن المجلس الانضباطى لا يصدر
قراراً نهائياً ، بل يبدى رأياً يتعين رفعه إلى
الجهة الأمرة بالتشكيل للنظر فيه وإصدار

أنظر كذلك الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا ٩ من أبريل ١٩٦٠ مجموعة السنة الخامسة
رقم ٦٨ صفحة ٦٣٥ وحكمها فى ٢١ من مايو ١٩٦٠ مجموعة السنة الخامسة رقم ٩٨ صفحة ٩٦٨
المنشورين بعده فى باب آثار القرار الإدارى ، الخاص بالقرار السرى عن الموظف ، واعتباره قراراً
إدارياً لا عملاً تمهيدياً .

(ج) التفرقة ما بين القرار الإداري والعمل التنفيذى :

لما كان القرار الإدارى يتميز بأنه هو الذى ينشئ المركز القانونى لمن انصرف إليه ، ولما
كانت نية الادارة فى إصداره تقوم على هذا الانشاء ، فقد ذهب الرأى إلى أنه إذا كان القانون قد
أنشأ المركز القانونى فعلاً ، وتكاملت عناصر هذا المركز بمقتضى القانون ، فإن ما تقوم به الإدارة
من أعمال بقصد تنفيذ القانون ومجرد تطبيقه ، لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية المنشئة . من ذلك
ما تحرره الادارة من كشوف صرف الماهيات التى ينص عليها القانون .

وتعزى هذه التفرقة الأستاذ بونار . وقد اتخذها القضاء المصرى أساساً للتفرقة بين طلبات الموظفين التى يقدمونها بالطعن فى قرارات إدارية لإلغائها ، وطلباتهم التى يقدمونها لتسوية حالتهم طبقاً للقانون . وذهب إلى أنه متى كان العمل الإدارى منشأ ، فإن مهاجمته تعتبر طعناً بالالغاء . أما إذا كان مجرد عمل تنفيذى ، فإن صدوره لا يحول دون اعتبار الدعوى من دعاوى التسوية . وقد سبق لنا عرض ذلك فى القسم الخاص بالاجراءات التى نشر فى باب الدعوى الادارية .

وفىما يلى حكم صدر فى هذه الفترة يشرح هذه الفكرة ويخلصها .

تنفيذاً لحكم القانون ، إذ يتلقى أصحاب الشأن
حقوقهم من القانون مباشرة وهو غير رهين
بإرادة الإدارة أو بسلطانها التقديرية .
(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة
رقم ٧٣ ص ٦٨٤) .

٥٧١

٢٣ من أبريل ١٩٦٠

قرار إدارى : التفرقة بينه وبين العمل التنفيذى .
قرارات التسوية ، ليست قرارات إدارية ، بل تنفيذاً
لحكم القانون .

المبدأ القانونى :

إن قرارات التسوية لا تعدو أن تكون

أنظر كذلك حكم محكمة القضاء الإدارى فى ١٤ من أبريل ١٩٥٩ ، مجموعة السنة الثالثة عشرة
رقم ١٨٤ صفحة ١٩٠ مذكور بعده فى شأن التمييز بين قرار الاعتقال وامتداد أثره بامتداد مدة
الاعتقال .

٢ — القرار الإدارى كعمل من أعمال السلطة

إن من أهم الخصائص التى يتميز بها القرار الإدارى ، والى ألفت ظلها على القانون العام وجعلتها
تتميز عن القانون الخاص ، هو أن هذا التصرف القانونى إنما يصدر عن ولاية عامة وعن سلطة
يستجيب لها الأفراد طوعاً أو كرهاً .

فمن الملاحظ أن القرار الإدارى تصرف بارادة منفردة . وأنه ملزم للغير فور صدوره . ولم يثر
فى ذلك ما ثار فى القانون الخاص من اعتراض الكثيرين على الارادة المنفردة كصدر من مصادر
الالتزام ، واعتراف سائرهم بهذا النوع من التصرفات فى أحوال ضيقة لم تخرج عن إلزام الشخص نفسه
كلا يوجب الملزم والتزام صاحب الكميالة .

وفى الحكمين التاليين ترديد لخصيصة صدور القرار الإدارى عن سلطة عامة ؛ بين أولهما أن
العمل الذى يصدر عن الإدارة كقرار عاوى ، دون أن تستند بعد إلى سلطتها العامة ، يخرج عن كونه

قراراً إدارياً . وأما الآخر فقد بين أن القرار لا يعتبر إدارياً في مفهوم قواعد مجلس الدولة إلا إذا صدر عن سلطة وطنية .

(١) العمل الإداري الصادر عن غير سلطة عامة :

٥٧٢

١٠ من مارس ١٩٥٩

قرار إداري . ضرورة صدوره عن سلطة عامة ، قبول تنازل عن تليفون . صدوره عن الإدارة كشخص معنوي . لا يعتبر قراراً إدارياً .

المبدأ القانوني :

إن رفض الحكومة للتنازل الصادر من شخص إلى آخر عن عقد اشتراك تليفون ، لا يعتبر قراراً إدارياً مما يجوز طلب إلغائه ،

بل يعتبر من قبيل التصرفات المدنية . فالمسألة كلها تنحصر في قبول التنازل عن عقد اشتراك تليفون ، وقبول هذا التنازل أو رفضه لا يعتبر قراراً إدارياً وإنما هو من التصرفات التي تبشرها الحكومة باعتبارها شخصاً معنوياً ، والتي لا تختص محكمة القضاء الإداري بنظرها .

(محكمة القضاء الإداري بمجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ١٦٧ من ١٧٤) .

(ب) اشتراط صدور القرار عن سلطة وطنية :

٥٧٣

١٠ من مارس ١٩٥٩

قرار إداري : صادر من هيئة أجنبية . لا يختص القضاء الإداري به .

المبدأ القانوني .

إنه من الأمور المسلمة أن يشترط لجواز الطعن أمام محكمة القضاء الإداري أن يكون القرار المطعون فيه صادراً من جهة إدارية وطنية تطبق قوانين البلاد وتستمد سلطتها منها ، ومن ثم إذا كان القرار صادراً من هيئة أجنبية أو دولية ، فإنه يكون بعيداً عن اختصاص المحكمة ولا يدخل في ولايتها .

ولجنة تقدير الخسائر اللاحقة بالحكومة المصرية ورعاياها بإيطاليا ، المشكلة بمقتضى

الاتفاقية الدولية الإيطالية والمصرية في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، لجنة ثنائية لا تعتبر هيئة إدارية مصرية ، وإنما هي هيئة إدارية دولية قامت على أساس اتفاق دولي بين الحكومتين المصرية والإيطالية ، تستمد سلطتها من هذا الاتفاق وتطبق أحكامه ، ولا ينفي عنها الصفة الدولية كون أحد أعضائها مصرياً ، لأن العبرة في تحديد جنسية هيئة إدارية ما ليس بجنسية أعضائها ، وإنما بمصدر السلطة التي تعمل بمقتضاها تلك الهيئة — فإذا كانت تعمل بسلطة مستمدة من الحكومة المصرية وحدها كانت جهة إدارية مصرية ولو كان بين أعضائها أجانب ، وإن كانت تعمل بمقتضى سلطة مستمدة من حكومة أجنبية

أو هيئة دولية كانت جهة إدارية أجنبية
لا تخضع قراراتها لرقابة مجلس الدولة بهيئة
قضاء إداري .
(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة
رقم ١٦٦ من ١٧٢) .

٣—أنواع القرارات الإدارية

(١) القرارات الإدارية ذات الطبيعة القضائية :

تقوم السلطة الإدارية بإصدار قرارات من طبيعة مختلفة حسب مادتها ، فهي قد تصدر قرارات إدارية في موضوعها إذا كانت تلك القرارات تقوم بإنشاء مراکز إدارية جديدة ، وقد تصدر قرارات ذات طبيعة قضائية إذا فصلت في خصومة وأنزلت عليها حكم القانون . وقد تصدر قراراً تشريعياً إذا كان ذلك القرار تنظيماً عاماً . وفي الحالتين الأخيرتين يوصف القرار بأنه إداري من حيث الشكل وقضائي أو تشريعي من حيث طبيعته .

ولعل أكثر ما يثور الالتباس فيه هو القرار التأديبي إذ يظن الكثيرون أنه قرار قضائي من حيث طبيعته ، نظراً لما يحيط به من إجراءات تشبه الإجراءات القضائية . ولكن المحكمة الإدارية العليا في الحكم التالي تكشف طبيعة هذا النوع من القرارات وتحددها .

٥٧٤

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

قرار إداري : ذو طبيعة قضائية .

المبدأ القانوني :

إن القرار القضائي هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ، على أساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين خصمين تتعلق بمركز قانوني خاص أو عام ، ولا ينشئ القرار القضائي مركزاً قانونياً جديداً ، وإنما يقرر في قوة الحقيقة القانونية وجود حق أو عدم وجوده ، فيعتبر عنوان الحقيقة فيما قضى به متى حاز قوة الشيء المقضي به . ويكون القرار قضائياً متى توافرت له هذه الخصائص ولو صدرت من

هيئة لا تتكون من قضاة وإنما أسندت إليها سلطة قضائية استثنائية للفصل فيما يبط بها من خصومات ، وعلى العكس من ذلك فإن القرار التأديبي لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على أساس قاعدة قانونية تتعلق بمركز قانوني خاص أو عام ، وإنما هو ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه ، شأنه في ذلك شأن كل قرار إداري ، ولو صدر القرار التأديبي من هيئة تتكون كلها أو أغلبها من قضاة ، إذ العبرة كما سلف القول هو بالموضوع الذي صدر فيه القرار ، فإدام هذا الموضوع إدارياً كالتأديب مثلاً ، فالقرارات التي تصدر فيه تكون بحكم اللزوم إدارية ، ولا تزايلها هذه الصفة لكون من

أصدرها قضاة كالجزاءات التأديبية التي يوقعها رؤساء المحاكم في حق موظفيها من كتبه ومحضرين ، إذ تعتبر قرارات تأديبية

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ٨١ صفحة ٨١٤) .

لا قضائية .

(ب) القرارات القضائية ذات الطبيعة الإدارية :

وعلى العكس ، فكما تشهد الخصوصية الآتية ، فإن القرارات الإدارية التي تصدرها الجهة القضائية لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية . ولو أنها ذات طبيعة إدارية .

٥٧٥

٤ من أغسطس ١٩٥٩

قرار إداري : ذو طبيعة إدارية .

المبدأ القانوني :

القرار الصادر من النيابة العمومية بتسليم مبنى متنازع عليه لا يعد قراراً إدارياً .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة أحكام السنة الثالثة عشرة رقم ٢١٩ ص ٢٢٦) .

(ج) القرارات الفورية والقرارات المستمرة :

أبدت محكمة القضاء الإداري في أحد أحكامها تقسيماً جديداً فرقت فيه بين القرار الفوري والقرار المستمر .

وفيما نعلم فإن هذا التقسيم لم يسبقها فيه سابق ، ولعله لا يمثل خصائص حقيقية ولا يقوم على أساس واضح . ومن أجل ذلك ، فإن حكمها الثاني الذي ننشره فيما بعد هو أقرب للصواب إذ يبين أن استمرار الآثار لا يؤدي إلى اعتبار القرار مستمراً .

٥٧٦

٣٠ من يونيو ١٩٥٩

قرار إداري : فوري ، مستمر .

المبدأ القانوني :

القرار السلبي بالامتناع ، قرار إداري مستمر — ويظل ميعاد طلب إلغائه مفتوحاً .

فإذا امتنعت الجهة الإدارية عن الترخيص لصاحب الشأن بالصعود إلى البوابة

٥٧٧

١٤ من أبريل ١٩٥٩

قرار إداري : بالاعتقال ، طبيعة المركز القانوني الذي يحدده .

قرار إداري : بالاعتقال ، طبيعة المركز القانوني الذي يحدده .

المبدأ القانوني :

إذا كان قرار الاعتقال قد صدر استناداً إلى إعلان الأحكام العرفية لحماية للنظام ، في النطاق القانوني ، ومن جهة مختصة بإصداره في حدود سلطتها التقديرية ، ومن ثم فهو ليس عملاً مادياً ، وإنما هو تصرف قانوني يجب أن يكون الطعن عليه بالإلغاء في الميعاد المعين لذلك قانوناً . وليس صحيحاً القول بأن قرار الاعتقال يتجدد في كل يوم ، ذلك أن هذا القرار يحدث بمجرد صدوره مركزاً قانونياً للمعتقل من مقتضاه تقييد حريته وهو

في قبضة السلطة القائمة على الأمن العام لمدة غير محدودة ، ويظل هذا المركز القانوني قائماً طالما أن قرار الاعتقال باق ، ومن ثم يكون استمرار الاعتقال ليس إلا استمراراً لآثر القرار الصادر بذلك ، وليس قراراً باعتماداً يتجدد في كل يوم من أيام الاعتقال . ولا يعتبر الاعتقال قوة قاهرة تمنع من رفع الدعوى ، ذلك أن الاعتقال لا يحرم المعتقل من وسائل دفاعه .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ١٨٤ من ١٩٠) .

ثانياً - أركان القرار الإداري وشروطه

١ - تحديد الأركان والشروط

اختلف الرأي في تحديد ما يعتبر من أركان القرار الإداري ، وما يعتبر من شروطه . فذهب رأى إلى القول بأن أركان القرار هي : الإرادة ، والشكل ، والاختصاص ، ومطابقة المحل للقانون ، والغاية . وذهب رأى إلى القول بأن أركانه : الإرادة ، والمحل ، والسبب . وبين هذين الرأيين آراء عديدة اختلفت في التوسيع والتضييق .

غير أننا نفضل القول بأن أركان القرار الإداري ثلاثة : الإرادة ، والمحل ، والسبب . وذلك على اعتبار أن القرار الإداري تصرف قانوني ، وأن أي تصرف إنما يقوم على هذه الأركان الثلاثة . أما شروطه فهي : الشكل ، والاختصاص ؛ وهما من شروط الإرادة ، إذ يجب أن تصدر الإرادة في الشكل الذي يتطلبه القانون ، وأن يصدرها صاحب الاختصاص . ثم هناك شرط المطابقة للقانون ، وهو متعلق بالمحل .

أما السبب فهو يتحلل إلى باعث وغاية . فال باعث هو المناسبة التي صدر القرار على أساسها . وعيوبه تؤدي إلى مخالفة القانون . والغاية ، وهي الصالح العام المقصود من تحويل مصدر القرار سلطة إصداره . والانحراف فيها يؤدي إلى إساءة استعمال السلطة .

٢ — آثار العيوب التي تعتور أركان القرار الإداري وشروطه

وقد ذهب الرأي الغالب في قضائنا إلى أن انهيار ركن من أركان القرار الإداري يؤدي إلى انعدامه . وأن ما يصيبه من عيب في شروطه يؤدي إلى بطلانه بحسب . وهذا الرأي يعارض ما هو معمول به في الفقه الفرنسي من معايير مختلفة ، أحدثها أن جسامه العيب ومدة ظهوره وغلاظته تؤدي إلى انعدامه . وما عدا ذلك يؤدي إلى بطلانه .

وفيما يلي طائفة من الأحكام تعرضت لعيوب الأركان وعيوب الشروط ، فأحدثت في أولها عيب الانعدام ، وأحدثت في الأخرى عيب البطلان .

١٥ — انهيار الأركان ، وجزاؤه الانعدام

(أ) ركن النية :

« افتقاد القرار الإداري لركن النية ينحدر بالقرار إلى درجة الانعدام فلا يكتسب أية حصانة ولو فات الميعاد المحدد للطعن بالالغاء . أو السحب » .

(ب) ركن الشكل :

٥٧٨

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

قرار إداري : ركن الشكل . متى يؤدي لانعدامه ومتى يؤدي إلى بطلانه .

المبدأ القانوني :

الأصل في التصرف القانوني أنه لا يولد معدوماً لعب في الشكل إلا إذا كان الشكل معتبراً بحكم القانون ركناً لقيام هذا التصرف

والقرار الإداري هو تصرف قانوني ، ولم يعتبر القانون الشكل ركناً في القرار موضوع النزاع . أما إذا كان الشكل ليس ركناً بل مجرد شرط متطلب في القرار فإن كان هذا الشكل جوهرياً كان لا معدى عن استيفائه وفقاً لما نص عليه القانون ، إما في ذات القرار وإما بتصحيح لاحق ، أما إذا كان غير جوهري فلا يعتبر مؤثراً في صحة

القرار وسلامته ، فإذا لحق عيب الشكل نشر القرار الإداري فلا يؤثر في ذات القرار ؛ ذلك أن عملية النشر في ذاتها إجراء لاحق لا يعدو أن يكون تسجيلاً لما تم فلا يمتد أثرها إلى ذات القرار ولا يمس صحته .

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة السنة الخامسة . رقم ٧٤ ص ٦٩٩ .

إن درجة عدم صدور الإرادة في الشكل الذي يقتضيه القانون ، قد يؤدي أحياناً إلى القول بعدم وجود هذه الإرادة أصلاً ، وعدم صدورها من الدولة .

ومثال ذلك إذا اشترط القانون صدور القرار من رئيس الجمهورية بعد عرض جهة من الجهات ، كتعيين رئيس مجلس الدولة الذي يكون بموافقة الجمعية العمومية لمجلس الدولة وقرار من رئيس الجمهورية ، فإن صدور القرار في غير هذا الشكل ، يؤدي إلى انعدامه وإلى القول بعدم وجود ركن الإرادة .

هذا هو ما عناه الحكم في مظهره من أن الشكل قد يكون ركناً في القرار ؛ إذ أن الإخلال به يؤدي إلى انعدام الإرادة ذاتها .

(ح) ركن المحل :

محل القرار الإداري هو نقل الفرد أو الشيء الذي تناوله (موضوعه) ، من مركزه القانوني القديم ، إلى المركز القانوني الجديد الذي أنشأ له .

ففي انعدام موضوع القرار (الفرد أو الشيء) ، أو انعدام المركز الذي تقرر له بالقرار ، أو كانت الوسيلة القانونية التي اتخذها القرار لنقل المحل من مركزه القديم إلى مركزه الجديد ، لا تمت إلى القانون بصلة ، فإن القرار يكون منعدماً .

والحكمان التاليان يضربان مثلين ، أحدهما لانعدام موضوع القرار ، والآخر لانعدام الوسيلة التي تمكن القرار من إحداث أثره القانوني .

٥٧٩

٢٧ من يونيو ١٩٥٩

قرار إداري : موضوعه منعدم .

المبدأ القانوني :

إذا ما نقض الحكم الذي صدر قرار الفصل

تنفيذاً لمقتضاه ، وقضى ببراءة المتهم عما أسند إليه لعدم صحة الواقعة وثبوت تلفيقها ، كان قرار الفصل معدوماً وكأنه لم يكن ، ولا تلحقه أية حصانة ، ولا يزيل انعدامه قوات ميعاد الطعن فيه ؛ لأنه عدم والعدم لا يقوم ، وساقط والساقط لا يعود . ويكون الدفع

بعدم قبول الطعن لتقديمه بعد الميعاد في غير محله .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة رقم ١٣٥ من ١٦١٢) .

٥٨٠

٢١ من سبتمبر ١٩٦٠

قرار إداري : انعدام الوسيلة التي تمكنه من إحداث أثره .

المبدأ القانوني :

لا ريب أنه إذا ما سجل شخص في عداد أطباء الأسنان ورخص له بممارسة المهنة من غير ما مؤهل على خلاف حكم القانون ، فإن هذا التسجيل والترخيص لا يكسبه حقاً ولا ينشئ له مركزاً قانونياً مهما طال الزمن

لأن مثل هذا التصرف الذي يبدو بصورة فاضحة عدم تجاوبه مع أي قانون أو لائحة ، إنما يبلغ عيب عدم المشروعية فيه حداً ينحدر به إلى درجة العدم ، هذا فضلاً عن أن القرارات الإدارية التي لا تنبثق من تقدير الإدارة عن مجرد تثبتها وتحققها من أن ذوى الشأن تتوافر فيهم الشرائط المطلوبة لإنتاج نتائج معينة وحتمية ، هذه القرارات - التي يدخل في زمرتها تسجيل وترخيص الأطباء - يمكن سحبها في كل حين متى ظهر أنها صدرت خلافاً لشرائطها أو استحالة تغطية عيب الشكل فيها .

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ١٣٥ من ١٣٠٤) .

انظر كذلك حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ٣ من ديسمبر ١٩٥٨ مجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ١٤٢ صفحة ١٥١ في أن مخالفة القرار الإداري لحكم المادة ١٠٦ من قانون التوظيف لا تجعله ينحدر إلى درجة الانعدام .

يلاحظ من الأحكام السابقة أن نظرية المحكمة العليا تلتقي أحياناً بميعاد الظهور والجسامة الذي قال به الشراح في فرنسا - أنظر الحكم الصادر في ٢٦ من نيسان (أبريل) ١٩٦٠ .

§ ٢ - اختلال الشروط وجزاؤه البطلان

(١) الشكل :

٥٨١

٢١ من مايو ١٩٦٠

قرار إداري : إغفال إجراء جوهري . عيب في الشكل .

المبدأ القانوني :
يكون القرار الإداري باطلاً لقيامه على إجراءات باطلة ، إذا أغفل إجراءً جوهرياً شرطه القانون .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ١٠١ من ٩٩٥) .

رسمها القانون لوضع التقارير السرية من شأنه أن يطل التقارير ويجعلها غير منتجة الأثر .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٩٨ س ٩٦٨ .

٥٨٢

٢١ من مايو ١٩٦٠

قرار إداري : (تقرير سري عن موظف) مخالفة الشكل . أثره .

المبدأ القانوني :
إن مخالفة الضمانات والإجراءات التي

يعتبر التسبب الذي يتطلبه القانون من قبيل الشكل الذي يجب مراعاته في إصدار القرار ، ويكون عدم التسبب في هذه الحالة من عيوب الشكل ، وإن كانت سائر الصور الأخرى في عيوب التسبب ، لعدم صحته ومطابقته للواقع ، تؤدي إلى مخالفة القانون . وفيما يلي بعض الأحكام الخاصة بتسبب القرارات الإدارية .

المبدأ القانوني :

إن التسبب لا يكون إلا بالقدر الذي تحتمله طبيعة القرار أو تتسع له . وعلى هذا الأساس ، فإن التسبب الذي قد يلزم لقرار تخطي الضابط في الترقية حينما تكون واجبة بحكم أقدميته عند حلول دوره ، هو غير التسبب الذي يلزم للقرار بعدم اختيار الضابط في الترقية إلى المناصب العليا من رتبة لواء فما فوقها ؛ ذلك أن القانون قيد سلطة الإدارة في الحالة الأولى بقيود و ضوابط يجب مراعاتها عند التخطي وبعد سماع أقوال الضابط فيلزم عندئذ بيان الأسباب التي قام عليها التخطي وعدم الاعتداد بدفاع الضابط ؛ أما إذا أطلق القانون للإدارة الاختيار في الترقية

٥٨٣

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

قرار إداري : عدم التزام الإدارة بتسببه .

المبدأ القانوني :
والأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسبب قراراتها ، إلا إذا نص القانون صراحة على وجوب هذا التسبب .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٧٤ س ٦٩٩ .

٥٨٤

٢٣ من يناير ١٩٦٠

قرار إداري : تسببه . لا يكون إلا بالقدر الذي تحتمله طبيعة القرار . مثال .

فإن قرارها والحالة هذه لا يحتمل من التسبب،
إن كان التسبب في مثل هذه الحالة لازماً —
إلا إلى الإشارة بأنه لم يقع الاختيار عليه
لشغل تلك المناصب الرئيسية .
(المحكمة الإدارية العليا بمجموعة السنة الخامسة
رقم ٣١ من ٢٥٢) .

(ب) مطابقة القرار للقانون :

شروط مطابقة القرار للقانون بمعناه الضيق ، أولاً تتطلب أولاً : أن يكون القرار الفردي صادراً
طبقاً لقاعدة تنظيمية عامة ، وهو ما يسمى باسم مبدأ المشروعية Principe de la légalité .
وقد بينا من قبل أن عدم استناد القرار إلى أية قاعدة تنظيمية من قبل يجعله منعماً
(حكم المحكمة الإدارية العليا في ٢١ من سبتمبر ١٩٦٠ — مجموعة السنة الخامسة رقم ١٣٥
صفحة ١٣٠٤ .

ولا يعتبر تمتع الإدارة بسلطة تقديرية استثناء لمبدأ المشروعية ، لأن مصدر السلطة التقديرية هو
الشروط القانونية المرنة التي يضعها القانون ، ويعتمد فيها إلى ترك حيز من التقدير للإدارة ، كشرط
حسن السمعة مثلاً في تعيين الموظف ، فهو شرط ينص عليه القانون ، ولكنه خاضع

٥٨٦

٢٦ من مارس ١٩٦٠

قرار إداري : مخالفة القانون - معناها .

المبدأ القانوني :

إن عيب مخالفة القانون ليس مقصوراً
على مخالفة نص في قانون أو لائحة ، بل هو
يصدق على مخالفة كل قاعدة جرت عليها
الإدارة واتخذتها شريعة لها ومنهاجاً .

(المحكمة الإدارية العليا بمجموعة السنة الخامسة
رقم ٦٣ من ٥٧٠) .

٥٨٥

٩ من أبريل ١٩٦٠

قرار إداري : رقابة القضاء الإداري للمشروعية .
لا يجوز إلى وزن المناسبات وغيره مما يدخل في نطاق
الملاءمة .

المبدأ القانوني :

إن نشاط القضاء الإداري في وزنه
للقرارات الإدارية ينبغي أن يقف عند حد
المشروعية أو عدمها في نطاق الرقابة القانونية،
فلا يجوزها إلى وزن مناسبات القرار وغير
ذلك مما يدخل في نطاق الملاءمة التقديرية
التي تملكها الإدارة بغير معقب عليها فيها .

(المحكمة الإدارية العليا بمجموعة السنة الخامسة
رقم ٦٩ من ٦٤٢) .

كان عيب مخالفة القانون في البداية مقصوراً على مخالفة نص قانوني ثم توسع هذا الوجه من أوجه الإنهاء فصار يشمل كذلك الاعتداء على حق مكتب ، سواء أقرره القانون أو قرره حكم قضائي أو عقد أو قرار إداري سابق أو غير ذلك .

٥٨٧

٢ من يولييه ١٩٦٠

قرار إداري : رقابة المشروعية . لا تشمل الملاءمات .
مثال .

المبدأ القانوني :

قرارات النقل المكاني من الملاءمات المتعلقة بصالح العمل المتروكة لتقدير الإدارة ، وتخرج حتماً عن ولاية القضاء الإداري .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ١٢٢ س ١١٦١) .

٥٨٨

٢٢ من يولييه ١٩٦٠

قرار إداري : المشروعية ، رقابة القضاء الإداري لها .
لا تشمل الملاءمات . مثال .

المبدأ القانوني :

إن حق السلطة التنفيذية في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي هو حق أصيل يستند في أساسه إلى الأوامر العالية والقوانين المتتابعة التي تناولت النص عليه ، وقد رددته المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بالنص على أن من أسباب انتهاء خدمة الموظف العزل أو الإحالة إلى المعاش بقرار تأديبي وكذلك الفصل

بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار خاص من مجلس الوزراء ، وثبت هذا الحق لمجلس الوزراء معناه تفرد الحكومة ، وهي التي عينت الموظف بتقدير صلاحيته للنهوض بأعباء الوظيفة العامة والاستمرار في تولى عملها . بيد أن هذا الحق لا يكون مشروعاً إلا إذا وقع الفصل يباعث من المصلحة العامة واستند إلى أسباب خاصة قائمة بذات الموظف لأن الموظفين هم عمال المرافق العامة ولزم أن يكون للحكومة الحرية في اختيار من ترى منهم الصلاحية وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك ، وهذا من الملاءمات المتروكة لتقديرها بلامعقب عليها مادام قرارها قد خلا من عيب إساءة استعمال السلطة .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ١٢٣ س ١١٧٧) .

٥٨٩

٣ من ديسمبر ١٩٥٨

قرار إداري : مخالفة للقانون . تؤدي إلى البطلان لا الانعدام . مثال .

المبدأ القانوني :

إذا كان القرار الصادر بالترقية قد انطوى على مخالفة لحكم المادة ١٠٦ من قانون

وغاية ما هناك أنه قرار صدر مخالفاً للقانون فهو قد صدر من يملك إصداره قانوناً وانصب على محل قائم في الواقع ، ولكنه فقط خرج على حكم من أحكام القانون وهو حكم المادة ١٠٦ .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ١٤٢ ص ١٥١) .

التوظف التي تقضي بعدم جواز ترقية الموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية ، إلا أن هذه المخالفة في ذاتها تتحدد بهذا القرار إلى درجة انعدامه وتجريده من الصفة الإدارية ومن آثارها التي رتبها القانون ، بل إن هذا القرار لا يعدو أن يكون في حقيقته قراراً إدارياً قائماً

(ح) السبب :

سبب القرار ، له معنيان .

المعنى الأول هو المناسبة أو الوقائع التي بني عليها القرار ، ويعبر عنه بالباعث على القرار motif وعيوب الباعث تؤدي إلى مخالفة القانون . وذلك إذا بني القرار على وقائع غير صحيحة . أو شاب هذه الوقائع خطأ قانوني في تكييفها .

والمعنى الثاني الذي ينصرف إليه السبب هو الغاية But من القرار ، وهو استهداف الصالح العام المقصود من القرار . ومخالفته تؤدي إلى عيب التعسف في استعمال السلطة .

٥٩١

٢٧ من يونيو ١٩٥٩

قرار إداري : سبب امتناع الوزير عن اعتماد تعيين عمدة ، وجوب قيامه على أسس صحيحة .

المبدأ القانوني :

إن قرار الوزير بعدم اعتماد تعيين العمدة يجب أن يكون قائماً على أسس صحيحة تؤدي إلى سلامة النتيجة التي رتب عليها ، وهو في ذلك يخضع لرقابة القضاء الإداري وأشرافه .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة رقم ١٣٣ ص ١٥٦٤) .

٥٩٢

١٥ من أبريل ١٩٥٩

قرار إداري : فصل غير مسبب .

٥٩٠

٦ من يونيو ١٩٥٩

قرار إداري : موظف ، مرضه ، لا يصلح سبباً للامتناع عن ترقية .

المبدأ القانوني :

المرض سبب خارج عن إرادة الموظف فلا يجوز أن يكون مانعاً من ترقيته ما دام كان أهلاً في ذاته لتلك الترقية . وفي تقدير أهلية الموظف للترقية لا يجوز فصل الماضي عن الحاضر بل يجب إحكام ربطهما وأن يؤخذ في الاعتبار ما قدمه الموظف من جهد مثني عليه في عمله السابق .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة رقم ١١٩ ص ١٣٤٦) .

المبدأ القانوني :

الأصل أنه يفترض في قرار الفصل غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح ، وأنه استهدف الصالح العام ، غير أن هذا الافتراض يستلزم عقلاً ومنطقاً وقانوناً أن يكون هذا السبب قد تولد من قيام الموظف المفصول بأهباء وظيفته . والتحدى بالقول إن الصالح العام هو سبب القرار لا يستقيم إذ أن الصالح العام هو الغاية التي يستهدفها كل قرار إداري . وليس هو السبب الذي هو ركن انعقاد القرار .

فإذا كان الموظف قد فصل عن غير الطريق التأديبي ولم يكن قد عهد إليه قبل فصله بأهباء ووظيفة معينة بل لم تعهد إليه الإدارة بأى عمل إلى أن صدر القرار بإحالاته إلى المعاش ، فإنه يتعذر القول بأن هناك سبباً يبرر فصله - ظاهراً أو مستتراً - قد نشأ عن علاقة الموظف بوظيفته في تلك الفترة بل تقوم الدلائل قاطعة على نقي القرينة المفترضة من إنبناء القرار على سببه المبرر له فعلاً .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ١٨٥ س ١٩١) .

٥٩٣

٢٧ من فبراير ١٩٦٠

قرار إداري : ملامته .

المبدأ القانوني :

ليس من حق القضاء الإداري - أن

يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى جهة الإدارة من إعتبارات قدرت على مقتضاها ملاءمة إصدار القرار . مادام هذا التقدير قد استخلص استخلاصاً سائغاً من الوقائع الثابتة في الأوراق وإلا كان في ذلك مصادرة للإدارة على تقديرها وغل لديها عن مباشرة وظيفتها في الحدود الطبيعية التي تقتضيها هذه الوظيفة وما تستلزمه من حرية في وزن مناسبات القرارات التي تصدرها وتقدير ملاءمة إصدارها .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٥١ س ٤٥٧) .

٥٩٤

٦ من يونيو ١٩٥٩

قرار إداري : جريمة تأديبية ، تردد مدرس على زميلاته .

المبدأ القانوني .

إن تردد مدرس على منزل زميلات له يقمن بمفردهن يعتبر جريمة تأديبية لخروجه على مقتضى الواجب في أداء الوظيفة لمخالفته تعاليم الدين وتقاليد المجتمع المصري التي لا تتفق مع دخول رجل غير محرم في منزل أثنى لا يقيم معها أحد من أهلها مهما كانت الدوافع نبيلة والمبررات شريفة . كما يخالف التعليمات الإدارية وأوامر الرؤساء الصادرة في هذا الشأن . إذ يتعين الابتعاد عن مواطن الريب درءاً للشبهات .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة رقم ١٢٤ س ١٤٢٣) .

قانوني في حق الموظف هو توقيع الجزاء لل غاية التي استهدفها القانون وهي الحرص على حسن سير العمل ، ولا يكون ثمة سبب للقرار إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ هذا التدخل ، وللقضاء الإداري في حدود رقابته القانونية أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانوني ، وهذه الرقابة القانونية لا تعني أن يحل القضاء الإداري نفسه محل السلطات التأديبية المختصة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، فيستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقوم لدى السلطات التأديبية من دلائل وبيانات وقرائن أحوال إثباتاً أو نفياً في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب أو أن يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيبه عليه من آثار . بل إن هذه السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال تأخذها دليلاً إذا اقتنعت بها وتطرحها إذا تطرق الشك إلى وجدانها . وإنما الرقابة للقضاء الإداري في ذلك تجد حدها الطبيعي - كرقابة قانونية - في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار التأديبي في هذا الخصوص مستفادة من أصول موجودة أو أثبتتها السلطات المذكورة وليست لها وجود ، وما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار التأديبي في هذا الخصوص مستفادة من أصول موجودة أو أثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود . وما إذا كانت النتيجة

٥٩٥

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

ذنب إداري : يسوغ التأديب .

المبدأ القانوني :

إن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو إتيانه عملاً من الأعمال المحرمة عليه . فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون . أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته . تلك التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان منوطاً بها وأن يؤديها بذمة وأمانة - إن هذا الموظف إنما يرتكب ذنباً إدارياً هو سبب القرار يسوغ تأديبه فتتجه إرادة الإدارة إلى إنشاء أثر قانوني في حقه هو توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المقررة قانوناً وفي حدود النصاب المقرر .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة

رقم ٨١ من ٨١٤) .

٥٩٦

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

قرار تأديبي : سبب يسوغه .

المبدأ القانوني :

إن القرار التأديبي شأنه في ذلك شأن أي قرار إداري آخر ، يجب أن يقوم على سبب يسوغ تدخل الإدارة لإحداث أثر

قضى ببراءة الموظف من تهمة الرشوة كما سلف البيان وإلا كان في ذلك مساس بقوة الأمر المقضى وهو ما لا يجوز ، إلا أن هذا لا يمنع المجلس التأديبي من محاكمة الموظف تأديبياً عن الأخطاء المسلكية الأخرى عند ثبوتها ما دام ليس ثمة تعارض بين الادانة في تلك الأخطاء وبين الحكم الجنائي القاضي بالبراءة فيما أقام عليه قضاءه .

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ١٢٨ من ١٢٢٢) .

٥٩٨

٢١ من سبتمبر ١٩٦٠

قرار تأديبي : معاقبة على ذنب إداري مرتين .

المبدأ القانوني :

الأصل أنه لا يجوز معاقبة الموظف عن الذنب الإداري الواحد مرتين بجزأين أصليين لم ينص القانون صراحة على الجمع بينهما ، أو بجزأين لم يقصد باعتبار أحدهما تبعاً للآخر ، وهذا من البدايات التي تقتضيها العدالة الطبيعية ، ولذا كان من الأصول المسلمة في القانون الجزائي ، فلا يجوز معاقبة المتهم عن جرم واحد مرتين ، بل إن المتهم إذا ارتكب فعلاً يكون عدة جرائم أو جملة أفعال مرتبطة بعضها ببعض من أجل غرض واحد لا يعاقب عن كل فعل على حدة بعقوبة مستقلة بل يعاقب بعقوبة واحدة على الفعل المكون للجريمة الأشد ، وأياً كانت طبيعة الجزاء

مستخلصة استخلاصاً سائناً من أصول تنتجها مادياً أو قانونياً ، فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها مادياً لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون كان القرار فاقداً ركناً من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفاً للقانون . أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائناً من أصول تنتجها مادياً أو قانونياً فقد قام القرار على سببه وكان مطابقاً للقانون .

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ٨١ من ٨١٤) .

٥٩٧

٢١ من سبتمبر ١٩٦٠

قرار تأديبي : مخالفة لحكم جنائي .

المبدأ القانوني :

إنه وإن كان لا يجوز للمجلس التأديبي أن يعود للجدالة في إثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الأمر المقضى أن تنفي وقوعها ، فلا يجوز للمجلس التأديبي أن يصدر قراراً بالإدانة على أساسها ، إلا أنه يبين من مراجعة القرار التأديبي المعروض أنه قام على أمرين ، أولهما ثبوت واقعة الرشوة في حق الموظف ، وثانيهما ارتكابه أخطاء مسلكية أخرى ، فإذا كان لا يجوز للقرار التأديبي أن يعيد النظر فيما قام عليه الحكم الجنائي الذي

٥٩٩

١٤ من أبريل ١٩٥٩

قرار تأديبي : استناده إلى وقائع ثابتة .

المبدأ القانوني :

إن القرار التأديبي يجب أن يكون مستمداً
من وقائع ثابتة ومستخلصة إستخلاصاً سائغاً
من الأوراق .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة
رقم ١٨٣ ص ١٨٩ .

٦٠٠

٣٠ من يونيو ١٩٥٩

قرار تأديبي : استناده إلى أصل في الأوراق .

المبدأ القانوني :

يتعين أن يكون للأسباب التي اشتمل
عليها القرار والتي بنى عليها ، أصول موجودة
في الأوراق ، وتكون قد استخلصت
إستخلاصاً سائغاً من وقائع ثابتة صحيحة .
وتبعاً لذلك تكون خاضعة لرقابة القضاء
الإداري الذي يتحرى تلك الأسباب مما
احتوته أوراق الدعوى . فإذا تبين عدم
قيام الوقائع التي استند إليها القرار فيكون
باطلاً لمخالفته للقانون متعين الإلغاء .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة
رقم ٢١٢ ص ٢١٨) .

٦٠١

١٩ من نوفمبر ١٩٥٨

كفاية موظف : خفض درجتها دون إبداء أسباب .

التأديبي الذي وقع أولاً فإنه يجب ما عداه
ما دام قد وقع بالفعل طبقاً للأوضاع القانونية
الصحيحة ، (ولم يرد في المواد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧
من قانون الموظفين الأساسي السوري رقم
١٣٥ لسنة ١٩٤٥ أو في المادة ٢٦ من المرسوم
التشريعي رقم ٣٧ بتاريخ ٥ من شباط سنة
١٩٥٠ . يا أحداث مجلس التأديب وأصول محاكمة
الموظفين ما يخالف هذا الأصل) .

هذا كله بمراعاة أن استمرار الموظف
في إهماله أو في الإخلال بواجبات وظيفته -
على الرغم من توقيع جزاء عليه عن هذا
الإهمال أو الإخلال بالواجب في تاريخ
أسبق - إنما هو مخالفة تأديبية جديدة يجوز
مجازاته عنها مرة أخرى دون التحدي بسبق
توقيع الجزاء الأول متى كان هذا الجزاء عن
إهماله في واجبات وظيفته حتى تاريخ سابق
على ذلك . وهذا من البداهة التي لا تحتاج
إلى تبيان ، وهو الأصل المسلم كذلك بالنسبة
إلى الجرائم المستمرة في مجال القانون الجزائي .
والقول بغير ذلك يخل بالأوضاع ويعطل
سير المرافق العامة ويشجع الموظفين على
الاستمرار في الإخلال بواجبات وظائفهم
بحجة سبق توقيع جزاء حتى تاريخ معلوم .
والاستمرار المقصود في هذه الحالة هو الحاصل
بعد توقيع الجزاء الأول لا قبل ذلك .

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة
السنة الخامسة رقم ١٢٦ ص ١٣٠٢) .

المبدأ القانوني :

خفض لجنة شئون الموظفين لدرجة كفاية الموظف دون إبداء أسباب وخلو ملف الخدمة مما يستبين منه طرؤه ما يؤثر على كفايته ، دليل على إنحراف اللجنة .

فإذا كان الثابت من استقراء ملف خدمة الموظف أنه لم يطرأ ما يؤثر في قدرته وكفايته حتى يحدو الأمر بلجنة شئون الموظفين خفض كفايته لاسيما وأن اللجنة لم تنذرع بسبب ما لهذا الخفض ، كما وأن التقدير جاء جزافاً ، دون بيان لمفرداته على الوجه الوارد في التقرير السرى ، وخلافاً لما تنطق به الأوراق ، وإذا كان الثابت أيضاً أن اللجنة رفعت درجة كفاية موظف آخر على النحو الذي أهله للترقية بالاختيار في ذات الجلسة ،

الأمر الذي يقطع بأن ذلك الخفض وهذا الرفع لم يكونا إلا وسيلة إستهدفت ترقية الموظف الأخير دون الأول عن طريق التحكم في درجات الكفاية التي هي في ذاتها الواقعة القانونية المنشئة للترقية بالاختيار . وتكون لجنة شئون الموظفين عندما أصدرت قرارها بترقية الموظف الأخير عن طريق التحكم في تقدير درجات الكفاية قد خالفت أحكام المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وشاب تصرفها سوء استعمال السلطة ، ومن ثم يكون قرار الترقية بالاختيار غير قائم على سببه الذي يبرره متعيناً إلغاؤه فيما تضمنه من تخطي الموظف في الترقية .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ١٣٨ ص ١٤٨) .

قضاء محاكم الاستئناف

أن يترتب مسئولية الممول عن مثل هذا التصرف .

(استئناف رقم ١٩ تجارى سنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد طاهر راشد وسالم على سالم وأديب نصر حنين المستشارين) .

٦٠٣

محكمة استئناف طنطا

٥ من يونيو ١٩٥٨

ضرائب : ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . سريانه لابتداء من أول يناير ١٩٤٩ .

المبدأ القانوني :

القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، يسرى فقط على الإيرادات التي تحققت ابتداء من أول يناير ١٩٤٩ ، وفقاً لصريح نص المادة ٢٥ منه ، وهو الأمر الذى أفصح عنه مندوب الحكومة عند مناقشة مشروع هذا القانون أمام مجلس الشيوخ ، رداً على سؤال أحد الأعضاء فى شأن السنين المتداخلة ، (مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ٢٨ من فبراير ١٩٤٩) .

(استئناف رقم ٤١ سنة ٧ ق تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فريد قطرى وحسين السركى وهنرى فرج المستشارين) .

٦٠٢

محكمة استئناف المنصورة

٧ من فبراير ١٩٥٧

ضريبة : ربطها ، طعن ، ممول ، لإعلانه .

المبدأ القانوني :

القانون قد رتب فى المادة ٥٢ ، المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٥٢ على عدم الطعن فى الربط فى الميعاد الذى حدده آثاراً خطيرة ، مؤداها أن الربط المذكور يصبح نهائياً غير قابل للطعن فيه . لذلك أوجب المشرع اعلان الممول بهذا الربط بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، للتثبت بطريقة أكيدة لا يتطرق إليها الشك من أن الممول قد علم به ، ولا يتأتى هذا العلم إلا إذا قام عامل البريد بذكر اسم من خاطبه وصفته . أما الاكتفاء بكتابة كلمة « مرفوض » للاستدلال بهذه الكلمة المهمة على أن الراض هو الممول نفسه لمجرد أن بيانات اسمه وعنوانه وصناعته ولقبه ذكرت على مظروف الخطاب فهو لا يصلح سنداً لإثبات أن الممول نفسه هو الذى خاطب ، وأنه هو بالذات الذى رفض التسلم ، إذ ليس من المستبعد أن يكون الراض شخصاً آخر غير الممول وقد لا يمت له بأى صلة . ومن غير المستساغ فى هذه الحالة

٦٠٤

محكمة استئناف طنطا

٧ من مايو ١٩٥٨

ضرائب : دفاتر منتظمة ، القانونان ٢٤ لسنة ١٩٥٢ ،
٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، إخطار .

المبدأ القانوني :

لا تسرى أحكام القانونين ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢
و ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ إلا على الممولين
الذين لا يمسكون دفاتر منتظمة .

والمرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لم
يمنع الممولين الذين لا يمسكون دفاتر منتظمة
من مسك دفاتر منتظمة يعاملون على أساسها .

المحكمة

«...نصوص القانونين ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ و ٥٨٣
لسنة ١٩٥٤ صريحة في أن أحكامهما لا تسرى
إلا على الممولين الذين لا يمسكون دفاتر منتظمة ،
لذلك لا يكون الممول قبل صدور القانون ٢٠٦
لسنة ١٩٥٥ ملزماً بتقديم الإخطار المنصوص عنه
في أحكام هذا القانون ويكفي مجرد الدفع أمام
المصلحة عند المحاسبة بأنه يمسك دفاتر منتظمة
ويطلب محاسبته على أساسها .

المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وما شرعه
في استثناء في أحكام الفصل الخامس في الكتاب
الثاني في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٩ ، قد
شرع خصيصاً بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط
الضريبة بطريق التقدير ، أي الممولين الذين
لا يمسكون دفاتر منتظمة ولم يقدموا إقرارات عن
نشاطهم التجاري طبقاً لما نص عليه قانون الضرائب .
وبما أن المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ إذ

نص على أن الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧
بالنسبة لهؤلاء الممولين تتخذ أساساً لربط
الضريبة عليهم في كل من السنوات ١٩٤٨
إلى ١٩٥١ ، فإنه لم يشر إلى حرمان هؤلاء
الممولين ولدة أربع سنوات متوالية من الخروج
من حالتهم هذه ، كما لم يشر إلى منعهم من تنظيم
شئونهم التجارية ومسك دفاتر توحى بهذا
التنظيم وتقييم ما عسى أن يكون قد أصابهم من
غبن من إجراء تطبيق التقدير الحكيم عن سنة
١٩٤٧ على السنوات اللاحقة .

والغرض الأول من المرسوم بقانون ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ هو تخفيف عبء مراجعة الحالات
التأخرة بالنسبة لمصلحة الضرائب ، كما يبين ذلك
بوضوح من المذكرة الإيضاحية المرافقة له . فلم يقل
أحد بأن تخفيف هذا العبء قد يحصل على حساب
وإضراراً بحقوق الممولين الذين لم يرتضوا البقاء
ضمن هذه الفئة التي صدر القانون سالف الذكر
مستهدفاً إياها وهي فئة الممولين الخاضعين
لربط الضريبة بطريق التقدير .

(استئناف رقم ٣٩ سنة ٧ ق تجاري بالمهنة السابقة) .

٦٠٥

محكمة استئناف طنطا

٢٩ من مايو سنة ١٩٥٨

- ١ - ضرائب : دعوى ، وقفها باتفاق الطرفين .
- ب - دعوى : وقفها طبقاً للقانون ٦٩٠
لسنة ١٩٥٤ .
- ج - وقف الدعوى : وظيفة المحكمة تقريره
لا إنشاءه .

المبادئ القانونية :

- ١ - اتفاق الطرفين على وقف الدعوى

مذكرته ولكنه لم يتقدم بها . ومتى استبان مما تقدم أن باب المرافعة كان مفتوحاً ومصرحاً للطرفين بتقديم مذكرات في الدفع دون الموضوع ، الذي لم يخضه أحد من الطرفين فإن . المستأنف عليها كان لها الحق في إبداء طلبها الأصلي وهو — الدفع باعتبار المدعى تاركاً لدعواه ، وإن لم تبده في جلسة المرافعة الشفوية ، وهذا الحق لا يسقط بعدم إبدائه في الجلسة الأولى مادام أنها لم تتكلم في موضوع الدعوى مما قد يكون له دلالة على أنها أقرت بصحة هذا الإجراء .

« وحيث أنه عن السبب الثاني من أسباب الاستئناف الخاص بالرد على الدفع بسقوط الخصومة — فقد قال المستأنف عنه في صحيفة استئنافه أنه أصبح غير ذي موضوع .

« وحيث أنه عن السبب الثالث من أسباب الاستئناف وهو أن إيقاف الدعوى كان معلقاً على الصلح وأن الدعوى تظل موقوفة إلى أن يتحقق هذا الأمر وأن طلب الصلح هذا كان وفقاً للقانون ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ ، واستدلال المستأنف على هذا بخطاب مصلحة الضرائب . المرسل منها للمحكمة بطلب وقف الدعوى ، وبخطابها . . المرسل إليه بعدم موافقتها على الصلح فإن — حاصل الوقائع هو أن المستأنف طلب بمجلسة . . وقف الدعوى لمدة ستة أشهر للصلح وقد وافق الحاضر عن المستأنف عليها ، وحكمت المحكمة في هذه الجلسة بوقف الدعوى لمدة ستة شهور كطلب الطرفين للصلح . وبعد صدور هذا القرار — وبتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٥ أرسلت مصلحة الضرائب إلى محكمة طنطا الكلية خطاباً مطبوعاً جاء به أن المستأنف قدم طلباً لإنهاء النزاع في الدعوى ، وأنها لهذا تطلب من المحكمة إصدار قرار بإيقافها طبقاً للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ .

لمدة ستة أشهر للصلح ، ثم طلب مصلحة الضرائب إيقاف الدعوى طبقاً للقانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ ، لا يجوز للمصلحة أن تطلب بعد ذلك اعتبار الممول تاركاً لدعواه طبقاً للمادة ٢٩٢ مرافعات ، لأنه لم يعجلها في الميعاد .

٢ — إن الإيقاف المستند إلى القانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ ، يكون ساري المفعول بمجرد انتهاء أجل الستة شهور ، إذ تعتبر الدعوى موقوفة طبقاً للمادة الرابعة منه .

٣ — وظيفة المحكمة في تقرير الوقف لا إنشاؤه ، لذلك يكون قضاء محكمة أول درجة باعتبار المستأنف تاركاً لدعواه في غير محله ، ويجب لهذا إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .

المحكمة

« . . وحيث أنه عن السبب الأول من أسباب الاستئناف وسقوط حق مصلحة الضرائب في التمسك بالدفع الذي أخذت به المحكمة وهو اعتبار الطاعن تاركاً لدعواه ، فانه مردود بأن المستأنف عليها بمجلسة ١٩٥٧/١٢/٣ لم تتكلم في موضوع الدعوى وإنما دفعت بسقوط الخصومة لفوات أكثر من سنة بعد الإيقاف دون تعجيلها ، ولم تأمر المحكمة بإقفال باب المرافعة في الدعوى ، ولكنها حجزتها للحكم وصرحت للطرفين بتقديم مذكرات في الدفع ، ولما طلب محامى الطاعن فتح باب المرافعة ليرد على الدفع أو إمهاله ليقدم مذكرة بدفاعه ، قررت المحكمة بناء على طلبه مد أجل الحكم لأسبوعين آخرين ، وصرحت له بتقديم

٦٠٦

محكمة استئناف القاهرة

٢٤ من مارس ١٩٦٠

ضريبة : خسارة ، تغطيتها من الربح . الرسوم
بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني :

مفهوم المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ ، أنه إذا لم يكف الربح لتغطية
الخسارة بأكملها في السنة التالية ، نقل إلى السنة
التي بعدها ، فإذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة
لم تستوعبه السنة الثانية ، نقل إلى السنة الثالثة
ولا يجوز نقل شيء من الخسارة إلى حساب
سنة تالية .

وفي باقي سنوات النزاع تربط الضريبة
على أساس الأرباح المقدرة الحقيقية لسنة
١٩٤٧ سنة القياس ،

المحكم

« .. وحيث أن الذي تذهب إليه المستأنف
صدها من رأى إنما يجرى مجرى المغالطات الفقهية ،
ومرجعها التقيد بظاهر النص الوارد بالمادة الأولى
من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، والمادة
٥٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وتتجلى
الحقيقة عندما تتكشف المرامي التي قصدها
الشارع من هذين النصين .

فإن القياس الذي أطلقه الشارع في الرسوم
المذكورة إنما يرجع كما هو ظاهر في المذكرة الإيضاحية
إلى ما استبانته الشارع من تقارب الأرقام القياسية
لأسعار الجملة وأسعار التجزئة ولأسعار نفقات المعيشة
في سنة ١٩٤٧ وما بعدها إلى سنة ١٩٥١ ، ثم لما
استبانته من وجود هذا التقارب أيضاً في السنين

وبتاريخ ١٩٥٧/٨/٤ أرسلت المستأنف
عليها لمحكمة طنطا الكلية خطاباً آخر مع الملف
الفردى وأوضحت في هذا الخطاب أن الدعوى
كانت موقوفة بجلسة ١٩٥٥/١٠/٤ وأن الطاعن
لم يعجلها لما يعتبر معه أنه تارك لدعواه طبقاً للمادة
٢٩٢ مرافعات وأن هو العيب الشكلى لا يجوز
معه التصالح ، كما أرسلت المستأنف عليها للمستأنف
خطاباً مؤرخاً ١٩٥٧/٨/٧ تخطره فيه بعدم
موافقتها على مشروع الصلح المؤرخ ١٩٥٦/١/١٠ .

« وحيث أن خطاب مصلحة الضرائب
المؤرخ ١٩٥٥/١٢/١٥ للرسول منها للمحكمة قد
تحرر بعد صدور قرار المحكمة بإيقاف الدعوى
فهذا الخطاب إن هو لم يغير من طبيعة الوقف
الصادر به حكم المحكمة بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٤
بجعله وفقاً قانونياً مستنداً إلى القانون رقم ٦٩٠
لسنة ١٩٥٤ فإن مفعوله يسرى بمجرد انتهاء أجل
الستة شهور ، أى في اليوم التالى لها مباشرة ؛
إذ تعتبر فيه الدعوى موقوفة بحكم القانون طبقاً
للمادة الرابعة من القانون سالف الذكر ذلك أن
وظيفة المحكمة في هذا الشأن إنما هي تقرير
ذلك الوقف لا إنشاؤه إذ تنص تلك المادة على
أن توقف الدعوى بمجرد إخطار مصلحة الضرائب
بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لقلم كتاب
المحكمة المنظورة أمامها بعرض الموضوع على لجان
إعادة النظر — لما كان ذلك فيكون قضاء
محكمة أول درجة باعتبار المستأنف تاركاً لدعواه
في غير محله ..

(استئناف رقم ٢٠ سنة ٨ ق تجارى بالهيئة السابقة) .

بعد ذلك جزء من الخسارة لم تستوعبه السنة التالية
نقل إلى الثالثة . ولا يجوز نقل شيء من الخسارة
إلى حساب سنة تالية ..

فمن هذا يفهم أن المادة ٥٧ لم تجعل الخصم
إلا راقفة بالمول . كما أن خسارة سنة ليست في
واقع الأمر وحقيقته مصاريف لسنة المحاسبة ،
وإنما الذي يجب خصمه حقيقة وعدلا هي التكاليف
الواردة بالمادة ٣٩ فقط ، وهي التي تتفق
وما حصل فعلا ، ولو كانت الخسارة التي ذكرت
في المادة ٥٧ من بين التكاليف الحقيقية التي
تحملتها المنشأة ، لكان موضعها في ثانيا المادة ٣٩
كتكلفة على الإراد ، شأن غيرها من التكاليف
الواجب خصمها حقاً وعدلا .

وبهذا لا يكون تعارض بين مقتضى الرسوم
بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون ٥٨٧ لسنة
١٩٥٤ وبين مقتضى المادة ٥٧ من القانون ١٤
لسنة ١٩٣٩ ، ويمكن إذن أعمال تلك القوانين
في اتساق بينها .

(استئناف رقم ٤٢٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد سعيد العاصي ومحمود أحمد مصطفى
وتادرس ميخائيل تادرس المستشارين) .

٦٠٧

محكمة استئناف القاهرة

٢٨ من يناير ١٩٦٠

١ - ضريبة : منشأة ، كيان مادي .

ب - نشاط : ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٣٢ .

ج - عملية فردية : ربح ، ركن الاعتياد .

د - ربح : ضريبة ، قانون .

المبادئ القانونية :

المنشأة ذات الكيان المادي تخضع حتما

الأخرى لغاية سنة ١٩٥٤ ولذلك أصدر القانون
رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ،

ومفهوم هذا أنه إذا قدرت أرباح سنة
١٩٤٧ بألف جنيه ، ثم أريد خص أي سنة من
السنوات التي تليها فالشارع يفترض أن هذا
الفحص سيخرج بنتيجة لمقدار الأرباح هي ألف
جنيه أيضاً . ولما كان هذا الفحص متعذراً
للأسباب التي أوردتها المذكرة الإيضاحية ، فإن
افتراض نتيجة الفحص جعلت التقدير حكماً في
جميع السنوات ، سواء سنة القياس أو السنوات
المقيسة .

أما الحكم الوارد بالمادة ٥٧ من خصم
الخسارة التي تحققت في السنة السابقة من أرباح
السنة المراد ربط الضريبة عليها ، فهو حكم أريد
به التخفيف عن كاهل الممول ولحدود معينة ،
فلا يصح إذن مخالفة هذا القصد ولا مجاوزة تلك
الحدود ، وإلا الحق بالخزانة ضرر قد يكون
جسيماً جداً .

ولعل وجه الخطأ يتجلى إذا أخذ رأى
المستأنف ضدها حين يتبين أن خسارة المنشأة ،
كانت في سنة ١٩٤٦ - ٢٨٢ جنياً فقط ،
فاذا خصمت من أرباح سنة ١٩٤٧ ثم طبق بعد
هذا الخصم الرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢
لكانت النتيجة أن تخصم من أرباح المنشأة هذه
الخسارة في كل سنوات القياس أي من سنة
١٩٤٧ لغاية سنة ١٩٥٤ أي تسع سنوات ، مع
أن هذه الخسارة يمكن استيعابها من أرباح سنة
١٩٤٧ فحسب لأنها تتسع لها هذا من جهة ومن
جهة أخرى فإن مفهوم صريح نص المادة ٥٧ أنه
إذا لم يسكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها في
السنة التالية نقل إلى السنة التي بعدها فاذا بقي

للقاعدة الدستورية التي تقضى بالاضريبة
بغير قانون ، ولو خضع كل صاحب ربح
للضريبة لكان في ذلك شذوذاً عن القواعد
العامة المقررة في أصول الضرائب .

المحكمة

« .. وحيث أن قول المستشار عليه في
مذكرته الأخيرة بأن الذي حصل عليه إنما هو
إيجار وهو بوصفه هذا لا يخضع للضريبة التجارية
بالتطبيق للمادة ٣٢ لأن القانون أخضع فيها نوعين
من الإيجار للضريبة التجارية ولأن النص عليهما
على سبيل الحصر وليس من بينها إيجار الأرض
القبضاء المعدة للبناء — هذا القول ينقضه الفقرة
الثامنة من تلك المادة في حالة ما إذا أصبح هذا
النشاط حرفة يمتنها المستشار عليه .

« وحيث أن ما ذهبت إليه محكمة أول درجة
من أن المستشار عليه لم يكن له منشأة ذات كيان
مادى إنما هو قول أيضاً غير سليم ذلك لأنه إن
كان هناك منشأة ذات كيان مادى فإنها تخضع
حتماً للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ،
حتى ولو زاولت في سنتها الضريبية عملية واحدة ،
لأن وجودها المادى يحمل معنى احترافها نشاطاً
معيناً يرمى إلى الكسب . ولكن الأخذ باشتراط
الكيان المادى تمسكاً بحرفية النص بالفقرة الثامنة
من المادة ٣٢ قبل تعديلها يترتب عليه إفلات
كثير من المتهنين لنشاط تجارى قد يدر ربحاً
كثيراً فلا تفرض عليهم الضريبة ، والواقع وهو
الأصح ، هو أن منشأة الضريبة وسبب فرضها هو
النشاط في ذاته ، سواء بوشر في منشأة ذات كيان
مادى أو خارج منشأة .

ولم يكن التعديل الذى جاء بالقانون ١٤٦

للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ،
حتى ولو زاولت في سنتها الضريبية عملية
واحدة ، لأن وجودها المادى يحمل معنى
احترافها نشاطاً معيناً يرمى إلى الكسب .

٢ — اشتراط الكيان المادى تمسكاً
بحرفية النص بالفقرة الثامنة من المادة ٣٢
قبل تعديلها ، يترتب عليه إفلات كثير من
المتهنين لنشاط تجارى قد يدر ربحاً كثيراً ،
فلا تفرض عليهم الضريبة ، والواقع والأصح
هو أن منشأة الضريبة وسبب فرضها هو النشاط
في ذاته ، سواء بوشر في منشأة ذات كيان
مادى . أو خارج المنشأة .

٣ — التعديل الذى جاء بالقانون ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ على الفقرة الثامنة من المادة ٣٢
من القانون ١٤ لسنة ٣٩ واستبدل بكلمة
« المنشأة » كلمة « نشاط » ، لم يكن تعديلاً
مخالفاً لما يجب الأخذ به من قبل هذا التعديل ،
من وجوب تفسير كلمة المنشأة بمعنى النشاط .

٤ — أن عملية استئجار أرض فضاء
تم تأجيرها من الباطن وحصول ربح من ذلك
إنما هي عملية فردية عارضة ، ولا يفرض
قانون الضرائب على العملية العارضة ضريبة ما ،
إذ من شروط فرض الضريبة أن يكون هناك
امتهان أو نشاط أو اشتغال مما يفهم منه
ضرورة توفر ركن الاعتقاد .

٥ — إن القول بأن العدالة تستوجب
أخذ كل ربح بعبء الضريبة مادام صاحب
الربح يستمتع بخيرات البلد ، قول مخالف

لسنة ١٩٥٠ على الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واستبدل بكلمة المنشأة كلمة نشاط لم يكن تعديلاً مخالفاً لما يجب الأخذ به قبل هذا التعديل من وجوب تفسير كلمة المنشأة بمعنى النشاط .

« وحيث أن قول المصلحة بأن عملية استئجار الأرض ثم تأجيرها تعتبر استمراراً لنشاط المستأنف عليه الأصلي ، فقد ردت عليه من قبل لجنة الطعن ذلك أن العبرة ليست بالغرض من العمل ، ولكن العبرة بمزاولة العمل فعلاً ؛ فالضريبة هنا مطلوبة على الربح الناتج من تأجير الأرض من الباطن . والقصد الذي كان من أجله استأجر المستأنف عليه الأرض وهو إقامة سينما عليها لم يتحقق ، وكون المستأنف عليه رأى أن الربح يتحقق عن طريق تأجيرها من الباطن لا يضمن على العملية أنها نوع من الاستغلال السينمائي الذي كان يباشره المستأنف عليه سنة ١٩٤٦ .

كما أن تأجير الأرض لا يعتبر امتداداً لنشاطه المذكور ، فقد صفي هذا النشاط وتوقف بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٩ وحاسبته المأمورية عنه . وأن عملية التنازل عن قطعة الأرض وهو موضوع الضريبة قد تمت في ١٩٤٨/١٢/٢٣ أي بعد مضي أكثر من سنتين على توقف الطاعن عن نشاطه الأصلي . .

ومفاد هذا أن العملية مقطوعة الصلة بتاتاً بالنشاط الأصلي وإلا لكانت المأمورية قد أخذت في الحسبان رأس ماله في ذلك النشاط .

وأما كون المستأنف عليه قد باشر نشاطه في الانتاج أو الاخراج السينمائي في سنة ١٩٥١ ،

فذلك لا يبرر القول بأنه مسؤول عن الضريبة عن عملية التأجير التي تمت سنة ١٩٤٨ لأن صفة هذا النشاط لا تنسحب إلى عملية مخالفة لها وتمت قبلها بسنوات . هذا من جهة ومن جهة أخرى فالقول بغير ذلك يخالف مبدأ سنوية الضريبة .

« وحيث أن المحكمة تخرج من هذا بأن عملية استئجار الأرض وإعادة تأجيرها منمذمة الصلة بين النشاط السينمائي الذي صفي في سنة ١٩٤٦ ونشاطه في الانتاج أو الاخراج السينمائي الذي بدأ سنة ١٩٥١ — بل هي فوق ذلك مختلفة في طبيعتها مع طبيعة النشاطين الآخرين .

« وحيث أن الذي تفتي إليه المحكمة أن العملية عملية فردية عارضة ولا جدال في أن قانون الضرائب لا يفرض على العملية العارضة ضريبة ما ، إذ من شروط فرض الضريبة أن يكون هناك امتهان أو احتراف أو نشاط أو اشتغال مما يفهم منه ضرورة توفر ركن الاعتياد . وهنا لم يتكرر نشاط المستأنف عليه في استئجار وتأجير الأراضي القضاء حتى كان يعتبر ذلك نشاطاً خاضعاً للفقرة ٨ مادة ٣٢ . ولا يقدح في ذلك ما تقوله المصلحة من أن المادة ٣٢ فقرة ٨ فرقت بين المهنة والمنشأة ، لأن المنشأة وقد فسرتها المحكمة بالمعيار المعنوي أي بمعنى النشاط ، فإن هذا النشاط يجب أن يكون على سبيل الاعتياد حتى تتناوله الضريبة .

ثم هو لا يخضع للمادة ٣٩ لما سبق قوله من انعدام الصلة بينه وبين نشاط المستأنف عليه في الاستغلال السينمائي سواء في الزمن أو في الطبيعة وعملاً بسنوية الضريبة .

« وحيث أنه عن القول بأن العدالة تستوجب أخذ كل ربح بعيب الضريبة مادام صاحب الربح

صحيح في القانون ، ولو أن المرسل إليه قد رفض استلامه ، وذلك عملاً بالمادة ٩٦ من القانون ، وهو منتج لآثاره ولو لم تتوافر فيه الشروط الواجبة للإعلان القانوني طبقاً لأحكام قانون المرافعات ، وذلك أخذاً بنظر الشارع الضريبي .. بالإضافة إلى نصوص القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المفصلة للإجراءات والمواعيد أمام اللجان ، فقد خلت من ترتيب البطلان في حالة مخالفتها ، ومن المقرر في الفقه والقضاء أن لا بطلان بغير نص .

المحكمة

« .. وحيث إن .. الخلف منحصر فيما إذا كان الإعلان بطريق البريد طبقاً للمادة ٩٦ من ق ١٤ سنة ١٩٣٩ يجب أن تتوافر فيه البيانات المنصوص عليها في قانون المرافعات بالقدر اللازم للافصاح عنها ، وإحكام الرقابة عليها كما يقول المستأنف عليه ومن قبله الحكم المستأنف ، ويترتب على إغفالها البطلان ، أم أنه لا موجب لهذه البيانات ، وبالتالي فإنه لا بطلان في صورة الدعوى كما تقول مصلحة الضرائب .

« وحيث أن الفقرة الثانية من المادة ٥٢ من ق ١٤ سنة ١٩٥٩ تقضى بأن تخطر اللجنة كلا من الممول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

« وحيث أن .. نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .. كان يجري قبل التعديل هكذا .. يكون للإعلان بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الإعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية » .

يستمتع بخيرات البلد ، فإن القاعدة الدستورية أنه لا ضريبة بغير قانون ، وكذلك فإنه لو خضع كل صاحب ربح للضريبة لكان في ذلك شذوذ عن القواعد العامة المقررة في أصول الضرائب .

(استئناف رقم ٧٥ سنة ٧٥ ق بالمهية السابقة) .

٦٠٨

محكمة استئناف أسبوط

٦ من مارس ١٩٦١

ضرائب : إعلان الممول ، خطاب موصى عليه ، رفض استلامه .

المبدأ القانوني :

البادي من مقارنة نص المادة ٩٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بنصها المعدل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ :

إنه إذا ساغ التحدى بضرورة توافر بعض الشروط المقررة للإعلانات عن طريق المحضرين في الإعلان بطريق البريد قبل التعديل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، فإنه يكون من الواضح بعد هذا التعديل إن المشرع الضريبي عمد إلى التحلل من إجراءات قانون المرافعات التي تحتم في حالة الرفض تسليم الخطاب إلى جهة الإدارة ، ولا تعرف طريقة تحرير المحضر في حالة غلق المنشأة أو غياب صاحبها ، ومن ثم فإنه يجب التزام هذه الحدود كلما أرادها الشارع .

والإخطار إذ تم في ظل القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، لا يكون هناك مجال لتطبيق قواعد قانون المرافعات ، بمعنى أن الإعلان الحاصل

تتصل بالتيسير في الإجراءات ، ذلك بالإضافة إلى أن نصوص القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ الفصل ١٤ للإجراءات والمواعيد أمام اللجان ، قد خلت مما يشير إلى ترتيب البطلان في حالة مخالفتها ، ومن المقرر في الفقه والقضاء أنه لا بطلان بغير نص ومن ثم كان القضاء يبطلان الاجراءات وبطلان قرار اللجنة المطعون فيه في غير محله .

(استئناف رقم ٨٥ تجارى سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد كامل البهنساوى رئيس المحكمة وسامى ناصر ومحمد نور الدين عويس المستشارين) .

٦٠٩

محكمة استئناف المنصورة

٢٩ من مارس ١٩٦١

ضريبة تركات : بدأ استحقاقها .

المبدأ القانونى :

تقدم الدين لا يبدأ إلا من تاريخ استحقاقه . ونصت المادة الأولى من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أن ضريبة التركات « تستحق » من يوم الوفاة . ومن ثم فلا اجتهاد مع صراحة هذا النص ، ولا محل للأخذ برأى مخالف كانت قد ذكرته المذكرة التفسيرية أو اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، إذ العبرة بالنص الصريح لا باللائحة التنفيذية .

فالقول بأن الضريبة لا تستحق إلا بعد أن تقوم مصلحة الضرائب بتحديد كل عناصر التركة ، يخالف نص المادة الأولى سالفة

وأصبح بعد التعديل [بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعمول به من سبتمبر ١٩٥٠] : « يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، قوة الاعلان الذى يتم عادة بالطرق القانونية ، يعتبر الاعلان صحيحا ولو رفض الممول استلامه . .

« وفي حالة غلق المنشأة أو غياب صاحبها ، يثبت ذلك بموجب محضر محرره أحد موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية ، وينشر عن ذلك فى لوحة المأمورية المختصة » .

« وحيث أن البادى من مقارنة النصين أنه إذا ساغ فى النظر التحدى بضرورة توافر بعض الشروط المقررة للاعلانات عن طريق المحضرين فى الاعلان بطريق البريد قبل التعديل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ؛ فانه يكون من الواضح بعد هذا التعديل أن المشرع الضريبي عمد إلى التحلل من إجراءات قانون المرافعات التى تختم فى حالة الرفض تسليم الخطاب إلى جهة الادارة ؛ والى لا تعرف طريقة تحرير المحضر فى حالة غلق المنشأة أو غياب صاحبها ؛ ومن ثم فانه يتعين التزام هذه الحدود كما أرادها الشارع .

« وحيث أنه على ضوء ما تقدم فانه ولما كان الثابت أن الاخطار موضوع الخلاف قد تم فى ظل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، فانه لا يكون هناك مجال لتطبيق قواعد قانون المرافعات ، بمعنى أن الاعلان الحاصل فى خصوص الدعوى صحيح فى القانون ولو أن المرسل إليه قد رفض استلامه ، وذلك عملا بالمادة ٩٦ من القانون ؛ وهو منتج لآثاره ولو لم تتوافر فيه الشروط الواجبة للاعلان القانونى طبقا لأحكام قانون المرافعات وذلك أخذاً بنظر الشارع الضريبي لما استهدفه من غايات

والاجراء القاطع له وفي هذا الخصوص يتجه رأى إلى أن التقادم يبدأ من تاريخ الوفاة ويسقط الرسم بمضى خمس سنوات من هذا التاريخ ، وهو يربط بذلك بين حرفية نص المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ والى تنص « يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقاً من وقت الوفاة » ويبين نص المادة ٥٢ سالفه الذكر .

وبذلك يرى أصحاب هذا الرأى أن تقادم رسم الأيلولة على التركات يبدأ من تاريخ الوفاة ، سواء قام الورثة بتقديم الإقرار لمصلحة الضرائب أو لم يقدموه وأن الرسم يسقط بمضى خمس سنوات من هذا التاريخ وأن الاجراء الذى يعتبر قاطعاً للتقادم هو التنبيه بالدفع الذى لا يقوم مقامه أى اجراء آخر .

وهناك رأى آخر يتجه إلى تقرير سقوط الرسم بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى يصبح فيه الرسم واجباً ، منادياً بأن من الخطأ تفسير المادة الأولى تفسيراً لفظياً دون الرجوع إلى القواعد العامة ، مقررأ أن المشرع إذ قرر فى المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ فرض رسم على أيلولة التركات يعتبر مستحقاً من تاريخ الوفاة ، فإن الاستحقاق هنا يعنى أنه ينشأ حق فى اقتضاء الرسم من هذا التاريخ ، ولكن رغم ذلك لا تستطيع مصلحة الضرائب المطالبة بهذا الرسم إلا بعد أن يقوم الورثة ومن فى حكمهم بما فرضه عليهم القانون من التزامات ، مما يمكن المصلحة من القيام بتقدير عناصر التركة والرسوم المستحقة على أنصبة الورثة وإعلانهم بذلك ، وعند ذلك يكون الرسم مستحقاً استحقاقاً يوجب على الورثة أداءه وهو الاستحقاق الذى تشير إليه المادة ٥٢ من القانون والذى يبدأ عنده التقادم .

الذكر ، ويؤدى فى نهاية الأمر إلى حرمان الممول إطلاقاً من التمسك بالتقادم ، بحجة أن المصلحة لم تنته بعد من تقدير عناصر التركة جميعها ، وهذا يفتح باباً للتعسف فى استعمال الحق .

والقول بأن الضريبة لا تستحق إلا بعد تحديد عناصر التركة كلها ، عملاً بالمادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى ، التى تقضى بأن التقادم لا يسرى فى حق الدائن الذى حيل بينه وبين استخدام حقه بمانع أدبى أو مادى ، مردود بأنه بمجرد أن يخطر الورثة مصلحة الضرائب بحصول الوفاة ، فلا يوجد ثمة مانع لدى هذه الأخيرة يمنعها من استعمال حقها فى تقدير عناصر التركة والمطالبة والمطالبة بالضريبة . وتكون المادة ١/٣٨٢ سالفه الذكر واجبة الأعمال حقيقة إذا أحجم الورثة فعلاً عن إبلاغ المصلحة عن وفاة مورثهم وفى هذه الحالة لا يبدأ سريان التقادم الخسئ إلا من تاريخ الإخطار ، أى بعد زوال المانع مباشرة .

الحكمة

« . . ومن حيث أنه فى خصوص النص المقرر لسقوط حق الحكومة فى المطالبة برسم الأيلولة على التركات والوارد بالمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، والقاضى بأن تسقط الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات من تاريخ استحقاق الرسم ، فإنه يتعين البحث عن تاريخ الاستحقاق لتحقيق بداية التقادم

المادتين يتضح أن بدء مدة السقوط هو من تاريخ الوفاة بصرح النص ، ولذا فإن الاحتجاج بما ورد بالمذكرة التفسيرية لا يمكن الأخذ به لخالفته صراحة النص القانوني ووضوحه ، وإلا صحت المذكرة التفسيرية إلى مرتبة التشريع بما تحويه من حكم جديد لم يرد أصلاً في القانون وفي ذلك مخالفة لأبسط المبادئ القانونية .

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بما نصت عليه المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ الصادر باللائحة التنفيذية القديمة للقانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، فإنه لا يقبل الاحتجاج بها أو الاستناد إليها ، لأن نص المادة ٥٢ كما أسلفنا جاء صريحاً في أن بدء مدة التقادم هو من تاريخ استحقاق الرسم ، والرسم يعتبر مستحقاً من تاريخ الوفاة ، بصريح نص الفقرة الأولى من المادة الأولى ؛ وأما ما يقال غير ذلك فهو مجرد اجتهاد مع النص ، كما أنه لا يقبل الأخذ بنص في اللائحة إذا جاء هذا النص مخالفاً للقانون ، إذ أن اللوائح لا تملك أن تغير أو تصحح أو تضيف أحكاماً جديدة لم ترد في القانون ، لأن المفروض أن الشرع لا يصدر في أقواله ونصوصه عن غير قصد ، بل المفروض أنه يدري ويعني ما يقول . وأكثر من ذلك فإن هذه الحجة أصبحت غير ذات موضوع بعد أن ألغيت اللائحة التنفيذية القديمة وحلت محلها لائحة جديدة جاءت خلواً من مثل هذا النص .

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بالاستناد إلى ما ورد بالقانون المدني خاصة ببدء مدة التقادم ووقف سريانه ، فإن المحكمة تلاحظ بدءاً أن قانون رسم الأيلولة يتضمن اتخاذ إجراءات معينة يراد منها تمكين مصلحة الضرائب من معرفة

« ومن حيث أن حكم محكمة أول درجة في أسباب رفضه للدفع بالسقوط قد أسس قضاءه على ما أوردته المذكرة التفسيرية للقانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، فقد نصت فيما يتعلق بالمادة ٥٢ على سريان مدة التقادم المسقط من تاريخ استحقاق الرسم دون تاريخ الوفاة ، وكذلك ما أوردته اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ من اعتبار الرسم على أيلولة التركات قائماً ومستحقاً بمجرد وفاة المورث ، ولا يكون واجب الأداء إلا بعد حصر التركة وتقديرها وإعلان الورثة . كما استند إلى ما تقضى به المادة ٣٨٦ / ١ التي تقضى بأن لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد به نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء وما تقضى به المادة ٣٨٢ / ١ مدني من أن التقادم لا يسرى كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً ، وانتهى . إلى القول بأن هذه النصوص تؤدي إلى القطع بأن مدة السقوط تبدأ من التاريخ الذي يجب فيه أداء رسم الأيلولة ، وهذا الرسم لا يمكن أدائه إلا بعد تقديره على نصيب كل وارث وتصفية النزاع .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالسند الأول لحكم محكمة أول درجة وهو الاستناد إلى المذكرة التفسيرية ، فإنه يجدر بداءة استعراض النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع ، فالفقرة الأولى من المادة ٥٢ من القانون تنص على أنه « تسقط الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بمضي خمس سنوات من تاريخ استحقاق الرسم » وتنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون على أنه : « يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقاً من وقت الوفاة . فبالربط بين هاتين

وقوع الوفاة ، وتحديد الأموال التي تتكون منها التركة وأشخاص الورثة ومن إليهم ، وألزم الورثة بالإخطار ، ورتبت على المخالفة جزاءات ، فإذا لم يحصل الإخطار المذكور في الميعاد ، فإنه يفترض في المصلحة أنها تجهل « حدوث الوفاة » ، ومعنى هذا أنه لا محل لتمسك الورثة قبلها بما تقتضيه المادة الأولى من القانون ، ذلك أن إغفال الورثة واجب الإخطار يعتبر « مانعاً » قد منع الحزنة العامة من استعمال حقها في المطالبة بالرسم ، ومن ثم فإن التقادم يقف سريانه تلقائياً عملاً بالمادة ٣٨٢ من القانون المدني .

والقول بعكس ذلك معناه أن الورثة المخالفين الذين تعمدوا عدم الإخطار قد استفادوا من خطئهم وغشهم ، الأمر الذي يحرمه المبدأ القانوني الأول الذي يقول « لا يصح لإنسان أن يستفيد من خطئه أو غشه » ، أما إذا حصل الإخطار بعد الميعاد الذي حدده القانون وقبل مضي خمس سنوات على وفاة المورث ، فإن . . . التقادم لا يبدأ في هذه الحالة إلا من يوم الإخطار أو الإقرار ، لا من يوم الوفاة . . . وذلك تأسيساً على أنه في الفترة بين حصول الوفاة والإقرار قد

أوجد الورثة بخطئهم مانعاً في وجه الحزنة لاستعمال حقها في المطالبة برسم الأيلولة ، وبذلك يقف سريان هذا التقادم في خلال هذه الفترة عملاً بالمادة ٣٨٢ من القانون المدني . هذا ما تراه المحكمة في صدد سحب مواد القانون المدني على التقادم المسقط في ضريبة التركات .

أما عن الرأي القائل بأن التقادم لا يبدأ إلا بعد أن تستكمل مصلحة الضرائب تحرياتهما جميعها ثم تخطر الورثة بعناصر التقدير ، فترى المحكمة أن هذا الرأي مؤسس على إباحة التعسف في استعمال الحق ، فضلاً عن أنه يخالف النص الصريح للمادة الأولى من القانون ١٢٢ لسنة ١٩٣٣ . . . وقد يؤدي في نهاية الأمر إلى إسقاط حق الممول نهائياً في التمسك بالتقادم ، . . . لأن الأخذ بهذا الرأي قد يدفع المصلحة إلى التراخي في تقدير عناصر التركة سنوات عديدة بعد وفاة المورث ، فيظل الورثة معلقين في أثنائها لا يدرون شيئاً من أمرهم حيال المصلحة ، ولا يستطيعون التصرف في التركة ، هذا . . . وضع شاذ يخالف المنطق والعدالة . . .

(استئناف رقم ٤٣ لسنة ١٢ ق تجاري رئاسة وعضوية السادة الأساتذة تادرس ميخائيل تادرس وعبد الحميد عزى ومحمد حلمي حسين المستشارين

قضاء المحاكم الكلية

قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام في جملته .

ومع ذلك فليس لهذه القواعد رغم عمومها في عقد العمل حظ من التطبيق ، إذ لا يلجأ فيه إلى القضاء للحكم بفسخه ، بل يقع الفسخ بإرادة أحد العاقدين بأن ينهى أحد الطرفين عقد العمل ، سواء أكان رب العمل أو العامل وتنقضى على هذا الوجه العلاقة العقدية دون تدخل القضاء ، فإذا ارتضى الطرف الآخر إنهاء الطرف الثاني للعقد وقع الفسخ بالتراضي ، وإن لم يرض أحدهم إلى القضاء مطالباً الطرف الآخر بالتعويض عن إنهاء قبل حلول العقد الأجل المحدد أو عن التعسف الذي شاب فسخ العقد من الجانب الآخر .

(القضية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٧ تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبد الوهاب ابراهيم أبو سريع رئيس المحكمة وأحمد خيرت ومحمود حسين القاضيين) .

٦١١

محكمة اسكندرية التجارية الابتدائية

٢٣ من فبراير ١٩٥٩

١ - مقال تفرغ : تعريف ، مسئولية .

ب - تلف : تقديره .

المبادئ القانونية :

١ - مقال التفرغ هو الشخص الذى يعهد إليه المرسل إليه أو الناقل بعملية تفرغ

٦١٠

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٦ من يناير ١٩٥٨

١ - سفينة : رجال الخدمة العامة ، عقد عملهم ، عزلهم وتعويضهم ، خضوعه للقانون المدنى .

ب - عقد عمل : فصل تفسى ، شروطه .

المبادئ القانونية :

١ - رجال الخدمة العامة على السفينة ومنهم الطبيب ليسوا من الملاحين . فلا تنطبق عليهم قواعد العزل والتعويض الواردة في قانون التجارة البحرى ، لأنها لا تسرى إلا على الملاحين وتطبق القواعد العامة في القانون المدنى على عقد العمل الخاص برجال الخدمة العامة .

٢ - يخضع عقد العمل لنظام الفسخ الذى تختص به العقود الملزمة للجانبين ، فإذا لم يف أحد العاقدين بالالتزام ناشئ عنه ، جاز للعاقد الآخر أن يطالب بفسخه ، وتنقضى المبادئ العامة من ناحيته بوجوب صدور حكم به بناء على دعوى يرفعها الدائن بعد إعدار المدين ، ومن ناحية أخرى يمنح القاضى الذى ترفع إليه الدعوى سلطة تقديرية إزاءها ، فيجوز له أن يمنح المدين أجلاً إذا اقتضت الظروف ذلك ، كما يجوز له أن يرفض طلب الفسخ إذا كان ما قصر المدين فى الوفاء به

البضاعة من السفينة واستلامها ، فانه مسئول شخصياً مسئولية تعاقدية قبل المرسل إليه عن كل عجز أو تلف يصيب البضاعة إذا تم اختياره بمعرفته ، أو وكل الربان في اختياره أو إذا اتفق في سند الشحن على حق الربان في تفريغ البضاعة على نفقة المرسل إليه وتحت مسؤوليته ، ووقوع التلف في أثناء الرحلة البحرية يجعل شركة الملاحة الناقلة مسئولة عنه ، ما دامت لم تثبت أن التلف يرجع إلى سبب أجنبي لا يد لها فيه .

٢ — تمزق غلاف لفات الورق لا ينجم عنه ضرر للمرسل إليه ، إذ الغلاف من الورق ولا قيمة تجارية له ، إنما يتعين التعويض عن التلف الذي أصاب لفات الورق نفسها .

المحكم :

« . . . وحيث أن مقال التفريغ . . . هو الشخص الذي عهد إليه المرسل إليه أو الناقل بعملية تفريغ البضاعة من السفينة واستلامها ، فأنه مسئول شخصياً مسئولية تعاقدية قبل المرسل إليه عن كل عجز أو تلف يصيب البضاعة إذا تم اختياره بمعرفته ، أو وكل الربان في اختياره ، أو إذا اتفق في سند الشحن على حق الربان في تفريغ البضاعة على نفقة المرسل إليه وتحت مسؤوليته ، وهو ما حصل في هذه الدعوى . . . ، إذ أختاره الربان لحسابه الخاص فتنتق مسئوليته قبل المرسل إليه لعدم قيام رابطة قانونية بينهما ما لم يرتكب خطأ شخصياً فيتعين على المرسل إليه اثباته وفقاً لأحكام المسئولية التفسيرية (استئناف الاسكندرية ٢١/١/١٩٥٦ المجموعة الرسمية ص ٥٥ عدد ٩ ، ١٠ بند ٢٢٢ ص ٥٥٦)

وحيث أن سند الشحن قد نص في بنده العاشر على أنه إذا لم تسحب البضاعة بمعرفة المرسل إليه حال وصول الباخرة ، يكون للربان الحق في تفريغها وإدخالها المخازن ، أو وضعها على الأرصفة أو أى مكان آخر أو تفريغها في مواعين على مسئولية ونفقة المرسل إليه .

وهذا الشرط صريح في تحويل الربان حق تفريغ البضاعة إذا لم يحضر المرسل إليه لاستلامها ومن ثم يعتبر الشخص الذى يختاره الربان للقيام بذلك مقاولاً للتفريغ ، وهو مسئول شخصياً قبل أصحاب البضاعة عن كل تلف يصيبها أثناء قيامه بهذه العملية طبقاً للقاعدة السابق بيانها ، وتبدأ هذه المسئولية من الوقت الذى يلى إزال البضاعة من فوق سياج السفينة حتى تمام تسليمها ، ما لم يثبت أن الهلاك أو التلف سابق على تسلمه البضاعة أو أنه راجع إلى قوة قاهرة أو عيب في البضاعة ، وذلك بصرف النظر عن صفته الأخرى كأمين للسفينة أو وكيل لها . (أصول القانون البحرى للدكتور مصطفى طه بند ٢٧٢ ، ٣٥٢ ، ولكل ما تقدم تكون المدعى عليها شخصياً مسئولة قبل المرسل إليه عن كل عوارية تلحق البضاعة ابتداء من تفريغها حتى تسليمها إليه وبالتالي تكون لها صفة في الدعوى كقائلة التفريغ .

وحيث أنه يبين . . . أن الباخرة فرغت بميناء الاسكندرية . . . رسالة الورق موضوع الدعوى ، وقد ثبت لدى استلام هذه الرسالة وجود ١٧ لفة جزء من الغلاف والمشمول تمزق ولتتين بدون غلاف ، أعطى عنها ملحوظة لشركة الملاحة . . . ، وقد تمت الاجراءات الجمركية في نفس اليوم بالرغم من أن المرسل إليه لم يستخرج عن الرسالة شهادة قيمية .

لها فيه ، إذ ليس صحيحاً ما ذهب إليه من أن التلف وهو بسيط يمكن أن يكون مردد عدم كفاية التغليف ، لأنه فضلاً عن أنها لم تقدم دليلاً على ذلك ، فإن سند الشحن جاء خلواً من أى ملاحظات بخصوص حالة البضاعة وتغليفها ، مما يدل على أن الشركة الناقلة تسلمتها بحالة جيدة وسليمة .

وحيث أن المحكمة تأخذ بما جاء بالشهادة البحرية ، وتقتصر التلف على عدد اللغات الواردة بها ، وترى أن تلف السبعة عشر لغة هو الذى يتعين جبره بالتعويض لأن التمزق أصاب محتويات هذه اللغات أما تمزق اللتين الباقيتين لم ينجم عنه ضرر للمرسل إليه ، إذ العلاف من الورق ولا قيمة تجارية له ، وبالتالي فلا يحق عنه التعويض . لما كان ذلك وكان خبراء المدعى قد قرروا نسبة التلف بـ ٦٠ ٪ وللمستخلص من الورق التالف بمبلغ ٣٥ جنيه للطن الواحد . وهو ما تمول عليه المحكمة فى احتساب قيمة التلف دون بيان عدد اللغات التالفة الذى يربو على ٥٠ لغة إذ لو كانت هناك لغات أخرى تالفة لسجلتها الشهادة البحرية مع ما أوردته من اللغات التسع عشرة ، والمحكمة تعول على نسبة التلف وقيمه نظراً لظروف الاعتداء الثلاثى على مصر الذى عاصر وصول الرسالة فى ١٢ / ٤ / ١٩٥٦ والذى كان من شأنه منع دخول الأجانب بالدائرة البحرية كاجراء لسلامة الدولة مما تعذر معه ندب خير اللويدز وهو من الخبراء الأجانب لمعاينة الرسالة وتقدير العوارية التى لحقتها ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فلم تقدم المدعى عليها دليلاً ما ينفي أو ينقض تقدير خبراء المدعى للتلف . . .

(القضية رقم ١٠٠٤ لسنة ٥٧ تجارى كلى رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبد الوهاب ابراهيم رئيس الدائرة وأحمد خيرت وعلى الكاشف القاضين .

وحيث أنه وإن كانت الشهادة البحرية السالفة لم توضح سبب التلف الذى لحق البضاعة إلا أن تفترض حدوثه فى فترة الرحلة البحرية ، ذلك أن الناقل يلتزم بأن يسلم المرسل إليه البضاعة كما هى مبينة بسند الشحن ، ومن ثم يكون مسئولاً إذا وجد عند الوصول تلف فيها كما أنه تقوم فى حقه قرينة قانونية على أن التلف حدث أثناء الرحلة البحرية طالما لم يقدّم الدليل على أن ما أصاب البضاعة إنما يرجع إلى سبب أجنبي لا يد له فيه ، ولا يغنى عن ذلك أن يكون سبب التلف غير معروف على وجه التحديد ، لأن عدم معرفته لا يكفي لرفع القرينة المشار إليها (اسكندرية الابتدائية ١١/٢٤ ١٩٥٧ المحاماة ص ٣٨ عدد ٥ بند ٣٠١ ص ٧٧٣) .

وحيث أنه فضلاً عن أن تلف الورق المطالب بالتعويض عنه يفترض حدوثه خلال الرحلة البحرية ، فإنه لا يوجد فى أوراق الدعوى ثمة ما يفيد حصول هذا التلف أثناء عملية التفريغ ومن ثم تكون مساءلة المدعى عليها شخصياً بصفتها مقاوله التفريغ على غير أساس ، ويتعين لذلك القضاء برفض الدعوى قبلها بهذه الصفة .

وحيث أنه إزاء ما تقدم فلا يكون سبب التلف سوى احتكاك لغات الورق بالبضائع الأخرى فى عنابر السفينة مما نجم عنه تمزق غلاف ومشمول ١٧ لغة وغلاف لفتين ، وهو من المخاطر التى تغطيتها بوليصة التأمين الخاصة بالبضاعة موضوع الدعوى . . .

وحيث أن هذا التلف قد وقع أثناء الرحلة البحرية . . . ومن ثم تكون المدعى عليها بصفتها وكيلة شركة الملاحة الناقلة مسئولة عنه خاصة وأنها لم تثبت أن التلف إنما يرجع إلى سبب أجنبي لا يد

٦١٢

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٣ من فبراير ١٩٥٩

١ — ناقل بحرى : مسئولته عن التأخير .

ب — بضاعة : عيبها الذاتى .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الطرفان لم يتفقا على ميعاد معين لوصول الباخرة ، فلا يمكن مساءلة الشركة الناقلة عن أى تأخير .

٢ — إذا كان مرد التلف إلى عيب ذاتى فى البضاعة Inherent vice ، فلا يسأل الناقل عن هذا التلف طبقاً للمادة ٤ / ٢ من معاهدة سندات الشحن ، ولو أن سندات الشحن خالية من كل تحفظ فى هذا الخصوص لأن التلف ناشئ عن طبيعة البضاعة الداخلية من غير تدخل الناقل الذى لا يسأل عن مثل هذه الخسارة ، فهو لم يتحمل المخاطر التى تنجم عن طبيعة البضاعة المنقولة أو حالتها ، فهذا من عمل الشاحن الشخصى قبل عقد النقل ، وعمل المضرور الشخصى هذا يرفع المسئولية عن الناقل .

المحكمة

« .. وحيث أن الحاضر عن المدعى عليهما .. قال أن الدعوى منهارة الأساس للأسباب الآتية :

(١) « تفريغ البضاعة من السفينة فى كولومبو كاملة بحالة سليمة ، وقد سلمت إلى أصحابها دون أى اعتراض عليها ، لا من مصلحة الجمارك ولا من الحجر الصحى ، .. التى سجلت أن البضاعة

قد فرغت وسلمت بالحالة التى يجب أن تفرغ وتسلم بها Correctly ؛ ولا يهدف هذا اللفظ إلى عدد الطرود فقط ، وإلا لا كتفت مصلحة الجمارك المذكورة بإيراد عدد الطرود ونوعها ، ولكل ذلك لا يصح مساءلة السفينة والناقل عن التلف المدعى به والذى اكتشفه خير الريدز فى مستودعات المستوردين خاصة ، وأن هؤلاء لم يوجهوا أى احتجاج إلى وكلاء شركة الملاحة فى كولومبو ، لا وقت التسليم ولا بعده ، فيعتبر استلامهم قرينة بأن البضاعة سلمت إليهم بحالة سليمة حسب وصفها فى سند الشحن وفقاً لـ .. معاهدة بروكسل ، هذا فضلاً عن أن سكوت هؤلاء عن توجيه الاحتجاج السالف ، وتوجيه مطالبتهم إلى المدعى بائع البضاعة ، يقطع بأن التلف يعود إلى عيب فى البضاعة يضمنه البائع ، ولا يعود إلى إهمال أو خطأ من قبل الناقل .

(٢) « انتفاء مسئولية الناقل عن التلف يعود إلى عيب فى ذات البضاعة ونظراً لما تتعرض له البطاطس من تلف لعيب فى ذاته ، إذ نصت سندات الشحن على عدم مسئولية الربان ومالكى السفينة عن أية خسارة تحصل فى البطاطس المنقولة ، وهذا الشرط صحيح إذ أوجبه طبيعة البضاعة المنقولة ويجب إعماله ، لأنه يتفق وأحكام معاهدة بروكسل التى تقضى بعدم مسئولية الناقل عن التلف الناتج عن طبيعة الشيء المنقول . أو عيب فيه » .

(٣) « انتفاء مسئولية الناقل عن توقف السفينة فى بومباى لأنه من المقرر فى الملاحة التجارية أن السفينة تتبع خط سير فى كل رحلة حسب ما تحمله من شحنات وما قد تحمل به فى أثناء كل رحلة . لما كان ذلك فانه كان يتعين على السفينة « ستيل كنج » فى هذه السفرة

وصلت كاملة وسليمة ، كما رد الحبير التلف إلى عيب في ذات البضاعة ، ولا يسوغ القول بأن هذا العيب قد انتج نتيجة هذه لأن السفينة وصلت إلى كولومبو في يوم ٣٠ من يناير بدلا من وصولها في ٢٦ من يناير ، فإذا كان تأخير الأربعة أيام هذه نتج عنه تلف لبعض البطاطس ، فهذا دليل قاطع بأن لا شأن للسفر في إحداث هذه النتيجة ، وقد كانت تحصل حتما بعد أربعة أيام أخرى لو أن السفينة وصلت إلى كولومبو في ٢٦ من يناير ، وإلى ذلك فإن الرحلة قد تمت شتاء مما يستبعد معه تآثر البطاطس بسبب تأخير أربعة أيام في السفر .

هذا فضلا عن أن موقف المستوردين في توجيه الاحتجاج إلى المدعى البائع فحسب ، ليؤكد بأن هذا الأخير هو المسئول وحده عن التلف المدعى به . .

ولذلك فلا يجوز أن تتعدى مسئولية شركة الملاحه بفرض التسليم جدلا بمسئوليتها عن التلف المزعوم بمقدار القدر الذي ثبت عند معاينة البضاعة وهى في الجمر ك ، وهو ٥٨٧٥ طنا لا غير ، وثمنه ٧٠٥ جنيه على أساس ١٢ جنيتها للطن كما هو وارد في فواتير الشراء المقدمة من المدعى بالرغم من أنها خاصة ببضاعة أخرى ، ثم تمسك بعدم مسئولية شركة الملاحه عن تلك الحسارة التي تعود إلى عيب في ذات البضاعة . . وطلب رفض الدعوى . .

« وحيث أن الحاضر عن المدعى رد على ذلك . . فقال أن البضاعة لم تصل سليمة ، أما الشهادة الجمركية المقدمة من المدعى عليهما فلا تغير من ذلك . إذ ثابت بها أن البضاعة فرغت وعددها مضبوط correctly أى لم يكن هناك عجز في عدد الأجلة ، ولم يقصد الجمر ك أن البضاعة سلمت

أن تتبع خط سيرها الوارد في المانيفستات ووفقاً لخط السير المرسوم منذ قيامها من نيويورك في شهر ديسمبر سنة ٥٣ ، وكان لابد لها أن تمر ببيروت ثم الاسكندرية على أن تتوقف أولا في ميناء جدة لتفريغ شحنة هذا الميناء ثم ميناء بومباي لتفريغ شحنة قطن ثم بعد ذلك في كولومبو لتفريغ شحنة البطاطس أما تمسك المدعى بالخطاب المؤرخ ١٩٥٤/١/١٥ فلا يجديهِ تفسيره لهذا الخطاب من أنه يحمل تعهداً من شركة الملاحه ألا تتوقف في رحلتها إلى كولومبو في أى ميناء خلاف ميناء جدة غير صحيح ، لأن عبارة الخطاب واضحة الدلالة على أن الغرض منها عملية التفريغ نفسها ، فشركة الملاحه قد تعهدت في سندات الشحن أن تتم دون إعادة شحن على سفينة أخرى فأعطى المدعى هذا الخطاب ثبوتاً لهذا التعهد فحسب ، بدليل أن الخطاب حرر في ١٥/١/٥٤ أى بعد قيام السفينة إلى رحلتها في ١١/١/٥٤ ، ولا يغير طبعاً هذا الخطاب من خط سير السفينة المعلن عنه والذي يعلم به المدعى سلفاً ، أما إغفال أسماء موانئ متوسطة في الخطاب تقف فيها السفينة بخلاف جده ، فهذا لا يحمل معنى التعهد ألا تقف السفينة في موانئ أخرى مخالفة في ذلك سيرها ، وأن الخطاب لم يحتو أى تعهد بذلك ، وإلا لاشتمل على لفظه « فقط » بعد كلمة « جده » .

ع — انتفاء رابطة السببية بين تأخير السفينة المزعوم والتلف المدعى به ، فلم يعم المدعى باثبات توافر هذه الرابطة ، هذا فضلا عن أن خير اللويدز أرجع سبب العجز إلى تمزق بعض الأجولة . وطبعاً هذا التمزق حصل بعد التفريغ ، إذ أن جمر ك كولومبو أكد في شهادته أن الرسالة

من البطاطس على أساس ثمن شراء الطن ١٢ جنيهاً يضاف إليها ١٧٠٠ جنية قيمة أجولة فارغة و ٨٧٥ جنية التولون ، ١٣٥٠ جنية مصاريف التعبئة والنقل من محل الشراء إلى الباخرة والإجراءات الصحية ، ١٩٩٣ جنية (١٠ ٪) مقابل الربح المنتظر ، وقال أن الحخير اللويدز قدر التلف بنسبة ٤٠ ٪ من البضاعة وذلك بخلاف العجز في الوزن ، و انتهى من كل ما تقدم إلى التصميم على الحكم للمدعى بما طلب .

• • •

« وحيث إنه بالنسبة لما يدعيه المدعى من أن التلف الذي أصاب البضاعة كان نتيجة تأخير وصول الباخرة إلى ميناء كولومبو لأنها وصلت مرسى هذا الميناء يوم ١٩٥٤/١/٣٠ بدلا من يوم ١٩٥٤/١/٢٦ بسبب توقفها في موانئ أخرى بين ميناء جدة وميناء كولومبو فإن المحكمة لا تجد ثمة ما يدل على أن الطرفين قد اتفقا على تحديد ميعاد معين لوصول الباخرة حتى يمكن مساءلة المدعى عليها الثانية كناقلة عن التأخير ، وسندات الشحن خالية من تحديد أى ميعاد للوصول ، وأما الخطاب المؤرخ ١٩٥٤/١/١٥ فإنه لا يكفي فيما ترى المحكمة لكي يكون مثل هذا الاتفاق على موعد الوصول إذ لا يستشف منه أن السفينة لا تقف في موانئ متوسطة بين جدة وكولومبو ، خصوصا وأن عليها بضائع أخرى لغير المدعى ،... هذا الخطاب لا يغير من خط سير السفينة المعلن عنه بجريدة التجارة والملاحة عدد ٥ من يناير سنة ١٩٥٤ . . . وقد جاء بالإعلان أن السفينة « ستيل كنج » ستصل الاسكندرية في يوم ١٩٥٤/١/١٢ ، وستبحر منها بتاريخ ١٩٥٤/١/١١ إلى جدة — بومباي — الملايو — أندونيسيا — سايجون ، الأمر الذي يدل على أن المدعى قد أحيط علما

سليمة وإلا لذكر عبارة in good condition لا كان ذلك وكانت الباخرة قد وصلت يوم ١٩٥٤/١/٣٠ وقرغت في اليوم التالي وقد تمت المعالجة في مخازن الجمرك فور التفريغ على ما جاء بتقرير خبير اللويدز فان التالف يكون قد وقع في أثناء الرحلة وبغبار السفينة ، وذكر أنه احتج عن تأخير وصول الباخرة في ١٩٥٤/١/٢٧ ثم احتج في ١٩٥٤/١/٢٦ ، ٢/٩ سنة ٥٤ بعد أن وقف على البيانات الخاصة بحالة البضاعة في ميناء الوصول ، كل هذا على خلاف ما ذهبت إليه المدعى عليها وكان من حقه أن يحتج ويرفع الدعوى باعتباره شاحنا ، واستطرد يقول أن الناقل يسأل عن التلف إذا أطلال الرحلة خروجاً منه عن نصوص التعاقد ، وأنه لا يسعف شركة الملاحة ما قالت به من وجود نص في سند الشحن يجعلها غير مسئولة عن أخطائها لأنه شرط باطل وفقاً لأحكام معاهدة بروكسل وما اتفق عليه القضاء ، فإطالة الرحلة أربعة أيام يعتبر خطراً جسيماً ، لأن البطاطس سريع العطب بعلم شركة الملاحة ، وأنها حتماً ستصاب بالتلف من جراء هذه الإطالة ، أما بالنسبة لخطاب شركة الملاحة الصادر من فرعها بنيويورك متضمناً خط سير السفينة فإنه لم يطلع عليه قبل التعاقد ، وهو إن دل على شيء فإنه يدل على مدى غش شركة الملاحة ووكيلتها ، فهي تعلم تماماً أن السفينة ستمر بميناء بومباي ورغم ذلك تؤكد للمدعى بأن الباخرة لن تقف سوى في جدة ، ثم تصدر إقراراً صريحاً بذلك في خطابها المؤرخ ١٩٥٤/١/١٥ فإطالة الرحلة بعد ذلك بعد غشاً من قبل شركة الملاحة ولو علم المدعى أن الباخرة ستأخر في الطريق لما شحن عليها البطاطس بل اختار سفينة أخرى .

ثم قدر مبلغ ٢١٩١٨ جنيهاً ثمن الطن الواحد

ولا ينال منه تلك الشهادة المؤرخة ١٩٥٦/٢/٢١ الصادر من مصلحة الجمارك في كولومبو . . إذ مفاد هذا أن شحنة البطاطس الواردة على السفينة « ستيل كنج » في ١٩٥٤/١/٣٠ قد فرغت وسلمت بالأوضاع الصحيحة ، على خلاف ما ذهب إليه المدعى عليها من أن الرسالة جميعها سليمة . .

« ومن حيث إن الحخير رد التلف إلى عيب ذاتي في البضاعة فلا تسأل المدعى عليها الثانية كناقلة عن هذا التلف طبقا للمادة ٢/٤ من معاهدة سندات الشحن ، ولو أن سندات الشحن خالية من كل تحفظ في هذا الخصوص ، لأن ذلك التلف ناشئ عن طبيعة البضاعة الداخلية من غير تدخل الناقل الذي لا يسأل عن مثل هذه الخسارة فهو لم يتحمل الخطر التي تنجم عن طبيعة البضاعة المنقولة أو حالتها فهذا هو من عمل الشاحن الشخصي قبل عقد النقل ، وعمل المضرور الشخصي هذا يرفع المسؤولية عن الناقل ، (المرجع السابق ص ٥٤٧ ؛ ومرسليا التجارية ١٩٥٤/١١/٢٦ ، مجلة القانون البحري الفرنسي سنة ٥٥ ص ١٦٩ ، والجزائر التجارية ، نفس المرجع سنة ١٩٥٤ ص ٣٧١) .

ولا يغير من ذلك ما قاله المدعى من أن التلف كان بسبب تأخير وصول السفينة أربعة أيام عن مواعيدها ، لأنه فضلا عن عدم ثبوت موعد محدد للوصول على ماسلف إيضاحه ، فإن هذه الفترة القصيرة لا تؤدي بذاتها إلى تلف البطاطس ، خصوصا وأن الرحلة تمت شتاء في شهر يناير سنة ١٩٥٤ مما يستبعد معه تأثير البطاطس نتيجة ذلك التأخير المدعى به ، ولكل ما تقدم تكون دعوى المدعى بالنسبة للتلف على غير أساس سليم ، متعينا الحكم برفضها بالنسبة لهذا الشق من النزاع .

بخط سير السفينة قبل إبرام سندات الشحن الخمسة في ١٩٥٤/١/٩ . . ومن ثم فلا يمكن مساءلة الشركة الناقلة عن أى تأخير طالما أن المدعى لم يتفق معها على ميعاد معين للوصول . .

« وحيث إن المدعى عليها الثانية بوصف كونها ناقلة أبرمت سندات الشحن السالفة مع المدعى ، فانها تلتزم بمقتضاها بنقل البضاعة موضوع النزاع إلى ميناء الوصول وتسليمها سليمة إلى المرسل إليهم ، وأنها تكون مسئولة عن كل هلاك أو تلف يلحق بالبضاعة في أثناء الرحلة البحرية إذا كان نتيجة لإهمالها ، وهذا ولما كان يبين من الاطلاع على سندات الشحن أنه لا يوجد بها أى تحفظات بخصوص حالة البضاعة الأمر الذي يفترض معه أن المدعى عليها قد سلمت البضاعة سليمة وكاملة ، ويتعين عليها تسليمها عند الوصول دون عجز في وزنها أو عددها أو تلف فيها (أصول القانون البحري للدكتور مصطفى طه ص ٤٨٦ و ص ٤٨٧) .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على تقرير خبير اللويدز . . إنه قدر العجز بـ ٢٩٠ جوالا في تلك الرسالة كما قدر نسبة التلف بـ ٤٠٪ وقال إن هذه النسبة غير صالحة للاستهلاك الآدمي ، ورأى الحخير أن الضرر الذي لحق بالبضاعة يندرج تحت قسمين : الأول وسببه تمزق الجوانات والتلف والضياع اللاحق — والثاني تلف البضاعة بسبب عيب ذاتي فيها . »

“Cause, after examination, attributed to:

- 1— Tearing of bags and consequent loss.
- 2— Inherent vice”

« وحيث إن المحكمة تأخذ بهذا التقرير إذ لا يوجد في الدعوى ما ينفيه أو يدحض صحته ،

بالمصاريف المناسبة لما قضى به عملاً بنص
المادتين ٣٥٧ و ٣٥٩ مرافعات .

« وحيث أن النفاذ المعجل بشرط الكفالة
واجب بقوة القانون لأن هذا الحكم صادر في
مادة تجارية عملاً بالمادة ٤٦٧ مرافعات » .

(القضية رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٤ تجارى كلى بالهيئة
السابقة) .

٦١٣

محكمة بورسعيد الابتدائية

٢٧ من أكتوبر ١٩٥٩

ضرائب : مهن حرة ، ربط الضريبة ، العمل به
عن السنتين التاليتين ، طلب جديد . دفاتر قانونية ،
امساكها ، اقراره ، محاسبته .

المبدأ القانوني :

إذا طلب الممول محاسبته على أرباحه
الفعلية في سنة ١٩٥٤ ، وتم ربط الضريبة
في تلك السنة على هذا الأساس وجب بنص
المادة الثالثة من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ،
العمل بهذا الربط عن السنتين ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ،
دون ما حاجة إلى طلب جديد يقدم منه .

أن الممول في جميع الأحوال (سواء
كان خاضعاً لنظام الضريبة الثابتة ، أو حددت
الضريبة عليه على أساس الأرباح الفعلية ،
أو ربطت عليه الضريبة بالطريق الحكيم)
ملزم بأحكام المادتين ٧٤ ، ٧٥ من القانون ١٤
لسنة ١٩٣٩ بإمساك الدفاتر القانونية وتقديمها
إلى مصلحة الضرائب لدى كل طلب ، وتقديم
إقرار الضريبة مشتملاً على كافة البيانات

« وحيث أنه بالنسبة لما يطالب به المدعى
مقابل مالحقه من ضرر نتيجة العجز الذي ظهر
في الأجولة ومقدارة ٢٩٠ جوالاً ، فإن المحكمة
ترى إستبعاد ٤٠ ٪ منها مقابل التلف الذي أعتقد
خبير اللويدز وجوده بها ، إذ القاعدة أن الشك
يفسر لمصلحة المدين (م ١٥١ مدنى) وهى هنا
الشركة الناقلة ، وبذلك يكون الباقي من العجز
١١٦ جوالاً ، ويستحق المدعى أن يعرض عنه ،
لأن هذا العجز وقع في أثناء الرحلة البحرية ،
ومن ثم يكون المدعى عليها الثانية كناقلة مسئولة
عنه ، خاصة وأنها لم تثبت أن العجز يرجع إلى
سبب أجنبي لا يدها فيه . ولأن الجوال زنة ٢٥
كيلو باتفاق الطرفين ، فيكون وزن الكمية
الناقصة . . (٢٩٠٠) طن ولما كان سعر الطن
١٩ جنيه و ٩٣٥ مليم كما قدره المدعى وهو تقدير
سلم تأخذ به المحكمة ولم تعترض عليه المدعى
عليها بشئ جدى ، وذلك بعد استبعاد ١٩٩٣
بواقع ١٠ ٪ مقابل الربح المنتظر ، لأن المدعى
لم يقدم دليلاً على أن المبلغ المستبعد يمثل ما ضاع
عليه فعلاً من كسب في الطن الواحد من البطاطس ،
وبذلك تكون قيمة العجز . . ٥٧ ج و ٧٨٢ م
يضاف إليها .. مصاريف وأتأب خبير اللويدز ..
ويتعين الحكم بإلزام المدعى عليها الثانية بأن تدفع
للمدعى المبلغ المذكور .

« وحيث إنه بالنسبة لطلب الفوائد فإن
المحكمة ترى القضاء بها بالنسبة للمبلغ المحكوم به
من تاريخ صدور الحكم حتى السداد باعتبار أن
التعويض عن العجز لم يتحدد مقداره ولم يعلم إلا من
هذا التاريخ بواقع ٥ ٪ طبقاً للمادة ٢٢٦ مدنى .

« وحيث أن المدعى قد اخفق في بعض
طلباته فترى المحكمة إلزام المدعى عليها الثانية

فعدل أساس فرض هذه الضريبة على الإراد
الفعلى الذى يحققه صاحب المهنة من مهنته .

غير أنه منذ صدور هذا القانون الأخير أبدى
المحامون والأطباء رغبتهم فى أن تكون مساهمتهم
فى الأعباء العامة على أساس مبالغ معينة يدفعونها
تختلف باختلاف عدد السنوات التى تمضى على مدة
حصولهم على المؤهل الدراسى الذى تتطلبه مزاولة
المهنة ، وقد رأت وزارة المالية والاقتصاد استجابة
هذه الرغبة فى حدود معينة ، وصدر القانون ٦٤٢
لسنة ٩٥٥ معدلاً لبعض أحكام القانون ١٤٦ لسنة
٩٥٠ ، وحددت المادة الأولى أربع فئات ثابتة
للضريبة الواجبة الدفع تختلف باختلاف عدد
السنوات التى تنقضى على تاريخ الحصول على
الدبلوم العالى الذى تستلزمه مزاولة المهنة . ثم
أجازت المادة الثانية من القانون للممولين الذين
يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار الحاسبة
على أرباحهم الفعلية متى طلبوا ذلك بالكيفية وفى
الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ؛
وفى حالة ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية
طبقاً للدائتين الأولى والثانية من القانون يعمل
بالربط لمدة سنتين خلاف السنة التى تم الربط عليها
وذلك اعتباراً من سنة ٩٥٤ (المادة الثالثة من
القانون) . وحكمة ذلك أنه لما كانت الضريبة الثابتة
تسرى لأكثر من سنة على الممولين الذين يرغبون
فى معاملتهم على هذا الأساس وفى هذا استقرار
لمركزهم الضريبى لثبات فئات الضريبة المقررة
عليهم ، فقد رأى كذلك بالنسبة للممولين الذين
يحاسبون على أساس أرباحهم الفعلية سريان ربط
سنة على السنتين التاليتين لها ، وذلك ابتداء من
سنة ٩٥٤ فيسرى ربط هذه السنة على سنتي
٩٥٥ و ٩٥٦ كما يسرى ربط سنة ٩٥٧ على
السنتين التاليتين وهكذا . (تراجع المذكرة

المحددة فى القانون ، وذلك قبل أول أبريل
من العام التالى لكل سنة ضريبية ، لأن هذه
الالتزامات مازالت قائمة بالنسبة لجميع طوائف
الممولين ، ولم يصدر بشأنها استثناء لآى
طائفة منهم .

المحكمة

« .. وحيث .. أن مأمورية الضرائب ولجنة
الطعن من بعدها ترى لى يمكن محاسبة الطاعن
عن سنة ٩٥٦ على أساس أرباحه الفعلية ، أن
يقدم طلباً صريحاً بذلك يرفقه بإقرار الضريبة .
أما الاستناد إلى الطلب المقدم عن سنة ٩٥٥ فلا
يسرى على السنة التالية . ولهذا فقد أقرت اللجنة
ما ذهبت إليه مأمورية الضرائب من محاسبة
الطاعن فى سنة ٩٥٥ على أساس أرباحه الفعلية
التي كانت مقررة عن سنة ٩٥٤ طبقاً لنص المادة
٣ من القانون ٦٤٢ لسنة ٩٥٥ ، ومحاسبته على
أساس النظام الحكى لسنة ٩٥٦ وفقاً لنص
الفقرة د من المادة الأولى من القانون سالف الذكر .

« وحيث إنه من المعلوم أن ممولي الضريبة
على المهن الحرة كانوا قد انفردوا وقت صدور
القانون رقم ١٤ لسنة ٩٣٩ بفرض ضريبة على
إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح
التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، بوضع
خاص دون ممولي الضرائب النوعية الأخرى من
ناحية الإراد الخاضع للضريبة ، فبينما كان أساس
فرض الضرائب النوعية الأخرى هو الإيرادات
الفعلية ، كانت الضريبة على المهن الحرة تقدر
بطريقة حكيمية طبقاً لنسبة مئوية من القيمة
الإيجارية لمسكن صاحب المهنة ، أو المسكن
أو الأمكنة التى يزاول فيها المهنة وظل الحال على
هذا الوضع حتى صدر القانون ١٤٦ لسنة ٩٥٠

الإيضاحية للقانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم إذا طلب الممول محاسبته على أرباحه الفعلية في سنة ١٩٥٤ ، وتم ربط الضريبة في تلك السنة على هذا الأساس كان من المتعين وبقوة نص المادة الثالثة من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ العمل بهذا الربط عن السنتين التاليتين (١٩٥٥ و ١٩٥٦) دون ما حاجة إلى طلب جديد يقدم منه ، وغنى عن البيان أن الممول في جميع الأحوال سواء كان خاضعاً لنظام الضريبة الثابتة أو حددت الضريبة عليه على أساس الأرباح الفعلية أو ربطت عليه الضريبة بالطريق الحكيم فإنه ملزم بأحكام المادتين ٧٤ و ٧٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من وجوب إمساك الدفاتر القانونية وتقديمها إلى مصلحة الضرائب لدى كل طلب ، وتقديم إقرار الضريبة مشتملاً على كافة البيانات المحددة في القانون ، وذلك قبل أول أبريل من العام التالي لكل سنة ضريبية لأن هذه الالتزامات ما زالت قائمة بالنسبة لجميع طوائف الممولين ولم يصدر بشأنها استثناء لأي طائفة منهم .

« وحيث إنه متى كان الثابت في هذه الدعوى أن الطاعن قد ربطت عليه الضريبة عن سنة ١٩٥٤ على أساس أرباحه الفعلية فإن هذا الربط يسرى بقوة القانون على السنتين التاليتين (١٩٥٥ و ١٩٥٦) ولم يشترط القانون وجوب تقديم طلب بذلك عن كل سنة من هاتين السنتين التاليتين بل يكفي أن يطلب محاسبته على أرباحه الفعلية عن سنة ١٩٥٤ ويكون ذلك أساساً للعمل في السنتين التاليتين دون حاجة إلى طلب جديد سواء بالنسبة لسنة ١٩٥٥ أو سنة ١٩٥٦ فإذا كان قرار اللجنة للطعون فيه قد أقر ربط الضريبة على الطاعن عن سنة ١٩٥٥ على أساس أرباحه الفعلية كما كان الحال في سنة ١٩٥٤ ، فإن قرارها في هذا الشأن يكون

صحياً ومتفقاً مع أحكام القانون . أما فيما يختص بسنة ١٩٥٦ فإن رفضها محاسبة الطاعن على أساس أرباحه الفعلية في تلك السنة فيه مخالفة صريحة لنص القانون وللحكمة التي توخاها المشرع من إصداره ومن ثم يتعين إلغاء قرار اللجنة في هذا الشأن والحكم بوجوب محاسبة الطاعن على أساس أرباحه الفعلية في سنة ١٩٥٦ . . . »

(الفضية رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ تجارى كلى رئاسة السيد الأستاذ أحمد طاهر خليل القاضى) .

٦١٤

محكمة الاسكندرية الابتدائية

٧ من مارس ١٩٦٠

- أ — دعوى : طلب ، تعديله ، إعلانه ، مرافعات م ٩٢ .
- ب — وكيل : مسئولته ، مدنى م ٧٠٣ .
- ج — وكيل : اختصاصه بصفته ، اختصاص لموكله ؛ مدنى م ١٠٥ .
- د — بائع : مسئولته عن تعويض عجز أو تلف بضاعة مشحونة .

المبادئ القانونية :

١ — تعديل طلب التعويض بإتقاصه ، لا يستلزم إعلان المدعى عليه الذى لم يحضر بالطلبات المعدلة ، وفقاً للمادة ٩٢ من قانون المرافعات ، ما دام لا يفوت على المدعى عليه حقه فى الاستئناف .

٢ — الوكيل فى إبرام مشارطة إيجار سفينة ، لا يسأل عن الضرر الناجم عن تنفيذ عقد الوكالة بطريقة معينة (مدنى م ٧٠٣) ، ما دام قد ألزم الحدود التى يقررها عقد

الوكالة ، وحافظ على حقوق الوكيل .

٣ - لا محل لتحدى الوكيل بأنه كان يجب اختصاص الموكل دونه ، لأن اختصاص الوكيل إنما كان بوصف كونه وكيلًا ، فيكون الموكل هو الذى اختصم فى الدعوى ، ولا يكون ثمة محل لتحدى بنص المادة ١٠٥ من القانون المدنى .

٤ - خلو سند الشحن من أى تحفظ عن وجود عجز أو تلف بالشحنة ، فإن البائع لا يكون مسئولًا عن تعويض العجز أو التلف ، لأن عدم إدراج تحفظات فى سند الشحن بشأن البضاعة المنقولة بمقتضاه ، يقيم قرينة قانونية على أن ربان السفينة الناقلة ، قد تسلم الشحنة من الشاطئ سليمة كاملة .

قيام الشركة الوكيلة عن البائعة بشحن البضاعة وتسليمها إلى ربان السفينة الناقلة كاملة سليمة يخلى مسئوليتها كبائعة ، لأن البيع « فوب F.O.B. » ، يترتب عليه انتقال ملكية البضاعة المباعة إلى المشتري بمجرد الشحن ، ومقتضى هذا أن مخاطر الرحلة البحرية تكون على عاتق المشتري ، فلا يجوز مساءلة البائعة عن أى عيب فى البضاعة لاحق على الشحن ، إلا إذا أثبت المشتري أن سبب الضرر الذى لحق البضاعة كان سابقاً على الشحن .

المحكمة

« . وحيث أن المبلغ المطالب به الآن وان كان انقص من المبلغ الأصلي المرفوعة به الدعوى

إلا أنه لا يفوت على المدعى عليها الثانية حقها فى الاستئناف ، ومن ثم فلا حاجة لإعلانها بالطلبات المعدلة وفقاً لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات وعلى ما استقر عليه الفقه والقضاء فى تفسيرها .

« وحيث أنه بالنسبة للشركة المدعى عليها فإنه يقين . . . أنها كانت فى الواقع . . . وكالة عن الوزارة المدعية فى إبرام مشاركة إيجار السفينة « كيب ستار » . . . الأمر الذى تأيد من الاطلاع على المشاركة المذكورة . . . إذ أنها مبرمة بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٢ بين شركة ج. م . ليموز بوصفها مالكة تلك السفينة ، وبين الحكومة المصرية ممثلة فى شركة ملاحه اسكندرية المدعى عليها الأولى ، ولم تقدم المدعية ما يدل على أن هذه الأخيرة لم تلتزم الحدود التى رسمها عقد الوكالة سالفة الذكر ، أو أنها لم تحافظ على حقوقها (أى المدعية) فى مشاركة إيجار السفينة حتى يمكن مساءلتها عن الضرر الناجم عن تنفيذ عقد الوكالة بطريقة معيبة (٧٠٣ م مدنى) ، ولكل ما تقدم تكون الدعوى الموجهة إلى المدعى عليها الأولى على غير سند من القانون متعينا القضاء برفضها .

« وحيث أنه بالنسبة للدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة المبدى من المدعى عليها الثانية ، فإن مبناه أن المدعية أقامت الدعوى ضدها فى حين أنها كانت وكالة فقط عن شركة ليفال وشركاه التى كان يجب اختصاصها لأنها هى الأصلية فى التعاقد ، وإليها ينصرف جميع الحقوق والالتزامات ؛ لكن المحكمة تلاحظ من الاطلاع على صحيفة الدعوى أن المدعية لم تختصم المدعى عليها الثانية إلا بوصفها المتعاقدة معها نيابة عن البائعين ليفال وشركاه ، وبذلك يكون واضحاً أن شركة ليفال وشركاه هى المختصة فى الدعوى ، وأنه لا محل

إذن للتعدى بنص المادة ١٠٥ من القانون المدنى، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث أن الثابت من مطالعة سند الشحن.. الذى تم بموجبه شحن رسالة القمع موضوع النزاع على السفينة « كيب ستار » أنه جاء خلواً من أى تحفظ عن وجود عجز أو تلف بالشحنة . . ومن ثم فإن المدعى عليها الثانية بوصف كونها ممثلة للشركة البائعة لا تكون مسئولة عن العجز والتلف موضوع التعويض المطالب به ، لأن عدم إدراج تحفظات في سند الشحن بشأن البضاعة المنقولة بمقتضاه ، يقيم قرينة قانونية على أن ربان السفينة الناقلة قد تسلم الشحنة سليمة وكاملة من الشاحن ، الذى تقف مسئوليته عند هذا الحد لتبدأ مسئولية الناقل بمجرد وضعها على ظهر السفينة (ريبير في القانون البحرى ج ٢ الطبعة الرابعة بند ١٣٣٩) . وما دام أن المدعية لم تنازع في مدلول هذه القرينة ولم تنفها فقد أضحت متعينا رفض طلب التعويض عن العجز والتلف الموجه إلى المدعى عليها الثانية بصفة كونها وكالة الشركة البائعة للبضاعة ، ولا يمكن القول بأن قيام هذه الشركة بشحن البضاعة وتسليمها إلى ربان السفينة الناقلة كاملة وسليمة لا يخلو مسئوليتها كبائعة ، وإنما تظل هذه المسئولية قائمة حتى يتم تسليم البضاعة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول ، لا يمكن القول بهذا لأن المجمع عليه فقها وقضاء أن البيع « فوب » F.O.B. الذى تم على أساسه التعاقد في خصوصية هذه الدعوى بين المدعية وبين المدعى عليها الثانية بصفتها وكالة عن الشركة البائعة . . يترتب عليه انتقال ملكية البضاعة المبيعة إلى المشتري بمجرد الشحن ، ومقتضى هذا أن مخاطر الرحلة البحرية تكون على عاتق المشتري ، فلا يجوز

مساءلة البائعة عن أى عيب في البضاعة لاحق على الشحن ، إلا إذا أثبت المشتري أن سبب الضرر الذى لحق بالبضاعة كان سابقاً على الشحن (أصول القانون البحرى للدكتور مصطفى طه ص ٦١٢ وما بعدها) ، الأمر الذى لم تقدم المدعية عليه أى دليل (فلم تثبت أنه كان بالبضاعة عيب أو تلف وقت شحنها ، ولكل ما سلف تكون الدعوى قبل المدعى عليها الثانية على غير سند من القانون ويتعين رفضها .

(القضية رقم ٢٠١ لسنة ٥٣ تجارى كلى رئاسة السيد الأستاذ أحمد خيرت القاضى) .

٦١٥

محكمة الجيزة الابتدائية

٢٤ من ديسمبر ١٩٥٩

١ — إيجارت : مساكن : ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ،
٣م ، ضرورة ملجئة لشغل المكان المؤجر ، نقل موظف .
ب — إخلاء : تنبيه .

ج — ضرورة : انتفاؤها .

المبادئ القانونية :

١ — نقل الموظف من جهة إلى أخرى يملك فيها منزلاً مؤجراً إلى الغير ، يعتبر ضرورة تجيز له طلب إخلاء ذلك المنزل ، بشرط أن تكون الجهة المنقول منها بعيدة عن الجهة المنقول إليها ، وأن يكون النقل بحيث يترتب عليه تركيز عمل الموظف في الجهة المنقول إليها ، وقطع صلته بالجهة المنقول منها .

٢ — يشترط أن يقوم المؤجر بإجراء التفتيش بمجرد قيام حالة الضرورة للملجئة

في الجهة المنقول إليها وقطع صلته بالجهة المنقول منها والإخلاء يعتبر كذلك (الدكتور سليمان مرقص شرح قانون الأماكن .

« وحيث أنه يشترط فوق كل ما تقدم أن يقوم المؤجر بإجراء التنبيه بمجرد قيام حالة الضرورة الملجئة لديه سواء أ كانت مدة العقد قد انتهت وأصبح العقد ممتداً أمتمداداً قانونياً بحكم التشريع الاستثنائي أم كانت المدة الأصلية أو المجددة تجديدياً تعاقدياً لم تنقض بعد ، على أن يعهل المستأجر المهلة التي نص عليها التشريع الاستثنائي .

« وحيث أنه لا يجوز للمؤجر أن يتوانى — في إجراء هذا التنبيه بعد قيام الضرورة الملجئة ، لان التنبيه بالإخلاء باعتباره مظهراً لحاجة ماسة ، يجب أن يتم فور الحادث الدافع إلى الإخلاء أو الباعث القوي على طلبه ، وإلا انتفت حالة الضرورة المقصوى .

« وحيث أن الثابت من عريضة الدعوى أن المدعى حضر إلى القاهرة في ١٧/١/١٩٥٩ ، وأن الحكومة عدلت عن إعارته لحكومة السودان لحاجتها إلى خدماته في القاهرة في معهد الصحراء ، وعلى ذلك إنتهت خدمته لدى حكومة السودان ، والتحق بوظيفته الحالية في ٢٥/٣/١٩٥٩ وقال المدعى أنه منذ حضوره إلى القاهرة وهو مقيم وزوجته في حجرة واحدة بمنزل صهره .

« وحيث أن المحكمة ترى من نفس أقوال المدعى أن الباعث على طلب الإخلاء والدافع إليه هو نقل المدعى وانتهاء إعارته للسودان وإقامته في القاهرة . وهذا السبب الذي قامت من أجله الضرورة الملجئة لدى المدعى .. ، إلا أن المدعى لم يبادر إلى طلب الإخلاء بالتنبيه على المستأجر ، بل تراخى في القيام بهذا الإجراء حتى ١٢ أكتوبر

لديه ، سواء أ كانت مدة العقد قد انتهت وأصبح العقد ممتداً أمتمداداً قانونياً بحكم التشريع الاستثنائي ، أم كانت المدة الأصلية أو المجددة تجديدياً تعاقدياً لم تنقض بعد ، على أن يعهل المستأجر المهلة التي نص عليها التشريع الاستثنائي .

٣ — إذا كانت مدة خدمة المؤجر لدى حكومة السودان قد انتهت في ٢٥/٣/١٩٥٩ ، وهو منذ حضوره إلى القاهرة مقيم وزوجه في حجرة واحدة بمنزل صهره ، ولم يبادر بطلب الإخلاء بالتنبيه على المستأجر ، بل تراخى في القيام بهذا الإجراء حتى ١٢/١٠/١٩٥٩ ، أى أنه سكت مدة زادت على نصف السنة ، فإن حالة الضرورة تكون قد انتفت ، ويجب ترجيح مصلحة المستأجر ، ولا يغير من هذا النظر ما يتعلل به المدعى من إعداد منقولات زوجته .

المحكمة

« .. وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تجيز للمؤجر فيما يتعلق بالأماكن المؤجرة للسكنى أن ينبه على المستأجر بالإخلاء في نهاية المدة إذا كانت هناك ضرورة ملجئة لشغل المكان للمؤجر بنفسه .

« وحيث أن نقل الموظف من جهة إلى أخرى يملك فيها منزلاً مؤجراً إلى الغير تعتبر ضرورة تجيز له طلب إخلاء ذلك المنزل بشرط أن تكون الجهة المنقول منها بعيدة عن الجهة المنقول إليها وأن يكون النقل بحيث يترتب عليه تركيز عمل الموظف

يصعب اعتبار الزواج الفعلي متحققاً بمجرد الخطبة ، سواء كانت خطبة بين المسلمين أو خطبة بين المسيحيين ، إذ أن الخطبتين وإن اختلفتا في قوة الارتباط إلا أن كلا منهما لا تنعقد به عقدة النكاح قانوناً ، فضلاً عن تحقق الزواج الفعلي الذي به تصبح الضرورة حالة ، ومتى كان ذلك وكان المدعى قد أسس حالة الضرورة على عقد خطبة ابنه فإنه يتعين الحكم برفض الدعوى .

(القضية رقم ١٦٦٨ سنة ١٩٥٨ كلى رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبد الباقي البشبيشي وكيل المحكمة ومفتاح السندی والدكتور سمير صفا القاضين) .

٦١٧

محكمة بور سعيد الابتدائية

٢٧ من أبريل ١٩٦٠

١ — عقد عمل : فسخه .

ب — عامل : خضوعه لرب العمل .

المبادئ القانونية :

١ — يشترط لتطبيق المادة ٦/٧٦ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ لفسخ العقد دون سبق إعلان العامل ، ودون مكافأة أو تعويض ، إذا لم يقم بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل ؛ أن يكون عدم تنفيذ العامل لالتزاماته راجعاً إلى خطئه حتى يسوغ الحرمان من المكافأة أو التعويض .

سنة ١٩٥٩ ، أى أنه سكت مدة زادت على النصف سنة ، ومن ثم ترى المحكمة أن حالة الضرورة قد انتفت ويتعين والحالة هذه ترجيح مصلحة المستأجر ، ولا يغير في هذا النظر ما يتعلل به المدعى من إعداد منقولات زوجته .

« وحيث أنه متى ثبت انتفاء حالة الضرورة الملجئة كانت دعوى المدعى على أساس غير سليم من القانون خليقة بالرفض .

(القضية رقم ٦٥٧ سنة ١٩٥٩ كلى برئاسة الأستاذ طه دنانة رئيس المحكمة) .

٦١٦

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٩ من أكتوبر ١٩٥٨

إيجار مساكن : ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، إخلاء ، زواج الأولاد ، خطبة ، عقدة النكاح ، حالة الضرورة .

المبدأ القانوني :

إن النص على الإخلاء للضرورة الوارد في المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإن كان يندرج تحته زواج الأولاد وما يخلقه من حاجة لسكنى الزوجين ، إلا أنه يذمى أن تكون الضرورة حالة لا محتمله ، وهذا لا يتأتى إلا إذا تحقق الزواج فعلاً .

وإذا كان يصح في النظر الفقهي اعتبار انعقاد الزواج محققاً لمعنى الزواج الفعلي ، مع أنهما قد يتلازمان وقد لا يتلازمان ، فإنه

٣ - نقل العامل إلى بلد آخر دون أن تكون هناك ضرورة ملجئة إلى ذلك يجعل النقل مشوباً بالتعسف .

(القضية رقم ١٤ سنة ٦٠ مدني كلى رئاسة السيد الأستاذ أحمد طاهر خليل القاضي) .

٢ - العامل ملزم بإطاعة رب العمل والخضوع لأوامره التي تتعلق بتنفيذ العمل ، مالم تكن هذه الأوامر مخالفة لعقد العمل أو القانون أو الآداب ، أو كان في إطاعتها ما يعرضه للخطر (مدني م ٦٨٥ ب) .

قضايا المحاكم الجزئية

٣ — وجود خطأ مشترك بين الناقل والمرسل إليه ، أدى إلى تلف الدقيق ، يجعل المسؤولية بينهما بالتساوي ؛ فيتحمل كل منهما نصف الضرر .

(القضية رقم ٧٦٧ سنة ١٩٥٧ تجارى جزئى رئاسة السيد الأستاذ عبد الحميد النجارى القاضى) .

٦١٩

محكمة العمال الجزئية بالقاهرة

٢٤ من نوفمبر ١٩٥٩

عمل : قرار الفصل ، وقف ، شروطه . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٧٦ .

المبدأ القانونى :

المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، لم تشترط شكلاً معيناً فى الطلب المقدم لمكتب العمل بوقف قرار فصل العامل .

المحكمة

المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ اشترطت أن يطلب العامل وقف تنفيذ قرار فصله ، وأن يكون ذلك خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ علمه بالفصل ، ولكنها لم تشترط شكلاً معيناً فى الطلب ؛ فكما يصح أن يكون مكتوباً ، يصح أن يدلى به العامل أمام مكتب العمل .

٦١٨

محكمة الاسكندرية التجارية الجزئية

٢٠ من نوفمبر ١٩٥٨

١ — ربان : بضاعة ، مسؤوليته عن شحنها وتشوينها .

ب — تقصير تعاقدى : خطأ مفترض .

ج — خطأ مشترك : مسؤولية .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر طبقاً لأحكام القانون التجارى البحرى ، ومعاهدة بروكسل (المادة ٣ § ٢) وإجماع الشراح ، إن الربان ملزم بإعداد السفينة والعنابر ، وشحن البضاعة وتشوينها ورصها وتسييرها بحالة لا تضار بها ، مانعة من احتكاكها عند اهتزاز السفينة ، وهو أمر معروف للربان يتعين عليه أن يتخذ حيطته ويعد عدته فى المحافظة على البضاعة ، وهو مسئول عنها مسؤولية رب الأسرة ، يسأل عن التقصير اليسير طبقاً لأحكام الوكالة والوديعة بأجر (مدنى م ٧٠٤ / ٢ و م ٧٢٠ / ٢) .

٢ — مجرد تسليم الناقل البضاعة بحالة تالفة ، يجعله مسئولاً عن تقصيره التعاقدى ، والخطأ مفترض .

من طلب العامل إعادته إلى عمله ، إنه يطلب ضمنا وقف تنفيذ قرار الفصل . (راجع الدكتور أكرم الخولي ، (دروس في قانون العمل ص ٤١٦ وما بعدها) .

(القضايا رقم ٥٣٤٣ ، ٥٣٤٧ ، ٥٤٩٢ ، ٥٤٩٣ ، ٥٤٩٤ ، ٥٤٩٥ ، ٥٤٩٦ ، ٥٤٩٧ ، ٥٤٩٩ ، ٥٥٠٠ ، سنة ١٩٥٩ عمال جزئي القاهرة برئاسة السيد الأستاذ محمود حفي فرج القاضي) .

فالعامل إذا طلب إلى مكتب العمل إعادته إلى عمله فإن هذا يعتبر تعبيراً صحيحاً عن طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ؛ ذلك أن استعمال القانون عبارة : « وقف تنفيذ الفصل » ، قد أوجد لدى الكثيرين ظناً أن معناه إعادة العامل إلى عمله ، فصاروا لا يفرقون بين المعنيين ؛ وسلوك الناس هذا المسلك أصبح من الشيع بحيث يستفاد

طبيعة الديون

المسوغة شهر الإفلاس وصفاتها

الدكتور فرنانه بـالى الحماسى

١ — الافلاس نظام جماعى ، القصد منه حماية الائتمان التجارى وتحقيق المساواة بين الدائنين فى توزيع أموال وموجودات مدينهم الذى أصيبت أعماله وفعاليته التجارية بالارتباك والاضطراب ، بحيث أدى هذا الارتباك والاضطراب إلى توقفه عن وفاء ديونه الحالة المستعقة ، وفاء تقدياً .

والنظام هذا خاص بطائفة معينة من الناس ، ألا وهى طائفة التجار دون غيرهم . ولذا فقد أفرد المشرع باباً مستقلاً فى التقنين التجارى ، حدد فيه ، بالتفصيل ، الشروط الموضوعية التى ، بدونها لا يمكن للقضاء شهر افلاس التاجر ، كما ونظم اجراءات الافلاس بصورة دقيقة للغاية ، بغية تحقيق الهدف الذى من أجله أوجد هذا النظام .

وموضوع الافلاس واسع متشعب الزوايا ، سواء أرغب الباحث الدارس التبحر فى شروطه الموضوعية ، أو أراد التعمق فى اجراءاته ، وفى الحلول التى تؤول إليها هذه الإجراءات (كالصلاح البسيط ، أو حالة اتحاد الدائنين ، أو الصلح بتنازل المفس عن موجوداته ، أو إعلان التفليس لعدم كفاية الموجودات) .

وهناك نقطة من أدق النقاط ، يصادفها الباحث عند معالجة شروط الافلاس الموضوعية ، نقطة لم يعرها الكثيرون الأهمية التى تستوجبها ، والاهتمام الذى تستحقه ، وهذه النقطة هى طبيعة الديون المبررة شهر الافلاس وصفاتها . ونظراً لما لهذه المسألة من أثر على دعوى الافلاس ، فقد آليت على نفسى أن أقدم على دراستها من جوانبها الشتى ، عسى أن أبرز الأمور الهامة التى تتصل بها والنتائج المتعددة التى تنشقق عنها .

٢ — من المسلم به ، إنه يمكن رد شروط سماع دعوى الافلاس إلى ثلاثة : الأول أن يكون المدين تاجراً ، والثانى أن يكون هذا المدين متوقفاً عن وفاء ديونه ، والثالث أن تكون ديونه هذه تجارية . هذا ما نصت عليه المادة (٦٠٦ تجارى سورى) — مادة ٨٩ تجارى لبنانى ، « يعتبر فى حالة الافلاس ، كل تاجر يتوقف عن دفع ديونه التجارية ، وكل تاجر لم يدعم الثقة المالية إلا بوسائل يظهر بجلاء أنها غير مشروعة » .

العبرة إذا ، فى الدين المبرر شهر الافلاس ، فى حالة تحقق الشرطين الأولين ، هى أن يكون

الدين تجارياً ، لا مدنياً ، بمعنى إن عجز التاجر المدين عن وفاء ديون مدنية مترتبة في ذمته لا يستتبع إمكان تحريك دعوى الإفلاس بحقه ، طالما أنه قائم بتشريف التزاماته التجارية ، الأمر الذى ينسجم تماماً مع الفكرة التى حملت المشرع — كما أسلفنا القول — على وضع نظام خاص بالتجار هدفه حماية الائتمان التجارى ، دون أن تمتد هذه الحماية إلى الائتمان المدنى الذى عنى به المشرع ، وأفرده فى القانون المدنى ، نظاماً قائماً بذاته أطلق عليه اسم الاعسار .

والجدير بالإشارة إليه هنا ، أن بعض التقنيات التجارية جاءت خالية من ذكر شرط تجارية الدين المبرر شهر الإفلاس ، فى حال توفر سائر الشروط الموضوعية ، ومن هذه التقنيات نذكر القانون التجارى الفرنسى ، والقانون التجارى المصرى ، بيد أنه ، بالرغم من هذا الغفال فى النصوص ، استقر الاجتهاد الفقهى والقضائى على ضرورة توافر شرط تجارية الدين ليتمكن تطبيق نظام الإفلاس بحق التاجر المدين العاجز عن الوفاء (بيرسرو وسرتو ، الإفلاسات الجزء الأول ، رقم ١٨٧ — نقض فرنسى ١٣ شباط ٩٤٠ ، دالوز ١٩٤١ — ١١ مع تعليق العلامة يك — على يونس ، الإفلاس فى القانون التجارى المصرى صفحة ٤٢ — محسن شفيق ، القانون التجارى المصرى ، جزء ٢ ص ١٩٤) .

٣ — وشرط تجارية الدين يتوفر سواء أكان الدين تجارياً بطبيعته (commercialité par nature) أو كان تجارياً بالتبعية (commercialité par accessoire) . يكون الدين تجارياً بطبيعته إذا نشأ فى ذمة التاجر نتيجة قيامه بالأعمال التجارية البرية أو البحرية التى نصت عليها المادتان ٧٠٦ من قانون التجارة السورى والبنانى ، علماً بأن المشرع اعتبر هذه الأعمال وما شابهها تجارية بحكم ماهيتها الذاتية . ويكون الدين تجارياً بالتبعية ، (م ٨ تجارة) إذا ترتب فى ذمة التاجر بمناسبة أعماله التجارية أو لحاجاتها ، وقد ينشأ هذا الدين تعاقدياً (contractuel) ، أو غير تعاقدى (extracontractuel) أو قانونياً (légal) .

ومن أمثلة الديون التجارية التعاقدية بالتبعية ، نذكر : بدل إيجار محلات التاجر التجارية (نقض فرنسى ٨ تشرين الثانى ١٩٣٧ سبرى ١٩٣٨ — ١ — ١٢ — استئناف باريس ١٥ تشرين الأول ١٩٥٧ ، دالوز ١٩٥٨ ، الملخص ص ٢٦) وثمن الأموال المنقولة التى يشتريها التاجر لحاجات تجارية ، كسواء الأثاث لمكتبه والآلات لمعمله ، والسيارات لنقل عماله أو بضاعته (ريبير ٢٨٩ — ليون كان ورينو رقم ١٦٩ — استئناف دوى — ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧ ، مجلة دوى ١٩٢٨ — ٣١٤) وثمن شراء براءة اختراع ، أو علامة فارقة (رويه ، حق الملكية الصناعية ج ٢ ص ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٥٣٤) وبدل إيجار الأموال المنقولة المذكورة (الانسيكلويدى ، القسم التجارى ، جزء ١ ص ٣٢ رقم ٤٢٧) والقروض التى يعقدها التاجر لغاية تجارته ، حتى ولو استعمل قسماً منها لحاجات شخصية أو عائلية (نقض فرنسى ٣٠ تموز ١٩٠٧ ، دالوز ١٩٠٨ — ١ — ٦١ — استئناف بوزنسون ١٦ آذار ١٩٣٦ ، دالوز ١٩٣٦ — ٢٥٩ — بداية بيروت المختلطة رقم ٣٦١ فى

٢٥ تموز ١٩٣٩ م ١١٣ ، رقم ١٨) والتزام رد الأمانة المسلة إليه من قبل عماله (نقض فرنسي ٢ تموز ١٩٤١ ، دالوز ١٩٤١ - ٢٩١) ، وبطل أقساط عقد التأمين الذي يبرمه مع شركات التأمين ضماناً للأضرار التي قد تصيب محلاته التجارية أو بضاعته أو سيارته المستخدمة لغاية تجارته . أو ضماناً لمسؤوليته المدنية الناتجة عن استعمال هذه الأشياء ، أو ضماناً لإصابات العمل التي قد تنزل بعماله (استئناف باريس - ١٣ تشرين الثاني ١٩١٠ دالوز ٩٠٩ - ٥ - ٩٠٥ - بداية السين - ٢٢ كانون الأول ١٩٣١ ، دالوز ١٩٣١ - ١٤٣) ، وأجور عماله المستخدمين في تجارته أو صناعته (نقض فرنسي - ٦ آذار ١٩١٢ ، دالوز ١٩١٢ - ١ - ٣٠٤ - تميز لبنان رقم ١٩٠ - ٢٢ أيلول ١٩٣٦ المشار إليه في موسوعة فاييا وصفا ، مادة ٨ ، رقم ٢٧) .

ومن أمثلة الديون التجارية غير التعاقدية بالتبعية ، نذكر التعويض المتوجب على التاجر دفعه في حال اثرائه اثرأ بلا سبب ، بمناسبة تجارته ، على حساب الغير *enrichissement sans cause* (اسكاراورو ، جزء ١ رقم ١٦٦ - ريير رقم ٢٩٨) أو المبلغ المقتضى عليه رده استناداً لنظرية الدفع غير المستحق (*répétition de l'indû*) نقض فرنسي ٢٥ كانون الثاني ١٩٢١ ، دالوز ١٩٢٤ - ١ - ١٣٤) أو التعويض المترتب عليه حيال المتضرر ، نتيجة لمسؤوليته التقصيرية عن حوادث السيارات العائدة له والمستعملة في تجارته (نقض فرنسي ٢١ تموز ١٩٣٦ ، غاريت المدلية ١٩٣٦ - ٢ - ٦٠٩ نقض فرنسي ١١ كانون الأول ١٩٤٤ ، دالوز ١٩٤٥ - ٢١٣) أو الرسوم والنفقات التي يحكم بها على التاجر تبعاً لدعوى رفعها عليه دائن بدين تجاري (نقض فرنسي ١٣ شباط ١٩٤٠ ، دالوز ١٩٤١ - ١١) .

وهناك التزامات فرضها القانون على التاجر *obligations légales* نثار الجدل حولها ، لمعرفة ما إذا كانت تشكل ديوناً تجارية بالتبعية أم مدنية ، ومن أبرز هذه الالتزامات :

(١) الضرائب المالية التي تطرحها الدولة على التاجر بسبب أعماله التجارية أو بمناسبةها ، وقد استقر الرأي لدى الفقهاء والمحاكم على أن هذه الضرائب تصنف بالطابع المدني ، لا التجاري ، بحجة أنها في الأصل ، دين على المواطن المكلف بالاسهام في التكاليف العامة ، أكثر منه على التاجر بصفته هذه . وقد عبر العلامة Houin عن هذه الحجة في مجلة القانون التجاري لعام ١٩٥٣ ، صفحة ١٩٢ ، بقوله : *Elles sont une dette du citoyen et non du commerçant* : (نقض فرنسي - ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٨ ، دالوز ١٩٢٩ - ١ - ١١٥١ ونقض فرنسي - ١٧/٣/١٩٥٨ ، البلتان ١٩٥٨ - ٣ - ١٢٢) وتنزل منزلة الضرائب من حيث صفتها المدنية ، الغرامات المالية (استئناف باريس ٣ شباط ١٨٩٩ ، جريدة المحاكم التجارية ٩٩ - ٥٢٥) والرسوم الجمركية (استئناف نانسي - ٢٣ آيار ١٨٧٤ ، دالوز ٧٥ - ٢ - ١١٧) والغرامات الجمركية (نقض فرنسي ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٠ ، البلتان المدني ١٩٥٠ رقم ٣٤٤) .

(٢) اشتراكات رب العمل في صندوق التأمينات الاجتماعية ، علماً بأن هذه الاشتراكات على

نوعين : اشتراك يقع في الأصل على عاتق المال يؤديه رب العمل عنهم إلى الصندوق المذكور بعد اقتطاعه من أجورهم ، واشتراك آخر رتبته القانون مباشرة على عاتق رب العمل .

أما بالنسبة لبدلات الاشتراك من النوع الأول ، فقد أجمع الفقه والقضاء ، منذ البداية ، على أنها تجارية بالتبعية وذلك لأنها جزء مقتطع من أجور العمال ، ولأن التزام رب العمل بدفع هذه الأجور يتصف بالالتزام التجاري كما أشرنا إليه أعلاه (استئناف باريس ٩ حزيران ٩٥٤ ، غازيت العدلية ٩٥٤ — ١ — ٤١٣ . استئناف بواتيه — ٧ كانون الأول ١٩٥٤) .

أما بالنسبة لبدلات الاشتراك من النوع الثاني ، أي البدلات المتوجهة مباشرة على رب العمل ، فقد انقسمت محاكم الأساس في فرنسا حول هذا الموضوع إلى فئتين : فئة قالت بأن هذه الاشتراكات لئن كانت لا تشكل جزءاً من أجور العمال ، إلا أنها ناشئة في ذمة رب العمل بمناسبة تعاطيه الفعاليات التجارية ، مما يضي عليها الصفة التجارية بالتبعية (استئناف بواتيه — ٢٩ حزيران ٩٥١ ، واستئناف باريس — ٢٩ نيسان ٩٥٣ و ٩٥٤ حزيران ١٨ تشرين الثاني ٩٥٤ ، واستئناف رين — ١٤ تشرين الأول ١٩٥٥ ، واجتهادات عديدة أخرى مشار إليها في الانسيكلوبيدي — القسم التجاري ، جزء ٢ ، صفحة ١٨ و ١٧ رقم ١٠١) ، وفئة أخرى من محاكم الأساس لا تقل عن الأولى أهمية ومكانة قالت ، على تقيض زميلاتها ، أن التزام رب العمل بتأدية الاشتراكات إلى صندوق التأمينات الاجتماعية لم يكن خاصاً بالتجار وحدهم ، وإنما يشمل جميع أرباب العمل من تجار وغير تجار ، مما يجعله متساوياً بطابع خاص يميزه عن سائر ديون التاجر التجارية بالتبعية ، وينزله منزلة التزام تأدية الضرائب والرسوم المتصف بالطابع المدني ، كما أشرنا إليه فيما تقدم (استئناف اميان ١٦ حزيران ٩٥٣ ، استئناف غرغوبل ، وسائر الاجتهادات التي صدرت في هذا الاتجاه ، المشار إليها في الانسيكلوبيدي رقم ١٠١) .

هذا ، وقد استمر هذا التضارب والتباين في الاجتهاد القضائي حتى عام ١٩٥٧ ، حيث أصدرت محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٧ آيار ١٩٥٧ (دالوز ١٩٥٧ ص ٤٢٨) أول قرار حاسم في الموضوع . أبدت فيه وجهة نظر الفئة القائلة بتجارية بدل اشتراكات رب العمل ، فأعطت صندوق التأمينات الاجتماعية حق رفع دعوى الإفلاس على التاجر الذي يتوقف عن دفع هذه الاشتراكات .

وقد عللت محكمة النقض الفرنسية المبدأ الذي قرره بالحجيات التالية :

“Attendu que les cotisations de sécurité sociale ne peuvent être
“considérées comme un impôt prélevé par l'Etat et destiné à subvenir
“aux dépenses publiques ; que si elles sont imposées par la loi, elles
“n'en sont pas moins dues à l'occasion du travail accompli par le per-
“sonnel de l'entreprise, et que l'obligation qui incombe à l'employeur
“d'en acquitter le montant, se rattachant à l'activité commerciale de
“ce dernier, a elle-même, un caractère commercial ; que dès lors, en cas
“de non-paiement de ces cotisations, les Caisses de Sécurité Sociale ne
“sauraient, bien que des prérogatives particulières leur aient été accor-
dées pour le recouvrement de leur créance, et en l'absence de dispo-

"sition légale contraire, être privées du droit de provoquer la déclaration de faillite de leur débiteur."

(Cass. Chambre Civile, Section Commerciale, 27 Mai 1957 — Recueil Dalloz 1957, page 428.)

ورسمته :

« من حيث أن الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية لا يمكن اعتبارها بمثابة ضريبة تحصلها الدولة وتخصصها لسد النفقات العامة ، وأنه ، ولأن كانت هذه الاشتراكات مفروضة بحكم القانون ، إلا أنها متوجبة بمناسبة العمل الذي يقوم به عمال المؤسسة بحيث أن التزام رب العمل بتأديتها يتصف بالطابع التجاري نظراً لارتباط هذا الالتزام بفعاليته التجارية ، مما يستتبع معه ، أنه لا يجوز ، بالنظر لفقدان النص المخالف ، أن يحرم صندوق التأمينات الاجتماعية ، بالرغم من الامتيازات الخاصة المقررة له من أجل تحصيل دينه ، من حق تحريك شهر إفلاس المدين في حال عدم تأديته هذه الاشتراكات .

(نقض فرنسي — ٢٧ آيار ١٩٥٧ ، صفحة ٤٢٨) .

وقد استقرت محكمة النقض الفرنسية على هذا الاجتهاد بقراراتها المتعاقبة (نقض فرنسي ٧ تشرين الأول ١٩٥٧ و ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٧ دالوز ١٩٥٨ — ٤٦١) .

٤ — وشرط تجارية الدين ينظر إليه من جانب التاجر المدين المكلف بالوفاء ، لا من جانب الدائن المدعى في دعوى الإفلاس ، نظراً لأن المشرع لم يأخذ بعين الاعتبار لصفة الدائن ولا صفة الدين بالنسبة إليه ، وإنما حصر عنايته بالمدين وبطبيعة دينه ، مشروطاً أن يكون هذا المدين تاجراً بالمعنى المقصود في المادة (٩) من قانون التجارة السوري واللبناني وأن يكون دينه متصفاً بالدين التجاري .

وغنى عن البيان أن الدين قد يكون مزدوج الصفة *caractère mixte* ، تجارياً بالنسبة للدائن ومدنياً بالنسبة للمدين والعكس بالعكس ، ففي هذه الحالة يتعين على القضاء المرفوعة لديه دعوى الإفلاس ، التحقق من طبيعة الدين بالنسبة للمدين التاجر ، دون النظر إلى طبيعته بالنسبة للدائن ، حتى إذا بان له أن الدين مدني ، رد دعوى الإفلاس بلا تردد ، بالرغم من ثبوت صفة الدين التجارية ، وتوقفه عن دفع الدين المذكور (يرسو رقم ١٨٧ مكرر — ليون كان ورينو ، رقم ٦٢) .

غير أن القاعدة هذه لم تكن جامدة جموداً كلياً ، ذلك أن الاجتهاد الفقهي والقضائي أجاز للدائن أن يحرك دعوى الإفلاس بحق التاجر المدين نحوه بدين مدني ، شريطة أن يثبت أن هذا التاجر متوقف عن وفاء ديون تجارية أخرى ، مترتبة بنمته ، لصالح دائنين آخرين (يرسو رقم ١٨٨ و ٣٠٤ مكرر ، ريبير رقم ٢٥٤٩ و ٢٥٦٤ — على يونس ص ٤٢ — استئناف دووي ١٢ تشرين الأول ١٩٣٩ ، سيري ١٩٤٠ — ٢ — ٢٢١ — تميز لبنان ٦ شباط ٩٣١ ، غازيت الحاكم السورية

البنانية ١٩٣١ — ١٧٧ — بداية بيروت ٢٢ نيسان ١٩٣١ ، المحامى ٥ — ١٣٧ — بداية بيروت ٣٠ ايار ١٩٣٤ ، المحامى ٩ — ٤٥ .

• — وشرط تجارية الدين ينظر إليه ، لا بتاريخ نشوء الدين ، وإنما بتاريخ امتناع التاجر عن وفائه ، لأن الدين قد ينشأ مدنيا في الأصل ، ويتحول فيما بعد ، إلى دين تجارى بمفعول التجديد (novation) والعكس بالعكس (بيرسور رقم ١٨٧ مكرر — صفاء وقايا رقم ٣٠ — ليون كان ورينو رقم ٦٢ — استئناف بيروت برقم ٩٠٤ — ١٤ تشرين الثانى ١٩٥٠ ، النشرة ١٩٥٠ ص ١٣١) ، مثال ذلك إذا أدخل التاجر الدين المدنى المترتب في ذمته في حساب جار تجارى ، فيكون هناك تجديد في الالتزام بتغيير طبيعة محل الدين بإبدال الدين المدنى بدين تجارى (البندكت الفرنسى جزء ٣٢ ص ٧١ رقم ٧٥٠) وعلى العكس من ذلك ، يتحول الدين التجارى إلى دين مدنى بمفعول التجديد أيضاً ، كما لو توافق الدائن والمدين — التاجر — على تجديد الدين وتحويله إلى مرتب مدى الحياة مثلا *rente viagère* توفيقاً لأحكام المادة ٧٠٧ وما يليها من القانون المدنى ، علماً بأن هذا المرتب يتصف دائماً بالطابع المدنى (البندكت المتقدم الذكر ، رقم ٧٥٢) .

وقد ذهبت محكمة بداية حلب ، في حكمها الصادر بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٦٠ برقم ١٣٠٩/١٩٦٠ إلى القول أن الدين ، التجارى في الأصل ، يتجدد ، فينقلب إلى دين مدنى بمجرد صدور حكم نهائى بإلزام التاجر بأدائه . وعملت المحكمة اجتهادها هذا بالحيثيات التالية :

« من حيث ان المادة ٦٠٦ من قانون التجارة توجب اعتبار كل تاجر يتوقف عن دفع ديونه التجارية في حالة الإفلاس ، وحيث أن الدين المترتب في ذمة المدعى عليه على اقتراض أنه كان ديناً تجارياً قبل إقامة الدعوى البدائية في عام ١٩٥٥ ، فقد تغيرت صفته التجارية بعد صدور الحكم البدائى واكتسابه الدرجة القطعية ، وأصبح ديناً مدنياً . وقد جاء في قرار صادر عن محكمة استئناف مصر عام ١٩٣١ الجدول العشرى ، مجلة المحاماة القسم التجارى ، صفحة ٥٢٦ ، السنة ١٢ بسند ١٩٦ ، (تغير صفة الدين التجارى بمجرد صدور حكم به ويصبح هو سند الدين ، فلا يسقط إلا بمضى خمسة عشر سنة ، وينقطع التقادم باعلان الحكم أو توقيع حجز به) مما يستنتج منه أن الدين الذى يستند إليه المدعى لا يصلح لأن يكون مستنداً باسهار إفلاس المدعى عليه لتغير صفته من دين تجارى إلى دين مدنى .

أن هذا التعليل خاطيء من حيث المبدأ إذ هو يخالف ويأين القاعدة التى استقر عليها الفقه والاجتهاد القضائى القائلة بأن للحكم ما عدا استثناءات نادرة كحكم الاحالة القطعية ، مفعولا كاشفا *effet déclaratif* لا مفعولا انشائيا *effet constitutif* ، بمعنى أن الحكم من شأنه أن يقرر الحق المدعى به في الحالة والأوصاف التى كان عليها بتاريخ إقامة الدعوى بحيث أن الدين المثبت بالحكم يحتفظ بطبيعته ، أعنى أنه يظل تجارياً إذا كان — في الأصل تجارياً ، ويظل مدنياً إذا كان — في الأصل — مدنياً .

وقد ورد في هذا الصدد في الانسيكلويدي دالوز ، قسم المرافعات ، الجزء الثاني ص ١٩٥ رقم ٤٤٠ ، ما يلي :

“Du caractère déclaratif ainsi assigné au jugement, résultent certaines conséquences :

— La cause de l'obligation reste toujours le même ; ainsi le “vendeur qui obtient un jugement condamnant son acheteur à payer le prix, conserve son privilège de vendeur. De même, la créance résultant du jugement de condamnation conserve le caractère qu'elle avait auparavant, par exemple, son caractère commercial. (Bordeaux, 11 Juillet 1898, D.P. 99.2.149).

(Encyclopédie Dalloz, Procédure, tome 2, page 195
No. 440-2.)

وزر صمته

« ومن الأثر الكاشف المقرر للحكم ، تنجم بعض النتائج :

ويظل سبب التزام هو هو وهكذا يحتفظ البائع الذي حصل على حكم بالزام المشتري بدفع الثمن ، بامتياز البائع ، وكذلك يحتفظ الدين الذي صدر به حكم بالطبيعة التي كانت له قبل الحكم ، كطبيعته التجارية .

(الانسيكلويدي — قسم المرافعات ، جزء ٢ ص ١٩٥ رقم ٤٤٠) .

وتعليل محكمة البداية خاطيء أيضاً لذهول المحكمة عن أن تجديد الالتزام بتغيير محله لا يتم إلا بنتيجة اتفاق بين الدين والدائن على أن يستبدل بالالتزام الأصلي التزاماً جديداً يختلف عنه في محله أو في مصدره (م ٣٥٠ فقرة أولى من القانون المدني السوري — م ٣٢٣ من قانون العقود والموجبات اللبناني) بمعنى أن التجديد لا يفرض فرضاً على الطرفين كنتيجة حتمية لآثار الحكم .

وتعليل محكمة البداية خاطيء أخيراً في استشاده بقرار محكمة استئناف مصر الصادر في عام ١٩٣١ ، على اعتبار أن هذا القرار لا يمت بالتجديد بصفة ، لا من بعيد ولا من قريب نظراً لأن موضوعه ينحصر في تقادم الدين الذي يصدر حكم به ، تقادم حدته المحكمة بالتقادم المسقط الطويل ، علماً بأن ما اجتهدت به محكمة الاستئناف في مصر ليس بجديد بالنسبة للتقنين المدني والتجاري السوريين أو اللبنانيين اللذين تضمننا نصوصاً صريحة بأن حق الاستفادة من الأحكام المكتسبة قوة القضية المقضية يسقط بمضي خمسة عشر سنة في المواد المدنية وباتضاء عشرة سنوات

في المواد التجارية (م ٣٨٢ مدني سوري و ٣٤٥ تجاري سوري — م ٣٤٩ عقود وموجبات و م ٢٦٢ تجاري لبناني) .

وحرى بالإشارة إليه هنا ، أن محكمة البداية بحلب لم تستقر طويلا على اجتهادها السالف الذكر وإنما رجعت عنه بعد مدة ، في معرض دعوى إفلاس أخرى ، وذلك بحكمها المؤرخ ١ آذار ١٩٦١ برقم ١٣٣ الأساس و ٤ القرار بالتعليل الآتي :

« وحيث أن النقطة القانونية التي تمسك بها المدعى عليه هي أن الدين الذي يطالب به المصرف هو من الديون المدنية التي صدر الحكم فيها ، وأصبحت تابعة لأحكام القانون المدني ، وبذلك اتنى العنصر الأساسي الذي يجب أن تقوم عليه دعوى الإفلاس ، وهو أن يكون الدين تجاريا ، غير واردة قانوناً ، وذلك لأنه إذا صدرت أحكام ضد المدين بإلزامه بالوفاء وامتنع عن تنفيذها رغماً عن المطالبة الودية ، فيجوز أن يعتبر ذلك دليلاً على توقفه (على العريف ، شرح القانون التجاري المصري ، الجزء الثالث ، صفحة ١٧٣ فقرة ٢) .

« وحيث إن الدين الناشئ عن حكم يحتفظ بالطبيعة التي كانت له كطبيعته التجارية ، مما يستتبع منه أن الحكم البرز من الجهة المدعية يصلح أن يكون أساساً لشهر الإفلاس في حال التوقف عن دفع المبلغ المحكوم به .

(مجموعة بالي — جزء ١٩ صفحة ٢٣٣)

٦ — وشرط تجارية الدين ، ولئن كان شرطاً لازماً لتبرير شهر إفلاس التاجر المتوقف عن الوفاء ، غير أن توفره لا يفضي إلى هذه النتيجة الخطرة إلا إذا كان الدين ، مسند الدعوى ، معلوماً وأكيداً ، وثابتاً وصالحاً للمطالبة به قضاءً وبعبارات أخرى ، ينبغي أن يكون الدين محقق الوجود certain ومستحق الأداء exigible ، ومعين المقدار (liquide) (تمييز سوري برقم ٩٠ — ٢١ آذار ١٩٥٠ ، القانون ١٩٥٠ — ٣٣٢ — استئناف بيروت برقم ٨٣٤ — ١٥١ تموز ١٩٥٥ ، النشرة ١٩٥٥ — ٦٤٤ — دالوز ، القانون التجاري ، جزء ٤ ، ص ٩ رقم ١٤٧ .

والمقصود بالدين المعين المقدار ، الدين الذي يكون محله محدداً بالنقد المتداول ، أما التزامات التاجر الأخرى ، كالتزام البائع بنقل ملكية الشيء المبيع إلى المشتري ، أو التزام المقاول بصنع شيء لصاحب العمل أو التزام التاجر المسؤول مسؤولية تقصيرية عن عمله الضار أو عمل تابعه ، أو عن الأشياء الواقعة تحت حراسته فإنها لا تصلح أساساً لشهر الإفلاس حتى ولو ثبت ، بصورة أكيدة ، امتناع التاجر عن الوفاء بها . وسماع دعوى الإفلاس ، في هذه الحالات ، يتوقف قبل كل شيء على تحديد التعويض الذي يستحقه المتعاقد الآخر ، أو الغير المتضرر ، تحديدًا رضائياً أو بحكم قضائي نهائي ، حتى إذا رفض التاجر وفاء هذا التعويض ، رغم الاعتذار ، أمكن عده متوقفاً عن الوفاء (على العريف ١٥٨ / ٩٥٩ — فايا وصفار رقم ٢٠ — الانسيكلويدى — رقم ١٠٧) .

والمقصود بالدين المستحق الأداء، الدين التجاري النقدي، غير المعلق على شرط واقف، أو على أجل. وعليه، لا تسمع دعوى الإفلاس إذا كان الدين معلقا على شرط لم يتحقق، أو على أجل لم يحل، بتاريخ رفع الدائن دعوى الإفلاس. بيد أن الاجتهاد أجاز لهذا الدائن تحريك دعوى الإفلاس، فيما إذا أثبت أن مدينه متوقف عن وفاء ديون تجارية أخرى مستحقة الأداء (ليون كان ورينو رقم ٩٤ — تميز لبنان ٦ شباط ١٩٣١، الغازيت ١٩٣١ — ١٧٧ — استئناف كولمار ١٧ شباط ١٩٣٨ دالوز الاسبوعي ١٩٣٨ — ٢٩٨ — عكس هذا الرأي، جورج ربيير رقم ٢٥٦٥ الذي يرى وجوب حرمان الدائن المعلق دينه على شرط واقف لم يتحقق بعد، من رفع دعوى الإفلاس ضد مدينه بالاستناد إلى ديون تجارية أخرى مستحقة الأداء).

ويتفق أن يحصل الدين، عند استحقاق الدين، على أجل جديد للوفاء. والأجل الجديد هذا، قد يكون اتفاقيا، أو قانونيا أو قضائيا وهو اتفاق إذا منحه الدائن للمدين تلقائيا؛ وهو قانوني إذا فرض على الدائن بحكم القانون، كقانون تأجيل الديون (loi moratoire)، وهو قضائي إذا منحه القاضي للمدين بناء على مراجعته، علماً بأن القاضي يتمتع بمثل هذه الصلاحية، شريطة أن يتحقق من قيام ظروف استثنائية اجتازها المدين حالت دون تمكنه من وفاء التزامه (م ٣٤٣ تجاري سوري — م ٢٦١ تجاري لبناني) وشريطة أن لا يكون الدين المطلوب تأجيل موعد استحقاقه موثقاً بسند سحب أو سند لأمر على اعتبار أن المادتين (٥٠٩ و ٥١٠) تجاري سوري — (م ٤٠٤ و ٤٠٥) تجاري لبناني. قد حظرتا على القاضي منح المدين في هاتين الحالتين ميعادا قضائيا للوفاء.

هذا، وبمجرد حصول المدين على ميعاد جديد للوفاء، تزول الآثار التي ترتبت على توقفه عن الدفع في الميعاد الأصلي، ويقتضى انتظار حلول الأجل الجديد، حتى إذا تعذر عليه وفاء دينه في هذا الاستحقاق، — اعتبر بحق — متوقفاً عن الوفاء، دون أن تنسحب آثار التوقف هذا إلى الماضي (نقض فرنسي ١٨ آذار ١٩٠١، سيري ١٩٠٤ — ١ — ٣٢١ — استئناف باريس ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٥، غازيت العدلية ١٩٣٥ — ١ — ٩٦١ — استئناف كولمار ٤ نيسان ١٩٣٥ للشار إليه في الأنسيكلويدي رقم ١٠٩).

والمقصود بالدين المحقق الوجود هو الدين الصحيح الخالي من النزاع من جميع وجوهه لاسيما من حيث وجوده ومقداره وأوصافه المعدلة من شرط أو أجل (الأنسيكلويدي رقم ١١١ والاجتهاد المشار إليه — استئناف بيروت رقم ٣٢٤ — ٢٥ نيسان ٩٥٠، النشرة ٩٥٠ — ٥٩٣ — بداية حلب رقم ٢٤٣ — ١٩٥٩/١/٢٤، مجموعة بالي ١٤ — ٨).

والعبرة في النزاع الذي يحول دون قبول دعوى الإفلاس هو النزاع الجسدي في صحة الدين، لا النزاع الاعتباري، القائم على مجرد ادعاءات أو دفع غير مؤيدة بدليل يقصد المدين من ورائها ستر توقفه عن الدفع وعرقلة سير دعوى الإفلاس (على العريف ص ١٥٩ — على يونس صفحة ٤٣ — محسن شفيق المرجع المتقدم، ص ١٩٢ — نقض فرنسي ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٧، البلتان المدني

١٩٤٧ — ٢ — ١٠٤ — استئناف بيروت رقم ٣٧٥ — ١ — ٢٤ أيار ١٩٤٩ ، مجموعة حاتم جزء ٤ ص ٢٤ — تمييز لبنان برقم ١٠٥ — ٢٨ تشرين الأول ٩٥٤ ، النشرة ٩٥٤ — ٨٠٠ .

وقد اعتبر الفقه والقضاء النزاع جدياً كلما دار حول صحة وجود الدين بتاريخ الادعاء ، أى كلما كان وجوده متوقفاً على بحث نقاط قانونية كبطلان الدين أو سقوطه بالتقادم ، أو شموله بتسوية أو انقضاءه بالوفاء ، أو بالوفاء بالمقابل ، أو بالمقاصة ، أو بالإبراء ، أو بالتجديد الخ . .)

وقد جاء بهذا الصدد ، في كتاب الأستاذ « على العريف » القانون التجارى المصرى ، صفحة ١٥٩ ما يلى :

« يجب أن يكون الدين أيضاً صحيحاً ، خالياً من النزاع ، لأنه إذا كان المدين ينكر وجود الدين كعدم مسؤوليته عن حادث تصادم ، أو يدعى بطلان الدين كتزوير السند أو العقد ، أو يدعى انقضاء الدين بوفاء سابق ، أو مقاصة ، أو استبدال ، أو تنازل أو تقادم ، فإن هذا النزاع يبرر رفض الوفاء ، حتى تظهر الحقيقة بالتقاضى أو بالإتفاق ، ولذلك ، فإن هذا النزاع مانع من القول بالتوقف والتفليس (نقض مدنى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ ، المحاماة ٢٩ ص ١٠٤٧ وس مختلط — ١ — ١٩ أبريل ١٩٣٥ ، نلتان ٥١ ، صفحة ٢٦٨ » .

(الحاكم المنفرد فى بيروت — غرفة الإفلاسات رقم ١٣٣١ — ١ — ٣١ تشرين الأول ١٩٥٦ النشرة ١٩٥٦ — ٨٦٦) .

ويستخلص النزاع الجدى ، فى أغلب الأحيان ، من سبق وجود دعوى موضوعية يتخاصم فيها الدائن والمدين على صحة الدين ووجوده ، ويظل الدين متنازعا فيه ، إلى أن يكتسب الحكم القاضى بصحته وترتبه فى ذمة المدين قوة الشيء المحكوم به ، بمعنى أن مجرد صدور حكم بدائى ولو معجل التنفيذ بالزام المدين بدفع المبلغ ، لا يزيل عن الدين طابع المنازعة الجدية ، مادام هذا الحكم قابلاً للطعن استئنافاً (نقض فرنسى — ١ تموز ٩٠٩ ، دالوز ١٩١٠ — ١ — ٨٧ ، ونقض فرنسى — ٤ تموز ٩٣٩ — استئناف دوى ٢٢ شباط ١٩٤٦ ، غازيت العدلية ، جدول ١٩٤٧ ، كلة إفلاس رقم ٣٨ — كلى مصر ٣١ مارس ١٩٤٠ ، المحاماة ٢٠ ص ٩٧٩) أو كان قابلاً للطعن بطريق النقض (الحاكم المنفرد فى بيروت ٢٠ أيلول ١٩٥٠ ، النشرة ١٩٥٠ ص ٨١٤) .

أما بعد اكتساب الحكم قوة القضية المقضية ، فيمكن الجزم بأن الدين قد أصبح محقق الوجود ومستحق الوفاء ، خالياً من النزاع الأمر الذى يستتبع بالجمعية قبول الحكم المذكور أساساً صالحاً لسماع دعوى شهر إفلاس التاجر المحكوم عليه إذا امتنع هذا عن وفاء المبلغ المحكوم به .

ولكن يبدو أن محكمة استئناف حاب (الفرقة المدنية) ترى عكس ما تقدم ، إذ أنها قررت فى حكمها الصادر بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٦١ برقم ١٦١ الأساس (مجموعة بالى جزء ١٦ صفحة ٨) أن

دعوى الافلاس جديرة بالرد ولو كان الدين قد اقترن بحكم اكتسب الدرجة القطعية أودع دائرة الاجراء للتنفيذ .

وقد عللت محكمة الاستئناف حكماً هذا بالحيثيات التالية :

« لما كانت المادة ٦٠٦ من قانون التجارة قد نصت على أن التاجر الذي يتوقف عن دفع ديونه التجارية يجب اعتباره في حالة الافلاس .

« ولما كانت عبارة الديون التجارية الواردة في القانون يقصد منها الديون العادية التي للتجار وغيرهم في ذمة التاجر المتوقف عن أداء المبالغ المطالب بها ، وكانت العبارة الآتية الذكر لا تشمل الديون التي هي موضع منازعة قضائية لا سيما التي حكم بها بقرار نهائي له الصفة المبرمة ولما كان الاجتهاد الفقهي والقضائي قد استقر على هذا التفسير ، وكان طلب اشهار الافلاس بسبب عدم أداء جزء من دين قضى به بحكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية وقيد التنفيذ لدى المرجع المختص ، أضحي في غير محله ومستوجباً الرد (تراجع موسوعة دالوز الجديدة ، الحقوق التجارية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٩ ققرة ١١٢) .

واني استميج عذراً إذا توقفت قليلاً عند هذا الاجتهاد والذي اعتبره غريباً في بابه ، ذلك أن ما ورد فيه من حجج وتدليل يتناقض مع بعضه البعض ، فضلاً عن أن النتيجة التي آل إليها تتعارض والأسانيد التي أشار إليها ، المستقاة من دالوز الجديدة ، الحقوق التجارية ، الجزء الثاني ص ١٩ ، ققرة ١١٢) .

اما لجهة التناقض الذي شاب التعليل ، فهو واضح جلي ، إذ أن المحكمة ، بعد أن أعلنت — بحق — أن الديون التي هي موضع منازعة قضائية ، لا تصلح أساساً لدعوى شهر الافلاس ، أخذت تجزم .. وهنا الخطأ — بأن الحكم النهائي المبرم ، ينزل منزلة الدين المتنازع فيه ، ذاهلة عن أن مثل هذا الحكم المكتسب قوة القضية المقضية من شأنه وضع حد للمنازعة بصورة جذرية ، وجعل المبلغ المحكوم به أكيداً صحيحاً محصناً بقريضة قانونية ، لا تقبل إثبات العكس ، الا وهي قريضة حجية الشيء المقضي به (autorité de la chose jugée) . .

وأما لجهة المرجع الذي استشهدت به المحكمة (موسوعة دالوز الجديدة ، الحقوق التجارية الجزء الثاني ، ص ١٩ ققرة ١١٢) ، فبالرجوع إلى ما تضمنه ، نجد أنه ينطق بعكس ما أولته المحكمة ، فقد جاء في المرجع المذكور ما يلي :

“Peu importe qu’un jugement soit intervenu sur la créance litigieuse, s’il est encore susceptible d’opposition ou d’appel; peu importe qu’il soit exécutoire par provision, s’il est frappé d’appel.

وترجمته

لا أهمية لصدور حكم بالدين المتنازع فيه ، إذا كان هذا الحكم قابلاً للاعتراض أو للاستئناف ولا أهمية إذا صدر الحكم معجل التنفيذ مادام قد طعن بالاستئناف .

أن ما عناه هذا المرجع ، يتلخص في أن الدين يظل متنازعا فيه ، ولو صدر حكم ابتدائي به ، حتى ولو كان هذا الحكم معجل التنفيذ ، ما دام باب الطعن فيه ، بالاعتراض أو الاستئناف ، مازال مفتوحا وبخاصة إذا قدم الطعن فعلا ، أما إذا غدا الحكم مبرما ، فالدين يصبح أكيدا خاليا من النزاع ، كما سبق واشرنا إليه في أعلاه ، مما يستتبع معه تمكين الدائن طلب شهر افلاس المحكوم عليه بالاستناد إلى هذا الحكم (نقض فرنسي ٣٠ نيسان ١٨٧٧ ، دالوز ١٨٧٨ - ١ - ٨٣ - نقض فرنسي ١٨ تموز ١٩٣٩ ، غازيت العدلية ١٩٤٠ - ١ - ٧٣ - الانيسكلويدى رقم ١٥٠) .

٨ - وإذا كان ما تقدم ، أرى من الضروري استعراء الانتباه إلى أن الدين التجارى ، المعين المقدار ، المستحق الأداء ، التحقق الوجود ، الخالي من النزاع ، يبرر شهر الافلاس مهما كان مبلغه ضئيلا (الانيسكلويدى رقم ٢٨٩) وسواء أكان ديناً شفويا أو ثابتا بحكم قضائى نهائى ، أو بسند رسمى أو عرفى ، دون حاجة إلى التوقف عند التأمينات الشخصية أو العينية التى تصعبه ، ذلك أن الدين قد يكون عاديا chirographaire أو ممتازاً privilégié أو مضمونا بتأمين عقارى hypothécaire أو برهن nantissement وقد أجمع الفقه والاجتهاد ، على منح كل دائن بدين من هذه الديون ، حق طلب شهر افلاس مدينه التاجر ، التوقف عن الدفع ، حتى ولو بان للمحكمة أن التأمينات العينية المعطاة ضمانا له ، تكفى لسداد كامل دينه (الانيسكلويدى رقم ٢٩١ - تميز لبنان مختلط ، الغازيت ٣١ - ١٧٧ - استئناف لبنان ٥ تشرين الأول ١٩٤٨ ، النشرة ٤٩ - ٢٠٩) .

وكذلك للدائن الذى أوقع حجرا احتياطيا أو تنفيذا على أموال مدينة الحق فى أن يبادر إلى تحريك دعوى الافلاس ، ولا يحول وقوع الحجز دون سماع هذه الدعوى (استئناف لبنان مختلط ١٩ آذار ١٩٢٦ ، الغازيت ٢٧ - ٧٢٢ - بداية بيروت ١٨ تشرين الأول ١٩٤٧ ، النشرة ١٩٤٨ - ١٩١ - استئناف لبنان ٥ تشرين الأول ١٩٤٨ ، النشرة ٤٩ - ٢٠٩ - الانيسكلويدى رقم ١٥١) يد أن محكمة الاستئناف المدنية فى حلب ، نهجت فى هذه الحال أيضا نهجا معاكسا ، فى حكمها المؤرخ ٢٦ شباط ١٩٦٢ برقم ٧٦ القرار ١٧٢ الأساس إذ قالت :

« من حيث أنه تبين من تدقيق اضبارة الدعوى أن الحكم المكتسب الدرجة القطعية قيمته فى ليرة سورية ، قد حجز المستأنف أموال المستأنف عليه بما يعادل المحكوم به مما يستتبع وجود المال لوفائه .

أن وجهة نظر محكمة استئناف حلب هذه ، تتعارض والفكرة الأساسية التى هيمنت عند وضع

نظام الإفلاس ، ذلك أن العبرة في جواز شهر الإفلاس أو عدمه هي ، لا ليسر المدين ووجود أموال لديه ، كافية ، إذا بيعت ، لتغطية ديونه ، وإنما لتوقفه عن وفاء ديونه المستحقة الأداء لعدم توافر النقد في صندوقه أو لقلته ، وقد قضى أكثر من مرة : بأن التاجر الموسر الذي تسكن أمواله المنقولة وغير المنقولة لسداد ديونه ، يطوله الإفلاس ، إذا لم يتوافر لديه النقد لمجابهة مطالب دائنيه (فائيا وصفا ، مادة ٤٨٩ تجارى لبنانى ، رقم ٤١ — استئناف نانسي ٢٩ تشرين الثانى ١٩٤٥ ، دالوز ١٩٤٧ — ٥٦ — نقض فرنسى ٣ آيار ١٩٥٠ و ٣١ تموز ١٩٥٠ ، مجلة القانون التجارى ١٩٥٠ — ٦٤٥) .

“Un commerçant solvable peut cependant être déclaré en état de “faillite s’il a cessé ses paiements par manque de trésorerie” (Nancy, 29 Novembre 1945, D. 47.56 ; Cass. 3 Mai 1950 et 31 Juillet 1950, Rev. Trim. de Droit Comm. 1950.645.1.)

وما الحجز الذى يوقفه الدائن إلا دليلا على عدم توافر النقد لدى المدين المحجوز عليه ، وبالتالي دليلا على توقفه عن الوفاء (الانسيكلويدى رقم ١٥١) مما يستتبع معه بحكم نص المادة ٦٠٦ من قانون التجارة ، وجوب شهر إفلاسه ، بدون أن يكلف القاضى بالتحقيق عما إذا كانت أصول المدين actif تساوى خصومه passif أو تزيد عنها وبدون أن يلزم القاضى بالأجواء إلى خبرة للتأكد من يسر المدين فضلا عن أن القاضى لا يملك حق تقدير ملاحة شهر الإفلاس أو الفائدة المرجوة منه من عدمها (موسوعة دالوز الجديدة — جزء ٢ صفحة ٤٨٢ رقم ٢٨) .

“Une fois la cessation des paiements constatée, le Tribunal est ré-gulièrement tenu de déclarer la faillite, ou tout au moins, la liqui-dation judiciaire, si les conditions spéciales à cette dernière sont réu-nies. Il n’a pas notamment à se préoccuper de la question de savoir “si l’actif du débiteur est ou non supérieur à son passif, et il ne peut, “par suite, ordonner une expertise à cet effet. Il ne lui appartient pas “davantage de se constituer juge de l’opportunité de la mesure récla-mée ou de l’intérêt qu’elle présente.

(Nouveau Répertoire Dalloz — tome 2, page 482, No. 28.)

والجدير بالإشارة إليه هنا ، أن القضاء اللبنانى عمدا ، منذ أمد غير بعيد ، إلى التخفيف من صلابة هذا الاجتهاد وقساوته ، وذلك بتكليف المدين قبل النطق بالحكم القاضى بشهر افلاسه ، بإيداع مبلغ الدين صندوق المحكمة في خلال مدة معقولة ، تتراوح بين أسبوع واسبوعين ، حتى إذا نقد المدين هذا التكليف . جنحت المحكمة إلى رد دعوى الإفلاس بحجة عدم ثبوت التوقف عن الدفع (بداية بيروت ١٨ تشرين الثانى ١٩٤٧ ، والنشرة ١٩٤٨ — ١٩١ — الحاكم المنفرد فى بيروت ٩ آب ١٩٥٠ ، النشرة ١٩٥٠ — ٧٩٦) كما وذهبت محكمة الاستئناف فى بيروت (الفرقة المدنية الأولى) إلى نسخ الحكم البدائى القاضى بشهر الإفلاس ، وبالتالي إلى رد دعوى الإفلاس ، إذا ما بادر المدين أثناء

المحاكمة الاستئنافية إلى إيداع مقدار الدين المطلوب إعلان الإفلاس من أجله ، تأسيساً على أن المدين يكون ، بهذا الإيداع ، قد أثبت عدم عجزه عن الوفاء . (استئناف بيروت برقم ٣٦٤ — ٥ تشرين الأول ٩٤٨ ، النشرة ١٩٤٩ — ٢٠٩) . ولا شك أن هذا النهج في معالجة دعاوى الإفلاس يدل على قدر كبير من المحسنة ، يساعد على تجنب المدين آثار الإفلاس ؛ ويعاون على عدم زعزعة الائتمان في الأوساط التجارية .

تنازل الموهوب لها عن هبة في عقد رسمي لم يشهر

كيف يتم هذا التنازل

لأستاذ السبر كال الشورى

وهب زوج زوجته عقاراً ، وقدم عنه طلباً للأمورية الشهر المختصة ، وتابع مراحلها المختلفة حتى حصل على مشروع بالهبة مختم بخاتم صالح للشهر ، ثم وثق المحرر عملاً بالمادة ٤٨٨ مدني . وكانت هبته بغير عوض ، واشترط فيها عدم رجوع الواهب فيما وهب ، كما تضمنت الهبة قبول الزوجة الموهوب لها .

بيد أن الموهوب لها لم تنشأ أن تشهر عقد الهبة الصادر لمصلحتها ، ورأت أن تنازل عن هذه الهبة إلى زوجها الواهب ، ومن ثم تقدمت للسيد الوثق بمشروع إقرار عرفي تقر فيه تنازلها عن الهبة لزوجها .

وعند ذاك ثار الخلاف هل يلزم للتنازل أن يتم في عقد رسمي — لا إقرار عرفي مصدق عليه — وهل يجب أن يمر هذا التنازل بمراحل الطلبات والشروعات .

لا جدال في أن الهبة كسائر العقود يلزم لانقضاءها ما يلزم لهذه العقود من أركان ؛ غير أن الشرع استلزم فيها أن تكون في عقد رسمي ، عملاً بنص المادة ٤٨٨ من القانون المدني وإلا كانت باطلة ، ما لم تكن قد تمت تحت ستار عقد آخر ، فلا يلزم أن تكون في عقد رسمي عملاً بنفس النص . واستلزم الشرع أيضاً لتمام الهبة في العقار أن يقبلها الموهوب له أو نائبه ، عملاً بنص المادة ٤٨٧ من القانون المدني .

وبناء على ذلك إذا تمت الهبة تحت ستار عقد آخر كبيع أو مقايضة أو غيرها من العقود ذات العوض ، فإنها تنعقد صحيحة بلا حاجة إلى عقد رسمي .

كذلك الحال في الهبة غير المباشرة ، وهي الهبة التي تنشأ من أي عقد غير عقد الهبة ، دون أن يكون التبرع الذي تحويه خافياً ؛ فالفرق بين الهبة المباشرة والهبة المستترة أن الثانية تخفي في صورة عقد آخر ، وأما الأولى فنية التبرع فيها غير خافية .

وتقع الهبة غير المباشرة في صورة تنازل أو ترك كما يصح أن يحويها عقد من عقود المعاوضة . وقد اتفق على أن الهبة غير المباشرة شأنها شأن الهبة المستترة لا يشترط فيها العقد الرسمي^(١) .

(١) راجع العقود المسماة في شرح القانون المدني الجديد طبعة ١٩٤٩ للدكتور كامل مرسى ص ٧٦ و ٨٣ .

ولما كان الظاهر من مشروع إقرار التنازل عن الهبة أن الزوجة الموهوب لها قد نزلت عن العقار الذي وهبه إياها زوجها دون أن تحدد قيمة هذا العقار أو اقتضاؤها ثمناً له ، فإن هذا التصرف منها هو في حقيقته تنازل بنية التبرع أى أنه هبة غير مباشرة . ومن ثم لا يلزم فيها أن تكون في عقد رسمي ، عملاً بالمادة ٨٨٨ فقرة أولى من القانون المدني آنفة الذكر .

أما فيما يتعلق بقبول التنازل إليه ، فهناك خلاف حول ضرورته ؛ فيرى بعض الشراح أنه لا بد من قبول للتنازل إليه ؛ على حين يرى البعض الآخر عدم الحاجة إلى ذلك ؛ لأن الترك عمل قضائي يحصل من طرف واحد . وقد أخذت محكمة الاستئناف المختلطة بالرأى الثاني حيث قررت أن الإجراء صحيح بحسب الشريعة الإسلامية ولو لم يقبل (١).

ويتبين على ذلك أن الأمر متروك للمتنازلة ، إن شاءت جعلت تنازلها في عقد رسمي ، وإن شاءت جعلته في إقرار عرفي مصدق عليه ، دون حاجة إلى قبول المتنازل إليه . أما من حيث مرور التنازل المذكور بمراحل الطلبات والمشروعات ، فنقول إنه لا يلزم أن يمر بهذه المراحل ، ذلك أن العقار المتنازل عنه لم تنقل ملكيته بعد للمتنازلة بسبب عدم تسجيل عقد الهبة ، وكل ما ترتب عليه هو التزامات شخصية للموهوب لها قبل الواهب . ولذلك يكون التنازل الصادر منها منصباً فقط على الحقوق الشخصية التي كانت لها قبل الواهب . ومن ثم فلا محل لتسجيل هذا التنازل إذ التسجيل مقصور على العقود والتصرفات التي من شأنها نقل حق عيني أو إلغاؤه أو زواله .

(١) راجع كامل مرسى في العقود المسماة من شرح القانون المدني الجديد طبعة سنة ١٩٤٩ ص ٩٩ بند ٨٤ .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٢^(١)
في شأن مد أجل أداء ديون والتزامات الشركات والمنشآت
التي تسرى عليها أحكام القانونين ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ في شأن مد أجل أداء الديون والتزامات الشركات
والمنشآت التي تسرى عليها أحكام القانونين رقمي ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يجوز للجهة الإدارية المختصة تأجيل أداء ديون والتزامات الشركات والمنشآت التي
تسرى عليها أحكام القانونين رقمي ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما وذلك لمدة تبدأ من تاريخ
انتهاء المدة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وتنتهي
في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨١ (٣ مايو سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠٧ الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٦٢ .

مذكرة إيضاحية

صدر القانونان رقمي ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ ونصا في المادة السادسة من كل منهما إلى أنه يجوز للجهة الإدارية المختصة بالنسبة إلى الشركات والمؤسسات التي تخضع لأحكامهما تأجيل أداء ديون والتزامات هذه الشركات والمؤسسات لمدة أقصاها ثلاثة أشهر وقد اقتضى بحث المراكز المالية لهذه الشركات والمنشآت تعديل الحكم المذكور بعد التأجيل ستة أشهر أخرى تبدأ من تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة السادسة في كل من القانونين المشار إليهما ، وقد صدر القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ ونص فيه على الحكم المتقدم .

كما اقتضى تنظيم السياسة التموينية في الدولة تأمين بعض الشركات والمنشآت ومساهمة الحكومة في بعض المطاحن والمضارب وكذلك بعض المخازن البلدية ، وصدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ . بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدولين المراقبين للقانونين رقمي ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ .

ولما كانت المهلة المنصوص عليها في المادة السادسة من كل من القانونين رقمي ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ قد أوشكت على الانقضاء دون أن تتمكن الجهة الإدارية المختصة من دراسة المراكز المالية لهذه الشركات والمنشآت وبحث ما عليها من ديون والتزامات ، لذلك رؤى إعداد مشروع القانون المرافق ونص فيه على أنه يجوز للجهة الإدارية المختصة تأجيل أداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات التي تخضع لأحكام القانونين رقمي ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقوانين المعدلة لهما لمدة تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١ وتنتهي في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ويتشرف وزير التموين بعرض مشروع القانون الموافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصياغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة
تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ،
والقوانين المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ النص الآتي :

« مادة ٣٣ - يكون شأن أعضاء النيابة الإدارية الذين يعينون في قسم التحقيق فيما يتعلق
بشروط التعيين - شأن أعضاء النيابة العامة وتحدد مرتبات هؤلاء الأعضاء وفقاً للجدول حرف «أ»
المرفق لهذا القانون .

ويعين وكيل عام النيابة الإدارية لشئون الرقابة من الحاصلين على مؤهل عال من إحدى الجامعات
بالجمهورية العربية المتحدة أو معاهدها .

أما أعضاء النيابة الإدارية الذين يعينون في قسم الرقابة فتحدد مرتباتهم وفقاً للجدول حرف «ب»
المرفق لهذا القانون وتحكمهم أقدمية مستقلة ويكون تعيينهم بطريق النقل من أية جهة حكومية
بشرط أن يكونوا حاصلين على المؤهل المذكور في الفقرة السابقة مع وجوب سبق نديهم إلى قسم
الرقابة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة . ويكون التذب بناء على اقتراح مدير النيابة
الإدارية .

ويتقاضى الموظف المنقول إلى إحدى فئات قسم الرقابة المرتب الأساسي الذي كان يتقاضاه قبل نقله
أو أول مربوط الفئة المنقول إليها أيهما أكبر . وتحسب أقدميته من تاريخ حصوله على أول مربوط
الفئة التي وضع فيها .

أما إذا كان من الضباط من رتبة النقيب فما فوقها فتحسب أقدميته في الفئة المنقول إليها من تاريخ ترقيته إلى رتبته الحالية وتحدد مواعيد علاواته التالية في الوظيفة المنقول إليها طبقاً لتاريخ آخر علاوة منحها قبل النقل أما علاواته في الوظائف التي يرقى إليها فتحدد طبقاً لتاريخ الترقية إلى كل وظيفة .

ومع ذلك يجوز أن يمنح الموظف المنقول إلى قسم الرقابة علاوة أو أكثر من علاوات الفئة المنقول إليها بحيث لا يجاوز نهاية مربوط هذه الفئة .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ .

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٥ مايو سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

نظمت الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ ، قواعد تعيين أعضاء قسم الرقابة وتحديد أقدمياتهم ومرتباتهم .

وكما كان تعيين هؤلاء الأعضاء يتم دائماً بطريق النقل من وظائف ضباط القوات المسلحة أو ضباط الشرطة أو موظفي السكادر العالي فقد نصت الفقرة المشار إليها على مراعاة تاريخ آخر علاوة منحها هؤلاء الأعضاء قبل النقل لتحديد طبقاً لها مواعيد العلاوات التالية في الوظيفة التي عينوا بها بعد تحديد ما قد يمنحونه من علاوات هذه الوظيفة عند التعيين بناء على الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣ المشار إليها .

إلا أنه تبين أن تحديد موعد العلاوات على هذا النحو ينبغي أن يقصر على العلاوات التي تمنح في وظائف الرقابة التي يعين عليها هؤلاء الأعضاء لأول مرة إذ أن إطلاق أعمال هذه القاعدة بعد ترقية هؤلاء الأعضاء إلى وظائف أعلى قد يؤدي بذاته إلى مفارقة في أوضاعهم بارتفاع مرتب أحدهم عن مرتب من يسبقه في ترتيب الأقدمية في هذه الوظيفة الأعلى وهي مفارقة غير مستساغة وبخاصة بين هؤلاء الأعضاء وموظفي القوات المسلحة الذين تنظم علاواتهم طبقاً لتاريخ تعيينهم في كل رتبة بذاتها .

ولتفادي مثل هذه المفارقات أعد القانون المرافق لتعديل الفقرة المذكورة وذلك لقصر قاعدة تحديد العلاوات التالية طبقاً لآخر علاوة منحها العضو قبل النقل على العلاوات التي تمنح في الوظيفة التي ينقل إليها ، أما بعد الترقية منها إلى وظيفة أعلا فإن تاريخ هذه الترقية هو الذي يحدد موعد العلاوات فيها .

وأشرف بعرض مشروع القرار المرافق للسيد رئيس الجمهورية بـرجاء — في حالة الموافقة —
التفضل بأصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢^(١)

بنظام بطاقات الحيازة الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات التعاونية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعتبر حائزاً في حكم هذا القانون كل مالك أو مستأجر يزرع أرضاً زراعية لحسابه أو يستغلها بأي وجه من الوجوه ويعتبر في حكم الحائز مربي الماشية وتسرى عليه أحكام هذا القانون .

مادة ٢ - ينشأ في كل قرية سجل تدون فيه بيانات الحيازة وجميع البيانات الزراعية الخاصة بكل حائز على النموذج الذي تعده وزارة الزراعة لهذا الغرض .

ويكون مجلس إدارة الجمعية التعاونية المختصة والمشرف الزراعي مسئولين عن إثبات تلك البيانات بالسجل وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الزراعة .

مادة ٣ - يجب على كل حائز أو من ينييه كتابة أن يقدم خلال المواعيد التي يحددها وزير الزراعة إلى الجمعية التعاونية المختصة بياناً بمقدار مافي حيازته من أراض زراعية أو ماشية أو غير ذلك طبقاً للاستمارة التي تعدها وزارة الزراعة لهذا الغرض .

وعلى الجمعية التعاونية أن تعرض تلك البيانات على اللجنة القروية لمراجعتها واعتمادها قبل إثباتها بالسجل .

مادة ٤ - إذا قصر الحائز في تقديم الاستمارة المشار إليها في المادة السابقة في المواعيد المحددة فيتعين على موظفي وزارة الزراعة المختصين إثبات اسمه في كشف المتخلفين وتكليف اللجنة القروية بتقديم البيانات اللازمة عن حيازته إلى الجمعية التعاونية لرصدها في السجل .

مادة ٥ - تعد وزارة الزراعة بطاقة للحيازة الزراعية طبقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠٨ الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٦٢ .

وزير الزراعة — وعلى مجلس إدارة الجمعية التعاونية أو من يفوضه من أعضائه أن يدون في البطاقة البيانات الخاصة بكل حائز من واقع السجل وتعتمد من المشرف الزراعى المختص .

مادة ٦ — على كل حائز أن يتوجه هو أو من ينييه كتابة إلى مقر الجمعية التعاونية المختصة في المواعيد التى يحددها وزير الزراعة ليتسلم دون مقابل بطاقة الحيازة الخاصة به .

وعلى كل حائز أن يحتفظ ببطاقته وأن يقدمها إلى الجهات المختصة بمجرد طلبها ويجب عليه في حالة فقدانها أو تلفها أن يتقدم إلى الجمعية التعاونية المختصة بطلب بديل لها مقابل رسم مقداره ١٠٠ مليم (مائة مليم) .

مادة ٧ — يجب على الحائز أن يخطر الجمعية التعاونية بكل ما يطرأ من تغيير على البيانات الخاصة بحيازته لإبائها في السجل والتأشير بها في البطاقة وفقاً لأحكام المواد السابقة وفي المواعيد وبالإجراءات التى يحددها وزير الزراعة .

مادة ٨ — لكل ذى مصلحة أن يطعن في البيانات الواردة بالبطاقة خلال الموعد الذى يحدده وزير الزراعة وتفصل في الطعن لجنة في كل مركز تشكل بقرار من المحافظ برئاسة أحد مفتشى الزراعة يختاره المحافظ وعضوية أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية المشتركة بالمركز يختاره مجلس إدارتها ومندوب عن الاتحاد القومى يختاره المحافظ ويصدر قرار من وزير الزراعة ببيان الإجراءات التى تتبع أمام هذه اللجنة في تقديم الطعون والفصل فيها .

ويجوز لوزير الزراعة فرض رسم قدره جنيهان على من يرفض طعنه .

مادة ٩ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً كل حائز يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له مع علمه بذلك .

مادة ١٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برياضة الجمهورية في أول ذى الحجة سنة ١٣٨١ (٥ مايو سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

تنفيذا لسياسة الدولة التى تهدف إلى النهوض بالثروة الزراعية والعمل على تنميتها وتوفير حاجيات البلاد منها . . تقوم وزارة الزراعة يبحث جميع الوسائل التى تؤدى إلى هذا الهدف .

ولاحكام تنفيذ السياسة الزراعية يجب أن تنظم عمليات التقاوى والأسمدة والمبيدات والأعلاف وغيرها إلى الزراع ومربي الماشية حتى يتيسر لكل فلاح الحصول على نصيبه منها ويتسنى للوزارة إحصاء المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية إحصاء دقيقاً . نظراً لما للاحصاء من أهمية كبرى في محيط الاقتصاد .

لذلك رأت الوزارة إنشاء سجل لسجل قرية يثبت فيه جميع البيانات الخاصة بزراعتها وحيازاتهم وأسباب الحيازة والمحاصيل التي تزرع والحيوانات التي يملكها الزارع ومربي الماشية إلى غير ذلك من جميع ما يتعلق بأعمال الزراعة . . ومصدر هذه البيانات هو شخص الزارع أو مربي الماشية ولجنة القرية مع استحداث نظام بطاقة زراعية تصرف لكل حائز وتدون فيها البيانات من واقع السجلات المذكورة . وفي ذلك ما ييسر للحائزين الحصول على التقاوى والأسمدة والمبيدات والأعلاف وغيرها .

لذلك أعدت وزارة الزراعة مشروع القانون المرافق ، وعرفت المادة الأولى منه معنى الحائز في حكم هذا القانون . وأوجبت المادة الثانية إنشاء السجلات الزراعية وما يدون فيها من بيانات على أن تحفظ في الجمعيات التعاونية المختصة ويحدد وزير الزراعة في قرار يصدر الشروط الواجب اتباعها في حفظ السجلات وطريقة القيد فيها . . وأوجبت المادة الثالثة على كل حائز أيا كانت صفة حيازته أن يقدم جميع البيانات الخاصة به على استمارة تعدها الوزارة لهذا الغرض إلى الجمعية التعاونية توطئة لمراجعتها وإثباتها بالسجل ، وإذا قصر الحائز في تقديم البيانات الخاصة به اعتبره متخلفاً ويجب على موظفي وزارة الزراعة المختصين تكليف لجنة القرية بتقديم البيانات المطلوبة عن حيازته لإثباتها في السجل وبينت المادة الخامسة نظام بطاقة الحيازة الزراعية طبقاً للنموذج الذي تعده وزارة الزراعة وعلى أن تقوم الجمعية بتسليمها للحائز دون مقابل بعد ملء بياناتها من واقع السجل الزراعي واعتمادها من المشرف الزراعي المختص . . وأوجبت المادة السادسة على كل حائز أن يتوجه إلى مقر الجمعية التعاونية لاستلام بطاقته في الموعد الذي يحدده وزير الزراعة مع إلزامه بتقديمها إلى المختصين كلما طلب منه ذلك ، وإذا فقدت البطاقة من حائزها فعليه طلب بديل عنها مقابل ١٠٠ مليم . وقضت المادة السابعة بوجوب إخطار الجمعية التعاونية بكل تغيير يحدث في البيانات الواردة في البطاقة لإثباتها في السجل والبطاقة . وذلك وفقاً للنظام وفي المواعيد التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة فأجازة المادة الثامنة من المشروع لكل ذي مصلحة أن يطعن في البيانات الواردة في البطاقة خلال الموعد الذي يحدده وزير الزراعة أمام لجنة تشكل بكل مركز بقرار من المحافظ وعلى النحو الذي فصله المشروع ، كما أجاز المشروع لوزير الزراعة أن يفرض رسماً على الطعن بحد أقصى مقداره ٢ جنيه . وبينت المادة التاسعة العقوبات التي تطبق على مخالفين أحكام هذا القانون . ونصت المادة الأخيرة على أن يعمل به من تاريخ نشره وأوجبت على وزير الزراعة إصدار جميع القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

ويتشرف وزير الزراعة بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . . رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما اترأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
المشار إليه النص الآتي :

ويجب تسجيل التصرفات الصادرة إلى الأولاد وفقاً للبند « ا » من المادة الرابعة وكذلك أحكام
صحة التعاقد الخاصة بها قبل أول يوليو سنة ١٩٥٩ . كما يجب تسجيل التصرفات الصادرة وفقاً للبندين
« ب و ج » من المادة الرابعة أو أحكام صحة التعاقد الخاصة بها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا
القانون إذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو ثبوت تاريخ التصرف سابقاً على أول إبريل سنة ١٩٥٥
فاذا كان التصديق أو ثبوت التاريخ أو تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد لاحقاً على أول إبريل
سنة ١٩٥٥ وجب تسجيل التصرف أو الحكم في دعوى صحة التعاقد خلال سنة من تاريخ تصديق
المحكمة أو ثبوت التاريخ أو صدور الحكم أو خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون — أي هذه
المواعيد أبعد .

ويترتب على مخالفة هذه الأحكام الاستيلاء على الأقطان محل التصرف ، وكذلك استحقاق الضريبة
الإضافية كاملة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٥ مايو سنة ١٩٦٢) .

(١) نص بالجريدة الرسمية العدد ١٠٨ الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٦٢ .

مذكرة إيضاحية

أجازت المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى للمالك الخاضع لأحكامه أن يتصرف فى أطيانه الزائدة على مائتى فدان إلى أولاده وإلى صغار الزراع وخريجي المعاهد الزراعية وذلك وفقاً للشروط الواردة بالبنود ا و ب و ج من هذه المادة . وقضت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من قانون الإصلاح الزراعى على وجوب تسجيل هذه التصرفات فى مواعيد معينة تنهى فى أول يوليو سنة ١٩٥٩ .

وقد اتضح أن بعض المتصرف إليهم من صغار الزراع وخريجي المعاهد الزراعية قد عجزوا عن تسجيل التصرفات الصادرة إليهم من الملاك لأسباب خارجة عن إرادتهم كعدم تقديم المالك لمستندات ملكيته أو لأن الأطيان المتصرف فيها كانت من الأطيان الموقوفة ولم يشهر المالك إلغاء الوقف أو كانت أرض مشاع لم يتم فرزها بين الملاك على الشيوع أو لغير ذلك من الأسباب الخارجة عن إرادة المتصرف إليهم من صغار الزراع وخريجي المعاهد الزراعية وقد ترتب على عدم التسجيل تطبيق الحكم الوارد فى نهاية الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من قانون الإصلاح الزراعى وذلك بالاستيلاء على الأرض المتصرف فيها وفرض الضرائب الإضافية عليها .

ولما كان هذا الحكم قد ألحق ضرراً كبيراً بصغار الزراع وخريجي المعاهد الزراعية ممن اشتروا أطياناً من الملاك الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعى تطبيقاً للبندين ب و ج من المادة الرابعة مع أن تخلفهم عن التسجيل كان لأسباب خارجة عن إرادتهم وجميع هؤلاء ممن قصد قانون الإصلاح الزراعى حمايتهم .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق بعد مواعيد التسجيل المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من قانون الإصلاح الزراعى بالنسبة للتصرفات الصادرة من الملاك تطبيقاً للبندين ب و ج من المادة الرابعة وإعطاء المتصرف إليهم من صغار الزراع وخريجي المعاهد الزراعية مهلة جديدة للتسجيل غايتها سنة من تاريخ العمل بهذا القانون المرافق إذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو ثبوت تاريخ التصرف سابقاً على أول إبريل سنة ١٩٥٥ فإذا كان التصديق أو ثبوت التاريخ أو تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد الخاصة بالتصرف — لاحقاً على أول إبريل سنة ١٩٥٥ — وجب تسجيل التصرف أو الحكم فى دعوى صحة التعاقد خلال سنة من تاريخ تصديق المحكمة أو ثبوت التاريخ أو صدور الحكم أو خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون — أى هذه المواعيد أبعد .

ويتشرف وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى بعرض مشروع القانون المرافق مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة — على السيد رئيس الجمهورية — رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٢^(١)بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦
بشأن المصارف الحقلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن المصارف الحقلية المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٩ ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص السادتين ٣ و ٥ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النصان الآتيان :

« مادة ٣ — تقوم وزارة الأشغال بإنشاء المصارف الحقلية بنوعيتها ، على أن تتصل جميع الأراضي الداخلة في نطاق وحدة الصرف بسلسلة المصارف المذكورة ، كما تقوم الوزارة أيضاً في حالة المصارف الحقلية النعطة بإنشاء الزواريق — الفروع الحقلية الصغيرة — داخل الأراضي .

وفي كلتا الحالتين توزع نفقات الإنشاء على الأطنان الواقعة في وحدة الصرف ، ويسرى هذا الحكم على نفقات إنشاء المصارف الحقلية بنوعيتها والزواريق التي أنشأتها الوزارة منذ ١٤ مارس سنة ١٩٤٩ » .

« مادة ٥ — تعد وزارة الأشغال بياناً شاملاً بما أنفق في إنشاء المصارف الحقلية بنوعيتها ، وما أنفق في اجراءات الاستيلاء والنعقد ونزع الملكية ، شاملاً التمويل المستحق عن الأرض المزروعة ملكيتها والزراعة والمباني والأشجار والآلات والسواقي ، وأية تعويضات أخرى مضافاً إلى ذلك ١٠ ٪ مقابل المصاريف الإدارية ، ثم تبين الوزارة ما يخص الفدان الواحد من الأرض الداخلة في وحدة الصرف .

وتؤدى المبالغ المشار إليها في المقررة السابقة دفعة واحدة إذا أراد صاحب الشأن ، أو على عشرين

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠٨ الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٦٢ .

قسماً سنوياً متساوياً يبدأ تحصيلها من أول السنة التالية للتنفيذ ، فإذا لم تؤد هذه المبالغ فتحصل بطريق الحجز الإدارى على الأراضى التى انتفعت بتلك المصارف أو على ثمارها .

وعلى وزارة الأشغال أن ترسل إلى وزارة الخزانة بياناً بالأحواض التى تشملها وحدة الصرف وقيمة المبالغ المطلوب تحصيلها عن الفدان الواحد .

ويصدر وزير الخزانة أو من ينوبه قراراً بتحديد هذه المبالغ فى المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الأطيان ، ويكون لها الامتياز ذاته المقرر لهذه الضريبة .

ويعرض كشف بما تكلفه الفدان الواحد من النفقات على دار العمدة وباب المركز ونقطة الشرطة التى تقع الأطيان فى نطاق اختصاصها وذلك لمدة أسبوع على الأقل ويسبق هذا العرض إعلان عن مواعده ومكانه فى الوقائع المصرية ، ولتدوى الشأن ، خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاى مدة العرض ، حق المعارضة فى قيمة النفقات وإلا سقط الحق فيها .

وتقدم المعارضة إلى تفتيش المساحة المختص ، وتفصل فيها لجنة تشكل برئاسة مفتش المساحة المختص أو وكيله وعضوية موظف فنى من تفتيش المساحة وأحد مهندسى الرى ويكون قرارها نهائياً .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى أول ذى الحجة سنة ١٣٨١ (٥ مايو سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢^(١)

فى شأن محصول القطن

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن تعطيل بورصة عقود القطن بالاسكندرية وشراء

محصول قطن موسم ١٩٦٠ — ١٩٦١ ؛

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٦١ — ١٩٦٢ والمتبقى

من أقطان المواسم السابقة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠٨ الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة القطن
المصرية ؛

قرر البرلمان الآتى :

مادة ١ — اعتباراً من أول الموسم القطنى ١٩٦٢ — ١٩٦٣ تتسلم لجنة القطن المصرية الأقطان
الناجمة من محصول موسم ١٩٦٢ — ١٩٦٣ والمواسم التالية له (محلوحة تسليم الاسكندرية) بالأسعار
التي تحدد قبل بداية كل موسم بقرارات يصدرها وزير الاقتصاد .

ويحدد وزير الاقتصاد بقرارات منه شروط وأوضاع ومواعيد تسليم الأقطان إلى لجنة القطن
المصرية .

مادة ٢ — تتولى لجنة القطن المصرية بيع الأقطان للتصدير أو للاستهلاك المحلى بالأسعار
والشروط التي تعلنها اللجنة بعد العرض على وزير الاقتصاد .

ولا يجوز تصدير أقطان للخارج أو شراء المغازل المحلية لها إلا عن طريق الشراء المباشر من
مخزون لجنة القطن المصرية .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها
أربعة جنيهات عن كل قنطار من القطن موضوع المخالفة ، فضلاً عن التزامه بدفع ما قد يستحق من
فروق .

مادة ٤ — تعفى المبالغ التي تصرفها لجنة القطن المصرية ثمناً للأقطان التي تتسلمها من رسوم الدمغة
المقررة بمقتضى أحكام الفصل الخامس من الجدول رقم « ٢ » الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
المشار إليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦٢ ،
ولو وزير الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذى الحجة سنة ١٣٨١ (٥ مايو سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

تعمل الحكومة دوماً في رسم سياستها القطنية على تحقيق هدفين أساسيين . أولهما توفير السعر
العادل للمنتج ، وثانيهما تعبير أكبر قدر من محصول البلاد الرئيسى .

وتد درجت الحكومة في ظل نظام البورصة على اعلان أسعار الحد الأدنى التي تضمن بها للمنتج
مستوى للأسعار لا يجوز أن تنخفض عنه وتبدي الحكومة استعدادها لإستلام أقطانه بهذه الأسعار

إذا مالت أسعار السوق إلى الهبوط . إلى مادون هذا الحد . وكانت الحكومة في إعلان أسعار الضمان تهدف بجانب تحقيق السعر المجزى للمنتج إلى تعزيز سوق القطن والمحافظة على مستوى الأسعار .

على أنه بتعطيل بورصة العقود وإعلان الحكومة لسياستها في الموسم الماضي على الأسس الجديدة التي تلخص في قيام لجنة القطن المصرية نيابة عن الحكومة باستلام المحصول وبيعه للتصدير والاستهلاك المحلي عملاً على استقرار السوق وثبات أسعار بيعنا في الخارج ، لم تبدأ — في مرحلة الانتقال إلى سياسة ثابتة — من أن تترك سوق البضاعة الحاضرة في الحدود التي تسمح بتداول القطن بعلاوات تتناسب مع عروض بيعنا للخارج .

إلا أن التجربة قد أثبتت أن المضاربات على محصول البلاد الرئيسي لم تتوقف بتعطيل العمل في بورصة العقود حيث انتقلت المضاربة على العقود إلى المضاربة على العلاوات حتى بات ارتفاع العلاوات بسوق مينا البصل يهدد صادراتنا من القطن بخطر التوقف ، مما اضطر الحكومة إلى تنظيم تداول القطن في سوق مينا البصل واحكام الرقابة على العلاوات التي تسجلها العمليات التي تجري في هذه السوق ، ولكن هذا التنظيم لم يف بالغرض المنشود إذ لوحظ أن المعاملات قد قلت في سوق البضاعة الحاضرة وانتقل نشاط المضاربين إلى أسواق القطن في الداخل وتمطلت وظيفة بورصة مينا البصل باعتبارها سوقاً منظمة يتسنى للحكومة عن طريقها الاشراف على حركة تسويق القطن .

ولما كانت الحكومة في سياستها الاشتراكية تحرص على استقرار الحياة الاقتصادية للبلاد وفق خطة ثابتة مرسومة تهدف إلى الموازنة بين صوالم طوائف المتعاملين في سوق القطن بما لا يهدد المصالح العليا للبلاد التي تتمثل في ضمان استقرار أحوال المحصول الرئيسي عملاً على ضمان السعر المناسب للمنتج وعلى امكان تصريف أكبر قدر منه بما يعود نفعه على جميع المواطنين ، لذلك ترى وزارة الاقتصاد أن ثبات السياسة القطنية يقتضى اتخاذ اجراءات من مقتضاها قيام الحكومة باستلام الأقطان الشعر بالأسعار التي تعلنها في بداية كل موسم بقرار من وزير الاقتصاد بعد موافقة اللجنة الاقتصادية على أن تقوم لجنة القطن المصرية ببيع الأقطان للتصدير أو للاستهلاك المحلي بالأسعار التي تعلنها على أساس من الأسعار العالمية المنافسة بحيث يمتنع تصدير أية أقطان للخارج أو شراء المغازل المحلية لها إلا عن طريق الشراء المباشر من مخزون اللجنة .

وبذلك يمكن ارساء الأساس السليم لاستقرار دائم في أسواق القطن ترقبه الحكومة بعين يقظة بما لا يضر باقتصاديات البلاد أو يحيف بالأسعار العادلة التي تضمنها الحكومة بحيث يصل عائدها كاملاً إلى المنتج .

وغنى عن الذكر أن انتهاج هذه السياسة لن يضار به تجار القطن بالداخل إذ من مقتضى استلام اللجنة للأقطان شعراً ما يسمح لهؤلاء بالاستمرار في تجميع الأقطان الزهر من المنتجين وحلجها وتسليمها إلى اللجنة وسوف يتحقق لهم من ذلك الربح التجارى المعقول .

ولما كانت الحكومة تستهدف خفض المصاريف التي يتحملها القطن تخفيفاً لأعباء المنتج الذى

تقع على كاهله في النهاية هذه المصاريف ، لذلك فقد نص في مشروع القانون على اعفاء المبالغ التي تصرفها لجنة القطن المصرية ثمنا للأقطان التي تتسلمها — من رسوم الدمغة المقررة على صرفيات الحكومة والهيئات العامة — حتى لا يكون في استقطاع هذه الرسوم من ثمن الأقطان ما يمس الأسعار التي حددتها الحكومة لاستلام الأقطان .

وتتشرف وزارة الاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف فقرة أخيرة إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه
نصها الآتى :

« ويقصد بالمكافأة أو المرتب في تطبيق أحكام هذا القانون ما يتقاضاه الموظف من مكافأة أو مرتب أصلى مضافاً إليه كل ما يصرف له بصفة دورية من إعانات وعلاوات وبدلات ومكافآت وكذلك المزايا العينية التي يتمتع بها »

مادة ٢ — يستبدل بالمادة الثانية من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النص الآتى :

« مادة ٢ — على الجهات المشار إليها في المادة الأولى أن تطلب إصدار القرارات الجمهورية

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠٨ الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٦٢ .

اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يبالغون المرتب المنصوص عليه في المادة الأولى .

مادة ٣ — تقدم طلبات إصدار القرارات الجمهورية المشار إليها في المادة السابقة خلال خمسة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو عند بلوغ المرتب إلى الحد الوارد في المادة الأولى بالنسبة لمن يبلغونه بعد هذا التاريخ .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٥ مايو سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل
العمال في المؤسسات الصناعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية المعدل
بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٤ — تلتزم المؤسسات المشار إليها بتنفيذ هذا القانون في المدة التي يحددها وزير الصناعة

بقرار منه » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٦ مايو سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١١ الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٦٢ .

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بتنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية وحدد الفترة التي يجوز لتلك المؤسسات تشغيل العمال تشغيلاً فعلياً خلالها بما لا يجاوز ٤٢ ساعة في الأسبوع كما قضى بالزام تلك المؤسسات بزيادة عدد عمالها نتيجة تطبيق أحكامه في الحدود التي يقررها وزير الصناعة على أن يتم تنفيذ ذلك خلال سنة من تاريخ صدور هذا القانون .

وقد أظهر التطبيق العملي لأحكام القانون المذكور أن الأمر يقتضي تدريب العمال اللازمين للاتحاق ببعض هذه المؤسسات وأن هذا التدريب يحتاج إلى مدة طويلة كما أن البعض الآخر منها لا يزال في بدء التكوين وفي إلزامها بالحاق العمال الذين اقتضاهم تطبيق القانون عليها خلال المدة التي حددها إرهاب لها ومن ثم رؤى من الأنسب أن يترك الأمر لوزير الصناعة لتحديد المدة اللازمة لتطبيق هذا القانون على مختلف المؤسسات وفقاً لظروف كل مؤسسة .

وتحقيقاً لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ويقتشف وزير الصناعة بعرض مشروع القانون على السيد رئيس الجمهورية في الصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة ، رجاء في حالة الموافقة التفضل بإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن إضافة شركات ومنشآت جديدة إلى الجدول المرافق

للنانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى الجدول المرافق للنانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الشركات والمنشآت الآتية :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١١ الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٦٢ .

(١) محلات رالف بوتريغولي وأولاده .

(ب) محل ب . بوتريغولي .

(ج) مؤسسة شريف على اللبابيدي (جون دكينسون وشركاه سابقاً) .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي الحجة سنة ١٣٨١ (١٢ مايو سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢^(١)

بشأن تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للمؤسسات العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦١ بطريقة اختيار من يعينون في الوظائف الحالية عملاً بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١٤ الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ .

وطى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛
 وطى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم
 في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛
 وطى الأوامر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ، ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إعانة غلاء
 المعيشة لموظفي ومستخدمى وعمال المحلات الصناعية والتجارية ؛
 وطى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى .

مادة ١ — يجوز خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون تعيين خريجي الجامعات في الوظائف
 الحالية أو التي تخلو في الشركات التابعة للمؤسسات العامة دون التقيد بشرط إجراء امتحان المسابقة
 المنصوص عليه في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١
 المشار إليهما .

ويصدر بالتعيين قرار من الوزير المختص بمراعاة القواعد المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية
 رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ويمنح المعينون وفقاً لأحكام هذا القانون ، المرتب وعلاوة غلاء المعيشة بالفئات والأوضاع المقررة
 لمن يعين في وظائف الدرجة السادسة بالكادر العالى بالحكومة .

ويجب استيفاء مسوغات التعيين خلال التسعة أشهر التالية للتعيين بما فى ذلك شهادة التجنيد
 وثبوت اللياقة الطبية أو الإعفاء منها طبقاً للقانون وإلا اعتبر الموظف مفصولاً من الخدمة بمجرد انتهاء
 هذه المهلة دون استيفاء المسوغات .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦٢ ؛

صد برئاسة الجمهورية فى ١٣ ذى الحجة سنة ١٣٨١ (١٧ مايو سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٢^(١)بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
بإصدار قانون العمل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار المؤتمر العام الأول للاتحاد القومي للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٧١ وبالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٧١ — إذا كان العقد محدد المدة واستمر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر العقد مجدداً لمدة غير محددة ، ويعتبر التجديد لمدة غير محددة أيضاً ولو حصل بتعاقد جديد يشمل شروطاً جديدة » .

« مادة ٨١ — ينتهي عقد العمل بوفاة العامل أو بعجزه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضاً استوجب انقطاعه عن العمل مدة متصلة لا تقل عن مائة وثمانين يوماً أو مدداً متفرقة تزيد في مجملها على مائتي يوم خلال سنة واحدة وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل ولا يجوز إنهاء العقد للتقاعد من جانب صاحب العمل إلا يباوغ العامل سن الستين على الأقل .

ويكون إثبات العجز أو المرض وكذلك إثبات السن في حالة تعذر إثباته بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها بشهادة طبية ولصاحب العمل أن يعرض العامل على طبيب آخر فإذا اختلفت الشهاداتتان جاز لكل من الطرفين أن يطلب من مكتب العمل إحالة الموضوع على لجنة تحكيم طبي ينظم تشكيلها

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١٤ الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ .

وإجراءات عرض النزاع عليها وتقدير الرسوم قرار من وزير العمل بالاتفاق مع الوزير المختص .
مادة ٢ — تضاف إلى قانون العمل المشار إليه مادة جديد برقم ١٨٥ مكرر نصها الآتي :

« مادة ١٨٥ مكرر — يجوز لمجلس إدارة اتحادات نقابات العمال ومجالس إدارة النقابات العامة أن تختار من بين أعضاء مجلس إدارتها أو مجالس إدارة نقاباتها الفرعية عضواً أو أكثر يتفرغ للقيام بمهام النشاط النقابي في حدود أغراضها وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل .

ويحتفظ صاحب العمل للمتفرغ أثناء مدة تفرغه بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلاً وتضم لمدة عمله ونحسب في المعاش » .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير العمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ذى الحجة سنة ١٣٨١ (١٧ مايو سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

تنص الفقرة الأولى من المادة ٧١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه « إذا كان العقد محدد المدة واستمر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر العقد مجدداً لمدة غير محددة » .

ولما كان البعض قد لجأ إلى استخدام العمال فترات متقطعة بعقود محددة المدة للحيلولة دون استفادتهم من مزايا القانون .

ورغبة في حماية العمال من مثل هذا الإجراء قرر المؤتمر الأول للاتحاد القومي للجمهورية العربية المتحدة تعديل الفقرة الأولى من المادة ٧١ فرؤى أن يعتبر التجديد لمدة غير محددة أيضاً ولو حصل بتعاقد جديد يشمل شروطاً جديدة .

ولما كانت المادة ٨١ من قانون العمل المشار إليه قد بينت على سبيل التحديد حالات انتهاء عقد العمل وهي وفاة العامل أو عجزه عن تأدية عمله أو مرضه مرضاً استوجب انقطاعه عن العمل مدة متصلة لا تقل عن مائة وثمانين يوماً أو مدداً متفرقة تزيد في مجملها على مائتي يوم خلال سنة واحدة ولم يكن من بين هذه الحالات حالة بلوغ العامل سنّاً معيناً للتقاعد ، وقد تعمد المشرع ذلك فافترض ألا ينتهي العقد إلا بعجز العامل عن تأدية عمله ، وقصد من ذلك إتاحة الفرصة أمام العامل لكسب عيشه من العمل أطول مدة ممكنة طالما هو قادر على العمل والاستفادة من خبرته .

ورغم هذا لجأ بعض أصحاب الأعمال إلى إنهاء عقود العمال قبل أن يبلغوا سن الستين استناداً إلى

نص يضمنونه لوائح الأنظمة الأساسية للعمل التي يعدونها رغم قدرة الكثيرين منهم على القيام بأعمالهم. ولما كان إغفال سن التقاعد قد قصد به أن يكون إجراء مؤقتاً للسبب للتقدم وهو إتاحة الفرصة أمام العامل لكسب عيشه وذلك إلى أن تضع الدولة نظاماً لمعاش التقاعد .

ولما كان قانون التأمينات الاجتماعية للمعدل بالقانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦١ قد ربط الاستحقاق في معاش الشيخوخة بانتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن الستين وأجاز له خلال فترة تنتهي في آخر ديسمبر ١٩٧٦ الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه .

وخشية أن يلجأ أصحاب الأعمال إلى إعمال أحكام لوائح الأنظمة الأساسية للعمل وإنهاء عقود العمال قبل بلوغ سن الستين وفي هذه الحالة لا يستحقون معاشاً لعدم بلوغهم السن المقررة وهي سن الستين .

ورغبة في التنسيق بين أحكام قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية من ناحية واعتبار سن الستين هي الحد الأدنى لتقاعد العمال من ناحية أخرى .

لذلك فقد رأى تعديل الفقرتين الأولى والثانية من المادة (٨١) سالفة الذكر وذلك بالنص صراحة على عدم جواز إنهاء العقد للتقاعد من جانب صاحب العمل إلا ببلوغ سن الستين على الأقل ، وطبيعي أنه لا يجوز بذلك إنهاء العقد للتقاعد قبل بلوغ سن الستين حتى ولو اتفق على سن أقل من ذلك سواء كان الاتفاق سابقاً على صدور القانون أو لاحقاً له وسواء كان الاتفاق وارا د في عقد عمل فردي أو كان تحديداً لسن وارا داً في لائحة النظام الأساسي للعمل .

ونظراً لأن الأعمال التي تقوم بها النقابات في الوقت الحاضر وخاصة بعد تطويرها إلى نقابات عامة للمهنة أو الصناعة أو المهن أو الصناعات المتماثلة أو المرتبطة أو التي تشترك في إنتاج واحد تستدعي إذا ما أريد تأديتها على الوجه الأكمل تفرغ واحد أو أكثر من أعضاء مجالس الإدارة لها وهو نظام معمول به في كثير من الدول لأنه فضلاً عما فيه من صالح العمال أنفسهم فإنه مراعى فيه أيضاً مصالح أصحاب الأعمال .

وإذا كانت بعض النقابات بالاتفاق مع أصحاب الأعمال قد أخذت بهذا النظام إلا أنه ما زال محصوراً في عدد قليل منها .

لذلك رأى تضمين القانون نصاً جديداً ينظم التفرغ النقابي ومن ثم يجيز لمجلس إداره اتحاد نقابات العمال ومجالس إداره النقابات العامة أن تقرر من بين أعضاء مجالس إدارتها أو مجالس إدارة نقاباتها الفرعية عضواً أو أكثر للتفرغ للقيام بمهام النشاط النقابي في حدود أغراضها وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل على أن يحتفظ صاحب العمل للتفرغ أثناء مدة تفرغه

بما يستحق من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلاً وتضمن لمدة عمله وتحسب في المعاش .
وتتشرف الوزارة بأن ترفع مشروع القانون المرافق منفرغاً في الصيغة التي وافق عليها مجلس
الدولة إلى السيد رئيس الجمهورية للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ (١)

بإضافة حكم جديد إلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وطى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وطى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يضاف إلى الفقرة ب (٣) من البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
المشار إليه النص الآتى :

« ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص بعض المبالغ المتحصلة من هذه النسبة للتوزيع
على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحاً أو تحقق أرباحاً قليلة لأسباب لا ترجع إلى عدم
كفاءة في التشغيل أو إلى تراخ من العاملين في الشركة ، ويكون التخصيص في كل حالة على حدة
وبناء على عرض الوزير المختص » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون
رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ .

صدر برياضة الجمهورية في ١٣ ذى الحجة سنة ١٣٨١ (١٧ مايو سنة ١٩٦٢)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١٤ الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة . وقد نصت الفقرة ب (٣) من البند ٥ من المادة ١٤ من هذا القانون على تخصيص ١٠٪ من أرباح الشركات للخدمات الاجتماعية المركزية للموظفين والعمال ، على أن يكون التخصيص بقرار من رئيس الجمهورية ، غير أنه نظراً لأن بعض الشركات لا تحقق أرباحاً فقد رؤى تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع العاملين في شركات القطاع العام وفقاً للقرارات الاشتراكية التي أصدرتها الدولة ، بما يكفل تحقيق العدالة في توزيع الأرباح على العاملين في الشركات المختلفة تخصيص نسبة من الـ ١٠٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية للموظفين والعمال وذلك للتوزيع على العاملين في الشركات التي لم تحقق أرباحاً أو حققت أرباحاً ضئيلة بشرط أن يتقدم الوزير المختص في كل حالة بما يوضح أن عدم تحقيق الأرباح لا يرجع إلى عدم كفاءة في التشغيل أو تراخ من العاملين بالشركة .

ويتشرف وزير الصناعة برفع مشروع القانون المرافق بالتعديل المقترح إلى السيد رئيس الجمهورية ، رجاء في حالة الموافقة التفضل بإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم حليج على القطن

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم حليج على القطن والقوانين المعدلة له ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢ من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٢ — على أصحاب المحالج ومديريها أن يحصلوا هذا الرسم ويوردوه لحساب مصلحة القطن خلال الأسبوع الأول من الشهر التالي للشهر الذي تم فيه حليج الأقطان » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١٤ الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ذى الحجة سنة ١٣٨١ (١٧ مايو سنة ١٩٦٢)

مذكره ايضاحية

قضى القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم حليج على القطن بواقع ٩٠٠ مليم عن كل ١٠٠ كيلو جرام من القطن الشعر من أصناف السكرنك والنوفى والجيزة ٤٥ ، ٤٥٠ مليم عن كل ١٠٠ كيلو جرام من أصناف القطن الأخرى بما فيها الاسكارتو .

وأوجبت المادة الثانية من القانون على أصحاب المحالج ومديرها أن يحصلوا هذا الرسم من أصحاب القطن وأن يوردوه لحساب مصلحة القطن خلال الأسبوع الأول من الشهر التالى للشهر الذى تم فيه تحصيل الرسم . ورتبت المادة الرابعة المقبولة على كل من لا يورد الرسم فى الميعاد المحدد .

وعلى هذا النحو ربط القانون بين تحصيل الرسم وتوريده لخزانة الدولة ، فحدد موعد توريد الرسم بالأسبوع الاول من الشهر التالى للشهر الذى تم فيه التحصيل .

على أنه قد تبين فى التطبيق أن أصحاب المحالج ومديرها يتحملون من التزامهم بالتوريد فى الميعاد المحدد استناداً إلى أن أصحاب القطن لم يوفوا إليهم بالرسم المقرر . وبذلك تنقض الحكمة من تنظيم ميعاد التوريد بقصد ضبط حساب الضريبة وتوريدها فى مواعيد محددة باعتبارها مورداً من الموارد العادية للميزانية .

لذلك رأى تعديل نص المادة الثانية سالفة الذكر بحيث يكون توريد الرسم خلال الأسبوع الأول من الشهر التالى للشهر الذى تم فيه حليج الأقطان ، وبذلك يرتبط التزام أصحاب المحالج ومديرها بتوريد الرسم بالتزامهم باستثناء الرسم من أصحاب القطن بمجرد حليجه . وجدير بالذكر أن هذا التعديل يتماشى مع التنظيم الذى جاء به القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ فى شأن تحصيل ضريبة الدعاية للقطن ومواعيد توريدها .

وقد أعد مشروع القرار بقانون المرافق مستهدفا تحقيق الغرض المتقدم .

وتتشرف وزارة الاقتصاد برفعه إلى السيد رئيس الجمهورية

رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرارات وزارة

وزارة العدل

قرار (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى الصادر بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٥ يوليو سنة ١٩٣٢ بإنشاء مأمورية قضائية شرعية بناحية المطرية مركز المنزلة دقهلية ؛

وعلى كتاب السيد سكرتير عام محافظة الدقهلية رقم ١٨٨٠ سرى بطلب إنشاء محكمة جزئية بقسم شرطة بندر المطر ؛

ولما رأى من إنشاء مأمورية قضائية مستديمة ببندر المطرية بدلا من المأمورية الشرعية المنوّه عنها بصدور هذا ؛

وعلى موافقة كل من محكمة المنصورة الابتدائية والنيابة العامة ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ مأمورية قضائية مستديمة ببندر المطرية دقهلية تسمى (مأمورية المطرية القضائية) تنظر جميع أنواع القضايا التى تنظرها المحاكم الجزئية ويكون اختصاصها جميع البلاد المكونة لقسم شرطة بندر المطرية .

مادة ٢ — جميع القضايا والتحقيقات التى أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص مأمورية المطرية القضائية — تحال بالحال التى هى عليها إلى هذه المأمورية لجلسات محددة وبغير مصروفات — وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن طبقاً للقانون مع تسكينه بالحضور فى المواعيد المقررة .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التى تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من يوم السبت الموافق

الرابع عشر من أبريل سنة ١٩٦٢ .

وعلى إدارة المحاكم تنفيذ ذلك .

تحريراً فى ٢٢ شوال سنة ١٣٨١ (٢٨ مارس سنة ١٩٦٢) .

قرار^(١)

بتحويل بعض موظفي وزارة الخزانة صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الإطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرارى وزير المالية رقمى ١٣٥ لسنة ١٩٥١ و ١٠٣ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى موافقة وزير الخزانة بتاريخ ٢٠ من مارس ١٩٦٢ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — ينحول صفة مأمورى الضبط القضائي فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه والقوانين المعدلة له ؛

المدير العام والوكيل العام والمراقبون العامون لمصلحة الأموال المقررة كل فى دائرة اختصاصه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى ملحق الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٥ ذو القعدة سنة ١٣٨١ (١٠ أبريل سنة ١٩٦٢) .

قرار^(٢)

بتحويل بعض موظفي مؤسسة التأمينات الاجتماعية

صفة مأمورى الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة ؛

وعلى موافقة وزير العمل بتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٦٢ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٢ الصادر فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٦٢ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٠ الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٦٢ .

قرر :

مادة ١ - يمنح صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه رؤساء المكاتب الفرعية والفتشون بالمركز الرئيسى ومراقبات المناطق الإقليمية والمكاتب الفرعية ومندوبو الحجز الإدارى الذين تندبهم المؤسسة لدخول محل العمل كل فى دائرة اختصاصه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢ ذى الحجة سنة ١٣٨١ (٦ مايو سنة ١٩٦٢) .

وزارة العمل

قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢^(١)

بشأن كيفية تحصيل الاشتراكات والمبالغ المستحقة للمؤسسة
العامة المصرية للتأمينات الاجتماعية

وزير العمل

بعد الاطلاع على المادة ١٠٦ من قانون التأمينات الاجتماعية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد الجهة المختصة فيما تضمنته بعض أحكام القوانين المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية ؛

وطى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٢ بتفويض وزير العمل اختصاصات مجلس الإدارة ؛

وطى القرار الوزارى رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى تقرير ديوان المحاسبات بشأن التفتيش على أعمال المراقبات بالمؤسسة ؛

وعلى تقارير المراقبة العامة للتفتيش والمتابعة بالمؤسسة ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس إدارة المؤسسة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٢ الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٩٦٢ .

قرر :

مادة ١ — يكون سداد الاشتراكات والمبالغ المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له والقرارات المنفذة له بموجب شيكات مصرفية على أحد البنوك ، أو بحوالة بريدية أو إيصال إيداع في أحد البنوك التي تعينها مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

مادة ٢ — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للمؤسسات العامة والشركات التابعة لها سداد الاشتراكات والمبالغ المشار إليها في المادة المذكورة بموجب شيكات مسحوبة على حساباتها بالبنوك ترسل بالبريد الموصى عليه للمؤسسة بعد تسطيرها بمعرفة صاحب العمل .

مادة ٣ — يجوز لأصحاب الأعمال سداد الاشتراكات والمبالغ المشار إليها نقداً إلى الخزينة المختصة بالمؤسسة إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيهاً وذلك في مقابل قسيمة دفع تسلم للدافع من الخزينة .

مادة ٤ — على المؤسسة ومراقباتها الاقليمية ومكاتبها الفرعية أن تقيد أولاً بأول ما يرد إليها من الشيكات المصرفية ، والحوالات البريدية واشعارات الإيداع بالبنوك ، وكذا الشيكات المسحوبة على الحسابات الجارية بالنسبة للمؤسسات العامة وشركاتها ، في سجلات خاصة يوضح فيها تاريخ ورود الرقم الموضح على وسيلة السداد وقيمة المبلغ المسدد واسم صاحب العمل ورقمه بالمؤسسة ؛ ويقيد هذا في السجل أيضاً بنفس الطريقة المبالغ المسددة نقداً إلى خزينة المؤسسة من واقع صور قسائم الدفع . وعلى المؤسسة إعداد كشف شهري بهذه الإيرادات من واقع السجلات المشار إليها .

مادة ٥ — على المؤسسة ومراقباتها الاقليمية ومكاتبها الفرعية أن تودع في نفس يوم الورد أو اليوم التالي على الأكثر كل ما يرد إليها من شيكات مصرفية ، أو حوالات بريدية ، أو شيكات عادية ، أو نقود ، في حساب جاري المؤسسة في أحد البنوك التي تعاملها أو أحد فروعها .

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٢١ مايو سنة ١٩٦٢) .

الجريدة العشرية

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقابة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنة الحادية والأربعون	: ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤	سيادة النقيب (رقم خاص)
٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥	النقابة والنادى
٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢	غرفة المحامين بمحكمة القاهرة
٥٠٨٣٥	غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف
٨٠٣١٩٨	غرفة المحامين بمجلس الدولة
٨٩٤٣٢٢	غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية

الحاماة

مجلد قصبات شہرہ

نصرہا نقابہ المحامین

قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُهُ بِمَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ
إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضِي الْحَوَیَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ
وَأَنزَلْنَاهُ

عددی خاص بالمحاضرات

بونہ

۱۹۶۲

السَّنة الثَّانِيَّة وَالْأَرْبَعُونَ

العدد

العاشر

فهرس

- حديث حول المحاماة : للدكتور رياض شمس . ص ٨٦٣
- القضاء والمحاماة : حقوق وواجبات ؛ للأستاذ محمود عبد اللطيف المحامى . ص ٨٧٣
- القضاء فى الإسلام : للأستاذ عبد القادر خالد المحامى . ص ٨٨٣
- المسئولية المدنية للدولة : فى النظام الاشتراكى ؛ للدكتور سعد واصف المحامى . ص ٨٩٤
- العدالة طاقة للدفع الثورى : للأستاذ مصطفى الصياد مأمور ضرائب عابدين . ص ٩٠٧
- قانون التأمينات الاجتماعية : أهدافه ومزاياه ؛ للأستاذ محمد فهم أمين المحامى . ص ٩١٩
- قانون التأمين الإجبارى : معاشات العمال بين مدد الخدمة السابقة والأنظمة الخاصة ؛ للأستاذ محمد فهم أمين المحامى . ص ٩٤٣
- المحاماة فى ضوء الاشتراكية : للأستاذ لطفي الحولى المحامى . ص ٩٧٦
- للمشكلات القانونية للتوجيه الاقتصادى : للدكتور على جمال الدين عوض أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق بجامعة القاهرة . ص ٩٩٠
- مشروعية التأمين فى القانون الدولى : والداخلى ، للدكتور صلاح الدين عبد الوهاب ، وكيل نيابة النقض للدنى . ص ١٠٠٧
- التأمين فى نطاق التطبيق العملى : للدكتور صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة النقض للدنى . ص ١٠٣٤

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

حديث حول المحاماة^(١)

للدكتور رياض شمس

سيادة الأستاذ الجليل ، نقيب المحامين

تفضلتم يا سادة النقيب ، مشكوراً ، فدعوتوني للتحدث ، من فوزي هذه المنصة . وهي لفظة كريمة ، من نقيب كريم ، متفان في إعلاء رسالة المحاماة ، في كل الوجوه ، منافع — هو ، وزملاؤه أعضاء نقابتنا الموقرة — عن حقوق المحامين ، وعن كرامتهم .

لقد أتبع لي أن أكون كاتباً ، وأن أكون معلماً ، وأن أكون محامياً .

وإني ، لأزهو برسالة الكاتب ، وأعتز برسالة العلم . وأخبر برسالة المحامي .

ولكن ، إذا طلب إلي أن أختار واحدة من الرسائل الثلاث ، فإني لا أتردد في اختيار المحاماة .

ولما كانت الصناعة في المعاني ، وهي أخص من الحرفة ، لأنها تحتاج في حصولها إلى المزاولة ، فإننا نلجأ أن نحل كلمة « الصناعة » محل لفظ : « المهنة » ، كلما اقترنت بالمحاماة .

إن المحامي صانع صنع ، فهو يسخر العلم القانوني ، وغير القانوني ، لإقناع القاضي بحق موكله ؛ أو بعدم مسؤوليته ؛ أو بذرعه فيما أقدم عليه من مخالفة القانون . وحسبه أن يصدر الحكم برد حق موكله ، أو ببراءته ، أو بسجنه ثلاث سنين ، بدلا من الحكم عليه بالإعدام ، لاشتراكه في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد .

لذلك تزيد حاجة المحامي العادي إلى الاطلاع ، في مختلف العلوم والفنون ، على حاجة الكاتب ، أو المعلم ، أو المهندس ، أو الطبيب .

(١) عاضرة ألفت بدار النقابة في ٢٠ من أكتوبر ١٩٦١ .

فلا بد للمحامى أن يتعرف من معين الفنون ، ولا سيما فن الأسلوب ، وفن الخطابة . وهو محتاج إلى الإلمام بعلم النفس ، والاجتماع ، والفلسفة ، والمنطق ، والتاريخ ، والطب الشرعى إلخ .

إن رسالة المحامى من أجل الرسائل وأعظمها شأنًا . وليس مقياس نجاح المحامى بمقدار دخله ، فالدخل ضرورى وله دلالة في الظروف العادية ، ومن المحامين من تصل أتعابه إلى خمسة أرقام في قضية واحدة ، ولكن الجزاء الحقيقى للمحامى إنما هو في متعة الشعور بأداء الواجب ، وفي غبطة التوفيق إلى إظهار الحق . هذه هي مكافأة المحامى الكبرى وهي مكافأة لا تقدر بمال .

لست أعرف عدد القرنكات الذهبية التى دفعها «جوستاف فلوير» أتعاباً لقضية ، ولكنى أعرف أن «جوستاف فلوير» أهدى روايته الخالدة : « مدام بوڤارى » إلى محاميه « جيل سينارد » بهذه العبارة :

صديقى العزيز النابه

إسمح لى بتدوين إسمك على رأس هذا الكتاب ، فوق عبارة الإهداء ، لأن فضل ظهوره مرجعه إليك قبل أى شخص آخر . إن مطالعة دفاعك المجيد ، قد أ كسبت كتابى ، فى نظرى ، قيمة لم أكن أتوقعها . تقبل هنا إذن ولاء عرفانى بالجميل ، الذى مهما يعظم قدره ، فلن يرتقى إلى مستوى فصاحتك وتفايك .

لقد قرأ الآباء والأجداد هذا الإهداء منذ ١٢ من أبريل سنة ١٨٥٧ ، وقرأته منذ أيام باللغتين الفرنسية والانجليزية ، كما قرأت دفاع « سينارد » فى نهاية النسخة الفرنسية من « مدام بوڤارى » ، وسوف يقرأه الأبناء والأحفاد بمختلف لغات الأرض ، فى كل بلاد الدنيا ، إلى ما شاء الله .

• • •

بلغ دخل المحامى « مارشال هول » فى سنة ١٩٠١ ، ٤٤٢٠ جنيها ، ثم نزل فى السنة التالية إلى أقل من النصف ، حتى اضطر فى الربع الأخير من السنة أن يعرض على زميل له ارتهان دبوس ربطة عنقه ، لقاء خمسمائة جنيه ، وانحدر دخله فى سنة ١٩٠٤ إلى ١٧٤٣ جنيهاً ، وباع مارشال فى سنة ١٩٠٧ مجموعة التحف الفضية التى اقتناها ، كما باع بعض أثاث منزله .

باعها بمبلغ ٥٧٩١ جنيها ، ولم يبع كرامته ، وكان فى وسعه أن يعتذر للقاضى لورد ماتيو ، أو أن يحترس من مهاجمة صاحب جريدة الديلى ميل ، أو أن يمتنع عن قبول قضية ضد صحيفة الديلى كرونكل . ولكن مصلحة المحامى مارشال كانت دائماً فى الحل الثانى بالنسبة لمصلحة موكله ، لذلك لم يتردد فى سبيل كسب قضية مس تشاتل المثلة ، التى نجح فى أن يستصدر لمصلحتها حكماً بتعويض قدره ٢٥٠٠ جنيه ، ضد مستر هارمس ورث صاحب الديلى ميل ، أن يقول للمحلفين :

« قد تكون موكلتى مضطرة لأن تعمل لتدش ، ولكن سمعتها جديرة بالاعتبار كأي سيدة من سيدات البلاد ، بما فيهن مسز هارمس ورث » .

توفي مارشال في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٢٧ فنكس العلم في اليوم التالي فوق Inner Temple (إحدى نقابات المحامين الأربع) ، واجتمع ممثلو القضاء والمحاماة في دار المحكمة العليا ، وعلى رأسهم قاضي قضاة إنجلترا ، ليتبارى كبارهم في تكريم ذكرى المحامي الشجاع ، الذي لم يعرف الخوف في أداء واجبه ، والذي استحق بشخصيته وقوة حجته ، وبراعته في السيطرة على المحامين ، أن يكون أعظم المحامين الانجليز ، في كل العصور .

لست معتزما الليلة أن أعرف المحامي التالي ، أو أن أحيط بواجبات المحامي وحقوقه ، أو أحدث في أتاعبه ومتاعبه ، أو أنعرض لقوانين المحاماة ، أو أنوه بفضل المحاماة ومآثرها ، وأهميتها ، وأيامها المشهودة ، مستعرضاً مواقف فحول المحامين ، ومرافعاتهم الخالدة ، في القضايا الكبرى ، من عهد اليونان إلى يومنا .

إنما أردت أن يكون حديثي هذا سهلاً مرسلًا ، لعله يذكر الزملاء بما صادفوه من مناسبات أعظم أهمية ، وأكبر دلالة ، فيكون من حظ هذه القاعة ، ومن حظ مجلة المحاماة ، أن تسجل للمحامين ذكرياتهم . وخبرتهم ؛ ليتعرف الناشئون في رحاب نقابتهم ، وفي ثايات مجلتهم ؛ بتقاليد المحاماة المثلى ، ويفيدوا من خبرة السابقين وحكمهم .

إن ، أكثر ما راعني ، في الاضطلاع برسالة المحاماة ، هو خفاء الحق تحت ستار الباطل . والمحامي كالنقب عن الآثار ، أو كالباحث عن البترول ، لا بد أن يروض بصيرته وبصره على كشف الستار ليحصص الحق من وراء الحجب ، ويتجلى سافراً للعيان .

وشر ما يرين على الحق ، ويلبسه بالباطل ، شيطان :

القرائن المضللة ، وعدم التحرز في دراسة المقدمات .

لذلك أتحدث عن القرائن ، وعن أهمية التدقيق في فحص الوقائع ، ولا سيما ما يبدو عادة قليل الأهمية منها .

وأبدأ بالحديث عن القرائن المضللة ، حتى لا يهابها المتدثون ، فيرفضوا قضية خشية خسارتها ، أو يقبلوها غير مقتنعين بسلامة مركز الدفاع فيها ، على حين ، أن كسب القضايا رهين ، بإيمان المحامي بحق موكله .

نوه بوركارد Borchard في مقدمة كتابه « تأثيم البريء » بأن القرائن تمخضت في خمس عشرة قضية عن خطأ في تحقيق شخصية الجاني ، وفي إحدى عشرة قضية ، كانت اليمين الكاذبة من عناصر الإدانة الجوهرية ، وفي خمس عشرة قضية ، استند الحكم بالإدانة إلى يمين كاذبة أقسمها الشهود . . . مستعنيين على تصديقهم بالقرائن الطبيعية أو المصطنعة ، ومن هذه القضايا أربع جنابات قتل ، ثبت فيها بعد أن قلاها أحياء وبصحة جيدة .

وأورد ريك Theodore Reik في كتابه « القاتل المجهول » The Unknown Murderer ، قضية خلاصتها أن فلاحاً ثرياً ، جلس يحتمس الجثة في حانة صغيرة بإحدى مدن النمسا ، وسمعه جميع رواد الحانة ينتهر شاباً ، ويجهمه بأنه لن يزوجه من ابنته . كما سمعوا الشاب يتوعد صائحاً : سارى هذا الكلب أينما انتصر ، سارى أنه هو الذى سوف يصلى المذاب ، ولست أنا .

خرج الفلاح لشأنه ، ثم وجد قتيلاً ، وشهد اثنان من السابلة أنهما فاجأ الشاب يسحب سكيناً من ظهر القتيل ، ثبت أنها سكين الشاب ، وحكم عليه بالإعدام ، ثم خفف الحكم إلى الأشغال الشاقة .

وبعد اثني عشر عاماً ، اعترف القاتل الحقيقي وهو محتضر ، بأنه غافل الشاب إثر المشادة ، فاستل مديته من قرابها ، وأغمدتها في ظهر الفلاح بعد خروجه من الحانة ، واستولى على ماله .

وظاهر أن الشاب مر بالجثة فمرف صاحبها ، ولح سكينه فذعر إذ أيقن أن الاتهام منصب عليه لا محالة ، وسارع إلى سحب السكين من الجرح .

ولعلى مدين لهذه القضية ، إذ رجعت عندي كفة قبول قضية ، من نوع ، كنت أعتر عن قبوله ، عادة .

ذلك أن أما لهنى ، أهرعت إلى مكنتي في حالة يرثى لها ، وهى أرملة طبيب كبير كانت صلتى به وثيقة ، وأفضت إلى بأن ولدها متهم بتزوير شيكين ، وأقنعتنى بأنه برىء لا غبار عليه .

وملخص الوقائع أن مستخدماً في شركة منجر ، صرف من بنك باركليز شيكا ، مزوراً ، بمبلغ ٨٤٠٠ جنيه ، وحاول أن يصرف من البنك الأهلى شيكا ثانياً بمبلغ ٩٦٠٠ جنيه ، ولكن صراف البنك الأهلى طلب إليه أن يستمضى مدير الشركة إمضاء ثانية ، ولما عاد إليه المستخدم بعد دقائق بالشيك موقعاً عليه بالإمضاء المطلوب ، سأله الصراف عن تليفون المدير ، وترك الشباك ليتأكد أن المدير قد وقع فعلاً على سحب هذا المبلغ الكبير ، فعرف منه أن الشيك مزور ، وهرب إلى الشباك ليقبض على المستخدم فلم يجده .

وتعقبه البوليس في مظانه ، ودلت التحريات على أنه يخفى مقهى بالتوفيقية ، وأن موكلى من جلسائه . فسارع البوليس إلى منزل موكلى حيث عثر عند والدته بثلاث من حقائب يدها ، فى كل واحدة منها خمسون جنيهاً . ولما سؤلت عن مصدر النقود ، ذكرت أنها أخنتها من ولدها . كما قالت إنه لم يبت بالمنزل ليلة الحادث . وعرفوا من البنك الأهلى ، حيث كان المتهم موظفاً بالمركز الرئيسى ، بقلم الحسابات الجارية ، أنه تغيب فى يوم الحادث .

وفى اليوم التالى للحادث ، ضبط المتهم ، يقود سيارة جديدة غير مرخصة ، قال إنه اشتراها بعد ظهر يوم الحادث ، وقرر وكيل محل فورد بأن المتهم كان منتظراً أمام الباب ، حين فتحوا محلهم ، وأنه دفع ثمن السيارة فوراً ، نقداً وعداً .

وضبطت في جيب المتهم ورقة عليها رقمان هما : ٨٤٠٠ و ٩٦٠٠ يتقدمهما حرفا L.E. ، علامة الجنيه المصرى .

ولما سأله المحقق أين كان مبيتته في الليلة السابقة على الحادث ، أجاب بأنه بات في منزله ، فلما واجهه بأقوال والدته ، عاد فقرر أنه بات في فندق سماء ، وتبين أنه شارك مستخدم سنجر حجرة ، وأنهما خرجا معاً صبيحة يوم الحادث .

وسؤل عن سبب تخلفه عن عمله بالبنك الأهلى في يوم الحادث ، فقال بأنه كان مريضاً . ثم قرر بأنه ذهب حوالى الساعة الحادية عشرة إلى بنك باركليز ، ليوصى قريبه الباشكاتب بتوظيف قريب آخر لها . ولما سؤل الباشكاتب نفى مقابلة المتهم ، وقرر أنه كان في تلك الساعة متغيباً في مهمة بالبنك الأهلى .

ثم سؤل صراف بنك باركليز ، هل كان مع مستخدم سنجر شخص آخر وقت سحب الشيك ، فقرر الصراف أن المستخدم كان يصحبه شاب ذو شارب كث . وعرض المتهم على الصراف . فأخرجه من بين عشرة أشخاص .

كما ظهر بأن رصيد سنجر بالبنك الأهلى ، لم يكن يزيد إلا بضع مئات على المبلغ المدون بالشيك . وحكم ببراءة موكلنا ، وخبس كل من المتهمين الآخرين سنتين من الشغل . واستأنفت النيابة ، وتأيد حكم البراءة ، وانقضت مواعيد النقض ، وتسلم المتهم ٤٥٠ جنيهاً بمن سيارته التى أعادتها النيابة إلى محل فورد ، وتسلم ١١٧ جنيهاً ضبطت معه ، وتسلمت أمه المائة والخمسين جنيهاً التى كانت في حقائب يدها ، وظهر الحق كالصبح الأبلج .

وقد ثبت أن متهماً ثالثاً هو الذى كتب الشيكين بخطه ، وأنه كان ذا شارب كبير ، ثم ضبط في الاسكندرية حليقاً . واطمأنت المحكمة إلى أن مرافق مستخدم سنجر ساعة السحب لم يكن المتهم ، كما اقتنعت بأن الصراف إذا كان قد سلم قيمة الشيك مستأنساً بمجرد وجود شخص آخر مع المتسلم ، فلا يلومن إلا نفسه ، ما دام الشخص الآخر لم يتكلم . لأن طمأنينته في هذه الحالة ، تكون من قبيل الثقة الاختيارية ، أو التلقائية *Confiance spontanée* وليس تحت تأثير أساليب احتيالية .

بقيت الورقة ذات الرقمين التى ضبطت في جيب المتهم ، وقد شهد حائك ثيابه ، أن المتهم أوصاه بحياكة بدلة وبالطو ، وأنه اتفق أن يكون مجموع ثمنها سبعة عشر جنيهاً ، وهو مجموع البلغين ، لأن المكتوب في الورقة هو ثمانية تتلوها نقطة ، وبعد ٤٠٠ ، وتسعة تتلوها نقطة ويبتدأ بها ٦٠٠ ، أى أن المكتوب في الشيكين يزيد ألف مرة على المكتوب في الورقة .

سألت الأستاذ الكبير مرقس فهمى المحامى ، عن سر نجاحه في المحاماة ؛ كنا نترى أمام قصر البارون أمبان بمصر الجديدة ، فتوقف عن السير ، وحددنى بنظرته الفاحصة الباسمة ، ثم قطب

جيبته وقال في تواضع الشيخ الذى شبع مجداً : أنا أقرأ كل حرف ، وأطلع على ملف القضية بنفسى .

راقتى الفكرة ، فطبقتها فى دراسة ما وكلت فيه من قضايا ، ولا سيما أن صفحاتها كانت لا تزيد عادة على المائة أو المائتين .

وذات يوم وكلت فى جناية ، كان عدد المتهمين فيها ثمانية عشر متهما ، فبلغ عدد صفحاتها ألفى صفحة ، وبضع صفحات .

ولم أكد أتناول الجزء الأول ، وفيه مائة صفحة ، حتى أدركنى القلق ، وتمسكنى التوجس ، مع شئ من الندم على قبول الاضطلاع بهذا العبء الثقيل . قلت لنفسى : لعلك معتزم قراءة الألفى صفحة كلمة فكلمة كما تصنع عادة ١٩ ووجدتني عاجزاً عن دراستها بطريقة أخرى ، بعد أن صارت طريقة هذه جزءاً من طبيعتي ، وأمسيت قطعة من سجيّتي .

وبدأت بذكر الله متوكلاً عليه ، وقلبي يميني وفي يدي الأخرى مسطرة لا تفارقتني ، أستعين بها على وضع الخطوط تحت العبارات الهامة .

وقرأت الصفحة الأولى ، ثم قرأت الصفحة الثانية ، وفرغت من الجزء الأول ، والثاني ، وبلغت الجزء السابع ، ووصلت إلى الصفحة رقم ٦٦١ ، وفيها وجدت ما يلي :

كتاب من حكامدار الاسكندرية ، يطلب من النيابة بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٨ ، تفتيش ٤١ شخصاً ، بمناسبة عيد أول مايو ، خشية تكرار ما حدث فى سنة ١٩٤٦ .

وصدر أمر النيابة بتفتيش الأحد والأربعين : لضبط ما يوجد لديهم من أسلحة ، أو مواد مفرقة ، أو منشورات ، أو أشياء أخرى ممنوعة .

وقدمت النيابة لمحكمة الجنايات ، بناء على نتيجة هذا التفتيش ١٨ متهماً منهم موكلنى .

قرأت أمر التفتيش ، وقرأت التاريخ الذى صدر فيه ، وقرأت وظيفة من أصدره . ثم أعدت قراءة أمر التفتيش لأأكد مرة أخرى من تاريخ وقوع الجريمة التى صدر أمر التفتيش ، لتحقيقها .

تذكرت الأستاذ الكبير مرقس فهمى ، وأيقنت بأنه لم يكن متنبهراً حين أفضى إلى بأن سر نجاحه فى أنه يقرأ كل حرف فى القضية ، وكان الحرف هذه المرة رقماً :

صدر أمر رئيس النيابة بالتفتيش فى ٣٠ من أبريل ، لأن حكامدار الاسكندرية يخشى حدوث جرائم فى أول مايو .

وترافع الزملاء ، قالوا إن للضبوطات دسها رجال البوليس السياسى ، ثم استعرضوا الضبوطات على سبيل الاحتياط ، ليثبتوا أنها لا تؤدى إلى تأنيب من ضبطت عندهم .

كانت مرافقتى موجزة : بدأنيها بعد ذكر الله بالسؤال عن اسم رئيس النيابة الذى وقع أمر

التفتيش . فوقف ممثل الاتهام متثاقلاً يقول : إنه سعادة فلان الفلاني بك . قلت أرجو أن يثبت في محضر الجلسة أن سعادة فلان الفلاني بك هذا ، لا يصلح لولاية أى عمل قانونى .

وتكهرب جو الجلسة ، وتعملل المستشارون في مقاعدهم عرجين ، وثارث ثائرة النيابة فهب مثلها يهدير محتجاً ، ولكن في شئ من التوجس مما عساه يكون قد أعدده الدفاع من مفاجأة .

واستطردت أقول في إصرار وثبات : إن الذى أصدر أمراً في ٣٠ من أبريل ، بتفتيش أشخاص لاحتال أن يرتكبوا جريمة في أول مايو ، هذا الشخص اياً كانت وظيفته والقباه ، هو أحد اثنين :

إما جاهل بالقانون جهلاً مطبقاً ، لا يؤتمن معه على أموال المواطنين ، فضلاً عن حرياتهم ، وحرم مساكنهم .

وإما مستهتر بالقانون استهتاراً مطلقاً ، يتهك حى أحكامه ، ضالماً مع البوليس السياسى .

وهو في الحالين ، غير صالح للاتناء إلى رجال القانون .

وقاطعتى رئيس الجلسة يسأل عجلان عن رقم الصفحة التى تضمنت أمر التفتيش ، متظاهراً بالتشكك في صحة ما عزاه الدفاع إلى الموظف الذى أصدر الأمر .

ولم أكد أذكر رقم الصفحة ، حتى امتدت أيدى المستشارين الثلاثة تلقف الجزء السابع من ملف القضية ، وتراقصت أصابعهم فوق صفحاته قلبها في سرعة خاطفة ، ثم انصبوا على الأمر ، ينعمون النظر فيه ، ولعلمهم كانوا قد طالعوه من قبل ، ولكن على غير طريقة الأستاذ مرقس فهمى . ثم رفعوا رؤوسهم وقد اكتست وجوههم بنور اليقين ، ووجهوا أبصارهم إلى ممثل النيابة .

وصدر الحكم في هذه القضية ، ببراءة سبعة عشر متهماً ، وكان موكلى أحدهم . أما الثامن عشر ، فقد حكم عليه بثلاث سنين ، إذ كان أمر التفتيش الخاص به قد صدر في اليوم الأول من مايو .

* * *

سيادة الأستاذ القيب ، حضرات الزملاء .

ما زلت أذكر يوم جمعة ، كنت مستغرقاً بالعمل في حديقة مسكنى ، فأزعجنى تصفيق عنيف ، وصوت آمر يسألنى في تعال إذا كان الأستاذ موجوداً . وكانوا ثلاثة من الشباب الوائق بنفسه ، وانبرى أحدهم يقول عندنا قضية ، قلت الأستاذ يشغل جنايى يوم الجمعة ، والقضية تكون بالمكتب .

وتغيرت لهجتهم ، قالوا إنهم قادمون من الأسكندرية ، لأدافع عن جامعى حكم بحبسه ستة أشهر مع الشغل ، وموعد نظر الاستئناف بعد غد . قلت وأين ملف القضية ؟ قالوا تسافر مساء غد ، ويكون الدوسيه في الحطة ، فتطالعه في المطار .

قرأت القضية في القطار ، وخطر لي خاطر غريب .

ولكن هل يعقل أن يفوت هذا الأمر على النيابة ، وإن فاتها فهل يفوت الزملاء ، وكلهم أعرف بالقانون ، وأخبر بأساليب الدفاع ؛ وإن فاتهم جميعا ، أيفوت المحكمة ، وهو من صميم النظام العام ؟ وكدت أتشكك في ما عن لي من خاطر غريب .

كان لهذه القضية شأن في الأسكندرية ، إذ قابل الطلبة والعمال ، الحكم ، باحتجاج عنيف ضد القاضي الذي أصدره ، وبلغ بهم الانفعال حداً حدام على إحداث شغب شديد .

بكرت إلى المحكمة فألقيتها محوطة بالجند اللدجيين ؛ قدمني الزميل الفاضل رئيس اللجنة الفرعية بالأسكندرية إلى رئيس الجلسة ، وقال إن زميلنا سيتولى الدفاع ونحن منضمون إليه . وتقدم زميل يطلب التأجيل باسم محام من رجال السياسة ومن ألع المحامين ، يريد أن يحضر للدفاع متطوعاً .

ووقف المتهم يرجو المحكمة أن تنظر قضيته ، ما دام محاميه الموكل قد حضر . وأجلت القضية أسبوعاً ، ولم يجيء المحامي الذي بعث يطلب التأجيل ، وعرفت من رسوله أنه عتب عليه دعوته للمرافعة في قضية خاسرة مائة في المائة !

وقلت : يارب ! وما أسرع ما أدعوه ، سبعائه ، في المآزق ، وما أقرب أن يستجيب ، جل شأنه . ونظرت إلى الطالب بكلية الهندسة ، ووجهت نظر المحكمة إلى القفص ، وتساءلت متعجبا : كيف يمكن أن يرتدى شاب جامعي الحيش ، ويضع على رأسه لبدة ، ويأكل طعام السجن ، وينام على الأرض في حجرة واحدة مع اللصوص والمجرمين ، وكيف يشتغل في السجن بأعمال لا تليق بمثله . وتمثل رئيس المحكمة ، وقال : ألم يصدر عليه حكم بالحبس ستة أشهر مع الشغل ؟ قلت نعم . ولكني لا أظن أن القانون يسمح بمعاملته مثل هذه المعاملة ، لا سيما أن الحكم قد أصدره قاض جزئي ، غير ملم بقانون القضية . وهو غير صالح للحكم في قضية دقيقة كهذه .

واكفهر وجه الجلسة ، وتوقفت عن الكلام .

وبدأ رئيس الجلسة يتشكك في أن هناك أمراً خافياً عليه ، فاستخرج من قانون العقوبات المادة التي طبقها الحكم المستأنف ، وتلاها على مسمعي ، ثم سألتني في كثير من الأناة وطول البال : أليست الجريمة جنحة ؟ قلت نعم : قال في حزم لا يخلو من خشونه : إذن فقيم اعتراضك على القاضي الجزئي . قلت إنه لم يعد مختصاً بنظر هذه الجنحة . قال متحدياً : ومنذ متى ؟ قلت : منذ ثمانية وثلاثين عاماً !

وكانت التهمة التي دين بها الطالب ، أنه سب علناً هيئة نظامية هي وزارة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا ، بأن وزع على المتجمرين في الطريق العام منشورات ، الأمر المعاقب عليه بالمادتين ١٧١ و ١٨٤ .

ومعروف أن هذه الجنح كانت لغاية ١٦ من يونيو سنة ١٩١٠ من اختصاص محاكم الجنج ، ثم

صارت من اختصاص محاكم الجنايات ، على أساس أن في هذا : « ضمانات كبرى . . . ل . . . ما يعرض عند تطبيق القوانين . . . من المسائل . . . المويصة ، [و] قضاة محاكم الجنايات . . . أكبر سناً وأكثر تجارب ، وفي كفايتهم واستقلالهم ، أعظم ضمان . . . » .

وقال وزير الحقانية : « الحكومة يهملها . . . أن أحكام المحاكم . . . تكون فوق المنازعات السياسية . . . كلما نظرت قضية صحافية تحوم حولها ضجة كبرى . . . فإن كان القاضي من جانب رأى . . . رماه أهل الرأي المخالف بأنه متأثر بعوامل . . . غير العدل . . . قيل مرة إن أحد النظار قال قولاً . . . وإنه يريد التأثير على القضاة بما نشر عنه . . . إذا كانت الحكومة سيئة القصد ، لأبقت الاختصاص كما هو ، واسهل عليها أن تنفذ أغراضها . القاضي الذي ينظر الآن قضايا الصحف قابل للغزل ، وتأخير . . . وتعيين الجهة التي يقضى فيها ، ورتبه ونياشينه . . . بيد رؤسائه .

ولسكن قضاة الاستئناف ليس للحكومة عليهم تأثير . . . القاضي الابتدائي مرتبة . . . والمستشار مرتبة . . . وفي فرنسا . . . لما أرادوا محاكمة الصحفيين أمام أكبر المحاكم ضماناً ، قرروا إحالة جنح الصحافة على محكمة الجنايات . » .

واطمانت المحكمة الاستئنافية إلى الحكمة التي من أجلها ميز الشارع التهمين بارتكاب بعض جنح الصحافة ، بأن جمل محاميتهم من اختصاص محكمة الجنايات ، وأن هذا النوع من الجنح لا يشترط فيه أن يرتكب بواسطة الصحف وحدها ، بل ينسحب أيضاً على ما يرتكب منها بأي طريقة أخرى من طرق النشر المنصوص عليها بالمادة ١٧١ ، كالمنشورات مثلاً .

وبقي أن نفسر الاعتراض على إلزام الطالب الجامعي أن يرتدى ملابس السجن ، ونخضع لأنظمته العادية ، إذ أوضحنا للمحكمة أن المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ، تنص مادته الأولى على أن عقوبة الحبس البسيط أو الحبس مع الشغل ، المحكوم بها في الجنح التي ترتكب بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ، تنفذ في أماكن مستقلة عن الأماكن المخصصة للمسجونين الآخرين وتفرد لكل محكوم عليه غرفة خاصة ، تجهز بالطريقة التي يحددها القانون ، ويراعى في اختيار نوع الشغل عوائدهم وحالة معيشتهم .

ثم صدر قرار وزير الداخلية في ١١ من أغسطس سنة ١٩٣٦ بتجهيز غرف المحكوم عليهم في الجنح التي ترتكب بإحدى طرق العلانية بسرير الخ . ولا يلزم المسجونون المذكورون بلبس الكسوة المقررة في السجن ، ولهم أن يستحضروا من الخارج الأغذية والجرائد ، وغيرها من وسائل الترويح عن النفس .

وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف ، وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى .

وقدم التهم إلى محكمة الجنايات ، فقضت ببراءته ، وكنا قد بصرناها بأننا مستعدون لإثبات صحة

كل واقعة من وقائع القذف التي تضمنها المنشور ، في حالة عدم اقتناعها ببراهن المتهم .

المحامي يجب أن لا يخاف أبداً ، وأول مصدر لقوة المحامي هو الاعتماد على الله ، والايان بحق موكله ، ثم الثقة بنفسه المستمدة من دراسة القضية ، والاستعداد لمواجهة جميع احتمالاتها .
المحامي إذا دعى يجب أن يلبي ، ولو كان موكله طالباً محبوباً يلبس الحيش ويضع على رأسه لبة ، وخصمه حضرة صاحب الدولة ؛ ولو كان موكله لا يملك إلا أجرة سفره إلى الأسكندرية ، ومبيته فيها ، وخصمه يملك الدنيا بما رحبت ، ويملك الألقاب والرتب والوظائف ، ويملك غير ذلك من وسائل القوة وأسبابها .

المحامي يجب أن يستزيد كل يوم من الثقة بالله ونفسه ، فإذا دعى يجب أن يلبي ، ولو كان أساتذته قد حكموا مقدماً بأن القضية خاسرة مائة في المائة ؛ أو كانوا لم ينجحوا في كسبها ، فقد ينجح هو حيث اخفقوا ، بأن يفتح الله عليه بمجد يد غاب عنهم .

أرجو أن لا أكون قد أطلت ، وآمل أن لا تضنوا بما عساه أن يتوارد إلى خواطركم من تجارب المحاماة ، ومواقفها ، وعبرها ، ونوادرها ، لنفيد جميعاً من سماعها ، ومطالعها ، ولا سيما إخواننا المبتدئون
يا سيادة النقيب :

إني لأشكر لكم الوقت السعيد الذي أنعمتم لي قضاءه بين أفراد الأسرة التي أعزت بالانتماء إليها ، اعترازنا جميعاً بنقيبين وتقابتنا .

القضاء والمحاماة حقوق وواجبات للأستاذ محمود عبد اللطيف المحامى

القضاء قديم قدم الحق وقاضى القضاة الذى لا یرد قضاؤه هو الله تبارك وتعالى وفى ذلك يقول القرآن الكريم « والله يقضى بالحق والذين يدعون من دونه لا يقضون بشيء » ويقول « إن ربك يقضى بينهم بحكمه وهو العزيز العليم » ويقول « إن ربك يقضى بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون » .

والله هو الحكم العدل والقاضى الذى لا يخطئ وفى ذلك يقول القرآن الكريم « وقضى بينهم بالقسط وهم لا يظلمون » ويقول « فاذا جاء رسولهم قضى بينهم بالقسط وهم لا يظلمون » ويقول « وقضى بينهم بالحق وهم لا يظلمون » .

وعنده محمد القضاء ولا يجحد لأنه قضاء حق ولا تستقيم من دعوى للبطل وفى ذلك يقول القرآن الكريم « وقضى بينهم بالحق وقيل الحمد لله رب العالمين » ويقول « فاذا جاء أمر الله قضى بالحق وخسر هناك المبطلون » .

ومن هنا جلال رسالة القاضى لأنه يأخذ بين الخلق مكان الحكم العدل .

ومن هنا المسئولية الضخمة والأمانة التى تنوء بها الجبال الرواسى .

ومن هنا تتضاءل شخصية القاضى عن جلال الكرسي الذى يشغله مهما علت مكانته وصمت روحه واتسع علمه ومهما اجتمع له من الفضائل وتوافر له من الذكاء والفطنة .

ومن هنا يجب أن يدرك القاضى أن لا نهاية لاجتهاده ولا آخر لمدى علمه فهو فى حاجة أن يقول فى كل ساعة « وقل رب زدنى علما » . ويجب أن تدرك نفسه دائماً أن ما أوتيته من علم قليل فى المكانة السامية التى بلغها وضئيل فى الرسالة الإلهية التى يضطلع بها وأنه فى حاجة دائماً إلى الاستزادة من العلم وبسط فهمه على خافى الأمور بالدرس والتحقيق والاستعانة فيما لا يحيط به بصاحب الخبرة فيدرك ما هو أكبر من أن يدركه بذاته ولا يقف عند أدنى فهم دون أقصاه ولا عند بادية رأى دون خافيه .

وما يزيد فى أعباء القاضى استقلال القضاء .

فكلما تحقق معنى الاستقلال للقاضى تضاعفت مسئوليته وكلما قلت الرقابة عليه وابتعد التوجيه

عنه ولم تبسط عليه رقابة لتصحيح أحكامه بأن كان قضاؤه من درجة واحدة أو قضاءً نهائياً في أمر من الأمور منع الطعن في قضاائه فيه ، اشتدت تلك اللسولية وناء كاهله بها وثقلت على ضميره تبعات عمله . فالقاضي الفرد يحمل من ذلك كله ما لا يحمله القاضي في دائرة من الدوائر . . وقاضي دوائر الإيجارات مثلاً أنقل عبثاً من القاضي الفرد .

ولقد كان القضاء في كل أمة ذات حضارة فوق مستوى الناس بل فوق مستوى الحكام أنفسهم .

وكان قضاء المسلمين في صدر الإسلام يحكمون على الخلفاء ويسوون بينهم وبين خصومهم في مجالس القضاء ويحملونهم المغارم التي يلحقونها بالناس ويلزمونهم رد ما يفتصبونه من الأفراد وينفذون عليهم أحكام الله لأن هؤلاء القضاة كانوا يفهمون أن الخليفة الذي يحاكمونه وإن يكن قد ولاهم فانما ولاهم بسلطان الأمة لا بسلطانه ، فهم قضاة الأمة لا قضاته .

ومن جميل المصادفات أن أحكامنا اليوم تصدر باسم الأمة وهذا تصحيح لخطأ قديم وقمنا فيه وهو صدور الأحكام باسم السلطان أو الملك أو الخديو وهذا بذاته كان هدماً غاية الهدم لاستقلال القضاء إذ ينبغي أن يفهم استقلال القضاء على أنه استقلاله عن ولاية الوالي وإمارة الأمير لأن ولايته من الأمة رأساً وهو لذلك لا ينعزل بعزل الأمير ، بل تستمر ولايته القضائية المستمدة من الأمة التي يعمل باسمها لإحقاق الحق فيها .

واستقلال القضاء وجلال رسالته في مصر قديم يضرب في أعماق التاريخ البعيدة من عهود الفراعنة فإن أوراق البردي قد حملت بين طياتها أقاصيص كثيرة عن عدل القضاء وعن استقلالهم وعن تجردهم لخدمة العدل واعتبروا ولاية القضاء من شأن الآلهة .

فلقبوا الإله « بنحوت » بالقاضي الأول وأثنوا عليه لأنه « الذي يحكم دون أن يحابي » ووصفوه بأنه رب القوانين ولقبوا الإله « رع » بسيد العدالة . — واتخذوا الآلهة « ناعت » إلهة للحق والعدالة .

وكان كل ملك إله هو القاضي العادل في رعيته وجعلوا أول واجبات الملك في حياته أن يقضى بين شعبه بالحق .

فاذا عجز الملك عن ممارسة القضاء بنفسه أسبغ هذه الولاية على من يتولاها عنه من الكهنة وهم العلماء الذين يلون الملوك في المسكنة — ولم يكن للملوك استعلاء عليهم بل كانوا يخضعون لقضائهم حتى أنهم كانوا يقضون في شئون حريم الملك — وتحمل الآثار قصة محاكمة حريم الملك ببي الأول في مؤامرة وقعت بالقصر — وكيف آثر الملك ألا يقع العقوبة بنفسه بل ترك ذلك للقضاء المختص وأنفذ في حريمه العقوبات التي قضى بها عليهن القضاة الخمسة الذين تولوا المحاكمة (دائرة خماسية كدوائر النقض اليوم) وأدخلت الملكة إيتيس السجن وتزوج الملك بعدها بابنة أمير أمدوس .

ولقد كان في مصر ست محاكم عليا تعرف « بالدور الست العظيمة » وهي بمثابة محاكم الاستئناف العليا اليوم وإن تكن محاكمنا خمسا فقط — وكانت في الأقاليم شأنها اليوم وكان يرأس أدوارها الوزير الأول — وأنه وإن لم يمتز في مصر على مجموعة كاملة من القوانين التي كان يطبقها القضاء فإن القضاء كانوا يتولون مع الملك السلطة التشريعية إلى أعمال السلطة القضائية — ويقول بعض المؤرخين استناداً إلى العثور في العراق سنة ١٩٠٢ على مجموعة قوانين حاموراي ملك بابل أنها منقولة عن المجموعات المصرية وقد باغت مواد هذا القانون ٢٥٠ مادة منقوشة على كتلة من الديوريت في ستة وأربعين عموداً — وزين الجزء الأعلى من هذه اللوحة بمنظر يمثل إله الشمس جالسا على عرشه على حاموراي « مراسيم العدالة » .

ووجود محكمة للاستئناف في بابل يحكم فيها قضاء الملك على صورة الدور الست العظيمة مرجح تشار للأنظمة القضائية والقوانين بين مصر والعراق .

ولقد اختلف من مصر النظام القضائي الصحيح في عهد الرومان — إذ أصبح الحكم عسكريا وأصبح أمر القضاء منوطاً بنواب عسكريين ترسلهم حكومة روما — وكان هؤلاء يحكمون برأيهم دون تقييد بنصوص أو قانون ولم يكن ذلك غريباً على دولة كان فيها الأباطور هو كل شيء وإرادته هي المصدر الوحيد للقانون .

فلما فتح المسلمون مصر أنشأ عمرو بن العاص محاكم نظامية — تستأنف أحكامها لتتقض أو تبرم على حد التعبير الذي استعمل في إنشاء هذه المحاكم .

وفي كتاب تاريخ الولاة والقضاة للكندى أن أول قاضي إسلامي في مصر هو كعب بن صنفه إذ كان حكما في الجاهلية وشهد فتح مصر فكتب أمير المؤمنين عمر إلى عمرو بن العاص أن يجعله على القضاء فامتنع وقال والله لا ينجلي الله من أمره في الجاهلية وما كان فيها من الهلاك ثم أعود إليه في الإسلام — ورفض القضاء تورعا وتهيبا لمسئوليته وحمل عليه كرهاً بالسمع والطاعة لأمر المؤمنين فتولاه شهرين اثنين حتى أعفاه عمر وولى بدله قليس بن أبي العاص ثم ابنه عثمان بن قيس واستمر في القضاء إلى أن مات بعد قتل عثمان فولى معاوية « سليم بن عثر » وهو الذي نظم القضاء وشمل قضاؤه جميع الأقضية مدنية وجنائية وجعل له في نظر الجراح طبياً يبين وصف الجناية ويحددها (وهذا أول نظام للطب الشرعي) فكان يبين الإصابة ويحدد الجراح فكان إذا شج الرجل أو جرح بعث به القاضي إلى ذلك الطبيب .

وكان لهم تعابير فنية غاية في الأمانة — فكان يقول هذه موضحة أي أنها توضح عظم الرأس وهذه « منقلة » أي نقلت فراش العظم الرقيق فوق العظم المعتاد — إلى غير ذلك من التعبيرات الفنية النيرة التي لا يتسع لها المقام .

وكان سليم بن عثر أول قاض بمصر سجل قضاؤه بالكتابة وجعل لأفضيته سجلاً يرجع إليه .

وقد كفل دستور سنة ١٩٢٣ للهيئة القضائية استقلالها فنصت المادة ١٢٤ من ذلك الدستور على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأى سلطة في الحكومة التداخل في القضايا . وحرى نص المادة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٥٧ هذا المجرى — ونص كل من الدستورين على عدم قابلية القضاة للعزل — وقد جرى قضاؤنا على صون استقلاله في كل الأزمنة فلم يحدث أن تدخل وزير من الوزراء أو رئيس من الرؤساء لدى القضاة في أحكامهم ولم يجرؤ أحد على ذلك ولم يحدث أن تدخل التشريع لسلب ولاية محكمة من قضاء معروض عليها إلا نادرا وفي ظروف استثنائية يؤسف لوقوعها ويرجى أن لا تتكرر .

صفات يجب توافرها في القاضى والمحامى :

علم القاضى ومؤهلاته الدراسية وشأن المحامى معها شأن القاضى أمور موضوعية تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والثقافة السائدة في عهد من العهود وهى أمور موضوعية تفرضها الظروف . فبينما نرى القضاة في زمن من الأزمنة يتولاه رجل عامى أو أمى إذا به يتولاه العقيه البارع والمجتهد صاحب المذهب — وبينما تكتفى بعض القوانين في العصور الحديثة أن يكون حاملا لليسانس الحقوق فان بعض القوانين تشترط أن يحمل دبلومين أو الدكتوراه — ونحن اليوم في مفترق الطرق بين الرضا بالحد الأدنى في الدرجات الجامعية وهى درجة الليسانس وبين أن نطلب فيمن يعين في أول سلم القضاء أن يحصل على دبلومين بعد الليسانس أو الماجستير — وعلى أى حال فانه مشروط في كل عهد أن يكون القاضى والمحامى عالماً بالقوانين سواء القوانين الموضوعية أو قوانين الإجراءات — ويعتبر ذلك أدنى درجات الأهلية العلمية للقاضى — وانفرد النظام الإسلامى في الصدر الأول بجواز تولية القضاء أميا — لأن الأمية كانت فاشية وكان كثير من المقهاء من الأميين — وذلك استثناء محض سار في هذا الجيل من عهد النبوة .

ومن شروط الأهلية التى عمت العالم أن يكون القاضى ذكراً بالغاً سنّاً معينة يحددها القانون وبعض الأمم قد أوصل المرأة في القرن العشرين إلى كرسى القضاء .

ومن الطريف في هذا المقام أن نذكر أن الإمام الأعظم أبا حنيفة أجاز أن تكون المرأة قاضيا في الأموال دون الحدود والتقادير والجراح والنفوس — وأن الطبرى أجاز أن تكون المرأة قاضياً على الإطلاق في كل شيء .

ومن شروط الأهلية المجمع عليها سلامة الحواس كالسمع والبصر والكلام — وللإمام مالك في ذلك رأى لا بد من الإشارة إليه ذلك أنه يجعل سلامة الحواس هذه شرطاً في استمرار الولاية والفرق بين شرط الجواز والاستمرار عند مالك أن شرط الجواز من فقدته عزل إذا ولى وفسخ جميع ما حكم به وأما شرط الاستمرار فان من يفقده يعزل وينفذ ما حكم به .

هذا الذى قدمناه من شروط أهلية القضاء — أما فضائل القضاء وصفاتهم الذاتية فانها فى رأى
ألزم من شروط الأهلية وهى كثيرة لا يحصى إلا أن يبلغ القاضى حد الكمال ويكون فى قضائه
مثلاً أعلى .

ولا بد أن يعد القاضى إعداداً عقلياً وروحياً وأخلاقياً ليحمل رسالته السامية على خير وجه
وليكون فى ساحة العدالة صاحب الميراث الصادق فى إحقاق الحق .

ومن الفضائل النفسية التى لا بد أن يتحلى بها القاضى الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة فالحكمة
فضيلة القوة العقلية تعين الذكاء أن وجد وتعوضه إن لم يوجد وهى بذاتها تجمع لصاحبها العلوم اليقينية
ليصدق حكمه على الأشياء وتصع سياسته لقوى النفس فى الفرد والجماعة وصدق الله العظيم إذ يقول :

« ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً وما يذكر إلا أولو الألباب »

والشجاعة تعين على مجاهدة النفس والناس وعلى بسط السلطان بالحق فى الأمر بصورة لا يخشى
معها لومة لأثم ولا يخاف إلا ربه وهى تذلل له النجدة وتهدى له علو النفس وتخلق فيه الثبات والشهامة
والوقار والصبر والنبيل والحلم والاحتمال .

والعفة تذلل له الحياء والحجل والتسامح وحسن التقدير والانبساط والدمائة والانتظام وحسن
الهيئة والقناعة والهدوء والورع والطلاقة والظرف والمساعدة .

وإذا اجتمعت للقاضى تلك الصفات استكمل أسباب المدالة والعدالة هى جماع الفضائل النفسية
وهى الهدف الذى يسعى القضاء لتحقيقه ولا يدركها القاضى بعلمه وحده ولا بعمله ولا كنهه يدركها
بجودة الذهن وحسن التعبير واستكمال الفضائل .

ومن حسن الحظ أن هذه الفضائل كسبية يمكن للمرء أن يدركها بالممارسة فإن نظريات التربية
قد أثبتت أن الخلق الفاضل تنسج له النفس بحملها على الأعمال الصالحة الطيبة فمن أوتى هذه الفضائل
فحسبه ومن قدر عليه حظه منها فليكتسبها بالتخلق وستكون يوماً ما خلقاً له .

والتكوين الخلقى والأهلية التى قدمنا الإشارة إليها قد تكون من لوازم البشرية الفاضلة فى ذاتها
ولكن لزومها لسدنة العدالة وخدامها الزم .

أما كيف يقضى القاضى فليس من شأننا فى هذه المحاضرة ولقد تحدثت عن آداب مجلس القضاء
فى محاضرة سابقة أقيمت فى هذه الدار وأحيل إليها وأما كيفية القضاء فذلك ما يدركه القاضى بالعلم
والممارسة وقد بينته قواعد للرافعات وقوانين الإجراءات كما بينه القانون المدنى والتجارى والجنائى
وذلك موضوع دراسة القاضى والمحامى وليس لنا ما نقوله فيه إلا أن يتابع كل منا أحكام المحاكم وفقه
القانون ويتفكر بنفسه فيما يرى من رأى حيث يجد مجالاً للاجتهاد برأيه لأن القانون فن يحياه التطبيق

ويوسع مجاله الاجتهاد في التفسير والتأويل والقانون المحكم هو الذى يترك المجال مفتوحاً لهذا التجديد .

والمبادئ القضائية الرفيعة التى تصدر عن المحاكم باختلاف درجاتها هى الغذاء المشعر فى إنماء العدالة وتطور القوانين والاقتراب بها من الحق المطلق .

ويلزم القاضى والمحامى أن يتابع الدرس فى هذا الميدان وفى سائر ميادين العلوم والفنون المتصلة بعمله حتى يستطيع أن يكون ملكاته الحاكمة على الأفضية التى تعرض له لأن الحكم على الشيء جزء من تصوره وما دامت مشاكل كل الناس جميعاً المتصلة بفروع الحياة جميعاً تعرض للقضاء فلا بد لنا من الإحاطة بكنه الأمر الذى يعرض للبحث أو المسألة التى يكون حولها الجدل حتى ننتهى إلى أقرب رأى إلى الحقيقة

ثم أن الإحاطة باللغة والأدب وفن البيان والتعبير أمر لازم للقاضى والمحامى لزوم القانون ذاته لأن التعبير سواء بالنطق أو بالكتابة لا يتيسر إلا لمن ذل له اللفظ وأوتى المقدرة الكاملة على التعبير عن المعانى التى يجيش بها صدره تعبيراً واضحاً نيراً لا لبس فيه ولا غموض -- وتحرير الأحكام والمذكرات كالمرافعات لا تبلغ تمامها حتى يكون لدى المترافع أو الكاتب حصيلة كافية تسمعه باللفظ الذى يواتى المعنى .

واعتقد أن قضاءنا قد أوتى من الأدب حظه قديماً وحديثاً ولا نستطيع أن نحصى من أوتوا من الأدب خطأ وافرأ من رجال القضاء وبين أيديكم الكثير من آثارهم وأحكامهم ومرافعاتهم .

وخلاصة القول إن القاضى يقضى فى الأمور بعلمه الذى تعلمه وعلمه الذى علمه فى مجلس القضاء وهو لذلك لا يفتأ أن يكون فى حاجة دائماً إلى الاستزادة من التحصيل فى العلم والاستزادة من التدقيق فى الفهم فى مجلس القضاء بحسن الاستماع إلى ما يلقى إليه من قول الخصوم أو الخبراء أو المرافعات .

ولكن على القاضى أن يحذر أن يحكم فى الوقائع بعلمه الذى حصله خارج مجلس القضاء كالذى تكتبه الصحف أو يرويها الناس أو تقتدر به الناس فى مجالسهم فإن ذلك القضاء يكون باطلاً .

الحقوق

والقاضى بعد أن يتبأ بهذا الذى أثقلنا به كاهله من الواجبات لا عليه ان أخطأ أو أصاب فإنه متى اجتهد رأيه وحكم بغير هوى فإنه مأجور على كل حال أجراً واحداً للحكم الخاطئ وأجران للحكم الصواب .

فمن حقه التوفير والاحترام والتقدير فى كل نفس وعدم ازعاجه بالمناوبة والمحاسبة والمقد .

ومن حقه بمعنى أصح الاستقلال الكامل والاحلال الكامل والاجلال الكامل في مجلسه وخارج مجلسه ومن حقه إذا ما استؤنف حكمه لخطأ فيه أن تكون المحاسبة للحكم لا للحاكم والمناقشة للرأي لا لمن رأى وأن تتسم عبارة الاستئناف بالحذر في النقد والحرص على البعد عن التجريح .

ومن حقه أن لا ترفع الكلفة بينه وبين المترافع في مجلس القضاء وأن يتحدث إليه حديث عالم لعالم وفاهم لفاهم معها كانت الرغبة في الافهام ومهما كانت الحاجة إلى إظهار الحجة إذ يكفي أن يدرك القاضى الشيء جملة في مجلس القضاء ثم يدركه تفصيلاً في خلوته ومداولته .

ومن حقه أن يجزل له في عطائه وأن يوسع له في رزقه حتى لا تستشرف نفسه لطمع أو يضيق صدره بالحاجة .

ويعيننا من هذا الأمر أن نعلن أن رواتب القضاة في مصر لم تعد تغنى عنهم شيئاً وهي مقيسة إلى ما كانت عليه في الماضى مقارنة بغيرهم قد هبطت هبوطاً مزعجاً .

فلقد كان مرتب القاضى في الماضى يزيد على مرتب مدير الإقليم أو يقاربه مع فارق السن في ذلك الوقت إذ كان القاضى في مستقبل العمر والدير في خريف العمر وذلك شيء لسناء في جيلنا فلقد كنا في أسوان في سنة ١٩٤٢ أربعة نفر مدير سبقت له الخدمة في القضاء وقاضيان وكنت أنا نائب النيابة وأحدثهم خدمة وأصغرهم سناً فكان راتب كل من القاضيين أكبر من راتب المدير وكان راتبي أقل من راتبه بقليل فهذه حالة صارخة لابد من علاجها .

ولا بد من نظرة عامة تصلح هذا الخلل .

كذلك ينبغي العناية بدور المحاكم عناية تغير الوضع الحاضر وتوفر للقاضى أسباب المهابة والوقار في مجلسه . أما الحالة التي نراها اليوم في دور القضاء إلا ما ندر فإنها لا تسر .

وحق هذه المجمعات التي بنيت أخيراً فإنها ليست قصور العدالة التي تناسب ما نبتغيه من إصلاح فهي سيئة الهندسة سيئة البناء سيئة التأسيس وها هو ذا مجمع إلى جوارنا يكاد يخنق فيه الناس من سوء التهوية بسبب قلة إرتفاع الطوابق وقلة أسباب التهوية والاضاءة ويخيل إلى أن قوانين المباني التي تستوجب تهوية خاصة ومناور خاصة غير ملتزمة في تلك المباني .

كذلك ينبغي أن يصلح حال أعوان القضاء من الكتبة والمحضرين والحجاب والسماء ولعل البعض من حضراتكم يذكرون كيف كانت هيئة مجلس القضاء يوم كان يرتدى الحاجب مزركش الثياب ويتقلد سيفاً يشمر الناس بكرامة القضاء وهيئته ولعل الكثيرين منا يرثون لحال كثير من أعوان القضاء .

ورجاؤنا إلى القضاة أن يكونوا هند حسن الظن فيهم في استكمال أسباب الأهلية والصبر والمصابرة حتى يصلح الحال « أصبروا وصابروا وربطوا وانقوا الله لعلكم تفلحون » .

المحكمة امام

لا يعرف على وجه التحديد متى بدأت المحاماة كمهنة يحترفها قوم يدافعون عن الآخرين . اما باعتبارها إغاثة لللهوف وإعانة للتورط وتسديد من لا يستطيع أن يعرف طريقه إلى حقه فهي قديمة قدم الحياة البشرية واختلاف الناس في شئونهم .

ولعل أقدم شريعة عرفت المحاماة هي شريعة حامورابي ملك بابل « العراق » فلقد عثر في سنة ١٩٥٠ على لوحة من ألواح مدينة سومر فيها محكمة كاملة لثلاثة أشخاص قتلوا موظفاً من موظفي المعابد حوالي سنة ١٨٥٠ قبل الميلاد وبعد أن قتلوه أخبروا زوجته بقتله فلم تبلغ ولما قدمت القضية للمحكمة تقدم تسعة من المحامين وطلبوا إدخال المرأة في المحكمة باعتبارها شريكة فدخلتها المحكمة في التهمة وعندئذ تطوع محاميان للدفاع عن الزوجة وبعد مرافعات شاقة من الجانبين حوaha مؤلف حديث مترجم إلى اللغة العربية اسمه ألواح سومر قضت المحكمة بادانة القتل الثلاثة وبراءت الزوجة وسببت حكمها بأن الاشتراك غير متوافر في حقها لأنها لم تقارف الجريمة معهم ومجرد علمها وسكوتهما عن التبليغ لا يعد اشتراكاً .

هذا أقدم ماحدثنا عنه التاريخ عن المحاماة عن الغير في ساحات المحاكم ثم جاء بعد ذلك عهد اليونان والرومان وكانت المحاماة فيهما فناً رفيعاً .

وازدهار المحاماة كان يسير دائماً جنباً إلى جنب مع ازدهار القضاء وارتفاع منار العدالة .

ولقد أصبحت اليوم جزءاً من السكبان القضائي لأن علانية الجلسات وشغوبة المرافعات واتساع دائرة القانون وصعوبة الاحاطة به على غير المحترفين قد أوجبت ظهور المحامين في ساحات المحاكم عن أطراف الخصومة .

والحمى صنو القاضي في الأهلية والصفات والفضائل فهو إخوة في الرضاع من الدراسة القانونية وزميله في العهد وفي المحكمة ويتبادلان المكان كما يتبادلان الرأي وها نحن نرى في كل يوم قاضياً يصبح محامياً ومحامياً يصبح قاضياً والنظام الانجليزي يسوى بين الطرفين في الحقوق والواجبات وهو يجيز للقاضي أن يستخلف عنه في إجازته محامياً فيندبه للفصل في القضايا بغير حاجة إلى صدور قرار بتعيينه قاضياً أو يندبه لنظر قضية محرمة عليه بدل أن يتنحى عنها ويهطل الفصل فيها .

وأعجب العجب أن بعض الفقهاء المسلمين أجازوا للقاضي أن يستخلف غيره في حالتي المرض والسفر ولا ينتظر إذن الإمام الأعظم لأن الولاية معقودة له وهي أمانة في عنقه يقلدها من شاء .

والغرض من حضور المحامي أصلاً عن الخصوم هو تقريب الحق إلى صاحبه خشية أن يكون عاجزاً عن الأدلاء بحجته وحتى لا يغلب اللب القطن من الخصوم خصمه العاجز عن الابانة عن حقه .

فالمحاماة في مفهومها وعملها معاونة للقاضي على فهم القضية ممن يستطيع إفهامه .

ولقد كان الفضاة دائماً يخشون عجز أحد الخصوم عن الادلاء بحجته حتى أن نبينا المعصوم محمدًا عليه السلام كان إذا فرغ من قضائه بين الناس قال عليه الصلاة والسلام « إنما أنا بشر مثلكم وانكم تفتصمون إليّ فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار » .

فكذلك القاضي المعصوم وهذه خشيته من أن تغلبه حجة قوى الحجة فينذر الناس أن ما اخطأ في الحكم به فإنه لا يكون حالاً لمن قضى له .

هذا القاضي الذي يقول فيه شوقي قولاً صادقاً :

وإذا قضيت فلا ارتياب كأنما نزل الخصوم من السماء قضاء

ومن هنا يجب أن يتعزز القاضي وأن يحذر الهامى أن يغالب بحجة قوية في غير حق وليتحرر الهامى أن يكون عمله في سبيل الحق لا في سبيل شيء آخر من أغراض الدنيا فمن غالب منا نحن الهامين على باطل يقوى حجته فغلب فليعلم أنه إنما باع دينه بديننا غيره وليعلم أنه دائماً أقطع صاحبه قطعة من النار . أما ما نعتقد أنه الحق فلا بأس أن نموت دونه وأن نبذل في سبيل الوصول إليه غاية العلم وغاية الجهد وغاية الكفاح .

وليكن مكتب المحامى مصفاة للحقوق وتمهيداً للوصول إليها ونصيحة خالصة للموكل أن يعدل عن المطالبة بما ليس له بحق ويعدل عن المماطلة فيما هو مستحق فإن المحامى في مكتبه أمين من يستشير والمستشار أمين مسئول عن تلك الأمانة .

أن من حق المحامى أن يسمع ولا شك أن القاضي معد نفسه للاستماع ومن حقه أن يسمع كما يسمع زميله الطرف الآخر مع التزام قواعد المرافعات في ذلك ولكن ليس من حقه أن يطيل في غير طائل وليس من حقه أن يترافع للدعاية أو للجمهور فهذا نوع من المرافعة يشغل بغير شك على القضاء وهم معذورون إذا ما ضاقوا به أما والكلام في صلب الموضوع فليس للقاضي أن يضجر أو يقلق أو يقاطع المترافع وينبغي للمترافع أن يختار اللفظ والعبارة وأن يتلطف في الحركة والإشارة وأن يكون ملماً بموضوعه محيطاً به لا يختلف في قول عما هو ثابت في الأوراق ولا يتقل رأياً عن مرجع إلا في نصابه ويكون نقله أميناً بصورة لا ينفىها الأصل ان رجع إليه القاضي .

وعليه أن يتأمل ويطيل التأمل والتفكير في مراقبته قبل أن يبيدها حتى تؤدي في غير قصور ولا إطالة وأن يتجنب فيها الجهر بالسوء من القول إلا في حدود ما أباحه القانون بما يتصل بأصل الدعوى أو بطلب الدفاع فيها ولكن غرضه من المرافعة أن تكون وسيلة من وسائل للعرفة لما خفي من الدعوى ووسيلة من وسائل الاهتداء إلى ما غم من وقائعها وإن أشار إلى حكم فتصدوا وإن أشار إلى نص فعمدا .

وعليه أن يتجنب المجادلات اللفظية والأقيسة الجامدة والاغراب في القول ان من حقه أن لا يقضى لك القاضى وهو غضبان وأن لا يقضى لك وهو مشغول النفس وأن لا يقضى لك وهو جائع أو خائف أو به عارض من العوارض التى تعوقه عن الفهم فإذا رأيت في حالة من تلك الحالات فامسك عليك قولك ودون أن تجبهه بخشن من اللفظ أو تزيد عاطفته حدة أو أزمته شدة استاجل قضيتك أو سكن عنه غضبه وهد عاطفته وليس عليك أن تكون عوناً لأخيك القاضى على نفسه في مثل هذه الحالات حتى لا يفلت الزمام وتقع تلك المشادات التى لا طائل من ورائها ولا جدوى فيها إلا أن يختلف الإخوان ويفترق الصاحبان ولا تشدد إذا شد وتأنط له يلى لك .

ولا ينبغي للترافع أن يطلب الكف عن الجور وإن كان من حقه أن يطالب بالعدل .

القضاء في الإسلام

للأستاذ عبد القادر خالده المحامي

القضاء من الأمور التي صاحبت الإنسان منذ نشأته ، إذ الإنسان وهو مدني بالطبع يكون في مجتمع ، والمجتمع بطبيعته تحدث فيه المنازعات مهما تبلغ درجة الأمة من الحضارة أو الانحطاط .

وما عرف عن أمة من الأمم أنها تركت أمورها فوضى ، إذ الخصومة من لوازم الطبيعة البشرية ولو لم يكن هناك وازع للقوى من الضعيف لاختل نظام المجتمع وسادته الفوضى .

وقد حكى القرآن الكريم هذا المعنى بقوله تعالى : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً » .

وجاء في آية أخرى من القرآن الكريم : « ولولا دفع الله الناس بعضهم بعض لفسدت الأرض » .

ولا غرابة إذا كان القضاء مما قدسته الشريعة الإسلامية من أول نشأتها وإلى الآن .

والتبع نظام القضاء في الإسلام يرى أن القضاء لم ينشأ دفعة واحدة ولم يسر في طريق واحد بل تطور حسب الزمان والمكان .

على أن الباحث في تاريخ القضاء في الإسلام يستطيع كما رأى بعض المؤرخين لنظام القضاء في الإسلام أن يرده إلى أقسام ثلاثة :

القسم الأول :

وهو من بدء نشوء القضاء يبتدىء من هجرة النبي عليه الصلاة والسلام من مكة بلد الظلم والاضطهاد للدعوة الإسلامية ، إلى المدينة البلد الذي احتضن الرسول ودعوته حتى ظهر الإسلام ، وعم نوره جميع الآفاق ، وينتهي هذا الطور سنة ١١٥٠ هجرية . السنة التي دونت فيها الأحكام .

القسم الثاني :

يبتدىء من النهاية السابقة بمد تشييد مدينة بغداد عاصمة الخلافة العباسية التي انتشرت فيها الحركة العلمية انتشاراً عظيماً ، والتي اجتمع لها بحكم أنها عاصمة البلاد الإسلامية العلماء من كل فج ، حتى

أزهر وأثمر واستمر هذا الطور حتى بعد ضعف الخلافة في بغداد ، بل حتى بعد سقوطها واستيلاء الترك على الرقعة الإسلامية تقريباً ، ويمكن اعتبار هذا الطور ممتداً إلى سنة ١٢٥٥ هجرية .

القسم الثالث :

يبتدىء من هذا التاريخ لأنه حصل فيه أن السلطان عبد المجيد الخليفة العثماني أصدر الخط المهيأوني الذي أعلن فيه إدخال الإصلاحات والنظامات الجديدة في بلاد الدولة العثمانية جرياً على النظامات الغربية ، حيث أخذت الدولة من هذا التاريخ في إنشاء مجالس وتدوين قوانين تضاهي المجالس والقوانين الغربية ، فأنشأت قانون العقوبات على نمط قانون فرنسا .

ولما استقر الأمر لمحمد علي على مصر أوجب عليه الباب العالي أن يسير في الحكومة المصرية على نظام الدولة العلية ، إذ كانت مصر جزءاً من أجزائها . ومن ذلك التاريخ إلى أن سقطت أسرة محمد علي بعزل فؤاد الثاني وإعلان مصر جمهورية مستقلة ، وبعد الجلاء البريطاني عن مصر وأصبحت الجمهورية المصرية (الجمهورية العربية المتحدة) .. دولة مستقلة .. ذات نظام سياسي مستقل .. ونظام اجتماعي مستقل .. ينبع منها .. ولا تستورده من خارج حدودها .. بل حتى بعد هذا التاريخ فإن القضاء الإسلامي ما زال باقياً في الجمهورية العربية له نظامه الخاص ، وله دوائره التي تقضى في الخصومات طبقاً للشريعة الإسلامية على الوجه المدون بقوانين الجمهورية العربية المتحدة ويكون هذا الطور الثالث من تاريخ القضاء في الإسلام ..

الطـور الأول

تعريف القضاء :

أول قاض في الإسلام كان هو الرسول الأكرم ، محمد عليه الصلاة والسلام ، وهو أول من فصل القضاء عن الولاية .

والقضاء فسرهُ أئمة اللغة بحسب دلالاته اللغوية على معناه ، وكان مجمع أقوالهم أن القضاء هو إتمام الشيء قولاً وفعلًا .

وأما أئمة الشرع فتعرفوا القضاء بأنه قطع الخصومة ، أو هو قول ملزم صدر على ولاية عامة . وجاء في القاموس المحيط : القضاء [ممدود] ويقصر . الحكم قضى عليه يقتضى قضيًا وقضاء .. ورجل قضى ، سريع القضاء .. واستقضى صير قاضياً .

والقضاء في العرف الشرعي هو الفصل بين الناس في الخصومات حسباً للتداعي وقطعاً للنزاع للأحكام الشرعية المتلقاه من الكتاب والسنة .

والقضاء بهذا المعنى الشرعي من أعمال الرسل عليهم السلام يدل بذلك ما ورد في القرآن الكريم

وهو قوله تعالى : « وداود وسليمان إذ يحكمان في الحَرْثِ إذ نفثت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين . . ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما » . .

وقوله تعالى : « يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب » .

أول قاصده في الإسلام :

بعث النبي عليه الصلاة والسلام في مكة وأقام فيها ما شاء الله أن يقيم ، ولما أذن له بالهجرة إلى المدينة وهاجر إليها هناك انتشرت دعوته وكثر أتباعه .

وكما كان مأموراً بالدعوة والتبليغ عن الله كان مأموراً أيضاً بالحكم والفصل في الخصومات ، وقد ورد في كثير من آي القرآن ما يشير إلى ذلك ، منها قوله تعالى : « فاحكم بينهم بما أنزل الله » . وقوله تعالى : .. « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » .

كيفية قضاء الرسول :

ورد في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام أحمد عن أم سلمة ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، أنها قالت : جاء رجلان يختصمان في مواريث بينهما قد درست ليس بينهما بينة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انكم تختصمون إلي رسول الله وإنا أنا بشر ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض . . وإنا أفضى بينكم على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه . فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها أسطاما^(١) في عنقه يوم القيامة » . فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما : حق لأخي . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما إذا قفوما فاذها فلتقتسما ثم توخيا الحق ، ثم استهما ، ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه .

والقضايا التي رفعت إلى الرسول عليه الصلاة والسلام بالمعنى المتعارف بالخصومات قليلة ، وإنما كان يسأل عن الحكم فيجيب ، وكان السائلون يخضعون لإجابته وينفذونها كأنها حكم صدر في خصومة ، وهو حكم فاصل في تلك الخصومة .

ولما فتح الله على المسلمين بعض الأمصار في حياة الرسول عليه السلام ، بعث ولادة عليها ، وكان الوالي هو الحاكم وهو القاضي ، فبعث معاذ بن جبل إلى اليمن ، وعتاب بن أسيد ابن عبد شمس القرشي إلى مكة ، فقضوا بين الناس في حياته عليه الصلاة والسلام .

ويروى أنه حين أرسل معاذاً إلى اليمن والياً وقاضياً ، قال له : بم تقضى . قال بكتاب الله . قال فإن لم تجد ، قال فبسنة رسول الله . قال له : فإن لم تجد ، قال . أجتهد رأيي . قال عليه الصلاة والسلام الحمد لله الذي هدى رسول رسول الله إلى ما رضى رسول الله .

(١) الاسطام المسار الذي يحرك به النار .

وقد صار الحال على هذا في خلافة أبي بكر ، فكان أبو بكر رضى الله عنه يقضي بين الناس بالمدينة ، وكان ولايته في الانصار هم القضاء . ولما كان عهد أبوبكر عهد فتن واضطراب ، قضاها في الحروب لأهل الردة اللذين رجعوا عن الإسلام بعد وفاة الرسول رجوعاً كلياً أو جزئياً ، لم تنح له الفرص أن يفعل ما فعله الخليفة الثانى ، عمر بن الخطاب .

فصل القضاء عن الولاية :

مضى زمن النبى عليه السلام ، وزمن أبى بكر ، والقضاء جزء من الولاية ، ولما كان زمن عمر ابن الخطاب ، وقد كثر فيه فتح الأمصار واتسع نطاق العمران ، فأصبح من المتعسر ان لم يكن متعذراً على الخليفة أو نائبه أن يجمع مع النظر في الأمور العامة الفصل في الخصومات ، ففصل عمر رضى الله عنه القضاء عن الولاية ، إلى شخص آخر غير الوالى .

وقد ولى الخليفة عمر أبا الدرداء معه بالمدينة قاضياً ، وولى شريحاً بالبصرة ، وولى أبا موسى الأشعرى بالكوفة ، وكتب له في ذلك كتابه المشهور الذى تدور عليه أحكام القضاء ، والذى يعتبر دستوراً بحق للقضاء وقضاؤهم من ذلك التاريخ إلى الآن .

ويجدر بنا في هذا المقام أن نورد كتاب عمر لأبى موسى الأشعرى الذى هو دستور القضاء في الإسلام ، . فقد كتب له رضى الله عنه :

« من عمر إلى أبى موسى » .

أما بعد ، فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلى إليك ، واتفق إذا تبين لك ، فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له . آسى الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك ، حتى لا يطمع شريف في حيفك ، ولا يئأس ضعيف من عدلك . البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر . والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . ومن ادعى حقاً غائباً أو بينة فاضرب له أمدأ ينتهى إليه ، فإن بينه أعطيته بحقه ، وإن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية ، فإن ذلك هو أبلغ للعدو وأجلى للعمى .

ولا يمنحك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم لا يبطله شيء ، ومراجعة الحق خير من التماذى فى الباطل . والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجرباً عليه شهادة زور ، أو مجلوداً فى حد ، أو ظنياً فى ولاء أو قرابة ، فإن الله تعالى تولى من العباد السرائر وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والإيمان . ثم الفهم فيما أدلى إليك مما ورد عليك مما ليس فيه قرآن ولا سنة ، ثم قاييس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال ، ثم أعمد فيهما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق . وإياك والغضب والقلق والفجر ، والتأذى بالناس ، والتنكر عند الخصومة ، فإن القضاء فى موطن الحق مما يوجب الله به الأجر ويحسن به الذكر . فمن خلصت نيته فى الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزين بما ليس فى نفسه شابه الله فإن الله تعالى

لا يقبل من العباد إلا من كان خالصاً فما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وهذا الكتاب كما يرى من مطالعته وهو صادر من أعدل الناس بعد الرسول عليه الصلاة والسلام ،
بحكي حقيقة عدل عمر وحرصه على إشاعة العدل بين الناس ، وإعطاء كل ذي حق حقه أياً كان صاحب
الحق من الضعف وأياً كان من عنده الحق من القوة . وقد قام بن القيم الجوزي في كتابه أعلام
الموقعين الجزء الأول بإيراد هذا الدستور من كلام عمر وشرحه شرحاً وافياً .

طريقة اختيار القضاة :

قلنا إن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب هو الذي فصل القضاة عن الولاية ، وكان يتشدد في اختيار
القاضي أكثر مما يتشدد في اختيار الوالي ، وإن كان رضى الله عنه كان يضع كل شيء في موضعه
سواء كان والياً أو قاضياً .

وكان يقول : ما من أميراً أو استقضى قاضياً محاباة ، إلا كان عليه نصف ما اكتسب من
الأم ، وأن أمره واستقضاء لمصلحة المسلمين كان شريكه فيما عمله من طاعة الله تعالى ، ولم يكن عليه
شيء مما عمل من معصية .

وقد قال عمر بن العزيز وهو أعدل خلفاء بني أمية : إذا كان في القاضي خمس خصال فقد كمل ،
علم بما كان قبله ، ونزاهة عن الطمع ، وحلم على الخصم ، واقتداء بالأئمة ، ومشاركة أهل العلم والرأى .
وعلى هذه القاعدة كان اختيار القضاة ، وكان الذي يختار القاضي هو الخليفة نفسه ، وفي بعض
الأحيان يكتب الخليفة للأمير أن يولى فلاناً قضاء بلده ، وفي البعض النادر كان الخليفة يفوض للأمير
تعيين القاضي .

أول قاضيه في مصر :

كتب الخليفة عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص الذي كان والياً على مصر بعد فتحه إياها ،
أن يجعل كعب بن ضبة على القضاء . فإرسل عمرو بن العاص إلى كعب فإقرأه كتاب أمين المؤمنين ،
فقال كعب : والله ينجي الله من أمر الجاهلية وما كان فيها من الملركة ثم يعود فيها أبداً إذ نجاه الله
منها وأبى أن يقبل القضاء ، وكان كعب المذكور حكيماً في الجاهلية ولما امتنع عن ولاية قضاء مصر ولى
عثمان بن قيس بن أبي العاصي القضاء ، وأقام قاضياً في مصر إلى أن مات بن عفان .

وقد كان القضاء في زمن الخلفاء الراشدين وبني أمية مجتهدين لا يقلدون أحداً في أحكامهم ، لأن
التقليد لم يكن معروفاً فيهم ولم تكن المذاهب قد دوت فكان مرجع القضاة في قضائهم كتاب الله
وسنة رسوله ، فإذا اشتبه عليهم أمر من الأمور رجعوا إلى الخلفاء وفقهاء الصحابة واستظهروا
باجتهادهم الرأي الذي يعملون به .

وكما كان القضاء مجتهدين ، كانت لهم الحرية المطلقة فيما يروونه من الأحكام وكان ثوبة من عمر الحضرمي مثلاً لما له لا يملك شيئاً إلا وصل به إخوانه ، فلما ولي قضاء مصر في زمن هشام بن عبد الملك رأى أن يحجر على المبذر ، فرفع إليه غلام من حمير كان لا يبقى على شيء من ماله فقال ثوبة أرى أن أحجر عليك ، فقال الغلام له ومن يحجر عليك أيها القاضي ، والله ما تبلغ في أموالنا عشر معشار من تبذيرك . فسكت ثوبة ولم يحجر على سفيه بعد .

اختصاص القاضي في ذلك العصر :

كان القضاء في ذلك العصر ، على ما يظهر من تتبع قضائهم فيه ، مقصوراً على فصل الخصومات المدنية ، أما القصاص والحدود فكان مرجعها إلى الخلفاء وولاة الأنصار .

كتابة الأحكام وتنفيذها :

كان القضاء في عصر الخلفاء الراشدين والدولة الأموية في طور التكوين والنشوء ، ولم تكن حدثت حوادث تستدعي كتابة الأحكام ، إذ أن المتقاضين في هذا العهد كانوا أشبه بالمستفتين ، فإذا أظهر القاضي حكمه اقتنعوا به غالباً وتفذوه ، غير أنه جد بعد ذلك من الأمور ما لفت نظر القضاء إلى كتابة الأحكام في الصحف . وقد روى أن سليم بن عتر قاضي مصر في عهد معاوية بن أبي سفيان اختصم إليه في مرات فقصى بين الورثة ، ثم تناكروا هذا القضاء ، فعادوا إليه فقصى بينهم وكتب كتاباً بقضائه ، وأشهد فيه شيوخ الجند ، فكان أول القضاة في مصر سجل سجلاً بقضائه . أما تنفيذ الأحكام فكان القضاء يتولونه بأنفسهم ، وكانوا قلما يحتاجون إلى ذلك ، فإن الخصوم أنفسهم كانوا بعد علمهم بالحكم يتقادون إليه ويسارعون في تنفيذه .

نقض القضاء :

اتفق الفقهاء عامة على أن قضاء القاضي لا ينقض حتى إذا ظهر له خطأ ، فانه لا يرجع عن القضاء الأول وإن كان على دستور عمر يجب أن يقضى فيما يشبه الحادث الذي قضى به أولاً بما وقر في ذهنه . أنه الحق ، وعلل الفقهاء ذلك بأن تبدل الرأي كانتساخ النص لا يظهر أثره إلا في المستقبل ولأن القضاء قد بني على اجتهاد صحيح . وكما أنه لا يجوز للقاضي أن ينقض حكمه إذا تبين خطأه بعد قضائه ، فإنه لا يجوز لقاض آخر نقضه . وفي كتاب عمر إلى أبي موسى ما يليد نقض الحكم الذي صدر إذا وضح من كتابه أن المراد برجوع القاضي إلى الحق وعدوله عن قضائه الخطأ الذي تبينه بعد صدوره لا يعني أنه ينقض ذلك القضاء ، وإنما يقضى مستقبلاً أنه الحق وقد روى أن قاضياً ، وقيل هو عمر بن الخطاب ، قضى في حادثة بقضاء ، ثم قضى في مثلها بقضاء آخر ولما سئل عن ذلك قال : تلك كما قضينا وهذه كما نقضى .

رزق القضاء في ذلك العصر :

علمنا أن عمر بن الخطاب هو الذي فصل القضاء عن الولاية ، ويذكر التاريخ أن بيت مال المسلمين لم ينشأ إلا في زمن عمر ، فانه أول من ضبط الأعمال ودّون الدواوين في الاسلام ، وعمر هو أول من رتب أرزاق القضاء من بيت مال المسلمين وكان الخلفاء الراشدون يوضعون على القضاء أرزاقهم ، فيروى أن الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو معروف بالزهد والفناعة قال لعامله في مصر في شأن القضاء : « وأفسح له في البذل ما يزيل عنه وتقل معه حاجته إلى الناس » ، ورتب لشریح خمسمائة درهم كل شهر . هذا بينما الإمام علي رضي الله عنه كان يكتفي بقصعة تزيد في كل يوم من بيت المال ، وكذلك كان عمر من قبل .

ويستخلص من ذلك أن التوسعة على القضاء في أرزاقهم كانت مبدأ عاماً من يوم أن وجدت الأرزاق في الدواوين ، ويظهر أنها كانت تصرف لهم مقدماً كما يروى ذلك بعض المؤرخين .

أشهر القضاة في الطور الأول :

يجدر بنا أن نذكر بعض مشاهير القضاة في الطور الأول من الإسلام . وتتخذ قليلاً منهم ليرى أن مكانة القضاء في ذلك العصر كانت فوق مكانة الولاية ، إذ كانوا في قضائهم المثل الكامل لتحقيق العدل الكامل بقدر علمهم وفهمهم ، وكانوا في الذروة من العلم والفهم . وتخير ثلاثة منهم وهم .

القاضي الأول

شریح : قاضي الكوفة ، وهو شريح بن الحارث الكندي ، استقضاء عمر على الكوفة ، كما استقضاء الخليفة الثالث عثمان بن عفان ، والخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ولا يعلم أنه قاضياً مكث في القضاء زمناً أطول منه ، وقد توفي بعد أن عمر إذ كان منه وقت وفاته نيفاً وعشرين سنة بعد المائة ، وهو من كبار التابعين وقد روى في سبب توليته القضاء أن عمر بن الخطاب أخذ فرساً من رجل على سوم فحمل عليه فعطب فخاصم الرجل عمر فقال عمر رضي الله عنه : أجعل بيني وبينك رجلاً ليقتضيني . فقال الرجل : إني أَرْضِي بِشَرِيحِ الْعِرَاقِ . فقال شريح لعمر أخذته صحيحاً سليماً فأنت له ضامن حتى ترده صحيحاً . وقد أعجب عمر رضي الله عنه بفهمه وإدراكه لموضع العدل فعينه قاضياً .

قال ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين ، لما بعث عمر شريحاً على قضاء الكوفة قال له : أنظر ما يتبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً ، وما لم يتبين لك في كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما لم يتبين لك السنة فاجتهد فيه رأيك . وكتب له كتاباً فيه هذا المعنى ، غير أنه قال له في كتابه : عند عدم وجود نص في كتاب الله أو سنة رسوله ولم يتكلم فيه أحد قبلك ، فإن شئت أن تجتهد فيه رأيك فتقدم ، وإن شئت أن تتأخر فتأخر ، وما أرى التأخير إلا خيراً لك .

وكان شريح هذا من أفطن القضاة وأعرفهم بحيل الخصوم ، قال الشعبي : شهدت شريحاً وجاءته

إمراة تخصم رجلاً فأرسلت عنها وبكت ، فقلت يا أبى أمية ما أظن هذه البائسة إلا مظلومة ، فقال شريح : يا شعبي أن إخوة يوسف جاءوا آباءهم عشاء يكون .

وكما كان قاضياً فذاً لا تحوله عن الحق لومة لائم ، كان ظريفاً أديباً . يروى عنه أن عدى بن أرطاة دخل عليه في مجلس قضائه وقال إني رجل من أهل الشام ، فقال له من مكان مسجوق فقال له عدى وتزوجت عندكم فقال بالرفاء والبنين ، قال أردت أن أرحل ، قال له الرجل أحق بأهلك ، قال وشرطت لها دارها قال له الشرط أملك ، قال فاحكم بيننا ، قال : قد حكمت .

وكان شريح يقول الشعر ، وتنسب إليه هذه الأبيات قالها حينما ضرب إمراة التيمية زينب :

رأيت رجلاً يضربون نساءهم	فشلت يميني حين أضرب زينباً
أضربها من غير ذنب أتت به	فما العدل مني ضرب من ليس مذنباً
فزنب شمس والنساء كوكبا	إذا طلعت لم يبد منهن كوكبا

ويقول المؤرخون إن شريحاً كان رابع الطلس المشهورين : عبد الله بن الزبير ، وقيس بن عباد والأحنف بن قيس الحلبي ، والأطلس هو الذي لا شعر بوجهه .

القاضي الثاني

الشعبي : وهو علامة التابعين وعامر بن شرحيل الشعبي ، ولد في خلافة عمر سنة سبع عشرة هجرية ، روى عن أبي هريرة وابن عباس وعائشة وابن عمر ، وكان بحر علم لا ينضب معينه وحافظاً فقيهاً . قال مكحول ما رأيت أعلم من الشعبي ، وقال ابن سيرين لأبي بكر الهزلي أكرم الشعبي فقد رأيت يستقى الصحابة متوافرون ، ومر بن عمر بالشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال : شهدت القوم ولهذا احفظ لها واعلم بها مني .

وروى عن الشعبي أنه قال : كره الصالحون الأولون الاكثار من الحديث ولو استقبلت من أمري ما استدرت ما حدثت إلا بما أجمع عليه أهل الحديث . كما روى عنه أنه قال إنا لسنا بالفقهاء ولكن معنا الحديث فروينا ، الفقيه من إذا علم عمل .

والقاضي الشعبي كان أكبر شيوخ الإمام أبي حنيفة ، ولي قضاء الكوفة بعد شريح ، وكان مع علمه وفضله وفهمه للخصومات وقضائه بالحق والعدل من غير أن يتأثر بأي مؤثر ، فكها ظريفاً . فقد وقع له وهو قاض أن دخل عليه رجل في مجلس القضاء ومعه إمراة من أجمل نساء وقتها فاخصما إليه ، فأدلت المرأة بحجتها وقربت بينتها ، فقال للزوج هل عندك من مدفع ، فأنشأ يقول :

فتن الشعبي لما	رفع الطرف إليها
فتنته بدلال	وبخطى حاجبها

فقال للجلواز قريها واحضر شاهديها

فقضى جوراً على الخصم ولم يقض عليها

قال الشعبي : فدخلت على أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان بعد ذلك وهو خليفة المسلمين ، فلما نظر إلى ابتسم ، وقال فتن الشعبي لما : . إلى آخر البيت ، ثم قال له ما فعلت بصاحب هذه الأبيات ؟ فقال له الشعبي أوجعته ضرباً بما انتهك من حرمي في مجلس القضاء وبما اقترى به عليّ .

وكان الشعبي يقول عن نفسه ما كتب سوداء في يضاء إلا حفظتها ، وما أودعت قلبي شيئاً فخافني .

القاضي الثالث

أياس — وهو أبو وائلة أياس بن معاوية بن قره قاضي أعدل خلفاء بني أمية عمر بن عبد العزيز ، وكان رحمه الله من أقطن القضاة الذين اشتهروا بالفراسة الجيدة التي لا تكاد تخطيء . قال ابن خلكان كان لسناً بليغاً ، ألياً مصيباً ، معدوداً مثلاً في الذكاء والفتنة ، رأساً لأهل الفصاحة والرجاحة ، فكان صادق الظن لطيفاً في الأمور مشهوراً بفرط ذكائه ، وكان يضرب به الأمثال .

وأياس القاضي هو الذي عناه الحريري في مقاماته بقوله في المقامة السابعة : « فاذا الملقى ألمعية بن عباس ، وفراستى فراسة أياس » . . . كما عناه أبو تمام الشاعر المعروف بقوله في وصف :

إقدام عمر في شجاعة عنتر في حلم أحنف في ذكاء أياس

ويروى أنه قبل أن يستقضى كان يجتمع عليه العلماء ، يكتبون عنه الفراسة كما يكتبون عن المحدث الحديث ، ومن فراسته أنه جاء رجل فجلس على دكان مرتفع بالمربد فجعل يترصد الطريق ، فبينما هو كذلك إذ نزل فاستقبل رجلاً نظراً إلى وجهه ثم رجع إلى موضعه فقال أياس لصاحبه قولوا في هذا الرجل ، قالوا ما نقول ؟ هو رجل طالب حاجة ، فقال هو معلم صبيان ، قد أبق له غلام أعور . فقام إلى هذا الرجل بعض الحاضرين فسأله عن حاجته ، فقال : لي غلام أبق . قالوا ما صفته ؟ قال كذا وكذا . — وإحدى عينيه ذاهبة ، فسألوه عن صناعته ، فقال أعلم الصبيان . فرجعوا إلى أياس وسألوه كيف علمت ذلك فقال : « رأيته جاء وطلب موضعاً يجلس فيه فنظر إلى أرفع شيء يدر عليه فجلس عليه ، فنظرت في صورته فإذا ليس قدره قدر الملوك ، فنظرت فيمن اعتاد في جلوسه جلوس الملوك فلم أجد إلا المعلمين ، فعلمت أنه يعلم الصبيان . قلنا له كيف علمت أنه أبق له غلام ؟ قال إنى رأيته يترصد الطريق ينظر في وجوه الناس . قلنا له كيف علمت أنه أعور ، قال أنه بينما هو كذلك إذ نزل فاستقبل رجلاً قد ذهبت إحدى عينيه ، فعلمت أنه يشبهه بعلامه .

ولما ولي اياس القضاء بالبصرة طار صيته في الآفاق حتى جاءه الناس يطلبون منه أن يعلمهم القضاء ، فكان يقول لهم : إن القضاء لا يعلم ، إنما القضاء فهم ، ولكن قولوا علمنا العلم .

قال بن القيم تعليقا على هذا : وهذا سر المسألة ، فإن الله سبحانه وتعالى يقول : « وداود وسليمان إذ يحكمان في الحث إذ نقت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين .. ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما » .

فخص الله سليمان بفهم القضية ، وعمهما بالعلم . وكذلك كتب عمر بن الخطاب الخليفة الثاني إلى قاضيه أبي موسى الأشعري في كتابه المشهور الذي سبق في هذه المحاضرة : « الفهم الفهم فيما أدلى إليك » .

والذي اختص به اياس وشرح مع مشاركتهما لأهل عصرهما في العلم ، الفهم في الوقائع ، والاستدلال بالأمارات وشواهد الحال ، وهذا الذي فات كثيرا من الحكام فأضاعوا كثيرا من الحقوق .

يروى أن معاوية بن قره شهد عند ابنه اياس مع رجال عدلهم على رجل بأربعة آلاف درهم ، فقال المشهود عليه : يا أبا وائلة ثبت في أمرى ، فوالله ما اشتهدتهم إلا بالفين فسأل اياس أباه والشهود أفكان في الصفحة التي عليها فضل ، قالوا نعم كانت الكتابة في أولها والطة في وسطها ، وباقي الصحيفة أبيض . فقال لهم أكان المشهود له يلقاتكم أحيانا فيذكركم شهادتكم بأربعة آلاف درهم ؟ قالوا نعم كان لا يزال يلقاتنا فيقول اذكروا شهادتكم على فلان بأربعة آلاف درهم . فعرف الشهود ودعى الشهود له فقال له يا عدو الله تغفلت قوما صالحين مغفلين فأشهدتهم على صحيفة جعلت طيها في وسطها وتركت فيها بياضا في أسفلها فلما ختموا الطية قطعت الكتاب الذي فيه حقت ألفا درهم . وكتبت في البياض أربعة آلاف درهم فصارت الطية في آخر الكتاب .. ثم كنت تلقاهم وتذكرهم أنها أربعة آلاف وعند ذلك أفر المشهود له بذلك ، وسأله الستر فحك له بالفين وستر عليه . وهذا يدل على فراسة هذا القاضى وفهمه لحقيقة الأمور .

ويروى عنه أيضا أن رجلا أودع عند آخر مالا فجمده ، فسأله فأنكر ، فقال للمدعى : أين دفعت إليه ؟ فقال في مكان البرية ، فقال وما كان هناك ؟ قال شجرة ، فقال له : اذهب إليها فلعلك دفنت المال عندها ونسيت فتذكر إذا رأيت الشجرة . فمضى وقال للخصم اجلس حتى يرجع صاحبك ويايس يقضى وينظر إليه ساعة بعد أخرى ، ثم قال له يا هذا أترى صاحبك بلغ مكان الشجرة ؟ قال لا ، فقال له : يا عدو الله أنت خائن . قال اقلنى أقالك الله ، فأمر من يحفظ به حتى جاء الرجل ، فقال اياس اذهب معه فخذ حقت منه .

وله رحمة الله نواذر كثيرة في فراسته يطول ذكرها ، ذكر منها ابن القيم الطرق الحكمية الشيء الكثير . وعلى ذكر اياس وشرح القاضى ، وما كانا يفعلانه في قضائهما ، وصدق فراستهما ، نذكر كلمة في الفراسة الأصل فيها قوله تعالى : « إن في ذلك لآيات للمتوسمين » .

فسر النبي عليه الصلاة والسلام كلمة المتوسمين بالمتفرسين ، وقال عليه السلام : « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله . وورد أيضاً عن رسول الله عليه السلام . . إن لله عبداً يعرفون الناس بالتوسم .

والفراسة ناشئة عن جودة الفريضة وحدة النظر وصفاء القلب ، وأمام الناس في هذا الباب الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقد كان يرى الشيء في حياة النبي فيجىء الوحي موافقاً لرأيه ، وقد ذكر بن القيم شيئاً كثيراً من فراسة عمر وعثمان وغيرهم من الصحابة والتابعين . ولم تكن الفراسة هي مبنى أحكام القضاء ، ولكنها كانت تساعد على إظهار الحقوق وتعرف الظالم من المظلوم ، والمحق من البطل ، ولولا فراستهم لضاع كثير من الحقوق ، واشتبه الأمر عليهم .

وبعد فهذه نبذة مختصرة في تاريخ القضاء في الطور الأول من الإسلام الذي بدأ من عهد الرسول عليه الصلاة والسلام في المدينة إلى سنة ١١٥٠ هجرية ، وأعلنا بذلك نكون قد ألمنا بشيء عن قضاء هذا العصر الذي كان سراجاً منيراً لمن جاء من القضاء بعد هذا العصر واقتدوا بهؤلاء الأعلام بالفهم والمعرفة — وإشاعة العدل بين الناس ، حتى ازدهر القضاء في الطور الثاني على ما ستقدمه في محاضرات أخرى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المسئولية المدنية للدولة في النظام الاشتراكي للدكتور سعد واصف المحامي

حضرات الزملاء . .

نحن نعيش اليوم أياماً كبيرة في حياتنا وتاريخنا . .

نحن نعيش في عصر الاشتراكية .

لقد تغير مجتمعنا أيها السادة تغييراً جذرياً ، وأصبح لزاماً على القانون — وهو كائن حي يعيش ويتغير ، أن يتجاوب مع المجتمع الذي يحيا فيه ، وأن يحس بما يحس به أفراداه .

ومحاضرة اليوم مصباح صغير نضيئه في جوانب مجتمعنا ، نتلمس به الطريق إلى حياة قانونية أفضل .

وقد اخترنا لهذه المحاضرة موضوعاً ، « المسئولية المدنية للدولة في النظام الاشتراكي » .

حضرات السادة . .

قبل أن نعرض لمسئولية الدولة في النظام الاشتراكي ، نعرض أولاً وفي عجلة قصيرة إلى ماهية هذا النظام والتعريف به .

إن هذا في تقديرنا لازم لتعرف حقيقة هذا النظام ، حتى يمكن على ضوء هذا أن نحدد حقوق كل من الحاكم والمحكوم والتزاماته .

وما يزيد الحاجة إلى التعريف بالنظام الاشتراكي ، أن للذهبين الذين يقسمان الجزء الأكبر من العالم إلى كتلتين متصارعتين — وأعني بهما الشيوعية والرأسمالية — هذين المذهبين المتعارضين يأخذ كل منهما بالنظم الاشتراكية .

ففي روسيا ، قرر خروشوف السكرتير العام للحزب الشيوعي في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي المنعقد في موسكو في أكتوبر سنة ١٩٦١ بأن روسيا تطبق نظاماً اشتراكياً الآن ؛ وأنها لم تصل إلى الشيوعية بعد ، ولكنها ستصل إليها بعد عشرين عاماً .

وهذا ليس جديداً لأن المادة الأولى من دستور اتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية ، ينص على أنه :

« اتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية دولة اشتراكية للعمال والفلاحين »

وبهذه المناسبة ، وخلافاً لما يعتقده البعض من أنه لا ملكية فردية ولا إرث في روسيا ، نشير إلى أن المادة ١٠ من الدستور الروسى تنص على أن :

« حق الملكية الشخصية للمواطنين في دخلهم وتوفرهم الناجمين عن عملهم وفي مساكنهم وفي اقتصاديات بيتهم الإضافية وفي الحاجيات والأدوات المنزلية وفي الأشياء ذات الاستعمال الشخصى والراحة ، وكذلك حقهم في إرث الملكية الشخصية حق مصون بموجب القانون » .

وفي إنجلترا ، البلد الرأسمالى العريق ، نجد أنه صُدِّرَ إلى العالم صفة القوانين الاشتراكية : قوانين التأمين ، قوانين الضرائب التصاعدية التى تصل في شرائحها العليا إلى قرب مصادرة الدخل ، قوانين تملك المساكن ، مشروع ينفردج للتأمين الاجتماعى .

وفي أمريكا زعيمة النظام الرأسمالى ، وعلى سبيل المثال أصدرت الحكومة في سنة ١٩٥٨ قانوناً بمنع زراعة الأرض قحاً في مساحات معينة ، لأن فائض القمح في ذلك الوقت كان يكفي احتياجات البلاد والمعونة الخارجية إلى سنوات مقبلة ، وزيادة المحصول سترتب عليها انخفاض الأسعار وإجهاد الأرض . ولكن الحكومة عوضت الزراع وأصحاب الأرض عن ما فاتهم من ربح .

وفي مصر ، نحن نأخذ بالنظام الاشتراكي مع المحافظة على ما مسمى بالرأسمالية الوطنية .

كل هذا يثير الرغبة في الوصول إلى تعريف النظام الاشتراكي ، خصوصاً وأن الاشتراكية ليست ترجمة دقيقة لكلمة Socialism ومعناها المذهب الاجتماعى ، ولم يكن هذا سهلاً دائماً ، خصوصاً وأن مدلول الاشتراكية من المرونة بحيث يمكن أن تتخذ منها وسيلة مشروعة لغايات غير مشروعة ، كما أنها دائماً الشعار للضمون لكثير من الحركات الانقلابية .

وليس أدل على هذا من أنه باسم الاشتراكية الوطنية « في ألمانيا النازية » ، صدرت قوانين التعقيم ، وقوانين التلويت العنصرى .

وقد حدا هذا ببعض إلى أن يكتفى بوصف الاشتراكية دون تعريفها فقال بأنها :

« غامضة وواضحة معاً ، نظرية وعملية في نفس الوقت ، قديمة وعصرية في آن واحد ، فلسفة حياة ، نوع دين ، قانون واقتصاد وتاريخ وأخلاق ، حركة شعبية ، تحليل علمى ، دعوة إلى الحرب ، وإنكار لها . ثورة عنيفة ، وتعايش هادىء . محبة وتضحية ، كراهية وجشع ، فجر جديد ، ونهاية مدمرة .

ولم يكن وضع تعريف للاشتراكية بأمر ممكن عند آخرين ، فقد انتهى « كروسلاند » إلى أنه لا يمكن إيجاد تعريف جامع لمعنى الاشتراكية .

وأن الحاجات الأساسية والقيم الخلقية هى اللتقى الذى تلتقى عنده جميع مدارس الفكر الاشتراكي ، فهى صرخة ضد الفقر ومحاربة للبطالة ومساوىء النظام الرأسمالى ، ودعوة إلى رفاهية العيش وإيمان بالعمل وتقدير للعاملين ، وإنشاء مجتمع لا طبقى بروح الأخوة والتعاون .

وارتفاع الاشتراكية عن التعريف الدقيق عند البعض يجعلها قريبة الشبه بفكرة « النظام العام » order public في القانون . والنظام العام حقيقة واقعة ، وفكرة قانونية ضرورية ولكنها متغيرة في الزمان والمكان . ومن هنا كان ارتقاعه عن الخضوع لتعريف دقيق .

غير أن هذا لم يمنع من أن كتّاباً آخرين استطاعوا أن يضعوا تعريفاً للاشتراكية وفقاً لأهدافها ووسائلها ، فيقول « بيرو » :

« إنه يمكن أن تتحدد الاشتراكية بالعمل على الوصول إلى هدف معين ، بوسائل معينة ، أما الهدف فهو العدالة الاجتماعية بمعنى تقليل التفاوت بين الأفراد والطبقات ؛ أما الوسائل فهي إحلال الملكية الجماعية محل الملكية الفردية فيما يتعلق بوسائل الإنتاج » .

introduction à l'étude de l'économie politique. 1939.

ويعرف « وليم هارفي » الاشتراكية في كتابه Cooperative Economic Systems « بأنها حركة تعبر عن انتقال ملكية وإدارة جميع وسائل الإنتاج الطبيعية والصناعية من ملكية الأفراد إلى ملكية المجتمع ، وذلك بقصد تحقيق عدالة أكبر وإيراد أكثر دون قتل للدوافع الاقتصادية الفردية أو حرية العمل والاستهلاك » .

وقد عرف « هربرت موريسون » الاشتراكية بأنها نظام يهدف إلى تملك الدولة للأراضي والصناعات الكبيرة سواء بطريق الملكية العامة ، أو الجماعية وذلك لهدف ، هو تحقيق الصالح العام لا الربح » .

والخلاصة : في هذا ، أن الاشتراكية ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة إلى تحقيق عدالة اجتماعية ، ولا تسكتفي بالدعوة إلى الإصلاح كما يفعل دعاة المذاهب الاجتماعية ، وإنما تتميز بفاعلية دور الدولة فيها ، حين تأخذ على عاتقها وباسم مجموع الناس عبء توفير حياة أسعد لهم .

على أنه إذا كانت هذه هي الاشتراكية . وكان على الأفراد أن يتخلوا عن مراكمهم الأولى حين كانوا يستغلون وسائل الإنتاج بقصد السكسب لتحل الدولة محلهم لتوجه الاقتصاد القومي إلى مافيه إسعاد الشعب وتوفير حياة أفضل له ، فإنه ينبغي أن يكون للشعب الدور الأول في الهيمنة والرقابة والتوجيه بواسطة من يمثلونه .

ومن أجل ذلك فإن أكثر التعريفات التي وضعت للنظام الاشتراكي ، لم تغفل بل تعمدت أن تذكر أن النظام الاشتراكي لا يكون إلا في دولة يسودها نظام ديمقراطي .

ومن أجل ذلك أيضاً كان شعار الحكم صريحاً في أنها ليست اشتراكية بحسب بل هي اشتراكية ديمقراطية كناية عن نظام الحكم الذي سيكون طابع النظام الاشتراكي .

وقد استبان ملامح النظام الاشتراكي المصري . .

أهدافه : إذابة الفوارق الكبيرة بين الطبقات .

رفع الدخل القومي وتحقيق العدالة الاجتماعية .

وسائله : إعادة توزيع الثروات الطبيعية واتباع سياسة الأخذ والعطاء .
تأميم المصارف والشركات الكبيرة ووسائل الإنتاج أو إسهام الحكومة بنسبة كبيرة فيها .
فرض الضرائب التصاعدية على الدخل العام التي تصل إلى قرب المصادرة في الشرائح العليا .
حماية الملكية الفردية غير المستغلة .

وقد أتت الاشتراكية بعض ثمارها الأولى متمثلة في :

- تعويض الزراع والفلاحين من كارثة دودة القطن وإن كان التعويض غير مجز .
- الإعفاء من ضرائب الأملاك وتخفيض الإيجارات بنسبة الإعفاء منها .
- تخفيض مصروفات المدارس والجامعات .

وبذلك ننتهي إلى أن نظامنا الاشتراكي وهو يهدف لبناء المجتمع ، ويعيد التوازن بين الدم المالى ، إنما هو في صورته الحركية عملية أخذ ضخمة ، أو هكذا كان ، وعملية عطاء ضخمة ، أو هكذا ينبغي أن يكون . وعلى قدر الموازنة بين ما أخذت الدولة وما تعطى تتحقق العدالة الاجتماعية .

وفي هذه الموازنة تكمن مسئوليات الدولة . باعتبارها المهيمنة على هذه العملية .

وعلى قدر ضخامة هذه العملية تتضخم مسئوليات الدولة .

فالدولة مسئولة سياسياً ، ومسئولة اجتماعياً ، ومسئولة مدنياً .

أما المسئولية السياسية فتتمثل في نظام ديموقراطي سليم ، وقد ذكر السيد رئيس الدولة ، في بيانه السياسى الذى أذاعه في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ أنه ستشكل لجنة تحضيرية تكون مهمتها الإعداد إلى مؤتمر للقوى الشعبية وعملها تنظمي لدراسة وسائل تجميع القوى الشعبية . وستشكل هذا المؤتمر على أساس الانتخابات في الطوائف والمهن الحرة ، وسيلقى الرئيس أمامه تقريراً ينتهى بعد مناقشته إلى أن يكون ميثاقا للعمل الوطنى ليكون الالتزام به أساسا لمعركة انتخابية لانتخاب المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يكون السلطة الشعبية العليا في البلاد ، ويرسم طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، ويتضمن الدستور طريقة انتخاب المجلس النيابى الذى يصبح هو السلطة التشريعية في البلاد .

وكل ما نرجوه في نظام ثورى هادف أن تصل هذه التشكيلات الشعبية في الإطار المرسوم لها إلى أقرب النقط في الديموقراطية .

والوعى في تنفيذ هذا النظام . والروح كذلك كفيلة بالوصول إلى خير النتائج . ليس فحسب ، بل ومحكمة دستورية عليا تحافظ على مكاسب الشعب ضد انحراف السلطة التشريعية .

أما مسئولية الدولة الاجتماعية ، فتتمثل في الالتزام بالتأمين الاجتماعى ، والتأمين ضد البطالة ،

والعوز والمرض والتأمين من الشيخوخة وتأمين الخدمات ، أى أن يكون الفرد فى النظام الاشتراكى بئامن من كل ما ينقص من آدميته وسعادته الشخصية واحتياجاته الخاصة .

والمسئولية السياسية والمسئولية الاجتماعية ليسا موضوع محاضرة اليوم .

وننتقل بعد ذلك إلى المسئولية المدنية للدولة .

ونعنى بها مسئولية الدولة من وجهة نظر القانون المدنى ، حين تتعامل الدولة مع الأفراد أو حين يتخلف عن نشاطها ضرر بالأفراد ، سواء كان هؤلاء الأفراد متعاقدين عليها أو كانوا بالنسبة إليها غيراً .

اتفاقات الإعفاء من المسئولية :

وقبل أن نعرض لهذه المسئولية نعرض لمسألة أولى ، تلك هى ، هل يجوز الاتفاق على الإعفاء من هذه المسئولية ؟

المسئولية فى القانون ، إذا تكاملت عناصرها ووجدت ، هل توجد لتبقى وتقرر ، أم أنه يمكن لها إذا وجدت ، أن تزول باتفاق ؟

تنص المادة ٢١٧ فقرة ٢ من القانون المدنى على أنه :

« يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من أية مسئولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدى إلا ما ينشأ عن غشه أو عن خطئه الجسيم ، ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم مسئوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من أشخاص يستخدمهم فى تنفيذ التزامه » .

وبحسب القانون ١١١ لسنة ١٩٦١ وهو أحد قوانين يولية الاشتراكية ، آلت مجموعة من شركات النقل والأوتوبيس إلى ملكية الدولة . ومن قبل تعتبر السكك الحديدية مرفقا عاما من مرافق الدولة وما زالت الدولة إلى الآن فى بوالص السكة الحديد وفيما يتعلق بنقل البضائع .تشرط الإعفاء من مسئوليتها المدنية بالنسبة إلى الأضرار التى تحدث للبضائع وتعاقد على أساس ما نسميه « بالتعريفه المنخفضة » .

وكانت شركات النقل — وظلت بعد أن آلت ملكيتها إلى الدولة — تدرج فى وثائق النقل شروطا تتضمن الإعفاء من مسئوليتها .

كما أن الدولة تدرج هذا الشرط فى كثير من عقودها مع الأفراد كعقود المقاولات مثلا . وقد جرى القضاء ، حداً من شر هذه الاتفاقات وأضرارها ، على اعتبار أن آثارها لا تعدو نقل عبء الإثبات من على عاتق المدين إلى عاتق الدائن ، باعتبار أنه إذا استبعدت المسئولية التعاقدية — وعبء الإثبات فيها على المدين — باهتفاق على الإعفاء منها ، فإنه تبقى بعس ذلك المسئولية

التقصيرية التي تعتبر من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على الإعفاء منها ، وهذه يكون عبء الإثبات فيها على عاتق الدائن .

ومناط هذا النظر ، الأخذ بنظرية الخيرة بين المسئولين

وتعلمون أيضاً أن نظرية الخيرة قد قضى عليها نهائياً ، وعدل عنها أكبر المدافعين عنها وهو الأستاذ الدكتور السنهاوري ، ذلك أن الدخول في منطقة التعاقد معناه خروج من دائرة « الغير » والعقد لا تحكمه إلا المسئولية التعاقدية التي تطرد بحكم القانون المسئولية التقصيرية . وترتب على هذا أن اتفاقات الإعفاء من المسئولية أصبحت صحيحة وواجبة الاعمال إلا أن يطلبها القضاء لورودها في عقد إذعان .

ولما كانت الدولة تمارس نشاطها في عمليات النقل وهي تمثل قطاعاً ضخماً سواء في السكك الحديدية أو شركات النقل المؤممة ، وتنفذ عقودها الخاصة بالقرارات وغيرها ، بواسطة عمالها ، فانه وطبقاً للمادة ٢١٧ من القانون المدني يجوز لها أن تتفق أو تشرط الإعفاء من مسئوليتها حتى بسبب غش و خطأ جسيم يقع من هؤلاء العمال ! !

وإذا كان لنظرية الإذعان أسبابها ومبرراتها في ظل النظم الاحتكارية التي تهدف إلى الربح الفاحش ، فان فكرة الإذعان ذاتها لا تتفق ومنطق نظرية الدولة الاشتراكية التي لا تستهدف الربح وإنما تسمى إلى تحقيق الكفاية والعدل .

ويكفي أن تتصوروا حضراتكم — مضروراً — أي مضرور ، لحق به ضرر سواء في جسمه أو في ماله ، كنتيجة لتعاقد مع الدولة ، وبسبب غش أو خطأ جسيم من عمالها ، وبحول بينه وبين التعويض اتفاق ! !

إن الإرادة وكما يقول موريل « لا تستطيع إنشاء التزامات إلا بالقدر الذي يتفق مع تحقيق العدالة ، فالإرادة في خدمة القانون ، وليس القانون في خدمة الإرادة » .

وهي كما يقول الدكتور عبد الحى حجازى :

« ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق خير الجماعة وليست مطلقة بل هي قيمة بما يستهدفه الصالح العام والتوازن الاقتصادى » .

والإرادة ينبغي ألا تضر بالغير ، ومن باب أولى ينبغي ألا تضر بصاحبها .

وإذا كان مبدأ سلطان الإرادة قد ازدهر في ظل النظم الفردية التي تحتفل بالفرد وبارادته ، فان النظم الاشتراكية لا تحتفل بالإرادة وبسلطانها ، إلا بالقدر الذي لا يستطيع معه هذه الارادة أن تفعل شيئاً ضاراً .

ومن أجل هذا فانا لا نستطيع — في مجتمع اشتراكي — تتولى فيه الدولة بإمكاناتها كلها

توفير العدل ، ثم بعد ذلك تستطيع الدولة أن تتصل من مسئوليتها بإرادتها ، بل تستطيع أن تفرغ إلى إرادتها إرادة التعاقد معها إضراراً بنفسه .

ومن أجل هذا فإننا نرى في نص المادة ٢١٧ مدني نشاذاً مع وظيفة الدولة الاشتراكية ، ذلك أنه حيث ينبغي للدولة بحكم وظيفتها ، أن تحول بين الناس والضرر فإنه يمتنع عليها في عقودها مع الأفراد ، أن تضر بهم .

إن المسؤولية يجب أن تكون دائماً ...
وينبغي ألا يفلت مخطيء من نتائج خطئه .
وأثرها وهو التعويض يجب أن يكون دائماً ...
وينبغي ألا يكون هناك ضرر بغير عوض .

أساس المسؤولية ، هل هو الضرر أم الخطأ :

بعد أن انتهينا إلى أن الدولة يجب أن تكون مسئولة دائماً وأنه ينبغي إلغاء نص المادة ٢١٧ من القانون المدني وبطلان جميع شروط واتفاقات الإعفاء من المسؤولية . فإننا نقسم بعد ذلك أي نوع من أنواع المسؤولية المدنية ، تلك هي التي ينبغي أن تسأل بها الدولة ؟

تعلمون حضراتكم أن المسؤولية المدنية تقوم في القانون المصري على أساس الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، بين الخطأ والضرر .

والمسؤولية التي تقوم على الخطأ هي المذهب الشخصي في المسؤولية وهي معتق المشرع المصري ، ولنظرية الخطأ سندها التاريخي ، فقد كانت معتق المشرع الفرنسي القديم ومن قبله المشرع الروماني ، وكان ذلك بسبب أن المسؤولية المدنية ، أول ما وجدت ، كانت مشدودة إلى المسؤولية الجنائية ، ومتفرعة عنها ، ولما كانت المسؤولية الجنائية والعقاب الجنائي أساساً الخطأ إذ لا يعاقب إلا مخطيء فكان طبعاً أن يكون الخطأ أساساً للمسؤولية المدنية أيضاً .

وظل الارتباط بين المسئولين ، قائماً ، إلى أن بدأت معالم المسؤولية المدنية تبين كنظام متميز مستقل عن المسؤولية الجنائية ، فانساخت عنها وأصبح لهذه مجالها ولتلك مجالها .

ومع ذلك فقد ظلت المسؤولية المدنية وفيه لفكرة الخطأ كأساس لها . وكان الطبيعي والمنطقي لها حين تنسلخ أن تتجرد أيضاً من كل ما كان يربط بينها وبين المسؤولية الجنائية من حيث وحدة الأساس . خصوصاً وأن لزوم الخطأ في المسؤولية الجنائية ، التي تهدف إلى عقاب المجرم جزاء ما قدمت يدها من خطأ ، ليس له ما يبرره في المسؤولية المدنية ، التي لا تهدف إلى عقاب التعاقد وإنما تهدف أول ما تهدف إلى جبر الضرر .

وقد كانت المسئولية الجنائية ، والخطأ ألزم لها من المسئولية المدنية ، أسبق إلى التحرر من فكرة الخطأ كأساس ، وكان هذا على يد أصحاب المدرسة الوضعية الإيطالية . وبحسب فقه هذه المدرسة ، لا يرتكب المجرم خطأ ، وإنما هي مجموعة من العوامل البيئية والوراثية والعقلية والاجتماعية تتفاعل فيما بينها لتلد الجريمة ، وبالتالي فإنه ينبغي أن تتطور فكرة الجزاء ، فبدلاً من أن تكون عقاباً رادعاً ، ينبغي أن تكون علاجاً ناجحاً .

لذلك لم يكن غريباً أن تنتقل هذه الأفكار فور ظهورها من مجال المسئولية الجنائية إلى مجال المسئولية المدنية ، وهذه لا تستهدف العقاب حتى تتوخى الخطأ . وإنما هي تهدف إلى تعويض الضرر . وهكذا نشأ المذهب المادي في فقه المسئولية المدنية الذي يقيم المسئولية على أساس الضرر دون الخطأ .

وهو نتيجة للتطور التاريخي والمنطقي لانسلاح المسئولية المدنية عن المسئولية الجنائية . وقد أسهم في ازدهار هذا المذهب — المذهب المادي — ازدهار النظريات الاشتراكية ، وهذه لا تحتفل بالنزعة الفردية احتفال أصحاب النظرية الشخصية بها .

فالذهب الشخصي يقيم المسئولية المدنية على أساس خطأ الفرد ، إذ لا ينبغي أن يسأل الفرد إلا أن يكون قد أخطأ .

أما المذهب المادي فإنه لا يحتفل بخطأ الفرد ، وإنما يحتفل بالضرر الذي يلحق به . وهو يسعى إلى جبر الضرر ، ويحاول إعادة التوازن بين الدماء المالية .

وفي فقه النظرية الشخصية التي تقيم المسئولية على أساس الخطأ ، تعتبر المسئولية قاعدة جزاء تحكم الإخلال بقانون العقد في المسئولية العقدية ، وكذلك قاعدة جزاء تحكم الإخلال بالالتزام العام بعدم الإضرار بالغير في المسئولية التقصيرية .

أما بحسب النظرية المادية التي تقيم المسئولية على أساس الضرر ، فإن المسئولية تعتبر قاعدة جبر للضرر .

والسؤال بعد ذلك . . .

أي الطريقتين ينبغي أن نسلك ، أن نبحث عن الخطيء لنسأله ، أم نبحث عن الضرر لتعويضه ؟ إن البحث عن الخطيء قد يؤدي إلى عدم تعويض الضرر ، وبذلك يوجد في المجتمع ضرر غير مجبور بالنسبة إلى الضرر .

أما البحث عن الضرر وتعويضه فلن يفلت منه مخطيء من أن يوضع موضع السؤال ، ولكنه في الوقت نفسه لا يسمح بوجود ضرر بضرر غير مجبور .

وفي مجتمع اشتراكي لا ضرر فيه ولا ضرار ، تهدف فيه الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية

يعتقد أن المذهب المادى فى المسئولية ، أكثر تفاعلاً مع المجتمع من المذهب الشخصى الذى يعتبر من مخلفات ورواسب المذاهب الفردية .

وقد آمن المشرع المصرى بهذا المذهب فى سنة ١٩٣٦ فصدر القانون الخاص بإصابات العمال وخرج من القاعدة العامة فى المسئولية التعاقدية على أساس الخطأ . وفى هذا القانون أخذ المشرع بنظرية تحمل التبعة — أو الغرم بالغنم ، أو مخاطر المهنة ، وهذه النظريات جميعاً هى انعكاسات للمذاهب الاشتراكية ، وقد ألغى قانون سنة ١٩٣٦ وحل محله القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بإصابات العمل وهو يقرر مسئولية رب العمل عن الأضرار التى تحيق بالعمال حتى لو لم يرتكب رب العمل خطأ ، ولا يفييه من المسئولية إلا أن يثبت أن العامل تمعد إصابة نفسه أو أن الإصابة حدثت بسبب سوء سلوك فاحش من جانب العامل ومقصود منه

وبحسب القانون ١١٧ سنة ١٩٥٠ ألحقت أمراض المهنة بإصابات العمل وأصبح رب العمل ملتزماً بالتعويض حتى لو لم يرتكب خطأ من جانبه .

وقد انتظم القانون ٩١ لسنة ١٩٦٠ جميع هذه المبادئ .

وقبل سنة ١٩٣٦ أصدر المشرع المصرى مجموعة متفرقة من القوانين تنبىع كلها من فكرة واحدة ، تلك هى أن الدولة ينبغى أن تعوض الأفراد عما لحق بهم من ضرر ، دون بحث فى ما إذا كانت الدولة قد أخطأت أو لم تخطئ .

— قانون ١٦ أبريل سنة ١٩١٤ بإلزام البلديات بتعويض الأضرار التى تنشأ عن التجمهر والمظاهرات .

— قانون ١٧ أبريل سنة ١٩١٩ عقب حرب سنة ١٤ ، وقانون ١٩/١٠/١٩٤٦ عقب حرب سنة ١٩٣٨ بإلزام الدولة بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن الحرب .

— قانون ٣ مايو سنة ١٩٢١ بالتعويضات عن الإصابات التى تحدث فى المصانع التى تعمل للدفاع الوطنى .

وباستقراء هذه القوانين التى بثها المشرع فى أنحاء متفرقة من التشريع نجد أنه يعمل بوحى من قاعدة استثنائية توشك أن تكون قاعدة بجانب القاعدة الأصلية فى المسئولية ، وهى جميعاً تقيم المسئولية على أساس الضرر . ومعنى هذا أن المسئولية تقترب من فكرة الضمان . والتعبير بالضمان أوقع فى الدلالة على الالتزام بالتعويض على غير أساس من الخطأ .

وفى تقديرنا أن الضرر فى المجتمع الاشتراكى ، ليس واقعة فردية تلحق بالفرد وحده ، وإنما هو واقعة مساهمة تلحق بكل أفراد المجتمع ينبغى أن يكون لكل واحد منهم ، من أذاها سهم أو نصيب .

ولما كانت الدولة الاشتراكية ، تأخذ من كل الناس لتعطى كل الناس ، فلا أقل من أن يكون

لمن يتعاقدون معها أو يضارون من نشاطها نصيب من هذا العطاء ، إذا ترتب على تعاملهم معها ، أو استهدافهم لنشاطها ضرر يلحق بهم .

السبب الأجنبي :

بعد أن انتهينا إلى أن مسؤولية الدولة يجب أن تقرر دائماً ، وأن تبطل جميع اتفاقات وشروط الإعفاء من المسؤولية ، وإلى أن هذه المسؤولية ينبغي أن تكون مسؤولية مادية تقوم على أساس تعويض الضرر دون بحث للخطأ .

فإننا بعد ذلك ينبغي أن نبحث في رابطة السببية ، ورابطة السببية هذه يتكلم عنها شرح القانون باعتبارها الصلة بين الخطأ والضرر ، أى أن هذا الخطأ كان سبباً في ذلك الضرر .

وقد اعتبر فقهاء القانون أن رابطة السببية ركن من أركان المسؤولية ، تنتفى معها المسؤولية إذا أمكن المدين أن ينفي رابطة السببية بإثبات السبب الأجنبي ، أى القوة القاهرة أو خطأ الدائن .

ولكن إذا كنا نهدر الخطأ كركن من أركان المسؤولية ، ولا نحتفل به أو نقيم له وزناً ، فإن رابطة السببية تغدو أمراً زائداً ولا محل له . وبالتالي يكون جزءاً من النظرية العامة التي ندافع عنها أن لا يكون المدين أو الدولة بمنجاة من المسؤولية إذا هو أثبت السبب الأجنبي ، إذ أن القوة القاهرة أو الحادث المفاجيء ، لا ينبغي أن تكون سبباً لإفلات الدولة من المسؤولية .

وتنص المادة ٢١٧ من القانون المدني على أنه :

« يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعه الحادث المفاجيء أو القوة القاهرة » .

والأصل بحسب هذا النص أن القوة القاهرة والحادث المفاجيء يتحمل عبثها الدائن ، ومع ذلك يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين عبثها .

أما نحن فلا نرى في النظرية التي ندافع عنها إلا أن تكون تبعه القوة القاهرة والحادث المفاجيء على عاتق الدولة .

ولا يجوز الاتفاق على عكس ذلك . ذلك أن مهمة الدولة رفع الضرر وليس التنصل من المسؤولية ، والقوة القاهرة ينبغي أن تتحملها الدولة ولا يتحملها الفرد .

ويتصل يبحث السبب الأجنبي ، خطأ الدائن نفسه ، وفي تقديرنا أن خطأ الدائن محسوب له وليس محسوباً عليه ، ولا ينبغي أن يحسب عليه إلا غشه وسوء نيته في استحداث الضرر أو الزيادة فيه .

وخطأ الدائن لا ينبغي أن تزول معه مسؤولية الدولة ، وإنما يكون عنصراً من عناصر تقدير التعويض .

وقد نصت المادة ٢١٦ مدني على أنه :

« يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو لا يحكم بتعويض إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه » .

ونحن نوافق على الشق الأول من النص ، أما الشق الثاني منه الذي يقول بأن القاضي لا يحكم بتعويض فلا يستقيم ومنطق التطور لأن معناه أن يكون هناك ضرر غير مجبور ، وهو أمر يتنافر مع وظيفة الدولة وحقوق المجتمع .

الشروط الجزائية :

الشرط الجزائي صورة من صور تطبيقات مبدأ سلطان الإرادة ، ومبدأ سلطان الإرادة كما بينا مبدأ أساسي في النظرية الشخصية ، ولذلك فهي تحترم هذا المبدأ وتضمنه موضع التقدير ، والشرط الجزائي صورة من صور أعمال هذا المبدأ .

ويتصل بحث الشرط الجزائي ببحث المسؤولية من حيث اتصال كل منهما بالتعويض ، وله أهميته الخاصة لأنه يمثل الأثر العملي للمسؤولية وهو التعويض .

وقد نص القانون المدني في المادة ٢٢٤ على أنه :

« لا يكون التعويض الاتفاقي مستحقاً إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر » .

وهنا أهدر المشرع — بحق — حرية الإرادة التي اتجهت إلى كسب غير مشروع وأتجه إلى فكرة التعادل بين الدسم ، لأن الحكم بتعويض للدائن دون أن يكون قد لحقه ضرر ، معناه ضرر بالمدين .

وأجاز المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ :

« للقاضي أن ينخفض التعويض الاتفاقي إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى حد كبير ، أو أن الالتزام الأصلي قد نفذ في جزء منه » .

وهنا أيضاً تجاوب المشرع مع نفسه وسار في منطقته إلى حد ما باعتبار أن التعويض كغطاء للضرر ينبغي أن يكون على قدره دون مبالغة كبيرة .

فاذا انتقلنا بعد ذلك إلى المادة ٢٢٥ من القانون المدني ، نجد أن المشرع حطم فكرة التعادل بين الدسم فنص على أنه :

« إذا جاوز الضرر قيمة التعويض الاتفاقي فلا يجوز للدائن أن يطالب بأكثر من هذه القيمة ، إلا إذا أثبت أن المدين قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً » .

معنى هذا أنه إذا ارتكب المدين خطأ تافهاً أو خطأ يسيراً ، وترتب على هذا الخطأ أضرار فانه لا تعويض عن الأضرار التي تزيد على القدر المغطى بالشرط الجزائي .

وهذا مبدأ خطير لأنه سيتخلف عن ذلك ضرر غير مجبور .

والعقد واقعة اجتماعية ، أو هكذا ينبغي أن ننظر إليه ، ولا ينبغي أن يترتب على الإرادة ضرر بالنفس أو ضرر بالغير .

ومن أجل ذلك فإن قواعد الشرط الجزائي كلها تصبح ولا محل لها ، لأنه إذا كان التعويض يجب أن يفهم على أنه على قدر الضرر ، فإن أى اتفاق يتعارض مع هذه القاعدة ينبغي أن يبطله القضاء .

حضرات السادة . .

إن الخطأ التعاقدى أو التقصيرى وكما يقول جوس-ران ، أقل شخصية عما نعتقد عادة ، وأن المسؤولية أكثر موضوعية مما نظن دائماً .

والمسئولية تتطور الآن إلى أن تكون مسئولية مادية ، ونلنس هذا فى كتابات كثيرالكتاب الحديثين ، الذين بدأوا يتكلمون ، عن ظاهرة قانونية واضحة تلك هى عدم الاحتفال بشخصية المسئول *dépersonnalisation du responsable* والاتجاه بالمسئولية اتجاهاً مادياً *patimoniaisé* .

والقانون كان دائماً كائناً اجتماعياً يعيش بيننا ، ومن أجل هذا يجب أن يتطور كما تطور مجتمعنا ، وليس للقانون رسالة أعمق وأجل من أن يستهدف رفع الضرر دون بحث عن خطأ مخطيء .

ومسئولية الدولة على أساس الضرر وحده ، جزء من نظرية عامة نادينا بها بالنسبة إلى الأفراد فى عقودهم لأننا نعتبر بل تؤمن أن الضرر «واقعة مساهمة» ، لكل من أفراد الجماعة من أذاها سهم أو نصيب وأن التعويض ينبغي أن تدفعه الجماعة حماية للفرد بعد أن يكون الفرد قد ساهم فى تكوين رصيد التعويض لصالح الجماعة ، وقلنا إن هذا لا يتأتى إلا بالتأمين الإجبارى وخرجنا من الدائرة الشائبة للعقد إلى الدائرة الجماعية للجماعة .

ولكن بالنسبة إلى الدولة لا نستطيع أن نطلب إليها أن تؤمن من مسئوليتها ، لأن مسئولية الدولة هى رسالتها ، وهى المؤمن الأكبر للأفراد .

والخلاصة :

— إن النظام الاشتراكي عملية أخذ ضخمة ، ينبغي أن تقابلها عملية عطاء ضخمة ، وفى الموازنة بين ما أخذت الدولة وما تعطى تكمن العدالة الاجتماعية .

— إن المذهب الشخصى فى المسئولية المدنية الذى يقيم المسئولية على أساس الخطأ ، وهو معتق

المشرع المصرى ، لم يعد بصفة عامة يوائم تطور المجتمع ، وأن المذهب المادى فى المسئولية الذى يقيم المسئولية على أساس الضرر ويجعلها تختلط بفكرة الضمان ، ينبغى أن يسير جنباً إلى جنب مع المبادئ الاشتراكية ، باعتباره انعكاساً وتطبيقاً لها ، وباعتبار أن الاشتراكية غرم على الدولة لمصلحة الأفراد .

— إن إبطال جميع اتفاقات وشروط الإعفاء من المسئولية ، وتحمل الدولة لتأثير القوة القاهرة ، وإبطال كل اتفاق ينفي عن التعويض أنه قاعدة لجبر الضرر جبراً عادلاً ، كل هذه امتداد لفكرة التعادل المادى بين الذمم التى هى رمز النظام الاشتراكى ، والنظرية المادية فى المسئولية التى تعتبر تعبيراً دقيقاً عنه .

العدالة طاقة للدفع الثوري للأستاذ مصطفى إصيار مأمور ضرائب عابدين

أسجل قبل أن أتعرض لموضوع هذه المحاضرة واجب الشكر العميق والتقدير للسيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين وللإسادة أعضاء هيئة النقابة وللسيد الأستاذ فؤاد الطيعي ، حيث أتاحوا لزميل من رجال القانون . . أن يقف في محرابهم متحدثاً عن العدالة ، وهم إلسانها المعبر وحماها . .

. . أود أن أبدأ حديثي بسؤال ، من منا لا يرى العدالة تجري في آرائه ومعتقداته ؟ . كل آرائه ومعتقداته . أننا حين تفكر لنحكم في أمر من الأمور لنراه عادلاً أو بعيداً عن الحق والعدل ، إنما توجهنا في تفكيرنا وفي أحكامنا طاقة خالدة هي طاقة الوعي الإنساني ، طاقة الفكر الحر ، طاقة الضمير . هذه الطاقة التي تعيش خلف أحكامنا على الأمور ، وخلف نظرتنا إلى متناقضات الحياة والتصرفات ، وإلى تشابك المصالح وتعدد أساليبها .

هذه الطاقة التي تدفعنا إلى النظر والتأمل الإنساني هي ما نعبر عنها بالعدالة التشريعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، حسبما تكون نظرتنا في أي من هذه الجوانب . فهي العدالة إذن ، هذه الطاقة التي عاشت مع الإنسان منذ خلق ، وكانت وراء كل تطور فكري فلسفي سواء أكان قانونياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً .

وإني أسترجع الماضي البعيد إلى ذلك العصر الذي تبلورت فيه أساليب الفقه القانوني والقضاء ، يوم نبتت فكرة الميزان والسيف والعدالة التي لا تفرق إلى عصر القانون الروماني عصر قانون المدينة في نشأته — القانون المدني — حيث نرى كيف كان مفهوم العدالة وهي ما زالت أملاً تصهره بوتقة التجارب الإنسانية الأولى في حركتها الدائمة الدائبة نحو الحق والعدل .

تعريف العرمان في القانون الروماني^(٢) :

عرف الفقيه « أوليانوس » العدالة بأنها : « إرادة دائمة دائبة لإيتاء كل ذي حق حقه ، وكان يرى أن الحقوق ثلاثة : « أن نعيش خيرين ، وألا نضر أحداً ، وأن نؤتي كل ذي حق حقه » . وعرف الفقيه « سلس » بقوله : « الحق هو فن العدل والخير » . هذا ونجد للفقيه « سافيني » رأياً

(١) محاضرة أقيمت بدار النقابة في ١٩ من يناير ١٩٦٢ .

(٢) أساس العدالة في القانون الروماني — للدكتور علي حافظ .

خاصاً يتضمن أن الحقوق تنشأ في الشعوب كما تنشأ فيها اللغة ويقول : « إن الحقوق تخرج من فطرة الشعوب كما يخرج النبات من الأرض » . وأن : « كل قاعدة من قواعد الحقوق لا تكاد تبدو لعقلية أمة حتى تدب جذورها كل يوم في حياة هذه الأمة وتنمو بتطبيقها في الحياة العملية ، وبذلك تتضح للحقوق صورة محددة معينة بمد أن ولدت إحساساً في ضمير الأمة » . وقد تعرض مذهب سافيني هذا للنقد الشديد من « رودلف ايهرنج » العلامة الألماني في القرن التاسع عشر ، حيث لاحظ أن فكرة سافيني التي ذكرناها تتضمن : « نظرية عقيمة ضارة كبداً سياسياً ، فإذا آمنت أمة بأن الحقوق تخرج بغثة من معين الجماعة كما يخرج النبات من الأرض ، فإن مثل هذه الأمة ستستسلم للمقادير والقدر وتنتظر مكتوفة الأيدي نصيبها من الحق » ولذلك فإن ايهرنج يرى أن الحق : « ليس فكرة مجردة ولكنها قوة حية » . وهو يدل على ذلك بقوله : « تمثلت العدالة وفي إحدى يديها ميزان تزن به الحقوق بالقسط ، وفي يدها الأخرى سيف تعتم به ، والسيف والميزان لازمان بعضهما لبعض ، فلا تستقر الحقوق حتى تمسك العدالة السيف بنفس البصيرة التي تمسك بها الميزان » .

وهذه القضية كما نرى تناقش طبيعة التشريع وهل يكون تشريعاً تنظيمياً ملجئاً يتمشى مع مقومات الحق لدى الشعب حسب إراء هذا الشعب معالماً للواقع الذي يعيش فيه ، أم يكون تشريعاً قيادياً إيجابياً واعياً يحاول أن يخلق مقومات جديدة للحق تبعث في واقع الحياة لدى الشعب حركة متطورة .

كذلك حاول الفلاسفة والشعراء في عهد اليونان والرومان القدماء أن يجدوا أصل الحق بمحاولة النظر من وراء كل تشريع مكتوب ، ورأوا أن هناك قانوناً عاماً يأتي من إرادة الهيئة أو إرادة مستمدة من قانون الطبيعة ، هذا القانون العام جزء لا يتجزأ من الفطرة البشرية وأن التصرفات تقاس بعدالة التشريع كما تقاس بعدالة أخرى أعلا وأكمل . وفي هذه العدالة العليا توزن الأمور بميزان إلهي شديد الإحساس بالحياة الإنسانية في السر والعلانية .

ومن الشعراء الفلاسفة الإغريق الذين تعرضوا لهذه المسألة الشاعر « سوفوكليس » الذي راح يروي عن « انتيجون » الفتاة العذراء مثال الوفاء والجمال والحب والعدل الإلهي ، وهي تمشي بأبوابها الأعمى لتبصر له ، ويأتيها نبأ بأن أخوها قد اقتل ، وأن الواحد منهما قد قتل الآخر ، وأن الحاكم « كريون » قد أمر بأن يدفن واحد منهما ، وأن يعاقب الآخر وهو ميت بأن يلقي جسده عالياً فوق الصخور ولا يوارى ، فذهبت إلى أخيها هذا ورأته ميتاً عالياً فوق الصخور ، فراحت تولول صارخة ، وأنت بالتراب لتواريه ، وصبت عليه ثلاث مرات من إناء من معدن مطروق ، ورآها الحراس وأمسكوا بها وحملوها إلى الحاكم كريون الذي راح يسألها :

كريون — يالك من فتاة وأنت منكسة رأسك إلى الأرض ، قولي هل فعلت هذه الفعلة ؟

انتيجون — بلى . . فعلتها ، وكيف أنكر ما فعلت .

— ألا تعلمين بما نودى به فى المدينة من تحريم دفن جثة أخيك هذا عقابا له ؟

— نعم ، قد علمت ، وكيف لا أعلمه ، وقد كان أمره مشهودا .

— أتعاسرين هكذا على انتهاك القانون ؟

— إن الله لم يأمرنى بشيء مما أمرت به ، ولم تشرع العدالة التى تعيش بين آلهة الأرض مثل شرعك ولا مثل قانونك للناس ، وما أحسب نواهيك وأنت كائن فان بقادرة على أن تغفل قوانين الآلهة التى لم تسكتب ولم تسم اليوم ولا بالأمس ، ولكنها حية قائمة فى الأرض جميعها ، ولا تموت . ولا يعلم أحد من أين ينبع نورها . ولست مريدة أن أعصى ما تأمر به الآلهة خوفا من إنسان ما . وإنى مؤمنة بأنى فانية ، فان قتلتنى قبل أن يحين أجلى فهذا خير لى من البلاء الذى أحاط بى من كل مكان ، ولن يكون قتلى عقابا لى ، ولكن عقابى أن أسكت على أن أشهد أخى — ابن أمى — ميتا عاريا ، ولا أواريه .

وأن هذه القضية التى عرضها سوفوكليس فى الحوار الذى ذكرناه ، إنما تطوى فى أعماقها ضمير الثورات التى دفعت بالتشريع فى أحقاب التاريخ نحو التطور فى اتجاه العدالة حيث ترى الشعوب نفسها فى إطار من الواقع أو القانون شديد الهول ، فتندفع لذلك نائرة فهو العدالة المجردة الخالدة .

وهذا ما حدث يوم ثارت طبقة العامة الخاضعين كالبيد لطبقة الأشراف من الرومانيين الأصليين ، وكانت الحقوق التى يعترف بها القانون لديهم مقصورة جميعها على هؤلاء الرومانيين الأصليين الأشراف ، ولم يكن للعامة باعتبارهم طبقة من المغلوبين شيء من هذه الحقوق ، لا حق الحياة ولا حق المصاهرة ، فلم يكن زواجهم معترفا به أمام القانون ، ولا حق للمشاركة فى سياسة المدينة . وثاروا ، فى عام ٤٩٤ ق . م ، بأن اعتزلوا للمدينة وآووا إلى الجبل المقدس ، فتعطلت الأعمال وتوقف النشاط فى جميع مرافق المدينة حتى اضطر الأشراف إلى مفاوضاتهم والاتفاق معهم ، وكان أن نال العامة بعض الحق فى المشاركة فى سياسة المدينة ولم ينالوا من الحقوق الأخرى شيئا . ورغم ذلك فقد ساعد هذا التطور على الانتقال بمفهوم الحق عند الرومان إلى درجة أرقى ، فبعد أن كانت الملكية مبناه سيادة الرومانى على أرض المدينة أو تقوم على حق الغزو والفتح أصبحت تتسع لتشمل فكرة الملكية البنية على الحياة القائمة على الذمة الطيبة . وأن حق الملكية ليس حقا خالصا وليس سلطة مجردة على المال بل يتضمن غاية اجتماعية فان تجاوزها فقد تجاوز الحق ، وكان البريتور الرومانى يبطل تصرف المالك فى ماله الخاص إذا كان تصرفه فى ماله منظويا على فكرة الغش أو على فكرة الأذى لمنافاة ذلك للذمة الطيبة . كما كانوا يقولون إن : « الحق الصارم ظلم صارم » . وما يزال الفقهاء المحدثون يرددون هذا القول الرومانى القديم ، تقريرا لما ينحصر له الحق من قيود .

هكذا تعرض القانون الرومانى للثورة الاجتماعية وتفاعل معها ، ولكن إلى أى مدى وصل به التطور فى سبيل هذه الغاية .

الفقه الإسلامي والقانون الروماني^(١) :

لإيضاح ذلك نشير إلى موازنة أجراها السيد الأستاذ فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة بين القانون الروماني والشريعة الإسلامية ، وفي هذا يقول : « لسنا نختار للموازنة المواضع التي أثبت الزمان بطلانها ، وأنها لا تقوم على أساس العدل فلسنا نختار للموازنة التفرقة بين الطبقات والأجناس التي سجلها القانون الروماني في جملة من أحكامه ، فنراه يقرر أن من يؤذى رجلاً له منزلة اجتماعية لا تكون عقوبته كمقوبة من يؤذى شخصاً من الرعايا أو الأجانب . وأن من يستهوي أرملة مستقيمة أو عذراء ، فعقوبته إن كان من بيثة كريمة مصادرة نصف ماله ، وإن كان من بيثة ذميمة فعقوبته الجلد والنفي من الأرض . وأين هذا من سمو الإسلام الذي ينادى بصوت جدير رهيب عميق : (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) . ولسنا نختار للموازنة الحرية الشخصية التي سجلها الإسلام وحماها ، والتي أرهقها قانون الرومان ، حتى أنه يجعل على الرجل سوى البالغ ولاية لأبيه مادام أبوه على قيد الحياة حراً ، وتستمر هذه الولاية حتى يحررهم آباؤهم ، وكأن الأبوة رق ، لا حنان وعطف وولاء ، وكأن الحرية لا تستمد في الوجود إلا بالعطاء .

هذه الموازنة التي عرضناها ، لا شك تكشف لنا في سرعة وقوة ، مدى ما حققه القانون الروماني أو بتعبير أصح ، مدى ما عجز عن تحقيقه ، من عدالة ، رغم ما عاش في ضمير الفلاسفة والشعراء في عهدهم من إيمان بالعدل المجرد الإلهي وإيمان بعدالة الحب لا العدالة المستمدة من قسوة التشريع ورغم ثورة العامة واعتصامهم بالجبل المقدس ، ورغم كل ذلك فقد بقي تشريعهم لا يعطى من العدل شيئاً .

ولكن العدالة مع ذلك ، عاشت في ضمير الشعوب كما كانت في ضمير الفلاسفة والشعراء عبر الأجيال وعلى مدى التاريخ ، فإذا تتبعنا الثورات الاجتماعية لدى الشعوب المختلفة أمكن لنا أن نتبين تسلسلاً في منطق الثورات وفي مفهوم العدالة الثورية ، لدى كل شعب بقدر الظروف الدافعة له على الثورة ، وبقدر وعيه لمفهوم العدالة ، وسنرى أيضاً كيف كان هذا الوعي إما شعبياً أملاًته الجماهير الثائرة ، وإما قيادياً أملاًته قيادات قوية واعية .

الثورة الإنجليزية :

في سنة ١٢١٥ ثارت طبقة النبلاء في إنجلترا ضد الملك جون ، وهذه الثورة باعتبارها ثورة نبلاء تعتبر ثورة فريدة في نوعها ، ولكن إنجلترا في ذلك العهد كانت محكومة بملك غاشم مستبد

(١) الفقه الإسلامي والقانون الروماني - من دراسات في الإسلام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

والى جواره طبقة من النبلاء ، ثم طبقة أخرى من العامة الملحقين بالأرض كالسائمة والعبيد . وكان الملك فى حاجة الى المال للاتفاق على حروبه الصليبية والحرب الفرنسية ، وثقل عبء الضرائب على النبلاء فتجمعوا بالملك متمردين عليه وأجبروه على أن يوقع ميثاقا عرف باسم « الميثاق الأكبر » ويعبر عن الآتى :

(١) لا يجوز للملك أو الأمراء أو النبلاء أن يخالفوا القوانين القديمة — القائمة — إلا بالتراضى .

(٢) إذا حدثت مخالفة فانه تجوز عندئذ المقاومة ، أى الثورة .

(٣) لا تجوز معاقبة أحد بدون محاكمة نزيهة .

(٤) يجب أن تتلاءم العقوبة مع الجريمة .

(٥) العدالة لا تباع ولا تنكر ولا تؤجل .

(٦) كفالة حقوق النبلاء ، وأهمها ألا يجوز للملك فرض ضريبة جديدة إلا بعد موافقة هؤلاء النبلاء .

ولم يتعرض هذا الميثاق لحق يمنح للعامة من العبيد الملحقين بالأرض ، واكتفى النبلاء فى ميثاقهم بأن يكفلوا لأنفسهم حقوقهم وكفى فلما نشأت من بعد ذلك فى إنجلترا طبقة متوسطة من أصحاب المصانع الصغيرة وصغار الملاك ، تهيأت الظروف لأن تحدث لديهم ثورة اجتماعية شعبية بقيادة كرومويل عام ١٦٤٠ ، وكان للملك تشارلس الأول يحاول فرض الضرائب دون رقابة او موافقة البرلمان وان يسخر فى ذلك الجيش لتأديب المدن العاصية التى ترفض تأدية الضريبة . فلما رفض البرلمان طلبات الملك أمر بإغلاق البرلمان ووضع على بابه لافتة كتب عليها « منزل للايبحار » . فى هذا العهد كون كرومويل جيشه من الفلاحين وأمكن هزم جيش الملك وإعدامه ، وتطورت الأحداث بعد ذلك حتى نال الشعب الانجليزى قانونه المسمى « قانون الحقوق » فى سنة ١٦٨٩ ، وكان يتضمن ضمن احكامه :

(١) لا يجوز تعطيل قانون إلا عن طريق البرلمان .

(٢) لا يجوز تأليف محكمة كنسية أو غير كنسية إلا عن طريق البرلمان .

(٣) لا تجوز جباية الضرائب إلا بإذن البرلمان .

(٤) لكل فرد من الشعب ان يقاضى الملك دون أن يخشى الحبس .

(٥) لا يجوز للملك تأليف جيش مدة السلم دون إذن البرلمان .

(٦) كفالة حرية الانتخابات وحرية الحديث والخطابة .

وهكذا جاء مفهوم العدالة في هذه الثورة متبلوراً حول المشاركة في سياسة المدينة في دائرة القضاء والضرائب وتأليف الجيش وحرية الكلمة .

الثورة الفرنسية :

أما بالنسبة للثورة الفرنسية ، التي اندلعت شعلتها في فرنسا بل في أوروبا منذ عام ١٧٨٩ — فقد مهد لها جماعة من الكتاب ومنهم فولتير وديدرو ودالمبير وروسو . وكانت فلسفة هؤلاء الكتاب تدور حول حق الانسان في التفكير وفي العقيدة ، معنيين بذلك سحقهم ضد سلطة الكنيسة التي كانت تقاوم كل فكر حر . كما كانت فلسفة هؤلاء الكتاب تدور حول كرامة الإنسان . فلا يضرب أو يعذب ، معنيين بذلك سحقهم على ما يجري من تعذيب في السجون الفرنسية ، ومنها سجن الباستيل . وكانوا يرون أن من حق الشعب أن يحكم نفسه بنفسه معنيين بذلك سحقهم ضد الملك والنبلاء وحاشيتهم وما كانوا عليه من بذخ وفساد — وقد ساد سحقهم هذا في ضمير الثورة الفرنسية التي عرفت مبدأ « السخط المقدس » — وكان يزيد الصورة إيلا ما كان يرزخ تحته الشعب من فقر شديد وضرائب مجحفة حتى كانت هناك ضربيتان على الملح إحداهما خفيفة وتصيب ملح البيوت المخصص للطبخ ، والأخرى ثقيلة العبء وتصيب ملح المصانع وهو نوع آخر يستعمل مع لحم الخنزير وقد بلغ عدد من يلقى بهم في السجن لاستعمال ملح الطبخ مع لحم الخنزير ما بين ألفين ، وثلاثة آلاف فرنسي كل عام . ولم يقف ظلم الملك عند هذا الحد بل تمددت صور ظلمه حتى أنه كان يعطى أوراقاً بيضاء عليها توقيعها للنبلاء ممكناً هؤلاء النبلاء من استعمالها حين يأمرهم بسجن من يريدون من عامة الفرنسيين ، فيلقى بهم فوراً في سجن الباستيل — وهكذا بدأت شعلة الثورة الفرنسية بالهجوم على سجن الباستيل وتخطيطه ، وكانت صبغتها الدموية للعروفة ، وحين تألفت في مطلع الثورة الفرنسية الجمعية الوطنية الدستورية أعلنت حقوق الإنسان في الآتي :

- (١) يولد الناس أحراراً متساوين في الحقوق إلا فيما تقتضيه المصلحة العامة .
- (٢) هذه الحقوق هي الحرية والملكية والأمن ومقاومة الظلم .
- (٣) الأمة مصدر كل سيادة وكل سلطة .
- (٤) القانون مظهر الإرادة العامة ولأهل البلاد جميعاً حق الاشتراك في وضعه .
- (٥) الناس سواء أمام القانون وأمام المراتب والوظائف العامة ولا تفاضل بينهم إلا باختلاف الكفايات .
- (٦) لا يجوز إتهام إنسان أو حبسه أو اعتقاله إلا في حدود القانون .
- (٧) حرية الرأي والفكر مكفولة في حدود القانون .
- (٨) كفالة للمساواة في الضرائب وأن يكون تقريرها بواسطة أهل البلاد ونوابهم .

(٩) حق المجتمع في محاسبة الموظف العمومي ومراقبته .

(١٠) الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

وكما هو معلوم فإن الثورة الفرنسية قد استعمرت حركتها وتطورت مقوماتها فلم تقف عند دائرة إعلان الحقوق المذكورة . ولكننا نقف من هذا التطور عند حادثة لها دلالتها في فهم مدى تطور مفهوم العدالة الثورية لانساع أفق هذا المفهوم ليشمل دائرة جديدة أكثر قرباً من واقع الحياة من تلك النظرة الفلسفية المجردة لحق الإنسان ، وذلك حين انتخب الشعب جمعية وطنية في العهد السابق على لويس السادس عشر ، وأنشأت تلك الجمعية مصانع وطنية يقوم فيها العمال : الأعمال الصناعية المختلفة ، وبلغ عدد العمال في هذه المصانع الوطنية مائة ألف عامل . وكانت هذه تجربة ثورية جديدة لتغيير الواقع الذي يعيش فيه الثائرون وخلق مفهوم جديد للعدالة ، ولكن هذه التجربة لم يقدر لها حينئذ النجاح حيث راح العمال المذكورون يطالبون بزيادة الرواتب دون أن يكون لهم إنتاج يذكر مما اضطر الجمعية الوطنية المذكورة إلى إلغاء هذه المصانع التي أسستها .

الثورة الأمريكية :

وحين ثار الأمريكيون عام ١٧٧٦ ضد الاستعمار الإنجليزي وأعلنوا الاستقلال جاء دستورهم مقررًا للعدالة في أحكامه ، في نصوص تناولت حقوق الإنسان حسب إياها الفكر المجرد دائرة حول حرية الفرد في عقيدته وفي الخطابة والصحافة وفي حمل السلاح وحين يمثل أمام القضاء متهمًا بجناية كما تضمن النص على تقييد حرية البرلمان في إصدار القوانين في نطاق هذا الدستور الذي جاء مسبوقاً بمقدمة تعلن استقلالهم قائلة : نحن نؤمن بهذه الحقائق البديهية وهي أن جميع الناس قد خلقوا متساوين ، ومن هذه الحقوق حق الحياة والحرية وابتغاء السعادة . وإن الحكومات إنما تقوم بين الناس كي تصون هذا .. الخ » .

وسنرى من عرضنا للثورات التالية كيف بدأت العدالة الثورية تأخذ مفهوماً جديداً يبعد كل البعد عن هذه المفاهيم والمعايير السابقة . وذلك حين بدأت الثورات التالية تتجه نحو العدالة المبنية على تطوير مقومات الشعب ذاته ، فيما يمس مقومات الفرد وما يمس مقومات الدولة . وكان هذا التطور في مفهوم العدالة منطقياً ومتماشياً مع تطور البشرية واتجاهها نحو الحضارة العلمية النامية الحديثة . وما أضفته على سائر العلوم ومنها علم الاقتصاد من اتساع في آفاق البحث وتنوع أساليبه وكشف الكثير من الأسرار العلمية التي كانت خافية على العلماء السابقين .

الثورة الروسية :

في سنة ١٩١٧ قامت الثورة الروسية البلشفية ، وكان الإقطاع — الرق الزراعي — قد ألغى من الدول الأوروبية جميعها منذ الثورة الفرنسية ، ولكن بقي على الفلاح الروسي أن يزرع

تحت عبء هذا النوع من الرق حتى عام ١٨٦١ . وكانت حياة الشعب ذلاً وهواناً وقرراً وهذا وجهلاً ومرضاً تحت حكم قياصرة وأباطرة ونبلاء ظالمين ، ومستشار القيصر ذلك السكاهن الدجال « راسبوتين » . وكان الجيش الروسى فى أواخر الحرب العالمية الأولى يتراجع وتطعنه الهزيمة والشعب من ورائه جائع ، حتى أن الفرد منهم كان مقرراً له رطل من الحبز فى اليوم ثم أنقص هذا القدر إلى نصف رطل ثم أنزل هذا القدر إلى ربع رطل من الحبز للفرد فى اليوم ، بل كان على مدينة بطرسبرج أن تتحمل هول الحرمان من الحبز حرماناً تاماً طيلة أسبوع كامل ، وكانت أفكار كارل ماركس عن الشيوعية قد وصلت إلى عقول فئة من البلاشفة الروس الذين أمكن لهم أن يتدبروا حال بلادهم ويتطلعوا إلى إتقاذها من الاستمرار فى الحرب والشعب على هذا الحال من الجوع ، وكان أن طالب الجيش الروسى القيصر بالتنازل عن العرش وأكرهه على ذلك ثم أمكن للبشفيين التأثير أن يقدوا مع العسكريين الألمان معاهدة الصلح فى عام ١٩١٨ . ومنذ ذلك الوقت سارت روسيا فى حكم مستقل جديد عن الدول الأوربية الأخرى وقد وجدت لنفسها مفهوماً جديداً للعدالة بنقل السيادة على الأرض من القيصر إلى الدولة ، وبعد أن كان القيصر كل شيء أصبحت الدولة كل شيء والفرد تفنى ذاته فيها . وكان هذا يعبر عن مفهوم جديد ولا شك للعدالة يغير ما عهدناه فى الثورات السابقة .

الثورة التركية :

كذلك نجد مفهوماً ثورياً جديداً يغير كل ما فات حين نتطلع إلى الثورة التركية التى قامت على أكتاف كمال أتاتورك فى عام ١٩٢١ ، حين كانت الامبراطورية العثمانية قد أثقلتها الشيخوخة وسيطر القدم على علومها وصور حياتها ومقوماتها الإنتاجية التى كانت تعتمد على الزراعة دون الصناعة . وكان إلى جوارها هذه الدول الغربية النامية . وتراءت العدالة عندئذ فى هذه الثورة التركية التى أشعلها كمال أتاتورك ، خلقاً جديداً للدولة التركية يقوم على نقل الصورة الغربية نقلاً كاملاً وإضفاء هذه الثورة على الدولة التركية . فحدث أن ترجم القرآن وألغى الحداد عن المرأة ، وألغيت الحروف العربية واستبدلت بحروف لاتينية ، وفصل الدين عن الدولة وتقرر إدخال الصناعة فى تركيا وتأميم بعض الشركات . وهكذا نجد العدالة قد تشكلت فى هذه الثورة فى صورة فريدة تغاير ما فات كل المغيرة .

الثورة الهندية :

ثم نرى ثورة شعبية أخرى تستحق النظر هى الثورة الهندية التى أعلنها غاندى وتاغور ونهرو ، فى سبيل الاستقلال عن إنجلترا وفى سبيل تحرير الفرد الهندى من الفقر ومن التقاليد القديمة ومن سطوة الآلاف من الآلهة ، ومن خرافة التبجاسة التى تصيب الملايين من المنبوذين وبما تفعله هذه الألوف من الآلهة من تفرقة بين الشعب الهندى وتمزيق لأوصاله . وفى ذلك قال تاغور : « إني أود

أن تصيب الهند صاعقة تحطم معابدها ثم نعود من بعد ذلك فننشئ ديناً جديداً » . وأمكن للثورة الهندية أن تحقق الغرض الأول منها وهو الحاص بالاستقلال عن انجلترا في عام ١٩٤٧ ، وكان أمامها من بعد ذلك أن تكافح في سبيل الغرض الثاني وتحقيق الرفاهية للشعب الفقير وأن تكافح ضد أصحاب الملايين من الإقطاعيين الملقبين بلقب الراجا والمهراجا .

الثورة الصينية :

كذلك نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ثورة أخرى هي الثورة الصينية . والتي تتفق مع الثورة الهندسية في غرضها القائم على محاربة الآلاف من الآلهة والتقاليد القديمة ، وتتفق مع الثورة الروسية في الإطار الذي حددته للعدالة . كما كان عليها أن تنقذ الشعب الصيني من وهدة الهزيمة أمام حرب الأفيون والاستغلال التي أعلنتها عليه شركات الاحتكار الأجنبية .

الثورة العربية :

أما عن الجمهورية العربية المتحدة — عن مصر ، عن الوطن العربي وجمهوريتنا العربية المقداه ، أما عن القومية العربية ، عن ثورتنا ، فما أجل الكلام عنها ، سمعناه ونسمع ، وحفظ الله لنا قائله ومردده ، وكم ترددت وتردد في نفوسنا أصداءه ونبراته ، وتتجاوب في ضمائرنا دلالته وقوته وإيمانه ، في آفاق الشعب العربي كله ، من الخليج إلى المحيط وتغنى به الثوار في كل مكان في أفريقيا وآسيا وفي كل مكان يتطلع شعبه لسحق الظلم ويتطلع إلى الكرامة والعدل . إنها كلمات العدالة ، بل ترائيل وتساييح ، تبعث العدالة فينا بعثاً جديداً لم تعرفه الثورات السابقة جميعاً ، ولكن تأخذ عنا الثورات المعاصرة جميعاً . . فما فيها من دم يسفك ، وما فيها من حقد يصعق ، ولكن كل فرد منا ، في ضمير هذه الثورة وفي قلب هذه الثورة ، فتي عربي أبي ، كل فرد منا في الوطن العربي كله ، في قلب رئيسنا ، جمال عبد الناصر ، فتي عربي أبي ، له كرامة العرب ، وقوة العرب . من هنا بدأت فلسفة الثورة العربية التي تعطي للوطن والدولة العربية كل قوة وتمنح الفرد كل قوة ، إلا أن يحب لنفسه أكثر مما يحب لأخيه ، فهذا مما تأباه تقاليد العرب ، ومما تأباه ضمائر العرب ودين العرب . أما الدولة العربية ، أما الوطن العربي ، فله كل القوة حتى يستعيد العرب مجده وتكون لهم كلتهم المسموعة في العالمين ، رسالة سلام ، رسالة عدل وكرامة ، رسالة عرب .

وإن ثورتنا العربية هذه لتمييز عن الثورات الأخرى بالآتي :

أولاً — ليس هناك من سبب دفع إلى ثورة في أي شعب من الشعوب إلا ويا للأسف كان يعيش فينا قبل الثورة . طبقات الأشراف وطبقات العبيد كانت لدينا في صورة طبقات من الأمراء ، والباشوات والبهوات ، والأفندية ، ثم الفلاحين .

حرب الأفيون التي عصرت الشعب الصيني رأيناها من إسرائيل وهي تعلن علينا حرباً قذرة مماثلة .

الاستعمار وكابدناه وعاد إلينا بوقاحته أثناء ثورتنا وطردناه .

فساد الملك كان لدينا منه أبشع الأمثلة وأحقرها .

الرق رأيناه في السخرة . وكثيرون منا يذكرون كيف كان هولها ووعيتها وكيف كانت تأخذ برقاب العباد .

البذخ والترف إلى جوار الفقر للدفع ، رأينا منه أشد الصور إقزاعاً للنفس أيام حرب فلسطين . وكيف كان الجيش هناك يكابد نيران الصهيونيين وفساد الأسلحة والذخيرة . والطبقة المترفة فينا ، في القاهرة ، في بذخ فاق ما رأته بيوت القياصرة والأباطرة والملوك والأمراء في الدول الأخرى أيام السلم لا أيام الحروب .

الكاهن الدجال راسبوتين رأيناه ممثلاً في ملك يدعى التقوى والخلافة والنسب إلى النبي الكريم ، وكان الكاهن الدجال وأسرته كما تعرفون .

الجيش الملهق من الحرب والحياة ، والشعب الجائع من ورائه . كانت هذه حالنا أيضاً في حرب فلسطين .

الوطن الممزق والشعب المقطع الأوصال ، هذه حال وطننا العربي بفعل الاستعمار وأذنا به ، رغم اتحادنا في الدين واللغة والوطن والدم العربي .

ثانياً — تتميز ثورتنا أيضاً عن بقية الثورات جميعاً بأنها جاءت وقد تبلورت الفكرة الثورية وفكرة العدالة لدى الشعوب الأخرى ، وتكونت على أساسها دول نامية ناضجة التكوين . وهي ماثلة أمامنا الآن في نطاق يسمح بالمفاضلة والمقارنة ويسمح بالدراسة المستنيرة الواعية ، فأمامنا منها دول تكون المثل الاشتراكي المتطرف ، ودول تكون المثل الرأسمالي الضالع في الأخذ بهذا النظام ، وأمامنا دول تكون أمثلة وسطا . كل هذه الأمثلة والنماذج من الدول أمامنا ، أشكال متعددة تعبر في حقيقتها عن ثورات سابقة نضجت وألقت ظلالها الواضحة على كل شعب من شعوبها ، وهي أمامنا ، ندرس واقعها ، والعلم الحديث يعاون على مثل هذه الدراسة . ولم تكن هذه الظروف مجتمعة موجودة عندما قامت الثورات السابقة .

ثالثاً — كذلك قامت ثورتنا والعلم الحديث قد تضافرت من أجله كل الشعوب تحت لواء الأمم المتحدة وفي إطار الهيئات والوكالات المتخصصة ، كل ذلك أتنا فرصة الاستفادة منه .

رابعاً — ظهور علوم التوجيه والتخطيط الاقتصادي مع نهضة بقية العلوم الأخرى لدرجة تسمح بتصور كيفية خلق دولة علمية حديثة سواء فيما يتعلق بإمكانيات زيادة الغلة الزراعية والصناعية وتحقيق المشروعات الكبرى التي كانت تعد من المستحيلات ، وإنشاء المئات بل الآلاف من الصناعات القوية . كل ذلك كان لنا فرصة التطلع والاستفادة منه .

خامساً — ثم هذا الطابع العربي الذي يتميز به شعبنا العربي الذي نشأت في ربوعه الاديان السماوية جميعاً ، والذي عاشت في ضميره معاني السباحة والفضل والكرامة عبر آلاف السنين .

هذه الشخصية المحدودة العالم ، كانت عاملاً مستقلاً قوياً ، ساعد على فهم العدالة في إطار يتفق وهذه الروح العربية التي نحيا بها ، روح التسامح والكرامة الإنسانية والعدل .

سادساً — وأخيراً هذا الحب الجارف الذي يستشعره الشعب ، كل الشعب العربي ، نحو قائده وملهم ثورته ، هذا الحب الذي أحسته شعوب الأرض جميعاً فتفاعلت به وقدرته .

هذه المميزات جميعاً لم تتح لثورة أخرى ولذلك جاءت ثورتنا متميزة وقادرة على أن تتطور بمفهوم العدالة نحو فهم جديد في كل شيء حتى نكاد نلمس فيه العدالة الخالدة ماثلة مجسمة . فقد توافرت لها طاقة مستمدة من أسباب شملت أسباب الثورات السابقة جميعاً ، كما رأينا ، ولا يكون مستغرباً ، بل المنطقي ، أن تصل إلى عدالة تشمل عدالات الثورات السابقة جميعاً ، هذه العدالة الثورية التي تعيش في ضمير ثورتنا اليوم — وتدفعها ، يمكن لنا الآن ، ونحن لا نزال في بوتقتها المقدسة ، أن نتبين منها معالم مشرقة واضحة التفاصيل ، نراها في الآتي :

١ — لم تعرف العدالة عندنا الأهواء ولكنها اختارت طريق العلم في ترقية الشعب بالتوجيه وبالتخطيط الاقتصادي وبالإفادة من التجربة بخلق حقيقة علمية جديدة منها ، ولذلك كانت خطواتها الواثقة البنية على التفكير العلمي الحديث وتجاربها واندفاعها في ترقية مقومات الشعب ومقدراته وفي تنظيم الدولة جاء كل ذلك وله صبغته العلمية .

٢ — لم تعرف العدالة عندنا طريق الدم ولكنها اختارت طريق التشريع المتابع المنطور التدفق . وطريق التشريع كان دائماً إطار العدالة المقدس . ولذلك جاءت خطواتها دائماً سليمة فيها رحمة العدالة وقوتها . في كل خطواتها التشريعية المتابعة .

٣ — لم تعرف العدالة عندنا الضعف ولكنها اختارت طريق الكرامة ولذلك جاء طابعها القوة والثقة والقدرة . فقد فرضت الثورة وجودها في ليل ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٢ . وطردت الملك في يومها الثالث . والاستعمار أكرهته على الرحيل جباناً متخاذلاً حين كان في صورة دولة واحدة وحين عاد إلينا في صورة دول متعددة . وللعجز من المشروعات أقدمت عليه في يقين . ومراحل تطورها سرنا فيها واثقين بالفسكر والإرادة والتشريع والإيمان القوي بعدالة قضيتنا في ثورتنا العربية العادلة .

٤ — لم تعرف العدالة عندنا الأثرة والأنانية ، بل اختارت الطريق الإنساني والخير والعدل الإنساني ، ففتحنا الصدور لاحتضان جراح غيرنا من الشعوب في مشاركة وجدانية إنسانية تعرف وتستشعر كرامة الإنسان في كل مكان .

٥ — المشكلة الاقتصادية قضينا عليها بعد أن تباورت فسكرتنا في مفهوم الملكية وطبيعتها ومفهوم

تداولها وانتقالها وطرق استعمالها واستثمارها ، وبعد أن تكشفت لنا حقيقة العلاقات الاقتصادية بين الأفراد فرأيناها كما نرى الحرية ، فحرية الفرد مكفولة له ولكنها محدودة بعدم الاعتداء على حرية الآخرين ، كذلك رأينا حقيقة الملكية في مفهومنا الثوري وفي هدايتنا الثورية الجديدة مفهومها نرى الملكية فيه : « طاقة اقتصادية واجتماعية »^(١) وهي عندنا مكفولة للفرد ولكنها : « محدودة بعدم الاعتداء على الطاقات الاقتصادية للآخرين » . ولذلك فإن في تحليلنا القانوني لطبيعة الملكية كما نراها أنها لم تعد سلطة من المالك على ماله وإن كانت سلطة مقيدة ، فمثل هذه السلطة لا تكشف منها كيف يكون الاستغلال المجحف بالآخرين وبمحقوق الشعب ولا يكفي في ذلك أن تحدد الملكية في دائرة وظيفة اجتماعية . فإن ذلك لا يكشف لنا كيف تتركز الملكية لدرجة تسيطر بها على الحكم في سبيل الاستغلال المجحف للشعب . هذا الحل رأيناه للمشكلة الاقتصادية فأردنا « توفير الطاقة الكبرى للدولة كما أردنا توفير الطاقة المثلى للفرد » وذلك حين أخذنا بالاشتراكية التي تعطي الدولة مقوماتها الكبرى ، وحين أخذنا بالتعاونية التي تعطي الفرد الطاقة المثلى للتعاون مع غيره وعدم استغلال الغير في صورة محضفة .

٦ — الحرية تمسكنا بها كاملة حين قررنا الديمقراطية إلى جانب الاشتراكية والتعاونية ، باعتبار أن الحرية أحد الأركان الثلاثة لمجتمعنا الجديد الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

لكل ذلك ولأن ثورتنا جاءت ثورة فيها تدفق التشريع وفيها مفهوم يصور العدالة الخالدة وكأنها ماثلة مجسمة أمامنا ، ولأنها ليست ثورة فتن أهلية ودماء ، ولأنها ثورة عدالة بالتشريع ، لكل هذا فإنها تخلق فينا واجباً مقدساً نحو هذه الرسالة التشريعية الثورية التي تبعثها الثورة فينا ، لنرى ما لدينا من قوانين مدنية وجنائية وتجارية ومالية واقتصادية واجتماعية وفي كل مجال ، لنراها على ضوء هذا الفجر الجديد ، وهذه الفلسفة الجديدة ، وهذه العدالة الثورية النامية ، التي بعثها فينا ثورتنا المقدسة ، ثورتنا العربية العادلة .

(١) هذا التعريف الذي نعرضه للملكية ، نراه يتفق ومعالجة المسائل القانونية والاقتصادية على السواء ، في مفهوم عدالتنا الثورية . ونأمل أن تتناول هذا الأسر في بحث مستقل ، مستقبلاً .

المحاضرة الأولى :

قانون التأمينات الاجتماعية أهدافه ومزاياه

لأستاذ محمد فهد أمين المحامى

مقدمة :

إن المخاطر التي يتعرض لها العامل في حياته الاجتماعية دون أن يكون له يد فيها ولا حيلة في دفعها ، كالمرض والإصابة والعجز والشيخوخة والوفاة والبطالة ، فتفقد القدرة المؤقتة أو المستديمة على الكسب ؛ هي التي دعت إلى إقامة نظام التأمينات الاجتماعية .

تهدف التأمينات الاجتماعية في البلاد للتقدمة مقابلة احتياجات المواطن عندما يتعرض لهذه المخاطر ، وإعطائه على الخلاص منها ، وذلك بتوفير الرعاية الطبية بضمان حصول المؤمن عليه على وسائل الوقاية والعلاج الطبي والجراحي والإخصائي الخ ، وتقديم الخدمات اللازمة لمن يتخلف لديه عجز مستديم .

ومن ناحية أخرى تحقيق كفالة الدولة لكل فرد من رعاياها بأن تؤمن له وسائل الكسب ، وضمان دخل ثابت في حالة فقد القدرة على العمل يمكنه من الاحتفاظ بمستوى معقول ولعيشته ولعيشة من يعولهم من أفراد أسرته .

وفي نظام التأمينات الاجتماعية يشترك صاحب العمل والدولة ، أو أحدهما ، مع العامل في تحمل أعبائه . وبذلك يقوم نظام التأمينات الاجتماعية على فكرة التضامن الاجتماعي ، كما أن إشراك أصحاب الأعمال في تحمل نفقات هذا النظام يوجد نوعاً من التعاون بين العامل وصاحب العمل ، كافياً في حد ذاته لإيجاد الطمأنينة والسلام بينهما . كما نرى في الوقت الحاضر أن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل بلد يحتم جعل النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاجتماعية متوازيين ، بوضع سياسة اجتماعية تعمل في نفس الوقت على تنشيط التنمية الاقتصادية وعلى تلبية حاجات الإنسان الأساسية .

لذلك فإن التأمينات الاجتماعية دعامة كبرى من دعائم المجتمع الناهض ، ودليل على تقدم الوعي الاجتماعي والاقتصادي وسبيل التكافل والتضامن بين المواطنين ، لتحقيق العدالة الاجتماعية

وضمان الكرامة الإنسانية لهم . وهى عامل من أهم العوامل التى تطمئن المواطنين على مستقبلهم ، فيصرفون بعد ذلك إلى أعمالهم مما يزيد إنتاجهم .

وقد نص دستور جمهوريتنا العربية على أن ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وذلك تحقيقاً لبناء مجتمعنا الاشتراكي العربى بما يكفل للمواطنين حياة كريمة ومستقبلاً أفضل . كما أولت حكومتنا الاشتراكية عنايتها ورعايتها لنظم التأمينات الاجتماعية منذ بدء الثورة ، على ما سنوضحه تفصيلاً فيما بعد .

ويتميز التأمين الاجتماعى عن التأمين العادى بأن قسط التأمين العادى يتناسب مع الخطر المؤمن ضده ، فى حين أنه ليس هناك صلة وثيقة بين الخطر وبين قسط التأمين الاجتماعى ، لأنه يقوم على فكرة التضامن الاجتماعى كما ذكرنا ؛ ونتيجة ذلك فإن الشخص المؤمن يدفع وحده كل أقساط التأمين العادى ، أما فى التأمين الاجتماعى فلا يشترك العامل عادة إلا بنصيب ضئيل فى أقساط التأمين والباقى يساهم به صاحب العمل والدولة أو أحدهما . والتأمين العادى لا يتطلب فى الاستفادة صفات معينة . أما التأمين الاجتماعى فلا يكون إلا لصالح الذين يتكسبون من عملهم كالدلال والصناع وأرباب الحرف . . الخ .

وأخيراً فإن التأمين العادى يكون غالباً اختيارياً لأصحاب الشأن فيه حرية الاتفاق على شروطه .

أما التأمين الاجتماعى فقد يكون اختيارياً تقوم الدولة بوضع قواعده ، وتترك للأفراد حرية الاشتراك فيه مع مساعدة مادية من الحكومة ؛ وقد يكون إجبارياً تلزم الدولة ذوى الشأن بالاشتراك فيه . وأساس التأمين الاجتماعى الإجبارى تلك القاعدة الاجتماعية التى تقرر بأن للجماعة أن تلزم أعضائها القيام ببعض الأعمال بناء على فكرة التضامن الاجتماعى .

فإلزام المشتركين دفع جزء من قسط التأمين ، يمكن اعتباره رسماً يجبى . عليهم لمصلحتهم ، ويخصص لذلك المرفق العام وهو التأمين . فهو التزام مثل غيره من الالتزامات الاجتماعية المتعددة : كالالتعليم الإلزامى والنجنيد الإجبارى والالتزامات الصحية ، على أنه لا يوجد ما يمنع من اشتراك العامل فى نظام تأمين اجتماعى إجبارى وآخر اختيارى ، أو أن يجمع بين نظام التأمين الاجتماعى والتأمين العادى .

ويختلف التأمين الاجتماعى عن الضمان الاجتماعى ، فى أن الضمان الاجتماعى أوسع معنى ويقصد به توفير الأمن للمواطنين ضد أخطار الحياة ، فهو يشمل التأمينات الاجتماعية ، ويشمل أيضاً المساعدات العامة والخدمات المتعددة المتعلقة بالرعاية الصحية والعائلية فى النواحي الاجتماعية ؛ فمثلاً صدر فى مصر قانون الضمان الاجتماعى رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ ، رتب مساعدات نقدية وعينية للأفراد والأسر المحتاجة التى تستحق معاشاً : كالزوجة المطلقة ، والأسر التى يمرض عائلها أو يسجن

أو يتعطل ، وفي حالات الحمل والوضع والرضاعة والجنائز ، كما رتب معاشات ضئيلة للأرامل والأيتام ، وفي حالات العجز السكلى والشيخوخة ، دون أن يطالب المتقاعين بدفع اشتراكات كشرط للحصول على هذه المساعدات ، أى دون مقابل ؛ وهذا هو الفرق الأساسى بين نظام الضمان الاجتماعى ، ونظام التأمينات الاجتماعية .

وقد ظل التشريع المصرى رديحاً طويلاً من الزمان خالياً من القوانين الخاصة بالعمل والعمال ، عدا مواد يسيرة تضمنها القانون المدنى القديم عام ١٨٨٣ فى غاية الإيجاز والإبهام (المواد من ٤٠١ — ٤٠٥) ، وكان هذا التشريع لا ينحصر للعامل المصاب أى تعويض عن إصابته ، ما لم يثبت أن الحادث قد نشأ عن خطأ من جانب صاحب العمل . (مادة ١٥١ قانون مدنى قديم ، ومادة ٢١٢ قانون مدنى مختلط) .

ولما كانت الإحصائيات التى قامت بها بعض دول أوروبا دلت على أن الحوادث التى من هذا القبيل لا تتعدى عشرين فى المائة من مجموع الحوادث ، وفوق ذلك كان من المتعذر بل من المستحيل أن يقوم العامل بإثبات خطأ صاحب العمل عند إلقاء عبء هذا الإثبات على عاتقه ؛ لذلك حاولت بعض المحاكم الوطنية والأجنبية أن تخفف من وطأة هذه القواعد الجامدة وتتوسع فى تطبيقها ، وقد ساقها إلى ذلك تخفيف الحرج عن العامل واضطراد تقدم الصناعة على الوجه الذى نتج عنه ازدياد المخاطر التى يستهدف لها العامل . ولكن أحكامها فى هذه المسألة كانت متغايرة غير مستقرة . فبينما كان بعضها يرى أن الخطأ من جانب صاحب العمل مفترض ، أجازت بعض المحاكم لصاحب العمل إثبات العكس ، ولم تقبل محاكم أخرى هذا الإثبات ، كأن يرى البعض الآخر الأخذ إطلاقاً بنظرية مخاطر المهنة ، التى تقوم على قاعدة الغنم بالقرم ، والى توجب مسؤولية صاحب العمل لمجرد وقوع الضرر . كما استندت بعض المحاكم إلى نظرية المسؤولية الشئبية (مسؤولية الحارس على الأشياء حالياً) التى كان ينادى بها بعض شراح القانون المصرى ، وتستند إلى العدالة لتسمل مهمة العامل فى الحصول على تعويض من صاحب العمل . ولكن محكمة القضا لم تقر هذه المحاكم فى موقفها ، إلا أن ذلك لم يمنع المحاكم من محاولة الخروج عن حدود النصوص نمشياً مع مبادئ العدالة ومع التطور الاجتماعى ، فأوجبت على صاحب العمل أن يتخذ كافة الاحتياطات لضمان سلامة العمال من الأخطار ، وهى تعتبر إهماله فى اتخاذها خطأ يبرر الحكم بالتعويض .

القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل :

وأخيراً تدخل المشرع فأصدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل لعمال الصناعة والتجارة ومن فى حكمهم . وخول حق التعويض لكل عامل يصاب من حوادث العمل دون أن يكلفه إثبات خطأ صاحب العمل ، أو من ينوب عنه . ولولا بعض الميزات القليلة التى وردت فى هذا القانون لأمكننا القول إن الشارع لم يتدخل لمصلحة العمال وحدهم ، وإنما كان هدفه أساساً تلافى

الأضرار التي يتعرض لها أصحاب الأعمال من ترك تقدير التعويض لرأى القضاء . والدليل على ذلك ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور من أن التخفيفات (الخاصة بتحديد حد أقصى للتعويض) التي أدخلت على تطبيق نظرية مخاطر المهنة ، اقتضتها ضرورة مراعاة الطاقة المالية التي عليها أصحاب الأعمال ، ووقايتهم من خطر الإفلاس . ولهذا الاعتبار قضت المادة الرابعة بحرمان العمال من التمسك ضد صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر ما لم يكن الحادث نشأ عن خطأ فاحش من جانب صاحب العمل ، وفي ذلك إجحاف بالعمال وذويهم ، وغموض يسمح لأصحاب الأعمال وشركات التأمين بتفسيره بما يتفق مع مآربهم .

وكان في هذا القانون عيوب شنيعة جعلت العمال يظنون أن كثرة عيوب هذا القانون ترجع لصدوره دون استشارتهم أو تدخلهم . وكان هذا من أهم الأسباب التي دعت العمال إلى المطالبة بقانون النقابات قبل غيره ، ووضعوه دائماً على رأس القوانين التي يطالبون بها ، وأهم هذه العيوب :

- ١ — قصر التعويض على إصابات العمل فلا ينطبق القانون على أمراض المهنة .
- ٢ — إستثنى القانون عدداً كبيراً من العمال بسبب ارتفاع أجورهم ، وحرمتهم من التعويض .
- ٣ — حرمان عمال الزراعة رغم إصابتهم إذا كانوا غير متخصصين لإدارة الآلات الميكانيكية ، حتى لو كلفوا بالعمل في الورش الصناعية الملحقه بالزراع لإصلاح الآلات الزراعية وغيرها .
- ٤ — لا يحتسب أى تعويض عن الثلاثة أيام الأولى إذا كانت مدة العجز أقل من عشرة أيام ، وكان في هذا حافز للعامل على السعي لإطالة مدة علاجه إلى عشرة أيام حتى لا يحرم من التعويض عن الثلاثة الأيام الأولى .
- ٥ — عدم إلزام صاحب العمل بالتعويض في حالة مخالفة التعليمات ، ولم يحدد القانون شكل إثبات هذه التعليمات ، مما تسبب عنه خلافات كثيرة بين أصحاب العمل والعمال .
- ٦ — عدم إلزام صاحب العمل الأصلي إذا وقع الحادث في الأمانة الخارجة عن إشرافه ، بما شجع أصحاب الأعمال على التحايل للهروب من المسؤولية ، بإعطاء بعض العمليات إلى المقاولين من الباطن .
- ٧ — وجوب رفع دعوى التعويض في خلال ستة شهور من تاريخ الوفاة أو ثبوت العاهة المستديمة ، وقد ترتب على ذلك حرمان كثيرين من العمال أو ورثتهم من التعويض المستحق لهم . وفي بعض الحالات كان صاحب العمل يبدى استعداده لدفع التعويض إذا ما تقدم له إعلام شرعى بأسماء الورثة ودرجة قرابتهم للعامل المتوفى ، ولكن عند ما يحصل الورثة على هذا الإعلام ويقدمونه لصاحب العمل ، يمتنع عن الدفع بحجة مضي أكثر من ستة شهور من تاريخ الوفاة ، أما المحاكم فكانت تحكم في مثل هذه الحالات بعدم قبول الدعوى .

٨ — الممونة المالية خلال مدة العلاج أجر نصف يوم بمحد أقصى ٥٠ قرشا ، ونصف الأجر غير كاف لإعالة العامل أثناء مرضه .

٩ — التعويض عن الوفاة يوازي أجر ٨٠٠ يوم ، بمحد أقصى ٣٠٠ جنيه وحد أدنى ٨٠ جنياً .

١٠ — التعويض عن المعجز الكلى المستديم يوازي أجر ١٠٠٠ يوم بمحد أقصى ٣٥٠ جنياً ، وحد أدنى ١٠٠ جنيه ، وللعمال تحت التمرين ٧٥ جنياً .

القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى :

وفي ١٠ من سبتمبر عام ١٩٤٢ تدخل للشرع من جديد باصدار القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل ، وهو يقضى بإلزام كل صاحب عمل أن يؤمن على حوادث العمل التى يلزم بالتعويض عنها طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل ، لأن كثيراً من أصعاب الأعمال الصغيرة كانوا يعجزون عن الوفاء بالتزامات التى قررها قانون إصابات العمل ، وفى الوقت نفسه كانوا لا يميلون إلى نظام التأمين الإختيارى ، فرؤى أن خير علاج لهذه الحالة هو التأمين الإجبارى ضد إصابات العمل لأنه ييسر على صاحب العمل دفع التعويضات ، ولا يكلفه إلا جزءاً يسيراً بالنسبة لما يستحق من التعويض وفى الوقت نفسه يكفل للعمال الحصول على التعويض الذى يستحقونه من شركات التأمين .

القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل :

وفي ١٠ من يوليو عام ١٩٥٠ صدر القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل ممدلاً لأحكام القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٦ وتلافى أكثر العيوب التى تضمنها هذا القانون وأهم أحكامه :

١ — إعفاء العامل وورثته من دفع الرسوم القضائية وعدم النص على جواز إلزامهم بالمصروفات كلها أو بعضها فى حالة رفض الدعوى .

٢ — علاج العمال المصابين مجاناً .

٣ — التزام صاحب العمل بمصروفات انتقال العامل للعلاج .

٤ — صرف معونة مالية أثناء العلاج مساوية للأجر الكامل عن التسعين يوماً الأولى . ثم تخفيضها بعد ذلك إلى النصف بشرط ألا تقل عن ١٠ قروش .

٥ — التعويض عن الوفاة يوازي أجر ١٠٠٠ يوم بمحد أقصى ٦٠٠ جنيه وحد أدنى ١٥٠ جنياً وبالنسبة للعمال تحت التمرين بغير أجر يكون التعويض الكامل ١٠٠ جنيه .

٦ — إلزام صاحب العمل بمصاريف الجنازة بشرط ألا تزيد على خمسة جنيهات .

- ٧ — التعويض عن العجز الكلى للمستديم يوازي أجر ١٢٠٠ يوم ، يحد أقصى ٧٠٠ جنيه
وحد أدنى ١٨٠ جنيهاً ، وفيما يتعلق بالعمال تحت التمرين بغير أجر يكون مقدار التعويض ١٢٥ جنيهاً .
- ٨ — إعداد صندوق أو أكثر للاسعاف في المحلات التي يشغل بها ٢٠ عاملاً فأكثر .
- ٩ — الاكتفاء بتقديم شهادة إدارية لصرف مستحقات العامل المتوفى .

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة :

وفي ١٧ من أغسطس عام ١٩٥٠ صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة ، وقد نص على أن كل عامل يصاب بأحد الأمراض المبينة بالجدول المرافق للقانون يكون له أو للمستحقين عنه بعد وفاته ، الحق في الحصول من صاحب العمل على تعويض يعين مقداره وفقاً للقواعد المقررة في القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل ، ويستحق التعويض المذكور سواء نشأ عن المرض عجز العامل عجزاً مؤقتاً ، أو تخلف عنه عجز مستديم كلي أو جزئي ، أو أدى إلى وفاة العامل ، كما يكمل للعامل الحق في العلاج في أثناء المرض ؛ وبذلك أصبحت إصابة العامل بمرض من الأمراض المبينة في الجدول المشار إليه بسبب اشتغاله في صناعة من الصناعات المبينة بهذا الجدول ، قرينة قانونية على مسئولية صاحب العمل لا تقبل إثبات العكس . وقد أوجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ على أصحاب الأعمال التأمين على عمالهم من أمراض المهنة ، بالشروط والأوضاع المقررة في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجباري عن حوادث العمل .

القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين والادخار :

وفي ٣١ من أغسطس عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار لموظفي المنشآت الأهلية وعمالها الذين يسرى عليهم قانون عقد العمل الفردي . ويعتبر هذا القانون اقتباساً من القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بصندوق تأمين وادخار موظفي الحكومة . وبموجب هذا القانون أنشئت مؤسسة التأمين والادخار للعمال ، واعترف لها بالشخصية الاعتبارية لتتولى تنفيذ أحكامه ، وتكون نواة لإقامة نظام للتأمين الاجتماعي الشامل ، وذلك بإضافة أنواع أخرى من التأمين تدريجياً إلى أعمال المؤسسة : كالتأمين عن إصابات العمل ، وتأمين أمراض المهنة ، وتأمين البطالة ، والتأمينات الصحية وغير ذلك .

وقد ألزم هذا القانون مؤسسة التأمين والادخار دفع المكافأة إلى العامل ، أو الاشتراكات التي أداها صاحب العمل مع فوائدها أيهما أكبر ، في حالة انتهاء مدة المؤمن عليه ، وذلك فضلاً عن الاشتراكات التي تكون قد أدت عن العامل وفوائدها . ومؤدى ذلك انتقال التزام دفع المكافأة من عاتق صاحب العمل إلى عاتق المؤسسة ، على أن تعود على صاحب العمل بالفرق .

وكان منطقياً بعد إنشاء مؤسسة التأمين والادخار أن تنتقل إليها جميع حقوق العمال في مكافأة

نهاية الخدمة ، إلا أنه رؤى الاحتفاظ بها لدى أصحاب الأعمال نظراً للتأجيل التي كانت مستترتب على تسديدها دفعة واحدة ؛ وبهذا يكون القانون المذكور قد حقق المزايا التالية :

- (أ) إشراك العمال في تكوين مدخرات تقطع من أجورهم ويستعملونها عند انتهاء خدمتهم .
- (ب) قيام أصحاب الأعمال بدفع جزء من مكافأة نهاية الخدمة بصفة دورية كل شهر للتخفيف من عبء دفع هذه المكافأة دفعة واحدة عند انتهاء الخدمة .
- (ج) زيادة ضمان حصول العامل على المكافأة ، بالتزام المؤسسة بالدفع إليه مباشرة .
- (د) كفيل للعامل لأول مرة الحصول على تعويض في حالة العجز الكامل والوفاة .

وبدأت مؤسسة التأمين والادخار نشاطها في أول أبريل عام ١٩٥٦ بإدارة صندوق للتأمين ضد العجز الكامل المستديم والوفاة ، وصندوق للادخار لتأمين مكافأة نهاية الخدمة ، وفيما يلي أهم أحكام هذا القانون :

١ — استثنى القانون من أحكامه عمال الحكومة وعمال الزراعة والعمال العرضيين والعمال الذين يعملون في منشآت تستخدم عادة أقل من خمسين عاملاً ، مع جواز التدرج في تطبيق القانون على بعض الطوائف المستثناة .

٢ — بدأ سريان القانون من أول أبريل سنة ١٩٥٦ على المؤسسات التي يوجد مركزها الرئيسي في محافظتي القاهرة والاسكندرية .

ثم صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٦ بسريان القانون على سائر أنحاء الجمهورية ، اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٧ ؛ ثم صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٦ بسريان القانون على العمال الذين يعملون في منشآت تستخدم عادة أقل من خمسين عاملاً ويكون مركزها الرئيسي في دائرة أقسام عابدين والأزبكية وقصر النيل وبولاق والموسكى بمحافظة القاهرة ، اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٨ .

٣ — الاشتراك في صندوق التأمين ضد العجز والوفاة إلزامى بالنسبة إلى صاحب العمل الذي يدفع له ٢ ٪ من الأجور الإجمالية للعمال ، والاشتراك في صندوق الادخار إلزامى بالنسبة إلى صاحب العمل والعمال ويدفع كل منهما ٥ ٪ من الأجر الإجمالي كما يدفع صاحب العمل واحداً في الألف لصندوق الادخار كاحتياطي .

٤ — صرف تعويض للعامل الذي يترك الخدمة بسبب العجز الكامل ، أو صرف التعويض لورثته إذا توفي . ويقرر تعويض العجز أو الوفاة إذا كانت سن العامل لا تتجاوز الخامسة والستين على أساس دفعة واحدة توازي نسبة مئوية من الأجر السنوي الأخير للعامل ، تتراوح حسب سنه عند ثبوت العجز أو وقوع الوفاة بين : ٢٥ ٪ و ٢٥٠ ٪ من ذلك الأجر ؛ ثم رفعت النسبة

المذكورة اعتباراً من أول يناير عام ١٩٥٧ إلى : ٣٠ ٪ و ٣٠٠ ٪ ؛ ثم رفعت مرة ثانية اعتباراً من أول يناير عام ١٩٥٨ إلى : ٣٥ ٪ و ٣٥٠ ٪ .

٥ — ترتيب معاش شهرى مؤقت بالقرار الوزارى رقم ٢٧٤ بتاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٥٧ للعمال للصايين بالدور اعتباراً من اليوم التالى لوقف أجورهم بسبب هذا المرض ، على أساس نصف الأجر الإجمالى بمقد أدنى قدره خمسة جنيهات شهرياً ، أو كامل الأجر إن قل عن ذلك وبمقد أقصى قدره ١٥ جنيهاً شهرياً ، بشرط أن تكون مدة الاشتراكات فى صندوق التأمين إثني عشر شهراً متصلة على الأقل ، أو خمسة عشر شهراً متفرقة خلال الأربعة والعشرين شهراً الأخيرة ، على أن تكون ستة أشهر منها متصلة على الأقل فى خدمة آخر صاحب عمل مشترك بالصندوق ، ويصرف للمعاش لمدة ٣ شهور ثم يفحص طبياً ثم يصرف للمعاش لمدة ٣ شهور أخرى ويفحص طبياً ، ثم يحفظ حق العامل فى التعويض إذا أصبحت حالته لا يرجى الشفاء منها خلال الثلاث أشهر التالية لتاريخ وقف صرف المعاش .

٦ — ضمان صرف مكافأة نهاية الخدمة بغض النظر عن مدة اشتراك العامل فى صندوق الادخار ، وتؤدى المؤسسة الفرق للعامل على أن تتقاضاه بعد ذلك من صاحب العمل .

٧ — الإبقاء على الأنظمة الخاصة ، أو إعفاؤها من تطبيق القانون ، إذا كانت سارية المفعول قانوناً قبل ٧ من ديسمبر ١٩٥٥ ، وكانت مزاياها لا تقل عما هو مقرر بمقتضى أحكام هذا القانون .

٨ — تقرير الحق للعامل فى حصة صاحب العمل فى حالة استقالته ، فيستحق حصة صاحب العمل كاملة إذا استقال بعد مدة خدمة عشر سنوات ، ويستحق ثلثي الحصة إذا كانت مدة خدمته من ٥ سنوات إلى ١٠ ، وثلث حصته إذا كانت مدة خدمته أكثر من سنتين إلى ٥ سنوات .

القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل :

وفى ١١ من ديسمبر عام ١٩٥٨ ، وتمشياً مع الاتجاه الذى رسمه القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ من قيام المؤسسة بمباشرة أنواع التأمينات الاجتماعية الأخرى تدريجياً ، صدر القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل ، وقد عهد إلى هذه المؤسسة بإدارته بعد أن كانت شركات التأمين الأهلية هى التى تزاوّل ذلك النوع من التأمين ، وتوفرت بذلك حماية الطبقة العاملة ، إذ أدخل هذا القانون بعض مبادئ تأمينية جديدة تسير الاتجاهات والوعود التى قطعتها الحكومة على نفسها ، وأهمها الأخذ بنظام المعاشات فى حالات إصابات العمل . (التأمين عن حوادث العمل وأمراض المهنة) بدلا من تعويض الدفعة الواحدة . وتوحدت جهة التأمين عن حوادث العمل وأمراض المهنة فى صندوق واحد ، وهو مبدأ تقرر فى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الذى نص فى مادته الخامسة على أن قيام شركات التأمين بمزاولة ذلك النوع من التأمين إنما هو إجراء مؤقت إلى أن تنشئ الحكومة صندوقاً موحداً للتأمين يحل محل شركات التأمين التجارية ، وقد روعى

أن يتم توحيد جهة التأمين تدريجياً خلال فترة من بدء سريان القانون ، وبعد ما تلغى عقود التأمين مع الشركات التجارية جميعاً ، وقد ترتب على ذلك تبسيط الإجراءات بالنسبة إلى أصحاب الأعمال والعمال ، إذا ما تعاملوا في كل ما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية مع هيئة واحدة ، وكذلك حماية أصحاب المنشآت الصغيرة الذين لم تمتد خدمات شركات التأمين إليهم ، لاقتنائها عملائها من بين أصحاب المنشآت الكبيرة والمتوسطة . وقد نص هذا القانون على أن يعمل به اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٩ .

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية :

وبتاريخ ٧ من أبريل عام ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ويتضمن هذا القانون أغلب الأحكام الواردة في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين والادخار للعمال ، والقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل بعد تطوير تلك الأحكام بما يتفق وروح الثورة الاشتراكية ، والتطور الاجتماعي والاقتصادي للبلاد ، للمساهمة في حركة التصنيع ، ومضاعفة الدخل القومي ، ووضع الأسس السليمة لقيام المجتمع الاشتراكي الحالي . وبذلك يتضمن هذا القانون أغلب أحكام التأمينات الاجتماعية التي وردت في هذه التشريعات وهي :

١ — تأمين إصابات العمل ، ويشمل حوادث العمل وأمراض المهنة .

٢ — تأمين الشيخوخة .

٣ — تأمين العجز والوفاة .

وقد نصت المادة السابعة من قانون الإصدار على أن تطبق أحكام هذه التأمينات الثلاثة اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء ثلاثة أشهر على نشره ، أي من أول أغسطس عام ١٩٥٩ . كما نصت هذه المادة على أن يكون تطبيقه تدريجياً بالنسبة للمؤسسات والجهات التي يصدر بتطبيقها تباعاً قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، على أن يتم سريانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر ، أي في موعد أقصاه أول أغسطس عام ١٩٦١ .

كما أدخل القانون تأمينات لم تكن التشريعات السابقة قد نصت عليها هي :

١ — التأمين الصحي على أن تتخذ الإجراءات التي تكفل تطبيقه خلال سنة ، أي في موعد غايته أول أغسطس عام ١٩٦٠ .

٢ — التأمين ضد البطالة ، على أن تتخذ الإجراءات التي تكفل تطبيقه خلال ثلاث سنوات ، أي في مدة لا تتجاوز أول أغسطس عام ١٩٦٢ .

وبمناسبة تدخل المشرع لتأمين العمال ضد البطالة ، نرى أن العامل الذي له حرفة مشروعة

يتميش منها عادة ، لا يمكن إدخاله في عداد التشردين لمجرد وجوده في حالة بطالة مؤقتة عن العمل ، لأن وجوده في هذه الحالة إنما يحصل رغماً عن إرادته ولا حيلة له فيه ، ومن السلم به قانوناً إنه يشترط لإمكان القول بوجود الجريمة أن تستوفي كافة الأركان التي يشترطها القانون ، فإذا نقص ركن منها أصبحت معدومة ولا يمكن أن يعاقب عليها القانون بأي حال ، ويترتب على ما تقدم وجوب وصف إنذارات التشرّد التي محررها البوليس لبعض العمال العاطلين بأنها إجراءات شاذة وتعسفية ، ولا سند لها من العدالة ولا من القانون . لأن العامل العاطل لم يقصد بتأثراً أن يوجد نفسه في هذه الحالة ، وإنما يرجع الخطأ في وجوده فيها للظروف الاقتصادية ، وليس أدل على هذا من أن العامل العاطل يسعى دائماً للعودة إلى العمل . لأنه يرى فيه مورد رزقه وعماد حياته .

ولما كان الهدف هو تعميم الاستفادة من نظام التأمينات الاجتماعية فقد نصت المادة الثانية على أن تسري أحكام القانون على جميع العمال وكذلك المدرجين منهم (أى العمال تحت التمرين) ، على أن المشرع أخذاً بقاعدة التدرج في التطبيق ومراعاة لبعض الاعتبارات سترد عليها فيما بعد ، استثنى مؤقتاً من هذه المادة أربع طوائف على سبيل الحصر من تطبيق القانون وهذه الطوائف هي :

١ — العمال الذين يستخدمون للعمل في الزراعة ، إلا فيما يرد به نص خاص . وقد ورد بصدر المادة ١٩ من الفصل الخامس الخاص بتأمين إصابات العمل : «مع مراعاة أحكام المادة الثانية من هذا القانون تسري أحكام هذا الفصل على عمال الزراعة المشتغلين بآلات ميكانيكية ، أو المرضين لأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون ، وعلى ذلك لا يستفيد جميع عمال الزراعة من تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة رغم سريان قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عليهم ، ورغم ضخامة تعدادهم وهم أولى الناس بالرعاية .

٢ — العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة ، وعلى الأخص عمال القاولات ، وعمال التراحيل ، والعمال الموسميون ، وعمال الشحن والتفريغ ، إلا فيما يرد به نص خاص .

وقد ورد نص خاص في المادة ١٩ كذلك ، يقضى بسريان أحكام تأمين إصابات العمل على هؤلاء العمال . وبذلك استبعد العمال المرضيون من تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

وقد نصت المادة ٨٨ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ على استثناء الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل في طبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ، ولا تستغرق أكثر من ستة شهور ، وبذلك يكون الاستثناء الوارد في قانون التأمينات الاجتماعية أوسع مدى في قانون العمل ، وهو ما يتعارض مع الاتجاه العام بتعميم نظام التأمينات .

٣ — أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلاً ، والمقصود بأفراد الأسرة هم أصول صاحب العمل وفروعه الذين يعولهم فعلاً أى أنه يشترط إجماع شرطين :

(١) أن يكون العامل من أصول أو فروع صاحب العمل (أب أو جد أو ابن أو بنت الخ) ؛ فإذا كان من الحواشي ، وهم الذين يجمعهم أصل مشترك ، كأولاد العم والحال ، تسرى عليه أحكام القانون ؛ وكذلك إذا كان من الأصهار ، فالعامل الذي يشتغل في محل حماه تسرى عليه أحكام هذا القانون ، حتى ولو كان هذا الأخير يعوله .

(ب) أن يعوله صاحب العمل فعلا ، ولا يشترط اشتراك الطرفين في معيشة واحدة ؛ ونحن لا نفهم حكمة حرمان هذه الطائفة لأنه إذا كانت الحكمة من استثنائها في المادة ٨٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هي عدم إفساد الرابطة المائلية ، فإن هذه الحكمة غير قائمة بالنسبة لقانون التأمينات الاجتماعية ، ولأن صاحب العمل يهمل بل من صالحه أن يتمتع أقاربه بمزايا التأمينات الاجتماعية .

٤ - خدم المنازل ومن في حكمهم ، وهم الذين يقومون بالخدمة في المنازل الخاصة ، مثل الفراش والسفرجي والرضعة والريية . . الخ . وإذا كانت المادة الخامسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد استثنت هذه الطائفة من تطبيقه وكانت الحجة الوحيدة هي أن عملهم ذو صلة مباشرة بمخدوميهم ، مما يمكنهم من الاطلاع على أسرارهم وشئونهم الخاصة مما يضع مخدوميهم في موقف حرج في حالة التعاطف معهم إلى القضاء ، فإن هذه الحكمة غير متوفرة في نظام التأمينات الاجتماعية .

وإذا كان سبب الاستثناء هو عدم إلقاء أعباء مالية على عاتق المخدومين ، فإن المعروف أن أجور الخدم ضئيلة تتضاءل تبعاً لها هذه الأعباء . ولاشك أن المشرع قد لاحظ هذه الاعتراضات التي أبدتها فأجاز القانون تنظيم شروط وأوضاع انتفاع هذه الفئات بمزايا التأمينات الاجتماعية كلها أو بعضها ، على أن تنظم طريقة حساب الأجور بالنسبة لهم ، كما أضاف إلى هذه الطوائف فئات من المستفيدين لا تعتبر من العمال المرتبطين بأصحاب أعمال يفقد عمل وهي :

١ - الأشخاص الذين يشتغلون في منازلهم لحساب صاحب العمل ، ولا يعتبر هؤلاء عمالاً في حكم قانون العمل لعدم قيام علاقة تبعية تربطهم بصاحب العمل .

٢ - ذوو المهن الحرة كالحامين والأطباء والمهندسين والمحاسبين .

٣ - المشتغلون لحساب أنفسهم .

٤ - أصحاب الحرف .

٥ - أصحاب الأعمال .

ويلاحظ أن المادة ٨٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد استثنت من تطبيق أحكام الفصل الخاص بمقد العمل الفردي ضباط السفن البحريين ومهندسيها وملاحيها وغيرهم الذين يسرى

عليهم قانون التجارة ، ولم يرد هذا الاستثناء في قانون التأمينات الاجتماعية . وبذلك تسرى على هذه الطائفة أحكام قانون التأمينات الاجتماعية اعتباراً من أول أغسطس عام ١٩٥٩ ، وكان هذا الوضع مثار خلاف كبير بين أصحاب الأعمال وهذه الطائفة إذ شمل القانون لأول مرة طائفة لم يشملها قانون العمل ، ولكن في ٢٠ من يوليو عام ١٩٥٩ صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن عقد العمل البحري ، ونصت المادة الخامسة منه على أنه يسرى على الملاحين كل الأحكام الواردة في القانون المدني وقانون التجارة البحري والقوانين المتعلقة به ، وكل التشريعات التي تتعلق بالعمل والتأمينات الاجتماعية وذلك بالقدر الذي لا تتعارض فيه صراحة أو ضمناً مع أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن للشرع لم ينظم غير المسائل التي لم ينص عليها القانون المدني أو القانون التجاري البحري والقوانين الملحقه به والتشريعات المالية والتأمينات الاجتماعية ، وإن التشريعات الخاصة المشار إليها في هذه المادة تطبق ، حتى لو كانت قد استثنت طوائف الملاحين من تطبيق أحكامها .

تأمين إصابات العمل

تسرى أحكام تأمين إصابات العمل على جميع أصحاب الأعمال والمؤسسات اعتباراً من أول أغسطس عام ١٩٥٩ ، وذلك فيما عدا أصحاب الأعمال والمؤسسات السابق ارتباطها مع شركات تأمين عقود تأمين ضد إصابات العمل ، أو السابق إعفاؤها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجباري ، وذلك حتى تاريخ انتهاء هذه العقود أو انتهاء الإعفاء ، وبشرط ألا يجاوز ذلك في الحالتين ٣١ من مارس عام ١٩٦٠ ، فتلغى عقود التأمين بحكم القانون بعد هذا التاريخ ويلزم صاحب العمل بالتأمين لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية للعمال ، ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٦٠ .

ويتضمن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة لتأمين إصابات العمل أغلب الأحكام الواردة في القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، عدا أوجه خلاف بسيطة منسيرة إليها فيما بعد .

وبذلك توسع القانون في مجال تطبيقه لأحكام تأمين إصابات العمل ، فشمّل جميع العمال والمستخدمين بما في ذلك العمال تحت التمرين ، بعد أن كان مقصوراً على عمال المحال التجارية والصناعية كما شمل بعض الطوائف التي استثنائها القانون وهي :

١ — عمال الزراعة الذين يشتغلون بآلات ميكانيكية ، أو المعرضون لأحد الأمراض المهنية المبينة في الجدول الملحق بالقانون .

٢ — العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة . وطي الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل ، والعمال الموسميون ، وعمال الشحن والتفريغ .

وباقى الطوائف مستثنون من الخضوع لأحكام تأمين إصابات العمل وهم عمال الزراعة الذين

لا يستخدمون في أعمالهم آلات ميكانيكية وليسوا معرضين لأحد الأمراض المهنية الواردة في جدول أمراض المهنة ، وأفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون فعلاً ، وخدم المنازل ومن في حكمهم ، وأصحاب المهن الحرة ، وأصحاب الأعمال أنفسهم ، وأصحاب الحرف والذين يشتغلون في منازلهم لحساب صاحب العمل .

ولا تلتزم المصالح الحكومية والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات العامة بالاشتراك في تأمين إصابات العمل لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، ولكن رغبة في المساواة بين موظفيها ومستخدميها وغيرهم ممن يشتغلون لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة فقد أوجب القانون على هذه المصالح والهيئات الحكومية علاج المصابين من موظفيها ومستخدميها وعمالها ودفع التعويضات المقررة في هذا القانون أو أي قانون آخر أفضل للمصاب ، ويقرر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ بشأن التأمين والمعاشات لمستخدمي وعمال الحكومة الدائمين تعويضات ومعاشات لهم أفضل من هذا القانون .

على أن هذا الاستثناء لا يمتد إلى المقاولين الذين يقومون بأعمال لهذه المصالح والهيئات الحكومية فهؤلاء يلتزمون بتنفيذ كافة أحكام القانون .

وتتألف موارد التأمين ضد إصابات العمل من :

(١) الاشتراكات الشهرية التي يدفعها أصحاب الأعمال وحدهم ، فلا يجوز تحميل العمال أي نصيب في نفقات تأمين إصابات العمل ، وهذه الاشتراكات تبلغ ٣ ٪ من مجموع أجور العمال ، وبذلك تحدد اشتراك صاحب العمل على أساس نسبة مئوية من أجور عماله ، بدلا من أقساط التأمين التي كانت تحدد طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ على أساس تعريف معينة .

(٢) وكذلك من الإعانات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .

(٣) ومن ريع استثمار هذه الأموال .

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يقرر زيادة أو تخفيض هذه الاشتراكات تبعاً للأخطار المهنية التي تترتب على طبيعة العمل في كل منشأة ، وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار منه ، بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة ، وللمجلس إدارة المؤسسة أن يقرر تخفيض الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل بنسبة لا تتجاوز ٧٥ ٪ من قيمتها ، بالشروط الآتية .

١ — إذا كان صاحب العمل يستخدم خمسين عاملاً فأكثر .

٢ — ويقوم بتقديم العلاج الطبي .

٣ — ويصرف المعونة اليومية طبقاً لأحكام القانون .

وقد صدر القرار الوزاري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٠ ويقضى بخفض اشتراك صاحب العمل في تأمين إصابات العمل إذا توافرت الشروط الآتية :

(١) أن يتخذ بصفة مستمرة جميع الاحتياطات التي من شأنها تفادي أخطار إصابات العمل بالتطبيق لأحكام القوانين واللوائح والقرارات ، وبصفة خاصة الاحتياطات الصادر بها قرارات منفذة لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وقانون التأمينات الاجتماعية .

(ب) أن يكون مشتركاً في مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومسدداً لاشتراك تأمين إصابات العمل المستحق على أساس ٣ ٪ من الأجور الإجمالية ، وذلك حتى تاريخ تقديم طلب التخفيض .

(ج) أن يتقدم إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالبيانات المدونة بالأنموذج الذي تعده المؤسسة لهذا الغرض ، وعلى المؤسسة التأكد من توافر الشروط السابقة .

وقد عرفت المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ الإصابة الناتجة عن حادث عمل بأنها كل ما يمس جسم الإنسان ويحدث به ضرراً جثامياً لوقوعه بفعل قوة خارجية فجأة ، ومن هذا التعريف يتبين أن الإصابة تتميز بعناصر ثلاثة :

١ — وقوع ضرر جثامى على العامل .

٢ — عنصر المفاجأة أى أن تحدث هذه الواقعة فجأة ، وهو أهم ما يميز بين الإصابة الناتجة عن حادث عمل ، والمرض المهني .

٣ — أن يكون الضرر الجثامى ناشئاً عن سبب خارجى عن الجهاز العضوى للعامل ، كأن يحصل من آلة أو حيوان أو أشياء أو قوة طبيعية أو تصرف من الغير ، يحدث للعامل صدمة نفسية . ويؤخذ على العنصر الأخير أنه توقع الإصابة بفعل داخلى ، دون أن يكون نتيجة مرض كبذل مجهود مرهق في العمل في لحظة معينة . كما يشترط القانون أن تكون الإصابة نتيجة حادث بسبب العمل وفي أثناء تأديته ؛ على أننا بالرجوع إلى أحكام الاتفاقية الدولية رقم ١٧ الخاصة بالتعويض عن إصابات العمل ، والتي انضمت إليها الجمهورية العربية المتحدة . في ١٤ أبريل عام ١٩٦٠ ، نجد أنها توجب على كل عضو من أعضاء هيئة العمل الدولية يصدق على هذه الاتفاقية أن يضمن للعامل المصابين بسبب العمل أو لورثتهم شروطاً للتعرض لا تقل عما هو مقرر في هذه الاتفاقية ، وبذلك لم تشترط الاتفاقية أن تكون الإصابة في أثناء تأدية العمل بل يكفي أن تكون بسبب العمل ، وبذلك فإن تعريف القانون للإصابة الناتجة عن حوادث العمل يخالف أحكام اتفاقية العمل الدولية الخاصة بالتعويض عن إصابات العمل ، وكان يجب أن يكون تعريف الإصابة بأنها كل حادث يصيب العامل بسبب العمل أو أثناء تأديته ، وكان يجب على المشرع الحالى ألا يتقيد بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٦ وبما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون إصابات العمل المذكور التي ذكرت صراحة أن المشرع المصرى يخشى إدخال حوادث لا يوجد بينها وبين العمل علاقة كافية لإيجاب التعويض على صاحب العمل ، وقد أوضحنا من قبل أن المشرع في ذلك الوقت كان يتحامل للاجفاف بحقوق العمال .

وقد ترتب على ضرورة اجتماع الشرطين أن حرم العمال من إصابات وقعت بسبب العمل وليس في أثناء تأديته ، مثل الاعتداءات التي تقع على العمال خارج مكان العمل وفي أوقات راحتهم .

وقد اعتبر القانون في حكم الإصابة الناتجة عن حادث عمل كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه إلى العمل وعودته منه أيًا كانت طريقة مباشرته المواصلات بشرط أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي . وجاء في نشرة دورية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية أن : « كل إصابة تلحق العامل نتيجة تنفيذ التزامه الناشئ عن عقد العمل يترتب عليها الضمان المنصوص عليه في القانون بشرط قيام علاقة السببية بين الإصابة والعمل وهذه العلاقة تعتبر متوافرة من اللحظة التي يترك فيها الباب الخارجي لمسكنه إلى مكان عمله . وتعتبر الإصابة التي تقع للعامل داخل مكان العمل وبسببه موجبة لضمان من باب أولى . أما الإصابة بمرض مهني فكل ما يشترط فيها أن تكون من الأمراض المهنية المبينة في الجدول الملحق بالقانون ، وهذا الجدول يضم ٢٦ مرضاً معظمها عبارة عن أمراض تسمم وأمراض الغبار وأغلبها كان منصوصاً عليها في الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن أمراض المهنة وأضيف إليه أمراض الدرن والحيات المعدية إذا أصيب بها من يعملون في المستشفيات المختصة — وليس العامة — لعلاج تلك الأمراض .

وأجاز القانون لرئيس الجمهورية بقرار منه زيادة أمراض المهنة الملحق بالقانون .

ونحن نأخذ على هذا الجدول إنه نقل الأمراض المهنية في الدول الأجنبية دون اعتبار لطبيعة المهن التي يباشرها العمال في البلاد وظروف عملهم فيها .

فمثلاً يتعرض عمال غزل القطن بسبب عدم اتخاذ احتياطات الوقاية الكافية وانتشار « زغبار » القطن في المصانع إلى مرض الدرن ورغم ذلك لا يعتبر مرضاً مهنياً ولا أدل على إدراك المشرع لهذه الحقيقة من أنه رتب معاشاً مؤقتاً للعمال المصابين بهذا المرض في القرار الوزاري رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠ ، كما أن أغلب عمال البويات يتعرضون لنفس المرض وكذلك يصيب أبنائهم لعدم وجود أدوات وقائية كافية (كمات) لا يدخل هذا المرض ضمن أمراض المهنة كما أن أغلب عمال البلاط يصابون بمرض الروماتيزم من جراء جلوسهم أثناء العمل والأرضية مملوءة بالماء ورغم ذلك لا يدخل هذا المرض ضمن جدول أمراض المهنة .

وقد أوجب القانون على صاحب العمل أن يوفر وسائل الإسعاف الطبية في أماكن العمل وذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس مجلس الإدارة بالاتفاق مع وزير الصحة وقد صدر القرار الوزاري رقم ٢١ بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٩ في شأن توفير وسائل الإسعاف الطبية في أماكن العمل وأوجب على صاحب العمل الذي يستخدم عشرة عمال إلى مائة عامل .

١ — أن يعد في مكان العمل نقالة للمرضى وكذلك صندوقا للإسعافات الطبية حسب النموذج الموجود بالإدارة العامة للعمل مزوداً بالأدوية والأربطة والمطهرات .

٢ — على أنه إذا زاد عدد عمال المؤسسة عن مائة وجب على صاحب العمل إعداد صناديق بذات الأصناف المشار إليها يخصص صندوق لكل مائة عامل أو كسور المائة كما يخصص صندوق لكل مجموعة يزيد عددها عن عشرة إذا كان العمل يجري في مناطق متباعدة وتزيد المسافة بين كل مجموعة وأخرى عن ٣٠٠ متر .

٣ — وأوجب على أصحاب الأعمال أن يعهدوا إلى شخص مسئول بإجراء الإسعافات الأولية للمصابين في جميع أوقات العمل ويكون ذلك الشخص :

(أ) عاملاً من بين عمال المنشأة يحمل شهادة من أحد المستشفيات المعترف بها بأنه قد زاول أعمال الإسعاف وأنه قادر على القيام بها وذلك بالمنشآت التي لا يزيد عدد عمالها عن ١٠٠ عامل .

(ب) ممرضاً أو ممرضة تحمل شهادة للتمريض تعترف بها وزارة الصحة وذلك في المنشآت التي يزيد عدد عمالها عن مائة .

(ج) الأشخاص الذين قاموا بأعمال التمريض في مستشفى معترف به لمدة سنتين على الأقل باستمرار في أعمال التمريض إذا قدموا شهادة من المستشفى على أن تعتمد الشهادة من الإدارة الصحية (قسم الصحة العمالية) بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

٤ — واستثنى القرار من أحكامه كل صاحب عمل أعد بمكان العمل عيادة طبية أو غرفة للإسعافات والعيارات تتوافر فيها الشروط الآتية :

(أ) أن تكون مستوفاة للشروط الصحية .

(ب) أن تكون تلك الغرفة أو العيادة في مكان مناسب يمكن وصول المصابين أو نقلهم إليه بسرعة وبسهولة .

(ج) ألا تزيد المسافة بين تلك الغرفة وأقصى مكان للعمل عن ٣٠٠ متر ما لم تتوافر وسيلة النقل السريع للمصابين كالسيارات أو غيرها .

(د) أن يتوافر عدد مناسب من النقالات لنقل المصابين لمكان الإسعاف .

(هـ) ألا تقل محتويات تلك الغرفة أو العيادة من أدوات ومواد الإسعاف عن الكميات المناسبة لعدد العمال بحسب ما هو مبين في هذا القرار .

(و) أن يتوافر وجود ممرض أو ممرضة مرخص له بمزاولة المهنة في جميع أوقات العمل .

٥ — وأجاز القرار لمدير عام الإدارة العامة للعمل أن يقرر زيادة محتويات صندوق الإسعاف في

بعض الصناعات التي تتطلب ذلك أو أن يشترط توافر وسائل معينة للإسعاف في حالة تطبيق الحالة السابقة أو يقرر إيجاد صندوق للإسعاف في أى محل يقل عدد عماله عن عشرة إذا رأى ضرورة لذلك ويتضمن قراره بياناً بمتحويات هذا الصندوق .

٦ — وأوجب القرار استكمال النقص في صناديق الإسعاف إذا قلت كمية أى صنف منه عن الحد المشار إليه فيه .

٧ — كما أوجب وضع صناديق الإسعاف في أماكن مناسبة ونظيفة ومعدة دائماً للاستعمال ويسهل الوصول إليها في كل وقت وأن تعلق إعلانات بشكل ظاهر في أمكنة العمل المختلفة مبيناً فيها محل وجود الصندوق واسم العامل المنوط به . .

كما أوجب القانون على صاحب العمل أن يعهد إلى طبيب أو أكثر بفحص عماله المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول الملحق بالقانون وذلك في أوقات دورية يعينها قرار من رئيس مجلس الإدارة ويبين فيه الشروط والأوضاع التي يجب أن يجرى عليها الفحص الدوري .

وقد صدر القرار الوزاري رقم ١٢ بتاريخ ٩ يوليو سنة ١٩٥٩ في شأن الفحص الطبي للعمال المعرضين لأمراض المهنة وأوجب أن يكون الفحص الطبي الدوري مرة في كل ستة أشهر أو في كل سنة أو في كل سنتين حسب المهنة المبينة بالجدول على أنه يجوز إجراء الفحص الدوري في مدة أقل .

١ — كما أوجب إجراء فحص طبي إبتدائي شامل لكل عامل يلحق بعمل يعرضه لأحد الأمراض المهنية على أن يراعى في إجراء الفحص المذكور طبيعة العمل ونوع المرض للعرض له العامل ومدى لياقة العامل ضمناً للقيام بهذا العمل وأن يجرى ذلك الفحص قبل تسلمه العمل .

٢ — كما أوجب إثبات نتيجة الفحص الطبي الإبتدائي والدوري لكل عامل على البطاقة الخاصة وأن تسجل النتائج أمام اسم كل عامل في السجل المعد لذلك .

٣ — وإذا اتضح من الفحص الطبي الدوري وجود اشتباه إصابة بمرض مهني وجب إجراء ما يلزم من بحوث طبية ومعملية للتأكد من الإصابة ومداها .

٤ — ويجب مراعاة السرية التامة فيما يتعلق بنتائج الفحص الطبي ولا يجوز تداول هذه المعلومات إلا بين المختصين كما يجوز إعطاء صور من تلك البيانات للعامل بناء على طلب كتابي منه .

٥ — ولا يجوز تحميل العمال نفقات يتطلبها الفحص الطبي كما لا يجوز الخصم من أجورهم نظير وقت العمل الذي يتطلب ذلك الفحص .

٦ — وللأطباء ومفتشى الصحة العامة بالإدارة العامة للعمل الذين لهم صفة رجال الضبط القضائي التحقق من إجراء الفحص الطبي الإبتدائي والدوري . كما ألزم القانون صاحب العمل أن يعد في كل محل أو فرع أو مكان يزاول فيه العمل السجلات الآتية :

(١) سجل القيد والأجور وتدرج فيه أسماء العمال حسب تواريخ إلحاقهم بالعمل ويكون لكل منهم رقم خاص مع إثبات رقم بطاقة التأمين إن وجدت وكذلك مقدار الأجر اليومي أو الأسبوعي أو الشهري أو أجر القطعة أو العمولة لكل منهم وأيام اشتغاله وتاريخ تركه العمل نهائياً .

(ب) سجل إصابات العمل ويدون فيه ما يقع من إصابات العمل نتيجة لحوادث أو أمراض مهنية وذلك بمجرد علمه بها .

(ج) سجل الفحص الطبي الدوري ويدون فيه اسم الطبيب الذي يعهد إليه بفحص العمال وتاريخ كل زيارة وأسماء العمال المرضى ونوع مرض كل منهم .

ويجب أن تكون جميع هذه السجلات موضوعة ومستوفاة بالشكل الذي تقرره الجهة الإدارية المختصة .

وقد صدر القرار الوزاري رقم ١٩ بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٩ في شأن قواعد وشروط إعداد السجلات وأوجب وضع هذه السجلات في مكان يسهل على مفتش الإدارة العامة للعمل الإطلاع عليها في أي وقت .

ولم يخالف المشرع التوفيق عندما تتبع خطى القانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذي نص على إلزام صاحب العمل بأن يعد سجل الأجور لتسهيل عملية التأمين أما السجل الخاص بقيد العمال فكان الغرض منه كما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون تلافى التلاعب الذي قد يضر بمصلحة شركات التأمين وربما كان المشرع لديه بعض العذر ولم يكن في ذلك الوقت قد صدر قانون عقد العمل الفردي . أما بعد صدور هذا القانون في ١٥ أغسطس عام ١٩٤٤ فإنه كان يجب النص على فرض هذه السجلات في قانون عقد العمل الفردي ثم قانون العمل الحالي لأن إثبات مدة الخدمة والأجر أهم عناصر عقد العمل .

كما أوجب القانون على مؤسسة التأمينات الاجتماعية أن تقوم بالدراسات الخاصة بالوقاية من إصابات العمل ونشر الوعي للوقاية من تلك الإصابات للحفاظ على القوى العاملة للعمل والموارد البشرية للإنتاج ومن ذلك :

(١) بحث الوسائل التي تكفل تعاون أصحاب العمل فيما يتعلق بتطبيق أساليب الوقاية في أماكن وشروط تقديم المعونة الفنية والمالية اللازمة لهم عن الاقتضاء .

(ب) بحث الوسائل التي تكفل تعاون العمال فيما يتعلق باتباع تعليمات الوقاية أثناء العمل .

(ج) بحث إصابات العمل من حيث أسبابها ومعدلات تكرارها وشدتها وطرق الوقاية منها .

(د) القيام بتجارب فيما يتعلق بوسائل الوقاية المختلفة وتقدير مدى كفايتها لاختيار أحسنها .

(هـ) إعداد البحوث والنشرات والمطبوعات وكذا تنظيم المحاضرات والندوات وعرض الأفلام الخاصة بالوقاية والعمل على كل ما من شأنه رفع الوعي الوقائي بين أصحاب الأعمال والعمال .

(و) إنشاء معامل لأبحاث الوقاية من إصابات العمل وكذا معارض لأدواتها ومكتبه أو أكثر تضم المراجع المختلفة التي يعتمد عليها فيما يتعلق بأساليب الوقاية من إصابات العمل وقد بين القانون الإجراءات الواجب اتباعها في حالة وقوع إصابة عمل .

١ — فأوجب على العامل أن يبلغ صاحب العمل أو مندوبه فوراً بأي حادث يكون سبباً في إصابته والظروف التي وقع فيها متى سمحت حالته بذلك .

٢ — ويجب على صاحب العمل في جميع الأحوال أن يقدم الإسعافات الأولية للمصاب ولولم تمنعه الإصابة عن مباشرة عمله .

٣ — وعلى صاحب العمل أو للشرف على العمل إخطار المؤسسة عن كل إصابة عمل تقع بين عماله فور وقوعها وأن يسلم للمصاب عند نقله لمكان العلاج أو لمراقبه إذا كانت حالته لا تسمح بذلك صورة من هذا الإخطار .

ويكون الإخطار طبقاً للأنموذج الذي تعده المؤسسة لهذا الغرض .

٤ — كما أوجب القانون على صاحب العمل عند حدوث الإصابة أن يتولى نقل المصاب إلى مكان العلاج الذي تعينه له المؤسسة وتكون مصاريف الانتقال من مكان العلاج واليه على حساب المؤسسة طبقاً للقواعد التي يقررها مجلس الإدارة .

٥ — وعلى صاحب العمل أيضاً أو للشرف على العمل إبلاغ الشرطة عن كل حادث يصاب به أحد عماله إصابة تعجزه عن العمل وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تفييه عن العمل بسبب تلك الإصابة ويجب أن يكون البلاغ مشتملاً على اسم المصاب وعنوانه وموجز عن الحادث وظروفه ونوع الإصابة والجهة التي نقل إليها المصاب لعلاجها على أن ذلك لا يمنع العامل أو من يمثله من تبليغ الشرطة حق يضمن سرعة البدء في التحقيق إذا رفض صاحب العمل تحرير الإخطار للمؤسسة أو تسليمه له أو لمراقبه .

٦ — وتجرى الشرطة تحقيقاً من صورتين في كل بلاغ يقدم إليها ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل ويثبت فيه أقوال الشهود كما يوضح به بصفة خاصة ما إذا كان الحادث نتيجة تعمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ويثبت فيه أقوال صاحب العمل أو من يمثله وأقوال العامل المصاب عندما تسمح حالته بذلك . ولم يحدث في أي تحقيق أن أجرت الشرطة تحقيقاً من صورتين مما أصنع الفائدة المرجوة من ذلك .

٧ — وعلى هذه الجهة القائمة بأعمال التحقيق إبلاغ الجهة الإدارية المختصة (إدارة التفتيش العمالي) عن هذه الحالات فور الانتهاء من تحقيقها أو موافاتها بصورة من التحقيق وإدارة التفتيش العمالي أن تطالب استكمال التحقيق إذا رأت محلاً لذلك .

٨ — وعلى إدارة التفتيش العمالي إخطار المؤسسة بجميع الحالات التي يثبت فيها أن الإصابة لم تكن

نتيجة لحادث عمل أو كانت بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب أو كانت عن عمد .
على أنه بالنسبة للمصاب بمرض مهني فقد أوجب القانون على الأطباء أن يبلغوا إدارة التفتيش العمالي
والمؤسسة وصاحب العمل بمحالات الأمراض المهنية التي تظهر بين العمال وحالات الوفاة الناشئة عنها .

وإذا لم يقوم الطبيب بالإبلاغ وجب على الجهة الإدارية (إدارة التفتيش العمالي) أن تبلغ ذلك إلى
النقابة العليا للمهن الطبية للنظر في أمره كما يجوز لها أن تطلب إلى صاحب العمل استبدال غيره به .

ويوقف عن العمل كل عامل يصاب بمرض مهني ويرى الطبيب أن في قيامه به خطر على صحته
ولا يجوز إعادة أي عامل مصاب بمرض مهني إلى العمل إلا إذا ثبت من الفحص الطبي لياقته صحياً
لاستشفائه على أنه يجوز إذا رأى الطبيب الكشف ذلك وممحت حالة العمل أن يعهد إليه بعمل آخر
يتناسب مع حالته الصحية ويكون بعيداً عن مصدر المرض المهني المصاب به وكانت المسؤولية في كل قوانين
إصابات العمل الملقاة تقع على صاحب العمل أو هيئة التأمين أو عليهما متضامنين أو على الشخص
المتسبب في الإصابة ولكن قانون التأمينات الاجتماعية نقل المسؤولية إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية
فأصبحت مسئولة عن القيام بجميع الالتزامات التي فرضها القانون قبل العمال المصابين إذا ما ثبت سريان
القانون عليهم حق ولو لم يكن صاحب العمل قد قام بالتأمين ولو كانت تقتضي مسؤولية شخص آخر
خلاف صاحب العمل على أن تحمل المؤسسة قانوناً محله وعلى أن تكون المسؤولية في حدود القانون فقط
إذ لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل بأن يتمسك ضد المؤسسة بأحكام قانون آخر . ولا يجوز
له الرجوع على صاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانب صاحب العمل
وتتعد مسؤولية المؤسسة بعد انتهاء خدمة العامل لمدة سنة ميلادية إذا ظهرت عليه أعراض مرض مهني
خلال هذه المدة سواء أ كان بلا عمل أو كان يشتغل في صناعة أو عمل لا ينشأ عنه هذا المرض .
ويقضى القانون بأن يكون علاج المصابين على نفقة المؤسسة في المكان الذي تعينه لهم والأصل أن يكون
العلاج في المستشفيات الخاصة وليس في مستشفيات مجانية ، على أنه يجوز في حالات الضرورة أن يجري
علاج المصابين في العيادات أو المستشفيات العامة وذلك بموجب اتفاقيات تعقد لهذا الغرض وتؤدي
بموجبها المؤسسة أجر ذلك العلاج ، وذلك خشية عدم وجود أطباء أو مستشفيات خاصة في الأماكن
النائية ، وله مؤسسات الحق في ملاحظة المصاب أينما وجد .

ويقصد بالعلاج ما يلي :

١ — خدمات الأطباء والإخصائيين .

٢ — الإقامة بالمستشفيات والزيارات المنزلية عند الاقتضاء .

٣ — العمليات الجراحية وصور الأشعة وغيرها من البحوث الطبية حسبما يلزم .

٤ — صرف الأدوية اللازمة لذلك العلاج .

كما أوجب القانون على المؤسسة أن تباشر أو توفر الخدمات التأهيلية اللازمة بما ذلك الأطراف

الصناعية طبقاً لما يقرره مجلس إدارتها ويكون العلاج في المكان الذي تعينه المؤسسة ، وعلى العامل أن يتبع تعليمات العلاج وإذا رفض إتباع تلك التعليمات لا تلتزم المؤسسة بأى نفقات . وللمؤسسة الحق في ملاحظة المصاب حيث يجرى علاجه ، وتكون مصاريف إنتقال العامل من مكان العلاج وإليه على حساب المؤسسة طبقاً للقواعد التي يقررها مجلس الإدارة .

معاش إصابات العمل

وإذا نشأ عن إصابة العامل عجز يمنعه من تأدية عمله فيستحق معونة مالية تعادل ٧٠٪ من أجره عن التسعين يوماً ليوم إصابته تزداد بعدها إلى ٨٠٪ من الأجر بشرط ألا تقل تلك المعونة عن الحد الأدنى للأجور أو الأجر الكامل للمصاب إن قل عن ذلك ويستمر صرف المعونة المالية حتى يتم شفاء المصاب أو ثبوت العجز أو حدوث الوفاة أو انقضاء عام أيهما أسبق ويوقف صرف المعونة إذا خالف المصاب تعليمات العلاج ويستأنف صرفها بمجرد إتباعه لتلك التعليمات وعلى المؤسسة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل صرف المعونة المالية أسبوعياً أو في نهاية تلك الفترة إن قلت عن أسبوع .

ويجرى تقدير العجز الناتج عن الإصابة عند ثبوته أو بعد مرور سنة من تاريخ وقوع الإصابة إن لم يكن قد تم شفاؤها وذلك بشهادة طبية من طبيب المؤسسة يعين شكلها وبياناتها قرار من مجلس الإدارة .

وعلى المؤسسة إخطار المؤمن عليه بانتهاء العلاج وبما تخلف لديه من عجز مستديم ونسبته .

التحكيم الطبي :

وللمؤمن عليه أن يتقدم خلال أربعة أيام من تاريخ إخطاره بانتهاء العلاج أو بعدم إصابته بمرض مهني خلال أسبوعين من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته بطلب إعادة النظر في ذلك ، وعليه أن يرفق بطلبه الإخطار والشهادة الطبية المؤيدة لوجهة نظره .

وتقدم تلك الطلبات إلى الجهات الإدارية المختصة (مكتب العمل) وعلى المؤسسة أن تودع الجهة المذكورة جميع الأوراق المتعلقة بالإصابة محل النزاع فور طلبها ما لم تتم تسوية الخلاف .

وعلى الجهة المذكورة إحالة الموضوع على لجنة تحكيم طبي تشكل من طبيب تندبه الجهة الإدارية المختصة وطبيب تندبه المؤسسة .

وعلى اللجنة في حالة الخلاف أن تضم إليها الطبيب الشرعي المختص أو طبيباً حكومياً في الجهات النائية .

وعلى مكتب العمل المذكور إخطار كل من العامل والمؤسسة بقرار التحكيم الطبي فور وصوله إليها ويكون ذلك القرار نهائياً غير قابل للطعن ، وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات .
وقد صدر القرار الوزاري رقم ٢٢ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩ ينظم إجراءات عرض النزاع على لجنة التحكيم الطبي والرسوم التي تحصل وتحديد الجهات النائية .

وعبارة للمؤمن عليه الواردة في المادة ٥٢ من القانون تفيد أن الالتجاء إلى التحكيم الطبي ليس إلزامياً وإنما هو أمر جوازي ومقرر لمصلحة العامل ولسرعة الفصل في النزاع .

وبالتالي لا يسلب التحكيم اختصاص القضاء العادي إذا لم يرغب العامل في الالتجاء إلى التحكيم .
ويمكنه المدول عنه طالما أن لجنة التحكيم لم تفصل فنياً في النزاع ومثال ذلك إذا قضت لجنة التحكيم بسقوط الحق في طلب التحكيم لعدم تقديم الطلب في الميعاد أو إذا لم يرفق العامل الشهادات الطبية للويمة لطلبه ، وأصحاب الرأي المعارض يستندون إلى نص المادة ٨٥ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وكانت هذه المادة تنص على أنه تثبت حالات العجز بشهادة طبية من طبيب المؤسسة وفي حالة النزاع يعرض الأمر على التحكيم الطبي المنصوص عليه في هذا القانون للفصل فيه ورغم أن هذا النص لا يغير من رأينا بأن التحكيم لم يسلب اختصاص القضاء العادي إلا أن هذا الرأي المعارض قضى عليه نهائياً بتعديل هذه المادة وقضت بأنه تثبت حالات العجز بشهادة من طبيب المؤسسة يعين شكلها وبياناتها قرار من مجلس الإدارة ويتبع في إثبات وتقدير درجات العجز الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

وفرق القانون للاستحقاق عن إصابات العمل بين العجز الكلي والعجز الجزئي ، والعجز الكلي هو كل عجز من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أية مهنة أو عمل يكتسب منه ويعتبر من حالات العجز الكامل فقد البصر كلياً أو فقد الذراعين أو فقد الساقين أو فقد ذراع واحد وساق واحد وحالات الجنون المطبق .

أما العجز الجزئي يتقدر إما طبقاً للجدول المرافق للقانون وبين من هذا الجدول بعض أعضاء الجسم والنسبة المئوية لدرجة العجز الخاصة بهاء ، فإذا كان العجز مبدئياً بالجدول الملحق بالقانون روعيت النسبة المئوية من درجة العجز الكلي المبينة به أما إذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدره نسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسبة في الشهادات الطبية .
وأجاز القانون لرئيس الجمهورية تعديل الجدول المذكور بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة .

ولما كان تقدير نسبة العجز عن فقد الأصابع التي وردت بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ فيه غبن كبير لطوائف معينة من العمال تعتبر الأصابع أمراً حيويّاً بالنسبة لهم .
لذلك رؤى استبعاد النص على تلك النسب حتى يتفصح المجال لتقرير ما يترتب على فقد الأصابع من تأثير حقيقي في القدرة على الكسب قد تزيد كثيراً على النسب المبينة من الجدول الذي ألغى .

وقد سبقنا كثير من الدول إلى عدم التعويض عن العجز الجزئي الذي لا تزيد نسبته عن ٢٠٪ ولذا إكتفى في القانون عند صدوره بأن تكون هذه النسبة ١٠٪ إلا أنه سرعان ما عدل عن هذا المبدأ بالقرار الوزاري رقم ١٠ عام ١٩٦١ ونص على أن يستحق التعويض حق ولو نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقل نسبته عن ١٠٪ .

وإذا نشأ عن الإصابة عجز كامل استحق المصاب عنه معاشاً شهرياً يعادل ٦٠٪ من أجره بمحد أقصى قدره ٢٤ جنيه وحد أدنى قدره ٢٤٠ قرشاً ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ويقضى بصرف معاش العجز الكامل والوفاة بدون حد أقصى وبالنسبة لمال تحت التمرين بدون أجر يستحقون معاشاً شهرياً يحدد بواقع مائة قرش .

وإذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ أو أكثر من العجز استحق المصاب معاشاً يوازي نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكلي — أي نسبة العجز الجزئي من ٦٠٪ من الأجر الشهري .

وإذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥٪ من العجز الكامل استحق المصاب تعويضاً يعادل نسبة ذلك العجز مضروباً في قيمة معاش العجز الكامل عن خمس سنوات ونصف أي عن ٦٦ شهراً يؤدي دفعة واحدة .

على أنه إذا أصيب العامل للمرة الثانية روعيت في تعويضه الفوائد الآتية .

١ — إذا كان مجموع نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة أقل من ٣٥٪ عوض المصاب عن إصابته الأخيرة على أساس نسبة العجز المتخلف وحدها والأجر وقت حدوثها .

أي النسبة الثانية ٦٠×٦٦ (شهراً)

٢ — إذا كان مجموع نسب العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات التالية توازي ٣٥٪ فيعوض على الوجه الآتي :

إذا كان المصاب قد عوض عن إصابته السابقة تعويضاً من دفعة واحدة قدر معاشه على أساس مجموع العجز المتخلف عن إصاباته جميعها وأجره وقت الإصابة الأخيرة .

وإذا كان المصاب مستحقاً في معاش العجز قدر معاشه على أساس مجموع نسب العجز المتخلفة عن إصاباته جميعها . وأجره وقت الإصابة الأخيرة بشرط ألا يقل ذلك المعاش عن معاشه وقت وقوع الإصابة الأخيرة .

وإذا ترتب على الإصابة وفاة العامل ففي هذه الحالة يكون للمستحقين من بعده معاش شهري يعادل ٥٠٪ من الأجر بدون حد أقصى وذلك طبقاً للقرار ١٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ولا يقل عن جنيهين . أما العمال المتدرجون بغير أجر فيكون تعويضهم في حالة الوفاة مبلغ مائة جنيه مرة واحدة .

ولكل من صاحب معاش العجز والمؤسسة طلب إعادة الفحص الطبي مرة كل ستة أشهر خلال سنة من تاريخ ثبوت العجز مرة كل سنة لمدة أربع سنوات بعد ذلك .

ويعدل معاش العجز أو يوقف تبعاً لما يتضح من إعادة الفحص الطبي وذلك بحسب ما يطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصاً .

ويقف صرف معاش العجز إذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الطبي الذي تطلبه المؤسسة ويستمر إيقاف صرف المعاش إلى أن يتقدم صاحبه لاجراء إعادة الفحص .

ويتبع في صرف المستحق عن مدة وقف المعاش ما تسفر عنه نتيجة إعادة الفحص الطبي وإذا انقصت درجة العجز المتخلف عن إصابة عمل عن ٣٥٪ أوقف صرف المعاش نهائياً ومنح المصاب تمويضاً من دفعة واحدة طبقاً لأحكام العجز الأقل من ٣٥٪ المشار إليها سابقاً .

وإلى هنا نتوقف على أن نعود في محاضرة قادمة لنتحدث عن نظام معاشات العمال في حالات الشيخوخة والعجز والوفاة .

المحاضرة الثانية :

قانون التأمين الإجباري^(١)

معاشات العمال

بين مدد الخدمة السابقة والأنظمة الخاصة

لرؤساء محمد فرهم أمين المحامي

أوضحنا في محاضرتنا السابقة أن القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية أخذاً بمبدأ التدرج لم يتضمن تنظيم معاشات الشيخوخة اكتفاء بنظام مكافأة نهاية الخدمة مؤقتاً إلى حين تطويرها إلى نظام المعاش . وهو ما حققه القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذي صدر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٦١ معدلاً لأحكام القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكان أهم الأسس التي قام عليها هذا القانون هي :

١ — تقرير مبدأ تأمين المعاش في حالة الشيخوخة بدلا من التعويض النقدي .

٢ — إدماج نظام معاشات الشيخوخة ومعاشات العجز والوفاة في نظام واحد وتمويل واحد .

أنظمة عامة :

وقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أن يعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ ، على أنه بالنسبة إلى معاشات العجز والوفاة فيكون العمل بأحكامه اعتباراً من ٢٣ يوليو سنة ١٩٦١ .

ونصت المادة ٧٩ من قانون التأمينات الاجتماعية على أنه لا يجوز لمن تسرى عليه أحكام هذا القانون ولم يقدّم صاحب العمل بالاشتراك عنه في التأمين أن يطالب المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المقررة على أساس الحد الأدنى للأجور .

ويكون للمؤسسة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة وفوائد تأخيرها وكذا بجميع ما تكلفته من نفقات وتعويض قبل من لم تقم بالاشتراك عنه .

ومن رأينا أن العامل في هذه الحالة يستطيع الرجوع على صاحب العمل بالتعويض على أساس المساواة القصيرية (العمل غير المشروع) وهو مخالفته للقانون بعدم اشتراكه في مؤسسة التأمينات

(١) محاضرة أقيمت بدار القاعة في ٦ من أبريل عام ١٩٦٢ .

الاجتماعية وعدم تنفيذ أحكام القانون مما يربط المسؤولية الجنائية على صاحب العمل (مادة ١١١ تفرض عقوبة جنائية على عدم الاشتراك في التأمين) كما أن العامل يستطيع الرجوع على المؤسسة فيما يزيد على الحد الأدنى بمجرد أن تحصل المؤسسة على جميع الاشتراكات المقررة وجميع ما تكلفته من نفقات وتعويض ، وكذلك إذا تم اونت في الرجوع على صاحب العمل بمستحققاتها قبله .

وقد نصت المادة ٥٦ المعدلة من قانون التأمينات الاجتماعية على أن تتكون أموال تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة من :

- (١) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ١٤ ٪ من أجور عماله .
 - (٢) الاشتراكات الشهرية التي تقتطع بواقع ٧ ٪ من أجور العمال .
 - (٣) أموال تأمين الشيخوخة حتى تاريخ العمل بالقانون (ال ٥ ٪) .
 - (٤) أموال تأمين العجز والوفاة حتى تاريخ العمل بالقانون (ال ٢ ٪) .
- ورغم اختلاف تاريخ العمل بأحكام تأمين الشيخوخة عن تاريخ العمل بأحكام تأمين العجز والوفاة فقد بدىء في تحصيل الاشتراكات الشهرية بالنسب الجديدة اعتباراً من أول يناير ١٩٦٢ .
- (٥) مكافأة نهاية الخدمة عن المدد السابقة على الاشتراك في المؤسسة ، وتؤدي عند انتهاء العقد على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومع مراعاة أحكام الفقرة الأخيرة من المادة الثانية بشأن عدم سريان أحكام المادة ٧٣ فيما يتعلق بمكافأة الخدمة السابقة على العمل به إلا في حدود ما كان منصوصاً عليه في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وعلى أساس الأجر وقت انقضاء العقد .
 - (٦) الفرق بين مكافأة نهاية الخدمة المستحقة عن مدة الاشتراك في المؤسسة المحسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل والسابقة على العمل بهذا القانون ، وعلى الناتج من اشتراكات صاحب العمل في المؤسسة إن وجد .

(٧) الإعانات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .

(٨) ريع استثمار هذه الأموال .

وتنص المادة ٦٩ المعدلة من قانون التأمينات الاجتماعية بأن يكون الحد الأدنى لمعاش الشيخوخة أو العجز أو الوفاة ٣٦٠ قرشاً شهرياً . وكان الحد الأدنى في القانون قبل تعديله ١٠٠ قرش شهرياً ، ولما كان الص قد جاء عاماً فإن هذا الحد الأدنى يسرى أيضاً على العمال المتدرجين أى الذين تحت التمرين .

ونصت المادة الرابعة من من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أنه لا تسرى الأحكام المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة في قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على المؤمن عليهم المتفعين بأحكام هذا القانون إلا فيما يرد به نص خاص .

وبذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ لا يجوز للمؤمن عليه الذي ينتهي عقد عمله أن يطالب

صاحب العمل أو المؤسسة بمكانة نهاية الخدمة إلا إذا توافرت شروط استحقاقها .
كما نصت المادة ١٥ مكرر المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أنه إذا استحق المؤمن عليه أكثر من نوع واحد من المعاشات ، ربط معاشه النهائى بقدر مجموع هذه المعاشات بحد أقصى قدره ٦٠٪ من متوسط أجره خلال الثلاث سنوات الأخيرة أو معاش الشيخوخة أيهما أكبر .
ويجوز استحقاق أكثر من معاش فى الحالات الآتية :

(١) استحقاق معاش إصابة عمل (عجز كلى مستديم أو عجز جزئى مستديم يستحق عنه معاش) ومعاش الشيخوخة إذا توافرت شروطه .

(ب) استحقاق معاش العجز ومعاش الشيخوخة إذا توافرت شروطه .

(ح) فى حالة وفاة المؤمن عليه قبل بلوغ سن الستين ، فيستحق معاش الشيخوخة إذا توافرت شروطه ، ومعاش العجز أو الوفاة .

معاش الشيخوخة :

وطبقاً للمادة ٥٧ المعدلة ، يتطلب قانون التأمينات الاجتماعية ثلاثة شروط لاستحقاق المؤمن عليه معاش الشيخوخة وهى :

(١) انتهاء خدمة المؤمن عليه .

(٢) بلوغ المؤمن عليه سن الستين (ويعتبر فى حكم ذلك وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزاً كلياً قبل بلوغ سن الستين) .

(٣) ألا تقل الاشتراكات التى سددت عنه عن ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً سواء كانت متصلة أو متقطعة .

وتنص المادة ٦٧ المعدلة بأن يكون إثبات سن المؤمن عليه بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمى من سجلات المواليد أو حكم قضائى أو أى مستند آخر يوضح فيه تاريخ الميلاد ويعتبره مجلس إدارة المؤسسة (ومثال ذلك تقديم شهادة الميلاد من إدارة التجنيد بتاريخ تجنيد أو إعفائه منه) .

فإذا تعذر ذلك يتم تقدير السن بمعرفة طبيب المؤسسة ، وفى حالة النزاع بشأنه يحال إلى لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها فى تأمين إصابات العمل ، ويكون تقريرها نهائياً وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك اختلاف بين السن الحقيقية وبين السن المقدرة .

ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ المعدلة على أن يراعى عند حساب مدة الاشتراك فى التأمين إهمال كسور السنة إذا قلت عن النصف ، وجبرها إلى سنة إذا كانت نصف سنة فأكثر .

كما نصت الفقرة الأولى من المادة ٥٨ المعدلة على أن يربط معاش الشيخوخة بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن كل سنة اشتراك

في التأمين ، وبحسب على أساس كامل الأجر الذي كان يقتضيه المؤمن عليه دون النظر إلى تخفيض ذلك الأجر أو دفعه ، أو اقتضاء معونة لأي سبب من الأسباب كالمرض أو الإصابة خلال بعض فترات تلك المدة .

وتقضى الفقرة الثالثة من المادة ٥٨ للعدلة بأن يراعى في حساب متوسط الأجر لربط المعاش ألا يجاوز الفرق بين أجر المؤمن عليه في نهاية الثلاث سنوات الأخيرة وأجره في نهايتها ٢٠ ٪ سواء كان هذا الفرق بالزيادة أو النقص . فإذا زاد الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة في متوسط الأجر الذي يربط على أساسه المعاش ، وذلك للحد من أى طفرة بالمرتب بقصد الارتجاع بالمعاش من ناحية ، ولحماية حقوق المؤمن عليهم في حالة تخفيض أجورهم من ناحية أخرى .

ونصت الفقرة الثانية من المادة ٥٨ المعدلة على أن يكون الحد الأقصى لمعاش الشيخوخة الذي يتقاضاه المؤمن عليه من المؤسسة ٧٥ ٪ من متوسط الأجر الشهري أو ١٠٠ جنيه أيهما أقل . وإذا كان المؤمن عليه يتقاضى متوسط أجر قدره ٢٠ جنيهاً شهرياً وله مدة اشتراك في التأمين ٤٠ عاماً مثلاً ، فيستحق معاشاً بحسب كالاتي .

$$\frac{٢}{٣} \times ٢٠ (جنيهاً) \times ٤٠ (عاماً) = ١٦٠ جنيهاً .$$

ولكنه لا يحصل إلا على ١٥ جنيهاً فقط بما يعادل ٧٥ ٪ من مرتبه وهو الحد الأقصى للمعاش . وإذا كان المؤمن عليه يتقاضى متوسط أجر قدره ٣٠٠ جنيه شهرياً وله مدة اشتراك ٢٠ عاماً فيستحق معاشاً بحسب كالاتي :

$$\frac{٢}{٣} \times ٣٠٠ (جنيه) \times ٢٠ (عاماً) = ١٢٠٠ جنيهاً .$$

ولكنه لا يحصل إلا على ١٠٠ جنيه فقط وهو الحد الأقصى للمعاش .

وتقضى المادة ٦١ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بأنه إذا فصل صاحب العمل أحد المؤمن عليهم لسبب من الأسباب الواردة في المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، فيما عدا ما ورد في البندين ٢ و ٥ من تلك المادة بشأن فصل العامل الممين تحت الاحتبار ، وغيب العامل أكثر من عشرين يوماً متقطعاً أو أكثر من عشرة أيام متوالية بدون سبب مشروع . أسقطت المؤسسة من مدة خدمة المؤمن عليه المحسوبة في تأمين الشيخوخة ربع مدة خدمته لدى صاحب العمل المذكور . وذلك بشرط أن يكون قرار الفصل قد أصبح نهائياً ، أى صدر فيه حكم قضائي نهائي بأن الفصل تم طبقاً للمادة ٧٦ من قانون العمل ، أو إذا لم يرفع العامل دعوى بشأنه مما يعتبر قبولاً منه بأن الفصل تم تطبيقاً لهذه المادة .

كما قضت المادة ٦٦ المعدلة بأنه لا يحول اشتغال صاحب معاش تسرى عليه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، دون الاستمرار في صرف ذلك المعاش إذا كان مجموع الأجر والمعاش لا يجاوز الأجر الذي كان يتقاضاه عند تركه الخدمة .

فإذا تجاوز مجموعهما ما كان يتقاضاه عند حساب المعاش ، خفض المعاش بقدر الزيادة : فإذا كان المؤمن عليه يتقاضى عند تركه الخدمة أجراً قدره ١٠ جنيهات ثم استحق معاشاً شهرياً قدره أربعة جنيهات عند بلوغه سن الستين مثلاً فيجوز له أن يشتغل كعامل على ألا يزيد أجره الشهري على ستة جنيهات حتى لا يزيد مجموع الأجر والمعاش على عشرة جنيهات وهو أجره عند استحقاقه المعاش ، وإذا كان يتقاضى أجراً قدره ثمانية جنيهات خفض المعاش إلى جنيهين شهرياً .

ونصت المادة ٦١ المعدلة على أنه يجوز للمؤسسة بناء على طلب المؤمن عليه أن يستبدل حقه في المعاش برأس مال تحدد قيمته طبقاً لجدول خاص ، ويكون استبدال المعاشات فيما يزيد على الأربعين في المائة من متوسط الأجر أو ما يزيد عن عشرين عاماً من اشتراك في التأمين ، بشرط ألا يقل المتبقي من المعاش بعد الاستبدال عن الحد الأدنى للمعاش وهو ٣٦٠ قرشاً شهرياً .

ويتم الاستبدال وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة ، على أن يتضمن القرار جدول الاستبدال المشار إليه .

ونصت المادة ٩٤ المعدلة على أنه لا يجوز صرف المعاشات المستحقة في حالة مغادرة مستحقيها أراضي الجمهورية العربية المتحدة نهائياً ، ويجوز صرف القيمة الاستبدالية لهذه المعاشات طبقاً للجدول المشار إليه .

وأجازت المادة ٦١ مكرر (١) المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ للمؤمن عليه إذا تعطل عن العمل لمدة تتجاوز الشهرين ، أن يحصل على سلفة من المؤسسة بضمان تعويضه أو معاشه بشرط أن تكون له مدة اشتراك في التأمين تزيد على ثلاثة سنوات ويحدد نظام تقرير السلف وشروط وأوضاع منحها وتسديدها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة .

ولا نرى مبرراً لعدم صرف هذه السلفة بمجرد فصل العامل لا سيما أن قانون التأمينات الاجتماعية قبل تعديله كان يجيز صرف ٢٥٪ من مستحقات العامل بمجرد فصله ، خصوصاً أن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ يوفر مزايا أفضل ، مما كان يجب معه أن تكون هذه السلفة شهرية ولمدة مؤقتة لحين تنفيذ تأمين البطالة الذي سيضع نهاية لهذه الصعوبات .

مكرر الفقرة السابقة على معاشه الشيخوخة :

يفرق القانون في حساب معاش تأمين الشيخوخة بين ثلاث فترات :

الفترة الأولى — وتبدأ من تاريخ خضوع المؤمن عليه لأحكام مكافأة نهاية الخدمة إلى تاريخ خضوعه للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين والادخار للعالم ، أو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية حسب الأحوال .

الفترة الثانية — وتبدأ من تاريخ خضوع المؤمن عليه للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن

التأمين والادخار للعمال، وتاريخ العمل به من أول إبريل سنة ١٩٥٦ على المؤسسات التي يوجد مركزها الرئيسى في محافظتى القاهرة والاسكندرية .

ومن أول يناير سنة ١٩٥٧ بالنسبة لسائر أنحاء الجمهورية ويشترط في الحالتين أن تستخدم هذه المؤسسات عادة خمسين عاملاً فأكثر .

ومن أول يناير سنة ١٩٥٨ بالنسبة للعمال الذين يعملون في منشآت تستخدم عادة أقل من خمسين عاملاً ، ويكون مركزها الرئيسى في دائرة أقسام عابدين والأزبكية وقصر النيل وبولاق والوسكى بمحافظة القاهرة . وكذلك من تاريخ خضوع المؤمن عليه للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ويعمل به من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ . على أنه بالنسبة للمؤسسات والمنشآت وكذا أصحاب المهن الحرة الذين يستخدمون أقل من خمسة عمال فيسرى عليهم من أول أغسطس سنة ١٩٦١ .

وذلك إلى تاريخ خضوع المؤمن عليه للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، مع مراعاة الأحكام المرتبطة بالأنظمة الخاصة .

للفترة الثالثة - وتبدأ من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أى من أول يناير ١٩٦٢ إلى تاريخ استحقاق المؤمن عليه لمعاش تأمين الشيخوخة عند توافر شروطه .

فبالنسبة للفترة الأولى لم يفرق القانون بين المؤمن عليه المشترك في المؤسسة أو في النظام الخاص عن الفترة التالية لها ، فنصت المادة ٧١ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، على أنه مع مراعاة شروط استحقاق معاش الشيخوخة ومدد الاشتراك السابقة وأحكام إعفاء الأنظمة الخاصة تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو في النظام الخاص والتي يستحق عنها مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لأحكام المادة ٧٣ من قانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ، ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو كامل المدة إن قلت عن ذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار إليها ، وذلك دون اقتضاء أى اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك المدة .

فإذا كانت شروط استحقاق معاش الشيخوخة متوافرة، وكان للمؤمن عليه مدة خدمة عشرين سنوات سابقة على الاشتراك في التأمين أو النظام الخاص ، وكان متوسط الأجر الشهري في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو كامل المدة إن قلت عن ذلك ٣٠ جنيهاً .

فيحتسب له معاش عن هذه المدة يضاف إلى مدة الاشتراك على النحو التالى :

$\frac{1}{3} \times 30$ (جنيهاً) $\times 10$ (سنوات) $\frac{1}{3} \times 30$ جنيهاً شهرياً يضاف إلى المعاش عن مدة الاشتراك في المؤسسة أو النظام الخاص ومدة الاشتراك في هذا التأمين حسب الأحوال .

ولذلك أوجبت المادة ٥٦ فقرة ٤ « ا » للمدلة ، على أصحاب الأعمال أن يؤدوا إلى المؤسسة عند انتهاء عقد المؤمن عليه مكافأة نهاية خدمة المؤمن عليه السابقة على الاشتراك

في المؤسسة أو النظام الخاص محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومع مراعاة أحكام الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون العمل على النحو الذى أوضعه من قبل .

أجازت المادة ٧١ مكرراً المضافة بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ خلال السنوات الخمس التالية لصدور هذا القانون للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم فى التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤ شهراً أو أكثر إذا انتهت خدمتهم خلال المدة المذكورة ، أى من أول يناير سنة ١٩٦٢ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، أن يطلبوا اقتضاء المكافآت المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة طبقاً للمادة ٧٣ من قانون العمل ، بدلاً من احتسابها فى المعاش . فىبقى للمؤمن عليهم حرية الاختيار فى أن يطلب احتساب مدة الخدمة السابقة على الاشتراك فى التأمين ضمن المدة المحسوبة فى المعاش لاستكمال مدة الاشتراك المقررة فى القانون ، أو أن يطلب اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمته السابقة .

وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أنه أجاز للمؤمن عليه أن يطلب احتساب مدة الخدمة السابقة على الاشتراك فى التأمين والذى يستحق عنها مكاناً ضمن المدة المحسوبة فى المعاش سواء بقصد زيادة ذلك المعاش أو استكمال مدة الاشتراك المقررة للاستحقاق فيه ، مما يفيد أن احتساب مدة الخدمة السابقة على الاشتراك فى التأمين أمر جوازى للمؤمن عليه فله أن يطلب احتساب هذه المدة أو عدم احتسابها فى المعاش ، والحصول على مكافأة نهاية الخدمة عنها طبقاً للمادة ٧٣ من قانون العمل .

على أنه يستفاد من نص المادة ٧١ مكرراً أنه بعد مضي خمس سنوات على تنفيذ القانون ، أى اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٧ ، تدخل المدة السابقة على الاشتراك فى المؤسسة أو النظام الخاص حسب الأحوال ضمن مدة الاشتراك فى التأمين بقوة القانون ، إذا بلغت مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤ شهراً .

أما إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بعد الخمس سنوات التالية لتنفيذ القانون قبل أن تبلغ مدة اشتراكه فى التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤ شهراً ، وتوافرت الشروط التى يتطلبها القانون لصرف تعويض الدفعة الواحدة ، استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقاً لقانون العمل على أساس الأجر الأخير قبل ترك الخدمة بالإضافة إلى تعويض الدفعة الواحدة المقرر فى القانون طبقاً للقواعد العامة فى المادتين ٦٠ و ٥٩ من قانون التأمينات الاجتماعية .

وبالنسبة للفترة الثانية نصت المادة ٧١ المعدلة على أن تدخل المدة التى أدى المؤمن عليه عنها اشتراكات إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين ، أى يحسب عنها معاش على أساس ٢٪ من متوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك ، وذلك عن كل سنة اشتراك بالمؤسسة ، دون اقتضاء أية فروق اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك المدة .

وقد أوجبت المادة ٥٦ فقرة ٤ «ب» المدلة على صاحب العمل أن يسدد إلى المؤسسة الفرق بين المكافأة المستحقة عن مدة الاشتراك في المؤسسة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل ، وعلى أساس الأجر الأخير قبل ترك الخدمة ، وبين الناتج من اشتراكات صاحب العمل في المؤسسة ، إذا كان أقل من مكافأة نهاية الخدمة عن هذه الفترة .

ولكن القانون فرّق بين المؤمن عليه المشترك في المؤسسة وبين المؤمن عليه المشترك في نظام خاص قبل أول يناير سنة ١٩٦٢ ، فأجازت الفقرة الثانية من المادة ٧١ المدلة أن تدخل مدد اشتراك المؤمن عليهم في النظام الخاص قبل أول يناير سنة ١٩٦٢ كمدد اشتراك في هذا التأمين ، إذا طلب ذلك نصف المشتركين فيه على الأقل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون أى حتى ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ . على أنه إذا لم يطلب ذلك نصف المشتركين في النظام الخاص ، تدخل هذه المدد ضمن مدة الاشتراك في التأمين ، ويحسب عنها معاش بواقع ١ ٪ من متوسط الأجر الشهري في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية ، أو كامل المدة إن قلت عن ذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك في النظام الخاص ، وذلك إذا توافرت شروط استحقاق معاش الشيخوخة . بمعنى أن تبلغ مدة الاشتراك في التأمين بالإضافة إلى مدة الاشتراك في النظام الخاص وكذلك المدة السابقة عليه إن وجدت ٢٤٠ شهراً .

وتقضى الفقرة الثالثة من المادة ٧١ المدلة على أنه يحسب المعاش عن هذه المدة بواقع ٢ ٪ من كل سنة منها ، بشرط أن يؤدي النظام إلى المؤسسة مبلغ يقدر بواقع ٨ ٪ من أجر العامل السنوي الأخير عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه ، على أن يتم تسديدها خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون ، أى في ميعاد غايته آخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

وقد التبس الأمر على البعض فاعتقد أن الـ ٨ ٪ يدفعها العامل من حصته الشخصية في النظام الحالي . والواقع أن هذا اللبس سيبه العبارة الأخيرة من المادة ٧١ التي جاء بها : « فإذا لم تف حصّة العامل في النظام الخاص للعمال بهذا الالتزام (٨ ٪) أدى العامل الفرق دفعة واحدة أو مقسطاً » . الخ . والواقع أن المقصود بحصة العامل في هذه المادة هو حصته الشخصية والحصة المسددة من صاحب العمل لحساب العامل معاً ، وذلك للأسباب الآتية :

١ — لو كان المقصود حصة العامل الشخصية فقط لما كان هناك احتمالاً إطلاقاً أن تنفي حصة العامل للوفاء بالالتزام الذي قرره القانون وهو ٨ ٪ من أجر العامل السنوي الأخير ، لأن العامل لا يدفع أكثر من ٥ ٪ من الأجر السنوي في النظام الخاص ، ومفهوم المادة صريح في أن هناك حالات تنفي فيها حصة العامل بالوفاء بالـ ٨ ٪ وحالات لا تنفي بها هذه الحصة .

٢ — إن المادة ٧١ أوجبت على النظام الخاص أن يؤدي إلى المؤسسة الـ ٨ ٪ من أجر العامل السنوي الأخير ، ولم تكلف العامل بذلك ؛ ومفروض أن النظام الخاص يؤدي جميع مستحقات العامل طرفه لانتفاء علاقة العامل بالنظام الخاص بعد ذلك .

٣ — إن معنى الرأى المخالف ، أن العامل الذى كان يسرى عليه النظام الخاص وكان يؤدى ٥ ٪ من أجره ، يعامل معاملة أقل من زملائه الذين اشتركوا فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، مع ملاحظة أن العمال الذين كانت لهم أنظمة خاصة لم يكن لهم رأى فى الاشتراك أو عدم الاشتراك فى المؤسسة ، كما لم يكن لهم رأى فى إنشاء النظام أو التماند مع شركات التأمين . فيدفع العامل فى النظام الخاص ٨ ٪ عن أجره الأخير المرتفع ، بينما يدفع العامل فى المؤسسة ٥ ٪ على أساس تدرج الأجر .

٤ — إن تحديد نسبة الـ ٨ ٪ من الأجر السنوى للعامل روعى فيها احتمال زيادة أجر المؤمن عليه عند انضمامه للمؤسسة ، عنه فى فترة اشتراكه فى النظام الخاص ، لأن الأجر يتدرج غالباً بالزيادة .

فإذا كان أجر العامل عند بدء الاشتراك فى النظام الخاص ١٢ جنيهاً شهرياً ، فهو يدفع حصة الـ ٥ ٪ سنوياً على النحو التالى : $\frac{12}{12} \times 12$ (جنيهاً) $\times 12$ (شهرًا) = ١٤ جنيهاً و ٤٠٠ مليم فإذا بلغ أجره عند بدء الاشتراك ١٥ جنيهاً شهرياً فهو يدفع حصة الـ ٨ ٪ سنوياً على النحو التالى : $\frac{15}{12} \times 12$ (جنيهاً) $\times 12$ (شهرًا) = ١٤ جنيهاً و ٤٠٠ مليم وتقدير نسبة الـ ٨ ٪ احتمال كما ذكرنا .

وقد ترتب على هذا الرأى الخاطىء كثير من الجدل والمناقشات حول حق المؤمن عليه فى الادخار المخصص من أجره والمدفوع إلى النظام الخاص ، فيرى البعض أن حصة أموال الادخار كانت فى ظل قانون لا يجيز صرفها إلا فى نهاية الخدمة ، وأنه حتى ولو لم تضم هذه الأموال إلى المؤسسة كان حق العامل فى قبضها — فى ظل مفهوم نصوص قانون التأمينات الاجتماعية المعدل — لا يثبت إلا عند انتهاء عقد عمله .

ويرى البعض الآخر أن مفهوم القانون للمادة ٧١ يجعل من حق العامل صرفها فوراً فى حالة عدم موافقته على ضمها لأموال التأمين .

ومن رأينا أنه حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، وطبقاً لمفهوم القرارات الوزارية رقم ٣٩ و ٤٠ لسنة ١٩٦٠ و ١٣ لسنة ١٩٦١ بشأن الأنظمة الخاصة ما كان يجوز صرف هذه المدخرات إطلاقاً .

إلا أنه اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بشأن معاشات الشيخوخة ، فإنه فى حالة عدم موافقة العمال على ضم مدد الخدمة السابقة فى الأنظمة الخاصة لم تعد الحسنة متوفرة من الإبقاء على هذه المدخرات طرف الأنظمة الخاصة ، خصوصاً وقد طبق نظام معاش الشيخوخة .

وقد أعطى المشرع للعمال حرية ضم مدد الاشتراك فى الأنظمة الخاصة ، فإن مفهوم عدم ضم مدد الاشتراك فيها إلى مدد الاشتراك فى تأمين الشيخوخة هو تصفية هذه الأنظمة الخاصة وحصول العمال على مدخراتهم حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، لأن مدة الاشتراك فى الأنظمة الخاصة ستعامل نفس معاملة مدة الخدمة التى يستحق عنها المؤمن عليه مكافأة نهاية الخدمة ، أى يستحق عنها معاشاً شهرياً قدره

١ ٪ عن كل سنة منها ؛ وبالتالي لا يكون هناك داع ولا مقتضى لإبقاء نظام الإدخار .
وإذا طلب نصف المشتركين في النظام الخاص أن تدخل مدد اشتراكهم فيه كمدد اشتراك في التأمين ،
ولم تف حصص المؤمن عليه في النظام الخاص للوفاء بال ٨ ٪ من أجره السنوي الأخير عن كل سنة من
سنوات اشتراكه في النظام الخاص ، أدى المؤمن عليه الفرق إلى المؤسسة دفعة واحدة أو مقسطاً
بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار إدارة المؤسسة .

ويلاحظ أن القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ قد حدد حصة صاحب العمل في النظام الخاص بـ ٥ ٪
على الأقل وحصة العامل بـ ٥ ٪ ، فيكون مجموع الحصتين في النظام الخاص ١٠ ٪ بخلاف الفوائد
المستحقة فإذا لم يتغير أجر المؤمن عليه في النظام الخاص عنه عند احتساب المعاش ، فإن معنى هذا أن
النظام الخاص سيحتفظ بـ ٢ ٪ من مجموع مستحقات المؤمن عليهم بالإضافة إلى الفوائد القانونية .
ولم يحدد القانون مصير هذه المبالغ ؛ ومن رأينا أن ترد للمؤمن عليه تحقيقاً للعدالة ، لأنه لا معنى أن
يتحمل المؤمن عليه الفرق إذا قل عن ٨ ٪ من أجره السنوي الأخير ولا يحصل على الزيادة إن وجدت .
كما أن صاحب العمل يصرف للعامل الفرق بين مكافأة نهاية الخدمة ونظام الادخار الأفضل ، ولا معنى
للتفرقة بين الحالتين .

وأوجبت الفقرة الثانية من المادة ٧٠ المعدلة على صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت
أو ادخار أفضل من مكافآت نهاية الخدمة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون العمل ، أن يدفع
الزيادة كاملة إلى المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة .

وحكمة ذلك ما قرره المادة ٧٠ المعدلة من أن المعاشات والتعويضات المقررة في تأمين الشيخوخة
والعجز والوفاء ، لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة إلا ما يعادل مكافأة نهاية
الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل ، فضلاً عن الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة
للعمل . وبهذا الوضع لا يضار المؤمن عليه نتيجة تطبيق أحكام معاش الشيخوخة .

على أن القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين والادخار كان يوجب على المؤسسة أداء
هذا الفرق للعامل ، على أن ترجع هي على صاحب العمل بما دفعه للعامل ، وكذلك كانت تنص المادة
٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية قبل تعديلها .

ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٠ المعدلة على أن يكون توزيع هذه الزيادة في حالة الوفاة على
المستحقين المشار إليهم في المادة ٨٢ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، على خلاف ما تقضى به أحكام
المادة ٨٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية .

أما الفترة الثالثة وهي عن المدة من أول يناير سنة ١٩٦٢ إلى تاريخ استحقاق معاش الشيخوخة ،
فيربط معاش الشيخوخة عنها بواقع ٢ ٪ من متوسط أجر المؤمن عليه بواقع ٢ ٪ من متوسط أجر
المؤمن عليه الشهري الذي مدد عنه الاشتراك ، وذلك عن كل سنة اشتراك سواء كان ذلك بالنسبة إلى

المؤمن عليه الذي كان مشتركاً في المؤسسة من بداية الأمر ، أو المؤمن عليه الذي كان مشتركاً في النظام الخاص ثم اشترك بالمؤسسة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

وأجازت المادة ٧٠ مكرر (١) المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ضم مدة الخدمة السابقة بالحكومة إلى مدد الخدمة المحسوبة في معاش الشيخوخة ، بشرط أن يؤدي المؤمن عليه إلى المؤسسة مبالغ تقدر بواقع نسبة مئوية من أجره السنوي عند بداية الاشتراك في هذا التأمين عن كل سنة من سنوات الخدمة المطلوب ضمها وفقاً لجدول يصدر به قرار من رئيس الجمهورية ، ويتبع في أداء هذه المبالغ الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة المؤسسة .

ولما كان المشرع قد أجاز ضم مدد الخدمة السابقة بالحكومة بصفة استثنائية ، فإن هذا الحكم لا يمتد إلى مدد الخدمة السابقة بالشركات والمنشآت الأهلية ، لأن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ، إلا أننا نرى أنه لا معنى للفرقة بين مدد الخدمة السابقة بالحكومة ومدد الخدمة السابقة بالمنشآت الأهلية وبوجه خاص مدد الاشتراك السابقة بمؤسسة التأمينات الاجتماعية أو النظام الخاص السابقة والتي حصل المؤمن عليه عنها على استحقاقاته كاملة ، خصوصاً وإن المادة ٦٤ من قانون التأمينات الاجتماعية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ كانت تجزئ للمؤمن عليه بعد اقتضاء أي تعويض من المؤسسة عن مدة خدمته لدى صاحب عمل سابق ممن يخضعون لأحكام هذا القانون ، أن يرد إليها دفعة واحدة مبلغاً لا يتجاوز قيمة ما اقتضاءه من تعويض . وقد حذف هذا النص من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ دون سبب مفهوم .

وأجازت المادة ٧١ مكرر (ب) المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، واستثناء من حكم استحقاق المعاش بلوغ المؤمن عليه سن الستين ، للمؤمن عليه الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغه سن الستين متى كان قادراً على أدائه ، وتعتبر مدة خدمته هذه المسددة عنها الاشتراكات محسوبة في تقدير المعاش إذا كان من شأن ذلك استكمال مدة الاشتراك الموجب للاستحقاق للمعاش . ولا يسرى حكم هذه المادة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

ملاحظات صرف تعويض الرفع الواسعة :

١ — انتهاء خدمة المؤمن عليه بلوغه سن الستين قبل تسديده ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً — نصت المادة ٧٩ المعدلة على أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لدى صاحب العمل بلوغه سن الستين ، قبل توافر شروط مدة الاشتراك المقررة للحصول على معاش الشيخوخة ، أي قبل أن تبلغ الاشتراكات التي سددت عنه ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً ، صرف له تعويض من دفعة واحدة يقدر على أساس ١٥٪ من متوسط أجره السنوي الذي سددت عنه الاشتراكات خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، أو خلال مدة اشتراكه إن قلت عن ثلاث سنوات ، وذلك عن كل سنة من اشتراكه في التأمين . بمعنى أن يحسب على أساس كامل الأجر الذي كان يقبضه المؤمن عليه ، دون النظر إلى تخفيض ذلك الأجر أو رفعه

أو اقتضاء معونة مالية لأي سبب من الأسباب كالمرض أو الإصابة خلال بعض فترات تلك المدة . فتعصب أيام العمل الفعلية خلال الثلاث السنوات الأخيرة أو مدة الاشتراك إن قلت عن ذلك ، ومجموع الأجر الذي يتقاضاه المؤمن عليه فيها ، ثم يحسب متوسط الأجر المؤمن عليه في السنة الواحدة . بالنسبة للمؤمن عليه الذي يتقاضى أجره بغير الشهر تحدد عدد أيام العمل في السنة بـ ٣٠٠ يوم ثم يقدر تعويض الدفعة الواحدة على أساس ١٥٪ من هذا المتوسط السنوي ، ويضرب الناتج في عدد سنوات الاشتراك في التأمين .

٢ — انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل بلوغه سن الستين وقبل تسديده ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً في حالات معينة — وطبقاً للمادة ٦٠ المعدلة يصرف تعويض الدفعة الواحدة أيضاً إذا انتهت خدمة المؤمن عليه قبل بلوغه سن الستين إذا توافرت إحدى الحالات الآتية :

(١) استقالة المؤمن عليها بسبب زواجها خلال ستة أشهر من عقد الزواج ، أو بسبب إنجابها الطفل الأول خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوضع :

ويكون التعويض في الحالتين بنسبة ١٢٪ من متوسط الأجر السنوي الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنوات الثلاث الأخيرة أو خلال مدة الاشتراك إن قلت عن ثلاث سنوات وذلك عن كل سنة اشتراك في المؤسسة مهما بلغت هذه المدة .

ومن رأينا أن يتدخل المشرع لتعديل هذا النص فيجيز للمؤمن عليها صرف تعويض الدفعة الواحدة في حالة الاستقالة ، سواء قبل أو بعد عقد الزواج أو الوضع . وهو ما كان منصوصاً عليه في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ ، لأن الغالب أن المؤمن عليها تترك العمل قبل عقد الزواج أو الوضع لتتفرغ لشئون بيتها وأولادها .

فإذا ما طالبت بمستحققاتها تصطدم بجمود النص الذي يشترط الاستقالة بعد الزواج أو الوضع وليس قبلهما .

رغم أن المؤمن عليها قد خرجت نهائياً من نطاق تطبيق القانون ولن تعود في أغلب الأحوال إلى العمل .

وليس من العدالة أن تحرم هذه المبالغ إلى سن الستين دون مبرر وقد دفعتها من أجورها ولن ترغب في الانحياز بعمل آخر بعد ذلك .

كما أنه من غير المعقول أن تحرم المؤمن عليها من حصة صاحب العمل التي تقابل مكافأة نهاية الخدمة ، وهي أصلاً كان لها الحق في المكافأة إذا تركت العمل قبل عقد الزواج أو الوضع طبقاً لأحكام الاستقالة المادية المنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون العمل ، فتستحق فوراً ثلث المكافأة إذا كانت مدة خدمتها تزيد على سنتين وقبل أن تبلغ خمس سنوات وثلاثين إذا لم تبلغ مدة خدمتها عشر سنوات وتستحق المكافأة كاملة إذا ما استقالت بعد عشر سنوات .

ومن رأينا أيضاً أن تعتبر استقالة المؤمن عليها بمناسبة زواجها أو وضعها الطفل الأول أو خلافه قبل عقد الزواج أو الوضع أو بعدها ، بمثابة خروج من نطاق تطبيق القانون ، ويكون لها الحق في تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه في المادة ٦٠ فقرة ب .

كما أن هذا الرأي يقضى على الشكاوى العديدة من صياغة النص ويحل المشاكل التي تترتب عليه حتى يتدخل المشرع بتعديل النص صراحة على النحو الذي أوضحناه .

(ب) خروج المؤمن عليه نهائياً من تطبيق القانون كاشتغاله لحسابه كصاحب عمل وكانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً . ويمكن إثبات اشتغال المؤمن عليه كصاحب عمل بتقديم مستخرج من صحيفة القيد بالسجل التجارى ، أو شهادة من الغرفة التجارية أو من اتحاد الصناعات في حالة مزاولة المؤمن عليه عملاً تجارياً أو صناعياً لحسابه الخاص ، أو شهادة إدارية تثبت قيام العامل بالعمل في الزراعة أو عقد ملكية سيارة أجرة مرفق بها مستند يثبت قيام العامل نفسه بقيادتها . . الخ

(ج) مغادرة المؤمن عليه البلاد نهائياً مهما تبلغ مدة اشتراكه المسددة ، وطبعاً أنه يجب أن يحصل على تأشيرة من وزارة الداخلية بالإذن له بمغادرة البلاد نهائياً .

ويكون التعويض في الحالتين ب ، ج بالنسب الآتية :

١١٪ من متوسط الأجر السنوى عن كل سنة اشتراك في التأمين ، إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ٦٠ اشتراكاً شهرياً .

١٢٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه ٦٠ اشتراكاً شهرياً ، وتقل عن ١٢٠ اشتراكاً شهرياً .

١٥٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه ١٢٠ اشتراكاً شهرياً أو أكثر .

٣ — انتهاء خدمة المؤمن عليه لخروجه نهائياً من نطاق تطبيق القانون مع تسديده ٢٤٠

اشتراكاً شهرياً : ونصت الفقرة « ح » من المادة ٦٠ المعدلة على أنه في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً عن نطاق تطبيق القانون ، وكانت الاشتراكات المسددة عنه ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً على الأقل يكون عليه أن يختار :

(أ) بين الحصول فوراً على تعويض الدفعة الواحدة على أساس ١٥٪ من متوسط الأجر السنوى الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، وذلك عن كل سنة اشتراك في التأمين .

(ب) وبين الحصول على معاش الشيخوخة بواقع ٢٪ من متوسط الأجر السنوى ، عن كل سنة اشتراك بالمؤسسة يصرف له عند بلوغه سن الستين .

وفي جميع الأحوال السابقة التي يحصل المؤمن عليه فيها على تعويض الدفعة الواحدة ، يستحق

المؤمن فضلاً على ذلك مكافأة نهاية الخدمة السابقة على الاشتراك في التأمين المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومع مراعاة أحكام الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من هذا القانون ، وذلك طبقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٥٩ والفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ والفقرة الثانية من المادة ٧١ مكرراً ، والواقع أن هذا التكرار لا داعي له وكان يكفي النص على ذلك في مادة واحدة .

وقد صدرت أخيراً فتوى إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بأن العبرة في تحديد القانون الواجب تنفيذه من حيث حساب مستحقات العامل أو إجراءات صرف هذه المستحقات هي تاريخ ثبوت الواقعة المثبتة للحق في الصرف ، دون اعتبار لتاريخ ترك الخدمة أو تاريخ التقدم إلى المؤسسة بطلب الصرف . وأصدرت مؤسسة التأمينات الاجتماعية بناء على هذه الفتوى تعليماتها إلى جميع المراقبات بشأن العمال الذين تركوا الخدمة في عام ١٩٦١ وصرفوا جزءاً من مدخراتهم ولم يصرفوا الباقي منها جاء فيها .

« إن كل من انتهت خدمته وثبت بذلك تعطله بموجب شهادة من مكتب القوى العاملة بتاريخ سابق على أول يناير سنة ١٩٦٢ ، وكان تاريخ إكمال الستة شهور بعد أول يناير عام ١٩٦٢ أى في ظل القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المسمى بقانون المعاشات ، تحسب مستحقاته طبقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية فيصرف له ربع المستحقات أو مرتب شهراً أيهما أكبر ، أو كامل تلك المستحقات إن كانت تقل جميعها عن عشرة جنيهات وذلك بغض النظر عن تاريخ تقديمه للصرف .

أما بالنسبة لباقي مستحقات المؤمن عليه بعد صرف الدفعة الأولى ، فتسرى عليه أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذي لا يجيز الصرف إلا في حالات معينة » .

وهذه الفتوى لا سند لها من القانون لأن شهادة التعطل ليست منشئة لحق العامل في مستحقاته ، وإنما ينشأ حق العامل في هذه المستحقات بمجرد انتهاء خدمته ، ويبقى معلقاً على شرط هو استمراره عاطلاً ستة أشهر .

ويؤيد أن شهادة التعطل ليست مقرررة لحق العامل ، أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية يمكنها ألا تعترف بهذه الشهادة إذا ثبت لها أن العامل قد التحق بعمل رغم تقديمه لها . كما أن تأجيل صرف باقي مستحقات العامل يتوقف أساساً على عودة العامل إلى الاشتراك في المؤسسة خلال الستة أشهر ، فإذا لم يلتحق بعمل آخر ولم يشترك بالتالي بالمؤسسة في هذه الفترة فإن صلته تنقطع بالمؤسسة كمشارك بها بقوة القانون ، وذلك حتى يشترك عند التحاقه بعمل جديد بعد هذا التاريخ في المؤسسة .

وإذا كان القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ قد حول تمويض الشيخوخة إلى معاش ، فإنه لا يسرى إلا على العمال الذين كانوا ملتحقين بالعمل أثناء بداية سريان أحكامه ويؤدون اشتراكهم بالمؤسسة .

أما إذا كان العامل عاطلاً ، وبالتالي غير مشترك في تأمين الشيخوخة إطلاقاً ولم يدفع اشتراكاً بالمؤسسة فكيف تسرى عليه أحكامه ؟

ثم إن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أجاز إعطاء سلفة للعامل المفصول في ظل أحكامه ، ولكنه لا يستطيع أن ينظم حالة العمال الذين فصلوا قبل تاريخ العمل به إلا بنص صريح . وإن العامل الذي ترك الخدمة قبل أول يناير سنة ١٩٦٢ واستمر عاطلاً ستة أشهر أصبح له حق مكتسب في باقي التعويض — فإذا ما قام العامل بما اشترطه القانون واستمر عاطلاً هذه المدة ، فإن حقه في باقي تعويض الشيخوخة لا يمكن المساس به .

ويؤيد هذا أن مدة الخدمة السابقة على الاشتراك في المؤسسة أو النظام الخاص بصرف المؤمن عليه عنها ، مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لقانون العمل خلال خمس سنوات من تاريخ تنفيذ القانون ، إذا انتهت خدمته ، سواء استحق المؤمن عليه في هذه الفترة معاش شيخوخة أو تعويض الدفعة الواحدة ، وذلك طبقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٧١ مكرراً . فمن باب أولى يستحق العامل الذي انتهت خدمته قبل تاريخ العمل بالقانون مكافأة نهاية الخدمة أو حصة صاحب العمل أيهما أكبر عن الفترة السابقة ، طالما أنه لم يشترك في التأمين ولم تنفذ عليه أحكام القانون .

ثم إن هذا العامل حصل على ربع مستحقاته في مكافأة نهاية الخدمة أو حصة صاحب العمل أيهما أكبر ، وكذلك ربع الادخار المخصص من أجره الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد لا داعي له إطلاقاً عند احتساب المعاش فيما بعد طالما لم يرد نص خاص لهذه الحالة . ثم إنه بأي نص يمكن إعادة قيمة ربع تعويض الشيخوخة إلى المؤسسة خاصة وأن القانون لم ينظم هذه الحالة وعلى أي أساس سيحسب معاشه فيما بعد إذا أصر العامل على عدم رد ما قبضه وما هو السند القانوني لهذا الحساب .

إن هذا التفسير الخاطئ لأحكام القانون يجب أن تعدل عنه المؤسسة فوراً حتى تستقيم الأمور في حالتها الطبيعية التي تتفق وأهداف المشرع وأغراضه .

معاش العجز والوفاء :

ونصت المادة ٦٢ المعدلة على أنه يستحق معاش العجز أو الوفاة إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه بشرط ألا يكون العجز أو الوفاة ناتجة عن إصابة عمل . إذ تسرى في هذه الحالة أحكام إصابات العمل التي ترتب معاشاً قدره ٦٠ ٪ من الأجر في حالة العجز و ٥٠ ٪ في حالة الوفاة . ويلاحظ أن القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله كان يضيف إلى ذلك حالة العامل الذي يعجز عجزاً كاملاً في خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء تلك الخدمة ولكن حذف القانون رقم ١٤٣ هذا النص .

وتشترط المادة ٦٣ المعدلة لاستحقاق معاش العجز الكامل أو الوفاة أن تكون الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه لا تقل عن ١٢ اشتراكاً شهرياً متصلة أو ٢٤ اشتراكاً شهرياً متقطعة بشرط أن تكون الثلاثة الأخيرة منها متصلة . ولا يهم إذا كانت لدى صاحب عمل واحد أو أكثر .

وغنى عن البيان أن العمال المشتركين في المؤسسة وقت العمل بهذا القانون أو المشتركين في أنظمة خاصة سوف يستفيدون من مدد الإشتراك فيها باعتبارها مدداً متصلة فيما يتعلق بحسابها في المعاش سواء احتسبت مدد الإشتراك في الأنظمة الخاصة كمدد إشتراك في التأمين أم لم تحتسب .

وتنص المادة ٦٣ المعدلة بأنه يربط معاش العجز أو الوفاة على أساس ٤٠ ٪ من قيمة متوسط الأجر الشهري عن السنوات الثلاث الأخيرة أو مدة الإشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك .

وكان المعاش يربط في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله على أساس ٢٥ ٪ بحد أقصى عشرة جنيهات ثم عدل على أساس ٣٠ ٪ للعجز و ٢٥ ٪ للوفاة بدون حد أقصى .

ونصت المادة ٨٥ المعدلة على أن تثبت حالات العجز . بشهادة من طبيب المؤسسة ويعين شكلها وبياناتها قرار من مجلس الإدارة .

ويتبع في إثبات وتقدير درجات العجز القواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

وأجازت المادة ٦٥ المعدلة للمؤمن عليه أن يطلب إعادة النظر في تقرير عدم ثبوت عجزه الكامل أو في تقدير نسبته وفقاً لأحكام التحكيم الطبي المقرر في تأمين إصابات العمل .

كما أجازت المادة ٨٦ لكل من صاحب معاش العجز والمؤسسة طلب إعادة الفحص الطبي مرة كل ستة أشهر خلال سنة من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة لمدة أربع سنوات بعد ذلك وأوجبت على طبيب المؤسسة الذي يباشر هذا الفحص أن يعيد تقدير درجة العجز في كل مرة .

ونصت المادة ٨٧ المعدلة على أنه يعدل معاش العجز أو يوقف تبعاً لما يتضح من إعادة الفحص الطبي وذلك بحسب ما يطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصاً .

وفي حالة فقد المؤمن عليه يصرف للمستحقين عنه معونة مالية تعادل معاش الوفاة أي ٤٠ ٪ من قيمة متوسط الأجر الشهري عن الثلاث سنوات الأخيرة أو مدة الإشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك ، على أن يوقف صرف هذه المعونة إذا عثر على المؤمن عليه أو بعد انقضاء أربع سنوات ونصف على فقده أيهما سبق ما لم يصدر حكم بموته .

ويتبع في ترتيب هذه المعونة وصرفها الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة .

المستحقون بمعاش وفاة العامل :

تنص المادتان ٨٩ و ٩٠ المعدلتان بأنه إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات بمقدار الأنصبة المقررة بالجدول رقم ٣ الملحق بالقانون .

ويقصد بالمستحقين فى المعاش :

١ - الأرملة :

أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

ويستمر صرف المعاش لها مدى حياتها أو لحين زواجها أو التحاقها بعمل .

وتستحق الأرملة أو الأرامل $\frac{3}{8}$ المعاش أى ١٥ ٪ من أجر المؤمن عليه الأخير .

على أنه فى حالة وجود والد أو والدين وولد أو أكثر ينخفض نصيب الأرملة أو الأرامل بمقدار $\frac{1}{8}$ المعاش أى ٥ ٪ ويمنح للوالدين أو إحداها .

وتستحق الأرملة أو الأرامل فى هذه الحالة $\frac{1}{4}$ المعاش أى ١٠ ٪ من أجر المؤمن عليه الأخير .

ويؤول معاش الوالدين إلى الأرملة وأولادها عند وفاة الوالدين أو أحدهما .

وفى حالة وفاة الأرملة بعد استحقاقها معاش يؤول نصيبها إلى أولاد صاحب المعاش الذين يتقاضون معاشاً وقت وفاتها ويوزع بينهم بالتساوى بشرط ألا يتجاوز مجموع المستحق لهم النسب المقررة لهم فى حالة عدم وجود أرملة .

ويستحق الزوج فى حالة وفاة زوجته النصيب المحدد بالجدول للأرملة إذا كان وقت وفاتها مصاباً ببعض كامل يمنعه من مزاولة أية مهنة أو عمل يكتسب منه .

وفى حالة وفاته بعد ذلك يؤول نصيبه إلى أولاد صاحب المعاش كحالة الأرملة تماماً .

ونصت المادة ٨٨ المعدلة على أنه لا تستحق أرملة صاحب المعاش التى تم زواجها بعد بلوغه من الستين وكذا الأولاد المرزوقين من هذا الزواج أى معاش .

وربما كان فى هذا النص بعض الإجحاف بالنسبة لأولاد صاحب المعاش الذين لا ذنب لهم فى هذه الحالة .

٢ - الأولاد :

وهم أولاد المؤمن عليه الذكور الذين لم يتجاوزوا الحادية والعشرين وبناته .

وكذا الأرامل والمطلقات غير المتزوجات حتى يتزوجن أو يلحقن بعمل أو مهنة .

وتمنح البنات ما كان يستحق لهن من معاش إذا طلقن أو تزلجن خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج ، وذلك دون الإخلال بحقوق باقى المستحقين عن صاحب المعاش .

ويستحق الولد الواحد $\frac{3}{8}$ المعاش أى ١٥ ٪ من أجر المؤمن عليه إذا كان بمفرده .

ويستحق الولدان فأكثر $\frac{1}{3}$ المعاش أى ٢٠ ٪ من أجر المؤمن عليه إذا كانوا وحدهم .
أما فى حالة وجود ولد وأرملة يستحق الولد $\frac{1}{3}$ المعاش أى ١٠ ٪ من الأجر الأخير وفى حالة وجود أكثر من ولد مع أرملة يستحقون $\frac{2}{3}$ المعاش أى ١٥ ٪ من الأجر .
ويستمر صرف المعاش بالنسبة للأولاد الذكور .

(أ) إذا كان مستحق المعاش طالباً بإحدى معاهد التعليم وذلك إلى أن يتم الرابعة والعشرين .
(ب) إذا كان مصاباً بعجز يمنع عن الكسب وثبت هذه الحالة بشهادة من طبيب المؤسسة وذلك إلى أن يزول العجز .

ويستحق هؤلاء المعاش حتى ولو زادت أعمارهم عن ٢١ سنة على خلاف أحكام المادة ٨٩ بسبب صياغة المادة ٩٠ والتي بدأت بعبارة يستمر صرف للمعاش لأن المؤمن عليه قد يتوفى ويترك ولداً فوق سن الواحد وعشرين طالباً بإحدى معاهد التعليم ، وطبقاً لنص المادة ٨٩ لا يكون مستحقاً وطبقاً للمادة ٩٠ يصرف له معاش .

وكذلك الشأن بالنسبة للنصاب بعجز كامل وكان فوق سن الواحد والعشرين عند وفاة المؤمن عليه الذى يعوله .

ويستحق الأولاد فى حالة وفاة الأم العاملة النصيب المحدد فى حالة وفاة الأب تماماً .

٣ — الوالدان :

يستمر صرف المعاش مدى حياتهما ويستحقان $\frac{1}{3}$ المعاش لكل منهما أى ٥ ٪ من الأجر عدا حالة وجود أرملة أو أكثر فيستحقان $\frac{1}{3}$ المعاش يمنع لهما أو لأحدهما . ويشترط ألا تكون الوالدة متزوجة من غير والد المتوفى . وأن تثبت إعالة المؤمن عليه لهما أثناء حياته .

٤ — الأخوة والأخوات :

فى حالة عدم وجود زوج مستحق ولا أولاد ولا والدين يستحق الأخ أو الأخت $\frac{1}{3}$ المعاش أى ٥ ٪ من الأجر الأخير للمؤمن عليه . ويستحق أجمع من الأخوة (اثنان فأكثر) $\frac{1}{3}$ المعاش أى ١٠ ٪ من الأجر كما يستمر صرف المعاش للأخوات والأرامل والمطلقات منهن حتى يتزوجن أو يلتحقن بعمل أو مهنة ، وبشرط أن تثبت إعالة المؤمن عليه للأخوة والأخوات أثناء حياته .

ويكون توزيع الكفاة وتعويض الدفعة الواحدة على المستحقين عن المؤمن عليهم طبقاً لأحكام المادة ٨٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

وتقضى المادة ٩١ فقرة ثالثة بأن يستحق المعاش عن كامل الشهر الذى يثبت فيه العجز أو تقع فيه الوفاة .

كما يجب أن يتم صرف تعويض الدفعة الواحدة خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من تاريخ استيفاء جميع المستندات المسوغة للصرف وإلا إلزمت المؤسسة بدفع المبالغ المستحقة مضافاً إليها ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر من صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه المستندات المطلوبة .

فإذا كان تأخير الصرف راجعاً إلى عدم تقديم صاحب العمل للمستندات المطلوبة منه ألزمت المؤسسة بدفع الـ ١٪ إلى المؤمن عليه وعادت على صاحب العمل بقيمة مادفعته ويحدد قرار من مجلس إدارة المؤسسة المستندات المطلوبة من كل مؤمن عليه وصاحب عمل :

ونصت المادة ٩٥ المعدلة على أنه إذا حكم على المؤمن عليه أو صاحب المعاش بالسجن أو الحبس مدة تزيد على ثلاث أشهر وقف حقه في الحصول على معاشه مدة وجوده بالسجن .

فإذا كان هناك من يستحق معاشاً في حالة وفاته منح ما كان يستحق له كما لو توفي عائله .

ويقطع معاش المستحقين عند إخلاء سبيل العامل أو صاحب المعاش ويعود إليه معاشه كاملاً دون صرف متجمد .

كما أوجبت المادة ٩٦ على المستحق في معاش الوفاة أو من يصرف باسمه ذلك المعاش أن يبلغ المؤسسة عن كل تغيير يؤدي إلى وقف أو تخفيض المعاش خلال شهر من تاريخ التغيير .

وتنص المادة ٩٧ بأن تصرف المؤسسة للأرامل والأخوات والبنات عند زواجهن منحة زواج تساوي قيمة معاشهن عن ستة أشهر .

وتوجب المادة ٩٨ على المؤسسة عند وفاة المؤمن عليه أن تصرف لمن يقوم بنفقات الجنائز أجر شهر أو عشرة جنيهاً أيهما أقل . ويكتفي بتقديم شهادة إدارية لإثبات من قام بالنفقات .

وتنص المادة ٩٥ مكرر (١) المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بأنه لا يجوز لكل من المؤسسة وصاحب المعاش المنازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية ويستثنى من ذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحسابات عند التسوية .

وتنظم طريقة الإخطار المشار إليه في الفقرة الأولى بقرار من مجلس الإدارة .

الأنظمة الخاصة في التأمينات الاجتماعية :

أولاً : الأنظمة الخاصة في القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ :

ترجع نشأة الأنظمة الخاصة في التأمينات الاجتماعية إلى أحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين والادخار . .

وكانت قبل تعديلها تعني من الاشتراك في مؤسسة التأمين والادخار (مؤسسة التأمينات الاجتماعية

بعد ذلك (أصحاب الأعمال والعمال إذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات .

غير أنه على أثر نشر القانون في الجريدة الرسمية وما تضمنه من العمل به اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على نشره بالجريدة الرسمية أى اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٦ . إنزال على الإدارة العامة للعمل الكثير من لوائح صناديق الادخار وعقود التأمين الجماعى ونظم المعاشات وطلب أصحاب الأعمال الموافقة عليها . وفضلاً عما كان في اعتماد هذه اللوائح من إضعاف للمركز المالى لمؤسسة التأمين والادخار للعمال في ذلك الوقت فإن العمال قد تقدموا بعدة تظلمات وشكاوى يرفضون فيها انضمامهم إلى الأنظمة الخاصة التى ينشئها أصحاب الأعمال ويطلبون سريان القانون عليهم .

ولذلك صدر القانون رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٥٥ وعدلت فيه المادة ٣٦ من قانون التأمين والإدخار بأن قصرت الاستثناء من أحكام المادة ٢٢ والتى كانت تقضى بأن يكون الاشتراك فى صندوق التأمين إلزامياً بالنسبة إلى كل صاحب عمل كما يكون الاشتراك فى صندوق الإدخار إلزامياً بالنسبة إلى كل صاحب عمل وعامل .

واستثنت المادة ٣٦ أصحاب الأعمال والعمال إذا كانوا مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سارية المفعول قانوناً قبل ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ سواء فى شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات . على أن يعتمد النظام الخاص بمعرفة لجنة مشكلة لذلك الغرض برئاسة وكيل وزارة الشؤون الإجتماعية وعضوية كل من مدير عام الإدارة العامة للعمل ومدير مصلحة التأمين بوزارة المالية والاقتصاد فى ذلك الوقت .

على أن المادة ٣٦ من هذا القانون أوجبت لإقرار هذا الإعفاء أن تتوافر فى الأنظمة القائمة الشروط التالية .

شروط الإعفاء من الاشتراك فى صندوق الادخار :

فما يتعلق بصناديق الادخار الخاصة التى يترتب على وجودها الإعفاء من الاشتراك فى صندوق الادخار المنشأ بمقتضى القانون المشار إليه أوجبت المادة ٣٦ من هذا القانون أن تتوافر الشروط الآتية :

(١) أن يكون منصوصاً فى لوائح هذه الصناديق على أن ما يؤديه صاحب العمل يقابل التزامه القانونى بمكافأة نهاية الخدمة أى يكون بديلاً عنها .

لأنه إذا لم يوجد مثل هذا النص فى لائحة الصندوق فإنه طبقاً للمادة ٤٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن عقد العمل الفردى الذى كان معمولاً به فى ذلك الوقت كان للعامل الحق فى الحصول على ما يستحقه فى صندوق الادخار طبقاً للائحة الصندوق والحصول كذلك على المكافآت القانونية .

ويعتبر هذا النظام امتيازاً تكميلياً وتطبق أحكام المادة ٢٢ من هذا القانون الخاصة بالإبقاء على

الأنظمة الخاصة القائمة وقت العمل بالقانون إذا كانت ترتب للعمال امتيازات تكميلية بالإضافة إلى الالتزام بمكافأة نهاية الخدمة .

ويلتزم أصحاب الأعمال والعمال بالاشتراك في مؤسسة التأمين والادخار مع وجود النظام الخاص بصندوق الادخار .

(ب) ألا تقل المبالغ التى يؤدّيها صاحب العمل لحساب كل عامل فى الصندوق عن ٥ ٪ من أجره الإجمالى فإذا قلت المبالغ التى يؤدّيها للصندوق أى عامل من عمال المنشأة المعفاة عن ٥ ٪ من أجره الإجمالى وجب زيادتها إلى هذه النسبة لاستقطاعها من أجره وإضافتها إلى مدخراته .

(ج) أن يتعهد صاحب العمل بأن يضيف سنوياً إلى المال المدخر فائدة مركبة لا يقل متوسطها خلال الخمس سنوات الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون عن ٢٥ ٪ .

ويحدد وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد معدل الفائدة الذى يجب على صاحب العمل إضافته بعد انتهاء السنوات الخمس المشار إليها وذلك لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا .

(د) ألا تقل المزايا الأخرى الممنوحة وفقاً للوائح هذه الصناديق عما هو مقرر بمقتضى أحكام هذا القانون .

(هـ) أن تكون هذه الأنظمة نافذة وسارية المفعول قانوناً قبل ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .
ويكون الإعفاء طبقاً للأوضاع والشروط التى يقرها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بقرار يصدره .

ويجب على صاحب العمل فى هذه الحالة أن يخضع لأحكام صندوق التأمين المنشأ بمقتضى أحكام القانون المشار إليه .

كما أوجبت المادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن شروط وأوضاع الإعفاء من الاشتراك فى صندوق التأمين والإدخار على صاحب العمل الذى يتقرر إعفاؤه من الاشتراك فى صندوق الإدخار اتباع النظام ومسك السجلات والمستندات وإصدار البطاقات التى تراها الإدارة العامة للعمل لازمة لإشرافها على تنفيذ لأئحة الصندوق .

شروط الإعفاء من الاشتراك فى صندوق التأمين والادخار :

وفىما يتعلق بالمعقود الجماعية ونظم للمعاشات التى يترتب على وجودها الإعفاء من الاشتراك فى صندوق التأمين والادخار المنشأ بمقتضى أحكام القانون المشار إليه .

أوجبت المادة ٣٦ من القانون أن تتوافر الشروط الآتية :

(١) ألا تقل المبالغ التى يؤدّيها صاحب العمل لحساب كل عامل عن ٧ ٪ من أجره الإجمالى .
وإذا قلت المبالغ التى يؤدّيها أى عامل من عمال المنشأة المعفاة عن ٥ ٪ من أجره الإجمالى وجب

زيادتها إلى هذه النسبة واستقطاعها من أجره على أن يقابل ذلك زيادة المزايا الممنوحة للعمال .

(ب) أن يعتمد هذا النظام اللجنة المشكلة لهذا الغرض والسابق الإشارة إليها .

(ج) أن يقدم صاحب العمل طلب إلى اللجنة المذكورة خلال شهر على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون مرفقاً به تقرير من خبير في رياضيات التأمين على الحياة « اكتواري » يوضح فيه القواعد الخاصة بالنظام ومدى ملائمة الأموال المكونة والاشتراكات المقررة للمزايا التي تعود من تطبيقه والأسس الفنية التي اتبعت في التقرير .

وأجاز القانون للجنة بناء على طلب صاحب العمل مد مهلة الشهر المشار إليه لأسباب تقدرها بحيث لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

(د) أن تكون هذه الأنظمة نافذة وسارية المفعول قانوناً قبل ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

وقد نصت المادة ٣٦ من القانون المشار إليه على أنه في حالة تصفية النظام الخاص بعد اعتماده طبقاً لما تقدم .

يجب اشتراك العمال في مؤسسة التأمين والادخار للعمال اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تلك التصفية . كما يجب كذلك إضافة الأموال التي قد يستحق صرفها إلى العامل وقت التصفية إلى حسابه في مؤسسة التأمين والادخار للعمال سواء كانت تلك الأموال ناشئة عن اشتراكات العامل نفسه أو عن اشتراكات صاحب العمل في النظام الخاص .

وقد تم على أساس ما تقدم اعتماد حوالي ٥٠٠ نظام خاص .

ثانياً : الأنظمة الخاصة في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ :

ولما صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية نصت المادة ٧٨ منه على أنه يلتزم أصحاب الأعمال والعمال المرتبطون بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك بالاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية طبقاً لأحكام القانون .

على أن يتم بحث هذه الأنظمة وتقرير الشروط والأوضاع التي تكفل المحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته عن المزايا المقررة طبقاً لأحكام القانون المذكور بمعرفة لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي .

ويشكل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بقرار منه لجنة تختص ببحث هذه الأنظمة وتقرير الشروط والأوضاع التي تكفل المحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته عن المزايا المقررة طبقاً لأحكام هذا القانون . ويبين القرار المذكور تشكيل اللجنة وطريقة العمل بها والقواعد العامة التي يتعين اتباعها في هذه الحالات .

وقد صدر تنفيذاً للمادة ٧٨ القرار الوزارى رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تشكيل اللجنة المختصة ببحث أنظمة صناديق الادخار أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات والمحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته عن المزايا المقررة فى قانون التأمينات الاجتماعية .

وقد قامت اللجنة المذكورة ببحث ٣٩٤ نظاماً خاصاً وصدر بشأنها القرار الوزارى رقم ٣٩ بضم ٣٨٨ نظاماً منها إلى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء . والقرار الوزارى رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بضم ٦ أنظمة إلى تأمين العجز والوفاء فقط وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ . والقرار الوزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ بضم نظامين إلى تأمين العجز والوفاء فقط وسبعة أنظمة إلى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٦١ .

أحكام القرارات الوزارية الصادرة بشأن الأنظمة الخاصة

القرار الوزارى رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ :

وتطبيقاً لأحكام القرار الوزارى رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ يبدأ اشتراك العمال المنضمين إلى أى من الـ ٣٨٨ نظاماً خاصاً الوارد بياها بالقرار المشار إليه فى كل من تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاء بالمؤسسة اعتباراً من أول يناير ١٩٦١ على أن يحسب رصيد كل عامل طبقاً للنظام الخاص كاملاً فى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ويبقى لدى شركة التأمين المتعاقد معها صاحب العمل وتسرى فى شأنه جميع المزايا والحقوق الواردة فى العقد المبرم بينهما وملحقاته .

على أن تعتبر عند الاشتراك فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مدة الاشتراك فى النظم الخاصة السابقة على أول يناير سنة ١٩٦١ جزءاً من المدة اللازمة لاستحقاق معاش العجز والوفاء وهى ١٢ شهراً متصلة أو ٢٤ شهراً متقطعة على أن تكون الثلاثة الأخيرة منها متصلة .

كما أوجب القرار المذكور على أصحاب الأعمال وشركات التأمين موافاة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بصورة طبق الأصل من العقد المبرم بينهما وملحقاته . وكذلك ببيان أسماء العمال الذين تسرى عليهم نظم التأمين والادخار الخاصة وحصص كل من العامل وصاحب العمل مضافاً إليها ريع الاستثمار حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ . وذلك فى ميعاد غايته ٣٠ يونيو سنة ١٩٦١ . وكذلك تقديم نفس البيان إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية فى نهاية كل سنة مالية يشتمل على ريع استثمار حصص كل من العامل وصاحب العمل عنها وعن السنوات السابقة .

كما أوجب على مؤسسة التأمينات الاجتماعية أن توضح حصص كل عامل فى شركة التأمين مع رصيد كل عامل سنوياً .

على أن يضاف رصيد العامل فى شركة التأمين الناتج عن اشتراكات صاحب العمل إلى حساب هذا الأخير فى تأمين الشيخوخة .

كما يضاف إلى رصيد العامل ما يستحقه من أرباح تأمين العجز في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ كما أوجب على مؤسسة التأمينات الاجتماعية عند استحقاق المؤمن عليه أو المستحق عنه لأموال تأمين الشيخوخة أن تضيف له أيضاً رصيده في شركة التأمين الناتج من اشتراكاته . وتحل المؤسسة قانوناً محل المؤمن عليه أو المستحقين عنه حسب الأحوال في مطالبة شركة التأمين بهذا الرصيد .

القرار الوزاري رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ :

وتطبيقاً لأحكام القرار الوزاري رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ يبدأ اشتراك العمال المنضمين إلى أى من الـ ٦ أنظمة الخاصة الوارد بيانها بالقرار المشار إليه في تأمين العجز والوفاء اعتباراً من أول يناير ١٩٦١ . ويستمر العمل بهذه الأنظمة الخاصة فيما يتعلق بتأمين الشيخوخة فقط ، والهيئات المعفاة من تأمين الشيخوخة هي : ١ — مؤسسة النقل العام ٢ — الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس ٣ — صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات ٤ — المؤسسة الاقتصادية ٥ — البنك الأهلي . ٦ — بنك مصر . على أن تستثنى الهيئة العامة لقناة السويس من الاشتراك بالمؤسسة في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء .

القرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ :

وتطبيقاً لأحكام القرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ يبدأ اشتراك العمال في معهد أبحاث البناء وشركة شل في تأمين العجز والوفاء اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٦١ ويستمر العمل بالأنظمة الخاصة فيما يتعلق بتأمين الشيخوخة فقط . على أن يبدأ اشتراك العمال في أى من الأنظمة الخاصة السبعة الوارد بيانها بالقرار المشار إليه في كل من تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء اعتباراً من أول أبريل ١٩٦١ . وتضمن هذا القرار أغلب الأحكام الواردة في القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن المحافظة على حقوق العمال لدى شركات التأمين المتعاقد معها صاحب العمل أو صندوق النظام الحالي .

على أنه بقي حوالى ٧٨ نظاماً خاصاً في كل من تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء لم يبت فيها حق صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية .

ثالثاً : الأنظمة الخاصة في القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ :

وبتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ونصت المادة الثانية منه على تعديل أحكام المادة ٧٨ من القانون بحيث يرخص لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، ثم نقل هذا الترخيص لمجلس إدارة

مؤسسة التأمينات الاجتماعية بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦١ . « بإعفاء أصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بأنظمة معاشات أفضل من الاشتراك فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على أن يتقدموا بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يشتمل الطلب على البيانات التى يحددها قرار من مجلس إدارة المؤسسة » كما ألزم القانون فى هذه المادة أصحاب الأعمال إذا كان النظام الأفضل يتضمن معاشات الشيخوخة دون معاشات العجز والوفاة بتعديل تلك النظم لتشتمل على معاشات العجز والوفاة .

وأعطى لصاحب العمل فى هذه الحالة مهلة ثلاثة أشهر لتعديل نظامه بما لا يقل عن المزايا المقررة بالقانون .

فإذا انتهت المهلة ولم يقم صاحب العمل بتعديل نظامه خضع لأحكام هذا القانون والتزم فى الوقت ذاته بإنشاء أنظمة معاشات تكميلية بقيمة الفرق بين ما كان يتعمله فى نظام المعاش الخاص والاشتراكات التى يؤديها طبقاً للقانون .

وبذلك أجاز القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الإعفاء من الاشتراك فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية فى حالة وجود أنظمة خاصة بشرط أن تقوم تلك الأنظمة على أساس تمتع المؤمن عليهم بنظام معاشات أفضل .

أحكام المادة السابعة من قانون التأمينات الاجتماعية :

وقد حاول البعض الاستناد إلى المادة السابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية للقول بإلغاء الأنظمة الخاصة التى لم يبت فى أمرها اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦١ وحبسهم فى ذلك إن المادة السابعة تقضى بأن يعمل بأحكام القانون اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ على أن يكون تطبيقه تدريجياً بالنسبة إلى المؤسسات والجهات التى يصدر بتعيينها قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وقد نقل هذا الاختصاص إلى رئيس الجمهورية بموجب القرار رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ومن رأينا أن المادة السابعة من قانون التأمينات الاجتماعية قاصرة على التطبيق التدريجى لأحكام القانون .

القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ :

وقد صدر تنفيذاً لأحكام هذه المادة القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ ويقضى بسريان أحكام تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ على جميع المؤسسات فيما عدا :

١ - المصالح الحكومية والمؤسسات العامة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار فى أول أغسطس سنة ١٩٥٩ . وقد مدت هذه المهلة بقرارات متتابعة كان آخرها القرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٠

ويقضى بعد المهلة ثلاثة أشهر اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٦٠ ولكن قبل انتهاء هذه المهلة صدر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٠ القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعملها الدائم . وقد نصت أحكامها على إلغاء ما عداها من الأحكام إذا ما تعارضت مع أحكامها . ثم صدر القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠ بإلزام جميع الهيئات والمؤسسات العامة التي لا تخضع لأحكام القانونين المذكورين إذا كانت مرتبطة بتنفيذ أنظمة خاصة سارية المفعول قبل أول مايو سنة ١٩٦٠ سواء كانت في شكل صناديق إيداع أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أن ترسل إلى لجنة بحث الأنظمة الخاصة نسختين من تلك الأنظمة في موعد غايته أول يوليو سنة ١٩٦٠ .

٢ — أصحاب الأعمال والعمال السابق ارتباطهم بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق إيداع أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو غيرها في أول الشهر التالي لتاريخ اعتماد قرار اللجنة للمشكلة لبحث هذه الأنظمة طبقاً للمادة ٧٨ من القانون ، وبالتالي اشترط القرار الوزاري المذكور بالنسبة لعمال الأنظمة الخاصة ضرورة صدور قرار من اللجنة المشكلة لبحث هذه الأنظمة واعتماد هذا القرار من الجهة المختصة لإلزام أصحاب الأعمال المشتركين في هذه الأنظمة بالاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

٣ — المؤسسات التي لا تدار بآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ولا تزيد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة عليها سنوياً على عشرين جنيهاً . وكذلك أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن الحرة عليهم حسب آخر ربط على المبلغ المذكور .

القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ :

وفي ١٥ أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ ويقضى بسريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على « جميع المنشآت والمؤسسات وكذا جميع أصحاب المهن غير التجارية إذا كانوا يستخدمون عادة أقل من خمسة عمال على أن يعمل به اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦١ . وقد حاول البعض أيضاً الاستناد إلى هذا القرار والزمع بأنه ألغى الأنظمة الخاصة بوجوب اشتراك أصحاب الأعمال المشتركين فيها بالاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦١ وفعلًا أصدر مجلس إداره للمؤسسة باعتباره الجهة المختصة يبحث الأنظمة الخاصة استناداً إلى القرار الجمهوري رقم ١٢٧٢ لسنة ١٩٦١ للشار إليه قراراً في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ بالنسبة إلى الأنظمة التي لم يتم البت في أمرها أو التي أعفيت من الاشتراك بالمؤسسة جاء به « فيما يختص بالنظم الخاصة التي تقرر انضمامها للمؤسسة تنفيذاً للقرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ بحسب رصيد كل عامل طبقاً للنظام الخاص كاملاً في آخر يوليو سنة ١٩٦١ ويبقى لدى شركة التأمين المتعاقد معها صاحب العمل أو صندوق النظام الخاص وتسرى في شأنه جميع المزايا والحقوق الواردة في العقد للبرم بينهما وملحقاته » .

بطلان قرار مجلس إداره مؤسسة التأمينات الاجتماعية بإلغاء الأنظمة الخاصة القائمة :

والواقع أن قرار مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ يخالف أحكام القانون فيما قضى به من إلغاء الأنظمة الخاصة استناداً إلى القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ للأسباب الآتية :

أولاً : إن القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ لم يقصد إطلاقاً إلغاء الأنظمة الخاصة ولكنه تمشياً مع سياسة التدرج نص على سريان أحكام القانون على الطائفة الثالثة من الطوائف التي استثنائها القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ وهي طائفة عمال الحال الصغيرة التي تستخدم أقل من خمسة عمال .

ويؤيد هذا الرأي ما جاء في هذا القرار أنه يسرى على جميع أصحاب المنشآت والمؤسسات وكذا جميع أصحاب المهن غير التجارية إذا كانوا يستخدمون عادة أقل من خمسة عمال :

فعبارة إذا كانوا يستخدمون أقل من خمسة عمال تفيد تخصيص الطائفة التي صدر بشأنها القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ وإن هذا القرار صدر بشأن هذه الطائفة وحدها .

ثانياً : إن المشرع لو كان يقصد إلغاء الأنظمة الخاصة بالقرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ لأضاف في ديباجة القرار المذكور عبارة « بعد الاطلاع على المادة ٧٨ من القانون الخاص بالأنظمة الخاصة » وبالرجوع إلى القرارات الوزارية رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١٣ لسنة ١٩٦١ نجدها كلها مصدرة بهذه العبارة إشارة إلى أن هذه القرارات خاصة بأحكام الأنظمة الخاصة الواردة بالمادة ٧٨ وعدم الإشارة إلى هذه المادة في القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ يفيد أنه لا يتعلق بهذه الأنظمة الخاصة إطلاقاً .

ثالثاً . ولو كان المشرع يقصد بالقرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ إلغاء الأنظمة الخاصة لنص على ذلك صراحة في القرار المذكور ولنظم أموال هذه الأنظمة الخاصة الملغاة واستحقاقات العمال والتصرف فيها مثلما فعل في القرارات الوزارية رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١٣ لسنة ١٩٦١ أو كان على الأقل قد أحال إلى هذه القرارات الوزارية .

رابعاً : إن القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ صدر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٦١ بينما القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ صدر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٦١ وعدل المادة ٧٨ من القانون بالإبقاء على الأنظمة الخاصة القائمة وقت صدور القانون من الاشتراك في المؤسسة إذا عدلت نظمها مما يتفق وأحكامه .

فلا يتصور أن يصدر القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ في اليوم التالي بإلغاء هذه الأنظمة الخاصة القائمة التي أبقاها القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ لأن القرار الوزاري المذكور لا يمكن أن يلغى أحكام القانون ١٤٣ .

خامساً : ولا يغير من هذا أن القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ نص على أن يعمل به بأثر رجعي من أول أغسطس ١٩٦١ . لأن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ نص أيضاً على أن يعمل به بأثر رجعي اعتباراً من ٢٣ يوليو سنة ١٩٦١ بالنسبة لتأمين المعجز والوفاة وهو تاريخ سابق على العمل بالقرار الوزاري المذكور .

ولا جدال أن الأنظمة الخاصة إذا كانت تتضمن معاشات المعجز والوفاة وهذا هو الغالب فإنها تسري عليها أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ اعتباراً من ٢٣ يوليو سنة ١٩٦١ .

وإذا كانت تقتصر على معاشات الشيخوخة فإن المادة المذكورة منحت الأنظمة الخاصة القائمة مهلة ثلاثة أشهر لتعديل نظمها بما لا يقل عن الزيادة المقررة بالقانون .

وبالتالي فإن المادة ٧٨ المعدلة تسري على الأنظمة الخاصة القائمة في جميع الأحوال منذ تاريخ صدور القانون .

سادساً : إن القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ أحكام المادة السابعة كان يشترط لإلغاء هذه الأنظمة الخاصة اعتماد قرار اللجنة المشكلة لبحث هذه الأنظمة طبقاً للقرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وطالما أن هذه اللجنة لم تبحث هذه الأنظمة فإنها تظل قائمة حتى تبت اللجنة المذكورة فيها ويعتمد قرارها وهو ما لم يحصل حتى صدور القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ .

سابعاً : إن وجود الأنظمة الخاصة لا يتعارض مع أحكام المادة السابعة من قانون التأمينات الاجتماعية لأن المادة ٧٨ من القانون بعد تعديلها قد استثنت عمال الأنظمة الخاصة من الاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية بشرط أن تعدل هذه الأنظمة بما يتفق وأحكام القانون وبما لا يقل عن المزايا المقررة به رغم وجود المادة السابعة .

وإذا سلمنا بأن مستخدمي وعمال المصالح الحكومية الدائمين الذين استثناهم القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ من سريان قانون التأمينات عليهم وبالتالي من الاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية فإنه من باب أولى واستناداً للمادة ٧٨ من القانون بعد تعديلها يستثنى عمال الأنظمة الخاصة من الاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية حتى تنقضي المهلة التي حددها هذا القانون لهذه الأنظمة الخاصة لتعديل نظمها بما يتفق وأحكامه .

ثامناً : إن تأجيل سريان المادة السابعة من القانون على الأنظمة الخاصة قد عبر عنه المشرع صراحة بتعديل أحكام المادة ٧٨ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ كما أن المشرع قد أجل تنفيذ أحكام المادة الثالثة بشأن تنفيذ التأمين الصحي خلال سنة وتأمين البطالة خلال ثلاث سنوات لاعتبارات عملية ولم يقل أحد أنه طبقاً لحكم المادة الثالثة المذكورة ينفذ أحكام التأمين الصحي وتأمين البطالة بقوة القانون في هذه المواعيد .

تاسعاً : وما يؤيد رأى الذى نادى به أن مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية قد استند إلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ والقرار الجمهورى رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦١ والذى نقل الاختصاص المنصوص عليه فى المادة ٧٨ بإعفاء الأنظمة الخاصة من وزير الشؤون الاجتماعية إلى مجلس إدارة المؤسسة .

ولما كانت المادة ٧٨ المذكورة المعدلة تجيز الإبقاء على الأنظمة الخاصة بإجراءات وشروط معينة فما كان يجوز لمجلس الإدارة أن يستند إلى القرار الوزارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ لإلغاء الأنظمة الخاصة وإنما كان عليه أن يتبع أحكام المادة ٧٨ التى استمد منها سلطاته التى رسمت إجراءات وشروط إعفاء الأنظمة الخاصة أو عدم إعفائها من الاشتراك فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

عاشراً : ولما كانت المادة ٧٨ المعدلة توجب أن يشتمل الطلب الذى يتقدم به أصحاب الأعمال للإعفاء من الاشتراك فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية على البيانات التى يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية ثم من مجلس إدارة المؤسسة بالتعديل الوارد بالقرار الوزارى رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ولما كان هذا القرار لم يصدر الآن من مجلس إدارة المؤسسة فإن هذه الأنظمة الخاصة تعتبر قائمة حتى الآن ويكون القرار الذى أصدره مجلس إدارة المؤسسة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ باعتبار هذه الأنظمة منضمة إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية تنفيذاً للقرار الوزارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ قد وقع بالمخالفة لأحكام القانون ويتعارض مع أحكامه ولا تلزم هذه الأنظمة الخاصة بالاشتراك فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلا إذا أصدر المجلس قراره بالبيانات اللازمة لطلب الإعفاء من الاشتراك فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو بالإعفاء من الاشتراك فيها ولا يلتزم أصحاب الأعمال فى الحالة الأخيرة بالاشتراك فى المؤسسة إلا من تاريخ رفض طلبات الإعفاء وعدم قبول الأنظمة الخاصة .

تصفية أموال الأنظمة الخاصة :

من تاريخ الانضمام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية

ترتب على تقرير مبدأ معاش الشيخوخة بدلا من التعويض القدى فى حالة التقاعد تصفية الأنظمة الخاصة بالنسبة لأصحاب الأعمال المرتبطين بهذه الأنظمة من تاريخ انضمامهم إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

وذلك سواء وافق نصف المال المشتركين فى النظام الخاص على احتساب مدد اشتراكهم فيه كمدد اشتراك فى تأمين الشيخوخة أو لم يوافقوا على ذلك .

لأنه فى حالة موافقة المال على احتساب مدد اشتراكهم فى النظام الخاص كمدد اشتراك فى تأمين الشيخوخة . سيدفع النظام الخاص إلى المؤسسة مبلغاً يقدر بواقع ٨ ٪ من أجر العامل السنوى الأخير عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون ، ويحسب

المعاش عن هذه المدة بواقع ٢٪ من كل سنة منها على النحو الذى سبق شرحه .
ويتربط على ذلك تصفية النظام الخاص في هذه الحالة .

أما في حالة عدم موافقة العمال على احتساب مدد اشتراكهم في النظام الخاص كمدة اشتراك في تأمين الشيخوخة فإن المؤمن عليه يستعق عن فترة اشتراكه في النظام الخاص مكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وعلى أساس الأجر الأخير عند انتهاء العقد أو معاش الشيخوخة بنسبة ١٪ إذا بلغت المدة السابقة على الاشتراك في التأمين بما فيها مدة الاشتراك في النظام الخاص بالإضافة إلى المدة السابقة ٢٤٠ شهراً مع مراعاة أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٧١ من القانون التي أجازت للمؤمن عليه اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمته السابقة بدلا من احتسابها في المعاش إذا انتهت مدة خدمته خلال الخمس سنوات التالية لصدور القانون أى حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٦ . ومن رأينا تصفية النظام الخاص في هذه الحالة أيضاً وإعادة أموال النظام الخاص إلى أصحابها فيحصل أصحاب الأعمال ما دفعوه للنظام الخاص ويحصل العمال على مدخراتهم فيه . وسندنا في ذلك الآتى :

أولاً : أن صاحب العمل يسدد في هذه الحالة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية مكافأة نهاية خدمة المؤمن عليه عند انتهاء العقد . وطبقاً للمادة ٧٠ من القانون يلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت أو ادخار أفضل من المكافأة القانونية بدفع الزيادة كاملة عن المدة السابقة على الاشتراك في المؤسسة إلى المؤمن عليه مباشرة .

وهذا يؤكد تصفية الأنظمة الخاصة بمجرد الانضمام إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، إذ يحل محلها التزام صاحب العمل بدفع المكافأة للمؤسسة والفرق زيادة عنها للمؤمن عليه مباشرة دون ذكر للنظام الخاص .

ثانياً : ويؤيد هذا أنه طبقاً للمادة ٥٦ فقرة ٤ « أ » تكون أموال تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء من مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الاشتراك في المؤسسة سواء كانت هذه المدة مدة اشتراك في نظام خاص أو سابقة عليه وكذلك في حالة عدم وجود نظام خاص إطلاقاً ، طالما أنها جميعاً سابقة على الاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

ثالثاً : ويؤيد تصفية الأنظمة الخاصة أن المادة ٥٦ فقرة ٤ « ب » أدخلت في أموال التأمين الفرق بين المكافأة القانونية المستحقة عن مدة الاشتراك في المؤسسة والسابقة على العمل بالقانون وبين الناتج من اشتراكات صاحب العمل في المؤسسة إذا كان أقل من حساب مكافأة نهاية الخدمة عن هذه المدة . ولم يرد نص مماثل بشأن الأنظمة الخاصة إذا كانت حصة صاحب العمل فيها أقل من المكافأة . ولو كان المشرع يهدف إلى إبقاء أموال هذه الأنظمة . وبالتالي حصة المؤمن عليه الشخصية لنظم طريقة سداد الفرق بين المكافأة القانونية المستحقة عن مدة الاشتراك في النظام الخاص السابقة على الانضمام للمؤسسة وبين الناتج من اشتراكات صاحب العمل في النظام الخاص عن هذه المدة .

والمكافأة تحتسب على أساس الأجر الأخير وهو غالباً مرتفع وحصه صاحب العمل في النظام الخاص عن هذه الفترة غالباً أقل .

ولكن المشرع لم ينظم هذه الحالة لأنه افترض تصفية الأنظمة الخاصة ولأنه احتسب عن هذه الفترة وعن غيرها طالما أنها قبل الاشتراك في المؤسسة مكافأة نهاية الخدمة القانونية يدفعها صاحب العمل للمؤسسة سواء احتسب للعامل عنها معاش قدره ١ ٪ أو دفعت المؤسسة للعامل المكافأة حسب الأحوال .

رابعا : يستند أصحاب الرأى المخالف إلى المادة ٥٦ فقرة ٣ التى تقضى بأن « تتكون أموال هذا التأمين من أموال تأمينى الشيخوخة والعجز والوفاة حتى تاريخ العمل بالقانون » .

وهذا النص فى الواقع امتداد لنص المادة ٥٦ فقرة «ج» قبل تعديلها بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . التى كانت تقضى بأن « تتكون أموال تأمينى الشيخوخة من المبلغ المدخر المنصوص عليه فى القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقت العمل بهذا القانون إن وجد » .

ولم يقل أحد إطلاقاً أن هذا النص السابق يشمل أموال الأنظمة الخاصة وإنما هو قاصر على الأموال الموجودة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وحدها وقت العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . والنص المعدل امتداد للنص السابق وقاصر على الأموال الموجودة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وحدها وقت العمل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ .

ولو سلمنا بهذا الرأى لكان معنى هذا أن تسلم الأنظمة الخاصة أموالها جميعها الموجودة طرفها إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية عن المدة السابقة على الانضمام إلى المؤسسة وهذا ما لم يقل به أحد إطلاقاً لأن هذا الرأى سيؤدى إلى تصفية الأنظمة الخاصة ولكن لصالح مؤسسة التأمينات الاجتماعية وحدها وهو ما لم يهدف إليه المشرع أبداً .

وقد اقتصر القانون على إلزام صاحب العمل بدفع مكافأة نهاية الخدمة للمؤسسة عن المدة السابقة على الاشتراك فيها وذلك عند انتهاء العقد .

أى تبقى لديه هذه المكافأة لحين انتهاء العقد .

كما اقتصر على إلزام النظام الخاص بأن يؤدى إلى المؤسسة مبلغاً بواقع ٨ ٪ من أجر العامل السنوى الأخير . . . الخ . . .

إذا طلب نصف المشتركين فيه أن تدخل مدد اشتراكهم فى النظام الخاص كمدد اشتراك فى التأمين وهى الحالة الاستثنائية الوحيدة لتحويل أموال النظام الخاص للمؤسسة وتعامل معاملة الاشتراك العادى فى المؤسسة فيحسب المعاش عن هذه المدة بنفس النسبة أى بواقع ٢ ٪

خامساً : أنه لا يجوز الاستناد إلى القرار الوزارى رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ والقرارات المائلة لأن

هذه القرارات صدرت لضم أصحاب الأعمال المشتركين في أنظمة خاصة في وقت كان قانون التأمينات الاجتماعية يقضى بدفع تعويض نقدي في حالة التقاعد وانتهاء خدمة المؤمن عليه ولذلك ظلت الحكمة لازمة للإبقاء على مدخرات العمال حتى يحصل المؤمن عليه عند تقاعده على مورد يكفيه ليعيش منه .

أما بعد صدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذي حول التعويض النقدي إلى معاش وهي ميزة أفضل بلا شك لم تعد الحكمة متوفرة في بقاء النظام الخاص القائم على نظام الإيدار .
خصوصاً وإن شركات التأمين تدفع عن هذه المدخرات فوائد قدرها ٢ ٪ بينما تستغلها بفوائد قدرها ٦ ٪ على الأقل وربما كان هذا الأمر مقبولا في حالة اشتغال النظام على تأمين العجز والوفاء وفيهما عنصر المخاطرة أما بعد الانضمام للمؤسسة فالحكمة أصبحت غير متوفرة .

سادساً : أن القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ والقرارات المماثلة له كان يلزم شركات التأمين بأداء مستحقات العامل لمؤسسة التأمينات الاجتماعية عند انتهاء العقد . أما القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ فهو يلزم صاحب العمل وحده بأداء مكافأة نهاية الخدمة عن كامل المدة السابقة على الاشتراك في المؤسسة بما فيها مدة الاشتراك في النظام الخاص .

وهذا يؤكد تصفية الأنظمة الخاصة .

سابعاً : يؤيد تصفية الأنظمة الخاصة أن المشرع أعطى للعمال حرية ضم مدد الاشتراك في الأنظمة الخاصة كمدة اشتراك في تأمين الشيخوخة ، فإن مفهوم المخالفة في حالة عدم ضم مدد الاشتراك في النظام الخاص كمدة اشتراك في تأمين الشيخوخة هو تصفية هذه الأنظمة واحتساب مكافأة نهاية الخدمة عن هذه الفترة السابقة على الاشتراك في المؤسسة يدفعها صاحب العمل للمؤسسة عند انتهاء العقد .

ويستحق العامل عنها مكافأة محسوبة على أساس قانون العمل أو معاش الشيخوخة بنسبة ١ ٪ حسب الأحوال وذلك من المؤسسة . كما يستحق من صاحب العمل الزيادة كاملة إذا كان صاحب العمل مرتبطاً مع عماله بنظام إيدار أو مكافآت أفضل .

ويستحق المؤمن عليهم إزاء تصفية الأنظمة الخاصة مدخراتهم من تاريخ الانضمام للمؤسسة .
ثامناً : إن المادة السادسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ تنفيذاً لأحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن الأنظمة الخاصة كانت تقضى بأنه في حالة تصفية نظام خاص يجب على صاحب العمل أن يعد كشوفاً بأسماء العمال المشتركين في هذا النظام ومقدار الأموال التي يستحق صرفها لكل منهم وقت التصفية وإرسال هذه الأسماء إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية (مؤسسة التأمين والإيدار في ذلك الوقت) .

والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ قطع كل جدل فأكد عدم توريد أموال الأنظمة الخاصة إلا في حالة واحدة استثنائية هي الموافقة على طلب احتساب مدد الاشتراك في النظام الخاص كمدة اشتراك في التأمين أما في حالة عدم الموافقة فقد اكتفى القانون بإلزام صاحب العمل بأداء مكافأة نهاية الخدمة للمؤسسة عند انتهاء عقد المؤمن عليه .

تاسعاً : إنه لا يوجد نص فى القانون يمنع صرف المدخرات للمؤمن عليهم عن المدة السابقة على الاشتراك فى المؤسسة كما لم يضمن القانون نصاً يلزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالوفاء بمدخرات المؤمن عليهم .

كما لم يرد نص فى القانون بشأن حصة المؤمن عليه فى النظام الخاص المستقطعة من أجره عن المدة السابقة على الاشتراك فى المؤسسة لأن الشرع افترض تصفية هذه الأنظمة الخاصة عند انضمام أصحاب الأعمال إلى المؤسسة وإعادة أموال الأنظمة الخاصة إلى أصحابها .

وبذلك تعود مدفوعات صاحب العمل فى النظام الخاص إليه كما تعود إلى المؤمن عليه مدخراته .

المحاضرة في ضوء الاشتراكية

للمؤستاذ لطفى الخولى

المحامى

أيها الزملاء :

تاريخ الإنسان الطويل العريض ، منذ كان بالأمس يحيا حياة بدائية في أحراش الغابات ، يصارع الوحوش ويصطاد الحيوانات ويقطف الثمار من فروع الأشجار ويتفاهم بالإشارة حتى لحظتنا الحاضرة في النصف الثانى من القرن العشرين ، حيث يحيا حياة متحضرة ويعمر الكوكب الأرضى بالمزارع والمصانع والبيوت ويتحدث باللغات ويتمتع بالسينما والكتاب والتلفزيون ، ويكاد أن يلمس القمر بأصابع يديه ..

هذا التاريخ العظيم للإنسان يعلمنا حقيقتين أساسيتين :

أولهما : أنه لا يوجد شيء في الحياة ثابت جامد لا يتحرك ، وإنما هو دائماً في حالة مستمرة من الحركة والتطور والتقدم .

وثانيهما : أنه لعلاج أية مشكلة من المشاكل التى تعترض الإنسان سواء أكانت مادية أو معنوية ، هناك دائماً طريقان اثنان لا ثالث لهما وعلينا أن نختار أحدهما .

الطريق الأول : هو علاج للظواهر الخارجية دون الجوهر . تخفيف الألم وتسكينه دون القضاء عليه وعلى منبعه . مثالنا في ذلك مثل من يحاول علاج الحمى مثلاً بحقن المورفين المخدرة أو بالإسبرين المسكن . إنه علاج قد يخفف حقاً من الآلام لفترة مؤقتة ومحدودة ولكن سرعان ما تعود الآلام من جديد لنهش الحياة في الجسد . فالمورفين أو الإسبرين ليس في قدرته أن يصل إلى جذر الألم . . إلى سببه . . إلى ميكروب الحمى ويقضى عليه ، هذا الطريق هو ما يعرف في الفكر والواقع الاشتراكي ، باسم الطريق الإصلاحى .

أما الطريق الثانى : فهو على العكس لا يقنع بالمعالجة السطحية لظواهر المشكلة وإنما يفوس إلى جذورها المسببة للآلام فيعالجها إما بتقويتها أو باستئصال الفاسد منها أو استبدالها بأسس وجذور جديدة .

فمعالج الحمى عند هذا الطريق مثلاً لا تكون بمحاولة تخفيف الآلام بالمورفين أو الإسبرين ،

وإنما بالكشف عن الميكروب والقضاء عليه وحقق الجسد من جديد ، وبالحياة والفيتامينات التي تبث فيه القوة والحياة . هذا الطريق هو ما يعرف في الفكر والواقع الاشتراكي ، بالطريق الثوري .
أيها الزملاء :

إن المأساة التي عشناها زمناً طويلاً تسكن في أننا دفعنا دائماً وباستمرار إلى علاج مشاكلنا جميعاً بما فيها مشكلة المحاماة الراهنة ، بالطريق المورفيني . بالإسبرين .. بمجرد الإصلاح الظاهري للسطح . ومن هنا كنا نظفر بين وقت وآخر بإصلاحات جزئية ، فيحدث انقراج مؤقت أو تخف بعض الآلام زمنياً ، فنظن أن المشكلة قد حلت . ولكن ما أن يضع أثر المخدر حتى تعود الآلام نهاجنا بقسوة أشد ، لأن مسبباتها وميكروباتها ظلت ترتع وتتمو في غفلة منا .

إن توظيف عدد من المحامين في القضاء أو أقلام قضايا الحكومة والمؤسسات مجرد حقنة من حقن المورفين . لا تحل مشكلة المحاماة وإنما تحل مشكلة عدد صغير من المحامين ، ينسحب من قطاع المحاماة فيخفف الضغط والألم لبعض الوقت .

إن محاولات تعديل نظام الضرائب بين وقت وآخر ليس إلا مجرد إسبرينة تسكن صداع المحامين ، ولكنها لا تفتح أمامهم مجالات عمل جديدة أو توسع ميدان العمل أمامهم وتقدم من ضائقة الاختناق التي تضيق حلقتها يوماً بعد يوم منذ سنوات طويلة .

إن محاولة إلقاء مسؤولية السقم التغير من إخواننا المحامين تحت التمرين على كاهل المحامين الأفراد ليس إلا حلاً جميلاً ومريحاً على الورق ، فهو يرتب لهم مرتبات رمزية لا تدفع لأن غالبية المحامين الذين يوظفون محامي التمرين ليست لديهم القدرة على الدفع أصلاً أو الدفع باستمرار . والأقلية القادرة . جزء كبير منها لا يدفع المرتبات لأن الغالبية لا تدفع ، وهكذا تجف البراعم الجديدة في المهنة وتذبل وتموت في لحظة ميلادها .

وهكذا حال كل اقتراحات الحلول الجزئية التي تتناثر بيننا من وقت لآخر .

وإذن لا سبيل إلى العلاج الصحيح للمشكلة إلا بمعالجة الجذور .. إلا باتباع الطريق الثوري .

كيف ؟

إن اتباع هذا الأسلوب الثوري في العلاج يستدعي منا أن نتعرف بداهة على طبيعة المشكلة وظروفها التاريخية ، والظروف الجديدة الطارئة ، على أساس من الواقع المادي الملوس لا الخيال . وهذا وحده هو الذي يقودنا إلى حلول واقعية ممكنة التنفيذ والتطبيق .

أيها الزملاء .

إن القضية موضوع بحثنا اليوم هي كيف ننظم ، في هذه المرحلة التي نسير فيها نحو الاشتراكية ، ممارسة مهنة المحاماة ، مهنة احترام الدفاع عن العدالة في مجتمع إنساني ، تلك المهنة التي نشأت تاريخياً .
يلاذنا منذ عصر محمد علي في عام ١٨١٠ باسم مهنة الشطار ، نسبة إلى ذكاء ولباقة من كانوا يمارسونها .

عن أجدادنا دون أى مؤهل دراسى أو علمى ، ثم تطورت مع تطور المجتمع وقيام سلطاته الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، إلى مهنة لها قواعد وشروط وتقاليد ومؤهلات علمية وجامعية .

هذه هى القضية فى محيطها العام ، والآن لندخل فى التفصيل .

إن مهنة المحاماة هى المهنة التى تقدم « الخدمة القانونية » لمن يطلبها من المواطنين لقاء مقابل مادى ، سواء أكانت هذه الخدمة فى شكل نصيحة ، أو فتوى ، أو فى شكل إجراء معين كمباشرة دعوى قضائية أو تحرير وتوثيق عقد بيع أو رهن الخ . .

وهذه الخدمة بطبيعتها خدمة معنوية فى جوهرها لا مادية ، بمعنى أنها تجند الفكر القانونى فى خدمة من يحتاجه . والفكر بطبيعته وإن كان مادى المصدر إلا أنه نتاج معنوى فى النهاية ، ومن هنا كانت المحاماة تختلف جوهرياً عن مهن أخرى تقدم خدمات مادية كمهنة الطب أو الصيدلة مثلاً . فالطبيب وإن كان يستعمل فنه وفكره وعلمه فى علاج المريض ، إلا أن هذا العلاج مادى سواء أكان عن طريق دواء معين أو إجراء عملية جراحية . كذلك مهنة الصيدلة تقدم خدمات مادية هى تحضير وتركيب واختراع الأدوية المختلفة .

ومن هنا كان من الخطأ الكبير أن نطبق نفس المعايير والمقاييس بصورة مطلقة وعمياء على جميع المهن الحرة ، دون اعتبار إلى طبيعة الخدمات التى تقدمها كل منها ، وهل هى مادية أو معنوية . وإلا كنا فى ذلك كمن يحاول قياس مساحة معينة من الأرض بـمعيار الرطل ، أو معرفة وزن كمية من القمح باستخدام المتر . . إذ لن نصل إلى نتيجة قط .

وهكذا فإذا كان التأمين مثلاً بمعناه الاقتصادى وهو تحويل ملكية وسائل الإنتاج من خاصة إلى عامة ، يمكن أن يطبق على مهنة الطب ذات الخدمات المادية بمستشفياتها وآلاتها الجراحية ومعدات الكشف على المرضى . فإن هذا التأمين نفسه لا يمكن عملاً أن يطبق بذات أسلوبه وأوضاعه على مهنة المحاماة ، التى تقدم خدمات معنوية وليس فيها من ماديات إلا كتب القانون ومراجعته وهى فى متناول أى فرد ، يستطيع الحصول عليها دون عناء فى أى وقت بعكس ماديات الطب وآلاته .

والحق أننا نتوه فى ظلمات دامسة إذا ظللنا نتناقص ونصارع حول أسماء ومسميات مجردة كالتأمين والتعاون والتأمين . فالهم ليس هو الأسماء وإنما مضمون ومحتوى التنظيم الصعى الذى تجدد فيه المحاماة حيويتها ونشاطها لصالح أبنائها ، ولصالح الشعب كله المحتاج لخدمتها ، على السواء . وبوقوفنا على أسس هذا التنظيم وكيانه ومضمونه يصبح أمر الإسم أو الشعار سهلاً . . هل هو التأمين أو التعاون أو التأمين أو شيء آخر .

أيها الزملاء :

قلنا إن مهنة المحاماة نشأت تاريخياً وشرعت تنمو وتتطور منذ عهد محمد طى ، فلماذا نشأت فى هذا العهد بالذات ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال توضح لنا الظروف الاجتماعية أو النظام الاجتماعى الذى تخلفت منه المحاماة كإبنة شرعية .

في عهد محمد علي عرفت مصر لأول مرة نظام الدولة الحديث المتشعب الأجهزة والإدارات والمصالح . كما عرفت الصناعة الحديثة كالنسيج وبناء السفن وكذلك زراعة المحاصيل المعروفة باسم محاصيل الأسواق كالقطن ، واقتطع البعض أقطاعات زراعية خاصة وبدأ المجتمع مع هذا التطوير يعرف لأول مرة شيئاً اسمه « الملكية الخاصة » ، تعترف به الدولة رسمياً وتمنحه قداسة خاصة ، وتفرض على أجهزتها والشعب حمايته باسم القانون ضد أى اعتداء عليه من الغير .

ولكن « الملكية الخاصة » وقد كانت حكراً لأقلية دون الغالبية المحرومة ، أثارت منازعات لاحد لها ، بل لقد فجرت المنازعات داخل الطبقة المالكة نفسها حول حدود هذه الملكية الخاصة وحقوقها وإرثها وغير ذلك من الأمور . وتوالى بالضرورة القوانين المنظمة لهذه الحقوق والحدود وتعددت ، لدرجة أن المواطن العادى لم يستطع الإلمام بها ومعرفة أحكامها ، ومن هنا نشأت الحاجة فى المجتمع إلى طائفة من أذكىاء المواطنين ، ممن كان لهم حظ معرفة القراءة والكتابة وهم قليل نادر وقتذاك ، تخصص فى الإلمام والمعرفة بهذه القوانين لإرشاد الناس إلى أحكامها ، ولتمثيلهم والدفاع عنهم فى الخصومات التى تنشأ بينهم وتعرض على القضاء .

ومع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، وإعطاء الأفراد حق تملك الأراضى ملكية خاصة فى عهد سعيد بعد أن كان لهم حق الانتفاع بها فحسب ، وبدء تجمع رأس المال لدى البعض نتيجة عمليات الزراعة ، واستغلال هذا المال فى بناء البيوت السكنية التى تؤجر للغير ، وبناء الورش الصغيرة والمصانع والمتاجر الصغيرة والمتوسطة والكبيرة . وقيام الدولة بفرض الضرائب والرسوم على نشاط الأفراد الاقتصادى لتمويل مصاريف إدارة المجتمع وحمايته ، اتسع نطاق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من أرض ومصانع وبنوك ومتاجر وعقارات توسعاً كبيراً ساعد عليه سرعة تشكل المجتمع فى القالب الرأسمالى القائم على المنافسة فالاختكار ، بحركة دافع الربح .

ومع هذا التوسع فى دائرة الملكية الخاصة حدث توسع مماثل فى ميدان القانون وبسلطته ، حتى شمل بالتنظيم والتحديد كل كبيرة وصغيرة من نشاط الأفراد والمؤسسات والدولة على السواء . ولم تعد طائفة الأذكىاء « الشطار » غير المؤهلين من المواطنين القدامى قادرة على استيعاب هذا الفيض التشريعى من القانون ونظرياته المختلفة وتدخله التنظيمى ، ليس فقط فى الحياة الاقتصادية والسياسية بل فى حياة الفرد وأسرته من زواج وطلاق وأبوة وبنوة . . وهكذا أصبح القانون فى النهاية علماً يدرس فى المدارس العليا فالجامعات ضمن العلوم الإنسانية كالاقتصاد والأدب ، وغدت كليات الحقوق هى النبع الوحيد لرجال القانون ومن بينهم المحامون . وهكذا أيضاً — وهذا هو المهم فى موضوعنا — دارت المهنة فى تطورها وتوسعها مع تطور وتوسع النظام الرأسمالى والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . فالمحامون يفتحون المكاتب ليقدموا خدماتهم القانونية لأصحاب هذه الملكيات الخاصة أساساً ، مقابل أتعاب نقدية ، ومن هنا غدت المحاماه اقتصادياً سلعة معنوية فى السوق تخضع مثلها مثل بقية السلع لقانون العرض والطلب . فإذا كان الطلب على الخدمة كبيراً فى حين أن المعروض منها فى السوق قليل بسبب قلة عدد الممارسين لها من المحامين ، كان دخل المحامين بالطبع كبيراً ومستوى الأتعاب مرتفعاً وبالتالي

يم الرواج المهنة ويهناً المحامون بالرخاء . وقد عرفت مهنتنا هذا الرواج زمناً حين كان المروض من الخدمة أقل بكثير من الطلب عليها ، فأصبحت بالتالى من أكسب المهن في مجتمعا وأوفرها عطاء ولعل آخر عهدها بالرواج كان عام ١٩٤٩ حين كان عدد المحامين في مصر لا يتجاوز ٤٤٣٣ محامياً . أما اليوم فقد تضاعف مرتين تقريباً . والكسب المادى هو الذى يحدد في النهاية مكانة المواطن الاجتماعية في المجتمع الرأسمالى ونفوذ . فإذا كان كسبه عظيماً ارتفع إلى قمة الهرم الاجتماعى وانفتحت أمامه أوسع فرص الحياة المشرقة التى تصل به إلى أعلى الدرجات ومنها كراسى الوزارة والحكم . وكان طبيعياً والحالة هذه أن تغرى مهنة المحاماه الكثيرين ، فتدققوا على كليات الحقوق بأعداد وفيرة ومتزايدة بغية الكسب الوفير ، ومحاولة الحصول على مواضع لأقدامهم فوق قمة الهرم الاجتماعى .

بيد أنه مع تزايد عدد الخريجين في كليات الحقوق كل عام ، راح المجتمع يتشبع يوماً بعد يوم بأضعاف حاجته الحقيقية من المحامين . ولقد نمت هذا الاتجاه في ظل تشجيع متعمد من سياسة الاستثمار التعليمية ، التى استهدفت توسيع نطاق الدراسات النظرية على حساب الدراسات العملية والتطبيقية من هندسة وكيمياء وصناعة ، حتى تظل البلاد مفتقرة إلى الكادر الفنى القادر على كشف كنوز الثروة الطبيعية لبلادنا واستخدامها في تصنيع المجتمع وتطويره من زراعى متخلف إلى صناعى متقدم ، فتبقى بذلك سوقاً مضمونة لمنتجات الصناعات الاستثمارية .

وقد انعكس هذا التشبع بآثاره المدمرة على قانون العرض والطلب بالنسبة للمهنة وقلبه إلى وضع معاكس ، إذ ازداد المروض من خدمات المحاماة زيادة كبيرة جداً ، في حين ظل الطلب على حاله أو زاد زيادة طفيفة نتيجة البطء في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأدى هذا بالتالى إلى انخفاض الكسب المادى للمحامين ، بل إلى انخفاض في مستوى الأتعاب نتيجة التنافس الشديد بين المحامين أنفسهم في سوق ضيقة : هذا بالإضافة إلى عامل استمرار تدفق خريجي الحقوق دون انقطاع بسبب عدم وجود سياسة تخطيطية سليمة للتعليم .

من هنا نشأت الأزمة الحقيقية في المهنة ، وظلت تتفاقم سنة بعد سنة بسبب عدم مواجهة أسبابها الجذرية مواجهة صريحة شجاعة ، والاكتفاء فقط بالعلاج المورفينى وجبات الإسبرين من وقت لآخر . ويكفى هنا لتوضيح عمق هذه الأزمة ، أن نسلط الضوء على بعض الحقائق التى تواجهنا بها الأرقام المقارنة بين حال المهنة في بلادنا ، وحالها في بلد رأسمالى تقليدى بالنسبة للمهنة كفرنسا مثلاً .

إن لدينا في مصر الآن ، مع التفاؤل الشديد ، أحد عشرة ألف محام يعرضون خدماتهم في مجتمع يسكنه ٢٦ مليون مواطن . معنى هذا أن لدينا محامياً واحداً لكل ٢٦٠٠ مواطن ؛ يبلغ متوسط دخل الواحد منهم في العام ٥٣ جنيهاً فحسب .

أما في فرنسا فهناك خمسة آلاف محام ، يعملون في مجتمع يبلغ تعداداه حوالى ٤٣ مليون نسمة ، أى بواقع محام واحد لكل ٤٣ ألف مواطن ؛ يبلغ متوسط دخل الواحد منهم في العام أكثر من ١٢٠ جنيهاً .

أيها الزملاء :

ظللنا أكثر من عشر سنوات نحاول العلاج بأسلوب الأسبرين ، فنقترح قفل الجداول حيناً ، وإغلاق كليات الحقوق حيناً آخر ، واشتراط قيام المحامي بإجراءات معينة من توثيق وتوقيع على صحائف الدعاوى حيناً ثانياً .. فهل حل هذا من عقدة الأزمة ؟ لا .. بل استفحلت وظلت تنوء بثقلها على غالبية المحامين يوماً بعد يوم ولم ينبج من الأزمة إلا أولئك الذين أتيح لهم بحكم منبتهم الاجتماعي الرسمي ، وصلاتهم الشخصية ونفوذهم ونفوذ عائلاتهم أو أصدقائهم ، أن يستأثروا فردياً بتقديم الخدمة للشركات والمؤسسات الكبيرة التي يشتركون في رأسمالها وإدارتها ، إما مباشرة أو بطريق غير مباشر . وظل الحكم الغالب أن يشقى المحامين الليل والنهار في سبيل لقمة العيش وأحياناً ، ولنقلها بصراحة ، لا يجدونها .

ولم تطعن الأزمة المحامين فحسب ، بل أصابت المهنة نفسها بالضرورة ، فرحنا نشكو من انخفاض مستواها ، ومن إهدار تقاليدنا وندب ، بحق ، أهدافها الإنسانية الجليلة في الصمود مع الحق والدفاع عن المظلوم .

ولكن كيف نطالب من حرم من الحياة الإنسانية ، أن يرفع راية الإنسانية .. ومن أفقد الأمن والاستقرار ، أن يجيد الصمود والدفاع .

أيها الزملاء :

لم يكن المحامون وحدهم هم الذين تطحنهم الأزمة ، كانت غالبية شعبنا ترسف في قيود التخلف والفقر والعوز والاستغلال . إذ كانت موارد المجتمع وثرواته تتسكوم في أيدي ٥٪ فقط من المواطنين ، في حين كان العدم والحاجة تقتاتان بحياة الـ ٩٥٪ الباقين .

وأيقنا أن كل علاجات الأسبرين والورفين لن تجدي في تحقيق إنسانية كل إنسان في وطننا وأنه لابد من علاج ثوري يتناول الأسس التي قام عليها المجتمع ؛ هذا المجتمع الذي قسمنا إلى أقلية ضئيلة ناعمة مترفة ، وأغلبية عظمى مقهورة مستغلة .

وإذ كان أساس المجتمع هو نظامه الاقتصادي أولاً وقبل كل شيء ، فلا بد إذن من أن نوجه العلاج الثوري إلى هذا النظام الاقتصادي .

والنظام الاقتصادي يعطي القوة وحق الحياة لمن يملك وسائل الإنتاج فيه ، ويمنع الضعف والفقر لمن لا يملك .

وهكذا كان يجب أن يتناول العلاج الثوري أول ما يتناول مسألة ملكية وسائل الإنتاج . لقد كانت هذه الملكية خاصة محصورة في أيدي الـ ٥٪ فحسب . وإذن فالعلاج الثوري هو أن تتحول هذه الملكية الخاصة إلى ملكية عامة مشتركة لجميع أبناء الوطن دون تمييز ؛ هذا التحول هو جوهر الاشتراكية .

وهكذا كانت قوانين يوليو ١٩٦١ هي الخطوات الأولى في عملية تحول مجتمعنا من نظام رأسمالي إلى نظام اشتراكي ، ولذلك نجد أن هذه القوانين قد أمت ١٤٩ شركة ، وتملك القطاع العام للدولة النصف في ٩١ مؤسسة . كما حددت الملكية الخاصة بما لا تزيد قيمته سوقيا على عشرة آلاف جنيه في ١٥٩ مؤسسة أخرى .

وكان من نتيجة ذلك أن القطاع العام لوسائل الإنتاج قد تملك وسيطر في مجال الصناعة والمال والتجارة ؟ جوهر السوق بالنسبة للمحاسبة ، على ما يوازي ٨٢ ٪ من النشاط الاقتصادي ، ولم يتبق للقطاع الخاص بملكيته الفردية إلا ١٨ ٪ بحسب .

من تفهم هذه الحقيقة الرئيسية والوعى العميق بها ، نستطيع أن ندس حقيقة الموقف الراهن للمهنة فإذا ظلت المهنة ، كما ينادى البعض اليوم ، على حالها دون تغيير ، تدور بكل نشاط أبنائها حول الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، فمعنى ذلك أنها ستدور في ١٨ ٪ من سوقها الماضي بحسب . بمعنى أنه لو تصورنا أننا أبناء المهنة كنا نعيش جميعاً نحن العشرة آلاف إنسان في مائة بيت ، فإن الذين يطلبون منا أن نظل على حالنا دون تطور أو تغيير، يطلبون منا أن تتكلم نحن العشرة آلاف إنسان في ثمانية عشر بيتاً فقط .. إنه لا نتيجة منطقية لهذا سوى الاختناق .

إذن : كي تتفادى الاختناق ، يجب أن تطور مهنتنا في أسلوبها وطريقة ممارستها ومجال نشاطها ، بحيث نقلها من دائرة الملكية الخاصة التي ضاقت إلى الدائرة الجديدة الواسعة الرحبة المتطورة دائماً .. دائرة الملكية العامة .. دائرة الاشتراكية . بعبارة أخرى يجب أن نسارع بأنفسنا وبتجاربنا الذاتية مع الاستفادة بتجارب المجتمعات الأخرى التي سبقتنا إلى ممارسة المهنة بطريق اشتراكي جديد بدلاً من الطريق الرأسمالي القديم .

كيف ؟

أود قبل محاولة الإجابة عن السؤال أن نتوقف هنا لنحدد معاً كلامنا من خيوط الاشتراكية وخيوط مهنة المحاسبة ، لأن عملية التنظيم الجديدة ليست في حقيقتها إلا عملية نسج خلاقة بين خيوط المهنة وخيوط الاشتراكية .

إن الحيط الأول في الاشتراكية هو أن الظروف في المجتمع هي التي تصنع وتصوغ الإنسان . فظروف المجتمع الرأسمالي بحكم قيامه على الاستغلال والربح ، تصنع إنساناً فردياً أنانياً يسعى لتحقيق الثراء مستغلاً الآخرين لدرجة الموت ، إذ المجتمع يكون كالبحر ، السمك الكبير فيه يلتهم الصغير . وهدف الاشتراكية هنا هو صناعة ظروف متغيرة نوعياً تتيح للإنسان أن يصبح أخاً للإنسان يحقق حريته وسعادته بالعمل دون استغلال الآخرين .

ويتفرع عن هذا الحيط أن القيمة الأساسية في المجتمع الاشتراكي هي العمل وليس الثروة الموروثة والمستغلة ، ومن هنا يكون العمل واجباً على كل قادر عليه بحسب طاقته ، والأجر حق له بما يوازي قيمة عمله .

والخيط الثاني من الاشتراكية أن الإنسان بميلاده في مجتمع من حقه أن توفر له ضرورات الحياة والاستقرار ، وأن تفتح أمامه أبواب الفرص المتساوية مع غيره دون تمييز للتقدم ، وزيادة دخله والتمتع بماديات الحياة ومعنوياتها .

والخيط الثالث أن المواطن في المجتمع الاشتراكي بتحرره من قيود الاستغلال يتحرر من قيود الاستبداد والتحكم . ومن أجل هذا يجب أن يوفر المجتمع الاشتراكي سيادة القانون على الجميع دون تفریق ، وأن تقن هذه السيادة بقواعد واجراءات خاصة في مجال التقاضي ، بحيث لا يتاح لفرد أو سلطة مهما تكن أن تخل بهذه الحرية المكفولة قانوناً . وهذا يستلزم بالضرورة استقلال القضاء بعنصرية الجالس والواقف على السواء ، استقلالاً حقيقياً عن بقية أجهزة الدولة ، وهو استقلال لا يتوفر إلا شكلاً في المجتمعات الرأسمالية .

هذه هي خيوط الاشتراكية . فإذا انتقلنا إلى خيوط مهنة المحاماة نجد أنها تتبلور ، من حيث جوهر طبيعتها في :

- ١ - توفير الحرية للمجاني في ممارسة مهنته في ضوء سيادة القانون والخبرة والكفاءة والضمير .
- ٢ - حرية الموكل طالب الخدمة القانونية في اختيار محاميه بنفسه ، على أساس من مبدأ الثقة المتبادل .
- ٣ - وجوب أن تكون الخدمة القانونية في متناول كل مواطن يحتاج إليها ، بغض النظر عن قدرته المالية .

أيها الزملاء ..

هناك في العالم أكثر من تجربة قامت في عدد من البلاد التي تطورت نحو الاشتراكية لنسج خيوط مهنة المحاماة بالاشتراكية . وما تزال هذه التجارب تعدل وتطور طبقاً لما تسفر عنه من نتائج سلبية أو إيجابية .

ومن واجبنا أن نتعرف هنا بعض هذه التجارب ، لا لنقلدها وإنما لنستفيد منها كأضواء كاشفة تنير لنا الطريق كي نقوم بتجربتنا الخلاقة المتفاعلة مع واقعنا وظروفنا الخاصة .

في الصين مثلاً قام المحامون في كل مدينة بالتجمع في مجموعات صغيرة أو كبيرة ، وأنشأت كل مجموعة مكتباً تعاونياً مشتركاً بدلاً من المكاتب الفردية . ففي بكين العاصمة ، أكثر من مكتب تعاوني يؤدي الخدمة القانونية لكل من يطلبها من المواطنين مقابل أتعاب محددة على أساس تعريفية موحدة بالنسبة لنوع القضايا وقيمتها . ويقتسم محامو المكتب التعاوني الدخل العام فيما بينهم .

وفي الاتحاد السوفيتي تجربة أخرى ، فقد أنشئت جمعيات مهنية متعددة في المدن والأقاليم عرفت باسم : « جمعيات رفاق المحامين » مكونة من مكاتب منتشرة تعمل على أساس لائحة ونظام وتعريفية

موحدة أيضاً ، وذات خزينة عامة مشتركة يقسم دخلها بين المكاتب المشتركة ، بحسب قيمة ما أداه كل عامل من خدمة سواء للحكومة أو للأفراد .

وبجانب هذه الجمعيات ، وجدت وما تزال ، بعض المكاتب القليلة تبشر نشاطها بطريقة فردية ، وهي في العادة مكاتب متخصصة في فرع واحد من فروع القانون ، كالقانون البحري أو الأحوال الشخصية .

أيها الزملاء . .

هذه هي بعض تجارب البلاد الأجنبية ، فكيف تكون تجربتنا . . تجربة نسج خيوط الاشتراكية مع خيوط المهنة ، في تنظيم يكفل ممارسة المحاماة بطريقة آمنة توفر الحياة لأبنائها دون ما استغلال ، والخدمة القانونية للمواطنين دون ما استغلال أيضاً .

الحق ، هناك أكثر من اقتراح بناء في هذا الشأن لكثير من الزملاء . ولست أريد هنا أن أتعرض بالتفصيل لاقتراحات الزملاء فهم أجدر مني بشرحها وتفصيلها ، وإنما أقصر حديثي على بيان الخطوط الرئيسية للمشروع الخاص بي ، والذي أسمح لنفسي بالقول بأنه نتيجة دراسة واقعية — على قدر الطاقة — لظروف مهنتنا ومجتمعنا معاً في ضوء المبادئ الاشتراكية .

والشروع من قسمين :

قسم عام : يطالب بتحقيق إجراءات وأوضاع محددة تستهدف علاج مشكلة تشبع المجتمع بما يزيد عن حاجته من المحامين نتيجة التضخم العددي ، وتوفير الضمانات الاشتراكية لنظام العدالة القضائي .

وقسم خاص : يتناول الأسس التنظيمية لممارسة المهنة دون ما إخلال بطبيعتها الجوهرية ، في ظل المجتمع الجديد ، الذي تسيطر فيه الدولة على ٨٢ ٪ من وسائل الإنتاج الصناعية والمالية والتجارية .

ولنبداً بالقسم العام وهو من ثلاث نقاط رئيسية :

النقطة الأولى : تستند إلى القانون القائل بأن النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي يستهدف أساساً تلبية احتياجات المواطنين من إنتاج مادي ، كملابس والأحذية والأطعمة والسيارات ؛ وإنتاج معنوي كالفنون ، وخدمات كالطب والمحاسبة والمحاماة . إن تنفيذ هذا القانون تنفيذاً صحيحاً يتطلب بالضرورة العمل على توفير الطاقات البشرية المدربة اللازمة لحاجة العمل والخدمة في كل قطاع على أساس مبدأ التخطيط الشامل لموارد المجتمع وإمكانياته . ولا يمكن توفير هذه الطاقات توفيراً سليماً إلا بأن تعمل الدولة على تطبيق مبدأ التخطيط على سياستها التعليمية في جميع مراحلها الدنيا والعليا ، وربطها في إطار واحد مع الخطة العامة . وهذا لن يتأتى إلا برسم سياسة تعليمية واقعية لا تسمح باستمرار هذه القوضى التي ورثناها عن الاستعمار والمجتمع الرأسمالي ، فتقذف الجامعات كل عام بآلاف من الشباب يحملون مؤهلات علمية نظرية دون أن يكون المجتمع في حاجة إلى نوع تخصصهم ودراساتهم

فيصبحون من ناحية عالة عاطلة تثقل المجتمع بأعباء جديدة ، كما ينحسر المجتمع من ناحية أخرى جهود هذه الطاقات العاطلة وكان يمكن أن تفيد في مجالات أخرى لو أحسن التوجيه والتنسيق . والأخذ بمبدأ التخطيط الشامل لن يسمح للشباب بالالتحاق بكليات الحقوق إلا بالقدر الذي تثبت الدراسات أنه لازم فعلاً لحاجة المجتمع ، ولكي تكون الدراسات واقعية وأمينية ، فمن الواجب إشراك نقابة المحامين مع جهاز التخطيط ووزارات العدل ، والتربية ، والتعليم العالي ، في تخطيط الدراسات القانونية وتحديد العدد اللازم سنوياً من خريجي هذه الدراسات . وليس هذا بدعاً بل هو إجراء متبع في بلاد اشتراكية عدة بطريقة أو بأخرى .

والقطة الثانية : تستلهم القانون القائل بأن الاشتراكية تستهدف سيادة القانون واستقلال القضاء بعنصريه الجالس والواقف على السواء ، أي القضاة والمحامين ، لما في ذلك من ضمان لحرية المواطن الحقيقية لا الشكلية . وترجمة هذا القانون تستلزم في مجال القضاء أمراً هاماً ، هو أن مباشرة الدعوى أمام المحاكم لا تكون إلا بواسطة محام مستقل تماماً عن السلطة التنفيذية والأجهزة المرتبطة بها بطريق مباشر أو غير مباشر ، وسواء أكانت هذه الدعوى خاصة بالحكومة أو بمؤسسة عامة أو بمواطن فرد .

ومؤدى هذا أنه يجب أن يطبق المبدأ القانونى العام دون الاستثناءات الواردة عليه الآن ، والى تسمح لمحامى أقلام قضايا الحكومة والمؤسسات العامة بمباشرة الدعوى أمام القضاء ؛ فهؤلاء في الواقع لم يعودوا محامين بالمعنى الحقيقي ، وإنما هم خبراء قانونيون يتولون وظائف عامة ، وهم بهذا الوضع إذ يقفون أمام المحكمة ومن ورائهم الدولة أو المؤسسات ، يثقلون منذ البداية إحدى كفتى ميزان الخصومة ، وهذا لا يتفق والعدالة واستقلال القضاء في النظام الاشتراكي . ومن هنا كان من الواجب أن يقتصر عمل محامى أقلام قضايا الحكومة والمؤسسات على الفتوى وتحرير العقود وإعداد القضايا فحسب دون مباشرتها . فهذه المباشرة من حق المحامين الممارسين للمهنة في استقلال عن الحكومة والمؤسسات ، وليس من شك في أننا بهذا الإجراء نبعث في مهنة المحاماه حيوية جديدة فتعود لتنشط في مدار طبيعى واسع في خلال التحول الاشتراكي ، وبعده .

أما القطة الثالثة : فتنبع من المبدأ القائل بأن تطور المجتمع وتزايد احتياجاته على الدوام ، أصبح يستلزم التخصص في العمل ، بهدف الإتقان والإجادة والتعمق في البحث والدراسة . ومن هنا كان واجباً أن يعاد تنظيم جدول المحامين على أساس التخصص الاختياري لكل محام في فرع من فروع القانون ، لا يجوز له تجاوزه إلى فرع آخر خلال العمل ، وإن كان يحق له إن شاء أن يستبدل تخصصه بتخصص آخر . وهذا النظام من شأنه أن يرفع من مستوى المهنة ونوعية الخدمة ، ويوجه التنافس وجهة إيجابية تستهدف تعميق الكفاءة وإرساء تقاليد جديدة لشرف المهنة وجلالها خلال الممارسة الحية كل يوم .

هذه هي باختصار أهم نقاط القسم العام . أما القسم الخاص من المشروع فهو تنظيم ممارسة المهنة على ضوء المبادئ الاشتراكية وطبيعة المهنة الأساسية .

وهذا في رأيي يستلزم أن تقوم نحن المحامين داخل النقابة ببناء تنظيم مهني عام يفتح أبواب العضوية الاختيارية أمام جميع المحامين دون استثناء .

ويكون لهذا التنظيم الذي يمكن أن نطلق عليه مؤقتاً اسم « مؤسسة الخدمة القانونية » الشخصية المعنوية المستقلة ذات الذمة المالية المستقلة .

ويعمل هذا التنظيم على توجيه طلبات الخدمة القانونية ، أياً كان مصدرها . سواء أكانت الحكومة أو المؤسسات العامة أو الخاصة أو الأفراد ، إلى المحامين أعضائه لمباشرتها في مكانهم التي تصبح تابعة للمؤسسة .

والمؤسسة هي التي تقوم بالاتفاق مع طالب الخدمة على الانتماء ، وفقاً لتعريفه موحدة تقررهما الجمعية العمومية للمؤسسة على أساس نوع القضية وقبحتها .

ويجوز توزيع العمل بين أعضاء المؤسسة على أساسين :

أولهما : أن من حق طالب الخدمة أن يعين المحامي الذي يريده ويثق فيه لمباشرة العمل ، وهذا تأكيد لبدا الثقة المتبادلة الواجب توافرها بين المحامي وموكله . على أن يكون للمحامي في نفس الوقت حق قبول القيام بالعمل أو رفضه .

وثانيهما : أنه إذا لم يعين طالب الخدمة القانونية محامياً بالذات ، فإن الطلب يسند إلى المحامي الذي عليه الدور وفقاً لجدول محدد في المؤسسة .

وفي كلا الأمرين لا يتقاضى المحامي من طالب الخدمة شيئاً أو أنعاباً مباشرة ، وإنما تصب كل الأتعاب في الصندوق العام للمؤسسة .

والحصول العامة للصندوق بعد خصم المصروفات تقسم بين أعضاء المؤسسة على أساسين :

الأساس الأول : مرتب ثابت يقرر لكل محام وفقاً لأقدميته في المهنة وأقدميته في عضوية المؤسسة والمهدف من هذا المرتب الثابت هو تغطية النفقات الضرورية لمعيشة المحامي كإنسان ، وبهذا يتوفر له عامل الاستقرار والأمن وحق الحياة في المجتمع الاشتراكي .

والأساس الثاني : دخل مفتوح حتى حد أقصى معين تقررره الجمعية العمومية للمؤسسة ، وليسكن مثلاً خمسة آلاف جنيه في العام ، وهذا الدخل يتحدد بنسب معينة على أساس مقدار الجهد العملي الذي بذله المحامي خلال العام ، وهذا تنفيذاً وتجسيداً للبدا الاشتراكي : من كل حسب طاقته ، ولكل بقدر عمله .

والمؤسسة بطبيعة الحال يجب أن يديرها مجلس تنتخبه الجمعية العمومية كل فترة زمنية معينة ، ولتكن سنتين مثلاً ، فضلاً عن جهاز إداري يتكون جميعه من المحامين الذين يرغبون في ممارسة العمل التنظيمي للمؤسسة .

والمؤسسة بحكم هدفها العام يمكن أن تساعد مساعدة فعالة وإيجابية في حل مشكلة اخواننا المحامين تحت التمرين ، فتلتحقهم بخدمتها ، وبذلك يرتبطون في عملهم ودراسهم بمؤسسة عامة لا بأفراد غير مستقرين ، على أن تتحمل كل من المؤسسة والنقابة مرتباتهم مناصفة ، حتى إذا ما استكملوا مدة مراتهم أصبح من حقهم إذا شاءوا أن ينضموا لعضوية المؤسسة .

على أن قيام المؤسسة ذات العضوية الاختيارية لا يمنع من استمرار من شاء من المحامين أن يظل ممارساً لعمله على أساس فردى محض . بيد إنى واثق من أن المكاتب الفردية أمام هذا التطور الاجتماعى والتنظيم المهنى الجماعى لن تستطيع الاستمرار فترة طويلة ، ومستقبل تحت حكم الواقع والتطور الانضمام لعضوية المؤسسة ، وبهذا تصبح عامة شاملة فتتحول عندئذ بالتالى إلى جزء لا يتجزأ من النقابة ذاتها وبهذا تربط النقابة ربطاً جزئياً لأول مرة بلقمة العيش وبالإشراف على إرساء التقاليد الجديدة للمهنة وتنقذها من عزلتها ونقذ أنفسنا من هذه البعثة المفككة المهتدة لنا كأفراد وجماعة ذات تاريخ طويل مشرف في خدمة الوطن والعدالة .

كما أنه في ظل المؤسسة ستتاح الفرصة لكل محام ؛ دون خوف من مطالب السوق المتغيرة ، أن يتخصص في فرع من القانون مما يزيد من كفايته ويرفع من مستوى المهنة في نفس الوقت .

وأيضاً فإن النقابة بهذا النشاط المزدوج لها كمؤسسة مهنية ونقابة في نفس الوقت ، سوف تتوفر لها القوة والحياة والكلمة المسموعة في المجتمع . . هذه الكلمة التى تبدد اليوم دون طائل رغم كل الجهود التى تبذل من حين لآخر . إذ تصبح النقابة كما في جميع الدول الاشتراكية جزءاً لا يتجزأ من أجهزة البناء الاشتراكي الاجتماعى ، لها رأى ذو وزن وتقدير في التشريع وتنظيم القضاء وتسيير مؤسسات الخدمة والانتاج المختلفة في المجتمع .

أيها الزملاء ..

هذا عرض سريع لخطة التنظيم الذى أشرف بعرضه عليكم ، ويبقى بعد ذلك من حقكم أن تتساءلوا عن إمكانية نجاح هذا المشروع .

والواقع أن هذه الإمكانيات لا يمكن التعرف إلى مداها وحقيقتها إلا على أساس الدراسة العملية المدعمة بالإحصاءات .

ولست كفرد بقادر قط على أن أقدم وحدى دراسة علمية متكاملة وإحصاءات دقيقة ، فهذا لن يتوفر إلا بتكاتف جميع الخبرات والطاقات في مهنتنا .

ومن هنا فإنى اقتصر على إيراد بعض الإحصاءات التقريبية عن قطاع مكاني معين من أسواق المهنة وهو دائرة محكمة عابدين .

إن الإحصاء الضريبي يوضح لنا أن الأرباح الناتجة عن الأتعاب عام ١٩٦٠ المكونة لوعاء الضريبة يصل إلى حوالى ٢٠٢ ألف جنيه سنوياً ، موزعة على ١٢٠ ممولا من المحامين ، ومعنى هذا أن متوسط

الدخل الصافي للمحامى فى دائرة محكمة عابدين هو ١٦٨٣,٣٣٣ جنيهًا فى العام .

يبد أن هذا المتوسط بالطبع لا يتحقق بالنسبة لكل محام بسبب عدم عدالة التوزيع فى فرص العمل ، ولهذا هناك محام واحد بلغ دخله على أساس إقراره الضريبي ١٩,٨٠٠ جنيه سنوياً ، ومحام آخر لم يزد دخله السنوى عن ٢٠٠ جنيه .

ولنقدم إحصائية أخرى من دائرة عابدين تلقى ضوءاً على موضوعنا .

إن عدد قضايا الجنج فى محكمة عابدين حسب إحصاء وزارة العدل لعام ١٩٦٠ بلغ ١٢٠٠٥ جنيه . كما أن عدد القضايا المدنية عن نفس العام بلغ ٣١٥٤ قضية .

وإذا أخذنا هذين النوعين من القضايا فقط أساساً للتقدير لمعرفة إمكانيات نجاح مشروع المؤسسة العامة للخدمة القانونية ، واضعين فى اعتبارنا أن نسبة القضايا التى يحضر فيها محامون لا تزيد عن ٥٠٪ فتقدر على هذا الأساس متوسطاً عاماً منخفضاً للأتعاب فى جميع الجنج والقضايا المدنية بما لا يزيد على عشرة جنيهات للقضية الواحدة ، فإن الحصيلة المتجمعة فى صندوق المؤسسة تبلغ بالنسبة للجنج ١٢٠,٠٥٠ جنيهًا سنوياً .

وبالنسبة للقضايا المدنية ٣١,٥٤٠ جنيهًا سنوياً .

ويكون المجموع الكلى هو ١٥١,٥٩٠ جنيهًا سنوياً ، أى بواقع ١٢,٦٣٢ جنيهًا شهرياً .

فإذا قسمنا هذا الدخل العام على أساس الـ ١٢٠ محامى فإن ما يخص كل واحد منهم شهرياً هو حوالى ١٠٥ جنيهًا . هذا دون احتساب لإيرادات أتعاب مخلف القضايا والأعمال القضائية الأخرى كالجنابات ، والقضايا التجارية ، وقضايا الأحوال الشخصية ، وتوثيق العقود والفتاوى وتحرير الانذارات الخ . . .

فهل بعد ذلك لا تكون الظروف ملائمة حقاً لنجاح مشروع المؤسسة العامة للخدمة القضائية . أعتقد أن الجواب الواقعى هو أن الظروف مواتمة وإمكانيات النجاح عظيمة .

أيها الزملاء . . .

إن بلادنا تخطو اليوم خطواتها لإعادة تنظيم المجتمع بكل طاقاته العاملة على أساس جديد يتفق والسير على طريق الاشتراكية . وهناك فكرة خاطئة تشيع أن هذه مسئولية الحكومة وحدها فلننتظر ماذا ستفعل بنا وبغيرنا . إن هذا هروب من مواجهة المسئولية . أنه تقاعس عن العمل والتنظيم والمشاركة الإيجابية . إن الشعب وهو سيد مصيره يجب أن يبدل طاقاته الإيجابية فى إعادة تنظيم حياته على أساس الكفاية والعدل ، وأن يتفاعل مع الحكومة فى تبيان معالم الطريق .

ولقد كان إيجابياً ومفرحاً حقاً أن نقابة كنفابة الأطباء سارعت إلى دراسة أوضاع مهنتها وانتهت إلى مشروع العيادات الشعبية المجمعة ، قدمته إلى الحكومة قبله جمال عبد الناصر على الفور وأصدر به قراراً جمهورياً يبدء التنفيذ فى يوليو القادم .

إن واجبتنا نحن هنا في نقابة المحامين أن لا ننظر أمراً أو إشارة بإعادة تنظيم مهنتنا الجليلة في ضوء المبادئ الاشتراكية ، بل علينا أن نبادر بدراسة أوضاعنا دراسة علمية مدعمة بالإحصاءات ومناقشة كل المشروعات والاقتراحات المقدمة مناقشة مفتوحة حرة ، لنصل من خلال احتكاك عقولنا ونجاربنا وخبراتنا إلى التنظيم المنشود . ولست أشك في أننا سنستطيع تنفيذه وإقناع الدولة به خاصة وأننا لا نحتاج مثل مشروع نقابة الأطباء إلى مصروفات تأسيس للعيادات الشعبية المجهزة ، فنحن لدينا المكاتب ولدينا الطاقات البشرية الهائلة ، ولدينا النقابة ، ولدينا بعد ذلك رغبتنا الملحة للدفاع لأن نعمل بأسلوب جديد يسهم في عملية البناء الاشتراكي .

أيها الزملاء . . .

من أجل هذا كله فإنني أسمح لنفسي بأن أقترح عليكم عقد مؤتمر عام في أسرع وقت ممكن ، وليكن في شهر مارس القادم لمناقشة مشكلة حياتنا ومصيرنا وواجباتنا وحقوقنا في عملية البناء الاشتراكي لمجتمعنا وذلك في ظل النقابة ورعايتها .

وليفتح هذا المؤتمر صدره برحابة لكل مشروع واقتراح ورأي ، ولنكن على ثقة أن المناقشة المفتوحة الحرة ستفتح أمامنا أكثر من باب ربما ما يزال مغلقاً ، وأكثر من طريق لم نتبين خطاه ، بعد وستصل بنا حتماً إلى الحقيقة والتنظيم الواقعي السليم ، كي تظل المهامة كما كانت دائماً مرفوعة الراية موفورة الحياة والكرامة مجندة في خدمة الوطن والشعب .

المسكطات القانونية للتوجيه الاقتصادي^(١)

للكنور على محمد المين عومه

أستاذ القانون التجارى والقانون البحرى — بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

مقدمة

مبدأ حرية التجارة :

- ١ — كانت مصر تعيش — إلى عهد قريب — فى ظل مبدأ حرية التجارة والصناعة .
يترب على مبدأ حرية التجارة والصناعة نتائج منها : .
- ١ — حرية كل شخص فى اختيار المهنة التى يزاولها .
- ٢ — حرية كل شخص فى اختيار الكيفية التى يباشر بها مهنته ونشاطه المهنى ، وحرية علاقاته مع غيره من التجار والمنتجين والمستهلكين .
- ٣ — منع السلطة الإدارية من تقييد هذه الحرية ما لم يأذن القانون فى ذلك .

القيود على حرية التجارة :

- ٢ — على أن مبدأ الحرية فى مباشرة التجارة والصناعة — كالمبدأ فى مباشرة أى حرية أخرى — لا يمكن أن يكون مطلقاً من كل قيد ، وإلا أصبح الأمر فرضى وانقلبت هذه الحرية شراً على المجتمع ومصدراً للاضطراب ، ولذلك نجد الدول فى كل العصور تتدخل لتنظيم هذه الحرية وذلك بوضع قيود تستهدف حماية الأمن العام أو الآداب أو الصحة أو المصلحة القومية .
- وقد حرص القانون الصادر فى فرنسا فى مارس سنة ١٧٩١ والذى أعلن مبدأ الحرية الاقتصادية على الإشارة إلى أن هذه الحرية مقيدة بما تفرضه « لوائح البوليس القائمة وقتئذ وتلك التى تصدر فيما بعد » .

وكذلك أشار إلى هذه القيود الدستور المصرى الصادر فى سنة ١٩٢٣ عند ما قرر أنه يضمن الحريات العامة فى حدود القانون ، وهو معنى رده الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٥٨ إذ يقول فى المادة العاشرة منه إن « الحريات العامة مكفولة فى حدود القانون » .

(١) محاضرة ألقى بدار النقابة فى أول يونيه سنة ١٩٦٢ .

فكأن حرية التجارة إذن حرية منظمة وليست حرية مطلقة ، والتنظيم هو في حقيقته فرض للقيود لأن إطلاق الحرية لكل الأشخاص يؤدي إلى تعارضهم وتضاربهم ولا تكون حماية مصالح شخص معين إلا بوضع قيد على حرية شخص آخر لنمعه من العيش بمصالح الأول ، والتنظيم يتضمن بطبيعته شيئاً من التقييد .

القيد الأول إذن على حرية التجارة هو ما يفرضه المشرع أو جهة الإدارة من قيود تستهدف حماية مصالح عامة كحفظ الأمن أو النظام أو الهدوء أو الصحة .

(١) القيود الإدارية :

٣ - ولكن يلاحظ أنه لما كان الأصل هو الحرية وهو مبدأ أساسي دستوري يقوم عليه المجتمع فإن القيود التي ترد عليه يجب أن تقتصر على مجرد تنظيم ممارسة الأفراد لحقوقهم لا أن يتوغل التنظيم إلى حد الوصول إلى المساس بالمبدأ ذاته ، فلا يجوز أن يحرم شخص من مباشرة التجارة إلا بقانون أي بعمل صادر من السلطة التشريعية ، ولا يجوز للإدارة اتخاذ إجراءات تنظيمية إلا في حالتين : الأولى إذا كانت تستند في اتخاذها إلى قانون يأذن بها بذلك فإذا لم يوجد قانون في هذا المعنى امتنع عليها أن تتدخل ولو كان ذلك بحجة الصالح العام .

والحالة الثانية ، هي ما إذا كانت مباشرة التجارة تقوم على استخدام الأموال العامة فعندئذ يجوز للإدارة أن تتدخل بفرض الإجراءات المناسبة على هذه الأموال .

(ب) القيود التشريعية :

٤ - كذلك يرد على هذه الحرية قيد ثان ، هو كل ما يصدره المشرع في قوانين من قيود ، بمعنى أن للمشرع ، وهو أعلى سلطة أمرة في الدولة ، أن يفرض من القيود على حرية الأفراد ما يراه . وقد أشار إلى ذلك نص الدستور عند ما قرر أن الحريات العامة مكفولة في حدود القانون ، أي أنه ترك للقانون أن يحدد نطاق هذه الحرية وكيفية استخدامها وجزاء مخالفة ما يضعه من أحكام .

وليست للمشرع حرية مطلقة في إهدار مبدأ حرية التجارة لأن هذا مبدأ دستوري يقوم عليه تنظيم الجماعة ويلزم المشرع ذاته باحترامه باعتبار هذه الحرية مرتبطة بالحرية السياسية وهذه الأخيرة مبدأ أساسي في مجتمعنا ، ولأن الدستور ترك للقانون أن يبين حدود هذه الحرية لا أن يهدمها أو يلغيها . وتفريماً على ما تقدم كله لا يجوز للمشرع أن يحرم الاتجار بوجه عام على الأفراد . وبالعكس يجوز للمشرع أن يحرم على الأفراد مباشرة تجارة أو صناعة معينة وذلك على سبيل الاستثناء الذي تقتضيه الضرورة والمشرع وحده هو الذي يقدر هذه الضرورة . ولذلك :

(أولاً) يلزم أن يكون هذا التحريم بقانون . فلا يجوز للسلطة الإدارية أن تصدر قراراً في هذا المعنى ، لأن دورها مقصور على التنظيم الذي يفترض وجود حرية مباشرة المهنة فينظم استخدامها ولكن لا يحرم استعمالها كلية .

ويعتبر تقرير المشرع احتكراً لمنشأة معينة أو لرفق حكومي نوعاً من حرمان الأفراد من مباشرة المهنة موضوع الاحتكار ، ولهذا تنص الدساتير عادة على أنه لا يتقرر الاحتكار إلا بقانون ولا يكفي له تدخل من جانب الإدارة .

و (ثانياً) يكون لمن أصابه ضرر بسبب حرمانه من الاستمرار في حرفة يصدر القانون الحق في تعويض عادل تتحمله الدولة ، لأن الفرض أن هذا التحريم كان لصالح المجموع فمن العدل أن يعرض المجتمع الأشخاص الذين حرّموا من مصدر رزقهم في سبيله . وذلك إلا في حالتين ، الأولى : أن ينص القانون ذاته على عدم إعطاء أى تعويض إذ لا سبيل عندئذ لمخالفة أمره . والثانية : أن يكون النشاط الذى صدر القانون بتحريمه خطراً على المجتمع أو مخالفاً للنظام العام .

(ح) النظام العام السياسى :

هـ — وأخيراً هناك نوع ثالث من القيود لم يرد به نص خاص يفصل أحكامه ، ونعنى به فكرة النظام العام وحسن الآداب ، وهذا القيد هو الحد الذى يقف عنده كل تنظيم يقوم به الأفراد في علاقاتهم ولا يستطيعون تجاوزه ، وإلا تعرضت تصرفاتهم لمخالفة للجزاء المقرر وهو البطلان .

وهذا القيد الذى تفرضه فكرة النظام العام قيد غير منضبط ، تماماً كالفكرة التى يرمى إلى ضمان احترامها ، ولذلك يمكن للمشرع أن يعتبر مخالفاً للنظام العام أو ماساً به أى مشروع تجارى أو صناعى فيحرمه أو ينظمه . ومسلكه في هذا الخصوص يخضع بالطبع للأفكار السياسية والاقتصادية وهى بدورها متطورة ومتغيرة .

هذا عن النظام العام بالمعنى الذى يعرفه القانون المدنى ، وهو النظام الذى يقوم عليه تنظيم الدولة والمجتمع والأسرة .

(و) النظام العام الاقتصادى :

٦ — وقد نشأ مع الزمن ، ومع ظهور الأفكار الاشتراكية ، نظام عام جديد يقوم عليه التنظيم الإقتصادى للدولة ويسمى لذلك النظام العام الاقتصادى^(١) وتؤدى غلطة إلى بطلان العمل المخالف تماماً كما بالنسبة للنظام العام السياسى .

وقد ظهر هذا النظام العام الاقتصادى مع التوجيه الذى تتولاه الدولة للاقتصاد الوطنى ، وهو مستمد من القواعد الآمرة التى تضعها الدولة للإنتاج والتداول والتوزيع ، فمجموع هذه القواعد يكون النظام الاقتصادى للدولة وهو نظام عام أى واجب الاحترام .

ومن المعروف أن الاتفاق يظل إذا كان مخالفاً للنظام سواء كان هذا الاتفاق يخالف قاعدة صريحة

(١) أنظر في ذلك :

هيار فى مقاله بمجموعة زيبير جزء ٢ سنة ١٩٥٠ صفحة ٣٤١ بعنوان الاقتصاد الموجه والعقود التجارية .
ريبير ، النظام الديمقراطى والقانون المدنى الحديث طبعة ١٩٤٨ باريس رقم ١٤٠ وما بعدها .

أو يخالف روح القواعد الآمرة ، أى لا يكفى أن يقدر القاضى مخالفة الاتفاق لنص تشريعى أمر أو لروح التشريع الأمر .

ومن الصعب تحديد القاعدة المتعلقة بالنظام الاقتصادى .

التوجيه الاقتصادى :

٧ — على أن هذه القيود المتقدمة كلها قيود تنظيمية ، بمعنى أنها تهدف إلى تنظيم حسن استخدام الحرية الاقتصادية ، أى تقوم كلها على التسليم بمبدأ الحرية الاقتصادية كبداً قائم واجب الاحترام ، وتنحصر القيود فى إجراءات انفرادية جزئية .

لكن مبدأ الحرية الاقتصادية قد تعرض للاهتزاز فى أساسه فى بداية القرن العشرين وأخذت تحيط به قيود جوهرية متعددة من كل جانب ، ويرجع ذلك إلى سببين كبيرين :
الأول ، سبب من الواقع يرجع إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية التى خلفت عن الحربين العالميتين وما ينتج عنها من ضرورة تعبئة القوى الاقتصادية والبشرية فى كل الدول لإعادة بنائها من جديد وهو ما لا يمكن إلا بتدخل من الدولة فى النشاط الاقتصادى .

والسبب الثانى ، وهو ناشئ عن السبب الأول ، ان الأفكار الاقتصادية والسياسية بدأت تغير نظرتها إلى وظيفة الدولة وتقبل تدخلها فى الشؤون الاقتصادية لاعتن أن يكون هذا التدخل كأداة مؤقتة لتخفيف الأزمة المترتبة على الحرب بل على أنه سياسة مستمرة هدفها تحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية .

ولذلك اتجهت معظم الدول إلى التدخل فى سير النشاط الاقتصادى وذلك بتوجيه الوجهة التى تتفق مع حالتها السياسية والاجتماعية .

التوجيه والتدخل :

٨ — ولا يعتبر تدخلها على هذا النحو الجديد امتداداً للتدخل المألوف صدوره منها فى كل المصور وفى كافة البلاد ، بل إنه تدخل من نوع جديد ، لأن التدخل القديم كان سلبياً يتم بعدد من القيود مقصود بها حماية الأفراد أو المجتمع من النتائج الضارة التى قد تترتب على إطلاق الحرية الاقتصادية ، فهو تدخل سياسى يشبه تدخلها فى تنظيم استعمال الحريات الفردية الأخرى ، أما تدخلها الحديث فهو توجيه direction مقصود به تعبئة جهود المواطنين جميعاً للوصول بالامة إلى غرض محدد سلفاً هو — فى بعض الأحوال — رفع مستوى الشعب وفى بعضها الآخر الاستعداد للحرب أو للمقاومة ضد حرب خارجية .

القيود الناشئة عن التوجيه الاقتصادى

معنى التوجيه الاقتصادى :

٩ — سبق أن أشرنا إلى أن معظم الدول بدأت توجه اقتصادها توجيهها يضمن لها تحقيق غايات معينة (رقم ٧) . وأشرنا كذلك إلى أن هذا التدخل الجديد ليس من طبيعة التدخل المقصود به مجرد تنظيم مباشرة التجارة بحرية عامة .

ذلك أنه ليس كل تدخل من جانب الدولة يعتبر توجيها للاقتصاد ولو كان هائقا لحرية التجارة ، ولذلك يعبر بعض الشراح عن ذلك بقولهم : يعتبر الاقتصاد موجهاً إذا وضعت سلطة الدولة فى خدمة الاقتصاد وذلك يقصد تحويل القواعد أو القوانين الاقتصادية إلى قوانين وضعية ، وبدلاً من ترك الأفراد أحراراً تفودهم مصالحهم الخاصة وترك الأحداث تجري من تلقاء نفسها تحدد الدولة طريقاً يجب على الأفراد أن يسلكوه وتفرض على الأحداث تسليلاً معيناً .

ويعبر بعض الشراح عن الفكرة ذاتها بقوله « إن الصورة الحقيقية للاقتصاد الموجه تكون بتدخل الدولة فى القطاع الخاص الحر بإجراءات آمرة وعديدة بحيث لا يصبح للمنشآت من الناحية العملية حرية حقيقية فى مباشرة نشاطها ، ذلك أنه فى نظام الاقتصاد الحر تكون غاية التاجر هى أن يباشر التجارة التى تروق له ويشتري ممن يشاء وطنياً كان أو أجنبياً وبالكمية التى يريدتها وأن يبيع لمن يشاء وبالثلث الذى يحدده ، أما فى الاقتصاد الموجه فهذا الوضع يتغير كلية »

أسباب التوجيه الاقتصادى :

١٠ — وقد أشرنا كذلك (فى رقم ٧) إلى أهم أسباب التوجيه الاقتصادى ، فقلنا إنه نتيجة لظروف الاقتصادية السيئة التى ظهرت فى معظم الدول بعد الحربين العالميتين ونتيجة لتغير نظرة الأفكار السياسية إلى وظيفة الدولة . ونضيف إلى ذلك سبباً آخر سياسياً هو أن حالة التوتر السياسى الذى يسود العلاقات الدولية يدفعها إلى تنشيط الصناعات الحربية والصناعات الثقيلة وهى لذلك تضطر إلى وضع برنامج يؤدى إلى نجاح هذه الصناعات ، وللوصول إلى هذه النتيجة لابد من تدخل الدولة للإشراف على الإنتاج الصناعى ، وهو تدخل يعرقل فى كثير من الدول العودة إلى نظام الحرية الذى حاولته بعض الدول بعد انتهاء الحرب .

وهناك سبب رابع هو أن التجارة الخارجية لم تعد حرة بسبب توتر الحالة السياسية ولما كانت التجارة الداخلية تتأثر بالتجارة الخارجية فإن إعادة الحرية إلى التجارة الداخلية عسير ما لم تعد الحرية إلى التجارة الخارجية وهو أمر مرتبط بالاعتبارات السياسية .

التوجيه يكون في التجارة الداخلية والخارجية :

١١ — وتحرم الدولة على توجيه التجارة الداخلية فتنظم الإنتاج والتوزيع ، وتتدخل في تحديد الأثمان وكمية الاستهلاك . وقد زاد هذا التوجيه في فرنسا عقب الحرب حتى قيل إن التجارة أصبحت وظيفة عامة لأن التاجر لم تعد له حرية وأصبح خاضعاً في كل حركته لقواعد آمرة .

وكذلك توجه التجارة مع الخارج ، لأن كثيراً من المواد الأولية يرد من الخارج ، وهذا التوجه يثير مشكلات أهمها حماية النقد الوطني ، ويتجه التدخل نحو تنظيم الاستيراد والتصدير والرقابة على حركة العملات الأجنبية والإتجار في الذهب .

اتجاه الدستور :

١٢ — وتمشياً مع هذا الاتجاه الحديث نص دستور الجمهورية المصرية في ١٩٥٦ في المادة ٨ على أن النشاط الاقتصادي الخاص حر على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم أو كرامتهم .

وتقول المادة ٧ « ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطة مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة » .

وتقول المادة ٩ « يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي ولا يجوز أن يتعارض في طرق استخدامه مع الخير العام للشعب » .

وتضيف المادة ١٠ « يكفل القانون التوافق بين النشاط الاقتصادي العام والنشاط الاقتصادي الخاص تحقيقاً للأهداف الاجتماعية ورفاء الشعب (١) » .

وتحقيقاً لهذه المبادئ صدرت تشريعات زجت بالحكومة في ميدان التجارة والصناعة ، وأنشئت لجنة التخطيط القومي لوضع الخطة الاقتصادية المشار إليها وللإشراف على تنفيذها ، كما ازداد تدخل الدولة في مباشرة الأفراد للنشاط الاقتصادي .

(١) وقد حرص الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٩٤٦ على بيان الحقوق الثابتة المقدسة لكل إنسان فلم يذكر حرية التجارة والصناعة ، بل بالعكس فإنه تضمن فكرة توجيه اعتداءات خطيرة إلى مبدأ الحرية وذلك بما تضمنته افتتاحية الدستور بقولها « كل منشأة يكون لاستغلالها وصف المرفق العام أو الاحتكار الفعلي أو يصبح لاستغلالها هذه الخصائص يجب أن تنتقل ملكيتها إلى المجتمع » .

وهكذا يبدو من النص أن ضرورة حماية المستهلكين هي التي تضع الحدود وتقيم القيود على حرية التجار والمتجعين .

نتائج التوجيه الاقتصادي :

١٣ - (١) ضرورة التخطيط الاقتصادي :

يترتب على عزم الدولة توجيه الاقتصاد القومي أن يكون هذا التوجيه كاملاً ، بمعنى أن ينبسط نطاقه واسعاً .

ففي ظل الاقتصاد الموجه ، لا يهدف الإجراء القانوني المقيد للنشاط إلى حماية النظام السياسي أو الاجتماعي . بل يهدف إلى حسن سير الاقتصاد الوطني ، فعاقبته اقتصادية ، فهو مثلاً ينظم الانتاج ليضمن اشباع الاستهلاك وينظم المبادلات والأثمان ليضمن حسن توزيع المنتجات وهكذا ، فالمرجع يلاحظ أن ترك وضع معين في نظام الحرية يؤدي إلى نتائج اقتصادية لا يريدها فيتدخل لمنع هذه النتائج .

وللوصول إلى الغاية لا يكفي — كما في حالة التدخل — أن يحرم الشارع نشاطاً معيناً بل عليه أن يدفع الأفراد إلى نشاط معين وإلا تنذر تحقق النتيجة التي يريدها . ولا يكفي أن يدفع إلى هذا النشاط مرة أو مرتين بل يجب أن يكون هذا المسلك مستمراً منظماً وأن يفرض رقابة حكومية منظمة ، ومعنى ذلك أن عليه وضع خطة Plan معنة ليضمن الوصول إلى النتيجة المطلوبة .

ولهذا فإن الاقتصاد الموجه لا ينجح إلا إذا وضعت له خطة سليمة أي إلا إذا كان مخططاً *plannifié* ، فالتخطيط هو الطريق السليم الحتمي لأي توجه اقتصادي .

وتنفيذاً لهذه السياسة صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة للتخطيط القومي ثم حل محله قرار جمهوري في ١٣ يناير ١٩٥٧^(١) بشأن التخطيط القومي .

وهو يقضى بوضع خطة قومية شاملة طويلة الأجل للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للدولة (١٢) ، ويتولى رسم سياسة التخطيط القومي للدولة ومتابعة تنفيذها هيئتان هما مجلس أعلى للتخطيط ولجنة للتخطيط القومي (م ٥ وما بعدها)^(٢) .

(٢) نشأة فكرة النظام العام الاقتصادي :

١٤ — أشرنا فيما تقدم (رقم ٦) إلى أن النظام العام السياسي والنظام العام الاقتصادي يحددان — في الوقت الحاضر — من الحرية الاقتصادية ، وأشرنا إلى صعوبة التعرف على قواعد النظام العام الاقتصادي وهو ما يؤدي إلى اضطراب في المعاملات ، ونعود الآن إلى توضيح ما أجملناه فيما تقدم .

ذلك أن فكرة النظام العام السياسي لا تزال غامضة بسبب مرونتها وبالتالي فإن من العسير تحديد فكرة النظام العام الاقتصادي .

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ مكرر هـ في ١٥ يناير سنة ١٩٥٧ .

(٢) وصدر قرار جمهوري في أول ديسمبر ١٩٥٧ (الوقائع عدد ٩٨) بإنشاء مؤسسة عامة باسم الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس الصناعية ..

ويسهل الأمر إذا صرح المشرع فى القاعدة التى يضعها بصفة هذه القاعدة أو حرر صراحة الخروج عليها ولكنه يدق إذا لم يتعرض لمدي إلزامها ، إذ يكون على القاضى عندئذ البحث فى تحديد حكمها وما إذا كان متعلقاً بالنظام العام فلا يجوز الخروج عليه أو أنه بالعكس من الممكن أن يخالفه اتفاق ذوى الشأن .

وهذا البحث صعب بالنسبة للقوانين المتعلقة بالنظام العام السياسى وهو المتعلق بتنظيم الدولة وبالأوضاع الاجتماعية والعائلية أى متعلق بأوضاع يلمسها القاضى فى حياته كل يوم ، ولذلك يعتبر هذا البحث أكثر صعوبة بالنسبة للتشريعات التى تمثل النظام العام الاقصادى لأنه إذا كان القاضى قد بلغ من الثقافة والدراية حدّاً يمكنه من التفتيش عن معيار النظام العام السياسى بالمعنى المتقدم بيانه فان من النادر أن تكون للقاضى الثقافة والخبرة اللازمين لتمكينه من بحث مدى مطابقة اتفاق معين أو مخالفته لتشريع متعلق بالنظام العام الاقصادى .

١٥ — كما يلاحظ أن قواعد النظام العام السياسى يستخلص بعضها من نصوص القوانين الآمرة ويستخلص بعضها الآخر من أوضاع اجتماعية ملزمة تنشأ تدريجياً من البيئة السياسية والاجتماعية ، بحيث يسهل على القاضى أن يستخلصها من سلوك الجماعة ومن السوابق القضائية .

أما النظام العام الاقصادى فأمره مختلف إذ هو لا ينشأ تدريجياً من البيئة التى يعيش فيها كل الناس يومياً بل يجب أن يشير المشرع إلى قواعده وحق يتسنى للقاضى فهم الروح التى يقيم المشرع النظام الاقصادى على أساسها يلزمه وقت طويل وهو أمر متعذر لأن التشريع الاقصادى سريع التغير بطبعه لأنه يواجه وقائع واتجاهات يؤثر المشرع فيها ولكنه لا يتحكم بإرادته وحدها فى السيطرة عليها ، لأنه إذا استطاع التحكم فى الوقائع التى تتم داخل حدود الدولة فهناك أحداث تقع خارج سلطانه ، وأحداث أخرى دولية تؤثر فى الأوضاع الاقتصادية الداخلية رغم إرادة المشرع .

وهكذا يغير المشروع — تحت ضغط الحوادث — التشريعات الاقتصادية ليواجه الأوضاع المستحدثة ، ويؤدى ذلك إلى عدم استقرار مفهوم النظام العام الاقصادى ، لأنه ما أن يتعرض القضاء لتطبيق تشريع اقتصادى معين ويستقر على تفسيره حتى يتغير ويصدر تشريع جديد يقوم على أسس مختلفة ويشير صعوبات جديدة .

(٣) سرعة تغير التشريع :

١٦ — يؤدى تدخل الدولة بالتوجيه الاقصادى إلى اضطراب حتمى فى المعاملات . ونظراً لأن التشريعات الاقتصادية سريعة التغير لارتباطها بالأحداث الاقتصادية المتغيرة فان الأفراد يحرصون عادة على تنظيم علاقاتهم الاقتصادية تنظيمًا مستقر وذلك بإبرام عقود تكون نافذة لمدة معينة بحيث تحكم علاقة طرفيها طوال المدة المذكورة فيها ولو تغير التشريع الذى كان نافذاً وقت إبرامها .

ومع ذلك فإن المشرع لا يقبل هذا الوضع في ظل نظام اقتصادي يوجهه ، لأنه إذ يغير الأحكام القائمة بإصدار تشريع جديد إنما يريد معالجة الوضع الجديد بأحكام هذا التشريع في حين أن في الإبقاء على العقد - وهو يتفق مع التشريع الملغى - لمعالجة الوضع المستحدث تعارضاً مع سياسة المشرع الجديدة .

مشكلات التوجيه الاقتصادي

صعوبة التوجيه الاقتصادي :

١٧ - بالرغم من أن الهدف الذي ترمى إليه الدولة من سيطرتها على الاقتصاد القومي قد يكون حيويًا بالنسبة إلى رفاهية الشعب وأمنه فإن أمامها صعوبات كثيرة في سبيل الوصول إليه ، لا يستطيع المشرع التغلب عليها بما أوتي من سلطان ، وذلك لأنها صعوبات فنية ، وهذا هو السبب في أنها تصادف المشرع في مختلف الدول ، وفي أن النظر في تجارب الدول الأخرى يكشف لنا عن مدى النجاح الذي قد يصادف برنامجاً أو وسيلة معينة وعن ما إذا كان الالتجاء إليه يوصلنا إلى الغرض المطلوب .

وهذه المشاكل تواجه الدولة عند وضع سياستها الاقتصادية لأن فائدة هذه السياسة والحكم عليها إبتداءً يتحدد بالإمكانيات التي لدى الدولة في تحقيق نجاح هذه السياسة .

وسنرى أن هذه الإمكانيات - على خلاف ما قد يظن البعض - محدودة : فهي ليست من اليسر بحيث يمكن الالتجاء إليها في كل الظروف وبالنسبة لكل الأهداف ، كما أنها ليست من الدقة والإحكام بحيث توصلنا إلى الهدف المنشود .

ضرورة الوسائل القانونية لتنفيذ الخطة الاقتصادية :

١٨ - تستطيع الدولة أن تحدد أهدافها الاقتصادية كما تشاء وبمطلق حريتها ، ولا دخل للقانون في ذلك^(١) . ولكن لا تستطيع سياسة اقتصادية أن تقوم بغير تدخل من القانون .

ويبدو صدق الملاحظة المتقدمة متى قدرنا أن القانون يوجه تصرفات الناس ، فإذا أريد توجيه الاقتصاد فعلى رجال الاقتصاد أن يبينوا هدف هذا التوجيه الذي وضعوه ، ولكن رجال القانون وحدهم هم الذين يحددون السلطات والقواعد والجزاءات التي يمكن أن يتم بها هذا التوجيه والوصول إلى الهدف منه . فالاقتصاديون يحددون الهدف والقانونيون يبينون الوسيلة ، فإذا لم تكن الوسيلة ممكنة أو فعالة تعذر الوصول إلى الهدف .

فالاقتصاد الحر قد يخضع للأوامر الطبيعية الاقتصادية التي تتميز بانطباقها وانضباطها دون تدخل من جانب الدولة ، أما الاقتصاد للوجه فيخضع لقوانين وضعية أي تضعها الدولة ، وهو لذلك - أي

(١) ما دامت تراعى الأحكام الأساسية الواردة في الدستور .

لأنه اقتصاد مصنوع أو مصطنع — اقتصاد محدد يقوم على تحديد عدد الإمكانيات والمشروعات وتقدير دقيق لمختلف الاحتمالات والاحتياجات، فهو لذلك اقتصاد مخطط Planifié أى يقوم على خطة موضوعة مقدماً، ويسير النشاط فيه وفقاً لهذه الخطة الدقيقة لا ينحرف عنها حتى يتحقق الهدف المقصود من الخطة والذي تسعى إليه الدولة بالتوجيه .

معنى ذلك أن الاقتصاد الموجه اقتصاد مخطط ، وأن الخطة الاقتصادية لا تنفذ إلا بوسائل قانونية ، ومن هنا يرتبط الجهد الاقتصادي بالجهد القانوني للوصول إلى الهدف المطلوب .
ومن هنا أيضاً كان من المفيد استعراض المشكلات القانونية التي تتعرض لتوجيه الدولة للاقتصاد .

§ أولاً — الصعوبات المتعلقة بالمشروع

مصدر التشريع الاقتصادي :

١٩ — يهدف التشريع الاقتصادي إلى تحقيق غايات اقتصادية معينة ولذلك يستحسن — من الناحية النظرية — أن تختص بإصداره سلطة مكونة تكويناً علمياً خاصاً ولها قدرة على هذا العمل .
لكن هذا اقتراح نظري محض لأن السلطة التشريعة سلطة وحيدة في الدولة ، وإذا وجدت هيئات عامة تختص بمسائل اقتصادية فمهمتها دراسية ورأيها استشاري ولا دور لها في إعداد التشريع ولا في إصداره .

فالجهة التي تسيطر على التوجيه السياسي هي ذاتها التي تتولى التوجيه الاقتصادي ، ويرى بعض الشراح أن ذلك قد يؤدي إلى ارتباك في تنفيذ الخطة الاقتصادية لأن القانون السياسي قد يؤدي إلى آثار اقتصادية تخالف النظام العام السياسي ، كما أن القانون الاقتصادي قد تكن وراءه عوامل أو أغراض سياسية فيؤدي إلى فساد الخطة الاقتصادية .

لذلك يقترح البعض علاجاً لهذا الوضع أن ينص في الدستور على توزيع الاختصاص التشريعي على جهات يختص كل منها بوضع قوانين ذات صبغة معينة ، وإن كان يلاحظ أن الاقتراح لا يمكن تقبله أية سلطة سياسية ، فضلاً على صعوبة تنفيذه — على فرض قبوله — بسبب عدم وجود معيار محدد لمعرفة ما هو القانون الاقتصادي .

والرأي عندنا خلاف ذلك ، لأن توزيع الاختصاص التشريعي قد يؤدي إلى تعارض في القوانين الصادرة من الجهتين ، أما إصداره من جهة واحدة فيضمن الانسجام بين مختلف القوانين وسيرها جميعاً نحو هدف واحد .

٢٠ — ولقد قدر المشرع عندنا الاعتبار التي تجب مراعاتها في التشريعات الاقتصادية ،

فنص (١) على أن يقوم اتحاد الصناعات بإبداء رأيه في التشريعات والنظم المتصلة بالصناعة ، وكذلك نص على أن تعفى الغرف الصناعية بالمصالح المشتركة لأعضائها وتمثلهم لدى السلطات العامة كما تساعد تلك السلطات في العمل على تنمية الصناعات المصرية ورفقها وخفض تكاليف إنتاجها (٢). كذلك تختص الغرف التجارية بتقديم ما يكون لها من مقترحات وآراء في القوانين واللوائح المتعلقة بالضرائب والتجارة والصناعة (٣) ، كما تلزم الحكومة بأخذ رأيها مقدماً في إنشاء البورصات والسواحل والموانئ والأسواق والمعارض وفي منح حقوق الامتياز المتعلقة بالمرافق العامة (٤) .

§ ثانياً — الصعوبات المتعلقة بالتشريع

(١) ضرورة تعدده بتعدد الحالات الفردية :

٢١ — والصعوبة الثانية تظهر في التشريع ذاته . ذلك أن المشرع — لكي يضمن نجاح الخطوة — يندفع إلى التدخل في تفصيلات النشاط الفردى ، وفي النظام الاقتصادى الحر ينظم الأفراد علاقاتهم بإبرام عقود تقوم مقام القانون في الإلزام ، وهى — بالطبع — تتعدد بتعدد الأطراف واختلاف الظروف ، فإذا أراد المشرع أن يضع قانوناً عادلاً يحل محل هذه العقود وجب أن يراعى ضرورة ملائمة أحكامه لجميع الحالات والظروف ، وهو أمر عسير .
كذلك من المتعذر أن يتوقع المشرع كافة الاحتمالات التى تطرأ بعد صدور القانون ونفاذه .

(٢) اختلاف باختلاف الأقاليم :

٢٢ — ولا يتعدد التشريع بحسب الظروف والأفراد فقط ، بل إنه يتعدد كذلك بتعدد الأقاليم ، لأن عمومية التشريع وسريانه على كل المواطنين بدرجة واحدة لا تناسب حالة الاقتصاد الموجه ، فان مناطق الدولة ليست في ظروف متشابهة وكذلك المشتغلين بالصناعة والتجارة فيها ، ولهذا وجب أن يفسح القانون مجالاً لكل بيئة ولكل طائفة ، ويغلب أن يكون ذلك بأن توضع القاعدة العامة في صلب القانون ، وتخول جهة الإدارة سلطة إعطاء أو منح تراخيص لمباشرة نشاط معين أو تتولى وضع القرارات التنفيذية .

ومثال ذلك ما ورد في قانون التسعير الجبرى من إنشاء لجنة في كل مديرية أو محافظة تتولى تحديد الأسعار التى تطبق في دائرتها (٥) .

(١) المادة ٢ من القرار الجمهورى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٨ .

(٢) المادة ٢ من القرار الجمهورى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٨ .

(٣) المادة ١٦ من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية .

(٤) المادة ١٥ من القانون السابق .

(٥) المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

(٣) تفسيره بتغير الظروف :

٢٣ - والأصل في التشريع أنه يصدر دائماً أى غير محدد بمدة ينتهى مفعولة باتتهاها ، وخاصة الدوام هذه لازمة في التشريع الاقتصادي الموجه لأنه إذا كان محدداً بمدة أو متوقفاً إلغاؤه عند أجل معين فإنه يؤدي إلى فترة من الركود الاقتصادي ، إذ يمتنع الأفراد عن الحركة وينتظرون حلول هذا الأجل للتخلص من حكم التشريع الجديد ، وبذلك يفوت الغرض المقصود منه .

ولكن خاصية الدوام أو الاستقرار هذه لا تتوافر في التشريع الاقتصادي ، فمعظم القواعد الخاصة بالتوجيه الاقتصادي في هذا العصر قواعد متغيرة فهي موقوتة ، والسبب في ذلك أن الحوادث أو الظروف التي يصدر التشريع تنظيمها لها تتغير بسرعة فلزم من ذلك أن يلاحقها التشريع . فتغير التشريع بتغير الحوادث والظروف الاقتصادية ميزة أو ضرورة لصلاحيتها ، ولكنه مع ذلك يؤدي إلى قلقلة في المعاملات .

ففي الاقتصاد الحر ينظم الأفراد علاقاتهم لمدة مستقبلية بمقتضى عقود يبرمونها ويطمثون إلى بقاء أحكامها ولو تغير التشريع الذي كان سائداً وقت إبرامها لأن الأصل أن التشريع لا ينطبق على العقود التي انعقدت قبل نفاذه . أما في الاقتصاد الموجه فالمرشح لا يقبل هذا الوضع الذي أراده أصحاب الشأن وكل قانون يصدره في هذا الشأن يعتبر من النظام العام الاقتصادي وبذلك لا تصمد أمامه العقود المبرمة قبل نفاذه ، ولهذا لا يجد الأفراد مصلحة في التعاقد لمدة طويلة ما داموا يعلمون أن هذا التنظيم التعاقدى لن يستمر المدة التي وضع لأجلها .

وهذه حالة من الاضطراب ليست راجعة إلى التشريع بل إلى الوضع الاقتصادي ذاته .

(٤) صعوبة وضعه وتفسيره من الناحية الفنية :

٢٤ - فضلاً على أن كثيراً من المسائل التي يتعرض لها المشرع له طابع فني ، كما يحتاج النص القانوني إلى تدخل القاضي بتفسيره وخاصة إذا لم تكن عبارته واضحة محددة ، ويؤدي الطابع الفني لموضوع النص إلى صعوبة مهمة القاضي لأنه يجد نفسه مضطراً للتعرض إلى مسائل فنية هو غير مهياً لها بحسب استعداده وتكوينه (١) .

فالتشريع الاقتصادي صعب في وضعه على المشرع ، وصعب على القاضي في تفسيره .

§ ثالثاً - الصعوبات المتعلقة بكيفية التوجيه

صيغة النهي تؤدي إلى الركود :

٢٥ - يغلب في تدخل الشارع بوجه عام أن يتخذ صيغة النهي أو المنع بمعنى أن يلزم الأفراد بعدم التصرف على نحو معين في مسائل معينة . وهذا هو للسلك الطبيعي لأن الأصل هو الحرية والمنع

هو الاستثناء وكل ما ليس ممنوعاً فهو جائز ، لذلك يترك المشرع الأفراد أحراراً في تصرفاتهم ولا يتدخل إلا عندما يكون نشاطهم ضاراً بالنظام العام أو حسن الآداب فيتدخل لمنعه .

ويمكن أن تتخذ الدولة هذا الأسلوب ذاته في التوجيه الاقتصادي بأن تنهى الأفراد عن إتيان نشاط تعتبره غير لازم لهم أو ضار بالخطة الاقتصادية المرسومة .

لكن هذا الأسلوب سلبى يؤدي إلى شيء من الركود لأنه يقتصر على منع وقوع أفعال معينة ، في حين أن الخطة الاقتصادية تعتمد في نجاحها على مساهمة إيجابية من جميع الأفراد ، لهذا يجب دفعهم إلى العمل ، ولذلك يتضمن التشريع بجانب النهى عن إتيان عمل معين إلزاماً لهم بالقيام بعمل محدد ، وهذا المسلك أصعب على المشرع من مجرد النهى ، ولذلك أسباب كثيرة :

١ — منها أن يكون على المشرع — قبل أن يأمر بتنفيذ عمل معين — أن يعرف هو النتيجة التي يريدها وأن يطمئن إلى أن العمل الذي يطلبه يؤدي إلى تحقيقها . ثم يحدد للأفراد ماهية العمل المطلوب وكيفية تنفيذه ، وهذه عملية تقع على عاتق الهيئة التي تضع الخطة الاقتصادية .

٢ — ومنها كذلك أن المشرع — بعد أن عرف هدفه والعمل الذي يؤدي إلى تحقيقه — عليه بعد ذلك أن يبحث عن الوسيلة التي تدفع الأفراد مختارين أو كارهين إلى القيام بالعمل المطلوب . وهذه مشكلة كبرى وعويصة لأن كثيراً من الوسائل غير ممكن أو غير مناسب وكثيراً منها غير منتج .

صور أخرى للتوجيه :

٢٦ — وقدّر المشرع في معظم الدول الوصول إلى خفض الأسعار فلجأ إلى وسيلة التحديد الجبرى للأسعار أو الأرباح ، ولم تنجح هذه الوسيلة إطلاقاً في معظم الدول . كذلك يلجأ أحياناً في سبيل تنفيذ الخطة الاقتصادية إلى وسائل كثيرة . كتشجيع صناعات معينة لازمة لحاجات البلاد ويكون التشجيع عادة إما بمنح مساعدات مالية ، أو ضمان حد أدنى لها من الربح أو تغطية ما يصيبها من خسارة . وهذا التدخل من جانبه قد ينجح في التوجيه الاقتصادي وتحقيق غرضه ، وإنما نلاحظ أنه في كل حالة يفسد المنافسة الحرة لأن التاجر أو الصانع يباشر نشاطه — في ظل هذه الحماية — دون أن يتحمل نتائج السيئة ، كما أن الثمن لا يتكون عندئذ طبقاً لقواعد العرض والطلب التي يفترض انطباقها حرية تامة في الإنتاج والتوزيع .

§ رابعاً — الصعوبات المتعلقة بالجزاءات

عدم الشعور باحترام القانون الاقتصادي :

٢٧ — تضع الدولة الخطة الاقتصادية ، وتسن القواعد التي يحقق اتباعها تنفيذ أغراض الخطة ،

ولما كان اتباع هذه القواعد يصادف حتما تمرداً من كثير من الأفراد لا تتفق مصالحهم الخاصة مع المصالح العامة لذلك وجب وضع جزاء يضمن للدولة احترام الكافة لأوامرها في هذا الخصوص .

والأصل أن يطيع الأفراد حكم القانون لمجرد احترامهم القانون أو لأن في اتباعه مصلحة لهم أو لأن عصيانهم يعتبر مخالفة لواجب أخلاقي حرص القانون على تأييده . لكن الغالب في ظل نظام الاقتصاد الموجه أن تنفصل الفكرة الأخلاقية عن الفكرة القانونية ، بمعنى أن القانون — في نظام الحرية الاقتصادية — يقتصر على التعرض للواجبات الأخلاقية كتحريم القتل والسرقة وأعمال الغش وما إلى ذلك من الأعمال الضارة بالجماعة والمستمدة من ضميرها . ولذلك يطيع الأفراد حكم القانون لأن في ذلك طاعة لحكم أخلاقي ، أما في نظام التوجيه الاقتصادي فتتسع دائرة القانون بحيث يتعرض لكثير من المسائل لا تمس الأخلاق ولا الآداب وإنما هي مجرد مسائل اقتصادية عامة .

ولذلك لا يشعر الأفراد نحو القانون الاقتصادي بنفس الاحترام الذي يشعرون به نحو القانون العادي الذي ينظم مسألة اجتماعية ولا ينظرون إلى مخالفته والخروج عليه باعتبارها عملاً منتقداً أو محترقاً ، ومن هنا تكثر المخالفات للقوانين الاقتصادية ، ويؤدي تكرارها إلى أن يستقر في أذهان الأفراد أن هذا القانون الذي لم يحترم ليس جديراً بالاحترام ، ويظل في تقديرهم أن ما حرمه القانون عليهم إنما هو عمل مشروع ولا بد أن هذا القانون سيعدل يوماً ما ليبيح ما يحرمه الآن .

ومثال ذلك ما يحدث في قوانين التسعيرة الجبري إذ يكون السعر المقرر أقل من الجاري فعلاً وتظل الأسعار في الارتفاع بينما القانون يقرر سعراً منخفضاً حتى يعدل ليتماشى مع الواقع ، ولهذا لا ينظر الناس إلى من يخالف قانون التسعيرة بأنه يرتكب جريمة ؛ لأن القانون يعدل غالباً بحيث يغطي فعلاً كأن يعتبر في ظل القانون السابق جريمة .

ولهذا يجب على الدولة أن تقرر القوانين المتعلقة بالمسائل الاقتصادية جزاء مناسباً وفعالاً . وهذه مشكلة عسيرة الحل في كثير من نواحيها .

تقرير البطلان كجزاء المخالفة :

٢٨ — يحرص القانون عادة على تعطيل إرادة الأفراد التي تخالف أحكامه وذلك بأن يقرر بطلان العقود والتصرفات التي تبرم بالمخالفة لأحكام القانون . ولهذا الجزاء يمتنع الأفراد عن إبرام مثل هذه العقود لأنها تتعرض للانحيار وبالتالي فإن كل طرف منها يتعرض لعدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزاماته وعندئذ لا تكون لديه وسيلة لإجباره على التنفيذ .

وقد يبدو أن تقرير البطلان على هذا النحو يعتبر جزاء يكفل احترام القاعدة القانونية ، ولكن الملاحظ في العلاقات الاقتصادية الخاضعة لقواعد التوجيه الاقتصادي أنه جزاء لا يكفي لمنع إبرام العقد وذلك لأسباب كثيرة ، منها أن البطلان لا يتقرر إلا بحكم من المحكمة إذا طلبه أحد الطرفين في نزاع معروض عليها متعلق بتنفيذه أما إذا تم تنفيذ العقد فوراً كالبيع المجهل بتسليم المبيع وقبض الثمن

فقد أفلت من كل جزاء ، وهذا هو الحاصل فعلا في السوق الحرة أو السوق السوداء ، وهي سوق تقوم في كل الدول إلى جانب السوق المنظم أو المسعر ، ولا يكون في السوق السوداء محل لتطبيق قانون التسمير الوضعي بل تسوده الحرية الاقتصادية وأساسها قانون العرض والطلب .

كذلك يلاحظ أن البطلان جزاء سلبي بمعنى أنه يمنع النشاط الضار ، ولكنه يقف عند ذلك ، ولا يكفي لـحل الأفراد على المساهمة المطلوبة منهم في تنفيذ الخطة الاقتصادية ، فهو جزاء يؤدي إلى الجمود والركود .

البطلان كأداة للتوجيه :

٢٩ — وقد يتقرر البطلان كجزاء مانع للنشاط الضار ، ولكنه يقوم أيضاً على فكرة التوجيه : مثال ذلك أن يقرر القانون إبطال شروط معينة مخالفة له ولكنه يبقى على العقد صحيحاً ، ومثاله أيضاً إبطال الاتفاق على سعر فائدة أعلى من السعر المقرر فانه ينخفض إلى الحد القانوني ، وإبطال الشروط المخالفة لقانون إيجار المساكن فانه لا يهدر عقد الإيجار كله ، وهكذا يحول المشرع عقداً معيناً عن الوجهة الضارة التي قصدت منه ابتداء إلى الوجهة التي تريدها الخطة الاقتصادية

الجزاءات الإدارية ومساكنها :

٣٠ — وقد يقرر المشرع جزاءات إدارية أي جزاءات تقوم الإدارة بتقريرها والإشراف على تنفيذها . ففي كثير من أوجه النشاط يقرر المشرع عدم مزاولته إلا بعد الحصول على إذن أو ترخيص من جهة الإدارة . فجهة الإدارة تتحقق عند منح الترخيص من توافر النشاط المطلوب مزاولته على الشروط القانونية وذلك كما رأينا في خصوص المحال الصناعية والمقلقة للراحة ، وفي خصوص المحال العامة وفي الملاهي ، وبالمقابلة لاشتراط الإذن السابق كثيراً ما يقرر المشرع جزاءات إدارية على مخالفة الشروط المطلوبة كغلق المحل المخالف وسحب الترخيص وذلك إما من تلقاء الإدارة أو تحت إشراف القضاء أي تنفيذاً لحكم قضائي .

ولا يرتب وضع مثل هذه الجزاءات وتنفيذها أثره المطلوب منه ، وهو ردع كل من يعيث بالنظام الموضوع بالخطة الاقتصادية ، إلا إذا كانت الجهة التي تتولى تنفيذها مهياً ومعدة إعداداً فنياً يمكنها من حسن تقرير هذه الجزاءات وتنفيذها ، وهو غير متيسر في كل الأحوال وبالنسبة لكل القطاعات .

الجزاءات الجنائية ومساكنها :

٣١ — وقد يبالغ المشرع — حرصاً منه على سلامة تنفيذ الخطة — في التشديد في الجزاء ، فلا يكفيه معاقبة المخالف بجزاء مدني كالإبطال أو بجزاء إداري كمنع النشاط أو وقفه بل يقرر عقوبة جنائية جسيمة تمنع — بسبب التهديد الذي تنطوي عليه — وقوع الفعل ، ومثالها العقوبات المقررة لمن يخالف قوانين التسمير الجبري ، أو يخالف قوانين الرقابة على النقد ، أو الأحكام المنظمة لتوزيع الأرباح أو مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة .

وقد تكون هذه هي الفرصة الأخيرة للمشرع في إرغام الأفراد على احترام الحطة الاقتصادية : أن يضع عقاباً جنائياً لمن يخالف أحكامه ، ولكن الأمر لا ينتهي عند ذلك لأن تنفيذ هذا الجزاء يشترط صعوبات كثيرة .

صعوبة ضبط المخالفة :

٣٢ — منها أن من الصعب اكتشاف المخالفة وضبط المخالف ، لأن المتعاملين الذين يخالفون القانون يكون لهم عادة مصلحة مشتركة في إخفاء المخالفة أو على الأقل لا يكون هناك من له مصلحة في كشف المخالفة لذلك تستعين الدولة بأشخاص لهم كفاية في ضبط هذه المخالفات الاقتصادية وتخولهم سلطة الضبطية القضائية . وهذا المسلك مأخوذ به في حالات كثيرة نذكر منها قانون الموازين والمقاييس والمكييل بالنسبة لموظفي إدارة الموازين وقانون التسمير الجبري بالنسبة لموظفي وزارة التموين ، وقوانين الشركات بالنسبة لموظفي إدارة الشركات بوزارة الاقتصاد .

٣٣ — ولما كانت هذه المخالفات الاقتصادية تعد جرائم من وجهة نظر القانون الجنائي لذلك لزم أن تتوافر لها أركان الجريمة بوجه عام ، وهي الفعل المادي المحرم والقصد الجنائي . ولما كان الأصل في الإنسان البراءة فقد وجب إثبات أركان الجريمة ، ومن السهل إثبات الفعل المادي ولكن القصد الجنائي عسير الإثبات في حالات كثيرة ، ولهذا اندفع المشرع — تحت ضغط الرغبة في فرض احترام الحطة الاقتصادية — إلى الخروج على قواعد القانون الجنائي الأصولية ليتبع قواعد أسهل في التطبيق وأكثر زجراً للمخالفين ، ذلك أنه في بعض الجرائم يفترض وجود القصد الجنائي حتى يقيم المتهم الدليل على براءته .

ونضرب مثالا لذلك نص المادة ١١ من قانون الموازين والمقاييس والمكييل (رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١) إذ تقر عقوبة على من يحوز أدوات وزن أو قياس أو كيل مزورة أو غير صحيحة وتفترض علم الحائر بتزويرها أو بعدم صحتها إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين أو من الموازين العموميين مالم يثبت العكس . وتقول المذكرة الإيضاحية لهذا القانون في تعليل هذا الافتراض ما يأتي . « لاشك في توافر هذا العلم بالنسبة إلى هذه الطوائف لاستعمالها الموازين وغيرها من الآلات التي في حيازتها بصفة مستمرة تسمح بالعلم بتزويرها أو عدم صحتها بما يستلزم صيانة للمعاملات نقل عبء الإثبات إلى الحائر خصوصاً إذا لوحظ أن المشروع لم يأخذ بنظام الدمع الدوري — وتتضح أهمية هذا المبدأ الجديد مما قرره محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣ إذ قررت أنه (إذا كانت نسبة الحلل في الميزان ضئيلة بحيث لا تدرك إلا بعملية المعايرة فلا يصح مؤاخذه الإنسان إلا على أساس علمه بحقيقة هذا الحال ما دام القانون ليس فيه نص يفترض العلم) وقد جاء التعديل المقترح سداد لهذا النقص » .

ومثاله كذلك ما ورد في القانون الخاص بقمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، إذ ورد في مادته الثانية العقاب على من يغش أو يشرع في غش الأغذية والعقاقير والحاصلات . وكان التفسير

المستقر هو ضرورة إثبات القصد الجنائي كشرط لعقاب المتهمة ، ولما كشفت التجربة عن صعوبة إثبات هذا القصد تدخل المشرع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ أضاف به فقرة إلى المادة الثانية المذكورة قضى فيها « أن يفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المختلطين بالتجارة أو من الباعة المتجولين » .

صعوبة مهمة القاضي :

٣٣ — كذلك يصعب على القاضي — عندما يراد منه توقيع الجزاء — أن يفحص الواقعة ويتحقق من حصول المخالفة ، لأن ذلك يتطلب عادة خبرة فنية واقتصادية لا تتوافر لديه عادة بينما هو المكلف بتفسير القانون . ونضرب مثلاً لذلك عبارة « الأعمال المضرّة بالسوق » التي يمتنع على العرف التجارية والصناعية أن تقوم بها ، فهي عبارة صعبة التفسير .

ظهور جزاءات من نوع جديد :

٣٤ — ومع نظام التوجيه والتخطيط الاقتصاديين ظهر نوع من الجزاء لم يكن معروفاً من قبل ، نكتفي بالإشارة إليه دون التعرض له بالتفصيل ، وهو خاص بتعقب الأرباح التي يحصل عليها الأفراد بالمخالفة لأحكامه الآمرة ، فهو مثلاً يحدد مكافأة أعضاء مجالس إدارة الشركات ويقضى أن تحصل الخزانة العامة ما يزيد على ذلك باعتباره ربحاً غير مشروع لأنه يجاوز — في تقدير المشرع — ما يمكن أن يتقاضاه العضو .

كما أنه يحدد مكافأة الموظفين عن أعمالهم الإضافية ، وما يزيد على المبلغ المحدد يؤول إلى الحكومة باعتباره ربحاً غير مشروع لذات السبب المذكور .

ويعتبر هذا الجزاء — أي أيولة القدر الزائد إلى الحكومة — نوعاً من المصادرة لصالح الحكومة ترد على جزء من الربح اعتبره المشرع غير مشروع لأنه يخالف أحكام خطته الاقتصادية .

مَشْرُوعِيَةُ التَّأْمِيمِ فِي الْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ

والداخِلِ ————— إلى

للمكثور صلاح الدين عبد الوهاب

وكيل نيابة النقض المدني

منهج البحث :

الفصل الأول — مشروعية التأمين في القانون الداخلي :

- ١ — مقدمة — التأمين في القانون المقارن .
- ٢ — مبررات التأمين .
- ٣ — الأساس القانوني للتأمين : نظرية مصلحة الدولة كمنفعة عن الأمة .
- ٤ — الطبيعة القانونية للتأمين .
- ٥ — تمييز التأمين عن غيره من النظم القانونية .

الفصل الثاني — مشروعية التأمين في القانون الدولي :

- ١ — المصالح العليا للدولة كأساس لمشروعية التأمين .
- أولاً : تأمين الأموال المحلية .

ثانياً : تأمين الأموال خارج الدولة المؤمنة .

(أ) التأمين الذي يصطحب دفع تعويض كاف .

(ب) التأمين دون تعويض (المصادرة)

- ٢ — عدم مشروعية التأمين في حالة خاصة .

الفصل الثالث — مشكلة التعويض وصلتها بالمشروعية :

- ١ — أساس التعويض .

- ٢ — تقدير التعويض .

- ٣ — خاتمة .

المبحث الأول

مقدمة في التأميم في القانون المختار

١ — يظهرنا التاريخ على أن سياسة التأميم غير مستعدثة ، ففي أعقاب الحروب عادة يستلزم الأمر وضع حلول لمشاكل اقتصادية كثيرة تظهر إلى حيز الوجود متعلقات بالملكية الفردية .

٢ — ومن أوائل الدول التي اتجهت إلى التأميم منذ فجر هذا القرن هي المكسيك ، فقد تضمن دستور ٣١ يناير ١٩١٧ في المادة ٢٧ منه نصاً يعالج فكرة الملكية وهدفها وانتقالها واستعمالها ، على نحو جديد لم يكن معهوداً في ذلك العصر الذي كانت تسود فيه النظرية التقليدية في حق الملكية الخاصة ، والتي كانت تعتبره حقاً مطلقاً لا يمكن أن ترد عليه قيود .

فقد نصت الفقرة الأولى من هذه المادة على أن : « ملكية الأرض وموارد الماء في داخل حدود الإقليم الوطني تنعقد بحسب الأصل للأمة التي لها الحق في نقلها للأفراد ، وبالتالي إنشاء ما يسمى بالملكية الفردية الخاصة (١) » . وهذا النص الدستوري وضع الحجر الأساسي لفكرة جديدة في مضمون الملكية الخاصة . فملكية الأرض والماء داخل الدولة ليست حقاً مقدساً ولا طبيعياً لا للسلطان ولا للأفراد . فهي تتعلق بمجموع الأمة التي تستطيع مع ذلك أن تتنازل عنها الأفراد في صورة ملكية خاصة ، والملكية الخاصة تكون بهذه المثابة ملكية مشتقة ، لأنها نشأت استعمالاً لحق ملكية المجموع أو الأمة ، ويترتب على ذلك أننا لا نستطيع التكلم في إلغاء الملكية الفردية أو نفيها ، بل في تجريدها مالكها منها .

وثمة جانب آخر لنص المادة ٢٧ من الدستور المكسيكي ، يسترعى انتباهاً خاصاً ، أن الملكية الأصلية للأرض ولموارد المياه لا تعتبر حقاً خالصاً للدولة وإنما للأمة ، فالمرجع بتعاضد التعبير بلفظ « الدولة » واستعماله كلمة « الأمة » بدلا منها ، قد أراد إبراز أولية العنصر الاجتماعي والاقتصادي في طبيعة ملكية الدولة على عنصر السيادة والسلطة .

والفقرة الثالثة من المادة ذاتها تنص على أن الملكية الخاصة التي تمنح من الأمة ، تخضع — من ناحية أخرى — لقيود تقتضيها مصالح المجموع (٢) . وبذلك تبقى هذه الملكية تحت رقابة الأمة .

(١) La propriété de la terre et des eaux à l'intérieur des frontières du territoire national est *acquise originellement à la nation*, qui a eu et a le droit de la transférer à des personnes privées, créant de la sorte la propriété privée.

(٢) "La propriété pourra être socialisée dans les mêmes conditions."

"Les services publics et les exploitations qui affectent l'intérêt commun peuvent être nationalisés dans les cas où les besoins sociaux l'exigeraient".

"Contrôler l'exploitation".

فهي مشروطة بإشباعها الحاجيات الاجتماعية ومن هنا جاء القول بأن الملكية وجدت لكي تقوم بوظيفة اجتماعية معينة .

٣ - وغنى عن الذكر أنه في أكتوبر من نفس السنة (١٩١٧) قامت الثورة الماركسية في روسيا ، وليس من الضروري في هذا المجال أن نخوض في بيان الأسباب السياسية والاجتماعية التي دعت إلى قيام هذه الثورة . وكلنا يعرف أن المبادئ التي قامت هذه الثورة من أجل تحقيقها تلخص في أن يهدف القانون ، وأن تتغير الدولة إلى حماية المجموع من الفرد ، وأن رقابية المجموع هي الهدف الأسمى ولو ضحى في سبيله بالفرد . وهذا النظر تطبيق متطرف لمبادئ المذهب الجماعي ، التي تقوم على فكرة حصيلة المجموع ، لا ربح الفرد الذي يجب أن تذوب شخصيته في هذا المجموع .

٤ - وعلى أثر الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى اتجهت بعض الدول إلى الاشتراكية بخطى واسعة .

(١) ففي ألمانيا ظهرت فكرة الاشتراكية الاقتصادية في دستور فيمر لسنة ١٩١٩ ، وقد صدر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩١٩ قانون وضع هذه الاشتراكية موضع التنفيذ ، فنص على إخضاع مصادر الثروة الإنتاجية للملكية المجموع من أجل استعمالها في صالح المجموع ، وليس لتحقيق مصالح الأفراد .

(ب) وفي إسبانيا نصت المادة ٤٤ من دستور ٩ ديسمبر ١٩٣١ الذي حل محله بعد ذلك دستور سنة ١٩٤٥ ، على إمكان تقييد الملكية لقاء تعويض عادل ، ما لم يقض قانون أقرته الأغلبية المطلقة للبرلمان بغير ذلك .

وقد أفرد هذا النص الدستوري للتأمين كوسيلة قانونية لتحقيق الاشتراكية الاقتصادية إلى جانب الوسيلة التقليدية الأخرى وهي نزع الملكية (١) .

(ج) وفي فرنسا ألجأت كثير من الظروف الشرع إلى إصدار قانون ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ والذي بمقتضاه ترك لوزير الحرية والبحرية والطيران الحق في تأمين مصانع المواد الحربية . وكذلك دعت اعتبارات الأمن الوطني ومنها المحافظة على حصيلة الضرائب ، دعت الدولة الفرنسية إلى احتكار الكبريت والمطابع وبنك الإصدار .

(د) وحق في الولايات المتحدة الأمريكية فإن ما قامت به الحكومة الاتحادية في عهد الرئيس السابق روزفلت من إنشاء مشروع عام هو مشروع وادي تينسي بمقتضى القانون الصادر في ٢٣ مايو

(١) مادة ٤٤ من الدستور فقرة أولى .

فقرة ثانية : نزع الملكية .

فقرة ثالثة : يمكن تأمين الملكية الخاصة بنفس الشروط .

فقرة رابعة : رقابة الاستغلال .

سنة ١٩٣٣ يعتبر من قبيل التنظيم ، إذ يتضمن قيام الدولة باستغلال مشروعات الإنتاج لحساب المجموع لا لحساب فرد أو أفراد (١) .

٥ — وجاءت الحرب العالمية الثانية فأسفر انتهاؤها عن موجة ضخمة من عمليات التأمين التي تمت بطريق تشريعي في دول مختلفة لا يمكن القول بتأثيرها أو باتباعها كارل ماركس ولينين فقد كان أمام هذه الدول أن تعيد النظر في سياستها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بغية الوصول إلى إعادة تنظيم الأوضاع الداخلية بما يحقق العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين . وكان تأمين المشروعات الانتاجية هو الطريقة التي اتبعت لتحقيق هذه الغاية .

٦ — وسنكتفي هنا بإيراد فقرات عن قوانين التأمين في البلاد التي لم تتبع لمذهب الماركسية .

(١) في فرنسا بدأت منذ سنة ١٩٤٤ سلسلة من التأمينات التي وضعت هذه الدولة على رأس قائمة الدول الغربية من هذه الناحية .

في مارس ١٩٤٤ أصدرت حركة المقاومة السرية التي كان يقودها الجنرال ديغول برنامجها بالنسبة لما تراه من مستقبل فرنسا ، وفيه قالت اللجنة المركزية لهذه الحركة بصريح النص أنها تقصد إلى « تبني نظام اقتصادي جديد يرمي إلى إعادة تقويم مصادر الثروة الوطنية بقصد إنعاش المصالح العامة دون المصالح الفردية » . وهذا الاتجاه الجديد في معاملة أنواع خاصة من الملكيات والنشاط الاقتصادي قد وجد طريقه إلى ديباجة الدستور الفرنسي الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ والتي نصت على ما يلي :

« ومع ذلك ، فكل مشروع تتوافر بشأن استغلاله خصائص المرفق الوطني العام أو مقومات الاحتكار الفعلي ، يجب أن يصير ملكاً للمجموع (٢) » .

ويكفي أن تأمل قائمة المشروعات المؤممة في فرنسا لتبين أن عملية التأمين شملت كل مشروع يتعلق من قريب أو من بعيد بالمصالح العام . فقد أمتت مناجم الفحم في ١٣ ديسمبر ١٩٤٤ ، وأمتت مصانع السيارات « رينولت » بمقتضى القرار الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ (وإنما أخذ التأمين بالذات صورة العقوبة) ؛ وكذلك أمتت البنوك ، وشركات التأمين ، وشركات الغاز والكهرباء ، والصحافة ، والاستعلامات ، وشركات المواد المعدنية الخ .

(ب) وفي إنجلترا منذ التأمينات التي تمت بين سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٩ على يد حكومة العمال ، لعبت الدولة دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد الوطني ؛ وتدخل في المشروعات التي أمتت تطبيقاً لهذه السياسة ،

(١) يقضى المشروع المذكور بقيام الدولة بزراعة مساحة قدرها ١٠٠.٠٠٠ كيلو متر مربع من الأرض وهي مساحة تدخل في أقاليم سبع ولايات .

(٢) "Tout bien, toute entreprise, dont l'exploitation a ou acquiert les caractères d'un service public national ou d'un monopole de fait, doit devenir la propriété de la collectivité".

بنك إنجلترا ، والطيران المدني ، وصناعة الفحم ، والواصلات السلكية واللاسلكية ، وصناعة القل ، وصناعة القطن ، والكهرباء والغاز ، والحديد والصلب .

(ح) وكذلك جرى تدخل الدولة بالتأمين على هذا النحو في ألمانيا الغربية التي تنص المادة الخامسة عشرة من دستورها على ما يلي :

« من أجل مقتضيات الاشتراكية يجوز للقانون أن يخضع التربة والأراضي والمصادر الطبيعية للثروة ووسائل الإنتاج لنظام ملكية جماعى ، ويحدد هذا القانون طريقة التعويض ومقداره » .

(د) وفي الأرجنتين منذ عام ١٩٤٦ اتبعت الحكومة سياسة القضاء على النفوذ الأجنبي في الاقتصاد الوطنى ، فأتمت الصناعات والمشروعات الأساسية ومنها : بنك الإصدار المركزى ، بنوك الودائع ، شركات التأمين ، وشركات التليفون ، شركات الملاحة ، وشركات الكهرباء .

وعلى هذا النحو أجريت تأميمات فى النمسا وبورما واندونيسيا وإيران وإيطاليا ونيوزيلندا وفنلندا وأستراليا والترويج وبناما .

وترتيباً على ذلك لا يمكننا إنكار حقيقة واقعة ، هى أن التأمين أصبح ظاهرة طبيعية اقتضاها التطور الحديث فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

المبحث الثانى

مبررات التأمين

٧ - كان الشغل الشاغل للدولة منذ عهد بعيد هو توفير الخير والرفاهية لمواطنيها وتحقيق التوازن بين إرادات الأفراد فى المجتمع ، وتختلف وسيلة تحقيق هذه الغاية تبعاً للمذهب الاجتماعى والاقتصادى الذى يسود دولة معينة فى وقت معين .

فاتباع المذهب الحريون أن الفرد هو غاية النظام الاجتماعى والقانونى . وأن الحرية الدائمة للفرد هى المحور الذى يدور حوله القانون ، وهذه الحرية تقتضى بطريق اللزوم الاعتراف بالملكية الفردية كحق مطلق لا ترد عليه القيود إلا بالقدر اللازم لكفالة التوازن بين ملكيات الأفراد وبحرية الإنتاج وبحرية التعاقد .

وأنصار المذهب الجماعى يستهدفون خير الجماعة كسكل . ويرون أن النظام القانونى يجب أن يبتغى إشباع الحاجات العامة والحاجات الاجتماعية قبل الحاجات الفردية ، ويقوم هذا المذهب على فكرة حصيلة المجموع لا ربح الفرد ، وسعادة الأمة لا رفاهية المواطن .

٨ - ومهما يقل من أسباب لتغليب أحد المذهبين على الآخر ، فالقدر الثابت الذى لا جدال فيه أنه كلما تعقدت الحياة وازدادت سبلها اتساعاً وتقدمت المدنية بكل ما فيها من تشابك المصالح وتفاعل

الإرادات، وجب أن يزيد تدخل الدولة في ميدان التجارة والصناعة، ليحد إشرافها من سيطرة الرأسماليين وليقطع تدخلها دابر الاحتكار الذي إن استقر ورسخت جذوره في دولة انهار نظامها الاقتصادي تماماً .

٩ — وتحتاج الدول عادة إلى زيادة تدخلها وإشرافها على نشاط الأفراد عقب انتهاء الحروب والأزمات، لإعادة النوازن الاقتصادي والحد من جشع فئة قليلة تريد الإثراء على حساب المجموع، ولتنافس الفرد الناجر أو الصانع في ميدان نشاطه الخاص بإقامة المشروعات العامة التي لا تبتنى تحقيق ربح للدولة، بل إفساد خطة الاستغلال ومنح الاحتكار^(١). ثم ترى أن هناك من المشروعات وأوجه النشاط مالا يصح أن يترك للاستغلال الفردي الذي لا يقوم إلا على مبدأ العمل على تحقيق الربح الذاتي؛ فتدخل بتأميم هذه المشروعات وأوجه النشاط، لإدارتها واستغلالها بمعرفتها لحساب المجموع .

ولهذا يرى الأستاذ Walline أن البواعث التي تحدد الدولة على التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لحساب المجموع، يمكن أن ينظمها أكثر من نظام واحد. فمصلح الدولة هي إما مصلحة مالية *financier ou fiscal* أو مصلحة اقتصادية *économique* أو مصلحة سياسية *politique*^(٢) ويستبعد الأستاذ فالين المصلحة المالية من أن يكون لها الصدارة في الدوافع التي تدعو الدولة إلى التأميم؛ أما المصالح السياسية والاقتصادية — وأزيد عليها المصلحة الاجتماعية أو الأدبية — فتكون السبب الدافع للتأميم *essentialia negotii* .

١٠ — غير أنه يتعذر التمييز بين هذه العناصر المختلفة ونحن في مجال تحليل عمل بعينه من أعمال التأميم إذ تتداخل وتندمج الواحد في الآخر بحيث تبدو وكأنها سبب واحد هو رعاية الدولة للمصالح العام بتقليل التفاوت الضخم بين الطبقات وإعادة توزيع الثروات توزيعاً عادلاً حتى لا يحل الحقد والكراهية بين أبناء الشعب الواحد فيستحيل على الدولة أداء مهمتها في النهوض بالشعب ودفع عجلة التقدم والرفاهية إلى الأمام .

المبحث الثالث

الاساس القانوني للتأميم

نظرية مصلحة الدولة كدافعة عن الأمة

١١ — ولا تقف مبررات التأميم عند حد الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدعو الدولة إلى أن تتدخل في النشاط الفردي، لتحديد من طغيان المصلحة الفردية على سعادة المجموع، ومن سيطرة فئة قليلة من الرأسماليين على مصير الكثرة وهم غالبية مواطني الدولة؛ بل تتعدى ذلك إلى الميدان

(١) راجع في ذلك كتاب Philip Newman عن Public control of Business, 1956 .

(٢) فالين — التأميمات — مجلة Droit Social ١٩٤٥ ص ٨٦ .

القانوني ، لتجد فيه أساساً واضحاً محدداً . وهذا الأساس هو نظرية المصالح الاجتماعية أو مصلحة الدولة كناية عن الأمة .

وهذه النظرية ليست جديدة على الفكر القانوني ، فقد سبق أن قال بها أنصار مدرسة المصالح كأساس للقانون utilitarianism ، وأخص بالذكر من هؤلاء الفقيه والفيلسوف الألماني الدائم الصيت في القرن التاسع عشر أدولف فون اهرنج Von Ihring الذي وضع ضوابط محكمة لهذه النظرية في كتابه : « القانون وسيلة لتحقيق غاية » . الذي ظهر في ألمانيا سنة ١٨٧٧ .

١٢ — يبدأ اهرنج بالتنبيه على وجوب التفرقة بين العلم والمعرفة من ناحية ، وبين العمل والممارسة من ناحية أخرى . فيقول إن الغاية من العلم والمعرفة هي « الحقيقة » أي توافق الفكرة مع الأمر الواقع agreement of the idea with that which "is"

وعلى ذلك فالحقيقة دائماً « واحدة » ، وهي باقية ، أما الغاية في العمل والممارسة فهي مختلفة تماماً . فهما يهدفان إلى الوصول إلى « الصحة » أي إلى ما يكون موافقاً للغرض . وعلى ذلك فمقياس العمل هو الكمال الذي ليس إلا توافق الإرادة مع ما يجب أن يكون .

agreement of the will with that which should be

كل هذا يؤكد النظرية الأساسية لأهرنج ، وهي أن القانون ليس إلا وسيلة لتحقيق غاية . وما دام أن هذه هي طبيعة القانون ، فإن مقياسه هو الفاعلية effectiveness

والخطوة التالية هي تعريف القانون بأنه الإطار الذي يحقق استقرار أوضاع الحياة الاجتماعية ، والذي ترسمه الدولة بما لها من سلطة عامة the form of the security of the conditions of social life, procured by the power of the state". فالعبارة التي يدور حولها هذا التعريف هي : « أوضاع الحياة الاجتماعية وهذه الأوضاع تتصف بالنسبية relativity subjective ، وبأنها في جانب منها على الأقل شخصية ، إذ هي تتغير في الزمان وفي المكان وتبعاً لتغير الظروف . فما يكون حيويّاً هنا يمكن أن يكون تافهاً هناك ، ومشاكل شعب من الشعوب قد لا يثور بالنسبة لشعب آخر .. والمشاكل التي تبدو عاجلة في وقت من الأوقات قد لا تثار البتة في وقت آخر ، والتنظيمات التي تنجح في بعض الظروف قد تفشل في مواجهة ظروف أخرى وهم جرا .

والقانون بوصف كونه نظاماً عملياً practical discipline أو مجموعة من التوجيهات للسلوك الإنساني ، يجب أن يكون حساساً بحيث يستجيب للتغيرات الاجتماعية ، وأن تتطور توجيهاته بحيث تتلاءم مع ظروف المخاطبين بأحكامه ، ومع درجتهم في المدنية ومع احتياجات الزمان (١) . إذ يبدو

(١) جنكز Iredell Jenkins في مقاله عن رودلف فون اهرنج في مجلة جامعة فاندربيلت بأمريكا عدد

ديسمبر ١٩٦٠ ص ١٦٩ وما بعدها .

القانون الصالح لكل الناس ولجميع الدول ، كالدواء الذى يصلح لجميع المرضى ؛ هو شيء لا يمكن أن يتوافر .

ولما كانت الشعوب تختلف بعضها عن البعض في حكمها على القيم المختلفة ، وفي أن الناس لا يرون في بضاعة الحياة نفس الوصف الذى يراه غيرهم ، وفي أنهم يتفاوتون في تحديد الأهداف التى يعملون على بلوغها وتلك التى يمكنهم أن يتنازلوا عنها ؛ فإن القانون إذا كان مخلصاً لوظيفته ، يتعين عليه أن يتطور وأن يساير كل هذه الظروف فيكون اشتراكياً حيث يرى شعب من الشعوب أن الاشتراكية هى الطريق لمستقبل مضيء يسعد فيه كل فرد فتعكس سعادته على المجموع . واشتراكية القانون في هذا الشأن تنحصر أن يكون مرآة لما يستجد في المجتمع من أفكار أهمها تقييد ملكية الفرد لصالح المجموع ، فتصبح الملكية وظيفة اجتماعية بعد أن كانت حقاً خالصاً يستأثر به صاحبه ؛ وهى بهذه اللبنة تصبح نظاماً قانونياً أقرب إلى القانون العام منه إلى القانون الخاص (١) . مثلها في ذلك مثل حرية التعاقد ، وهى من الأصول التقليدية للقانون الخاص التى أصبحت هى الأخرى نتيجة للأفكار الاشتراكية مقيدة بقيود كثيرة منها النظام العام والمصلحة العامة (٢) ؛ وكذلك أصبح تدخل الدولة في مجال المسؤولية التعاقدية والتأمين وقوانين الأسرة أمراً ظاهراً في جميع البلاد ، حتى ليصبح التساؤل عما إذا كان قد تبقى أى أثر للفرقة بين القانون العام والقانون الخاص .

١٣ — وما دام التأمين يقوم على اعتبارات من الصالح العام تقدرها الدولة بوصف كونها ممثلة للمجموع أو للامة ، فإنه يعد مشروعاً في حدود القانون الداخلى لهذه الدولة .

* * *

المبحث الرابع

الطبيعة القانونية للتأمين

١٤ — يقوم التأمين كما قلنا — على فكرة أساسية هى أنه يرد على أوجه نشاط لا يمكن أن تترك للاستغلال الفردى ، ويتناول الأموال التى لا يصح من وجهة نظر الاقتصاد القومى أن تكون محلا للملكية خاصة . ولهذا فإن التأمين يتدرج في الدول المختلفة من تأمين يتناول أوجه نشاط معينة بالذات ،

(١) يقول العميد باوند Pound في مؤلفه مقدمة لفلسفة القانون د طبعة ١٩٥٥ ص ١٣١ ما يلى :

"So while in legal form property is an institution of private law, or complete power of doing what one likes with the thing owned, it has become in economic effect an institution of public law, in the sense of a power of command exercised through incidental legal institutions developed from the law of obligations".

(٢) من الأمثلة الهامة لاعتبارات المصلحة العامة قوانين التسعير الجبرى ، التى توجب على التاجر أن يبيع ولا تترك له حق تحديد ثمن مبيعاته .

أو بعض فروع للاقتصاد الوطني محددة على سبيل الحصر ؛ إلى تأمين جميع المشروعات التي تعتبر ذات أهمية أساسية في البناء الاقتصادي وتوجيه الحركة التقدمية في دولة معينة ؛ إلى نقل النشاط الاقتصادي برمته وفي قطاعه الكامل إلى جانب الدولة ، بحيث لا يبقى بعد ذلك للأفراد حق استغلال أى نشاط إنتاجي مهما يكن صغيراً .

ولا يلزم الرد أن يرد التأمين على مشروع أو مال كان محلاً للملكية خاصة من قبل ، إذ قد تستقبل الدولة مصادر ثروة جديدة كأبار بترول تكتشفها لحساب المجموع ، دون أن يسبق ذلك احتمال القطاع الخاص على مثل هذه المصادر .

والتأمين بوصف كونه استبدال الملكية العامة بالملكية الخاصة ، لاستغلال المشروع أو المشروعات المؤتممة لحساب المصلحة العامة للمجموع ، لا يتصور أن يرد على مال معنوي incorporel كالاسم التجاري أو الشهرة ، لأن فكرة الاستغلال utilisation لها في هذا المجال مدلول اقتصادي يتنافى مع إطلاقه على أموال غير مادية (١) .

١٥ — وإذا كان نطاق التأمين يمكن أن يتحدد بوسائل مختلفة ، فإنه يجب أن تستند هذه الوسائل ، صراحة أو ضمناً ، إلى دستور الدولة المؤتممة الذي قد يتضمن النص على تفويض هذا العمل إلى الشرع العادي .

(١) فقد درجت دساتير بعض الدول على تنظيم البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، مع حرصها على تحديد الأموال وأوجه النشاط التي تنتمي إلى المجموع أو إلى الدولة ، تحديداً جامعاً صريحاً . ويعتبر الدستور بهذه المثابة عملاً من أعمال التأمين بالنسبة للأموال الخاصة ، أو أوجه النشاط التي يستغلها الأفراد بالفعل والتي جاء ذكرها ضمن هذا البيان الجامع لأوجه النشاط التي احتفظت الدولة بحق استغلالها نيابة عن المجموع .

وقد اختطت معظم الدساتير الصادرة بعد الحرب العالمية الثانية هذه الحطة . فهي تتضمن قائمة جرد بالمشروعات التي لا يصح تركها للنشاط الفردي الخاص ، والتي كان بعضها مستغلاً فعلاً بواسطة القطاع الخاص من أفراد وهيئات وشركات .

(ب) ويمكن للدستور أن يفوض السلطة التشريعية pouvoir législatif في تعريف الأموال وأوجه النشاط التي يلزم تأمينها ، مكتفياً بوضع مبدأ التأمين بوجه عام .. وهذه الطريقة الأكثر شيوعاً في العمل .

(ج) ويلحق بالحالة السابقة ، حالة ما إذا كان للشرع العادي في تحديد الأموال وأوجه النشاط التي تكون محلاً للتأمين ، ولا يستند إلى نص دستوري صريح يحيز مبدأ التأمين ، وإنما يرتكن إلى

نص دستوري عام يقضى بجواز تحديد الملكية الخاصة نزولاً على مقتضيات الصالح العام ، وبمعنى آخر مبدأ جواز نزع الملكية للمنفعة العامة *expropriation* .

ومع ذلك فإنه إذا اتبعت الدولة الإجراءات الخاصة بنزع الملكية ، فإنه يجب اتخاذ الحيلة في التعرف على ما إذا كنا بصدد تأمين بالمعنى القانوني ، أو نزع للملكية ؛ لاختلاف هذين النظامين قانوناً . وتقوم هذه التفرقة على تبين الأسباب التي دعت المشرع إلى نقل الأموال أو أوجه النشاط من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، وتحديد ما إذا كان المشرع قد قصد إلى نقل نشاط أو مال بعينه للامة لاستغلاله لحساب المصلحة العامة ، أو كان لم يهدف إلا إلى تقييد ملكية خاصة أو نزعها دون أن يكون لعمله هذا — ولو أنه في سبيل تحقيق مصلحة عامة — أية صلة مباشرة بالمال أو النشاط الذي نزعت ملكيته .

ومثال ذلك نزع ملكية قطعة أرض مملوكة لفرد أو لهيئة خاصة بقصد إقامة خط حديدي عليها .

١٦ — والخصصة المنطقية لجميع الأعمال التشريعية المتعلقة بالتأمين بوصف كونه نظاماً قانونياً ، هي أن عمل التأمين هو عمل له الصدارة ، *se situe au niveau le plus élevé* في مجال الأعمال القانونية ؛ فلا يمكن محاكمته أمام أية جهة قضائية ، باعتباره تعبيراً من الدولة عن المصلحة العليا للمجموع . وعلى ذلك فلا يمكن أن يصدر بالتأمين قرار إداري^(١) ؛ بل يتعين أن يصدر به قانون من السلطة القائمة على التشريع ، ويتفرع على ذلك نتائج ثلاث هي :

(أ) أن التأمين ليس عملاً إدارياً ، اتبع فيه المشرع الطرق العادية التي تتبع عادة في نزع الملكية للمنفعة العامة . فهو عامل من أعمال السيادة *acte suprême de gouvernement* باعتبار ما يترتب عليه من تحول أساسي في البناء الاجتماعي^(٢) . والقول بغير ذلك ينطوي على خلط بينه وبين نظام قانوني آخر ، هو نزع الملكية للمنفعة العامة ، وإهدار النصوص الدستورية التي يرتكن إليها التأمين .

(ب) ويتربط على هذه الطبيعة القانونية للعمل القانوني الذي يتم به التأمين ، أن ملكية الأمة للمشروعات المؤممة تعتبر ملكية أصلية *originaire* .

(ج) أن عمل التأمين لا يخضع ، بحسب المبدأ ، لأي رقابة قضائية .

على أن ذلك لا يعني أنه لا يجوز ترك أمر المبادئ للأموال التي تدخل في قانون التأمين ، بعد أن

(١) راجع Rivero في مؤلفه نظام التأمين طبعة ١٩٤٨ ص ٧ .

(٢) اسكارا *Manuel de droit commercial* . ص ٢٣٢ . وهذا هو رأي لابراديل ، إذ يرى في التأمين عملاً من أعمال السيادة لا يخضع في القول بمشروعيته لاعتراف الدول الأجنبية به ، ولا يمكن مناقشة مشروعيته كذلك على ضوء القانون الداخلي للدولة ؛ راجع مقال لابراديل عن الآثار الدولية للتأمين .

Les effets internationaux des nationalisations, Annuaire de l'Institut de Droit International, session Bath, 126 (1950).

حدد هذا القانون نوعها وصفتها ، للجهة الإدارية كمجالس الوزراء أو للوزراء كل فيما يخصه ، كما أن ما قلناه من عدم خضوع عمل التأمين للرقابة القضائية لا يقدح في أن تنفيذ التأمين ، وهو عمل يترك عادة للإدارة ، يخضع لرقابة القضاء .

جوهر التأمين :

١٧ — قد يثور التساؤل عما إذا كان يترتب على التأمين أن تنتقل بالضرورة ملكية المشروعات المؤتممة إلى المجموع ممثل في الدولة ، أو إذا كان يكفي أن يستغل نشاط معين أو نشاط مرتبط بملكية معينة في سبيل المصلحة العامة ، دون المصلحة الخاصة .

يذهب بعض الشراح وعلى رأسهم الأستاذ جان اسكارا ، إلى أن نقل ملكية المشروع إلى الدولة هو الخصيصة المميزة للتأمين (١) ، وعلى عكس هذا الفريق من رجال الفقه يترتب على التأمين نقل ملكية المشروع المؤتمم إلى الدولة على أن تستغل الدولة هذا المشروع لحساب مجموع المواطنين (٢) . ويرى فريق ثالث من الشراح أنه يكفي توافر عنصر مباشرة النشاط لحساب المصلحة العامة ولو لم يصاحب ذلك نقل الملكية المشروع إلى جانب الدولة (٣) .

وفي رأي أنه لا يتحقق التأمين بالمعنى الاصطلاحي كظهر من مظاهر الاشتراكية العادلة إلا إذا توافر بشأنه العنصران الأساسيان وهما ملكية المشروع ملكية عامة ، وإدارته واستغلاله بواسطة الدولة لحساب المجموع . على أنه إذا ما قورن هذان العنصران بدت الملكية أقل أهمية من عنصر الإدارة والاستغلال بواسطة الدولة ، لأن أساس تدخل الدولة في ميدان الإنتاج هو أن بعض المشروعات (٤) التي تؤثر على حياة الاقتصاد الوطني بحسن ألا تترك في يد الأفراد ، الذين لا يهمهم من حيث المبدأ إلا تحقيق ربح خاص ولو كان ذلك على حساب المجموع ، وبذلك يبدو عنصر نقل ملكية المشروع لجانب الدولة وسيلة مباشرة وفعالة في سبيل تحقيق هذا الهدف ، ولكنها ليست هي الغاية بذاتها .

(١) جان اسكارا — المرجع السابق ص ٦١ حيث يقول :

“Ce qui caractérise la nationalisation, au sens propre du terme, c'est que la propriété de l'industrie nationalisée est transférée à la collectivité nationale, à l'Etat. La propriété mais non nécessairement l'exploitation.”

(٢) فالين — التأمينات *Droit Social* ص ٨٥ — Rivero المرجع السابق ص ١ .

(٣) Byé : *Les Nationalisations en France et à l'étranger* ص ١ .

(٤) النقل والبنوك ومصادر الثروة الباطنية والتأجير والتأمين الخ .

المبحث الخامس

تمييز التأمين عن غيره من النظم القانونية

١٨ — ويجب ونحن في مجال الكلام عن الطبيعة القانونية للتأمين ، أن نميز بينه وبين غيره من الأنظمة القانونية التي تشبهه به في العمل ، والتي يقع بينها وبين التأمين كثير من الخلط وتشكك أولا عن التفرقة بين التأمين ونزع الملكية ، ثم عن التأمين والمصادرة .

أولاً : التأمين ونزع الملكية للمنفعة العامة :

١٩ — يمكن حصر أوجه التفرقة بين التأمين ونزع الملكية للمنفعة العامة فيما يلي :

(١) يتميز التأمين عن نزع الملكية للمنفعة العامة بالنظر إلى موضوع كل منهما ، فنزع الملكية للمنفعة العامة ينصب عادة وبحسب المبدأ على حقوق ملكية عقارية ، ويمكن على سبيل الاستثناء أن ترد على أموال منقولة أو أموال غير مادية . أما التأمين فيرد كما قلنا ، وبوجه عام ، على مشروعات اقتصادية برمتها ، كتأمين البنوك أو شركات التأمين ، فمحله أموال أو أوجه نشاط لا شك في أهميتها وحيويتها بالنسبة للاقتصاد الوطني في مجموعه ، ويهدف التأمين إلى استغلال الدولة لهذه المشروعات في سبيل الصالح العام للمجموع ، في حين أن نزع الملكية يهدف في الغالبية العظمى من الأحوال إلى تحقيق هدف أدنى هو النفع العام .

(ب) التأمين له صفة العمومية والتجريد ، أما نزع الملكية فهو عمل يتصف بالتحديد وبالخصوصية ، إذ يرد على عين بذاتها لسبب محدد .

(ج) نزع الملكية يتم طمناً لأحكام القانون الذي يحيز للإدارة اتخاذ إجراءاته ، كلما دعت المنفعة العامة إلى هذا العمل بالنسبة لمعين بالذات . وعلى ذلك يكون للأفراد حق مناقشة ما إذا كان شرط توافر المنفعة العامة متحققاً في الإجراء الذي تتخذه الإدارة . وعلى ذلك فإن ملكية الدولة للمال المزروع ملكيته ، إذا ما أيد القضاء تصرف الإدارة ، تعتبر ملكية مشتقة .

أما التأمين فيتحقق إما مباشرة بمقتضى نص دستوري صريح ينصرف إلى أن أوجه نشاط معينة لا يمكن أن تكون موضوعاً للملكية خاصة ، وإما بمقتضى قانون خاص يصدر مرتكزاً على الدستور . ولا يسمح في مثل هذا القانون للأفراد أو للهيئات الخاصة الذين أمت مصالحهم بحق الطعن في قانونية التأمين ، لأنه كما قلنا يتعلق بسيادة الدولة وبالتالي يدخل في إطلاقات السلطة التشريعية . فنقل الملكية بمقتضى عمل التأمين يضاف على الدولة ملكية أصلية للمشروعات المؤتممة ، لا ملكية مشتقة .

(د) يتم تقدير التعويض في حالة نزع الملكية مقدماً ، إذ يتحقق نزع الملكية عادة وفي لونه التقليدي بمقتضى إجراءات من شأنها إثبات قيام صفة النفع العام في المال الذي يراد نزع ملكيته ،

وهذا يقتضى تحديد تعويض كامل وسابق على نقل الملكية إلى جانب الدولة . أما بالنسبة للتأمين فلا يشترط تحديد التعويض مقدماً (١) .

ثانياً - التأمين والمصادرة :

٢٠ - تبدو التفرقة بين التأمين والمصادرة واضحة كل الوضوح : فالتأمين كما قلنا يتمخض عن تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة للمجموع بقصد استغلالها في سبيل المصلحة العامة وليس لحساب أفراد معينين . أما المصادرة فتتظمها على العكس القوانين الجنائية ، وتتمثل في تدمير عقابي . ولهذا فإن كثيراً من الدساتير تحرم مصادرة الملكية الخاصة ، في حين أنها تجيز وتنظم طريقة نزع الملكية للمنفعة العامة ، والتي يمكن أن يحمل عليها جواز التأمين وإباحته (٢) .

وهي ذلك تتمثل الفوارق بين التأمين والمصادرة فيما يلي :

(أ) بالنسبة لموضوع كل منهما : ينصب التأمين على أموال أو أوجه نشاط منظور إليها في غالب الأحوال ككل dans une universitas بقصد استغلالها لحساب المصلحة العامة . وقد يكون من نتيجة التأمين نقل ملكية هذه المشروعات إلى جانب الأمة ممثلة في الدولة . أما المصادرة فتدور على أشياء أو حقوق معينة استخدمت في جريمة ، أو كانت متحصلة منها . وبحيث تكون هذه الأشياء أو الحقوق متعلقة بالتهمة أو المخالف .

(ب) بالنسبة للغرض المقصود من كل منهما : يقصد من التأمين ازدهار الأمة إنعاشاً اقتصادياً باستغلال الأموال والمشروعات المؤممة استغلالاً جماعياً ، على حين تبغى المصادرة حرمان صاحب المال من ماله كعقوبة له على فعل ارتكبه ، ويعتبر في نظر القانون جريمة .

(ج) يعتبر التأمين في جوهره اجراء عينية impersonnelle ، فهو يرتبط بطبيعة الأحوال أو أوجه النشاط التي يرد عليها دون نظر إلى الشخص أو الأشخاص الذين يستأثرون به . أما المصادرة فهي إجراء شخصي أى يقصد إلى الإضرار بمصالح التهم في جريمة .

(د) إن التأمين يتم لقاء تعويض على النحو الذي سترأه فيما بعد ، في حين أنه لا يتصور أن تدفع الدولة تعويضاً لمال تصادره كعقاب لمالكه .

(١) على أن عدم تقدير التعويض لا يترتب عليه اعتبار نزع الملكية تأمياً ، بل قد يعتبر مصادرة . ولا ينقلب التأمين الذي يقدر فيه التعويض كاملاً ومقدماً إلى نزع ملكية بفضل ذلك فقط .

(٢) دستور جواتيمالا الصادر في مارس ١٩٤٥ م ٩٢ ؛ ودستور نيكاراغوا الصادر في يناير ١٩٤٨ م ٥٨ و ٦١ و ٦٤ ؛ ودستور فنزويلا الصادر في يوليو ١٩٥٧ م ٦٧ .

ثالثاً — التأمين وتمليك الدولة :

٢١ — لا يعنى التأمين نقل ملكية الأموال المؤممة إلى الدولة بصفة كونها دولة . ولذا فقد قلنا ، عند الكلام على الطبيعة القانونية للتأمين ، بأنه نقل للملكية أموال إنتاجية وأوجه نشاط معينة يحسن ألا تترك للاستغلال الفردى ، إلى جانب الدولة لاستغلالها فى سبيل الصالح العام للمجموع والى تعتبر الدولة قوامة عليه . فالتأمين هو إضافة ملك هذه الأموال إلى الأمة nation أو إلى الجماعة collectivité وليس إلى الدولة وهى الهيئة الحاكمة التى تتكون من إدارات ومصالح تهيمن على شئون الأمة jure imperii وتمارس ما نسميه بالسلطة العامة فيها . وعلى ذلك فالتأمين عمل من الأعمال القانونية jure negotii ، وليس عملاً من أعمال السلطة العامة jure imperii

فالأمة فى نظر علماء الاجتماع والاقتصاد والقانون ، تختلف عن الدولة ، فهى جماع طبيعى لأفراد يتجهون بإرادتهم إلى تكوين مجتمع . فهى حقيقة وليست مجازاً ، ومع ذلك فلائها لا تمتاز بوجود قانونى مستقل ، تتحد فى خصوص شخصيتها القانونية مع الدولة (١) . ولما كان يتعذر نقل ملكية الأموال المؤممة إلى صاحبها « الأمة » عن غير طريق الدولة ، فإن هذه الأخيرة هى التى تتدخل للدفاع عن مصالح الأولى . فالدولة فى خصوص التأمين كممثل قانونى للأمة تمارس الأعمال القانونية لصالح هذه الأخيرة ، ولكن ممارستها هذه الأعمال لا تجعلها مالكة للأموال التى تحصلها عن هذا الطريق (٢) .

ولهذه التفرقة أهمية عملية ، هى أن المشروعات المؤممة تثبت لها شخصية قانونية مستقلة عن شخصية الدولة . فلا تعتبر بذلك فرعاً من فروعها وإنما تحتفظ بكيانها القانونى الخاص المنفصل عن كيان الدولة . وتخضع فى كثير من الدول لقواعد القانون الخاص دون قواعد القانون العام ، مما سنفصله فى محاضرتنا الثانية عن « التأمين فى مجال التطبيق العملى » . على أنه إذا تخلف ربح عن إدارة الدولة للمشروعات المؤممة (٣) ، فإن هذا الربح يدخل فى خزينة الدولة للاتفاق منه على وجوه أخرى من وجوه الصرف ، والى يترتب عليها نفع الأمة بما يستتبعه ذلك من تخفيف عبء الضرائب .

(١) تمثل الأمة فى هذا المجال : ١ — الدولة . ٢ — الهيئات المحلية كالمحافظة أو المدينة .

٣ — أى وحدة أخرى يكون لها شخصية قانونية مستقلة كالجعيات التعاونية .

(٢) Katzarev المرجع السابق ص ٢١٧ .

(٣) الربح فى مثل هذه المشروعات ليس هو الهدف الأسمى الذى تسعى الدولة إلى تحقيقه ، على خلاف ما هو عليه الحال فى القطاع الخاص ، حيث يكون الربح هو الباعث الدافع الوحيد إلى الاستغلال ، دون المصلحة العامة .

الفصل الثاني

مشروعية التأميم في القانون الدولي

٢٢ — الملكية في لغة القانون هي حق المالك في استعمال المال الذي يرد عليه حقه واستغلاله والتصرف فيه بالوجوه القانونية كافة . وإذن فالقانون هو الذي ينشئ هذا الحق ويبين حدوده ويحدد متى وكيف ينتقل ويزول . وبدون القانون لا يكون للفرد صاحب المال الذي نحن بصدده إلا الحيازة المادية ، دون الفكرة القانونية التي تدور حول سلطته عليه كمالك على النحو الذي حددناه .

٢٣ — والأجانب كالمواطنين يمكن أن يكونوا ملاكاً تحت واحد من شرطين : إما أن حق ملكيتهم نشأ في ظل القانون الداخلي ، أو أنهم اكتسبوا حق الملكية تحت سلطان قانون أجنبي واعترف بحقوقهم هذا في القانون الداخلي . وحق في هذه الحالة الأخيرة لم تنشأ حقوقهم إلا بمقتضى قواعد الاسناد الوطنية . ولئن تدخل في تفاصيل ذلك ، وإنما يمكننا أن نفترض أن حق ملكية الأجنبي ، هو حق ثابت بمقتضى القانون الداخلي .

وتجوز أحكام المحاكم الدولية على أن يتلقى الأجنبي في الدولة المضيضة نفس المعاملة التي يتلقاها مواطنوها ، بحيث لا تقل هذه المعاملة عن مستوى دولي معين international minimum standard ويقول شراح القانون الدولي أن حجر الزاوية في مستوى المعاملة الدولي هو مبدأ احترام الحقوق المكتسبة principle of acquired rights الذي عبرت عنه محكمة العدل الدولية الدائمة في قضية المصالح الألمانية German Interests Case في سنة ١٩٢٦ بأنه « مبدأ يكون جزءاً معترفاً به في القانون الدولي » (١) ، ويضيف الدكتور Cheng الأستاذ بجامعة لندن أن هذا المبدأ يقيد من حرية الدول في ممارسة سيادتها على إقليمها ، نظراً لأولوية القانون الدولي في التطبيق على القانون الداخلي (٢) .

٢٤ — ويبدو من مطالعة أحكام المحاكم الدولية ، أنه لا يوجد قضاء مستقر في معنى أن الملكية حق مطلق لا يمكن المساس به ، على أنه تأثراً بأفكار المذهب الفردي التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر ، ذهب بعض الأحكام إلى ما يقرب من هذا المعنى . فقد قال الحكم Umpire Lilber في قضية W. Stuckle سنة ١٨٧١ أمام لجنة المطالبات المكسيكية الأمريكية ما يلي :

« إن الإنسان مضطراً إلى الإنتاج وإلى الحيازة وإلى المقايضة ، وهو بذلك مندوب إلى أن تكون

(١) مجموعة أحكام المحكمة ، السنة السابعة ص ٤٢ وراجع Kaechenbeeck في مقاله : « حماية الحقوق المكتسبة في القانون الدولي » ، بالكتاب السنوي البريطاني للقانون الدولي ، السنة ١٧ ص ٢ سنة ١٩٣٦ .

(٢) Cheng في مقاله عن « التعويض عن قرع الملكية » .

له ملكية فردية . وكما أوغل في ذلك بعد عنه شبح الدولة الشيوعية (١) .

وقد سارت محكمة التحكيم الدائمة في ذات الاتجاه حين قضت في قضية مطالبات أصحاب السفن النرويجية Norwegian Shipowners' Claims سنة ١٩٢٢ بأن « قضية الملكية الخاصة لمواطن أجنبي مسألة تتعلق بالنظام العام » . ويرى الشراح أن المحكمة استعملت اصطلاح « النظام العام » هنا للتعبير عن القانون الدولي (٢) .

٢٥ - ولم تذهب أحكام أخرى هذا المذهب البعيد في تقديس الملكية الفردية بل استعملت لغة يفهم منها أن الملكية الفردية واجب احترامها ، وأن رعاية الحقوق المكتسبة هو مبدأ من المبادئ العامة المتعارف عليها بين الأمم المتعدنة (٣) .

واعترفت أحكام أخرى بأن مبدأ احترام الملكية الفردية هو مبدأ ترد عليه الاستثناءات ، ومن ذلك ما قضت به محكمة التحكيم البرتغالي الألماني سنة ١٩١٩ ؛ وقد جاء بهذا الحكم ما يلي :
« إن القانون الدولي يقتضى احترام الملكية الفردية ، على أنه يعترف بحق الدولة في الخروج عن هذا المبدأ إذا ما اقتضت ذلك مصالحها العليا ؛ وعلى ذلك يسمع بنزع الملكية للمنفعة العامة في زمن السلم والاستيلاء في زمن الحرب » .

المصالح العليا للدول كأساس لمسروعية التأميم :

٢٦ - وما دام أن مبدأ احترام الحقوق المكتسبة ليس مطلقاً في القانون الدولي ، بل ترد عليه استثناءات ، إذا اقتضت المصالح العليا لدولة معينة أن تتدخل بالحد من أو تقييد أو إلغاء ملكية مواطن أجنبي ، فإنه يجدر التساؤل عما إذا كان الإجراء الذي تتخذه الدولة في هذا الصدد يوجب مسئوليتها دولياً في كل الحالات ، أو أنه لا يرتب هذه المسئولية إلا في حالات معينة لا يمكن اعتباره فيها تداخلاً في حدود الاختصاص الداخلي لهذه الدولة domestic jurisdiction .

يتعين للإجابة على هذا السؤال أن نفرق بين حالتين : الأولى ، حالة التأميم الذي ينصب على أموال تقع كلها داخل حدود إقليم الدولة المؤممة ؛ والثانية ، حالة التأميم الذي يتناول أموالاً تقع خارج حدود الدولة المؤممة .

(١) Moore في مؤلفه عن التحكيم الدولي جزء ثالث ص ٢٩٣٥ و ٢٩٣٦ .

(٢) Cheng ، المرجع السابق .

(٣) حكم محكمة التحكيم الرومانية الألمانية في قضية جولدنبرج وأولاده Goldenburg and Sons Case

سنة ١٩٢٨ .

أولاً - تأمين الأموال المحلية :

٢٧ - لا صعوبة في الاعتراف بمشروعية تأمين الدولة لأموال تقع كلها داخل إقليمها ، حتى ولو كان هذا التأمين في حقيقته نزعاً للملكية أو حتى مصادرة (١) .

وينبغي وجوب الاعتراف بهذا الحق للدولة على نظرية عمل الدولة Act of State ، التي درجت المحاكم الانجليزية والأمريكية على تطبيقها في مثل هذه الحالات (٢) . فيقول الدكتور إدوارد رى Edward Re في هذا الصدد :

« طالما أن عمل الدولة الأجنبية يكون مقبولا كقاعدة يؤسس عليها الحكم أمام المحاكم الوطنية ، نزولا على وجوب امتناع هذه المحاكم عن تقدير مدى مشروعية هذا العمل الذي اتخذته الدولة الأجنبية داخل حدود إقليمها ، فإن أى ادعاء من الخصم أو محاولته إثبات أن هذا العمل وقع مخالفاً لأحكام القانون الداخلي للدولة صاحبه ، لن يجديهِ في شيء (٣) .

"Since the foreign act of government must be accepted as a rule for the decision of the courts of the forum, even an allegation and offer to prove that the act of government was illegal by the organic law of the country where the act was done would not help such litigant. The courts simply refuse to evaluate the legality of the foreign act of government as against the standard of the constitutional law of the foreign country. Under the applicable principle, the courts simply are bound to abstain from sitting in judgment on the acts of another government done within its own territory."

٢٨ - وقد أفصحت المحاكم الأمريكية عن أن أساس اقتناعها عن محاكمة أعمال الدول الأجنبية التي تتم داخل حدود إقليمها ، وهو عرف دولي يقضى بأنه لا يجوز للمحاكم الوطنية أن تراقب أعمال السلطان الأجنبي والحكم ييطانها أن تبين مخالفتها للقانون الداخلي ، طالما يترتب على ذلك تسوية العلاقات الطيبة التي يجب أن تسود بين الدول ، وتنزيل لمستوى الدول بالحكم على أعمالها من لا سلطان له عليها (٤) .

(١) دلسون Delson في بحثه عن تأمين شركة قناة السويس ، منشور بمجلة جامعة كولومبيا ص ٧٥٥ لسنة ١٩٥٧ .

(٢) في القانون الإنجليزي : قضية لوثر ضد ساجور Luther v. Sagar, 1921/3K.B. 532

وقضية الأميرة بالي أولجا : Princess Paley. Olgo v. Weiz et al., 1929/1 K.B. 718 .
في القانون الأمريكي :

Richard v. American Metal Co., 846 U.S. 304 (1918) ; Octjen v. Central Leather Co. 246 U.S. 297 (1918) ; Banco de Espana v. Federal Reserve Bank, 114 F. 2d. 438, 443 (2d Cir. 1940) ; Frazer v. Foreign Bondholders Prat. Council, 283 App. Div. 44. 125 N.Y.S. 2d. 900 (1953).

(٣) إدوارد رى ، المصادرات الأجنبية ص ١٦٢ و ١٦٣ طبعة ١٩٥١ - وعكس ذلك هاتر باد Hans Badde في مقاله المنشور بمجلة فرجينيا الأسبوعية Virginia Law Weekly رقم ٢٦ مجلد ١٢ سنة ١٩٦٠ .

(٤) قضت المحكمة العليا الفيدرالية الأمريكية بأن سلوك دولة مستقلة لا يمكن مناقشته في محاكم دولة أخرى .
قضية الولايات المتحدة ضد بلومنت (1937) 301 U.S. 324, 328 US v. Belmont .

٢٩ — وذهبت المحاكم الأمريكية إلى تغليب هذا المبدأ على النظام العام ، واعترفت بهذا الحق للدول الأجنبية حتى بالنسبة للدول التي لم يعترف بحكوماتها اعترافاً قانونياً (١) .

٣٠ — وهذا الاتجاه مبرر من ناحية أخرى على أساس آخر ، هو الواقعة المتحققة إقليمياً territorially fait accompli . فالأميم أو نزاع الملكية الذي ورد فعلاً على أموال محلية لا تتوقف صحته على اعتراف محاكم الدول الأخرى به ، لأنه عمل تم داخل إقليم الدولة الذي تتمتع بالنسبة له بسيادة كاملة لا يمكن مناقشتها . بل إن إقدام محاكم دولة أخرى على مناقشة وتقدير مشروعية هذا العمل ينطوي على إساءة استعمال لسلطتها القضائية (٢) . ولا يتوقف سريان هذا المبدأ على اتساق عمل الدولة الأجنبية مع القانون الدولي . ويعمل الأستاذ Delson هذا المبدأ بقوله إن محاكم الدول الأخرى لا يطلب إليها في مثل هذه الحالة تنفيذ التشريع الأجنبي ، بل هي تعترف بآثار هذا التشريع التي سبق أن تحققت فعلاً بالنسبة للأموال المحلية (٣) . وهذا هو ما أخذت به أيضاً بعض المحاكم الفرنسية في القضايا المتعلقة بالحرب الأهلية الأسبانية ، إذ رفضت بحث قانونية استيلاء الحكومة الأسبانية على سفن مملوكة لأجانب ، على أساس أن في إجراء هذه الرقابة مساساً بعمل اتخذته الحكومة الأسبانية مستندة فيه إلى سيادتها على إقليمها (٤) .

٣١ — ولا يحول دون الاعتراف بمشروعية انتقال ملكية الأموال المؤممة تطبيقاً لنظرية عمل الدولة ، مخالفة التأميم للقانون الداخلي للدولة المؤممة ، لأنه لما كان عمل الدولة لا يمكن مناقشته أمام محاكم هذه الدولة ، فإن محاكم الدول الأخرى إن هي سارت على احترام هذه النظرية ، لا يمكنها — من باب أولى — أن تراقب مشروعية هذا العمل .

أمثلة :

وأصدق مثل على ذلك هو الحكم الصادر من محكمة Bremen الألمانية في قضية تأميم شركات الدخان في أندونيسيا . وتخلص وقائع القضية الصادر فيها هذا الحكم في أن إجراءات التأميم الأندونيسية تناولت شركات الدخان الهولندية التي كانت تباشر نشاطها في أندونيسيا ، وقد تم شحن محصول سنة ١٩٥٨ بسفن بعض الموانئ الألمانية لبيعه هناك ، فباشرت الشركات الهولندية إجراءات الحجز على هذا المحصول ورفعت دعوى بالطعن في قرار التأميم تأسيساً على أنه انطوى على تمييز يحجب بالأجانب

(١) مقال عن قدسية اتفاقات التنمية الاقتصادية والتأميم ، منشور بمجلة جامعة سنسائي الأمريكية مجلد ٣٠ ص ٤١٨ وما بعدها ، وبالذات ص ٤٤٧ .

(٢) هايد Hyde في مؤلفه عن القانون الدولي كما تفسره وتطبقه الولايات المتحدة ، جزء أول طبعة ١٩٤٧ ص ٧٣٤ ؛ والمرجع السابق ص ١٦١ ، واجناز سيدل هوهنفلدن Seldl-Hohenveldern في مقاله عن مشكلات المصادرة ونزع الملكية في القانون الدولي ، منشور بكونيه مجلد ٨٣ سنة ١٩٥٦ ص ٣٨١ .

(٣) دلسون المرجع السابق ص ٧٧٧ .

(٤) بوتيه ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ ؛ ويردو ٢٨ مارس ١٩٣٨ ؛ وكونيه ١٩٣٨ ص ٢٨٧ و ٧١٤ .

motivated by a discriminatory attitude وأنه لم يصطبغ تقرير تعويض عادل فيما يضمنه من مصادرة باطلة ، رفضت المحكمة دعوى الشركتين المدعيتين ، استناداً إلى أن قرار التأمين هو قرار مشروع إذ ورد على مشروعات محلية تدخل في اختصاص الدولة الأندونيسية ، وأن المبادئ العامة في القانون الدولي تمنع محاكم دولة ثالثة من مراقبة مشروعية أعمال السيادة التي تصدر من دولة ما ولو انطوت على اجحاف بحقوق مواطني دولة ثانية ، طالما أن هذه الأعمال تناولت أموالاً محلية . ويقرب من هذا المعنى ما قضت به المحكمة العليا بطوكيو في قضية شركة الزيت الإيرانية البريطانية Anglo-Iranian Oil Co. v. Indemnities. Kosan Kobuhiki Kaisha إذ قالت :

« إن قانون التأمين لا يمكن اعتباره قانوناً بمصادرة حقوق الرعايا الأجانب . والمحكمة بعد أن أجهدت نفسها في البحث لم تجد أية قواعد دولية تحكم النزاع للعروض ، ولهذا فإنها تتجه إلى اعتناق المبدأ القائل بعدم جواز مراقبة مشروعية هذا القانون ويكون ذلك بمثابة اعتباره صحيحاً . وترتيباً على ذلك يجب القضاء برفض الدعوى التي تقصد منها الشركة إلى تثبيت ملكيتها للبترول موضوع النزاع . هذا وبهم المحكمة أن تنوّه إلى أن ليس في ذلك ما يتعارض مع النظام العام الياباني » .

على أنه لا يفوتنا القول بأن المحكمة في هذه الدعوى بالذات تعرضت لوجوب اشتغال قانون التأمين على نص بتعويض أصحاب الأموال المؤمنة ، وإلا عد ذلك بمثابة مصادرة وهي تخالف المبادئ العامة في القانون الدولي .

وفي قضية Interhandel الشركة السويسرية التي كانت تمتلك معظم أسهم الشركة الأمريكية للسماة The General Aniline and Film Corporation والتي أمتها الحكومة الأمريكية في إبان الحرب العالمية الثانية ؛ وقضت أمريكا دفاعاً عن مصالحها بجانب المبدأ القائل بأنه لا يجوز لأية محكمة ولو كانت محكمة دولية — أن تفرض رقابتها على مشروعية قانون التأمين وذلك لتعلقه بالاختصاص الداخلي للدولة .

وعندما أقامت سويسرا دعواها سنة ١٩٥٧ أمام محكمة العدل الدولية بلاهاي ، أنكرت الولايات المتحدة اختصاص هذه المحكمة ، استناداً إلى أن الشركة السويسرية التي تبنت الحكومة السويسرية دعواها لم تستنفذ الاختصاص المحلي للمحاكم الأمريكية .

وقد أخذت محكمة العدل الدولية بهذا الدفع وقضت في سنة ١٩٥٩ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

وبما يجدر قوله إن أمريكا اتخذت موقفاً مخالفاً لذلك الموقف تماماً عندما تناولت التأميمات المكسيكية مصالح شركات أمريكية سنة ١٩٣٨ .

على أنه يبدو أن ثمة اتجاهات جديدة ظهر للحد من آثار نظرية عمل الدولة Act of State .

إذ تعرض القاضي ديموك Dimock في قضية البنك الأهلي الكوبي ضد ساباتينو (١) Banco Nacional de Cuba v. Sabbatino والتي قضى فيها في مارس ١٩٦١ وتأيدت استئنافاً من محكمة الاستئناف الاتحادية في ٢٦ مايو ١٩٦١ لمشروعية القانون الذي أصدرته حكومة جمهورية كوبا بتأميم مصالح السكر بإقليم كوبا .

قالت المحكمة في هذا الحكم :

« إن المسألة الأساسية التي تبقى إذن هي ما إذا كان يحق لهذه المحكمة أن تفحص مشروعية التأميم الكوبي طبقاً لقواعد القانون الدولي ، وأن ترفض الاعتراف بهذا التأميم إذا صدر مجافياً لروح القانون الدولي ، ويبين أنه لم يسبق لمحكمة أن تعرضت لهذا البحث » .

ثم ساءت المحكمة بعض المراجع الفقهية وأضافت أنها ترى أنه في ظروف الدعوى الماثلة ، يبدو أن قانون القاضي وهو القانون الأمريكي ، لا يمكن أن يعترف بمشروعية هذا التأميم إذا كان مخالفاً للقانون الدولي .

ثم أبانت المحكمة أن الأصل القانوني لنظرية عمل الدولة Act of State ، يمكن في مبادئ تنازع القوانين ؛ وهي بهذه المثابة نظرية مقيدة بالطبيعة Self-imposed restraint .

وأضاف القاضي ديموك أن المحكمة من تقرير هذه النظرية وهو الاحترام الواجب لسيادة كل دولة على إقليمها ، تختفي إذا وقع عمل الدولة مخالفاً ليس فقط لسياستنا الإقليمية ، بل لمستويات المعاملة التي عليها القانون الدولي .

ثم تولى القاضي بيان أن قانون التأميم الكوبي قد وقع مخالفاً للقانون الدولي لثلاثة أسباب :

(أ) إن الاستيلاء على أموال شركات السكر كان إجراء انتقامياً للأعمال التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة ، وكان منقطع الصلة بالاستغلال اللاحق لهذه الأموال من جانب حكومة كوبا .

(ب) إن التأميم يعتبر بهذه المثابة مجحفاً بحقوق الرعايا الأمريكيين .

(ج) إن إجراء التأميم لم يقرر تعويضاً كافياً .

ثم تعرض القاضي ديموك لمركز القانون الدولي فقال : إنه فضلاً عن قوته الإلزامية للمحاكم الوطنية في بلد عضو بالمجتمع الدولي ، فإنه يعتبر من ناحية أخرى جزءاً لا يتجزأ من القانون الوطني .

يؤيد هذا الاتجاه بعض رجال الفقه : ففي مقال للدكتور Cheng منشور بمجموعة أبحاث ومقالات جمعية Gratius للقانون الدولي لسنة ١٩٥٨/١٩٥٩ ص ٢٦٧ يقول الفقيه الكبير :

(١) 193 F. Supp. (D.C., S.D., N.Y., 1961) وراجع تعليق عليه للاستاذ Milo Coerper بالهبة

الأمريكية للقانون الدولي عدد يناير سنة ١٩٦٢ ص ١٤٣ .

إننا إذا رسمنا دائرة للاختصاص الداخلي للدولة طبقاً لقاعدة سلطتها المطلق على رعاياها وفي حدود إقليمها ، فإن سلطان الدولة وسيادتها لا يمكن أن تتجاوز حدود هذه الدائرة . ومع تطور قواعد العرف الدولي فإن دائرة أخرى أصغر من الدائرة السابقة ، يجب أن ترسم داخل الدائرة السابقة . والمسافة بين هاتين الدائرتين تمثل مجال سيادة الدولة التي يمكن ممارستها طبقاً لقواعد العرف الدولي . فإذا ما دخلت هذه الدولة في اتفاقات دولية تنتج من التزامها قبل الدولة أو الدول المتعاقدة معها ، فإن دائرة أصغر يجب أن ترسم داخل الدائرة الثالثة ، والثانية تمثل مجال سيادة الدولة التي يمكن ممارستها طبقاً لالتزاماتها الدولية . وبهذا يمكن القول بأن الدائرة الضيقة التي تتخلف عن هذا الرسم ، هي التي تمثل سيادة الدولة المطلقة واختصاصها الداخلي غير المقيد .

قانون موقع المال كأساس للاعتراف بالتأمين المحلي :

٣٢ — في مقابلة النظرية الأنجلو أمريكية للاعتراف بالتأمين المحلي ، تتبعه المحاكم الفرنسية إلى إقرار مشروعية التأمين في هذه الحالة تطبيقاً لأحكام قانون موقع المال *lex rei sitae* . فعندما تعرض قضية تتعلق بتأمين بعض الأموال بإقليم الدولة المؤممة ، تبدأ المحكمة الفرنسية بتحديد القانون الواجب التطبيق تطبيقاً لقاعدة الاسناد الفرنسية . وهذا القانون سيكون بطبيعة الحال هو قانون موقع المال المؤم ، أي القانون الداخلي للدولة المؤممة .

٣٣ — على أن المحاكم الفرنسية تسرف في بعض الأحيان في استعمال سلاح النظام العام لتبرير الامتناع عن التطبيق لهذا القانون ، إذا كان التأمين يمس مصالح جديرة بالرعاية^(١) .

ثانياً : تأمين الأموال خارج الدولة المؤممة :

٣٤ — لما كان مبدأ الاعتراف بمشروعية التأمين الذي يتناول أموالاً محلية يقوم على نظرية سيادة الدولة على إقليمها ، وعدم إمكان مناقشة ما تجريه من أعمال داخل حدودها ، فإن الوجه الآخر لهذا المبدأ الأساسي يقتضي ألا يعترف بمشروعية التأمين الذي يرد على أموال تقع خارج حدود الدولة المؤممة ، لانعدام سلطان هذه الدولة خارج إقليمها^(٢) .

ومع ذلك فإن الشك يمكن أن يثور حول اتجاه المحاكم بالنسبة للتأمينات التي لا تتضمن مصادرة ولا تقوم على إجحاف بحقوق طائفة معينة من الناس :

nationalisations of non-discriminatory and non-confiscatory character.

ولهذا وجبت التفرقة بين التأمين الذي يصطبغ تعويضاً كافياً وبين مصادرة أموال الرعايا الأجانب .

(١) نقض فرنسي ٥ مارس ١٩٢٨ كلوئيه ١٩٢٨ ص ٦٧٤ .

(٢) فان هيك Van Hecke في مقاله عن المصادرة وترع الملكية وتنازع القوانين . منشور بمجلة القانون

الدولي Int. Law Quarterly ص ٣٤٥ و ٣٥٠ المجلد الرابع لسنة ١٩٥١ — وراجع مؤلف P. Adriaanse في المصادرة في القانون الدولي الخامس طبعة ١٩٥٦ ص ٧٨ .

(١) التأميم الذي يصطحب دفع تعويض عادل :

٣٥ — لا يعتبر الانتقال الجبري للملكية الأموال إلى جانب الدولة نتيجة للتأميم خرقاً لمبدأ احترام الملكية الفردية ، إذا كان تشريع التأميم قد نص على تعويض أصحاب هذه الأموال تعويضاً كافياً . وتأسيساً على ذلك لا يمكن أن يتمسك بالنظام العام لاستبعاد تطبيق مثل هذا التشريع بل يجب إحلاله محل الاعتبار (١) . وتسرى هذه النظرية بوجه خاص حيث يكون التأميم صادراً من دولة حليفة ، ومنصباً على أموال رعاياها خارج إقليمها وقد استخدمت هذه النظرية فعلاً لدعم نفاذ تأميم صدر من الحكومة الهولندية التي كانت بالمنفى ، والذي قضى بنقل ملكية كل الأموال المملوكة لرعايا هولنديين خارج هولندا إلى الحكومة ، لحماية هذه الأموال من أن تقع في أيدي الأعداء . وقد نص في قانون التأميم على إعادة هذه الأموال إلى أصحابها خلال ثلاثة شهور من انتهاء هذه الفترة الاستثنائية (٢) . وقد طبقت المحاكم الانجليزية هذه النظرية في قضية *Lorentzen v. Lydden* والتي فيها أصدرت الحكومة النرويجية في المنفى قراراً بالاستيلاء على جميع السفن التي تحمل العلم النرويجي والمسجلة في إقليم تخضع لسيادتها القانونية *de jure sovereignty* ولو كانت تحت الاحتلال الألماني . وكان القرار يقضى بتعويض أصحاب السفن من المواطنين النرويجيين (٣) .

٣٦ — على أنه يتعين علينا التنويه بأن هذه الأحكام صدرت بمناسبة التدابير التي اتخذتها حكومات دول محتلة ، والتي كانت تهدف إلى حماية أموال مواطنيهم من الوقوع في أيدي الأعداء . ولذلك فإنه يمكن القول بأنها لم تقصد إلى وضع قاعدة عامة للحكم في كل حالة تتعلق بتأميم أموال بالخارج ، ولو صاحبها تعويضات مقررة لأصحاب هذه الأموال (٤) .

٣٧ — ولذلك فإن الحل الأمثل في هذه القضايا هو تطبيق قانون موقع للمال على تدابير التأميم ، والذي يتعين على أساسه الاعتراف بمشروعية تأميم الأموال السكينة خارج إقليم الدولة المؤممة إذا كانت هذه الأموال مملوكة لشخص قانوني متوطن داخل إقليم هذه الدولة (٥) . مما يعتبر معه الأموال السكينة بالخارج امتداداً لأمواله الموجودة بالداخل .

(١) الأستاذ Ignaz Seidle-Hohenveldern المرجع السابق .

(٢) راجع قضية *Anderson v. N.V. Transandine Handel* (1942) 2 K.B. 202

(٣) وأنظر أيضاً *Maatschappy*, 289 N.Y. 9, 43, N.E. 2d 502 (1942)

(٤) رفضت محكمة بريطانيا الاعتراف بالأثر الخارج عن الإقليم لنفس القرارات الصادرة من الحكومة النرويجية بالنسبة لأوراق مالية كانت موجودة في بريطانيا . راجع الحكم في قضية :

Bank Voor Handel en Scheepvaart v. Slatford, (1951) 2 All E. R., 799 (K.B.)

(٥) فان هيك ، المرجع السابق ص ٣٥١ .

(ب) مصادرة الملكية الخاصة (التأمين دون تعويض) :

٣٨ — لا يترتب — كقاعدة عامة — على مصادرة الأموال خارج إقليم الدولة أى أثر قانوني. وأساس هذه القاعدة كامن في مبدأ الإقليمية. ولو أن الشراح على غير اتفاق بشأن وجود هذا المبدأ (١). ومن ناحية أخرى فإن مقتضيات النظام العام تبرر عدم الاعتراف بمثل هذه المصادرة لتعارضها مع ضمير العدالة ومخالفتها لحكم القانون الدولي .

على أنه استثناء من هذه القاعدة العامة ، يمكن الاعتراف بأثر المصادرة في دولة ترتبط مع الدولة التي أصدرت قرار المصادرة باتفاق دولي ، إذ يغلب هذا الاتفاق على أحكام النظام العام ، ولو كانت الدولة المصادرة ليست دولة حليفة (٢) . وبهذا المعنى قضت المحكمة الاتحادية العليا الأمريكية في قضية الولايات المتحدة ضد بنك U.S. v. Pink وتتلخص وقائع هذه القضية في أنه بمقتضى خطاب خاص يسمى حوالة ليتفنوف Litvinov Assignment أرسل من وزير خارجية روسيا إلى الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٣٣ ، والذي وافق عليه روزفلت في نفس التاريخ بمقتضى هذه الحوالة أصبح من حق الحكومة الأمريكية أن تستولي على أموال الشركات الروسية التي صادرتها حكومة الاتحاد السوفيتي والكائنة بالولايات المتحدة وذلك تنفيذاً لمقاصة خاصة بين البلدين. وعلى أساس هذا الاتفاق أقامت الحكومة الأمريكية الدعوى المذكورة أمام محكمة نيويورك طالبة الحكم لها ضد مراقب التأمين بالولايات المتحدة بتسليمها أموال فرع شركة التأمين الروسية بنيويورك ، والتي شملها قرار المصادرة .

رفضت المحكمة دعوى الحكومة تأسيساً على أن قرار المصادرة لا يمكن أن يعترف بآثاره خارج إقليم الاتحاد السوفيتي، وأن أموال فرع الشركة الروسية المصادرة يجب أن تبقى تحت يد للدعي عليه بصفته لتسديد ديون هذا الفرع . أيدت محكمة استئناف نيويورك هذا الحكم (٣) فطمنت فيه الحكومة أمام المحكمة الاتحادية العليا . والمحكمة الأخيرة حكمت بإلغاء الحكم وقضت للحكومة بطلباتها ، تأسيساً على أن حوالة ليتفنوف هي اتفاق بين الدولتين يجب احترام أحكامه ، وأنه بمقتضى أعمال هذه الأحكام أن يعترف بآثار قرار المصادرة الروسية في الولايات المتحدة ، وإلا لما كانت لروسيا حقوقاً تحيلها إلى الحكومة الأمريكية ، ولأصبحت أحكام هذا الاتفاق حبراً على ورق . ثم اعتمدت المحكمة في تفسير الأثر المتعدى لقرار الحكومة الروسية بالمصادرة على شهادة صادرة من وزارة العدل بالاتحاد السوفيتي ، واعتبرت المحكمة هذه الشهادة قاطعة conclusive في الدعوى (٤).

(١) فان هيك ، المرجع السابق ص ٣٤٨ و ٣٤٩ .

(٢) Delsen المرجع السابق ص ٧٧٨ .

(٣) قضت محكمة استئناف نيويورك بنفس هذا المعنى في قضية :

Moscow Fire Insurance Co. v. Bank of New York, 280 N.Y. 286, 20 N.E. 2d 758 (1939).

(٤) راجع في نقد هذا الحكم رسالتنا للدكتوراه المقدمة إلى جامعة كوزيل بأمریکا عن الامامة الإجرائية

للقانون الأجنبي ص ١٧٢ لسنة ١٩٦١ (غير مطبوعة) الحكم منشور بمجموعة أحكام المحكمة العليا مجلد ٣١٥

ص ٢٠٣ سنة ١٩٤٢ .

حالة خاصة يكون فيها التأمين غير مشروع :

٣٩ — وقد تتفاقد دولة من الدول النامية مع مستثمر أجنبي على استغلال مشروع معين من مشروعاتها بمقتضى عقد امتياز concession أو ترخيص license ، أو ما إلى ذلك من طرق استثمار المشروعات العامة ، وتنص في هذا العقد أن الترخيص على التزامها بعدم تأمين هذا المشروع لمدة معينة ، أى على تقييد حقها في ممارسة التأمين بالنسبة لهذا المشروع بالذات عدداً معيناً من السنين . ويطمئن المستثمر الأجنبي إلى هذا النص فيضع الأموال الطائلة في استغلال هذا المشروع ، واضعاً في اعتباره أن التنمية التي سيجريها بهذا المشروع وأن أفادت الدولة اقتصادياً ستفيده هو حتماً مالياً إلى حد معين يضع له حدوداً تقريبية . فإذا ما لجأت الدولة ، خلافاً لما التزمت به في اتفاقها مع هذا المستثمر ، إلى تأمين المشروع للذكور ، نجد أنفسنا إزاء صراع بين حق التأمين بحسب الأصل حق يعلو ويسمو على كل اعتبار لتعلقه بتقدير المصالح العليا للمجتمع ، وبين احترام التزام الدولة بتقييد سلطانها بالنسبة للمشروع موضوع الاتفاق المذكور .

والرأى الذي أخذ به معهد القانون الدولي هو أن «الدولة المؤممة يجب أن تحترم التزامها بالإحجام عن التأمين ، سواء أكان هذا الالتزام وارداً صراحة أو ضمناً في اتفاقها» (١) «فإخلاها بهذا الالتزام يجعل التأمين غير مشروع .

ولا يقوم هذا الرأى في نظرنا على تغليب القوة الملزمة للاتفاق على حق الدولة في التأمين ، وإنما يؤسس على إرادة الدولة التي تعلقة بالامتناع عن التأمين ، نزولاً على أن السلطان يستطيع أن يقيد حريته في العمل بالنسبة لمسألة معينة لفترة من الزمن .

الفصل الثالث

مشكلة التعويض وصلتها بالمشروعية

١ — أساس التعويض :

يقوم الالتزام بتعويض أصحاب الأموال والمشروعات المؤممة على قاعدة عدم إثراء الدولة للمؤممة بلا سبب . وهذه القاعدة تعتبر في نظر الأستاذ جيدل التزاماً إيجابياً له كيانه في الروابط بين الأفراد وتتضمنه تشريعات جميع الدول المتحضرة وفوق ذلك له مكان متميز في القانون الدولي (٢) ويعتبره اللورد ما كنير Lord McNair الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية مبدأ عاماً معترفاً به من الأمم

(١) راجع بحثنا المرجع السابق ص ٤٤٠ .

(٢) Gidel في مؤلفه عن آثار الضم على عقود الامتياز ص ١٣٤ سنة ١٩٠٤ .

للمدينة في حكم نص المادة ٣٨ فقرة ج من نظام محكمة العدل الدولية (١) .
وقد تضمنت عدة أحكام لمحكمة دوليين النص على التعويض كشرط أساسي في التأمين ، وأنه بدونه تتعرض الدولة المؤممة للمسئولية الدولية (٢) .

٢ - تقرير التعويض :

٤١ - يجرى التعبير الاصطلاحي على أن التعويض العادل في حالة التأمين يجب أن يتوافر فيه شروط ثلاثة هي : كفايته adequacy (٣) ، وفوريته promptness ، وفعاليته effectiveness وباستقرار التأمينات الواردة على أموال ومشروعات محلية ، والتي تمت بعد الحرب العالمية الثانية ، يبين أن جميع الدول اعترفت بمبدأ التعويض ، ولكن لا يلزم أن يكون التعويض مقدماً ولا كاملاً كما هو الحال عند نزع الملكية للمنفعة العامة (٤) .

ولأجل تبين معيار التعويض ، يتعين بادئ ذي بدء أن تقسم التأمين إلى حالات ثلاث :

- (١) قد يكون التأمين عاماً وشاملاً ، بحيث يلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلغاء تاماً .
- (ب) قد يكون التأمين غير شامل ، بحيث يترك مجالاً محدوداً للملكية الخاصة لهذه الوسائل .
- (ج) قد يكون التأمين اختيارياً وجزئياً ، بحيث يكمل بالاقتصاد الخاص .

(١) يراجع مقاله في الاستيلاء على الأموال والمشروعات في اندونيسيا والمنشور بالجلد المولندية الدولي مجلد ٦ ص ٢١٩ ، ٢٤٠ لسنة ١٩٥٩ .

ويقول الأستاذ اوكونيل O'Connell في مؤلفه عن نظام وراثية الدولة The Law of State Succession. ص ١٠٣ طبعة ١٩٥٦ ما يلي :

« لا يعرض صاحب المال المؤمن لأن الدولة قد ارتكبت في حقه عملاً غير مشروع ، ولا لأنها أخلت بالتزام قائم بينها ، بل على العكس يدفع التعويض كترضية عادلة لتنضحية الاقتصادية التي تطلبها منه الدولة نيابة عن المجموع . ولهذا السبب لا يلزم أن يكون التعويض المدفوع هو الحد الأقصى ، لأن العدالة تتحقق بدفع مبلغ معقول يقابل أدنى قيمة لسعر السوق الخاص بالمال المؤمن . وهذا هو المعيار الذي يجرى عليه العمل في الدوائر الدبلوماسية » .

وراجع بحث الأستاذ Martin Domke عن التأمينات الأجنبية منشور بمجلة القانون الدولي الأمريكية ، عدد يوليو ١٩٦١ ص ٥٨٥ وبالذات ص ٦٠٣ وما بعدها .

(٢) راجع الأحكام التي أوردناها في بحثنا في قدسية الاتفاقات للتنمية الاقتصادية والتأمين . منشور بمجلة جامعة سنسنتي ، المجلد ٣٠ ص ٤١٨ وبالذات ص ٤٤٢ (١٩٦١) .

راجع بالذات الحكم في قضية De Sabla حيث قال الحكم :

"It is axiomatic. that acts of a government in depriving an alien of his property without compensation, impose international responsibility."

(٣) مارتن دومك - المرجع السابق ص ٦٠٤ .

(٤) كاتزاروف المرجع السابق ص ٤٢٢ .

وهذا التقسيم ينعكس بلا شك على أهمية التعويض :

(أ) ففي حالة التأمين الكامل كما هو الشأن في روسيا ، لا يتقرر بحسب المبدأ تعويض ما .

(ب) إذا أنصب التأمين على المشروعات الحيوية للحياة الاقتصادية في الدولة . كما هو الشأن في أوروبا الشرقية ، يعترف بمبدأ التعويض ، وإنما تفرق النصوص التشريعية بين مدى التعويض المستحق في حالة التأمين ، وذلك المستحق في حالة نزع الملكية التقليدي .

(ج) أما التأمين الجزئي ، كما هو الحال في إنجلترا وفرنسا ، فيحتفظ من حيث الشكل - بمبدأ التعويض الكامل والفوري . ولكنه قلما يحترم هذا المبدأ في الواقع (١) .

ويكفي أن نذكر في جميع هذه الحالات - ندعى بأن - التعويض المسموح به هو تعويض عادل . على أن هذا الادعاء يظهر إلى حيز الوجود بطريقة تتباين طبقاً لاختلاف الأفكار الأساسية *prémises idéologiques* وعلى ذلك فطبقاً لوجهة نظر المدافعين عن قدسية حق الملكية ، لا يعتبر تعويضاً عادلاً إلا التعويض الفوري الكامل . وعلى العكس فإن أصحاب نظرية حق الدولة في التأمين يرون أن التعويض العادل هو التعويض المعقول الذي يناسب موارد الدولة المؤتممة (٢) .

٤٢ - ولا يشير تقدير التعويض في القانون الداخلي صعوبة ما ، إذ أن الدولة لا تسأل عن تخلف شرط العدالة في التعويض الذي سمحت به ، وذلك باعتبار أن هذا التقدير جزء من عمل التأمين ، وهو عمل من أعمال السياسة العليا التي لا رقابة للقضاء على تقدير مشروعيتها .

٤٣ - أما بالنسبة للتأمين الذي يرد على أموال بالخارج ، فإن لعدالة التعويض شأن كبير في تقدير مشروعيتها أمام المحاكم الدولية ومحاكم الدول الأخرى التي قد يعرض أمامها النزاع حول مشروعية هذا التأمين (٣) ويمكن القول بوجه عام أن التعويض العادل هو الذي يقابل الخسارة الحقيقية *actual loss* التي لحقت بصاحب المال المؤمن ، أو المنفعة التي عادت على الدولة من جراء هذا التأمين . أيهما أقل .

على أنه حيث لا تستطيع الدولة المؤتممة بسبب قلة مواردها أن تقوم بدفع تعويض كامل *intégrale* فإن التعويض الجزئي يكفي إذا كان يغطي جزءاً كبيراً من خسارة صاحب المال المؤمن ، متى كانت الإجراءات المتبعة تكفل تقديره تقديراً عادلاً ووضعته تحت تصرف صاحب المال المؤمن . والقول بغير ذلك ، أي القول بعدم عدالة هذا التعويض الجزئي ، يقف حجب عثرة في سبيل إجراء إصلاح اجتماعي واقتصادي تراه الدولة ضرورياً لتقدمها ولإلزاماً لنهضتها (٤) .

(١) Katzarov المرجع السابق ص ٤٢٢ .

(٢) راجع في مناقشة كفاية التعويض الجزئي ، بحثنا عن قدسية اتفاقات التنمية الاقتصادية والتأمين ، المرجع السابق ص ٤٤٤ .

(٣) يرجع في تقدير عدالة التعويض إلى الاتفاقات الدولية والعرف الدولي وإلى المبادئ القانونية العامة المتعارف عليها بين الأمم المتقدمة والمتعلقة بالحماية الدولية للملكية ، راجع في ذلك Katzarov المرجع السابق ص ٤٣٢ و٤٣٣ .

(٤) راجع بحثنا المشار آنفاً ص ٤٤٥ .

خاتمة :

٤٤ — نخرج من كل ما قدمناه إلى أن الدولة حرة في اختيار نظامها الاقتصادي الذي نراه أكثر تحقيقاً لرعاية شعبها ، سواء أ كان هذا النظام رأسمالياً أو اشتراكياً أو مختلطاً .

وحق تقرير المصير هو حق معترف به في القانون الدولي ، ولا يمكن أن يحول دون تحقيقه مبدأ احترام الحقوق المكتسبة طالما لا يوجد فيما تجريه الدولة مساس بالحد الأدنى للعدالة الدولية

International minimum standard of justice

ولتأمين المشروعات وأوجه النشاط الخاصة ، بغض النظر عن جنسية مالكيها ، كتدبير اقتصادي واجتماعي عام يرمى إلى تزكية النشاط الاقتصادي داخل الدولة ، وتمديله بحيث يكون أكثر تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، لا يمكن أن يتوقف في تقرير مشروعته على موافقة هذه لأصحاب المشروعات أو إقرارهم هذا الإجراء .

والتأمين الآن يمثل حقيقة واقعة living reality في حياة الدول ، وصفة لازمة للاقتصاد الموجه الذي يمثل على الأقل بالنسبة للدول النامية — السبيل الأمثل والطريق الأقصر لرقبها وتقدمها .

وطالما أن التأمين يتم لقاء تعويض عادل بعناصره التي بينها آتفا ، فإنه لا يمكن اعتبار أن حق الملكية الخاصة قد ضحى به في سبيل التأمين ، ولا سبيل لتشكي المدافعين عن قدسيته هذا الحق الذي قلنا إنه انقلب وظيفة اجتماعية تشرف الدولة على حسن أدائها .

ولا يفوتنا التويه بأن التأمين يجب ألا يتناول جميع أوجه النشاط الفردية والمشروعات الخاصة في الدولة ، وإلا لأدى ذلك إلى إلغاء الملكية الخاصة تماماً ، وهو ما لا تستهدفه إلا الدول التي تطبق مبدأ الاشتراكية الجماعية للتأثر بفلسفة كارل ماركس وإنجلز وتعاليم لينين .

التأمين في نطاق التطبيق العملي^(١)

للدكتور صلاح الدين عبد الوهاب
وكيل نيابة النقض المدني

تقديم :

قلنا في محاضرتنا السابقة إن التأمين عمل تبرره اعتبارات اقتصادية هي توسيع قاعدة المنفعة العامة ، واعتبارات اجتماعية تدور حول تقليل الفوارق بين الطبقات وتفادي الصراع الطبقي ، واعتبارات سياسية تجمل في القضاء على نفوذ الرأسماليين والاحتكاريين داخل الدولة ، واعتبارات قانونية مفادها أن التأمين عمل من أعمال السيادة مبرر على أساس نظرية المصالح الاجتماعية .

وكذلك خلصنا إلى أن التأمين مشروع في القانون الداخلي للدولة إما استناداً إلى نص دستوري صريح في الدولة التي أخذت بمبادئ الاشتراكية العادلة كالمكسيك وفرنسا وألمانيا ، وإما ارتكازاً على مبدأ ضمني يخلص في جواز تقييد الملكية الخاصة عموماً بإباحة نزع الملكية للمنفعة العامة ؛ مع عدم الإخلال بما قلناه من انفراد كل من التأمين ونزع الملكية بأحكام قانونية تميزه .

وفضلاً عن ذلك فإن التأمين مشروع في القانون الدولي استناداً إلى مبدأ احترام أعمال السيادة التي تجرّيها الدولة على إقليمها ، وهو مشروع أيضاً ولو كانت آثاره تمتد خارج حدود الإقليم في الحدود التي رسمناها آنفاً .

ونتناول في هذا المقال التأمين في نطاق التطبيق العملي : فنعرض أولاً لـ كيفية تكوين المشروعات المؤممة في القانون المقارن ، ثم نتكلم في الطبيعة القانونية للمشروعات المؤممة . ثم نعرض في فصل ثالث لمركز المشروعات المؤممة في التشريع العربي ، وهذا يقتضي منا أن نقسمه إلى مباحث : نتناول في الأول منها طبيعة أموال المؤسسات العامة ، ثم في مبحث ثان نتكلم عن حق المؤسسات العامة على أموالها ، ثم في مبحث ثالث نتكلم في الشركات المساهمة العامة وشبه العامة ، ثم في مبحث رابع نعرض لأثر التأمين على النظام القانوني للأموال التي يرد عليها ، ثم في مبحث خامس نتكلم في أثر التأمين على حقوق المشروعات المؤممة والتزاماتها ، ثم نعرض في مبحث سادس لأثر التأمين على المركز القانوني لموظفي المشروعات المؤممة ومستخدميها ، ثم نخصص المبحث السابع لمعالجة الاختصاص بنظر المنازعات التي تنشأ عن النشاط التجاري والصناعي والزراعي المؤم .

(١) محاضرة أقيمت بدار النقابة بالقاهرة يوم الجمعة ٨ من يونيو ١٩٦٢ .

ثم نختم هذا البحث بفصل رابع نعرض فيه للاثار القانونية للتعايش بين القطاع العام والقطاع الخاص .

الفصل الأول

كيفية تكوين المشروعات المؤممة في القانون المقارن

مق ثبت لنا أن عمل التأمين هو من أعمال السيادة التي تعبر عن المصالح العليا للدولة ، فإنه يتفرع عن ذلك بطريق اللزوم أن يكون للشرع كامل السلطة في خلق الاشكال ووضع الحلول التي تكفل تحقيق غايته من التأمين .

على أنه مما تجب ملاحظته من دراسة القانون المقارن أن هناك اتجاهات من جانب مشرعي الدول المختلفة نحو الإبقاء على أشكال المشروعات الاقتصادية التي كانت لها قبل التأمين . وعادة لا يوجد لدى المشرعين الوقت الكافي لدراسة عملية التأمين من ناحيتها القانونية دراسة وافية ، مما يترتب عليه في خصوص خلق شخصية قانونية للمشروعات المؤممة ، أن توجد حلول متناقضة بالنسبة لنواحي التأمين المختلفة . فقد ينص المشرع على أن تستولي الدولة مباشرة بوصف كونها شخصاً من أشخاص القانون العام ، على النشاط الاقتصادي الذي يرد عليه التأمين ؛ وقد تستبقى الدولة ظاهرياً الشكل القانوني للمشروعات الاقتصادية الخاصة قبل التأمين ، مع استصحاب حق الدولة المباشر في الرقابة على هذه الأشخاص القانونية .

على أن دراسة مقارنة للتغيرات التي طرأت على الأشخاص القانونية القائمة على توجيه النشاط الاقتصادي ، نتيجة للتأمين خلال الثلاثين سنة الأخيرة ، يدعونا إلى إجراء تفرقة بين ثلاث مجموعات رئيسية من الأشكال القانونية التي التزمها الأشخاص القانونية القائمة على توجيه القطاع المؤم .

وخصائص هذه المجموعات يمكن تكييفها إلى حد كبير بتحرى الهدف الذي يسعى التأمين إلى تحقيقه في دولة معينة ، وعلى وجه خاص للإجابة على السؤال هل تتجه الجماعة ممثلة في الدولة إلى المشاركة في الانتاج والتداول : (أ) في قطاعها الكامل ومثل ذلك ما عليه الحال في الاتحاد السوفيتي (ب) أو في جزء غالب منه وهذا هو ما يجري عليه الحال في دول أوروبا الشرقية (ج) أو في فروع الهامة فقط كما يجري عليه الحال في إنجلترا وفرنسا .

أولاً : ونظراً إلى تكوينها القانوني المستقل ، فإن التأمينات التي تمت في إنجلترا وفرنسا يمكن وضعها في مجموعة مفردة . فهذه التأمينات تمثل فيما بينها خصيصة مشتركة تفرق بينها وبين سائر مجموعات التأمينات . هذه الخصيصة المتميزة هي قيامها على مبدأ احترام عنصر البداءة الفردي في الاقتصاد ، والملكية الخاصة ، فإذا اتجهت هذه التأمينات إلى تنظيم الاقتصاد الفردي والملكية الخاصة ووضعها تحت الإشراف المباشر للدولة ، فإنها لا تقتضي من حيث المبدأ على الأقل الحد منها . على أن هذه التأمينات تختلف في تنظيمها حسب موضوع كل منها .

(أ) ففي إنجلترا لجأت الدولة وهي بسبيل التأمين إلى حلول تختلف في تناولها أنظمة المشروعات المؤممة ، فأحياناً يمتد التأمين إلى فرع كامل من فروع الاقتصاد ويتخذ صورة احتكار ، ومثل ذلك تأمين الفحم وصناعة الغاز والكهرباء والسكك الحديدية ؛ وأحياناً أخرى يرد التأمين على المشروعات الاقتصادية الرئيسية دون أن يتخذ صورة احتكار رسمي . وهذا هو ما جرى عليه الحال في تأمين النقل البري وصناعة الحديد .

أما بالنسبة إلى تأمين بنك إنجلترا ، فقد احتفظ له ظاهرياً بالشكل السابق كشركة من شركات الأموال . ولكن طرأ التغيير على الوظيفة التي يقوم بها هذا البنك بما يناسب مركزه الجديد . وكذلك بمناسبة تأمين صناعة الفحم خلق القانون شركة مساهمة عامة قريبة من المرافق العامة أسماها باللجنة الوطنية للفحم National Coal Board وخول لها استقلالاً ذاتياً كبيراً . واللجنة الوطنية للفحم هي شخص قانوني مستقل .

A body corporate ... with perpetual succession and a common seal.

ويصدر بتعيين رئيس الإدارة وأعضائها قرار من الوزير المختص ، الذي يحتفظ بدور أساسي في توجيه الإدارة التي يعاون فيها بطريقة استشارية واختيارية مجلسان للمستهلكين يسمى أحدهما بمجلس مستهلكي الفحم الصناعي Industrial Coal Consumers Council والثاني بمجلس مستهلكي الفحم المنزلي Domestic Coal Consumers Council . ولجأ المشرع كذلك إلى خلق شركات مساهمة عامة في حالة تأمين الكهرباء والغاز والنقل والتلغراف والتليفون . وكان تكوين هذه الشركات المساهمة العامة مشابهة لحالة تأمين الفحم . على أنه نص على جواز تكوين لجان إقليمية إلى جانب اللجنة المركزية . وتتميز التأمينات الحاصلة في إنجلترا بوجه عام بنظرتها المتعادلة التي تنطوي على احترام القطاع الخاص . غير أنه يتعين القول بأن التمييز بين الذمة المالية للدولة ومسئوليتها وبين المشروعات المؤممة ليس واضحاً في جميع الأموال .

(ب) أما الحلول التي أخذ بها المشرع الفرنسي بمناسبة الاشكال القانونية للمشروعات المؤممة ، فهي متعددة ومختلفة كذلك :

١ - نقل ملكية الأسهم إلى الدولة هي طريقة اتبعها المشرع الفرنسي في تأمين شركات النقل الجوي .

٢ - الاستغناء عن المساهمين الأفراد وإخضاع المشروع للرقابة المباشرة للدولة كان الوسيلة التي اتبعها المشرع الفرنسي في تأمين بنك فرنسا .

٣ - استبدال مشروع عام يستمر في ممارسة نشاط قديم بشركة الأموال القديمة هي الطريقة التي اتبعها المشرع في تأمين مصانع السيارات رينو .

هذا الخليط من الحلول المختلفة التي تتخذ كل منها بمناسبة حالة متميزة كان مبرراً لانجهاين ؛ الأول : خلق علاقة مادية مع الدولة يترتب على وجودها تطبيق السياسة الاشتراكية للدولة على هذه

المشروعات المؤممة . الثاني : المحافظة على مرونة الأشكال القانونية لمشروعات القطاع الخاص لأن تكفل المشروعات الجديدة الاستقلال عن الإدارة وعن القانون الإداري ، وفصل مسؤولية المشروعات المؤممة عن مسؤولية الدولة بقدر الإمكان ففي خصوص تأميم بنك فرنسا وبنوك الودائع الأربعة الأخرى احتفظ بشكلها القانوني كشركات أموال ، وانحصر التغيير الطارئ عليها بالتأميم في أن ملكية الأسهم انتقلت إلى جانب الدولة . ومع ذلك فإن الإدارة وتمثيل هذه الشركات ترتبط بالدولة إذ يتكون مجلس إدارة في كل من عشرة أعضاء ، ويصدر بتعيين أربعة منهم قرار من وزير الاقتصاد الوطني ، وأربعة يمثلون التنظيم النقابي ، وإثنان يعينهم وزير الخزانة ، وبذا يبدو سلطان الدولة على توجيه الإدارة في هذه الشركات كاملاً .

وفضلاً عن ذلك فإن لوزير الخزانة حق إقرار انتخاب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام أو الاعتراض عليهما . أما فيما يتعلق بالنصوص الخاصة بتنظيم الائتمان ومراقبة العمليات المصرفية فإنها لا ترمى إلا إلى تنسيق نشاط هذه البنوك المؤممة مع نشاط الدولة .

هذا الاتجاه المزدوج في تحديد الشكل القانوني للمشروعات المؤممة وهو الإبقاء على خضوع المشروع للقانون الخاص وفصل ذمته عن ذمة الدولة من جانب وخلق رابطة مادية *organique* بين نشاط المشروع وسياسة الدولة من جانب آخر يبدو واضحاً في سائر التأميمات التي أجراها المشرع الفرنسي . ومن قبيل ذلك القانون الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٤٦ بشأن الوقود المعدني *Combustibles Mineraux* إذ نص على أن مناجم الوقود المعدني المؤممة تديرها مؤسسات عامة وطنية ذات صبغة صناعية وتجارية لها شخصية قانونية واستقلال مالي .

ثانياً : أما التأميمات التي أجرتها الدولة الروسية فترتكز إلى فكرة القضاء الكامل على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى عدم الاعتراف بدور ما للنشاط الفردي في الاقتصاد الوطني . والمشروعات المؤممة في روسيا لها شخصية قانونية تتميز عن شخصية الدولة كشخص من أشخاص القانون العام . ومنذ سنة ١٩١٨ مرت هذه المشروعات فيما يتعلق بمجورها القانوني بمراحل ثلاث حتى وصلت إلى مركزها الحالي .

ولن نخوض ببيان هذه المراحل الثلاث مكتفين بالقول بأن المشروعات المؤممة في ثوبها الراهن كشركات مساهمة عامة تتميز بالانفصال في شخصيتها القانونية وفي ذمتها المالية عن الدولة .

ثالثاً : أما التأميمات التي تمت في بلاد أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية فقد تأثرت إلى حد كبير بمبادئ الاشتراكية الجماعية في روسيا على أنها تتميز عن التأميمات التي أجرتها الدولة الروسية في أنها لا تقضي على الملكية الفردية والنشاط الخاص في الاقتصاد قضاء تاماً وإنما على العكس تعترف بهما صراحة .

(أ) ففي يوغسلافيا تقوم على مباشرة أوجه النشاط المؤم منظمات تسمى المشروعات الاقتصادية للدولة *Entreprises économiques d'Etat* التي نص على إنشائها القانون الأساسي الصادر في ٢ أغسطس

سنة ١٩٤٦ وتعتبر هذه المشروعات الاقتصادية أشخاصاً قانونية مستقلة عن الشخصية القانونية للدولة . فلا تسأل الدولة في ذمتها المالية عن التزامات المشروع الاقتصادي إلا في حدود ما يملكه هذا المشروع .

وبجانب هذه المشروعات الاقتصادية للدولة تعرف يوغسلافيا اتحادات للمشروعات Unions d'entreprises ومشروعات موضوعة تحت إدارة موحدة .

ولا تعتبر مشروعات الاقتصاد المختلط كمشروعات للدولة بالمعنى الوارد في القانون الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ الذي لا ينظم إلا المشروعات الاقتصادية المملوكة للدولة ملكية تامة . ويبقى بعد ذلك للأفراد حق مباشرة نشاط خاص للاشتراك في الاقتصاد الوطني .

(ب) وفي بولندا نص الأمر الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٤٧ على قيام مشروعات مملوكة للدولة بمباشرة النشاط التجاري المؤم . وتكون هذه المشروعات المملوكة للدولة بمقتضى قرارات من الوزراء المختصين . ويجب أن تقيد هذه المشروعات في السجل التجاري وبمجرد هذا القيد تولد لهذه المشروعات شخصية قانونية مستقلة تستطيع بمقتضاها أن تملك الأموال المنقولة وأن تتصرف فيها دون أى قيد . على أنه لا يمكن لهذه المشروعات أن تملك أموالاً عقارية إلا لحساب خزانة الدولة . ويمكن للدولة كذلك أن تنشئ مشروعات عامة تقوم على تنسيق وتوجيه نشاط المشروعات المملوكة للدولة وتكون لهذه المشروعات العامة الشخصية القانونية وذمة مالية مستقلة .

وإدارة المشروعات المملوكة للدولة يقوم عليها مجلس رقابة تابع للدولة . وتعتبر هذه المشروعات المملوكة للدولة مسئولة عن التزاماتها في حدود أصولها في حين أن مسئولية الدولة عن هذه الالتزامات تحدد بقيمة الأموال العقارية التي تشغلها وتديرها هذه المشروعات لحساب الدولة . ولا يعتبر أعضاء مجالس الإدارات ولا العمال ولا الموظفون لهذه المشروعات المملوكة للدولة موظفين عموميين . وتخضع هذه المشروعات للضرائب بنفس الشروط وفي نفس الحدود التي تخضع لها المشروعات الخاصة .

أما احتكارات الدولة وتشمل البنوك والسكك الحديدية والبريد والتلغراف والتليفونات والمشروعات الحربية والمشروعات التي تتكون من رأس مال مملوك للدولة أو رأس مال مختلط وتكون في شكل شركة تجارية فإن كل ذلك لا يخضع لأحكام هذا القانون .

(ج) وفي رومانيا فإن نظام المشروعات المؤممة يرتكن إلى الأمر رقم ١٩٩ بشأن تنظيم وإدارة المشروعات الاقتصادية المملوكة للدولة والصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ وبمقتضى أحكام هذا الأمر تنشأ المشروعات العامة بهوار من مجلس الوزراء إذا كانت ترمى إلى تحقيق مصلحة قومية وبناء على قرار من مجالس الهيئات المحلية إذا كانت المشروعات تنبغي مصلحة محلية . وثبتت لهذه المشروعات العامة شخصية قانونية مستقلة ولكنها تلتقي من الدولة الأموال التي تكون لازمة لممارسة نشاطها . وتسجل

هذه المشروعات في سجلات خاصة ويكون لها أهلية قانونية تتضمن حق مباشرة الدعوى وأن توجه الدعوى ضدها ابتداء من تاريخ هذا القيد .

وتباشر الدولة رقابتها على هذه المشروعات عن طريق هيئات الإدارة المحلية ويفصل في المنازعات التي تثور بسبب مباشرة هذه المشروعات نشاطها ، هيئات خاصة بالتحكيم نص القانون على كيفية التشكيل .

أما فيما يتعلق بالبنك المركزي للدولة (بنك الجمهورية الشعبية الرومانية) فهو منظمة مستقلة بقانونها الخاص .

الفصل الثاني

الطبيعة القانونية للمشروعات المؤممة

لا يقف التعريف بالطبيعة القانونية للمشروعات المؤممة عند حد القول بأنها أشخاص قانونية متميزة عن شخصية الدولة وإنما تحتفظ بذمة مالية مستقلة وأهلية لتحمل التزامات منفصلة عن أهلية الدولة ، ذلك لأن هذه الأشخاص القانونية تنشأ وتخرج إلى خير الوجود الفعلي والقانوني بمحض اختيار الدولة التي تملك حق تحويل شكلها القانوني في أي وقت وحق حلها إذا كان ذلك مما يتفق مع السياسة العامة التي تخططها الدولة . فالدولة إذن تملك حق الحياة وحق الموت على هذه المشروعات المؤممة .

ونبادر إلى القول بأن للمشرع حق تحديد هذه الطبيعة القانونية في قانون التأميم أو في قانون لاحق . وكل ما يرد عليه من قيود هو ضرورة عدم إخضاع هذه المشروعات الاقتصادية المؤممة للإجراءات المعقدة التي يخضع لها عادة النظام الحكومي والتي تتنافى ولاشك مع طبيعة هذه المشروعات وضرورة سيرها نحو تحقيق هدفها بنظام واطراد وسرعة .

فإذا نظرنا إلى المشروع المؤم نظرة تحليلية مجردة يبين لنا أنه يتميز عما عداه من أشخاص قانونية بتكوينه الخاص فأيا كانت فكرة القانون الخاص عن الشخص الاعتباري سواء أ كان مجازاً أم حقيقة ، فإنه لا يخرج عن أن يقلب فيه أحد اعتبارين : إما الاعتبار الشخصي *subsralum personel* ويتوافر هذا عادة وبطريقة غالبية في الشركة *Coporation* واما الاعتبار المالي *patimonial* وهو ما تتميز به المؤسسة الخاصة *Foundation* أما المشروع المؤم فيختلف عن الشركة التي يسود فيها خبيصة الشخصية وعن المؤسسة التي يسند فيها الاعتبار المالي .

فأولاً : ليست مشروعات الدولة المؤممة جماعات أشخاص طبيعية أو اعتبارية مجتمعا غرض مشترك وإنما هي قالب يصب فيه عمل الجماعة *forme d'action de la collectirité* أو مظهر لوطنية جديدة من وظائف الدولة هي العمل على تحقيق هدف اقتصادي واجتماعي نيابة عن الجماعة .

وعلى ذلك فإن هذه المشروعات لا يتوافر فيها الاعتبار الشخصى *institus personae* وتستمر في القيام بعملها رغم أى تعديل يطرأ على أشخاص القائمين عليها أو المجموعات التى يتكون منها . وهى إن كانت تشبه في ذلك بالشركة إلا أنها تختلف عنها في أن الدولة تحمل محل جميع مباحثى هذه الشركة فتصير المساهم الوحيد المؤبد في حين أن من خصائص الشركة المساهمة المرونة وإمكان حصول تغيير مستمر في أشخاص المساهمين . وهذا الاعتبار وحده أى اعتبار الدولة هى المساهم الوحيد المؤبد في المشروع العام يجعل من المسير إخضاع هذا المشروع كلية للقانون الخاص الذى يعتبر الشركة ذات المساهم الواحد باطلة .

وثانياً : بمقارنة المشروع العام المؤم بالمؤسسة المالية نجد اختلافاً واضحاً بين الإثنين . فمع أن المشروع المؤم ذمة مالية مستقلة عن ذمة الدولة إلا أنه لا يمكن اعتباره مالكا للمال المستقل أو أوجه النشاط الاقتصادى التى يشرف هو عليها بالمسكية الحقيقية للدولة وإنما للمشروع بوصفه شخصاً قانونياً مستقلاً حق الانتفاع فقط مع حق ملكية أموال التشغيل *fonds de roulement* أما حق التصرف في أموال المشروع يخضع لإشراف الدولة التى تضع الحدود والقيود على هذا الحق .

وثمة خصيصة أخرى يتميز بها القطاع المؤم وهى أن المشروعات المؤمة مهما كان شكلها القانونى تخضع لإشراف هيئات عامة تعهد إليها الدولة بمسئولية الرقابة المباشرة على هذه المشروعات . وهذه عادة هيئات متخصصة اصطلح على تسميتها بالمؤسسات العامة .

وهذه المؤسسات العامة وهى شخصيات اعتبارية تابعة للدولة يعترف لها عادة بحق التعاقد باسمها الخاص لحساب المشروعات التى تخضع لإشرافها المباشر . وعادة ينص على أن يتكون رأس مال هذه المؤسسات من مجموع حصص الدولة في رأس مال المشروعات المؤمة .

ولا شك أن في وجود هذه المؤسسات العامة بما لها من حقوق متعددة يقيد كثيراً من نطاق الشخصية القانونية التى يعترف بها للمشروعات المؤمة .

وتبدو أهمية الفصل بين الشخصية القانونية للدولة وبين الشخصية القانونية للمشروع المؤم في أن ميزانية الدولة وهى التى ترصد لضمان قيام الدولة بوظائفها العامة ستتحمل عبئاً ثقيلاً إذا هى ضمنت تغطية ما قد يصيب المشروع المؤم من خسارة في الفترة الانتقالية التى تعقب الأليم والى تسبق عودة الحياة الاقتصادية إلى حالتها الطبيعية المستقرة . ويترتب هذا الضمان على اعتبار المشروع المؤم من أشخاص القانون العام . وفضلاً عن ذلك فإن هذا الفصل مبرر برغبة الدولة في رسم الخط الفاصل بين مباشرتها لوظائفها التشريعية والتنفيذية والقضائية وهى الوظائف التقليدية للدولة بوصفها شخصاً من أشخاص القانون العام وبين نشاطها الاقتصادي الذى حلت فيه محل الفرد . فضماناً للمرونة الواجبة في الاقتصاد يتعين ألا تخضع هذه المشروعات المؤمة لنفس القيود الإدارية التى تحكم نشاط المصالح المختلفة للدولة .

ونزولا على هذه الاعتبارات للممارسة اتجه مشرعو الدول المختلفة إلى وضع قواعد خاصة لتحكم نشاط المشروعات المؤممة تختلف كلية عن التقسيمين التقليديين : القانون العام والقانون الخاص .

فالمشروع المؤمم هو بطبيعته الاقتصادية والمالية يباشر نشاطاً خاصاً يجب أن يسوده مبدأ حرية التعاقد وأن يخضع في شكله القانوني ونظامه المحاسبي وفي القواعد المالية التي تحكم ميزانيته لقواعد القانون الخاص . ويترتب على ذلك بطريق اللزوم أن يخضع لنظام الضرائب وإلا يعتبر موظفوه موظفين عموميين ومن جهة أخرى ونظراً لأن الجهات التي عهدت إليها الدولة بالإشراف على النشاط الاقتصادي المؤمم هي هيئات عامة (قد تسمى مؤسسات عامة أو لجان الإشراف على المشروعات المؤممة) نصفها الدولة بسلطات متقطعة من طبيعة السلطة العامة (١) وهذه الهيئات بدورها تخضع للرقابة المباشرة من الوزارات الحكومية والمصالح المختلفة ، لما كان ذلك فإن المشروعات المؤممة مجبرة على أن تسير في نشاطها الاقتصادي وفق النهج الذي تخططه الدولة وتطبقه عليها عن طريق الهيئات سالفة الذكر ، وهذا يقتضى بطبيعة الحال أن تخرج هذه المشروعات المؤممة في كثير من الأحوال عن قواعد القانون الخاص المألوفة لتسير وفق أحكام القانون العام فيما تتطلبه المصلحة العامة . ومن قبيل ذلك أنه إذا كان المشروع المؤمم يعمل في صورة شركة مساهمة واحتفظ بعد التأميم بهذا الشكل القانوني ، فإن أيلولة الأسهم جميعها إلى الدولة وصيرورتها بذلك المساهم الوحيد الأبدى يبطل لا شك هذه الشركة إذا نحن أجرينا عليها قواعد القانون التجاري ، في حين أن المصلحة العامة تقتضى اعتبار هذا الشكل صحيحاً وبذلك يتعين تعديل أحكام القانون الخاص بما يكفل تحقيق هذه الغاية .

وعلى ذلك يمكن القول مع الأستاذ Vedel أن للمشروعات المؤممة طبيعة مختلطة يصعب معها القول بالتزامها أحكام القانون العام أو قواعد القانون الخاص في جميع الأحوال ودون تطويرها بما يتناسب مع طبيعة النشاط الاقتصادي للدولة في ثوبه الجديد وهو التأميم .

ونحن نميل إلى القول بأن النظام القانوني للمشروعات المؤممة هو نظام جديد لا هو بالعام ولا بالخاص . واعتقد أن الوقت قد حان لتحرر ولو قليلاً من تلك النظرية التقليدية في التفرقة بين هذين النوعين من القانونين والتي ترجع صدورهما إلى القانون الروماني وإلى ما نادى به الفقيه الروماني Ulpian بالذات .

(١) تنص المادة الثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة على أن « يعين القرار الصادر بإنشاء المؤسسة ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله » .

الفصل الثالث

مركز المشروعات المؤممة في التشريع العربي طبيعة أموال المؤسسات العامة

المبحث الأول

قبل تحديد طبيعة الأموال المملوكة للمشروعات المؤممة وما إذا كانت تعتبر أموالاً عامة تجرى عليها الأحكام المتعلقة بالدومين العام أو أموالاً خاصة تخضع لما يحكم هذه الأموال من قواعد وأحكام ، يجدر بنا أن نبدأ بتحديد القاعدة فيما يعتبر مالا عاما وما لا يعتبر .

أوردت هذه القاعدة المادة ٨٧ من القانون المدني التي تنص على أن « تعتبر أموالاً عامة ، العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم (أو قرار من الوزير المختص) . وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم » .

ويبين من هذا النص أن ثمة شرطين يتعين توافرها في المال لكي يعتبر مالا عاما تجرى عليه القواعد المتعلقة بهذا المال وهما : أولا : أن يكون المال مملوكا للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة . ثانياً : أن يكون هذا المال مخصصاً للمنفعة العامة بالفصل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو بقرار من الوزير المختص (مضافة بمقتضى القانون رقم ٣٣١ سنة ١٩٥٤) .

وقد أكدت المادة ٨٨ من القانون المدني أن صفة العمومية في المال تدور مع تخصيصه للمنفعة العامة وجوداً وعدماً بأن نصت على أن « تفقد الأموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة » . وإذن فمملوكة المال للدولة أو لأحد أشخاص القانون العام لا يفيد بذاته سيادة المال عاماً تجرى عليه الأحكام والقواعد المتعلقة بالأموال العامة .

على أنه قد يتبادر إلى الذهن من قراءة نص المادة ١/٢٠ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة أن حكم أموال المؤسسات العامة هو أنها أموال عامة بمجرد مملوكتها لأشخاص اعتبارية عامة هي هذه المؤسسات (١) على أنه بالتأمل الواجب يبين أن هذا النص لا يتضمن خروجاً عن القاعدة العامة التي أوردناها وذلك لأن عجز هذه الفقرة صريح في معنى سريان القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة على أموال المؤسسات العامة . ولا شك أن من بين هذه القواعد أن مناط ثبوت صفة العمومية للمال هو تخصيصه للمنفعة العامة كما قلنا . ويقطع في صحة هذا التفسير ما أوردته

(١) يجرى نص هذه الفقرة على النحو الآتي :

« تعتبر أموال المؤسسات العامة أموالاً عامة ، وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة » .

المذكورة الإيضاحية للقانون المذكور إذ جاء بها أن المقصود بما يعتبر أموالاً عامة هو بطبيعة الحال ما يخصص للمنفعة العامة». وبذلك يمكن القول بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٠ المذكورة قد أنشأت قرينة قانونية بسيطة هي أن أموال المؤسسات العامة تعتبر كمبدأ عام مخصصة للنفع العام ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك وحينئذ تنقضي صفة العمومية عن مال المؤسسة العامة.

يؤكد هذا المعنى أن الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ نصت على أن أموال المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً لا تعتبر أموالاً عامة ما لم ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على خلاف ذلك أو خصصت لمنفعة عامة بالفعل (١).

وإذن فليس مجرد تخصيص المال لرفق عام يكفي بذاته لإضفاء صفة العمومية على هذا المال لأن المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً تدير بحسب الأصل مرافق عامة (٢).

ونفي صفة العمومية عن مال هذا النوع من أنواع المؤسسات بحسب الأصل مبرر بتطبيق العمليات التي تمارسها هذه المؤسسات والتي تقتضي قدرأ لازماً من المرونة الأمر الذي يتعارض معه سريان أحكام الأموال العامة على أموال هذه المؤسسات غير الإدارية.

وإذن فطبيعة النشاط الذي يمارسه الشخص الاعتباري له حكم حاسم في اعتبار القواعد التي يخضع لها نظام أمواله وما إذا كانت هذه قواعد الدومين العام أو الأحكام المتعلقة بالمال الخاص. وآية ذلك ما نصت عليه المادة الثانية عشر من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسة الاقتصادية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٧ من اعتبار أموال المؤسسة الاقتصادية أموالاً خاصة إلا ما خصص منها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية أو بالفعل وذلك رغماً عن تمتع هذه المؤسسة الاقتصادية بدور بالغ الخطورة في تنمية الاقتصاد القومي وتوجيهه والإشراف والرقابة على الشركات والمؤسسات العامة الأخرى ورغماً عن أنها تمتلك أنصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات المساهمة التي شاركت الحكومة في رؤوس أموالها بنسب متفاوتة، وحقها في إصدار سندات في مصر أو في الخارج للحصول على الأموال اللازمة لأعمالها وهذا الحق الأخير يعتبر ولا شك صفة مميزة لأشخاص القانون العام.

وما كان يجري عليه العمل فعلاً أن المؤسسة الاقتصادية نظراً لطبيعة النشاط الذي كانت تقوم به، لم يكن لها حق الالتجاء إلى أساليب القانون العام كشخص من أشخاصه فلم تكن تلجأ إلى طريق نزع الملكية بل إلى طريق الشراء (٣) للحصول على المقار والمقولات اللازمة

(١) رددت هذا النص بوجه خاص المادة ١٢ من نظام هيئة قناة السويس والمادة ٧ من قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة إذ اعتبر المشرع أموال هاتين المؤسستين أموالاً خاصة.

(٢) وفي هذا يختلف التشريع العربي عما عليه الحال في القانون الفرنسي.

(٣) ولم تكن المؤسسة تتبع طريقة المناقصات لعراء ما يلزمها من مهام ومواد.

لتشغيل جهازها أو الأسهم والسندات التي تكون منها أصولها ولم يكن موظفوها يعتبرون موظفين عموميين بل كانوا موظفين محكومين باللائحة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٧ والى نصت في المادة ١٤ منها على سريان الأحكام الخاصة بعقد العمل الفردي على موظفي ومستخدمى المؤسسة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة أو في اللائحة الداخلية لشئون الموظفين (١).

كل هذا رغم ما تنص عليه المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ من أيلولة صافي أرباح المؤسسة إلى الخزانة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقرره رئيس الجمهورية لتكوين رأس مال احتياطي للمؤسسة يخصص لإنشاء مشروعات جديدة أو دعم المشروعات القائمة .

البحث الثاني

حق المؤسسات العامة على أموالها

أما حق هذه المؤسسات العامة على أموالها فهو حق ملكية بالمعنى القانوني وذلك بالنسبة إلى الأموال التي لم تكن محلا للتأميم .

أما بالنسبة للمؤسسات العامة الناشئة عن التأميم فإن الموقف فيها ليس بهذا الموضوع إذ عادة تنص قوانين التأميم على أيلولة ملكية الأموال المؤممة إلى الدولة كما نصت على ذلك المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس والمادة الأولى من القانونين رقمي ٣٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأميم بنك مصر والبنك الأهلي على التعاقب إذ جرت هاتان المادتان على أنه (يعتبر بنك مصر (والبنك الأهلي) مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته إلى الدولة .

وقد ثار التساؤل عما إذا كانت ملكية أموال شركة القناة المؤممة وبنك مصر والبنك الأهلي قد انتقلت كمشروع بمجموع ذمته إلى الدولة وبالتالي تكون المؤسسات العامة التي نص القانون على انشائها مجرد هيئات للإدارة والإشراف تعمل لحساب الدولة أى بصفتها نائبة عن الدولة التي ينصرف إليها الآثار القانونية كما تجريه هذه المؤسسات من تصرفات وأعمال الإدارة ، أو أن الدولة بعد أن انتقلت إليها الذمة المالية للمشروعات المؤممة قد أعادت نقل ملكية أموال هذه المشروعات إلى المؤسسات العامة التي صدر القانون بإنشائها .

نرى أن حق المؤسسة العامة على المال المؤم هو بحسب المبدأ كحق إشراف ورقابة فقط لا حق

(١) على أن المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة تنص على أن « تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة » . ومعنى ذلك أنه قبل البت في صفة موظفي مؤسسة بعينها يتعين الرجوع إلى القرار الصادر بإنشاء هذه المؤسسة بالذات وإلى اللوائح التي يضعها مجلس إدارتها للتعرف على ما إذا كان لموظفي هذه المؤسسة مركز خاص . وإلا فيعتبرون كموظفين عموميين في جميع الأحكام التي تتعلق بهم .

ملكية لأن الدولة بتأميمها مال مشروع . مبن تصبح مالكة لهذا المال ملكية خاصة . وبدلاً من أن تديره بنفسها إدارة قد ترج به في مجالات القيود الإدارية والأوضاع الروتينية ، فإنها تعهد به إلى مؤسسة عامة لكفالة مرونة الاستغلال وتحقيق اللامركزية في الإدارة .

على أن المشرع قد ينص استثناء على إضفاء حق ملكية حقيقية على المؤسسة العامة وذلك كما كان الشأن في حالة المؤسسة الاقتصادية إذ نصت المادة الخامسة فقرة (ج) على حق المؤسسة في تملك أسهم وسندات الشركات عن طريق شرائها أو الاكتتاب فيها ، وكما هو الشأن في حالة ما إذا استعانت المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي الصفة التي خولها لها المشرع في القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأسيسها شركات مساهمة بمفردها دون اشتراك مؤسسين آخرين معها . ففي هذه الحالة تعتبر المؤسسة وقد أسست الشركة للمساهمة بمفردها — مالكة لجميع مال هذه الشركة بما يجعلها المساهم الوحيد فيها . وهذا ولا شك نوع جديد من أنواع الملكية .

ومن ناحية أخرى فقد ينص المشرع على أن يتكون رأسمالها من مجموع حصص الحكومة في رأسمال الشركات التي تخضع لإشراف المؤسسة . فيعتبر مثل هذا النص بمثابة حوالة لحق الدولة على هذه الأموال إلى الذمة المالية للمؤسسة العامة .

المبحث الثالث

الشركات المساهمة العامة وشبه العامة

كان من نتيجة ازدياد تدخل الدولة في الإنتاج والتداول والتوزيع واتساع دائرة ونفوذ القطاع العام أن توسعت الدولة في إنشاء المؤسسات العامة التجارية والصناعية والتعاونية والزراعية والإنتاجية والاستهلاكية لتقوم كل منها في حدود اختصاصها بالمشاركة في التنمية الاقتصادية ورسم السياسة العامة للقطاع العام . وعملاً على تحقيق الغرض الذي دعى إلى تدخل الدولة في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة اعترف المشرع العربي للمؤسسات العامة بحق تأسيس شركات بمفردها أو تملك أسهم وسندات الشركات القائمة عن طريق الاكتتاب فيها أو شرائها دون تقييد بالمدد المقررة قانوناً لتداولها وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت أشخاص قانونية جديدة يمكن وصفها بالشركات المساهمة وشبه العامة .

وفي رأينا أن شركات المساهمة التي تنشئها أو التي تشترك المؤسسات العامة في جانب من أسهمها لا تعتبر لذلك من أشخاص القانون العام ولا تسرى عليها أحكام القانون الإداري ولكنها تعتبر من الأشخاص الاعتبارية الخاصة وتخضع لقواعد القانون الخاص التي تسرى على شركات المساهمة عموماً .

وقد انتقد جانب من الفقه في فرنسا اتخاذ المشرع العامة الناشئة عن التأميم أو المشروعات العامة التي تنشئها الدولة ابتداءً شكل الشركات المساهمة ما دام الغرض من نظام الشركة المساهمة لا يتحقق في حالة امتلاك الدولة وحدها كل رأس مالها فضلاً عن أن اقتباس شكل الشركات المساهمة في نطاق

هذه المشروعات العامة لا يساعد مطلقاً على حل الصعوبات التي تثيرها طبيعة المشروعات العامة وهي تنحصر في كيفية تنظيم العلاقة بين الدولة والمشروع .

على أن فريقاً آخر من الشراح ينظر إلى هذه المشكلة نظرة واقعية ويرى أن اقتباس شكل الشركة المساهمة في دائرة المشروعات العامة لا يتعارض والفكرة الحديثة المسيطرة على قانون الشركة المساهمة والتي تنحصر في كونها نظاماً قانونياً institution فلا عجب أن اختلف مظاهر هذا النظام القانوني وتفاصيله تبعاً لاختلاف صفة النشاط الذي يتطور فيه خاصة وأن صفة هذا النظام القانوني لا تناط بتعدد المساهمين (١) .

وفضلاً عن ذلك فإن قصد الشارع من اختيار شكل الشركات المساهمة هو أن ينأى بالمشروعات العامة عن دائرة القانون العام والقواعد المنطبقة على أشخاصه . وعلى ذلك فإن الشركات التي تؤسسها المؤسسات العامة ولا تطرح جزءاً من أسهمها للاكتتاب العام تظل هذه الشركات من الوجهة القانونية شركات مساهمة وتخضع لسائر أحكام قوانين الشركات التي لا يقتضى تطبيقها بالضرورة تعدد المساهمين فيها فتلتزم هذه الشركات إذن بالقيود في السجل التجاري ولو كان نشاطها مدنياً وتلتزم بتكوين احتياطي قانوني وتسرى بشأنها سائر الأحكام التي تضع قيوداً على العمل بالشركات المساهمة أو على شغل مناصب الإدارة بها ولا تسرى على المستخدمين فيها الأحكام التي يخضع لها مستخدمو المؤسسات العامة .

أما السماح بدخول رأس المال الخاص إلى هذه الشركات عن طريق تداول جانب من أسهمها فإن ما يترتب عليه هو تحويلها إلى شركات مساهمة شبه عامة أو شركات اقتصاد مختلط . ومن شأن ذلك أن تنطبق عليها تلك الأحكام التي كانت معطلة بحكم مملوكة أسهمها ملكية كاملة للدولة فتسير الشركة في طريق طبيعي أسوأ بسائر الشركات المساهمة الخاصة .

يؤكد هذا المعنى ما نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٠ من أن تسرى على الجمعية العمومية لهذه الشركات ومجلس إدارتها كافة الأحكام المقررة في قانون الشركات وذلك بما لا يتعارض مع طبيعتها (٢) .

وهذا أيضاً هو ما حرص المشرع على إبرازه في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ إذ قالت « لما كان التأميم يهدف إلى الإعانة على تحقيق أغراض التنمية مع التحرر من الأوضاع الروتينية فقد عملت المادة ٤ من القانون على تحقيق ذلك بأن قضت بأن تظل الشركات والبنوك المشار إليها محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وفضلاً عما تقدم فإن للشركات التي يملكها الفرد الواحد لا تعتبر بدعاً في التشريع المصري فقد سبقه إلى ذلك كثير من التشريعات مثل التشريع الألماني والإنجليزي والسكندي ، بل أن هذا سبق لم يكن لضرورة عملية مائة كما الحال في

(١) الدكتور أكرم الحواري في قانون النشاط التجاري الحديث للدولة من ٢٥٨ طبعة سنة ١٩٦١ .

(٢) يمكن القول بأنه يكون لمجالس إدارة المؤسسات العامة في صلاحها بالشركات المساهمة الموضوعة تحت رقابتها سلطة الجمعية العمومية لهذه الشركات .

الجمهورية العربية المتحدة وإنما كان بغرض التهرب من الالتزامات التجارية التي تنشأ عن القيام بالأعمال التجارية وخاصة شهر إفلاس التاجر فكان الشخص يخصص جزءاً معيناً من أموال مشروع معين وهذا الجزء يكون الذمة المالية للشخص الجديد وتصبح هذه الذمة هي كل الضمانة التي يحق للدائنين الحجز عليها استيفاء لديونهم .

المبحث الرابع

أثر التأمين على النظام القانوني للأموال محل التأمين

تأثر الخلاف في الفقه الفرنسي حول ما إذا كان يترتب على التأمين تعديل في النظام القانوني للأموال التي يتناولها :

فذهب رأى إلى أن التأمين يترتب عليه أن تدخل الأموال المؤمنة في الدومين العام للدولة بكل ما يتفرع على ذلك من نتائج قانونية وأهمها عدم جواز التصرف في رموس أموال المشروعات التي كانت محلاً للتأمين . وقد ظهر هذا الرأي في بعض أحكام المحاكم الفرنسية .

غير أن هذا الرأي يعيبه أنه يصطدم أولاً مع مبدأ مسلم به هو أن المؤسسات العامة لا يتصور أن يكون لها توابع تتعلق بالدومين العام . وقد أقرت هذا المبدأ لجنة تعديل القانون المدني إذ وضعت نصاً بشأن المؤسسات الصناعية والتجارية يجرى كالاتي : « لا تعتبر الأموال المملوكة للجهات الإدارية والمؤسسات العامة المخصصة لرفق عام صناعي أو تجاري ، جزءاً من الدومين العام للدولة إلا إذا نص على خلاف ذلك بنص خاص » .

ويصطدم هذا الرأي أيضاً مع النصوص التشريعية التي تخضع عادة إدارة المشروعات المؤمنة للقانون الخاص .

وذهب رأى ثن إلى أن التأمين ينقل ملكية الأموال إلى الدومين الخاص للدولة . وقد تبني هذا الرأي مجلس الدولة الفرنسي في فتوى أصدرها بشأن نظام أموال معاصر الزيوت الوطنية إذ قالت الجمعية العامة للمجلس :

« إن جميع قوانين التأمين تحمل طابعاً مشتركاً مقتضاه رغبة المشرع في أن تسير إدارة المشروعات المؤمنة على نسق الوسائل والنظم المتبعة في المشروعات التجارية والصناعية الخاصة . ويترتب على ذلك إذن ، أن المشرع قصد إلى اعتبار الذمة المالية لهذه المشروعات جزءاً من الدومين الخاص للدولة وأن تتحرر فضلاً عن ذلك ، من قيود وإجراءات الدومين العام سواء بالنسبة لإدارتها أو للتصرف فيها » .

(نشرت هذه الفتوى بمجلة سيري ١٩٤٩/١/٧٧ Sirey) وقد انتقد هذا الرأي أيضاً بعض من رجال الفقه وخاصة في شأن تعرضه لمشكلة مالك المشروعات المؤمنة .

وذهب رأى ثالث إلى إنكار أي أثر للتأمين في تعديل النظام القانوني للأموال التي يرد عليها .

فتبقى هذه الأموال أساساً دون تغيير وتعتبر المشروعات المؤممة وريثة للشروعات الخاصة التي كانت قائمة قبل التأميم ، بما كان لهذه الأخيرة من أصول وخصوم فيما عدا الحالات التي ينص فيها على خلاف ذلك بنص خاص .

وقد تبني هذا الرأي عدد غير قليل من رجال الفقه وجزء كبير من القضاء . ويقوم هذا الرأي على خلاف سابقه على تحديد مركز الحائزين الجدد للأموال المؤممة بالنسبة إلى الحائزين السابقين مع تركه مشكلة تحديد شخص المالك دون حل .

وتبدو أهمية هذا الرأي ليس فقط في الحالات التي ينص المشرع على احتفاظ المشروعات المؤممة بشكلها القانوني بل يتعدى ذلك إلى الحالات التي ينص فيها على إنشاء أشخاص قانونية جديدة كمؤسسات عامة .

وقد قضت بهذا الرأي محكمة استئناف نيم Nimes بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٢ والمنشور بمجموعة Juris-classeur (J.C.P. 52, II, 6880) إذ قالت :

« إذا كان القانون الصادر بتاريخ ١٧ مايو ١٩٤٦ والمعدل بالقانون الصادر في ٢٣ أغسطس ١٩٤٨ قد أمم استغلال مناجم الوقود المعدني ، فإن معنى ذلك أنه نقل مجموعة أموال وحقوق والتزامات المشروعات القائمة على استغلال هذه المناجم إلى مؤسسات عامة وطنية ذات صبغة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي . ومن ثم يكون المستأنف على حق إذ يذهب مخالفاً في ذلك لقضاء محكمة الدرجة الأولى ، إلى أن انتقال ملكية هذه الأموال إلى مؤسسات خاضعة لحقوق والتزامات ملتزمي المنافع العامة السابقين ، لم يترتب عليه دخول هذه الأموال إلى الدومين العام للدولة . »

وفي ذات الاتجاه سارت محكمة استئناف أورليانز Orléans إذ قضت بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٥٢ (J.C.P. 52, II, 7312) بما يلي :

« إن التأميم في حالة عدم وجود نص تشريعي مخالف ، لا يترتب عليه تعديل في الطبيعة أو في النظام القانوني للأحوال التي عهد المشرع بها إلى المؤسسات الجديدة . وتستفيد هذه الأخيرة من نفس حقوق وامتيازات المستغلين السابقين الذين حلت محلهم » وقد ساير القضاء هذه النظرية في خصوص المركز القانوني لعمال وموظفي المشروعات المؤممة فقبل بالاستخلاف فيها أيضاً .

والذي نراه في التشريع العربي أنه يجب التفرقة بين حالتين :

أولاً : حالة التأميم الذي ينص قانونه على اعتبار المشروع المؤمم بذاته مؤسسة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة ومثل ذلك القانونان رقمي ٣٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الخاصين بتأميم بنك مصر والبنك الأهلي على التعاقب . إذ تعتبر هذه المؤسسة العامة بذاتها وهي شخص من أشخاص القانون العام ، شخصاً قانونياً جديداً لا صلة له بالشركتين المساهمتين اللتين كانتا تستغلان وتديران أموال البنكين التي تناولهما قانون التأميم .

ذلك لأن التأمين وهو عمل من أعمال السياسة العليا للدولة يترتب عليه إضفاء ملكية أصلية للدولة originaire وليست ملكية مشتقة أو متفرعة عن ملكية أصحاب المال الأصليين . ويتفرع على انقضاء الشخصية القانونية للمشروع المؤمم واعتبار الدولة مالكة لأموال هذا المشروع ملكية أصلية ، ألا تكون هناك أية صلة استخلاف بين الشخص القانوني الخاص المنقضى وبين الشخص القانوني العام الجديد .

ولما كانت الملكية ثابتة للدولة فإن المؤسسة العامة وهو الشخص القانوني الجديد لا تعدو حقوقها على أموال المشروع المؤمم أن تكون يد إدارة وإشراف فقط لا يد ملكية كما ذهب إلى ذلك بعض الشراح (١) وذلك فيما عدا الحالات التي ينص فيها صراحة على خلاف ذلك (مثل قانون المؤسسة الاقتصادية) . ودخول أموال المشروع المؤمم إلى ذمة الدولة المالية لا يقبلها إلى أموال عامة إذ هي تدخل إلى الدومين الخاص للدولة بوصفها ممثلة للجماعة وتجري عليها أحكام هذا الدومين الخاص مع وجوب تطويرها بحيث تتفق مع ما يجب أن يتسم به استغلال هذه الأموال في النشاط التجاري والصناعي والزراعي من مرونة وسرعة تصرف (٢) .

وترتيباً على ذلك فإن المسألة تتعلق — كما قال Rivero بنوع جديد من ملكية للدولة تقتضيه ضرورات التجارة التي توجب خضوعه خضوعاً تاماً لقواعد القانون الخاص . ولهذا يمكن الاصطلاح على تسمية هذه القواعد الجديدة بقانون التاجر العام .

وآية ذلك ما جرى به نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي : تنص هذه المادة على ما يلي :

« للمؤسسات العامة المشار إليها في المادة الأولى (المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً اقتصادياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً) تأسيس شركات مساهمة بمفردها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون » .

« وتسرى على الجمعيات العمومية لهذه الشركات ومجلس إدارتها كافة الأحكام المقررة في قانون الشركات (ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤) وذلك بما لا يتعارض مع طبيعتها » .

« ويجوز تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها » .

فهذا النص يتضمن خروجاً سافراً على المبادئ السلم بها في القانون الخاص والتي بمقتضاها يشترط التعدد في المساهمين . فهنا على خلاف القواعد المستقرة في القانون التجاري يجوز لشخص معنوي واحد أن يمتلك أسهم شركة جديدة ينشئها بمفرده وتكون هذه الشركة المساهمة الجديدة صحيحة وفقاً للقانون بل ويسرى عليها قانون الشركات بما لا يتعارض مع هذا الوضع الجديد .

(١) الدكتور أكرم الحول — مؤلفه دراسات في المشروعات العامة للدولة ، المرجع السابق .

(٢) Rivero مروض في مقال Boulouis في *juris-classeur administratif* الجزء الأول ملزمة

وترتيباً على ذلك أدخلت تعديلات جوهرية على قواعد القانون التجارى بما يتفق مع الأوضاع الجديدة لتدخل الدولة فى المشروعات التجارية والصناعية والمالية والزراعية .

وثمة مظهر آخر من مظاهر خروج القواعد التى تخضع لها المشروعات المؤتممة عن التفرقة التقليدية بين القانون العام والقانون الخاص هو ما نصت عليه المادة السادسة من القانونين ٣٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ من أن يظل البنك (والذى أصبح مؤسسة عامة) مسجلاً كبنك تجارى ويجوز له مباشرة كافة الأعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور القانون .

ثانياً : فإذا لم ينص المشرع صراحة فى قانون التأميم على أن يعهد بملكية الأموال المؤتممة إلى شخص قانونى جديد كمؤسسة عامة ، فإنه يترتب على ذلك أن ينقض الشخص القانونى القديم أيضاً بحكم أيلولة رأسماله إلى الدولة الأمر الذى يترتب عليه عدم استطاعته القيام على مباشرة الغرض الذى من أجله نشأ هذا الشخص للمنوى ، على أن المشرع يستطيع أن ينص على بقاء هذا الشخص المعنوى رغم التأميم وذلك كما فعل المشرع العربى فى المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ التى يجرى نصها على ما يلى :

« تظل الشركات والبنوك المشار إليها فى المادة الأولى محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار إليها فى مزاولة نشاطها دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة إلا فى حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم . . . »

وآية ذلك أن التأميم يتناول فى مثال هذه الحالة ملكية الأسهم فقط وبمقتضاه تحل الدولة محل جميع المساهمين وتصبح هى المساهم الوحيد أى مالكة رأس المال لتستطيع توجيهه الوجهة التى تحقق الصالح العام .

وبذلك لا يكون ثمة محل للقول بوجود خلافة قانونية طالما أن الشخص القانونى القديم لم ينقض بل بقى قائماً كما هو . ولا يصبح بالتالى هذا الشخص المعنوى من أشخاص القانون العام بل يظل كما هو من أشخاص القانون الخاص .

ويتفرع على ذلك أنه لا يحكم بانقطاع سير الخصومة فى الدعوى التى يكون المشروع الذى تنلوه التأميم طرفاً فيها .

على أن أموال هذا الشخص للمنوى والتى تناولها التأميم تدخل إلى الدومين الخاص للدولة على النحو الذى ذكرناه آنفاً أى بطريقة تكفل تحرر هذا المال من قيود هذا الدومين .

ويتفرع على كون الأموال المؤتممة أموالاً خاصة سواء أ كانت أموال مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادى أو كانت أموال الشركات والبنوك التى تناولها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، يتفرع عن ذلك وجوب خضوعها للضرائب النوعية المختلفة بحسب الأصل (٢) وبهذا المعنى صدرت فعلاً فتوى

(١) ما تنص عليه المادة السادسة من جواز تقييد السلطة القائمة على الإدارة بدعم المعنى الذى نذهب إليه .

(٢) Jean Boulouis فى مقالة عن Le régime des entreprises nationalisées منشور بمجلة

Juris-classeur administratif المرجع السابق — ملزمة ١٥٨ ص ٢٢ .

إدارة الفتوى والتشريع لوزارات الخزانة والاقتصاد والتموين بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٢ .

على أن القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي نص في المادة ١١ فقرة ٢ على أن تعفى المؤسسة من أداء أية ضريبة عن المبالغ المستحقة لمثلئ المؤسسة في مجالس إدارات الشركات التابعة لها والتي تؤول إليها بحكم الفقرة الأولى من هذه المادة .

وأخذ بنفس الاتجاه ورغم أن المشروع المؤمم قد تديره مؤسسة عامة ، فإنه لا يمكن اعتبار القرارات التي يصدرها مجلس إدارة المؤسسة بمثابة قرارات إدارية وذلك لأن المؤسسة العامة رغم أنها من أشخاص القانون العام ، إلا أنها تدير وتستغل المال المشمول بإدارتها والمملوك للدولة — إدارة مال خاص واستغلال شبيه باستغلال النشاط التجاري والاقتصادي الخاص . ومن ثم وحب أن تجرى على قرارات هيئة الإدارة أحكام القانون الخاص (١) .

وتأسيساً على ذلك يكون هذا الخليط من القواعد التي تحكم المشروعات المؤممة قانوناً متميزاً يمكن تسميته بالقانون شبه العام .

المبحث الخامس

أثر التأمين على حقوق والتزامات المشروعات المؤممة

لا صعوبة في القول بأنه كقاعدة عامة — تبقى حقوق والتزامات المشروعات المؤممة كما هي في حالة ما إذا تم التأمين دون القضاء على الشخصية القانونية للمشروع الذي تناوله التأمين ، فإلم ينص قانون التأمين على إنشاء شخص معنوي جديد ليتولى إدارة واستغلال المال المؤمم ، لا يكون من شأن استبدال الدولة بأشخاص المساهمين أو الشركاء القدامى أن تنقضى الحقوق التي كانت لهذا الشخص القانوني والالتزامات التي كانت تنحمله ذمته الماليه ، بل تظل هذه الحقوق وتلك الالتزامات قائمة .

ويستثنى من هذه القاعدة العامة أن ينص المشرع في قانون التأمين على تغيير انتقال الالتزامات بمدة معين غالباً ما يكون هو قيمة الأصول التي آلت ملكيتها للدولة ومثل ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من عدم مسؤولية الدولة (وهى المالك الجديد) عن الالتزامات السابقة للشركات والبنوك المؤممة إلا في حدود ما آلت إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين .

أما إذا نص في قانون التأمين على خلق شخص معنوي جديد كمؤسسة عامة مما يترتب عليه حتماً وإلزاماً انقضاء الشخص القانوني القديم ، فإن الحقوق والالتزامات السابقة على قانون التأمين لا تنتقل إلى ذمة الشخص الجديد إلا في الحدود التي يرسمها المشرع في قانون التأمين . فإذا لم يزد بالقانون نص يتعلق بذلك فإن القاعدة هي سقوط الحقوق والالتزامات السابقة لأن التأمين وهو عمل من أعمال

(١) Katzarov في مؤلفه عن التأمين ص ٢٦٩ طبعة ١٩٦٠ .

السيادة يضاف على الدولة ملكية منشأة أصلية يتعارض معها اعتبار إنابتها في الإدارة والاستغلال وهي المؤسسة العامة خلفاً للشخص القانونى المنقضى .

على أننا نرى أنه في هذه الحالة الأخيرة يجوز لدائن المشروع المؤم في الفترة السابقة على انتقال ملكيته إلى الدولة بالتأميم أن يرجعوا على الدولة بدعوى الإثراء بلا سبب (١) وفي هذه الحالة تتحد حقوق الدائن رافع الدعوى بقيمة ما آل إلى الدولة بالتأميم من قيمة هذا الدين منسوباً إلى جميع الأصول التي انتقلت بالتأميم .

المبحث السادس

أثر التأميم على المركز القانونى لموظفى أو مستخدمى المشروعات المؤممة

يكشف العمل عن وجوب التمييز بين المركز القانونى للموظفين والمستخدمين في المشروعات المتخذة بشكل المؤسسات أو الهيئات العامة وبين مركزهم في الشركات المساهمة العامة .

أولاً : نظام موظفى ومستخدمى المؤسسات العامة :

لا خلاف في أن المؤسسة العامة والهيئة العامة بدلان متميزان بشيء واحد من حيث التكليف القانونى . فأركانهما واحدة والغرض الذى يتقباه كل منهما واحد ولذا وجب أن يحكم كل منهما قانون واحد هو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة .

وقبل صدور هذا القانون كان مجلس الدولة المصرى قد رفض صراحة الأخذ بالفرقة الفرنسية (٢) بين مستخدمى الإدارة ومستخدمى التنفيذ في المرافق التجارية العامة (٣) كما رفض المجلس أيضاً تطبيق قانون عقد العمل الفردى على مستخدمى الحكومة الخارجين عن هيئة العمال استناداً إلى أنهم يحتلون مركزاً تنظيمياً من مراكز القانون العام رغم أنه كان هناك أكثر من سند لانطباق هذا القانون عليهم (٤) .

(١) أنظر في نفس المعنى بالنسبة للقانون الدولى مؤلف Wotley عن نزاع الملكية في القانون الدولى من ٩٥ طبعه ١٩٥٩ .

(٢) يذهب القضاء الفرنسى إلى التفرقة بين مستخدمى الإدارة والتوجيه في المشروع العام وهؤلاء يخضعون لنظام من القانون العام ويختص القضاء الإدارى بالنازعات الناشئة عن عزلهم وبين مستخدمى التنفيذ وهؤلاء تخضع روابطهم للقانون الخاص وبالتالي تختص مجالس المال في فرنسا بنظر دعاويهم ما دام المشروع يتمتع بالشخصية المعنوية (نقض فرنسى الدائرة الاجتماعية ١٢/٧/١٩٥٠ جازيت دى باليه ١٩٦٠/٢/٥٠ وهو خاص بمستخدمى هيئة الغاز بفرنسا) .

(٣) محكمة القضاء الإدارى ٨ مارس ١٩٥٣ مجموعة المجلس السنة السابقة من ١١ .

(٤) المحكمة الإدارية العليا في ١٢/١/١٩٥٦ وأنظر نقد هذا الحكم في مؤلف الدكتور أكرم الحول « دروس في قانون العمل » ص ٢٨٦ وما بعدها طبعه ١٩٥٧ .

وجاء التشريع الحديث مؤيداً لهذا الاتجاه فبين القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ القواعد التي تسرى على موظفي المؤسسات العامة . فنص على أن تسرى عليهم أحكام قانون نظام الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشائها أو اللوائح التي يضمنها مجلس الإدارة ، وبذلك يكون قانون نظام الوظائف العامة مكملًا للفراغ الذي قد تركه باللوائح الخاصة لموظفي مؤسسه بعضها ، ومعمولا به إذا لم يصدر بهذا النظام لوائح خاصة^(١) .

على أن العلاقة التنظيمية لموظفي ومستخدمى المؤسسات العامة واعتبارهم موظفين عموميين ترتب على صفتهم وكونهم يعملون في هيئة عامة ذات شخصية معنوية تخضع لتنظيم القانون العام دون الخاص ولها نصيب من أساليب السلطة العامة . فلا يتوقف نظام هؤلاء الموظفين والمستخدمين على القانون الذى يحكم علاقتهم بالمؤسسة العامة التى يعملون فيها ولو كان بالنص قانون عقد العمل .

وآية ذلك أن المادة ٤ فقرة ٨ من قانون هيئة السكك الحديدية تنص على أن لمجلس الإدارة اقتراح وضع لوائح خاصة بالموظفين والمستخدمين والعمال مع مراعاة أحكام قانون عقد العمل الفردى بالنسبة للعمال وباقى أحكام قانون موظفى الدولة بالنسبة لمن عداهم . . . فتعتبر هيئة السكك الحديدية وهي هيئة عامة بنصوص قانون عقد العمل فى اللوائح التى تضمنها للعمال لا يخلع عن عمال هذه الهيئة صفة المستخدمين العموميين ولا ينقل الاختصاص بنظر منارعاتهم من مجلس الدولة إلى محكمة العمال .

وقد صدر قانون عقد العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فنص فى مادته الرابعة على عدم سريان أحكامه « على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة إلا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية » فجاء هذا النص مكملًا لنص قانون المؤسسات العامة وصرحاً فى نفس انطباق العلاقة التى ينظمها القانون الخاص على بقية العاملين فى خدمة المؤسسات العامة ولو كانت ذات طابع اقتصادى .

وقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ متضمناً لائحة عامة بنظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، وتعتبر الأحكام الواردة فى هذه اللائحة — المعدلة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — سارية على موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات فى التى يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية كما أن قانون نظام موظفى الدولة يعتبر مكملًا لهذه اللائحة

(١) هذا القانون يخالف فيما نص عليه قانون المؤسسة الاقتصادية رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ والذى نصت المادة ٢٣ منه على أن يصدر رئيس الجمهورية لائحة عامة بنظام المؤسسة تتضمن فيما تتضمنه قواعد تعيين وترقية الموظفين ومكافآتهم وعلاواتهم وتأديبهم دون التقيد بالقواعد التى تسرى على موظفى الحكومة « وقد نصت المادة ١٤ من اللائحة المشار إليها والصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٧ على أن تسرى على موظفى ومستخدمى المؤسسة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة أو فى اللائحة الداخلية لشئون الموظفين ، الأحكام الخاصة بعقد العمل الفردى .

فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيها وذلك بالنسبة لموظفي المؤسسات العامة الخاضعين لأحكامها . أما عمال هذه المؤسسة فتعتبر التشريعات الخاصة بعمال الحكومة مكتملة لهذه اللائحة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيها أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة لشئون العمال .

ويترتب على كل ما تقدم أنه في نظرنا — يختص مجلس الدولة كجهة قضاء إداري بالفصل في كل المنازعات المتعلقة بموظفي ومستخدمي المؤسسات العامة ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

ثانيا : نظام موظفي ومستخدمي الشركات المؤتممة :

لاشير نظام موظفي ومستخدمي الشركات المؤتممة صعوبة ما إذ يرتبط هؤلاء بالشركات التي يعملون فيها بعلاقة تعاقدية تحكمها قوانين العمل . ولا يختلف هذا الحكم حتى في حالة الشركات المساهمة العامة التي تمتلك الدولة كامل رأس مالها . وقد أكد هذا الأصل القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ في شأن موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات التي يسرى عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والشركات الأخرى التي يصدر بإخضاعها لأحكامه قرار جمهوري — إذ نص هذا القرار على أن يسرى على موظفي وعمال الشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام وأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءاً متما لعمد العمل .

يبرر ذلك أن المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ نصت على أن تحتفظ الشركات المؤتممة بشكائها القانوني الذي كان لها قبل التأمين ومؤدى ذلك أن الشركة للمساهمة العامة تظل تخضع لأحكام القانون الخاص ويتمتع بالتالي أن تستمر الروابط التعاقدية بين الشركة وموظفيها ومستخدميها على ما هي عليه خاضعة لنفس الأحكام التي كانت تحكمها قبل تدخل الدولة بالتأمين وتفريغاً على ذلك يختص القضاء العادي بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الشركة وبين موظفيها ومستخدميها .

على أنه بالنسبة للشركات التي تمتلك الدولة كامل رأس مالها فإن الاختلاس الحاصل من أي موظف أو مستخدم على هذا المال يعد جريمة يعاقب مرتكبها طبقاً لنص المادة ١١٣ من قانون العقوبات إذ لا تفرقة في سرعان هذه المادة بين المال المملوك للدولة ملكية خاصة (الدومين الخاص) وبين المال المملوك لها ملكية عامة (الدومين العام) .

ومن ناحية أخرى فإن هذه الشركات والشركات التي تمتلك الدولة جزءاً من رأس مالها بصفتها مصالح موضوعية تحت رقابة الحكومة لأنها تدفع مؤسسة عامة وتخضع للإشراف الإداري لجهة إدارية يعاقب الموظف أو المستخدم الذي يرتش فيها بعقوبة الجنائية لا الجنحة .

أما أعضاء مجالس إدارات الشركات للمساهمة العامة ويمثل للؤسسة العامة في مجالس إدارات الشركات شبه العامة ومراقبي الحسابات في الشركات العامة وشبه العامة وهم إما يعينون بقرارات

جمهورية أو بقرارات من مجلس إدارة المؤسسة العامة ، يخضع مركزهم القانوني للقانون العام دون الخاص رغم عدم اعتبارهم موظفين عموميين بالمعنى الفني لهذه الكلمة ونرى أن المنازعات الخاصة بتعيينهم وعزلهم ووقفهم وغير ذلك من شئون علاقاتهم مع الشركات التي يعملون فيها يختص بنظرها مجلس الدولة دون القضاء العادي^(١) .

المبحث السابع

الاختصاص بنظر المنازعات التي تنشأ عن نشاط

المشروعات المؤممة

قلنا إن نشاط المشروعات المؤممة أدخل في نطاق القانون الخاص منه في القانون العام وأن القرارات التي تصدرها مجالس إدارات المؤسسات العامة لا يمكن اعتبارها قرارات إدارية رغم أنها من أشخاص القانون العام . ويسرى هذا الحكم ذات الطابع الاقتصادي من باب أولى على الشركات والبنوك التي شملها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بالتأميم . فهذه المشروعات أصبحت مملوكة للدولة ولكن استغلالها لها تسرى بشأنه أحكام القانون الخاص على ما قلناه آنفا .

ويتفرع على ذلك أن المنازعات التي تنشأ عن النشاط الاقتصادي للمشروعات المؤممة لا يمكن أن تكون من اختصاص مجلس الدولة بل من اختصاص جهات القضاء العادي .

وليست في هذا الرأي غرابة فالمنازعات التي تنشأ عن الحجز الإداري رغم أن جهة إدارية تكون دائماً طرف فيه يختص بنظرها القضاء العادي لا القضاء الإداري فمن باب أولى بالنسبة للمنازعات التي لا يمكن أن يصدق على الجهة التي أصدرتها وصف الجهة الإدارية بالمعنى الضيق .

الفصل الرابع

الآثار القانونية للتعاشي بين القطاع العام والقطاع الخاص

١ - يترتب على التأميم نتائج بعيدة الأثر في مجال القانونين المدني والتجاري فكل القانونين يرتكز على الملكية الخاصة غير المحدودة وعلى عنصر المبادأة الفردى كأساس للمشكلات التي يحكمها . ولما كان هذا الأساس قد أصبح غير صحيح على إطلاقه بعد التوسع في التأميم ، بات من اللازم إعادة

(١) نرى أنه يتعين تعديل قانون مجلس الدولة بما يكفل اختصاصه الصريح بهذه المنازعات الجديدة ولو أنه يختص بها ضمناً باعتباره محكمة القانون العام في كل المنازعات التي يحكمها القانون الإداري .

النظر فيها كي يتلاءم مع دخول الدولة إلى ميدان الإنتاج والتداول والتوزيع وصورته موجهة الاقتصاد القومي .

٢ — وتتصل المشكلات المتعلقة أولاً : بآثار التأمين في ميدان الحق ومصادره وبوجه خاص في باب الالتزامات . وثانياً : بقيمة الدور الذي يلعبه قانون العقد في الإطار العام للعلاقات التي يحكمها القانون المدني ، تلك العلاقات التي لم تعد فردية بحثة بل تتصل هذه المشكلات بالتخطيط الاقتصادي للدولة . فإدام أن الدولة حلت محل الفرد كوحدة للنشاط الاقتصادي فإن هذا التطور في البناء الاقتصادي يتطلب تخطيطاً جديداً . ولما كان الاقتصاد لا شك ينعكس على القانون الذي هو مفهوماً اجتماعياً فإن خطة الدولة في التشريع يجب أن تكون مرآة لحظتها في الاقتصاد الذي أصبح يقوم على الاشتراكية المتعادلة .

٣ — ونظراً لما قلناه من خضوع الشروعات المؤممة لأحكام القانون الخاص كبداً عام ، وإزاء ضرورة كفالة المرونة في المعاملة والسرعة في أداء الخدمات العامة بواسطة هذه الشروعات العامة ، فإننا يجب أن نسلم بضرورة اتباع مبدأ وحدة الحل القانوني في كل مشكلة تنفرع عن معاملة أجزاء القطاع العام بعضها البعض ومعاملة أجزاء هذا القطاع مع الجهات الإدارية وبين أجزاء هذا القطاع أيضاً وأجزاء القطاع الخاص .

٤ — وإذا كان الميثاق الوطني قد رسم طريق المستقبل وخطط السبل إلى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، فإن تفصيلات الخطة الاقتصادية التي من المفروض أن تتكفل بها وزارة التخطيط القومي يجب أن يصدر بها قانون هذا . القانون يجب أن يعتبر مصدراً من مصادر الحق فتخضع لأحكامه وتفصيلاته قواعد العقود التي يمكن للأفراد أن يبرموها . فكل التزام تعاقدى لا يتفق مع أحكام الخطة الاقتصادية يقع باطلا مهما كانت إرادات عاقيه .

٥ — ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ الخطة الاقتصادية التي تكفل بوضعها القانون المذكور سيكون من نتيجتها إجبار الشروعات المؤممة في بعض الأحوال على التعاقد أى على الدخول في عقود مفروضة لغرض اقتصادى معين أو على تعديل العقود التي أبرمتها أو تبرمها أو إلغاء بعض من هذه العقود ، وبهذا ستتهرب بعض التفرقة التقليدية بين الالتزام التعاقدى والالتزام الذى مصدره القانون .

ويمكن بذلك القول بأننا نجد أنفسنا إزاء نتيجة هامة هي خضوع قانون العقد لإرادة الدولة أى إرادة المجموع . يظل العقد معتبراً قانون التعاقدين ولكن يجوز في الحدود التي لا تتفق فيها إرادة المتعاقدين مع الخطة الاقتصادية العامة أن تتحرك إرادة الدولة لتبطله . ومع ذلك يجب ألا يفهم أن إرادة الدولة تحل محل العقد وإنما تعتبر — في مجال مصادر الحق والالتزام — مجرد قيد على الحرية التعاقدية كامتداد لأحوال البطلان المطلق والبطلان النسبي .

٦ — وليس في هذا الذى قلناه جدة ولا غرابة فالتوسع المشاهد في السنوات الأخيرة في فكرة النظام العام والقيود التي يقضيها إعمال هذه الفكرة على حرية الأفراد في التعاقد ، أمر لا يمكن إنكاره .

وفضلاً عن ذلك فإن مبدأ سلطان الإدارة يمر ويتسع تدريجياً كلما اتسعت دائرة المقدر المفروض *contrat forcé* ومن قبيل ذلك يكفي أن نذكر قوانين التسعير الجبري، وقانون الإيجار الإستثنائي وقوانين المواد التموينية كالزيت والسكر والكبروسين، وقانون التأمين الإجباري على حوادث السيارات.... الخ. وهكذا يمكن القول إنه إزاء تصاقب الأزمات الاقتصادية التي أعقبت الحروب العالمية يندر أن نجد عقداً لا يخضع لرقابة الدولة.

٧ - فإذا انتقلنا من قانون العقد ومبدأ الحرية التعاقدية إلى الأفكار العامة *notions générales* التي تسود القانون المدني والتجاري كفكرة حسن النية والعدالة والنظام العام ومقياس الرجل المعتاد.... الخ. فإننا نجد أن هذه الأفكار تتركز في القانون المدني كما في القانون التجاري على نظام الملكية وعلى النشاط والمصلحة الخاصتين. فإذا عدلنا في الأسس التي تقوم عليها هذه الأفكار العامة، مضمونها ولا شك سيتغير تبعاً.

فالاقتصاد الموجه يتميز بأن الأعمال القانونية كما تنفي اشباع الحاجات الفردية وهو ما يتوافر أيضاً في مجال الاقتصاد الحر، فإنها زيادة عن ذلك تهدف إلى إنجاح خطة الدولة توفير السعادة للجماعة وتوسيع قاعدة المنفعة. وهكذا فإنه يلزم أن يعطى مبدأ حسن النية مفهوماً جديداً يتمثل في أن يعمل المالك الفردي للمصلحة العامة بدلاً من اقتصره على تحقيق مصلحته الخاصة في معاملاته المختلفة. وتفرعاً على ذلك يعتبر بما يتنافى مع حسن النية أن يعض المالك العقاري في تحديد القيمة الإيجارية للملكة كيف شاء دون نظر لما ينطوي عليه هذا التحديد من استغلال للمستأجر.

٨ - وقد خطا المشرع في الجمهورية العربية المتحدة خطوات واسعة في سبيل القضاء على هذا النوع من أنواع الاستغلال وحفظ التوازن الاقتصادي بين طائفة الملاك العقاريين وغالبية الشعب من المستأجرين فأصدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض أجور المساكن بنسبة ٢٠٪ والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وتخفيض الإيجارات بمقدار الإعفاءات. ومن ناحية أخرى فإن التأمين بتأسيسه العلاقات القانونية والالتزامات على فكرة مستعدة للملكية، يرمي إلى التخفيف من حدة التوتر بين أطراف العلاقات القانونية، وهذا يستتبع بالضرورة تعديلاً جوهرياً في فكرة المصلحة العامة ومقياس الرجل العادي الذي ينطبق على كثير من العلاقات المدنية.

مشكلات القانون التجاري :

٩ - ولا يترتب على التأمين بالضرورة وجوب إلغاء التفرقة بين الأعمال المدنية والأعمال التجارية.

أولاً : صفة التاجر والم شروع العام :

ويعتبر تاجراً كل شخص طبيعي أو معنوي اتخذ التجارة حرفة معتادة له ولحسابه الخاص وللمعرفة

ما يعتبر من الأعمال تاجراً يرجع عادة إلى التشريع (مادة ٢ من قانون التجارة) . وعلى ذلك فإن صفة التاجر تتحدد — كقاعدة عامة — طبقاً لمعايير مادية تتمثل في القيام بأعمال تجارية . أما القيد في السجل التجارى فليست له إلا قيمة كاشفة ولا تضيى بذاتها صفة التاجر على صاحب الاسم المقيد . وبطريق المقابلة يفقد التاجر صفته هذه إذا توقف عن مباشرة الأعمال التجارية بصفة نهائية .

وكذلك يؤسس التشريع صفة التاجر على معايير شكلية تتمثل في أن يتخذ مشروع ما شكلاً قانونياً معيناً . ونعني هنا الشركات التجارية التي ثبت لها صفة التاجر مهما كانت طبيعة النشاط الذي تباشره . والأصل أن الدولة لا تقوم بأعمال تجارية لأنها لا تنبغي تحقيق ربح وإنما تهدف إلى أداء خدمات عامة — في أصلها وطبقاً لنظرية المرافق العامة الإدارية لقاء رسم لا يزيد في الغالب الأعم عن مصاريف أداء هذه الخدمة وصيانة المرفق العام وضمان انتظام سيره باطراد .

فإذا ما تدخلت الدولة في ميدان الإنتاج والتداول والتوزيع بطريق التأمين فإن المشروعات المؤممة تستمر على تجاريتها إذا ما تولتها أشخاص قانونية مستقلة وانحدت شكل الشركات التجارية وتفرعاً على ذلك تستحق على نشاط هذه المشروعات الضرائب النوعية باختلاف أنواعها ويجوز توقيع الحجز على أموالها عند عدم الوفاء بها ما لم تتعلق هذه الأموال بإدارة مرفق عام مما لا يجوز عليه قانوناً (١) على أن ثبوت صفة التاجر للشركات العامة لا يعنى بطريق اللزوم خضوعها لنظام إشهار الإفلاس إذا توقفت عن دفع ديونها الحالية وذلك لأنه لما كان الغرض من نظام الإفلاس هو توزيع أصول المفلس على دائنيه كل بحسب نصيبه أى أن ذلك يستتبع رجوع جزء من أموال هذه الشركات إلى أيدي الأفراد أو شركات القطاع الخاص الذين تربطهم بالشركات التي يراد شهر إفلاسها علاقة دائنيه ، فإنه يترتب عليه تخلف الأهداف التي قصدت الدولة تحقيقها بالتأمين (١) .

وبهذا نختم هذا البحث الموجز عن المشكلات العملية للتأمين وسنخصص بحثاً آخر عن مشكلات الرقابة على المشروعات المؤممة والتخطيط الاقتصادى .

(١) تعليمات تفسيرية رقم ٦ للمادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ صدرت بتاريخ ٣١ مارس ١٩٦٢ بناء على فتوى مجلس الدولة بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٢ . على أن هذه التعليمات التفسيرية تستند إلى عدم طرؤ تغيير ما على أموال الشركات المؤممة ورتبت على ذلك أن هذه الأموال لا يجوز اعتبارها من الأموال التي لا يجوز الحجز عليها . وظاهر أن هذا التسيب تعوزه الدقة فتم تغيير كامل طراً على هذه الأموال إذ قلها التأمين من أموال خاصة إلى أموال مملوكة للدولة . ولكن لا يجوز التنفيذ على أموال المشروعات العامة بطريق الحجز لديون خاصة .

(٢) في هذا المعنى مقال للدكتور السيد مدنى بمجلة الأهرام الاقتصادية العدد ١٦٦ في ١٥ يوليو ١٩٦٢ ص ٧٥٤

الجريدة العشرية

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدني ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛
والتجاري وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدني ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولا - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

لغير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

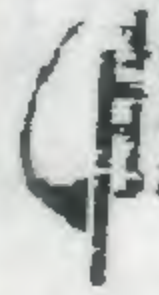
ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنة الحادية والأربعون	: ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

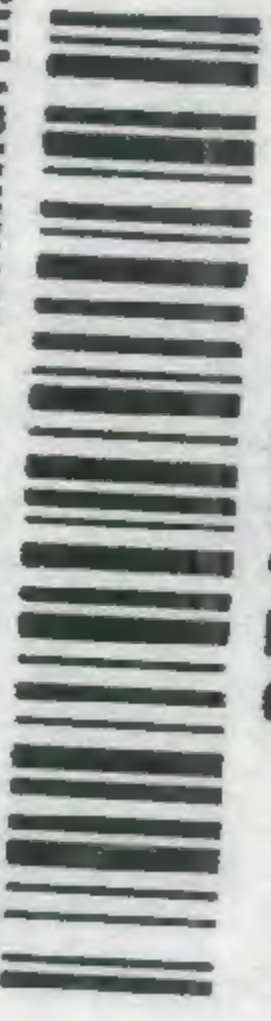
التليفونات

٥٤٧٤٤	سيادة النقيب (رقم خاص)
٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥	النقاة والنادى
٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢	غرفة المحامين بمحكمة القاهرة
٥٠٨٣٥	غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف
٨٠٣١٩٨	غرفة المحامين بمجلس الدولة
٨٩٤٣٢٢	غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية

المطبعة العالية ١٧,١٦ شايخ ضريح سعد بالقاهرة



Bibliotheca Alexandrina



0542582